

# الْحَكَا فِي

ثِقَةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلِينِي الرَّازِي

( م ٣٢٩ ق )

لِلْجُلْدِ الْأَوَّلِ

الْأَصُولِ

الْعَقْلُ وَالْجَهْلُ. الْعِلْمُ. التَّوْحِيدُ. الْحُجَّةُ

( الْأَخْلَافُ ١ - ٧٥٨ )

تَحْقِيقُ

قِسْمِ أَحْيَاءِ الثَّرَاثِ

مَرْكَزُ بَحْوثِ بَزَارِ الْحَدِيثِ

سنة ١٤٣٥





## مرکز بحوث دارالحديث : ۱۸۱

---

کلینی رازی، محمد بن یعقوب، ح ۲۵۹ - ۳۲۹ ق.

الکافی / ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن یعقوب الكليني الرازي : باهتمام: محمد حسين الدرايتي . - قم: دار الحديث، ۱۴۲۹ ق = ۱۳۸۷ ش.

ج. - (مرکز بحوث دار الحديث : ۱۸۱).

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ISBN: 978 - 964 - 493 - 385 - 1

فهرست‌نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیبا.

کتاب‌نامه: به صورت زیرنویس.

۱. احادیث شیعه، قرن ۴ ق. الف. کلینی، محمد بن یعقوب، ۳۲۹ ق. الکافی. ب. درایتی، محمد حسین.

۱۳۴۳. محقق. ج. عنوان.

# الحكاية

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكيني الرازي

( م ٣٢٩ ق )

المجلد الأول



الأصول

العقل والجمل، العلم، التوحيد، الحجة

( الكلايدش ١ - ٧٥٨ )

تحقيق

قسم لحياء التراث

مركز بحوث إيران الحديث

## الكافي / ج ١

نقطة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي

باعتماد : محمد حسين الدرايتي

تقديم نصّ المتن : نعمة الله الجليلي ، عليّ الحميداوي

تقديم نصّ الأسناد وتحقيقها : السيد عليّ رضا الحسيني ، بمراجعة : محمد رضا جديدي نژاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي

التخريج وذكر المتشابهات : السيد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيد محمد الموسوي ، حميد الكنعاني ،

أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طيّار مراغه‌اي

مقابلة النسخ الخطيّة : السيد محمد الموسوي ، السيد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكنعاني ، لطيف فرادي ،

جواد فاضل بخشايشي ، حميد الأحمددي الجلفاني ، أحمد عاليشاهي ، عليّ عباس پور

تنظيم الهوامش : حميد الأحمددي ، غلامحسين قيصر به‌ها

المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، مهدي جوهرجي ، محمود سپاسي ، مصطفى أوجي

نقد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، عليّ أكبري

الإخراج : السيد عليّ موسوي كيا ، محمد كريم صالحبي

الناشر : دارالحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ ش

المطبعة : دارالحديث

الكمية : ٥٠٠

ثمن الدورة : ٢٨٠٠٠٠ تومان



إيران: قم المقدسة ، شارع معلّم ، الرقم ١٢٥ ، هاتف : ٣٧٧٤٠٥٤٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٢٥

<http://darolhadith.ir>

ISBN( set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

[darolhadith.20@gmail.com](mailto:darolhadith.20@gmail.com)

ISBN: 978 - 964 - 493 - 385 - 1

**\* جميع الحقوق محفوظة للناشر \***



إرشادات و توجيهات سماحة آية الله  
السيد موسى الشبيري الزنجاني (دامت بركاته)

بسم الله الرحمن الرحيم

قد سألني بعض المشرفين على تصحيح كتاب الكافي الشريف في مؤسسة دار الحديث عن المنهج الصحيح في تصحيح هذا الكتاب وكيفية نقل نسخه المختلفة، فرأيت من المناسب الإشارة إلى نكت تنبغي مراعاتها في تصحيح الكتب الحديثية خصوصاً هذا الكتاب:

١. بعد اختيار النسخ المعتمدة، من الضروري نقل جميع نسخ البديل التي يحتمل صحتها حتى وإن لم يكن لها تأثير على المعنى على ما يبدو. نعم يتحاشى عن نقل النسخ الخاطئة التي يكون خطؤها واضحاً جلياً ولا تترتب فائدة على نقلها، وأمّا الاختلافات الأخرى فاللازم نقلها لما يلي:

أ. قداسة كلام المعصومين عليه السلام وأهميته الفائقة تستدعي الحفاظ على ألفاظ الحديث قدر الإمكان، ولهذا يلزم نقل كل ما يحتمل صدوره عن تلك الشخصيات العظيمة.

ب. نقل بعض النسخ دون غيرها - والذي يكون على أساس استنباط مصحح الكتاب - يوجب الخطأ من قيمة الكتاب، كما يسدّ الطريق على بقية الباحثين، فمن الممكن أن يستظهر بعض الباحثين صحة نسخة أخرى غير ما أوردت في المتن، فمن دون نقل النسخ المعتمدة لا تنهياً الأرضية لأمثال هذه الأبحاث.

ج. النسخ التي تبدو أنها غير مؤثرة على المعنى لأوّل وهلة، قد تكون مؤثرة عليه عند البحث الدقيق.

٢. من المفيد ذكر بعض الأمثلة للاختلافات التي يبدو عدم تأثيرها على المعنى، مع أنّ الواقع يخالفه:

أ. في كتابة اسم «محمد بن علي بن الحنفية» ربما يغفل عن وجود الفرق بين كتابته بهذا الشكل أو بالشكل التالي: «محمد بن علي ابن الحنفية» (أي بالألف)، مع أنّ «ابن الحنفية» في العنوان الثاني وصف لمحمد لا لعلي، وبما أنّ «الحنفية» ليس اسماً لأُمّ علي عليه السلام بل هو وصف لأُمّ محمد، فالصحيح أن يكتب «محمد بن علي ابن الحنفية» بالألف.

و بهذا تتبيّن أهميّة ذكر الاختلافات في مثل ذلك فيما لو وردت كلتا العبارتين في النسخ المخطوطة.

ب. المثال الآخر شبيه بالمثال السابق وهو عنوان «أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة» فاللازم إثبات الف ابن - قبل عقدة - حيث أنّ «عقدة» لقب محمد (والد أحمد) وليس اسماً لوالد سعيد كما يبدو لأوّل وهلة، فلو حصلنا على نسخة لهذا العنوان مع إثبات الألف فاللازم الاهتمام بها.

✓ ج. نقرأ في باب أصحاب الصادق من كتاب رجال الشيخ الطوسي (ص ١٣٣، الرقم ١٣٧٦ / ٥٥) العبارة التالية: «الحجاج بن أرطاة أبو أرطاة النخعي الكوفي، مات بالري في زمن أبي جعفر» وقد نقله الشيخ المامقاني<sup>١</sup> في تنقيح المقال، ج ١٨، ص ١١ مضيفاً إلى أبي جعفر عبارة «عليه السلام» فاعترض عليه في قاموس الرجال، ج ٣، ص ١١٠ بقوله: «ليس في رجال الشيخ رمز «عليه السلام» وكيف؟ والمراد بأبي جعفر فيه المنصور، لا الباقر عليه السلام...».

ففي النظر البدوي قد يتصوّر عدم أهميّة نقل اختلافات النسخ في التحيات، ولكن بالنظر الدقيق تظهر أهميّة نقلها، ولهذا نلاحظ في إحدى نسخ الاستبصار (التي تمّ مقابلتها على نسخة المؤلّف) الخط على لفظة «عليه السلام» غالباً؛ لعدم وجودها في النسخة الأصلية.

٣. يهتمّ الفقهاء والمحدّثون بذكر اختلاف النسخ، حتى أنّهم قد يشيرون إلى اختلاف نسخ الحديث بالواو والفاء (على سبيل المثال راجع: روضة المتقين، ج ٣، ص ٢٧٧؛ وج ٤، ص ٥٤٦؛ مرآة العقول، ج ٤، ص ٢٨٥؛ الرسائل الأحمدية، ج ١، ص ١٨٧)، بل ربما يبدون هذا الاهتمام في اختلاف نسخ الكتب الفقهية (جامع المقاصد، ج ٤، ص ٥٥؛ وج ١١ ص ١٣٠؛ ومسالك الأنهام، ج ٥، ص ٢٤٦؛ جواهر الكلام، ج ١٩، ص ٣٢) ومن الثمرات المترتبة على هذا الاختلاف في متن الحديث أنّ لفظ الحديث إذا كان بالفاء ربما أمكن استفادة الحكم العام من التعليل، وإذا ما أبدلت الفاء واواً لم يبق ما يدلّ على ذلك.

٤. من مشاكل النقل في بعض الجوامع الحديثيّة هو عدم إشارتها إلى جميع اختلافات نسخ الحديث و مصادره، ففي وسائل الشيعة لا تذكر غالباً اختلافات الكتب الأربعة في نقل الرواية فضلاً عن غيرها من الكتب، وفي جامع أحاديث الشيعة تذكر خصوص اختلافات الكتب الأربعة في نقل الرواية دون غيرها من المصادر، فالاعتماد على هذه الجوامع في نقل

الرواية وعدم الرجوع إلى أصل المصدر ربما يصير سبباً لاستنتاج خاطئ، فمثلاً وردت هذه الفقرة في الصحيحة الثانية لزرارة: «قلت: فهل عليّ إن شككت في أنّه أصابه شيء أن أنظر فيه؟ قال: لا...» فربما استنتج منها عدم لزوم الفحص - حتى اليسير منه - في الشبهات الموضوعية، إلّا أنّ هذا الاستنتاج - على فرض صحّته - مبني على هذه النسخة، مع أنّ الرواية وردت في علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٦١، وفيها يعد عبارة «أنظر فيه» زيادة قوله: «فاقلبه» ولا يصحّ الاستنتاج المتقدّم بناء على هذا النقل، كما هو ظاهر.

راجع: وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٦، ح ٤١٩٢، باب ٣٧ من أبواب النجاسات، ح ١؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٥٨٨، باب ٢٣ من أبواب النجاسات، ح ٦.

٥. ربما كان الالتفات إلى النسخ الخاطئة نافعا في معرفة أصل العبارة وكيفية تبديلها إلى النسخ الخاطئة الموجودة بالفعل، وهذه الفائدة تظهر في أسماء الرواة بشكل أجلى، و توضيح ذلك خارج عن نطاق هذا المختصر ولهذا كان من اللازم التوسّع أكثر في بيان اختلاف النسخ فيما يخصّ الأسناد؛ من أجل فتح الباب أكثر أمام الباحثين في هذا المجال.

٦. إذا أردنا عرض كتبنا الحديثة بشكل مناسب على المستوى العالمي فنظراً لاهتمام المستشرقين بنسخ البدل وما ورد في مخطوطات الكتب، فإنّ استعراض نسخ البدل بشكل مفصّل سيكون ذا أهميّة بالغة وحيوية وستضفي على الكتاب قيمة أكثر ولا تحطّ من قيمته وأهمّيته بتاتاً.

٧. ما ذكرناه من النقاط إنّما هو فيما يتعلّق بنشر الكتب الحديثة كالكافي لانتفاع الباحثين وأهل التحقيق بها، وأمّا عامة الناس فلا ينتفعون بنشرها بهذا الشكل، ولهذا فمن المناسب أن يطبع الكافي بشكلين مختلفين: أحدهما مشتمل على بيان اختلاف النسخ كلّها إلّا النسخ الواضحة الفساد التي لا يترتّب على نقلها فائدة. ثانيهما طبعة مقصورة على النسخة المختارة من النسخ.

أسأل الله أن يوفّقنا جميعاً لخدمة علوم أهل البيت (عليه السلام) ونشر معارفهم القيّمة.





## تقريظ سماحة آية الله الشيخ جعفر السبحاني (دامت بركاته)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحديث الشريف هو الحجة الثانية بعد كتاب الله العزيز في مجالي العقيدة والشرعية، وقد بذل علماء الإسلام جهوداً كبيرة في سبيل تلقيه وتدوينه وضبطه وتنقيحه ونقله إلى الآخرين، وبذلك تركوا ثروة علمية قيّمة أضاءت الطريق للأجيال المتعاقبة.

ومن بذل جهوداً جبارة في تدوين حديث النبي الأعظم ﷺ وعترته الطاهرة ﷺ هو شيخ المحدثين وأوثقهم أبو جعفر محمد بن يعقوب، المعروف بالكيني (٢٥٠ - ٣٢٩هـ)، الذي ترك أثراً خالداً لا يدانيه أي أثر في الشمولية والتنظيم والدقة، وهو يكشف عن علو كعب مؤلفه في هذا الفن، ومكانته الرفيعة بين العلماء.

وإليك كلمة الرجالي النقاد الشيخ النجاشي في شأن المؤلف، وسفره القيم: شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنّف الكتاب الكبير المعروف الذي يسمّى الكافي في عشرين سنة<sup>١</sup>.

وقد أصبح هذا الكتاب منذ تدوينه ونشره وإلى يومنا هذا، مرجعاً للعلماء والفقهاء والمحدثين وغيرهم، ومحلّ اهتمامهم وعنايتهم الفائقة. ومن هنا أثرت لجنة التحقيق في دار الحديث أن تعدّ في هذا الميدان؛ لتحظى بوسام المشاركة فيه، فأخذت على عاتقها تحقيق هذا الكتاب من جديد ومطابقته على أكثر من سبعين نسخة، عثروا عليها في مكتبات مختلف البلدان، وقد بذلت اللجنة كلّ ما في وسعها من جهود لإخراجه إخراجاً نقيّاً عن الغلط ومزداناً بتعليق تزيل الصعاب من فهم المتن، وتوضّح ما قد يتبادر فيه من اختلاف، إلى غير ذلك من جلائل الأعمال وعظيم الجهود.

ونحن إذ نتقدّم إلى اللجنة العلمية في دار الحديث بالشكر والثناء، ندعو الله سبحانه لهم بالتسديد في أعمالهم وتحقيقاتهم، كما نبارك لهم هذه الخطوة الهامة التي هي باكورة خير لتحقيق سائر الآثار الحديثية للفرقة الناجية. والحمد لله رب العالمين

جعفر السبحاني  
مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام  
١٠ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ



# المدخل

١. حياة الشيخ الكليني

٢. كتاب الكافي

٣. عملنا في الكتاب

٤. نماذج مصورة من المخطوطات





١. حياة الشيخ الكليني





## الأول

### الحياة السياسية والفكرية في عصر الكليني

عاش الكليني رحمته الله في حقبة حاسمة من تاريخ العصر العباسي الثاني (٢٣٢ - ٣٣٤ هـ) امتدت من أوائل النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وحتى نهاية الربع الأول من القرن الرابع الهجري وزاد عليها بقليل. وذلك في مكانين مختلفين، أولهما: موطنه الأساس (الري)، وثانيهما: عاصمة الدولة العباسية بغداد، حيث أقام بها زهاء عشرين سنة، الأمر الذي يعني ضرورة تسليط الضوء على أهم الجوانب السياسية والفكرية في هاتين الحاضرتين دون غيرهما من الحواضر العلمية الأخرى المنتشرة في ذلك الزمان في كثير من الأمصار الإسلامية والتي وصل الكليني إلى بعضها، ونقل الحديث عن جملة من مشايخها.

وإذا ما علمنا أن الكليني رحمته الله قد عاش ثلثي عمره تقريباً في الري، والثلث الأخير في بغداد، وعلمنا أيضاً موقع الري الريادي في المشرق الإسلامي يومذاك، وموقع بغداد بالذات، وثقلها السياسي والفكري كعاصمة للدولة، اتضح أن الحديث عنهما بأي صعيد كان هو الحديث عن غيرهما بذلك الصعيد نفسه، ووجود بعض الفوارق الطفيفة لا يبرر تناولها في عصره السياسي والفكري، سيما بعد حصر منابع ثقافته وتطلعاته في موطنه ومكان إقامته، وانطلاق شهرته إلى العالم الإسلامي منهما لا غير. وبما أن الحياة السياسية والفكرية لأي عصر مرتبطة بماضيهما، فسيكون طرح مركزاتها من الحسابات الفكرية، وإهمال جذورها التاريخية وخيماً على نتائج دراساتها، ما لم يتم الكشف فيها عن نوع الارتباط، وهو ما لوحظ باختصار في دراسة عصر الكليني سياسياً وفكرياً في مبحثين:

## المبحث الأول

### الحياة السياسية والفكرية في الريّ

#### المطلب الأول: الحياة السياسية في الريّ

تُعَدُّ الريّ من أوّل المدن التي بُنيت في زمان الأكاسرة بعد مدينة (جيومزت)، ولمّا طال عليها الأمد جدّد بناءها الملك فيروز، وسَمّاها (رام فيروز)<sup>١</sup>، ولكنها تعرّضت - بعد الفتح الإسلامي - للهدم والبناء والتجديد.

ومن المعارك الحاسمة في تاريخها قبل الفتح الإسلامي المعركة التي دارت بين ولدي يزدجرد بالريّ: «فيروز» و«هرمز»<sup>٢</sup>. وقد تعرّضت الريّ لأوّل غزو من العرب قبل الإسلام على يد عمرو بن معدى كرب، ثمّ انصرف منها ومات في كرمشاه<sup>٣</sup>.

هذا قبل فتحها إسلامياً، وأمّا بعد فتحها فقد اختلف المؤرّخون في تاريخ دخول الإسلام بلاد الريّ، تبعاً لاختلافهم في تاريخ فتحها. والمتحصّل من جميع الأقوال: أنّ تاريخ فتح الريّ مرّدّد ما بين الفترة من سنة ثمان عشرة وحتى سنة ثلاث وعشرين.

وقد شهد قاضي الريّ يحيى بن الضريس بن يسار البجلي أبو زكريّا الرازي (م ٢٠٣هـ) على انتفاض الريّ في زمانى عمر وعثمان مرّات عديدة<sup>٤</sup>. ولا شك أنّ انتفاضها وتمرد أهلها خمس مرّات متعاقبة في أقلّ من عشر سنين يشير بوضوح إلى سوء تصرّف الفاتحين، كتنحيهم المدينة وهدمها، وإلّا فالإسلام الذي أبدل عنجهيّة قريش وغير من معالم جاهليّتها البغيضة قادر على اجتياح نفوس أهل الريّ بفتح سليم واحد. ولعلّ ما قام به أمير المؤمنين (عليه السلام) يشير إلى هذه الحقيقة؛ إذ أوقف زحف الجيوش الإسلاميّة ريثما يستتبّ إصلاح الأُمّة من الداخل، ومن هنا قام بعزل ولاية عثمان وعين ولاية جدداً آخرين مكانهم.

ولم يُؤثّر عن أهل الريّ طيلة مدّة خلافة أمير المؤمنين الفعليّة وخلافة الحسن

١. تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٨٣؛ الأخبار الطوال، ص ٣٨ و ٥٩؛ معجم البلدان، ج ٣، ص ١١٦.

٢. تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٨٢.

٣. فتوح البلدان، ص ٣١٢؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٣١٢.

٤. فتوح البلدان، ص ٣١٠؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ١٥٠، في حوادث سنة ٢٤هـ.

السبط عليه السلام أي انفصال أو انتقاض أو تمرّد يذكر، بخلاف ما كان عليه حالهم في زماني عمر وعثمان.

وحينما ظهرت دولة الطلقاء من بني أمية امتد نفوذها إلى الري، وولّيتها لمعاوية كثير بن شهاب الحارثي<sup>١</sup>.

ومن الحوادث السياسية المهمة التي شهدتها الري في أوائل حكم الأمويين قوة الخوارج المتنامية، حيث اتخذها من ارتث من الخوارج يوم النهروان موطناً كحيتان بن ظبيان السلمي وجماعته، الذين شكّلوا فيما بعد حزباً سياسياً قوياً تبادل النصر والهزيمة في معارك طاحنة مع الأمويين.

كما تعرّضت الري في أواخر العهد الأموي إلى ثورات الطالبين، فظهر عليها سنة (١٢٧هـ) عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وسيطر عليها<sup>٢</sup>.

وكان آخر ولاية الأمويين على الري حبيب بن بديل النهشلي الذي خرج من الري ومن معه من أهل الشام خشية من جيوش العباسيين بقيادة الحسن بن قحطبة بن شبيب، فأخلاه له ولحق بالشام ودخلها ابن قحطبة (سنة ١٣١هـ). وهكذا انتهت فترة حكم الأمويين على بلاد الري قبل قيام الدولة العباسية بسنة واحدة.

ثم نالت الري بعد ذلك اهتمام بني العباس ورعايتهم؛ نظراً لموقعها الجغرافي المميّز، ففي سنة (١٤١هـ) نزل المهدي العباسي بالري ومكث بها ستين، وأمر ببناء مدينة الري، واكتملت عمارتها سنة (١٥٨هـ) وبها ولد له ابنه هارون الرشيد.

وفي سنة (١٨٩هـ) سار هارون الرشيد إلى الري وأقام بها أربعة أشهر، وكان قد أعطى ولاية العهد لابنه محمد الملقّب بالأمين وولاه الري وخراسان وما اتّصل بذلك. ومن الحوادث المهمة التي شهدتها الري في العصر العباسي الأول انتصار طاهر بن الحسين قائد المأمون على جند أخيه الأمين بقيادة عليّ بن عيسى بن ماهان قرب الري سنة (١٩٥هـ). وقد كافأ المأمون أهل الري لوقوفهم معه ضدّ أخيه الأمين.

١. فتوح البلدان، ص ٣١٠؛ الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٥، ص ٤٢٧، الرقم ٧٤٩٣.

٢. تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٣٠٣ و٣٧١؛ الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٧، في حوادث سنة ١٢٧هـ.

ثم لتعسف السلطة العباسية تفجرت الثورات العلوية في أماكن شتى، واستجاب أهل الري لتلك الثورات، وأسهموا فيها بشكل كبير، ففي زمان المعتصم (٢١٨-٢٢٧هـ) استجاب أكثر أهل الري لثورة محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام الذي ظهر في زمان المعتصم بطالقان.

وفي زمان المستعين (٢٤٨-٢٥٢هـ) أنشأ الحسن بن زيد العلوي الدولة العلوية في طبرستان، وسرعان ما امتد نفوذها إلى الري. ولم يدم الأمر هكذا، إذ تمكن قواد المعتز (٢٥٢-٢٥٥هـ) من الترك في أواخر عهده من السيطرة على الري في سنة (٢٥٥هـ)، وخضعت الري إلى سلطة الأتراك وتعاقب ولايتهم عليها حتى حدثت وقعة عظيمة في الري بين إسماعيل بن أحمد الساماني ومحمد بن هارون في سنة (٢٨٩هـ) وانتهت بهزيمة ابن هارون ودخول السامانيين إلى الري وبسط نفوذهم وسلطتهم عليها. وهكذا استمر حكم الري بيد السامانيين، ولم ينقطع حكمهم عليها إلا في فترات قليلة.

ولم يلبث حال الري عرضة للأطراف المتنازعة عليها إلى أن تمكن أبو علي بن محمد بن المظفر صاحب جيوش خراسان للسامانيين من دخول الري سنة (٣٢٩هـ). ولم يستتب أمر الري بيد البويهيين؛ إذ نازعهم عليها الخراسانيون من السامانيين، إلى أن تمكن البويهيون بقيادة ركن الدولة البويهي من الري، فانتزعوها من أيدي السامانيين في سنة (٣٣٥هـ)<sup>١</sup>، أي بعد ست سنين على وفاة ثقة الإسلام الكليني ببغداد. وبهذا نكون قد توفّرنا على الإطار السياسي الواضح الذي كان يلف الري منذ فتحها الإسلامي وإلى نهاية عصر الكليني الذي احتضن ثقة الإسلام زماناً ومكاناً.

### المطلب الثاني: الحياة الثقافية والفكرية في الري

امتازت الري عن غيرها من بلاد فارس بموقعها الجغرافي، وأهميتها الاقتصادية، فهي كثيرة الخيرات، وافرة الغلات، عذبة الماء، نقية الهواء، مع بعدها عن مركز الخلافة العباسية ببغداد، زيادة على كونها بوابة للشرق في حركات الفتح الإسلامي، ومتجراً مهماً في ذلك الحين.

١. الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٢١٩؛ البداية والنهاية، ج ١١، ص ٢٤٤.

ولشهرة الريّ وموقعها قصدها بعض الصحابة<sup>١</sup> وكبار التابعين وتابعيهم، كسعيد بن جبير، حيث كانت له رحلة شملت مدينة الريّ، والتقى به الضحاك (م ١٠٥هـ) وكتب عنه التفسير في الريّ<sup>٢</sup>. ووصل الشعبي (م ١٠٣هـ) إلى الريّ ليدخل على الحجاج يوم كان عاملاً لطاغية عصره عبد الملك بن مروان على الريّ<sup>٣</sup>. كما دخلها سفيان الثوري (م ١٦١هـ)<sup>٤</sup>. ومات في الريّ الكثير من الأعلام والفقهاء والمحدثين والأدباء والشعراء والقواد، كمحمد بن الحسن الشيباني، والكسائي النحوي، والحجاج بن أرطاة، وغيرهم. وكان للشعراء والأدباء حضور بارز في تلك المدينة.

### المذاهب والاتجاهات الفكرية في الريّ:

ضمت الريّ في تاريخها الإسلامي خليطاً من المذاهب والفرق والتيارات الفكرية المتعددة، وكانت جذور هذا الخليط الواسع ممتدة في تاريخ الريّ، ممّا نجم عن ذلك ثقل ما وصل إلى زمان الكليني عليه السلام من التراث بكلّ مخلفاته، والذي ابتعد في كثير منه عن الإسلام روحاً ومعنى، ومعرفة كلّ هذا يفسّر لنا سبب طول الزمان الذي استغرقه ثقة الإسلام في تأليف الكافي الذي تقصّى فيه الحقائق، ودرس الآراء السائدة في مجتمعه. واستوعب اتجاهاتها، ومحصّها بدقة، حتّى جاء بالإجابة الشافية على جميع ما كان يحمله تراث الريّ من تساؤلات.

وفيما يأتي استعراض سريع لما شهدته الريّ من مذاهب وفرق وآراء، وهي:

#### ١- الخوارج:

كان الطابع العام لمجتمع الريّ بعد فتحها الإسلامي هو الدخول التدريجي في الدين الجديد بمعناه الإسلامي العريض؛ إذ لم تكن هناك مذاهب وفرق، وإنّما انحصر الأمر في اعتناق الإسلام بإعلان الشهادتين، ولا يمنع هذا من الميل إلى بعض الاتجاهات الفكرية المتطرفة. ولا غرابة في ذلك؛ لأنّ قرب العهد بالدين الجديد مع

١. فتوح البلدان، ص ٣١١.

٢. فتوح البلدان، ص ٣١٢.

٣. مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٢٤٧، ح ٢؛ فتوح البلدان، ص ٣١٢.

٤. الجرح والتعديل، ج ١، ص ١٠٣.

اختلاط أوراقه بين نظريتين، جعل إسلام الرازيين - في ذلك الحين - غصاً طرياً قابلاً لأن يتأثر بأي اتجاه ويصطبغ بلونه، ومن هنا كانت لبقية الخوارج الذين ارتثوا في معركة النهروان سنة (٤٠ هـ) صوت يسمع في بلاد الري، حيث اتخذوها موطناً، ومنها خرجت أنصارهم في معاركهم العديدة مع الأمويين.

## ٢- النواصب:

انتقل النصب - وهو عداوة أهل البيت (عليه السلام) - إلى الري منذ أن وطأت أقدام الأمويين السلطة بعد صلح الإمام الحسن السبط (عليه السلام) سنة (٤١ هـ)، حيث سنّ معاوية بدعته في سب أمير المؤمنين (عليه السلام) على منابر المسلمين، وكان منبر الري واحداً منها! ولا شك في أن بقاء بدعة سب الوصي (عليه السلام) زهاء ستين عاماً كافية لأن تنشأ عليها أجيال لا تعرف من إسلامها شيئاً إلا من عصم الله.

ونتيجة لوجود الهوى الأموي السفيناني بين أهل الري فقد انتشرت في أوساطهم عقيدة الإرجاء، واستمر وجودها إلى زمان ثقة الإسلام الكليني، تلك العقيدة الخبيثة التي شجعتها الأموية؛ لتكون غطاء شرعياً لعبثها في السلطة، ومبرراً لاستهتارها بمقدرات الأمة، واستباحتها لكل حرمة، ونبذها كتاب الله والسنة المطهرة.

## ٣- المعتزلة:

تأثرت الري كغيرها من مدن الإسلام بآراء المدرستين الآتيتين، وهما:

١- المدرسة السلفية: وهي المدرسة التي كانت تهدف إلى إحياء المفاهيم السلفية الموروثة عن السلف وتحكيمها في مناحي الحياة، ورفض المناظرة والجدل، ويمثل هذه المدرسة الفقهاء والمحدثون من العامة، وقد بسطت هذه المدرسة نفوذها على مجمل الحركة الفكرية في بلاد الإسلام، إلا في فترات محصورة ومحدودة ترجحت فيها كفة المدرسة الثانية.

٢- المدرسة العقلية: وهي المدرسة التي استخدمت المنهج العقلي في فهم وتحليل جملة من النصوص التي تستدعي التوفيق بين أحكام الشرع وأحكام العقل، وكان رواد هذه المدرسة الشيعة والمعتزلة، حيث اعتمدوا المنهج العقلي في تفسير ما لم يرد فيه أثر صحيح.

وكان الصراع بين المدرستين يشتد تارة ويخف أو يتلاشى أخرى بحسب مواقف السلطة ومبتنيات الفكرية، ولهذا نجد انتعاش المدرسة العقلية في عهد المأمون (١٩٨-٢١٨هـ) لميله إليها، وحتى عهد الواثق (٢٢٧-٢٣٢هـ)، ولمّا جاء المتوكل (٢٣٢-٢٤٧هـ) أظهر ميله إلى المدرسة السلفية، وأرغم الناس على التسليم والتقليد، ونهاهم عن المناظرة والجدل، وعمّم ذلك على جميع بلاد الإسلام<sup>١</sup>، وسار على نهجه المعتمد والمعتضد<sup>٢</sup>.

وممن عرف من رجال المدرسة السلفية في بلاد الريّ الفضل بن غانم الخزاعي. ومن أنصار المعتزلة في الريّ قاضيها جعفر بن عيسى بن عبدالله بن الحسن بن أبي الحسن البصري (م ٢١٩هـ)، حيث كان يدعو الناس إلى القول بخلق القرآن أيام المخنة ببغداد. ويكفي أن أشهر المعتزلة القاضي عبد الجبار المعتزلي المولود بالريّ سنة (٣٢٥هـ) قبل وفاة ثقة الإسلام الكليني عليه السلام بأربع سنين قد تقلّد منصب قاضي القضاة في الريّ.

#### ٤- الزيدية:

كان للزيدية وجود في بلاد الريّ، ويدلّ عليه دخول جماعة من أهل الريّ على الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام ببغداد، وكان فيهم رجل زيدي، وجماعته لا يعلمون مذهبه، فكشف لهم الإمام عليه السلام عن مذهبه<sup>٣</sup>، ومن المستبعد أن يكون هو الزيدي الوحيد في تلك البلاد، خصوصاً وأن الدولة العلوية في طبرستان قد سيطرت على الريّ، وفي قاداتها من أعلام الزيدية الكثير نظير عيسى بن محمد العلوي أحد كبار العلماء في الريّ.

#### ٥- النجارية:

وهم أتباع الحسين بن محمد النجار، وقد افترقت بناحية الريّ إلى فرق كثيرة يكفر بعضها بعضاً<sup>٤</sup>، وقد عدّ المصنفون في المقالات فرق النجارية من الجبرية<sup>٥</sup> في حين

١. راجع: تاريخ العقوي، ج ٢، ص ٤٨٤-٤٨٥؛ التنبيه والإشراف، ص ٣١٤.

٢. البداية والنهاية، ج ١١، ص ٧٤؛ تاريخ الخلفاء، ص ٢٩٤ و ٢٩٩.

٣. الهداية الكبرى، ص ٣٠٢؛ الخرائج والجرائع، ج ٢، ص ٦٦٩، ح ١٢.

٤. الفرق بين الفرق، ص ٢٢.

٥. الملل والنحل، ج ١، ص ٩٥.

أنهم وافقوا المعتزلة في كثير من المسائل.

وذكر الاسفراييني أن فرق النجارية في الرأي أكثر من عشر فرق، إلا أنه اكتفى بذكر أشهرها، ومثله فعل الشهرستاني في الملل، إذ ذكر ثلاث فرق فقط، هي: «البرغوثية» و«الزعفرانية» و«المستدركة»<sup>١</sup>.

#### ٦- المذاهب العامية:

انحصر وجود المذاهب العامية بالرأي في مذهبيين، وهما: المذهب الحنفي، والشافعي. وأما المذهب المالكي فقد كان امتداده في المغرب الإسلامي بفضل تلامذة مالك بن أنس، ولم يمتد إلى المشرق الإسلامي كثيراً، وأما عن مذهب أحمد بن حنبل فهو أقل المذاهب الأربعة أتباعاً، وآخرها نشأة، ولم تكن له تلك القدرة العلمية الكافية التي تسمح له بالامتداد خارج محيطه بغداد في عصر نشأته، سيما وأن أحمد بن حنبل لم يكن فقيهاً، بل كان محدثاً؛ ولهذا أهمله الطبري - المعاصر لثقة الإسلام الكليني - في كتابه الشهير اختلاف الفقهاء، الأمر الذي يفسر لنا عدم امتداد فكر أتباعه في عصر الكليني إلى الرأي على الرغم من وقوف السلطة العباسية إلى جانب الحنابلة بكل قوة. ومهما يكن فإن أغلب أهل الرأي كانوا من الحنفية والشافعية، وأكثرهم من الأحناف، كما صرح به الحموي<sup>٢</sup>. ثم انحسر الوجود العامي في الرأي بعد سنة (٢٧٥هـ).

ونتيجة لهذا الخليط الواسع في الرأي، من نواصب وزيدية ومعتزلة وجبرية وأحناف وشافعية، فقد ظهر الكذابون والمتروكون في تلك البلاد، كما كثر المنجمون في تلك البلاد بصورة واسعة.

#### ٧- المذهب الشيعي:

إن اتفاق جميع من كتب في المقالات والفرق على أسبقية التشيع على سائر المذاهب والفرق التي نشأت في الإسلام، لهو دليل كافٍ على صدق ما تدعيه الشيعة من عراقية مذهبها، وكونه المعبر الواقعي عن مضمون رسالة الإسلام، ومن هنا حمل التشيع عناصر

١. راجع: فرق النجارية وآراءهم في كتاب الفرق بين الفرق، ص ٢٢ و ٢٥ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩؛ والملل والنحل، ج ١، ص ٩٨ و ٩٩.

٢. معجم البلدان، ج ٣، ص ١١٧ و ١٢١.



البقاء وأسباب الخلود على رغم العواصف العاتية التي وقفت حائلاً بوجه امتداده. وهكذا كان للضغط السياسي المتواصل على الشيعة دوراً في امتداد التشيع خارج رقعة الجغرافية، بحيث استطاع في الشرق أن يمَصِّرَ مدناً ويبنّي دولة في الطالقان، وأن يؤسّس في الغرب الإسلامي دولة كبرى لا زال أزهر مصر يشهد على فضلها وآثارها. وبعد هذه المقدّمة الخاطفة لنرى كيف استطاع التشيع أن يشقّ طريقه إلى الريّ بعد أن عرفنا نصبها وعداوتها لأهل البيت عليهم السلام، فضلاً عما كان فيها من اتّجاهات مذهبيّة وطوائف مختلفة، مضافاً لموقف السلطة المساند لهذا الإتّجاه أو ذاك ما خلا الشيعة؟ كانت الصفة الغالبة على أهل الريّ قبل عصر الكليني هي الأمويّة السفيانيّة الناصبة، مع تفشّي الآراء المتطرّفة والأفكار المنحرفة، والفرق الكثيرة التي لا تدين بمذهب آل محمد عليهم السلام، لكن لم يعدم الوجود الشيعي في الريّ، وإنّما كان هناك بعض الشيعة من الرازيين الذين اعتنقوا التشيع تأثراً بمبادئه، وساعدتهم على ذلك وجود بعض الموالي الشيعة من الفرس في الكوفة في زمان أمير المؤمنين عليه السلام، مضافاً لمن سكن الريّ من شيعة العراق، ومن استوطنها من أبناء وأحفاد أهل البيت عليهم السلام الذين جاؤوها هرباً من تعسف السلطات. ويظهر من خلال بعض النصوص أنّ الشيعة فيها كانوا في تقيّة تامّة، حتّى بلغ الأمر أنّ السيّد الجليل عبدالعظيم الحسيني الذي سكن الريّ وكان من أجلاء أصحاب الإمامين الهادي والعسكري عليهم السلام، لم يعرفه أحد من شيعة الريّ إلى حين وفاته، حيث وجدوا في جيبه -وهو على المغتسل- رقعة يذكر فيها اسمه ونسبه!

## المبحث الثاني

### بغداد سياسياً وفكرياً في عصر الكليني

#### المطلب الأول: الحياة السياسيّة ببغداد

امتاز العصر العبّاسي الأوّل (١٣٢ - ٢٣٢ هـ) بسيطرة العبّاسيين على زمام الأمور سيطرة محكمة، وإدارة شؤون الدولة بحزم وقوّة، بخلاف العصر العبّاسي الثاني الذي ابتدأ بمجيء المتوكّل إلى السلطة وانتهى بدخول البويهيين إلى بغداد سنة (٣٤٤ هـ) حيث تدهورت فيه الأوضاع السياسيّة كثيراً، لاسيّما في الفترة الأخيرة منه، وهي التي

عاشها الكليني ببغداد، فلا بدّ من إعطاء صورة واضحة للمؤثرات السياسيّة والفكريّة التي أسهمت في تكوين رؤية الكليني للمجتمع الجديد وتساؤلاته التي حاول الإجابة عليها في كتابه الكافي، فنقول:

يرجع تدهور الحياة السياسيّة ببغداد في عصر الكليني إلى أسباب كثيرة أدت إلى سقوط هيبة الدولة من أعين الناس، إليك أهمّها:

#### أولاً- نظام ولاية العهد:

وهو نظام سياسي عقيم، وخلاصته: أن يعهد الخليفة بالخلافة لمن يأتي بعده مع أخذ البيعة له من الأئمة كرهاً في حياته، وهو بهذه الصورة يمثل قمة الاستبداد وإلغاء دور الأئمة وغمط الحقوق السياسيّة لجميع أفرادها.

ومما زاد الطين بلة في العصر العبّاسي الثاني إعطاء ولاية العهد لثلاثة، وهو ما فعله المتوكّل الذي قسّم الدولة على ثلاثة من أولاده، وهم: المنتصر، والمعتزّ، والمؤيد، ممّا فسح - بهذا - المجال أمامهم للتنافس، ومحاولة كلّ واحد عزل الآخر من خلال جمع الأعوان والأنصار، بحيث أدّى ذلك في بعض الأحيان إلى معارك طاحنة كما حصل بين الأمين والمأمون.

وهذا النظام وإن انتهى بعد قتل المتوكّل، إلّا أنّ البديل كان أشدّ عقماً؛ إذ صار أمر تعيين الخليفة منوطاً بيد الأتراك لا بيد أهل الحلّ والعقد، مع التزامهم بعدم خروج السلطة عن سلالة العبّاسيين وإن لم يكن فيهم رجل رشيد.

#### ثانياً - عبث الخلفاء العبّاسيين ولهوهم وسوء سيرتهم:

ممّا أدّى إلى تفاقم الأوضاع في هذا العصر انشغال الخلفاء العبّاسيين بالعبث واللهو، إلى حدّ الاستهتار بارتكاب المحرّمات علناً بلا حريجة من دين أو واعظ من ضمير.

وقد عرّف عبثهم ومجونهم منذ عصرهم الأوّل، فالمنصور العبّاسي (١٣٦ - ١٥٨ هـ) مثلاً كان في معارفه الخمر يحتجب عن ندمائه؛ صوناً لمركزه، في حين أعلن ولده المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ) ذلك، وأبى الاحتجاب عن الندماء بل شاركهم<sup>٢</sup>.

١. تاريخ البقوي، ج ٢، ص ٤٨٧؛ تاريخ الطبري، ج ٩، ص ١٧٦، في حوادث سنة ٢٣٥ هـ.

٢. تاريخ الخلفاء، ص ٢٢٢.

وقد بلغ الأمر في العصر العباسي الأول أن ظهر من البيت الحاكم نفسه رجال ونساء عرفوا بالخلاعة والمجون والطرب والغناء، كإبراهيم بن المهدي المطرب العباسي الشهير، والمغنية الشهيرة غليّة بنت المهدي العباسي وأخت هارون اللارشيد. حتى إذا ما أشرف عصرهم الأول على نهايته بالوائق (٢٢٧ - ٢٣٢ هـ) تفشى الغناء والطرب والمجون بين أرباب الدولة.

### ثالثاً - مجيء الصبيان إلى الحكم:

من آفات هذا العصر التي أدت إلى انتكاسات سياسية خطيرة مجيء الصبيان إلى السلطة حتى صاروا ألعوبة بيد النساء والأترار والوزراء والجند وغيرهم من رجال الدولة، نظير المقتدر بالله (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) الذي كان عمره يوم ولي الخلافة ثلاث عشرة سنة<sup>١</sup>؛ ولهذا استصباه الوزير العباس بن الحسن حتى صار ألعوبة بيده، وكان صبيّاً سفيهاً، فزق خزينة الدولة على حظاياه وأصحابه حتى أنفدها<sup>٢</sup>.

### رابعاً - تدخّل النساء والخدم والجواري في السلطة:

يرجع تاريخ تدخّل النساء في شؤون الدولة العباسية إلى عصرها الأول، وتحديدأ إلى زمان الخيزران زوجة المهدي العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هـ) التي تدخّلت في شؤون دولته، واستولت على زمام الأمور في عهد ابنه الهادي (١٦٩ - ١٧٠ هـ)<sup>٣</sup>، وكذلك في هذا العصر حيث تدخّلت قبيحة أمّ المعتزّ (٢٥٢ - ٢٥٥ هـ) في شؤون الدولة<sup>٤</sup>. واستفحل أمر النساء والخدم في عهد المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ)، قال ابن الطقطقي: «كانت دولته تدور أمورها على تدبير النساء والخدم، وهو مشغول بلدته، فخربت الدنيا في أيامه، وخلت بيوت الأموال»<sup>٥</sup>. وذكر مسكويه ما كان لقهرمانات البلاط العباسي من دور كبير في رسم سياسة الدولة<sup>٦</sup>.

١. تاريخ الطبري، ج ١٠، ص ١٢٩.

٢. البداية والنهاية، ج ١١، ص ١١٩.

٣. تاريخ الطبري، ج ٦، ص ٤٢١ - ٤٢٢؛ فتوح البلدان، ج ٢، ص ٣٣٦.

٤. تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٩، ٥٤٠.

٥. الفخري في الآداب السلطانية، ص ٢٦٢.

٦. تجارب الأمم، ج ١، ص ٤٤.

خامساً - تدخّل الأتراك في سياسة الدولة وتحكّمهم في مصير العباسيّين:

من الأمور البارزة في تاريخ هذا العصر ظهور العنصر التركي وسيطرته على مقاليد الأمور، الأمر الذي يعبرّ لنا عن ضعف السلطة المركزيّة وتدهورها؛ لانشغالهم بلهوهم ومجونهم، بحيث نتج عن هذا سيطرة الأتراك على الدولة وتدخلهم المباشر في رسم سياستها، ويرجع تاريخ تدخلهم في ذلك إلى عهد المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧هـ)؛ لأنّه أوّل من جلبهم إلى الديوان، ثمّ صار جلّ اعتماده عليهم في توطيد حكمه، فانخرطوا في صفوف الجيش، وترقّوا إلى الرتب والمناصب العالية، فقويت شوكتهم إلى أن تفرّدوا بالأمر غير تاركين لسادتهم الخلفاء سوى سلطة اسميّة، وأصبح الخليفة كالأسير بيد حرسه.

وقد عانى بنو العباس من العنصر التركي وبال ما جتته أيديهم، وذاقوا منهم الأمرين، حتّى صار أمر البلاد بأيديهم يقتلون ويعزلون وينصبون من شاؤوا. وأما في عهد المستعين بالله (٢٤٧ - ٢٥٢هـ)، غلب أوتامش ابن أخت بغا الكبير على التدبير والأمر والنهي<sup>١</sup>، وكان المستعين ألعوبة بيد وصيف، وبغا الكبير، ثمّ خلعه، وبايعوا المعتزّ، ثمّ بدا لهم قتل المستعين، فذبّحوه كما تذبّح الشاة، وحملوا رأسه إلى المعتزّ<sup>٢</sup>. وكذا المعتزّ (٢٥٢ - ٢٥٥هـ)، فقد غلب على الأمر في عهده، وتفرّد بالتدبير صالح بن وصيف، وهو الذي خلّع المعتزّ وقتله حيث أمر الأتراك بالهجوم عليه<sup>٣</sup>. وأما المهدي (٢٥٥ - ٢٥٦هـ) فقد خلعه الأتراك وهجموا على عسكره، فأسروه وقتلوه. وأما المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠هـ) فقد بايعه الأتراك وعزلوه، ثمّ أعادوه أكثر من مرّة. وأما القاهر بالله (٣٢٠ - ٣٢٢هـ) فسرعان ما خلعه من السلطة، وسملوا عينيه بمسمار محمي حتّى سالتا على خدّيه. وكذا الراضي (٣٢٢ - ٣٢٩هـ) ومن جاء بعده كالمتقي (٣٢٩ - ٣٣٣هـ)، والمستكفي (٣٣٣ - ٣٣٤هـ) الذي دخل البويهيّون في زمانه إلى بغداد، حيث سملت أعينهم جميعاً.

١. التنبيه والإشراف، ص ٣١٥.

٢. تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٣٤٨ و ٣٦٣ و ٣٨٩ و ٣٩٠؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ٤٩٩.

٣. التنبيه والإشراف، ص ٣١٦.

### سادساً - تدهور الوزارة:

مرّت الوزارة في ظلّ الدولة العباسيّة في هذا العصر بتجارب قاسية، وثبت فشلها في عصر الكليني ببغداد؛ إذ أخفق الوزراء في أعمالهم، ولم يحسنوا القيام بأعباء وزاراتهم، وكان همّهم الاستحواذ على أكبر قدر من الأموال، غير أبيّين بشؤون الدولة، وأمن الناس، بل كانوا إلّياً مع الأتراك في معظم ما حصل من عزل وتنصيب! ويكفي مثلاً على ما وصلت إليه الوزارة في زمان ثقة الإسلام ببغداد ما ذكره الصابي بشأن وزراء المعتمد كأبي الحسن بن الفرات الذي ولي الوزارة ثلاث دفعات (٢٩٦، ٢٩٩ و ٣٠٦ هـ)، وكان يُعزل بعد كلّ مرّة ويُهان ويحبس ويؤتى بوزير جديد، ثمّ يعزل الوزير الجديد ويهان ويحبس، ويعاد ابن الفرات للوزارة من جديد، وهكذا حتّى قتل بعد عزله للمرّة الثالثة وقطعوا رأسه ورأس ولده المحسن ورموا جسديهما في دجلة<sup>١</sup>.

### سابعاً - الثورات الملتزمة والحركات المتطرّفة التي أضعفت السلطة:

بما أنّ الحديث عن هذه الثورات والتي أحاطت بالدولة من كلّ مكان يخرجننا عن أصل الموضوع، فسنشير إلى أهمّها كالآتي:

- ١ - الثورات العلويّة: وهي كثيرة لا سيّما في مطلع ذلك العصر التي امتدّت من الطالقان شرقاً، في حدود سنة (٢٥٠ هـ)، وإلى الدولة الفاطميّة غرباً في سنة (٢٩٦ هـ)<sup>٢</sup>.
- ٢ - حركة الزنج: التي فتّت عضد الدولة العباسيّة كثيراً وراح ضحيّتها ألوف الناس<sup>٣</sup>.
- ٣ - حركة القرامطة: وهي من أعنف الحركات وأكثرها خطورة لا على الحكومة العباسيّة فحسب، بل على الإسلام ومثله العليا أيضاً، ولهذا تجرّد ثقة الإسلام الكليني عليه السلام للردّ على هذه الحركة<sup>٤</sup>.
- ٤ - ظهور الخوارج المارقة في الموصل<sup>٥</sup>.

١. تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ص ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٥١.

٢. تاريخ الخلفاء، ص ٣٠٤.

٣. راجع: نشأة تلك الحركة ونهايتها في تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٤٧٠ - ٤٨٨ و ٥٢٠ - ٥٢٩ و ٥٣٤ - ٥٤٤ و ٥٨٩ - ٥٩٩ و ٦٢٨ - ٦٣٠ و ٦٥٤ - ٦٦١.

٤. راجع: نشأة تلك الحركة ونهايتها في التنبيه والإشراف، ص ٣٢٢ - ٣٢٥.

٥. البداية والنهاية، ج ١١، ص ٨٤.

## ثامناً - انفصال الأقاليم واستقلال الأطراف:

بسبب ضعف السلطة المركزية ببغداد وتدهورها شهدت الدولة الإسلامية في عصر الكليني انفصلاً واسعاً لبعض الأقاليم، واستقلالاً كلياً لجملة من الأطراف، كما هو حال الدولة الأموية في الأندلس والفاطمية في شمال أفريقيا وغيرها.

وصفوة القول: إنَّ العصر العباسي الثاني الذي عاش الكليني أواخره ببغداد، كان عصرًا مليئاً بالمشاكل السياسية للأسباب المذكورة، وكان من نتائج ذلك أن عمَّ الفساد، وانتشرت الرشوة، وضاعت الأموال، وابتعد الناس عن الإسلام لا سيما خلفاء المسلمين وقادتهم ووزرائهم، وهذا ما دفع حمة الشريعة إلى ذكر فضائحهم وعتوهم كلِّما سنحت لهم الفرصة، كما فعل الكليني رحمه الله الذي بيّن في كتاب القضاء من الكافي تهاافت أصول نظريات الحكم الدخيلة على الفكر الإسلامي، فضلاً عما بيّنه في كتاب الحجة وغيره من كتب الكافي من انحراف القائمين على تلك النظريات الفاسدة بأقوى دليل، وأمتن حجة، وأصدق برهان.

## المطلب الثاني: الحياة الثقافية والفكرية ببغداد

## أولاً - مركزية بغداد وشهرتها العلمية:

استمرت الحياة الثقافية والفكرية في عصر الكليني ببغداد بسرعة حركتها أكثر بكثير ممّا كانت عليه في العصر العباسي الأول. وقد ساعد على ذلك ما امتازت به بغداد على غيرها من الحواضر العلمية، بتوفّر عوامل النهضة الثقافية والفكرية فيها أكثر من غيرها بكثير؛ فهي من جهة عاصمة لأكبر دولة في عصر الكليني، امتدّت حدودها من الصين شرقاً إلى مراكش غرباً ومن جهة أخرى تمثل دار الخلافة وبيت الوزارة والإمارة، ومعسكر الجند، ورئاسة القضاء، وديوان الكتابة، وفيها بيت المال، وإليها يجى الخراج.

وأما موقعها الجغرافي فليس له نظير، ويكفي أن أكبر الأقاليم الإسلامية يوم ذاك أربعة: بلاد فارس، والحجاز، ومصر، والشام، وهي أشبه ما تكون بنقاط متناسبة البعد وموزعة على محيط دائرة إسلامية مركزها بغداد.

ومن جهة أخرى فقد ضُمَّت بغداد قبري الإمامين موسى بن جعفر، ومحمّد بن عليّ الجواد عليهما السلام، ومن هنا فهي مهبط رُوح الشيعة، وعامل جذب للعلماء من كلّ مذهب، فلا تكاد تجد فقيهاً، أو مفسّراً، أو محدّثاً، أو أديباً من سائر المسلمين إلّا وقد شدّ ركابه إليها في عصر ثقة الإسلام.

### ثانياً - أوجه النشاط الثقافي والفكري والمذهبي ببغداد:

الملاحظ في ذلك العصر هو اجتماع جميع المذاهب الإسلامية ببغداد، من الشيعة الإمامية، والزيدية، والواقفة، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والظاهرية، والطبرية، والمعتزلة، مع بروز عدد كبير من فقهاء كلّ مذهب، حتّى تألّق الفقه الإسلامي تألّقاً كبيراً في هذا العصر، ومتمّن برز في هذا العصر جملة من أعلام وفقهاء سائر المذاهب الإسلامية؛ فمن المالكية: إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأبو الفرج عمر بن محمّد المالكي.

ومن الأحناف: عبد الحميد بن عبدالعزيز، وأحمد بن محمّد بن سلمة.

ومن الشافعية: محمّد بن عبدالله الصيرفي، ومحمّد بن أحمد بن إبراهيم الشافعي.

ومن الحنابلة الحشوية والمجسّمة: ابن الحربي، وعبدالله بن أحمد بن حنبل.

ومن الظاهرية: محمّد بن عليّ بن داود، وابن المغلّس أبو الحسن عبدالله بن أحمد.

ومن الطبرية: مؤسس المذهب الطبري محمّد بن جرير المفسّر.

ومن الشيعة الزيدية: عبدالعزيز بن إسحاق، أبو القاسم الزيدي، المعروف بابن البقال.

ومن الواقفة: محمّد بن الحسن بن شَمُون، أبو جعفر البغدادي.

ومن المعتزلة: الجبائي المعتزلي، وكان رأساً في الاعتزال.

وأما الحديث عن فقهاء وعلماء الشيعة الإمامية ببغداد فسيأتي في مكان لاحق.

كما ازدهرت علوم اللغة العربية، وبرز عدد كبير من النحاة، والأدباء، والكتّاب، والشعراء من البغداديين أو الذين وصلوا إليها وأملوا علومهم على تلامذتها، من أمثال المبرد، وثعلب، والزجاج، وابن السراج. ومن الشعراء: البحتري وابن الرومي وغيرهم ممّن لا حصر لهم ولا تنضبط كثرتهم ببغداد في عدد.

كما شهد النثر نقلة جديدة في تاريخه في هذا العصر ببغداد، وهو ما يعرف في الدراسات الأدبية المعاصرة بالنثر الفني.

ومن خصائص هذا العصر التطور الكبير الذي شهده الخط العربي، حيث استُبدِل الخط الكوفي المعقّد بخط النسخ الرقيق السهل، ممّا ساعد على سرعة الكتابة والاستنساخ. كما نشط المؤلفون في هذا العصر في علوم الشريعة الإسلامية وغيرها كالتفسير، والتاريخ، والجغرافية، والطب، والهندسة، والرياضيات، والفلك، والفلسفة. ومن معالم النشاط الثقافي في هذا العصر ببغداد الاندفاع نحو ترجمة الكتب النفيسة من السريانية، واليونانية، والفارسية إلى اللغة العربية.

ونتيجة منطقية لهذه الحركة الواسعة من التأليف والترجمة طفحت حوانيت الورّاقين بالكتب، وما أكثر الورّاقين ببغداد في ذلك العصر، حتّى كانت لهم سوق ببغداد تعرف بسوق الكتب.

هذا، وقد بلغ شغف العلماء بالكتب في عصر الكليني درجة تفوق الوصف، بحيث أنّ قسماً منها كان يكتب بماء الذهب، ومنها ما يطن بالديباغ والحبر، ومنها ما يجلد بالأدَم الجيد، وكانت مكتبة سابور بن أردشير، وزير بهاء الدولة البويهى التي أنشأها بالكرخ من بغداد سنة (٣٨١هـ) تضمّ الآلاف من تلك الكتب القيّمة، ولكن الطائفية البغيضة جنت على حضارة الأمة، فأحرقت بهمجيتها تراثها العتيق الذي شيدته العقول الشيعة ببغداد.



## الثاني

### الهوية الشخصية للشيخ الكليني

#### توطئة:

هناك الكثير من الأمور الغامضة في الحياة الشخصية لعباقرة الشيعة، لم تزل طرق البحث موصدة أمام اكتشافها؛ لعدم وجود ما يدلّ على تفاصيل تلك الحياة، خصوصاً بعد حرق مكتبات الشيعة في القرن الخامس الهجري.

ولا يفيدنا - في المقام - علم الرجال إلّا شذرات من هنا وهناك. وأمّا علم التراجم فعلى الرغم من تأخر نشأته، وضياح أصوله الأولى، لا زال إلى اليوم يفتقر إلى الأسس الموضوعية التي لا بدّ من مراعاتها، ولا يكفي وصول بعض مؤلفاتهم أو كلّها لإزالة ذلك الغموض؛ لاختصاص كلّ كتاب بموضوعه؛ فكتب الحديث - مثلاً - لا تدلّنا على أصل مؤلفيها، ولا توقفنا على عمود نسبهم، ولا تاريخ ولادتهم، أو نشأتهم، وهكذا في أمور كثيرة أخرى تتصل بهويّتهم، وإن أفادت كثيراً في معرفة ثقافتهم، وفكرهم، وتوجههم. وانطلاقاً من هذه الحقائق المرّة سنحاول دراسة الهوية الشخصية للكليني بتوظيف كلّ ما من شأنه أن يصرّح لنا جانباً من تلك الهوية؛ لنأتي بعد ذلك على دراسة شخصيته العلمية وبيان ركائزها الأساسية، كالآتي:

#### أولاً - اسمه:

هو محمد بن يعقوب بن إسحاق، بلا خلاف بين سائر مترجميه، إلّا من شذّ منهم من علماء العامة، كالوارد في الكامل في التاريخ في حوادث سنة (٣٢٨ هـ) حيث قال: «وفيها توفّي محمد بن يعقوب، وقُتِل محمد بن عليّ أبو جعفر الكليني، وهو من أئمة الإمامية، وعلمائهم»<sup>١</sup>.

١. الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٣٦٤.

وفي هذا الكلام على قصره ثلاثة أخطاء، وهي:  
 الأول: أنه جعل وفاة الكليني في سنة (٣٢٨ هـ) وهو أحد القولين في وفاته، ولكن الصحيح هو الثاني، وسيأتي الكلام عن هذا في وفاة الكليني.  
 الثاني: الظاهر وقوع التصحيف في لفظ «وَقَتْل» وأن أصله «وَقِيل»، وبدلنا على ذلك أمور وهي:

١- سياق العبارة؛ إذ لو كان أصل اللفظ «وَقَتْل» فالمناسب أن يذكر الجهة أو المكان، لأن يعيد الاسم مع الاختلاف في اسم الأب.

٢- لا يوجد من قال بقتل الكليني قط.

٣- ما ذكره ابن عساكر (م ٥٧١ هـ) في ترجمة الكليني: «محمّد بن يعقوب، ويقال محمّد بن عليّ أبو جعفر الكليني»<sup>١</sup> وابن عساكر مات قبل ابن الأثير تسع وخمسين سنة.

الثالث: في تسمية الشيخ الكليني بمحمّد بن عليّ، وهو خطأ، ولعلّه اشتبه بمحمّد بن عليّ بن يعقوب بن إسحاق أحد مشايخ النجاشي<sup>٢</sup> لتشابه الاسمين.  
 ولعلّ من الطريف أنّي لم أجد من اسمه محمّد بن عليّ بن إسحاق، أبو جعفر الكليني في جميع كتب الرجال لدى الفريقين، لا في عصر الكليني، ولا في غيره. ومنه يتبيّن غلط ابن عساكر وابن الأثير، وفي المثل: «أهل مكّة أعرف بشعابها».

### ثانياً - كنيته:

يكنّى الكليني رضي الله عنه بابي جعفر بالاتفاق، كما أنّ مؤلّفي أهمّ كتب الحديث عند الإماميّة - وهم المحمّدون الثلاثة - كلّهم يكنّى بابي جعفر.

### ثالثاً - ألقابه:

عُرف رضي الله عنه بألقاب كثيرة يمكن تصنيفها - بحسب ما دلّت عليه - إلى صنفين، هما:

١. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.

٢. رجال النجاشي، ص ٣٩٨، الرقم ١٠٦٦.

## الصنف الأول - الألقاب المكانية:

وهي أربعة ألقاب، دلّ الأول والثاني منها على المكان الذي ولد فيه ونشأ وتربى وأخذ العلم في ربوعه، بينما دلّ الثالث والرابع على المكان الذي استقرّ فيه إلى أن وافاه الأجل:

## ١ - الكليني:

هو نسبة إلى «كَلَيْن»، قرية من قرى الريّ. وهذا اللقب من أشهر ألقابه المكانية قاطبة، ومن شهرته أنّه غلب على اسمه، ولا ينصرف إلى أحد - عند الإطلاق - إلا إليه، على الرغم ممّن تلقّبوا به قبله أو بعده.

جدير بالذكر أنّ قرية كلين اختلف العلماء في ضبطها كثيراً، كما اختلفوا في تحديد موقعها الجغرافي أيضاً، الأمر الذي لا بدّ من تناوله، فنقول:

تقع قرية كَلَيْن جنوب مدينة الريّ التابعة لطيهران، وهي تابعة - حسب التقسيم الإداري حالياً - إلى مدينة حسن آباد الواقعة على طريق (طيهران - قم) على يسار القادِم من طهران، ويبعد مدخلها عن طهران بمسافة (٣٥) كيلومتراً، وعن قم (٩١) كيلومتراً. ومن مدخل المدينة إلى رأس هذا الشارع مسافة (٤) كيلومترات.

## ٢ - الرازيّ:

هو نسبة إلى الريّ، المعروفة حالياً باسم (شهر ريّ) أي مدينة الريّ، وهي من الأحياء الكبيرة في جنوب العاصمة طهران، وحرف (الزاي) من زيادات النسب. وسبب تليقب الكليني ﷺ بالرازيّ إنّما هو على أساس تبعيّة قرية كلين لمدينة الريّ، مع أنّ الكليني قد سمع الحديث من مشايخ الريّ، وروى عنهم كثيراً جداً في الكافي، ممّا يشير إلى انتقاله إلى الريّ في بداية حياته العلميّة، وبقائه فيها إلى أن بلغ ذروة شهرته، حتّى قال النجاشي في ترجمته: «شيخ أصحابنا في وقته بالريّ، ووجههم»<sup>١</sup>.

## ٣ - البغدادي:

وهو نسبة إلى بغداد عاصمة الدولة العبّاسيّة، وهذا اللقب والذي يليه هما من ألقابه

١. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

المكانية المعبرة عن تحوُّله من الرِّيِّ إلى بغداد، حيث بقي فيها زهاء عشرين عاماً إلى أن وافاه أجله المحتوم.

#### ٤- السلسلي:

عرف الكليني عليه السلام بلقب (السلسلي) نسبة إلى درب السلسلة ببغداد، حيث نزل في هذا الدرب وأخذ له مسكناً هناك، ويقع هذا الدرب في منطقة باب الكوفة؛ أحد أبواب بغداد الأربعة، وهي تقع في الجانب الشرقي من بغداد في محلة الكرخ.

#### الصنف الثاني - الألقاب العلمية:

هي الألقاب التي عبّرت عن شخصيّة الكليني العلميّة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين، هما:

##### القسم الأول - الألقاب العلميّة التي أطلقها عليه علماء العامّة:

وُصِفَ الكليني على لسان الكثير من علماء العامّة بأوصاف علميّة لا تقلّ عمّا وصفه به علماء الإماميّة، ومن تلك الألقاب الكثيرة لقب «المجدّد» يعني: مجدّد المذهب الإمامي على رأس المائة الثالثة.

##### القسم الثاني - الألقاب العلميّة التي أطلقها عليه علماء الإماميّة:

لَمَّا كان الكليني عليه السلام على حدّ تعبير العلماء هو: «... في العلم، والفقه، والحديث، والثقة، والورع، وجلالة الشأن، وعظم القدر، وعلوّ المنزلة، وسموّ الرتبة، أشهر من أن يحيط به قلم، ويستوفيه رقم»<sup>١</sup>، فلا غرو في أن يوصف بما يليق بشأنه، ولكثرة تداول بعض تلك الأوصاف صارت علماً له، مثل: «رئيس المحدثين» الذي تردّد على لسان العلماء كثيراً، إلّا أنّ شهرة الشيخ الصدوق بهذا اللقب جعلته ينصرف إليه عند الإطلاق، خصوصاً مع قلّة استعماله بحق الكليني في الكتابات المعاصرة من جهة، وغلبة لقبه العلمي الآخر عليه من جهة أخرى، وهو لقب «ثقة الإسلام» الذي صار علماً للكليني عليه السلام دون من سواه من علماء المسلمين.

١. تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٠٢.

## رابعاً - ولادته:

وسنبحثها من جهتين، وهما:

١ - تاريخها: لم يُورَخ أحد ولادة الشيخ الكليني، ولهذا يتعدَّر علينا معرفة مدَّة عمره بالضبط. نعم، يمكن تلمس القرائن التي تفيدنا - على نحو التقريب - في تقدير عمره، ومن تلك القرائن:

أ - إنه وُصِفَ من المجدِّدين على رأس المائة الثالثة، والمجدَّد لا يكون مجدِّداً دون سنِّ الأربعين عادةً، وهذه القرينة تعني أنَّ ولادته كانت في حدود سنة (٢٦٠هـ).

ب - إنه حدَّث في الكافي عن بعض المشايخ الذين ماتوا قبل سنة (٣٠٠هـ)، كالصفار (م ٢٩٠هـ)، وأبوالحسن الجواني (م ٢٩١هـ) والهاشمي البغدادي (م ٢٩١هـ)، وهذه القرينة تساعد التقريب المذكور.

ج - إنه كان ألمع شخصية إمامية في بلاد الرِّيِّ قبل رحلته إلى بغداد، كما يدلُّ عليه قول النجاشي: «كان شيخ أصحابنا - في وقته - بالرِّيِّ، ووجههم»<sup>١</sup>. مع كثرة علماء الشيعة بالرِّيِّ في عصر الكليني، وإذا علمنا أنه غادر الرِّيَّ إلى العراق قبل سنة (٣١٠هـ)، أمكن تقدير عمره يوم مغادرته بنحو خمسين عاماً أو أقلَّ منه بقليل، وهو العمر الذي يؤهِّله لزعامة الإمامية في بلاد الرِّيِّ.

د - إنَّ غرض الكليني من تأليف الكافي هو أن يكون مرجعاً للشيعة في معرفة أصول العقيدة وفروعها وآدابها، بناء على طلب قدَّم له في هذا الخصوص، كما هو ظاهر من خطبة الكافي، ومثل هذا الطلب لا يوجَّه إلَّا لمن صلَّبَ عوده في العلم، وعرفت كفاءته، وصار قطباً يعتمد عليه في مثل هذا الأمر الخطير. وعليه، فإن قلنا بأنَّ سنة (٢٩٠هـ) هي بداية الشروع في تأليف الكافي بناء على وفاة بعض مشايخه حدود هذا التاريخ، فلا أقلَّ من أن يكون عمره وقت التأليف ثلاثين عاماً إن لم يكن أكثر من ذلك، وهذه القرينة تقوِّي ما تقدَّم في تقرير ولادته في حدود سنة (٢٦٠هـ) أيضاً.

ويستفاد ممَّا تقدَّم أنَّ ولادته كانت في أواخر حياة الإمام العسكري عليه السلام أو بعدها

١. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

بقليل، وأن عمره الشريف كان بحدود سبعين عاماً.

٢ - مكانها: الظاهر أن مكان ولادة الشيخ الكليني عليه السلام هو قرية كَلَيْن، وهناك جملة من القرائن القويّة الدالّة على ذلك، هي:

أ - النسبة إلى كلين، بلحاظ أن الرحلة لا تكون إلى القرى عادة، بل غالباً ما تكون من القرى إلى حواضر العلم والدين المشهورة، وعليه فنسبته إلى تلك القرية يشير إلى ولادته فيها، ونشأته الأولى بين ربوعها لا إلى رحلته إليها كما هو واضح.

ب - إن قبر والده الشيخ يعقوب لا زال قائماً إلى اليوم في قرية كلين.

ج - أخو الشيخ الكليني منسوب إلى كلين، وهو من مشايخ ثقة الإسلام الكليني.

د - أم الشيخ الكليني وأخوها، وأبوها، وعمّها، وجدها من أهل تلك القرية كما سيأتي في بيان نشأته وأسرته.

هـ - مشايخه الأوائل الذين تلقى العلم عنهم كانوا من كلين، كما سيأتي في مشايخه. وكلّ هذا ينفي القول بولادته في مكان آخر، ومنه يتبيّن خطأ الأستاذ عبدالواحد الأنصاري بقوله: «ولد الكليني ببغداد»<sup>١</sup>، ولعلّه اشتبه بوفاته في بغداد.

#### خامساً - نشأته وتربيته، وعقبه، وأصله:

نشأ في قرية كَلَيْن الصغيرة، وانتسب إليها، فكان أشهر أعلامها في تاريخها القديم والمعاصر. وعاش طفولته في بيت جليل أباً وأماً وإخوة وأخوالاً، وتلقّى علومه الأولى من رجال العلم والدين من أهل تلك القرية، لا سيما من أسرته.

ويبدو أن لتلك القرية ثقلاً علمياً معروفاً في ذلك الحين؛ إذ خرّجت عدداً من الأعلام لا زال ذكرهم يتردّد في كتب الحديث والرجال، كإبراهيم بن عثمان الكليني، وأبي رجاء الكليني، وغيرهما.

وإذا ما وقفنا على من برز من أسرة الكليني وأخواله علمنا أنه لم يفتح عينيه على محيط مغمور ثقافياً، وإنما توفّرت له في محيطه وأسرته الأسباب الكافية لأن تكون له نشأة صالحة أهّلتة في أوان شبابه لأن يتفوّق على أقرانه، فأبوه الشيخ يعقوب بن

١. أنظر الشيعة الجعفرية في تطوير الحركة الفكرية ببغداد، ص ٦٣.

إسحاق الكليني عليه السلام من رجالات تلك القرية المشار لهم بالبنان<sup>١</sup>. وأمّا أمّه فهي امرأة جليلة فاضلة؛ حيث تلقّت تربية حسنة، وعاشت حياتها قبل زواجها في بيت من البيوتات المعروفة في تلك القرية، وهو البيت المشهور ببيت علان.

وبمناسبة الحديث عن الأسرة التي احتضنت ثقة الإسلام نودّ التذكير بأمرين: أحدهما: سؤالنا القديم الذي مضى على طرحه زهاء عشرين عاماً: «هل للكليني ولد؟» ولم يزل إلى الآن بلا جواب محكم، حيث لم أجد - رغم التتبّع الطويل الواسع - ما يشير إلى النفي أو الإثبات بشكل قاطع.

والآخر: في خصوص أصل الكليني؛ إذ لا دليل على انحداره من أصول فارسيّة، خصوصاً وأنّ اسم جدّه الأعلى ليس من أسماء الفرس، فاسم جدّ البخاري صاحب الصحيح مثلاً هو «بردزبه»، وهو من أسماء المجوسيّة، ولا يكفي الانتساب إلى كلين والولادة فيها على تثبيت الأصل الفارسي. كما لا دليل على انحدار ثقة الإسلام من أصول عربيّة أيضاً، وربما قد يستفاد من الكافي نفسه ما يشير عن بعد إلى عدم فارسيّته، فقد روى بسنده عن محمد بن الفيض، عن الإمام الصادق عليه السلام بأنّ «النجس من ريحان الأعاجم». ثمّ قال معقّباً: «وأخبرني بعض أصحابنا أنّ الأعاجم كانت تشمه إن صاموا، وقالوا: إنه يمسك الجوع»<sup>٢</sup>. حيث إنّه لو كان من الأعاجم أصلاً لما احتاج إلى الرواية بنسبة شمّ الريحان إليهم، بل يؤكّده بنفسه؛ لعدم خفاء ذلك على من انحدر منهم، ولكنّه دليل ضعيف.

## سادساً - وفاته، تاريخها ومكانها:

### ١- تاريخ الوفاة:

اختلف العلماء في ضبط تاريخ وفاته على قولين، هما:  
الأوّل - تحديد تاريخ الوفاة بسنة (٣٢٨ هـ)، قال الشيخ الطوسي في الفهرست: «توفي محمد بن يعقوب سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد، ودفن بباب الكوفة في

١. روضات الجنّات، ج ٦، ص ١٠٨؛ شرح أصول الكافي، للمظفر، ج ١، ص ١٣.

٢. الكافي، كتاب الصيام، باب الطيب والريحان للصائم، ح ٦٤٣٣.

مقبرتها<sup>١</sup>. وتابعه على ذلك السيد ابن طاووس<sup>٢</sup>، واختاره من العامة ابن ماكولا<sup>٣</sup>، وابن عساكر الدمشقي<sup>٤</sup>، وغيرهما.

**الثاني** - تحديد تاريخ الوفاة بسنة (٣٢٩ هـ)، وهو القول الثاني للشيخ الطوسي، قال في الرجال: «مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة في شعبان ببغداد، ودفن بباب الكوفة»<sup>٥</sup>. واختاره النجاشي، قال: «ومات أبو جعفر الكليني<sup>٦</sup> ببغداد، سنة تسع وعشرين وثلاثمائة سنة تناثر النجوم، وصلى عليه محمد بن جعفر الحسني أبو قيراط<sup>٧</sup>». وذهب إلى هذا القول من العامة أبو الفداء<sup>٨</sup>، وإسماعيل باشا البغدادي<sup>٩</sup>. وهذا القول هو الراجح؛ لجملة من الأمور، هي:

أ - إن أسبق مصادر القول الأول الذي حدّد وفاة الكليني<sup>١٠</sup> بسنة (٣٢٨ هـ) هو فهرست الشيخ الطوسي، ولا يبعد أن يكون هو المصدر الأساس لبقية الكتب التي حدّدت الوفاة بتلك السنة، سواء كانت شيعية أو غيرها.

ب - المشهور هو أن الشيخ الطوسي ألّف كتاب الفهرست قبل كتاب الرجال، وهذا يعني أن قوله في الرجال الموافق لقول النجاشي بمثابة الرجوع عن قوله السابق.

ج - توفّر القرينة الدالة على صحّة سنة (٣٢٩ هـ)، وهي ذكر شهر الوفاة، وهو شهر شعبان كما مرّ في كلام الشيخ الطوسي في رجاله، في حين تفتقر سنة (٣٢٨ هـ) إلى مثل هذا التحديد.

جدير بالذكر أن شهر شعبان من سنة (٣٢٩ هـ. ق) يصادف شهر مايس من سنة ٩٤١ م، وشهر أربيّهشت من سنة (٣٢٢ هـ. ش).

١. الفهرست للطوسي، ص ١٣٥، الرقم ٥٩١.

٢. كشف المحجّة لثمرة المهجة، ص ١٥٩.

٣. إكمال الأكمال، ج ٧، ص ١٨٦.

٤. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٨، الرقم ٧١٢٦.

٥. رجال الطوسي، ص ٤٣٩، الرقم ٦٢٧٧.

٦. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

٧. تاريخ أبي الفداء، ج ١، ص ٤١٩.

٨. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، ج ٦، ص ٣٥.



## ٢- مكان الوفاة:

اتَّفَق الكلُّ على أنَّ وفاته كانت ببغداد، ولم أجد المخالف في هذا إلا ما كان من أحمد أمين المصري (١٣٧٣ هـ) الذي زعم أنَّ وفاة الكليني بالكوفة<sup>١</sup>. والمعروف عن أحمد أمين أنَّه لم يطلِّع على كتب الشيعة في خصوص معرفة عقائدهم وأعلامهم. وخرجت جموع الشيعة ببغداد في ذلك اليوم الحزين لتلقي نظرة الوداع الأخيرة إلى جثمان عالمها وفقيها ومحدِّثها الشيخ الكليني عليه السلام، واحتشدت بخشوع ليومها في الصلاة نقيب الطالبين ببغداد السيّد محمّد بن جعفر الحسني المعروف بأبي قيراط، ثم نقلته بعد ذلك إلى مثواه الأخير.

جدير بالذكر، أنَّه قد شهدت بغداد وغيرها في سنة (٣٢٩ هـ) وفيات عدد من أقطاب الإمامية، كالشيخ الصدوق الأول، والسفير الرابع الشيخ عليّ بن محمّد السمری، كما مات فيها عدد جَمٍّ من علماء الطوائف والمذاهب الأخرى من فقهاء ومتكلِّمين ومحدِّثين، حتّى سمّيت تلك السنة بسنة موت العلماء، وحصل في تلك السنة من الأحداث ما لم يعد مثله، كنتائر النجوم فيما قاله النجاشي، مع مطر عظيم، ورعد هائل، وبرق شديد فيما قاله الخطيب البغدادي<sup>٢</sup>، ممّا يدلّ على شؤم تلك السنة.

## ٣- قبره:

يُعلم ممّا تقدّم أنَّ مكان قبر الكليني في الجانب الغربي من بغداد؛ لتصريح الشيخ الطوسي وغيره بأنّه دفن ببغداد في مقبرة باب الكوفة، قرب صراة الطائي، وقد رأى الشيخ أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون (م ٤٢٣ هـ) أحد مشايخ الشيخ الطوسي والنجاشي، قبر الشيخ الكليني في صراة الطائي وعليه لوح مكتوب فيه اسمه واسم أبيه.

وصراة الطائي اسم لنهرين ببغداد وكلاهما في الجانب الغربي من بغداد؛ أحدهما: يسمّى الصراة العظمى، أو الصراة العليا. والآخر: يسمّى الصراة الصغرى، أو الصراة

١. ضحى الإسلام، ج ٣، ص ٢٦٧.

٢. تاريخ بغداد، ج ١، ص ٩٣.

السفلى، ومنبعهما من نهر عيسى الأعظم الذي يأخذ ماءه من جنوب بغداد، وتحديدًا من المنطقة المسماة حالياً بجزيرة بغداد.

ولكنّ القبر المنسوب إلى الشيخ الكليني عليه السلام يقع اليوم في منطقة الرصافة على الضفة الشرقية لنهر دجلة، والضبط في جامع الصفوية سابقاً، والآصفية حالياً!! جنب المدرسة المستنصرية على يمين العابر من الكرخ إلى الرصافة على جسر المأمون الحالي، ولا يفصل هذا الجامع عن نهر دجلة إلا بضعة أمتار، وإلى جانبه قبر آخر في الجامع نفسه.

وقد تعرّض القبر المذكور إلى محاولة هدمه في زمان العثمانيين، وحُفِر القبر في زمانهم، فوجدوا الشيخ بكفنه وكأنّه دُفِن قبل ساعات، ثمّ شُيّد القبر وبُنيت عليه قبّة عالية. وتعرّض للهدم أيضاً في عهد الاحتلال الانجليزي للعراق، فانتفض الشيعة تجاه تلك المحاولة الخسيسة.

## الثالث

### أسفار الشيخ الكليني

#### رحلته العلمية في طلب الحديث

بذل الشيخ الكليني عليه السلام جهداً مميّزاً في تأليف كتاب الكافي وتصنيفه بعد عملية جمع وغربة واسعة لما روي عن أهل البيت عليهم السلام في أصول الشريعة وأحكامها وآدابها، كما يشهد بذلك تلون الثقافة الإسلامية الواسعة المحتشدة في كتاب الكافي أصولاً وفروعاً وروضة، ومن الواضح أنه ليس بوسع (كُلّين) تلك القرية الصغيرة تلبية حاجة الكليني لتلك المهمة الخطيرة، ومن هنا تابع رحلته وعزم على سفر طويل لطلب العلم، خصوصاً وأنه لا بدّ من الرحلة في ذلك الوقت في طلب العلم؛ لاكتساب الفوائد والكمال بقاء المشايخ ومباشرة الرجال، كما يقول ابن خلدون<sup>١</sup>، ولهذا لم يكتف أحد من علماء الحديث وأقطابه في حدود مدينته.

ولهذا طاف الكليني في الكثير من حواضر العلم والدين في بلاد الإسلام، وسمع الحديث من شيوخ البلدان التي رحل إليها. فبعد أن استوعب ما عند مشايخ كُليْن من أحاديث أهل البيت عليهم السلام اتّجه إلى الريّ لقربها من كُليْن، فاتّصل بمشايخها الرازيين، وحَدّث عنهم. ولا يبعد أن تكون الريّ منطلقه إلى المراكز العلمية المعروفة في بلاد العجم، ومن ثَمَّ العودة إلى الريّ؛ إذ التقى بمشايخ من مدن شَتَّى وحَدّث عنهم؛ فمن مشايخ قم الذين حَدّث عنهم: أحمد بن إدريس، وسعد بن عبدالله بن أبي خَلَف الأشعري، وغيرهما. كما حَدّث عن بعض مشايخ سمرقند - كمحمّد بن عليّ الجعفري - ونيسابور - كمحمّد بن إسماعيل النيسابوري - وهمدان - كمحمّد بن عليّ بن إبراهيم الهمداني - وغيرهما.

١. تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ٧٤٥.

وبعد أن طاف الكليني في المراكز العلمية في إيران عزم على رحلة علمية واسعة، حيث رحل إلى العراق واتخذ من بغداد قاعدة للانطلاق إلى المراكز العلمية الأخرى إلى أن وافاه أجله المحتوم فيها، فقد حدث بعد ارتحاله من بغداد إلى الكوفة عن كبار مشايخها، كأبي العباس الرزاز الكوفي، وحמיד بن زياد الكوفي، كما رحل إلى الشام بعد أن وقف على منابع الحديث ومشايخه في العراق، وحدث ببعلك، كما صرح بهذا ابن عساكر الدمشقي في ترجمة ثقة الإسلام<sup>١</sup>.

#### أسباب هجرة الكليني إلى بغداد:

لم تكن هجرة الكليني عليه السلام من الري إلى بغداد هجرة مجهولة السبب<sup>٢</sup>، ولا تأثرًا بالمنهج العقلي الذي عرفت به المدرسة البغدادية، دون مدرسة قم، بتقريب أن الكليني روى في الكافي عن سهل بن زياد - الذي أخرج من قم إلى الري ثم رحل إلى بغداد - أكثر من ألف حديث، في حين لم يكثر عنه أرباب مدرسة قم النقلية كالشيخ الصدوق مثلاً؛ ولهذا اختار الكليني - كما يزعمون - بغداد دون قم! كما لم تكن هجرة الكليني إلى بغداد بدوافع سياسية من قبل البويهيين، كما توهمه صاحب كتاب الكليني والكافي<sup>٣</sup>، بل كانت لاعتبارات علمية محضة، فبغداد في عصره عاصمة للدولة الإسلامية، ومركز الحضارة، وملتقى علماء المذاهب من شتى الأمصار، ومستوطن السفراء الأربعة رضوان الله تعالى عليهم.

ومن ثم فهو لم يغادر الري في نعومة أظفاره، بل غادرها بعد تجوال طويل في بلاد إيران، فكان عليه الانتقال إلى بغداد؛ لتكون منطلقه إلى مدن العراق والبلاد المجاورة كالشام والحجاز، خصوصاً وأن العراق يمثل مركز الثقل الأعظم لتراث أهل البيت عليهم السلام، إذ لا يوجد في الأئمة الإثني عشر عليهم السلام إمام قط لم يدخل العراق طوعاً أو كرهاً، وبالتالي وجود ستة مرافد مقدسة لآل الله عليهم السلام موزعة على ربوع أرض السواد التي تتوسطها

١. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٨، الرقم ٧١٢٦.

٢. الرسائل العشر، مقدمة التحقيق، ص ١٧.

٣. بحوث حول روايات الكافي، ص ١٢.

٤. راجع: الكليني والكافي، ص ٢٦٦.

بغداد، هذا فضلاً عن كون تلامذة أهل البيت عليهم السلام من العراقيين هم أكثر بكثير من تلامذتهم عليهم السلام في جميع بلاد الإسلام، بل لا توجد نسبة بينهما أصلاً. فالتشيع وإن كان حجازي المنبت والولادة، إلا أنه كوفي الشجرة، عراقي الشهرة، فكيف لا يكون العراق - بالنسبة للكليني - مقصوداً إذن؟ ويبدو أن شبهة الهجرة السياسية إلى عاصمة الدولة العباسية قد اعتمدت على مقولة دخول الكليني إلى بغداد بوقت متأخر من عمره الشريف، وارتبطت بها ارتباطاً وثيقاً! وقد عرف فسادها من أن ثقة الإسلام هاجر إلى العراق قبل دخول البويهيين إلى الري بأكثر من عشرين سنة، أي في الوقت الذي لم تظهر للبويهيين فيه أية شهرة أو سلطة سياسية.

وأما عن ادعاء التأثير بالمنهج العقلي، والإيحاء بأنه السبب المباشر في هجرة الكليني إلى بغداد دون قم! فهو زعم باطل من وجوه عديدة، نشير لها باختصار:

**الوجه الأول:** أنه لو أجري مسحٌ شامل لأحاديث الكافي، وتم إرجاعها إلى مشايخ الكليني المباشرين لوجدت أكثر من ثلثي الكافي يرجع إلى مشايخه القميين دون غيرهم، ويكفي أن أكثر من نصف أحاديث الكافي عن علي بن إبراهيم، ومحمد بن يحيى القميين.

**الوجه الثاني:** أن شيخ المدرسة القمية في زمانه الشيخ الصدوق عليه السلام الذي مثلوا به في المقام، قد احتج بمسانيد ومراسيل ومقاطيع سهل بن زياد في سائر كتبه، فقد خرج له في إثني عشر كتاباً من كتبه مائة وثلاثين حديثاً.

**الوجه الثالث:** المعروف أن الكليني يحدث عن سهل بتوسط «العدة» غالباً، وبدونها أحياناً، وإذا عُذنا إلى رجال عدة الكافي عن سهل لا نجد فيهم بغدادياً واحداً، بل كلهم من بلاد الري، وما رواه عنه من غير توسط العدة فجميعه عن القميين.

**الوجه الرابع:** روايات الكافي وإن تناولت الكثير من المباحث العقلية إلا أنها مسندة إلى أهل البيت عليهم السلام، واختيارها لا يكون علامةً فارقةً في التأثير بالمنهج العقلي، ولتأثر مدرسة قم وقادتها بتلك الروايات أكثر من الكليني مرات ومرات، فالصدوق الذي عُدَّ ممثلاً لمدرسة قم كانت له آراء عقلية كثيرة جداً في كتبه لا سيما في أوائل إكمال الدين،

ثم إنه أفرد كتاباً بعنوان التوحيد يتفق في موضوعه مع أصول الكافي وله علل الشرائع وهو أوضح في الدلالة على المقصود، وأوضح منه ما ورد في اعتقادات الصدوق.

**الوجه الخامس:** ما ورد في ديباجة الكافي يشهد على بطلان الزعم المذكور؛ إذ بين الكليني أنه سيتبع المنهج الروائي في تحصيل الأحاديث الشريفة، بل صرح بعجز العقل عن إدراك جميع الأحكام، وأن المذكر منها ما هو إلّا أقلّها.

**الوجه السادس:** إن سهل بن زياد نفسه كان من مشهوري الرواة، ومنهجه روائي بحث، وليست له آراء عقلية في مروياته حتى يدعى تأثره بالمنهج العقلي، كما أن مروياته في الكافي لم تنحصر بأصوله التي ردت على الأفكار والاتجاهات السائدة في ذلك العصر، وإنما كان جلّها في الأحكام الشرعية الفرعية التي لا تختلف بين رواد مدرستي قم وبغداد؛ لأنها من الأمور التوقيفية التي لا دخل للآراء العقلية في صياغتها.

## الرابع

### شيوخ الكليني وتلاميذه

#### المبحث الأول: شيوخه

تتلمذ الشيخ الكليني عليه السلام على مشاهير الشيعة في شرق البلاد الإسلامية وغربها، وروى الحديث عن أعلام الأمة في الكافي وغيره من كتبه، وهم:

١- أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري:

قال النجاشي: «أحمد بن إدريس بن أحمد، أبو علي الأشعري القمي، كان ثقةً، فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية، له كتاب النوادر...»<sup>١</sup>.

وهو من مشايخ ابن قولويه، ومحمد بن الحسن بن الوليد، والصدوق الأول، ومن أشهر تلاميذه ثقة الإسلام الكليني عليه السلام، فقد اعتمده في روايات كثيرة في الكافي، قد تزيد على خمسمائة رواية، مصرحاً باسمه تارة، وبكنيته أخرى، وهو من رجال عِدَّة الكافي الذين روى عنهم الكليني عن الأشعري.

٢- أحمد بن عبدالله البرقي:

هو أحمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، والد علي بن أحمد الذي هو من مشايخ الصدوق، والمترجم له حفيد أحمد بن محمد بن خالد البرقي -ابن ابنه- وقد روى عنه. وهو من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، روى عنه في الكافي في عِدَّة موارد مصرحاً باسمه<sup>٢</sup>، بل هو من رجال عِدَّة الكليني الذين يروي عنهم عن البرقي، كما ذكره

١. رجال النجاشي، ص ٩٢، الرقم ٢٢٨.

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب تقديم النوافل وتأخيرها وقضائها وصلاة الضحى، ح ٥٦٠٥؛ وكتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ح ٦٠٠٥؛ وكتاب الحج، باب من يشرك قرابته وإخوته في حجته...، ح ٧١١٤؛ وغيرها.

العلامة الحلي في الخلاصة.

ولوقوع أحمد بن عبد الله في طريق الشيخ الصدوق إلى محمد بن مسلم يحكم بوثاقته، خصوصاً مع الإكثار من الرواية عن محمد بن مسلم في الفقيه، وهي كلها من طريق أحمد مذكور.

### ٣- أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة الحافظ الهمداني:

قال النجاشي:

هذا رجل جليل في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ، وكان كوفياً زيدياً جارودياً على ذلك حتى مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم، ومداخلته إياهم، وعظم محله، وثقته، وأمانته<sup>١</sup>.

وقال الشيخ: «وأمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر»<sup>٢</sup>. ووصفه الذهبي بأنه نادرة الزمان، وقال: «طلب الحديث سنة بضع وستين ومائتين وكتب منه ما لا يحصى ولا يوصف عن خلق كثير بالكوفة وبغداد ومكة»<sup>٣</sup>. ومات سنة (٣٣٣هـ)، وله في الكافي عدة روايات.

### ٤- أحمد بن محمد العاصمي:

هو من أجلاء مشايخ الكليني عليه السلام بلا خلاف، روى عنه وصية أمير المؤمنين علي عليه السلام لأصحابه، قائلاً: «أحمد بن محمد بن أحمد الكوفي، وهو العاصمي...»<sup>٤</sup>. قال النجاشي: «كان ثقة في الحديث، سالماً، خيراً»<sup>٥</sup>.

### ٥- أحمد بن مهران:

أحد مشايخ الكليني المعتمدين لديه، روى عنه اثنين وخمسين حديثاً<sup>٦</sup>، لم يذكره

١. رجال النجاشي، ص ٩٤، الرقم ٢٣٣.

٢. الفهرست للطوسي، ص ٢٨، الرقم ٧٦.

٣. سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٣٤١.

٤. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨١٨.

٥. رجال النجاشي، ص ٩٣، الرقم ٢٣٢.

٦. معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٤٦، الرقم ٩٨٥.



الشيخ والنجاشي في فهرستيها؛ لكونه من غير المصنّفين، ونسب لابن الغضائري تضعيفه، وهو ليس بشيء. واختلف المتأخرون في حاله، والصحيح وثاقته، بل جلالته، وإكثار ثقة الإسلام من الرواية المباشرة عنه، مع الترحم عليه<sup>١</sup>، قرينتان قويتان على ذلك، ولا يمكن إغفالهما بحال.

#### ٦- إسحاق بن يعقوب الكليني:

هو أحد مشايخ الكليني، روى الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة عن محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب<sup>٢</sup>، وروى الصدوق بسنده عن محمد بن يعقوب عن إسحاق بن يعقوب حديثاً يتضمن التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: «أما ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك - إلى أن قال -: والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب، وعلى من أتبع الهدى»<sup>٣</sup>.

والتوقيع تضمن الدعاء الحسن لهذا الرجل من الإمام الحجة مع سلامه عليه السلام، وهو كاشف عن إخلاصه وجلالته وعلو رتبته، ولا يضر كونه هو الراوي لذلك بعد قبول هذه الرواية والتسالم على صحتها.

#### ٧- إسماعيل بن عبدالله القرشي:

روى له الكليني حديثاً واحداً في روضة الكافي<sup>٤</sup>، والحديث مرسل، ويحتمل إرساله من الكليني إلى إسماعيل بن عبدالله القرشي؛ لوجود بعض الرواة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام بهذا الاسم وهم من قريش، وعلى هذا لا يكون الرجل من مشايخه، كما يحتمل أن يكون الإرسال من جهة إسماعيل إلى الإمام الصادق عليه السلام، وحينئذ سيكون من أشياخ الكليني الذين لم يذكرهم أحد.

١. راجع: الكافي، كتاب الحجة، باب فيه نكت ونسف من التنزيل في الولاية، ح ١١٤٧؛ وباب مولد الزهراء فاطمة عليها السلام، ح ١٢٤٦.

٢. الغيبة للطوسي، ص ٢٩٠.

٣. إكمال الدين، ج ٢، ص ٤٨٣، ح ٤.

٤. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٦٣.

## ٨- حبيب بن الحسن:

روى له حديثين في الكافي، وهو من مشايخ الصدوق الأول علي بن بابويه القمي عليه السلام. واتفاق مثل ثقة الإسلام والصدوق الأول على الرواية عن شخص كاشفة عن حسن حاله واعتماد ما يرويه.

## ٩- الحسن بن خفيف:

روى الكليني عن الحسن بن خفيف، عن أبيه خبراً واحداً في خصوص بعث الإمام الحجة عليه السلام بخادمين إلى مدينة الرسول عليه السلام وكان خفيف أبو الحسن قد خرج معهما، فلما وصلوا الكوفة، ارتكب أحد الخادمين إثماً، فورد الكتاب من الحجة عليه السلام قبل خروجه من الكوفة برد ذلك الخادم وعزله عن الخدمة<sup>١</sup>. والحسن هذا إمامي كما يظهر من روايته، إلا أنه مجهول الحال عند بعضهم؛ إذ لم يذكره أحد من المتقدمين، ولا أقل من حسنه، لاعتماد ثقة الإسلام عليه ولو في مورد واحد فقط، وحاشا لثقة الإسلام أن يروي عن شيخ ليس بثقة.

## ١٠- الحسن بن علي الدينوري العلوي:

هذا السيد من مشايخ الصدوق الأول المعاصر للكليني، فقد روى عنه كتاب زكّار بن يحيى كما في الفهرست<sup>٢</sup>. ولم يقع بهذا العنوان في جميع أسانيد الكافي، ولم يرو أحد عن الكليني عنه بهذا العنوان أيضاً، وإنما وقع بعنوان «الحسن بن علي العلوي» تارة، و«الحسين بن علي العلوي» تارة أخرى. والجميع واحد كما نبّه عليه غير واحد من علماء الرجال<sup>٣</sup> ومهما يكن، فإن كونه شيخاً ثقة الإسلام، وللصدوق الأول من جهة، واعتماد رواياته في الكتب الأربعة من جهة أخرى وكونه من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام من جهة ثالثة، وعدم وجود المضعف من جهة رابعة، وانتسابه إلى تلك الشجرة المباركة من جهة خامسة، كلّ ذلك يشير إلى جلالته وسموّ قدره.

١. الكافي، كتاب الحجة، باب مولد صاحب عليه السلام، ح ١٣٧٧.

٢. الفهرست، ص ٧٥، الرقم ٣٠٤.

٣. معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣١، الرقم ٢٩٥٠؛ و ص ٦٩، الرقم ٣٠٢٠؛ و ج ٦، ص ٥٧٠، الرقم ٣٥٥٩.

### ١١- الحسن بن علي الهاشمي:

من مشايخ الكليني، وله جملة يسيرة من الروايات في الكافي<sup>١</sup>. وهذا الشيخ ثقة مشهور، ترجم له الخطيب البغدادي<sup>٢</sup>، وابن الجوزي<sup>٣</sup> والذهبي<sup>٤</sup>.

### ١٢- الحسن بن الفضل بن زيد اليماني:

من مشايخ الكليني، روى عنه حديثاً واحداً في مولد الإمام الحجة عليه السلام<sup>٥</sup>. وعده الصدوق ممن شاهد الإمام القائم عليه السلام من غير الوكلاء<sup>٦</sup>. ومن ملاحظة ما تضمنه حديثه من مكاتبته إلى الناحية المقدسة يعلم أنه كان مورداً للطف الإمام عليه السلام ورعايته، ولهذا قال الشيخ المامقاني: «لا يبعد حسنه»<sup>٧</sup>.

### ١٣- الحسين بن أحمد:

من مشايخ الكليني، روى له في أصول الكافي<sup>٨</sup>، وروى له في الروضة بعنوان: «الحسين بن أحمد بن هلال»<sup>٩</sup>. وهو مقبول الرواية حسن، وليس بمجهول بعد اتفاق الشيخين على روايته.

### ١٤- الحسين بن الحسن الحسيني الأسود الهاشمي العلوي الرازي:

من مشايخه وقد ذكره ابتداءً في سبعة أحاديث فقط من أحاديث الكافي<sup>١٠</sup>.

١. الكافي، كتاب الصيام، باب صوم عرفة وعاشورا، ح ٦٥٨٢ و ٦٥٨٣ و ٦٥٨٤.

٢. تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٣٦٩، الرقم ٣٨٩١.

٣. المنتظم، ج ٣، ص ٢٦، الرقم ١٩٨٠.

٤. تاريخ الإسلام، ج ٢٢، ص ١٢٥، الرقم ١٥٤.

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الصاحب عليه السلام، ح ١٣٦٩.

٦. إكمال الدين، ج ٢، ص ٤٣٣، ذيل ح ١٦.

٧. نتائج التنقيح، ج ١، ص ٣٧، الرقم ٢٦٩٨.

٨. الكافي، كتاب الحجّة، باب في الغيبة، ح ٩١٩.

٩. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٨٥.

١٠. الكافي، كتاب فضل العلم، باب النوادر، ح ١٤١؛ وباب الإشارة والنص على الحسن بن علي عليه السلام، ح ٧٨٠؛ وباب

مولد علي بن الحسين عليه السلام، ح ١٢٦٩؛ وباب مولد أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام، ح ١٣٢٨؛ وباب مولد الصاحب عليه السلام، ح ١٣٨٦؛ وكتاب النكاح، باب آخر منه، ح ٩٥١٤.

## ١٥- الحسين بن محمّد بن عامر، أبو عبدالله الأشعري:

من أجلاء مشايخ الكليني، روى عنه أكثر من أربعمائة حديث في الكافي، ووقع في كثير من أسانيد روايات الكتب الأربعة، وقد بلغت بإحصاء السيّد الخوئي ثمانمائة وتسعة وخمسين مورداً<sup>١</sup>. وجاء اسمه في أسانيد الكافي تارة بعنوان: «الحسين بن محمّد»، وأخرى «الحسين بن محمّد الأشعري»، وثالثة «الحسين بن محمّد بن عامر»، ورابعة «أبو عبدالله الأشعري».

وقد ترجم له ابن حجر قائلًا:

الحسين بن أحمد بن عامر الأشعري، ذكره عليّ بن الحكم في شيوخ الشيعة، وقال: كان من شيوخ أبي جعفر الكليني صاحب كتاب الكافي، وصنّف الحسين كتاب طبّ أهل البيت، وهو من خير الكتب المصنّفة في هذا الفن<sup>٢</sup>.  
وهو ممّن اتّفق الكلّ على وثاقته<sup>٣</sup>.

## ١٦- حُمَيد بن زياد:

روى عنه الكليني أكثر من ثلاثمائة حديث توزّعت على جميع أجزاء الكافي. قال النجاشي:

حُمَيد بن زياد بن حمّاد بن حمّاد هوار الدهقان، أبو القاسم، كوفيّ سكن سورا، وانتقل إلى نينوى... كان ثقة، واقفاً، وجهاً فيهم، سمع الكتب، وصنّف كتاب الجامع في أنواع الشرائع، كتاب الخمس، كتاب الدعاء، كتاب الرجال - إلى أن قال -: ومات حُمَيد سنة عشر وثلاثمائة<sup>٤</sup>.

وقال الشيخ في رجاله: «حميد بن زياد، من أهل نينوى، قرية جنب الحائر على ساكنه

١. معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٧٢، الرقم ٣٦٠١.

٢. لسان الميزان، ج ٢، ص ٣٢٧، الرقم ٢٦٣٠.

٣. خلاصة الأقوال، ص ١١٩، الرقم ٢٩٨؛ الوجيزة في الرجال، ص ١٩٨، الرقم ٥٨٤؛ نقد الرجال، ج ٢، ص ١١٤؛

هداية المحدثين، ص ١٩٦؛ منتهى المقال، ج ٣، ص ١٥، الرقم ٨٤٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٧٩،

الرقم ٣٦٢٠؛ قاموس الرجال، ج ٣، ص ٥٢٣، الرقم ٢٢٤٩.

٤. رجال النجاشي، ص ١٣٢، الرقم ٣٣٩.

السلام، عالم جليل، واسع العلم، كثير التصانيف قد ذكرنا طرفاً من كتبه في الفهرست<sup>١</sup>.

١٧- داود بن كُوزة، أبو سليمان القمي:

ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن عيسى الأشعري عند ذكر كتابه النوادر<sup>٢</sup>. وترجم له في مكان لاحق قائلاً:

داود بن كُوزة أبو سليمان القمي، وهو الذي يوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السّرد على معاني الفقه، له كتاب الرحمة في الوضوء والصلاة والزكاة والصوم والحج ...<sup>٣</sup>.

وهو من رجال عِدّة الكافي الذين يروي الكليني بتوسطهم عن أحمد بن محمد بن عيسى، وبهذا صرح النجاشي في ترجمة الكليني<sup>٤</sup>.

وقد ضبط النراقي في عوائد الأيّام «كورة» بضم الكاف، وإسكان الواو، وفتح الراء<sup>٥</sup>.

١٨- سعد بن عبدالله الأشعري:

من مشايخ الكليني، وهو من الثقات المشهورين.

قال النجاشي:

سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة، وفقهها، ووجهها، كان سمع من حديث العامة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث. لقي من وجوههم الحسن بن عرفة، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، وأبا حاتم الرازي، وعبّاس الترقفي. ولقي مولانا أبا محمد عليه السلام، ورأيت بعض أصحابنا يضعفون لقاءه لأبي محمد عليه السلام، ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه، والله أعلم... وصنّف سعد كتباً كثيرة - إلى أن قال -: توفّي سعد رحمه الله سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين<sup>٦</sup>.

١. رجال الطوسي، ص ٤٢١، الرقم ٦٠٨١.

٢. رجال النجاشي، ص ٨٢، الرقم ١٩٨.

٣. رجال النجاشي، ص ١٥٨، الرقم ٤١٦.

٤. رجال النجاشي، ص ٣٧٨، الرقم ١٠٢٦.

٥. عوائد الأيّام، ص ٢٨٩.

٦. رجال النجاشي، ص ١٧٧، الرقم ٤٦٧.

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: «جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة».<sup>١</sup>

١٩ - عبدالله بن جعفر الحميري:

من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، روى عنه في الكافي<sup>٢</sup>، وهو من أعظم ثقات القميين ومشاهيرهم، بل من الأجلاء المعروفين بلا خلاف، قال النجاشي في ترجمته: «شيخ القميين ووجههم...»<sup>٣</sup>.

٢٠ - علي بن إبراهيم بن هاشم القمي:

روى عنه الكليني أكثر من أربعة آلاف حديث في كتاب الكافي، هذا فضلاً عن اشتراكه مع غيره في الرواية عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري بلفظ «عدة من أصحابنا».

كما روى عنه جلّ مشايخ الشيعة وثقاتهم من أمثال الصدوق الأول الذي جعل روايات كتابه الفقيه حجة بينه وبين الله عزّ وجلّ مصرحاً بشبوتها وصحتها عنده، كان معظمها من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم القمي.

قال النجاشي: «علي بن إبراهيم بن هاشم أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب»<sup>٤</sup>.

ولعلي بن إبراهيم عليه السلام مرقد مشهور في مدينة قم المشرفة، لا زال شاخصاً إلى الآن يؤمّه العارفون لحقه من كلّ حدب وصوب.

٢١ - علي بن إبراهيم الهاشمي:

محدث، جليل، نسابة، ثقة، روى له الكليني في الكافي أربعة أحاديث فقط، اثنين منها مباشرة<sup>٥</sup>، واثنين بالواسطة<sup>٦</sup>.

١. الفهرست، ص ١٣٥، الرقم ٣١٦.

٢. الكافي، كتاب الحجة، باب مولد الزهراء عليها السلام، ح ١٢٤٣.

٣. رجال النجاشي، ص ٢٢٠، الرقم ٥٧٣.

٤. رجال النجاشي، ص ٢٦٠، الرقم ٦٨٠.

٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ح ٢٤٣٦؛ وكتاب الصيد، باب القنبرة، ح ١١٣٦٩.

٦. الكافي، كتاب الصلاة، باب الرجل يخطو إلى الصفّ...، ح ٥٣٠٤؛ وكتاب الأطعمة، باب الجبن، ح ١١٩٤٦.

هذا، وقد وقع شخص آخر في أسانيد الكافي بهذا الاسم والنسب، وهو غير صاحب العنوان قطعاً؛ لروايته عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام مباشرة، وعنه الكليني بأربعة وسائط<sup>١</sup>، ولا يعنينا أمره.

قال النجاشي: «علي بن إبراهيم بن محمد بن الحسن... أبو الحسن الجواني، ثقة، صحيح الحديث، له كتاب أخبار صاحب فخ، وكتاب أخبار يحيى بن عبدالله بن حسن»<sup>٢</sup>.

## ٢٢- علي بن الحسين السعدآبادي:

هو من مشايخ الكليني، ذكره الشيخ في رجاله، قائلاً: «يروي عنه الكليني عليه السلام، وروي عنه الزراري عليه السلام، وكان معلّمه»<sup>٣</sup>. كما ذكره الزراري في رسالته في آل أعين مصرحاً بأنه مؤدبه<sup>٤</sup>.

وكونه من مشايخ القميين وفي عصر الأشعري بالذات، مع اعتماد أجلاء المشايخ الكبار عليه، كثقة الإسلام الكليني، والفقهاء الجليل الزراري، يكشف عن حسن حاله. وهو أحد رجال عدة الكافي عن البرقي.

## ٢٣- علي بن محمد بن سليمان:

من مشايخ الكليني، لم يرو عنه في الكافي، ومن وقع في إسناده بهذا الاسم فهو غيره.

قال الشيخ الصدوق: «حدّثنا محمد بن محمد بن عصام عليه السلام، قال: حدّثنا محمد بن يعقوب، قال: حدّثنا علي بن محمد بن سليمان...»<sup>٥</sup>.

ورواية الشيخ الصدوق المذكورة لم يروها الكليني في الكافي. نعم، وقع في الكافي علي بن محمد بن سليمان النوفلي في حدود ست روايات، وهو يروي عنه بواسطتين

١. الكافي، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة، ح ٣٨٧.

٢. رجال النجاشي، ص ٢٦٢، الرقم ٦٨٧.

٣. رجال الطوسي، ص ٤٣٣، ح ٦١٩٩.

٤. رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٦٢، الرقم ١٤.

٥. علل الشرائع، ص ١٣٢، ح ١؛ التوحيد، ص ١٧٦، ح ٨.

تارة، وبثلاث وسائل أخرى<sup>١</sup>. ويظهر أنَّ المذكور في إسناد الشيخ الصدوق يختلف عَمَّن وقع بهذا الاسم في أسانيد الكافي؛ لاختلاف طبقتيهما اختلافاً بيّناً، على أنَّ كلا الرجلين لم يذكر في كتب الرجال.

#### ٢٤ - علي بن محمد بن أبي القاسم ماجيلويه:

هو من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي كثيراً جداً، فضلاً عَمَّا رواه عنه في ضمن رجال عدّته عن البرقي، وقد يعبر عنه بلفظ علي بن محمد بن بُندار.

قال النجاشي:

علي [بن محمد]<sup>٢</sup> بن أبي القاسم، عبد الله بن عمران البرقي، المعروف أبوه بماجيلويه، يكنى أبا الحسن، ثقة، فاضل، فقيه، أديب، رأى أحمد بن محمد البرقي، وتأدّب عليه، وهو ابن بنته<sup>٣</sup>.

#### ٢٥ - علي بن محمد الكليني الرازي:

هو أحد مشايخ الكليني، ويلقب بالكليني الرازي، ويعرف بعُلقان. وهو خبال الكليني وأستاذه، ومن رجال عدّة الكافي الذين روى عنهم عن سهل بن زياد، وقد وثّقه جميع من ترجم له؛ قال النجاشي: «علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني، المعروف بعُلقان، يكنى أبا الحسن، ثقة، عين، له أخبار القائم عليه السلام»<sup>٤</sup>.

#### ٢٦ - علي بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكُمنداني:

من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، بل هو من العِدّة الذين يروي عنهم الكليني، عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي. وقد روى الكليني سائر كتب أحمد بن عيسى الأشعري عن الكُمنداني وجماعته عنه، والظاهر كونهم هم العِدّة<sup>٥</sup>.

١. الكافي، كتاب المعيشة، باب قضاء الدين، ح ٨٤٧٣ و ٨٤٧٤؛ وكتاب الصيد، باب الهدم والصدور، ح ١١٣٦٣؛ وباب القنبرة، ح ١١٣٦٦ و ١١٣٦٧؛ وكتاب الوصايا، باب ما يجوز من الوقف والصدقة، ح ١٣٣٣٥.

٢. سقط «بن محمد» من جميع نسخ النجاشي الواصلة إلينا؛ التصويب من خلاصة الأحوال، ص ١٨٧، الرقم ٥٥٩.

٣. رجال النجاشي، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٣.

٤. رجال النجاشي، ص ٢٦٠، الرقم ٦٨٢.

٥. رجال النجاشي، ص ٨٢، الرقم ١٩٨.



روى الكليني عنه مضموماً إلى العِدَّة، عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أحاديث كثيرة قد تزيد على سبعمائة حديث موزعة على جميع أجزاء الكافي، كما روى عنه منفرداً، عن أحمد بن محمد بن عيسى<sup>١</sup>.

ومن مشاهير تلامذته من غير الكليني الصدوق الأول. ولو لم يكن ثقة جليلاً كما عمد عمدتا هذا الفن (الكليني والصدوق الأول) إلى الرواية عنه والتلمذ على يديه.

## ٢٧- القاسم بن العلاء الهمداني:

من أهل آذربيجان، ولد سنة (١٨٧ هـ) وتوفي سنة (٣٠٤ هـ)، فَقَدَ بصره ﷺ بعد الثمانين، ثُمَّ رُدَّتْ له عيناه قبل وفاته بسبعة أيام، وهو من مشايخ الكليني الثقات الأجلاء، روى عنه في الكافي في موردين، وكناه بأبي محمد مع الترخم عليه في أولهما<sup>٢</sup>.

وعده الشيخ الصدوق والعلامة الطبرسي مَن شاهد مولانا الإمام الحجة ﷺ من الوكلاء من أهل آذربيجان<sup>٣</sup>.

وهناك خبر طويل صحيح بأعلى درجات الصحة، ذكره الشيخ الطوسي ﷺ في كتاب الغيبة<sup>٤</sup>، فيه من فوائد جمّة في معرفة حال القاسم بن العلاء ﷺ، فراجع.

## ٢٨- محمد بن أحمد الخفاف النيسابوري:

من محدثي العامة ورواتهم، روى عنه الشيخ الكليني ﷺ، وليس له في الكافي أي حديث، لكن عده ابن عساكر من جملة من روى الكليني عنه؛ إذ قال في ترجمة الكليني: «قدم دمشق، وحَدَّث ببعليك عن أبي الحسين محمد بن عليّ الجعفري السمرقندي، ومحمد بن أحمد الخفاف النيسابوري...»<sup>٥</sup>.

١. الكافي، كتاب الحجة، باب أن الأئمة ﷺ ولاه أمر الله وخزنة علمه، ح ٥١١.

٢. الكافي، كتاب الحجة، باب جامع في فضل الإمام وصفاته، ح ٥٢٧؛ وباب مولد صاحب ﷺ، ح ١٣٦٥.

٣. كمال الدين، ح ٤٤٢، ذيل ح ١٦؛ إعلام الوري، ج ٢، ص ٢٧٣.

٤. الغيبة للطوسي، ص ٣١٥، ح ٢٦٣.

٥. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.

### ٢٩- محمد بن أحمد بن عبد الجبار:

من مشايخ الكليني، حدّث عنه ببغداد كما في لسان الميزان<sup>١</sup>، وهو غير محمد بن أحمد بن عبد الجبار المعروف بمحمد بن أبي الصهبان القمي الذي حدّث عنه الكليني بالواسطة في جملة من أحاديث الكافي. وليس لمحمد هذا رواية في الكافي، ولم يقع في أسانيد الكتب الأربعة ولا غيرها من كتب الشيعة.

### ٣٠- محمد بن أحمد القمي:

من مشايخ ثقة الإسلام، روى عنه في روضة الكافي<sup>٢</sup>، ومن مشايخ الصدوق الأول أيضاً.

قال الشيخ الصدوق في كمال الدين: «وكان أبي رحمه الله يروي عنه، وكان يصف علمه، وعمله، وزهده، وفضله، وعبادته»<sup>٣</sup>.

### ٣١- محمد بن إسماعيل:

من مشايخ الكليني رحمه الله، وقد تردّد بعضهم في تشخيص محمد بن إسماعيل هذا المبدوء به في أوائل أسانيد الكافي أصولاً وفروعاً وروضةً، وبصورة كثيرة تدلّ على اعتماد ثقة الإسلام على ما يرويه، وسبب التردّد المذكور هو اشتراك جماعة من الرواة بهذا الاسم، أشهرهم ثلاثة، هم: محمد بن إسماعيل النيسابوري، محمد بن إسماعيل البرمكي، محمد بن إسماعيل بن بزيع.

وانتهت كلمة المحققين من علمائنا إلى قول واحد خلاصته: أنّ المبدوء به في أوائل أسانيد الكافي بهذا العنوان المطلق «محمد بن إسماعيل» هو النيسابوري لا غير<sup>٤</sup>.

### ٣٢- محمد بن جعفر الأسدي:

قال النجاشي:

محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الري، يقال له:

١. لسان الميزان، ج ٥، ص ٤٩٠، الرقم ٨٢٥.

٢. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٨.

٣. كمال الدين، ص ٣.

٤. منتقى الجمان، ج ١، ص ٤٥؛ نقد الرجال، ج ٤، ص ١٣٨، الرقم ٤٤٧٩.

محمّد بن أبي عبد الله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلّا أنّه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهاً...<sup>١</sup>

وقد أثنى عليه الشيخ في كتاب الغيبة ووثّقه بقوله: «وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل، منهم: أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي<sup>٢</sup>»

وقال الشيخ في آخر التوقيعات الواردة على أقوام ثقات: «ومات الأسدي على ظاهر العدالة لم يتغيّر، ولم يطعن عليه، في شهر ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة»<sup>٣</sup>.

وترصّي عليه الشيخ الصدوق، وقدّم ما يرويه على غيره في صورة التعارض<sup>٤</sup>. هذا، وأمّا ما قاله النجاشي في ترجمته بُعيد توثيقه صراحةً من أنّه كان يقول بالجبر والتشبيه، فلا يمكن الإذعان له:

أولاً: إنّ اسم كتاب الأسدي في رجال النجاشي هو كتاب الجبر والاستطاعة - ولعلّ ذلك هو السبب في ما نسبته إليه - وأمّا اسمه في فهرست الشيخ فهو كتاب الردّ على أهل الاستطاعة، ومن البعيد جداً أن يكون له كتابان أحدهما في الجبر والاستطاعة والآخر في الردّ على هذه المقولة، والذي يدلّ على توهم النجاشي باسم الكتاب، وأنّ الصحيح ما ذكره الشيخ جملةً من الروايات الصحيحة الصريحة برّد مقولات الحشوية كالجبر والاستطاعة والرؤية وغيرها، قد رواها كلّها ثقة الإسلام الكليني عن محمّد بن جعفر الأسدي<sup>٥</sup>.

وثانياً: شهادة شيخ الطائفة ورئيسها أن الأسدي<sup>عليه السلام</sup> مات على ظاهر العدالة ولم يطعن عليه في شيء، شهادة معتبرة محترمة مقدّمة على غيرها خصوصاً مع تأييدها بالأمر الأوّل.

١. رجال النجاشي، ص ٣٧٣، الرقم ١٠٢٠.

٢. الغيبة للطوسي، ص ٤١٥.

٣. الغيبة للطوسي، ص ٤١٧، ذيل ح ٣٩٤.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٧٣، ح ٣١٧.

٥. الكافي، كتاب التوحيد، باب في قوله تعالى: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ...»، ح ٢٧١؛ وباب النهي عن الجسم والصورة، ح ٢٨٨ و ٢٩٠ و ٢٩١؛ وباب جوامع التوحيد، ح ٣٥٠؛ وباب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح ٤١٢ و ٤١٣؛ وباب الاستطاعة، ح ٤١٧.

ولو تنزلنا جدلاً وقلنا بصحة ما ذكره النجاشي فإن فساد العقيدة لا ينافي الوثاقة، وعلى هذا جرت سير الرجاليين الشيعة قديماً وحديثاً؛ لعلمهم بأن فساد عقيدة الراوي لا دخل لها في سلب وثاقته، ما لم يصل ذلك الفساد إلى الكفر البواح. وأما عن قول النجاشي، أنه: «كان يروي عن الضعفاء» فمن الواضح أن هذا لا يقتضي عدم اعتبار ما رواه الثقات. على أن المتفق عليه بأن رواية الثقة عن الضعيف متى ما علم بأن لها مخرجاً صحيحاً من طريق الثقات، كان ذلك أمانة على صدق الرجل الضعيف وعدم توهّمه أو اشتباهه في حدود نقله لتلك الرواية.

### ٣٣- محمد بن جعفر الرزّاز، أبو العباس الكوفي:

هو محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن، أبو العباس، القرشي، الرزّاز، ثقة جليل، من أجلاء ومشاهير مشايخ الكليني. وذكر أبو غالب الزراري في رسالته الشهيرة ما يدلّ بكلّ وضوح على جلالة الرزّاز، وسَموّ قدره، ومنزلته بين صفوف الشيعة في عصره<sup>١</sup>. وقد وقع في أسانيد الكافي بعدّة عناوين، هي: أبو العباس الرزّاز، وأبو العباس الرزّاز محمد بن جعفر، ومحمد بن جعفر أبو العباس الكوفي، ومحمد بن جعفر الرزّاز، ومحمد بن جعفر الرزّاز الكوفي، ومحمد بن جعفر، وأبو العباس الكوفي. والمقصود من جميعها واحد إلا في الأخيرين؛ لكونهما من المشتركات ما لم تكن قرينة دالة على إرادة الرزّاز؛ لأنّ «محمد بن جعفر» مشترك بين الرزّاز وشيخ الكليني الثقة محمد بن جعفر الأسدي، وكذلك الحال مع إطلاق «أبي العباس الكوفي» المشترك بين الرزّاز وابن عقدة، الثقة الحافظ، وهو من شيوخ الكليني أيضاً. ومن الواضح أنه لا يضرّ عدم التمييز بينهم في تلك الموارد القليلة؛ لدوران الأمر بين ثقات معروفين.

### ٣٤- محمد بن الحسن الصفّار:

قال النجاشي:

محمد بن الحسن بن فروخ الصفّار... أبو جعفر الأعرج، كان وجهاً في أصحابنا القمّيين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية - إلى أن قال -: توفيّ محمد بن الحسن

١. رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٤٠ - ١٤١.

الصفار، بقم، سنة تسعين ومائتين<sup>١</sup>.

وعَدَّه الشيخ في رجاله في أصحاب الإمام العسكري<sup>عليه السلام</sup> قائلاً: «له إليه<sup>عليه السلام</sup> مسائل، يلقَّب: ممولة»<sup>٢</sup>.

وقد أكثر الصدوق من الرواية عنه بتوسط شيخه محمد بن الحسن بن الوليد في كتابه من لا يحضره الفقيه، وذكر فيه بعض مكاتبات الإمام العسكري<sup>عليه السلام</sup> إلى الصفار<sup>٣</sup>، وفي ذلك ما يشير إلى جلاله قدره وعلو مقامه عند الإمام أبي محمد العسكري<sup>عليه السلام</sup> وقد وثَّقه العلامة الحلي<sup>٤</sup>، وابن داود<sup>٥</sup>، وجميع المتأخرين بلا استثناء.

### ٣٥- محمد بن الحسن الطائي الرازي:

من مشايخ الكليني، وليس له في الكافي رواية بهذا العنوان، ولا في غيره من كتب الحديث. نعم، روى الكليني كتب علي بن العباس الجراذيني الرازي بواسطته<sup>٦</sup>. ولهذا عَدَّه الشيخ آقا بزرك من مشايخ ثقة الإسلام الكليني<sup>٧</sup>.

### ٣٦- محمد بن الحسن الطاطري:

روى عنه ثقة الإسلام حديثاً واحداً فقط<sup>٨</sup>، وهو مهمل لم يذكره أحد، وليس له في الكتب الأربعة سوى هذا الحديث. على أنَّ الكليني<sup>عليه السلام</sup> قد روى حديثه هذا من طريق آخر. جدير بالذكر أنَّ العنوان السابق في مشايخ الكليني هو محمد بن الحسن أيضاً، ولقبه «الطائي» كما مرَّ عن النجاشي، ولقب صاحب العنوان «الطاطري»، ولقرب اللقبين في الرسم فلا يبعد تصحيف أحدهما إلى الآخر، فيكون كلا الاسمين - بعد أن اتَّفقا بالاسم واسم الأب - لمسمًى واحد، والله العالم.

١. رجال النجاشي، ص ٣٥٤، الرقم ٩٤٨.

٢. رجال الطوسي، ص ٤٠٢، الرقم ٥٨٩٨.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ١٥١، ذيل ح ٥٢٤؛ وج ٤، ص ١٥٥، ح ٥٣٩.

٤. خلاصة الأقوال، ص ٢٦٠، الرقم ٩١٠.

٥. رجال ابن داود، ص ١٧٠، الرقم ١٣٥٩.

٦. رجال النجاشي، ص ٢٥٥، الرقم ٦٦٨.

٧. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٢٦٣. وانظر: شرح أصول الكافي للمظفر، ج ١، ص ٢٣.

٨. الكافي، كتاب الجهاد، باب الجهاد الواجب مع من يكون، ح ٨٢٢٦.

### ٣٧- محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري:

من أجلاء مشايخ الكليني عليه السلام، قال النجاشي: «كان ثقة وجهاً، كاتب صاحب الأمر عليه السلام، وسأله مسائل في أبواب الشريعة»<sup>١</sup>. وهو من مشايخ ابن قولويه أيضاً، وقد وثق ابن قولويه سائر مشايخه في ديباجة كتابه كامل الزيارات. وهو من رجال عِدَّة الكافي الذين يروي الكليني عنهم، عن البرقي.

### ٣٨- محمد بن عقيل الكليني:

من مشايخ ثقة الإسلام<sup>٢</sup>، روى عنه في فروع الكافي<sup>٣</sup>، وهو من رجال عِدَّة الكافي الذين يروي بتوسطهم عن سهل بن زياد، كما صرح بهذا العلامة الحلي.

### ٣٩- محمد بن عليّ أبو الحسين الجعفري السمرقندي:

من شيوخ الكليني، حدّث عنه ببعلبك قال ابن عساكر في ترجمة الكليني: «قدم دمشق، وحدّث ببعلبك عن أبي الحسين محمد بن عليّ الجعفري السمرقندي...»<sup>٤</sup>. وليس له ذكر في الكافي، ولم يقع في إسناده الحديث الشيعي، ولم يذكره سوى ابن عساكر.

### ٤٤- محمد بن عليّ بن معمر الكوفي:

من مشايخ الكليني، روى له خطبة الوسيلة، وخطبة الطالوتية<sup>٥</sup> وغيرهما. وروى عنه جماعة من تلامذة الكليني، كالتلعكبري<sup>٦</sup>، ومحمد بن الحسين البزوفري<sup>٧</sup>، وأبي الفضل الشيباني<sup>٨</sup>، كما روى عنه فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي صاحب التفسير<sup>٩</sup>.

١. رجال النجاشي، ص ٣٥٤، الرقم ٩٤٩.

٢. الكافي، ج ١، ص ١٨، مقدّمة حسين عليّ محفوظ؛ شرح أصول الكافي للمظفر، ج ١، ص ٢٣.

٣. الكافي، كتاب الحج، باب نادر، ح ٦٧٦٩.

٤. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.

٥. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤١٨٩ و ١٤٨٢٠.

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٦٦، الرقم ٢١٨؛ مصباح المتجّد، ص ٧٨٨؛ كفاية الآخر، ص ١٢٣.

٧. كفاية الآخر، ص ٢٤١.

٨. الأمالي للطوسي، ص ٣١٤، المجلس ١١، ح ٨٥.

٩. علل الشرايع، ص ١٤٢؛ الأمالي للصدوق، ص ٨، المجلس ٢، ح ٦.

#### ٤١- محمد بن محمود، أبو عبدالله القزويني:

من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي حديثاً واحداً، بلفظ: «حدّثني»؛ فقال بعد نقله حديثاً: «وحدّثني به محمد بن محمود، أبو عبدالله القزويني»<sup>١</sup>. وليس لمحمد هذا غير هذا الحديث، كما ليس له ذكر في كتب الرجال.

#### ٤٢- محمد بن يحيى العطار:

من أجلة مشايخ الكليني، قال النجاشي: «محمد بن يحيى، أبو جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث...»<sup>٢</sup>.

وذكره الشيخ في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليه السلام قائلاً: «محمد بن يحيى العطار، روي عنه الكليني، قمي، كثير الرواية»<sup>٣</sup>. ووثقه العلامة الحلي<sup>٤</sup>، وابن داود<sup>٥</sup>، والمتأخرون كافة.

وأشهر تلامذة محمد بن يحيى ثلاثة، هم: ثقة الإسلام الكليني وقد أكثر من الرواية عنه في جميع أبواب الكافي، والصدوق الأول، ومحمد بن الحسن بن الوليد القميين. وهو من رجال عدة الكافي الذين روى عنهم الكليني عن الأشعري والبرقي.

#### ٤٣- أبو بكر الحبال:

من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي حديثاً واحداً<sup>٦</sup>. ولم يذكره أحد من الرجاليين.

#### ٤٤- أبو حامد المراغي:

هو أحمد بن إبراهيم، أبو حامد المراغي، من مشايخ الكليني، قال الطبري الصغير في دلائل الإمامة: «وعنه (يعني: أبا المفضل الشيباني) قال: حدّثنا محمد بن يعقوب

١. الكافي، كتاب فضل العلم، باب النواذر، ذيل ح ١٣٢.

٢. رجال النجاشي، ص ٣٥٣، الرقم ٩٤٦.

٣. رجال الطوسي، ص ٤٣٩، الرقم ٦٢٧٤.

٤. خلاصة الأقوال، ص ٣٦٠، الرقم ٩٠٨.

٥. رجال ابن داود، ص ١٨٦، الرقم ١٥٣٣.

٦. الكافي، كتاب العشرة، باب نادر، ح ٣١٧٦.

الكليني عليه السلام، قال: حَدَّثَنِي أَبُو حَامِدٍ الْمُرَاغِي <sup>١</sup>.

وروى الكشي بسنده عن أبي جعفر محمد بن أحمد بن جعفر القمي العطار توقيعاً شريفاً للإمام الحجة عليه السلام يدل على جلاله وعلو منزلة أبي حامد المرادي، وما تضمنته التوقيع أعلى من التوثيق بدرجات <sup>٢</sup>.

#### ٤٥ - أبو داود:

من مشايخ الكليني، ذكره في أوائل أسانيد الكافي، مبتدئاً به ثمان مَرَّات مستقلاً، كما اشترك في ستة موارد أخرى مع عدة الكافي في النقل عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد.

أما مَنْ هو أبو داود في هذه الموارد؟ فمختلف فيه <sup>٣</sup>، فمنهم من قال: إِنَّهُ الْمُسْتَرْقُ (م ٢٣١هـ)، ومنهم من نفى ذلك وقال بجهالته؛ لعدم ذكر العنوان في كتب الرجال وكذلك بعد طبقة الكليني عن طبقة المسترقِّ ممَّا يعني أَنَّ هذا غيره، والصحيح عندنا: إِنَّهُ مَجْهُولٌ بِالنِّسْبَةِ لَنَا، معروف معتمد عند ثقة الإسلام.

#### مشايخ العدة

روى الكليني في الكافي عن مجموعة من مشايخه معبراً عنهم بلفظ «عدة من أصحابنا» روايات كثيرة بلغت بإحصائنا ثلاثة آلاف وحديثين. ويمكن تقسيم هذه العدة بلحاظ من روت عنه إلى طائفتين، هما:

#### الطائفة الأولى - العدة المعلومة:

١ - عدة الكليني عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري:

ورجال هذه العدة خمسة، وكلهم من القميين، وهم بحسب الترتيب:

١ - أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري القمي.

٢ - داود بن كُورَةَ القمي.

١. دلائل الإمامة، ص ٢٨٨.

٢. رجال الكشي، ص ٥٣٤، الرقم ١٠١٩.

٣. راجع: منهج المقال، ص ٣٨٧؛ وهداية المحدثين، ص ٢٨٢؛ ومنتهى المقال، ج ٧، ص ١٦٩؛ ومجمع رجال الحديث، ج ٢١، ص ١٤٩.



٣- علي بن إبراهيم بن هاشم القمي.

٤- علي بن موسى الكمندانى - بالنون والبدال المهملة - القمي.

٥- محمد بن يحيى العطار القمي.

٢- عِدَّة الكليني عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي:

ورجال هذه العِدَّة سبعة، ستة من أهل قم، وواحد مشترك بين كوفيَّين، وهم:

١- أحمد بن عبدالله القمي.

٢- علي بن إبراهيم بن هاشم القمي.

٣- علي بن الحسين السعدآبادي، أبو الحسن القمي.

٤- علي بن محمد بن عبدالله القمي، يعرف بماجيلويه، وهو ابن بنت البرقي، ويقال

له: محمد بن علي بن بُندار.

٥- محمد بن جعفر، وهو مشترك بين أبي الحسين الأسدي الكوفي ساكن الري،

وبين أبي العباس الرزاز الكوفي، خال أبي غالب الزراري الثقة المشهور.

٦- محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري القمي.

٧- محمد بن يحيى العطار القمي.

٣- عِدَّة الكليني عن سهل بن زياد:

ورجال هذه العِدَّة أربعة، فيهم قمي، وكتلينيَّان رازيَّان، وكوفيَّ ساكن الري، وهم:

١- علي بن محمد بن علان الكليني الرازي.

٢- محمد بن أبي عبدالله، وهو محمد بن جعفر الأسدي الكوفي نزيل الري.

٣- محمد بن الحسن الصفار القمي.

٤- محمد بن عقيل الكليني الرازي.

الطائفة الثانية - العِدَّة المجهولة في الكافي:

وهي سبع عِدَّة فقط، وقعت في أسناد ثمانية أحاديث، كالآتي:

١- «عِدَّة من أصحابنا، عن عبدالله بن البراز»<sup>١</sup>.

١. الكافي، كتاب العقل، ح ٣٥، وذكر المحقق في هامشه: «راجعنا جميع النسخ التي عندنا (٢٣ نسخة) والحدِيثان ٣٥

- ٢- «عِدَّة من أصحابنا، عن جعفر بن محمد»<sup>١</sup>.
- ٣- «عِدَّة من أصحابنا، عن سعد بن عبد الله»<sup>٢</sup>.
- ٤- «عِدَّة من أصحابنا، عن الحسين بن الحسن بن يزيد»<sup>٣</sup>.
- ٥- «عِدَّة من أصحابنا، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر»<sup>٤</sup>.
- ٦- «عِدَّة من أصحابنا، عن صالح بن أبي حماد»<sup>٥</sup>.
- ٧- «عِدَّة من أصحابنا، عن محمد بن عيسى»<sup>٦</sup>.

### المبحث الثاني: تلاميذه والرايون عنه

تلمذ على يد الشيخ الكليني عليه السلام عدد كثير من أعلام الشيعة وغيرهم، وقد أحصينا أكثر من ثلاثين رجلاً منهم، هم:

- ١- أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، أبو عبدالله الصيمري:  
من مشاهير تلاميذ الكليني، وأجازه رواية ما سمعه منه من مصنفات وأحاديث<sup>٧</sup>، وعده ابن عساكر في تاريخ دمشق من جملة من روى عن الكليني<sup>٨</sup>، ومثله ابن ماكولا<sup>٩</sup>.
- ٢- أحمد بن أحمد، أبو الحسين الكوفي الكاتب:

من تلاميذ الكليني، ومن جملة رواة الكافي عنه، قال النجاشي في ترجمة الكليني:  
كنت أتردد إلى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي، وهو مسجد نبطويه النحوي، أقرأ

﴿ و ٣٦ موجودان في «ف» والمطبوع فقط. وذكر المحقق الغفاري عليه السلام في هامش المطبع: أن الحديث غير موجود

في أكثر النسخ، لكنه موجود في نسختين من الكافي كتبنا في القرن العاشر الهجري.

١. الكافي، كتاب الحجّة، باب في النهي عن الإسم، ح ٨٨٦.
٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب في الغيبة، ح ٩١٣ و ٩١٥.
٣. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة عليهم السلام، ح ١٠٥٢.
٤. الكافي، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل يوم الجمعة، ح ٤٠٠٢.
٥. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٦٤.
٦. الكافي، كتاب الصيام، باب الفطرة، ح ٦٦٥٨.
٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٥ (المشيخة).
٨. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.
٩. إكمال الإكمال، ج ٧، ص ١٨٦.

القرآن على صاحب المسجد، وجماعة من أصحابنا يقرؤون كتاب الكافي على أبي الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب: حدّثكم محمّد بن يعقوب الكليني. ورأيت أبا الحسن العفرائي يرويه عنه<sup>١</sup>.

والظاهر اتّحاده مع أحمد بن محمّد بن عليّ، أبو الحسين الكوفي الكاتب الآتي.

### ٣- أحمد بن الحسن (أو الحسين)، أبو الحسين العطار:

من تلاميذ الكليني<sup>٢</sup>، نقل السيّد هاشم البحراني من كتاب عيون المعجزات ما يدلّ على كون صاحب العنوان من تلامذة الكليني؛ إذ قال ما هذا لفظه: «السيّد المرتضى في عيون المعجزات، قال: حدّثنا أبو الحسن أحمد بن الحسين العطار، قال: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن يعقوب صاحب كتاب الكافي...»<sup>٣</sup>.

### ٤- أحمد بن عليّ بن سعيد أبو الحسين الكوفي:

قال الشيخ في بيان طرقه إلى كتب ثقة الإسلام الكليني: «وأخبرنا السيّد الأجلّ المرتضى عليه السلام، عن أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي، عن الكليني»<sup>٤</sup>.

### ٥- أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن القميّ:

من معاصري الشيخ الصدوق وابن قولويه، وأساتذة الشيخ المفيد، وابن الغضائري، وابن عبدون، ومن تلاميذ الكليني رحمهم الله. قال الكراجكي في الاستنصار:

أخبرنا الشيخ المفيد أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان، قال: أخبرنا الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه وأبو الحسن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد جميعاً، عن محمّد بن يعقوب...<sup>٥</sup>

وأحمد بن محمّد هذا ثقة معروف.

١. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

٢. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٢٦ - ٢٧.

٣. مدينة المعاجز، ج ١، ص ١٩٤، ح ١١٥.

٤. الفهرست، ص ١٣٥، الرقم ٥٩١.

٥. الاستنصار، ص ٣١ - ٣٣.

## ٦- أحمد بن محمد بن علي الكوفي:

من تلاميذ الكليني وأستاذة السيد المرتضى .

قال الشيخ الطوسي في رجاله: «أحمد بن محمد بن علي الكوفي، يكنى أبا الحسين، روى عن الكليني، أخبرنا عنه علي بن الحسين الموسوي المرتضى»<sup>١</sup>.

وقال في الفهرست في بيان طريقه إلى كتب الكليني: «وأخبرنا السيد الأجل المرتضى عليه السلام، عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني»<sup>٢</sup>.

وبهذا يظهر اتحاد صاحب العنوان مع أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي.

## ٧- إسحاق بن الحسن بن بكران العقرائي، أبو الحسين (الحسن) التمار:

من تلاميذ الكليني، ومن رواة كتاب الكافي عن مصنفه، صرح بهذا النجاشي في ترجمته قائلاً:

إسحاق بن الحسن بن بكران العقرائي التمار، كثير السماع، ضعيف في مذهبه، رأيته بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت علواً فلم أسمع منه شيئاً<sup>٣</sup>.

وقال في ترجمة الكليني عند ذكر الكافي: «ورأيت أبا الحسن العقرائي يرويه عنه»<sup>٤</sup>.  
ومن الواضح أن القدح في المذهب لا ينافي الوثاقة.

## ٨- جعفر بن محمد بن قولويه:

من أجلاء تلامذة الكليني، روى عنه كثيراً في كتابه المشهور كامل الزيارات<sup>٥</sup>.

قال النجاشي:

جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه أبو القاسم القمي، وكان أبوه يلقب: مسلمة، من خيار أصحاب سعد بن عبد الله القمي... وكل ما يوصف به الناس من جميل

١. رجال الطوسي، ص ٤٥٠، الرقم ٧٠.

٢. الفهرست، ص ١٣٥، الرقم ٥٩١.

٣. رجال النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٨.

٤. رجال النجاشي، ص ٣٧٨، الرقم ١٠٢٦.

٥. راجع: كامل الزيارات، ص ٤١، ح ٤؛ و ص ٤٤، ح ٨.

وثقة وفقه، فهو فوقه.<sup>١</sup>

وقد تتلمذ الشيخ جعفر بن محمد بن قولويه عليه السلام على مجموعة من المشايخ الأجلاء ويأتي في مقدمتهم: أبوه الثقة الجليل الشيخ محمد بن قولويه، والشيخ ثقة الإسلام الكليني، ومحمد بن عبدالله بن جعفر الحميري، وغيرهم<sup>٢</sup>. ومات عليه السلام ببغداد، ودفن في مقابر قريش إلى جوار مرقد الإمام الكاظم عليه السلام.

#### ٩- الحسن بن أحمد المؤدب:

من مشايخ الصدوق، وتلاميذ الكليني، ويدلّ عليه ما رواه الصدوق عن خمسة من مشايخه، وكان أبو محمد الحسن بن أحمد المؤدب من جملتهم، قالوا: «حدّثنا محمد بن يعقوب الكليني»<sup>٣</sup>. وروى أيضاً عن مجموعة من مشايخه - وفيهم المؤدب هذا - قالوا: «حدّثنا محمد بن يعقوب الكليني عليه السلام»<sup>٤</sup>.

#### ١٠- الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب:

من مشايخ الصدوق، وتلاميذ الكليني كما يظهر من قول الشيخ الصدوق: حدّثنا محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، وعلي بن عبدالله الوراق، والحسن بن أحمد المؤدب، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب رضي الله عنهم؛ قالوا: حدّثنا محمد بن يعقوب الكليني<sup>٥</sup>.

#### ١١- الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري:

من تلاميذ الكليني، قال الشيخ الطوسي في أماليه: «أخبرنا الحسين بن عبيدالله... حدّثنا الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري، قال: حدّثنا محمد بن يعقوب الكليني...»<sup>٦</sup>.

١. رجال النجاشي، ص ١٢٣، الرقم ٣١٨.

٢. راجع: كامل الزيارات، فقد صرح بالرواية عن الكليني والمذكورين وغيرهم مرّات عديدة.

٣. عيون الأخبار، ج ١، ص ١٨٧، ح ١.

٤. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٢.

٥. الكافي.

٦. الأمالي للطوسي، ص ٦٥٤، المجلس ٣٤، ح ٥.

## ١٢ - عبدالله بن محمد بن ذكوان:

من تلاميذ الكليني، ذكره ابن عساكر في ترجمة الكليني قائلاً: «روى عنه: أبو سعد الكوفي... وعبدالله بن محمد بن ذكوان»<sup>١</sup>. وليس لعبدالله هذا أي حديث في كتبنا، ولم يذكره أحد من علماء الإمامية، وإنما هو من رجال العامة.

## ١٣ - عبدالكريم بن عبدالله بن نصر، أبو الحسين البزاز:

من تلاميذ الكليني، وأحد رواة الكافي عن مصنفه، وكان مع الكليني ببغداد وأخذ منه جميع مصنفاته وأحاديثه سماعاً وإجازة سنة (٣٢٧هـ). وذكره الشيخ الطوسي في بيان طريقه إلى ما رواه عن الكليني في مشيخة التهذيب والاستبصار<sup>٢</sup>.

## ١٤ - علي بن أحمد الرازي:

عده الشيخ الطهراني من مشايخ الصدوق وتلامذة الكليني<sup>٣</sup>، ونقل عن إكمال الدين قول الشيخ الصدوق: «حدثنا علي بن أحمد الرازي، قال: حدثنا محمد بن يعقوب...»<sup>٤</sup>. ولكن في النسخة المطبوعة من إكمال الدين ابتدأ سند الحديث هكذا: «حدثنا علي بن أحمد الدقاق»، قال حدثنا محمد بن يعقوب، والظاهر هو الصحيح؛ لعدم وجود ما يدل على أن علي بن أحمد الرازي من مشايخ الصدوق، زيادة على أن الدقاق لم يصفه أحد بالرازي.

## ١٥ - علي بن أحمد بن محمد بن عمران أبو القاسم الدقاق:

من مشايخ الشيخ الصدوق، روى عنه، عن ثقة الإسلام الكليني<sup>٥</sup>. ويظهر من رواياته في كتب الصدوق أنه يروي عن مجموعة من المشايخ منهم: الكليني، وحمزة بن القاسم العلوي، وأبي العباس أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، وغيرهم.

١. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧ - ٢٩ (المشيخة)؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٣١٠ (المشيخة).

٣. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ١٧٠.

٤. كمال الدين، ص ٥٣٦، ح ١.

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٥؛ علل الشرائع، ص ١٣١، ح ١؛ وص ١٦٠، ح ١؛ وص ١٧٦، ح ١؛ وغيرها.

## ١٦- علي بن أحمد بن موسى الدقاق:

عده جماعة من العلماء من تلامذة الكليني<sup>١</sup>، وهو من مشايخ الشيخ الصدوق.

## ١٧- علي بن عبدالله الوراق:

عده الشيخ أبا بزرگ الطهراني<sup>٢</sup> من تلامذة الكليني، بل من رواية كتاب الكافي عن مصنفه<sup>٣</sup>. وهو من مشايخ الشيخ الصدوق، وروى عنه في سائر كتبه، وترضى عليه في كتابه الفقيه<sup>٤</sup>، فهو ثقة؛ لأن معنى الترضي طلب زيادة الأجر والمثوبة، ومن يطلقه على غير مستحقه فهو مثله، والصدوق يجلس عن هذا. ويظهر من بعض رواياته عكوفه الطويل على الحديث الشريف وروايته.

## ١٨- علي بن محمد بن عبدوس، أبو القاسم الكوفي:

من تلاميذ الكليني، ليس له رواية في كتب الحديث الشيعي إلا رواية واحدة فقط، وهو من رجال العامة ورواتهم. ذكره ابن عساكر في ترجمة الكليني قائلاً: «روى عنه أبو سعد الكوفي... وأبو القاسم علي بن محمد بن عبدوس الكوفي»<sup>٥</sup>.

## ١٩- محمد بن إبراهيم النعماني:

هو من تلامذة الكليني ومن المقرّبين إليه، ومن جملة من استنسخ الكافي عن نسخة مؤلفه. وله رحلة واسعة في طلب الحديث، وهو من كبار محدثي الشيعة الإمامية بلا خلاف، ومن تراثه الخالد: كتاب الفقيه، وحديث فيه عن شيخه الكليني كثيراً.

## ٢٠- محمد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب الشافعي:

من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني وأحد رواة كتاب الكافي<sup>٦</sup>، ذكره الشيخ في الفهرست قائلاً: محمد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب، يكنى أبا الحسن، وقال أحمد بن عبدون: هو أبو

١. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٣١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٦٢، الرقم ١٢٠٤٣.

٢. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٣١٥.

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٦٥، ح ٢١٨.

٤. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.

٥. شرح أصول الكافي للمظفر، ج ١، ص ٢٤.

بكر الشافعي، مولده سنة إحدى وثمانين ومائتين بالحسينية، وكان يتفقه على مذهب الشافعي في الظاهر، ويرى رأي الشيعة الإمامية في الباطن، وكان فقيهاً على المذهبين. وله على المذهبين كتب...<sup>١</sup>

## ٢١- محمد بن أحمد بن حمدون أبو نصر الواسطي:

قال السيد ابن طاوس رحمته الله: «حدث أبو نصر محمد بن أحمد بن حمدون الواسطي، قال: حدثنا: محمد بن يعقوب الكليني...»<sup>٢</sup>.

وأورده العلامة المجلسي في البحار عن فتح الأبواب، وفيه «أحمد بن أحمد بن علي بن سعيد الكوفي» بين الواسطي المذكور وبين الكليني<sup>٣</sup>، ولعله هو الصحيح؛ إذ تقدم أن أحمد بن أحمد الكوفي من تلاميذ الكليني.

## ٢٢- محمد بن أحمد بن عبدالله الصفواني:

من الفقهاء الثقات الذين تتلمذوا على يد الشيخ الكليني<sup>٤</sup>. قال النجاشي: «محمد بن أحمد بن عبدالله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجمال، مولى بني أسد، أبو عبدالله، شيخ الطائفة، ثقة، فقيه، فاضل، وكانت له منزلة من السلطان...»<sup>٥</sup>.

## ٢٣- محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، أبو عيسى الزاهري:

هو المعروف بمحمد بن أحمد السناني، من مشايخ الصدوق، روى عنه كثيراً، مع الترضي عليه، وفي هذا دليل واضح على حسنه، بل وثاقته. وعده الشيخ المظفر من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني رحمته الله<sup>٦</sup>، وهو كذلك؛ لأنه من جملة من روى عنه الشيخ الصدوق كتاب الكافي عن مصنفه<sup>٧</sup>.

١. الفهرست، ص ٢٠٩٢٠٨، الرقم ٦٠٠.

٢. فتح الأبواب، ص ١٨٤.

٣. البحار، ج ٨٨، ص ٢٣٠.

٤. خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٠.

٥. رجال النجاشي، ص ٣٩٣، الرقم ١٠٥٠.

٦. شرح أصول الكافي للمظفر، ج ١، ص ٢٤.

٧. الفقيه، ج ٤، ص ١١٦ (المشيخة).



## ٢٤- محمد بن الحسين البزوفري:

هو من تلاميذ الكليني، ويشهد لذلك ما رواه أبو القاسم علي بن محمد الخزّاز القمي بقوله: «... حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَزَوْفَرِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ - يعني حديث زيد الشهيد في مشهد مولانا الحسين بن علي عليه السلام - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ...»<sup>١</sup>.

## ٢٥- محمد بن علي بن أبي طالب أبو الرجاء البلدي:

عده العلامة الطهراني من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني<sup>٢</sup>، ولم أجد له رواية عن ثقة الإسلام في كتب الحديث. كما لم أجد من ترجم له من علماء الرجال، بل لم أجد له ذكراً إلا عند الكراچكي<sup>٣</sup>، مع وقوع الاختلاف في ضبط اسم الرجل وكنيته في الموارد التي نقل فيها عنه.

## ٢٦- محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه (الشيخ الصدوق):

رئيس المحدثين، وشيخ الإمامية وفقههم ومحدثهم ومتكلمهم في زمانه، وهو غني عن التعريف بعد الاتفاق على تسميته بالصدوق ويكفي في وصفه ما ورد من كلمات بحقه على لسان علماء العامة، قال الذهبي:

ابن بابويه، رأس الإمامية، أبو جعفر، محمد بن العلامة علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، صاحب التصانيف السائدة بين الرافضة، يضرب بحفظه المثل، يقال له ثلاثمائة مصنف.... وكان أبوه من كبارهم ومصنفهم<sup>٤</sup>.

وقال الزركلي: «محدث إمامي كبير، لم يُرَ في القميين مثله»<sup>٥</sup>. والمعروف أنّ الشيخ الصدوق قد ولد قبل وفاة الكليني بأكثر من عشرين عاماً، وخلو كتبه الواصلة إلينا من الرواية عن الكليني بلا واسطة لا تدلّ على عدم الرواية عنه مباشرة ولو بالإجازة مثلاً.

١. كفاية الأثر، ص ٣٠١.

٢. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٢٩٠.

٣. كنز الفوائد، ص ١٦٤.

٤. سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٣٠٣-٣٠٤، الرقم ٢١٢.

٥. الأعلام، ج ٦، ص ٢٧٤.

قال الشيخ المفيد<sup>١</sup>: «أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه جميعاً؛ عن محمد بن يعقوب الكليني...»<sup>٢</sup>. وفي مزار ابن المشهدي خبرٌ يدلّ على ذلك أيضاً، رواه العلامة النوري في مستدرک الوسائل في باب استحباب الصلاة يوم عاشوراء وكيفيتها<sup>٣</sup>. وبهذا يتبيّن اشتباه العلامة النوري في قوله بعدم رواية الشيخ الصدوق عن الكليني<sup>٤</sup>.

## ٢٧- محمد بن علي ماجيلويه:

من تلاميذ الكليني، وهو مشترك بين راويين، وكلاهما من مشايخ الصدوق، هما:

الأول: محمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم

الثاني: محمد بن علي بن أبي القاسم

وأنّ كلاهما يدعى بمحمد بن علي ماجيلويه، ووقع كلاهما في مشيخة الفقيه<sup>٥</sup>. هذا، وقد روى الشيخ الصدوق في الخصال، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يعقوب الكليني<sup>٦</sup>. فهو إذن من تلامذة ثقة الإسلام، ولكنّه مشترك بين اثنين كما عرفت، ولا يضرّ هذا؛ لاعتماد الشيخ الصدوق عليهما في الفقيه الذي حكم بصحة جميع رواياته، مع ترصّيه عليهما في المشيخة.

## ٢٨- محمد بن محمد بن عصام الكليني:

من رجالات الرّي، وأعلام كُليين، وهو من مشايخ الشيخ الصدوق، ومن تلامذة الشيخ الكليني ويؤيّدُه إكثار الشيخ الصدوق من الرواية عنه، عن ثقة الإسلام؛ قال في مشيخة الفقيه: وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله، فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعليّ بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني رضي الله عنهم، عن محمد بن يعقوب الكليني. وكذلك جميع كتاب الكافي، فقد رويته عنهم، عنه<sup>٧</sup>.

١. ذبائح أهل الكتاب، ص ٢٧.

٢. مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٩، ح ٦٨٤٤.

٣. راجع: خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٣، ص ٥٢٧.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٦ (المشيخة). وراجع: فيه، ص ١٨، ٢٤، ٤٠، ٦٢، ٦٣، ٧٩، ٩٣، ٩٧، ١٠٠، ١٠٢ (المشيخة).

٥. الخصال، ص ٤٨٠، أبواب الإثني عشر، ح ٤٩.

٦. الفقيه، ج ٤، ص ١١٦ (المشيخة).

### ٢٩- محمد بن موسى المتوكل:

من مشايخ الصدوق، وتلاميذ الكليني، ثقة بالاتفاق. وقد أكثر الشيخ الصدوق من الرواية عنه في جميع كتبه وترضى عليه كثيراً، ونقل المتوكل إلى الشيخ الصدوق بعض الأحاديث التي سمعها من الكليني<sup>١</sup>.

### ٣٠- هارون بن موسى، أبو محمد التلعكبري:

من تلاميذ ثقة الإسلام، وهو من أعظم المحدثين، وثقاتهم المشهورين، وله جلالة وذكر جميل بين علماء الرجال. روى كتاب الكافي عن الكليني كما في مشيخة التهذيب، والاستبصار، والفهرست<sup>٢</sup>، وروى عنه في غيرهما أيضاً<sup>٣</sup>.  
روى عنه وتلمذ على يديه كبار علماء الإمامية كابن قولويه، والنعماني، والشيخ المفيد، والنجاشي.

### ٣١- أبو جعفر الطبري:

روى عن ثقة الإسلام الكليني، قال السيد ابن طاوس<sup>٤</sup>: «... ما روينا بإسنادنا إلى الشيخ أبي جعفر الطبري، قال: حدّثنا محمد بن يعقوب الكليني...»<sup>٥</sup>.  
وهو من معاصري الكليني، ثقة، جليل القدر، له كتاب المسترشد في الإمامة، ويعرف بالطبري الكبير تمييزاً له عن الطبري الصغير، صاحب كتاب دلائل الإمامة.

### ٣٢- أبو الحسن بن داود:

من تلاميذ الكليني، ذكره النجاشي عند ذكر مصنفات أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري قائلاً: «وقال لي أبو العباس أحمد بن علي بن نوح: أخبرنا بها أبو الحسن بن داود، عن محمد بن يعقوب...»<sup>٥</sup>.

١. أنظر: الأمالي للصدوق، ص ٦٧٤، المجلس ٩٧، ح ١؛ وكمال الدين، ص ٦٧٥، ح ٣١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ١.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣ (المشيخة)؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٣٠٠ (المشيخة)؛ الفهرست، ص ٢١١، الرقم ٦٠٢.

٣. كفاية الأثر، ص ٦١؛ خصائص الأئمة<sup>عليه السلام</sup>، ص ٦٤؛ وغيرها.

٤. فرج المهرم، ص ٢٤٥.

٥. رجال النجاشي، ص ٨٢، الرقم ١٩٨.

وقال في ترجمته:

شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القميين في وقته، وفقههم، حكى أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله أنه لم يرَ أحداً أحفظ منه، ولا أفقه، ولا أعرف بالحديث. وأمه، أخت سلامة بن محمد الأرزني، ورد بغداد فأقام بها وحدّث<sup>١</sup>.

ويظهر من كلام النجاشي في ترجمته أنه حدّث عن الكليني ببغداد؛ لأنه قدمها واستقرّ بها إلى أن وافاه أجله ودفن بمقابر قريش (منطقة الكاظمية ببغداد حالياً).

### ٣٣- أبو سعد الكوفي:

روى عن ثقة الإسلام الكليني عليه السلام. قال ابن عساكر في ترجمة الكليني: «قدم دمشق، وحدّث ببعلبك... روى عنه أبو سعد الكوفي شيخ الشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي...»<sup>٢</sup>.

### ٣٤- أبو غالب الزراري:

هو الشيخ أحمد بن محمد بن محمد بن أبي طاهر سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن، وُلِدَ سنة (٢٨٥ هـ)، ومات سنة (٣٦٨ هـ). والزراري نسبة إلى زرارة بن أعين.

قال الشيخ في الفهرست: «وكان شيخ أصحابنا في عصره، وأستاذهم وثقتهم». عدّه العلامة النوري ممّن تلقّوا كتاب الكافي عن مصنّفه، ورووه عنه، واستنسّخوه، ونشروه، وإلى نسخهم تنتهي نسخته<sup>٣</sup>، ويؤيّد ما قاله أبو غالب الزراري نفسه<sup>٤</sup>.

### ٣٥- أبو الفضل الشيباني:

من مشاهير تلامذة الكليني والراوين كتاب الكافي عنه<sup>٥</sup>، ثقة لم يثبت التضعيف بحقه.

١. رجال النجاشي، ص ٣٨٤، الرقم ١٠٤٥.

٢. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.

٣. خاتمة وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٧١.

٤. رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٧٦، الرقم ٩٠.

٥. الفهرست، ص ٢١١، الرقم ٦٠٢.

## الخامس

### مؤلفات ثقة الإسلام الكليني

كان الكليني عليه السلام قليل التأليف إذا ما قورن بغيره من علماء الإمامية - كالشيخ الصدوق والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي - بسبب ما استغرقه الكافي من وقت طويل، ومما يؤسف له حقاً هو ضياع مؤلفات الكليني ومصنفاته سوى كتابه الكافي على الرغم من وصول بعضها إلى أزمان متأخرة.

#### أولاً - كتاب تعبير الرؤيا:

المراد بالرؤيا ما يراه النائم في نومه، أو الذي خمدت حواسه الظاهرة بإغماء أو ما يشابهه<sup>١</sup>، وهي على ثلاثة أقسام: صادقة لا تحتاج إلى عناء أو جهد في التأويل، كرؤيا الأنبياء عليهم السلام، وصادقة أيضاً ولكنها بحاجة إلى تأويل. وكاذبة، وهي أضغاث أحلام. وكتاب تعبير الرؤيا ذكره النجاشي من جملة كتب الكليني<sup>٢</sup>، وسمّاه الشيخ الطوسي «كتاب تفسير الرؤيا»<sup>٣</sup>.

ومما يكشف عن علم الكليني بتعبير الرؤيا، وصحة نسبة هذا الكتاب إليه، أنه قد روى أحاديث كثيرة في خصوص تعبير الرؤيا في روضة الكافي<sup>٤</sup>.

#### ثانياً - كتاب الرد على القرامطة:

نشأت حركة القرامطة بعد منتصف القرن الثالث الهجري، وظهرت في الكوفة سنة (٢٧٨ هـ) ثم سنة (٢٨٦ هـ)، وقد راح ضحية هجماتهم المتكررة على مدن العراق

١. الميزان في تفسير القرآن، ج ١١، ص ٧٩.

٢. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

٣. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.

٤. راجع: الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٧٣ - ١٤٨٧٧ و ١٥٠٢١ و ١٥٠٢٢ و ١٥٠٩٦.

والحجاز ودمشق آلاف الضحايا الأبرياء، وبلغت قوتهم في عصر الكليني عليه السلام أنه لم يقدر على الوقوف بوجههم جيش مقاتل، ولم تصمد أمامهم مدينة محاربة، وقطع القرامطة الطريق على المسلمين حتى توقف الحج في زمانهم من سنة (٣٢٢هـ) إلى سنة (٣٢٧هـ). ومن جرائمهم الكبرى أنهم اعتدوا على حرمة الكعبة المشرفة سنة (٣١٧هـ) فدخلوا الحرم المكي الشريف، وقتلوا الحاج أثناء الطواف، وطرحوا القتلى في بئر زمزم، وعزوا الكعبة المشرفة من كسوتها، وقلعوا بابها، كما اقتلعوا الحجر الأسود وبقي عندهم أكثر من عشرين سنة في عاصمتهم «هجر» إلى أن رُد إلى مكانه بفضل الدولة الفاطمية بمصر.

وكانت للقرامطة آراء وعقائد فاسدة كثيرة، والكثير منها دال على كفرهم ومؤرؤفهم من الدين، كما نصّ على هذا أصحاب المقالات والفرق كالأشعري والنوبختي وغيرهم<sup>١</sup>. كل هذا حمل علماء الإمامية للتصدي إلى تلك الحركة قبل ظهورها بالكوفة، كما يظهر من كتاب الفضل بن شاذان (م ٢٦٠هـ) المعلنون بكتاب الرد على الباطنية والقرامطة<sup>٢</sup>، والكليني المعاصر لتلك الحركة في تأليفه هذا الكتاب الذي نسبه إليه النجاشي<sup>٣</sup> والشيخ الطوسي<sup>٤</sup>.

ولا يخفى ما يحمله عنوان الرد على القرامطة من مسحة كلامية، الأمر الذي يشير إلى تضلع الكليني بعلم الكلام الإسلامي.

### ثالثاً - كتاب رسائل الأئمة عليهم السلام:

ذكره النجاشي في مؤلفات الكليني<sup>٥</sup>، وسمّاه الشيخ الطوسي بـ «كتاب الرسائل»<sup>٦</sup>

١. لخصنا هذا الكلام بشأن تلك الحركة من مصادر عديدة، منها: التنبيه والإشراف، ص ٣٢٢ - ٣٢٥ و ٣٤٥: الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٣٩٦ - ٤٣٧؛ وج ٧، ص ١٥ - ٣٢: البداية والنهاية، ج ١١، ص ٩٢ - ١١٥ و ١٦٨ - ١٨٢.
٢. الفهرست، ص ١٩٨، الرقم ٥٦٣.
٣. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.
٤. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.
٥. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.
٦. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.

وَصُحِّفَ فِي مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ إِلَى «كِتَابِ الرِّسَالِ»<sup>١</sup>.

وهذا الكتاب من الكتب المفقودة أيضاً، وهو كما يبدو من اسمه خَصَّصَ لجمع رسائل الأئمة إلى أصحابهم، أو أبنائهم عليهم السلام.

ونقل السيد ابن طائوس (م ٦٦٤ هـ) طرفاً من هذا الكتاب مشيراً إليه صراحة حيثما ورد النقل منه. ويبدو أنَّ السيد ابن طائوس كان متأثراً بهذا الكتاب مفضلاً له على ما كتب بهذا المجال.

والظاهر من كلام صدر المتألهين الشيرازي (م ١٠٥٠ هـ) في شرح أصول الكافي وصول الكتاب إلى عصره، حيث قال:

روى محمد بن يعقوب الكليني عليه السلام في كتاب الرسائل بإسناده عن سنان بن طريف، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يكتب هذه الخطبة إلى أكابر الصحابة، وفيها كلام رسول الله صلى الله عليه وآله...<sup>٢</sup>

وهو صريح في وصول كتاب الرسائل إلى عصره، ووقوفه عليه مع النقل المباشر منه.

#### رابعاً - كتاب الرجال:

نسب النجاشي<sup>٣</sup> والشيخ الطوسي<sup>٤</sup> وسائر المتأخرين هذا الكتاب إلى الكليني عليه السلام، وهو من كتبه المفقودة أيضاً، وهو علامة واضحة في معرفة الكليني عليه السلام بأحوال الرواة، وطبقاتهم، والتي يمكن تلمس آثارها في مواقع كثيرة من الكافي نفسه.

#### خامساً - كتاب ما قيل في الأئمة عليهم السلام من الشعر:

من جملة من عدَّ هذا الكتاب للكليني هو النجاشي<sup>٥</sup>، وكفى بذلك إثباتاً لصحة نسبته إليه. وهذا الكتاب المفقود أيضاً يشير بوضوح إلى عناية الكليني بالأدب العربي، وتلَوْن ثقافته، ولو قُدِّر لهذا الكتاب البقاء لوقفنا على أسماء شعراء أهل البيت عليهم السلام،

١. معالم العلماء، ص ٩٩، الرقم ٦٦٦.

٢. شرح أصول الكافي لصدر المتألهين الشيرازي، ج ٢، ص ٦١٢ - ٦١٥.

٣. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

٤. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.

٥. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

ولاطلعنا من خلاله على غرر القصائد الشعرية التي قيلت في مدحهم عليه السلام.

#### سادساً - كتاب خصائص الغدير، أو خصائص يوم الغدير:

وهذا الكتاب لم تثبت عندي نسبته إلى الكليني عليه السلام، ولم يذكر تلك النسبة أحد قط إلا السيد عبدالعزيز الطباطبائي عليه السلام، الذي ذكر هذا الكتاب وعده من مؤلفات الكليني<sup>١</sup>. وأغلب الظن أنه استنبطه من مكان آخر وإن لم يُفصح عنه.

ومهما يكن فإن جميع ما ذكرناه من كتب الكليني مفقود، وقد اتصل النقل المباشر من بعض تلك الكتب المفقودة إلى أزمان متأخرة كـ «رسائل الأئمة عليهم السلام» الذي بقي موجوداً إلى القرن الحادي عشر الهجري، ثم فُقد بعد ذلك، وربما يكون في زوايا بعض المكتبات.

#### سابعاً - كتاب الكافي:

وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلفات ثقة الإسلام، وسنعرفه في القسم الآتي.

١. الغدير للسيد عبد العزيز الطباطبائي، ص ٣٨.



## السادس

### ما قاله العلماء في الكليني

ما قاله العلماء من كلمات الثناء العاطر على شخصية الكليني ودوره العلمي والثقافي تدلّ على مكانته المرموقة التي قلّما وصل إليها الأفاضل، إليك فيما يلي بعضها:

١ - الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ): قال: «حدّثنا الشيخ الفقيه مجمّد بن يعقوب عليه السلام».

٢ - النجاشي (م ٤٥٠ هـ) قال في ترجمته: «شيخ أصحابنا في وقته بالرّيّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم...»<sup>٢</sup>.

٣ - الشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ) قال في الفهرست: «ثقة، عارف بالأخبار»<sup>٣</sup>. وقال في الرجال: «جليل القدر، عالم بالأخبار»<sup>٤</sup>.

٤ - العلامة الطبرسي (م ٥٤٨ هـ) قال في ذكر الدلالة على إمامة الحسن بن علي عليه السلام: «فمن ذلك: ما رواه محمّد بن يعقوب الكليني وهو من أجلّ رواة الشيعة وثقاتها»<sup>٥</sup>.

٥ - السيّد ابن طاوس الحلّي الحسني (م ٦٦٤ هـ) قال في فرج المهموم: «الشيخ المتّفق على عدالته وفضله وأمانته محمّد بن يعقوب الكليني»<sup>٦</sup>.

٦ - العلامة الحلّي (م ٧٢٦ هـ): قال «شيخ أصحابنا في وقته بالرّيّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم»<sup>٧</sup>.

١. الفقيه، ج ٤، ص ١٦٥، ح ٥٧٨ وغيره كثير.

٢. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

٣. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.

٤. رجال الطوسي، ص ٤٣٩، الرقم ٦٢٧٧.

٥. أعلام الوري، ج ١، ص ٤٠٥. ونظيره في كشف الغمّة، ج ٢، ص ١٥٤.

٦. فرج المهموم، ص ٨٦، ح ١.

٧. خلاصة الأقوال، ص ٢٤٥، الرقم ٣٧.

٧- **المحقق الكركي** (م ٩٤٠ هـ) قال في إجازته للشيخ أحمد بن أبي جامع: «وأعظم الأشياء في تلك الطبقة - يعني الطبقة المتقدمة على الشيخ الصدوق - الشيخ الأجل جامع أحاديث أهل البيت عليه السلام صاحب كتاب الكافي في الحديث، الذي لم يعمل الأصحاب مثله»<sup>١</sup>.

٨- **الشهيد الثاني** (م ٩٦٦ هـ) قال في إجازته للسيد علي بن الصائغ الحسيني الموسوي:

عن الشيخ السعيد الجليل رئيس المذهب أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، عن رجاله المتصنّعة لكتابه الكافي، الذي لا يوجد في الدنيا مثله جمعاً للأحاديث وتهذيباً للأبواب، وترتيباً، صنّفه في عشرين سنة، شكر الله تعالى سعيه، وأجزل أجره، عن رجاله المودعة بكتابه وأسانيده، المثبتة فيه بشرطه المعتبر عند أهل دراية الأثر<sup>٢</sup>.

٩- **الشيخ حسين بن عبد الصمد**، والد الشيخ البهائي (م ٩٨٤ هـ) قال في وصول الأخبار:

أما كتاب الكافي، فهو للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني عليه السلام شيخ عصره في وقته، ووجه العلماء والنبلاء، وكان أوثق الناس في الحديث، وأنقدهم له، وأعرفهم به، صنّف الكافي وهذبه وبوّبه في عشرين سنة، وهو يشتمل على ثلاثين كتاباً يحتوي على ما لا يحتوي غيره<sup>٣</sup>.

١٠- **الشهيد الثالث القاضي نور الله التستري** (م ١٠١٩ هـ) قال في مجالس المؤمنين: «ثقة الإسلام، وواحد الأعلام خصوصاً في الحديث، فإنه جبهة الأخبار، وسابق هذا المضمار، الذي لا يُشَقَّ له غبار، ولا يُعثر له على عثار»<sup>٤</sup>.

١١- **المحقق الداماد** (م ١٠٤١ هـ): قال في الرواشح: وإن كتاب الكافي لشيخ الدين، وأمين الإسلام، نبيه الفرقه، ووجيه الطائفة، رئيس

١. بحار الأنوار، ج ١٠٥، ص ٦٣.

٢. بحار الأنوار، ج ١٠٥، ص ١٤١.

٣. وصول الأخبار إلى معرفة الأخبار، ص ٨٥.

٤. مجالس المؤمنين، ج ١، ص ٤٥٢.

المحدّثين، حجة الفقه والعلم والحقّ واليقين، أبي جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني رفع الله درجته في الصّدّيقين، وألحقه بنبيّه وأنته الطاهرين<sup>١</sup>.

١٢ - صدر المتألّهين محمّد بن إبراهيم الشيرازي (م ١٠٥٠ هـ) قال في شرح أصول الكافي: «أمين الإسلام، وثقة الأنام، الشيخ العالم الكامل، والمجتهد البارع، الفاضل محمّد بن يعقوب الكليني، أعلى الله قدره، وأنار في سماء العلم بدره»<sup>٢</sup>.

١٣ - العلامة المجلسي (م ١١١١ هـ) قال في مرآة العقول:

وابتدأت بكتاب الكافي للشيخ الصدوق، ثقة الإسلام، مقبول طوائف الأنام، ممدوح الخاص والعام، محمّد بن يعقوب الكليني، حشره الله مع الأئمة الكرام؛ لأنّه كان أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلّفات الفرقة الناجية وأعظمها<sup>٣</sup>.

١٤ - السيّد بحر العلوم (م ١٢١٢ هـ) قال:

محمّد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، ثقة الإسلام، وشيخ المشايخ الأعلام، ومرّوج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام ذكره أصحابنا والمخالفون، واتّفقوا على فضله، وعظم منزلته<sup>٤</sup>.

١٥ - السيّد محمّد باقر الخوانساري (م ١٣١٣ هـ) قال - بعد بيان من مدحه من علماء العامّة -:

وبالجملة، فشأن الرجل أجلّ وأعظم من أن يختفي على أعيان الفريقين، أو يكتسي ثوب الإجمال لدى ذي عينين، أو ينتفي أثر إشرافه يوماً بعد البين؛ إذ هو في الحقيقة أمين الإسلام، وفي الطريقة دليل الأعلام، وفي الشريعة جليل قدّام، ليس في وثاقته لأحد كلام، ولا في مكانته عند أئمة الأنام، وحسب الدلالة على اختصاصه بمزيد الفضل، وإتقان الأمر، إتّفاق الطائفة على كونه أوثق المحمّدين الثلاثة الذين هم أصحاب الكتب الأربعة، ورؤساء هذه الشرعة المتّبعة<sup>٥</sup>.

١. الرواشح السماوية، ص ٤.

٢. شرح أصول الكافي لصدر المتألّهين الشيرازي، ج ١، ص ١٦٧.

٣. مرآة العقول، ج ١، ص ٣.

٤. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ٣٢٥.

٥. روضات الجنّات، ج ٦، ص ١٠٥، الرقم ٥٦٨.

## ١٦- المحدث النوري (م ١٣٢٠ هـ) قال في خاتمة المستدرک:

فخر الشيعة، وتاج الشريعة، ثقة الإسلام، وكهف العلماء الأعلام، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني... الرازي، الشيخ الجليل العظيم، الكافل لأيتام آل محمد ﷺ بكتابه الكافي<sup>١</sup>.

## ١٧- الشيخ عباس القمي (م ١٣٥٩ هـ) قال:

الشيخ الأجل الأوثق الأئمت، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي، كهف العلماء الأعلام، ومفتي طوائف الإسلام، ومروّج المذهب في غيبة الإمام ﷺ ثقة الإسلام، صاحب كتاب الكافي<sup>٢</sup>.

## ١٨- الإمام الخميني ﷺ (م ١٤٠٩ هـ) وصف الكليني ﷺ بأوصاف، منها:

أفضل المحدثين، إمامهم، ثقة الإسلام والمسلمين، حجة الفرق، رئيس الأمة، ركن الإسلام وثقته، سلطان المحدثين، شيخ المحدثين وأفضلهم، عماد الإسلام والمسلمين، فخر الطائفة الحقّة ومقدّمهم<sup>٣</sup>.

١. خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٢.

٢. هدية الأحياء، ص ٣٠٧.

٣. الأربعمائة حديثاً، ح ٣١، ٢١، ١٩، ٢١، ١٧، ٢٢، ١٥، ٢٥، ٣٥، ١٦.

**٢. كتاب الكافي**



كتاب الكافي، وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلفات ثقة الإسلام، وهو موسوعة حديثة، فيه إلى جانب ما يلي حاجة الفقيه، والمحدث، دقائق فريدة تتعلق بشؤون العقيدة، وتهذيب السلوك، ومكارم الأخلاق.

وقد رُزق هذا الكتاب فضيلة الشهرة في حياة مؤلفه، إذ لا نظير له في بابه، ولكون الكافي هو المعبر الوحيد عما يمتلكه الكليني من طاقات علمية، فلا بدّ من الحديث المختصر عنه، لتكتمل من خلاله الصورة الواضحة لشخصية مؤلفه، ودوره العظيم في تطوير ودفع الحركة العلمية والفكرية - بهذا الكتاب - خطوات واسعة إلى الأمام، فنقول:

إنّ الطريق إلى فهم الدين الحقّ بلا علم محال، والعلم بلا تعقّل الأشياء سفسطة، وكلّما ازداد الإنسان علماً ازداد فهمه وتعقّله، وازدادت معرفته بالله عزّ وجل. وكلّما تنامت معرفته بخالقه عظمت خشيته منه وامتنال أوامره؛ لأنّ أعلم الناس بأمر الله عزّ وجل أحسنهم عقلاً، وأكملهم عقلاً أرْفَعهم درجة في الدنيا والآخرة. وهذا هو الهدف الأسمى في الوجود كلّ، ومن هنا جعل الكليني رضي الله تعالى عنه كتاب العقل والجهل بمثابة الطريق الموصل إلى قلعة الكافي.

وبما أنّ قوّة التقليد لا تستمرّ إلّا بقداسة الماضي في النفوس، وإذا ما ضعفت تلك القداسة أو انعدمت انهار البناء؛ لذا صار التقليد ممقوتاً في معرفة حقائق الأشياء، فكان اللازم فهم تلك الحقائق ببديل موضوعي لا يتغيّر بتغيّر الزمان والمكان وليس هو إلّا القوّة الدائمة المتواترة التي تعكس قوّة العقيدة وتجذّرها في الأعماق، الأمر الذي هتفت به مدرسة أهل البيت (عليه السلام) بكلّ قوّة وأوصله ثقة الإسلام إلى جميع الأُمّة بأقصر السبل وأكثرها أماناً من خلال كتابي التوحيد والحجّة من كتب الكافي.

والكافي لم يغرق في ضبابية الأفكار السطحيّة أو التجريبيّة لينفصل بهذا عن الواقع

الإسلامي وبيتعد عن حياة الناس في جميع عصورهم، كما نجده في تنظير بعض كتب الحديث لجملته من الأوهام والخرافات التاريخية التي لا تمتلك ما يؤهلها لأن تنصّدر كلّ حوار إسلامي نظير خرافات التجسيم، والتشبيه، والحلول، والاستواء. فضلاً عن أساطير بعض أشراف الساعة كمعجزات الدجال، والجساسة، وابن صياد!!؛ ولهذا انطلقت موسوعة الكافي في عالم الحقيقة الرحب وفضاء الدين الفسيح، لتوقّفنا على صورة رائعة وقضية إسلامية في الصميم ما أبعدنا عن الخيال الذي يبحث عن موطن قدم له في عالم الواقع؛ لأنها تمثّل من الحياة الإسلامية عصارته، ومن الواقع الديني لبّه، قضية تبين للناس جميعاً كيفية الارتقاء بالنفس إلى الملكوت الأعلى أو الهبوط بها إلى أسفل السافلين؛ الأمر الذي تصدّى له الكليني بكتاب الإيمان والكفر من كتب الكافي، وشكّل به تحدّياً لجميع كتب الحديث.

وهكذا يتمّ استكشاف طبيعة الدور الفكري والحضاري الذي لعبته كتب الكافي الأخرى في حركة التاريخ الشيعي بعد عصر الغيبة وإلى اليوم، ومن خلال تسليط الباحثين الضوء على بقيّتها بدراسات موضوعية يُعَلِّم واقع ما كان يمتلكه الكليني من قدرة في عملية البناء والإبداع والتجديد.

ولعلّ شعور الفقيه والمحدّث والفيلسوف والمتكلّم والباحث والمثقّف الإسلامي بالحاجة الملحة إلى ما يسعفه ويؤيّد رأيه من الكافي دليل على أنّ روح الكليني لم تنزل تحيا مع الجميع وإن مضى الجسد الطاهر في أعماق التاريخ.

ومن هنا عرف العلماء قيمة الكافي بوقت مبكّر، ويأتي في طليعتهم تلامذة الكليني الذين بذلوا قصارى جهدهم في استنساخ هذا الكتاب ونشره على الملأ الإسلامي، ويدلّ على ذلك أنّ أوّل من استعان بهذا الكتاب وأشار إليه صراحةً معاصر الكليني الشيخ إبراهيم بن سليمان بن وهب، من آل وهب الشيعة الإمامية المعروفين، المتوفّى سنة (٣٣٤هـ) بعد وفاة الكليني ﷺ بخمس سنين فقط، إذ استعان بكتاب الكافي في كتابه البرهان في وجوه البيان.<sup>١</sup>

١. ذكر هذا الدكتور حسين مدرسي طباطبائي في مجموعة مقالات باللغة الفارسية بعنوان (مكتب در فرايند تكامل)



والمنهج المتبع في الكافي الشريف لأجل الوصول إلى أصول الشريعة وفروعها وآدابها وأخلاقها، إنما هو بالاعتماد على حَمَلَةِ آثار النبوة من نقلة حديث الآل عليهم السلام، الذي هو حديث الرسول ﷺ، إذ صرح أهل البيت عليهم السلام مراراً وتكراراً بأنهم لا يحدثون الناس إلا بما هو ثابت عندهم من أحاديث الرسول ﷺ، وأنهم كانوا يكتزنونها كما يكتزن الناس ذهبهم وورقهم، وأنها كلها تنتهي إلى مصدر واحد، وبإسناد واحد<sup>١</sup>، لو قرأته - كما يقول أحمد بن حنبل (م / ٢٤٠هـ) - على مجنون لبرئ من جنته<sup>٢</sup>.

ومن ثمرات هذا التضييق في رواية السنة المطهرة في الكافي، وحصرها بذلك النمط من حملة الآثار، أنك لا تجد بينهم لرجال الشجرة الملعونة وأذنانهم وأنصارهم وزناً ولا اعتباراً، ولا للخوارج والنواصب ورواتهم ذكراً، ولا لمن لم يحفظ النبي الأكرم ﷺ في أهل بيته عليهم السلام<sup>٣</sup> عينا ولا أثراً<sup>٤</sup>.

كما لا تجد في أخبار الكافي لمن نافق مَن تسمى بالصحابة ولصق بهم خبراً<sup>٥</sup>، وأما عن أخبار المؤمنين منهم، فهي إما أن تمرّ طرقها عبر من تجنب الكليني رواياتهم، فلا يروي عنهم ولا كرامة، وإما أن تمرّ عبر غيرهم مَن لا طريق لنا في معرفة درجة وثافتهم؛ إذ لم يسلم علماء جرحهم وتعديلهم من الجرح في أنفسهم، ومن يكن هكذا حاله فلا عبرة في أقواله.

١. وردت أحاديث كثيرة بهذا المعنى يمكن أن تكون بمجموعها مثلاً جيداً للتواتر المعنوي، أنظر:

المحاسن، ص ١٥٦، ح ٩٧؛ وص ١٨٥، ح ١٩٤؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٣١، ح ٤٦؛ الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، ح ١٥٦؛ وباب الرد إلى الكتاب والسنة...، ح ١٩٢؛ كفاية الأثر، ص ٣٢٧؛ الاحتجاج، ص ٣٢٧؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٠٤، ح ٣٣٣٣٠ و ٣٣٣٣١؛ وص ١٤٧، ح ٣٣٤٤٧.

٢. الصواعق المحرقة، ص ٣٠٣.

٣. ورد في الحديث الشريف: «من حفظني في أهل بيتي فقد اتخذ عند الله عهداً؛ الصواعق المحرقة، ص ١٥٠.

٤. يدخل في هذا الصنف جميع رواة العامة الذين عاصروا أهل البيت عليهم السلام، وتعبدوا ترك الرواية عنهم عليهم السلام.

٥. كان ابن عباس رضي الله عنه يسمي سورة التوبة بالفاحشة؛ لأنها فضحت المنافقين من الصحابة ولم تدع أحداً منهم إلا أت عليه، وسماها قتادة بن دعامة التابعي بالمثيرة؛ لأنها أثارَت مخازيهم، وسماها آخر بالمبشرة؛ لأنها بعثت أسرارهم. راجع: معالم التنزيل، ج ٣، ص ٣؛ التبيان في تفسير القرآن، ج ٥، ص ١٦٧؛ مجمع البيان، ج ٣، ص ٧٨؛ وعلى الرغم من هذه الحقائق القرآنية تجد من يقول إلى اليوم بأسطورة عدالتهم جميعاً بما في ذلك الوغد المجرم معاوية وزبائنه!!

ولو تنزّلنا عن ذلك وقلنا باعتبارها لوثيقة ناقلها جدلاً، فالكليني عليه السلام في غنى عن تكلف إسنادها، إذ لا يحتاج في وصلها - على طبق منهجه وفرض صحتها - أكثر من أن يسندها إلى من حدّث بها من أهل البيت عليهم السلام؛ لثبوت حجّة سنتهم، مع كونهم من أحرص الناس في الحفاظ على السنّة النبوية وتدوينها والأمر بكتابتها وحفظها، هذا فضلاً عن كون الإسناد إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام بعد أصحاب الكساء عليهم السلام أعلى من الإسناد إلى الصحابة، ومن مثل الكليني لا يدع علو الإسناد في الرواية عن أهل البيت عليهم السلام لأجل زيد أو عمر، ومن البداهة بمكان أنّه لا يعدل بأهل البيت عليهم السلام أحد من الصحابة وإن جلّ، ولا يوجد فيهم من هو أعلم بما في البيت النبوي الطاهر من أهله المطهّرين، وفي المثل: أهل البيت أدري بالذي فيه.

إذن، نقل السنّة الشريفة على وفق هذا المنهج، هو من أسدّ النقل وأكثره احتياطاً في الدين، والتزاماً بحديث الثقلين: كتاب الله، والعتره.

وهذا المنهج وإن كان هو المنهج العامّ عند محدّثي العتره، إلّا أنّ شدّة التزام الكليني به مع ميزات كتابه الأخرى هي التي حملت الشيخ المفيد عليه السلام على القول: بأنّ الكافي من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة<sup>١</sup>، كما حملت غيره على الإعجاب بكتاب الكافي والثناء على مؤلّفه<sup>٢</sup>.

ومن هنا بذل علماء الشيعة - قديماً وحديثاً - جهوداً علمية مضيئة حول الكافي، فاستنسخوه كثيراً، وشرحوا أحاديثه، وأكثروا من تحشيثه وتهميشه، وبيّنوا مشتركاته، ووضّحوا مسائله، واختصروه، وحقّقوا أسانيده، ورَتّبوا أحاديثه، وصنّفوها على ضوء المصطلح الجديد، وترجموه إلى عدّة لغات، وطبعوه مرّاتٍ ومرّاتٍ، ووضعوا الفهارس الفنيّة لأبوابه، وأحاديثه، وألفاظه، بحيث وصلت جهودهم حول الكافي إلى

١. تصحيح الاعتقاد، ص ٧٠.

٢. كما في مرآة العقول، ج ١، ص ٣؛ الوافي، ج ١، ص ٦؛ رياض العلماء، ج ٢، ص ٢٦١؛ لؤلؤة البحرين، ص ٥؛ الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ٣٣٠؛ كشف الحجب، ص ٤١٨؛ مستدرک الوسائل، ج ٣، ص ٥٣٢؛ روضات الجنّات، ج ٦، ص ١١٦؛ الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٩٨؛ سفينة البحار، ج ٢، ص ٤٩٤؛ تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٠٢؛ الذريعة، ج ١٧، ص ٢٤٥.

أكثر من مائتي كتاب، وبلغ بعضها أكثر من عشرين مجلداً، فضلاً عن الدراسات الحديثة حوله.

وهم مع كل هذه الجهود لم يقل أحد منهم بوجوب الاعتقاد والعمل بجميع ما بين دفتيه، ولا ادعي إجماع على صحة جميع ما فيه، كما قيل: إنه انعقد إجماع العامة على صحة البخاري ومسلم.<sup>١</sup>

ولم يُفتَ أحد من فقهاء الشيعة بشأن الكافي نظير فتيا إمام الحرمين بشأن صحيح البخاري ومسلم بأنه: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن كل ما في البخاري ومسلم هو من قول النبي ﷺ لما ألزم بالطلاق ولا الحنث بيمينه!!<sup>٢</sup>

ولا كان يقرأ في الشدة لتفريج، ولا في المراكب لكي لا تغرق، ولم يستسق شيعة بقراءته الغمام كما كان يفعل بكتاب البخاري.<sup>٣</sup>

ولم ير أحد مناً بشأن الكافي كمناجات الفريسي المضحكة بشأن صحيح البخاري.<sup>٤</sup> ولم يتجرأ أحد على القول بأن كل من روى عنه الكليني صار فوق مستوى الشبهات، كما كان يصرح أبو الحسن المقدسي بأن كل من روى عنه البخاري فقد جاز القنطرة، أي لا يلتفت إلى ما قيل فيه، وأيده على ذلك أبو الفتح القشيري.<sup>٥</sup>

ولم يُغالِ أحد من شعراء الشيعة بوصف أخبار الكافي، كما غالى البرهان القيراطي في قصيدته العينية بأخبار البخاري، وزاد عليه أبو الفتوح إذ يقول:

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ فِي جَمْعِهِ تَلَقَّى مِنَ الْمُصْطَفَى مَا اكْتَتَبَ!!!<sup>٦</sup>

هذا مع أن بعض ما اكتتبه البخاري كان من رواية عمران بن حطان، وعكرمة، وإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وسويد بن سعيد وعشرات من نظائهم الذين عُرفوا بأسوأ ما يُعرف به الرواة.

١. فيض الباري على صحيح البخاري، ج ١، ص ٥٧.

٢. صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١، ص ١٩.

٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٩.

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٩٠.

٥. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨١.

٦. إرشاد الساري، ج ١، ص ٣٠.

نعم، لم يقل أحد من الشيعة بنحو هذه الأقوال بشأن الكافي. وإذا كان الأسترآبادي الأخباري رآه أن يجعل كل أحاديث الكافي قطعية الصدور بقرائن لم تنهض بمدّاه، فقد ردّه محققو الشيعة وأثبتوا بطلان هذه الدعوى، ويكفي أن من جملة الرادّين عليه هو خاتمة المحدثين وشيخ الأخباريين العلامة النوري (م ١٣٢٠ هـ).<sup>١</sup>

ولم يذهب أحد إلى القول بأن الكليني لم يخرج الحديث إلا عن الثقة، عن مثله في سائر الطبقات، بل غاية ما يُستفاد من كلامهم، هو أن أخبار الكافي مستخرجة من الأصول المعتبرة التي شاع بين قدماء الشيعة الوثوق بها والاعتماد عليها، إذ كانت مشهورة معلومة النسبة إلى مؤلفيها الثقات الأثبات.

كما أن إعراض الفقهاء عن بعض مرويات الكافي، لا يدل على عدم صحتها عندهم، ولا ينافي كون الكافي من أجل كتبهم، إذ ربّ صحيح لم يعمل به؛ لمخالفته المشهور، وقد يكون وجه الإعراض للدليل آخر وعلة أخرى لا تقدح بصحة الخبر.

وإذا ما عدنا إلى معنى «الصحيح» عند متقدمي الشيعة وعرفنا المصطلح الجديد فيه، علمنا أن الكليني عليه السلام لم يخرج في الكافي إلا على متعارف الأقدمين في إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه. كوجوده في كتب الأصول الأربعمئة، أو في كتب مشهورة متداولة، أو لتكرّره في أصل أو أصلين، أو لوجوده في أصل معروف الانتساب إلى واحد ممّن أجمعوا على تصديقهم والإقرار لهم بالفقه والعلم كزّارة وأضرابه، أو كان منقولاً من أحد الكتب التي شاع الاعتماد عليها سواء كانت من كتب الإمامية ككتاب الصلاة لحريز بن عبدالله السجستاني، أو من كتب غير الإمامية ككتاب حفص بن غياث القاضي، وكتاب الحسين ابن عبدالله السعدي، وكتاب القبلة لعلي بن الحسن الطاطري.<sup>٢</sup>

وعلى أثر فقدان تلك القرائن أو معظمها في عصر السيّد أحمد بن طاووس

١. خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٥٣٣.

٢. راجع معنى الصحيح عند القدماء في منتقى الجمان، ج ١، ص ١٤؛ مشرق الشمسين، ص ٣؛ الفوائد المدنية، ص ٥٣؛ خاتمة وسائل الشيعة، ج ٣٠، ص ٢٤٣ - ٢٤٧؛ الوافي، ج ١، ص ٢٢ - ٢٣؛ مقياس الهداية، ج ١، ص ١٣٩؛ مستدركات مقياس الهداية، ج ٥، ص ٩٠ - ٩٣.

(م ٦٧٤هـ)، أظهر التصنيف الجديد للحديث، ثم تطوّر على يد تلميذه العلامة الحلي (م ٧٢٦هـ)، إذ قَسَمُوا الحديث إلى أقسامه المعروفة، وهي:

١- الصحيح: وعرفوه بأنّه ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات<sup>١</sup>، وهو كما ترى لا ينطبق على متعارف المحمّدين الثلاثة في إطلاق الصحيح.

٢- الحَسَن: وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بإماميٍّ مدحود مدحاً معتدّاً به، من غير نصٍّ على عدالته، مع تحقّق ذلك في جميع مراتب السند، أو في بعض مراتبه ولو في واحد، مع كون باقي رجال السند من رجال الصحيح<sup>٢</sup>.

٣- الموثّق: وهو ما دخل في طريقه من نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقي السند على ضعيف. ويقال له: القوي، وقد يميّز بينهما بإطلاق القوي على مروّي الإمامي الذي لم يُمدح ولم يُذمّ<sup>٣</sup>.

٤- الضعيف: وهو ما لم تجتمع فيه شروط أيٍّ من الأصناف الثلاثة المتقدّمة<sup>٤</sup>.

ثمّ حاول المتأخرون وشرّاح الكافي تطبيق هذا الاصطلاح على أحاديث الكافي حتى بلغ الضعيف من أحاديث الكافي - بحسب الاصطلاح الجديد - (٩٤٨٥) حديثاً، وما تبقى من الأحاديث موزّعاً كالاتي: الصحيح = (٥٠٧٢) حديثاً، والحسن = (١٤٤) حديثاً والموثّق = (١١٢٨) حديثاً.

وقد علمت أنّ تطبيق الاصطلاح على أحاديث الكافي لم يُلحظ فيه ما جرى عليه ثقة الإسلام من إطلاق لفظ الصحيح على ما اقترن بالقرائن المتقدّمة التي صار فقدان معظمها سبباً للتصنيف الجديد.

١. وصول الأخيار، ص ٩٢؛ الدراية، ص ١٩؛ الرواشح السماوية، ص ٤٠؛ مقياس الهداية، ج ١، ص ١٤٦ و ١٥٧.

٢. وصول الأخيار، ص ٩٥؛ الدراية، ص ٢١؛ الرواشح السماوية، ص ٤١؛ مقياس الهداية، ج ١، ص ١٦٠؛ نهاية الدراية للمصدر، ص ٢٥٩.

٣. وصول الأخيار، ص ٩٧؛ الدراية، ص ٣٣؛ الرواشح السماوية، ص ٤١؛ المقياس، ج ١، ص ١٦٨؛ نهاية الدراية، ص ٢٦٤.

٤. وصول الأخيار، ص ٩٨؛ الدراية، ص ٢٤؛ الرواشح السماوية، ص ٤٢؛ المقياس، ج ١، ص ١٧٧؛ نهاية الدراية، ص ٢٦٦.

وهذا هو الذي نعتقه، إذ لو كانت الأحاديث الضعيفة بهذا المقدار واقعاً، فكيف يصح لمثل الشيخ المفيد أن يقول عن الكافي بأنه من أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة؟ وكيف يشهد من مثل النجاشي بأن الكليني كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم؟ وثمة شيء آخر يجب الالتفات إليه وهو كون الأحاديث الضعيفة في الكافي بحسب الاصطلاح، غالباً ما تجد مضامينها أو نصوصها مخرّجة من طرق أخرى صحيحة في الأبواب نفسها التي اشتملت على تلك الضعاف فيما تتبّعناه. وهذا يعني أن شهرة الخبر روائياً لم تلاحظ في هذا المنهج؛ لأن أغلب الأسانيد التي أهملها اتّفقت متونها إما بالنص تارةً أو المضمون أخرى مع المتون المروية بالأسانيد الصحاح، ومع هذا فإن ما فاته من الصحيح غير قليل.

### حكاية عرض الكافي على الإمام المهدي عليه السلام:

قد تجد في الأوان الأخير من يخالف سيرة علماء الشيعة، ويتشبّه بحكاية عرض الكافي على الإمام المهدي عليه السلام، ويستنصر لمقولة «الكافي كافٍ لشيعتنا» بعد تلطيفها! وينسب للكليني عليه السلام على أثر ذلك أشياء لا دليل عليها، فتراه يجزم تارةً بأن للكليني صلاتٍ وتردّدًا مع السفراء الأربعة رضي الله تعالى عنهم، ويؤكد تارةً أخرى على أن كبار علماء الشيعة كانوا يأتون إلى الكليني ويسألونه وهو في مجالس سفراء الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، وثالثة يتساءل: كيف لم يطلب أحد السفراء من الكليني كتابه لعرضه على الإمام عليه السلام؟ وهلا حظي الكافي بعناية السفراء واهتمامهم، مع أنهم كانوا يولون العناية لما هو أقلّ شأنًا من الكافي؟

وجميع هذا الكلام باطل؛

أما عن الصّلات والتردّد، فاعلم أنّه لا توجد للكليني رواية واحدة في الكافي عن أيٍّ من السفراء الأربعة رضي الله تعالى عنهم بلا واسطة، مع أنّه استقرّ ببغداد قبل سنة (٣١٠هـ)، ودخل إلى العراق قبل سنة (٢٩٠هـ)، وحُدث عن بعض مشايخ بغداد موطن السفراء.

كما أنّ ثقة الإسلام لم يُكثر من الرواية عن أيٍّ من السفراء الأربعة بالواسطة، بل لم تكن مروياتهم في الكتب الأربعة كثيرة، بل هي نادرة فيها جدّاً، ولعلّها لا تزيد على

عشرة أحاديث، من بينها حديثان فقط أخرجهما الكليني في أصول الكافي<sup>١</sup>. وهذا ليس مدعاة للتعجب؛ إذ يكاد يكون بمنزلة التصريح منهم قدست أسرارهم بإيكال أمر الحديث إلى أعلامه وأقطابه؛ لانشغالهم بأمر عظيم، وهو تنفيذ أوامر الإمام المهدي عليه السلام، وانقطاعهم لهذا الأمر أكثر من أي أمر آخر. ويدل عليه كتاب الفقيه للشيخ الطوسي الذي ضمّ معظم المروي عن السفراء الأربعة رضي الله تعالى عنهم، وكان جلّه بهذا الخصوص.

ولا ننسى في المقام دور أهل البيت عليهم السلام في كيفية توجيه رواة الحديث إلى الطرق الكفيلة بمعرفة الحديث الصحيح وتمييزه عن غيره بقواعد رصينة سار عليها علماء الشيعة إلى اليوم، مع تصريحهم عليهم السلام بكفر الغلاة ولعنهم، لتجنّب الرواية عنهم، ومدح الثقات، والتعريف - على نحو المثال - ببعضهم؛ لأخذ الرواية منهم، ولم يشغلوا أنفسهم عليهم السلام بمراجعة كتب أصحابهم، كما لم يطلبوا من المبرزين منهم مراجعتها، بعد تمهيد سائر السبل الآمنة لمعرفة السليم ونبذ السقيم.

ويؤيد هذا... أن سيرة آخر الأئمة عليهم السلام إزاء الكتب المؤلفة في عصورهم الشريفة، جرت على وفق ما كانت عليه سيرة آبائهم الأقطار عليهم السلام، حيث لم نسمع بأن أحداً منهم صلوات الله عليهم قد طلب من مؤلفي الشيعة في ذلك الزمان عرض مؤلفاته عليه للتأكد من سلامتها، أمّا لو اتفق أن يعرض المؤلف كتابه أو كتاب غيره على إمام عصره فلا ضير في هذا، كما حصل لبعضهم.

وإذا علمنا أن الظرف السياسي الذي عاشه الإمام المهدي عليه السلام في غيبته الصغرى، هو أصعب بكثير ممّا كان عليه آباؤه عليهم السلام، اتّضح لنا أنّ عرض المؤلفات عليه حفظه الله بعينه ورعايته ليس بالأمر الطبيعي، ولا تقتضيه ظروف المرحلة، بقدر ما تقتضي بيان دور الشيعة في غياب من لم يعرفه مات ميتة جاهلية. وليس من المعقول جداً أن لا يلتفت السفراء الأربعة رضي الله تعالى عنهم إلى مثل هذا حتى يجعلوا من الإمام المهدي أرواحنا فداه مصحّحاً لمؤلفات الشيعة، غير أبهين بخطورة تلك المرحلة، وكيف

١. الكافي، كتاب الحجّة، باب في تسمية من رآه عليه السلام، ح ٨٦٩ و ٨٧٢.

يفغل الكليني عن مثل هذا فيقدم كتابه طواعية إلى السفراء ليأخذ نصيبه من نظر المنتظر صلوات الله وسلامه عليه؟

ثم ليس يعني هذا سلب القدرة العلمية عن ثقة الإسلام الذي عدّه خصوم الشيعة من المجتدين على رأس المائة الثالثة؟

وأما ما ذكر في المقام من دأب السفراء الأربعة رضي الله عنهم على متابعة الكتب والتأكد من سلامتها! فهو كذب عليهم، مع المبالغة الظاهرة، زيادة على خطأ الاستدلال به. ووجه الكذب، هو أنه لم يُعرف عنهم ذلك، ولا ادّعاء أحد منهم، ولا نسبة فاضل إليهم.

ووجه المبالغة: هو أن غاية ما يعرف عنهم في ذلك، طلب السفير الثالث الحسين بن روح عليه السلام كتاب التكليف ليقراه بنفسه<sup>١</sup>، وهو من تأليف أبي جعفر محمد بن علي بن أبي العزافر المعروف بالشلمغاني بعد أن صار يدّعي أشياء عظيمة باطلة أدّت إلى لعنه والبراءة منه وقتله سنة (٣٢٣هـ)، وكان قبل ذلك وكيلاً عن السفير الثالث في الكوفة، وكان كتابه التكليف رائجاً عند الشيعة؛ لأنه كان ألفه قبل انحرافه واشتهاره بالكذب على السفير الثالث عليه السلام. ولو لم ينحرف لما كان الشيخ بحاجة إلى كلّ هذا، ولترك كتابه كما ترك غيره من مؤلفات الشيعة التي كانت تزخر بها دورهم ومكتباتهم في بغداد.

ومنه يعلم خطأ الاستدلال به؛ لتضمّنه سلب القدرة العلمية عن ثقة الإسلام! وأما عن الاستدلال على حكاية العرض، بالتوقيع الخارج من الناحية المقدّسة إلى الصدوق الأوّل (م ٣٢٩هـ)<sup>٢</sup>، كما في الكليني والكافي<sup>٣</sup> فلا ينبغي لأحد أن يصدّقه دليلاً، أو يتوهمه شاهداً على صحّة احتمال عرض الكافي أو بعضه على الإمام المهدي عليه الصلاة والسلام بتوسط أحد السفراء رضي الله عنهم؛ لاختلاف الموضوع بينهما اختلافاً جذرياً بحيث لا يمكن أن يُقاس أحدهما بالآخر؛ لأنّ طلب الوالد عن طريق الدعاء المستجاب انحصر - بناءً على رغبة الطالب وهو الصدوق الأوّل - بالإمام

١. الفقيه للطوسي، ص ٤٠٨، ح ٣٨٢.

٢. إكمال الدين، ص ٥٠٣ ذيل ح ٣١ رجال النجاشي، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٤؛ الفقيه للطوسي، ص ٣٣٠، ح ٢٦٦.

٣. راجع: الكليني والكافي، ص ٣٩٢ - ٣٩٧.



المعصوم، وليس الحال كذلك في تقييم كتب الحديث، لإنباطة ذلك إلى أهل العلم القادرين على معرفة الصحيح من الأخبار.

ومن كل ما تقدّم يعلم أنّ الاغترار بحكاية «الكافي كافٍ لشيئتنا» وتصحيحها أو تلطيفها لا يستند على أي دليل علمي، بل جميع الأدلة المتقدمة قاضية ببطلان تلك الحكاية التي لم يسمعها الكليني نفسه، ولم يعرفها أحد من تلامذته ولم يكن لها وجود في عصر الغيبة الصغرى (٢٦٠ - ٣٢٩ هـ) ولم يعرفها أحد ولا سمع بها أحد في أكثر من سبعة قرون بعد وفاة الكليني.

وأما نسبة هذه الحكاية إلى الشيخ خليل بن غازي القزويني (م ١٠٨٩ هـ) فغلط واضح، لأنّ المحدث الأستربادي الذي مات ١٠٣٦ هـ أي قبل القزويني بأكثر من خمسين سنة، قد أنكر هذه الحكاية، وهو شيخ الأخباريين في زمانه.

هذا، ولا يستبعد أن يكون أصل حكاية «الكافي كافٍ لشيئتنا» من اشتباهات بعض المشايخ المغمورين من المتأخرين في زمان رواج المنهج الأخباري بحديث الشيخ الصدوق الذي أسنده إلى الإمام الصادق ١ في تفسير قوله تعالى: ﴿كهيعص﴾<sup>١</sup> وأنه قال ٢: «الكاف: كاف لشيئتنا...»، فانصرف ذهن المشتبه إلى كتاب الكافي، ثم نسب هذا للإمام المهدي ٣ بلحاظ أنّ الكليني لم يدرك الإمام الصادق ٤ وإنّما عاش ومات ٥ في زمان الغيبة الصغرى لإمام العصر والزمان ٦، ثم راجت تلك المقولة بين المغفلين [حتى اضطرّ العلماء إلى تكذيبها صراحةً كما مرّ عن شيخ الأخباريين الأستربادي ٧].

### بيان موقف علماء الشيعة من أحاديث الكافي:

لعلماء الشيعة - قديماً وحديثاً - إزاء أحاديث الكافي ثلاثة مواقف، وهي:

**الموقف الأول:** النظر إلى روايات الكافي سنداً ودلالة، والتعامل معها على أساس معطيات علمي الرجال والحديث درايةً وروايةً، وهذا هو رأي الأصوليين وأكثر العلماء والفقهاء والمحقّقين.

١. مريم (١٩): ١.

٢. معاني الأخبار، ص ٦٨، ح ٦.

**الموقف الثاني:** الإطمئنان والوثوق بصحة أحاديث الكافي، بالمعنى المتعارف عليه قبل تقسيم الأخبار إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف، وهذا هو قول الأخباريين الذي يمثل جانب الاعتدال بالقياس إلى الموقف الثالث.

**الموقف الثالث:** ويمثله قول الأسترآبادي، والخليل بن غازي القزويني، ومن وافقهم من الأخباريين، وخلاصته: الحكم بقطعية صدور أحاديث الكافي عن المعصومين عليه السلام، وهو شبيه بقول العامة بشأن أحاديث البخاري ومسلم، ولا دليل عليه إلا بعض القرائن التي صرح المحدث النوري بأنها لا تنهض بذلك.

لقد احتدم النقاش بين الأخباريين والأصوليين حتى بلغ ذروته في عصر العلّمين البحراني والوحيد البهبهاني عليه السلام، وحاول كل فريق مناقشة آراء الطرف الآخر وإثبات بطلانها، ويبدو من خلال مراجعة كلمات أقطاب الشيعة قبل ظهور الفكر الأخباري أن ما تبناه الأصوليون هو الأقرب للصحة، باعتباره من أكثر الأقوال قرباً من واقع الكتب الأربعة وانسجاماً مع مواقف الأعلام المتقدمين من أحاديث الكافي، وإن تعسف بعضهم - أحياناً كثيرة - بتضعيف من ليس بضعيف!

### منهج الكليني في أسانيد الكافي:

اختلف المنهج السندي في كتاب الكافي اختلافاً كلياً عن المنهج السندي في كتاب من لا يحضره الفقيه وكتابي التهذيب والاستبصار، إذ سلك كل من المحدثين الثلاثة طريقاً يختلف عن الآخر في إسناد الأحاديث.

فالصدوق حذف أسانيد الأحاديث التي أخرجها في كتابه الفقيه لأجل الاختصار، ولم يُسند في متن الكتاب غير تسعة أحاديث فقط<sup>١</sup> بحسب ما استقرأناه. وقد استدرك على ما رواه بصورة التعليق بمشيخة في آخر الكتاب أوصل بها طريقه إلى أغلب مَنْ روى عنهم في الفقيه لتخرج مروياته عن حدّ الإرسال.

وأما الشيخ الطوسي فقد سلك في منهجه السندي في التهذيب والاستبصار تارةً

١. الفقيه، ج ١، ص ٣١٥، ح ١٤٣١؛ وج ٢، ص ١٥٤، ح ٦٦٨؛ وص ٢١١، ح ٩٦٧؛ وج ٣، ص ٦١، ح ٢١١؛ وص ٦٢، ح ٢١٢؛ وص ٦٥، ح ٢١٨؛ وج ٤، ص ١٦٥، ح ٥٧٨؛ وص ٢٧٣، ح ٨٢٢؛ وص ٣٠١، ح ٩١١.

مسلك الشيخ الكليني الآتي، وأخرى مسلك الشيخ الصدوق في كتابه الفقيه، وذلك بحذف صدر السند والابتداء بمن نقل من كتابه أو أصله، مع الاستدراك في آخر الكتابين بمشيخة على غرار ما فعله الشيخ الصدوق.

وأما الكليني: فقد سلك في كتابه الكافي منهجاً سندياً ينم عن قابلية نادرة وتتبع واسع وعلم غزير في متابعة طرق الروايات وتفصيل أسانيدها؛ إذ التزم بذكر سلسلة سند الحديث إلا ما نذر، مع ملاحظة أمور كثيرة في الإسناد.

منها: اختلاف طرق الرواية، فكثيراً ما تجده يروي الرواية الواحدة بأكثر من إسناد واحد، وإذا لوحظت أخبار الكافي بلحاظ تعدد رواياتها، فإنك تجد فيه تعدد رواة الخبر في طبقات السند، بحيث تجد الكثير من الأسانيد قد تحققت فيها الاستفاضة أو الشهرة<sup>١</sup> في بعض مراتبها كروايته عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ والحسين بن محمد، عن عبدويه وغيره؛ ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً<sup>٢</sup>.

وكذلك نجد الخبر العزيز<sup>٣</sup> في بعض المراتب أيضاً، كروايته عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان؛ وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى<sup>٤</sup>، وهنا قد تحقّق الخبر العزيز بثلاث طبقات، إذ نقله الكليني عن اثنين، عن اثنين، عن اثنين.

هذا وقد يعدل الكليني أحياناً عن هذا المنهج عند توافر أكثر من طريق واحد للرواية، وذلك بذكر سند الطريق الأول ثم يعقبه بعد هذا بالطريق الثاني، ذاكرة في نهايته عبارة: «مثله»، إشارة منه إلى تطابق المتن في كلا الطريقتين. وهو من أوضح

١. الخبر المستفيض أو المشهور، هو من أقسام خبر الآحاد المسند باعتبار عدد رواته. وعرفوه بأنه: ما زادت رواته على ثلاثة أو اثنين في كل مرتبة من مراتب السند من أوله إلى متناه، ويسمى بالمشهور أيضاً، وقد يفاير بينهما على أساس تحقّق الوصف المذكور في المستفيض دون المشهور؛ لأنه أعم من ذلك كحديث «إنما الأعمال بالنيات»، فهو مشهور غير مستفيض، للانفراد في نقله ابتداءً وطروء الشهرة عليه بعد ذلك.

أنظر: الدراية، ص ٣٢؛ مقياس الهداية، ج ١، ص ١٢٨؛ نهاية الدراية، ص ١٨٨.

٢. الكافي، كتاب الحج، باب حج إبراهيم وإسماعيل...، ح ٦٧٢٨، وكثير مثله.

٣. الخبر العزيز: هو ما يرويّه اثنان من الرواة عن اثنين، وصولاً إلى المعصوم عليه السلام. أنظر: الدراية، ص ١٦؛ مقياس الهداية، ج ١، ص ١٣٤.

٤. الكافي، كتاب الطهارة، باب الماء الذي لا ينجسه شيء، ح ٣٨٠٧.

مصاديق الخبر العزيز في الكافي<sup>١</sup>.

ومن الأمور التي تلاحظ على منهجه السندي أنه كثيراً ما يرد في أسانيد الكافي ذكر كُنى الرواة وبلدانهم وقبائلهم وحِرَفهم، أما حذف الاسم والاكتفاء بما يدلّ عليه من كنية أو لقب، فلا يدلّ على التدليس كما قد يتوهمه الجاهل؛ لأنّ الحذف لم يكن من الكليني تعمّداً بل من مشايخه الذين كانوا يكتون مشايخهم تقديراً لهم، لما في إطلاق الكنية من معاني الاحترام، وقد عرف العرب بالتكنية، ولهم في الاعتداد بها طرائف كثيرة ليس هنا محلّ تفصيلها. غاية الأمر أنّ ما ينسب إلى الكليني وهو في الواقع إلى مشايخه إنّما باعتبار التدوين بعد الاختيار.

إذن، نسبة جميع ما يرد في الإسناد؛ من ألفاظ وإن كانت مجهولة أحياناً مثل: «عن شيخ» أو «عن رجل» ونحو ذلك، إنّما ينسب إلى الكليني بهذا الاعتبار، لا أنّه تعمّد إخفاء الاسم والتعبير عنه بمثل هذه الألفاظ كما قد نجده عند بعض المهزّجين الأغبياء الذين لم يلتفتوا إلى حقيقة هذا المقصد.

وهناك مفردات أخرى في المنهج السندي في كتاب الكافي تشير إلى بعضها اختصاراً: منها: الالتزام بالعنّة في الإسناد كبديل مختصر عن صيغ الأداء الأخرى التي وردت في الكافي بصورة أقلّ من العنّة.

ومنها: الأمانة العلميّة في التزام نقل ألفاظ مشايخ السند، ومثاله نقله حتّى لتردّد الرواة في التحديث عن مشايخهم بلفظ «حدّثني فلان، أو روى فلان»<sup>٢</sup>. أو التصريح بما أرسله بعض المشايخ، أو رفعه<sup>٣</sup>.

ومنها: اختصار سلسلة السند المتكرّر بعبارة: «وبهذا الإسناد»<sup>٤</sup>، أو حذف تمام

١. أغلب الأحاديث التي لم ترقم في طبعات الكافي، هي من الأحاديث العريضة المروية بطريقتين مختلفتين، ابتداءً من الكليني وانتهاءً بالمعصوم عليه السلام.

٢. الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق الغائب، ح ١٠٧٣٨.

٣. ومثال التصريح بالإرسال تجده في الكافي، كتاب العقيقة، باب فضل الولد، ح ١٠٤١٦؛ وكتاب الأثرية، باب تحريم الخمر في الكتاب، ح ١٢٢٨٥. ومثال التصريح بالرفع تجده في الكافي، كتاب العقل والجهل، ح ٣ و ١٣ و ٢٨ و ٣٠.

٤. الكافي، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس، ح ١٦٣ و ١٦٤.

السند المتكزّر والاكتفاء بالعبارة المذكورة<sup>١</sup>.

ومنها: تنوّع مصادر السند في الكافي، بحيث يمكن تصنيفها على طائفتين رئيسيتين، وهما: الرجال، والنساء الراويات، والرجال إلى معصومين وغيرهم، وهذا الغير إلى صحابة وتابعين وغيرهم، وقد جاءت مروياتهم لتتيمم الفائدة، وبعضها الآخر لبيان وجه المقارنة بينها وبين مروياته الأخرى.

ومنها: وجود الأحاديث الموقوفة<sup>٢</sup>، والمرسلة<sup>٣</sup>، والمجهولة وهي التي في إسنادها راوٍ لم يُسمَّ، وتسمّى المبهمّة، وحكمها الإرسال جميعاً<sup>٤</sup>، كذلك وجود الأحاديث المضمرة<sup>٥</sup>، مع توافر بعض الأصناف الأخرى لخبر الواحد المسند، كلّ صنف بلحاظ عدد رواته تارةً - وهو ما ذكرناه آنفاً - أو بلحاظ حال رواته، أو بلحاظ اشتراك خبر الواحد المسند مع غيره كالمعنعن والمسلسل<sup>٦</sup>، والمشارك<sup>٧</sup>، والعالي،

١. الكافي، كتاب الطهارة، باب البثو ما يقع فيها، ح ٣٨٢٣.

٢. الحديث الموقوف، هو ما روي عن أحد أصحاب المعصوم عليه السلام من دون أن يسنده إليه، ويسمّى الموقوف المطلق، ومثاله ما ورد عن معاوية بن عمار وابن أبي عمير وغيرهما موقوفاً عليهم في الكافي، كتاب الطلاق، باب الظهار، ح ١١٠٧٢؛ وكتاب الوصايا، باب من أوصى وعليه دين، ح ١٣١٨٢.

٣. المرسل: هو ما حذف من سلسلة سنده راوٍ واحد أو أكثر، وكذا لو ذكر أحد رجال السند بلفظ مبهم، وله تعاريف أخرى، راجع: الدراية، ص ٤٧؛ نهاية الدراية، ص ١٨٩؛ مقياس الهداية، ج ١، ص ٣٣٨، ومثاله في الكافي، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح ٤٠١.

٤. مثل: عمّن رواه، أو عمّن حدّثه، أو عمّن أخبره، ونحو ذلك من الألفاظ الأخرى نحو: عن رجل، أو عن شيخ، وهكذا في كل لفظ مبهم، والحكم في الجميع هو الإرسال. كما في مقدّمة ابن الصلاح، ص ١٤٤؛ الرواشح السماوية، ص ١٧١.

٥. المضمّر: هو الحديث الذي أخفي فيه المسؤول ولم يُعرّف هل هو إمام أو غيره؟ كرواية الكليني بسنده عن أسباط بن سالم قال: سأله رجل من أهل هيت، وأنا حاضر... الخبر. الكافي، كتاب الحجّة، باب الروح التي يسدّد الله بها الأنفّة عليه السلام، ح ٧١٩.

٦. الحديث المسلسل: هو ما اتفق الرواة فيه على صفة واحدة أو حال معيّنة، ومن أمثلته في الكافي، كتاب الصلاة، باب فضل المسجد الأعظم بالكوفة...، ح ٥٧١٤. وانظر تعريفه في الدراية، ص ٣٨.

٧. المشترك: هو ما كان أحد الرواة فيه مشتركاً بين الثقة وغيره تارةً، وبين الثقات فقط تارةً أخرى، وفي الحالة الأولى لا بدّ من تمييزه، بخلاف الحالة الثانية. مقياس الهداية، ج ١، ص ٢٨٨. ومثال مشتركات الكافي من الحالة الأولى ما رواه عن محدّد بن إسماعيل المشترك بين الثقة وغيره، وقد ميّزوه بالنيسابوري، وروايته كثيرة في الكافي، ومثال الثانية ما رواه عن محدّد بن جعفر وهو مشترك بين الثقات كالرّزّاز والأسدي، وروايته في الكافي كثيرة أيضاً.

والنازل<sup>١</sup>، والمعلّق بشرط معرفة المحذوف.

ومنها: تعبير الكليني عن مجموعة من مشايخه بلفظ: «عدة من أصحابنا» أو «جماعة من أصحابنا»، والأوّل مطّرد، والآخر نادر.

### منهج الكليني في متون الكافي:

يمكن تلخيص منهج الكليني في رواية متون الكافي بجملته من الأمور، نذكر أهمّها:

١ - الإكثار من المتون الموشّحة بالآيات القرآنية، خصوصاً آيات الأحكام، ولهذا لا تكاد تجد آيةً من آيات الأحكام إلّا وقد وردت في فروع الكافي، ولو استلّت تلك الروايات من الكافي لألّفَت تفسيراً رائعاً لأهل البيت عليه السلام في أحكام القرآن الكريم.

٢ - اشتغال بعض متون الكافي على توضيحات من الكليني<sup>٢</sup>.

٣ - بيان موقفه أحياناً من تعارض مروياته<sup>٣</sup>، وربّما نبّه إلى ما خالف الإجماع على الرغم من صحّته بطريق الرواية<sup>٤</sup>.

٤ - رواية ما زاد على المتن من ألفاظ الرواة؛ لفرط أمانته في نقل الخبر بالصورة التي سمعها من مشايخه أو أخرجها من الكتب المعتمدة التي يرويها بالإجازة عن مشايخه وهذا ما يسمى اصطلاحاً بمدرج المتن<sup>٥</sup>.

٥ - الاقتباس والرواية من الكتب كالأصول الأربعمئة وغيرها.

١. العالي والنازل: من أوصاف الخبر المشترك مع غيره، ويراد بالأوّل، ما كان قليل الواسطة من المحدث إلى المعصوم عليه السلام، والثاني بخلافه، ويسمّى الأوّل «قرب الإسناد» أو «علو الإسناد». أنظر مقياس الهداية، ج ١، ص ٢٤٣ - ٢٤٤، ولا يشترط في علو الإسناد عدد معيّن من الرواة، فقد يكون سند الخبر عالياً مع أنّه من خمسة رواة وذلك بالقياس إلى متن ذلك الخبر نفسه المروي بسبع وسائط قبلاً، وأمثلة قرب الإسناد كثيرة في الكافي وتعرف بالتتبع والمثابة.

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب التطوّع في وقت الفريضة...، ح ٤٨٨٩.

٣. الكافي، كتاب الصيام، باب صوم رسول الله صلى الله عليه وآله، ح ٦٣٦.

٤. الكافي، كتاب الموارث، باب ابن أخ وجدّ، ح ١٣٤٤٩.

٥. المدرج على أقسام، وأشهر ما وقع منها في الكافي، هو مدرج المتن، ويراد به: ما اندرج في متن الخبر من ألفاظ أحد رواه، سواء كان اللفظ في أوّل المتن، أو في وسطه، أو في آخره، كتفسير كلمة من المتن ونحوها مما قد يتوهم بعضهم فيحسبها من المتن، ومثال ذلك في الكافي، كتاب الصلاة، باب تهئية الإمام للجمعة...، ح ٥٤٧٦؛ وكتاب الحدود، باب أنّه لا حدّ لمن لا حدّ عليه، ح ١٤٠٢.

٦- ترك الكثير من الأخبار التي لم يرها قابلةً للرواية، إمّا لوضعها من قبل غلاة الشيعة، وإمّا لضعفها بعدم اقترانها بالقرائن المعتمدة عنده، وإمّا لعدم ثبوت وثاقة ناقلها برأيها.

٧- تصنيف الأحاديث المخرّجة المرتبة على الأبواب على الترتيب بحسب الصحة والوضوح، ولذلك أحاديث أواخر الأبواب - كما قاله بعض المحققين - لا تخلو من إجمال وخفاء<sup>١</sup>.

٨- رواية القواعد الأساسية في دراية الحديث وروايته وتقديمها في أوائل أصول الكافي لتكون منهجاً سليماً في تمييز خبر الثقة عن غيره.

٩- لا يورد الأخبار المتعارضة، بل يقتصر على ما يدلّ على الباب الذي عنوانه، وربما دلّ ذلك على ترجيحه لما ذكر على ما لم يذكر<sup>٢</sup> ولا يُنافي هذا وجود بعض المتعارضات القليلة في الكافي.

١٠- طرحه بعض آرائه الفقهيّة معقّباً بها بعض الروايات<sup>٣</sup> أو مصدراً بها بعض الأبواب<sup>٤</sup>.

١١- بيان بعض آرائه الكلاميّة والفلسفيّة في أصول الكافي<sup>٥</sup>.

١٢- اهتمامه البالغ في رواية المشهور والمتواتر خصوصاً في أصول الكافي وفروعه، ويمكن ملاحظة هذا بسهولة ويُسرّ في الكثير من أبواب الكافي، وذلك لتزاحم الرواة واتّفاقهم على رواية معنى واحد، وهذا يدخل في منهجه السندي أيضاً.

١٣- العناية الفائقة برواية ما يتصل بمكانة أهل البيت (عليهم السلام)، وفضائلهم، وعلمهم، وإمامتهم، والنصّ عليهم، مع تفصيل الكثير من أحوالهم، وبيان تواريخهم بشرح

١. روضات الجنّات، ج ٦، ص ١١٦، ولا يضّرّ خروج بعض الأحاديث في عدد من الأبواب عن هذا الترتيب، لكون المراد هو الأعمّ الأغلب.

٢. نهاية الدراية، ص ٥٤٥.

٣. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الإمامة عهد من الله...، ح ٧٤٠.

٤. الكافي، كتاب الحجّة، باب الفيء والأنفال....

٥. الكافي، كتاب التوحيد، باب أنّه لا يعرف إلّا به، ذيل ح ٢٢٩؛ وباب الإرادة أنّها من صفات الفعل...، ذيل ح ٣٠٧؛ وباب تأويل الصمد، ذيل ح ٣٢٧؛ وباب جوامع التوحيد، ذيل ح ٣٥٠.

مواليدهم ووفياتهم صلوات الله عليهم.

١٤ - إخضاع متون الكافي أصولاً وفروعاً إلى تبويب واحد، دون روضة الكافي.

### تبويب وترتيب الكافي:

لتصنيف الأحاديث الشريفة وتبويبها وترتيبها طريقتان مشهورتان، وهما:

#### ١ - طريقة الأبواب:

وفيها يتم توزيع الأحاديث - بعد جمعها - على مجموعة من الكتب، والكتب على مجموعة من الأبواب، والأبواب على عدد من الأحاديث، بشرط أن تكون الأحاديث مناسبة لأبوابها، والأبواب لكتبها. وقد سبق الشيعة غيرهم إلى استخدام هذه الطريقة، وأول من عرف بها منهم هو الصحابي الجليل أسلم أبو رافع (م ٤٠ أو ٣٥ هـ) في كتابه السنن والأحكام والقضايا إذ صنّفه على طريقة الأبواب<sup>١</sup>، ثم شاع استخدامها بعد ذلك، وتأثر بها أعلام المحدثين من الفريقين؛ لما فيها من توفير المزيد من الجهد لمن أراد الاطلاع على معرفة شيء من الأحاديث في حكم ما والوقوف عليه بسهولة ويسر.

#### ٢ - طريقة المسانيد:

والتصنيف بموجب هذه الطريقة له صور متعدّدة.

**منها:** القيام بجمع ما عند كلّ صحابي من الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، سواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، ثم يرتّبه على ترتيب الحروف، أو القبائل، أو السابقة في الإسلام، وهكذا حتّى ينتهي إلى النساء الصحابيات، ويبدأ بأسماء المؤمنين<sup>٢</sup>.

**ومنها:** القيام بجمع ما أسنده أحد أئمة أهل البيت عليه السلام من الأحاديث إلى رسول الله ﷺ في كتاب يسمّى «المسند»، مضافاً إلى اسم ذلك الإمام عليه السلام، كمسند الإمام الباقر أو الصادق عليه السلام. وهذه الطريقة استخدمها تلاميذ الأئمة عليه السلام من رواة العامة.

**ومنها:** أن تجمع - من كتب الحديث - روايات راوٍ معين أسندها إلى الأئمة عليه السلام، وتدوّن في كتاب يسمّى «المسند» مضافاً إلى اسم ذلك الراوي الذي أسند الأحاديث،

١. رجال النجاشي، ص ٦، الرقم ١.

٢. الخلاصة في أصول الحديث، ص ١٤٧، ومن المسانيد المصنّفة بهذه الصورة مسند أحمد بن حنبل.



كما هو الحال في مسند زرارة بن أعين، ومسند محمد بن مسلم المطبوعين. ولو استخدمت هذه الصورة في جمع ما أسنده بعض الرواة الذين أكثروا من الرواية عن الأئمة عليهم السلام ولم يرد توثيق بحقهم، أو اختلف الرجاليون بشأنهم؛ سهلت الوقوف على أمور كثيرة قد تؤدي إلى إعادة النظر في تقييم حال أولئك الرواة؛ لأن النظر في نشاطهم العلمي وراثتهم الفكري يكشف عن أشياء ذات صلة وثيقة بالدقة والضبط والعلم والوثاقة وغيرها من الأمور التي ربما لم تلحظ في تقييمهم بكتب الرجال. ومهما يكن، فقد استخدم الكليني رحمته الله الطريقة الأولى في تصنيف كتابه الكافي، لتبليتها غرضه في أن يكون كتابه مرجعاً للعالم والمتعلم، سهل التناول في استخراج أي حديث من أحاديثه.

وقد حقق ثقة الإسلام هذا المطلب على أحسن ما يُرام، إذ قسّم كتابه الكافي على ثلاثة أقسام رئيسية، وهي: أصول الكافي، وفروع الكافي، وروضة الكافي. ثم قسّم أصول الكافي على ثمانية كتب اشتملت على (٤٩٩) باباً، وتجد هذا التصنيف نفسه مع فروع الكافي أيضاً، إذ اشتملت على (٢٦) كتاباً، فيها (١٧٤٤) باباً. أما قسم الروضة من الكافي فلم يخضعه إلى هذا المنهج من التصنيف، بل ساق أحاديثه تبعاً من غير كتب أو أبواب، بل جعله كتاباً واحداً.

### شبهة فصل كتاب الروضة عن الكافي:

إن أول من أثار هذه الشبهة هو الخليل بن غازي القزويني (م ١٠٨٩ هـ)، فيما حكاه الشيخ عبدالله الأفندي في رياض العلماء؛ إذ قال في ترجمته: «... وكان له رحمه الله أقوال في المسائل الأصولية والفروعية انفرد في القول بها، وأكثرها لا يخلو من عجب وغرابة - إلى أن قال - ومن أغرب أقواله: بأن الكافي بأجمعه قد شاهده صاحب عليه السلام... وإن الروضة ليس من تأليف الكليني رحمته الله، بل هو من تأليف ابن إدريس، وإن ساعده في الأخير بعض الأصحاب، وربما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني أيضاً، ولكن لم يثبت»<sup>١</sup>.

وقال السيد الخوانساري في ترجمته أيضاً: «وكان ينسب تأليف روضة الكافي إلى صاحب السرائر - يعني ابن إدريس - كما ينسب ذلك أيضاً إلى الشهيد الثاني»<sup>١</sup>.

### جواب هذه الشبهة:

أولاً - ما في كتاب الروضة يشهد على أنه للكليني:

المعروف عن كل كتاب أنه مرآة عاكسة لشخصية مؤلفه في أسلوبه، ولغته، وطريقته في الكلام، ومعالجة ما يريد بحثه، أما إذا كان الكتاب من كتب رواية الحديث - ككتاب الروضة - ففيه زيادة على ما مَرَّ بيان سند الحديث وتحديد رجاله بشكل تتضح معه أسماء مشايخ المؤلف لكي لا يتهم في الرواية بأخذها على علاتها من غير سماع ولا تحديث، فيُرمى حينئذٍ بالتدليس.

ومما يلحظ على كتاب الروضة جملة أمور منها:

١ - أسلوب عرض المرويات فيه هو الأسلوب بذاته في أصول وفروع الكافي، إذ يبدأ أولاً بذكر سلسلة السند كاملة إلا ما ندر - وهذه ميزة امتاز بها الكافي على غيره من كتب الحديث - ومن ثمّ اتّباع أسلوب البحث عن طرق أخرى مكّملة للرواية وترتيب هذه الطرق بحسب جودتها، وهذا هو ما عمل في أصول وفروع الكافي، وأما كثرته هناك وقلّته هنا فهي لانعدام التبويب في الروضة وما فرضه محتوى الكتاب من عدم تنسيق الأحاديث فيه وتصنيفها إلى كتب وأبواب.

٢ - لغة الروضة من حيث العنونة السائدة، والإصطلاح المتداول في نظام الإحالة على إسناد سابق، واختصار الأسانيد، والمتابعات والشواهد هي بعينها في أصول الكافي وفروعه.

٣ - رجال أول السند من مشايخ ثقة الإسلام الكليني إلا القليل النادر منهم حيث أخذ مروياتهم من كتبهم المتداولة في عصره والمعروفة الانتساب إلى أصحابها الثقات، وما قبلها من إسناد فهو لها أيضاً، وهو ما يعرف بالإسناد المعلق، ولا منافاة بينه وبين الأخذ من الكتاب مباشرة، كما فعل ذلك أيضاً في الأصول والفروع.

٤ - طرق روايات الأصول والفروع (سلسلة السند) إلى أصحاب الأئمة عليهم السلام هي طرق روايات الروضة أيضاً.

١. روضات الجنّات، ج ٣، ص ٢٧٢.

٥ - ممّا امتاز به الكليني على سائر المحدثين هي العِدَّة التي يروي بتوسطها عن ثلاثة من المشايخ المعروفين وهم: أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن خالد، وسهل بن زياد، وليس لهذه العِدَّة من أثر في كتب الحديث الأخرى، وإن وُجدت فهي مأخوذة من الكافي. وروايات العِدَّة توزعت على الأصول والفروع والروضة.

٦ - هناك جملة وافرة من مرويات الروضة مرتبطة بعناوين بعض كتبه المفقودة، كروايات تعبير الرؤيا المرتبطة بكتاب تعبير الرؤيا المفقود، وروايات رسائل الأنمة المرتبطة بكتاب الرسائل المفقود أيضاً. وهذا ما يقرب من احتمال نقلها من كتبه المذكورة إلى كتاب الروضة، لاسيما وأنّ الكافي آخر مؤلفات الكليني<sup>١</sup>.

ثانياً: تصريح المتقدمين بأنّ الروضة من كتب الكافي:

وهو ما ذكره الشيخ النجاشي في ترجمة الكليني، قال: «صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكليني - يسمّى الكافي - في عشرين سنة، شرح كتبه: كتاب العقل، كتاب فضل العلم - إلى أن قال: - كتاب الروضة. وله غير كتاب الكافي: كتاب الردّ على القرامطة...»<sup>٢</sup>.

وقال الشيخ في الفهرست: «له كتب منها: كتاب الكافي، وهو يشتمل على ثلاثين كتاباً، أوّله كتاب العقل والجهل - إلى أن قال: - وكتاب الروضة آخر كتب الكافي. وله كتاب الرسائل...»<sup>٣</sup>.

ثالثاً: تواتر طرق الشيعة إلى كتب الكليني ومنها الروضة:

من مراجعة ما ذكره الشيخ والنجاشي في بيان طرقهما إلى كتب الكليني ومنها الروضة كما مرّ عنهما، يعلم تواتر تلك الطرق وهي باختصار:

١ - الشيخ المفيد، عن ابن قولويه، عن الكليني.

١. ودليل كون كتاب الكافي الشريف آخر مؤلفات ثقة الإسلام هو ما ذكره الكليني نفسه في ديباجة الكافي بشأن كتاب الحجّة؛ إذ وعد أن يُفرد لموضوع «الحجّة» - فيما لو أسعفه الأجل - كتاباً أوسع ممّا هو عليه في الكافي. ولكن يد المنون عاجلته قبل الشروع بما وعد به؛ إذ لا يُعرف له كتاب بعنوان «الحجّة» غير ما في كتاب الكافي، وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدّم أيضاً.

٢. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

٣. الفهرست للطوسي، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.

- ٢- الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن ابن قولويه، عن الكليني.
  - ٣- الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن أبي غالب الزراري، عن الكليني.
  - ٤- الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن أحمد بن إبراهيم الصيمري، عن الكليني.
  - ٥- الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن التلعكبري، عن الكليني.
  - ٦- الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن أبي المفضل، عن الكليني.
  - ٧- السيد المرتضى علم الهدى، عن أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني.
  - ٨- أحمد بن علي بن نوح، عن ابن قولويه، عن الكليني.
  - ٩- ابن عبدون، عن الصيمري، عن الكليني.
  - ١٠- ابن عبدون، عن عبدالكريم بن عبدالله بن نصر البرزاز، عن الكليني.
- وهناك طرق أخرى كثيرة لكتاب الكافي، كالطرق التي ذكرها الشيخ الصدوق وغيره مما لا حاجة إلى تتبعها.

#### رابعاً: النقل القديم المباشر من كتاب الروضة:

وهذا وحده كافٍ لإبطال تلك الشبهة، وإليك بعض تلك النقول من روضة الكافي:

- ١- في كتاب فرج المموم للسيد ابن طاووس الحسني (م ٦٦٤ هـ)، قال:  
روينا بإسنادنا إلى الشيخ المتفق على عدالته وفضله وأمانته محمد بن يعقوب الكليني في كتاب الروضة ما هذا لفظه: قال: عِدَّةٌ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن فضال، عن الحسن بن أسباط، عن عبد الرحمن بن سيابة، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت لك الفداء، إنَّ الناس يقولون أنَّ النجوم لا يحلُّ النظر إليها...<sup>١</sup>

٢- وفيه:

- ما روينا بإسنادنا إلى محمد بن يعقوب في كتاب الروضة من كتاب الكافي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح، عن عمِّه أخبره عن أبي عبدالله عليه السلام، أنَّه سئل عن النجوم...<sup>٢</sup>

ثمَّ أخرج من طريق آخر إلى كتاب ابن أبي عمير نفسه.<sup>٣</sup>

١. فرج المموم، ص ٨٦، ح ١، والحديث سنداً ومتناً موجود في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٤٩.

٢. المصدر السابق، ص ٨٧، ح ١، وهو بعينه في الكافي، ج ٨، ص ٢٧٢، ح ٥٠٨.

٣. فرج المموم: ص ٨٧ ذيل ح ٣.

٣- وفيه:

ما روينا بإسنادنا عن محمد بن يعقوب في كتاب الروضة أيضاً، عن أحمد بن علي وأحمد بن محمد جميعاً، عن علي بن الحسين الميثمي، عن محمد بن الواسطي، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن حماد الأزدي، عن هاشم الخفاف، قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: كيف بصرك بالنجوم؟...<sup>١</sup>

٤- وفيه:

روينا بإسنادنا إلى محمد بن يعقوب الكليني في كتاب الروضة، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام: أن آزر أبا إبراهيم عليه السلام كان منجماً...<sup>٢</sup>

ثم ذكر اختلاف طرق الرواية وقال: «محمد بن يعقوب أبلغ فيما يرويه وأصدق في الدراية».<sup>٣</sup>

٥- وفيه:

روينا بإسنادنا، عن محمد بن يعقوب الكليني في كتاب الروضة، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطية، عن سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحرّ والبرد...<sup>٤</sup>

٦- وفيه أيضاً:

روينا بإسنادنا إلى محمد بن يعقوب الكليني أيضاً في كتاب الروضة قال: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن علي بن عثمان، قال: حدّثني أبو عبدالله المدائني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن الله تعالى خلق رُحَل في الفلك السابع...<sup>٥</sup>

٧- وقال السيّد ابن طاووس في جمال الأسبوع:

وروى محمد بن يعقوب من كتاب الروضة ممّا يتضمّن حديث الشيعة، يقول فيه عن أبي

١. فرج المهرموم، ص ٨٨، ح ٤، وهو بعينه موجود في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٦٤.

٢. فرج المهرموم، ص ٨٩، ح ٥، وهو بعينه في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٧٣.

٣. فرج المهرموم، ص ٨٩، ذيل ح ٥.

٤. فرج المهرموم، ص ٩٠، ح ٦، وهو نفسه في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٨٩.

٥. فرج المهرموم، ص ٩٠ - ٩١، ح ٧، وهو في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٨٤.

الحسن صلوات الله عليه: إنهم لطالما اتكوا على الأرائك...<sup>١</sup>

٨- وقال السيد ابن طاووس في فلاح السائل:

ما روينا بإسنادنا المشار إليه عن محمد بن يعقوب الكليني رضوان الله جلّ جلاله عليه فيما رواه في كتاب الروضة من كتاب الكافي، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد جميعاً؛ عن ابن أبي عمير، عن حسين بن أحمد المنقري، عن يونس بن ظبيان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألا تنهى هذين الرجلين عن هذا الرجل؟...<sup>٢</sup>

٩- وفيه أيضاً:

وروى محمد بن يعقوب الكليني في كتاب الروضة في أول خطبة عن مولانا علي عليه السلام: أمّا بعد، فإنّ الله تبارك وتعالى بعث محمداً ﷺ بالحق ليخرج عباده من عبادة إلى عبادته...<sup>٣</sup>

١٠- وأورد الشيخ حسن بن سليمان الحلّي أحد علماء القرن التاسع الهجري، ومن تلامذة الشهيد الأوّل في كتابه المحاضر عدّة أحاديث عن محمد بن يعقوب الكليني، وجميعها من أحاديث روضة الكافي.<sup>٤</sup>

### التعريف بكتاب الروضة:

شغلت الروضة - كما مرّ - القسم الثالث من كتاب الكافي وذكر فيها الشيخ محمد بن يعقوب أموراً شتّى من خطب الأئمة عليهم السلام ورسائلهم وحكمهم ومواعظهم، مع تفسير عدد كبير من الآيات القرآنية الكريمة، متعرّضاً بين حين وآخر لزهّد النبي ﷺ وشيئاً من سيرته المشرفة، مختاراً نماذج من الأنبياء عليهم السلام للتحدّث عن

١. جمال الأسبوع، ص ٢٧٣، والحديث نفسه في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٠٦.

٢. فلاح السائل، ص ٢٨٤، ح ١٧٦، والحديث في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٧٧.

٣. فلاح السائل، ص ٢٧٣، ح ٢٤٨، والحديث في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٤٠٢.

٤. المحاضر، ص ٤٨، ٤٩، ٥٧، ١٢٩، ١٣١، ١٥٦.

٥. راجع: بحسب ترتيب الأحاديث المتقولة منه في المحاضر في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٦٦، ١٥٢٨٤.

١٤٨٣٣، ١٥١٩٢، ١٥٣٥١ و ١٥٢٠٧.

قصصهم وأقوالهم.

كما يجد المتتبع لأحاديث الروضة نتفاً من الأحداث التاريخية المهمة، وسير بعض الصحابة وكيفية إسلامهم، مع كثير من أخبار الصالحين وآداب المتأدبين، ولم ينس حقوق المسلمين فيما بينهم، وما جبلت عليه القلوب، ومخالطة الناس وأصنافهم وأمراضهم وطرق علاجها.

كما حشد في الروضة أحاديث عن بعض الفضائل ومدحها، وعن الرذائل وذمها، وأموراً أخرى عن المطر والشمس والقمر والنجوم حتى يبدو للباحث أن هذا الجزء الحافل بمختلف الأخبار من عقائد وتفسير وأخلاق وقصص وتاريخ وجغرافية وطب وفلك جاء اسماً على مسماه، فهو كالروضة الندية حقاً، تجمع أشتاتاً من الورود والرياحين، بيد أنها لا تخلو من أشواك وعلى الخبير المنقب أن يتحاشاها.

ولم تصنف أحاديث الروضة كسابقها - الأصول، والفروع - على أساس الكتب والأبواب، وإنما ذُكرت أحاديثها تباعاً خالية من كل عنوان، وقد غاب المنهج بشكل واضح وذلك بتشتيت الأحاديث ذات العلاقة ببعضها في مواضع متفرقة من هذا الجزء مما يصعب تناولها إلا بقراءة جميع الأحاديث الواردة فيه.

هذا... ويمكن انطباق خطوات المنهج العام في أصول الكافي وفروعه على خطوات المنهج المتبع في الروضة - ما عدا التبويب - وذلك لتكرار معظمها في هذا الجزء من الكافي إلا أن الفارق الأساس بينهما، هو أن أحاديث الأصول والفروع قد عالجت أموراً مخصصة بذاتها كما أعربت عنها عناوين كتب الكافي.

أما أحاديث الروضة، فهي وإن أمكن حصر بعضها بكتب أو أبواب معينة إلا أن بعضها الآخر لا يمكن دَرْجُه تحت ضابط معين، وذلك لتناولها أموراً بعيدة عن علوم الشريعة، ومعالجتها أحداثاً ذات علاقة بشخصيات إسلامية معينة، أو لكونها متفردة بمعلوماتها ولا يمكن ضمَّ غيرها من الأحاديث إليها، مما يتطلب معه كثرة عناوين الأبواب بعدد تلك الأحاديث التي تحمل هذه الصفة، اللهم إلا إذا جمعت مثل

تلك الأحاديث تحت عنوان «متفرقات» أو ما شابه ذلك.<sup>١</sup>

---

١. لقد كتب الدكتور ثامر العميدي كتاباً بعنوان «حياة الشيخ محمد بن يعقوب الكليني» استجابة لطلب مسؤول المؤتمر العالمي لفئة الإسلام الكليني، وسيطع مع مجموعة آثار المؤتمر، وقد قام الشيخ حيدر المسجدي بتلخيص هذين العنوانين: «حياة الشيخ الكليني» و «كتاب الكافي» من ذلك الكتاب، وقد قام بمراجعتهما السيد محمود الطباطبائي.



**٣. عملنا في الكتاب**



بعد تصويب طرح تصحيح وتحقيق كتاب الكافي من قبل الهيئة العلمية لمؤسسة دار الحديث، وبعد مراجعة طبعات الكافي الموجودة وملاحظة توقعات الطبقة العلمية ومجموع المخاطبين بكتب الحديث؛ شُخصت خمسة أهداف لهذا المشروع المهم، وهي كالآتي:

١. عرض أصح متون الكافي وأقربها إلى ما صدر عن قلم الكليني، اعتماداً على أفضل النسخ الخطية الموجودة، مع ذكر نسخ البدل التي يحتمل صحتها في الهامش.  
٢. التحقيق في جميع جوانب أسناد الكافي ورفع إشكالات السقط والتصحيح والتحريف الواردة فيها، مع حلّ المشكلات الحاصلة إثر الطريقة التي اتبعتها الكليني في نقل الأسناد كالتعليق، والتحويل، وإرجاع الضمائر في أول السند وغيرها.  
٣. بحثٌ وتشخيص مشابهات أحاديث الكافي في نفس الكتاب وفي سائر مصادر الحديث المهمة وتطبيقها متناً وسنداً.

٤. رفع إجمال وإبهام بعض كلمات الكافي وجمله وأحاديثه، وذلك بشرحها وتوضيحها توضيحاً مختصراً نافعاً.

٥. إظهار حركات الإعراب والصرف على جميع الكلمات الواردة في أحاديث الكافي، مضافاً إلى القيام ببعض الأعمال الفنية والشكلية الأخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بتطبيق العمل على أنموذج معيّن، فطبق منهج العمل على مقدار من أصول الكافي وقسم من فروعه، وبعد تكميله بعثنا به إلى أكثر من ثلاثين من أفاضل علماء الحوزة العلمية ومتخصصي كتب الحديث لاستطلاع آرائهم في هذا العمل والأخذ بمقترحاتهم والاستفادة من تجاربهم، وقد أرسل لنا الكثير بمقترحاتهم وآرائهم، وعندها شرعنا بعملنا بسعة وجديّة.

## مراحل التحقيق

نُظِّمَ العمل على عشر مراحل، وهي:

### المرحلة الأولى

#### معرفة النسخ الخطية وتقييمها

تعتبر معرفة النسخ الخطية وتقييمها وترتيبها الأولى فالأولى من أهم الأركان الأساسية للتصحيح، وبدون ذلك سوف يكون العمل التصحيحي أبتراً وناقصاً لقيمة له، ولهذا قمنا في المرحلة الأولى من العمل بمراجعة جميع فهارس النسخ الخطية الموجودة لتشخيص ومعرفة النسخ الخطية المختصة بالكافي، وهيئة قائمة كاملة بالنسخ الخطية المتوفرة مع ذكر خصائص كل واحدة منها.

وفي هذه المرحلة تمّ تشخيص أكثر من (١٦٠٠) نسخة خطية للكافي في مكتبات إيران ومكتبات عالمية أخرى، حيث يعود تاريخ كتابة (١٣) نسخة منها إلى القرن السابع حتى نهاية القرن التاسع الهجري، ويعود تاريخ (٦٤) نسخة منها إلى القرن العاشر، ويعود تاريخ (١٣٠٠) نسخة منها إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وأكثر من (٢٠٠) نسخة تعود كتابتها إلى القرن الثالث عشر الهجري.

وبعد هذا قمنا بتقييم هذه النسخ وترتيبها الأولى فالأولى منها على أساس الملاحظات التالية:

١. التقدّم التاريخي للنسخة.
  ٢. باعتبار كاتب النسخة، فتقدّم النسخ التي كتبها كبار العلماء والمحدثين على غيرها.
  ٣. باعتبار من قابلهما، أو من قبلت أو صحّحت النسخة عنده من العلماء والمحدثين المشهورين.
  ٤. باعتبار تعداد النسخ التي قبلت النسخة معها وفي أزمنة مختلفة.
  ٥. كون النسخة مملوكة لأحد كبار العلماء أو المحدثين.
- وطبقاً لهذه الملاحظات عُنيت أكثر من مائة نسخة من أفضل النسخ الخطية المتوفرة من نسخ الكافي، وقد طلبناها من محالّ حفظها، ووصلت بأيدينا منها ثلاث وسبعون نسخة.

ولابد أن نلفت أنظار القراء المحترمين إلى أن تأريخ كتابة نسختين من النسخ الموجودة بأيدينا يعود إلى القرن السابع الهجري، ونسخة أخرى تعود إلى القرن الثامن، ونسختان منها بخط ملا فتح الله الكاشاني صاحب كتاب منهج الصادقين، ونسخة بخط الحرّ العاملي، وعدّة نسخ منها قد قوبلت وصحّحت عند الحرّ العاملي أيضاً. وفيها نسخة حملت علامة بلاغ الشهيد الثاني رحمته الله، وعدّة نسخ أخرى قد قوبلت مع نسخة الشهيد الثاني. كما أن هناك نسخ متعدّدة حملت علامة بلاغ العلامة المجلسي رحمته الله، ومنها أيضاً نسخة حملت علامة بلاغ وإنهاء المرحوم ملا صالح المازندراني. ومنها نسخة قرأها الملا صالح المازندراني عند ملا محمد تقي المجلسي المعروف بالمجلسي الأول وتشهد به علامة بلاغ بخط الملا محمد تقي المجلسي. ونسخة أخرى قوبلت عند الشيخ البهائي وعليها علامة إنهاء بخطه الشريف. ومنها نسخة أيضاً بتصحيح الملا محمد أمين الإسترآبادي. وتوجد عدّة نسخ أخرى عليها علامة سماع الشيخ صالح البحراني، إلى غير ذلك من النسخ التي سوف يأتي تفصيلها عند الكلام في وصف النسخ الخطيّة المعتمدة إن شاء الله تعالى.

## المرحلة الثانية

### معرفة المصادر التي تعدّ نسخة فرعيّة للكافي

مضافاً إلى النسخ الخطيّة توجد عدّة مصادر روائية تعدّ نسخاً فرعيّة للكافي؛ لنقلها رواياته واعتماد مؤلّفي هذه المصادر على نسخة أو نسخ من الكافي الموجودة عندهم، فاعتبرنا هذه المصادر كبقية النسخ الخطيّة، واعتمدناها في تصحيح كتاب الكافي. ويمكن تقسيم هذا القسم من نسخ الكافي (أي النسخ الفرعيّة) إلى ثلاثة أقسام:

#### أ. المصادر الواسطة

المراد بالمصادر الواسطة: هي الكتب التي نُقلت فيها روايات الكافي عن النسخ الموجودة للكافي عند مؤلّفيها، وليس لهم سند خاصّ يصلهم بالكليني ولا بالكافي. وهذه المصادر كالتالي:

١. شروح الكافي، مثل: شرح أصول الكافي لملا صدرا، الرواشح السماوية والتعليقة على

- الكافي لميرداماد، وشرح ملاصالح المازندراني، ومرآة العقول وغيرها.
- ولابدّ من الالتفات إلى أننا لا نحسب جميع ما نُقل في هذه الشروح بعنوان نسخة فرعية للكافي، بل نحسب ما نحرز ونتيقن أنه منقول من متن الكافي فقط.
٢. الوافي للعلامة الفيض الكاشاني، ويعتبر ما نقله الوافي من روايات الكافي من أصحّ النقول، ولهذا يعدّ من أفضل النسخ الفرعية للكافي.
٣. وسائل الشيعة للشيخ الحرّ العاملي.
٤. بحار الأنوار للعلامة المجلسي.

علماً بأننا نعتبر ما جاء في الوافي والوسائل والبحار نسخة فرعية إذا صُرح بأن الرواية نقلت من الكافي، أمّا في صورة احتمال نقلها عن مصدر آخر غير الكافي فعندها لا نعتبر هذه الكتب الثلاثة من النسخ الفرعية للكافي.

ولابدّ من الالتفات إلى أنه في خصوص الوافي أحياناً ينقل متناً خاصاً مشتركاً ويذكر له عدّة أسناد وعن عدّة كتب حديثة أحدها الكافي، ففي هذه الحالة يكون تشخيص أنّ هذا الحديث نُقل عينا من الكافي، أو نقل من غيره من الكتب الأربعة أمر مشكل، وفي هذه الموارد قمنا بمقابلة المتن مقابلة دقيقة، وعاملناها معاملة نسخة فرعية للكافي، ونقلنا موارد اختلافها مع الكتب الأخرى. نعم، إذا ثبت لدينا بواسطة بعض القرائن أنّ الفيض عليه السلام نقل هذا الحديث عن غير الكافي، فلم ننقل الاختلافات الواردة فيه.

### ب - مصادر الكافي

المراد من مصادر الكافي: هي الكتب الروائية المتقدمة عليه والتي للمرحوم الكليني طريق وسند خاصّ إلى مؤلفيها أو إلى نفس هذه الكتب وصُرح بذلك؛ مثل: المحاسن، بصائر الدرجات وغيرهما.

### ج - المصادر الروائية المهمة للشيعة

ويراد بها الكتب التي نقلت عن الكافي أو الكليني بواسطة أو عدّة وسائط مشخّصة ومعينة، كأكثر الروايات المنقولة في التهذيب والاستبصار، وكذا بعض روايات الفقيه وبقية كتب الشيخ الصدوق.

## المرحلة الثالثة

### مقابلة الكافي مع النسخ الخطية والفرعية

لا شك أن المقابلة مع النسخ الخطية تعتبر من الأركان المهمة في عمل التصحيح، وهذا العمل - مضافاً إلى أنه يستغرق زماناً طويلاً - بحاجة إلى دقة كثيرة، وتتضاعف صعوبة العمل عندما تكون أكثر النسخ رديئة الخط ولا تقرأ إلا بصعوبة شديدة، وفي موارد عديدة وكثيرة تستخدم العدسات المكبرة لقراءة كلمة ما، أو يستعان بعدة أفراد متخصصين لقراءتها وتشخيصها.

ومما يزيد في مشقة العمل أننا نرى أن بعض النسخ التي ينبغي مقابلتها قد قوبلت مع أصلها، وأثبت ما سقط أو صحح منها في حاشيتها، وكما أن أكثر النسخ الخطية قد قوبلت مرة أخرى مع سائر النسخ وأثبتت الاختلافات في الحاشية برموز معينة، ولكي تميز النسخة الجديدة عن نسخة الأصل استدعى ذلك وقتاً طويلاً، فكان العمل بحاجة إلى دقة شديدة وسعة تتحمل معها المشقة. وقد سعينا أن نوجد الظروف الملائمة لعمل المقابلة؛ كي نقل الاختلافات الواردة في النسخ ومعرفة حواشيتها بدقة وأمانة. ومن الطبيعي أن من يقوم بالمقابلة مهما كانت دقته، فسوف تفوته بعض الاختلافات، ومقتضى إتقان العمل مقابلة كل متن مع النسخة الواحدة مقابلتين كاملتين كي يحصل الإطمينان بنقل جميع الاختلافات الواردة فيه، ولكننا لم نقم بهذا العمل وذلك لكثرة نسخ الكافي، فهو غير ممكن في فترة زمنية محدّدة، بل يقتضي وقتاً طويلاً، ولذا اكتفينا بأن نقابل كل نسخة مرة واحدة مع ملاحظة الدقة والعناية الشديتين، وسعينا أن نراجع مراجعات متعدّدة في خصوص الموارد المهمة لكي نجبر النواقص المحتملة.

وفي هذه المرحلة قمنا بمقابلة كل كتاب من كتب الكافي مقابلة دقيقة مع سبع إلى إحدى عشرة نسخة خطية، مضافاً إلى مقابلة جميع النسخ الفرعية التي تقدّم ذكرها، ونقلنا جميع الاختلافات الواردة فيها.

وكان العمل في هذه المرحلة مثمراً جداً حيث إنه - مضافاً إلى أننا استعنا به في تصحيح الكافي - تم حفظه كأسناد قيمة يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها في أي وقت.

## المرحلة الرابعة

### تصحيح المتن وتقييمها

إنَّ المادَّةَ الأوَّلِيَّةَ التي اعتمدت في تصحيح الكافي عبارة عن نسخ البدل التي نُقلت عن النسخ الخطيَّةَ وحواشيها وعن النسخ الفرعيَّة؛ ويقوم المصحِّح بتشخيص النسخة الراجعة بملاحظة سياق الرواية ورعاية أصول فقه الحديث والقواعد الأدبيَّة، ويغيِّر المتن في صورة إحراز الأرجحيَّة. وأمَّا إذا لم يحرز الأرجحيَّة، بل كانت جميع نسخ البدل مرجوحة، فإنَّه لا يغيِّر شيئاً وإنَّما يكتفي بالإشارة إلى ذلك في الهامش.

**وقد لاحظنا في تصحيح الكافي عدَّة ضوابط كليَّة، وهي كالتالي:**

**الأوَّل:** لقد كان الهدف المهمُّ والأساسي في تصحيح الكافي هو إراءة أصحَّ المتن وأقربها إلى ما صدر عن قلم الكليني - كما أسلفنا - ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف المهمُّ لا يوجد طريق آخر غير الاعتماد على نُسَخه الخطيَّةَ والفرعيَّة، ولهذا لم نقم بأيِّ تصحيح لم يستند إلى هذه النسخ، ونذكر في موارد التصحيح رموز النسخ المعتمدة الموافقة في الهامش بهذه الصورة: «هكذا في بف، بن،...».

ولأجل حفظ الأمانة نرى أنَّ المحقِّق في الموارد التي يرى أن كلمة أو عبارة منها غير صحيحة، وجميع النسخ المعتمدة مطابقة لهذه الكلمة أو العبارة، ولا توجد نسخة واحدة تؤيِّد ما يراه المحقِّق، فإنَّه يُبقي المتن على حاله ولم يغيِّر شيئاً منه، ويشير في الهامش إلى ما يراه صحيحاً.

**الثاني:** لمَّا لم نعثر على النسخة الأصليَّة للكافي من بين النسخ، كان الملاك في تصحيحه هو التلقيق بين نسخته وترجيح الراجعة منها على المرجوحة، بمعنى أنَّه لو كان اعتبار نسخة البدل أقوى من المتن المطبوع، وقد أُيِّدت نسخة البدل بنسخ خطيَّة معتبرة، قمنا بإثبات نسخة البدل في المتن، وصحَّحنا المتن طبق هذه النسخ، ونقل المرجوح المنقول في الكافي المطبوع مع النسخ الموافقة له في الهامش.

**الثالث:** نظرأ إلى أنَّ من المحاور الأصليَّة في تصحيح المتن هو تقييم نسخ البدل ومعرفة الراجعة والمرجوحة منها، كان الملاك الأصلي في تعيين اعتبار نسخة البدل



طبق الملاكات الثلاثة الآتية:

### ١. اعتبار نسخة البذل بذاتها

والمراد باعتبار نسخة البذل بذاتها هو أنّ نسخة البذل لو أثبتت في المتن سوف تجعل الرواية سلسلة وواضحة وأصحّ من غيرها. ويمكن القول بأنّ أهمّ ملاك في ترجيح نسخة البذل على متن الكافي في المطبعة الإسلامية هو هذا الملاك. ويكون تشخيص هذا في عهدة مقوم النص. وعمدة الملاكات الموجبة لاعتبار نسخة البذل بذاتها هي عبارة عن كونها موافقة لسياق الحديث وللذوق الحديثي، وموافقتها لمصدر أو عدّة مصادر روائية مهمّة، وموافقتها لشواهد من آيات الذكر الحكيم، وموافقتها للقواعد النحوية والصرفيّة المسلّمة وغيرها.

### ٢. قيمة النسخ الخطيّة واعتبارها

ومن الملاكات الأخرى التي يكون لها تأثير في ترجيح واعتبار نسخة البذل، هي قيمة النسخة الخطيّة التي تنقل نسخة البذل عنها واعتبارها ورجحانها على غيرها من النسخ.

وبعبارة أخرى: فرق بين نسخة البذل التي تنقل عن نسخة خطيّة عاديّة وبين ما تنقل عن نسخة خطيّة كتبها ملا فتح الله الكاشاني ﷺ - مثلاً - وقابلها مع عدّة نسخ أخرى، أو بينها وبين نسخة كُتبت في القرن الثامن مثلاً.

### ٣. تعداد النسخ المتوافقة على نسخة البذل.

ومن الملاكات الأخرى المعتمدة في ترجيح نسخة البذل على غيرها، هي تعداد النسخ المتوافقة من بين النسخ التي قوبلت على نسخة البذل المذكورة، أصليّة كانت أو فرعيّة.

وبعبارة أخرى: كلّما ازداد عدد النسخ الخطيّة المتوافقة على نسخة البذل ارتفعت قيمة نسخة البذل.

وبعد حذف نسخ البذل المغلوطة، ولأجل تعيين مكانة نسخ البذل التي يحتمل فيها

الصحة، وهل أن نسخة البدل تذكر في الهامش أو أنها تنقل إلى المتن وما في المتن ينقل في الهامش، لابد من ملاحظة الملاكات الثلاث المشار إليها في عرض واحد، وفي صورة اشتغال نسخة البدل على الملاك الأول أو الملاكات الثلاث فلا بد أن تثبت في المتن، وأما ما في الكافي المطبوع فإنه إن لم يكن خطأ فإنه يذكر في الهامش بعنوان نسخة بدل مع بقية النسخ الأخرى التي تنقل في الهامش.

هذا إذا كانت نسخ البدل متفاوتة في القوة والضعف من حيث المعنى، فيكون الملاك في تصحيح الكافي هو كونها أكثر قوة واعتباراً، أما إذا كانت نسخ البدل بقوة واحدة وكونها معتبرة بعرض واحد ولا ترجيح لمحتوى إحداها على الأخرى، ففي هذه الصورة يؤخذ بأكثرية النسخ الموجودة، وهي التي تثبت في المتن، وتنقل النسخ الأخرى ذات العدد الأقل في الهامش باعتبار كونها نسخة بدل مرجوحة.

### \* مطالب لابد من ذكرها:

١. عاملنا متن الكافي المطبوع (بتحقيق المرحوم الغفاري وطبع دار الكتب الإسلامية) معاملة نسخة معتبرة وهكذا سائر طبعاته الحجرية عوملت كل واحدة منها معاملة نسخة واحدة معتبرة.

٢. ذكرنا أننا نعتمد في تصحيح الكافي على قاعدة ترجيح الراجح على المرجوح، وهذا يتم مع تلقى فرضية مسلمة، وهي أننا نعرف أن المتن الذي كتبه المؤلف وصدر منه يكون من أصح المتون، ولكن هذا المتن استنسخ مرات عديدة وعلى أثرها وقعت اشتباهاً من النسخ، وقد تكثرت هذه الاشتباهاً كلما كثرت الاستنساخات على مرّ التاريخ.

ولهذا اعتمدنا في تصحيح الكافي على النسخ القديمة والمعتبرة لكي نصل إلى المتن الأصلي للكتاب والذي هو أصحّ المتون.

الرابع: لقد أشرنا في الهامش إلى جميع الاختلافات الواردة بين النسخ المعتمدة التي يحتمل صحتها، سواء كانت تغير المعنى أم لم تغيره، ما عدا كلمات الدعاء أمثال: (عليه السلام، وعليهما السلام، وعليهم السلام، وصلى الله عليه وآله، وصلوات الله عليه و...)،

وكلمات التعظيم، مثل: (تعالى، وعز وجلّ و...). وكان الملاك الوحيد في حذف نسخة البديل هو كونها مغلوطة ولا وجه لها.

وأما كلمات الدعاء والتعظيم فقد اخترنا أقرب نسخة إلى سياق الحديث، وأعرضنا عن ذكر بقية النسخ. نعم، ذكرنا مقداراً قليلاً من الاختلافات الواقعة في خصوص كلمات التعظيم إذا كانت واردة في كلام الإمام عليه السلام، وبعض كلمات الدعاء في موارد خاصة.

ثم إنه لا بدّ من الالتفات إلى أننا نرى أنّ نقل نسخ البديل في تصحيح هذا الكتاب بهذه السعة ضرورية من جهات عديدة وهي:

١. تأثير بعض نسخ البديل التي يظهر منها أنّها قليلة الأهمية في الاجتهاد المتداول في الحوزة العلمية، فمثلاً: جاء في الروايات كلمة فيها فاء التفرع في نسخة وفي نسخة أخرى جاءت نفس الكلمة معطوفة بواو العطف، فسوف يتولّد هنا فهمان وتصوران للرواية.
٢. يعدّ متن الكافي من المتون المهمة، فهو ليس من الكتب التاريخية التي تسرد لنا حوادث تاريخية أو قصصاً سالفة لا يؤثر فيها استبدال كلمة بأخرى، بل هو نصوص حديثة يلزم رعاية الدقّة الشديدة في نقلها والتوجّه الخاص في كلمات المعصومين عليهم السلام.

٣. الابتعاد عن استعمال الذوق في حذف نسخ البديل أو إثباتها.

٤. جلب اعتماد المخاطبين والقراء الكرام؛ كي لا يتصور المحققون عامة والمتخصّصون في علم الحديث أنّنا إنّما لم نذكر بعض نسخ البديل لقلة أهميّتها أو لكونها لا تغيّر المعنى، كي يقال: إنّها قد تكون لها تأثير في المعنى.

٥. ترك الطريق مفتوحاً أمام المخاطبين الكرام ومراجعي كتاب الكافي كي ينتخبوا متوناً أخرى ولعلّها أفضل، وعدم تحميلهم ما انتخبناه.

وقد كلّفنا بهذا الأمر أحد أعمدة الحوزة العلمية، وكان يصرّ أن نذكر الحدّ الأكثر لنسخ البديل، وكان يعتقد بأنّ هذا الأمر -مضافاً إلى كونه لا يوجب ضعف الكافي- سوف يقوّي متن الكافي، ويمنحه أهمية عالية، وذكر بأنّ هذه الطريقة من أفضل الطرق المتبعة لصيانة كلام المعصوم والدفاع عنه.

## المرحلة الخامسة

### تصحيح وتحقيق أسناد الكافي

لقد قمنا بتحقيق وتصحيح أسناد الكافي بصورة منفصلة؛ وذلك لأن البحث في هذا المجال علمي وتخصصي يحتاج إلى فحص وتحقيق أكثر؛ وفي هذه المرحلة قمنا بعلاج مجموعتين من مشكلات أسناد الكافي، وهما:

١. المشكلات الناشئة من سهو النساخ واشتباهم، والذي يؤدي إلى التحريف والتصحيح أو السقط في الأسناد، والمستند الأصلي لرفع هكذا مشاكل هو نسخ البدل التي نقلت من النسخ الأصلية والفرعية للكافي. ففي هذا المجال في صورة حصول تغيير في الأسناد لابد من الإشارة إلى دليل ذلك من النسخ الموجودة بصورة دقيقة، وهكذا لابد من ذكر الصورة السابقة الموجودة في الكافي المطبوع. ولكن في الموارد التي يحتمل سقط في أسناد الكافي أو تصحيح ولكن لم نصل إلى دليل على ذلك من النسخ المتوفرة لدينا، فأشرنا في الهامش إلى الوجه الصحيح المحتمل وقرأته.

٢. المشكلات الناشئة من كيفية تركيب أسناد الكافي، مثل: التعليق في الإسناد، والتحويل في الأسناد، وإرجاع الضمائر الواردة في بدايات الأسناد، وكذا موارد أخرى شبه التعليق، مثل: «بهذا الإسناد» أو «بالإسناد» و...، وتشخيص جميع هذه الموارد ومعرفتها ليس بسهل.

#### القواعد المتبعة في تصحيح الأسناد

لقد طبقنا ست قواعد لتصحيح الأسناد ورفع مشكلاتها، وسنذكر هذه القواعد الستة الواحدة بعد الأخرى مع ذكر مثال لكل واحدة لكي يسهل فهمها على القارئ المحترم، ويتضح له مدى الدقة التي روعيت في تصحيح الكتاب وإمكان تعميمها على الموارد المشابهة.

وهذه القواعد هي:

١. كثرة رواية راوٍ معين عن راوٍ آخر يكون سبباً في تحريف اسم راوٍ إلى اسم راوٍ آخر. مثلاً: نرى أن الحسن بن محبوب يروي روايات كثيرة عن جميل بن صالح، وهذا معروف، وأحياناً ينقل الحسن هذا في بعض الروايات عن جميل بن دراج، فباعتبار

- كثرة رواياته عن جميل بن صالح وتعددها، يحرف جميل بن دراج إلى جميل بن صالح.
٢. الارتباط الشديد بين راويين كثيراً ما يكون موجباً إلى تحريف الأسناد.
- لا يخفى على من له اطلاع بأسناد الكافي أن علي بن إبراهيم روى كثيرة كثيرة عن أبيه، حتى جاء ما يقارب أربعة آلاف مورد من أسناد الكافي بهذا الطريق: «علي بن إبراهيم عن أبيه» أو «علي، عن أبيه».
- وهذا الارتباط بهذه السعة كان سبباً في إيجاد أنس ذهني لدي بعض النساخ بين هذين الاسمين، ففي كل مورد يجد «علي بن إبراهيم» يكتب بعده: «عن أبيه» بلا ترؤف.
٣. قد تكون غرابة اسم راوٍ موجبة لتحريفه إلى اسم راوٍ مشهور أو راوٍ آخر أشهر، مثل: تحريف «البعقوبي» إلى «اليقوبي»، أو تحريف «زربي» إلى «رزين».
٤. اعتياد النساخ كتابة لفظ «بن» بعد أول جزء من اسم الراوي.
- إن من الألفاظ التي تتكرر في الأسناد كثيراً لفظة «بن» وتذكر عادة بعد الجزء الأول من اسم الراوي، وهذا الأمر يوجب التحريف في الأسماء التي يكون الجزء الثاني منها بلفظ «أبي» فتحرف إلى «بن»، فمثلاً: يحرف «ثابت أبي سعيد» إلى «ثابت بن سعيد» أو يحرف «معلّى أبي عثمان» إلى «معلّى بن عثمان».
٥. انتقال النظر من اسم راوٍ إلى اسم راوٍ آخر يكون سبباً في السقط في السند.
- مشابهة لفظين في الكتابة مشابهة قريبة تكون عاملاً من عوامل التحريف وتوجب السقط في السند، وهذا ما حدث في بعض أسناد الكافي ووقفنا عليه في بعض الموارد، فمثلاً: وقع هذا في الكافي، ح ٢٣٩٦، فجاء في الكافي المطبوع: «عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر»، في حين أن أصله هكذا: «عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر» ولشدة قرب هذين الاسمين، أو اتحادهما في «أحمد بن محمد» وللمشابهة الكاملة بينهما نرى أن نظر الناسخ ينتقل من «أحمد بن محمد» الأول إلى «أحمد بن محمد» الثاني، ويكون موجباً لوقوع السقط في السند.
٦. الاختصار في عناوين متوالين يكون سبباً في التحريف والإدغام.
- اختصار أسماء الرواة اعتماداً على الأسناد المتقدمة قد اتفقت في الأسناد مرّات عديدة، فقد رأينا في بعض الموارد عند اختصار اسم راويين متوالين إدغام هذين

الاسمين أحدهما في الآخر، فمثلاً: نرى في الكافي المطبوع، ج ١، ص ٣٩٨، ح ٤ سند الحديث هكذا يبدأ: «محمد بن أحمد، عن محمد بن خالد»، والحال أن أصل السند هكذا: «محمد، عن أحمد»، والمراد من «محمد» هو «محمد بن يحيى»، ويراد من «أحمد»: «أحمد بن محمد»، وقد ذكر هذين الراويين في السند المتقدم.

### معلومات متفرقة أخرى تفيد في تصحيح الأسناد

إنّ التصحيح - مضافاً إلى اعتماده على ما نقل في النسخ وملاحظة القواعد العامة للتحريف والتصحيح - يعتمد على معلومات وقرائن متفرقة ومتنوعة إذا غفل عنها المصحح لم يتخذ الموقف الصحيح. ومن هذه المعلومات التي اعتمدها في تصحيح أسناد الكافي كالتالي:

١. ورود الحديث في الكتب الحديثية، أعم من كونها متقدمة أو متأخرة.
٢. ورود الحديث أو بعضه في موضع آخر من الكافي.
٣. الاستفادة من المعلومات المتوفرة حول ارتباط الرواة بعضهم البعض في الروايات.
٤. الاستفادة من المعلومات المتوفرة في أمهات الكتب الرجالية، أمثال: فهرست الشيخ الطوسي، ورجال النجاشي، ومشیخة الكتب، مثل: الفقيه والتهذيب.
٥. المعلومات التاريخية.
٦. المعلومات الموجودة في كتب الأسماء والألقاب وغيرها.
٧. المعلومات الموجودة في كتب اللغة.
٨. المعلومات الموجودة في كتب الأنساب.
٩. المعلومات الموجودة في تراجم أقرباء الراوي وذويه.
١٠. المعلومات الموجودة في تراجم تلامذة الراوي ومشايخه.
١١. معرفة أنواع الخط العربي في عهود متفرقة.
١٢. المعلومات الموجودة في الأسناد المشابهة.
١٣. التوضيحات الموجودة في شأن الراوي في نفس السند لا في موضع آخر.
١٤. معلومات عامة ومتفرقة في الكتب الرجالية والحديثية.

الالتفات إلى عدّة نكات ضروريّة في خصوص تصحيح الأسناد في هذا الكتاب

١. في الأسناد التحويليّة في صورة مجيء المعطوف عليه أوّل السند، ينتقل السند الجديد إلى أوّل السطر الجديد، وفي صورة مجيء السند الجديد بكلمة «جميعاً» لم نذكر في الهامش أيّ توضيح في خصوص الإشارة إلى تحويل السند.  
النموذج:

ح ٤/٤. عليّ بن محمّد وغيره، عن سهل بن زياد؛

ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى جميعاً، عن ابن محبوب....

أمّا في ما إذا لم يشخص آخر السند الجديد بكلمة «جميعاً» أو لم يكن المعطوف عليه في صدر السند المتقدّم، فإنّنا سنعرّض لحاله في الهامش.  
النموذج:

ح ٦/١٦٦. محمّد بن يحيى، عن بعض أصحابه؛

وعلي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة...

٢. كلّما كان السند مشتقاً على واو العطف، ولم يشر إلى وقوع التحويل في السند، فهذا يعني أنّه لا يوجد دليل على وقوع التحويل في السند، والعطف الموجود في السند هو عبارة عن عطف طبقة على طبقة أخرى.

٣. بما أنّ رجحان نسخ البدل في خصوص الأسناد غير قابل للتشخيص لعامة القراء، فإنّنا -مضافاً إلى ذكر نسخ البدل - سنذكر وجه رجحان ما أثبت في المتن بصورة مختصرة، ما عدا بعض الموارد الخاصّة حيث اضطررنا إلى توسعة الكلام فيها؛ لأهميّتها أو لغموضها وتعقيدها.

٤. في بعض الموارد ذكرت نسخة البدل في الهامش من دون تعرّض إلى صحتها وعدم صحتها، وسبب ذلك أحد الأمور التالية:

أ. احتمال الصحّة لكلا العنوانين (ما في المتن وما نقل في الهامش).

وهذا القسم كثيراً ما يكون في الموارد التي يقع الاختلاف من حيث التفصيل والإجمال في اسم الراوي، مثل: «أبان» و«أبان بن عثمان» أو «الوشاء» و«الحسن بن عليّ الوشاء» ونحوها.

- ب. لا يمكن إبداء رأي معين لعدم توفر المعلومات اللازمة.
- ج. اختلاف المعلومات الموجودة في المصادر الرجالية - الأعم من الكتب والأسناد - يسلبنا إمكان ترجيح مورد على مورد آخر.
٥. إن الأصل الأولي وإن كان يقتضي عدم نقل نسخ البدل المغلوطة والخاطئة، إلا أننا عدلنا عنه في خصوص الأسناد قليلاً، وذلك كي يعرف المخاطبون كيفية التغيير والتبديل في الألفاظ وأسماء الرواة، وبالتالي يطلعوا على ظاهرة التحريف والتصحيف.
٦. في الكتب التي تعدّ من مصادر الكليني، مثل: المحاسن، وبصائر الدرجات، والمصادر التي نقلت عن الكليني، مثل: التهذيب، والاستبصار، في صورة وجود اختلال في أساندها، ذكرناه في الهامش وأشرنا إلى ذلك الاختلال، وبيننا الوجه الصحيح له.
٧. في بعض الموارد وعند توضيح الأسناد أحياناً نجعل قسماً من أسماء الرواة داخل معقوفتين، مثلاً: «[الحسن] بن محبوب»؛ وذلك لمجيئه في المصادر الروائية بصورتين مختلفتين، فأحياناً نراه في بعض الأسناد هكذا: «الحسن بن محبوب»، وفي بعضها من دون «الحسن».
٨. في تحقيق الأسناد لم نقم بتمييز المشتركات؛ لأنّ هذا العمل يستدعي كتاباً مستقلاً.
٩. وكذا في تحقيق الأسناد لم نقم بتقييم الأحاديث من حيث صحّة السند وضعفه، وذلك لأنّ الاختلاف في ذلك اختلاف مبنائي، وعند اختلاف المباني سوف نحصل على تقييمات مختلفة، فقد يكون حديث واحد صحيحاً على مبنى من المباني، وضعيفاً أو حسناً على مبنى آخر.
- نعم، قمنا بهذا العمل على نحو التجربة من أول الكتاب إلى نهاية كتاب الحجّة من الكافي، وقسنا عملنا إلى ما ذكره العلامة المجلسي في مرآة العقول في تقييم الأحاديث، وفي المجموع خرجت (٣٦٠) رواية من الروايات التي ضعفها العلامة المجلسي عليه السلام من درجة الضعف ولكنها تركناه للمحاذير المتقدمة أعلاه.



## المرحلة السادسة

### تخريج الأحاديث

نظراً لتكرّر بعض روايات الكافي في نفس الكافي، وتكرّر أغلب رواياته في باقي الكتب الأربعة؛ أعني لا يحضره الفقيه وتهذيب الأحكام والاستبصار والمصادر الحديثية الشيعية الأخرى، وبما أنّ تخريج الحديث في المصادر الحديثية الأخرى يستتبع فوائد كثيرة، فقد قمنا باستخراج أحاديث الكتاب في نفس الكافي والمصادر الحديثية الأصلية الأخرى، وأدرجنا هذه التخريجات في نهاية كل حديث من أحاديثه.

وقد راعينا النقاط التالية في تخريج الأحاديث:

١. لكثرة المصادر الحديثية خرّجنا أحاديث الكتاب من المصادر الحديثية الشيعية المؤلفة حتى القرن الخامس فقط، وتحاشينا ذكر المصادر المؤلفة بعد التاريخ المذكور.

٢. ذكرنا جميع المصادر التي نقلت الحديث بشكل من الأشكال؛ سواء كان مطابقاً للكافي سنداً ومتناً، أم كان مطابقاً له متناً مختلفاً معه سنداً، أم كان مرسلأً، بل حتى لو كان المنقول فيه مقطوعاً من الحديث فقط، أو روي مضمونه.

نعم راعينا في ترتيبها قرب المنقول في المصدر للكافي؛ فقدّمنا المصادر التي تكون رواياتها أكثر تطابقاً مع الكافي متناً وسنداً، وأعقبناها بالمصادر الأخرى. ولهذا فإنّ الترتيب المراعى للمصادر هو كالتالي:

أ. تخريج الرواية من الكافي فيما لو رويت فيه بعينها في موضع آخر.

ب. المصادر التي اعتمدها الشيخ الكليني كالمحاسن وبصائر الدرجات وغيرهما فيما لو انتهى سند الكليني إليها.

ج. المصادر المؤلفة بعد الكافي والتي تتحد متناً مع الكافي وينتهي سندها للكليني.

د. المصادر التي تتحد مع الكافي متناً وتختلف معه سنداً وينتهي سندها إلى الرواة الواردين في سند الكليني إليها.

هـ. المصادر التي متونها تشابه متن الكافي وسندها يختلف مع سند تماماً.

و. المصادر التي متونها تشابه المصادر السابقة إلا أنّ سندها مرسل.

ز. المصادر التي يوجد فيها بعض التشابه بين جزء من النص المنقول فيها والتمن المنقول في الكافي، وقد أوردنا هذه المصادر مسبقة بكلمة «راجع».

ومن البديهي أن جميع أحاديث الكتاب لا تجتمع فيها الأقسام المذكورة، لكن إذا ما اجتمعت فإن ترتيبها سيكون طبق الترتيب المذكور.

وبناء على ما ذكرناه فإننا نقدّم كتابي تهذيب الأحكام والاستبصار على كتاب من لا يحضره الفقيه؛ لأنهما يوردان الحديث مسنداً بخلافه فإنه يورده مرسلًا.

٣. تمّ الالتفات إلى كلّ من السند والتمن في ذكر المصادر، وأوردنا الإيضاح اللازم بنحو يقرب للقارئ واقع الحال بوضوح.

٤. فيما عدا المصادر المؤلفة حتّى القرن الخامس نشير للمصادر التالية فيما لو صرّحت بأن الرواية عن الكافي أو عن الكليني، وهذه المصادر هي: وسائل الشيعة، الوافي، بحار الأنوار. ونذكر تخريج الرواية من هذه المصادر بعد تمام المصادر وبعد إفرازها عنها بفصل نقطة.

٥. الاختلافات الموجودة بين الكافي والمصادر الأخرى ذكرناها بشكل كامل - ومن دون لحاظ أهميّة الاختلاف - في ثلاث حالات، وهي:

أ. إذا كانت الرواية المطلوبة قد رويت في الكافي مرّة أخرى.

ب. إذا كان المصدر متقدماً على الكافي من الناحية التاريخية، وينتهي سند الكافي إليه.

ج. أن يكون المصدر متأخراً عن الكافي ونقلها عنه.

وأما في سائر الموارد الأخرى فقد أشرنا للاختلافات الجزئية في صورة تأثيرها على الرواية.

وإليك فيما يلي بعض فوائد تخريج روايات الكافي في المصادر الأخرى:

١. معرفة الأحاديث التي رواها الشيخ الكليني أكثر من مرّة في كتاب الكافي.

٢. وضوح تأثير الكليني بالمصادر السابقة عليه.

٣. اتّضح تأثير روايات الكافي على المصادر اللاحقة له، خاصّة من لا يحضره الفقيه

وتهذيب الأحكام والاستبصار.

٤. اتّضح الاختلاف الواقع في نقل الرواية الواحدة.
٥. بعض روايات الكافي وردت بأسانيد ضعيفة، فيمكن تقويتها بالأسانيد الواردة في المصادر الأخرى، فتخرج عن الضعف.
٦. استكشاف ما تلقاه المحدثون بالقبول من روايات الكافي من خلال عدد المصادر التي نقلت الرواية وقيمة المصادر العلميّة.
٧. العثور على مؤيّداتٍ أكثر لبعض نسخ البدل الواردة في الكافي.

## المرحلة السابعة

### التعليقات الإيضاحيّة

- لتسهيل فهم الروايات علّقنا على الموارد التالية:
١. إيضاح معاني الألفاظ المبهمة والأماكن المجهولة والأشعار.
  ٢. رفع الإبهام والإجمال عن متون الأحاديث.
  ٣. تحقيق وإيضاح الأحاديث المخالفة للمشهور، أو المخالفة للعقائد الشيعيّة الثابتة.
- ولابدّ في هذه المرحلة من ذكر عدّة نكات كالتالي:
١. المعيار في تحديد الألفاظ المبهمة من غيرها هو فهم عامّة الذين يرجعون للكافي، وسعيّا في هذا المجال لإيضاح ما نحتمل غرابته أيضاً.
  ٢. الألفاظ التي تمّ شرحها في شروح الكافي أو الطبقات السابقة للكتاب تمّ شرحها في هذه الطبعة أيضاً.
  ٣. لشرح الألفاظ المبهمة راجعنا كتب اللغة مضافاً إلى كتب الشروح، فإذا كانت في الشروح بعض النكات غير مذكورة في كتب اللغة، فقد ذكرناها فيما لو كان لها تأثير في فهم اللفظ.
  ٤. روعي في شرح الألفاظ المبهمة المعني المناسب مع سياق الحديث، ولهذا فإنّنا مضافاً لبيان معني جذر الكلمة أوضحنا معني اللفظ في خصوص هذا الحديث.
  ٥. إذا استند المعني اللغوي إلى مصدر واحد فقط، اكتفينا بإيراده، وإن استند

المعني المذكور إلى مصادر لغوية عديدة أوردناها جميعاً بعد التعبير بـ «راجع» أو «أنظر».

٦. إذا اختلف شراح الكتاب في معني كلمة معينة، أشرنا إلى الاختلاف المذكور ونقحنا ذلك.

٧. إذا احتمل شراح الكتاب عدة احتمالات في خصوص معني كلمة أو عبارة معينة، أوردنا جميع الاحتمالات في الهامش، كما أنهم إذا أشاروا إلى إعراب كلمة واختلف في إعرابها في المتن أشرنا إلى ذلك، وذكرنا وجه إعرابها في المتن.

٨. بما أننا ذكرنا في خاتمة كل حديث تخريجه من كتاب الوافي، فالإيضاحات المنقولة عن هذا الكتاب لم نعقبها بذكر التخريج اكتفاء بالمذكور بعد الحديث.

٩. عندما نقلنا من مرآة العقول وشرح أصول الكافي للمازندراني شيئاً، أشرنا إلى المجلد والصفحة منهما في كل باب مرة واحدة، واكتفينا بهما عن تكرارهما في الموارد اللاحقة في نفس الباب.

## المرحلة الثامنة

### الإعراب وعلامات الترقيم

لتسهيل الانتفاع بروايات الكتاب، قمنا بالأعمال التالية:

١. إظهار الحركات على كلمات متن الكتاب بشكل كامل صرفاً وإعراباً، فقد وضعت الحركات على تمام الحروف الملفوطة، نعم لم نضع حركة لهمزة الوصل.

٢. لإعراب الكتاب استعنا بإعرابه في الطبعات السابقة، وبإعرابه في برنامج «نور الأحاديث».

٣. المعيار في ضبط الكلمات وإعرابها هو الرأي المشهور بين النحويين وعلماء اللغة، وعند اختلافهم في ذلك رجعنا إلى القرآن الكريم باعتباره محوراً لرفع مثل ذلك.

٤. أدرجنا الآيات القرآنية الكريمة داخل أقواس مزهّرة، وكلمات المعصومين داخل أقواس صغيرة، ولتسهيل فهم النصوص الروائية وضعنا الفوارز والنقاط وأمثالها.

٥. قمنا بإفراز الأسانيد عن متون الروايات، مع تمييزهما في الخط أيضاً.
٦. الأسانيد المشتملة على تحويل جعلناها في سطر لاحق؛ لنشير انتباه القارئ لذلك.
٧. جعلنا للروايات رقمين مستقلين؛ أحدهما للدلالة على تسلسل الرواية في الكتاب من أوله، والآخر للدلالة على تسلسلها في الباب.
٨. جعلنا علامة الدائرة السوداء (●) للدلالة على الروايات الضمنية.
٩. تعليقات وإيضاحات الشيخ الكليني أبرزناها بالخط المتميز المستعمل فيها مضافاً لجعلها إلى اليسار قليلاً.
١٠. أدرجنا في جانب الصفحة أجزاء وصفحات الطبعة السابقة.

## المرحلة التاسعة

### تنسيق الهوامش بنمط واحد

بما أن العمل على الكتاب قد تم في عدة مجاميع مستقلة، كان من الضروري الجمع بين هذه الأعمال بأسلوب خاص وعكس النتائج المتحصلة من الجميع في هامش الكتاب. ولتنوير أذهان القراء الكرام في خصوص هذا المجال نذكر بعض قواعد العمل الكلية:

١. استخدمنا العلامة (+) للإشارة إلى زيادة كلمة أو عبارة.
٢. استخدمنا العلامة (-) للإشارة إلى نقص كلمة أو عبارة.
٣. جعلنا لكل مخطوطة من مخطوطات الكتاب رمزاً خاصاً، وتمت الإحالة إلى تلك الرموز في جميع المواضع التي أشرنا إلى وجودها في تلك المخطوطة. وقد جعلنا الرموز حروف الهجاء، فاخترنا أولاً الرموز ذات الحرف الواحد، ثم الرموز ذات الحرفين.
٤. عند الإشارة لنسخ البدل، ذكرنا ما عثرنا عليه في حواشي المخطوطة بعد الإشارة إلى النسخة، ثم عرجنا على شروح الكافي، ثم الوافي ووسائل الشيعة وبحار الأنوار، وفي الختام ذكرنا جميع المصادر حسب ترتيبها تاريخياً.

وعلى سبيل المثال: في «ب، ج، د، بف، بن» وحاشية «جد، جن» والمرأة والوافي والوسائل والفتية والتهذيب: «...».

٥. السبب في تقديم الوافي ووسائل الشيعة وبحار الأنوار على سائر المصادر هو أن هذه الكتب تعدّ في عداد نسخ الكتاب كما أسلفنا.

٦. جميع ما أشرنا إليه ونقلناه عن حواشي المخطوطات إنّما هو فيما لو كانت المخطوطة قد قوبلت بنسخة أو نسخ أخرى وذكرت نسخ البدل في حاشيتها باعتبارها نسخ بدل. وعلى ذلك فإننا لم نذكر ما في حواشي المخطوطات ممّا أدرج فيها عند مقابلتها مع أصلها باعتبارها إصلاحات للنسخة والتي يشار لها عادة بالرمز «صح» أو «ل»، وإنما نشير لخصوص ما ورد فيها باعتبارها نسخة بدل والتي يرمز لها عادة بالرمز «خ» أو «ل».

٧. كتاب الكافي يتكوّن من أقسام عديدة، جعل كلّ قسم منها تحت عنوان «كتاب»، وقد قابلنا كلّ واحد من هذه الكتب مع العديد من النسخ المخطوطة بشكل كامل، يتراوح عددها ما بين ٧ إلى ١١ نسخة، وانتفعنا أحياناً بجميع النسخ. والمراد من قولنا في بعض الهوامش: «في النسخ التي قوبلت» و«سائر النسخ» هو النسخ التي قابلناه بها بشكل كامل، لا تمام النسخ المعتمدة.

٨. فيما لو حصل تغيير في متن الكتاب بالنسبة للطبعة السابقة، فقد أشرنا في الهامش للمخطوطة التي استندنا إليها بالشكل التالي: «هكذا في ...»، وفيما لو كانت حاجة لمزيد من البيان أعقبناه بها.

## المرحلة العاشرة

### التدقيق والمراجعة

بعد ما تمّ عمل كلّ لجنة من اللجان على الكتاب، راقب كلّ منها عمله الخاصّ في ثوبه الجديد؛ ليتمّ إدخال التصحيحات المطلوبة، وبعد إتمام جميع مراحل العمل تمّ مراجعته من قبل المتخصّصين والذين لهم اطلاع على أسلوب العمل؛ ليتمّ تصحيحه من ناحية الشكل والمضمون معاً، ويخلو الكتاب من الخطأ والإشكال بأقلّ صورة ممكنة.

### تنبيهات ثلاث:

١. إنَّ هذا العمل وبهذه السعة كان ولأوّل مرّة على كتاب حديثي بهذا الحجم الكبير، ولهذا فليس هو الخطوة النهائية في هذا المجال، وإنّما هو خطوة أولي في هذا الطريق، ونحن نري أنّ الذي أنجزناه من أعمال في مجال تصحيح الكتاب إنّما هو خطوات في مسير التصحيح والتحقيق، وهناك خطوات أخرى في هذا المجال لا بدّ من طيها من أجل تقديم تحقيق أكثر عمقاً وأوسع نطاقاً، يرفع المشاكل والمعضلات التي يواجهها الباحثون في مجال الحديث، وتسهّل الطريق أمام طلاب المعارف الحقّة؛ لينهلوا من هذه العيون العذبة.

ونحن نعتقد أنّ كتاب الكافي - باعتبار أنّه أهم وأوسع كتاب حديثي وأكثرها اعتباراً - حريّ بأنّ يحقق عدّة مرّات بتطلّعات جديدة تتناسب مع الزمان والتقنية العصرية وبلحاظ حاجات المخاطبين المتنوّعة، وأنّ يطبع بأحجام مختلفة، كما حصل ويحصل بالنسبة لغيره من الكتب التي لا تحظى بأهمّيته ومنزلته.

وهذا العمل هو تجربة جديدة، فهي مقرونة ببعض النقص والأخطاء لا محالة، فنأمل من كافّة المحقّقين والباحثين والفضلاء في الحوزة والجامعة أن يدقّقوا النظر فيه، وأن يرسلوا إلينا ملاحظاتهم واقتراحاتهم ويعينونا على الاستمرار في هذا الطريق.

٢. فيما يتعلّق بتصحيح النصوص توجد اختلافات كثيرة على مستوى المباني وعلى مستوى الأسلوب والطريقة وعلى مستوى المقدار، ولهذا فإنّ كلّ مصحّح يختار طريقة خاصّة ويسير عليها، وبطبيعة الحال فإنّ الكافي هو أحد هذه الكتب، وهو غير مستثنى من هذه القاعدة. ولنتعرّض للقارئ الكريم بعض نماذج الاختلافات المشار إليها طبقاً للاستفتاء الذي أجريناه في هذا المجال:

- يقول البعض: إنّ مقابلة الكتاب مع نسختين أو ثلاث من نسخه المخطوطة يعدّ كافياً، بينما يقول البعض الآخر: إنّ مقابلة الكتاب مع جميع النسخ ضروريّة وإن بلغت ثلاثين نسخة.

- يقول البعض: إنّ الأفضل عدم الإشارة إلى شيء من نسخ البدل في الهامش، بينما

يقول البعض الآخر: إنَّ الأفضل هو الإشارة إلى جميع نسخ البدل، حتَّى وإن كانت في عبارات الدعاء والتعظيم.

- يقول البعض: لماذا لم تجعلوا إحدى النسخ معياراً؟ بينما يقول عدد آخر: لماذا جعلتم إحدى النسخ معياراً وقابلتم جميع النسخ على النسخة المطبوعة؟  
- فيما يتعلق بتخريج النصوص يقول البعض: ينبغي ذكر جميع المصادر الحديثية والفقهية الشيعية بل والسنيّة، بينما يقول البعض الآخر: لا حاجة لتخريج أحاديث الكافي.

- فيما يتعلّق بالخطّ المستعمل يقول البعض: إنّه خطّ كبير، بينما يقول البعض الآخر: إنّه خطّ صغير.

- فيما يتعلّق بحجم الكتاب يقول البعض: الأفضل أن يكون بحجم كبير (رحلي) وفي كلّ صفحة ثلاث أعمدة، بينما يقول آخرون: إنَّ الأفضل جعله بحجم وزيري وفي عمود واحد.

وقد حاولنا اختيار الطريق الوسط من بين الطرق المذكورة وأن نتحاشى الإفراط والتفريط.

٣. نرى أنّ من المناسب أن تكون طباعة الكافي تناسب المخاطب، ولهذا فقد أخذنا بنظر الاعتبار طباعته بالأشكال الثلاث التالية :

أ. طبعة للمحقّقين والباحثين وهي الطبعة الحاضرة.

ب. طبعة تناسب طُلاب الحوزات والجامعات، وذلك بحذف بعض التعليقات التخصّصية وتعديل الهوامش فيما يتعلّق باستعراض نسخ البدل، مضافاً لتقليص التخريجات، والاكتفاء بالحدّ الأدنى من شرح الكلمات المبهمة. وباختصار: يتمّ تقليص الهوامش إلى نصف المقدار الفعلي.

ج. طبعة تناسب عامّة الناس، حيث يكتفى فيها بشرح الألفاظ المبهمة وشرح بعض الأحاديث، وتحذف منها جميع التعليقات الرجاليّة ومعظم نسخ البدل، كما ستحذف منها جميع التخريجات، ويعرض فيها المتن المنقّح معرباً ضمن مجلّدات قليلة.



## خاتمة

## وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق

١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، المرقمة ١٤٤١٩؛ نسخت في أوائل القرن السابع، ولم نثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على الكتب التالية: الوصايا، المواريث، الأطعمة والأشربة، سوى عدة أبواب من بعض الكتب سقطت.

والنسخة عتيقة قيمة، يشاهد في الموضوعين منها إنهاء يحيى بن سعيد قراءة وتصحيحاً في عام ٦٥٢ ق؛ أحدهما في آخر كتاب الوصية هكذا:

أنها إلى هاهنا قراءة وتصحيحاً، نفعه الله وإيانا به بمحمد وآله، وكتب يحيى بن سعيد في جمادى الآخرة سنة اثنين وخمسين وستمائة.

وثانيهما في آخر كتاب الأطعمة هكذا:

أنها إلى هاهنا قراءة وتصحيحاً، نفعه الله وإيانا بمحمد وآله، وكتب يحيى بن سعيد في ربيع الآخر سنة اثنين وخمسين وستمائة.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وهي قليلة جداً.<sup>١</sup>

تقع في (٢٣٤) ورقة، وفي كل صفحة (١٨) سطراً بالخط النسخي الجيد.

ورمزنا لها بـ «ق».

٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٣٨٠٠؛ نسختها علي بن أبي الميامين علي بن أحمد بن علي بن أمينا، وأدرج تأريخ الفراغ في آخر كتاب الأطعمة: (رجب ٦٧٤ ق)، وفي آخر كتاب الأشربة: (ذي قعدة ٦٧٤ ق)، وفي آخر كتاب المعيشة: (ربيع الأول ٦٧٥ ق) في مدينة «واسط».

والنسخة عتيقة نفيسة قيمة جداً، وتعد من أقدم النسخ الموجودة على الكافي، وهي تحتوي على خمسة كتب من قسم الفروع بهذا الترتيب: كتاب الصيد والذبائح (جعلهما كتاباً واحداً)، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة، وكتاب المعيشة، فهو قد أحر

١. أنظر: فهرست للمكتبة، ج ٣٨، ص ٥٥٧.

كتاب المعيشة على ما قبله، بخلاف ما جاء في الكافي، والحق الناسخ أيضاً سبعة عشر باباً من أبواب كتاب الأطعمة (من باب أكل الطين إلى باب ذكر الباغي والعادي) بأبواب كتاب الصيد والذبائح وعدّها منه، بخلاف ما جاء في سائر النسخ وطبعات الكافي.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وكتب الناسخ في آخر النسخة هكذا: كتبه لنفسه قربة إلى الله تعالى العبد الفقير إلى رحمة ربّه عليّ بن أبي الميامين عليّ بن أحمد بن عليّ بن أمينا بواسط في شهر ربيع الأول من سنة خمس وسبعين وستمائة الهلالية للهجرة النبوية. اللهم صلّ على خاتم النبيّين وسيد المرسلين محمد النبيّ المصطفى وآله وأوصياء المرضيّين أنعم الهدى حجج الله على عباده وأمنائه على وحيه، وسلم....<sup>١</sup>

وقد انتقلت النسخة من مدرسة نواب حين تجديد بنائها إلى خزانة الروضة الرضوية المقدّسة، وتوجد نسخة مصوّرة منها في مكتبة آية الله المرعشي المرقّمة ١٠٣<sup>٢</sup>، وميكرو فيلم منها في المكتبة المركزية بجامعة طهران المرقّمة ٢١٣٣<sup>٣</sup>. تقع في (١٨٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٢ إلى ٢٣) سطراً بالخطّ النسخي المعرّب العتيق. ورمزنا لها بـ«ط».

٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٥٠٧٧؛ نسخت في شهر محرّم الحرام عام (٧١٠ - ٧١١ ق)، ولم نعر على اسم ناسخها. وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب المعيشة. وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقرئت وصحّحت بتمامها بتوسط آقا محمد حسين عند المولى صالح المازندراني رحمه الله شارح الكافي، ويشاهد إنهاؤه في موضعين منها؛ أحدهما في صفحة (٣٤٨) والآخر في صفحة (٥١٤)، ونصّ ما جاء في الموضع الأوّل هكذا:

١. أنظر: فهرست ألباني كتب خطّي، ص ٤٥٥.

٢. أنظر: فهرست المخطوطات المصوّرة للمكتبة، ج ١، ص ١٠٥.

٣. أنظر: فهرس ميكرو فيلم للمكتبة، ج ١، ص ٣٦٤.

أنهاء الفاضل الكامل، ولدي وقرة عيني، آقا محمد حسين - وفقه الله لمراضيه، وجعل مستقبل أمره خيراً من ماضيه - سماعاً وتصحيحاً في مجالس آخرها يوم الإثنين سابع عشر صفر سنة عشرين ومائة بعد الألف [١١٢٠ ق] على هاجرها ألف تحية. وكتب بيده الفانية محمد صالح المازندراني عُفي عنه بعفو الله الكامل.<sup>١</sup>  
تقع في (٣٢٢) ورقة، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «ي».

٤. مخطوطة مكتبة جامعة إلهيات بطهران، المرقمة (١٧٧ ب)؛ نسخت من عام ٨٥٤ ق إلى ٨٥٥ ق، ولم نعث على اسم الناسخ.  
وتحتوي على قسم الأصول بتمامه، وكتب الطهارة والحيض والجنائز من قسم الفروع. وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقوبلت عند عالم جليل لم يُعلم اسمه، ويشهد لذلك ما كتب في مواضع متعددة من النسخة إنهاءً (سماعاً أو قبلاً).<sup>٢</sup>  
تقع في (٣٠٥) أوراق، وفي كل صفحة (٢٨) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «جس».

٥. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١١٢٩٤؛ نسخها حسين بن حاجي بن عليّ الإسترآبادي، وتأريخ الفراغ: يوم الثلاثاء ٣ جمادى الأولى عام ٨٩١ ق، في مدرسة الحلة.

وتحتوي على معظم أبواب كتابي: الحجة، والإيمان والكفر.  
تشاهد في الورقة الأولى علامة تملك لم يقرأ اسم المالك، لكن تاريخ تملكه ١٠٥٢ ق.  
وقد كتب العلامة محمد صالح الحائري في ظهر الورقة الأولى هكذا:  
هذا المجلد كتب في القرن التاسع سنة ٨٩١ في الحلة، وفي آخره خط بعض علماء سبزوار من تلامذة الشيخ البهائي مع أوراق علمية أيضاً بخطه، وتأريخ كتابته ألف وخمس وأربعون، وسقط بعض الصفحات من أثناء أوائله، ومعه أيضاً كراسه من باب

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٣١.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٦٣٣.

الاعتراف بالتقصير إلى آخر كتاب الإيمان والكفر جعلتها في آخر المجموعة عسى أن  
نظفر بالبقية بهذا الخطّ، أو نكملها عند الفرصة. أنا الأقلّ محمّد صالح بن فضل الله  
الحائريّ المازندراني الشهير بالعلامة.

وقوبلت النسخة وصحّحت مرّتين؛ مرّة بيد الكاتب في عام ٨٩١ ق مع نسختين  
عنده، ويشهد لذلك ما ذكره في صفحة (٢٣٠) وفي آخر النسخة حيث قال:

شكر كه اين نامه به عنوان رسيد  
بيشتر از عمر به پايان رسيد  
بلغت المقابلة والتصحيح بحسب الجهد والطاقة بنسختين صحيحتين، إلا ما زاغ عنه  
النظر، وحسر عنه البصر، وذلك بتوفيق الله ومّنه في يوم الرابع والعشرين من رجب سنة  
٨٩١.

ومرّة أخرى قوبلت وصحّحت بيد أحد تلامذة الشيخ البهائيّ عليه السلام وهو محمّد جعفر  
بن محمود السبزواري، في سنة ١٠٤٥ ق مع نسخة مصحّحة مقروءة على الشيخ  
البهائيّ عليه السلام، وتشهد له علامة بلاغه في موضعين من النسخة؛ أولهما في صفحة (٢٠٠)  
هكذا:

قد بلغت المقابلة إلى ها هنا أول نهار يوم الأحد، ثاني عشر من شهر صفر - ختم بالخير  
والظفر - [من] شهور سنة خمس وأربعين بعد الألف من الهجرة النبويّة - عليه الصلاة  
والتحية - وكتب العبد الأحقر الأفقر إلى الله الأكبر ابن محمود السبزواري حامداً مصلياً  
مسليماً مستغفراً.

وثانيهما في آخر النسخة، لم نذكره لطوله، وتأريخه يوم السبت، الثالث من شهر  
ربيع الثاني المعظم في شهور خمس وأربعين بعد ألف من الهجرة النبويّة.  
وتشاهد على النسخة أيضاً حواش وتعليقات في ترجمة اللغات بالعربيّة  
والفارسيّة بالرموز التالية: «م ح م د»، «علي عفي عنه» و«ع اص عفي عنه»<sup>١</sup>.  
ويوجد ميكرو فيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقّمة ٢٥٥.  
تقع في (١١٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بالخطّ النسخي.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤١١.

٢. أنظر: فهرست نسخه های عکسی مرکز احیاء میراث اسلامی، ج ١، ص ٦٨.

ورمزنا لهذه النسخة بـ«ه».

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي عليه السلام بقم، المرقمة ٨١٠؛ نسخت في القرن التاسع، ولم نعر على اسم الناسخ.  
وتحتوي على كتاب الحجّة من قسم الأصول، وكتاب الحجّ من قسم الفروع فقط.  
وعليها علامات التصحيح قليلة جداً.<sup>١</sup>  
تقع في (١٥٩) ورقة، وفي كلّ صفحة سطور مختلفة بالخطّ النسخي.  
ورمزنا لها بـ«بق».

٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي عليه السلام في قم، المرقمة ٢٦٨؛ أدرج تأريخ النسخ في آخر كتاب الطلاق: يوم الجمعة ١٢ ربيع الأول عام ٩٥٣ ق؛ وفي انتهاء كتاب الموارد: يوم الخميس ٢٩ شهر رمضان عام ٩٥٣ ق؛ وفي آخر كتاب الديات: يوم الجمعة ١٧ ذي القعدة عام ٩٥٣ ق؛ وفي آخر كتاب الأيمان: يوم الأحد ٨ ذي الحجّة عام ٩٥٣ ق.  
وتحتوي على قسم الفروع (سوى عدّة أبواب من بعض كتبه سقطت) وكتاب الروضة بتمامه، وورقتين في فهرس أحاديث كتاب الروضة.  
ويوجد ميكرو فيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقمة ١٣٧ في (٣٢٧) ورقة.

قوبلت النسخة عند الشهيد الثاني عليه السلام، وتوجد في هوامشها علامات التصحيح والمقابلة بخطّه عليه السلام مراراً؛ منها في آخر كتاب الطلاق هكذا:  
بلغ العرض بأصله المنقول منه في أوائل شهر جمادى الآخرة، سنة أربع وخمسين وتسعمائة، وكاتبه الفقير إلى الله تعالى زين الدين بن عليّ بن أحمد حامداً مصلياً مسلماً.

وفي آخر كتاب العتق هكذا: «قوبلت وصحّحت في أوائل شهر جمادى الآخرة، سنة ٩٥٤». ونحوه في آخر كتاب الأطعمة وآخر كتاب الأشربة وهامش صفحات

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٣، ص ١٠.

(٥٠١، ٥٧٣ و ٦٠١) من كتاب الروضة.

والنسخة تلفت بمرور الزمان، ومحيت هوامش بعض أوراقها، وسقطت أيضاً الورقة الأولى والورقة الأخيرة منها، ثم تداركتنا بخط جديد<sup>١</sup>.  
تقع في (٣١٥) ورقة، وفي كل صفحة (٢٦) سطراً بالخط النسخي المعرب.  
ورمزنا لها بـ«ل».

٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي<sup>عليه السلام</sup> بقم، المرقمة ٣٠١٥؛ نسخها أبو الحسن بن أبي القاسم النيشابوري، وفرغ من نسخها سنة (٩٦٦-٩٦٧ ق).  
وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى آخر كتاب المعيشة.  
وقد قوبلت النسخة وصححت مع نسخ معتمدة بتوسط قاسم علي بن حسن علي البرارقى السبزواري (مرة في عام ١٠٦٩ ق، ومرة أخرى مع النسخة المصححة للشهيد الثاني<sup>عليه السلام</sup>).

صحح قسماً منها بنسخة مير حسن بن مير ولي الله القائني، وتلك النسخة قد صححت أيضاً بنسخة الشهيد الثاني<sup>عليه السلام</sup>، وتاريخ الفراغ من هذا التصحيح عام ١٠٧٢ ق.  
وتلاحظ علامات الشهادة لهذه التصحيحات في الصفحات (٢٥٩، ٣٣١، ٣٩٤ و ٥٨٩) من النسخة.

وقرئت النسخة بتوسط قاسم علي بن حسن علي البرارقى السبزواري على ملا أحمد بن محمد التوني وملا عبدالله بن محمد التونسي، وتشاهد أيضاً إجازة ملا أحمد في الورقة الأخيرة للقارئ هكذا:

بسم الله، والحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبي بعده محمد وعترته الطاهرين. أما بعد، فقد قرأ علي وعلي أخيه عبدالله الشهير بالتوني المولى الفاضل العالم العامل الزاهد الحافظ الوجه المتين قاسم علي السبزواري - أدام الله بركاته علينا وعلي سائر المؤمنين، ونفعنا به وبأمثاله من الصالحين - هذا الكتاب إلى هنا. وقد أجزت له روايته عني بإسنادي إلى مؤلفه قدس الله روحه، وكتبه بيده الفانية الجانية أحمد بن حاجي محمد المشتهر بالتوني حامداً مصلحاً مسلماً في شهر ... سنة سبعين وألف.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢٩٩.

وتشاهد أيضاً على هوامشها تعليقات بالإمضاءات التالية: «مولانا محمد مؤمن - سلمه الله»، «ميرزا قاضي - سلمه الله»، «م ح ق»، وغيرها.<sup>١</sup>  
تقع في (٣٨٣) ورقة، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «جش».

٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢١٠٧؛ نسخها أحمد بن علي بن حسن بن موسى النباطي، وفرغ عنها يوم الإثنين ١٦ جمادى الآخرة من عام ٩٧٠ ق.  
وتحتوي على قسم الأصول بتمامه.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقوبلت إلى آخر كتاب الإيمان والكفر مع النسخة التي قوبلت مع النسخة المصححة على يد الشهيد الثاني رحمته الله، وتشهد لهذا العبارة التي كتبت في الصفحة (٤٢٦) هكذا:

بلغ مقابلة بحسب الجهد والطاقة بنسخة قوبلت بنسخة شيخنا السعيد زين الملة والدين أبي عبدالله الشهيد الثاني - قدس الله سره - وصورة خطه عليها، تقبل الله ذلك عنه.  
وكتب أحمد بن علي بن حسن الشهيد بابن موسى النباطي، والفراغ منه يوم الخميس ثالث عشر شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة.<sup>٢</sup>

تقع في (٢٥٨) ورقة، وفي كل صفحة (٣٣) سطراً، بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «بش».

١٠. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمته الله بقم، المرقمة ٥٣٠١؛ نسخت بيد كاتب لم نعر على اسمه، وفرغ من نسخها ٧ شهر ذي القعدة من عام ٩٦٥ ق.  
وتحتوي على كتب الصوم والحج والجهاد من قسم الفروع.  
وعليها علامات التصحيح والمقابلة قليلة، وتشاهد على الورقة الأولى علامات التملك لآية الله المرعشي رحمته الله ومحمد بن أمين بن أحمد الحارثي الجزائري.<sup>٣</sup>

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٨، ص ٢٠٤.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٥، ص ١٤٤.

٣. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٩٢.

تقع في (٢١٥) ورقة، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً، بالخط النسخي الجيد.  
ورمزنا لها بـ «بص».

١١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي عليه السلام بقم، المرقمة ٥٤٧٢؛ نسخت في عام ٩٦٧ ق، ولم نعر على اسم ناسخها.

و تحتوي على قسم الفروع من أوله إلى كتاب الجهاد.  
وتشاهد فيها علامات للتملك؛ منها لأبي طالب بن محمد زاهد الحسيني التبريزي في عام ١١٢٩ ق. ومنها لزين العابدين بن أبي البقاء الشريف الشهدادي النائيني في رجب ١١٤٧ ق. ومنها لمحمد زين العابدين بن صفى الطباطبائي النائيني. ومنها لعناية الله بن عبد الكافي النائيني الشهدادي، وغيرها.

ولا يرى من التصحيح والمقابلة والحواشي عليها أثر.<sup>١</sup>  
تقع في (٢٨٢) ورقة، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً بخط النستعليق.  
ورمزنا لها بـ «بذ».

١٢. مخطوطة مكتبة السيد محمد حسن إمام جمعة في گلپایگان، المرقمة ٢٤؛ نسخت في عام ٩٧٢ ق، ولم نعر على اسم ناسخها.

و تحتوي على الكتب التالية: العشرة، الجنائز، الجهاد، الصيد، الذبائح، الأطعمة، الأشربة، الوصايا، والمواريث.

و على هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، وهي قليلة، وتشاهد في صفحات (١٦٠، ٣٤٣، ٣٨٠، ٤٣٠، ٤٩٠ و ٥٨٧) علامات البلاغ مضامينها متشابهة، و نصّ المورد الأخير في انتهاء النسخة هكذا:

كتب هذا المجلد من أوله إلى آخره من نسخة قرئت وتصححت على يحيى بن سعيد، رضي الله عنه.

و يفهم منه أن النسخة كتبت واستنسخت من نسخة صححت عند يحيى بن سعيد الحلبي، وفيها إنهاؤه عليه السلام، والمظنون أنها هي النسخة المذكورة سابقاً المرموزة بـ «ق».<sup>٢</sup>

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٢٥٧.

٢. أنظر: فهرست كتابخانه های گلپایگان، ص ١٣٤.



تقع في (٢٩٣) ورقة، وفي كل صفحة (٢٠) سطراً بالخط النسخي الجيد.  
ورمزنا لها بـ «جص».

١٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي عليه السلام في قم، المرقمة ٣٧٢؛ نسخها المولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني (مؤلف تفسير منهج الصادقين)، وفرغ من نسخها ٢٩ جمادى الأولى عام ٩٧٢ ق.

وتحتوي على ثلاثة أقسام الكافي، سوى عدة أوراق وأبواب سقطت من بعض الكتب، وترتيب بعض الكتب والأبواب فيها بخلاف ما في سائر النسخ وطبعات الكافي.

تشاهد في الورقة الأولى علامات التملك مع الخواتم التالية: «العبد الواثق بالله محمد كاظم»، «الراجي شفاعة المرتضى عبده علي رضا» لعلي رضا بن آقاجاني بتاريخ ١٠٠٤ ق، «محمد محمد محمد محمد» لمحمد بن عاشور الكرمانشاهي بتاريخ ١٢٠١ ق، و«محمد بن حيدر آقاجاني» وغيرها من علامات التملك التي لم تقرأ.

وعليها حواش وتعليقات كتبها علي رضا بن آقاجاني في سلخ شهر صفر عام ١٠١٨ ق في توضيح اللغات وحل العبارات، وأكثرها من الوافي للفيض عليه السلام.  
وقابلها أيضاً وصححها تماماً من تاريخ شهر ربيع الأول عام ١٠١٨ ق إلى شهر محرم الحرام عام ١٠٢٤ ق مع نسخة، ويشهد له خطه في آخر النسخة هكذا:

هو الله الموفق المؤيد المعين، وعن جناب فضله أستمّد وأستعين في كلّ آنٍ وحين، وله الحمد الجزيل والثناء الجليل على تأييد إتمامه مقابلة مهذبة، والشكر الأتم الأوفر الجليل لتوفيق اختتامه معارضة محرّرة في مجالس عديدة ومحافل بديدة، كان آخرها يوم السبت غرة محرم الحرام من شهور سنة ١٠٢٤ ق، وكان أحد طرفها العبد الجاني علي رضا بن آقاجاني، عاملهما الله - جلّ جلاله - ببرّه وإحسانه ...<sup>١</sup>

تقع في (٢٣٤) ورقة، وفي كل صفحة (٢٨) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «بف».

١٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الفيضية بقم، المرقمة ٤٨١؛ نسخها المولى فتح الله بن

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٣٩١.

شكر الله الشريف الكاشاني (صاحب تفسير منهج الصادقين)، وفرغ من نسخها عام ٩٨٠ ق. وتحتوي على قسم الأصول بتمامه، وقسم الفروع من أوله إلى كتاب الحج، وترتيب الكتب فيها بخلاف ما في سائر النسخ.

وعلى هوامشها - سوى كتاب الحج - علامات التصحيح والمقابلة، وحواش مفيدة في توضيح اللغات والعبارات الغامضة، وبعضها من كتاب الوافي للفيض رحمته الله.

وتشاهد أيضاً في موضعين منها علامتا بلاغ؛ إحداهما في آخر كتاب الحجّة هكذا: بلغ قبلاً من نسخة مصحّحة في مجالس متعدّدة آخرها ظهر إثنين من يوم السادس والعشرين من ذي القعدة لسنة ثمانين وتسعمائة.

وثانيهما في آخر كتاب الصوم بلفظة موجزة هكذا: «بلغ القبال»<sup>١</sup>. تقع في (٣٣٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي العالي. ورمزنا لها بـ «جر».

١٥. مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، المرقّمة ٧١٤ / ٤؛ نسخ قسماً منها (إلى آخر كتاب العشرة) شخص مجهول في ٢٣ ذي الحجّة عام ٩٧٥ ق، وقسماً آخر نسخه محمّد تقيّ بن شمس الدين محمّد، وفرغ عنه في ٢٣ محرّم الحرام عام ١٠٦٧ ق في مشهد الرضا رحمته الله.

وتحتوي على قسم الأصول وكتاب الروضة كاملاً، وعلى قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب الحج، ثمّ كتاب الجهاد وكتاب المعيشة.

و تشاهد في أولها علامات تملّك الأعلام المدرجة أسماءهم أدناه: عليّ الآشتياني (عام ١٣٢٦ ق)، محمّد حسين القاري، محمّد أمين بن محمّد حسين القاري، ومحمّد هاشم بن سلطان محمّد المشهدي.

وقد قرأ كاتبها القسم الأوّل منها على الشيخ البهائي رحمته الله، ويوجد في موضعين منها إنهاء ان بخطّه رحمته الله؛ أحدهما في صفحة (١٦) هكذا: بلغ - وقفه الله تعالى لارتقاء أرفع معارج الكمال - سماعاً إلى هاهنا، وقد أجزت له أن

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢١٣.

يرويه عني بأسانيد الواصلة إلى أصحاب العصمة سلام الله عليهم أجمعين . حرّره أقلّ العباد محمّد المشتهر بهاء الدين العاملي ، عفي عنه .

والثاني في صفحة (٣٣) هكذا :

أنهاء - أيده الله تعالى - سماعاً إلى هنا ، وقد أجزت له أن يرويه عني بأسانيده إلى أصحاب العصمة سلام الله عليهم . حرّره أقلّ الأنام محمّد المشتهر بهاء الدين العاملي ، عفي عنه .

والإنهاء ان لم ينقطاً أصلاً .

وتشاهد أيضاً في صفحتي (٣٨٠ و ٣٩٢) منها علامتان للتصحيح والمقابلة مع النسخة التي قبلت مع نسخة الشهيد الثاني رحمته الله .  
تقع في (٤٨٣) ورقة ، وفي كلّ صفحة (٢٧ إلى ٣١) سطرّاً بالخطّ النسخي الجيّد .  
ورمزنا لها بـ «بس» .

١٦. مخطوطة مكتبة آية الله الغلپايگانی رحمته الله بقمّ ، المرقّمة ٣٤ / ٢٧ / ٦٦٥٧ ؛ نسخها حبيب الله بن حسام ، وفرغ من نسخها سلخ شعبان عام ٩٧٤ ق .  
وتحتوي على كتب الإيمان والكفر ، والدعاء ، وفضل القرآن ، وكتاب العشرة (من قسم الأصول) ، وكتاب الروضة بتمامه .  
قوبلت النسخة مع نسختين ؛ إحداهما قوبلت مع النسخة المكتوبة عن نسخة الشهيد الثاني رحمته الله ، وثانيتهما نفس نسخة الشهيد رحمته الله .  
وأدرج في هامش صفحة ٨١٦ منها هكذا :

الحمد لله على توفيق مقابلة هذا الجلد من مجلّدات الكافي مع النسختين الصحيحيتين ؛ أحدهما ، يقابل بالنسخة الأصل التي بخطّ خاتم المجتهدين الشهيد الثاني ، وثانيهما بنسخ المرحوم شيخنا المبرور المرحوم الشيخ زين الدين ، أطاب الله ثراهما .  
تقع في (٤٠٩) أوراق ، وفي كلّ صفحة (١٩ إلى ٢٣) سطرّاً بالخطّ النسخي المعرّب .  
ورمزنا لها بـ «ص» .

١. أنظر: الفهرست للمكبة، ج ٨، ص ١٧٤ .

٢. أنظر: الفهرس للمكبة (تدوين عرب زاده)، ص ٥٨٥ .

١٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٦٤٩؛ نسخها حبيب الله بن علي بن حسام (على ما كتب في آخر كتاب الجهاد وكتاب العقيدة وكتاب الطلاق)، ومحمد بن المصروع الكربلائي (على ما كتب في آخر كتاب الروضة)، وأدرج تأريخ الفراغ من النسخ في آخر كتاب الجهاد: سلخ رمضان عام ٩٧٩ ق؛ وفي آخر كتاب الأيمان والنذور: ١١ ربيع الثاني عام ٩٨٠ ق؛ وفي آخر كتاب الروضة: عام ١٠٢٩ ق. وتحتوي على قسم الفروع من باب بدء الحجر من كتاب الحج إلى آخره، وكتاب الروضة بتمامه.

وقوبلت النسخة وصححت ثلاث مرّات؛ مرّة في عام ٩٨٠ ق بتوسط هداية الله بن السيّد مراد الرضويّ القائي، ويشهد لها خطّه في صفحة (١٢٩) هكذا:

بلغ مقابلة بقدر الوسع والطاقة في المشهد المقدّس الرضيّة الرضويّة - على مشرّفها الصلاة والتحيّة - في اثنين وعشرين من شهر ذي الحجة سنة ثمانين وتسعمائة، وأنا العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله الغني هداية الله بن السيّد مراد الرضوي القائي.

ومرّتين في عام ١٠٢٩ ق على يد سبط الرجل المذكور (أعني هداية الله) وهو حسن بن وليّ الله بن هداية الله، مع النسختين المصحّحتين؛ إحداهما بيد الميرزا محمد الإسترآبادي، والأخرى بيد الشهيد الثاني رحمته الله. وتشاهد في خمسة مواضع من النسخة علامات البلاغ؛ الأولى منها في صفحة (١٢٩) هكذا:

قابلتُ هذه النسخة من أوّل كتاب الصلاة بنسخة صحّحها شيخنا الشهيد الثاني - قدّس الله روحه - فصحّحتها بقدر الوسع إلّا ما زاغ عنه البصر، وأنا أقلّ الخلائق حسن بن وليّ الله بن هداية الله بن سيّد مراد الرضويّ القائي حامداً مصلّياً مسلماً، وكان هذا أوائل السنة التاسعة من العشر الثالث بعد الألف الهجرية، على مشرّفها ألف تحيّة.

والثانية والثالثة تقرّباها، وهما في آخر كتابي الجهاد والعقيدة، وتاريخهما: ٣ رمضان عام ١٠٢٩ ق في كربلاء. وجاء في الموضع الرابع (في آخر كتاب الدواجن، صفحة ٤٨٤) هكذا:

فرغت من مقابلة هذا الجزء بنسخة صحّحها بعض الفضلاء، وقرأها على الشيخ المحدث العلامة ميرزا محمد الإسترآبادي في مجالس آخرها يوم الجمعة لسبع خلون

من شهر رمضان المنتظم في السنة التاسعة والعشرين بعد الألف الهجرية حامداً مصلياً مسلماً، وأنا أقلّ الخليفة حسن الرضويّ القائني مولداً، والحائري نزيلاً.

والخامس في انتهاء النسخة، تأريخه شهر شوال من شهور سنة ١٠٢٩ ق.

وتشاهد أيضاً في هامش بعض الصفحات تعليقات في توضيح اللغات الغامضة بإمضاء المصحح المذكور هكذا: «حسن - عفي عنه».

وجاء في آخرها متن إجازة محمد بن حسن (صاحب المعالم) إلى ابنه حسن بن زين الدين العاملي وحسن بن ولي الله القائني الرضويّ، وتأريخه: عام ١٠٢٩ ق.<sup>١</sup>

نقع في (٢٨٥) ورقة، وفي كلّ صفحة (٣٣) سطراً بالخط النسخي.

ورمزنا لهذه النسخة بـ «جد».

١٨. مخطوطة مكتبة جامع گوهرشاد في مشهد، المرقّمة ٢٧٩؛ نسخها جلال الدين محمد بن أحمد، وأدرج تأريخ الفراغ من النسخ في آخر كتاب الإيمان والكفر: يوم الأحد ٤ ذي الحجة عام ٩٨١ ق، وفي آخر كتاب الصوم: ١٤ شعبان عام ٩٨٢ ق.

وتحتوي على قسم الأصول بتمامه وكتب من قسم الفروع إلى كتاب الصيام سوى عدة أبواب وأوراق سقطت من بعض كتب الفروع.

وعلى هامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواش وتعليقات مفيدة بخط ملا محمد أمين الإسترآبادي بالرموز التالية: «م - ن - سلمه الله»، «أمير محمد مؤمن - دام ظلّه» و «ملا محمد صالح».

وساعده في أمر المقابلة والتصحيح المولى عيسى الدزماري التبريزي، وتشاهد في ضمن بعض علاماته إجازته له؛ ويشهد لجميع هذه الأمور ما في آخر كتاب الدعاء حيث جاء: «بلغ قبلاً في مكة بتوفيق الله في سنة ١٠٣٢ في ٢٠ شهر جمادى الأولى حين ارتحالي من مكة إلى المدينة».

وجاء في آخر كتاب الإيمان والكفر:

الفاضل المحقق والكامل المدقق أعني مولانا عيسى الدزماري قابل معي كتاب

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٦، ص ٣٢٥.

الإيمان والكفر من أوله إلى آخره مقابلة كشف وتحقيق، ومعارضة إتيان وتدقيق، وقد أجزت له أن يرويه عني كما أجاز لي الشيوخ العظام - نور الله مراقدهم إلى قيام القيام - وأنا الفقير الحقير إلى الله الغني ... وذلك في سني مجاورتي بمكة المشرفة موافق عام اثنين وثلاثين بعد الألف من هجرة سيّد المرسلين، على مهاجرها من التحيات ...

وخدش في هذا الموضع محلّ اسم المميز، لكن أشهد بخطّ آخر في جنبه بأن الخطّ المذكور لملاً محمّد الإسترآبادي.

وتشاهد أيضاً علامة بلاغ سماعاً بخطّ ملا محمّد عبدالله بن حسين الشوشري في آخر كتاب الدعاء (بحيث أشهد بخطّ آخر بأنّ العبارة من خطّه عليه السلام) هكذا:

بلغ سماعاً أيّده الله تعالى، ووفقّه لما يحبّ ويرضاه، وأطال بقاءه، وكان ذلك في مجالس متعدّدة، وكتب ذلك عبدالله بن حسين الموسوي.<sup>١</sup>

تقع في (٤٢٠) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ «بر».

١٩. مخطوطة مكتبة مدرسة المروي في طهران، المرقّمة ٣٧٧؛ نسخها «فرّخ» في عام ٩٨١ ق.

وتحتوي على قسم (الفروع من كتاب النكاح إلى آخر هذا القسم)، وكتاب الروضة بتمامه.

ولا يشاهد في هوامش النسخة أثر من التصحيح والمقابلة أو التعليقات.<sup>٢</sup>

تقع في (٤٢٠) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ «جع».

٢٠. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٤٤٥٣؛ نسخها أحمد بن شرف الدين بن ناصر آل پنجه الحسيني الحسيني النجفي، وفرغ من نسخها ٧ شعبان المعظّم من عام ٩٨٤ ق.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢٣٩.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٢٠٤.

وتحتوي على قسم الفروع من أوله إلى كتاب الجهاد. وكانت النسخة في ملك محمد واعظ الطهراني في ربيع الأول عام ١٣٠٤ ق، وعلامة تملكه موجودة في الورقة الأولى منها. وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً تعليقات وحواش مفيدة بالرموز التالية: «م ق ر - سلمه الله»، «م ق ر - دام ظلّه»، «م ق ر - دام إفادته»، «م ت ق (ره)»، «ميرزا محمد به (ره)»، «م ص ح (ره)»، «م ن و (ره)»، «ع ك (ره)»، «ام ن (ره)» وغيرها<sup>١</sup>. تقع في (٣٣٢) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخط النسخي. ورمزنا لها بـ «بث».

٢١. مخطوطة مكتبة الوزيري بيزد، المرقمة ٢٨٨؛ نسخها جلال الدين محمد بن أحمد، وفرغ عن نسخها شهر ربيع الأول من عام ٩٨٥ ق على ما كتبه في آخر كتاب فضل القرآن. وتحتوي على الكتب التالية: الحجّة، الدعاء، فضل القرآن، الصوم، الإيمان والكفر (بهذا الترتيب، سوى عدّة أبواب سقطت من بعض الكتب). تشاهد في هوامشها علامات تصحيح قليلة جداً. وألحق بها أجزاء من كتاب التهذيب بخط نفس الكاتب<sup>٢</sup>. تقع في (٢٥٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧ إلى ٢٩) سطراً، أكثرها بالخط النسخي، وقسم منها بخط نستعليق. ورمزنا لها بـ «بك».

٢٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي عليه السلام بقم، المرقمة ٩٠٨١؛ كتبها معاني بن بابامير بن تاج الدين حسن الحسيني، وفرغ منها ٢٢ ذي الحجّة من عام ٩٨٦ ق. وتحتوي على قسم الأصول وقسم الفروع (من كتاب العشرة إلى كتاب الموارث).

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٥.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢٨٨.

وعلى الورقة الأولى منها علامات التملّك؛ منها للمحقّق الفيض الكاشاني رحمته الله، وأحمد بن رضا وغيرهما.

وعليها علامات المقابلة والتصحيح وحواش قليلة مختصرة من دون رمز ولا إمضاء<sup>١</sup>. تقع في (٢٥١) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بالخطّ النسخي. ورمزنا لها بـ «بض».

٢٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمته الله بقم، المرقّمة ١٠٩٣٧؛ نسخت في عام ٩٨٩ ق، ولم نعثّر على اسم ناسخها.

وتحتوي على الكتب التالية من قسم الفروع: الصيام، الحجّ، الجهاد، والمعيشة. وعليها علامات التصحيح والمقابلة، وتُشاهد أيضاً علامات البلاغ موجزة في مواضع متعدّدة؛ منها في آخر كتاب المعيشة في تاريخ ١٠٦١ ق، ومنها في آخر كتاب الحجّ في تاريخ ١٠٧٤ ق<sup>٢</sup>.

تقع في (١٩١) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بالخطّ النسخي والنستعليق. ورمزنا لها بـ «بظ».

٢٤. مخطوطة مكتبة الشريعتي بمشهد، المرقّمة (٢ ز)؛ نسخها محمّد بن سعيد الطريحي، وأدرج تاريخ الفراغ في آخر كتاب الحيض: جمادى الأولى عام ٩٩٠ ق، وفي آخر كتاب الصلاة: شهر جمادى الآخر عام ٩٩١ ق، وفي آخر كتاب الحجّ: ٢٥ ربيع الأول عام ٩٩٣ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من أوّله إلى كتاب الجهاد. وكانت النسخة مملوكة لأحمد بن محمّد حسن بن محمّد تقّي بن محمّد إسماعيل النائيني في تاريخ ذي القعدة من عام ١٢٩٦ ق.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة وحواش وتعليقات قليلة جدّاً<sup>٣</sup>.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٢٣، ص ٢٣٥.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٢٧، ص ٣٤٧.

٣. أنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٥٣.



تقع في (٢٩٤) ورقة، وفي كل صفحة (٣١) سطرًا بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «بخ».

٢٥. مخطوطة مكتبة الوزيري يزيد، المرقمة ٢٥٥؛ نسخها حسن بن جمعة بن علي الزبيدي، وفرغ منها عام ٩٩٢ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى آخر كتاب النذور والكفارات (سوى عدة أبواب سقطت من بعض الكتب) وكتاب الروضة بتمامه.  
وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، ويشاهد في الصفحة (١٦) علامة إنهاء مقابلة موجزة.

وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات مفيدة مع الرموز المختلفة، أكثرها كانت من العلامة المجلسي رحمته الله برمز «م ق ر»، أو من الفاضل الإسترآبادي برمز «ام ن».<sup>١</sup>  
تقع في (٤٠٥) أوراق، وفي كل صفحة (٣٩) سطرًا بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «بي».

٢٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢٠١٨١؛ نسخها شاه محمد بن شمس الدين الكرمانی، وفرغ عن نسخها ١٥ جمادى الثانية عام ٩٩٥ ق في المشهد الحائري.

وتحتوي على قسمي الأصول والفروع من كتاب فضل القرآن إلى كتاب المعيشة.  
وقد نظم السيد عبد العظيم الحسيني في عام ١٣٤٤ ق فهرساً لمباحث الكتب في ثلاث عشرة صفحة من أول النسخة.

وكانت النسخة مملوكة لآية الله مصطفى الصفائي الخوانساري، وتشاهد علامة تملكه في عام ١٤٠٠ ق في الورقة الأولى.

وتشاهد علامة بلاغ قراءة موجزة في الورقة الأولى لم يعلم كاتبه. وعلى هوامش النسخة أيضاً علامات التصحيح والمقابلة.<sup>٢</sup>

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٣٦٨.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة (الإمداني)، ص ١٩١.

تقع في (١٨٣) ورقة، وفي كل صفحة (٣١) سطراً بالخط النسخي الجيد.  
ورمزنا لها بـ «بت».

٢٧. مخطوطة مكتبة آية الله الكلبايكاني رحمته بقم، المرقمة ١٠٢/٣٢؛ كتبها شرف بن فتح الله الشريف في ٢٠ شهر رمضان من عام ٩٩٨ ق.  
وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب الأيمان والنذور، سوى عدة أبواب سقطت من بعض الكتب.  
وعلى هوامشها علامات تصحيح ومقابلة قليلة.<sup>١</sup>  
تقع في (٤٧٣) ورقة، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً بالخط النسخي الجيد.  
ورمزنا لها بـ «ر».

٢٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٦٨٢٠؛ نسخت في سنة ١٠٩٨ ق الحادي عشر، ولم نعر على اسم ناسخها.  
وتحتوي على أقسام الأصول والفروع والروضة بتمامها.  
وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة وحواش وتعليقات كثيرة برمز «ع ل» أو «ع ل - سلمه الله»، أو من مصادر اللغة مع ذكر عناوينها مختصرة.  
وقابلها بتمامها رجل اسمه: «الله وردي» في عام ١٠٢٥ ق مع النسخة المصححة بيد الشهيد الثاني رحمته، وقابلها الكاتب أيضاً قسمي الأصول والروضة منها في ٢٣ شهر محرم عام ١٠٩٨ ق مع نسخة أستاذه الشيخ علي بن محمد المعروف بالشيخ علي زين الدين (الشيخ علي الكبير)، وقد صرح بهذا في آخر كتاب العشرة بقوله:  
وقابلت كل الروضة والأصول مع كتاب صحيح صححه أستاذنا ومولانا الشيخ علي بن شيخ محمد المشهور بين الناس بشيخ علي زين الدين دام ظله، والحمد لله رب العالمين كثيراً في كل حال وحين، وصلى الله على محمد وآله أجمعين، صلاة تامة نامية فاضلة.<sup>٢</sup>

١. أنظر: الفهرس للمكتبة (تدوين عرب زاده)، ص ٥٨٥.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٣٥.

تقع في (٤٣٥) ورقة، وفي كل صفحة (٣٥) سطراً بالخط النسخي الجيد.  
ورمزنا لها بـ«بج».

٢٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمته الله في قم، المرقمة ١٤١٥؛ لم نعثر على اسم  
ناسخها وتاريخ كتابتها، لكن النسخة عتيقة على الظاهر.  
وتحتوي على الكتب التالية: الحدود، الديات، الشهادات، الأحكام، النذور،  
وكتاب الروضة. وفي آخرها أوراق متفرقة من باب المكاتب.  
وقد تلفت هذه النسخة بمرور الزمان، ومحيت بعض صفحاتها وأوراقها خصوصاً  
الصفحات الأولى منها، ثم أكملت بخطين مختلفين غير خط الناسخ.  
وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة بخط نفس الناسخ وغيره ندرة، وتشاهد  
في أربعة مواضع من النسخة علامة البلاغ هكذا: «ثم بلغ قراءة وفقه الله تعالى».  
وتشاهد أيضاً عليها حواش أكثرها فارسية في ترجمة بعض اللغات الغامضة  
والعبارات الموهمة خصوصاً في المواضع التي أكملت بيد غير الناسخ.  
وكُتب في آخر كتاب الروضة بخط آخر هكذا: «مالكه يثق بالملك القدير: محمد  
بن نصر الله الظاهري نسباً، الناووسي بلداً، والحمد...»<sup>١</sup>.  
تقع في (٢٥٣) ورقة، وفي كل صفحة (١٩) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ«ع».

٣٠. مخطوطة مكتبة مدرسة سليمان خان في مشهد، المرقمة ٢١٦٦؛ نسخت في القرن  
العاشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.  
وتحتوي على قسم الأصول من أوله إلى كتاب الحجة.  
وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتشاهد فيها علامات البلاغ قراءة  
ومقابلة. وتشاهد أيضاً علامة إنهاء من الشيخ الحر رحمته الله في الصفحة (١٠٥) هكذا: «أنها -  
وفقه الله تعالى - قراءة وتحقيقاً وتدقيقاً. حرره محمد الحر».  
وعليها أيضاً حواش وتعليقات كثيرة بالرموز التالية: «صالح - أصلح الله حاله»،

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٤، ص ٢٠٢.

«صالح - سلمه الله»، «باقر المجلسي - سلمه الله»، «باقر - سلمه الله»، «ام ن»، «مولانا أحمد - ره»، «بدر - رحمه الله»، «من إفادات الشيخ سلمه الله»، «م ن د - سلمه الله».<sup>١</sup>  
تقع في (٢٠٧) أوراق، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «جو».

٣١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، المرقمة ١٣١٢؛ نسخها الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي رحمته الله (صاحب وسائل الشيعة)، وفرغ منها عام ١٠٦٠ ق.  
تحتوي على قسم الفروع (من كتاب النكاح إلى آخر كتاب الأيمان والنذور والكفارات) وكتاب الروضة، سوى عدة أوراق سقطت من بعض الكتب.  
وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، وحواش مفيدة برمز «م دح» (محمد الحرّ)، وقوبلت النسخة بتمامها بيد الكاتب رحمته الله مع النسخة المكتوبة المصححة للشهيد الثاني رحمته الله، وجاء في مواضع متعدّدة منها علامات بخطه تشهد على هذا، والمضامين متقاربة؛ منها في آخر كتاب الوصايا هكذا:  
ثم بلغ قبلاً وتصحيحاً عن الجهد بنسخة أصحّ الموجود، قابلها الشهيد الثاني رحمته الله، وأنا محمد الحرّ.

والنسخة نفيسة قيّمة، لكن محيت بعض صفحاتها وتلفت بمرور الزمان.<sup>٢</sup>  
تقع في (٢٣٤) ورقة، وفي كل صفحة (٢٨) سطراً بالخط النسخي المعرّب.  
ورمزنا لها بـ «بن».

٣٢. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، المرقمة ١٤٥٩؛ نسخها ناصر الدين محمد بن أحمد البيدستاني التوني الخراساني، وفرغ منها يوم الثلاثاء ١٠ شعبان المعظم من عام ١٠١٧ ق في مكة المكرمة.

وتحتوي على قسم الأصول من كتاب الدعاء إلى كتاب العشرة فقط.  
وعليها حواش وتعليقات مفيدة، بعضها بإمضاء «حسن بن الشهيد الثاني».<sup>٣</sup>

١. أنظر: الفهرست لمكتبة جامعة طهران (ميكرو فيلم)، ج ١، ص ٣٦٤.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٤، ص ٨٤.

٣. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٨، ص ١١٦.

تقع في (٥٦) ورقة، وفي كل صفحة (٢٣-٢٦) سطراً بالخط النسخي العالي.  
ورمزنا لها بـ«بغ».

٣٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٠١١٦؛ نسخها ناصر الدين محمد بن أحمد البيدستاني التوئي الخراساني، وفرغ منها يوم الأحد آخر ربيع الثاني من عام ١٠١٦ ق في مكة المكرمة.  
وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الصلاة إلى كتاب الحج.  
وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة من دون رمز خاص.<sup>١</sup>  
تقع في (٢٨٨) ورقة، وفي كل صفحة (٢١) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ«بط».

٣٤. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٦٩٦٣؛ نسخها حامد بن محمد الجرجاني الإسترآبادي، وفرغ من نسخها عام ١٠٢٥ ق في مكة المكرمة.  
وتحتوي على قسم الأصول من أوله إلى آخر كتاب العشرة.  
وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، والمظنون أنها قرئت وقوبلت عند المولى محمد أمين الإسترآبادي، وتشاهد علامات متعددة منه على الظاهر في الصفحات (٤٤، ٩٦، ٢٣٣، ٣٥٧، ٥٨٩، ٦٦٥ و ٧١٠) بعضها هكذا: «بلغ قراءة وبحثاً المولى الفاضل في مكة المكرمة، أيده الله تعالى».  
وعليها أيضاً حواش وتعليقات كثيرة، لغوية أو فقهية أو حديثية بالرموز التالية: «م دا (ره)»، «محسن دام فيضه»، «ام ن - مد ظله»، «شامي»، «م ح ق (ره)»، «رف ي ع - سلمه الله»، «خ ل سلمه الله»، «معص عفي عنه»، «ام ل - دام ظله»، «صا سلمه الله»، «امين (ره)» وغيرها.

ووقفت النسخة لمكتبة المدرسة السميعة بتوسط عبد السميع السبزواري.<sup>٢</sup>  
تقع في (٣٥٥) ورقة، وفي كل صفحة (٢١) سطراً بخط النستعليق.  
ورمزنا لها بـ«ش».

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٧.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٠٣.

٣٥. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٧٣٤٦؛ نسخها حامد بن محمد الجرجاني الإسترآبادي، وفرغ من نسخها أواسط شهر شعبان من عام ١٠٢٦ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب الجهاد. وكانت النسخة من موقوفات مكتبة مدرسة السميعة، ثم انتقلت للمكتبة الرضوية. وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقرئت وقوبلت على الظاهر من أولها إلى آخر كتاب الحج عند شخص مجهول، وتشاهد علامات البلاغ منه في الصفحات (١٣٠، ٢٤٧، ٣٧٧ و ٥٨٢) متشابهة المضامين هكذا: «بلغ مولانا - أيده الله تعالى - من أوله إلى آخره سماعاً سماع تحقيق وتدقيق»<sup>١</sup>. تقع في (٣٠٧) أوراق، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً بخط النستعليق. ورمزنا لها بـ «ت».

٣٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٧٣٤٤؛ نسخها حامد بن محمد الجرجاني الإسترآبادي في عام ١٠٢٧ ق. وتحتوي على كتاب المعيشة من قسم الفروع فقط. وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواش قليلة في توضيح اللغات والعبارات الغامضة<sup>٢</sup>. تقع في (٨١) ورقة، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً بخط النستعليق. ورمزنا لها بـ «ث».

٣٧. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٧٣٤٧؛ كتبها حامد بن محمد الجرجاني الإسترآبادي، وفرغ من نسخها شهر جمادى الأولى من عام ١٠٢٩ ق في مكة المكرمة. وتحتوي على قسم الفروع من كتاب النكاح إلى كتاب الأشربة.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٣٣.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٤.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات مختصرة مستندة إلى الكتب اللغوية والفقهية من دون إمضاء خاص.

وتشاهد في آخر كتاب العقيقة علامة بلاغ ناقصة هكذا: «بلغ قراءة المولى الفاضل أيده الله تعالى...»<sup>١</sup>.

تقع في (٢٧٨) ورقة، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً بخطٍ نستعليق. ورمزنا لها بـ«خ».

٣٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٧٣٤٣؛ كتبها حامد بن محمد الجرجاني الإسترآبادي، وأدرج تأريخ الفراغ في آخر كتاب العتق: شهر رجب المرجب عام ١٠٣٠ ق وفي آخر كتاب الروضة: شهر شعبان عام ١٠٢٥ ق في مكة المكرمة.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الوصايا إلى آخر كتاب العتق، وكتاب الروضة. وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواشٍ مفيدة أكثرها كانت بإمضاء «ملاً مراد»<sup>٢</sup>.  
تقع في (٢٩٦) ورقة، وفي كل صفحة (٢٣ إلى ٢٥) سطراً بخطٍ نستعليق. ورمزنا لها بـ«ذ».

٣٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي في قم، المرقمة ٥٠٥٨؛ والمظنون أن الناسخ هو المولى حيدر علي بن محمد بن حسن الشيرواني، ونسخها في أواخر القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر.  
وتحتوي على قسم الفروع وكتاب الروضة كاملاً.

على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة مراراً وتكراراً، وعليها أيضاً حواشٍ مفيدة بإمضاء «حيدر علي - عفي عنه» و«مولانا ميرزا» (وهو أب حيدر علي) كلها بخط المولى حيدر علي بن محمد بن حسن الشيرواني (سبط العلامة المجلسي رحمته الله).

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٤.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٤.

وقد قابل المولى الشيرازي رحمه الله هذه النسخة تارة مع النسخة المصححة بيد أبيه ميرزا محمد، وتارة مع النسخة المصححة بيد الشهيد الثاني رحمه الله في عام ٩٥٩ ق، وقابل أيضاً من كتاب التجارة إلى آخر كتاب العقيقة مع نسخة عتيقة أخرى كتبت في عام ٥٦٩ هـ، وقد فرغ من مقابلة كتاب الروضة مع النسختين الأوليين في عام ١١١١ ق في إصفهان.<sup>١</sup> تقع في (٤١٧) ورقة، وفي كل صفحة (٣١) سطراً بالخط النسخي. ورمزنا لها بـ «جت».

٤٠. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٣٠٥٢؛ نسخها محمد بن خواجه شاه علي القائي، وفرغ من نسخها عام ١٠٧٣ ق في مشهد الرضا رحمه الله. وتحتوي على قسم الفروع من كتاب النكاح إلى آخره وكتاب الروضة، سوى عدة أبواب وأوراق سقطت من بعض الكتب.

توجد على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة وحواش وتعليقات كثيرة في توضيح اللغات الغامضة والعبارات الموهمة مع ذكر مصادر اللغات ومآخذ التعليقات، وتشاهد في التعليقات إمضاءات مختلفة، منها: «حسن عفي عنه»، «حسن رحمه الله»، «مير رحمه الله»، «مير حسن رحمه الله» (والمظنون أن المراد صاحب المعالم)، «ام ن»، «بدر رحمه الله» (وهذان كثيران في هوامش كتاب الروضة جداً)، «م دح»، «م ق»، «الكاتب عفي عنه»، وغيرها.

وقوبلت النسخة بتمامها على يد حاج رضاقلي من عام ١٠٧٨ إلى عام ١٠٧٩ عند الشيخ محمد بن حسن بن الحر العاملي رحمه الله، وتشهد له أربع علامات بخطه رحمه الله في المواضع التالية: صفحة (٢٢٠) في آخر كتاب الطلاق، صفحة (٣٢٦) في آخر كتاب الأطعمة، صفحة (٣٦٠) في آخر كتاب الأشربة، و صفحة (٦٨٩) في آخر كتاب النذور والأيمان، ومضامينها متقاربة، ونص ما جاء في الموضع الأول هكذا: أنهاء - أيده الله - قراءة وتصحيحاً وضبطاً وتحقيقاً في مجالس آخرها أوائل شهر رمضان المبارك سنة ١٠٧٨ ق. حرره محمد الحر العاملي.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٣، ص ٢٥٤.



والثاني هكذا:

وأناه المولى الجليل النبيل التقي النقي الوفي الصفي المولى الحاج رضا قلبي - عامله الله بلطفه الخفي والجلي - قراءة وضبطاً ومقابلة وتصحيحاً، وأفاد أثناء المذاكرة أكثر مما استفاد، وذلك في مجالس آخرها وأواخر شهر رمضان المبارك سنة ١٠٧٨. حرّره محمّد الحرّ العاملي.

وتشاهد أيضاً بعض علامات موجزة أخرى للبلاغ في مواضع مختلفة من النسخة؛ منها: «بلغت المعارضة»، «بلغت المعارضة بحمد الله تعالى»، «بلغ قراءة ومقابلة أيده الله تعالى»، «ثم بلغ قراءة أيده الله تعالى»، ونحوها<sup>١</sup>. تقع في (٤٤٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٩) سطراً بالخط النسخي الجيد. ورمزنا لها بـ «م».

٤١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٩٦٧٩؛ نسخ معظمها إبراهيم بن محمّد بن محمّد بن هاشم الحسيني النجفي، وأجزاء منها بخط ابنه فخر الدين محمّد بن إبراهيم الحسيني النجفي، وقد أدرج تأريخ الفراغ في آخر كتاب الروضة: ١٠٨١ ق، وفي آخر كتاب الطلاق: ١٠٨٤ ق. وتحتوي على قسم الفروع من كتاب النكاح إلى آخره (سوى عدّة أبواب سقطت من بعض كتبه) وكتاب الروضة بتمامه. وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتوجد شهادة تصحيح من الكاتب في آخر النسخة هكذا:

صحّحته بقدر الإمكان، والحمد لله على التوفيق، وعليه التكلان، وصلى الله على محمّد وآله أبواب مدائن العلم والإيمان، هداًنا الله بهم إلى روضات الجنان، وأعازنا من نعمات النيران إله الرحيم الرحمان. حرّره المذنب المحتاج إلى عفو ربّه الخفي إبراهيم بن محمّد بن محمّد بن هاشم الحسيني النجفي، غفر لهم.

وعليها حواشٍ وتعليقات مع إمضاءات مختلفة؛ منها: «ع ل»، «م»، «معص»، «س م د»، «م ق ر»، «المولى أحمد ره»، «م ن ر - مدّ ظلّه»، «بدر - عفي عنه» وغيرها.

١. الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢١.

وتشاهد في أكثر من خميس موضعاً منها علامة بلاغ سماعاً ومقابلة بخط العلامة المجلسي<sup>١</sup>؛ وقد شهد ثلاثة أكابر من العلماء بخطهم في آخر النسخة، وهم: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي<sup>٢</sup> بتاريخ ١٣٩٢ ق، آية الله المرعشي النجفي<sup>٣</sup> بتاريخ ١٣٩٠ ق، وشخص آخر (لم يقرأ اسمه) بتاريخ ١٣٩٠ ق<sup>٤</sup>. تقع في (٦٠٣) أوراق، وفي كل صفحة (٢٠) سطراً، بالخط النسخي. ورمزنا لها بـ«ن».

٤٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٦٥٩٣؛ نُسخَت بعضها بخط أبو المفاخر بن محمد سعيد الرضوي في عام ١٠٥٢ ق، وأجزاء منها بخط آخر لم يُعرف كاتبها. وتحتوي على الكتب التالية: العقل والجهل، فضل العلم، التوحيد، الحجة، الطهارة، الحيض، الجنائز، الصلاة، الزكاة، الصيام، الحج، والمعيشة. كانت النسخة مملوكة لعلّي أكبر الحسيني السمناني، ثم ملكها تقي آقا مدرّس الرضوي وأوقفها للمكتبة في عام ١٣٢٣ ش. وعلى هوامشها علامات التصحيح والبلاغ، وتشاهد عليها أيضاً حواشٍ وتعليقات مفيدة أكثرها من دون إمضاء، وبعضها بإمضاء «فيض - دام فيضه»، وبعضها بإمضاء «حسن - مدّ ظلّه العالی». والظاهر أنّ أجزاء من النسخة قرئت وقوبلت عند العلامة المجلسي<sup>٥</sup>، وتشاهد في الصفحتين (٤٠٠ و ٤١٤) علامات بخطه<sup>٦</sup>. وتشاهد أيضاً في الصفحتين (٧٥٦ و ٨١١) علامات البلاغ قراءة بخط آخر لم يعرف كاتبها<sup>٧</sup>. تقع في (٤٥٠) ورقة، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً بالخط النسخي الجيد. ورمزنا لها بـ«ظ».

٤٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢٠٥٥٢؛ نسخها محمد صادق، وفرغ من نسخها عام ١٠٥٣ ق.

١. أنظر: فهرست هزار و پانصد نسخه خطّي، ص ١٩٣.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٥، ص ٢٥٠.

وتحتوي على قسم الأصول من الكافي إلى آخر كتاب العشرة .

وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، وقرئت إلى آخرها على العلامة المجلسي رحمته الله، وتوجد في الصفحات (٥٢٨، ٥٩٨ و ٦٠٨) ثلاث علامات البلاغ عنه رحمته الله هكذا: «بلغ سماعاً أيده الله تعالى»<sup>١</sup>.

تقع في (٤٠٠) ورقة، وفي كل صفحة (٢٠) سطراً بالخط النسخي .  
ورمزنا لهذه النسخة بـ«ب» .

٤٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٢٣٨؛ نسخها محمد حسين بن محمد يحيى النوري (من تلامذة العلامة المجلسي رحمته الله)، وفرغ من نسخها ١٥ رجب عام ١٠٧٢ ق .

وتحتوي على قسم الأصول فقط .

كانت النسخة في ملك العلامة السيد محمد المشكاة البيرجندي، وكتب في الورقة الأولى فوائد في معرفة النسخة وبيان شأنها وصحتها .

وعليها حواش وتعليقات كثيرة مفيدة جداً بخط الكاتب بالرموز التالية: «م ت ق» (محمد تقى المجلسي)، «ر ف ق قد»، «م ق ر - مد ظلّه العالی» (العلامة المجلسي رحمته الله)، «م ح ق»، «سيد الحكماء والمحققين - مد ظلّه العالی»، «فيض - دام ظلّه»، «صدر الفضلاء»، «ام ن - ره»، «شيخ محمد وميرزا محمد رحمتهما الله»، «به - نور الله مرقده» (الشيخ البهائي رحمته الله)، و «م ح - عفي عنه»، «و «م حسين - عفي عنه». والمراد من الأخيرين نفس الكاتب .

وقوبلت وصححت النسخة بتمامها على يد الكاتب عند العلامة المجلسي رحمته الله كما صرح بهذا المطلب في آخر النسخة حيث قال :

الحمد لله الذي وسّح نسخة التكليف بالأصول والفروع ... أمّا بعد فقد وفّقني الله الكريم بلطفه العميم وفضله الجسيم ومَنّه القديم لتصحيح الكتاب بعد تسويده الذي هو ترجمان الكتاب الآتي منه اللباب، المشتغل على جلّ بدائع الحكمة وأُسّ أساس الدين ... على قدر الوسع والجهد من تقرير مقرّر المباحث مطلقاً بالائتقان، ومقتنّ

١. فهرست هزار و پانصد نسخه خطّي، ص ١٩١.

القوانين ، ومهذب الدلائل جملة بالإمعان ... محمد باقر ، متعنا الله وسائر المسلمين بطول بقائه ... ابن محمد تقي الأعلم الأفضل ... وأنا العبد الفقير المسكين ....  
وتشاهد أيضاً علامات البلاغ موجزة بخطه سماعاً في الصفحات (١١٣ ، ٦٢٠ ، ٦٣٢ و ٦٦٩) هكذا : «بلغ سماعاً أيده الله تعالى» .  
وفي آخر النسخة بعد تنمة الكاتب صفحتان فيهما صورة إجازة العلامة المجلسي رحمته الله للكاتب ، وملخصها هكذا :

الحمد لله ، وسلام على عباده ... وبعد فلما كان المولى الأولي الفاضل الكامل الصالح الفالح المستوفد الزكي الألعبي مولانا محمد حسين بن مولانا يحيى - وفقه الله تعالى للإرتقاء على أعلى مدارج الكمال في العلم والعمل ... - فوصل كذا الأيام بسهر الليالي ، وقرأ عليّ ، وسمع منّي كثيراً من العلوم العقلية والنقلية ، وأخذ منّي سطرّاً وافياً من الأحاديث النبوية والآثار المرتضوية من طرق العترة الطاهرة عليهم السلام ، ثم استجازني ، فاستخرت الله سبحانه ، وأجزت له - بلغه الله أمله - أن يروي عنّي كلّ ما جاز لي إجازته ، وأبيح لي روايته من تصانيف أصحابنا ... وكتب بيمنه الوازرة الدائرة أفقر العباد إلى عفو ربه الغافر ابن مروج آثار العترة الهادية المولى الزكي محمد تقي - حشره الله مع مواليه - محمد المدعو بباقر - صانه الله عن المكائر ، ورزقه شفاعة مواليه - في اليوم الآخر في خامس عشر شهر رجب الأصب من شهور سنة اثنتين وسبعين بعد الألف الهجرية حامداً مصلياً مسلماً<sup>١</sup> .

تقع في (٣٢٥) ورقة ، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطرّاً بالخط النسخي .  
ورمزنا لهذه النسخة بـ «بع» .

٤٥. مخطوطة مكتبة جامعة الحقوق في طهران ، المرقمة (١ / ٢ - ب) ؛ نسخها محمد محسن بن محمد مؤمن الأبهري الإصفهاني ، وتأريخ الفراغ من نسخها : ٤ جمادي الثاني عام ١٠٦٢ ق .

وتحتوي على قسم الأصول بتمامه .  
وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة ، وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات

١. أنظر : الفهرست للمكتبة ، ج ١٦ ، ص ٢٢٤ .

بالإمضاءات التالية: «م ح ق - مدّ ظلّه» (هو العلامة المجلسي رحمه الله)، «امن ن»، «وح ق»، وغيرها.

وقرئت النسخة وصحّحت وقوبلت على يد ملا صالح المازندراني (شارح الكافي) رحمه الله عند العلامة محمد تقي المجلسي رحمه الله من أولها إلى صفحة (٣٠٠) آخر باب إتمام المؤمن، وتشاهد في موضعين منها علامة إنهاؤه؛ أحدهما في صفحة (٥٨)، والثاني في آخر كتاب الحجّة، والأخير هكذا:

أنها المولى الفاضل العالم العامل مولانا محمد صالح - أدام الله تأييده - سماعاً وتحقيقاً في مجالس آخرها أواسط شهر صفر سنة ثلاث وستين بعد الألف الهجرية، نطقه بيميناه الدائرة أحوج المرويين إلى رحمة ربّه الغني محمد تقي بن مجلسي حامداً مصلياً مسلماً.<sup>١</sup>

تقع في (٢٢٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (٣١) سطراً بالخط النسخي. ورمزنا لها بـ «ج».

٤٦. مخطوطة مكتبة جامع گوهرشاد في مشهد، المرقمة ٢٣١؛ نسخها ابن ميرزا رفيعا نور الدين محمد بن رفيع الدين، وفرغ من نسخها يوم الثلاثاء ٢١ شهر ربيع الثاني من عام ١٠٨٨ ق. وتحتوي على كتاب الروضة فقط.

وتشاهد في مواضع متعدّدة منها علامة البلاغ سماعاً بخط العلامة المجلسي رحمه الله هكذا: «بلغ سماعاً أيده الله تعالى» أو بعبارات مشابهة أخرى. وعلى هامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواش قليلة جداً.<sup>٢</sup> تقع في (١٠٥) أوراق، وفي كلّ صفحة (٢٢) سطراً بالخط النسخي الجلي. ورمزنا لها بـ «ب».

٤٧. مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، المرقمة ١٧٩٧ / ٤؛ نسخها محمد حسين

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٤١٨.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢٠٠.

بن سيّد محمّد شاه بن سيّد صدر الدين محمّد الشوشري، في عام ١٠٤٤ إلى ٢ جمادى الأولى عام ١٠٤٥ ق.

وتحتوي على الكتب التالية: العقل والجهل، فضل العلم، التوحيد، الحجة، الإيمان والكفر، الدعاء، فضل القرآن، العشرة، الطهارة، الحيض، والجنائز.

تشاهد في الورقة الأولى منها علامة تملّك لطفعلّي بن محمّد كاظم التبريزي في عام ١٣١٩ ق. وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواشي في توضيح اللغات الغامضة (مع ذكر مصادرها) والعبارات الموهمة (خصوصاً في قسم الفروع) مستفاداً من الكتب الفقهيّة وسائر شارحي كتاب الكافي بالإمضاءات التالية: «ام ن (ره)»، «م در ه» (الأوّل لأمين الإسترآبادي، والمظنون أنّ الثاني لميرزا محمّد الإسترآبادي)، «ز - ره»، «م ق ر - ره»، «محسن - دام فيضه»، «محمّد مؤمن ره»، «ب ه ره»، «كذا أفاد - دام ظلّه» وغيرها.

وتشاهد أيضاً في مواضع متعدّدة منها علامات البلاغ سماعاً ومقابلة، منها في صفحة (٣٨٧) بهذه العبارة: «بلغ قبلاً ثالثاً»، ويفهم منها أنّ النسخة قوبلت وصحّحت إلى الموضع المذكور ثلاث مرّات.

ومنها ما في آخر النسخة بخطّ عليّ بن نصر الله الليثي هكذا:

بلغ مقابلة وتصحيحاً وضبطاً بنسخة معتبرة مرقّوة على بعض الثقات الأعلام في البلد الحرام مضافاً إلى ذلك ما اقتضاه الاعتبار والنظر إلّا ما عساه شدّ عنه توجّه البصيرة وغرض البصر، نهار عشرين شهر صفر - ختم بالخير والظفر - أحد شهور سنة خمس وأربعين وألف من الهجرة النبويّة، على مهاجرها ألف ألف صلاة وسلام وتحيّة، فصخّ بحمد الله وحسن توفيقه، وكتب أقلّ خلق الله الغنيّ عليّ بن نصر الله الليثي الجزائري، عفي عنهما، وهداه إلى طريقه حامداً مصلّياً مسلماً مستغفراً.

وتشاهد أيضاً في الورقة الأخيرة علامة إنهاء سماعاً وتصحيحاً إلى جماعة مجهولين بخطّ الشيخ المحدث صالح ابن عبد الكريم البحراني، ونصّها هكذا:

بلغ سماعه - أيّده الله تعالى - بقرآتي على جماعة، وكان ذلك آخر اليوم العشرين شهر شعبان أحد شهور السنة (١٠٧٧) السابعة والسبعين وألف - وفقّ الله تعالى للإتمام -

وكتب داعيه أقلّ عباد الله تعالى صالح بن عبد الكريم - عفي عن والديه وعنه - سائلاً منه الدعاء في أوقاته، وله الحمد وحده، وصلى الله على محمد وآله، وسلم كثيراً<sup>١</sup>.  
تقع في (٤٢٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «جج».

٤٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢١٣٤٧؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.  
وتحتوي على قسم الأصول من الكافي.  
و على هوامش النسخة تعليقات وحواش كثيرة بالرموز التالية: «م ق ر - مدّ ظلّه»، «م ق - مدّ ظلّه»، «فيض - دام فيضه»، «صالح» وتُشاهد في الهوامش أيضاً علامات تصحيح ومقابلة كثيرة.

وتوجد في اثنين وعشرين موضعاً منها علامة السماع للمولى محمد باقر المجلسي، وفي ابتداء النسخة إنهاء بخطه لتلميذه في المعقول والمنقول: الأمير رضي الدين محمد حسين الجيلي، وتاريخ خطّه: ١٠٩١ ق.  
وفي آخر النسخة أيضاً إنهاء منه للأمير السيّد عليّ بتاريخ ٣ جمادى الأولى من عام (١٠٨٧ ق) ونصّه هكذا:

أنهاء السيّد السند، الفاضل الحبيب، الذكيّ الأمير، السيّد عليّ - وفقه الله تعالى - سماعاً وتصحيحاً وضبطاً في مجالس آخرها ثالث شهر جمادى الأولى من شهور سنة سبع وثمانين بعد الألف، وأجزت له أن يروي ما أخذه عني بأسانيد المتصلة إلى أرباب العصمة - صلوات الله عليهم أجمعين - وكتب الحقيق محمد باقر بن محمد تقّي - عفي عنهما - حامداً مصلياً مسلماً<sup>٢</sup>.

تقع في (٣٣٢) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٤) سطراً بالخط النسخي.  
و رمزنا لها بـ «جج».

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٠، ص ٣٧٨.

٢. أنظر: فهرست هزار و پانصد نسخة خطّي، ص ١٩٢.

٤٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢٠٤٨٦؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعرش على اسم ناسخها.

وتحتوي على كتاب الكفر والإيمان إلى آخر كتاب العشرة.

و توجد في الصفحة الأولى علامة تملك السيد مصطفى الحسيني الصفائي الخوانساري في عام (١٣٧٦ ق)، وفي الصفحة الأخيرة علامة تملك المولي محمد صالح بن عبدالرحيم اليزدي.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة كتبها المولي محمد صالح المذكور بمقابلتها وتصحيحها عند العلامة المجلسي في عام (١٠٨٧ ق)، ويشهد على هذا إنهاء ان من العلامة بخطه؛ أحدهما في آخرها كتاب فضل القرآن في صفحة (٣٧٣) هكذا:

بسم الله الرحمن الرحيم: أنهاء المولى الفاضل التقي مولانا محمد صالح اليزدي - أيده الله تعالى - سماعاً وتصحيحاً في مجالس آخرها بعض أيام شهر ربيع الثاني سنة سبع وثمانين بعد الألف الهجرية، وكتب الحقيق محمد باقر بن محمد تقي - عفي عنهما - حامداً مصلياً مسلماً.

وثانيهما في انتهاء النسخة في آخر كتاب العشرة هكذا:

بسم الله الرحمن الرحيم. أنهاء المولى الفاضل الصالح التقي مولانا محمد صالح اليزدي سماعاً وتصحيحاً في مجالس آخرها ثالث شهر جمادى الأولى من شهور سنة سبع وثمانين بعد الألف الهجرية، فأجزت له أن يرويه عني بأسانيدي المتصلة إلى مؤلف الكتاب - طوبى له وحسن مآب - وكتب يميناه الجانية أحقر العباد محمد باقر بن محمد تقي - عفي عنهما - حامداً مصلياً مسلماً.<sup>١</sup>

تقع في (١٩٦) ورقة، وفي كل صفحة (٢١) سطراً بالخط النسخي. ورمزنا لها بـ «ز».

١. أنظر: فهرست هزار و پانصد نسخه خطي، ص ١٩٤.



٥٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الدامغاني بهمدان، و لم ترقم؛ نسخها عبدالله بن حاجي مساعد، وفرغ منها عام ١٠٩٠ ق في مشهد الإمام الرضا عليه السلام.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب المعيشة إلى كتاب الدواجن .  
وعلى هوامشها علامات تصحيح ومقابلة قليلة جداً، وقوبلت النسخة مع النسخة التي صححها الشيخ الحرّ العاملي، وقابلها مع نسخة الشهيد الثاني رحمته الله، ويشهد له قول الكاتب في مواضع متعددة من النسخة؛ منها في الصفحات (٣٨١، ٦٣٧ و ٣٧٦). أنظر على سبيل المثال قوله في الصفحة (٦٣٧) هكذا:

بلغ تصحيحاً من نسخة الشيخ الأجلّ محمد بن حسن الحرّ مصحّحة من نسخة الشيخ الشهيد الثاني رحمته الله.

تقع في (٣٢٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بالخطّ النسخي الجيد .  
ورمزنا لها بـ «جز».

٥١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٧٨٥٣؛ فرغ من نسخها يوم الإثنين من شهر صفر عام ١٠٥٣ ق، ولم يُعلم اسم ناسخها .  
وتحتوي على قسم الفروع (من كتاب الطلاق إلى كتاب النذور والكفّارات)، وكتاب الروضة بتمامه .

قوبلت هذه النسخة على يد ملاّ أحمد في النجف الأشرف مع نسخة مصحّحة معتبرة، ويشهد له قول ابنه فرج الله بن ملاّ محمد في عام ١٣١٤ ق في الصفحة (٨٠) منها .

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتعليقات مفيدة بالرموز التالية: «م ق ر - سلّمه الله»، «م ح د»، «ملاّ محمد - رحمه الله، أو سلّمه الله»، «ملاّ أحمد»، «سيد أحمد»، «فرج الله»، وغيرها.<sup>٢</sup>

تقع في (٣٤١) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخي .  
ورمزنا لها بـ «به».

١. أنظر: نشرية نسخه‌های خطی، ج ٥، ص ٣٨٤.

٢. أنظر: الفهرست للمکتبة، ج ١٤، ص ٤٤١.

٥٢. مخطوطة المكتبة الوطنية بپهران، المرقمة ٥٦١ / ٤؛ نسخها محمد جعفر بن تاج الدين السراج المازندراني، وفرغ من نسخها يوم الثلاثاء ١١ جمادى الأولى من عام ١٠٦٤ ق في المدرسة العباسية بإصفهان.

وتحتوي على الكتب التالية من قسم الأصول: التوحيد، الحجة، وكتاب الإيمان والكفر.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتشاهد في بعض الصفحات علامات البلاغ موجزاً، وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات من دون إمضاء ورمز خاص<sup>١</sup>. تقع في (١٨١) ورقة، وفي كل صفحة (٢٤) سطراً بالخط النسخي. ورمزنا لها بـ «ف».

٥٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٣٨٢٦؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعر على اسم ناسخها. وتحتوي على قسم الأصول (من أوله إلى آخر كتاب العشرة) وكتاب الروضة. وأوراق من آخر النسخة تختص بفهرس أحاديث كتاب الروضة. كانت هذه النسخة في ملك ملا هاشم الواعظ، وأوقفها في عام ١٠٦٥ ق لمكتبة مدرسة الفاضلية في مشهد.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواشٍ وتعليقات في توضيح بعض الألفاظ ومعاني العبارات بالإمضاءات التالية: «رفيعا - سلمه الله»، «صالح»، «محمد صالح»، «خليل - سلمه الله»، «م ح ق»، «م ق ر»، «ع ب - سلمه الله»، «بدر الدين ره»، «ام ن - قدس سره»، «ر ف ي - سلمه الله»، وغيرها.

وقرئت النسخة وصححت بتمامها عند العلامة المجلسي<sup>٢</sup>، وتشاهد في موضعين منها خطه<sup>٣</sup> إجازة وبلاغاً وإنهاءً، أحدهما في آخر كتاب العشرة هكذا:

بسم الله الرحمن الرحيم. أنها الأخ في الله، المحبوب لوجهه سبحانه، مولانا محمد علي المشهدي - وفقه الله تعالى لمراضيه - سماعاً وتصحيحاً وضبطاً في مجالس

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٨، ص ٥٤.

آخرها بعض أيام شهر ربيع الثاني من سنة مائة وألف، فأجزت له روايته عني، وكتب يمينه الفانية الجانية أفقر العباد إلى عفو ربّه الغني محمد باقر بن محمد تقى - عفي عنها - حامداً مصلياً مسلماً.

وثانيهما في آخر كتاب الروضة هكذا: «بلغ قراءته أيده الله تعالى»<sup>١</sup>.  
تقع في (٣٧٩) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٤) سطراً بخطّ النسّعليق.  
ورمزنا لها بـ «جم».

٥٤. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٥٧٥٩؛ نسخت

في القرن الحادي عشر، ولم نثر على اسم الناسخ.  
وتحتوي على قسم الأصول إلى باب الدعاء للمرض والعلل من كتاب الدعاء.  
وقد سقطت عدّة سطور من بعض الصفحات، ثمّ أكملت بتوسّط المصحّح، وهو مولانا محمد نصير الإصفهاني حيث صحّحها بتمامها عند العلامة المجلسي،  
وعلامة البلاغ بخطّ العلامة بتأريخ ربيع الثاني من عام ١٠٨٤ ق في آخر كتاب الحجّة  
هكذا:

بسم الله الرحمن الرحيم: أنها المولى الفاضل الصالح التقى الذكيّ الألمي مولانا محمد نصير الإصفهاني - أيده الله تعالى - سماعاً وتصحيحاً وتدقيقاً وضبطاً في مجالس آخرها أواخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة أربع وثمانين بعد الألف من الهجرة، وأجزت له - دام تأييده - أن يروي عني كلّما صحّت لي روايته وإجازته بأسانيد معتبرة المتكرّرة المتّصلة إلى أرباب العصمة والطهارة - صلوات الله عليهم أجمعين - وكتب يمينه الجانية الفانية أحقر عباد الله محمد بن محمد التقى المدعوّ بباقر - عفي عنها - حامداً مصلياً مسلماً.

وفي هوامش النسخة تعليقات وحواش مفيدة كثيرة بالإمضاءات التالية: «ملا خليل - رحمه الله»، «اسم ع - عفي عنه»، «رف ي ع» (ملا رفيعا النائيني)، «ان م»، «ل م ق - مدّ ظله»، «م ق ر - عفي عنه» (المظنون أنّه العلامة محمد باقر المجلسي، فيدلّ على أنّ

١. أنظر: فهرست دو كتابخانه مشهد، ص ٤٩٢.

النسخة صحّحت عنده عليه السلام أيضاً، وغيرها<sup>١</sup>.  
تقع في (٢٨٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٢) سطراً بخطّ النستعليق الجيّد.  
ورمزنا لها بـ «جل».

٥٥. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٩٩٠٥؛ نسخها  
محمّد شريف بن محمّد صادق الخاتون آبادي، وفرغ من نسخها ٩ محرّم الحرام عام  
١٠٧٢ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب الجهاد.  
كانت النسخة في ملك محمّد مؤمن بن محمّد القارئ الكاظمي، ووقفها للمكتبة  
في تاريخ شهر جمادي الأولى من عام ١١٤١ ق.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة وحواش قليلة، والمظنون أنّ الكاتب  
كان عالماً بالطبّ، ويعيش في زمن أحد حكام عهد الصفويّة قريب المنزلة من الحاكم،  
وقد عرّف في بعض حواشيه كتبه في الطبّ، منها: حافظ الأبدان، شرح طبّ الإمام  
الصادق عليه السلام، شرح الموجز في الطبّ، وغيرها<sup>٢</sup>.

تقع في (٣٤٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (١٨) سطراً بالخطّ النسخيّ، وبعضها بخطّ  
النستعليق.  
ورمزنا لها بـ «غ».

٥٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٤٠٧١؛ نسخت  
في القرن الحادي عشر، ولم نعر على اسم ناسخها.  
وتحتوي على قسم الأصول إلى كتاب الحجّة، سوى عدّة أبواب من الكتاب  
المذكور.

وعلى هوامشها علامات المقابلة والتصحيح، وعليها أيضاً حواش وتعليقات  
بإمضائين: «ح ل - سلّمه الله» و «ق». والخطّ في الحواشي يشبه خطّ الشيخ البهائي عليه السلام.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤١١.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٢.

وقرئت النسخة عند أحد علماء العهد الصفوي، وتشاهد في موضعين منها علامة البلاغ سماعاً مع صورة إجازته، وقال المفهرس: إنهما للعلامة المجلسي رحمه الله، والله هو العالم<sup>١</sup>.

تقع في (٢١٨) ورقة، وفي كل صفحة (٢١) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «ح».

٥٧. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٧٨٥٤؛ نسخها محمد كريم بن قراييك القيربائي، وفرغ منها في سلخ جمادي الآخرة من عام ١٠٧٥ ق في مدرسة الصادقية بتبريز.  
وتحتوي على قسم الأصول بتمامه.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواش مفيدة بالرموز التالية:  
«خليل - حفظه الله»، «ص ح م د - مدّ ظله»، «محمد صالح - مدّ ظله»، «ام ن الإسترآبادي المكي - رحمه الله»، «حسن - رحمه الله»، «م ن ر - رحمه الله»، «ح ك - رحمه الله»، «مجدوب - دام ظله»، «م ب - سلّمه الله»، «محسن - سلّمه الله» وغيرها.  
وتشاهد أيضاً علامات البلاغ موجزة في بعض المواضع، منها في الصفحة (٣٩٨).<sup>٢</sup>

تقع في (٣٤٥) ورقة، وفي كل صفحة (٢٣ إلى ٢٤) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «بو».

٥٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٨٠١١؛ نسخها عبدالضامن بن حيار النبيلي، وفرغ عنها في العاشر من محرّم الحرام عام ١٠٧٦ ق.  
وتحتوي على قسم الأصول من كتاب التوحيد إلى كتاب العشرة.  
كانت النسخة في ملك آية الله السيّد موسى الشبيري - حفظه الله - ووقفت للمكتبة في تاريخ ١٤١١ ق.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٠٣.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٠٤.

وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، وتشاهد في الورقة الأخيرة منها علامة بلاغ هكذا:

بلغ سماعاً من أوله إلى آخره كاتبه - أيده الله تعالى - وذلك في مجالس آخرها شهر ربيع الأول سنة ١٠٧٦ ق. وكتب العبد محمد الحرّ، وفقه الله.

ثم كتب في ذيل العبارات المذكورة بخط آخر هكذا:

هذا ليس بخط صاحب الوسائل - قدس سرّه - وكذا ما في غير واحد من مواضع الكتاب، وإنما هي صورة خطّه في نسخة مصحّحة عنده بالسماع والمقابلة، وهذه النسخة غير مصحّحة؛ إذ فيها وفي حواشيها أغلاط.<sup>١</sup>

تقع في (٣٩٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٢ إلى ٢٣) سطراً بالخط النسخي الجيد. ورمزنا لها بـ «و».

٥٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢١٠٩؛ نسخت في عام ١٠٨٣ ق، ولم نعر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الأصول من أوله إلى كتاب فضل القرآن، سوى عدّة أبواب سقطت من بعض الكتب.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقرئت وقوبلت من أول كتاب الإيمان والكفر إلى آخرها بتوسّط محبّ عليّ التوني عند رفيع الدين محمد خادم اليزدي، ويشهد له ما كتب في الصفحة (٤٧٠) هكذا:

قد قرأ عليّ، وقابل لديّ من أوائل كتاب الإيمان إلى هنا الفاضل الصالح الزكيّ مولانا محبّ عليّ التوني قراءة إتقان وتحقيق - أيده الله سبحانه، وهذه سواء الطريق - وأنا العبد المذنب النادم رفيع الدين محمد اليزدي الخادم، مصلّياً مسلماً، والحمد لله ربّ العالمين.

وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات كثيرة بالرموز التالية: «سع رحمه الله»، «ملا صالح (ره)»، «رفيعا»، «ام ن رحمه الله»، وغيرها.<sup>٢</sup>

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤١٠.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٥، ص ١٤٤.

تقع في (٢٦٩) ورقة، وفي كل صفحة (٢٩) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «بد».

٦٠. مخطوطة مكتبة مدرسة المروي في طهران، المرقمة ١٩٤؛ نسخها علي بن محمد بن علي بن عمران بن حسن الجيني البهراني، وفرغ منها عام ١٠٧٩ ق.  
وتحتوي على قسم الأصول بتمامه.  
وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتعليقات كثيرة مفيدة من دون رمز خاص، أو توقيع مخصوص.  
وتشاهد في الورقة الأخيرة علامة إنهاء سماعاً كتبه الشيخ صالح البهراني في عام ١٠٨٨ ق، ومتنه هكذا:

انتهى سماعه علي من أوله إلى آخره في اليوم التاسع والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام لسنة ١٠٨٨ ق، وأنا أقل خلق الله تعالى صالح بن عبد الكريم البهراني ....<sup>١</sup>  
تقع في (٢٥٥) ورقة، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «جف».

٦١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢٠٦٤٣؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نثر على اسم ناسخها.  
وتحتوي على الكتب التالية: الإيمان والكفر، والدعاء، وفضل القرآن، والعشرة (من قسم الأصول) وكتاب الروضة.

كانت النسخة في ملك الشيخ الجليل علي بن محمد بن حسن بن زين الدين العاملي، ويوجد في الورقة الأولى خاتمه البيضوي مسجّع في أطرافه: «الله محمد علي فاطمة حسن حسين علي محمد جعفر موسى علي محمد علي حسن محمد»، وفي وسطه: «عبداهم علي بن محمد».

وتشاهد أيضاً علامة تصحيحه ومقابلته مع نسخة عتيقة في مواضع من النسخة؛ منها في صفحة (٢٩٠) هكذا: «بلغ مقابلة بعون الله تعالى، فصحّ سوى ما زاغ عنه البصر».

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٢٠٣.

ومنها في صفحتي (٤١٣ و ٤٥٢) وآخر النسخة هكذا: «بلغ مقابلة بالكتاب الذي كتب منه، والحمد لله - ع ل».

وتوجد أيضاً عليها حواشٍ وتعليقات أخرى من الكاتب برمز «ع ل»<sup>١</sup>.  
تقع في (٣٧٢) ورقة، وفي كل صفحة (٢١ إلى ٢٣) سطراً بالخط النسخي الجيد.  
ورمزنا لها بـ «د».

٦٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٥٧٦٢: نسخت في عام ١١٠٠ ق، وناسخها مجهول.

وتحتوي على الكتب التالية: الوصايا، المواريث، الحدود، الديات، الشهادات، القضاء، الأيمان والنذور والكفارات.

وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، وقوبلت بتمامها عند العلامة المجلسي رحمته الله، وتشاهد علامة بلاغ منه في آخر النسخة هكذا: «ثم بلغ سماعاً وفقه الله تعالى».

وعليها أيضاً حواشٍ قليلة في توضيح بعض اللغات الغامضة من دون رمز<sup>٢</sup>.  
تقع في (١٤٩) ورقة، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً بخط النستعليق.  
ورمزنا لها بـ «ك».

٦٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢٠٢٧١: كتبها فرج الله بن الشيخ عبدالله بن نصر الحويزاوي، وفرغ عنها عام ١٠٩٥ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب النكاح إلى كتاب الديات.  
كانت النسخة في عام ١٤٠١ ق في ملك السيد مصطفى الحسيني الصفائي الخوانساري، وهو يشهد بخطه على أن النسخة قد صححت عند الشيخ الحر العاملي رحمته الله، لكن لم نعثر على قرينة تؤيده<sup>٣</sup>.

١. أنظر: فهرست هزار و پانصد نسخة خطي، ص ١٩٤.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤١٧.

٣. أنظر: الفهرس الإهدائي للمكتبة، ص ١٩١.



تقع في (١٥٥) ورقة، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً بالخط النسخي الجيد.  
ورمزنا لهذه النسخة بـ«س».

٦٤. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢١٠٨؛ نسخها محمد باقر بن محمد تقي، وتاريخ النسخ عام ١٠٩٧ ق.  
وتحتوي على قسم الأصول من كتاب العقل والجهل إلى باب حسن الصحابة من كتاب المعيشة، وسقطت عدة أبواب أيضاً من بعض الكتب.  
على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواش وتعليقات مفيدة بالرموز التالية: «م ق ر» (الظاهر أنه الكاتب)، «م ق ر - دام ظلّه» (وهو العلامة المجلسي عليه السلام)، «ام ن» (محمد أمين الإسترآبادي)، «رفيعا»، «صالح»، «هاشم - سلمه الله»، «منه - دام ظلّه»، «صدر»، «شيخ محمد»، «ميرزا محمد سلمه الله»، «مرتضى سلمه الله» وغيرها.  
وتشاهد أيضاً علامة بلاغ المجلسي عليه السلام بخطه في مواضع عديدة من صفحة (٣٤٢) إلى آخر النسخة، ونصّها هكذا: «بلغ سماعاً أيده الله تعالى».  
تقع في (٢٩٨) ورقة، وفي كل صفحة (٢٤) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ«يج».

٦٥. مخطوطة مكتبة الإسكندرية بمصر، المرقمة ١٢٩٩ ب؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعر على اسم ناسخها.  
وتحتوي على قسم الفروع من أوله إلى آخر كتاب المعيشة.  
وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتعليقات وحواش مفيدة بالإضاءات التالية: «ص» (المظنون أنه الشيخ صالح بن عبد الكريم البحراني)، «ف»، «ق»، و«ح م ز ه ج».

والظاهر أن النسخة قوبلت وصححت عند الشيخ صالح البحراني المذكور (ت ١٠٩٨ ق)، وتشاهد في مواضع مختلفة منها علامات البلاغ سماعاً ومقابلة، ويوجد أيضاً في موضعين منها إنهاءً ان بخطه عليه السلام: أحدهما في آخر كتاب الطهارة صفحة ١٦٦ (لم يقرء ديقاً)، وثانيهما في آخر كتاب الصلاة صفحة ٣٢٦ هكذا:  
أنهاء سماعاً علي من أوله إلى هنا إلا قليلاً من سماع حافظ، فأجزت له روايته عني

بطريقي الوصلة إلى مؤلفه من كل ما عليه جائز و... وأنا أحقر عباد الله تعالى صالح بن عبد الكريم البحراني في عشر من شهر صفر من شهر سنة ١٠٧٧ ق....  
تقع في (٥٠٨) أوراق، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «جن».

٦٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ١٦٩٦٦؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم الناسخ.  
وتحتوي على قسم الأصول من أوله إلى آخر كتاب الإيمان والكفر.  
وقد كتب الشيخ الحرّ في الورقة الأولى منها: «قد تسلّمت هذا الكتاب من وكلاء الواقف النبيل في حضوره - أيده الله تعالى - ... وقد حرّره محمد الحسن العاملي في مشهد المقدّس، على مشرفه السلام».  
وعلى هوامش النسخة تعليقات بالرموز التالية: «م ح ق - دام ظلّه»، «رفيعاً - دام فيضه» وغيرهما.

وتشاهد في الصفحة (١٧) علامة بلاغ هكذا: «بلغ قبلاً بحمد الله تعالى».<sup>١</sup>  
تقع في (٢٠٥) أوراق، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «ض».

٦٧. مخطوطة مكتبة مدرسة نواب في مشهد، المرقمة ٤١؛ نسخها إبراهيم بن محمد رضا في القرن الحادي عشر.  
وتحتوي على قسم الأصول بتمامه.  
وكانت النسخة في ملك علاء الملك فاضل خان، وتشاهد علامة تملّكه وخاتمه في الورقة الأولى.

وعلى هوامشها علامات قليلة للتصحيح والمقابلة.<sup>٢</sup>  
تقع في (٢٧٧) ورقة، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً بالخط النسخي الجلي.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٠٧.

٢. أنظر: فهرست دو كتابخانه مشهد، ص ٤٩٢.

ورمزنا لها بـ «بل».

٦٨. مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، المرقمة ٢٠٤٩؛ المظنون أن كاتبها هو الذي

قد حشأها، وهو محمد علي التنكابني، وفرغ من نسخها في القرن الحادي عشر.

وتحتوي على قسم الأصول إلى كتاب التوحيد فقط.

وعلى هامشها علامات التصحيح والمقابلة، وت شاهد في الصفحة (٣٦٢) علامة بلاغ موجزة، والظاهر أن النسخة قد قرئت وقوبلت وصححت بتوسط المولى محمد علي التنكابني عند المولى بهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني، وإجازته رواية له موجودة في الصفحة (٤٧٣) مفصلاً.

وعليها أيضاً حواش وتعليقات كثيرة بالرموز التالية: «بهاء الحسيني - مدّ ظله»، «محمد علي - عفي عنه»، «ص ح - رحمه الله»، «ام ن - رحمه الله»، «م ق ر - ره»، «م ت ق»، «العلامة الصدر - قدس سره»، «ميرزا رفيعا - رحمه الله»، «محمد رفيع - مدّ ظله العالي»، «وافي» وغيرها<sup>١</sup>.

تقع في (٢٢٤) ورقة، وفي كل صفحة (١٩) سطراً بالخط النسخي.

ورمزنا لها بـ «جط».

٦٩. مخطوطة مكتبة شخصية بشيراز، و لم تكن مرقومة؛ نسخها شخص مسمّى

بمصطفى، في القرن الحادي عشر.

وتحتوي على قسم الأصول، سوى عدة أبواب سقطت من بعض الكتب.

وعلى هامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواش وتعليقات كثيرة مفيدة بالرموز التالية: «خليل - رحمه الله»، «صالح»، «ق»، «مير محمد مؤمن»، «بهي - ره»، «ام ن - ره»، «م ح ق ي - ره»، «م ت ق ي»، «وم ق ر» وغيرها.

وتشاهد على الورقة الأولى والأخيرة منها علامات التملك، منها لعلي رضا بن محمد صادق الموسوي الحسيني، ومنها ليوסף الصديق، وغيرهما.

وتشاهد فيها أيضاً علامات البلاغ مقابلة موجزة في مواضع متعددة بدون إمضاء.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة (ميكرو فيلم)، ج ١١، ص ١٨٧.

تقع في (١٨٦) ورقة، وفي كل صفحة (١٩) سطراً بالخط النسخي الجيد.  
ورمزنا لها بـ «جك».

٧٠. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي في قم، المرقمة ٣٠٦؛ نسخها عطية بن عبدالرحمان بن ناصر بن علي بن أجود آل بوخميس الجزائري، وأدرج تاريخ الفراغ من نسخها في آخر كتاب العشرة: يوم الثلاثاء ٢٤ شهر صفر من عام ١٠٩٩ ق؛ وفي آخر كتاب الروضة: يوم الأحد ١٠ شهر جمادي الثانية عام ١٠٩٩ ق.  
وتحتوي على قسمي الأصول والروضة، سوى عدة أوراق سقطت من بعض الكتب.  
وعلى هوائشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواش وتعليقات بالإمضاءات التالية: «م ح ق - مد ظله»، «م ق ر - عفي عنه»، «ر م ن»، «عبدالله الموسوي» وغيرها.<sup>١</sup>

تقع في (٢٩٤) ورقة، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً بالخط النسخي.  
ورمزنا لها بـ «الف».

٧١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢١١٥؛ نسخت في شهر ذي القعدة من عام ١١٢٠ ق، ولم نعر على اسم ناسخها، إلا أن المظنون هو الذي كتب الحواشي والتعليقات أيضاً، وهو أحمد بن محمد هادي الحسيني الخاتون آبادي الإصفهاني.

وتحتوي على قسم الفروع من أوله إلى كتاب المعيشة.  
وقرئت النسخة وقوبلت من كتاب الجهاد إلى آخر كتاب المعيشة بتوسط شخص فاضل، وفرغ عنها في ربيع الأول من عام ١٢٢٠ ق.  
وتشاهد إجازات للكاتب رواية؛ إحداهما: من ناحية الشيخ أحمد بن علي الحسيني الموسوي البحراني في الصفحة (٥٩٤)، وثانيهما: من ناحية الشيخ محمد بن يوسف بن علي في تاريخ ١١٢٢ ق في الصفحة (٥٩٥).  
وعليها أيضاً حواش وتعليقات أكثرها بخط السيد أحمد الخاتون آبادي بالرموز

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٤١٢.

التالية: «ب-هره»، «م ق ر-ره»، «م ت ق-ره»، «خليل»، «محمّد عليّ- عفي عنه»، «مولانا محمد مؤمن-ره»، «مؤمن-سلمه الله»، «ك»، «س»، «ع»، «ا-ره» (المظنون أنّه الملائكة عبد الله المستري)، وغيرها.<sup>١</sup>

تقع في (٣٥٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي.  
ورمزنا لها بـ«بز».

٧٢. مخطوطة مكتبة مسجد نو بازار في إصفهان، من دون الرقم؛ نسخت في القرن الثاني عشر، ولم نعث على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب المعيشة.  
وعلى هوامشها علامات تصحيح ومقابلة قليلة، وعليها أيضاً حواشٍ أكثرها كانت من المولى مراد التفرشي، وبعضها برمز «ب هي-ره».  
ويفهم من بعض حواشيه كإفاداته في صفحتي (١٣٣ و ١٣٥) أنّ النسخة قوبلت وصحّحت مع نسخة المولى مراد التفرشي بتمامها.  
تقع في (٣٥٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخي الجيد.  
ورمزنا لها بـ«جي».

٧٣. مخطوطة مكتبة حجة الإسلام الغلبيكاني في گلپايگان، المرقّمة ٥٥؛ نسخت في القرن الثاني عشر والثالث عشر، ولم نعث على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الأصول من كتاب الإيمان والكفر إلى كتاب العشرة، سوى عدّة أوراق سقطت من بعض الأبواب.  
وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتعليقات مختصرة في توضيح الألفاظ الغامضة والعبارات الموهمة.<sup>٢</sup>

تقع في (٢٤٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بالخطّ النسخي.  
ورمزنا لها بـ«جق».

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٥، ص ١٤٦.

٢. أنظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه هاي گلپايگان، ص ٤٦.

## توزيع النسخ المعتمدة على موضوعات الكتاب

فهرس كتب الكافي	النسخ التي قوبلت	النسخ المساعدة التي راجعناها في بعض الموارد
١ خطبة الكافي وكتاب العقل والجهل	ب - ج - ض - ف - يع - بر - بس - بف	الف - ش - ظ - يع - بد - بش - يع - بل - بو - جع - جر - جس - جط - جف - جل - جم - جو - جه
٢ كتاب فضل العلم	ب - ج - ض - ف - يع - بر - بس - بف	الف - ش - ظ - يع - بد - بش - يع - بل - بو - جع - جر - جس - جط - جف - جل - جم - جو - جه
٣ كتاب التوحيد	ب - ج - ض - ف - يع - بر - بس - بف	الف - ح - ش - ظ - و - يع - بد - بش - يع - بل - بو - جع - جر - جس - جط - جف - جل - جم - جو - جه
٤ كتاب الحجّة	ب - ج - ض - ف - يع - بر - بس - بف	الف - ح - ش - ظ - و - يع - بد - بش - يع - بل - بو - جع - جر - جس - جط - جف - جل - جم - جو - جه
٥ كتاب الإيمان والكفر	ب - ج - د - ز - ص - ض - ف - هـ - بر - بس - بف	الف - ح - ش - و - يع - بد - بش - يع - بل - بو - جع - جر - جس - جف - جق - جك - جل - جم
٦ كتاب الدعاء	ب - ج - د - ز - ص - بر - بس - بف	الف - ش - و - يع - بد - بش - يع - بل - بو - جع - جر - جس - جف - جق - جك - جل - جم - جه
٧ كتاب فضل القرآن	ب - ج - د - ز - ص - بر - بس - بف	الف - ش - و - بت - يع - بد - بش - يع - بل - بو - جع - جر - جس - جف - جق - جك - جل - جم - جه
٨ كتاب العشرة	ب - ج - د - ز - ص - بر - بس - بف	الف - ر - ش - و - يع - بد - بش - يع - بل - بو - جع - جر - جس - جف - جق - جك - جل - جم - جه
٩ كتاب الطهارة	ظ - غ - ي - بث - يع - يخ - بس - بف - جع - جس - جن -	ت - ر - بت - بذ - بز - بي - جت - جر - جش - جي
١٠ كتاب الحيض	ظ - غ - ي - بث - يع - يخ - بس - بف - جع - جس - جن -	ت - ر - بت - بذ - بز - بي - جت - جر - جش - جي
١١ كتاب الجنائز	ظ - غ - ي - بث - يع - يخ - بس - بف - جع - جس - جن -	ت - ر - بت - بذ - بز - بي - جت - جر - جش - جس - جي
١٢ كتاب الصلاة	ظ - غ - ي - بث - يع - يخ - بس - بف - جن	ت - ر - بت - بذ - بز - بط - بي - جت - جر - جس - جي
١٣ كتاب الزكاة	ظ - غ - ي - بث - يع - يخ - بر - بس - بف - جن	ت - ر - بت - بذ - بز - بط - بو - بي - جت - جر - جس - جي

١٤	كتاب الصيام	ظ - غ - ي - بث - يع - يخ - بس - بف - بك - جن	ت - بت - بذ - بز - بض - بظ - بي - جت - جر - جش - جي
١٥	كتاب الحج	ظ - غ - ي - بث - يع - يخ - بس - بف - جد - جن	ت - بت - بذ - بز - بض - بظ - بي - جت - جر - جش - جي
١٦	كتاب الجهاد	غ - ي - بث - يع - بس - بف - جد - جن	ت - ر - بت - بذ - بز - بض - بظ - بي - جت - جش - جص - جي
١٧	كتاب المعيشة	ط - ي - يع - يخ - بس - بف - جد - جن	ث - ر - ظ - بت - بز - بض - بظ - بي - جز - جش - جي
١٨	كتاب النكاح	م - ن - يع - يخ - بف - بن - جت - جد	خ - س - بي - جز - جمع
١٩	كتاب العقيقة	م - ن - يع - يخ - بف - بن - جت - جد	خ - بي - جز - جمع
٢٠	كتاب الطلاق	م - ن - يع - يخ - بف - بن - جت - جد	خ - ل - به - جز - جمع
٢١	كتاب المقت والتدبير والكتابة	م - ن - يع - يخ - بف - بن - جت - جد	خ - ل - بض - به - جز - جمع
٢٢	كتاب الصيد	ط - ق - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	خ - ل - بض - به - بي - جز - جص - جمع
٢٣	كتاب الذبائح	ط - ق - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	خ - ر - ل - بض - به - بي - جز - جص - جمع
٢٤	كتاب الأطعمة	ط - ق - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	خ - ر - ل - بض - به - بي - جز - جص - جمع
٢٥	كتاب الأشرية	ط - ق - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	خ - ر - ل - بض - به - بي - جز - جص - جمع
٢٦	كتاب الزبي والتجمل والمرءة	م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	خ - س - ل - بض - به - بي - جمع
٢٧	كتاب الدواجن	م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	خ - ل - بض - به - بي - جز - جمع
٢٨	كتاب الوصايا	ق - ك - ل - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	ذ - س - بض - به - بي - جص - جمع
٢٩	كتاب الموارث	ق - ك - ل - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	ذ - س - بض - به - بي - جص - جمع
٣٠	كتاب الحدود	ع - ك - ل - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	ذ - س - به - بي - جمع
٣١	كتاب الديات	ع - ك - ل - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	ذ - س - به - بي - جمع
٣٢	كتاب الشهادات	ع - ك - ل - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	ذ - ر - س - بض - به - بي - جمع
٣٣	كتاب القضاء والأحكام	ع - ك - ل - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	ذ - ر - به - بي - جمع
٣٤	كتاب الأيمان والنذور والكفارات	ع - ك - ل - م - ن - يع - بف - بن - جت - جد	ذ - ر - بض - به - بي - جمع
٣٥	كتاب الروضة	د - ح - ل - م - ن - يع - بف - جت - جد	الف - ذ - ص - بم - به - بي - جمع - جم

## شكر وتقدير

في الختام نرى من الواجب علينا أن نتقدّم بخالص شكرنا إلى كلّ من ساهم معنا في تحقيق وإخراج هذا السفر القيّم بهذه الحلّة، وشاركنا في إنجاز هذا المشروع العظيم، وهم:

١. العالم المحقّق والفقير المدقّق سماحة آية الله السيّد موسى الشبيري الزنجاني دامت إفاضاته، حيث وجّه إلينا إرشادات وتوجيهات قيّمة أخذناها بنظر الاعتبار في جميع مراحل عملنا.

٢. فضيلة الأستاذ الجليل العلامة آية الله الشيخ جعفر السبحاني دامت بركاته، حيث لاحظ عملنا وأرشدنا وأثنى على محقّقينا وأتحفنا بتقريظ ممتع قد تقدّم نقله.

٣. سماحة آية الله محمدي ري شهري سادن روضة حضرة السيّد عبد العظيم الحسيني ورئيس مؤسسة دار الحديث، وهكذا سماحة حجة الاسلام والمسلمين مهدي المهريزي رئيس مركز البحوث في مؤسسة دار الحديث، حيث راعوا العمل بجّد وسعي دائبين وفي طيلة مراحلهم.

٤. سماحة الأستاذ الفاضل حجة الاسلام والمسلمين السيّد محمّد جواد الشبيري زيدعزّه، حيث كان يوجّه لنا النصائح والملاحظات المفيدة في عملنا، وبذل لنا المشاورة في تحقيق أسناد روايات الكافي.

٥. سماحة آية الله الشيخ رضا الأستاذي، والمحقّق الشهير حجة الاسلام والمسلمين السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالى، وحجج الإسلام: رضا المختاري، وعبد الهادي المسعودي ومحمّد كاظم رحمان ستايش، ومحمّد إحسانى فر، وإحسان سرخه اي وعلى أوسط الناطقي، وحيدر المسجدي، لاشتراكهم في مشاورتنا في مراحل مختلفة من العمل.

٦. ولا ننسى أن نشكر أخوتنا مسؤولي المكاتب العامّة والخاصّة والذين بذلوا



جهدهم في تهئية النسخ الخطية، وهم: حجة الإسلام والمسلمين الدكتور السيد محمود المرعشي النجفي مسؤول مكتبة آية الله المرعشي عليه السلام وحجة الإسلام والمسلمين طالب الحق مسؤول مخطوطات الروضة الرضوية المقدسة في ذلك الوقت، وسماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد أحمد الحسيني الاشكوري مسؤول مركز إحياء التراث الإسلامي، وحجة الإسلام السيد محمد علي أبهري مسؤول مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في ذلك الوقت، والأخ الفاضل أبو الفضل عرب زاده مسؤول مكتبة آية الله السيد محمدرضا گلپايگانی عليه السلام.

### المساهمون

وفي الختام نَقْدَم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لإخواننا المحققين الكرام الذين بذلوا ما بوسعهم في إنجاز هذا المشروع المهم طيلة سبع سنين، وهم:

١. آية الله الشيخ نعمة الله الجليلي عليه السلام، حيث كان من الأركان الأساسية لهذا القسم، وقد أخذ على عاتقه أشق الأعمال وأحزمها وكان عالماً فاضلاً محققاً مدققاً حقاً، وكُنَّا نرجع إليه في كثير من أعمالنا، وقد عاجله الأجل بعد إتمام مراحل العمل جميعها قبل طبع الكتاب، فرحمه الله وجعل الجنة مثواه.

٢. السيد علي رضا الحسيني.

٣. الشيخ علي الحميداوي.

٤. الشيخ جواد فاضل البخشايشي.

٥. السيد محمود الطباطبائي.

٦. الشيخ حميد الأحمددي الجلفايي.

٧. الشيخ مسلم مهدي زاده.

٨. الشيخ غلام حسين قيصره ها.

٩. حميد الكنعاني.

١٠. السيد محمد الموسوي.

١١. الشيخ أحمد رضا شاه جعفري.

١٢. السيد هاشم الشهرستاني.

١٣. الشيخ أحمد عاليشاهي.

١٤. الشيخ محمد علي بازوبندي.

١٥. علي عباسپور.

كما ونشكر أخوتنا الذين اشتركوا في نقد الحروف والإخراج الفني والمقابلة المطبعية، وهم: مجيد بابكي الرسكتي، السيد علي موسوي كيا، علي الأكبري، محمود طرازكوهي، سيد مرتضى عيسى زاده، جواد رجائي نيا.

ونحمد الله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً على توفيقه إيانا لإتمام تحقيق هذا السفر العظيم بعد عمل متواصل دام سبع سنين، فله الحمد أولاً وآخرأ كما هو أهله، ونصلّي ونسلم على سيدنا وسيد الكونين، خاتم النبيين محمد وآله المعصومين، سيما بقيّة الله في الأرضين، حجّة الله ووليّه في أرضه وبلاده، وخليفته على خلقه وعباده؛ والحجّة القائم المهدي المنتظر، ونهدي إليه بضاعتنا المزجاة، ونقول «يَتَأَيُّهَا الْغَزِيْرُ مَسْنَا وَأَهْلُنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضْعَةٍ مُّزَجَّةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ».

محمد حسين الدرايتي

قسم إحياء التراث في مركز بحوث دار الحديث

ربيع الأول ١٤٣٠هـ. ق / اسفند ١٣٨٧هـ. ش

٤. نماذج مصورة من المخطوطات



بسم الله الرحمن الرحيم

## بِأَدْوَابِهِ

وَصِيَّهِ وَقَامَرِيَّ

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنْ لَمْ يَرْضَ وَصِيَّتَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَانَ نَقْصًا فِي  
مَرْوَةٍ وَعَقِيلَةً يَقْتُلُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ وَلَيْفَ يَوْمَ الْمِتِّ قَالَ إِذَا أَحْضَرْتَهُ  
وَفَاتَتْهُ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ قَالَ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْغَيْبِ  
وَالشَّهَادَةِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ إِنِّي أَعْهِدُ إِلَيْكَ فِي حَادِثِ الدُّنْيَا إِنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ  
إِلَahُ أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنْتَ أَعْبَدُكَ وَتَسْتَوْفُكُ وَأَنْتَ الْخَبِيرُ  
وَأَنْتَ النَّاحِقُ وَأَنْتَ الْمَعْتَقُ وَالْحَسَابُ حَقٌّ وَالْقَدَرُ الْمِيزَانُ حَقٌّ وَأَنْ  
الَّذِينَ كَفَرُوا مَفْتَقُونَ وَالْإِسْلَامُ حَاشَرْتَهُ وَأَنْ الْقَوْلَ حَمَلْتَهُ وَأَنْ  
الْقُرْآنَ كَمَا تَرَكْتَهُ وَأَنْتَ اللَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ حَزَنِي اللَّهُ مُحَمَّدًا  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَيْرَ الْبَرِّ وَأَوْحَا مُحَمَّدًا وَآلَهُ بِالسَّلَامِ اللَّهُمَّ يَا  
عَدِّي عَدُوَّ كَرَمِي وَيَا صَاحِبِي عِزِّي وَدِينِي وَوَلِيَّ نَهْيِي اللَّهُمَّ يَا  
أَبَايَ لَا تَكْشَلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرَفَةً عِزِّي لِيَدَا فَتَكُنْ أَنْ تَكُنِي إِلَى نَفْسِي طَرَفَةً  
عِزِّي أَقْرَبَ مِنَ الْمَيِّتِ وَأَعْدَى مِنَ الْخَيْرِ وَأَشَدَّ مِنَ الْقَبْرِ وَحَشِيئِي  
وَاجْعَلْ لِي عَمَلًا يَمُوتُ الْقَالَ يَسْتَوْفُكُ تَوْصِيَّتِي بِحَاجَتِي وَتَقْصِدْ

عليه السيات وبنت له الحسنات وجارته تلتني الا ان  
 يكون صغيرا او سقيها ٥ عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن ابي  
 محمد المدائني عن علي بن جبيب باع الهروي قال حدثني عيسى بن زيد عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام بعد  
 الصبي سبع ويوم من الصلاه تسع ويوم منهن في المنافع كعشر ثمانية  
 لا ربع عشرة ونسفي طوله لا حري عشرين ومنه عقلت ثمان  
 وعشرين الا الجارب ٥ محمد بن محمد عن محمد بن الحسن عن محمد بن  
 الحسين عن محمد بن عيسى عن زواه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل  
 مات وارصى الى رجل وله ابن صغير فاذا ذلك الغلام وذهب الى  
 الوصي فقال له رد علي مالي لا تزوج فاني عليه فذهب حتى قال  
 يلزم ثلثي ثم زناه هذا الرجل ذلك الوصي الذي مفعنا مالكم لم يعطه

نسان تزوج ٥٥

سحفا  
 لها من ما رواه

ثم شاهد

الأوصياء والحمد لله رب العالمين وصلواته على خيرته  
 من خلفه محمد بن الحسين والحمد لله رب العالمين  
 وليكم سعيد بن محمد  
 في سنة ٦٥٢ ق

سأله مذهب يقول لا يترى أحيى فإذا من حبريته وهو يترى

## باب الحبر

محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق  
ابن حمزة عن عمارة الساباطي عن أبي عبد الله صلوات الله عليه في مناجاة من  
شرب من يفتق أحدها ضيقه لفصع الحاد قال الخدم الباقى يوما وخدم  
نفسها يوما ملت فإن ماتت وتركتم مالا فإن أمان منها نصفان من الذي  
اعتق ومن الذي يملكه عنه عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث  
طوب عن أحمد بن محمد بن عمار عن أبي عبد الله صلوات الله عليه في مناجاة  
المؤمنين صلوات الله عليه فقال إن سيدى كاشى وشروط على يوم ما فى  
مجنحة بالمال شلة صريدا وجره وسالة أن أحده شكل صريدا ومجبر  
عقوب قال على يد عاه أمير المؤمنين صلوات الله عليه فقال صدق وقال له  
ما لك لا تأخذ مالك ونفى عنه فقال ما أخذ إلا الخوم التى شرطت  
وأعز من ذلك مائة فقال له أمير المؤمنين صلوات الله عليه فالت  
أحد بشرطه ثم داد ————— أمور

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم

أما بعد يا صاحب السيف

الهدى والبرهان

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام





سَأَمَّا بَنُو إِسْرَءِيلَ إِذْ قَالُوا لِمَا كَانُوا فِي الْحَيَاةِ قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا  
 الْحَيَاةِ قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا  
 ابْنِ إِسْرَءِيلَ قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا قَالُوا لِمَا كَانُوا  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْوَسْطَى عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى  
 فَأَمَّا وَلَوْ أَنَّكَ عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى عَلَى السَّوْغَى

مَرَدُّكَ إِلَى اللَّهِ مِنْ دَابِ الْكَافِي لَكَ حَقُّكَ بِمَعْرِفَةِ الْكَافِي  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَصْرِفْهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكَافِي  
 عَلَى أَجْلِ أَنْ أَمْسَيْنَا فِي الْقُرُونِ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسٍ  
 الْهَلَالَةِ وَالْجَوَاهِرِ الْعَالَمِينَ اللَّهُ صِلَ عَلَى خَامِ السَّوْغَى  
 الْمَرْسَلِ مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى وَالْهَاطِظِينَ لَهُ الْهَادِي إِلَى السَّوْغَى الْمَعْصُومِينَ  
 وَسَلَامُكُمْ وَخَيْرُكُمْ بِالْحَيَاةِ فِي طَلْقِكُمْ

عَدَدُ أَوْرَاقِهِ عَدَدُ أَوْرَاقِهِ سَجْعُهُ وَطَرَانُهُ  
 أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ رَفْعُهُ

استحقاقا لفضل الرزق ونحوه  
عن زاذ عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان من الرزق ما ينسب الى العظماء  
احمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن السبيعي عن علي بن اسباط عن رجل عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال كثرت له مضيق فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اطلوا بها الرزق ولا يطلبوا بها الملك قال ابو عبد الله عليه السلام مضيق  
مضيق لها مضيق الاعمار  
احمد بن محمد العاصمي عن محمد بن ابي النضر عن محمد بن  
عن شريف بن سابق عن الفضل بن ابي ثور عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الموال امر  
المؤمنين صلوات الله عليهم فقالوا انك هؤلاء العرب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
والعربا يخطبنا معهم العطايا بالسوية وزوج لالا وسلمان وصهيبا وابو اعلينا  
هؤلاء وقالوا لا نفعل فلهذه الهمم امير المؤمنين صلوات الله عليه وسلم فمهم تصاح  
الاعراب اينما ذاك يا ابا الحسن صلوات الله عليه وآله وسلم فخرج وهو مضيق فخرج  
رداه وهو يقول يا معشر الموال ان هؤلاء ارضيهم وزوجهم منزلة الصاري واليهود  
يتزوجون الكرم ولا تزوجونكم ولا يخطبونكم مثل ما ياخذون بالخمر وبارك الله لهم  
فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الرزق عشرة اجزاء اسعة جزءا  
في النجاة وواحدة في غيرهما

هذا الحديث المحدث من كتاب الكافي لا ينفرد به غيره  
الكنى رضي الله عنه كنه له من اهل البيت العبد الفقير  
لا احمد بن علي بن ابي الماس عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله  
من حمى وعين عبد الله عليه السلام في السيرة  
عاشا في السيرة من اهل البيت المصطفى والارواح المصطفوية  
الحسيني في السيرة المصطفوية والارواح المصطفوية

بسم الله الرحمن الرحيم  
في كتاب الكافي



مكتبة في خزانة المتحف  
الأمم المتحدة

27





للبعذابه وشديد عقابه ونكاح من فقاظه واوصيك ونفسي بتقوى الله  
 زين الكلام وتثبت النعم اناني كتابك تذكر فيه الى مدح والي من قبله  
 ذلكم مني وستكتبه ما دهم ويسلكون ولم تنزع حرم الدنيا ومطالها الا  
 مطلبها لاخرهم حتى يفسد عليهم مطالهم في دنياهم ودرت اني تبطت  
 الناس عنك لرغبتي فيما في يدك وما تسعى من مدخلك الذي انت فيه  
 لو كنت راغبا ضعفت عن سنة ولا قلة بصيرة بحجة ولكن انت تبارك اسم  
 خلق الناس اشاجا وعزيب وعزيب فاحزني عن حزين اسلك عنهما  
 ما العرف في يدك وما الهي في الاناس ثم الكلب الذي جردك وانا مقدم  
 اليك احذر من عصية الخليفة واحذر على ربه وطاعته وان تطلب لنفسك  
 امانا قبل ان تاخذ كل الاظفار ويلزمك الخناق من كل مكان يترجم الى  
 النفس من كل مكان ولا تجره حتى يتي الله عليك بمنه وفضله ورتة كليفة  
 ابقاه الله يومك ويحكم ويحفظ فيك ارحام رسوله صلى الله عليه  
 واله والسم على من اتبع الهدى انا قد اوصى الينا ان العذاب على من كذب  
 ونوى قال الحصري فبلغني ان كتاب موسى بن جعفر عليه السلام  
 وتبع في يدي هرون فلما قرأه قال الناس جلولي على موسى بن جعفر وهو في  
 ما يرى به ثم تم الجزء الاول من كتاب حجة من الكليتي ويملوه بمشية  
 الله وعونه في اوله الثاني ان شاء الله باب كراهية التزيت وكذا

العرف  
 المذبح

لله رب العالمين وصلوة على خيرته من خلقه محمد واله الطاهرين  
 وعسى من سوره وفي الصفي في يوم السبت اربع عشر من شهر رجب  
 ربيع الثاني في مدرسه كمله حيا الله الاسماء والعلم  
 كاسه وما لكة المعمر كعبه المريض براء الغزيرة والكورة  
 وحرق بنار الغزقة وكندره اضعف على  
 وروحه العاصي كجاني الكسب  
 ليلته من حشر حاجي  
 وبيت من هوس  
 لعمرو الله  
 نفسه



ذلك قال قلت وان زفوا وسرقوا او شربوا الخمر فقال  
 يا ابا اليه الله وانا اليه راجعون واسم ما انصفونا ان يكون  
 احدا بنا بالعدل وضع عنهم انما قلت اذا عرفت فاعمل  
 ما ثبت من دليل خيبر او كثيره فانه يقبل منك على من  
 ابراهيم عن محمد بن الريان الرضائي رفعه عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام كثيرا  
 ما يقول في خطبته يا ايها الناس دينكم دينكم فان السيئة  
 فيه خير من بحسنة في غيره والسيئة فيه يغفر والحسنة في غيره  
 لا يقبل ثم كتاب الامان والكفر من جملة الكتاب الكافي تصنيف  
 العالم الكامل الفاضل وحيد الدهر وفريد العصر سماه والده  
 محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله عليه ومحرمه رب العالمين حبا  
 الله فتم الوكيل وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي واله الطاهرين

له على الفقيه المذنب المحقق الذي اذا حضر لم يحب واذا غاب  
 لم يطلب الشهرة المعاصي بالاقدام والمغوى بالمجاميم  
 والانام المغفل على كرمه الرحيم الهادي  
 حبيب حاجي على الاستر بالسلامة  
 يستله ما يتناهى واجعل عاقبة  
 امره خيرا من اولاه وشعة  
 بهذا الكتاب وسائر كتبه فا  
 واغفر له ولوالديه و  
 لجميع المؤمنين والمؤمنات  
 تحت يادهم فانظر وابدنا الى الانام  
 الراحمين  
 ان آثارنا نازل علينا  
 في سنة ٨٩١ ق وقوبلت مع ثلاث نسخ، أحدها مع نسخة مقروءة على الشيخ البهائي

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الإيمان والكفر من نسخه (هـ)

نسخت في سنة ٨٩١ ق وقوبلت مع ثلاث نسخ، أحدها مع نسخة مقروءة على الشيخ البهائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 باب في إجماع القوم على بن محمد ومحمد بن  
 الحسن عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً  
 عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة الهادي قال سمعت أبا جعفر عليه السلام  
 يقول يا ثابت أن الله تبارك وتعالى قد كان وقت هذا الأمر السبعين  
 فلما إن قتل الحسين صلوات الله عليه اشتد غضب الله على أهل الأرض فآخرو  
 إلى أربعين ومائة فحدثناكم فاذعن الحديث فكشتم فناع الترو ولم يجعل الله  
 له بعد ذلك وقتاً عندنا ولو شاء الله ما ثبت وعنده أم الكتاب قال أبو  
 حمزة فحدثت بذلك أبا عبد الله عليه السلام فقال قد كان ذلك ثم محمد بن يحيى  
 عن سلمة بن الخطاب عن علي بن حستان عن عبد الرحمن بن كريمة قال كنت  
 عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه مضمراً فقال له جعلت فداك أخبرني  
 عن هذا الأمر الذي سطره مني هو فقال يا مضمرم كذب الوقاتون وهلك السجانون  
 وبنا المليون أه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن القاسم  
 بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت  
 عن القاسم فقال كذب الوقاتون أنا أهل البيت لا نوقت به أحد بائد قال  
 قال أبا عبد الله الآن يخالف وقت الموقنين أم الحسين بن محمد بن علي بن محمد  
 عن الحسن بن علي الخزاز عن عبد الكريم الخثعمي عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر  
 عليه السلام قال قلت لهذا الأمر وقت فما كذب الوقاتون قال كذب الوقاتون  
 كذب الوقاتون أن موسى عليه السلام لما خرج وأقرب إلى ربه وأعد لهم ثلثين يوماً  
 فلما رآه الله على الثلثين عشرين قال قومه قد آخلفنا موسى فسنعوا بما صنعوا  
 فاذ أحدثناكم الحديث فجا على ما أحدثناكم فنقولاً صدق الله وأخبرناكم  
 الحديث فجاء على خلاف ما أحدثناكم به فنقولاً صدق الله ونوحوا مرتين ثم  
 محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد عن السيار عن الحسين

بن



ثم بما بالطلاق وتولد ان شاء الله كتاب الطلاق  
 من كتاب كافي في الحمد  
 هذه هي  
 امد على الايجدة اليه  
 وكان القناع منه قشيد الجعة للمباركة تاي شتر سبع الاقل الذي في شهر رجب سنة ثلث وستمائة  
 وبنفاه بمكانه وساعى من هوننا سائما  
 ولما قالوا بالخرقة  
 ولما ابر  
 المور

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الطلاق من نسخة «ل»  
 نسخت في سنة ٩٥٣ ق وقولت عند الشهيد الثاني مع البلاغ بخطه

مع العرس  
فمن يات

غير

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الأشربة من نسخة (ل)  
نسخت في سنة ٩٥٣ ق وقوبلت عند الشهيد الثاني مع البلاغ بخطه

[illegible]

على انهم لم يصدقوا التوراة فقالوا انهم لم يصدقوا التوراة  
 لئلا تصدقوا بالاشياء التي لا يمكن ان تكون من عند الله  
 فقالوا انهم لم يصدقوا التوراة فقالوا انهم لم يصدقوا التوراة  
 لئلا تصدقوا بالاشياء التي لا يمكن ان تكون من عند الله  
 فقالوا انهم لم يصدقوا التوراة فقالوا انهم لم يصدقوا التوراة  
 لئلا تصدقوا بالاشياء التي لا يمكن ان تكون من عند الله

نسخة من كتاب الزكاة  
 من نسخة من كتاب الزكاة  
 من نسخة من كتاب الزكاة

خلد عن موسى بن بكر بن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه  
 السلام قال اخذوا منكم بالقرآن كتاب الزكاة

الحمد لله كما هو عليه وصلى الله على سيدنا محمد  
 وآله وسلم من كتاب الخلق لا يجمعون  
 بين حقين الخلق لا يجمعون  
 من شريعة الاخرى سنة  
 من شريعة الحق

فاما من كتاب الزكاة  
 فاما من كتاب الزكاة  
 فاما من كتاب الزكاة  
 فاما من كتاب الزكاة  
 فاما من كتاب الزكاة  
 فاما من كتاب الزكاة  
 فاما من كتاب الزكاة  
 فاما من كتاب الزكاة





عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة عن أبي الحسن عليه السلام  
 قال سألت عن القراء طيس خضع لها حرف بالمد واللين فيها شيء ذكره الله قال لا تغفل  
 بل ما أول قبله عن عنده عن الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله  
 عليه السلام يقول لا تكونوا القراء طيس ولكن اكونوا حروفها عن علي بن  
 أبي حمزة عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن زرارة قال سئل أبو عبد  
 الله عليه السلام عن الاسم فرأى الله المجيء بالنقل قال اكونوا باطرا ما جردون  
 علي عن أبيهم بيده عن النوفلي عن الكوفي عن أبي عبد الله قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله اكونوا كتابا لله وذكره باطرا ما جردون قال وهني ان جرد كتاب  
 الله وهني ان لمجي بالافلام عن علي بن أبي حمزة عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان  
 بن عمار عن أبي الحسن موسى عليه السلام في الظهور التي فيها ذكر الله عز وجل  
 وقال اغسلها

### في كتاب العشرة

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على محمد وآله

كتب هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ٩٧٢

يحيى بن سعيد

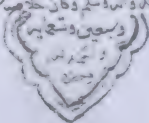
بن شريك عن يونس عن هشام بن سالم عن سلمان بن خالد عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال سالت عن مولاي اعق سايه قال بولا من شأ وعلي من بولا في  
 حروبته ولم ير انك قلت فان سكت حتى يموت قال يجعل الله في بيت الحسين  
 محمد بن يحيى وعنه عن احمد بن محمد بن محمد بن عبد الحميد عن هشام بن  
 سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال فقي امير المؤمنين صلوات  
 الله عليه في نكاحه انك لا سبيل عليه سايه يذهب فتبولا الى جن  
 احب فاذا ضمن حروبته في يومه **باب** **آخر**  
 محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن ابي الحسن بن علي عن محمد بن سعد عن محمد  
 بن ابراهيم عن حماد بن ابي عمار عن حماد بن محمد بن عبد الله عليه السلام في مكانه بين سر يكن  
 بعق احد في يصير كيف يصنع الخادم قال يخدم الباقي يوما ويخدم تسهما  
 يوما قلت فان مات وتوكت ما لا قال لا يبيعها انصاف بين الرب اعق  
 وبين الرب بسله **باب** عن محمد بن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلاب  
 عن ابي بصير عن حماد بن محمد بن عبد الله عليه السلام ان مكانا انا امير المؤمنين صلوات  
 الله عليه فقال ان سبدي كانني وشرط علي نحو ما في سنة فحينئذ بالمال كله  
 ضربته واحدة وسالته ان لا اخذ كد ضربته يوعتي فابا عني وبعاه ابر  
 المؤمنين صلوات الله عليه فقال لصدقي فقال له ما لك لا تأخذ المال ونفسي  
 عنقه ففعلت اخذ الا الخوم التي شرطت وانعز فرج لك طيراته قال  
 لمرامير المؤمنين صلوات الله عليه فانت احق بشرطك **باب**

عن محمد بن احمد

صلوات الله عليه

صلوات الله عليه

المواهب والنجاة من الخصال وصلواته  
 على محمد وآله وسلم وكان خلاص منتهى



تذكرة

كتبه هذا الجليل فزادله  
 اني اخر من محمد فراه  
 ونصحت علي يحيى  
 بن محمد بن يحيى





مجلس شورای اسلامی  
جمهوری اسلامی ایران  
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی  
سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
کتابخانه ملی ایران

29

لا يخلو من هذه الحروف والرموز ما لا يمكن للكتاب والمؤلف أن يصفوا به إلا أنهم قد  
 مرهونان الدنيا لألف حق بيت الله عز وجل وأهل البيت عليهم السلام  
 لا يخلو من هذه الحروف والرموز ما لا يمكن للكتاب والمؤلف أن يصفوا به إلا أنهم قد  
 مرهونان الدنيا لألف حق بيت الله عز وجل وأهل البيت عليهم السلام  
 لا يخلو من هذه الحروف والرموز ما لا يمكن للكتاب والمؤلف أن يصفوا به إلا أنهم قد  
 مرهونان الدنيا لألف حق بيت الله عز وجل وأهل البيت عليهم السلام











علاء  
ورید اللہ  
خضر

زبان

وَأَنَا مِنْ رِجَالِ الرَّحْمِ  
الَّذِينَ نَزَلَتْ عَلَيْهِمْ  
الْحُكْمُ بِأَنَّهُمْ كَانُوا  
يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ  
وَأَنَّهُمْ كَانُوا  
يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ  
وَأَنَّهُمْ كَانُوا  
يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ









عبيده وخلوت بك المحبوب الى با جعل خلقك منك اللبلة العتيق من النار يا من ليست  
 بعالم فوقه صفه يا من ليس مخلوق دونه منعه لا ولا قبل كل شيء ويا ارحم الراحمين  
 ويا من ليس له عنصر ويا من ليس لآخر فناء ويا اكرم منعت ويا واسع العطين  
 ويا من يفقه بكل لغة يدعي بها ويا من عفوه قديم وبطشه شديد ومكده مستقيم  
 امسكك باسمك الذي شافهك به موسى يا ارحم الراحمين يا ارحم الراحمين  
 اللهم انت الصمد المستطاع اسئلك ان تفضل علي محمد وال محمد وان تدخلني  
 الجنة برحمتك محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن محمد بن الوليد عن يونس قال  
 قلت للرضا عليه السلام علي دعاء واوجز فقال قل يا من دلتني على نفسه وذلك  
 قلني بتصديقه اسئلك الامن والامان علي بن حمزة عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله  
 عليه السلام ان رجلا اتى امير المؤمنين صلوات الله عليه فقال يا امير المؤمنين  
 كان لي مال ورثته ولم اتفق منه درهمي في طاعة الله عز وجل فعلي دعاء يخلف علي  
 ما مضى ويغير ما مضى او علا علة قال قل قال واي شيء اقول يا امير المؤمنين  
 قال قل كما اقول يا نوري في كل ظلة ويا انسي في كل وحشة ويا رجا في كل كربة  
 ويا بقي في كل شدة ويا دليل في الضلالة انت دليلي اذا انقطعت دلالة الاولاد  
 فان دلائلك لا تنقطع ولا يصل من هديت انعمت علي فاسمعت ورزقتي فوفيت  
 وغدقتي فاحسنت غذائي واعطيني فاجزلت تلا اشتقاق لذلك بفعل  
 متى ولكر ابتداء منك لكمك وجودك فقويت بكمك علي معاصبك وتقويت  
 برزقك علي محضك وافيت عمري فيما لا تحب فلم تنك جزاق عليك ومركوب  
 لما نهيتني عنه ودخولي فيما حرمت علي ان عدت علي بفضلك ولم ينفعني حلك  
 عني وعودك علي بفضلك ان عدت في معاصبك فانك العواد بفضلك  
 وانا العواد بالمعاصي فيا اكرم من اقر له بذنب واعز من خضع له بالذل لكمك  
 اقررت بذنبي ولعزتك خضعت بذلي فما انت صانع بي في كرمك واقراري  
 بذنبي لعزتك وخضوعي بذلي افعل في ما انت اهله ولا تفعل في ما  
 انا اهله ثم كتبت الراء للكاتبين والمحدثين  
 العالمين وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
 وبنوه كتاب فضل القرآن بعون الملك المنان

هذا الدعاء  
 في كتاب الدعاء  
 في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

هذا الدعاء  
 في كتاب الدعاء  
 في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة



[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب العشرة من نسخة «بع»  
نسخت في سنة ١٠٩٨ ق وقوبلت مع مصححة الشيخ علي الكبير.













[illegible]

من الجبيرة

کتاب احمد بن حنبل الاربعة منک الا نکر  
ثم کتاب الرصد من الکتاب  
التي هي من مجموع

کتابخانه عمومی آیت الله العظمی  
مرعشی نجفی - قم

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (جت)

الا تحضنتك اخنسة واربعت يوم القبل ان تسلم قال قلت له فان اسلمت بعد ما طلقتها  
 قلت اذا اسلمت بعد ما طلقتها ان عتبت عدة للسنة قلت فان ماتت منها وهو نكاح  
 وهو نكاح في فادرجل من المسلمين ان يترفعها قال لا يترفعها المسلم حتى يفتد  
 من النكاح في اربعة اشهر وعقل عطا السنة المتوفى عنها زوجها قلت له كيف جعلت  
 عدتها اذا طلقت عدة الامة وجعلت عدتها اذا ماتت من عدة الحرة المسنة وان  
 تذكرت من مالهك الامام فقال ليس عدتها في الطلاق مثل عدتها اذا تزوجت فيها  
 زوجها ثم قال ان الامة والحرة كلتيهما اذا ماتت عنها زوجها سقطت عدة الا الحرة  
 لعدة الامة لا تعد على بن ابراهيم بن ابي عن اسمعيل بن مهران عن يونس قال عدة  
 العليجة اذا اسلمت عدة المطلقة اذا اطلقت ان تتزوج غيره محمد بن يحيى عن محمد بن  
 محمد عن ابن محبوب عن يعقوب السراج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن نكاح  
 مات عنها زوجها وهو نكاح ما عدتها قال عدة الحرة المسنة اربعة اشهر وعقل  
 وباستخدام عن ابن محبوب عن علي بن ثابت عن حمران عن ابي جعفر عليه السلام في امر  
 ولد نكاح في اسلمت يترفعها السلم قال نعم وعدتها من النكاح اذا اسلمت عدة  
 الحرة المطلقة ثلثة اشهر او ثلثة قرو فاذا انقضت عدتها فليتزوجها ان شاء

تم كتاب الطلاق من الكافي والحمد لله  
 رب العالمين وصلى الله على محمد وآله

آله اجمعين  
 ٢٢٢٢  
 ٢٢٢٢  
 ٢٢٢  
 ٢٢  
 ٢

محمد بن يحيى  
 عن محمد بن يحيى

محمد بن يحيى  
 عن محمد بن يحيى

محمد بن يحيى  
 عن محمد بن يحيى  
 عن محمد بن يحيى



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في القرآن  
آياتاً كثيرة من أجل أن يعرف  
العباد ما كان عليه نبيهم  
عليه السلام من حاله وأحواله  
ومما كان عليه من خلقه  
ومما كان عليه من عظمته  
ومما كان عليه من جلالته  
ومما كان عليه من كبريائه  
ومما كان عليه من عظمته  
ومما كان عليه من جلالته  
ومما كان عليه من كبريائه

الاعمال والشر والناس وانتم والله والجنة وتجرك وفي النار تطلبون يا ابا محمد فهل سررتك ما  
قلت جعلت فداك زوني فقال يا ابا محمد ما سرية نزلت تقود الى الجنة ولا تذكر اهلها  
بخير الا وهي فينا وفي سبعتنا وما سرية نزلت تذكر اهلها بشر ولا تنو قال النار الا وهي  
عدونا ومن خالفنا هل سررتك يا ابا محمد قلت جعلت فداك زوني قال يا ابا محمد ليس  
عليه السلام ابراهيم الا نحن وشيعتنا وساير الناس من ذلك بركة يا ابا محمد فهل سررتك و  
في رواية اخرى فقال حببي حذر اي عبدالله عليه السلام مع المنصور في موكة محمد بن يحيى  
عن احمد بن محمد بن بعض اصحابه وعلي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير جعلا عن محمد بن ابي حمزة عن  
حمران قال قال ابو عبدالله عليه السلام ذكره لاهل بيته وسؤال الشيعة عندهم فقال  
سررت مع ابي جعفر المنصور وهو في موكة وهو على فرس وبين يديه خيل من خلفه  
وانا الى خارج على جنبه فقال يا ابا عبدالله قد كان ينبغي لك ان تفرج بما اعطانا الله من القوة  
وتفرج لنا من العز ولا تخبر الناس انك احق بهذا الامر منا واهل بيتك فتفرجنا لك وهو قال  
قلت ومن رفع هذا اليك عنى فقد كذب فقال الى المتخلف على ما تقول قال قلت ان الناس يحرمون  
يعني يحرمون ان يفسدوا اقلبك على فلا تمكنهم من سمعك فانما اليك احوج منك النيا فقال  
لي تذكر يومئذ لك هال النام لك قبل نعيم طويل عريض شديد فلا تزلون في ملة من امر كذب  
فسمعت من نياك حتى تصبوا مائة ما في شهر حرم في بلد حرم فعرفت انه قد حفظ الحديث  
فقلت لعلي الله ان يكفك فاني لا اخصك بهذا وانما هو حديث رويته ثم لعلي غير لي  
اهل بيتك ان يتولى ذلك فسكت عنى فلما رجعت الى منزلي ثلثي بعض موابيت فقال لي  
فذلك والله ان تدرا بيتك في موكة ابي جعفر قلت عليا وهو على فرس وقد اشرق عليك

فيها

المجلس الرابع

شبهة

السلامة

والاکرام فی محرم سنہ ۱۰۸۱ھ

مائة عدد من كتاب من  
 يبلغ مائة من خط  
 مولانا الجليلي  
 حرمه الله تعالى  
 في سنة ١٢٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a list or inventory, with a circular stamp at the bottom right.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
النبى المصطفى  
والآله الطيبين الطاهرين  
الطاهرين  
والعقب الطيبين الطاهرين  
الطاهرين  
والسنة النبوية الطيبة الطاهرة  
الطاهرة  
والجمعة المباركة الطيبة الطاهرة  
الطاهرة  
والله اعلم بالصواب

وَمِثْلَهُ عِبَادَةُ اللَّهِ وَمِثْلُهُ اللَّهُ

### تكملة وعونه الجزء الثالث

والحمد لله وحده

وصم

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم  
باب كراهية التوقفت

عن أبي عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن داود ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى  
عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة الثمالى قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام  
يقول يا ثابت إذا الله تبارك وتعالى خلق نعت هذا الأمر في السبعين فلما كان  
الحسين صلوات الله عليه اشتد غضب الله على أهل الأرض فأمر إلى أمير  
وما لم يفرقناكم فادع إلى الحديث فكشفتم فناع السور لم يجعل الله لجهنم  
وقعا عندنا ويحيا الله ما نيسا وبنيبت وعنده أم الكتاب قال أبو حمزة فخبرت الله  
أبا عبد الله عليه السلام فقال قد كان ذلك محمد بن يحيى عن سلمة بن الخطاب  
عليه السلام عن حسان عن عبد الرحمن بن كثير قال كنت عند أبي عبد الله <sup>عليه</sup> <sup>السلام</sup> إذ دخل  
معه فقال له جعلت فداك أخبرني عن هذا الأمر الذي تنتظر متى هو فقال  
يا معمر كذب الوقائع وهلك المستعملون وهاك المسلمون عنة من أمة

صحة النفس والبدن والاعتناء بالهوية والتأصيل  
في المجتمع والاندماج فيه والتأصيل في  
الأمم والبلدان والاندماج في  
أبناء الأمة والاندماج في  
حقائق الحياة والاندماج في  
فكره في العمل في العمل في  
العمل في العمل في العمل في

عن خديجة









[illegible][illegible]

والتوحيد من كتاب الحافي وتبوه كتاب التوحيد  
تأليف الشيخ أبي صفير بن أبي حبيب  
الكني رحمه الله عليه وآله  
ووصفها حسين

وہاں سے







فرغ من استوديه طر يوم الثلاثاء والى العتمة من شهر ربيع الثاني من شهر سنة ثمان وخمسين  
 من الهجرة النبوية المصطفوية على ما خرجا والد الخلف الف صاوة وسلام وعية حامدا  
 لله تبارك وتعالى ومحمدا علي وآله الطاهرين ومستغفرا للنور  
 اتوبتات وخفايا اله المملكات والحمد لله رب العالمين وحده  
 الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين  
 المخلصين من ولعة اعداء على ابد ابد  
 وفيها اليهم وعاذت حشرهم  
 احمد بن الحسين  
 الدين





[illegible]

انما السراج المذنب داخل الحوض فبقيت  
 وقفة ثم قال انا وجميعنا وصفا في ارجحنا  
 محمد الا اننا لم نكن نرى في ارجحنا  
 لمان بوي ما اخذتني باسنادي الضيق الى الوفا  
 الشعر صلاتي على محمد بن علي وكتبه الجليل في ارجحنا  
 على غنمنا ما هو صلاتي







على ركعتين وان شام صوم يومه دين شه تصدق بعين علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي  
 عن السكوني عن ابي عبد الله ثم قال قال ابي الحسن ع عليه وآله في رجل قتل في غزاة فقتل  
 وكذا فقال لا والله ما فعلته وقد فعله فقال كذا كذا لا ينسخ الله شيئا من احكامها  
 عنه سهل بن زياد عن النوفلي عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن محمد بن علي عن ابيه عن حماد  
 قال كانت من ايام رسول الله ع عليه وآله لا يستقر الله على من ابوا جمع عن بعض اصحابه  
 وكثره قال لما سمع المسلمون نذر ان عوفى ان يتقدمه على اكثر فلما عوفى سال المنذر ما عند  
 هو الحال اكثر يا جندبوا عليه فقال بعضهم مائة الف وقال بعضهم عشرة الاف فقالوا فاجبه  
 انا على مختلفه فاشبهه عبد الله فقال رجل من بني نضلة فقال لا صوفان الا تبغى الى هذا  
 الا سود فبسا وعنه فقال ابراهيم بن محمد بن عيسى بن محمد بن علي بن ابراهيم فقال له ربه  
 عيسى بن مينا فقال ان اخرجك من هذا فلي عليك كذا وكذا ولا فاضربني مائة من  
 فقال المسلمون فوضعت باصبعي بن محمد وصرابه وسد عن هذا المال اكثر فقال جندب  
 محمد والي البصرة عن محمد بن ابراهيم فقال عن هذا المال اكثر فقال له اكثر فهاون فقال  
 له حين ما سدي ما نه ساني عن العلة فيه فقال اياك الحن صوبت ان شئتم ان استجرك  
 تقول لقد شكرتم ان في مواطن كثيرة فتعودنا تلك المواطن فكانت ثمانية

هذا هو كتاب الامان والندوة  
 والكتابات والحجرات  
 اولها واخرها  
 عن سيدنا محمد بن  
 وآله وصحبه  
 غفر الله

عن علي بن  
 محمد بن

٢٢





## نماذج تصاوير مزينة وفتية

من النسختين في مكتبة مدرسة الصدر بطهران

المرقمطين (٦) و (٩) نسخت في سنة ١٠٥٤ - ١٠٥٥ ق

[illegible]









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ  
 أَلَانَ بِكَفِّهِ التَّكْلِيفَ بِالْمَرْجُوعِ  
 الْأُصُولَ وَمَيَّهَهُمْ فَاخْتَارَهُم بِالْكَارِ  
 الشَّرِّ وَالْبَيْتِ وَالرَّسُولِ وَأَنْجَحَهُمْ وَأَصْطَفَاهُمْ  
 بِسَائِرِ الْبُحُورَاتِ وَالْمَكُونَاتِ بِالْأَعْلَى الْكَلِيَّاتِ وَالْأَجْزَائِ  
 الْعَقُولِ وَالْمَقُولِ وَقَسَمَ عَلَى اللَّهِ حَيْثُ أَوَّارَكَ عَلَى سِدَانَا وَمَوْلَانَا وَمُقَدَّنَا وَالْحُجُ  
 الْمُنَا وَجَنَّدَهُمْ وَرَنَا أَرْسَلَ إِلَيْهِ الرِّيحَ الْآمِنَ وَالْمَنْزِلَ إِلَيْهِ الْكُتَابَ الْمُنِيرَ وَالْمَقْصِدَ  
 الَّذِي أَنْجَحَهُ فَفِيهِ نَزَلَ الرُّسُولُ الْوَحِيدُ بِالْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْوَلَايَةِ الْعَمَلِيَّةِ لِرَأْسِ الْأُمَمِ  
 الْمُسْلِمَةِ لَنَا لَا يَطْعَى الشَّهَادَةَ فِي سِتْدِ الْإِسْلَامِ فَانْدَامَتْ فِي الْمَوْتِ خِيَارُ وَعِلَّ وَصِيهِ وَأَنْزَعَهُ  
 خَلْقُهُ وَلَعَنَ لِبَنَةِ الْإِسْلَامِ الْمَطْهَرِ قَلَامُ الْمَطْفَرِ يَعُودُ لِلْمُسْلِمِينَ وَقَامَ الْعَمَلُ الْحَيُّ عَلَى أَهْلِ  
 وَلِيَّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَيْمَانِهِمُ الْكَلَامُ سَيِّدُ أَرْبَابِ الْعَالَمِينَ وَالْحَقُّ الْحَقُّ وَالْعِلْمُ الْعِلْمُ وَالْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ  
 وَعَلَى الْمَدَائِدِ الْقِيَامِ وَالْإِسْبَاطِ الْقِيَامِ وَالْخَلْفَاءِ الْأَجْمَعِينَ وَالطَّيِّبِينَ وَالظَّاهِرِينَ وَهُمْ أَلْبَسُوا  
 الْمُعْتَصِمِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ **عَلَيْهِ السَّلَامُ** فَقَدْ وَفَّقْتَ بَيْنَ بَيْنِ الْأُصُولِ وَكُلِّ الْكَلَامِ  
 أَلَيْفَ الشَّيْخِ الْحَقِيقِ الْإِسْلَامِيِّ الْإِسْلَامِيِّ الشَّيْخِ أَوْجَعَهُ فَمِنْ عَقْفِهِ الْكَلِمَةُ نَعْدَ الصَّغِيرَةِ  
 وَأَسْكَنْتَ بِحُجَّتِ جَنَانِهِ وَاجْتَمَعَ لِعَالَمِ اللَّهِ وَفُوقَهُ لَنْ يُوقِفَ عَلَى أَلْوَالِهِمْ بِالْأَسْوَاقِ  
 الْعَبْدُ ذَلَّ الْحَاشِجِ الْعَفُورَةِ الْقَصْدَانِ حَاجِي مُحَمَّدٍ صَادِقِ الْخَافِضِ عَنِ الْقَوْمِ  
 بِتَهْلِيلِ السَّيِّئِ وَالْأَهْلِ الطَّاهِرِينَ وَخَرَجَ فِيهِ أَوَّلُ السَّنَةِ الرَّابِعَةِ  
 أَعْتَمَدَ الْحَقِّ الْمَشْرِقِ الْمَشْرِقِ الْأَوَّلِ وَالْأَلْفَ الْكَافِي الْمَحْمُودِ  
 التَّوْبَةَ الْمُسْطَقْبَةَ عَلَى سَاحِلِهَا الْأُصُولُ  
 سَلَامٌ وَبِحُجَّتِهِ وَبِحُجَّتِهِ وَبِحُجَّتِهِ  
 الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ  
 الطَّاهِرِينَ طَابَتْ  
 أَرْبَابُهُ



الكتاب

عن أبي حمزة عن علي بن

إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام

قال سألت عن الحائض قال لا تأكل من

مأكلاتها حتى ينزل الدم قال قلت له

فما هي قال ما في كتاب الله من

أكل الميتة ولا أكل الدم ولا أكل

الخنزير ولا أكل ما مات ميتة جاهلية

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية

فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية

فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية

فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية

فأكله فماذا قال قال لا تأكله

عَلَى الْمَوْتِ وَإِنَّ الْمَوْتِ بِكُلِّ مَيِّتَةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الجنائز

سبحان

أبي عن ابن فضال عن حمزة بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام

قال سألت عن الجنائز قال لا تأكل من مأكلاتها حتى ينزل الدم

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله

قال قلت له فلو مات ميتة جاهلية فأكله فماذا قال قال لا تأكله



وَمِنْهُنَّ كِتَابُ الطَّهَارَةِ  
 تَابِعُ الشَّيْخِ الرَّحْلَ الْأَكْبَرُ أَضْلُ الْقَدَرِ  
 الْمُنْتَهَى فِي الرِّقَادِ وَالْمُقَرَّبِ وَعِلْمُ الْبُلْغَاءِ وَالْمُكَلِّمِينَ  
 الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلْبِيِّ نَعْلُ اللَّهِ بَعْزَتَهُ وَأَسْكَنَهُ  
 بِجُحَى رَحْمَتِهِ وَيَسْلُوهُ أَنْشَاءُ اللَّهِ تَعَالَى كِتَابُ الْقُلُوبِ يَعُونُ اللَّهُ لَعَلَّاهُ  
 حُسْنُ عُرْفِيهِ فَرَعَتْهُ عَمِيمَةً أَوَّلَ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ  
 الْمَشْرِقِ أَوَّلَ الْعَدِيدِ مِنَ الْعَالَمِينَ الْمَشَارِقِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ  
 لَهُمْ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ  
 حُجَّابًا وَابْنًا وَابْنًا وَابْنًا وَابْنًا وَابْنًا وَابْنًا وَابْنًا وَابْنًا  
 مُحَمَّدُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَمِنْهُمْ مُحَمَّدٌ وَالِدُ الطَّاهِرِينَ وَالْحَمْدُ لَهُمَا  
 فَاعْرِضُوا بِطَرَفِ الطَّاهِرِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ  
 الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ الْعَمُورَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ  
 سَنَدٌ حَقِيقَةٌ وَأَجْمَعُهَا



بِهِمْ فَأَتَا مَقَابِرَهُمْ وَأَفْطَمَ الْكَلِمَاتِ **عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو**

[illegible]

وقال فلان لا يصعب من باب الخديعة اني اسفلوا ان السابعة فقال قد انما

أَبُو يُونُسَ صَلَوَاتُ فَضْلِهِ عَلَيْنَا وَكَانَ الْخَصْرُ عَلَى يَمِينِي عِنْدَ الْخَامَةِ فَادَاغَابَ بَيْنَ

الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا أَحْسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ مِنْ بَابِ كُنْدَ **كَلَامٌ** نَزَلَهُمْ عَنْ خَالِدِ بْنِ

السيد أبو جعفر بن بشر عن أبي عبد الرحمن الحذاء عن أبي أسامة عن أبي جعفر عن

السلام عليك محمد كونه وفضل من رزقك ملك في الف عني وسعون بيتا وممنه منته و...

تكرمه عصا موسى ونجى يقطر وخام سليمان ومنه والشور وشرب السفيه وهي من ابل وجمع

مَسْجِدُ كَلِيسْتَمُ لَكَزِي

عن عبد الله بن ابيان قال دخلنا على  
عليه السلام فسالنا اية عن اخذ نبي علم عن ماله

علی فطال احسن من العوم اناسیذ عام من علم عمت کما عیذ ذات فیله فی ذان عویبه بر اخص الکسار

هذه تظفوننا الصلي في مجود الشبهة ففان

أَجَابَهُ أَمْرُ مَعْلُومٍ عَنِ الذُّعَابِ فَقَالَ مَا قَالَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ بِهِ حَوْلًا لَأَعَادَهُ أَمَا عَلِمْتَ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَنُفِثَ سَائِرُ أَوْدٍ  
الْحَالِ لَوْ كُنَّا

...

وَأَنَّ فِيهِ نَصْرًا مِّنَ اللَّهِ وَبِئْسَ الْكَلِمَٰتُ الْمُنِجَاتُ

الْقَصْرُ الَّذِي فِيهِ كُلُّ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ وَمِنَ الْأَرَاكِيبِ فِيهِ لَوَانٌ عَسَىٰ يَرْجُوهُ

هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ

عِزًّا لَّيْسَ لَهُ الْخُذُودَةُ هَٰذَا الَّذِي جَاءَ عَلَىٰ الْكَلِمَٰتِ الْمُنِجَاتِ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ عَلَىٰ عِزِّهِمْ أَلَّا يَكُونَ





## فهرس المطالب

- إرشادات و توجيهات سماحة آية الله ..... ٥  
السيد موسى الشيرى الزنجاني (دامت بركاته) ..... ٥  
تقريظ سماحة آية الله الشيخ جعفر السبحاني (دامت بركاته) ..... ٩

## المدخل

١. حياة الشيخ الكليني ..... ١٣  
الأول: الحياة السياسية والفكرية في عصر الكليني ..... ١٥  
المبحث الأول: الحياة السياسية والفكرية في الري ..... ١٦  
المطلب الأول: الحياة السياسية في الري ..... ١٦  
المطلب الثاني: الحياة الثقافية والفكرية في الري ..... ١٨  
١- الخوارج ..... ١٩  
٢- النواصب ..... ٢٠  
٣- المعتزلة ..... ٢٠  
٤- الزيدية ..... ٢١  
٥- النجارية ..... ٢١  
٦- المذاهب العامية ..... ٢٢  
٧- المذهب الشيعي ..... ٢٢  
المبحث الثاني: بغداد سياسياً وفكرياً في عصر الكليني ..... ٢٣  
المطلب الأول: الحياة السياسية ببغداد ..... ٢٣  
أولاً - نظام ولاية العهد ..... ٢٤  
ثانياً - عبث الخلفاء العباسيين ولهوهم وسوء سيرتهم ..... ٢٤  
ثالثاً - مجيء الصبيان إلى الحكم ..... ٢٥  
رابعاً - تدخّل النساء والخدم والجواري في السلطة ..... ٢٥  
خامساً - تدخّل الأتراك في سياسة الدولة وتحكّمهم في مصير العباسيين ..... ٢٦  
سادساً - تدهور الوزارة ..... ٢٧  
سابعاً - الثورات الملتزمة والحركات المتطرّفة التي أضعفت السلطة ..... ٢٧

- ٢٨ ..... ثامناً - انفصال الأقاليم واستقلال الأطراف
- ٢٨ ..... المطلب الثاني: الحياة الثقافية والفكرية ببغداد
- ٢٨ ..... أولاً - مركزية بغداد وشهرتها العلمية
- ٢٩ ..... ثانياً - أوجه النشاط الثقافي والفكري والمذهبي ببغداد
- ٣١ ..... الثاني: الهوية الشخصية للشيخ الكليني
- ٣٣ ..... الصنف الأول - الألقاب المكانية
- ٣٣ ..... ١ - الكليني
- ٣٣ ..... ٢ - الرازي
- ٣٣ ..... ٣ - البغدادي
- ٣٤ ..... ٤ - السلسلي
- ٣٤ ..... الصنف الثاني - الألقاب العلمية
- ٣٤ ..... القسم الأول - الألقاب العلمية التي أطلقها عليه علماء العامة
- ٣٤ ..... القسم الثاني - الألقاب العلمية التي أطلقها عليه علماء الإمامية
- ٣٥ ..... رابعاً - ولادته
- ٣٦ ..... خامساً - نشأته وتربيته، وعقبه، وأصله
- ٣٧ ..... سادساً - وفاته، تاريخها ومكانها
- ٤١ ..... الثالث: أسفار الشيخ الكليني
- ٤١ ..... رحلته العلمية في طلب الحديث
- ٤٢ ..... أسباب هجرة الكليني إلى بغداد
- ٤٥ ..... الرابع: شيوخ الكليني وتلاميذه
- ٤٥ ..... المبحث الأول: شيوخه
- ٤٥ ..... ١ - أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري
- ٤٥ ..... ٢ - أحمد بن عبدالله البرقي
- ٤٦ ..... ٣ - أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة الحافظ الهمداني
- ٤٦ ..... ٤ - أحمد بن محمد العاصمي
- ٤٦ ..... ٥ - أحمد بن مهران
- ٤٧ ..... ٦ - إسحاق بن يعقوب الكليني
- ٤٧ ..... ٧ - إسماعيل بن عبدالله القرشي
- ٤٨ ..... ٨ - حبيب بن الحسن

- ٩- الحسن بن خفيف ..... ٤٨
- ١٠- الحسن بن عليّ الدينوري العلوي ..... ٤٨
- ١١- الحسن بن عليّ الهاشمي ..... ٤٩
- ١٢- الحسن بن الفضل بن زيد اليماني ..... ٤٩
- ١٣- الحسين بن أحمد ..... ٤٩
- ١٤- الحسين بن الحسن الحسيني الأسود الهاشمي العلوي الرازي ..... ٤٩
- ١٥- الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبدالله الأشعري ..... ٥٠
- ١٦- حُمَيْد بن زياد ..... ٥٠
- ١٧- داود بن كُوزَة، أبو سليمان القمي ..... ٥١
- ١٨- سعد بن عبدالله الأشعري ..... ٥١
- ١٩- عبدالله بن جعفر الحميري ..... ٥٢
- ٢٠- عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمي ..... ٥٢
- ٢١- عليّ بن إبراهيم الهاشمي ..... ٥٢
- ٢٢- عليّ بن الحسين السعد آبادي ..... ٥٣
- ٢٣- عليّ بن محمد بن سليمان ..... ٥٣
- ٢٤- عليّ بن محمد بن أبي القاسم ماجيلويه ..... ٥٤
- ٢٥- عليّ بن محمد الكليني الرازي ..... ٥٤
- ٢٦- عليّ بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكُمنداني ..... ٥٤
- ٢٧- القاسم بن العلاء الهمداني ..... ٥٥
- ٢٨- محمد بن أحمد الخفاف النيسابوري ..... ٥٥
- ٢٩- محمد بن أحمد بن عبد الجبار ..... ٥٦
- ٣٠- محمد بن أحمد القمي ..... ٥٦
- ٣١- محمد بن إسماعيل ..... ٥٦
- ٣٢- محمد بن جعفر الأسدي ..... ٥٦
- ٣٣- محمد بن جعفر الرّزّاز، أبو العبّاس الكوفي ..... ٥٨
- ٣٤- محمد بن الحسن الصفّار ..... ٥٨
- ٣٥- محمد بن الحسن الطائفي الرازي ..... ٥٩
- ٣٦- محمد بن الحسن الطاطري ..... ٥٩
- ٣٧- محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري ..... ٦٠

- ٣٨- محمد بن عقيل الكليني..... ٦٠
- ٣٩- محمد بن عليّ أبو الحسين الجعفري السمرقندي..... ٦٠
- ٤٤- محمد بن عليّ بن معمر الكوفي..... ٦٠
- ٤١- محمد بن محمود، أبو عبدالله القزويني..... ٦١
- ٤٢- محمد بن يحيى العطار..... ٦١
- ٤٣- أبو بكر الحبال..... ٦١
- ٤٤- أبو حامد المراغي..... ٦١
- ٤٥- أبو داود..... ٦٢
- مشايخ العدة..... ٦٢
- الطائفة الأولى - العدة المعلومّة..... ٦٢
- ١- عِدَّة الكليني عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري..... ٦٢
- ٢- عِدَّة الكليني عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي..... ٦٣
- ٣- عِدَّة الكليني عن سهل بن زياد..... ٦٣
- الطائفة الثانية - العِدَّة المجهولة في الكافي..... ٦٣
- المبحث الثاني : تلاميذه والرايون عنه..... ٦٤
- ١- أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، أبو عبدالله الصيمري..... ٦٤
- ٢- أحمد بن أحمد، أبو الحسين الكوفي الكاتب..... ٦٤
- ٣- أحمد بن الحسن (أو الحسين)، أبو الحسين العطار..... ٦٥
- ٤- أحمد بن عليّ بن سعيد أبو الحسين الكوفي..... ٦٥
- ٥- أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن القمي..... ٦٥
- ٦- أحمد بن محمد بن عليّ الكوفي..... ٦٦
- ٧- إسحاق بن الحسن بن بكران العقرائي، أبو الحسين (الحسن) التمار..... ٦٦
- ٨- جعفر بن محمد بن قولويه..... ٦٦
- ٩- الحسن بن أحمد المؤدّب..... ٦٧
- ١٠- الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب..... ٦٧
- ١١- الحسين بن صالح بن شعيب الجوهرى..... ٦٧
- ١٢- عبدالله بن محمد بن ذكوان..... ٦٨
- ١٣- عبد الكريم بن عبدالله بن نصر، أبو الحسين البزاز..... ٦٨
- ١٤- عليّ بن أحمد الرازي..... ٦٨

- ١٥- علي بن أحمد بن محمد بن عمران أبو القاسم الدقاق..... ٦٨
- ١٦- علي بن أحمد بن موسى الدقاق..... ٦٩
- ١٧- علي بن عبدالله الوراق..... ٦٩
- ١٨- علي بن محمد بن عبدوس، أبو القاسم الكوفي..... ٦٩
- ١٩- محمد بن إبراهيم النعماني..... ٦٩
- ٢٠- محمد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب الشافعي..... ٦٩
- ٢١- محمد بن أحمد بن حمدون أبو نصر الواسطي..... ٧٠
- ٢٢- محمد بن أحمد بن عبدالله الصفواني..... ٧٠
- ٢٣- محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، أبو عيسى الزاهري..... ٧٠
- ٢٤- محمد بن الحسين البرزقري..... ٧١
- ٢٥- محمد بن علي بن أبي طالب أبو الرجاء البلدي..... ٧١
- ٢٦- محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه (الشيخ الصدوق)..... ٧١
- ٢٧- محمد بن علي ماجيلويه..... ٧٢
- ٢٨- محمد بن محمد بن عصام الكليني..... ٧٢
- ٢٩- محمد بن موسى المتوكل..... ٧٣
- ٣٠- هارون بن موسى، أبو محمد التلعكبري..... ٧٣
- ٣١- أبو جعفر الطبري..... ٧٣
- ٣٢- أبو الحسن بن داود..... ٧٣
- ٣٣- أبو سعد الكوفي..... ٧٤
- ٣٤- أبو غالب الزراري..... ٧٤
- ٣٥- أبو الفضل الشيباني..... ٧٤
- الخامس: مؤلفات ثقة الإسلام الكليني..... ٧٥
- أولاً- كتاب تعبير الرؤيا..... ٧٥
- ثانياً- كتاب الرد على القرامطة..... ٧٥
- ثالثاً- كتاب رسائل الأئمة:..... ٧٦
- رابعاً- كتاب الرجال..... ٧٧
- خامساً- كتاب ما قيل في الأئمة: من الشعر..... ٧٧
- سادساً- كتاب خصائص الغدير، أو خصائص يوم الغدير..... ٧٨
- سابعاً- كتاب الكافي..... ٧٨

٧٩	السادس: ما قاله العلماء الكليني
٨٣	٢. كتاب الكافي
٩٢	حكاية عرض الكافي على الإمام المهدي عليه السلام
٩٥	بيان موقف علماء الشيعة من أحاديث الكافي
٩٦	منهج الكليني في أسانيد الكافي
١٠٠	منهج الكليني في متون الكافي
١٠٢	تبويب وترتيب الكافي
١٠٣	شبهة فصل كتاب الروضة عن الكافي
١٠٤	جواب هذه الشبهة
١٠٨	التعريف بكتاب الروضة
١١١	٣. عملنا في الكتاب
١١٤	مراحل التحقيق
١١٤	المرحلة الأولى: معرفة النسخ الخطية وتقييمها
١١٥	المرحلة الثانية: معرفة المصادر التي تعدّ نسخة فرعية للكافي
١١٧	المرحلة الثالثة: مقابلة الكافي مع النسخ الخطية والفرعية
١١٨	المرحلة الرابعة: تصحيح المتون وتقويمها
١٢٢	المرحلة الخامسة: تصحيح وتحقيق أسناد الكافي
١٢٧	المرحلة السادسة: تخريج الأحاديث
١٢٩	المرحلة السابعة: التعليقات الإيضاحية
١٣٠	المرحلة الثامنة: الإعراب وعلامات الترقيم
١٣١	المرحلة التاسعة: تنسيق الهوامش بنمط واحد
١٣٢	المرحلة العاشرة: التدقيق والمراجعة
١٣٣	تنبیهات ثلاث:
١٣٥	وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق
١٨٠	توزيع النسخ المعتمدة على موضوعات الكتاب
١٨٢	شكر وتقدير
١٨٣	المساهمون
١٨٥	٤. نماذج مصوّرة من المخطوطات



# الْحِكَايَةُ

ثِقَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلِينِيِّ الرَّازِيِّ  
(م ٣٢٩ ق)

## الْأَصُولُ

الْعَقْلُ وَالْجَهْلُ. الْعِلْمُ. التَّوْحِيدُ. الْحُجَّةُ

(الْخَالِدِيَّةُ ١ - ٧٥٨)





٢/١

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>١</sup>

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَخْمُودِ لِنِعْمَتِهِ<sup>٢</sup>، الْمَعْبُودِ لِقُدْرَتِهِ<sup>٣</sup>، الْمُطَاعِ فِي سُلْطَانِهِ<sup>٤</sup>، الْمَرْهُوبِ لِحِجْلَالِهِ<sup>٥</sup>، الْمَرْغُوبِ إِلَيْهِ فِيمَا عِنْدَهُ، النَّافِذِ أَمْرُهُ فِي جَمِيعِ خَلْقِهِ؛ عَلَا فَاَسْتَعْلَى<sup>٦</sup>، وَدَنَا فَتَعَالَى<sup>٧</sup>، وَارْتَفَعَ فَوْقَ كُلِّ مَنْظَرٍ<sup>٨</sup>؛ الَّذِي لَا بَدْءَ لِأَوَّلِيَّتِهِ، وَلَا غَايَةَ لِأَرْبَابِيَّتِهِ، الْقَائِمُ قَبْلَ الْأَشْيَاءِ، وَالذَّائِمُ الَّذِي بِهِ قِيَامُهَا، وَالْقَاهِرُ الَّذِي لَا يُؤْوَدُهُ حِفْظُهَا<sup>٩</sup>، وَالْقَادِرُ الَّذِي

١. في «ج، ف»: «+ وبه تفتي». وفي «ألف، بس، بف، ض»: «+ وبه نستعين».

٢. في «ألف، ب، بح، بس» وحاشية «ض، بر» وشرح المازندراني: «بنعمته».

٣. في «بح، بس» وحاشية «ض، بر»: «بقدرته». واللام في قوله: «لقدرته» لام التعليل، أي يعبد العابدون لكونه قادراً على الأشياء فاعلاً لما يشاء في حقهم، فيعبدونه إما خوفاً وطمعاً، أو إجلالاً وتعظيماً. الرواشح، ص ٢٨.

٤. في «مرأة العقول»: «قوله: في سلطانه، أي فيما أرادته منّا على وجه القهر والسلطنة، لا فيما أرادته منّا وأمرنا به على وجه الإقدار والاختيار؛ أو بسبب سلطته وقدرته على ما يشاء». وللمزيد راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤.

٥. في «ب، بح، بر» وحاشية «ض» والرواشح وحاشية ميرزا رفيعا: «بجلاله».

٦. الاستعلاء: مبالغة في العلو، أو بمعنى إظهاره، أو للطلب. والمعنى على الأول: علا في رتبته عن رتبة المخلوقين، فاستعلى وتنزه عن صفات المخلوقين. وعلى الثاني: كان عالياً من الذات والصفات فأظهر علوه بالإيجاد. وعلى الثالث لا بد من ارتكاب تجوز، أي طلب من العباد أن يعبدوه عالياً ويعبدوه. راجع: الرواشح، ص ٣١؛ شرح صدر المتألهين، ص ٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٦؛ «مرأة العقول»، ج ١، ص ٥.

٧. في حاشية «ف»: «فتدلى».

٨. المنظر: المصدر، وما يُنْظَرُ إليه، والموضع المرتفع. والمعنى أنه تعالى ارتفع عن أنظار العباد، فلا يصل إليه نظر النظائر وسير الأفكار؛ أو عن كل ما يمكن أن ينظر إليه. قال العلامة المجلسي: «ويخطر بالبال معنى لطيف، وهو أن المعنى أنه تعالى لظهور آثار صنعه في كل شيء ظهر في كل شيء»، فكانت علا وارتفع عليه، فكل ما نظرت إليه فكأنك وجدت الله عليه؛ وقيل غير ذلك. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٧؛ «مرأة العقول»، ج ١، ص ٦.

٩. «لا يؤوده حفظهما» أي لا يثقله ولا يتعبه ولا يشقّ عليه حفظ الأشياء، يقال: آده الأمر يؤوده، إذا أثقله وبلغ.

بِعَظَمَتِهِ تَفَرَّدَ بِالْمَلَكُوتِ، وَبِقُدْرَتِهِ تَوَحَّدَ بِالْجَبَرُوتِ، وَبِحِكْمَتِهِ أَظْهَرَ حُجَجَهُ عَلَى خَلْقِهِ.   
 اخْتَرَعَ<sup>١</sup> الْأَشْيَاءَ إِنْشَاءً، وَابْتَدَعَهَا ابْتِدَاءً<sup>٢</sup> بِقُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ<sup>٣</sup>، لَا مِنْ شَيْءٍ؛ فَيَبْطُلُ   
 الْاِخْتِرَاعُ، وَلَا لِبَلَّةٍ؛ فَلَا يَصِحُّ الْاِبْتِدَاعُ. خَلَقَ مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ مُتَوَحِّدًا<sup>٤</sup> بِذَلِكَ؛ لِإِظْهَارِ   
 حِكْمَتِهِ، وَحَقِيقَةِ رُبُوبِيَّتِهِ.

لَا تَضْيِطُهُ الْعُقُولُ، وَلَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَلَا يَحِيطُ بِهِ مِقْدَارٌ.   
 عَجَزَتْ دُونُهُ الْعِبَارَةُ، وَكَلَّتْ دُونُهُ الْأَبْصَارُ، وَضَلَّ فِيهِ تَصَارِيفُ الصِّفَاتِ<sup>٦</sup>.

٣/١ اخْتَجَبَ بِغَيْرِ حِجَابٍ مَحْجُوبٌ<sup>٧</sup>، وَاسْتَتَرَ بِغَيْرِ سِتْرِ مَسْتَوٍ، عَرِفَ بِغَيْرِ رُؤْيَةٍ<sup>٨</sup>،

«منه المشقة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٢؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٧٤ (أود).

١. الاختراع والابتداع لفظان متقاربان في المعنى، وهو إيجاد الشيء لا عن أصل ولا على مثال ولا لعلّة مادية أو فاعلية، وكثر استعمال الاختراع في الأول والابتداع في الثاني، فلو كان الإيجاد على مثال لبطل الاختراع، ولو كان لعلّة لبطل الابتداع. وللمزيد راجع: الرواشح، ص ٣٥-٣٩؛ شرح صدر المتألهين، ص ٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٢؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٩-١٠.

٢. هكذا في أكثر النسخ، لكن في «بو»: «ابتدعها ابتداءً»، وفي رواية عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: «... ومبتدعها ابتداءً». انظر: الكافي، كتاب التوحيد، باب النهي عن الصورة والجسم، ح ٢٨٧.

٣. في «بح»: «وبحكمته». ٤. في حاشية «بر»: «فتوَّخَّد».

٥. في حاشية «بح»: «لا تطيقه».

٦. قال السيد الداماد في الرواشح، ص ٤١: «أي ضلّ في طريق نمته نعوت الناعتين وصفات الواسفين بفنون تصاريফها وأنحاء تعبيراتها، أي كلما حاولوا أن يصفوه بأجل ما عندهم من صور الصفات الكمالية، وأعلى ما في عقولهم من مفهومات النعوت الجمالية، فإذا نظروا إليه وحققوا أمره ظهّر لهم أن ذلك دون وصف جلاله وإكرامه وسوى نعوت جماله وإعظامه، ولم يصفوه بما هو وصفه ولم ينعوتوه كما هو حقّه، بل رجع ذلك إلى وصف أمثالهم وأشباههم من الممكنات». ونحوه في شرح صدر المتألهين، ص ٧؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١١-١٢.

٧. في «ف»: «محجوبٌ و... مستورٌ» بالرفع، خبر لمبتدأ محذوف.

وقد ذكر أكثر شُرّاح الكافي احتمالي الرفع والجزّ في شروحيهم، ورجّحوا احتمال جزّء بالتوصيف كما هو رأي السيد الداماد، أو بالإضافة بمعنى اللام كما هو رأي الصدر الشيرازي. وقس عليه «مستور».

٨. في «ف»: «روية» بمعنى البرهان والنظر، واستبعد ذلك في مرآة العقول، لكن بقية الشراح اعتمدوا كلمة «روية» في شروحيهم وأشاروا إلى كلمة «روية» أثناء الشرح.

وَوُصِفَ بِغَيْرِ صُورَةٍ، وَتَبِعَتْ بِغَيْرِ جِسْمٍ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِي. ضَلَّتِ الْأَوْهَامُ عَنْ بُلُوغِ كُنْهِهِ، وَذَهَلَتْ الْعُقُولُ أَنْ تَبْلُغَ غَايَةَ نَهَائِيَّتِهِ، لَا يَبْلُغُهُ حَدٌّ وَهَمٌّ<sup>٢</sup>، وَلَا يَذْكُرُهُ نَفَادٌ بَصَرٍ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ<sup>٤</sup>.

إِحْتَجَّ عَلَى خَلْقِهِ بِرُسُلِهِ<sup>٥</sup>، وَأَوْضَحَ الْأُمُورَ بِذَلَالِيهِ، وَابْتَعَثَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ؛ «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ»<sup>٦</sup>، وَلِيَعْقِلَ الْعِبَادُ عَنْ رَبِّهِمْ مَا جَهَلُوا<sup>٩</sup>؛ فَيَعْرِفُوا بِرَبُّوبِيَّتِهِ بَعْدَ مَا أَنْكَرُوا، وَيُوحِّدُوا بِالْإِلَهِيَّةِ بَعْدَ مَا أَضَدُّوا<sup>١٠</sup>.

أَحْمَدُهُ حَمْدًا يَشْفِي النَّفُوسَ، وَيَبْلُغُ رِضَاءَهُ، وَيُؤَدِّي شُكْرَ مَا وَصَلَ<sup>١١</sup> إِلَيْنَا مِنْ سَوَائِغِ التَّعْمَاءِ، وَجَزِيلِ الْآلَاءِ، وَجَمِيلِ الْبَلَاءِ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، إِلَهًا وَاحِدًا أَحَدًا<sup>١٢</sup> صَمَدًا لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدٌ<sup>١٣</sup> اِنْتَجَبَهُ، وَرَسُولٌ<sup>١٤</sup>

١. في «ج»: «ذَلَّت».

٢. يمكن أن يراد بالغاية المسافة، ويمكن أن يراد بها النهاية، وقد رجح المجلسي المعنى الأول واستبعد الثاني.

أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ١٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٩.

٣. في الرواشح، ص ٤٤: «وفي بعض النسخ: عَذُّ وَهْمٍ. وهو أبلغ وأحكم». ولا يبلغه حدٌّ وهمٌ أي حدته، أو نهاية معرفته؛ لأن ما بلغه الوهم فهو ممكن ولا سبيل للإمكان في ساحة جنابه. وقيل غير ذلك.

٤. في «ب» وحاشية «ج»: ض، بر: «البصير». ٥. في حاشية «ج»: ض، بر: «برسوله».

٦. في «ج»: ض، ف، «انبعث». واختار ذلك صدر المتألهين في شرحه، حيث قال: «صيغة انبعث متعذية إلى المفعول، يقال: بعثه وانبعثه، أي أرسله». والظاهر أنه من اشتباه باب الافتعال بباب الانفعال، فتأمل.

٧. الأنفال (٨): ٤٢. ٨. في «ب»، بس: «ج» وحاشية «ج»: «من».

٩. في «ب»، ج، بف: «جهلوا».

١٠. في حاشية بدر الدين، ص ٣٣: «هو بالصاد المهملة - أي صدّوه، بمعنى منعه حقه من التوحيد - ولا يجوز أن يكون بالمعجمة، ومعناه بالمعجمة: بعد ما أضدّوه، أي جعلوا له ضدًا».

١١. في حاشية «ج»: «أوصل».

١٢. في «ب»، ج، ب، بر، بس، بف: «شرح صدر المتألهين وشرح المازندراني - - وأحدًا».

١٣. في «ج» وحاشية «بر»: «عبد». ١٤. في «ج» وحاشية «بر»: «رسوله».

ابْتَعَثَهُ<sup>١</sup>، عَلَى جِبِنِ فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَطُولِ هَجْعَةٍ<sup>٢</sup> مِنَ الْأُمَمِ، وَانْبِسَاطِ مِنَ الْجَهْلِ،  
وَاعْتِرَاضِ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَانْتِقَاضِ مِنَ الْمُبَرَمِ<sup>٣</sup>، وَعَمَى عَنِ الْحَقِّ، وَاعْتِسَافٍ<sup>٤</sup> مِنَ الْجَوْرِ،  
وَامْتِحَاقٍ<sup>٥</sup> مِنَ الدِّينِ.

وَأَنْزَلَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ، فِيهِ الْبَيَانُ وَالتَّبَيُّانُ «قَدْءَانَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ»<sup>٦</sup> قَدْ  
بَيَّنَّهَ لِلنَّاسِ وَنَهَجَهُ<sup>٧</sup>، يَعْلَمُ قَدْ فَصَّلَهُ، وَدِينٍ قَدْ أَوْضَحَهُ، وَقَرَأَيْضَ قَدْ أَوْجَبَهَا، وَأُمُورٍ قَدْ  
كَشَفَهَا لِخَلْقِهِ وَأَعْلَنَهَا، فِيهَا دَلَالَةٌ إِلَى النَّجَاةِ، وَمَعَالِمٌ تَدْعُو إِلَى هَذَاهُ.

فَبَلَغَ ﷺ مَا أُرْسِلَ بِهِ، وَصَدَعَ بِمَا أُمِرَ<sup>٨</sup>، وَأَدَّى مَا حُمِّلَ مِنْ أَنْقَالِ الثُّبُوءِ،  
وَصَبَرَ لِزُبِّهِ، وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، وَنَصَحَ لِأُمَّتِيهِ، وَدَعَاَهُمْ إِلَى النَّجَاةِ، وَخَثَّمَهُمْ

١. في «ج، ف» وشرح صدر المتألهين: «ابتهته». وتقدم التعليق على مثل ذلك.

٢. «الهَجْعَةُ»: نومة خفيفة من أول الليل، وهي هاهنا بمعنى الغفلة والجهالة، يقال: رجل مُجْعِعٌ ومُجْجَعٌ، ويُهَجِّعُ، أي غافل أحمق. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٣٠٦ (هجع)؛ التعليقة للداماد، ص ٥؛ الرواشح، ص ٤٥ و سائر الشروح.

٣. «الإبرام»: إحكام الشيء، وأبرمتُ الأمر: أحكمته. وفي «ف» والرواشح: «التبرم» بالتحريك. قال في الرواشح: «وفي نسخ جَمَّةٍ من المبرم. وهو الأصح». أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٠ (برم)؛ الرواشح، ص ٤٧.

٤. في «بس، بف»، وحاشية «بع»: «من».

٥. «العُتْف» - بالتحريك -: الأخذ على غير طريق، والقطع على غير هداية، وكذلك التعتف والاعتساف. والعُتْف - بالتسكين -: الظلم، كما قاله الداماد، وهكذا في اللغة بدون ضبط الحركات. والمراد هاهنا المعنى الأول كما هو ظاهر الشروح. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٣؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٥ (عف).

٦. «الامتحاق»: ذهابٌ خَيْرِ الشيء وبركته ونقصائه، من قولهم: محقه الله، أي ذهب بركته؛ أو البطلان والمحو، من قولهم: مَحَقَهُ يَمْحَقُهُ مَحَقًا، أي أبطله ومحاه، وتمحق الشيء وامتحق، أي بطل. والمراد هاهنا المعنى الثاني، كما هو ظاهر الشروح. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٨٠؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٣ (محق).

٧. الزمر (٣٩): ٢٨.

٨. في «بف» والمطبوع: «فَنَهَجَهُ». والشرح قرأوها: نهجه - بالتخفيف - بمعنى أوضحه وأبانه، أو سلكه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٤٦ (نهج).

٩. «صدع بما أمر» أي أجهر به وتكلم به جهاراً، أو أظهره، أو فرق به بين الحق والباطل. والكلّ محتمل، كما هو الظاهر من الشروح. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤١-١٢٤٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٩٥ (صدع).

عَلَى<sup>١</sup> الذِّكْرِ، وَذَلَّلَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْهُدَى مِنْ بَعْدِهِ، بِمَنَاهِجٍ<sup>٢</sup> وَدَوَاعٍ<sup>٣</sup> أَسَّسَ لِلْعِبَادِ ٤/١  
 أَسَاسَهَا<sup>٤</sup>، وَمَنَازِرَ<sup>٥</sup> رَفَعَ لَهُمْ أَعْلَامَهَا؛ لِكُنْيَ لَا يَضِلُّوا مِنْ بَعْدِهِ، وَكَانَ بِهِمْ<sup>٦</sup> رُؤُوفًا رَحِيمًا.  
 فَلَمَّا انْقَضَتْ مُدَّتُهُ، وَاسْتَكْمِلَتْ أَيَّامُهُ، تَوَفَّاهُ اللَّهُ وَقَبَضَهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ مَرْضِيٌّ  
 عَمَلُهُ، وَافِرٌ حَظُّهُ، عَظِيمٌ<sup>٧</sup> خَطَرُهُ. فَمَضَى ﷺ وَخَلَفَ فِي أَمْتِهِ كِتَابَ اللَّهِ، وَوَصِيَّتُهُ  
 أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِمَامَ الْمُتَّقِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، صَاحِبِينَ مُؤْتَلِفِينَ، يَشْهَدُ كُلُّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ بِالتَّصَدِيقِ. يَنْطَلِقُ الْإِمَامُ عَنِ<sup>٨</sup> اللَّهِ فِي الْكِتَابِ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ فِيهِ عَلَى  
 الْعِبَادِ مِنْ طَاعَتِهِ، وَطَاعَةِ الْإِمَامِ وَوَلَايَتِهِ، وَوَاجِبَ حَقِّهِ<sup>٩</sup>، الَّذِي أَرَادَ مِنَ اسْتِكْمَالِ  
 دِينِهِ، وَإِظْهَارِ أَمْرِهِ، وَالْاِخْتِجَاجِ بِحُجَّتِهِ، وَالْاِسْتِضَاءَةِ<sup>١٠</sup> بِنُورِهِ<sup>١١</sup>، فِي مَعَادِنِ أَهْلِ  
 صَفْوَتِهِ، وَمُصْطَفَى<sup>١٢</sup> أَهْلِ خَيْرَتِهِ.

١. في «بس» وحاشية «ج» و: «إلى». قال في حاشية «ج»: «على تضمين معنى الدعوة».

٢. المراد بالمناهج كل ما يتقرب به إليه سبحانه، وبسييلها دلالتها وما يوجب الوصول إليها. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٢.

٣. المراد بسبيل الهدى الطريقة الشرعية المقدسة، وبالمناهج والدواعي كتاب الله والعترة ﷺ، وبتأسيس الأساس ورفع المنار نصب الأدلة على ذلك. ويحتمل أن يراد بالمناهج الأوصياء ﷺ، وبالدواعي الأدلة الدالة على خلافتهم. راجع: شرح صدور المتألهين، ص ٨؛ حاشية بدر الدين، ص ٣٤؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٢.

٤. في «ج» ض، وحاشية «بس»: «منار». وفي «بح» بس، وحاشية «ف» بف: «منابر».

٥. في «بس»: «وكان صلى الله عليه وآله بدل وكان بهم».

٦. في «ف»: «و عظيم». ٧. في «ف»: «من».

٨. في «ف»: «وأوجب حقه». وفي حاشية «ج»: «وأوجب الحق».

٩. في «ألف» ب، ض، ير، بس، بف: «الاستضاء».

١٠. في «ألف»: «بأنواره».

١١. الأرجح أن تُقرأ: «مُصْطَفَى» عطفًا على «معادن». واختار ذلك ميرداماد في الرواشح، ص ٤٩، وفي تعليقه على الكافي، ص ٣٧. بينما اختار الصدر الشيرازي أفرادها في شرحه على الكافي، ص ٩. أما المازندراني والمجلسي فقد ذهبوا إلى جواز الأفراد والجمع. أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٨؛ ومرآة العقول، ج ١، ص ١٣.

فَأَوْضَحَ<sup>١</sup> اللَّهُ تَعَالَى بِأَيِّمَةِ الْهُدَى مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا عَنْ دِينِهِ، وَأُبْلَجَ<sup>٢</sup> بِهِمْ<sup>٣</sup> عَنْ سَبِيلِ مَنَاجِيهِ، وَفَتَحَ بِهِمْ عَنْ بَاطِنٍ يَنَابِيعَ عِلْمِهِ، وَجَعَلَهُمْ مَسَالِكَ<sup>٤</sup> لِمَعْرِفَتِهِ، وَمَعَالِمَ<sup>٥</sup> لِدِينِهِ، وَحُجَّابًا<sup>٦</sup> بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَالْبَابَ الْمُؤَدِّيَ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقِّهِ، وَ<sup>٧</sup> أَطْلَعَهُمْ<sup>٨</sup> عَلَى الْمَكْتُونِ مِنْ غَيْبِ سِرِّهِ.

كُلَّمَا مَضَى مِنْهُمْ إِمَامٌ، نَصَبَ لِخَلْفِهِ مِنْ عَقِبِهِ<sup>٩</sup> إِمَامًا بَيْنًا، وَهَادِيًا نِيرًا، وَإِمَامًا قَيِّمًا، يَهْدُونَ بِالْحَقِّ<sup>١٠</sup> وَبِهِ يَعْدِلُونَ. حَجَّجَ اللَّهُ دَعَاةَ وَرَعَاةَ عَلَى خَلْقِهِ، يَدِينُ<sup>١١</sup> بِهِذْيَهُمْ<sup>١٢</sup> الْعِبَادَ، وَتَسْتَهِّلُ<sup>١٣</sup> يَنْوَرِهِمُ الْبِلَادَ. جَعَلَهُمْ<sup>١٤</sup> اللَّهُ<sup>١٥</sup>..... ←

١. في «ب»: «وأوضح».

٢. «أُبْلَجَ» إمّا لازم بمعنى أُنَازَ وأضاء، وإمّا متعدّد بمعنى أظهره وأوضحه وجعله مشرقاً أو واضحاً. والمراد هاهنا الثاني، وعليه فكلّمة «عن» زائدة للمبالغة في الربط والإيصال، كما هو ظاهر الشروح. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٠٠؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢١٥-٢١٦ (بلج).

٣. في «ب»: «- بهم».

٤. في حاشية «ج»: «مسالكاً». قال السيّد الداماد: «التنوين في (مسالكاً) و (معالم) - على ما في أكثر النسخ العتيقة المعوّل على صحتها - للتذكير، أي طائفة ما من المسالك ومن المعالم...». أنظر: الرواشح، ص ٥٠؛ التعليقة للداماد، ص ٨.

٥. في حاشية «ج»: «ومعالم». ومزّ التعليق عليها في الهامش المتقدّم.

٦. «الحجّاب» جمع حاجب بمعنى البوّاب. لسان العرب، ج ١، ص ٢٩٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٤٦ (حجب).

٧. في «ألف، ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف»: «- و».

٨. في «و، بف»: «أطّلعهم» بالتشديد.

٩. هناك من قرأها «من عَقِبِهِ» - بالفتح - اسم موصول، كما أشار لذلك المجلسي، واستبعده في مرآة العقول. أمّا المازندراني والصدر الشيرازي فقد احتملا ذلك أيضاً في شرحيهما.

١٠. في «يج»: «إلى الحقّ».

١١. في «ألف، و، بس»: «تدين».

١٢. في «ألف، بح، بس»: «بهذاهم». ومعنى «بهذّيهم» هو أن يسير بسيرتهم العباد ويطيعون الله ورسوله بسبب هدايتهم وإرشادهم. ومعنى «بهذاهم» هو أن يتعبّد العباد بهدايتهم. راجع: الرواشح، ص ٥٢؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٤.

١٣. في «ألف، ب، ج، ف، بح، بف» والمطبوع: «يستهلّ».

١٤. في «بس» وحاشية «بف»: «وجعلهم».

١٥. في «ف»: «- الله».

حَيَاة<sup>١</sup> لِلْأَنَامِ، وَمَصَابِيحَ لِلظُّلَامِ، وَمَفَاتِيحَ لِلْكَلَامِ، وَدَعَائِمَ<sup>٢</sup> لِلْإِسْلَامِ. وَجَعَلَ نِظَامَ طَاعَتِهِ وَتَمَامَ فَرْضِهِ التَّسْلِيمَ لَهُمْ فِيمَا عَلِمَ، وَالرَّذَّ إِلَىٰ نِيهِمْ فِيمَا جَهِلَ، وَحَظَرَ<sup>٣</sup> عَلَىٰ غَيْرِهِم التَّهْجُمَ<sup>٤</sup> عَلَى الْقَوْلِ بِمَا يَجْهَلُونَ، وَمَنَعَهُمْ جَحْدَ مَا لَا يَعْلَمُونَ؛ لِمَا<sup>٥</sup> أَرَادَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مِنْ اسْتِنْقَادِ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ مِنْ مُلِمَّاتٍ<sup>٦</sup> الظُّلَمِ، وَمَغْشِيَّاتٍ<sup>٧</sup> الْبُهِمِ<sup>٨</sup>. وَصَلَّى ٥/١

اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ الْأَخْيَارِ الَّذِينَ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ فَهِمْتُ يَا أَخِي مَا شَكَّوتَ مِنْ اضْطِلَاحِ<sup>٩</sup> أَهْلِ دَهْرِنَا عَلَى الْجَهَالَةِ<sup>١٠</sup>، وَتَوَازُرِهِمْ وَسَغِيهِمْ فِي عِمَارَةِ طَرْقِهَا، وَمُبَانِيَتِهِمْ الْعِلْمَ وَأَهْلَهُ، حَتَّى كَادَ الْعِلْمُ مَعَهُمْ أَنْ

١. في حاشية «ألف»: «حماة».
٢. في حاشية «ج»: «دعائماً». وقد مرّت الإشارة إلى أنّ التنوين هنا للتذكير، كما ذكر صاحب الرواشح فيها، ص ٥٠، وفي تعليقه على الكافي، ص ٨. ٣. في «بف»: «حظر» بالتشديد.
٤. «التهبُّج»: تفعل من الهجوم، وهو الإتيان بفتةٍ والدخول من غير استيذان؛ يعني حرم على غيرهم الدخول في الأمر بفتة من غير رؤية وملاحظة. وقال السيد الداماد: «وفي بعض النسخ بالعين مكان الهاء من العُجْمة - بالضمّ والتسكين - وهي اللُكْنة في اللسان، وعدم القدرة على الكلام، وعدم الإفصاح بالعريّة». راجع: المغرب، ص ٥٠٠، القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٣٧ (هجم): الرواشح، ص ٥٣.
٥. في «ج»: «ولمّا». أي يمكن أن تقرأ «ولمّا» أو «ليما».
٦. في «بس»: «+ الله».
٧. «الملمّات» جمع الملمّة بمعنى النازلة الشديدة من شدائد الدهر ونوازل الدنيا، من الإلزام بمعنى النزول، يقال: قد ألْمَ به، أي نزل به. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٣٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٥٠. (لمم).
٨. هكذا في «ج»، ف، يع، بر، بف، بل، بو، جح، جل، جم؛ وظاهر مرآة العقول والمطبوع. وفي «بس»: «مغنيات». وفي «ب، ض، يد»: «مُعْثِيَّات» أي اسم المفعول من التفعيل، كما هو الاحتمال الآخر في المرآة. وظاهر شرحي الصدر الشيرازي والمازندراني: «مُعْثِيَّات» وهو اسم فاعل من باب الإنعاض.
٩. «الْبُهْم» - كصرد - جمع بُهْمَة - بالضمّ - وهو الأمر الذي لا يُهْتَدَى لوجهه، أو كلام مبهم لا يعرف له وجه يؤتى منه، أي الأمور المشكّلة التي خفي على الناس ما هو الحقّ فيها وستر عنهم، والمراد بها الفتن، كما هو ظاهر الشروح وتساعه اللغة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٦٨؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٧ (بهم).
١٠. في حاشية «يع»: «إصلاح».
١١. اصطلاحهم على الجهالة: تصالحهم وتراضيهن وتوافق آرائهن عليها، ومحبّتهم لأهلها، واجتماع كلمتهم فيها، واستحسانهنّ إيّاها. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥.



يَأْرِزُ<sup>١</sup> كُلَّهُ، وَتَنْقَطِعُ<sup>٢</sup> مَوَادُّهُ؛ لِمَا قَدْ رَضُوا أَنْ يَسْتَنْدُوا إِلَى الْجَهْلِ، وَيُضَيِّعُوا الْعِلْمَ وَأَهْلَهُ.

وَسَأَلْتُ: هَلْ يَسَعُ النَّاسَ الْمَقَامُ عَلَى الْجَهَالَةِ، وَالتَّدْيُنُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، إِذْ كَانُوا ذَاخِلِينَ فِي الدِّينِ، مُقَرَّرِينَ بِجَمِيعِ أُمُورِهِ عَلَى جِهَةِ الْأَسْتِخْسَانِ<sup>٤</sup>، وَالتَّشْوِءِ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ، وَالتَّقْلِيدِ لِلآبَاءِ وَالْأَسْلَافِ وَالتَّكْبَرَاءِ، وَالْاِتِّكَالِ عَلَى عُقُولِهِمْ فِي ذَقِيقِ الْأَشْيَاءِ وَجَلِيلِهَا؟ فَاعْلَمْ يَا أَخِي - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَلَقَ عِبَادَهُ خَلْقَهُ مُنْفَصِلَةً مِنَ الْبَهَائِمِ فِي الْفِطَنِ<sup>٦</sup> وَالْعُقُولِ الْمُرَكَّبَةِ فِيهِمْ، ..... ←

١. هكذا في أكثر النسخ. وفي المطبوع وحاشية «ج» ض: «يأزر» بمعنى يضعف. وفي «ض» بر: وحاشية أخرى لـ «ج» وحاشية «بح»: «يأرن» بمعنى يهلك وينعدم.

وهذه الجملة إشارة واقتباس من الخطبة المنقولة في الكافي، كتاب الحجة، باب نادر في حال الغيبة، ح ٨٩٠؛ و باب الغيبة، ح ٩٠٣، عن علي عليه السلام. وفي كلتا الروايتين «يأرز» بتقديم المهمل.

استظهر المجلسي تقديم المهمل على المعجمة، أي «يأرز». ولم يستبعد المازندراني العكس. وأنا السيد الداماد والصدر الشيرازي فقد أورداها بتقديم الراء على الزاي. قال المازندراني: «أن يأرز كله - بتقديم الراء المهمل على المنقوطة - أي يجتمع كله في زاوية النسيان، من أرزت الحية إلى جحرها: إذا انضمت إليها واجتمع بعضها إلى بعض فيها». أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٠؛ شرح صدر المتألهين، ص ٩؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٧؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٥؛ الصحاح، ج ٣، ص ٨٦٤؛ النهاية، ج ١، ص ٣٧ (أرز).

٢. في «ج» ف، «بف»: «ينقطع».

٣. هكذا في «ج» ض، بر، بس، «بف» وحاشية «ف». وفي «ب» ف، «بح» والمطبوع: «إذا».

٤. في حاشية «بح»: «الامتحان».

٥. في «الف» ج، ف، «بح» بس، «بف» وحاشية «ض»: «السبق». وفي «و» وحاشية «ب» «بح» «بف»: «النش» بمعنى الدخول في أمر لا يكاد التخلص منها. وفي «ض» وحاشية «بس»: «التشوء». وقد ذكر شراح الكافي هذه الاحتمالات، ورجح الصدر الشيرازي «السبق» ورجح المازندراني والمجلسي كلمة «نشوء» إما بفتح النون على وزن فعل، أو بالضم على وزن فاعول؛ من قولهم: نشأ الصبي ينشأ نشأً ونشوءاً: إذا كبر وشب ولم يتكامل. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٠؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٩؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٥-١٦.

٦. في «ألف». «الفطرة» وفي «بس»: «الفطر» جمع فطرة. وفي حاشية «ج»: «الطق». واعلم أن الصدر الشيرازي جعل «الفطر» أولى ممّا في المتن؛ حيث قال: «وفي بعضها - أي النسخ -: الفطر - بالراء - جمع الفطرة وهذه

مُخْتَمِلَةٌ لِأَمْرِ وَالتَّهْيِ، وَجَعَلَهُمْ<sup>٢</sup> - جَلَّ ذِكْرُهُ - صِنْفَيْنِ<sup>٤</sup>؛ صِنْفًا مِنْهُمْ أَهْلُ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، وَصِنْفًا مِنْهُمْ<sup>٥</sup> أَهْلُ الضَّرَرِ وَالزَّمَانَةِ<sup>٦</sup>؛ فَخَصَّ أَهْلُ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ بِالْأَمْرِ وَالتَّهْيِ، بَعْدَ مَا أَكْمَلَ لَهُمْ آلَةَ التَّكْلِيفِ، وَوَضَعَ التَّكْلِيفَ عَنْ أَهْلِ الزَّمَانَةِ وَالضَّرَرِ؛ إِذْ قَدْ خَلَقَهُمْ خَلْقَهُ غَيْرَ مُخْتَمِلَةٍ لِلْأَدَبِ وَالتَّعْلِيمِ، وَجَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ سَبَبَ بَقَائِهِمْ أَهْلُ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، وَجَعَلَ بَقَاءَ أَهْلِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ بِالْأَدَبِ وَالتَّعْلِيمِ. فَلَوْ كَانَتْ الْجَهَالَةُ جَائِزَةً لِأَهْلِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، لَجَازَ وَضَعَ التَّكْلِيفِ عَنْهُمْ، وَفِي جَوَازِ ذَلِكَ بُطْلَانُ الْكُتُبِ<sup>٧</sup> وَالرُّسُلِ وَالْآدَابِ، وَفِي رَفْعِ الْكُتُبِ وَالرُّسُلِ وَالْآدَابِ فَسَادُ<sup>٨</sup> التَّدْبِيرِ، وَالرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِ ٦/١ أَهْلِ الدَّهْرِ؛ فَوَجَبَ فِي عَذْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَحُكْمَتِهِ أَنْ يَخْصَّ<sup>٩</sup> مَنْ خَلَقَ مِنْ خَلْقِهِ خَلْقَهُ مُخْتَمِلَةً لِأَمْرِ وَالتَّهْيِ بِالْأَمْرِ وَالتَّهْيِ؛ لِئَلَّا يَكُونُوا سُدَى مُهْمَلِينَ؛ وَلِيُعْظَمُوهُ،

١. أولي؛ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَصْلِ الْخَلْقَةِ، وَالْفُطْنَةِ وَالْفُطَانَةِ مِنَ الْأُمُورِ الْعَارِضَةِ، وَلِأَنَّهَا أَنْسَبَ بِقَوْلِهِ: كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفُطْرَةِ... ثُمَّ قَالَ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصُّورَةَ الْأُولَى - أَيْ الْفُطْنَ - مِنْ تَصَرُّفِ الْكِتَابِ». رَاجِعْ: شَرْحُ صَدْرِ الْمُتَالِهِينَ، ص ١٠.

٢. فِي «ج»، ض، ف، ب، ي، «بف» وَحَاشِيَةُ «بس»: «خَلَقَهُمْ». وَفِي «بس»: «فَجَعَلَهُمْ».

٣. فِي «و»، ب، ج، «بس» وَحَاشِيَةُ «بف»: «عَلَا». ٤. فِي «بس»: «عَلَى صِنْفَيْنِ».

٥. فِي «ب»: «+» وَ«من».

٦. «الزَّمَانَةُ» هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي يَدُومُ زَمَانًا، وَالضَّرَرُ مِثْلُهُ. أَنْظُرْ: الْمَغْرِبُ، ص ٢١؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٥٦ (زَمَنٌ)؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٨٣ (ضَرَرٌ). وَقَالَ السَّيِّدُ الدَّامَادُ: «الْمَرَادُ بِأَهْلِ الضَّرَرِ مَكْتُوفُو الْبَصَرِ»، قَالَ فِي الصَّحَاحِ: رَجُلٌ ضَرِيرٌ، أَيْ ذَاهِبُ الْبَصَرِ. وَقَالَ صَدْرُ الْمُتَالِهِينَ: «كَانَتْهُمْ ضَرَائِرُ وَزَمَانُ فِي الْجَوْهَرِ الْبَاطِنِيِّ، وَالْأَوَّلُ إِشَارَةٌ إِلَى قُصُورِ الْقُوَّةِ النَّظَرِيَّةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: الْعَقْلُ النَّظَرِيُّ، وَالثَّانِي إِلَى اخْتِلَالِ الْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: الْعَقْلُ الْعَمَلِيُّ». وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. رَاجِعْ: الرُّوَاشِحُ، ص ٥٥؛ شَرْحُ صَدْرِ الْمُتَالِهِينَ، ص ١٠؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ١، ص ٤٠؛ مَرَاةُ الْعُقُولِ، ج ١، ص ١٦.

٧. فِي حَاشِيَةِ «ج»: «+» «الْإِلَهِيَّة».

٨. فِي «بس»: «+» «أَهْل».

٩. فِي حَاشِيَةِ «ج»: «أَنْ يَحْصُرَ». وَاخْتَارَ السَّيِّدُ الدَّامَادُ ذَلِكَ، وَجَعَلَهُ أَوَّلِي مِنْ اخْتِيَارِ بَعْضِ «يَخْصُصُ» وَاخْتِيَارِ بَعْضٍ آخَرَ لـ «يَخْصُصُ». فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ الْأَمْرَ وَالتَّهْيِ حَاصِرَانِ لِلْخَلْقِ، وَالْخَلْقُ مُحْصَرُونَ بِهِمَا. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِيمَا بَعْدَ: «فَكَانُوا مُحْصَرِينَ بِالْأَمْرِ وَالتَّهْيِ». أَنْظُرْ: الرُّوَاشِحُ، ص ٥٦؛ التَّعْلِيلَةُ لِلدَّامَادِ، ص ١١؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ١، ص ٤٣.

وَيُوحِدُوهُ، وَيَقْرَأُوا لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ؛ وَلْيَعْلَمُوا أَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَزَارِقُهُمْ؛ إِذْ شَوَاهِدُ رُبُوبِيَّتِهِ دَالَّةٌ ظَاهِرَةٌ، وَحُجَّتُهُ نَيِّرَةٌ وَاضِحَةٌ، وَأَعْلَامُهُ لَاحِظَةٌ تَدْعُوهُمْ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَشْهَدُ عَلَى أَنْفُسِهَا لِصَانِعِهَا بِالرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِلَهِيَّةِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ أَثَارِ صُنْعِهِ<sup>٢</sup>، وَعَجَائِبِ تَدْبِيرِهِ<sup>٣</sup>، فَتَدْبِهُهُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ لِئَلَّا يُبَيِّحَ لَهُمْ أَنْ يَجْهَلُوهُ وَيَجْهَلُوا دِينَهُ وَأَحْكَامَهُ؛ لِأَنَّ الْحَكِيمَ لَا يُبَيِّحُ الْجَهْلَ بِهِ وَالْإِنْكَارَ لِدِينِهِ، فَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: «أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ»<sup>٤</sup>، وَقَالَ: «بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ»<sup>٥</sup>، فَكَانُوا مَحْضُورِينَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، مَأْمُورِينَ بِقَوْلِ الْحَقِّ، غَيْرَ مَرَحَّصِينَ لَهُمْ فِي الْمَقَامِ عَلَى الْجَهْلِ؛ أَمَرَهُمْ بِالسُّؤَالِ وَالْتَفَقُّهِ فِي الدِّينِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ»<sup>٦</sup>، وَقَالَ: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»<sup>٧</sup>.

فَلَوْ كَانَ يَسَعُ أَهْلَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ الْمَقَامَ عَلَى الْجَهْلِ، لَمَا أَمَرَهُمْ بِالسُّؤَالِ، وَلَمْ يَكُنْ<sup>٨</sup> يَخْتَاجُ إِلَى بَعَثَةِ الرُّسُلِ بِالْكِتَابِ وَالْآدَابِ، وَكَانُوا<sup>٩</sup> يَكُونُونَ عِنْدَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْبَهَائِمِ، وَمَنْزِلَةِ<sup>١٠</sup> أَهْلِ الضَّرَرِ وَالزَّمَانَةِ، ..... ←

١. علّق السيد الداماد على قول الكليني: تدعوهم... إلى آخره، بقوله: خبر كل من «شواهد ربوبيته» و«حججه» و«أعلامه». وأما «دالة ظاهرة» و«نيرة واضحة» و«لائحة» فمنصريات على الحالية. أنظر: الرواشح، ص ٥٧.

٢. في «بس»: «صنعتة». ٣. في «ج»: «تدبره».

٤. الأعراف (٧): ١٦٩. ٥. يونس (١٠): ٣٩.

٦. في «بر»: «غير مرخص» بكسر الخاء، والصدر الشيرازي أيضاً ضبطها بكسر الخاء. والمازندراني ذكر جواز فتح الخاء وكسرهما. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٥٠.

٧. في «الف، ب، ف»: «وَلَعَلَّهُمْ يَخْذَرُونَ». ٨. التوبة (٩): ١٢٢.

٩. النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧. ١٠. في حاشية «ج»: «لما كان».

١١. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، يح، يس» وحاشية «بف». وفي «بف»: «فكانوا». وفي «الف، بر» والمطبوع: «وكادوا».

١٢. في «يح، بد، بر، بو» وشرح صدر المتألهين: «وبمنزلة».

وَلَوْ كَانُوا كَذَلِكَ، لَمَا بَقُوا طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ بِقَاوُئِهِمْ إِلَّا بِالْأَدَبِ وَالتَّعْلِيمِ، وَجَبَ أَنَّهُ لَجَدَّ لِكُلِّ صَحِيحِ الْخَلْقَةِ، كَامِلِ الْآلَةِ مِنْ مُؤَدَّبٍ وَذَلِيلٍ وَمُشِيرٍ، وَأَمِيرٍ وَنَاهٍ، وَأَدَبٍ وَتَعْلِيمٍ، وَسُؤَالٍ وَمَسْأَلَةٍ.

فَأَخَقُّ مَا افْتَبَسَهُ الْعَاقِلُ، وَالتَّمَسَّهُ الْمُتَدَبِّرُ<sup>٢</sup> الْفَطِنُ، وَسَعَى لَهُ الْمَوْفِقُ الْمُصِيبُ، الْعِلْمُ بِالذِّينِ، وَمَعْرِفَةُ مَا اسْتَعْبَدَ اللَّهُ بِهِ خَلْقَهُ مِنْ تَوْحِيدِهِ، وَشَرَائِعِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَزَوَاجِرِهِ وَأَذَابِهِ؛ إِذْ<sup>٣</sup> كَانَتْ الْحُجَّةُ ثَابِتَةً، وَالتَّكْلِيفُ لَارِمًا، وَالْعُمُرُ يَسِيرًا، وَالتَّسْوِيفُ غَيْرُ مَقْبُولٍ.

وَالشَّرْطُ مِنَ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - فِيمَا اسْتَعْبَدَ بِهِ خَلْقَهُ أَنْ يُؤَدُّوا جَمِيعَ فَرَائِضِهِ بِعِلْمٍ وَبِقِيَمٍ وَبَنَصِيرَةٍ؛ لِيَكُونَ الْمُؤَدِّي لَهَا مَحْمُودًا عِنْدَ رَبِّهِ، مُسْتَوْجِبًا<sup>٤</sup> لِيُثَابِهِ وَعَظِيمٍ جَزَائِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُؤَدِّي بِغَيْرِ عِلْمٍ وَبَنَصِيرَةٍ لَا يَذَرِي مَا يُؤَدِّي، وَلَا يَذَرِي إِلَى مَنْ يُؤَدِّي، وَإِذَا كَانَ ٧/١ جَاهِلًا، لَمْ يَكُنْ عَلَى ثِقَةٍ مِمَّا آدَى، وَلَا مُصَدِّقًا؛ لِأَنَّ الْمُصَدِّقَ لَا يَكُونُ مُصَدِّقًا حَتَّى يَكُونَ عَارِفًا بِمَا صَدَّقَ بِهِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ لَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ وَالْخُضُوعِ<sup>٦</sup> وَالتَّقَرُّبِ<sup>٧</sup> مِثْلُ مَا يَكُونُ مِنَ الْعَالِمِ<sup>٨</sup> الْمُسْتَنِيقِينَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>٩</sup> فَصَارَتْ الشَّهَادَةُ مَقْبُولَةً لِعِلَّةِ الْعِلْمِ بِالشَّهَادَةِ، وَلَوْ لَا الْعِلْمُ بِالشَّهَادَةِ، لَمْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ مَقْبُولَةً.

وَالْأَمْرُ فِي الشَّكِّ - الْمُؤَدِّي بِغَيْرِ عِلْمٍ وَبَنَصِيرَةٍ - إِلَى اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ، إِنْ شَاءَ تَطَوَّلَ

١. في حاشية «ج»: «فلو».

٢. في «الف» وحاشية «ج، بس»: «المتدبرين». وفي «بس»: «المدبر».

٣. في «ج»: «إذا».

٤. في «ف»: «و مستوجباً».

٥. في «ج، بس، بف» وحاشية «بج»: «في».

٦. في «ب»: «الخشوع».

٧. في «ض»: «القرب».

٨. في «بس، بف»: «الغالب».

٩. الزخرف (٤٣): ٨٦.

عَلَيْهِ، فَقَبِلَ عَمَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّ<sup>١</sup> عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُؤَدِّيَ الْمَفْرُوضَ بِعِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ وَيَقِينٍ؛ كَيْ لَا يَكُونَ<sup>٢</sup> مِمَّنْ وَصَفَهُ اللَّهُ، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْبِطُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ<sup>٣</sup> فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ»<sup>٤</sup>؛ لِأَنَّهُ كَانَ دَاخِلًا فِيهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا يَقِينٍ، فَلِذَلِكَ صَارَ خُرُوجُهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا يَقِينٍ.

وَقَدْ قَالَ الْعَالِمُ<sup>٥</sup>: «مَنْ دَخَلَ فِي الْإِيمَانِ بِعِلْمٍ، ثَبَتَ<sup>٦</sup> فِيهِ، وَنَفَعَهُ إِيْمَانُهُ، وَمَنْ دَخَلَ فِيهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، خَرَجَ مِنْهُ كَمَا دَخَلَ فِيهِ»<sup>٧</sup>.

وَقَالَ<sup>٨</sup>: «مَنْ أَخَذَ دِينَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَةِ نَبِيِّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ - زَالَتْ الْجِبَالُ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ، وَمَنْ أَخَذَ دِينَهُ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ، رَدَّتْهُ الرِّجَالُ»<sup>٩</sup>.

١. في «ألف»: «رد».

٢. هكذا في «ألف، ض». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كي لا يكونوا». والكلام في «الشاك» فناسب إفراد الضمير.

٣. قال البيضاوي: «على حَرْفٍ: على طرف من الدين لا ثبات له فيه، كالذي يكون على طرف الجيش، فإِنْ أَحْسَ بظفر قَرٍّ، وَإِلَّا قَرٍّ». راجع: تفسير البيضاوي، ج ٣، ص ١٣٥.

٤. الحج (٢٢): ١١.

٥. حمله الأعلام الثلاثة: السيد الداماد والصدر الشيرازي والعلامة المازندراني على الإمام موسى الكاظم<sup>عليه السلام</sup> بقرينة الإطلاق. وأنا المجلسي فقد شككت في كون لفظ العالم دالاً على الإمام الكاظم؛ لذا فقد فسره بالمعصوم وقال: «وتخصيصه بالكاظم<sup>عليه السلام</sup> غير معلوم». أنظر: التعليل للداماد، ص ١٤؛ الرواشح السماوية، ص ٥٩؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٤، شرح المازندراني، ج ١، ص ٥٣، مرآة العقول، ج ١، ص ١٩.

٦. في «ف»: «يثبت».

٧. بصائر الدرجات، ص ٥٣٠، ضمن ح ١، عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup>. وفيه: «من دخل في هذا الأمر بغير يقين ولا بصيرة، خرج منه كما دخل فيه».

٨. ورد نحوه عن الصادق<sup>عليه السلام</sup> في الغيبة للنعماني، ص ٢٢، وفيه: «من دخل في هذا الدين بالرجال، أخرجه منه الرجال كما أدخلوه فيه؛ ومن دخل فيه بالكتاب والسنة زالت الجبال قبل أن يزول»؛ وفي تصحيح الاعتقاد للمفيد، ص ٧٢؛ وروضة الواعظين، ج ١، ص ٢٢ هكذا: «من أخذ دينه من أفواه الرجال، أزالته الرجال، ومن أخذ دينه من الكتاب والسنة، زالت الجبال ولم يزل».

وَقَالَ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَمْرَنَا مِنَ الْقُرْآنِ، لَمْ يَتَنَكَّبِ الْفِتْنَةَ»<sup>٢</sup>.

ولهذه العلة انبثقت على أهل دهرنا حقوق هذه الأديان الفاسدة، والمذاهب المستشعنة<sup>٣</sup>، التي قد استوفت شرائط الكفر والشرك كلها، وذلك بتوفيق الله تعالى وخذلانه، فمن أَرَادَ الله تَوْفِيقَهُ وَأَنْ يَكُونَ إِيْمَانُهُ ثَابِتًا مُسْتَقِرًّا، سَبَّبَ لَهُ الْأَسْبَابُ الَّتِي ٨/١ تُوْذِيهِ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ دِينَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ - بِعِلْمٍ وَبِقِيْنٍ وَبَصِيْرَةٍ، فَذَلِكَ أَثْبَتَ فِي دِينِهِ مِنَ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي. وَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ خِذْلَانَهُ وَأَنْ يَكُونَ دِينُهُ مُعَارًا مُسْتَوْذَعًا<sup>٤</sup> - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ - سَبَّبَ لَهُ أَسْبَابُ الِاسْتِخْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّأْوِيلِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَبَصِيْرَةٍ، فَذَلِكَ فِي الْمَشِيئَةِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَتَمَّ إِيْمَانَهُ، وَإِنْ شَاءَ، سَلَبَهُ إِيْمَانَهُ، وَلَا يُؤْمَنْ عَلَيْهِ أَنْ يُصْبِحَ مُؤْمِنًا وَيُصْبِحَ كَافِرًا، أَوْ يُصْبِحَ مُؤْمِنًا وَيُصْبِحَ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا رَأَى كَبِيرًا مِنَ الْكُبَرَاءِ، مَالَ مَعَهُ، وَكُلَّمَا رَأَى شَيْئًا اسْتَحْسَنَ ظَاهِرَهُ، قَبِلَهُ؛ وَقَدْ قَالَ الْعَالِمُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ النَّبِيِّينَ عَلَى النَّبُوَّةِ، فَلَا يَكُونُونَ إِلَّا أَنْبِيَاءَ، وَخَلَقَ الْأَوْصِيَاءَ عَلَى الْوَصِيَّةِ، فَلَا يَكُونُونَ إِلَّا أَوْصِيَاءَ»<sup>٥</sup>، وَأَعَارَ قَوْمًا

١. التنكب عن الشيء هو التمل والعدول عنه؛ يعني لا يقدر على العدول عنها، ولا يأمن من الوقوع فيها.

الصحاح، ج ١، ص ٢٢٨، النهاية، ج ٥، ص ١١٢ (نكب).

٢. في حاشية «بح»: «لم يركب اليقين».

٣. المحاسن، ص ٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ج ١٠٤، وفيه: «من لم يعرف الحق من القرآن...»؛ تفسير المياشي، ج ١، ص ١٣، ح ١، وفيهما عن أبي عبد الله ﷺ.

٤. «انثقت» أي هجمت، يقال: انثقت الأمر على الناس، أي هجم عليهم من غير أن يشعروا. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٣ (بثق). وفي «و»: «انثقت» بمعنى غطت وجهها وشدت نقابها. وفي «الف»: «انبعث». وفي حاشية «الف»: «انبعثت» بمعنى طالت.

٥. «المستشنع»: الفظيع القبيح. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٨٦ (شنع). وفي «الف» وحاشية «ج»: «المستشعنة». وفي حاشية «بر»: «المستشعنة». ٦. في «بف»: «مستعار».

٧. في الكافي، ح ٢٩٢٨: «وخلق المؤمنين على الإيمان فلا يكونون إلا مؤمنين» بدل «وخلق الأوصياء». وقال

إِيمَانًا، فَإِنْ شَاءَ تَمَمَهُ لَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ سَلَبَهُمْ إِيَّاهُ، قَالَ<sup>١</sup>: «وَفِيهِمْ جَرَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾»<sup>٢</sup>.

وَذَكَرْتَ أَنَّ أُمُورًا قَدْ أَشْكَلَتْ عَلَيْكَ، لَاتَعْرِفُ حَقَائِقَهَا؛ لِاخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ فِيهَا، وَأَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ اخْتِلَافَ الرِّوَايَةِ فِيهَا لِاخْتِلَافِ عَلَيْهَا وَأَسْبَابِهَا، وَأَنَّكَ لَا تَجِدُ بِحَضْرَتِكَ مَنْ تَذَكِّرُهُ وَتَقَاوِضُهُ، مِمَّنْ تَتَّقَى<sup>٣</sup> بِعِلْمِهِ فِيهَا.

وَقُلْتَ: إِنَّكَ تَحِبُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ كِتَابٌ كَافٍ يُجَمِّعُ فِيهِ<sup>٤</sup> مِنْ جَمِيعِ فُنُونِ عِلْمِ الدِّينِ، مَا يَكْتَفِي بِهِ الْمُتَعَلِّمُ<sup>٥</sup>، وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ الْمُسْتَرْشِدُ<sup>٦</sup>، وَيَأْخُذُ مِنْهُ مَنْ يَرِيدُ عِلْمَ الدِّينِ وَالْعَمَلَ بِهِ بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الصَّادِقِينَ عليه السلام وَالسَّنَنِ الْقَائِمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْعَمَلُ، وَبِهَا يُؤَدَّى فَرَضُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ عليه السلام.

وَقُلْتَ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ، رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ<sup>٧</sup> سَبَبًا يَتَذَارَكُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَعُونَتِهِ<sup>٨</sup> وَتَوْفِيقِهِ إِخْوَانَنَا وَأَهْلَ مِلَّتِنَا، وَيَقْبَلُ بِهِمْ إِلَى مَرَاشِدِهِمْ<sup>٩</sup>.

«الشيخ علي الكبير في الدر المنظوم: «وهذا أنسب بما ذكره المصنف عليه السلام هنا، فإنه دالٌّ على من إيمانهم ثابت، وهو القسم الذي ذكره؛ والحديث المنقول هنا ليس فيه ذكر ثابتي الإيمان الذين هم غير الأنبياء والأوصياء؛ فتأمل. ويمكن أن يكون مراده الاستشهاد على المعارين فقط. والمؤمنون» في الحديث لا يبعد أن يكون المراد بهم الأوصياء، أو ما يشمل غيرهم».

١. في حاشية «بف»: «فقال».

٢. الأنعام (٦): ٩٨.

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المعارين، ح ٢٩٢٨، عن أبي الحسن عليه السلام مع زيادة في آخره: رجال الكشي، ص ٢٩٦، ح ٥٢٣، عن أبي الحسن عليه السلام مع اختلاف يسير.

٤. في حاشية «ج، بح، ض»: «تعارضه». والمفاوضة: المحادثة والمذاكرة في العلم، مفاعلة من التفويض بمعنى المشاركة والمساومة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٧٩؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢١٠ (فوض).

٥. في «ج»: «ممن يثق».

٦. في «ب، ض، بر، بس، بف»: «فيه».

٧. في «بس»: «المعلم».

٨. في «و»: «المرشد».

٩. في «ب»: «ذلك».

١٠. في «و، بس، بح» وحاشية «ج»: «بمعرفته». وفي حاشية «بس»: «بمعاونته».

١١. «المرشد»: جمع لرسول واحد من لفظه، وهي المقاصد. لسان العرب، ج ٣، ص ١٧٦ (رشد).

فَاعْلَمْ يَا أَخِي - أَرْشَدَكَ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا يَسَعُ أَحَدًا تَمَيُّزُ شَيْءٍ مِمَّا اخْتَلَفَتْ<sup>١</sup> الرِّوَايَةُ فِيهِ عَنِ<sup>٢</sup> الْعُلَمَاءِ بِرَأْيِهِ، إِلَّا عَلَى<sup>٣</sup> مَا أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ بِقَوْلِهِ<sup>٤</sup>: «إِعْرِضُوهُمَا» عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا وَافَقَ<sup>٥</sup> كِتَابَ اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - فَخَذُّوهُ<sup>٦</sup>، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَرُدُّوهُ<sup>٧</sup>.

وَقَوْلِهِ<sup>٨</sup>: «دَعُوا مَا وَافَقَ الْقَوْمَ؛ فَإِنَّ الرُّشْدَ فِي خِلَافِهِمْ»<sup>٩</sup>.

وَقَوْلِهِ<sup>١٠</sup>: «خَذُّوا بِالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ»<sup>١١</sup>.

٩/١

وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا أَقَلَّهُ، وَلَا نَجِدُ شَيْئًا أَحْوَطَ وَلَا أَوْسَعَ مِنْ رَدِّ عِلْمِ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى الْعَالِمِ<sup>١٢</sup>، وَقَبُولِ مَا وَسَّعَ مِنَ الْأَمْرِ فِيهِ بِقَوْلِهِ<sup>١٣</sup>: «بِأَيِّمَا أَخَذْتُمْ مِنْ بَابِ التَّنْسِيلِ وَسِعْتُمْ»<sup>١٤</sup>.

وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ - وَلَهُ الْحَمْدُ - تَأْلِيْفَ مَا سَأَلْتُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ تَوَخَّيْتُ<sup>١٥</sup>.

١. في «ج»: «تميز».

٢. في «ألف»: ج، ض، ف، بح، بس، بف، والمطبوع: «اختلف».

٣. في «ب»: «من».

٤. في «ألف»: «-على».

٥. في «ف»: «+ والشریف».

٦. في «بر»: «وحاشية ف»: «اعرضوهما».

٧. هكذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «وافى».

٨. في حاشية «ض»: «أقبلوه».

٩. الكافي، كتاب التوحيد، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، ح ٢٠٣؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥١؛ الأمالي للصدوق، ص ٣٦٧، المجلس ٥٨، ح ١٨؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٨، ح ٢، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠؛ وفي جميع المصادر عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup> - إلا تفسير العياشي، ج ٢، ففيه عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup> - ونصه: «...إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نَوْرًا، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخَذُّوْهُ (وفي الكافي والأمالي: فخذوه) وما خالف كتاب الله فدعوه».

١٠ و ١١. مقطع من رواية عمر بن حفظة الواردة في الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ح ٢٠٢، والفقيه، ج ٢، ص ٨، ح ٣٢٣، والتهذيب، ج ٦، ص ٣٠١، ح ٨٤٥، والاحتجاج، ج ٢، ص ٣٥٥.

١٢. الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ذيل ح ١٩٩، عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup>، وفيه: «بِأَيِّمَا أَخَذْتُمْ مِنْ بَابِ التَّلْسِيمِ وَسَعْتُمْ».

١٣. تَوْخِيْتُ الْأَمْرَ: قصدت إليه وتعمدت فعله وتحزيت فيه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢١؛ النهاية، ج ١.



فَمَهْمَا كَانَ فِيهِ مِنْ تَقْصِيرٍ فَلَمْ تَقْصُرْ نِيَّتُنَا فِي إِهْدَاءِ النَّصِيحَةِ؛ إِذْ<sup>١</sup> كَانَتْ وَاجِبَةً لِإِخْوَانِنَا وَأَهْلِ مِلَّتِنَا، مَعَ مَا رَجَوْنَا أَنْ نَكُونَ مُشَارِكِينَ لِكُلِّ مَنْ أَقْتَبَسَ مِنْهُ، وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ فِي<sup>٢</sup> دَهْرِنَا هَذَا، وَفِي غَايِرِهِ<sup>٣</sup> إِلَى انْقِضَاءِ الدُّنْيَا؛ إِذِ الرَّبُّ - عَزَّوَجَلَّ - وَاحِدٌ، وَالرَّسُولُ مُحَمَّدٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - وَاحِدٌ، وَالشَّرِيعَةُ وَاحِدَةٌ، وَخَلَالَ مُحَمَّدٍ خَلَالَ، وَحَرَامُهُ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَوَسَّعْنَا<sup>٤</sup> قَلِيلًا كِتَابَ الْحُجَّةِ وَإِنْ لَمْ نَكْمُلْهُ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ؛ لِأَنَّا كَرِهْنَا أَنْ نَبْخُسَ حُظُوظَهُ<sup>٥</sup> كُلَّهَا.

وَأَرْجُو أَنْ يَسْهَلَ اللَّهُ - عَزَّوَجَلَّ - إِمْضَاءَ مَا قَدَّمْنَا<sup>٦</sup> مِنَ النِّيَّةِ، إِنْ تَأَخَّرَ الْأَجَلُ صَنَعْنَا<sup>٧</sup> كِتَابًا أَوْسَعَ وَأَكْمَلَ مِنْهُ، نُوَفِّيهِ<sup>٨</sup> حُقُوقَهُ كُلَّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَبِهِ الْخَوْلُ وَالْقُوَّةُ، وَإِلَيْهِ الرُّغْبَةُ فِي الزِّيَادَةِ فِي الْمَعُونَةِ<sup>٩</sup> وَالتَّوْفِيقِ. وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ<sup>١٠</sup> الْأَخْيَارِ.

ج ٥، ص ١٦٤ - ١٦٥ (و.خا).

١. في «ألف، ج» وحاشية «ض»: «إِذَا».

٢. في «ألف، بح»: «مَنْ».

٣. «الغايِر»: الماضي والمستقبل، وهو من الأضداد، والمراد هنا الثاني. كذا في شرح المازندراني، ج ١، ص ٦٤.

وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٧ (غير).

٤. قرأ الصدر الشيرازي: «وسعنا» بالتخفيف من الوُشع بمعنى الطاقة؛ حيث فسرهُ بقوله: «وسعنا، أي تيسر لنا». أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٩٢ (وسع)؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٥.

٥. «نَبْخُسُ» أي نقص. «والحظوظ» جمع كثير للحظ، وهو النصيب. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٧ (بخس)؛ وص ١١٧٢ (حفظ).

٦. في «ألف، ج، ف، و، بح، بر، بف» وشرح صدر المتألهين: «قَدَّمْنَا».

٧. في «ب، ض، بر، بس»: «صَنَعْنَا».

٨. في «ألف، ض، بح، بس» وحاشية «بر» وشرح صدر المتألهين: «تَوْفِيَةٌ». فتكون كلمة «تَوْفِيَةٌ» مضافة إلى «حقوقه». وهي إما أن تكون في محل نصب مفعول له لقوله: «صَنَعْنَا» أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف.

٩. في «ألف»: «وَالْمَعُونَةُ» بدل «فِي الْمَعُونَةِ».

١٠. في «ألف، ب، ج، ض، بر، بس، بف»: «وَأَهْلَ الطَّاهِرِينَ». وفي «ف»: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ».

وَأَوَّلُ مَا أَبْتَدَيْتُ بِهِ<sup>١</sup> وَأَفْتَحْتُ بِهِ كِتَابِي هَذَا كِتَابُ الْعَقْلِ<sup>٢</sup> وَفَضَائِلِ الْعِلْمِ، وَارْتِفَاعِ  
دَرَجَةِ أَهْلِهِ، وَغُلُوِّ قَدْرِهِمْ، وَتَقْصِ الْجَهْلِ، وَخَسَاسَةِ أَهْلِهِ، وَسَقُوطِ مَنْزِلَتِهِمْ؛ إِذْ كَانَ  
الْعَقْلُ هُوَ الْقُطْبُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَدَارُ<sup>٣</sup>، وَبِهِ يُخْتَجُّ، وَلَهُ الثَّوَابُ، وَعَلَيْهِ الْعِقَابُ، وَاللَّهُ  
الْمَوْفِقُ<sup>٤</sup>.

١. وفي حاشية «ف»: «صلى الله عليه وآله الطيبين». وفي «و»: «وآله الطيبين الطاهرين» كلها بدل «وآله الطاهرين».

١. هكذا في «ج»، ف، بف، «و». وفي «ألف»، ب، ض، و، يح، بر، بس، «المطبوع: «مابدأ».

٢. في «يح»، ض، «فيه».

٣. في حاشية «بر»: «+ والجهل».

٤. قال صدر المتألهين في شرحه، ص ١٦: «عليه المدار في الحركات الفكرية والأنظار العقلية، وهو أصل القوى المدركة والمحركة، وهو المركز الذي يرجع إليه المدارك والحواس، والنور الذي به يهتدي في ظلمات برّ الدنيا و بحر الآخرة». وقال العلامة المازندراني في شرحه، ج ١، ص ٦٦: «أي مدار التكليف والحكم بين الحق والباطل من الأفكار، وبين الصحيح والسقيم من الأنظار، وسائر القوى تابعة له، متفاعة لأمره ونهيه، وهو الحاكم على جميعها». وللمزيد راجع: الرواشح، ص ٦٩ - ٧٠.

٥. في «ألف»، ب، و، بس: «- والله الموفق».



(١)

كتاب العقل والجهل



## كِتَابُ الْعَقْلِ وَ الْجَهْلِ

١ / ١ . أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ<sup>٢</sup> اسْتَنْطَقَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ،

١. الظاهر أنَّ قائله وأخبرناه أحد رواة الكافي من النعماني والصفواني وغيرهما، ويحتمل أن يكون القائل هو المصنف رحمه الله كما هو دأب القدماء. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٥.

٢. في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٥: «إِنَّ الْعَقْلَ هُوَ تَعَقُّلُ الْأَشْيَاءِ وَفَهْمُهَا فِي أَصْلِ اللُّغَةِ، وَاصْطَلَحَ إِطْلَاقَهُ عَلَى أُمُورٍ: الْأَوَّلُ: هُوَ قُوَّةُ إِدْرَاكِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، وَالتَّمَكُّنُ مِنْ مَعْرِفَةِ أَسْبَابِ الْأُمُورِ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهَا وَمَا يَمْنَعُ مِنْهَا. وَالْعَقْلُ بِهَذَا الْمَعْنَى مَنَاطُ التَّكْلِيفِ وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ. الثَّانِي: مُلْكَةٌ وَحَالَةٌ فِي النَّفْسِ تَدْعُو إِلَى اخْتِيَارِ الْخَيْرَاتِ وَالْمَنَافِعِ، وَاجْتِنَابِ الشُّرُورِ وَالْمَضَارِّ، وَبِهَا تَقْوَى النَّفْسُ عَلَى زَجَرِ الدَّوَاعِي الشَّهْوَانِيَّةِ وَالْغَضَبِيَّةِ...»

الثالث: القُوَّةُ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا النَّاسُ فِي نِظَامِ أُمُورِ مَعَاشِهِمْ؛ فَإِنْ وَافَقَتْ قَانُونَ الشَّرْعِ وَاسْتَعْمَلَتْ فِيهَا، اسْتَحْسَنَ الشَّارِعُ وَتَسَمَّى بِعَقْلِ الْمَعَاشِ، وَهُوَ مَمْدُوحٌ فِي الْأَخْبَارِ، وَمَغَايِرُهُ لِمَا قَدْ مَرَّ بِنَوْعٍ مِنَ الْإِعْتِبَارِ؛ وَإِذَا اسْتَعْمَلَتْ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِلَةِ وَالْحِيلِ الْفَاسِدَةِ تَسَمَّى بِالنِّكَرَاءِ وَالشَّيْطَانَةِ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ... .

الرابع: مَرَاتِبُ اسْتِعْدَادِ النَّفْسِ لِتَحْصِيلِ النِّظَرِيَّاتِ وَقَرَبِهَا وَبَعْدَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَأَثْبَتُوا لَهَا مَرَاتِبَ أَرْبَعًا سَمَّوْهَا بِالْعَقْلِ الْهَيْلَوَانِيِّ وَالْعَقْلِ بِالْمُلْكَةِ وَالْعَقْلِ بِالْفِعْلِ وَالْعَقْلِ الْمُسْتَفَادِ. وَقَدْ تَطَلَّقَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَلَى النَّفْسِ فِي تِلْكَ الْمَرَاتِبِ... .

الخامس: النَّفْسُ النَّاطِقَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ الَّتِي بِهَا يَتَمَيَّزُ عَنْ سَائِرِ الْبَهَائِمِ.

ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرْ، فَأَذْبِرْ، ثُمَّ قَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، وَلَا أَكْمَلْتُكَ إِلَّا فِي مَنْ أَحَبُّ<sup>١</sup>، أَمَا إِنِّي إِيَّاكَ أَمَرْتُ وَإِيَّاكَ أَنْهَيْتُ، وَإِيَّاكَ أَثَيْبُ وَإِيَّاكَ أَعَاقِبُ<sup>٢</sup>.

٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُقْصِلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ<sup>٣</sup>، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ:

عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «هَبَطَ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: يَا آدَمُ، إِنِّي أَمِزْتُ أَنْ خَيْرَكَ وَاحِدَةً مِنْ ثَلَاثٍ، فَاخْتَرَهَا وَدَعِ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا جَبْرِئِيلُ،

السادس: ما ذهب إليه الفلاسفة من جوهر مجزئ قديم لا تعلق له بالمادة ذاتاً ولا فعلاً...».

وما هنا مباحث شريفة جداً، فللاطلاع عليها وللמיד راجع: شرح صدر المتألهين، ص ١٦-١٨؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٦٨-٧٧؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢-٥٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٤١-٤٤.

١. في «ف»: «أَحَبُّ إِلَيَّ».

٢. هكذا في «و، بس» والكافي، ح ٢٦ والمحاسن والأمال. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إِيَّاكَ أَعَاقِبُ وَإِيَّاكَ أَثَيْبُ».

٣. المحاسن، ص ١٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦، عن الحسن بن محبوب. الأمال للصديق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٥، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. وفي المحاسن، ص ١٩٢، ح ٥ [عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام]؛ والكافي، كتاب العقل والجهل، ح ٢٦، بسندهما عن العلاء بن رزين. وفيه، كتاب العقل والجهل، ضمن ح ١٤ [إلى قوله: «ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرْ فَأَذْبِرْ»]؛ والمحاسن، ص ١٩٢، ح ٤ و ٧؛ و ص ١٩٦، ضمن ح ٢٢؛ وعلل الشرائع، ص ١١٣، ضمن ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ١٩٢، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الكافي، كتاب العقل والجهل، ذيل ح ٣٢، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. المحاسن، ص ١٩٤، ذيل ح ١٣، مرفوعاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٤٤، مرسلاً عن الصادق عليه السلام؛ تحف العقول، ص ١٥، عن النبي صلى الله عليه وآله؛ وفي كل المصادر -إلا المحاسن، ح ٦ والأمال- مع اختلاف يسير. راجع: الخصال، ص ٤٢٧، باب العشرة، ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٣١٢، ح ١؛ والأمال للطوسي، ص ٥٤١، المجلس ١٩، ح ٣. الوافي، ج ١، ص ٥١، ح ١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٤، ح ٢٠٢٨٦.

٤. في «ألف، و، بس»: «طريف». وهو سهو؛ فإن سعداً هذا هو سعد بن طريف الإسكافي الحنظلي. أنظر: رجال النجاشي، ص ١٧٨، الرقم ٤٦٨؛ رجال الطوسي، ص ١١٥، الرقم ١١٤٧؛ تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٢٧١، الرقم ٢٢١٢ وما بهامشه من المصادر.

وَمَا الثَّلَاثُ؟ فَقَالَ: الْعَقْلُ، وَالْحَيَاءُ، وَالذِّينُ، فَقَالَ آدَمُ ﷺ: إِنِّي قَدْ اخْتَرْتُ الْعَقْلَ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ ﷺ لِلْحَيَاءِ وَالذِّينِ: انصَرِفَا وَدَعَاةَ، فَقَالَا: يَا جَبْرِئِيلُ، إِنَّا أُمِرْنَا أَنْ نَكُونَ ١١/١ مَعَ الْعَقْلِ حَيْثُ كَانَ، قَالَ: فَشَانُكُمَا<sup>٢</sup>، وَغَرَجَ<sup>٤</sup>.

٣ / ٣. أَخْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا الْعَقْلُ؟ قَالَ: «مَا عَيْدَ بِهِ الرَّحْمَنُ، وَاكْتَسَبَ بِهِ الْجَنَانَ». قَالَ: قُلْتُ: فَأَلْذِي<sup>٦</sup> كَانَ فِي مُعَاوِيَةَ؟ فَقَالَ: «تِلْكَ النَّكْرَاءُ<sup>٧</sup>، تِلْكَ الشَّيْطَنَةُ، وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْعَقْلِ وَلَيْسَتْ بِالْعَقْلِ»<sup>٨</sup>.

١. في «ألف» ب، ض، بح، بس، وحاشية «ج» ب، «والمحاسن والفتية والخصال»: «فأني».

٢. في «ج» بس، ب، «بف»:- «قد».

٣. «الشأن» بالهمزة: الأمر والحال والقصد، أي فشأنكما معكما، أي أَنَّ الأمر إليكما في ذلك، أو الزما شأنكما. قال العلامة المجلسي: «ثم إنه يحتمل أن يكون ذلك استعارة تمثيلية، كما مر: أو أَنَّ الله تعالى خلق صورة مناسبة لكل واحد منها، ومعناها مع جبرئيل ﷺ». راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٨٠؛ الوافي، ج ١، ص ٨١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢.

٤. المحاسن ص ١٩١، كتاب مصابيح الظلم، ج ٢، عن عمرو بن عثمان. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٧٢، المجلس ٩٦، ج ٣؛ والخصال، ص ١٠٢، باب الثلاثة، ج ٥٩، بسندهما عن عمرو بن عثمان؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ج ٥٩٠٦ بإسناده عن مفضل بن صالح، وفي الكل مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٨٠، ج ٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٤، ج ٢٠٢٨٧. ٥. في «ألف»+: «والعقل».

٦. في «ج» جه، وحاشية «ب» ب، بح، «بف»؛ «فما الذي». وفي «ب» بو، وحاشية «ض» ب، «بف»؛ «فما الذي».

٧. في «ج» «النكر». وفي الوافي: «تلك النكراء» هي الفطنة المجاوزة عن حد الاعتدال إلى الإفراط الباعنة لصاحبها على المكر والحيل والاستبداد بالرأي وطلب الفضول في الدنيا، ويسمى بالجريرة والدهاء. وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٤٦، و «مرآة العقول» ج ١، ص ٣٣: «قوله ﷺ تلك النكراء؛ يعني الدهاء والفطنة، وهي جودة الرأي وحسن الفهم، وإذا استعملت في مشتبهات جنود الجهل يقال لها: الشيطنة. وتبته ﷺ عليه بقوله: «تلك الشيطنة» بعد قوله: «تلك النكراء». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٧٥ (نكر).

٨. المحاسن، ص ١٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ج ١٥؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٣٩، ج ١، بسندهما عن محمد بن عبد الجبار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٧٩، ج ٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٥، ج ٢٠٢٨٨؛ البحار، ج ٣٣، ص ١٧٠، ج ٤٤٧، ولم يرد فيه: «وليس بالعقل».



٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَاءَ يَقُولُ: «صَدِيقُ كُلِّ امْرِئٍ عَقْلُهُ، وَعَدُوُّهُ جَهْلُهُ»<sup>١</sup>.

٥ / ٥ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ<sup>٢</sup>: إِنَّ عِنْدَنَا قَوْمًا لَهُمْ مَحَبَّةٌ وَلَيْسَتْ لَهُمْ تِلْكَ الْعَزِيمَةُ<sup>٣</sup>، يَقُولُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ، فَقَالَ<sup>٤</sup>: «لَيْسَ أَوْلَيْكَ مَحَنٌ غَاتَبَ اللَّهُ تَعَالَى، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْتُوا إِلَى الْأُبْصَرِ﴾»<sup>٥</sup>.

٦ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَّانَ<sup>٦</sup>، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ، عَنْ

١ . المحاسن، ص ١٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢، عن الحسن بن علي بن فضال، عن الحسن بن الجهم، عن الرضا عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. علل الشرائع، ص ١٠١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن الجهم. وفيه، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٥، بسند آخر. تحف العقول، ص ٤٤٣. الوافي، ج ١، ص ٨١، ح ٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٥، ح ٢٠٢٨٩.

٢ . «الظاهر أنه أبو الحسن الرضا عليه السلام، ويحتمل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام؛ لأن الحسن بن الجهم يروي عنهما». شرح المازندراني، ج ١، ص ٨٤. النظر، ص ٦٣ - ٦٤.

٣ . في شرح صدر المتألهين، ص ٢١: «إِنَّ قَوْمًا لَهُمْ مَحَبَّةٌ أَيُّ لِلْأُتَمَةِ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ» وليست له تلك العزيمة الممهودة بين الشيعة والموالي، والرسوخ في المحبة بحيث يسهل معها بذل المهج والأولاد والأموال في طريق مودة أولي القربى وموالاتهم، يقولون بهذا القول اعترافاً باللسان تقليداً وتعصباً، لا بحسب البصيرة والبرهان... أولئك ليسوا بمن كلهم الله بهذا العرفان، أو عاتبهم بالقصور عن دركه، ولا من الذين عوقبوا في القيامة بعدم بلوغهم إلى نيل رتبة الموالاة وحقبة المحبة لهم عليه السلام؛ فَإِنَّ الْمَحَبَّةَ وَالْمَوَالَاتَ لَهُمْ فِرْعَ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِحَالِهِمْ وَشَأْنِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ أَمْرٌ غَامِضٌ لَطِيفٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جَنْسِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ، لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ فِطْرَةٍ صَافِيَةٍ، وَذَهْنٍ لَطِيفٍ، وَطِبِّ فِي الْوِلَاةِ، وَطَهَارَةٍ فِي النَّفْسِ، وَبَصِيرَةٍ نَاقِيَةٍ، وَعَقْلٍ كَامِلٍ».

٤ . الحشر (٥٩): ٢. ٥ . الوافي، ج ١، ص ٨١، ح ٩.

٦ . في «و»: «أحمد بن حسان» وهو سهو؛ لأنَّ مُحَمَّدَ بْنَ حَسَّانَ هو أبو عبد الله الرازي، روى أحمد بن إدريس كتبه؛ كما في رجال التجاشي، ص ٣٣٨، الرقم ٩٠٣، والقهرست للطوسي، ص ٤١٤، الرقم ٦٢٩. وروى عنه بعنوان أبي علي الأشعري في عدة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ كَانَ عَاقِلًا، كَانَ لَهُ دِينٌ، وَمَنْ كَانَ لَهُ دِينٌ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>١</sup>.

٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا يَذَاقُ<sup>٢</sup> اللَّهُ الْعِبَادَ فِي الْحِسَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي الدُّنْيَا»<sup>٣</sup>.

٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلِيمَانَ الدَّبْلَجِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَلَنْ مِنْ عِبَادَتِهِ وَدِينِهِ وَقُضِيهِ كَذَا وَكَذَا؟»، فَقَالَ عليه السلام: «كَيْفَ

١٢ / ١

«هذا، والخبر رواه الصدوق في ثواب الأعمال، ص ٢٩، ح ٢، بسنده عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن حسان. ويبدو في بادئ الرأي وقوع اختلال في أحد السندين، من زيادة في سند ثواب الأعمال، أو سقط في سند الكافي، لكن هذا الاختلاف تابع لاختلاف مصادر الكليني والصدوق؛ والظاهر أنَّ الكليني أخذ الخبر من كتاب محمد بن حسان وأضاف إليه طريقه، لكن الصدوق أخذ الخبر من كتاب نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى، وأضاف طريقه إلى هذا الكتاب.

وهذا أمر واضح لمن تتبع أسناد كتب الشيخ الصدوق وقارنها مع أسناد الكافي.

١. ثواب الأعمال، ص ٢٩، ح ٢، بسنده عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن حسان. الوافي، ج ١، ص ٨٢، ح ١٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٦، ح ٢٠٢٩٠.

٢. في «ج» وحاشية «بر»: «يدافي». وفي حاشية «ج»: «يداف» و«يداق». وقد اختار السيد الداماد «يداف» ووصف لفظة «يداق» بالسقم والتحريف، كما في التعليقة للداماد، ص ٢٣ - ٢٤. واختار الفيض الكاشاني «يداق» و«وسم» «يداف» بالتصحيح، كما في الوافي.

٣. المحاسن، ص ١٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦. وفي معاني الأخبار، ص ١، ح ٢ بسند آخر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٨٢، ح ١١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٠، ح ٦٤؛ البحار، ج ٧، ص ٢٦٧، ح ٣٢.

٤. هكذا في «بع» وحاشية «ب» والأمالى. وفي «الف، ف» وحاشية «ج» والبحار: «كذا». وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: - «كذا وكذا».

عَقْلُهُ؟ قُلْتُ<sup>١</sup>: لَا أَذْرِي، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّوَابَ عَلَى قَدْرِ الْعَقْلِ؛ إِنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ يَغْبُدُ اللَّهَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، خَضْرَاءَ، نَضْرَةٍ<sup>٢</sup>، كَثِيرَةَ الشَّجَرِ، طَاهِرَةَ<sup>٣</sup> الْمَاءِ، وَإِنَّ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَرَّ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، أَرِنِي ثَوَابَ عَبْدِكَ هَذَا، فَأَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، فَاسْتَعْلَاهُ الْمَلَكُ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنْ اضْحَبْهُ، فَأَتَاهُ الْمَلَكُ فِي صُورَةٍ<sup>٤</sup> إِنْسِيٍّ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ<sup>٥</sup>: أَنَا رَجُلٌ عَابِدٌ بَلَغَنِي مَكَانُكَ وَعِبَادَتُكَ فِي هَذَا الْمَكَانِ، فَأَتَيْتُكَ<sup>٦</sup> لِأُعْبُدَ اللَّهَ مَعَكَ، فَكَانَ مَعَهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَضْبَحَ، قَالَ لَهُ الْمَلَكُ: إِنَّ مَكَانَكَ لَنَزَةٍ وَمَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْعِبَادَةِ، فَقَالَ لَهُ الْعَابِدُ: إِنَّ لِمَكَانِنَا هَذَا غَيْبًا، فَقَالَ لَهُ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: لَيْسَ لِرَبَّنَا بِهِيْمَةٌ<sup>٧</sup>، فَلَوْ كَانَ لَهُ جِمَارٌ رَعِينَاهُ<sup>٨</sup> فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْحَشِيشَ يَضِيعُ، فَقَالَ لَهُ<sup>٩</sup> الْمَلَكُ: وَمَا لِرَبِّكَ جِمَارٌ؟ فَقَالَ: لَوْ كَانَ لَهُ جِمَارٌ مَا كَانَ يَضِيعُ مِثْلُ هَذَا الْحَشِيشِ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْمَلِكِ: «إِنَّمَا أُثْبِتُهُ<sup>١٠</sup> عَلَى قَدْرِ عَقْلِهِ»<sup>١١</sup>.

١. في «و» والأُمالي: «فقلت».

٢. «النَّضْرَةُ»: الحُسْنُ والروْنُق. الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٠ (نضر).

٣. في «ج» بر، والأُمالي والبحار: «طاهرة». واختاره المجلسي. وأما الفيض الكاشاني فقد احتمل أن تكون الكلمة مصحفةً وَرَجَّحَ «ظاهرة» بالظاء المعجمة. وأما الصدر الشيرازي فقد جَزَمَ بالتصحيف وقال: «... بالظاء المعجمة، والإهمال تصحيف لا وجه له». مرآة العقول، ج ١، ص ٣٤؛ الوافي، ج ١، ص ٨٣؛ شرح صدر المثاليين، ص ٢٢.

٤. أي رآه وعدّه قليلاً بالقياس إلى عبادته وكثرة عمله وسعيه.

٥. في «بف»: «بصورة».

٦. في «ب» ض، يح، بس، وحاشية «ف»: «فقال». وفي «يح، بس»: «+ وله».

٧. في الأُمالي: «بهذا المكان، فجنّت» بدل «في هذا المكان، فأتيته».

٨. في الأُمالي: «قال له الملك: إِنَّ مَكَانَكَ لَنَزَةٍ. قال: لَيْتَ لِرَبَّنَا بِهِيْمَةٌ» بدل «قال له الملك - إلى - لِرَبَّنَا بِهِيْمَةٌ».

٩. في «ب» يح، بس، والأُمالي: «لرعيناه».

١٠. هكذا في النسخ والأُمالي. وفي المطبوع: «+ [ذلك]».

١١. في «ألف، ج» بس، وحاشية «ب» ض، يح: «أُثْبِتُهُ».

١٢. الأُمالي للصدوق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٦، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ١، ص ٨٢، ح ١٢؛ البحار،

ج ١٤، ص ٥٠٦، ح ٣١.

٩ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ التَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا بَلَغَكُمْ عَنْ رَجُلٍ حُسْنُ خَالٍ، فَانظُرُوا فِي حُسْنِ عَقْلِهِ؛ فَإِنَّمَا يُجَازَى بِعَقْلِهِ»<sup>٢</sup>.

١٠ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ، قَالَ:

ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَجُلًا مُبْتَلَى بِالْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ<sup>٣</sup>، وَقُلْتُ: هُوَ رَجُلٌ عَاقِلٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَأَيُّ عَقْلٍ لَهُ وَهُوَ يُطِيعُ الشَّيْطَانَ؟» فَقُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ يُطِيعُ الشَّيْطَانَ؟ فَقَالَ عليه السلام: «سَلُهُ: هَذَا الَّذِي يَأْتِيهِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ لَكَ: مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»<sup>٤</sup>.

١١ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ،

قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَسَمَ اللَّهُ لِلْعِبَادِ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ؛ فَتَنُومُ الْعَاقِلِ

أَفْضَلُ مِنْ سَهْرِ الْجَاهِلِ»<sup>٥</sup>، وَإِقَامَةُ الْعَاقِلِ أَفْضَلُ ..... ١٣ / ١

١ . «فإنما يجازى بعقله» أي على أعماله بقدر عقله، وللعقل مراتب متفاوتة تفاوتاً فاحشاً، وهو أصل العبادة وأساسها، والنتائج والثمرات تابعة للأصول والمبادئ، ومراتب الفضل في الأجر والجزاء على حسب درجات العقول في الشرف والبهاء، فكل من كان عقله أكمل كان ثوابه أجزل. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٢٢؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٩٥؛ الوافي، ج ١، ص ٨٤؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٣٦.

٢ . المحاسن، ص ١٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ج ١٤، عن الحسين بن يزيد التوفلي وجهم بن حكيم المدائني، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٠، ح ٦٦.

٣ . هي حالة نفسية يتبلى بها البعض، فيؤسوس في نية الصلاة والوضوء أو في فعلهما، فيقوم بأداء أعمال غير مكلف بها شرعاً. راجع: امرأة العقول، ج ٨، ص ٣٦؛ الشافي للمظفر، ج ١، ص ٧٣.

٤ . الوافي، ج ١، ص ٨٤، ح ١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٣، ح ١٣٧.

٥ . في المحاسن: «وإفطار العاقل أفضل من صوم الجاهل».

مِنْ شَخْوصٍ<sup>١</sup> الْجَاهِلِ، وَلَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا وَلَا رَسُولًا<sup>٢</sup> حَتَّى يَسْتَكْمِلَ الْعَقْلَ، وَيَكُونَ عَقْلُهُ أَفْضَلَ مِنْ عَقُولِ جَمِيعٍ<sup>٣</sup> أُمَّتِهِ، وَمَا يُضْمِرُ النَّبِيُّ فِي نَفْسِهِ أَفْضَلَ مِنْ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَمَا أَدَّى الْعَبْدُ<sup>٤</sup> فَرَاغَ اللَّهِ حَتَّى عَقَلَ عَنْهُ<sup>٥</sup>، وَلَا بَلَغَ جَمِيعُ الْعَابِدِينَ فِي فَضْلِ عِبَادَتِهِمْ مَا بَلَغَ الْعَاقِلُ، وَالْعُقَلَاءُ<sup>٦</sup> هُمْ أَوْلَوُ الْأَلْبَابِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ»<sup>٧</sup>.

١٢ / ١٢. أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٠</sup> الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا<sup>١١</sup> رَفَعَهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ<sup>١٢</sup>: «يَا هِشَامُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بَشَّرَ أَهْلَ الْعَقْلِ وَالْفَهْمِ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ<sup>١٣</sup>: «فَبَشِّرْ عِبَادِيَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أَوْلَوُ الْأَلْبَابِ»<sup>١٤</sup>.

يَا هِشَامُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَكْمَلَ لِلنَّاسِ الْحُجَجَ بِالْعُقُولِ، وَنَصَرَ النَّبِيِّينَ

١. «الشخص» هو السائر من بلد إلى آخر والخروج من موضع إلى غيره، والمراد هاهنا خروجه من بلده إلى بلد آخر في سبيل الله تعالى وطلباً لمرضاته، كالجهاد والحج وتحصيل العلم. أنظر: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٦؛ المصباح المنير، ص ٣٠٦ (شخص)؛ التعليقة للداماد، ص ٢٨، وسائر الشروح.

٢. في المحاسن: «ورسولاً ولا نبياً».

٣. هكذا في «ح، ض، و، يع، بد، بر، بس، يع، بل، بو، جل، جم» والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من جميع عقول».

٤. في المحاسن: «جميع».

٥. في المحاسن: «وما أدَّى العاقل».

٦. في المحاسن: «إن العقلاء».

٧. هكذا في القرآن: الرعد (١٣): ١٩؛ الزمر (٣٩): ٩ والمحاسن. وفي النسخ والمطبوع: «وما يتذكر إلا أولوا الأبواب». وفي سورة البقرة (٢): ٢٦٩؛ وآل عمران (٣): ٧: «وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ».

٨. المحاسن، ج ١، ص ١٩٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١. تحف العقول، ص ٣٩٧. الوافي، ج ١، ص ٨٥، ح ١٥.

٩. في «و» وحاشية «ح، ض»: «أبو علي».

١٠. في «ب» و«ف»: «عن بعض أصحابنا».

١١. في «ف» و«تعالى». وقد تكررت هذه الإضافة في نسخة «ف» فقط في مواضع كثيرة من حديث هشام بعد

١٢. الزمر (٣٩): ١٧-١٨.

لفظ «قال» والله».

بِالْبَيِّنِ<sup>١</sup>، وَذَلَّلَهُمْ عَلَى رُبُوبِيَّتِهِ بِالْأَدِلَّةِ، فَقَالَ: «وَالْهَكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ<sup>٢</sup> إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْبَاهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ»<sup>٣</sup>.

١٤/١

يَا هِشَامُ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى مَعْرِفَتِهِ بِأَنَّ لَهُمْ مَدَبَرًا، فَقَالَ: «وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ»<sup>٤</sup> وَقَالَ: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يَتَوَفَّى مِنْ قَبْلٍ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ»<sup>٥</sup> وَقَالَ: (إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْبَاهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَضْرِيفِ الرِّيَّاحِ<sup>٦</sup> لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) وَقَالَ: «يُخِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ»<sup>٧</sup> وَقَالَ: «وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ وَنَجِيلٍ صِثْوَانٍ وَغَيْرِ صِثْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَتُقْضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ»<sup>٨</sup> وَقَالَ: «وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْضِى بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ»<sup>٩</sup> وَقَالَ: «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَنْزِلُكُمْ وَإِنَائَهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ

١. في «ب»: «بالبیان». ٢. البقرة (٢): ١٦٣-١٦٤.

٣. النحل (١٦): ١٢. ٤. غافر (٤٠): ٦٧.

٥. هكذا في «بف، ض» وشرح صدر المتألهين. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». وفي مرآة العقول، ج ١، ص ٤٢: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّغْيِيرَ مِنَ النَّسَاجِ أَوْ الرِّوَاةِ، أَوْ نَقْلَ بِالْمَعْنَى».

٦. إشارة إلى الآية ٥ من سورة الجاثية (٤٥): «وَاخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْبَاهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَضْرِيفِ الرِّيَّاحِ عَائِثٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ». والظاهر أنها نقل بالمعنى، كما قال به العلامة المجلسي.

٧. الحديد (٥٧): ١٧.

٩. الروم (٣٠): ٢٤.

٨. الرعد (١٣): ٤.

الله إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمُ وَضَاعُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ<sup>١</sup> وَقَالَ: «هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ<sup>٢</sup>. يَا هِشَامُ، ثُمَّ وَعَظَ أَهْلَ الْعَقْلِ، وَرَعَّيْتَهُمْ فِي الْآخِرَةِ، فَقَالَ: «وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَبِيبٌ وَلَهُوَ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ<sup>٣</sup>».

يَا هِشَامُ، ثُمَّ خَوَّفَ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ عِقَابَهُ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ نَمُزُّنَا الْآخِرِينَ<sup>٤</sup> وَإِنْكُمْ لَتَمُوتُونَ عَلَيْهِمْ مُمْسِحِينَ<sup>٥</sup> وَاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ<sup>٦</sup>» وَقَالَ: «إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقُرْيَةِ رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ<sup>٧</sup> وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ<sup>٨</sup>».

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَقْلَ مَعَ الْعِلْمِ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ الْأَمْثَالُ تُضَرِّبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ<sup>٩</sup>».

يَا هِشَامُ، ثُمَّ ذَمَّ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ، فَقَالَ: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْتَعِذُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ<sup>١٠</sup>» وَقَالَ: «وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عُمَى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ<sup>١١</sup>» وَقَالَ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ<sup>١٢</sup> إِلَيْكَ أَقَانَتْ تَسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ<sup>١٣</sup>» وَقَالَ: «أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا<sup>١٤</sup>» وَقَالَ: «لَا يَقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ<sup>١٥</sup>» وَقَالَ: «وَتَتَشَوَّصُونَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا

٢. الروم (٣٠): ٢٨.

١. الأنعام (٦): ١٥١.

٤. الصافات (٣٧): ١٣٦-١٣٨.

٣. الأنعام (٦): ٣٢.

٦. العنكبوت (٢٩): ٤٣.

٥. العنكبوت (٢٩): ٣٤-٣٥.

٨. البقرة (٢): ١٧١.

٧. البقرة (٢): ١٧٠.

٩. هكذا في القرآن وشرح صدر المتألهين. وفي جميع النسخ المتوفرة لدينا والمطبوع: «من يستمع» وهو خطأ

١٠. يونس (١٠): ٤٢.

من النسخ.

١٢. الحشر (٥٩): ١٤.

١١. الفرقان (٢٥): ٤٤.

تَعْقِلُونَ»<sup>١</sup>.

يَا هِشَامُ، ثُمَّ ذَمَّ اللَّهُ الْكَثْرَةَ، فَقَالَ: «وَلِنْ تُطِيعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>٢</sup> وَقَالَ: «وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»<sup>٣</sup> وَقَالَ: «وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»<sup>٤</sup>.

يَا هِشَامُ، ثُمَّ مَدَحَ الْفِلَّةَ، فَقَالَ: «وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ»<sup>٥</sup> وَقَالَ: «وَقَلِيلٌ مَا هُمْ»<sup>٦</sup> وَقَالَ: «وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ»<sup>٧</sup> وَقَالَ: «وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ إِلَّا قَلِيلٌ»<sup>٨</sup> وَقَالَ: «وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»<sup>٩</sup> وَقَالَ: «وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ»<sup>١٠</sup> وَقَالَ: «وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَشْعُرُونَ»<sup>١١</sup>.

يَا هِشَامُ، ثُمَّ ذَكَرَ أُولَى الْأَلْبَابِ بِأَحْسَنِ الذِّكْرِ، وَحَلَّاهُمْ بِأَحْسَنِ الْحِلْيَةِ، فَقَالَ: «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ»<sup>١٢</sup>

١ . البقرة (٢): ٤٤. ٢ . الأنعام (٦): ١١٦.

٣ . هكذا في المطبوع. وفي جميع النسخ التي بأيدينا: «لا يعقلون»، وهو مخالف لما في القرآن، ولعله خطأ من النساخ أو تصحيف من الرواة. قال المجلسي: «ويحتمل أن يكون نَقْلٌ بالمعنى إشارة إلى ما مر من استلزام العقل للعقل». مرآة العقول، ج ١، ص ٥٠. ٤ . لقمان (٣١): ٢٥.

٥ . العنكبوت (٢٩): ٦٣. ٦ . سبأ (٣٤): ١٣.

٧ . ص (٣٨): ٢٤. ٨ . غافر (٤٠): ٢٨.

٩ . هود (١١): ٤٠.

١٠ . الأنعام (٦): ٣٧؛ الأعراف (٧): ١٣١؛ يونس (١٠): ٥٥؛ القصص (٢٨): ١٣ و ٥٧؛ الزمر (٣٩): ٤٩؛ الدخان (٤٤): ٣٩؛ الطور (٥٢): ٤٧. ١١ . المائدة (٥): ١٠٣.

١٢ . لا توجد آية في القرآن الكريم بهذا اللفظ؛ لذلك احتمل العلامة المجلسي أن يكون الإمام عليه السلام قد نقل معنى الآية، أو تصحيف من الرواة. نعم، وردت بعض الآيات في سورة يونس (١٠): ٦٠ والنمل (٢٧): ٧٣ نقول: «وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَشْكُرُونَ» فيكون احتمال التصحيف وارداً. وتجدر الإشارة إلى أن الآيات الأخيرة أوردها الحرزاني في تحف العقول، ص ٣٨٥ مع آيات ذم الكثرة.

١٣ . البقرة (٢): ٢٦٩.



وَقَالَ: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ»<sup>١</sup>  
 ١٦/١ وَقَالَ: «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ»<sup>٢</sup> وَقَالَ:  
 «أَفَمَنْ يَظْلِمُ إِنَّمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقَّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ»<sup>٣</sup> وَقَالَ: «أَمَنْ  
 هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَانِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ  
 وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ»<sup>٤</sup> وَقَالَ: «كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَذَّبُوا آيَاتِهِ  
 وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ»<sup>٥</sup> وَقَالَ: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْثَقْنَا بِنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ٥ هُدًى  
 وَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ»<sup>٦</sup> وَقَالَ: «وَذَكَّرَ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>٧</sup>.

يَا هِشَامُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ»<sup>٨</sup> يَغْنِي  
 عَقْلٌ، وَقَالَ: «وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ»<sup>٩</sup> قَالَ: الْفَهْمُ وَالْعَقْلُ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ لُقْمَانَ قَالَ لِابْنِهِ: تَوَاضَعْ لِلْحَقِّ تَكُنْ أَعْقَلَ النَّاسِ، وَإِنَّ  
 الْكَيْسَ<sup>١٠</sup> لَدَى<sup>١١</sup> الْحَقِّ يَسِيرُ<sup>١٢</sup>، يَا بَنِيَّ إِنَّ الدُّنْيَا بَخَرٌ عَمِيقٌ قَدْ غَرِقَ فِيهَا<sup>١٣</sup>

١. آل عمران (٣): ٧.

٢. آل عمران (٣): ١٩٠.

٣. الزمر (٣٩): ٩.

٤. الزمر (٣٩): ٩.

٥. آل عمران (٣): ١٢.

٦. آل عمران (٣): ١٢.

٧. آل عمران (٣): ١٢.

٨. آل عمران (٣): ١٢.

٩. آل عمران (٣): ١٢.

١٠. آل عمران (٣): ١٢.

١١. آل عمران (٣): ١٢.

١٢. آل عمران (٣): ١٢.

١٣. آل عمران (٣): ١٢.

١٠. «الكيس» يقرأ بوجهين: بفتح الكاف وسكون الياء، بمعنى العقل والبطانة، وهو مختار السيد الداماد وصدر  
 المتألهين؛ وبفتح الكاف وكسر الياء المشددة بمعنى ذي الكيس، وهو مختار الفيض والمازندراني.  
 و«اليسير»: القليل، أو الهين ومقابل العسير.

والمعنى على الوجه الأول: أن فطانة الإنسان وعقله سهل هين عند الحق لا قدر له؛ أو إدراكه عنده قليل. وعلى  
 الثاني: العاقل الذي يعمل بمقتضى عقله عند ظهور الحق قليل، أو مقادله غير صعب ولا عسير. واحتمل  
 العلامة المجلسي كون «يسير» على كلا الوجهين فعلاً. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢١٧-٢١٨ (كيس)؛ وج ٥،  
 ص ٢٩٥ (يسر) وشروح الكافي.

١٢. في حاشية «ض، يح»: «أسير».

١٣. في «ج، ض، ف، يح، بس» وحاشية «ب، بر» وشرح صدر المتألهين والرافعي: «فيه».

عَالَمٌ كَثِيرٌ، فَلَتَكُنْ<sup>٢</sup> سَفِينَتَكَ فِيهَا تَقْوَى اللَّهَ، وَخَشَوْهَا<sup>٣</sup> الْإِيمَانَ، وَشِرَاعَهَا<sup>٤</sup> التَّوَكُّلَ، وَقِيمَهَا الْعَقْلَ، وَذَلِيلَهَا الْعِلْمَ، وَسَكَّانَهَا<sup>٥</sup> الصَّبْرَ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ ذَلِيلًا، وَذَلِيلَ الْعَقْلِ التَّفَكُّرُ، وَذَلِيلَ التَّفَكُّرِ الصَّمْتُ؛ وَلِكُلِّ شَيْءٍ مَطِيَّةٌ<sup>٦</sup>، وَمَطِيَّةُ الْعَقْلِ التَّوَّاضُعُ؛ وَكَفَى بِكَ جَهْلًا أَنْ تَرْكَبَ مَا نُهَيْتَ عَنْهُ.

يَا هِشَامُ، مَا بَعَثَ اللَّهُ أَنْبِيَاءَهُ وَرَسُولَهُ إِلَى عِبَادِهِ إِلَّا لِيَعْقِلُوا<sup>٧</sup> عَنِ اللَّهِ، فَأَحْسَنَهُمْ اسْتِجَابَةً أَحْسَنَهُمْ مَعْرِفَةً، وَأَعْلَمَهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ أَحْسَنَهُمْ عَقْلًا، وَأَكْمَلَهُمْ عَقْلًا أَرْفَعَهُمْ دَرَجَةً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجَّتَيْنِ: حَجَّةٌ ظَاهِرَةٌ، وَحَجَّةٌ بَاطِنَةٌ، فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَيْمَةُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ.

١. في «بح» بكسر اللام. وفي «جم» بفتحها. قال المجلسي في مرآة العقول: «يمكن أن تُقرأ بفتح اللام وكسرها». ٢. في «بف»: «فليكن».

٣. «الخَشْوُ»: ما ملأته به كالقطن - الفراش وغيره، وفي لسان العرب: «حشا الوسادة والفراش وغيرهما يحشوها حشواً: ملأها، واسم ذلك الشيء الخَشْوُ». والمراد هاهنا ما تملأ السفينة منها من المتاع وأنواع ما يتجر به. راجع: لسان العرب ج ١٤، ص ١٨٠ (حشا)؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١٨١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥٥.

٤. شِراع السفينة: ما يرفع فوقها من ثوب لتدخل فيه الريح، فتجريها. النهاية، ج ٢، ص ٤٦١ (شرع).

٥. سُكَّان السفينة هو ذَبَّ السفينة؛ لأنها به تقوم وتُسَكَّن وتعذل وتمنع من الحركة والاضطراب. راجع: المغرب، ص ٢٣٠؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢١١ (سكن).

٦. «المَطِيَّة»: الناقة التي يَرْكَبُ مطاها، أي ظهرها - كما اختاره الصدر الشيرازي -، أو الدابة التي تمطو في سيرها أي تجد وتسرع، كما اختاره أيضاً المازندراني. راجع: صدر المتألهين، ص ٥٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٤٠؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٨٥ (مطا).

٧. فاعل «ليعقلوا» إما الأنبياء، والمعنى: ليؤدوا عن الله ما لزمهم؛ كما اختاره الصدر الشيرازي. أو العباد، والمعنى: ليكتسبوا العلوم الدينية وليعرفوا ما لا يعلمون عن الله بتعليم الرسل ومتابعتهم؛ كما اختاره الفيض الكاشاني والمجلسي، أو يحتمل الوجهين، كما اختاره المازندراني. راجع: صدر المتألهين، ص ٥٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١٨٧؛ الوافي، ج ١، ص ٩٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥٩.

٨. في «و»: «وأحسنهم».

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ، الَّذِي لَا يَسْغُلُ الْحَلَالَ شُكْرَهُ، وَلَا يَغْلِبُ الْحَرَامَ صَبْرَهُ.  
 يَا هِشَامُ، مَنْ سَلَطَ ثَلَاثًا عَلَى ثَلَاثٍ، فَكَأَنَّمَا أَعَانَ عَلَى هَذِمِ عَقْلِهِ: مَنْ أَظْلَمَ نُورَ  
 تَفَكُّرِهِ بِطُولِ أَمَلِهِ، وَمَعَ طَرَائِفَ حِكْمَتِهِ بِقُصُولِ كَلَامِهِ<sup>١</sup>، وَأَطْفَأَ نُورَ عِزَّتِهِ بِشَهَوَاتِ  
 نَفْسِهِ، فَكَأَنَّمَا أَعَانَ هَوَاهُ عَلَى هَذِمِ عَقْلِهِ، وَمَنْ هَذَمَ عَقْلَهُ، أَفْسَدَ عَلَيْهِ دِينَهُ وَدُنْيَاهُ.  
 يَا هِشَامُ، كَيْفَ يَزْكُو<sup>٢</sup> عِنْدَ اللَّهِ عَمَلُكَ، وَأَنْتَ قَدْ شَغَلْتَ قَلْبَكَ عَنْ أَمْرِ<sup>٣</sup> رَبِّكَ،  
 وَأَطَعْتَ هَوَاكَ عَلَى غَلَبَةِ عَقْلِكَ؟<sup>٤</sup>

يَا هِشَامُ، الصَّبْرُ عَلَى الْوَحْدَةِ عَلَامَةٌ قُوَّةِ الْعَقْلِ، فَمَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، اعْتَزَلَ  
 أَهْلَ الدُّنْيَا وَالرَّازِغِينَ فِيهَا، وَرَغِبَ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ، وَكَانَ اللَّهُ أُنْسَهُ<sup>٦</sup> فِي  
 الْوُحْشَةِ، وَصَاحِبَهُ فِي الْوَحْدَةِ، وَغِنَاهُ<sup>٧</sup> فِي الْعَيْلَةِ<sup>٨</sup>،..... ←

١. في مرآة العقول: «والسبب في ذلك أن بطول الأمل يقبل إلى الدنيا ولذاتها، فيشغل عن التفكير، أو يجعل مقتضى طول الأمل ماحياً بمقتضى فكره الصائب. والطريف: الأمر الجديد المستغرب الذي فيه نفاسة. ومحو الطرائف بالفضول إما لأنه إذا اشتغل بالفضول شغل عن الحكمة في زمان التكلم بالفضول، أو لأنه لما سمعوا الناس منه الفضول لم يعابوا بحكمته، أو لأنه إذا اشتغل به محى الله عن قلبه الحكمة. وراجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٠٧٥؛ الصحيح، ج ٤، ص ١٣٩٤ (طرف).

٢. قال المجلسي: «الزكاة تكون بمعنى النمر والطهارة، وهما يحتملها». وعليه بقية الشروح. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٠٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٨ (زكا).

٣. في حاشية «بع»: «ذكر».

٤. قوله ﷺ: «عقل عن الله» فقد مضى معناه قريباً، ولكن المجلسي قال هنا -مضافاً إلى ما ذكر-: «قوله ﷺ: «عقل عن الله» أي حصل له معرفة ذاته وصفاته وأحكامه وشرايعه، أو أعطاه العقل، أو علم الأمور بعلم ينتهي إلى الله بأن أخذه عن أنبيائه وحججه ﷺ إما بلا واسطة، أو بواسطة، أو بلغ عقله إلى درجة يفيض الله علومه عليه بغير تعليم بشر». مرآة العقول ج ١، ص ٥٨. ٥. في «بف»: «فكان».

٦. في «ألف»: «أنسه».

٧. في «جل»: «غناه». وهو بكسر الغين والقصر بمعنى اليسار، وفتحها والمعنى النفع، أو الكفاية؛ كذا قال المازندراني وتساوده اللغة. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٠١؛ المغرب، ص ٣٤٧؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٣٦ (غنا).

٨. «العيلة»: الحاجة والفاقة، يقال: عال الرجل يعيل عيلةً: إذا احتاج وافترق. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ٥٠.

وَمَعْرِزَةٌ مِنْ غَيْرِ عَشِيرَةٍ.

يَا هِشَامُ، نَصَبٌ<sup>٢</sup> الْحَقُّ لِبَطَاةِ اللَّهِ، وَلَا نَجَاةَ إِلَّا بِالطَّاعَةِ، وَالطَّاعَةُ بِالْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَالتَّعَلُّمُ بِالْعَقْلِ يُعْتَقَدُ<sup>٣</sup>، وَلَا عِلْمَ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ رَبَّانِيٍّ، وَمَعْرِفَةُ الْعِلْمِ بِالْعَقْلِ.  
يَا هِشَامُ، قَلِيلُ الْعَمَلِ مِنَ الْعَالِمِ مَقْبُولٌ مُضَاعَفٌ، وَكَثِيرُ الْعَمَلِ مِنْ أَهْلِ الْهَوَى وَالْجَهْلِ مَزْدُودٌ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ رَضِيَ بِالذُّونِ مِنَ الدُّنْيَا مَعَ الْحِكْمَةِ، وَلَمْ يَرْضَ بِالذُّونِ مِنَ الْحِكْمَةِ مَعَ الدُّنْيَا؛ فَلِذَلِكَ رِبَحْتَ تِجَارَتَهُمْ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَقْلَاءَ تَزَكُّوا فُضُولَ الدُّنْيَا، فَكَيْفَ الذُّنُوبُ، وَتَزَكُ الدُّنْيَا مِنَ الْفُضْلِ، ١٨/١ وَتَزَكُ الذُّنُوبُ مِنَ الْفُرْصِ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ نَظَرَ إِلَى الدُّنْيَا وَإِلَى أَهْلِهَا، فَعَلِمَ أَنَّهَا لَا تَنَالُ إِلَّا بِالْمَشَقَّةِ، وَنَظَرَ إِلَى الْآخِرَةِ، فَعَلِمَ أَنَّهَا لَا تَنَالُ إِلَّا بِالْمَشَقَّةِ، فَطَلَبَ بِالْمَشَقَّةِ أَبْقَاهُمَا.

١. ص ١٧٧٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٨٨ (عبل).

٢. في «ج»: «عن».

٣. «نصب» إما مبني للمجهول، أو المعلوم بحذف الفاعل أو المفعول، أو مصدر مضاف. وفي «مرآة العقول»: «والنصب إما مصدر أو فعل مجهول، وقرأته على المعلوم بحذف الفاعل أو المفعول - كما تؤهم - بعيد، أي إنما نصب الله الحق والدين بآرسال الرسل وإنزال الكتب ليطاع في أوامره ونواهي».

٣. قال المازندراني: «يعتقد: من اعتقاد الشيء إذا اشتد وصلب، أو من عقدت الحبل فانهقد، والزيادة للمبالغة وزاد المجلسي: «أو من الاعتقاد بمعنى التصديق والإذعان» كما ذكره وحده الفيض. وقال السيد بدر الدين في حاشيته على الكافي، ص ٣٩: «في بعض النسخ «يعتقل» من الاعتقال، وهو الحبس. والمعنى أن التعلم - أي المتعلم وهو المعلوم - إنما يعتقل، أي يحبس ويحفظ، أو يعتقد ويستيقن بالعقل». راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٠٣؛ الوافي، ج ١، ص ١٠٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥٨؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥١٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٩٨ (عقد).

وفي «ب»، و، ألف، ب، ح، «بس» وحاشية «ض، ج، ف»: «يعتقل». من اغْتَقَلَ الرجل، أي حَبَسَ ومُنِخ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٢؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٨ (عقل).

٤. وفي حاشية «ب، ح»: «العالم».

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَقْلَآ زَهَدُوا فِي الدُّنْيَا وَزَغِبُوا فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ الدُّنْيَا طَالِبَةٌ<sup>١</sup> مَطْلُوبَةٌ، وَ<sup>٢</sup>الْآخِرَةُ طَالِبَةٌ وَمَطْلُوبَةٌ، فَمَنْ طَلَبَ الْآخِرَةَ، طَلَبَتْهُ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَوْفِي مِنْهَا رِزْقَهُ، وَمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا، طَلَبَتْهُ الْآخِرَةُ، فَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ فَيُفْسِدُ عَلَيْهِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ.

يَا هِشَامُ، مَنْ أَرَادَ الْغِنَى<sup>٣</sup> بِلَا مَالٍ، وَرَاحَةَ الْقَلْبِ مِنَ الْحَسَدِ، وَالسَّلَامَةَ فِي الدِّينِ، فَلْيَتَضَرَّعْ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي مَسْأَلَتِهِ بِأَنْ يَكْمَلَ عَقْلَهُ؛ فَمَنْ عَقَلَ، قَنَعَ بِمَا يَكْفِيهِ، وَمَنْ قَنَعَ بِمَا يَكْفِيهِ، اسْتَعْنَى، وَمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِمَا يَكْفِيهِ، لَمْ يَذْرِكِ الْغِنَى أَبَدًا.

يَا هِشَامُ، إِنَّ اللَّهَ حَكِي عَنْ قَوْمٍ صَالِحِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا: «رَبُّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ

١. في «ب، بس، بف»: «طالبة ومطلوبة» مع الوار. وقال الميرزا رفيعا في حاشيته على الكافي، ص ٥٤: «لا يبعد أن يقال: الإتيان بالعاطف في الآخرة بقوله: «الآخرة طالبة ومطلوبة» وتركه في قوله: «الدنيا طالبة ومطلوبة» للتنبيه على أن الدنيا طالبة موصوفة بالمطلوبية، فيكون الطالبة - لكونها موصوفة - بمنزلة الذات، فدل على أن الدنيا من حقا في ذاتها أن تكون طالبة، ويكون المطلوبة - لكونها صفة لاحقة بالطالبة - من الطوائ التي ليس من حق الدنيا في ذاتها أن تكون موصوفة بها؛ فلو أتى بالعاطف لغات تلك الدلالة. وأما الآخرة فلما كان الأمران - أي الطالبة والمطلوبة - كلاهما ممّا تستحقّها وتصفّ بها في ذاتها، فأتى بالعاطف. وإن حمل قوله: «الدنيا طالبة ومطلوبة» على تعدّد الخبر، ففي ترك العاطف دلالة على عدم ارتباط طالبتها بمطلوبيتها، وأما في الآخرة فالأمران فيها مرتبطان لا يفارقهما أحدهما الآخر، ولذا أتى بالواء والدالة على التقارن في أصل الشبوت لها. وقال في الوافي، ج ١، ص ١٠١: «طالبة الدنيا عبارة عن إيصالها الرزق المقدر إلى من هو فيها ليكونوا فيها إلى الأجل المقرّر، ومطلوبيتها عبارة عن سعي أبنائها لها ليكونوا على أحسن أحوالها. وطالبة الآخرة عبارة عن بلوغ الأجل وحلول الموت لمن هو في الدنيا ليكونوا فيها، ومطلوبيتها عبارة عن سعي أبنائها لها يكونوا على أحسن أحوالها. ولا يخفى أن الدنيا طالبة بالمعنى المذكور؛ لأن الرزق فيها مقدر مضمون يصل إلى الإنسان لا محالة، طلبه أولا: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَىَّ رِزْقُهَا» (هود: ١١). وأن الآخرة طالبة أيضاً؛ لأن الأجل مقدر الرزق، مكتوب: «وَلَنْ يَنْتَفِعَكُمْ مِنَ الْغُلَاظِ لَنْ فَرِّزْتُمْ مِنَ الْقَوْمِ أَوْ لَعَلَّكُمْ إِذَا لَا تَشْعُرُونَ إِلَّا قَلِيلًا» (الأحزاب: ٣٣). ٢. في «ب، بس، بف» والوافي: «وأن».

٣. في «ف»: «الدنيا».

٤. الزينغ: هو الميل عن الاستقامة والعدول عن الحق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٠، المفردات للراغب، ص ٣٨٧ (زينغ).

إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ<sup>١</sup> جِئِنِ عَلِمُوا أَنَّ الْقُلُوبَ تَرْبُعُ وَتَعُودُ إِلَى عَمَّاها وَرَدَّاهَا<sup>٢</sup>؛ إِنَّهُ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ مَنْ لَمْ يَعْقِلْ عَنِ اللَّهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ عَنِ اللَّهِ، لَمْ يَفْقِدْ<sup>٣</sup> قَلْبُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ ثَابِتِهِ يَبْصُرُهَا وَيَجِدُ حَقِيقَتَهَا فِي قَلْبِهِ، وَلَا يَكُونُ أَخَذَ كَذْبِكَ إِلَّا مَنْ كَانَ قَوْلُهُ لِيَعْمَلَهُ مُصَدَّقًا، وَسِرُّهُ لِيَعْلَايَتِيهِ مُوَافِقًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ اسْمُهُ - لَمْ يَذَلْ عَلَى الْبَاطِلِينَ الْخَفِيِّ مِنَ الْعَقْلِ<sup>٤</sup>، إِلَّا بِظَاهِرٍ مِنْهُ وَنَاطِقٍ عَنْهُ.

يَا هِشَامُ، كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٥</sup> يَقُولُ: مَا عْبَدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ، وَمَا تَمَّ عَقْلٌ أَمْرِي حَتَّى يَكُونَ فِيهِ خِصَالُ سِتَى: الْكُفْرُ وَالشُّرُّ مِنْهُ مَأْمُونَانِ، وَالرُّشْدُ وَالْخَيْرُ مِنْهُ مَأْمُولَانِ، وَفَضْلُ مَالِهِ مَبْدُولٌ، وَفَضْلُ قَوْلِهِ مَكْفُوفٌ، وَتَصْيِبُهُ مِنَ الدُّنْيَا الْقَوْتُ، لَا ١٩/١ يَشْبَعُ مِنَ الْعِلْمِ ذَهْرُهُ، الذَّلْ أَحَبُّ إِلَيْهِ مَعَ اللَّهِ مِنَ الْعِزِّ مَعَ غَيْرِهِ، وَالتَّوَّاضُعُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرَفِ، يَسْتَكْثِرُ قَلِيلَ الْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَسْتَقِيلُ كَثِيرَ الْمَعْرُوفِ مِنْ نَفْسِهِ، وَيَرَى النَّاسَ كُلَّهُمْ خَيْرًا مِنْهُ، وَأَنَّهُ شَرُّهُمْ<sup>٦</sup> فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ تَمَامُ الْأَمْرِ<sup>٧</sup>.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ لَا يَكْذِبُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ هَوَاهُ.

١. آل عمران (٣): ٨.

٢. الردي: الهلاك والضلال. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

٣. في «ألف» وحاشية «ب»: «لم يعقل».

٤. في حاشية «بج»: «المقلاء».

٥. في حاشية «ج»: «العزة».

٦. في «بر»: «أشْرهم».

٧. أي جميع أمور الدين تتم بذلك، أو كآته جميع أمور الدين مبالغة. كما في مرآة العقول. وقال في الواهي: «وهو تمام الأمر، أي رؤية الناس خيراً ونفسه شراً تمام الأمر؛ لأنها موجبة للاستكانة والتضرع التام إلى الله والخروج إليه بالفناء عن هذا الوجود المجازي الذي كله ذنب وشراً... ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى الكون الذي في قوله «حتى يكون» فكان المعنى أن ملاك الأمر وتماه في أن يكون الإنسان كاملاً تام العقل، هو كونه متصفاً بجميع هذه الخصال المذكورة».

يَا هِشَامُ، لَا دِينَ لِمَنْ لَا مَرْوَةَ<sup>١</sup> لَهُ، وَلَا مَرْوَةَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ<sup>٢</sup>، وَإِنْ أَغْظَمَ النَّاسِ قَدْرًا الَّذِي لَا يَرَى الدُّنْيَا لِنَفْسِهِ خَطَرًا<sup>٣</sup>، أَمَا إِنَّ<sup>٤</sup> أَبْدَانَكُمْ لَيْسَ لَهَا ثَمَنٌ إِلَّا الْجَنَّةُ، فَلَا تَبِيعُوهَا بِغَيْرِهَا.

يَا هِشَامُ، إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٥</sup> كَانَ يَقُولُ: إِنَّ مِنْ عَلَامَةِ الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: يُجِيبُ إِذَا سُئِلَ، وَيَنْطِقُ إِذَا عَجَزَ الْقَوْمُ عَنْ<sup>٦</sup> الْكَلَامِ، وَيُشِيرُ بِالرَّأْيِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ صَلَاحٌ أَهْلِهِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ شَيْءٌ، فَهُوَ أَخْمَقُ؛ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٥</sup> قَالَ<sup>٧</sup>: لَا يَجْلِسُ فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ<sup>٨</sup> إِلَّا رَجُلٌ فِيهِ هَذِهِ الْخِصَالُ الثَّلَاثُ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُنَّ فَجَلَسَ، فَهُوَ أَخْمَقُ.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ<sup>٩</sup>: إِذَا طَلَبْتُمْ الْحَوَائِجَ، فَاطْلُبُوهَا مِنْ<sup>١٠</sup> أَهْلِهَا، قِيلَ: ٢٠/١ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، وَمَنْ أَهْلُهَا؟ قَالَ: الَّذِينَ قَصَّ<sup>١١</sup> اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَذَكَرَهُمْ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ»<sup>١٢</sup> قَالَ: هُمْ أُولُو الْعُقُولِ.

١. المروءة والمرؤة: الإنسانية وكمال الرجولية. وقال العلامة المجلسي: «وهي الصفة الجامعة لمكارم الأخلاق ومحاسن الآداب». راجع: مرآة العقول، ج ١، ص ٦٣؛ الصحاح، ج ١، ص ٧٢؛ المغرب، ص ٤٢٦ (مرأ).
٢. وذلك لأن من لا عقل له لا يكون عارفاً بما يليق به ويحسن، وما لا يليق به ولا يحسن؛ فقد يترك اللائق ويحيى بما لا يليق، ومن يكون كذلك لا يكون ذا دين. حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٥٧.
٣. «الخطر» بمعنى الحظ والنصيب، والقدر والمنزلة، والسبق الذي يتراهن عليه، والكل محتمل. مرآة العقول، ج ١، ص ٦٣؛ الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨ (خطر).
٤. في «الف» وشرح صدر المتألهين: - «إِنَّ».
٥. في «ج»: «فلا يطيعوها». وفي «ف»: «فلا يتبعوها».
٦. في «ض»: «أَنْ تَكُونَ».
٧. في حاشية «ج»: «مَنْ».
٨. في «ف، بح، بس»: «قال أمير المؤمنين<sup>٥</sup> بدل «إِنَّ أمير المؤمنين<sup>٥</sup> قال».
٩. في حاشية «ج»: «المجالس».
١٠. في «بح»: «+ قِيلَ».
١١. في «ألف، ف، و» حاشية «ج، بح»: «نَصَّ».
١٢. الزمر (٣٩): ٩.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «مَجَالَسَةُ الصَّالِحِينَ ذَاعِيَتُهُ إِلَى الصَّلَاحِ<sup>٢</sup>، وَإِذَا ب<sup>٣</sup> الْعُلَمَاءِ زِيَادَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَطَاعَةُ وَلَاةِ الْعَدْلِ<sup>٤</sup>، تَمَامُ الْعِزِّ، وَاسْتِثْمَارُ الْمَالِ تَمَامُ الْمُرُوءَةِ، وَإِزْشَادُ الْمُسْتَشِيرِ قَضَاءُ لِحَقِّ النِّعْمَةِ، وَكَفُّ الْأَذَى مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ، وَفِيهِ رَاحَةُ الْبَدَنِ عَاجِلًا وَآجِلًا.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ لَا يَخْذُلُ مَنْ يَخَافُ تَكْذِيبَهُ، وَلَا يَسْأَلُ مَنْ يَخَافُ مَنَعَهُ، وَلَا يَبْعُدُ<sup>٥</sup> مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَا يَرْجُو مَا يَعْتَقِفُ بِرَجَائِهِ<sup>٦</sup>، وَلَا يُقَدِّمُ<sup>٧</sup> عَلَى مَا يَخَافُ

١. في «ب» بر، وحاشية «بح» بس، «مجالس».

٢. في «بر» «الإصلاح».

٣. في «ش» بو، بس، بف، «ج» وحاشية «ض» بح، «مرآة العقول»: «أدب». وفي «ب» ف، «المطبوع»: «آداب». وفي «ألف» ج، ض، و، «بح»: «آداب». وفي «بر» بع، «إدب». وهو الذي رجحناه وأثبتناه في المتن، وفاقاً للمحقق الشعراني. والإدب: مصدر من الدأب وهو بمعنى الجد والتعب، والعادة والملازمة والدوام، والأنسب في المقام الملازمة والدوام، كما يستفاد مما قاله المحقق الشعراني: «والأنسب عندي - بعد فرض صحة الكلمة - أن يقرأ «إدب العلماء» مصدر باب الإفعال من دأب؛ يعني الإلحاح والسؤال المتتابع، والإصرار في ملازمتهم، والتشرف بخدمتهم، واستنباط المعارف منهم، والدأب: التابع والتكرّر». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٢٣؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣٨؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٥٤ (دأب)، شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٤٣.

٤. وفي حاشية «ب»: «الأمر».

٥. قال المجلسي: «واستثمار المال، أي استمناؤه بالتجارة والمكاسب دليل تمام الإنسانية وموجب له أيضاً؛ لأنه لا يحتاج إلى غيره، ويمكن أن يأتي بما يليق به». وبعبارة أخرى قوله عليه السلام: «واستثمار المال...» يشير إلى أنه ولما كانت التجارة تولّد منها حركة في المجتمع، وتنشأ منها منفعة للجميع، وبذلك يربو ماله في التجارة، وليست المروءة إلا الإنسانية، وهي حب الخير للغير والنظر في المصلحة العامة. أنظر: مرآة العقول، ج ١، ص ٦٤؛ الشافي للمظفر، ج ١، ص ١٢٢.

٦. قرأ الصدر الشيرازي في شرحه كلمة «بعده» بالتشديد. ورّد المازندراني ذلك واستظهر أن تكون مصحفة، وقال: «وكانه قرأ بعد - بشدّ الدال - من الإعداد، والظاهر أنه تصحيف». وقال الفيض في الوافي: «الأظهر فيه التخفيف وإن قرئ بالتشديد».

٧. أي أن العاقل لا يرجو فوق ما يستحقّه ولا يتطلّع إلى ما لا يستعده. كذا في الوافي، ج ١، ص ١٠٦.

٨. في «ج» ب، ض، بح، بر، بس، بف، وحاشية «ف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «ولا يتقدّم».



قُوْتُهُ<sup>١</sup> بِالْعَجْزِ عَنْهُ<sup>٢</sup>.

١٣ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «الْعَقْلُ غِطَاءٌ سَتِيرٌ، وَالْفَضْلُ جَمَالٌ ظَاهِرٌ، فَاسْتُرْ خَلَلَ خُلُقِكَ<sup>٣</sup> بِفَضْلِكَ، وَقَاتِلْ هَوَاكَ بِعَقْلِكَ، تَسْلَمْ لَكَ الْمَوَدَّةُ، وَتُظْهِرَ لَكَ الْمَحَبَّةُ<sup>٤</sup>».

١٤ / ١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ

مِهْرَانَ، قَالَ:

١. قرأ السيد الداماد: «قُوْتُهُ» بالقاف المضمومة وتشديد الواو، حيث قال: «أي على قُوْتِهِ؛ فالنصب على نزع الخافض». التعليقة للداماد، ص ٣٩. ونقل عنه العلامة المازندراني في شرحه، ج ١، ص ٢٥١.

٢. قال صدر المتألهين في شرحه، ص ٦٥: «أي لا يقدم العاقل على فعل قبل وقته خوفاً وحذراً عن فوت وقته بالإقدام أولاً فربما يريد حين لا يقدر عليه؛ إذ قد خرج عن قدرته بإتيانه مرة. وقيل غير ذلك. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٥١؛ الوافي، ج ١، ص ١٠٦.

٣. تحف العقول، ص ٣٨٣ - ٣٩٠ مع زيادة في آخره. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٩، ح ٥٨٨٩؛ وتحف العقول، ص ٢٨٣. الوافي، ج ١، ص ٨٦، ح ١٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣١، ح ٦٧٠٦، عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه من قوله: «يا هشام الصبر على الوحدة» إلى «غير عشيرة»؛ وفيه، ج ١٥، ص ١٨٧، ح ٢٠٢٣٩، من قوله: «يا هشام كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول» إلى «وهو تمام الأمر»؛ وفيه، ص ٢٠٦، ح ٢٠٢٩١، قطعات منه؛ وفيه، ص ٣٥٤، ح ٢٠٧٢٣، من قوله: «يا هشام الصبر على الوحدة» إلى «من غير عشيرة»؛ وفيه، ج ١٧، ص ١٩، ح ٣٣٠٩٦، من قوله: «لا نجا إلا بالطاعة» إلى «عالم رباني».

٤. في «ف»؛ «ستير» أي بالإضافة والتوصيف. وفي حاشية «ض، ببح»؛ «مستر». وفي الوافي: «ستير، أي ساتر للعيوب الباطنة وغافر للذنوب الإمكانية، أو مستور عن الحواس». وراجع أيضاً: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٥٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٦٥.

٥. في مرآة العقول: «الفضل ما يعد من المحاسن والمحامد، أو خصوص الإحسان إلى الخلق، والجمال يطلق على حسن الخلق والخلق والفعل».

٦. اختار صدر المتألهين في شرحه؛ والفيض في الوافي ضمّ الخاء؛ واحتمل المازندراني في شرحه الضمّ والفتح.

٧. في حاشية «بح، جم»؛ والوافي وشرح صدر المتألهين: «الحجة».

٨. نهج البلاغة، ص ٥٥١، الحكمة ٤٢٤ مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ١٠٦، ح ١٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٧،

ح ٢٠٢٩٢.

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ<sup>١</sup> مِنْ مَوَالِيهِ، فَجَرَى ذِكْرُ الْعَقْلِ وَالْجَهْلِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اعْرِفُوا الْعَقْلَ وَجُنْدَهُ، وَالْجَهْلَ<sup>٢</sup> وَجُنْدَهُ، تَهْتَدُوا».

قَالَ سَمَاعَةٌ: فَقُلْتُ: جِئْتُ فِدَاكَ، لَا نَعْرِفُ إِلَّا مَا عَرَفْتَنَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ الْعَقْلَ - وَهُوَ أَوَّلُ خَلْقٍ<sup>٣</sup> مِنَ الرُّوحَانِيِّينَ<sup>٤</sup> عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ - مِنْ نُورِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: خَلَقْتُكَ خَلْقًا عَظِيمًا، وَكَرَّمْتُكَ<sup>٥</sup> عَلَى جَمِيعِ خَلْقِي».

قَالَ: «ثُمَّ خَلَقَ الْجَهْلَ مِنَ الْبَحْرِ الْأَجَاجِ<sup>٦</sup> ظِلْمَانِيًّا<sup>٧</sup>، فَقَالَ لَهُ: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَلَمْ يَقْبَلْ، فَقَالَ<sup>٨</sup> لَهُ: اسْتَكَبَرْتَ<sup>٩</sup>، فَلَعَنَهُ».

ثُمَّ جَعَلَ لِلْعَقْلِ خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ جُنْدًا، فَلَمَّا رَأَى الْجَهْلُ مَا أُكْرِمَ اللَّهُ بِهِ الْعَقْلَ وَمَا أُعْطَاهُ، أَضْمَرَ لَهُ الْعِدَاوَةَ، فَقَالَ الْجَهْلُ: يَا رَبِّ، هَذَا خَلَقَ مِثْلِي خَلَقْتَهُ وَكَرَّمْتَهُ وَقَوَّيْتَهُ، وَأَنَا ضِدُّهُ وَلَا قُوَّةَ لِي بِهِ، فَأَعْطِنِي مِنَ الْجُنْدِ مِثْلَ<sup>١٠</sup> مَا أُعْطِيتَهُ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَإِنْ عَصَيْتَ<sup>١١</sup> بَعْدَ ذَلِكَ، أَخْرَجْتُكَ وَجُنْدَكَ مِنْ رَحْمَتِي، قَالَ: قَدْ رَضِيتُ، فَأَعْطَاهُ خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ<sup>١٢</sup> جُنْدًا.

١. في المحاسن والعلل: «عدة».

٢. في المحاسن والعلل: «واعرفوا الجهل».

٣. في حاشية «بر»: «+ خلقه الله»؛ وفي المحاسن والعلل والخصال: «+ خلقه».

٤. «الروحانيين» - بضم الراء - نسبة إلى الروح، والألف والنون من مزيادات النسبة، وهم الجواهر النورانية التي وجودها غير متعلق بالأجسام. راجع: شرح صدر المثاليين، ص ٦٦؛ وشرح المازندراني، ج ١، ص ٢٦٢؛ والوافي، ج ١، ص ٦١.

٥. في المحاسن: «وأكرمك».

٦. «الأجاج»: الشديد الملوحة والمرارة. لسان العرب، ج ٢، ص ٢٠٧ (أجج).

٧. في المحاسن والعلل: «الظلماني».

٨. في المحاسن والعلل: «+ الله».

٩. حمله في شرح المازندراني على الاستفهام للتوبيخ والتعير.

١٠. في «الف، ف» - «مثل».

١١. في العلل: «عصيتني».

١٢. المذكور بالتفصيل فيما يلي: ثمانية وسبعون، ولا منافاة؛ إمّا لعدم اعتبار مفهوم العدد، أو لكون التكرار منه استغناء.

فَكَانَ ١ مِمَّا أُعْطِيَ ٢ الْعَقْلُ ٣ مِنَ الْخَمْسَةِ وَالسَّبْعِينَ الْجُنْدِ:  
 الْخَيْرُ، وَهُوَ وَزِيرُ الْعَقْلِ، وَجَعَلَ ضِدَّهُ الشَّرُّ، وَهُوَ وَزِيرُ الْجَهْلِ.  
 وَالْإِيمَانُ وَضِدُّهُ الْكُفْرُ.  
 وَالتَّصَدِيقُ وَضِدُّهُ الْجَحْوُودُ.  
 وَالرَّجَاءُ وَضِدُّهُ الْقُنُوطُ.  
 وَالْعَذْلُ وَضِدُّهُ الْجَوُزُ.  
 وَالرِّضَا وَضِدُّهُ السُّخْطُ.  
 وَالشُّكْرُ وَضِدُّهُ الْكُفْرَانُ.  
 وَالطَّمَعُ وَضِدُّهُ الْبُخْلُ.  
 وَالتَّوَكُّلُ وَضِدُّهُ الْجِرْصُ ٤.  
 وَالرَّأْفَةُ وَضِدُّهَا ٥ الْقَسْوَةُ.

« للتأكيد، أو لكون الزيادة من النسخ، أو لجمع النسخ بين البدلين في بعض الفقرات غافلين عن البدلية. وفي هامش الوافي نقلاً عن كتاب الهدايا (مخطوط): «قال الشيخ بهاء الملة والدين رحمه الله: لعلّ الثلاثة الزائدة إحدى فقرتي الرجاء والطمع، وإحدى فقرتي الفهم، وإحدى فقرتي السلامة والعافية، فجمع الناسخون بين البدلين غافلين عن البدلية. وقال الفاضل صدر الدين محمد الشيرازي: لعلّ الثلاثة الزائدة الطمع والعافية والفهم؛ لاتحاد الأولين مع الرجاء والسلامة المذكورين، وذكر الفهم مرتين في مقابلة اثنين متقاربين، ولعلّ الوجه في ذلك أنه لما كان كل منها غير صاحبه في دقيق النظر، ذكرت على جدة، ولما كان الفرق دقيقاً خفياً لم يحسب من العدد. ذكره في الهدايا، ثم قال: وقال بعض المعاصرين مثله. ومراده من بعض المعاصرين الفيض رحمه الله». أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٦٩؛ الوافي، ج ١، ص ٦٤؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٦٧.

١. في حاشية «بس»: «وكان».

٢. في العلل: «مما أعطاه الله عز وجل للعقل».

٣. في «ج، ب» و حاشية «ض»: «الحرص» واختاره السيد الداماد في التعليقة، ص ٤٢ بقربة «التوكل». والحرص

بالتحريك - بمعنى الغم والحزن والتبالي في تحصيل البغية.

٤. في «ألف، ج، ض»: «وضده». ولا يخفى ما فيه.

وَالرَّحْمَةُ وَضِدَّهَا الْقَضَبُ<sup>١</sup>.

وَالْعِلْمُ وَضِدُّهُ الْجَهْلُ.

وَالْفَهْمُ<sup>٢</sup> وَضِدُّهُ الْحُمُوقُ.

وَالْعِفَّةُ<sup>٣</sup> وَضِدُّهَا التَّهْتِكُ<sup>٤</sup>.

وَالزُّهْدُ وَضِدُّهُ الرِّغْبَةُ.

وَالرَّفْقُ وَضِدُّهُ الْخُرْقُ<sup>٥</sup>.

وَالرَّهْبَةُ وَضِدُّهَا<sup>٦</sup> الْجَزَاةُ.

وَالتَّوَّاضُعُ وَضِدُّهُ الْكِبَرُ<sup>٧</sup>.

وَالتَّوَدُّةُ<sup>٨</sup> وَضِدُّهَا التَّسَرُّعُ.

١. في العلل: - «والرافة وضدها القوة، والرحمة وضدها الغضب».

٢. الفهم هنا بمعنى العقل، أو صفة فاضلة للذهن، وفي قوله ﷺ: «والفهم وضده الغباوة» بمعنى الفطنة. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٤٣؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٩٣.

٣. في «ج»: «العفوة». والعفة هي اعتدال القوة الشهوية في كل شيء من غير ميل إلى الإفراط والتفريط، أو هي منع البطن والفرج من المحرمات والشبهات، ومقابلها التهتك وعدم المبالاة بهتك ستره في ارتكاب المحرمات. راجع: الوافي، ج ١، ص ٦٦؛ ومروءة العقول، ج ١، ص ٦٩.

٤. في «بس» وشرح المازندراني والمحاسن: «الهتك».

٥. الخُرْقُ والخُرْقُ: ضد الرفق، وأن لا يحسن الرجل العمل والتصرف في الأمور؛ من خَرَقَ بالشيء: جهله ولم يحسن عمله، والخُرْقُ: الحق، والخُرْقُ: اللقش من الخوف أو الحياء. وقال المازندراني: «إذا عرفت هذا فنقول: الرفق: اللين والتلطّف، والخرق: العنف والعجلة والخشونة وترك التلطّف؛ لأنّ هذه الأمور من أثار الحق والجهل». أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٩٨؛ الوافي، ج ١، ص ٦٧؛ مروءة العقول، ج ١، ص ٦٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٦٧؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٥-٧٦ (خرق).

٦. هكذا في «الف، ض، ف، و، بح» والمحاسن والعلل. وفي المطبوع وبعض النسخ: «ضده».

٧. في المحاسن والعلل والخصال: «التكبر».

٨. التَّوَدُّة والتَّوَدُّة، أصله وأدته، بمعنى التمهّل والتأني والتثبت في الأمر، أي عدم العجلة وعدم المبادرة إليه بلا تفكير. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٤٣ (وَأَد).

وَالْجِلْمُ وَضِدُّهُ<sup>١</sup> السَّفَةُ.  
وَالصَّمْتُ<sup>٢</sup> وَضِدُّهُ الْهَذَرُ.  
وَالْإِسْتِسْلَامُ وَضِدُّهُ الْإِسْتِكْبَارُ.  
وَالْتَّسْلِيمُ وَضِدُّهُ الشُّكُّ.  
وَالصَّبْرُ وَضِدُّهُ الْجَزَعُ.  
وَالصَّفْحُ وَضِدُّهُ الْإِنْتِقَامُ.  
وَالْغِنَى وَضِدُّهُ الْفَقْرُ.  
وَالْتَذَكُّرُ<sup>٨</sup> وَضِدُّهُ السَّهْوُ.

١ . هكذا في أكثر النسخ . وفي «مع» والمطبوع: «وضدها».

٢ . «السفة»: ضدّ الحلم، وأصله الخفة والحركة، والمراد هنا إما الاضطراب في الرأي، أو خفة النفس وحركتها إلى ما لا يليق. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٣٤ (سفة)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٧٩؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٠٨.

٣ . «الصمت»: طول السكوت. وقيل: هو السكوت، ويقال: صَمَتَ العليل وأصمت: إذا اعتقل لسانه. هذا في اللغة، وأما في الشروح فهو السكوت عما لا يحتاج إليه ولا طائل فيه وضده الهذر، وهو الهذيان والكلام الذي لا فائدة فيه. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٥١، لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥ (صمت).

٤ . «الهذر»: الكلام الذي لا يعبأ به ولا فائدة فيه. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٥٩ (هذر).

٥ . قال العلامة الفيض: «الاستسلام هو الطاعة والانقياد لكل ما هو حق، والتسليم هو الإذعان للحق من غير تزلزل واضطراب». وقيل غير ذلك. راجع: الوافي، ج ١، ص ٦٧؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٠٩؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٧٠.

٦ . في «بو» والمحاسن والعلل والخصال: «التجبر». وفي المحاسن والعلل والخصال: «والعفو وضده الحقد، والرفقة - في العلل: «الرحمة» - وضدها الشقوة، واليقين وضدها الشك». وفي الوافي: «وربما يوجد في بعض نسخ الكافي وغيره: التسليم وضده التجبر، والعفو وضده الحقد، والرفقة وضدها القسوة، واليقين وضده الشك».

٧ . في «بو» - «والصبر وضده الجزع، والصفتح وضده الانتقام، والغنى وضده الفقر». والمراد من الغنى هاهنا غنى النفس، لا الغنى بالمال؛ لأنه ليس بصنعه، فكم من عاقل لبيب ليس له مال. راجع: حاشية ميرزا رفاعا، ص ٦٣.

٨ . في «ب، ف، بس، بف، بو» و حاشية «ج» والمحاسن والخصال وحاشية ميرزا رفاعا: «والتفكر».

وَالْحِفْظُ وَضِدُّهُ النُّسْيَانُ.  
وَالْتَّعَطُّفُ وَضِدُّهُ الْقَطِيعَةُ<sup>١</sup>.  
وَالْقَنُوعُ وَضِدُّهُ الْجِرْصُ.  
وَالْمُؤَاسَاةُ<sup>٢</sup> وَضِدُّهَا الْمَنَعُ.  
وَالْمُؤَدَّةُ وَضِدُّهَا الْعَدَاوَةُ.  
وَالْوَفَاءُ وَضِدُّهُ الْغَدَرُ.  
وَالطَّاعَةُ وَضِدُّهَا الْمَعْصِيَةُ.  
وَالْخُضُوعُ وَضِدُّهُ التَّطَاوُلُ<sup>٣</sup>.  
وَالسَّلَامَةُ وَضِدُّهَا الْبَلَاءُ.  
وَالْحُبُّ وَضِدُّهُ الْبُغْضُ.  
وَالصِّدْقُ وَضِدُّهُ الْكَذِبُ.  
وَالْحَقُّ وَضِدُّهُ الْبَاطِلُ.  
وَالْأَمَانَةُ وَضِدُّهَا الْخِيَانَةُ.  
وَالْإِخْلَاصُ وَضِدُّهُ الشُّوْبُ<sup>٤</sup>.  
وَالشَّهَامَةُ<sup>٥</sup> وَضِدُّهَا الْبِلَادَةُ.

١. «القطيعة» مصدرٌ مثل القطع، يقال: قطع رحمه قطعاً وقطيعة، أي عفاها ولم يصلها. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٨٠ (قطع).

٢. «المواساة»: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق، وأصلها بالهمزة، والقلب بالواو للتخفيف. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٥٠ (أسو).

٣. «التطاول»: الترفع والعلو، أو إظهار الطول والفضل، يقال: تطاول على الناس، أي علاهم وترفع عليهم، أو رأى أن له عليهم فضلاً في القدر، أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤١٢ (طول).

٤. في العلل: «الشرك»، و«الشوب» و«الشياب»: الخلط. لسان العرب، ج ١، ص ٥١٠ (شوب).

٥. «الشهامة»: الجلالة وذكاء الفهم، يقال: شَهَّم الرجل شهامة، إذا كان جَلِلاً ذَكِيَّ الْفَوَادِ. و«البلادة»: ضد الذكاء، أي خمود الفهم وجموده. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٦٣ (شهم)، وج ٢، ص ٤٤٩ (بلد).

وَالْفَهْمُ وَضِدَّهُ الْعَبَاوَةُ<sup>١</sup>.  
وَالْمَعْرِفَةُ وَضِدُّهَا الْإِنْكَارُ.  
وَالْمُدَارَاةُ وَضِدُّهَا الْمُكَاشَفَةُ<sup>٢</sup>.  
وَسَلَامَةُ الْغَيْبِ<sup>٣</sup> وَضِدُّهَا الْمُمَاكَرَةُ.  
وَالِكَيْثَمَانُ وَضِدَّهُ الْإِفْشَاءُ.  
وَالصَّلَاةُ وَضِدُّهَا الْإِضَاعَةُ.  
وَالصَّوْمُ وَضِدُّهُ الْإِفْطَارُ.  
وَالْجِهَادُ وَضِدُّهُ التَّكْوُلُ<sup>٤</sup>.  
وَالْحَجُّ وَضِدُّهُ نَبَذُ الْمِيثَاقِ.  
وَصَوْنُ<sup>٥</sup> الْحَدِيثِ وَضِدُّهُ التَّمِيمَةُ.  
وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَضِدُّهُ الْعُقُوقُ.  
وَالْحَقِيقَةُ وَضِدُّهَا الرِّبَاءُ.  
وَالْمَعْرُوفُ وَضِدُّهُ الْمُنْكَرُ.  
وَالسَّتْرُ وَضِدُّهُ التَّبَرُّجُ<sup>٦</sup>.

١. في العلل: «الفطنة وضدّها الغباوة»، وقال في المرأة: «ولعلّه أولى؛ لعدم التكرار» وقال المازندراني: «ويمكن أن يقال: المراد بالفهم هنا الفطنة، وهي جودة تهَيُّيَ الذهن لاكتساب العلوم». امرأة العقول، ج ١، ص ٧١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٣٣.

٢. في بعض نسخ المحاسن: «المخاشنة». والمراد من المكاشفة: المنازعة والمجادلة وإظهار العداوة للناس، كما قال به المازندراني في شرحه، وميرزا رفيعاً في حاشيته.

٣. في حاشية «بع» وبعض نسخ المحاسن: «القلب».

٤. «التكول»: الامتناع، من نكّل عن الأمر نكولاً، أي امتنع؛ أو الجبن، من نكل عن العدو نكولاً، أي جبن. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٥؛ النهاية، ج ٥، ص ١١٦ (نكل).

٥. في العلل: «وصدق».

٦. «التبرج»: إظهار المرأة زينتها ومحاسنها. الصحاح، ج ١، ص ٢٩٩ (برج).

وَالْتَّقِيَّةُ وَضِدَّهَا الْإِذَاعَةُ.  
وَالْإِنْصَافُ وَضِدُّهُ الْحَمِيَّةُ<sup>١</sup>.  
وَالْتَّهْيِئَةُ<sup>٢</sup> وَضِدُّهَا النَّبْغِي.  
وَالنَّظَافَةُ وَضِدُّهَا الْقَذَرُ<sup>٣</sup>.  
وَالْحَيَاءُ وَضِدُّهُ الْجَلْعُ<sup>٤</sup>.  
وَالْقَصْدُ<sup>٥</sup> وَضِدُّهُ الْعُدْوَانُ.  
وَالرَّاحَةُ وَضِدُّهَا التَّعَبُ.  
وَالسَّهُولَةُ وَضِدُّهَا الصَّعُوبَةُ.  
وَالْبَرَكَةُ<sup>٦</sup> وَضِدُّهَا الْمَخْقُ<sup>٧</sup>.

١. «الحمية»: الأنفة والغيرة، تقول: حميت عن كذا حميةً، إذا أنفت منه وداخلك عازٌ وأنفةً أن تفعله. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٩٧: «والمراد كون الإنسان بحيث يحمله الغيرة النفسانية والتعصب لمذهب أو شيء حتى يتجاوز عن العدل ويتعدى عن الحق، وهو من صفات الجهل؛ لأنه ضد الإنصاف والعدل». وقريب منه في الوافي، ج ١، ص ٧٤. أنظر: الصالح، ج ٢، ص ٢٣٢١ (حمي).

٢. في «بح»: «النية». وقال الفيض: «في بعض النسخ بالنون قبل الهاء، فإن صحت فهي اسم من انتهى عن المنكر وتناهى عنه». وقرأها الداماد: «البهشة» وهي الارتياح لذي فضل والمعروف وأحبائه والميل إليه. والمراد من «التهئية» هنا التثبت في الأمور والاستقامة على المأمور، أو الكون على حالة واحدة، أو الموافقة والمصلحة بين الجماعة وإمامهم. أنظر التعليقة للداماد ص ٤٥؛ شرح صدر المتألهين، ص ٩٧؛ الوافي، ج ١، ص ٧٤.

٣. في المحاسن والعلل: «القدارة».

٤. هكذا في أكثر النسخ. وفي «جس» والمطبوع: «وخذها».

٥. «الجلع»: قلّة الحياء. وفي «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وحاشية بدر الدين والمحاسن والعلل والخصال والوافي: «الخلع». بمعنى النزع، ووجه كونه ضدّ الحياء ظاهر، فإن من لم يستحي فكأنه نزع عن نفسه قيد الشرع وعقال العقل ولباس الحياء. واحتمل المازندراني كلا الوجهين. أنظر: الصالح، ج ٣، ص ١١٩٧ (جلع).

٦. «القصد»: الاعتدال وعدم الميل إلى أحد طرفي الإفراط والتفريط، والعدوان: التجاوز عن الحد والوسط. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٦٧ (قصد) وج ٣، ص ١٩٣ (عدو).

٧. «البركة»: الثبات والدوام، وهو من بَرَكَ البعير: إذا ناخ في موضع ولزمه، تطلق البركة على الزيادة



- وَالْعَافِيَّةُ وَضِدُّهَا الْبَلَاءُ.
- وَالْقَوَامُ<sup>١</sup> وَضِدُّهُ الْمَكَاثِرَةُ<sup>٢</sup>.
- وَالْحِكْمَةُ<sup>٣</sup> وَضِدُّهَا الْهَوَى.
- وَالْوَفَارُ وَضِدُّهُ الْحِقَّةُ.
- وَالسَّعَادَةُ وَضِدُّهَا الشَّقَاوَةُ.
- وَالْتَوْبَةُ وَضِدُّهَا الْإِضْرَارُ.
- وَالِاسْتِغْفَارُ وَضِدُّهُ الْإِغْتِرَارُ<sup>٤</sup>.
- وَالْمُحَافَظَةُ وَضِدُّهَا التَّهَاقُوتُ.
- وَالدُّعَاءُ وَضِدُّهُ الْإِسْتِنكَافُ.
- وَالنَّشَاطُ وَضِدُّهُ الْكُسْلُ.
- وَالْفَرْحُ وَضِدُّهُ الْحَزَنُ.
- وَالْأَلْفَةُ وَضِدُّهَا الْفُرْقَةُ<sup>٥</sup>.
- وَالسَّخَاءُ وَضِدُّهُ الْبَيْخُلُ.

«و النماء، والأصل هو الأول، وضدّها المتحق، بمعنى النقص والمحو والإبطال وذهاب البركة. أنظر: النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك)؛ وج ٤، ص ٣٠٣ (محق).

١. «القوام»: العدل وما يعاش به، والمراد هنا القناعة بما يقوم به الشخص في الدنيا، ويستغنى به في العيادة. والمكاثرة خلافه، وهي جمع الأسباب والحرص على التكاثر في متاع الحياة الدنيا مما يزول ويبقى حسرته. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥١٧ (قوم)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٩٩، وسائر الشروح.

٢. في حاشية «ف»، بع: «المكاشرة» وهي المضاحكة.

٣. في الوافي «الحكمة: هي الأخذ باليقينيات الحقّة في القول والعمل».

٤. «الاغترار»: الغفلة، والاسم منه الغفوة، وهي الغفلة والجرأة، والمراد هاهنا هو الغفلة عن التقصير بسبب غلبة الهوى. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٨ (غرر).

٥. في «بر» بف: والمحاسن وحاشية بدرالدين «المصيبة».

فَلَا تَجْتَمِعُ<sup>١</sup> هَذِهِ الْخِصَالُ كُلُّهَا مِنْ أَجْنَادِ الْعَقْلِ إِلَّا فِي نَبِيِّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيِّ أَوْ مُؤْمِنٍ قَدْ امْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ، وَأَمَّا سَائِرُ ذَلِكَ مِنْ مَوَالِينَا فَإِنَّ أَحَدَهُمْ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بَعْضُ هَذِهِ الْجُنُودِ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ وَيَنْقَى<sup>٢</sup> مِنْ جُنُودِ<sup>٣</sup> الْجَهْلِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ فِي الذَّرَجَةِ الْعُلْيَا مَعَ الْأَتْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ، وَإِنَّمَا يُذْرَكُ ذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ الْعَقْلِ وَجُنُودِهِ، وَبِمُجَانَبَةِ<sup>٤</sup> الْجَهْلِ وَجُنُودِهِ؛ وَقَفَقْنَا اللَّهَ<sup>٥</sup> وَإِنَّا كُمْ لِبَطَاعَتِهِ وَمَرْضَاتِهِ<sup>٦</sup>.

١٥ / ١٥ . جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا كَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِبَادَ بِكُنْهٍ عَقْلِيهِ قَطُّ». وَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا - مَعَاشِرَ الْأَتْبِيَاءِ - أَمِرْنَا أَنْ نَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عَقُولِهِمْ»<sup>٨</sup>.

١٦ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الثَّوْلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:

١ . في «ب» وشرح صدر المتألهين: «فلا يجتمع». وفي «بع، بس» وشرح المازندراني: «ولا تجتمع». وفي الوافي: «ولا يجتمع». وفي المحاسن: «ولا تكمل».

٢ . في «ألف» والمحاسن والعلل: «ويُنْقَى». ٣ . في المحاسن: «- جنود».

٤ . في المحاسن والخصال: «الفوز».

٥ . في «ألف، ب، ض، بع» وشرح المازندراني والوافي: «ومجانبة».

٦ . في العلل: «وقفنا وعلمنا الله».

٧ . المحاسن، ص ١٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢. وفي الخصال، ص ٥٨٨، أبواب السبعين وما فوقه، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن علي بن حديد؛ علل الشرائع، ص ١١٣، ح ١٠، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله البرقي، عن علي بن حديد. تحف العقول، ص ٣٩٩، عن الإمام الكاظم عليه السلام في ضمن وصيته لهشام، نحوه. الوافي، ج ١، ص ٥٦، ح ٣.

٨ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٠٩ والمحاسن، ص ١٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٧؛ والأمال، للصدوق، ص ١٨؛ المجلس ٦٥، ح ٦ بسند آخر، وفي الأخير مع زيادة في أوله. تحف العقول، ص ٣٧، عن النبي ﷺ من قوله: «إِنَّا مَعَاشِرَ». وراجع: التوحيد، ص ١١٩. الوافي، ج ١، ص ١٠٧، ح ١٨؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٨٠، ح ١٢٢.

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّ قُلُوبَ الْجَهَالِ تَسْتَفِزُّهَا<sup>١</sup> الْأَطْمَاعُ، وَتَزْتَهِنُهَا<sup>٢</sup> الْمُنَى، وَتَسْتَغْلِقُهَا<sup>٣</sup> الْخَدَائِعُ»<sup>٤</sup>.

١٧ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ:

١ . في «بر» وشرح صدر المتألهين: «يستفزها». وتستفزها الأطماع، أي تستغفلها وتخرجها عن مقرها، وتخدعها عن غفلة حتى ألقاها في مَهْلَكَةٍ. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩١ (فز).

٢ . في شرح صدر المتألهين: «يرتتها»، وقال: «إِنَّ قُلُوبَهُمْ مَقِيدَةٌ، مَرْتَهَةٌ بِالْأَمَانِيِّ الْفَارِغَةِ وَالْأَمَالِ الْكَاذِبَةِ، فَكَثِيرٌ مَا يَفْرَحُونَ بِهَا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ إِلَيْهَا». وقال المجلسي: «أَي تَأْخُذُهَا وَتَجْعَلُهَا مَشْغُولَةً بِهَا، وَلَا تَتْرَكُهَا إِلَّا بِحَصُولِ مَا تَتَمَنَّا، كَمَا أَنَّ الرَّهْنَ لَا يَنْفِكُ إِلَّا بِأَدَاءِ الْمَالِ». أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٠٥؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٧٦.

٣ . «تستغلقها» أي تصيدها وتربطها بالجهال. وفي «ألف، ب، ف» وحاشية «ج» والوافي: «تستغلقها» بمعنى تستخرها وتستعدها. وفي «بر» وحاشية «ب» وحاشية ميرزا رفيعا: «تستغلقها» من القَلَقُ، بمعنى الانزعاج، أي تجعلها الخدائع مزعجة منقطعة عن مكانها. وفي «ج»: «تستغلقها». وفي شرح صدر المتألهين: «تستغلقها». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٩ (علق)، و ص ١٥٤٨ (قلق)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٨ (علق)، و ص ١٢١٤ (علق)، و ص ١٢٢٠ (قلق).

٤ . الجعفریات، ص ٢٤٠؛ تحف العقول، ص ٢١٩، عن أمير المؤمنين عليه السلام «الوافي» ج ١، ص ١٠٨.

٥ . في حاشية «ج»: «و» بدل «عن». ويَحْتَمِلُ صَحَّةُ هَذِهِ النِّسْخَةِ: فَقَدْ رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ -وَالِدَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ فِي الْأَمَالِيِّ لِلصَّدُوقِ، ص ٤٣٦، الْمَجْلِسُ ٨١، ح ٣ و ٤. وَلَمْ نَجِدْ رَوَايَةَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ -مَعَ الْفَحْصِ الْأَكِيدِ- فِي مَوْضِعٍ. لَكِنْ بَعْدَ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَسْنَادِ مِنْ رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ دُرُسْتِ [بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ] بِوَاسْطَتَيْنِ -كَمَا فِي الْكَافِيِّ، ح ٣١٥٠، وَح ٣٢٣٥، وَح ٤٦٢٤، وَح ١٠٣٣٠، وَ...- وَبَعْدَ غَرَابَةِ رَوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ دُرُسْتِ -كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ الْخَيْرُ السَّيِّدُ مُوسَى الشَّيْبَرِيُّ دَامَ ظِلُّهُ فِي تَعْلِيْقَتِهِ عَلَى السَّنَدِ- وَوَرُودِ رَوَايَةِ مَنْ يَسَمَّى بِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، كَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ «بِسَارٍ، سَنَانٍ، بَشِيرٍ» -وَالظَّاهِرُ اتِّحَادُ الْجَمِيعِ وَوُقُوعُ التَّصْحِيفِ فِي بَعْضِ الْعَنَائِينَ- وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ، فِي بَعْضِ الْأَسْنَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ -كَمَا فِي مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٣٩٠، ح ٣٠ و ٣١؛ ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، ص ١٥٣، ح ٢، ص ٢٣٠، ح ١؛ الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٤١، الْمَجْلِسُ ١٠، ح ٦؛ الْكَافِيُّ، ح ٣٥٥٨؛ السَّرَاوِرُ، ج ٣، ص ٦٢٦-٦٢٧- وَاحْتِمَالُ زِيَادَةِ قَيْدِ الْأَشْعَرِيِّ: بِأَنَّ كَانَ مَكْتُوبًا فِي الْهَامِشِ تَفْسِيرًا لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ أَدْرَجَ فِي الْمَتْنِ بِخَيْلٍ سَقُوطَهُ مِنْهُ، بَعْدَ هَذَا كَلِّهِ لَا تَطْمَئِنُّ النَّفْسُ بِصَحَّةِ النِّسْخَةِ الشَّمْتَلَةِ عَلَى «و» بَدَلِ «عَنْ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلَ النَّاسَ عَقْلاً أَحْسَنَهُمْ خُلُقاً»<sup>١</sup>.

١٨ / ١٨. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ<sup>٢</sup>، قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ الرِّضَاءِ، فَتَذَكَّرْنَا الْعَقْلَ وَالْأَدَبَ، فَقَالَ: «يَا أَبَا هَاشِمٍ، الْعَقْلُ جِبَاءٌ»<sup>٣</sup> ٢٤/١

مِنْ اللَّهِ، وَالْأَدَبُ كَلْفَةٌ؛ فَمَنْ تَكَلَّفَ الْأَدَبَ، قَدَّرَ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ تَكَلَّفَ الْعَقْلَ، لَمْ يَزِدْ بِذَلِكَ إِلَّا جَهْلًا<sup>٤</sup>.

١. الوافي، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١٢.

٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بس، جر». وفي «بر»: «علي بن إبراهيم عن أبي هاشم الجعفري». وفي «ف»: «علي بن هاشم عن أبي هاشم الجعفري». وفي المطبوع: «علي، [عن أبيه] عن أبي هاشم الجعفري». لا يقال: إن علي بن إبراهيم لم يدرك أباه هاشم الجعفري، ولم يثبت روايته عنه، بخلاف أبيه، فإنه يروي عنه، فيكون الصواب ما في المطبوع.

فإنه يقال: عدم إدراك علي بن إبراهيم لأبي هاشم الجعفري ليس بثابت؛ فقد روى سعد بن عبدالله عن أبي هاشم الجعفري في الغيبة للطوسي، ص ٢٠٥، ح ١٧٣، وص ٢٠٦، ح ١٧٥. وقد عثر عنه به داود بن قاسم الجعفري، -، وص ٢٠٧، ح ١٧٦، و ص ٤٣٠، ح ٤٢١. وروى عنه أبو القاسم الكنتجي الحلي في سنة ٣٢٨، في الأمالي للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ٤٢٦.

فعلية من المحتمل إدراك علي بن إبراهيم إياه وروايته عنه، يؤيد هذا الاحتمال بعض ما ورد في الأسناد من رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن أبي هاشم الجعفري. كما في الكافي، ح ٤٦٣٠؛ فإنه مضافاً إلى عدم ذكر «عن أبيه» في أكثر النسخ - كما في هامش المطبوع - أورد الشيخ الطوسي الخبر في التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١٠٢١ - والخبر مأخوذ من الكافي من غير تصريح - عن علي بن إبراهيم عن أبي هاشم الجعفري، وهذا كاشف عن خلل نسخة الشيخ أيضاً عن «عن أبيه». وكذا ما ورد في عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٦؛ فقد أوردته الشيخ الحر في الوسائل، ج ١٤، ص ٥٥٦، ح ١٩٨١، من دون ذكر «عن أبيه».

والمظنون قوياً، أن ذكر «عن أبيه» بين علي [بن إبراهيم] وأبي هاشم الجعفري قد نشأ من أنس ذهن النسخ بذكر عبارة «عن أبيه» بعد علي [بن إبراهيم]؛ لكثرة روايات علي بن إبراهيم عن أبيه جداً. والمتبع في الأسناد يرى برأي العين أن هذا الأنس من العوامل الواضحة لوقوع بعض الزيادات في الأسناد، سيما أسناد علي بن إبراهيم.

٣. «الجباء»: العطاء، يقال: حياه يجهوه، أي أعطاه. الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٠٨ (حبو).

٤. «الكلفة»: ما تتكلفه وتختاره على خلاف عادتك، وعلى مشقة من أمر في نائبة أو حتى. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٠٧ (كلف).

٥. تحف العقول، ص ٤٤٨. الوافي، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢١.

١٩ / ١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ لِي جَاراً كَثِيرَ الصَّلَاةِ، كَثِيرَ الصَّدَقَةِ، كَثِيرَ الْحَجِّ، لَا بَأْسَ بِهِ<sup>١</sup>، قَالَ: فَقَالَ عليه السلام: «يَا إِسْحَاقُ، كَيْفَ عَقْلُهُ؟» قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، لَيْسَ لَهُ عَقْلٌ، قَالَ: فَقَالَ: «لَا يَرْتَفِعُ<sup>٢</sup> بِذَلِكَ<sup>٣</sup> مِنْهُ<sup>٤</sup>».

٢٠ / ٢٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِيِّ، عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ الْبَغْدَادِيِّ، قَالَ:

قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: لِمَاذَا بَعَثَ اللَّهُ مُوسَى بْنَ عِزْمَانَ عليه السلام بِالْعَصَا

١ . «لا بأس به»، أي لا يظهر منه عداوة لأهل الدين وشدة على المؤمنين، أو لا يطلع منه على معصية. الوافي، ج ١،

ص ١١٠. وراجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٨٧.

٢ . في «ب»، و، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين: - «وله».

٣ . في «ب»، ج، ض، و، و حاشية «ب»، بس، بف، وحاشية ميرزا رفيعاً: «لا يرفع».

٤ . في حاشية «بس»: «بذلك».

٥ . راجع: الكافي، كتاب العقل والجهل، ح ٢٨. الوافي، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٢.

٦ . الخبر رواه الصدوق في عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧٩، ح ١٢، وعلل الشرائع، ص ١٢١، ح ٦، وفيهما: «لأبي

الحسن الرضا عليه السلام». لكن قيد «الرضا» في الكتابين زائداً؛ فإن ابن السكيت هذا، هو يعقوب بن إسحاق السكيت النحوي المعروف، ترجم له النجاشي في رجاله، ص ٤٤٩، الرقم ١٢١٤ وقال: «كان متقدماً عند أبي جعفر الثاني وأبي الحسن عليهما السلام... وقتله المتوكل لأجل التشيع».

والظاهر من «أبي الحسن» في كلام النجاشي، هو أبو الحسن الثالث علي بن محمد الهادي عليه السلام، كما لا يخفى على المتتبع العارف بأساليب كلام النجاشي. يؤيد ذلك:

أولاً: أن ابن السكيت توفي سنة ٢٤٤ - كما هو المشهور - وقد بلغ عمره ثمانياً وخمسين سنة، وقد استشهد مولانا أبو الحسن الرضا عليه السلام سنة ٢٠٣، فيستبعد جداً إدراك ابن السكيت إياه عليه السلام بحيث يروي عنه. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٢٧٣، الرقم ٧٥٦٦؛ معجم الأدباء، ج ٢٠، ص ٥٠، الرقم ٢٦؛ وفيات الأعيان، ج ٦، ص ٣٩٥، الرقم ٨٢٧؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ١٨، ص ٥٥١، الرقم ٦٠٤.

ثانياً: ما ورد في الأمالي للطوسي، ص ٥٨٠، المجلس ٢٤، ح ١٢٠٢ و ١٢٠٣ من رواية يعقوب بن السكيت

وَيَدِهِ<sup>١</sup> النَّبِيْضَاءُ وَآلَةُ السَّحْرِ<sup>٢</sup>، وَبَعَثَ عِيسَى<sup>٣</sup> بِآلَةِ الطَّبِّ، وَبَعَثَ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ - بِالْكَلامِ وَالْخُطْبِ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ<sup>٤</sup>: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا بَعَثَ مُوسَى<sup>٥</sup> كَانَ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ<sup>٦</sup> عَصْرِهِ السَّحَرُ، فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي وَسْعِهِمْ مِثْلُهُ<sup>٧</sup>، وَمَا أَبْطَلَ<sup>٨</sup> بِهِ سِحْرَهُمْ، وَاتَّبَعَتْ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؛ وَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ عِيسَى<sup>٩</sup> فِي وَقْتٍ قَدْ ظَهَرَتْ<sup>١٠</sup> فِيهِ الزَّمَانَاتُ<sup>١١</sup>، وَاجْتَنَاجَ النَّاسِ إِلَى الطَّبِّ، فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ، وَبِمَا أَخْبَأَ لَهُمُ الْمَوْتَى وَأَبْرَأُ<sup>١٢</sup> الْأَكْمَةَ<sup>١٣</sup> وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاتَّبَعَتْ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؛ وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا<sup>١٤</sup> فِي وَقْتٍ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ<sup>١٥</sup> عَصْرِهِ الْخُطْبُ وَالْكَلامُ

«النحوي عن أبي الحسن علي بن محمد بن الرضا عليهم السلام.

ونائلاً: ما ورد في مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٤٣٤؛ من أنه قال: «وقال المتوكل لابن السكيت: أسأل ابن الرضا مسألة عوصاء بحضرتي، فسأله، فقال: لم يبعث الله موسى بالعصا؟» فذكر مضمون الخبر مع تفصيل؛ فراجع.

فتحصل أن المراد من «أبي الحسن» في سندنا هذا، هو أبو الحسن الثالث.

١. في «ب، بس، بف» والاحتجاج: «ويده».

٢. «السحر» في اللغة: الأخذة التي تأخذ العين حتى يظن أن الأمر كما يرى وليس الأصل على ما يرى، وصرف الشيء عن وجهه؛ وكل ما لطف مأخذه ودق فهو سحر. وفي عرف الشرع مختص بكل أمر يخفى سببه ويتخيل على غير حقيقته، ويجري مجرى الخداع. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤٨؛ المصباح المنير، ص ٢٦٨ (سحر)؛ وشرح صدر المتألهين، ص ١٠٧. ٣. في «ج» - «وأهل».

٤. في العيون: «بما لم يكن عند القوم وفي وسع القوم مثله».

٥. في اللعل: «وبما أبطل». ٦. في «ب، و، بس»: «+» «بن مريم».

٧. في «و، بس»: «قد ظهر».

٨. «الزمانات»: جمع الزمان، وهي آفة في الإنسان بل في الخيران، أو في عضو منه يمنعه عن الحركة، كالفالج واللغوة والبرص وغيرها، شرح صدر المتألهين، ص ١٠٧. وانظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣ (زمن).

٩. في اللعل والعيون: «+» «لهم».

١٠. «الأكمة»: هو الذي يولد مغموس العين، أي الأعمى. وقد يقال لمن تذهب عنه المفردات للراغب، ص ٢٢٦

(كمه). ١١. في «ألف، ب، ج» - «وأهل».

٢٥/١ - وَأُظْنِتُهُ قَالَ: الشُّعْرُ<sup>١</sup> - فَأَتَاهُم مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>٢</sup> مِنْ مَّوَاعِظِهِ وَحِكْمِهِ<sup>٣</sup> مَا أُبْطِلَ بِهِ قَوْلَهُمْ، وَاتَّبَعَتْ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ.

✓ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: تَاللَّهِ<sup>٤</sup>، مَا رَأَيْتُ مِثْلَكَ قَطُّ، فَمَا الْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ الْيَوْمَ؟ قَالَ: فَقَالَ ﷺ: «العقل؛ يَعْرِفُ بِهِ<sup>٥</sup> الصَّادِقَ عَلَى اللَّهِ فَيُصَدِّقُهُ<sup>٦</sup>، وَالكَاذِبَ عَلَى اللَّهِ فَيُكَذِّبُهُ<sup>٧</sup>».

قَالَ: فَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هَذَا وَاللَّهِ هُوَ الْجَوَابُ<sup>٨</sup>.

٢١ / ٢١ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الرُّشَاءِ، عَنِ الْمُثَنَّى<sup>٩</sup> الْخَنَاطِ، عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعْشَى، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، عَنْ مَوْلَى ابْنِ سَيِّئَانَ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِذَا قَامَ قَائِمُنَا، وَضَعَ اللَّهُ يَدَهُ<sup>١٠</sup> عَلَى رُؤُوسِ الْعِبَادِ، فَجَمَعَ

١ . في الوافي: «والشعر». ٢ . في العلل والعيون: «من كتاب الله عز وجل».

٣ . في «ب، ج، و، ف، بح، بس» وحاشية «ض، بر، بف» والعلل والعيون والبحار: «وأحكامه». وفي «الف»: «وحكمه وأحكامه».

٤ . قرأه المازندراني: «بالله» وقال: «بالله، بدون ألف قبل الجلالة على ما هو المصحح من النسخ. ولقطة «باء» تحتل وجهين الأول: أن تكون باء القسم أوتاءه، والثاني: أن تكون حرف النداء للتعجب». شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٩٦.

٥ . أي يعرف الخلق بالعقل الصادق والكاذب على الله، فهو دليل كون العقل هو الحجة. وفي «ف، بح»: «به يعرف». وفي البحار والوافي: «تعرف به». ٦ . في الوافي: «فصدقه».

٧ . في الوافي: «فتكذبه».

٨ . علل الشرائع، ص ١٢١، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٧٩، ح ١٢، بسندهما عن الحسين بن محمد بن عامر، عن أبي عبدالله السيار. تحف العقول، ص ٤٥٠، من قوله: «ما الحجة على الخلق اليوم». الوافي، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٣؛ البحار، ج ١٧، ص ٢١٠، ح ١٥، وفيه إلى قوله: «ما رأيت مثلك قط».

٩ . في «الف، ب، ض، و، بح، بس»: «مثنى» من دون الألف واللام.

١٠ . الضمير في «يده» راجع إلى الله تعالى، أو إلى القائم ﷺ، و«يده» كناية عن الرحمة والشفقة والنعمة والإحسان، أو كناية عن الوساطة في الفيض. والمراد من الرؤوس نفوسهم الناطقة، فالمعنى: أنزل رحمته وأكمل نعمته، أو واسطة جوده وفيضه، والمراد بها إما القائم ﷺ، أو العقل الذي هو أول ما خلق الله، أو ملك من

بِهَا عَقُولُهُمْ وَكَمَلَتْ بِهِ<sup>١</sup> أَخْلَامُهُمْ<sup>٢</sup>.

٢٢ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ النَّبِيُّ، وَالْحُجَّةُ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَ اللَّهِ<sup>٣</sup> الْعَقْلُ»<sup>٤</sup>.

٢٣ / ٢٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مُرْسَلًا، قَالَ:  
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «دِعَامَةُ<sup>٥</sup> الْإِنْسَانِ الْعَقْلُ، وَالْعَقْلُ مِنْهُ الْفِطْنَةُ<sup>٦</sup> وَالْفَهْمُ وَالْحِفْظُ وَالْعِلْمُ، وَبِالْعَقْلِ يَكْمُلُ<sup>٧</sup>، وَهُوَ ذَلِيلُهُ وَمُبْصَرُهُ<sup>٨</sup> وَمِفْتَاحُ أَمْرِهِ، فَإِذَا كَانَ تَأْيِيدُ عَقْلِهِ

١. ملائكة قدسه ونور من أنوار عظمته. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ١١٠؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٩٩.

٢. ٤٠٢؛ الوافي، ج ١، ص ١١٤؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٨٠.

٣. في كمال الدين: «بها».

٤. «الأحلام»: جمع الحلم بمعنى العقل، وهو في الأصل: الأناة والتثبت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. انظر: النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).

٥. كمال الدين، ص ٦٧٥، ح ٣١، بسنده عن الحسين بن محمد الوافي، ج ١، ص ١١٤، ح ٢٥؛ وج ٢، ص ٤٥٦، ح ٩٧٣.

٦. في «ب، و، بس»: «بين الله وبين العباد».

٧. الوافي، ج ١، ص ١١٣، ح ٢٤.

٨. «دعامة البيت»: الأسطوان الذي يعتمد عليه السقف، ودعامة كل شيء هي أصله الذي ينشأ منه فروع أحواله وشعب أوصافه وكمالاته. انظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٠١ (دعم).

٩. في العلل: «ومن العقل الفطنة».

١٠. في المطبوع: «يكمّل» بالتشديد. وقرأه صدر المتألهين مجهولاً من الإفعال أو التفعيل؛ حيث قال: «...ويكونه مكتملاً للإنسان». والظاهر من كلام المازندراني تجزؤه معلوماً؛ حيث قال: «أي يكمل الإنسان؛ لأنّ العقل مبدأ لجميع الخيرات... التي بها يصير الإنسان كاملاً».

١١. في «و»: «مبصره» اسم الفاعل من التفعيل، وفي «ج، بر، بس»: «مبصره» بهيئة اسم المكان. وفي هذه الكلمة احتمالات ثلاث: الأول: يفتح الميم والصاد وسكون الباء، بمعنى الحجّة - كما في اللغة - أي ما فيه بصيرته وعلمه. هذا هو مختار السيّد الداماد في التعليقة. الثاني: اسم الفاعل من الإفعال أو التفعيل. قال به الفيض



مِنَ الثَّوْرِ، كَانَ غَالِمًا، حَافِظًا، ذَاكِرًا<sup>١</sup>، فَطِنًا، فَهِمًا<sup>٢</sup>، فَعَلِمَ بِذَلِكَ كَيْفَ، وَلَمْ، وَحَيْثُ<sup>٣</sup>، وَعَرَفَ مَنْ نَصَحَهُ وَمَنْ غَشَّهَ، فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ، عَرَفَ مَجْزَاهُ<sup>٤</sup> وَمَوْصُولَهُ وَمَفْصُولَهُ، وَأَخْلَصَ الْوَحْدَانِيَّةَ لِلَّهِ وَالْإِفْرَازَ بِالطَّاعَةِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ<sup>٥</sup>، كَانَ مُسْتَذْرِكًا لِمَا قَاتَ، وَوَارِدًا عَلَى مَا هُوَ آبَ، يَعْرِفُ<sup>٦</sup> مَا هُوَ فِيهِ، وَلِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ هَاهُنَا، وَمِنْ أَيْنَ يَأْتِيهِ، وَإِلَى مَا هُوَ صَائِرٌ؛ وَذَلِكَ<sup>٧</sup> كُلُّهُ مِنْ تَأْيِيدِ الْعَقْلِ<sup>٨</sup>.

٢٤ / ٢٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَقْلُ دَلِيلُ الْمُؤْمِنِ»<sup>٩</sup>.

٢٥ / ٢٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُثَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ السَّرِيِّ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: يَا عَلِيُّ، لَا فَقْرَ أَشَدَّ مِنَ الْجَهْلِ، ٢٦/١

١. والمازندراني. الثالث: اسم آلة - بكسر الميم وسكون الباء وفتح الصاد - أي ما به بصيرته. ظاهر كلام صدر المتألهين الثاني والثالث، وجوز الثالث المازندراني، واحتمل الكلّ المجلسي.  
٢. في حاشية «ج»: «فهيما».

٣. «كلمات استفهامية يطلب بكلّ منها شيء من المطالب ... ذ «كيف» سؤال عن صفة الشيء المستفزة فيه، و«لم» سؤال عن سبب وجوده، و«حيث» سؤال عن جهته وسمته». شرح صدر المتألهين، ص ١١٣.

٤. «مجره»: يحتمل الوجهين: بفتح الميم، اسم المكان؛ أو مصدر ميمي بضمّ الميم من الإجراء، أو بفتحها من الجري. قرأ بالأول صدر المتألهين والفيض، واحتمل الوجهين المازندراني والمجلسي.

٥. في «و»، بر: «بف». - «ذلك». وفي حاشية «بر»: «عرف ذلك»

٦. في «الف»، و: «و» وحاشية «ب»، ج: «ويعرف». وفي «ب»: «ليعرف». وفي «ج»، ب: «يعرف». وفي «بف»: «ففر». وفي حاشية «ض»: «وذا».

٨. علل الشرائع، ص ١٠٣، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «فطناً فهماً». الوافي، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٦.

٩. تحف العقول، ص ٢٠٣، مع زيادة في آخره، وفيه: «العقل خليل المؤمن». الوافي، ج ١، ص ١١٦، ح ٣٧، الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٧، ح ٢٠٢٩٣.

وَلَا مَالٌ أَغْوَدُ<sup>١</sup> مِنَ الْعَقْلِ<sup>٢</sup>.

٢٦ / ٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ، قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي<sup>٣</sup> مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحْسَنَ مِنْكَ، إِيَّاكَ أَمُرُ، وَإِيَّاكَ أَنْهَى، وَإِيَّاكَ أَتَيْبُ، وَإِيَّاكَ أَعَاقِبُ<sup>٤</sup>».

٢٧ / ٢٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ،

١ . «أغود»: أعظم عائدة، وهي المنفعة. يقال: هذا الشيء أغود عليك من كذا، أي أنفع. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٤ (عود).

٢ . المحاسن، ص ١٦، كتاب القرائن، ضمن ح ٤٧، بسنده عن السري بن خالد. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٩، بسند آخر؛ وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٧١ ح ٥٧٦٢؛ والتوحيد، ص ٣٧٥، ضمن ح ٢٠، بسند آخر؛ الأمالي للطوسي، ص ١٤٦، المجلس ٥، ضمن ح ٥٣، بسند آخر، في وصايا علي بن أبي طالب إلى الحسن عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٤٦، مرسلاً عن الصادق عليه السلام؛ تحف العقول، ص ٦ و ١٠، عن النبي صلى الله عليه وآله؛ وص ٩٢، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ وفي نهج البلاغة، ص ٤٨٨، الحكمة ١١٣ نحوه. الوافي، ج ١، ص ١٧١ ح ٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٧، ح ٢٠٢٩٤.

٣ . في «بر، يس»: -«و جلالى».

٤ . في الكافي، ح ١ والمحاسن، ح ٦ والأمالي: «ما خلقت خلقاً هو أحب إلي منك ولا أكملك». في المحاسن والأمالي: «أكملتك». إلا فيمن أحب، أما إني «بدل ما خلقت خلقاً أحسن منك».

٥ . في الكافي، ح ١ والمحاسن، ح ٦ والأمالي: «إيّاك أعاقب، وإيّاك أتيب».

٦ . المحاسن، ص ١٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥، [وفيه: «عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام»]؛ وح ٦، الكافي، كتاب العقل والجهل، ح ١؛ الأمالي للصدوق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٥، وفي كلها بسند آخر عن العلاء بن رزين، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة. وفي المحاسن، ص ١٩٢، ح ٧ و ٤؛ وص ١٩٦، ضمن ح ٢٢، والكافي، كتاب العقل والجهل، ضمن ح ١٤ [وفيه إلى قوله: «ثم قال له: أدبر فأدبر»]؛ وعلل الشرائع، ص ١١٣، ضمن ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ المحاسن، ص ١٩٢، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٨ ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام. الوافي، ج ١، ص ٥١، ح ٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٩، ح ٦٣؛ وج ١٥، ص ٢٠٤، ح ٢٠٢٨٦.

عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ آتِيَهُ وَأَكْلَمُهُ بِنَغْضِ كَلَامِي، فَيَعْرِفُهُ كَلَّمَهُ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيَهُ فَأَكْلَمُهُ بِالْكَلَامِ، فَيَسْتَوْفِي كَلَامِي<sup>١</sup> كَلَّمَهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَيَّ كَمَا كَلَّمْتُهُ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيَهُ فَأَكْلَمُهُ<sup>٢</sup>، فَيَقُولُ: أَعِذْ عَلَيَّ؟

فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، وَمَا تَذَرِي لِمَ هَذَا؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ<sup>٣</sup>: «الَّذِي تَكْلَمُهُ بِنَغْضِ كَلَامِكَ، فَيَعْرِفُهُ كَلَّمَهُ، فَذَلِكَ<sup>٤</sup> مَنْ عَجَنْتَ نُطْفَتَهُ<sup>٥</sup> بِعَقْلِهِ؛ وَأَمَّا الَّذِي تَكْلَمُهُ، فَيَسْتَوْفِي كَلَامَكَ، ثُمَّ يُجِيبُكَ<sup>٦</sup> عَلَى كَلَامِكَ، فَذَلِكَ<sup>٧</sup> الَّذِي رُكِّبَ عَقْلُهُ فِيهِ<sup>٨</sup> فِي بَطْنِ أُمِّهِ؛ وَأَمَّا الَّذِي تَكْلَمُهُ بِالْكَلَامِ، فَيَقُولُ: أَعِذْ عَلَيَّ، فَذَلِكَ<sup>٩</sup> الَّذِي رُكِّبَ عَقْلُهُ فِيهِ بَعْدَ مَا كَبُرَ، فَهُوَ يَقُولُ لَكَ: أَعِذْ عَلَيَّ»<sup>١٠</sup>.

٢٨ / ٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغْضٍ مَنْ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِذَا رَأَيْتُمْ الرَّجُلَ كَثِيرَ الصَّلَاةِ، كَثِيرَ الصَّيَامِ<sup>١١</sup>، فَلَا تَبَاهَوْا<sup>١٢</sup> بِهِ حَتَّى تَنْظُرُوا كَيْفَ عَقْلُهُ»<sup>١٣</sup>.

١ . في العلل: + «فيعرف».

٢ . في الوافي: + «بالكلام».

٣ . في «ف»: + «وأما».

٤ . في الوافي: «فذلك».

٥ . في «ف»: «فطنته».

٦ . في حاشية «ج»: «يجيبك».

٧ . في «ج»: «فذلك».

٨ . في «بس» والعلل: - «فيه».

٩ . في «ج»: «فذلك».

١٠ . علل الشرائع، ص ١٠٢، ح ١، بسنده عن الحسين بن خالد. الوافي، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٩.

١١ . في حاشية «ج»، بس. والوافي وشرح صدر المتألهين: «الصوم».

١٢ . «فلا تباهاوا»: أي فلا تفاخروا، من المباهاة بمعنى المفاخرة. والمحمّل الآخر عند ميرزا رفيعا والمازندراني والمجلسي: كونها «فلا تباهاوا» أي فلا تواضعا، من البها، بمعنى الأتس، فحذفت الهمزة للتخفيف. أنظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٩٧؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤١٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٩٥؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٨ (بهو)، و ج ١، ص ٣٨ (بها).

١٣ . راجع: ح ١٩ من هذا الكتاب. الوافي، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٠.

٢٩ / ٢٩ . بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «يَا مَفْضَلُ، لَا يَفْلَحُ<sup>١</sup> مَنْ لَا يَفْعِلُ، وَلَا يَفْعَلُ مَنْ لَا يَعْلَمُ، وَسَوْفَ يَنْجُبُ<sup>٢</sup> مَنْ يَفْهَمُ، وَيَنْظُرُ مَنْ يَحْلُمُ<sup>٣</sup>، وَالْعِلْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدْقُ عِزٌّ، وَالْجَهْلُ ذُلٌّ، وَالْفَهْمُ مَجْدٌ، وَالْجُودُ نَجْحٌ<sup>٤</sup>، وَحَسَنُ الْخَلْقِ مَجْلِبَةٌ<sup>٥</sup> لِلْمَوَدَّةِ، وَالْعَالِمُ<sup>٦</sup> بِزَمَانِهِ لَا تَهْجُمُ عَلَيْهِ الْلَوَائِسُ<sup>٧</sup>، وَالْحَزَمُ<sup>٨</sup> مَسَاءَةٌ<sup>٩</sup> الظَّنِّ، وَبَيْنَ الْمَرْءِ وَالْحِكْمَةِ نِعْمَةٌ<sup>١٠</sup> الْعَالِمِ<sup>١١</sup>، وَالْجَاهِلُ شَقِيٌّ<sup>١٢</sup> بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ وَلِيُّ مَنْ عَرَفَهُ، وَعَدُوٌّ مَنْ تَكَلَّفَهُ<sup>١٣</sup>، وَالْعَاقِلُ غَفُورٌ، وَالْجَاهِلُ خَتُورٌ<sup>١٤</sup>؛ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ.....»

١ . في تحف العقول : «لا يصلح».

٢ . «يُنَجِّبُ» : من التجابة ، وهي مصدر نجب الرجال ، وهو الفاضل الكريم ذو الحسب ، والنفس في نوعه ، يقال : نَجِبَ يَنْجُبُ نَجَابَةً ، إذا كان فاضلاً نَفِيساً في نوعه . أنظر : لسان العرب ، ج ١ ، ص ٧٤٨ (نجب).

٣ . «يَحْلُمُ» ، أي صار حليماً ، من الحلم بمعنى الأناة والتثبت ، يقال : حلم الرجل يحلم ، إذا تأتى ولم يستعجل أو بمعنى يعقل . أنظر : لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ١٤٦ (حلم)؛ شرح المازندراني ، ج ١ ، ص ٤١٩ ؛ حاشية ميرزا رفيعا ، ص ٧٨ .

٤ . النجح والنجاح : الظفر بالحوائح . الصحيح ، ج ١ ، ص ٤٠٩ (نجح).

٥ . «مَجْلِبَةٌ» بفتح الميم مصدر ميمى أو اسم مكان ، وبكسرهما اسم آلة ، قال به صدر المتألهين في شرحه واحتمل الأول والثالث الفيض في الوافي والمازندراني في شرحه . وجوز الكل في مرآة العقول .

٦ . «اللوائس» : جمع اللابس على غير القياس من اللبس ، أو من اللبس بمعنى الخلط أو الاختلاط ، أو جمع لُبَّة بمعنى الشبهة . أنظر شروح الكافي ؛ الصحيح ، ج ٣ ، ص ٩٧٣ (لبس).

٧ . «الْحَزَمُ» : ضبط الرجل أمره . والحذر من فواته ، من قولهم : حَزَمْتُ الشَّيْءَ ، أي شَدَدْتُهُ . النهاية ، ج ١ ، ص ٣٧٩ (حزم).

٨ . في تحف العقول : «مشكاة» . والمساءة : مصدر ميمى .

٩ . في «بس» : «نِعْمَةٌ» أي بفتح النون . تعرَّضَ له في الوافي وهو بمعنى التَنَقُّم . وبكسر النون ، إمّا مضاف إلى «العالم» إضافة بيانية أو لامية ، وإمّا متون و«العالم» مرفوع بياناً له .

١٠ . في «ش» : «العالم» . وفي «يج» : «العالم» . وفي «يع» : «العالم» . وجوز في مرآة العقول كسر اللام وفتحها . والكلمة إمّا مجرورة بالإضافة أو مرفوعة .

١١ . في حاشية «يج» : «يسعى» .

١٢ . «تَكَلَّفَهُ» أي تكلف عرفانه ومعرفته ، وتَصَنَّعَ به وأظهر منه ما ليس له ، أو طلب من معرفته تعالى ما ليس في وسعه وطاقته . راجع : شروح الكافي .

١٣ . في الوافي : «في بعض النسخ بالمتلثة ، من الخثورة» . و«الْخَتُور» من صيغ المبالغة بمعنى خيبت النفس ، «

تُكْرَمُ<sup>١</sup>، فَلِنْ؛ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُهَانَ<sup>٢</sup>، فَاخْشِنْ؛ وَمَنْ كَرَّمَ أَضْلُهُ، لَانَ قَلْبُهُ؛ وَمَنْ خَشِنَ  
عُنْصُرَهُ<sup>٣</sup>، غَلَطَ كِبْدَهُ؛ وَمَنْ فَرَطَ<sup>٤</sup>، تَوَرَّطَ<sup>٥</sup>؛ وَمَنْ خَافَ الْعَاقِبَةَ، تَثَبَّتَ<sup>٦</sup> عَنِ التَّوَعُّلِ فِيمَا  
لَا يَغْلَمُ؛ وَمَنْ هَجَمَ عَلَى أَمْرٍ يَغْيِرُ عِلْمَ، جَدَعَ<sup>٧</sup> أَنْفَ نَفْسِهِ؛ وَمَنْ لَمْ يَغْلَمْ، لَمْ يَفْهَمْ؛ وَمَنْ  
لَمْ يَفْهَمْ، لَمْ يَسْلَمْ؛ وَمَنْ لَمْ يَسْلَمْ، لَمْ يَكْرَمْ<sup>٨</sup>؛ وَمَنْ لَمْ يَكْرَمْ، يَهْضُمُ<sup>٩</sup>؛ وَمَنْ يَهْضُمُ<sup>١٠</sup>،  
كَانَ الْيَوْمَ؛ وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ آخِرَى أَنْ يَنْدَمَ<sup>١١</sup>.

٣٠ / ٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَنْ اسْتَخْكَمَتْ<sup>١٢</sup>.....» ←

كثير الغدر والخدعة بالناس؛ من الختر، بمعنى الغدر والخديعة والخباثة والفساد. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٢٩ (ختر).

١. في «ف»: «تُكْرَمُ» بالتضعيف.

٢. في «ج، ش، جه»: «تُهَنْ». وفي «و، جل، جس» وحاشية «يح»: «تهن». وفي «بر، بع»: «تَهِن». وفي «جح»: «تَهِن». وفي «مراة العقول»: «تهن، من وهن يهن» ثم قال: «الظاهر: تهان، كما في بعض النسخ».

٣. «العُنْصُرُ والعُنْصَرُ»: الأصل والحسب. الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٠ (عصر).

٤. «فَرَطَ» بالتخفيف والتضعيف، وأكثر النسخ على الثاني. فَرَطَ وفَرَطَ في الأمر فرطاً وتفرطاً، أي قصر فيه وضيعه حتى فات، وفَرَطَ فروطاً، أي سبق وتقدم وجاوز الحد. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩١٨ (فرط).

٥. «تَوَرَّطَ»، أي وقع في الزورطة، وهي الهلاك. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٦ (ورط).

٦. في شرح المازندراني: «ثبت، ماض من التثب، أو مضارع من الثبات».

٧. في «ألف، بح، بس، بف»: «جدع». و«جَدَعَ» أي قطع، من الجدع بمعنى قطع الأنف والأذن واليد والشفة. وقطع أنف النفس كناية عن الخزي والذل. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٣ (جدع).

٨. في «ف»: «لم يَكْرَمْ» بالتضعيف.

٩ و ١٠. في «ج»: «يَهْضُمُ» بالتضعيف. وفي «ألف، ب، بر، بس، بف» والتعليقة للداماد: «تهضم» بالماضي من التثقل. و«يَهْضُمُ» أي يُظْلَمُ وَيُكْسَرُ عليه حقُّه؛ من هَضَمَ عليه حقُّه؛ أي ظلمه وكسر عليه حقُّه. كذا «تهضمه»، أي ظلمه. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥٩ (هضم).

١١. تحف العقول، ص ٣٥٦، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١١٨، ح ٣١: الوسائل، ج ٢٧، ص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٨.

١٢. في حاشية «ض»: «أحكمت». و«استحكمت» أي ثبتت ورسخت في نفسه بحيث يصير خلقاً له وملكة

لِي<sup>١</sup> فِيهِ خُصْلَةٌ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ، اخْتَمَلَتْهُ عَلَيْهَا، وَاعْتَفَزَتْ فَقَدْ مَا سِوَاهَا، وَلَا أُعْتَفِرُ<sup>٢</sup> فَقَدْ عَقِلَ وَلَا دِينَ؛ لِأَنَّ مُفَارَقَةَ الدِّينِ مُفَارَقَةُ الْأَمْنِ، فَلَا يَتَهَنَأُ<sup>٣</sup> بِحَيَاةٍ مَعَ مَخَافَةٍ، وَفَقَدَ الْعَقْلَ فَقَدْ خَلَّتِ الْحَيَاةُ، وَلَا يُقَاسُ إِلَّا بِالْأَمْوَاتِ<sup>٤</sup>.

٣١ / ٣١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُخَارِبِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ عَلِيٍّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٧</sup>: «إِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ ذَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ عَقْلِهِ»<sup>٨</sup>.

٣٢ / ٣٢. أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا<sup>٩</sup>، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَهُ أَضْحَابُنَا وَذُكِرَ الْعَقْلُ، قَالَ: فَقَالَ: «لَا يَغْبَأُ بِأَهْلِ الدِّينِ مِمَّنْ لَا عَقْلَ لَهُ».

«راسخة فيه. وقوله<sup>١٠</sup>: «لي» على تضمين معنى الثبوت أو الظهور، أي ثابتاً لي ذلك، أو ظاهراً عندي. أو على معنى «الأجلي»، يعني لأجل إيماني في إنجائه من العقوبات. راجع شروح الكافي.

١. في «ض، بح» و تحف العقول -: «لي».

٢. في «ض، بح» و تحف العقول -: «لي».

٣. في «بح» و «فلم يتنهأ». وفي «بس»: «فلا يتنهأ». ومعنى «فلا يتنهأ» بـ «بحياة»، أي لا يسوغ له ولا يُلْذَّ، يقال: تنهأ بالتمام، أي ساغ له ولذَّ. أنظر: أقرب الموارد، ج ٥، ص ٦٥١ (هنا).

٤. تحف العقول، ص ٢١٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٢١، ح ٣٢.

٥. في «ج»: «الحسن بن موسى، عن إبراهيم المحاربي، عن الحسن بن موسى، عن موسى بن عبد الله».

٦. «الإعجاب» مصدر، أعجب فلان بنفسه وبرأيه، أي أعجبه رأيه واستحسنه، أو ترفع وتكبر واستكبر. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٧٧؛ المصباح المنير، ص ٣٩٣ (عجب).

٧. تحف العقول، ص ٩٠، ضمن وصيته<sup>١١</sup> لابنه الحسين<sup>١٢</sup>؛ وص ١٠٠، ضمن خطبته المعروفة

بالوسيلة. الوافي، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٠، ح ٣٢٩.

٨. في «ب، ض، و، بح، بس، بف» و حاشية: «ج» و شرح صدر المتألهين و شرح المازندراني: «بمن». وفي «ج»: «لمن».

٢٨/١ قُلْتُ: جَعَلْتَ فِذَاكَ، إِنَّ مِمَّنْ يَصِفُ هَذَا الْأَمْرَ قَوْماً لَا بَأْسَ بِهِمْ عِنْدَنَا، وَلَيْسَتْ لَهُمْ تِلْكَ الْعُقُولُ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ خَاطَبَ اللَّهُ<sup>٢</sup>، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَقْلَ، فَقَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، وَقَالَ لَهُ: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي<sup>٣</sup>، مَا خَلَقْتُ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْكَ - أَوْ أَحَبَّ<sup>٤</sup> إِلَيَّ مِنْكَ - بِكَ أَخَذْتُ، وَبِكَ أَعْطَيْ<sup>٥</sup>».

٣٣ / ٣٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>، قَالَ: «لَيْسَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ إِلَّا قِلَّةُ الْعَقْلِ<sup>٧</sup>».

قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ<sup>٨</sup> يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ؟

قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ يَزِفُّ رَغْبَتَهُ<sup>٩</sup> إِلَى مَخْلُوقٍ، فَلَوْ أَخْلَصَ نِيَّتَهُ لِلَّهِ، لَأَتَاهُ<sup>١٠</sup> الَّذِي يُرِيدُ

١. في حاشية «بر»: «وليس».

٢. في المحاسن: «+» وفي قوله: «يا أولي الألباب».

٣. في «ب، ج، ض، بر، يس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «وجلالي».

٤. في «و» وشرح صدر المتألهين: «وأحب». وقال المازندراني في شرحه: «الترديد من الراوي؛ لعدم ضبط اللفظ المسموع بخصوصه».

٥. المحاسن، ص ١٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣ مرفوعاً ومع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب العقل والجهل، ح ١؛ والمحاسن، ص ١٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥-٧؛ والفتية، ج ٤، ص ٣٦٨، ح ٥٧٦٥؛ والاختصاص، ص ٢٤٤. الوافي، ج ١، ص ٧٨، ح ٤.

٦. أي لا واسطة بينهما إلا قِلَّةُ العقل؛ إذ الإيمان نور العقل، والكفر ظلمة الجهل، فمتى كان عقل الرجل كاملاً كان مؤمناً حقاً، ومتى كان جاهلاً محضاً كان كافراً صرفاً، والمتوسط بينهما ضعيف الإيمان. راجع: شرح صدر المتألهين؛ ص ١١٨؛ الوافي، ج ١، ص ١٢٢ وسائر الشروح.

٧. في حاشية «ألف، ج» والمحاسن: «ذلك».

٨. «الرغبة» في اللغة: السؤال والطلب، والمراد هنا المرغوب والمطلوب والحاجة. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٣٧ (رغب)؛ حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٨٨.

٩. في «بر»: «أتاه» أي جاءه. وفي «جج»: «لأتاه» أي أعطاه. واحتمل المجزؤ والإفعال في شرح المازندراني

في أَشْرَعَ مِنْ ذَلِكَ<sup>١</sup>.

٣٤ / ٣٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو الْخَلْبِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: بِالْعَقْلِ اسْتَخْرِجْ غَوْزَ الْحِكْمَةِ، وَبِالْحِكْمَةِ اسْتَخْرِجْ غَوْزَ الْعَقْلِ، وَبِحُسْنِ السِّيَاسَةِ يَكُونُ الْأَدَبُ الصَّالِحُ<sup>٢</sup>».

قَالَ: «وَكَانَ يَقُولُ: التَّفَكُّرُ حَيَاةُ قَلْبِ الْبَصِيرِ، كَمَا يَمْشِي الْمَاشِي فِي الظُّلُمَاتِ بِالنُّورِ بِحُسْنٍ<sup>٣</sup> التَّخْلُصِ وَقَلَّةِ التَّرْتِيبِ<sup>٤</sup>».

٣٥ / ٣٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ التُّرَايَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

١ ج ١، ص ٤٣٦؛ ومروءة العقول، ج ١، ص ٩٤.

١. المحاسن، ص ٢٥٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٦. وفيه: «عن بعض أصحابنا بلغ به أبا جعفر عليه السلام، قال: ما بين الحق والباطل إلا قَلَّةٌ...». الوافي، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦١، ذيل ح ١٣٣.

٢. في «بح» و حاشية «ج»: «عوز». وغور كل شيء: قعره وعمقه وبعده وغاية خفاؤه، والمراد من غور الحكمة غوامض المعارف الحكيمية والمعارف الإلهية، ومن غور العقل غايته وكماله الأقصى، ونهاية ما في قوته من الوصول إلى العلوم والمعارف. وقال المجلسي: «في بعض النسخ: «عوز» بالعين المهملة والزاي المعجمة، وعوز كل شيء نقصه وقلة. ولعله تصحيف. ويمكن توجيهه بما يرجع إلى الأول». أنظر: شرح صدر المثاليين، ص ١١٩؛ الوافي، ج ١، ص ١٢٣؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٣٣-٣٤ (غور).

٣. «الأدب الصالح» هو العمل المندرج تحت القواعد النبوية، والخلق الموافق للقوانين الشرعية. والمعنى: وباستعمال العقل العملي وتهذيب الأخلاق أو بحسن التأديب يحصل التأديب بالأدب الصالحة، والتخلق بالأخلاق الحميدة. راجع شروح الكافي.

٤. الطرف أي «بحسن» - إنا متعلق بـ «يمشي»، أو بـ «التفكير»، أو بكليهما، أو حال عن الماشي، أو عن المتفكر، أو عنهما. شرح المازندراني، ج ١، ص ٤٤١.

٥. الكافي، كتاب فضل القرآن، ذيل ح ٣٤٧٤ بسند آخر، عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وذيله هكذا: «فإن التفكير حياة قلب البصير، كما يمشي المستنير في الظلمات بالنور، فعليكم بحسن التخلص وقلة الترتيب»، مع زيادة في أوله. وراجع: الكافي، كتاب فضل القرآن، ح ٣٤٧٧، الوافي، ج ١، ص ١٢٣، ح ٣٥.

٦. راجعنا جميع النسخ التي عندنا (٢٣ نسخة) والحديثان ٣٥ و ٣٦ موجودان في «ف» والمطبوع فقط.



٢٩/١ حَمَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «إِنَّ أَوَّلَ الْأُمُورِ وَمَبْدَأُهَا وَقُوتُهَا وَعِمَارَتُهَا - الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ شَيْءٌ إِلَّا بِهَا - الْعَقْلُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ زِينَةً لِيَخْلُقَ بِهِ وَتُوراً لَهُمْ، فَبِالْعَقْلِ عَرَفَ الْعِبَادُ خَالِقَهُمْ، وَأَنْتَهُمْ مَخْلُوقُونَ، وَأَنْتَهُ الْمُدَبِّرُ لَهُمْ، وَأَنْتَهُ الْمُدَبِّرُونَ، وَأَنْتَهُ الْبَاقِي وَهُمْ الْفَانُونَ، وَاسْتَدَلُّوا بِعَقُولِهِمْ عَلَى مَا رَأَوْا مِنْ خَلْقِهِ: مِنْ سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ وَشَمْسِهِ وَقَمَرِهِ وَلَيْلِهِ وَنَهَارِهِ، وَبِأَنَّ لَهُ<sup>٢</sup> وَلَهُمْ خَالِيقاً وَمُدَبِّراً لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ؛ وَعَرَفُوا بِهِ الْحَسَنَ مِنَ الْقَبِيحِ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ فِي الْجَهْلِ، وَأَنَّ النُّورَ فِي الْعِلْمِ، فَهَذَا مَا دَلَّاهُمْ عَلَيْهِ الْعَقْلُ».

قِيلَ لَهُ: فَهَلْ يَكْتَفِي الْعِبَادُ بِالْعَقْلِ دُونَ غَيْرِهِ؟

قَالَ: «إِنَّ الْعَاقِلَ لِدَلَالَةِ عَقْلِهِ - الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ قِيَامَهُ وَزِينَتَهُ وَهِدَايَتَهُ - عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنْتَهُ هُوَ رَبُّهُ، وَعَلِمَ أَنَّ لِيَخْلُقَ مَحَبَّةً، وَأَنَّ لَهُ كَرَاهِيَةً<sup>٣</sup>، وَأَنَّ لَهُ طَاعَةً، وَأَنَّ لَهُ مَنُصِيَّةً، فَلَمْ يَجِدْ عَقْلَهُ يَدُلُّهُ عَلَى ذَلِكَ<sup>٤</sup>، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْعِلْمِ وَطَلَبِهِ، وَأَنْتَهُ لَا يَنْتَفِعُ بِعَقْلِهِ إِنْ لَمْ يُصَبِّ ذَلِكَ بِعِلْمِهِ، فَوَجَبَ عَلَى الْعَاقِلِ طَلَبُ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ الَّذِي لَا قِيَامَ لَهُ إِلَّا بِهِ».

٣٦ / ٣٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ حُمْرَانَ وَصَفْوَانَ بْنِ مِهْرَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ: سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا غِنَى أَخْصَبَ مِنَ الْعَقْلِ، وَلَا فَقْرَ أَحْطَطَ مِنَ الْحَقْمِ،

١ . يجوز فيه فتح الهمزة وكسرها.

٢ . كذا في «ف» والمطبوع، والظاهر أن الصحيح «أَنَّ لَهُ» بدل «وَبِأَنَّ لَهُ».

٣ . في «ف»: «كَرَاهَاة».

٤ . أي مصادق المحبوب والمبغوض، وهذا معنى قولهم: الأحكام الشرعية أطاف في الأحكام العقلية.

وَلَا اسْتَظْهَرَ فِي أَمْرِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمَشُورَةِ فِيهِ».

وَلِهَذَا أُجِرَ كِتَابُ الْعَقْلِ وَالْجَهْلِ<sup>٢</sup>

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا.

١. في «بح، بس»:- «و».

٢. في «ب، ج، ض، ف، بح، بس» وشرح المازندراني:- «والجهل». وفي «بف»:- «وهذا آخر كتاب العقل والجهل». وفي شرح صدر المتألهين:- «هنا آخر كتاب العقل. والحمد لله رب العالمين». ثم قال: «هكذا وقعت العبارة في النسخ التي رأيناها، ولو قال: هنا آخر باب العقل، لكان أوفق».



(٢)

كتاب فضل العلم



كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ<sup>١</sup>بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>٢</sup>١ - بَابُ فَرَضِ الْعِلْمِ<sup>٣</sup> وَوُجُوبِ طَلَبِهِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ

٣٧ / ١ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ<sup>٤</sup>، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ<sup>٥</sup>، عَنْ أَبِيهِ:

١ . في «الف» ب، ج، ض، و، بر، بس، بف، و شرح صدر المتألهين: - «كتاب فضل العلم». وفي «ب» بف، والتعليقة للداماد: - «فضل».

٢ . في «و» والتعليقة للداماد وشرح صدر المتألهين: - «بسم الله الرحمن الرحيم». وفي «ض»: + «وبه ثقتي».

٣ . في التعليقة للداماد: «باب فضل العلم». وفي شرح صدر المتألهين بعد قوله: «باب فرض العلم...» قال: «وهو الباب الثاني من كتاب العقل وفيه تسعة أحاديث». وقال المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ٩٨: «كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها قبل الباب: كتاب فضل العلم. ويؤيد الأول أَنَّ الشيخ عَدَّ كتابَ العقل وفضل العلم كتاباً واحداً من كتب الكافي؛ حيث عَدَّها في الفهرست، ويؤيد الثاني أَنَّ النجاشي عَدَّ كتابَ فضل العلم بعد ما ذكر كتابَ العقل من كتب الكافي».

٤ . في «و، بس»: - «عن أبيه»، لكن الظاهر ثبوته كما في سائر النسخ؛ فقد وردت رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن أبي الحسين الفارسي في الكافي، ح ٣٤٨٧، وح ٣٨٦٩، وح ٤٩١٩، وفيه: «الحسن بن أبي الحسن الفارسي»؛ وح ١١٦٢٦، وفيه: «الحسن بن الحسين الفارسي».

واحتمال زيادة «عن أبيه» في السند رأساً - لما قد أشرنا إليه سابقاً من الأُس الذهنى الموجب لبعض الزيادات في السند - مدفوع بورود رواية إبراهيم بن هاشم مصرحاً باسمه عن الحسن الفارسي - بعنوانيه الصحيحة والمصحفة - في بعض الأُسناد. راجع: الخصال، ص ٤، ح ١٠؛ و ص ١٤١، ح ١٦٠؛ و ص ٢٢٣، ح ٥٤؛ ثواب الأعمال، ص ١٢٥، ح ١.

٥ . هكذا في حاشية «ف» ب، والطبعة الحجرية من الكتاب. وفي «الف» ب، ج، ض، ف، و، ب، بر، بس، بف، هـ

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «طَلَبَ الْعِلْمُ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ،<sup>١</sup> إِلَّا إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ بَقَاةَ الْعِلْمِ»<sup>٢</sup>.

٣٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغُمَرِيِّ: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَبَ الْعِلْمُ فَرِيضَةً»<sup>٤</sup>.

«والمطبوع: «عبدالرحمن بن زيد». وفي «ب»: «عبدالرحمن بن الحسين بن يزيد». وفي حاشية «بف»: «عبدالرحمن بن الحسين بن زيد».

والظاهر صحة ما أثبتناه. وعبدالله بن زيد هذا، هو عبدالله بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين، وقد نسب إلى جدّه في ما نحن فيه؛ فقد روى الحسن بن أبي الحسين الفارسي - بعنوانه المختلفة الصحيحة والمصحّفة - عن عبدالله بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن طالب، بواسطة سليمان البصري في بعض الأسناد. راجع: الأمالي للمصدوق، ص ٢٤٨، المجلس ٥٠، ح ٣؛ علل الشرائع، ص ٥١٨، ح ٩؛ الخصال، ص ٢٢٦، ح ٦٠؛ وص ٤٣٥، ح ٢٢؛ وص ٥٢٠، ح ٩. وروى عنه أيضاً بلا واسطة - كما في ما نحن فيه - في الخصال، ص ٢٢٣، ح ٥٤، لكنّ الظاهر سقوط الوساطة في هذين السندين.

ويؤيد ما استظهرناه من صحة نسخة «عبدالله» عدم ذكر كتب الأنساب لعبدالرحمن، في أولاد الحسين بن زيد بن علي، فلاحظ.

هذا، وفي البصائر المطبوع، ص ٢، ح ١: «الحسن بن زيد بن علي بن الحسين» بدل «الحسن بن أبي الحسين الفارسي، عن عبدالله بن زيد». ولكن في بعض مخطوطاته: «عن الحسن بن أبي الحسن الفارسي، عن عبدالرحمن بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين». وهو أقرب إلى الواقع، كما ظهر ممّا تقدّم.

١. في «ج»: «+ ومسلمة».

٢. «البغاة»: جمع الباغي بمعنى الطالب، تقول: بغيت الشيء إذا طلبته. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٢ (بغى).

٣. بصائر الدرجات، ص ٢، ح ١، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن زيد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام. الأمالي للمفيد، ص ٢٨، المجلس ٤، ذيل ح ١؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٨٧، المجلس ١٧، ح ٣٨، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٥٢١ المجلس ١٨، ذيل ح ٥٥؛ وص ٥٦٩ المجلس ٢٢، ح ٢، مع زيادة في أوله، وفي الأربعة الأخيرة بسند آخر إلى قوله: «كُلّ مسلم». مصباح الشريعة، ص ١٣ و ٢٢، ضمن الحديث مع زيادة في أولهما وآخرهما إلى قوله: «كُلّ مسلم». الوافي، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦، ح ٣١١٥.

٤. بصائر الدرجات، ص ٢، ح ٢: «طلب العلم فريضة على كلّ حال»؛ وفيه، ص ٣، ح ٤: «طلب العلم فريضة من

٣٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: هَلْ يَسَعُ النَّاسُ تَرْكَ الْمَسْأَلَةِ عَمَّا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ:

«لَا»<sup>٢</sup>.

٤٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، اغْلَمُوا أَنَّ كَمَالَ الدِّينِ طَلَبُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلُ بِهِ، أَلَا وَإِنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ أَوْجَبَ عَلَيْكُمْ مِنْ طَلَبِ الْمَالِ؛ إِنَّ الْمَالَ مَفْسُومٌ<sup>٣</sup> مَضْمُونٌ لَكُمْ، قَدْ قَسَمَهُ عَادِلٌ بَيْنَكُمْ، وَضَمِنَهُ، وَسَيَفِي لَكُمْ، وَالْعِلْمُ مَخْرُونٌ عِنْدَ أَهْلِهِ<sup>٤</sup>، وَقَدْ أَمَرْتُمْ بِطَلَبِهِ مِنْ أَهْلِهِ؛ فَاطْلُبُوهُ»<sup>٥</sup>.

٤١ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ

«فرائض الله»، وفيها بسند آخر عن عيسى بن عبدالله العمري؛ وفيه، ص ٣، ح ٥، عن محمد بن الحسين، عن

محمد بن عبدالله، عن عيسى بن عبدالله، عن أحمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «طلب العلم فريضة من فرائض الله». الوافي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥، ح ٣٣١٤.

١. في «ج»: «إليه».

٢. المحاسن، ص ٢٢٥، من كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٨ وفيه: عن أبيه وموسى بن القاسم عن يونس بن عبد الرحمن، عن بعض أصحابهما. الوافي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٨، ح ٣٣٢١٩.

٣. في تحف العقول: «بينكم». ٤. في المطبوع وبعض النسخ: «قسمه» بالتضعيف.

٥. في الوافي: «عند أهله، وهم علماء أهل البيت الذين هم أوصياء النبي صلى الله عليه وآله وخلفاء الله في أرضه وحججه على خلقه، ثم من أخذ عنهم واستفاد من محكمات كلامهم من غير تصرف فيه». ونحوه في شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢؛ و«مرآة العقول» ج ١، ص ١٠٠.

٦. تحف العقول، ص ١٩، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤، ح ٣٣١١١.



٣١/١ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا<sup>١</sup> - رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةً<sup>٢</sup>.

٤٢ / ٦. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ بَعَاةَ الْعِلْمِ»<sup>٣</sup>.

٤٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَقَفُّهُوا فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّهُ<sup>٤</sup> مَنْ لَمْ يَتَقَفَّهُ مِنْكُمْ فِي الدِّينِ<sup>٥</sup>، فَهُوَ أَغْرَابِي<sup>٦</sup>؛ إِنَّ<sup>٧</sup> اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «لِيَتَقَفُّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ

١. في «الف، ج، ض، ف، و، بر، بف» وحاشية «ب، يح، بس»: «عن رجل من أصحابنا».

والظاهر صحة ما في «ب، يح، بس» والمطبوع؛ فقد ورد الخبر في المحاسن، ص ٢٢٥، ح ١٤٦، عن يعقوب بن يزيد عن أبي عبد الله رجل من أصحابنا. وورد في بصائر الدرجات، ص ٣، ح ٣ - مع زيادة سيرة - عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن رجل من أصحابنا، لكن في بعض نسخه المعتمدة: «عن ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله رجل من أصحابنا».

٢. في المحاسن: - «قال رسول الله ﷺ».

٣. المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٦. الوافي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦، ح ٣٣١١٦.

٤. في المحاسن: - «قال رسول الله ﷺ».

٥. المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٦، عن يعقوب بن يزيد؛ بصائر الدرجات، ص ٣، ح ٣، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «كُلُّ مُسْلِمٍ» - الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦، ح ٣٣١١٧.

٦. في «بر، بف»: «فَابْنٌ».

٧. في المحاسن: «فَابْنٌ».

٨. في «الف، ج، ض، ف، و، بر، بف»: «فَابْنٌ».

٩. «الأعرابي»: نسبة إلى الأعراب؛ لأنه لا واحد له، وضده المهاجر، وهم ساكنو البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة، ولا يعرفون الدين. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٧٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٢ (عرب).  
١٠. في «الف، بف»: «وَابْنٌ».

إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ»<sup>٢</sup>.

٤٤ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عَمْرِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّفَقُّهِ فِي دِينِ اللَّهِ، وَلَا تَكُونُوا أَغْرَابًا؛ فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهِ فِي دِينِ اللَّهِ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَمْ يَزَلْ لَهُ عَمَلَةٌ».

٤٥ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَبَلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوِ دِدْتُ أَنَّ أَصْحَابِي<sup>٦</sup> ضَرَبَتْ<sup>٧</sup> رُؤُوسَهُمْ بِالسَّيَاطِ حَتَّى يَنْفَقَهُوا»<sup>٨</sup>.

٤٦ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَمَّنْ رَوَاهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، رَجُلٌ عَرَفَ هَذَا الْأَمْرَ لَزِمَ بَيْتَهُ

١. التوبة (٩): ١٢٢.

٢. المحاسن، ص ٢٢٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٣. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٦٢، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٣٨، مع تفاوت. الوافي، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤١.

٣. في «ب، ج، و»: «المفضل».

٤. النظر هاهنا كناية عن الرحمة والرأفة والعطوفة والاختيار؛ لأنَّ النظر في الشاهد دليل المحبة، وترك النظر دليل البغض والكراهة. أنظر شروح الكافي.

٥. المحاسن، ص ٢٢٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٢ وفيه: «في وصية المفضل بن عمر»؛ تحف العقول، ص ٥١٣، مرسلاً عن المفضل بن عمر. وراجع: المحاسن، ص ٢٢٧، ح ١٥٨. الوافي، ج ١، ص ١٢٨، ح ٤٢.

٦. في حاشية «ج»: «أصحابنا».

٧. «ضربت» بضم التاء على صيغة المتكلم، أو بسكونها وضم الضاد على البناء للمفعول. شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢١.

٨. المحاسن، ص ٢٢٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٥ بسند آخر عن إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليت السياط على رؤوس أصحابي حتى يتفقهوا في الحلال والحرام». الوافي، ج ١، ص ١٢٩، ح ٤٣.

وَلَمْ يَتَعَرَّفْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ إِخْوَانِهِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «كَيْفَ يَتَفَقَّهُ هَذَا فِي دِينِهِ؟»<sup>١</sup>.

٣٣/١

## ٢- بَابُ صِفَةِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ وَفَضْلِ الْعُلَمَاءِ

٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُلٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: عَلَامَةٌ، فَقَالَ: وَمَا الْعَلَامَةُ؟ فَقَالُوا لَهُ<sup>٢</sup>: «أَعْلَمَ النَّاسَ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَوَقَائِعِهَا وَأَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْأَشْعَارِ وَالْعَرَبِيَّةِ»<sup>٣</sup>.

قَالَ: «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ذَلِكَ<sup>٤</sup> عِلْمٌ لَا يَضُرُّ مَنْ جَهَلَهُ، وَلَا يَنْفَعُ مَنْ عَلِمَهُ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، وَمَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ»<sup>٥</sup>.

٤٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ:

١ . الوافي، ج ١، ص ١٢٩، ح ٤٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٤، ح ٢٠٧٢٢.

٢ . في «بف» والأماشي والمعاني: - «له».

٣ . هكذا في «الف» ب، ض، و، بر، بس، بف» و شرح المازندراني والوسائل والبحار والأماشي . وفي سائر النسخ والمطبوع: «العربية» بدون الواو . ٤ . في «ف، ب» و حاشية «ض»: «ذلك».

٥ . «فضل» أي زيادة غير محتاج إليها كاللغو، أو فضيلة من المزايا والمحسنات، لا من الكمالات الضرورية التي ليس عنها بد ولا عنها متدوكة . التعليقة للداماد، ص ٦٧.

٦ . الأماشي للصدوق، ص ٢٦٧، المجلس ٤٥، ح ١٣؛ ومعاني الأخبار، ص ١٤١، ح ١ يستدعها عن محمد بن عيسى بن عبيد . وفيهما إلى قوله: «لا ينفع من علمه» . تحف العقول، ص ٣٢٢، مع اختلاف . الوافي، ج ١، ص ١٣٣، ح ٥٠؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٢٧، ح ٢٢٦٨٢، وج ٢٧، ص ٤٣، ح ٣٣١٦٧، وفيهما من قوله: «إنما العلم».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا، وَإِنَّمَا أُورِثُوا<sup>١</sup> أَحَادِيثَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِنْهَا، فَقَدْ أَخَذَ حَقًّا وَافِرًا، فَانظُرُوا عِلْمَكُمْ هَذَا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ؟ فَإِنْ فِينَا<sup>٢</sup> - أَهْلُ النَّبِيِّ - فِي كُلِّ خَلْفٍ<sup>٣</sup> عُدُولًا يَنْفُونَ عَنْهُ تَخْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ<sup>٤</sup> الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»<sup>٥</sup>.

٤٩ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا، فَقَهَّهْ فِي الدِّينِ»<sup>٦</sup>.

٥٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى<sup>٧</sup>، عَنْ

١. في «ألف، ض» والبصائر والاختصاص: «ذلك».

٢. في «ألف» والبصائر والاختصاص: «ورثوا».

٣. «فينا» خبر «إن» قَدَمَ على اسمه - وهو «عدولاً» - للحصر، أو للتشويق إلى ذكره، أو لكونه ظرفاً. «وأهل البيت» منصوب على المدح، بتقدير «أعني»، أو مجرور بتقدير «في» بقرينة المقام - وإن كان تقديرها شاذاً - على أنه بدل لـ «فينا»، أو مجرور على أنه بدل عن ضمير المتكلم إن جُوز. شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣١.

٤. «الخلف» و«الخلف» ما جاء من بعد، ويقال: هو خلف سوء من أبيه، وخلف صدق من أبيه، إذا قام مقامه. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٤ (خلف).

٥. «الانتحال»: أن يدعي لنفسه ما لغيره، كأن يدعي الآية والحديث في غيره أنه فيه. يقال: انتحل فلان شعر فلان: إذا ادّعه. راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٩٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٠ (نحل).

٦. بصائر الدرجات، ص ١٠، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد وسندي بن محمد، عن أبي البختری. وفيه، ص ١١، ح ٣ بسند آخر. الاختصاص، ص ٤. بسند عن أبي البختری. وراجع: رجال الكشي، ص ٤، ح ٥. الوافي، ج ١، ص ١٤١، ح ٥٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٣٣٢٤٧.

٧. الأمالي للمفيد، ص ١٥٧، المجلس ١٩، ح ٩، بسند عن محمد بن يعقوب الكليني، عن الحسين بن محمد... عن أبي عبدالله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذم الدنيا والزهد فيها، ح ١٩٠٢، بسند آخر مع زيادة: الأمالي للطوسي، ص ٥٣١، المجلس ١٩، ضمن ح ١، بسند آخر. الوافي، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٥؛ الوسائل، ج ١٦، ح ١٣، ح ٢٠٨٣٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ٥٥، ح ٢٨.

٨. في الكافي، ح ٨٤٣١: «ابن أبي عمير» بدل «حماد بن عيسى»، وكلاهما راويان لكتاب ربعي، كما في الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٤.

رَبِيعِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام <sup>١</sup>، قَالَ: «الْكَمَالُ كُلُّ التَّقَوُّهِ فِي الدِّينِ، وَالصَّبْرُ عَلَى النَّائِبَةِ <sup>٢</sup>، وَتَقْدِيرُ الْمَعِيشَةِ <sup>٣</sup>».

٣٣/١ ٥١ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعُلَمَاءُ أَمَنَاءٌ، وَالْأَتْقِيَاءُ حُصُونٌ، وَالْأَوْصِيَاءُ سَادَةٌ <sup>٤</sup>».

٥٢ / ٦. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى:

«الْعُلَمَاءُ مَنَازِلٌ، وَالْأَتْقِيَاءُ حُصُونٌ، وَالْأَوْصِيَاءُ سَادَةٌ <sup>٥</sup>».

٥٣ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُسَّانَ، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْكِنْدِيِّ، عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام <sup>٦</sup>: «لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَتَّقُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، يَا بَشِيرُ، إِنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ <sup>٧</sup> إِذَا لَمْ يَسْتَغْنِ بِفَقْهِهِ، اخْتِاجَ إِلَيْهِمْ»..... ←

١. في الكافي، ح ٨٤٣١: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٢. «النَّائِبَةُ»: ما ينوب الإنسان، أي ينزل به من المهمات والحوادث. النهاية، ج ٥، ص ١٢٣ (نوب).

٣. الكافي، كتاب المعيشة، باب إصلاح المال وتقدير المعيشة، ح ٨٤٣١. وفيه: «كُلُّ الْكَمَالِ فِي ثَلَاثَةٍ»، وذكر في الثلاثة: «التقدير في المعيشة». الأمالي للطوسي، ص ٦٦٦، ح ١٣٩٤، المجلس ٣٦، ح ١. بسند آخر مع اختلاف. تحف العقول، ص ٢٩٢. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٦١٨، والتهذيب، ج ٧، ص ٢٣٦، ح ١٠٢٨. الوافي، ج ١، ص ١٣١، ح ٤٨؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٦٥، ح ٢١٩٩٧.

٤. الوافي، ج ١، ص ١٤٣، ح ٥٥. ٥. في «بر»: «الأوصياء».

٦. «الْمَنَارَةُ»: جمع منارة، وهي موضع النور، أو التي يوضع عليها السراج، أو العلامة تجعل بين الحدين، أو غلَم الطريق. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٤٠-٢٤١ (نور).

٧. في «ألف، ج، و، بر» وحاشية «ب، بـ»: «والعلماء».

٨. الوافي، ج ١، ص ١٤٣، ح ٥٥.

٩. أي من أصحابنا. والضمير في «إليهم» راجع إلى المخالفين فلا إشكال. وفي «بـ» وحاشية «ج»: «منكم».

فَإِذَا<sup>١</sup> اِخْتِاجَ إِيْنِهِمْ، أَذْخَلُوهُ فِي بَابِ ضَلَالَتِهِمْ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ<sup>٢</sup>.

٥٤ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا خَيْرَ فِي الْعَيْشِ إِلَّا لِرَجُلَيْنِ: عَالِمٍ مُطَاعٍ، أَوْ مُسْتَمِعٍ وَاعٍ<sup>٣</sup>.

٥٥ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «عَالِمٌ يَنْتَفَعُ بِعِلْمِهِ أَفْضَلُ مِنْ<sup>٤</sup> سَبْعِينَ أَلْفَ عَابِدٍ<sup>٥</sup>».

٥٦ / ١٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ رَاوِيَةٌ<sup>٦</sup> لِيَحْدِثَكُمْ بَيِّنَاتُ ذَلِكَ فِي النَّاسِ، وَيُسَدِّدُهُ<sup>٧</sup> فِي

١ . في حاشية «ج»: «وإذا».

٢ . الوافي، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٧، ح ٢٧٦٣١.

٣ . في «ج»: «واع».

٤ . الخصال، ص ٤٠، باب الاثنين، ح ٢٨، بسنده عن السكوني. تحف العقول، ص ٣٩٧، عن الكاظم عليه السلام في وصيته لهشام، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١، ص ١٣٢، ح ٤٩.

٥ . في البصائر وثواب الأعمال: «+عبادة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٦، ح ١، عن إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ٨، ح ٩ و ثواب الأعمال، ص ١٥٩، ح ٢ بسند آخر، عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٢٩٤. الوافي، ج ١، ص ١٤٤، ح ٥٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٧، ح ٢١٧٢٧.

٧ . «الراوية»: كثير الرواية، والتاء للمبالغة، كما في العلامة والنسابة. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٧٩ (روى).

٨ . في «ب» والوسائل، ح ٣٣٢٤٦ وحاشية ميرزا رفيعا والبصائر: «يسدده». وهو إما من التسديد، كما ذهب إليه الفيض في الوافي؛ وإما من السداد بتضمين معنى التقرير، كما ذهب إليه المجلسي في مرآة العقول.

قُلُوبِهِمْ وَ قُلُوبِ شِيعَتِكُمْ<sup>١</sup>، وَلَعَلَّ عَابِدًا مِنْ شِيعَتِكُمْ لَيْسَتْ لَهُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ، أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟  
 قَالَ: «الرَّوَايَةُ لِحَدِيثِنَا يَشُدُّ بِهِ<sup>٢</sup> قُلُوبِ شِيعَتِنَا أَفْضَلُ مِنَ الْفِ عَابِدٍ»<sup>٣</sup>.

### ٣- بَابُ أَصْنَافِ النَّاسِ

٥٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،  
 عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، عَنْ حَدَّثِهِ  
 مِنْ يُونُسَ<sup>٤</sup> بِهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ أَلْوَا<sup>٥</sup> بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِلَى ثَلَاثَةِ:

١ . فِي الْبَصَائِرِ: «وَيَسُدُّ فِي قُلُوبِ شِيعَتِكُمْ». وَفِي حَاشِيَةِ مِرْزَا رَفِيعًا: وَيَسُدُّهُ فِي قُلُوبِ النَّاسِ وَقُلُوبِ شِيعَتِكُمْ.

٢ . فِي حَاشِيَةِ «ب» بِر: «يَسُدُّ بِهِ». وَفِي الْبَصَائِرِ: «الرَّوَايَةُ لِحَدِيثِنَا يَثِّ فِي النَّاسِ وَيَسُدُّهُ فِي».

٣ . بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ، ص ٧، ح ٦، بِسَنَدِهِ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ. الْوَاقِفِي، ج ١، ص ١٤٤، ح ٥٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٧٧، ح ٣٣٢٤٦؛ وَص ١٣٧، ح ٣٣٤١٧.

٤ . فِي الْوَسَائِلِ: «عَنْ أَبِي أُسَامَةَ».

هَذَا وَقَدْ أَكْثَرَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، وَوَقُوعِ الْوَاسِطَةِ بَيْنَهُمَا - كَمَا فِي هَذَا السَّنَدِ وَمَا يَأْتِي فِي ح ٨٩٠ - بَعِيدَ جَدًّا. أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّا لَمْ نَجِدْ رَوَايَةَ أَبِي أُسَامَةَ - وَهُوَ زَيْدُ الشَّحَامِ - عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ إِلَّا فِي هَذَيْنِ الْمَوْرَدَيْنِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ «عَنْ» - بَعْدَ أَبِي أُسَامَةَ - فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُصْخَفٌ مِنْ «و». يُوْثِدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي ص ١٧٨، ح ٧ مِنْ رَوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَهَشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ. رَاجِعْ: مَعْجَم رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٥، ص ٩٢-٩٤، وَج ٢٣، ص ١٨-٢٢.

وَأَمَّا بِنَاءُ عَلَى مَا فِي الْوَسَائِلِ: مِنْ عَدَمِ ذِكْرِ «عَنْ أَبِي أُسَامَةَ» فَلَيْسَ فِي السَّنَدِ خَلَلٌ؛ فَتَأَمَّلْ.

٥ . فِي «بِر» وَحَاشِيَةِ «ف» بِف، وَشَرَحَ صَدْرُ الْمُتَالِهِينَ: «يَتَّق».

٦ . «أَلْوَا» أَي رَجَعُوا، أَوْ «أَلْوَا» أَي قَصَدُوا أَوْ رَجَعُوا، أَوْ «أَلْوَا» أَي قَصَرُوا أَوْ رَجَعُوا، أَوْ «أَلْوَا» مِنْ أَلَا، أَيْ اسْتَطَاعَهُ. وَفِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ يَحْتَاجُ إِلَى تَضَمُّينِ مَعْنَى الرَّجُوعِ أَوْ الصِّيُورَةِ. أَنْظِرْ: التَّعْلِيقَةُ لِلدَّمَادِ، ص ٧٠؛

شَرَحَ صَدْرُ الْمُتَالِهِينَ، ص ١٣٣؛ شَرَحَ الْمَازَنْدَرَانِي، ج ٢، ص ٤٤؛ الْوَاقِفِي، ج ١، ص ٥٢؛ مِرْآةُ الْعُقُولِ، ج ١، ص ١٠٩.

أَلَا إِلَى عَالِمٍ عَلَى هُدًى مِنَ اللَّهِ قَدْ أَغْنَاهُ اللَّهُ بِمَا عَلِمَ عَنْ<sup>١</sup> عِلْمِ غَيْرِهِ، وَجَاهِلٍ مُدْعٍ لِلْعِلْمِ لَا عِلْمَ لَهُ، مُعْجَبٍ بِمَا عِنْدَهُ قَدْ فَتَنَتْهُ الدُّنْيَا وَفَتَنَ غَيْرُهُ، وَمُتَعَلِّمٍ مِنْ عَالِمٍ عَلَى<sup>٢</sup> سَبِيلِ هُدًى مِنَ اللَّهِ وَنَجَاةٍ، ثُمَّ هَلَكَ مَنْ ادَّعَى، وَخَابَ مَنْ افْتَرَى<sup>٣</sup>.

٥٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الرُّشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ سَالِمِ بْنِ مَكْرَمٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «النَّاسُ ثَلَاثَةٌ<sup>٤</sup>: عَالِمٌ، وَمُتَعَلِّمٌ، وَغَنَاءٌ<sup>٥</sup>.

٥٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ، قَالَ:  
قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اغْدُ<sup>٦</sup> عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا، أَوْ أَحِبَّ أَهْلَ الْعِلْمِ، وَلَا تَكُنْ<sup>٧</sup> رَابِعًا؛

١. في «بف»: «من».

٢. «فتنته الدنيا» أي أضلته عن طريق الحق، من الفتنة بمعنى الضلال والإثم، والفاتن: المضل عن الحق. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣١٨ (فتن).

٣. الوافي، ج ١، ص ١٥١، ح ٦٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨، ح ٣٣٠٩٣.

٤. في البصائر والخصال: «إن الناس يغدون على ثلاثة».

٥. «الغناء»: ما يجيء فوق السيل ممتًا يحمله من الزبد والوسخ وغيرهما، والمراد أراذل الناس وسفطهم. وغير العالم والمتعلم كالغناء في عدم الانتفاع به والاطلاع على منتهى أمره. أو المراد أن غيرهما ليس حركته وجزؤه في أحواله إلا بإجراء الأهوية وإغواء الأبالسة، بل ليس القصد إلى وجوده إلا تبعاً وبالعرض، كما أن الغناء ليس حركته إلا بتبعية حركة السيل بالعرض. راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٠٤؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٤٣ (غثر).

٦. بصائر الدرجات، ص ٩، ح ٥؛ والخصال، ص ١٢٣، باب الثلاثة، ح ١١٥، بسندهما عن الحسن بن علي الرشاء، مع زيادة الوافي، ج ١، ص ١٥٢، ح ٧٠.

٧. «اغْدُ»: أمر من الغدو، وهو سير أول النهار تقيض الرواح، والمراد هنا مطلق الصيرورة، أي صير عالماً. وأما كونه: «اغْدُ» أمراً من باب الإفعال فلا تساعده اللغة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦؛ (غدا)؛ التعليقة للداماد، ص ٧٢؛ الوافي، ج ١، ص ١٥٣.

٨. في «ج»: «ولا تلك».



فَتَهْلِكُ بِبُغْضِهِمْ<sup>٢</sup>.

٤ / ٦٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ جَمِيلٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَعْدُو النَّاسُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: عَالِمٍ،  
وَمُتَعَلِّمٍ، وَغَنَاءٍ، فَتَحْنُ الْعُلَمَاءُ، وَيُسَيِّعَتُنَا الْمُتَعَلِّمُونَ، وَسَائِرُ النَّاسِ غَنَاءً»<sup>٣</sup>.

#### ٤ - بَابُ ثَوَابِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ<sup>٤</sup>

١ / ٦١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛  
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ  
الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ؛  
وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْقَدَّاحِ<sup>٥</sup>.

١ . في «و»: «بعضهم». قال صدر المتألهين في شرحه، ص ١٣٦: «في بعض النسخ بالعين المهملة». وفي  
الوافي، ج ١، ص ١٥٣: «إهمال العين كما ظنَّ تصحيف». وفي شرح المازندراني، ج ٢، ص ٥١: «أَنَّ سبب هذه  
القراءة قلة التدبر وخفة سير عقل القارئ».

٢ . المحاسن، ص ٢٢٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٥، بسنده عن محمد بن مسلم؛ وروى البرقي أيضاً في ذيل  
ح ١٥٥ بسند آخر عن أبي حمزة مثله. الخصال، ص ١٢٣، باب الثلاثة، ح ١١٧، بسنده عن محمد بن مسلم  
وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. راجع: الأصول الستة عشر، ص ٢٢٧، ح ٢٨١؛ والمحاسن،  
ص ٢٢٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٤. الوافي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٧١.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٨، ح ١، بسنده عن يونس. وفيه، ص ٨، ح ٢ و ٣؛ و ص ٩، ح ٤ و ٥، بسند آخر مع  
اختلاف يسير. راجع: الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٧؛ والأمالى للمفيد، ص ٢٤٧، المجلس ٢٩، ح ٣؛ والخصال،  
ص ١٨٦، باب الثلاثة، ح ٢٥٧؛ وكمال الدين، ص ٢٨٩، ح ٢؛ والأمالى للطوسي، ص ٢٠، المجلس ١، ح ٢٣؛  
والفارات، ج ١، ص ٩٩، وتحف العقول، ص ١٦٩. الوافي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨،  
ح ٣٣٠٩٤؛ و ص ٦٨، ح ٣٣٢٢٠.

٤ . في «بس»: «العلم والمتعلم». وفي حاشية «ض»: وشرح صدر المتألهين: «العلم والمتعلم».

٥ . القَدَّاح هو عبدالله بن ميمون القَدَّاح، يروي عنه المصنف بثلاثة طرق:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَطْلُبُ فِيهِ عِلْماً، سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقاً إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أُجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضاً بِهِ، وَإِنَّهُ لَيَسْتَغْفِرُ لَطَالِبِ الْعِلْمِ مَنْ فِي السَّمَاءِ<sup>٢</sup> وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْخُوبِ فِي الْبَحْرِ، وَفَضَّلَ الْعَالِمُ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ النُّجُومِ<sup>٣</sup> لَيْلَةَ الْبَذْرِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ؛ إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوْرَثُوا دِينَاراً وَلَا دِرْهَمًا، وَلَكِنْ وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ<sup>٤</sup>، أَخَذَ بِحَظِّ وَافِرٍ<sup>٥</sup>».

٦٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوطٍ، عَنْ ٣٥/١

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ<sup>٧</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

• الأول: محمد بن الحسن وعلي بن محمد عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الأشعري. وهذا الطريق نفسه ينحل إلى طريقين، كما لا يخفى. الثاني: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن جعفر بن محمد الأشعري. الثالث: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى. وبما ذكرناه تَضَحَّ كَيْفِيَّةُ وقوع التحويل في السند.

١. هكذا في «الف» ب، ض، ف، بر، بس، بف، وحاشية «بح» والبصائر والأمال. وفي «ف» والمطبوع: «يستغفر» بدون اللام.

٢. في «الف» وحاشية «بح» بر، بس، بف، والبصائر وثواب الأعمال: «السموات».

٣. في حاشية «ب» ض، بح، بس: «الكواكب». ٤. في «ض» و «ثواب الأعمال»: «وإن».

٥. في ثواب الأعمال: «منهم».

٦. بصائر الدرجات، ص ٣، ح ٢، بسنده عن حماد بن عيسى إلى قوله: «ولكن ورثوا العلم»؛ وفي ثواب الأعمال، ص ١٥٩، ح ١؛ والأمال للصديق، ص ٦٠، المجلس ١٤، ح ٩ بسندهما عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن ميمون. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٤، ح ٥٨٣٤. الوافي، ج ١، ص ١٥٥، ح ٧٣.

٧. هكذا في «جس» وحاشية «جو». وفي سائر النسخ والمطبوع: «جميل بن صالح».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى الصَّفَّارُ الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤، ح ٩، بسنده عن جميل بن درَّاج عن محمد بن مسلم. وأورده ابن إدريس أيضاً في السرائر، ج ٣، ص ٥٩٥ في ما استطرفه من مشيخة الحسن بن محبوب، عن جميل بن درَّاج.

أضف إلى ذلك، كثرة روايات جميل بن درَّاج عن محمد بن مسلم، مع أنه لم يثبت رواية جميل بن صالح عن محمد بن مسلم، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٥٣-٤٥٤، ص ٤٦١.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يُعَلِّمُ الْعِلْمَ مِنْكُمْ لَهُ أَجْرٌ مِثْلُ أَجْرِ الْمُتَعَلِّمِ<sup>١</sup>، وَلَهُ الْفَضْلُ عَلَيْهِ، فَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنْ حَمَلَةِ الْعِلْمِ<sup>٢</sup>، وَعَلِّمُوهُ إِخْوَانَكُمْ كَمَا عَلَّمَكُمُوهُ<sup>٣</sup> الْعُلَمَاءُ<sup>٤</sup>».

٦٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ عَلَّمَ<sup>٥</sup> خَيْرًا، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ عَلَّمَهُ<sup>٦</sup> غَيْرَهُ، يَجْزِي<sup>٧</sup> ذَلِكَ لَهُ؟ قَالَ: «إِنْ عَلَّمَهُ النَّاسُ كُلَّهُمْ، جَرَى<sup>٨</sup> لَهُ». قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَ؟ قَالَ: «وَإِنْ مَاتَ<sup>٩</sup>».

٦٤ / ٤. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ<sup>١٠</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ

«وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي الْكَافِي، ح ١٧٤٥، مِنْ رَوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ مَجُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، فَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَعْتَبَرَةِ «دَرَجَ» بِدَلِّ «صَالِح».

١. فِي «بِر»؛ «لَهُ مِثْلًا أَجْرَ الْمُتَعَلِّمِ». وَفِي «ب» ج، ض، ف، يَح، بَس، بِف، وَالْوَاقِي: «لَهُ أَجْرٌ مِثْلًا أَجْرِ الْمُتَعَلِّمِ». وَفِي الْبَصَائِر: «لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الَّذِي يَعْلَمُهُ». ٢. فِي «بِر»+: «لَهُ».

٣. فِي حَاشِيَةِ «يَح» وَرَأَى الْعُقُول: «عَلِّمُوكُمْ». وَفِي الْبَصَائِر: «عَلِّمَكُمْ».

٤. بِصَانِ الدَّرَجَاتِ، ص ٤، ح ٩ بِسَنَدِهِ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَجٍ. وَالْوَاقِي، ج ١، ص ١٥٧، ح ٧٤.

٥. الْأَظْهَرُ كَوْنُهُ «عَلَّمَ» بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، وَجَوَزَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَوْنَهُ «عَلِمَ» بِالتَّخْفِيفِ. وَفِيهِ مَنَاقِشَةٌ مِنْ وَجْهِهِ. أَنْظَر: شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٢، ص ٦٢-٦٣.

٦. فِي حَاشِيَةِ «ض» وَحَاشِيَةِ بَدْرِ الدِّينِ: «عَلَّمَ». وَفَاعِلٌ «عَلَّمَهُ»؛ «غَيْرُهُ»، أَوْ هُوَ مَفْعُولُهُ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ عَائِدٌ إِلَى الْمَوْصُولِ الثَّانِي. هَذَا إِذَا كَانَ «عَلَّمَ» بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِتَخْفِيفِ ذَا «غَيْرِهِ» مَفْعُولٌ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ عَائِدٌ إِلَى الْمَوْصُولِ الْأَوَّلِ. أَنْظَر: شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٢، ص ٦٢.

٧. قَرَأَهَا صَدْرُ الْمُتَأَلِّهِينَ: «يَجْزِي» بِالزَّيِّ مَجْهُولًا. وَاحْتَمَلَ كَوْنُهُ: «يَجْزِي» بِالْحَاءِ وَالرَّاءِ مَعْلُومًا. وَقَاسَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ عليه السلام: «جَرَى ذَلِكَ». وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْفَيْضُ: «وَالْفَعْلَانِ مِنَ الْجَرِيَانِ بِالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، لَا مِنَ الْإِجْزَاءِ بِالزَّيِّ وَلَا الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، كَمَا ظَنَّنَا». أَنْظَر: شَرْحُ صَدْرِ الْمُتَأَلِّهِينَ، ص ١٣٩؛ وَالْوَاقِي، ج ١، ص ١٥٨.

٨. فِي «ب»+: «عَلَّمَ». ٩. فِي «بِر» جَل، جَه، وَ شَرْحُ صَدْرِ الْمُتَأَلِّهِينَ: «وَذَلِكَ».

١٠. بِصَانِ الدَّرَجَاتِ، ص ٥، ح ١١. وَفِيهِ، ص ٥، ح ١٣ بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَالْوَاقِي، ج ١، ص ١٥٧، ح ٧٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ١٧٢، ح ٢١٢٧٠.

١١. الْمُرَادُ مِنْ بَهَذَا الْإِسْنَادِ: «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ»، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ؛ فَقَدْ وَرَدَ فِي الْكَافِي، «

أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَلَّمَ بَابَ هُدًى، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهِ، وَلَا يُنْقَضُ أُولَئِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ عَلَّمَ بَابَ ضَلَالٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أُوزَارٍ مِنْ عَمَلٍ بِهِ، وَلَا يُنْقَضُ أُولَئِكَ مِنْ أُوزَارِهِمْ شَيْئًا».

٥ / ٦٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، لَطَلَّبُوهُ وَلَوْ يَسْفِكُ الْمُهْجِ<sup>٢</sup>، وَخَوْضُ اللَّحْجِ<sup>٣</sup>، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَوْحَى إِلَيَّ ذَانِبًا: أَنْ أَمَقَّتْ عَيْبِي إِلَى الْجَاهِلِ الْمُسْتَحْتَجِّ بِحَقِّ أَهْلِ الْعِلْمِ، التَّارِكِ لِلْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ؛ وَأَنْ أَحَبَّ عَيْبِي<sup>٤</sup>، إِلَيَّ التَّقِيَّ الطَّالِبَ لِلثَّوَابِ الْجَزِيلِ، اللَّازِمَ لِلْعُلَمَاءِ، التَّابِعَ لِلْعُلَمَاءِ<sup>٥</sup>، الْقَابِلَ<sup>٦</sup>

ح ٢٥٧، و ح ٦٩٠٩، رواية أحمد بن محمد بن خالد - وهو البرقي - عن محمد بن عبد الحميد. ومحمد بن عبد الحميد له كتاب رواه عنه أحمد بن أبي عبد الله - وهو عنوان آخر للبرقي - كما في الفهرست للطوسي، ص ٤٣٥، الرقم ٦٩٠.

١ . المحاسن، ص ٢٧، كتاب ثواب الأعمال، ح ٩؛ بسنده عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٢٩٧. الوافي، ج ١، ص ١٥٨، ح ٧٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٣، ح ٢١٢٧١.

٢ . في «بر»: «وشيئًا».

٣ . «السَّفَك»: الإراقة والإجراء لكل مائع، وكأنه بالدم أخض. و«المُهْجَة»: جمع المُهْجَة، وهي مطلق الدم، أو دم القلب خاصة. وقد تطلق على الروح. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفك)؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٤٢ (مهج).

٤ . «الخَوْضُ»: أصله المشي في الماء، ثم استعمل في التلبس بالأمر والتصرف فيه. و«اللَّحْج»: جمع اللُجَّة، وهي معظم الماء. واحتمل المازندراني بعيداً كونه: «اللَّحْج» بمعنى الضيق. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٨٨ (خوض)؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٣٨ (لجج)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٦٨.

٥ . في حاشية «ج»: «عبادي».

٦ . في «ألف، بس، بف» و حاشية «يح»: «للحكماء». و «الْعُلَمَاء»: جمع الحليم، من الجلم بمعنى العقل والأناة والتثبت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦ (حلم).

٧ . في «ج، بر» و حاشية «ف، بس» والوافي: «القائل».

عَنِ الْحُكَمَاءِ<sup>١</sup>.

٦٦ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ:  
قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَمِلَ بِهِ وَعَلَّمَ لِلَّهِ<sup>٢</sup>، دُعِيَ فِي مَلَكَوَتِ السَّمَاوَاتِ عَظِيمًا، فَقِيلَ: تَعَلَّمَ لِلَّهِ، وَعَمِلَ لِلَّهِ، وَعَلَّمَ لِلَّهِ<sup>٣</sup>.

## ٥ - بَابُ صِفَةِ الْعُلَمَاءِ

٣٦/١

٦٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الطَّطَارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «اطْلُبُوا الْعِلْمَ، وَتَزَيَّنُوا مَعَهُ بِالْجَلَمِ وَالْوَقَارِ<sup>٤</sup>، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعْلَمُونَهُ الْعِلْمَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ طَلَبْتُمْ مِنْهُ الْعِلْمَ، وَلَا تَكُونُوا عُلَمَاءَ جَبَّارِينَ؛ فَيَذْهَبَ بِاطْلَاقِكُمْ بِحَقِّكُمْ»<sup>٥</sup>.

٦٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ،

١ . الوافي، ج ١، ص ١٥٨، ح ٧٧؛ وفي البحار، ج ١٤، ص ٣٧٨، ح ٢٣، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْحَى إِلَى دَانِيَالٍ».

٢ . في الأمالي: «مَنْ تَعَلَّمَ اللَّهَ وَعَمِلَ اللَّهَ وَعَلَّمَ اللَّهَ». وفي تفسير القمي: «مَنْ تَعَلَّمَ وَعَمِلَ بِمَا عَلَّمَ».

٣ . الأمالي للطوسي، ص ٤٧، المجلس ٢، ح ٢٧؛ و ص ١٦٧، المجلس ٦، ح ٣٢ بسنده عن القاسم بن محمد؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٤٦، بسنده عن القاسم بن محمد، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١، ص ١٦٠، ح ٧٩.

٤ . الجلم والوقار متقاربان في المعنى، وهو الأناة والتثبت في الأمور، وقد مرّ في حديث جنود العقل والجهل أَنَّ الْحِلْمَ ضِدُّ السَّفْهِ، وَالْوَقَارُ ضِدُّ الْخَفَةِ وَالطَّيْشِ وَالْعَجَلَةِ. شرح صدر المتألهين، ص ١٥٠. وراجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٣؛ الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٨ (وقر).

٥ . الأمالي للصدوق، ص ٣٥٩، المجلس ٥٧، ح ٩، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١، ص ١٦١، ح ٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٦، ح ٢٠٥٠٣.

عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّضْرِيِّ<sup>١</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»<sup>٢</sup> قَالَ: «يَعْنِي بِالْعُلَمَاءِ مَنْ صَدَّقَ فِعْلُهُ قَوْلُهُ، وَمَنْ لَمْ يَصْدُقْ فِعْلُهُ قَوْلُهُ»<sup>٣</sup>، فَلَيْسَ بِعَالِمٍ<sup>٤</sup>.

٦٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْقَمَاطِ، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْفَقِيهِ حَقِّ الْفَقِيهِ؟<sup>٥</sup> مَنْ لَمْ يَقْطَعْ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَ<sup>٦</sup> لَمْ يُؤْمِنْهُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَ<sup>٧</sup> لَمْ يَرْخُصْ لَهُمْ فِي مَعَاصِي اللَّهِ، وَلَمْ يَتَرَكَ الْقُرْآنَ رَغْبَةً عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَهُُّمٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَذَبُّرٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَفَكُّرٌ»<sup>٨</sup>.

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَهُُّمٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَذَبُّرٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَا فِقْهَ فِيهَا، أَلَا لَا خَيْرَ فِي نُسْكِ<sup>٩</sup> لَا وَرَعَ فِيهِ»<sup>١٠</sup>.

١. في «الف، ب، بف»: «النضري». وهو سهو؛ فإن الحارث بن المغيرة نصري من نصر بن معاوية. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٩، الرقم ٣٦١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٩، الرقم ٢٦٥؛ رجال الطوسي، ص ١٣٢، الرقم ١٣٦٣، و ص ١٩١، الرقم ٢٣٧٣؛ رجال البرقي، ص ١٥.

٢. فاطر (٣٥): ٢٨. ٣. في «ب، و، بر، بس، بف»: «قوله فعله».

٤. الوافي، ج ١، ص ١٦٢، ح ٨١.

٥. «حقّ الفقيه» إمّا بدل من الفقيه، أو صفة له، وما بعده خير مبتدأ محذوف، أو مبتدأ وما بعده خبره، أو منصوب بتقدير أعني. الوافي، ج ١، ص ١٦٣؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١١٩.

٦. في شرح صدر المتألهين: «لا يقطّ». ٧. في حاشية «ض»: «وَمَنْ».

٨. في حاشية «وج»: «وَمَنْ». ٩. في المعاني: «تَفَهُُّمٌ».

١٠. معاني الأخبار، ص ٢٢٦، ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٠٤. راجع: نهج البلاغة، ص ٤٨٣، الحكمة ٩٠. الوافي، ج ١، ص ١٦٢، ح ٨٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٧٣، ح ٧٦٦.

١١. «النسك» وإن كان معناه معنى العبادة - كما هو المذكور في كتب اللغة - ولكن يشبه أن يكون فيه زيادة تأكيد، وكأنه عبادة مع زهد، وهو الورع. شرح صدر المتألهين، ص ١٥٢. وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦١٢ (نسك).

١٢. الوافي، ج ١، ص ١٦٣، ح ٨٤.

٧٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ النَّيسَابُورِيِّ جَمِيعاً، عَنْ  
صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ عَلَامَاتِ الْفَقِيهِ<sup>١</sup> الْجِلْمُ<sup>٢</sup> وَالصَّمْتُ<sup>٣</sup>.

٧١ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ،

قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: «لَا يَكُونُ السَّفَهُ وَالْعَرَّةُ<sup>٤</sup> فِي قَلْبِ الْعَالِمِ<sup>٥</sup>.

٧٢ / ٦ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ<sup>٦</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

٣٧/١

قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ: «يَا مَعْشَرَ الْخَوَارِجِيِّينَ<sup>٧</sup>، لِي إِنْ كُنْتُمْ حَاجَةً أَقْضُوها لِي، قَالُوا:

١ . في «ج، بح» والمطبوع وحاشية ميرزا رفيعاً: «الفقه».

٢ . في الكافي، ح ١٨٢٠ والخصال والاختصاص وقرب الإسناد وتحف العقول: «والعلم».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصمت وحفظ اللسان ح ١٨٢٠؛ والخصال، ص ١٥٨، باب الثلاثة، ح ٢٠٢؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٤ بسند آخر. وفي قرب الإسناد، ص ٣٦٩، ح ١٣٢١؛ والاختصاص، ص ٢٣٢؛ وتحف العقول، ص ٤٤٥، مرسلاً. الوافي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٩٦ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٤، ح ٦٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٢، ح ١٦٠٢٣، ١٦٠٢٤.

٤ . «السفه»: ضد الجلم، والأصل فيه: الخفة والطيش - أي خفة العقل - والاضطراب في الرأي، يقال: سفه فلان رأيه: إذا كان مضطرباً لا استقامة له. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفه).

٥ . في حاشية «بع، جه»: «والعرّة أي التكبر». «والعرّة»: الغفلة، وقلة الفطنة للشّر، وترك البحث والتفتيش عنه. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٥٥ (غرر).

٦ . الوافي، ج ١، ص ١٦٥، ح ٩٨٧ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠، ح ٢٠٨٨٥.

٧ . روى أحمد بن محمد بن محمد بن خالد [البرقي] عن أبيه عن محمد بن سنان في بعض الأسناد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٣، ص ٣٦٩. فالمراد بهذا الإسناد: «أحمد بن عبد الله عن أحمد بن محمد البرقي».

٨ . «الحواريون»: هم أصحاب المسيح ﷺ، أي تلمذاه وأنصاره، جمع الحواري، وأصله من التحوير؛ لأنهم كانوا قضاة يحورون الثياب، يبيضونها. قال الأزهري: الحواريون خلصان الأنبياء، وتأويله: الذين أخلصوا ونقوا من كل عيب. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٥٨ (حور).

فَضِيَتْ حَاجَتَكَ يَا رُوحَ اللَّهِ، فَقَامَ<sup>١</sup>، فَغَسَلَ<sup>٢</sup> أَقْدَامَهُمْ، فَقَالُوا: كُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِهَذَا<sup>٣</sup> يَا رُوحَ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِالْخِدْمَةِ الْعَالِمُ، إِنَّمَا تَوَاضَعْتُ هَكَذَا لِكَيْمَا تَتَوَاضَعُوا<sup>٤</sup> بَعْدِي فِي النَّاسِ كَتَوَاضَعِي لَكُمْ<sup>٥</sup>.

ثُمَّ قَالَ عِيسَى<sup>٦</sup>: «بِالتَّوَاضُعِ تُغَمَّرُ الْجَنَّةُ، لَا بِالتَّكْبَرِ؛ وَكَذَلِكَ فِي السَّهْلِ يَنْبُثُ الرُّزْغُ، لَا فِي الْجَبَلِ»<sup>٧</sup>.

٧٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup>، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٩</sup> يَقُولُ: يَا طَالِبَ الْعِلْمِ، إِنَّ لِلْعَالِمِ ثَلَاثَ عَلَامَاتٍ: الْعِلْمُ، وَالْجَلَمُ، وَالصَّمْتُ، وَلِلْمُتَكَلِّفِ<sup>١٠</sup> ثَلَاثَ عَلَامَاتٍ: يُنَارِعُ مَنْ قُوَّةً بِالْمُعَصِيَةِ، وَيُظْلِمُ<sup>١١</sup> مَنْ دُونَهُ بِالْقَلْبَةِ، وَيُظَاهِرُ<sup>١٢</sup> الظَّلَمَةَ<sup>١٣</sup>».

## ٦- بَابُ حَقِّ الْعَالِمِ

٧٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

١. في حاشية «ج»: «فقدّم».

٢. في «ألف، ض، ف، و، بر، بس» و حاشية «ج، بح» و شرح صدر المتألهين: «وقبل».

٣. في الوسائل: «كنا أحق بهذا منك». ٤. في «بح»: «تواضعوا».

٥. الوافي، ج ١، ص ١٦٥، ح ٨٨ البحار، ج ١٤، ص ٢٧٨، ح ٨ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٦، ح ٢٠٥٠٤.

٦. في شرح المازندراني، ج ٢، ص ٩٣: «المتكلف بالعلم: المتسبب إليه، الذي جمع شيئاً من أقوال العلماء ومذاهب الحكماء، وأخذ الطب واليابس من كل صنف، ويتكلف ويدعي أنه عالم راسخ في العلم».

٧. في شرح المازندراني: «وقع في بعض النسخ: ويلزم، بدل: ويظلم».

٨. ظاهر بعضهم بعضاً: أعانه وعاونه؛ والمظاهرة: المعاونة. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٥ (ظهر).

٩. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢-٣٥٨، ح ٥٧٦٥، بسند آخر مع اختلاف وزيادة. راجع: الخصال، ص ١٢١، باب الثلاثة، ح ١١٣؛ وتحف العقول، ص ١٠. الوافي، ج ١، ص ١٦٦، ح ٨٩.



عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ مِنْ حَقِّ الْعَالِمِ أَنْ لَا تَكْثُرَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ، وَلَا تَأْخُذَ بِبُؤْيِهِ، وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ - وَعِنْدَهُ قَوْمٌ - فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً، وَخُصَّةً بِالتَّجِيَّةِ دُونَهُمْ<sup>١</sup>، وَاجْلِسْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا تَجْلِسْ خَلْفَهُ، وَلَا تَغْمِزْ<sup>٢</sup> بِعَيْنِكَ، وَلَا تَشِيرْ بِيَدِكَ، وَلَا تَكْثُرَ مِنْ قَوْلٍ<sup>٣</sup>: قَالَ فَلَانٌ وَقَالَ فَلَانٌ خِلَافاً لِقَوْلِهِ، وَلَا تَضْجُرْ<sup>٤</sup> بِطَوِيلِ صَخْبَتِهِ؛ فَإِنَّمَا مَثَلُ الْعَالِمِ مَثَلُ النَّخْلَةِ تَنْتَظِرُهَا<sup>٥</sup> مَتَى<sup>٦</sup> يَنْسَقُطُ عَلَيْكَ مِنْهَا شَيْءٌ، وَالْعَالِمُ أَكْثَرُ أَجْراً مِنَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ، الْفَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ<sup>٧</sup>».

## ٧- بَابُ فَقْدِ الْعُلَمَاءِ

٣٨/١

٧٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ<sup>١</sup>، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

- ١ . في المحاسن: «ولا تجز».
- ٢ . في الوسائل: - «دونهم».
- ٣ . «الغمز»: الإشارة بالعين والحاجب، يقال: غَمَزَ الشيء بعينه، أي أشار إليه. والمفعول ضمير محذوف عائد إلى العالم، والتقدير: لا تغمز به عينك ولا تشير إليه يديك. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٥ (غمز).
- ٤ . في «بحر، بس، بف» و حاشية «ف» والمحاسن: «بعينيك».
- ٥ . هكذا في «ش، جح» وحاشية «جه، بع» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من القول».
- ٦ . في «ظ، جس» و شرح صدر المتألهين: «لا تَضْجُرْ» صيغة نهي من باب تفعل، أي لا تتضجر، فحذفت إحدى التاءين كما هو القياس.
- ٧ . في المحاسن: «يتظر بها».
- ٨ . هكذا في «ج، و، بس، بف» و حاشية «ض، ير» والمحاسن والوافي والوسائل وحاشية ميرزا رفيعا. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حتى».
- ٩ . في الوسائل: «وإن».
- ١٠ . في «ير» والوافي: + «إن شاء الله تعالى». وفي شرح المازندراني: + «إن شاء الله».
- ١١ . المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٥، عن سليمان بن جعفر الجعفي (وهو سهو) عن زجل، عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: بهائى الدرجات، ص ٤، ح ١٠؛ والخصال، ص ٥٠٤، أبواب الستة عشر، ح ١؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٣٠. الوافي، ج ١، ص ١٧٣، ح ٩٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٤، ح ١٦١١٦.
- ١٢ . هكذا في «ش، بح، بف، جح». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الخرزاز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَمُوتُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَبَّ إِلَى إِبْلِيسَ مِنْ مَوْتِ فُقَيْهِ»<sup>٢</sup>.

٢ / ٧٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ<sup>٣</sup> :  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ الْفَقِيهُ، ثَلِمَ فِي الْإِسْلَامِ ثَلَمَةٌ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ»<sup>٤</sup>.

٣ / ٧٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

«والمصواب ما أنبتناه؛ فإن أبا أيوب هذا، هو إبراهيم بن عيسى أو ابن عثمان - فقد اختلف في اسم أبيه، كما في رجال النجاشي، ص ٢٠، الرقم ٢٥، ورجال الطوسي، ص ١٦٧، الرقم ١٩٣٥ - ولقبه: «الخزاز» بالراء المهملة المشددة بعد الخاء، كما ضبطه ابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ٥٩١، وابن داود في مواضع من كتابه، راجع: رجال ابن داود، ص ١٤، الرقم ١٩، وص ١٧، الرقم ٢٧، وص ٣٩١. وهكذا ضبطه العلامة في خلاصة الأقول، ص ١٥، الرقم ١٣، وص ٢٦٩، الرقم ١، وفي إيضاح الاشتباه، ص ٨٦، الرقم ١٧.  
لا يقال: إن الشيخ الطوسي عنون الرجل في رجاله تارة في ص ١٥٩، الرقم ١٧٧٥ وقال: «إبراهيم بن زياد، أبو أيوب الخزاز»، وأخرى في ص ١٦٧، الرقم ١٩٣٥ وقال: «إبراهيم بن عيسى، كوفي خزاز، ويقال: ابن عثمان».

فإنه يقال: المذكور في بعض النسخ المعتبرة من رجال الطوسي، في الموضع الأول هو «الخزاز» وفي الموضع الثاني «خزاز».

١ . في «بس»: - «من».

٢ . الفقيه، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٥٩، مرسلاً؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٨، عن سليمان بن خالد، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٦١؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٢١، ح ٦٤.

٣ . في حاشية «بج»، وشرح صدر المتألهين: «أصحابنا».

٤ . في المحاسن: «إذا مات العالم».

٥ . «ثَلِمَ» جاء لازماً من باب غَلِمَ، وجاء متعدياً من باب ضرب. وثَلَمَةٌ - وهي الخلل في الحائط وغيره - فاعلٌ على الأول، ومفعول على الثاني، والفاعل ضمير يعود إلى الموت. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨١ (ثلم)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٠١.

٦ . في المحاسن والبصائر: «إلى يوم القيامة».

٧ . المحاسن، ص ٢٢٣، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ١٨٥؛ وبصائر الدرجات، ص ٤، ذيل ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام، الخصال، ص ٥٠٤، أبواب الستة عشر، ح ١، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٦٢.

أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ، بَكَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ وَبَقَاعُ<sup>١</sup> الْأَرْضِ، الَّتِي كَانَ يَعْبُدُ<sup>٢</sup> اللَّهَ عَلَيْهَا، وَأَبْوَابُ السَّمَاءِ، الَّتِي كَانَ يُصْعَدُ فِيهَا بِأَعْمَالِهِ، وَثَلِمَ فِي الْإِسْلَامِ ثَلَمَةٌ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْفُقَهَاءَ<sup>٣</sup> خُصُونُ الْإِسْلَامَ كَحَضِينَ<sup>٤</sup> سُورِ الْمَدِينَةِ لَهَا».

٧٨ / ٤. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ<sup>٥</sup>، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ<sup>٦</sup>، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ

خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ<sup>٨</sup> أَحَدٍ يَمُوتُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَبَّ إِلَى إِبْلِيسَ مِنْ مَوْتِ فَقِيهٍ».

١. «بِقَاع»: جمع البقعة وهي قطعة من أرض على غير الهيئة التي على جنبها. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٢ (بقع).

٢. قال المازندراني في شرحه: «الموصول مع صلته إمّا صفة للبقاع، أو صفة للأرض، وعلى التقديرين «يعبد» إمّا مبني للفاعل وفاعله: ذلك المؤمن، أو مبني للمفعول». واستبعد المجلسي البناء للمفعول في مرآة العقول.

٣. في الكافي، ح ٤٧٥٢ والعلل وقرب الإسناد: - «الفقهاء».

٤. والكلمة - بقرينة تعلق «لها» بها - مصدر، فهو بفتح الحاء بمعنى المنع والحرز. وقال الميرزا رفيعاً في حاشيته: «الحصن - بضمّ الحاء - مصدر حصن ككرم أي منع». وفي شرح صدر المتألهين والكافي، ح ٤٧٥٢: «كحصون».

٥. الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ٤٧٥٢؛ وقرب الإسناد، ص ٣٠٣، ح ١١٩٠، وعلل الشرائع، ص ٤٦٢، ح ٢؛ بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، مع تفاوت يسير. وفي الفقيه، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٨١، مرسل إلى قوله: «بأعماله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٦٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٨٣، ح ٣٦٠.

٦. في «ب» بر، بس، بف، وحاشية «ف»: «أحمد بن محمد».

٧. هكذا في «ش»، و«بو»، و«ج»، و«جل»، و«جم». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الخزّاز». وما أثبتناه هو الصواب، كما تقدّم ذيل ح ٧٥.

٨. في «بس»: - «من».

٩. الفقيه، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٥٩، مرسل؛ تفسير الميثاق، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٨، عن سليمان بن خالد، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٦١.

٧٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ بَعْدَ مَا يَهْبِطُهُ<sup>١</sup>، وَلَكِنْ يَمُوتُ الْعَالِمُ، فَيَذْهَبُ بِمَا يَعْلَمُ، فَتَلِيهِمْ<sup>٢</sup> الْجَفَاءُ<sup>٣</sup>، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ، وَلَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ لَيْسَ لَهُ أَصْلُ<sup>٤</sup>».

٨٠ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ

جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَقُولُ: إِنَّهُ يُسَخِّي<sup>٥</sup> نَفْسِي فِي سُرْعَةِ الْمَوْتِ وَالْقَتْلِ فِينَا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا<sup>٦</sup>» وَهُوَ ذَهَابُ الْعُلَمَاءِ<sup>٧</sup>.

١ . في حاشية «ض، بر»: «ما بسطه».

٢ . في حاشية «ج، ض، ف، بح، بر»: «فتوليهم». وهو من الأم بمعنى القصد، أو من الإمامة. وقوله: «فتليهم» من الإلابة - بالكسر - وهي الإمارة والسلطنة والتولي للأمر، أي يصيروا إليهم صاحب التصرف في أمور دينهم ودنياهم. راجع شروح الكافي.

٣ . «الجفأة»: جمع الجافي من الجفاء، بمعنى غِلَظ الطبع. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٨٠ (جفی).

٤ . راجع: الأمالي للمفيد، ص ٢٠، المجلس ٣، ح ١؛ تحف العقول، ص ٢٧، الوافي، ج ١، ص ١٤٩، ح ٦٦.

٥ . في «ج، بر»: «تُسَخِّي». وقوله: «يُسَخِّي»، فاعله «قول الله» ومفعوله «نفسي» و«فينا» متعلق بـ «سرعة» أو بالقول، ورد المازندراني من جعل تسخي مثل ترضى و «نفسى» فاعله، أو نفسى مبتدأ و«فينا» خبره، وتسخي بمعنى ترك. قال صدر المتألهين: «أي مفاد هذه الآية: يجعل نفسي سخيّة في باب سرعة الموت أو القتل فينا أهل البيت؛ يعني تجود نفسي بهذه الحياة اشتياقاً إلى لقاء الله تعالى ويرغب في سرعة وقوع الموت أو الشهادة الواقعة فينا؛ لأنّ المراد من نقصان الأرض من أطرافها - وهي نهاياتها - ذهاب العلماء». أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٥٩؛ شرح المازندراني، ج ٢، ح ١٠٩؛ الوافي، ج ١، ص ١٥٠؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٢٦.

٦ . الرعد (١٣): ٤١.

٧ . الفقيه، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٦٠؛ وتفسير القمي، ج ١، ص ٣٦٧ مرسلًا من قوله: «أو لم يروا». الوافي، ج ١، ص ١٤٩، ح ٦٧؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٧، ح ١٠٢؛ وج ٧٠، ص ٣٣٧.

## ٨- بَابُ مُجَالَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَصُحْبَتِهِمْ

٨١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ لِقَمَانٍ لِأَبْنَيْهِ: «يَا بَنِيَّ، اخْتَرِ الْمَجَالِسَ عَلَى عَيْنِكَ<sup>١</sup>، فَإِنْ رَأَيْتَ قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ جَلًّا وَعَظًّا، فَاجْلِسْ مَعَهُمْ؛ فَإِنْ تَكُنْ عَالِمًا، نَفَعَكَ عِلْمُكَ<sup>٢</sup>، وَإِنْ تَكُنْ جَاهِلًا، عُلِّمُوكَ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُظِلَّهُمْ بِرَحْمَتِهِ<sup>٣</sup>؛ فَتَعَمَّكَ<sup>٤</sup> مَعَهُمْ، وَإِذَا رَأَيْتَ قَوْمًا لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ، فَلَا تَجْلِسْ مَعَهُمْ؛ فَإِنْ تَكُنْ عَالِمًا، لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ، وَإِنْ كُنْتَ<sup>٥</sup> جَاهِلًا، يَزِيدُوكَ جَهْلًا، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُظِلَّهُمْ بِعُقُوبَةٍ؛ فَتَعَمَّكَ<sup>٦</sup> مَعَهُمْ»<sup>٧</sup>.

٨٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ<sup>٨</sup>، قَالَ: «مُحَادَثَةُ الْعَالِمِ<sup>٩</sup> عَلَى الْمَزَابِلِ خَيْرٌ

١ . «على عينك»، أي بعينك، أو في عينك، أو على بصيرة منك ومعرفة لك بحالها. أو المراد: رَجَّحَهُ على

عينك، أي ليكون المجالس أعزَّ عندك من عينك. أنظر شروح الكافي.

٢ . في اللعل: «ينفعك علمك ويزيدونك علماً» بدل «نفعك علمك».

٣ . في «ج»: «برحمة».

٤ . هكذا في «ض، و، بس» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيعمَّكَ».

٥ . في «ف»: «وإن تكن». وفي اللعل: «وإن تك».

٦ . هكذا في «ج، بس» والعلل والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيعمَّكَ».

٧ . علل الشرائع، ص ٣٩٤، ح ٩، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن «الوافي، ج ١، ص ١٧٥، ح ٩٥؛ الوسائل، ج ٧،

ص ٢٣١، ذيل ح ٩١٩٨.

٨ . في حاشية «ب»: «العلماء».

مِنْ مَخَازِنَةِ الْجَاهِلِ عَلَى الزَّرَائِي ٢١.

٨٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّبْرِقِيِّ، عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ، عَنْ  
الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَتِ الْخَوَارِثُ لِعِيسَى ٢: يَا رُوحَ  
اللَّهِ، مَنْ نَجَالِسُ؟ قَالَ: مَنْ تَذَكَّرَكُمْ؟ اللَّهُ رُؤَيْتُهُ، وَتَزِيدُ فِي عِلْمِكُمْ مَنْطِقَهُ، وَتَزْعُبُكُمْ فِي  
الْآخِرَةِ عَمَلُهُ» ٢٤.

٨٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ  
مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مُجَالَسَةُ أَهْلِ الدِّينِ شَرَفٌ الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ» ٢٥.

٨٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ

١. «الزرائي»: جمع الزريبة، وهي البساط، أو كل ما بسط واتكى عليه، أو الطنفسة، أي الوسادة فوق الرجل، أو  
البساط الذي لها تحمل - وهو ما يوضع على وجهه - رقيق، أو الثمرقة، وهي الوسادة الصغيرة، أو هي زرائي  
النبت إذا احمر واصفر وفيه خضرة، فلما رأوا الألوان في البسط والفرش شبهوها بها. أنظر: لسان العرب، ج ١،  
ص ٤٤٧ (زرب).

٢. الاختصاص، ص ٢٣٥، رسالة الوافي ج ١، ص ١٧٦، ح ٩٦.

٣. في «بع»: «ابن مريم».

٤. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ف» والمطبوع: «يذكركم».

٥. في حاشية «بف»: «علمه».

٦. مصباح الشريعة، ص ٢١؛ وتحف العقول، ص ٤٤، مع زيادة. راجع: الأمالي للطوسي، ص ١٥٧، المجلس ٦،  
ح ١٤. الوافي، ج ١، ص ١٧٦، ح ٩٧؛ البحار، ج ١٤، ص ٣٣١، ح ٧٢.

٧. الأمالي للصدوق، ص ٦٠، المجلس ١٤، ح ١٠؛ واثواب الأعمال، ص ١٦٠، ح ١؛ والخصال، ص ٥، باب  
الواحد ح ١٢، بسند آخر عن منصور بن حازم. وفي تحف العقول، ص ٣٩٧، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١،  
ص ١٧٦، ح ٩٨.

دَاوُدَ الْمِنْقَرِي، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، قَالَ:  
 سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَمْ جَلِسْ<sup>١</sup> أَجْلِسُهُ إِلَى مَنْ أَتَى بِهِ أَوْتَقَى فِي نَفْسِي مِنْ  
 عَمَلِ سَنَةٍ<sup>٢</sup>».

٤٠ / ١

## ٩- بَابُ سُؤَالِ الْعَالَمِ<sup>٣</sup> وَتَذَاكُرِهِ

٨٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:  
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَجْدُورٍ<sup>٤</sup> أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ، فَقَسَلُوهُ، فَمَاتَ، قَالَ:  
 «قَتَلُوهُ، أَلَا سَأَلُوا؟ فَإِنَّ دَوَاءَ الْعِيِّ<sup>٥</sup> السُّؤَالُ<sup>٦</sup>».

٨٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ  
 حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالُوا:  
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِحَمَزَانَ بْنِ أَغَيْنٍ فِي شَيْءٍ سَأَلَهُ: «إِنَّمَا يَهْلِكُ النَّاسُ؛ لِأَنَّهُمْ

١ . في «ج»: «المجلس».

٢ . الوافي، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٠٠.

٣ . في حاشية «بح»: «العلم».

٤ . في الكافي، ح ٤١٣٥ التهذيب: «عن محمد بن سكين وغيره» بدل «عن بعض أصحابنا».

٥ . «المجذور» ذات الجُدْرِي، وهو قروح في البدن تنفط عن الجلد متلثة ماءً وتقيح، أو ورم يأخذ في الحلخ.

أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ١٢٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٧ (جدر).

٦ . في «الف» والوسائل: «فقال».

٧ . «الآء»: حرف تحضيض، واحتمل في مرآة العقول كونه بالتخفيف استفهاماً إنكارياً.

٨ . «العي»: العجز وعدم الاهتمام لوجه المراد، أو العي بمعنى الجهل وعدم البيان. وقال في مرآة العقول: «وفي

بعض النسخ بالغين المعجمة، ولعله تصحيف». أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١-١١٣؛ القاموس المحيط،

ج ٢، ص ١٧٢٥ (عي).

٩ . الكافي، كتاب الطهارة، باب الكسير والمجذور و...، ح ٤١٣٠. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٨٤، ح ٥٢٩، بسنده

عن الكليني، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. الفقيه، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢١٩، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله. وراجع:

الكافي، نفس الباب، ح ٤١٢٩. الوافي، ج ١، ص ١٧٩، ح ١٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٦، ح ٣٨٢٦.

لَا يَسْأَلُونَ<sup>١</sup>.

٨٨ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَسْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ عَلَيْهِ قُفْلٌ، وَمِفْتَاحُهُ الْمَسْأَلَةُ<sup>٢</sup>».

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنْهُ<sup>٣</sup>.

٨٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْأَخْوَلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَسْعُ النَّاسُ حَتَّى يَسْأَلُوا، وَيَتَفَقَّهُوا وَيَعْرِفُوا إِمَانَهُمْ، وَيَسْعَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِمَا يَقُولُ وَإِنْ كَانَ تَقِيَّةً<sup>٤</sup>».

٩٠ / ٥ . عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ذَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَفٌ<sup>٥</sup> لِرَجُلٍ<sup>٦</sup> لَا يَفْرَغُ<sup>٧</sup> نَفْسَهُ فِي كُلِّ

١ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٢. ٢ . في شرح صدر المتألهين: «السؤال».

٣ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٣. ٤ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٤.

٥ . «لا يسع الناس»، أي لا يجوز لهم أن يأخذوا في الدين شيئاً ويعتقدوه ويستدينوا به، من وسعة المكان؛ لأنَّ الجائز مَوْسَعٌ غير مضيق، فالناس مفعول والفاعل مقدر. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٣.

٦ . في المحاسن: «أو».

٧ . في «ألف، ب، ض، و، ي» وشرح صدر المتألهين والوافي: «كانت». وقال صدر المتألهين: «تَقِيَّةٌ، إمَّا منصوبة بالخبرة لـ «كانت» وهي ناقصة، أو مرفوعة بالفاعلية لها، وهي تامة».

٨ . المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٧، بسنده عن يونس، إلى قوله: «يتفقهوا». راجع: المحاسن، ج ١، ص ١٥٥، كتاب الصفوة، ح ٨٥، وكمال الدين، ص ٤١٢، ح ١٠. الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٥، الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٤٦.

٩ . «أف»: كلمة تضجر، وفيه ست لغات: أف، أف، أف، أف، أف، أف. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣١ (أف).

١٠ . في الخصال: «للرجل المسلم بدل «لرجل»».

١١ . «لا يفرغ»: إمَّا من المجزوء، أي من الفراغ، يقال: فرغ منه يفرغ فراغاً، أو من التفعيل، أي من التفرغ، وتفرغ



جُمُعَةً لِأَمْرِ دِينِهِ؛ فَيَتَعَاهَدُهُ<sup>١</sup> وَيَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ.

• وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «لِكُلِّ مُسْلِمٍ<sup>٢</sup>».

٩١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

٤١/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: تَذَاكُرُ

الْعِلْمُ<sup>٣</sup> بَيْنَ عِبَادِي مِمَّا تَحْيَا عَلَيْهِ<sup>٤</sup> الْقُلُوبَ الْمَيِّتَةُ إِذَا هُمْ انْتَهَوْا فِيهِ إِلَى أَمْرِي<sup>٥</sup>».

٩٢ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «رَجِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَخِيَا الْعِلْمِ». قَالَ: قُلْتُ: وَمَا إِخْيَاؤُهُ؟ قَالَ:

«أَنْ يَذَاكِرَ<sup>٦</sup> بِهِ أَهْلَ الدِّينِ وَأَهْلَ الْوَرَعِ<sup>٧</sup>».

٩٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ، عَنْ

• النفس بمعنى إخلائها. فـ «نفسه» على الأول فاعله، وعلى الثاني مفعوله. شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٥؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٣١.

١. جواب النفي، واحتمال عطفه على المنفي بعيد. التعااهد والتعهد: التحفظ بالشيء، وتجديد العهد به، والثاني أفصح من الأول؛ لأن التعااهد إنما يكون بين اثنين، إلا أن يكون التعااهد هنا لأصل الفعل دون الاشتراك. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٦ (عهد)؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٢٥؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٥.

٢. بدلاً من «لرجل» أي «أف لكُلِّ مسلم» كما في المحاسن.

٣. المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٩، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ؛ الخصال، ص ٣٩٣، باب السبعة، ذيل ح ٩٦، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٨١، ح ١٠٦ و ١٠٧.

٤. في «بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «العالم».

٥. لفظة «على» في «عليه» إمّا بمعنى الباء، أو بمعناها ويكون الظرف حالاً من القلوب، أي حال كونها ثابتة مستقرّة على العلم وتذاكره. وعلى التقديرين «تحيا» إمّا مجرد معلوم، أو مزيد مجهول. أنظر: شرح

المازندراني، ج ٢، ص ١٢٦؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٣١.

٦. الوافي، ج ١، ص ١٨١، ح ١٠٨. ٧. في «و»، «بف»: «أن تذاكر».

٨. الوافي، ج ١، ص ١٨٢، ح ١٠٩.

بَغِضَ أَصْحَابِهِ، رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَذَاكُرُوا<sup>١</sup> وَتَلَاقُوا وَتَحَدَّثُوا؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ جَلَاءٌ لِلْقُلُوبِ؛ إِنَّ الْقُلُوبَ لَتَرَيْنِ<sup>٢</sup> كَمَا يَرَيْنِ<sup>٣</sup> السَّيْفُ، جَلَاؤُهَا الْحَدِيثُ»<sup>٤</sup>.

٩٤ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، عَنْ مَنْصُورِ الصَّنِيقِلِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٥</sup> يَقُولُ: «تَذَاكُرُ الْعِلْمِ دِرَاسَةٌ<sup>٦</sup>، وَالذَّرَاسَةُ صَلَاةٌ<sup>٧</sup> حَسَنَةٌ<sup>٨</sup>».

١. في حاشية ميرزا رفيعاً: «العلم».
٢. ترين القلوب، أي خبثت وعلا عليها الوسخ، من الزين، وهو الصدأ الذي يعلو السيف والمرأة. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٩٢ (رين).
٣. في «ف»: «ترين» ولعله لإرادة جنس السيف.
٤. في «ب» ج، ض، ف، بس، بح و حاشية ميرزا رفيعاً ومرأة العقول: «جلاؤه الحديد». وفي «بر» والوسائل: «وجلاؤه الحديد». وفي «بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «جلاؤه الحديث». وهذا الأخير لا يمكن المساعدة عليه؛ فَإِنَّ السيف لا يناسبه الحديث. وقال المجلسي في مرآة العقول: «في بعض النسخ: وجلاؤها الحديث، وهو أظهر».
٥. الوافي، ج ١، ص ١٨٢، ح ١١٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٣٣٢٤٨.
٦. في «بس»: «أبا عبدالله جعفر». ومنصور الصيقل هو منصور بن الوليد الصيقل، من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله عليه السلام، كما في رجال الطوسي، ص ١٤٧، الرقم ١٦٢٤؛ و ص ٣٠٦، الرقم ٤٥٠٨. وهو وإن روى في أكثر أسناده عن أبي عبدالله عليه السلام، لكن وردت روايته عن أبي جعفر الباقر عليه السلام في الغيبة للنعماني، ص ٢٠٨، ح ١٦ وذيله.
٧. «الدراسة»: القراءة مع تعهد وتفهم، يقال: درس يدرس دراسة، إذا قرأ وتعهّد أن لا ينسى. وأصل الدراسة الرياضة والتعهّد للشئ. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ١١٣ (درس).
٨. في حاشية «ف»: «صلات». وفي «بح»: «صلات». وفي «بس»: «صلوة». وفي الوافي: «وربّما يقرأ بكسر الصاد وسكون اللام ويفسر بالصلة».
٩. «حسنة»: صفة لـ «صلاة» لاخير بعد خير؛ إذ لاوجه لجعل الدراسة بمنزلة الصلاة على الإطلاق وإن لم تكن حسنة مقبولة. شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٣٢.
١٠. الوافي، ج ١، ص ١٨٣، ح ١١١.

## ١٠ - بَابُ بَذْلِ الْعِلْمِ

٩٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ<sup>١</sup>، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْخُذْ عَلَى الْجَهَّالِ عَهْدًا يُطَلَّبُ الْعِلْمُ حَتَّى أَخَذَ عَلَى الْعُلَمَاءِ عَهْدًا يَبْذُلُ الْعِلْمَ لِلْجَهَّالِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ كَانَ قَبْلَ الْجَهْلِ»<sup>٢</sup>.

٩٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «وَلَا تُصْعَقُوا<sup>٣</sup> خَذَكُ لِلنَّاسِ»<sup>٤</sup>، قَالَ: «لِيَكُنِ النَّاسُ عِنْدَكَ فِي الْعِلْمِ سَوَاءً»<sup>٥</sup>.

٩٧ / ٣ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ<sup>٦</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النُّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمَرٍ،

١ . هكذا في «الف، و، جم» وحاشية «ج، بح، بر، بس، جر». وفي «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف، جر» وحاشية «جم» والمطبوع: «منصور بن حازم».

والصواب ما أثبتناه؛ فإن ابن بزيْع أحد رواة كتاب منصور بن يونس، وروى عنه عناوينه المختلفة في كثير من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٥٩، الرقم ٧٣١؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٥٢ - ٣٥٣، و ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

وأضف إلى ذلك أنَّ منصور بن يونس روى كتاب طلحة بن زيد، كما في رجال النجاشي، ج ٢٠٧، الرقم ٥٥٠، ولم يثبت رواية منصور بن حازم عن طلحة بن زيد.

٢ . الأمالي للمفيد، ص ٦٦، المجلس ٧، ح ١٢، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ وفي خصائص الأئمة، ص ١٢٥؛ ونهج البلاغة، ص ٥٥٩، الحكمة ٤٧٨، مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام - الوافي، ج ١، ص ١٨٥، ح ١١٢.

٣ . «لا تصعقوا» من التصعير، وهو إمالة الوجه أو الخدَّ عن النظر إلى الناس تهاونًا من كبر كآته معرض. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٥٦ (صعر). ٤ . لقمان (٣١): ١٨.

٥ . الوافي، ج ١، ص ١٨٦، ح ١١٣.

٦ . روى أحمد بن أبي عبدالله عن أبيه محمد بن خالد البرقي، كتاب أحمد بن النضر، وبه يعلم المراد من

عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «زَكَاةُ الْعِلْمِ أَنْ تَعْلَمَهُ عِبَادَ اللَّهِ»<sup>٢</sup>.

٩٨ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ ٤٢/١

الرَّحْمَنِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَامَ عِيْسَى بْنُ مَرْيَمَ عليه السلام خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ:

يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَحَدِّثُوا الْجَهَالَ بِالْحِكْمَةِ؛ فَتُظْلِمُوهَا، وَلَا تَمْنَعُوهَا أَهْلَهَا؛

فَتُظْلِمُوهُمْ»<sup>٣</sup>.

## ١١ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ

٩٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى<sup>٦</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ يَزِيدَ<sup>٧</sup>، قَالَ:

«قوله: «بهذا الإسناد».

١ . في شرح صدر المتألهين: «عن أبي عبدالله».

٢ . تحف العقول، ص ٣٦٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٨٧، ح ١١٤.

٣ . في حاشية «ج، بح»: «فتظلمهم».

٤ . الأمالي للصدوق، ص ٤٢١، المجلس ٦٥، ح ١٧، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن. وفي الكافي، كتاب

الروضة، ح ١٥٣٦؛ والفيح، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٥٨٥٨؛ والأمالي للصدوق، ص ٣٥٠، المجلس ٥٠، ح ١١؛

ومعاني الأخبار، ص ١٩٦، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف. تحف العقول، ص ٢٧، عن النبي صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١،

ص ١٨٧، ح ١١٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢٨، ح ٢١١٥٦.

٥ . لم يرد في نسخة «بف» الحديث ٩٨ وعنوان هذا الباب.

٦ . في الوسائل -: «وعبدالله ابني محمد بن عيسى».

٧ . في الخصال والوسائل وشرح صدر المتألهين والوافي: «مَرْيَدَ». وفي «بس»: «مَرْيَدَ». ويحتمل أن يكون

مفضل هذا هو ابن «مزيد» أو «مرثد» المذكور في كتب الرجال. أنظر: رجال البرقي، ص ٢٩، ورجال الطوسي،

ص ٢٢٥، الرقم ٣٠٢٢ وقسهما مع رجال البرقي، ص ٣٤، ورجال الطوسي، ص ١٤٦، الرقم ١٦٠٦. ويحتمل

أيضا أن يكون مفضل هو مفضل بن يزيد الكوفي المذكور في رجال الطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٥٣٨.

قَالَ لِي <sup>١</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنْتَ هَاكَ عَنْ خَصْلَتَيْنِ، فِيهِمَا هَلْكَ <sup>٢</sup> الرِّجَالِ: أَنْتَ هَاكَ أَنْ تَدِينِ اللَّهَ <sup>٣</sup> بِالْبَاطِلِ، وَتُفْتِيَ النَّاسَ بِمَا لَا تَعْلَمُ» <sup>٤</sup>.

١٠٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِيَّاكَ وَخَصْلَتَيْنِ؛ فَبِهِمَا هَلْكَ مَنْ هَلَكَ: إِيَّاكَ أَنْ تُفْتِيَ النَّاسَ بِزُيَاكِ، أَوْ تَدِينِ بِمَا لَا تَعْلَمُ» <sup>٥</sup>.

١٠١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى <sup>٦</sup>، لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، وَلِحَقِّهِ وَزُرَ مَنْ عَمِلَ بِفُتْيَاهُ» <sup>٧</sup>.

١. في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» والوسائل والمحاسن: «-لي».

٢. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بس، بف، جه» والوافي والوسائل والمحاسن والخصال. وفي بعض النسخ والمطبوع: «هلاك».

٣. «تدين الله»، أي تطيعه، من الدين بمعنى الطاعة. والمعنى: أنهاك أن تتخذ الباطل ديناً بينك وبين الله، وتعبده به الله تعالى. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٩ (دين).

٤. الخصال، ص ٥٢، باب الاثنين، ح ٦٥ بسنده عن محمد بن يحيى. المحاسن، ص ٢٠٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٤، بسنده عن علي بن الحكم الوافي، ج ١، ص ١٨٩، ح ١١٩، الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠، ح ٣٣١٠١.

٥. كذا. والمناسب هو الواو كما في المحاسن. ٦. في حاشية «بر»: «لم تعلم».

٧. الخصال، ص ٥٢، باب الاثنين، ح ٦٦، بسنده عن علي بن إبراهيم. وفي المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٥ و ٥٦، بسنده عن عبد الرحمن بن الحجاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٩٠، ح ١٢٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١، ح ٣٣١٠٢.

٨. في الكافي، ح ١٤٦٠٥ والتهذيب والمحاسن والوافي: «+ ومن الله».

٩. الكافي، كتاب القضاء والأحكام، باب أن المفتي ضامن، ح ١٤٦٠٥. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٣، ح ٥٣١، عن أحمد بن محمد، المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٠، عن الحسن بن محبوب. وفي

١٠٢ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ  
الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانِ الْأَخْمَرِ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا عَلِمْتُمْ فَقُولُوا، وَمَا لَمْ تَعْلَمُوا فَقُولُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ، إِنَّ الرَّجُلَ  
لَيَنْتَزِعُ<sup>١</sup> الْآيَةَ<sup>٢</sup> مِنَ الْقُرْآنِ يَخْرِجُ فِيهَا<sup>٣</sup> أَبْعَدَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ<sup>٤</sup>».

١٠٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ<sup>٦</sup>، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ  
رُبَيْعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لِلْعَالَمِ - إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ - أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ

١. المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٨ و ٥٩؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٦، ح ١٧٣؛ وكمال الدين، ص ٢٥٦، ضمن ح ١، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ١٩٠، ح ١٢١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠، ح ٣٣١٠٠، وص ٢٢٠، ح ٣٣٣٨.

٢. «ليتزع»: من الانتزاع، بمعنى الاقتلاع، يقال: انتزعت الشيء فانترع، أي اقتلعته فانطلع، لازم ومتعد، وانتزع الآية، استخراجها. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٨٩ (نزع).

٣. في «ف» بس، والمحاسن: «بالآية». وفي حاشية «بر»: «وبآية».

٤. «يختر فيها»: حال عن فاعل بتزع، أو خبر بعد خبر، من الخورر بمعنى السقوط من العلو. والمعنى: يقع في الآية أي في تفسيرها ساقطاً على ما هو بعيد عن المراد، بينهما أبعد ما بين السماء والأرض. وفي «و» وحاشية «ج» ض، ف، يع، بس، بف، «يختر فيها»، من التحريف. قال الداماد: «فكانه تحريف يخرقها» ونسب الفيض إلى التصحيف، وصححه المازندراني. وفي حاشية «ب» ج: «يخترقها». وفي حاشية «ب» بس: «يجزقها». ونقل المازندراني قراءة: «يخترقها» بمعنى قطع الأرض على غير الطريق. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٩٠؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٣٤؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٤٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٣٧، الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٣ (خرر).

٥. في «يع، بس، بف»:- «والأرض». وفي المحاسن: «أبعد من السماء».

٦. المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٢. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ١٧، ح ٣، عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام، راجع: الخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٦؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٩٧. الوافي، ج ١، ص ١٩١، ح ١٢٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٢، ح ٣٣١٠٤.

٧. في حاشية «و» «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى ومحمد بن إسماعيل». فيكون في السند تحويل، كما لا يخفى.

أُغْلِمَ، وَلَيْسَ لَغَيْرِ الْعَالِمِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ<sup>١</sup>.

١٠٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ<sup>٢</sup>، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

٤٣/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سِيلَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ عَمَّا لَا يَغْلَمُ، فَلْيَقُلْ: لَا أَذْرِي، وَلَا يَقُلْ: اللَّهُ أَعْلَمُ؛ فَيُوقِعَ فِي قَلْبِ صَاحِبِهِ شَكًّا، وَإِذَا قَالَ الْمَسْئُولُ: لَا أَذْرِي، فَلَا يَنْتَهَمُهُ السَّائِلُ»<sup>٣</sup>.

١٠٥ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَا حَقَّ لِلَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ: «أَنْ يَقُولُوا مَا يَغْلَمُونَ، وَيَقِفُوا

١. المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٤، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٩٧. راجع: الخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٦؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٩٧. الوافي، ج ١، ص ١٩١، ح ١٢٣.

٢. الخبر رواه أحمد بن محمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن، ص ٢٠٦، ح ٦٣، عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن الهيثم عن محمد بن مسلم.

والظاهر أن كلاً من سندي الكافي والمحاسن مختل. أما سند الكافي، فلا يبعد سقوط الوسطة بين أحمد بن محمد بن خالد وحماد بن عيسى؛ فإن أحمد بن محمد بن خالد يروي في كتابه المحاسن عن حماد بن عيسى أكثر من ستين مورداً، كلها مع الوسطة إلا ما ورد في ص ٣، ح ٢؛ وص ٢٠٣، ح ٤٧؛ وص ٢٥٩، ح ٣٠٨؛ وص ٤٢٧، ح ٢٢٧؛ وص ٥٥٥، ح ٩٠٨؛ وص ٢٤٣، ح ١٦٩، وكلها مختل، يظهر اختلالها للمعارف بالأسناد وطبقات الرواة.

وأما سند المحاسن، فالظاهر زيادة «عن الهيثم»، فإنما لم نجد رواية من يُسمى بالهيثم عن محمد بن مسلم - مع الفحص الأكيد - في غير هذا المورد. هذا، مضافاً إلى أن وقوع الوسطة بين حريز بن عبد الله وشيخه محمد بن مسلم - وقد روى عنه في كثير من الأسناد جداً - بعيد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٢٥٣ - ٢٥٤، و ص ٤٩٥.

٣. المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٣. راجع: المحاسن، ص ٩، كتاب الأشكال والقرائن، ح ٢٦؛ وص ٢٠٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٦؛ والخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٥. الوافي، ج ١، ص ١٩٢،

٤. في التوحيد: «ما حجة الله».

عِنْدَ مَا لَا يَعْلَمُونَ<sup>١</sup>.

١٠٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ يُونُسَ<sup>٢</sup>، عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ<sup>٣</sup> بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَصَّ عِبَادَهُ بِأَيَّتَيْنِ<sup>٥</sup> مِنْ كِتَابِهِ: أَنْ لَا يَقُولُوا حَتَّى يَعْلَمُوا، وَلَا يَزِدُّوا مَا لَمْ يَعْلَمُوا، وَقَالَ<sup>٦</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «لَمْ يُوْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ»<sup>٧</sup> وَقَالَ: «بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ»<sup>٨</sup>.

١. الأُمَلِي لِلصَّدُوقِ، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٤، بسنده عن الحسين بن محمد بن عامر؛ التوحيد، ص ٤٥٩، ح ٢٧، بسنده عن المعلّى بن محمد البصري؛ المحاسن، ص ٢٠٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٣، بسنده عن زرارة بن أعين، عن أبي عبد الله<sup>٤</sup>، مع زيادة في آخره. وفي الكافي، كتاب فضل العلم، باب النوادر، ح ١٣٩، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>٤</sup> مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١٩٣، ح ١٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣، ح ٣١٠٨ و ٣١٠٩، مع اختلاف؛ وفيه، ص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٧.

٢. هكذا في النسخ، وفي المطبوع: «[بن عبد الرحمن]». والظاهر زيادته، وأن المراد من يونس هذا هو يونس بن يعقوب؛ فإنه مضافاً إلى أننا لم نجد رواية ابن أبي عمير عن يونس بن عبد الرحمن، روى ابن أبي عمير كتاب يونس بن يعقوب، وروى عنه في بعض الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥١٢، الرقم ٩١٤ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٣٢-٢٣٣.

ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الصدوق في الأُمَلِي، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٥، بسنده عن ابن أبي عمير، عن يونس بن يعقوب، عن أبي يعقوب إسحاق بن عبد الله.

٣. في «بع» وشرح صدر المتألهين والوافي: «أبي يعقوب وإسحاق». والظاهر عدم صحتها؛ فإن الغالب في تسمية المستين بإسحاق هو أبو يعقوب.

٤. في حاشية «ج» وحاشية ميرزا رفيعاً: «حَصَّ»، أي حَثَّ. واحتمله المازندراني في شرحه.

٥. احتمل صدر المتألهين في شرحه، ص ١٦٨ كون «أَيَّتَيْنِ» تصحيحاً لـ «اثنتين»، وذكر المازندراني هذا الاحتمال وأبطله. وللمزيد راجع: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٥١.

٦. في «بس»، بفتح؛ «بف»؛ «الله».

٧. الأعراف (٧): ١٦٩.

٨. يونس (١٠): ٣٩.

٩. الأُمَلِي لِلصَّدُوقِ، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٥، بسنده عن علي بن إبراهيم. بصائر الدرجات، ص ٥٣٧، ح ٢، بسنده عن يونس. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٥، ح ٩٨، عن إسحاق بن عبد العزيز، عن الكاظم<sup>٩</sup>؛



٩ / ١٠٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ حَدَّثَهُ<sup>١</sup>، عَنْ ابْنِ شُبْرَمَةَ، قَالَ:

مَا ذَكَرْتُ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ عَنْ<sup>٢</sup> جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup> إِلَّا كَادَ أَنْ يَتَصَدَّعَ<sup>٤</sup> قَلْبِي، قَالَ: «حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ ابْنُ شُبْرَمَةَ: وَأَقْسِمُ بِاللَّهِ مَا كَذَبَ<sup>٥</sup> أَبُوهُ عَلَى جَدِّهِ، وَلَا جَدُّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَمِلَ بِالْمَقَابِيسِ، فَقَدْ هَلَكَ وَأَهْلَكَ، وَمَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ<sup>٥</sup> - وَهُوَ لَا يَعْلَمُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ وَالْمُحْكَمَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ - فَقَدْ هَلَكَ وَأَهْلَكَ»<sup>٦</sup>.

## ١٢ - بَابُ مَنْ عَمِلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ

١٠٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَامِلُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ كَالسَّائِرِ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ،

« وفيه، ص ٣٦، ح ٩٩، عن إسحاق، عن الصادق ﷺ؛ وفيه، ص ١٢٢، ح ٢١، عن أبي السّفتاح، عن الصادق ﷺ؛ وفيه، ص ١٢٣، ح ٢٢، عن إسحاق بن عبدالعزيز، عن الصادق ﷺ . الوافي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١٢٥.

١ . في الأمالي: - «عَمِنَ حَدَّثَهُ».

٢ . في «ألف، ب، ج، ض، و، ي، ح، بس» والمحاسن والأمالي: «مَنْ».

٣ . في حاشية «بر»: «ينصلع». وفي الوافي: «ينصلع (ينصلع - خ)».

٤ . في الأمالي: «+ عَلَى أَبِيهِ وَلَا كَذَبَ».

٥ . في «ج» والمحاسن والأمالي والوافي: «بغير علم». وفي «بف»: «الناس بغير علم».

٦ . الأمالي للصدوق، ص ٤٢١، المجلس ٦٥، ح ١٦، بسنده عن علي بن إبراهيم . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب

مصاييح الظلم، ح ٦١، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن . الوافي، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٣٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٩، ح ٧٩.

لَا يَزِيدُهُ<sup>١</sup> سُرْعَةُ<sup>٢</sup> السَّيْرِ إِلَّا بَعْدًا<sup>٣</sup>.

- ١٠٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ٤٤/١  
ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَسَنِ الصَّقِيلِ<sup>٤</sup>، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَمَلًا إِلَّا بِمَغْفِرَةٍ، وَلَا مَغْفِرَةً إِلَّا بِعَمَلٍ؛  
فَمَنْ عَرَفَ، دَلَّتْهُ الْمَغْفِرَةُ عَلَى الْعَمَلِ، وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ، فَلَا مَغْفِرَةَ لَهُ، إِلَّا إِنْ الْإِيمَانَ  
بَغَضَهُ مِنْ بَعْضٍ»<sup>٥</sup>.
- ١١٠ / ٣. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

١. في «بح» والوافي: «لا يزيد». وفي «ف»: «فلا يزيد».
٢. في حاشية «ج، ض، و، بح، بف»: «كثرة».
٣. المحاسن، ص ١٩٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٤. وفي الأمالي للصدوق، ص ٤٢١، المجلس ٦٥، ح ١٨،  
بسند عن أحمد بن محمد بن خالد؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤٠١، ح ٥٨٦٤، بسند عن محمد بن سنان وعبدالله بن  
المغيرة. الأمالي للمفيد، ص ٤٢، المجلس ٥، ح ١١، بسند آخر «الوافي، ج ١، ص ١٩٩، ح ١٣٤؛ الوسائل،  
ج ٢٧، ص ٢٤، ح ٣٣١٠».
٤. هكذا في «ب، ج، بس» وحاشية «ض، بح» وفي سائر النسخ والمطبوع: «الحسين الصيقل».
- والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى البرقي الخبر في المحاسن، ص ١٩٨، ح ٢٥، بسند عن ابن مسكان عن الحسن  
الصيقل، والصدوق أيضاً أوردته في الأمالي، ص ٤٢٢، المجلس ٦٥، ح ١٩، بسند عن ابن مسكان عن الحسن  
بن زياد الصيقل. ووردت رواية [عبدالله] بن مسكان عن الحسن [بن زياد] الصيقل في بعض الأسناد. راجع:  
معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥١٦-٥١٥، ج ٥، ص ٣٩٥-٣٩٧.
- لا يقال: إن الشيخ الطوسي ذكر الحسين بن زياد الصيقل في رجاله، ص ١٩٥، الرقم ٢٤٤٠، كما ذكر الحسن بن  
زياد في ص ١٨٠، الرقم ٢١٥٦، فيجتمعت نسخة «حسين» أو «الحسين»، في ما نحن فيه.
- فإنه يقال: قد ورد في بعض النسخ المعتبرة من رجال الشيخ «الحسن» بدل «الحسين»، كما أشير إلى وجود هذه  
النسخة في حاشية النسخة المطبوعة، أيضاً.
٥. «لا معرفة» منصوبة عطفاً على «وعمل» و«لا» لتأكيد النفي، أو مبتدئة على الفتح اسم «لا» لنفي الجنس عطفاً على  
«ولا يقبل». أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٥٨؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٥٨.
٦. الأمالي للصدوق، ص ٤٢٢، المجلس ٦٥، ح ١٩، بسند عن محمد بن يحيى المطّار، عن أبيه، عن أحمد بن  
محمد بن عيسى. المحاسن، ص ١٩٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٥، بسند عن محمد بن سنان «الوافي، ج ١،  
ص ٢٠١، ح ١٣٦».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام <sup>١</sup>، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ عَمِلَ عَلَى غَيْرِ عِلْمٍ، كَانَ مَا يَفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يَصْلِحُ» <sup>٢</sup>.

### ١٣ - بَابُ اسْتِعْمَالِ الْعِلْمِ

١١١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَبِيصٍ الْهَلَالِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ فِي كَلَامٍ لَهُ: «الْعُلَمَاءُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ غَالِمٌ آخِذٌ بِعِلْمِهِ، فَهَذَا نَاجٍ، وَغَالِمٌ تَارِكٌ لِعِلْمِهِ، فَهَذَا هَالِكٌ، وَإِنَّ أَهْلَ النَّارِ لَيَتَأَذُّونَ مِنْ رِيحِ الْعَالِمِ التَّارِكِ لِعِلْمِهِ، وَإِنَّ أَشَدَّ أَهْلِ النَّارِ نَذَامَةً وَخَسْرَةً رَجُلٌ دَعَا عَبْدًا إِلَى اللَّهِ، فَاسْتَجَابَ لَهُ وَقَبِلَ مِنْهُ، فَأَطَاعَ اللَّهَ، فَأَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَأَدْخَلَ الدَّاعِيَ <sup>٣</sup> النَّارَ بِتَرْكِهِ <sup>٤</sup> عِلْمَهُ، وَاتَّبَاعِهِ الْهَوَى <sup>٥</sup>، وَطَوَّلَ الْأَمَلِ، أَمَّا اتَّبَاعُ الْهَوَى فَيَصُدُّ <sup>٦</sup> عَنِ الْحَقِّ، وَطَوَّلَ الْأَمَلِ يَنْسِي <sup>٧</sup> الْآخِرَةَ» <sup>٨</sup>.

١. في المحاسن: «عن آبائه عليهم السلام».

٢. المحاسن، ص ١٩٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣، عن الحسن بن علي بن فضال. تحف العقول، ص ٤٧، عن النبي صلى الله عليه وآله - الوافي، ج ١، ص ١٩٩، ح ١٣٥: الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥، ح ٣١١٢.

٣. في كتاب سليم: «عمل».

٤. في «بف»: «عن ريع». وفي الخصال: «بريع». وفي كتاب سليم: «من تنن ريع».

٥. في «بف»: «إلى».

٦. في «بس» وحاشية «ب، ض، ف، و»: «عمله».

٧. في الخصال بدل «واتباعه الهوى» هكذا: «ثم قال أمير المؤمنين عليه السلام: ألا إن أخوف ما أخاف عليكم خصلتين: اتباع الهوى».

٨. في «ف»: «فيعدل». وفي «بف»: «يفضل».

٩. في كتاب سليم: «وأما طول الأمل فينسي».

١٠. كتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ح ١٨، مع زيادة. الخصال، ص ٥١، باب الاثنين، ح ٦٣، بسنده عن محمد بن

١١٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعِلْمُ مَقْرُونٌ إِلَى الْعَمَلِ<sup>١</sup>؛ فَمَنْ عَلِمَ عَمِلَ، وَمَنْ عَمِلَ عِلِمَ<sup>٢</sup>، وَالْعِلْمُ يَهْتَفُ بِالْعَمَلِ<sup>٣</sup>، فَإِنْ أَجَابَهُ، وَإِلَّا ارْتَحَلَ عَنْهُ<sup>٤</sup>.

١١٣ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ<sup>٥</sup>، عَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَالِمَ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ بِعِلْمِهِ، زَلَّتْ مَوْعِظَتُهُ عَنِ الْقُلُوبِ كَمَا يَزُلُّ الْمَطَرُ عَنِ الصَّفَا<sup>٦</sup>».

١١٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ التَّبَرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ فَأَجَابَ، ثُمَّ عَادَ لِيَسْأَلَ عَنْ

مِثْلِهَا، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: «مَكْتُوبٌ فِي الْإِنْجِيلِ: لَا تَطْلُبُوا عِلْمَ مَا لَا تَعْلَمُونَ<sup>٧</sup> ٤٥/١ وَلَمَّا تَعْمَلُوا بِمَا عَلِمْتُمْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ بِهِ، لَمْ يَزِدْ صَاحِبَهُ إِلَّا كُفْرًا، وَلَمْ يَزِدْ

١ . يحيى العطار . راجع: الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٣٦؛ والخصال، ص ٥٢، باب الاثنين، ح ٦٤؛ ونهج البلاغة، ص ٨٣، الخطبة ٤٢؛ والألمالي للمفيد، ص ٩٢، المجلس ١١، ح ١، ص ٢٠٧، المجلس ٢٣، ح ٤١؛ والألمالي للطوسي، ص ١٨٣، المجلس ٤، ح ٣٧ . الوافي، ج ١، ص ٢٠٣، ح ١٢٧.

٢ . في نهج البلاغة: «بالعمل» . ٢ . في نهج البلاغة: - «ومن عمل علم» .

٣ . «يهتف بالعمل»، أي يصبح به ويدعوه، من الهتف وهو الصوت الشديد. أنظر: المغرب، ص ٤٩ (هتف).

٤ . نهج البلاغة، ص ٥٣٩، الحكمة ٣٦٦ . الوافي، ج ١، ص ٢٠٤، ح ١٣٨.

٥ . في «ألف بر» : «القاساني» .

٦ . «الصفاء»: جمع الصفاة، وهي الصخرة والحجر الأملس، أي غير الخشن، أو الحجر الصلد الضخم الذي لا يثبت شيئاً. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٦٤ (صفو).

٧ . الوافي، ج ١، ص ٢٠٥، ح ١٣٩ . ٨ . في حاشية «بف»: «علماً لاتعلمون» .

مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا<sup>١</sup>.

١١٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: بِمَ يَعْرِفُ النَّاجِي؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ فِعْلُهُ لِقَوْلِهِ مُوَافِقًا، فَأَثْبِتَ لَهُ<sup>٢</sup> الشَّهَادَةُ<sup>٣</sup>، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ لِقَوْلِهِ مُوَافِقًا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مُسْتَوْدَعٌ<sup>٤</sup>».

١١٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي كَلَامٍ لَهُ خَطَبَ بِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِذَا عَلِمْتُمْ فَعَامَلُوا بِمَا عَلِمْتُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ؛ إِنَّ الْعَالِمَ الْعَامِلَ بِغَيْرِهِ<sup>٥</sup> كَالْجَاهِلِ الْخَائِرِ الَّذِي لَا يَسْتَفِيقُ<sup>٦</sup> عَنْ جَهْلِهِ، بَلْ قَدْ رَأَيْتُ أَنَّ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ أَغْطَمَ، وَالْخُسْرَةَ

١. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٥٩. وفيه: «حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ رَفَعَهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ...» الوافي، ج ١، ص ٢٠٥، ح ١٤٠.

٢. في «الف» وحاشية «ض»: «فَأَثْبِتَ لَهُ». وفي «ب» «بس» وحاشية «ج» وحاشية بدر الدين ومرآة العقول: «فَأَثْبِتَ لَهُ» أي فَأَثْبِتَ لَهُ الشَّهَادَةَ وَأَنْشَرَهَا بَيْنَ النَّاسِ بِأَنَّهُ نَاجٍ. وفي المرأة: «وَيُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ بِصِغَةِ الْمَضَارِعِ الْمَعْلُومِ وَبِصِغَةِ الْأَمْرِ وَبِصِغَةِ الْمَاضِي الْمَعْلُومِ...» وفي بعضها [أي النسخ]: «فَأَثْبِتْ لَهُ». وفي «ف» «ف» وحاشية «بس»: «فَأَثْبِتْ لَهُ». وفي «و» «و» «بر»: «فَأَثْبِتْ لَهُ». وفي شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٧٢: «وَأَثْبِتَ مِنَ الْإِنْبِائِ، إِنَّمَا أَمْرٌ، أَوْ مَاضٍ مَعْلُومٌ، أَوْ مَاضٍ مَجْهُولٌ، أَوْ مُتَكَلِّمٌ...» وفي بعضها [أي النسخ]: «فَأَثْبِتْ لَهُ...» ويَحْتَمِلُ أَنْ يَقْرَأَ فَأَثْبِتَ...» وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٤٥: «فِي بَعْضِ النُّسخِ «فَأَثْبِتْ لَهُ» بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ قَبْلَ الْمَنْقُوطَةِ بِنَقْطَتَيْنِ مِنَ الْبَاءِ»، بِمَعْنَى الْقَطْعِ. وَكَذَا فِي الْمَرْأَةِ عَنْ بَعْضِ النُّسخِ.

٣. في الكافي، ح ٢٩٣٠ والمحاسن: «بِالنَّجَاةِ». وفي الأُمالي: «فَهُوَ نَاجٍ» بدل «فَأَثْبِتَ لَهُ الشَّهَادَةَ».

٤. أي إِيْمَانَهُ غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ وَغَيْرَ مُثْبِتٍ فِي قَلْبِهِ، بَلْ يَزُولُ بِأَدْنَى شَيْءٍ؛ فَهُوَ كَالْوَدِيعَةِ عِنْدَهُ يُوْخَذُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي مَشْيَةِ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ تَمَمَهُ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ. أَنْظَرُ شُرُوحَ الْكَافِي.

٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في علامة الثَّعْمَارِ، ح ٢٩٣٠. وفي المحاسن، ص ٢٥٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٧٤، بسنده عن مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، وَفِيهَا مَعَ زِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ. الْأُمَالِي لِلصَّدُوقِ، ص ٣٥٨، الْمَجْلِسُ ٥٧، ح ٧، بسنده عن مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانٍ. الوافي، ج ١، ص ٢٠٦، ح ١٤١.

٦. في حاشية «ف» «بِغَيْرِ بَصِيرَةٍ».

٧. الاستفاضة: استفعال من أفاق، بمعنى رَجَعَ إِلَى مَا كَانَ قَدْ شَغَلَ عَنْهُ وَعَادَ إِلَى نَفْسِهِ، وَالْمُرَادُ الْخِلَاصُ

أَدُومٌ<sup>١</sup> عَلَى هَذَا الْعَالِمِ الْمُنْسَلِخِ مِنْ<sup>٢</sup> عِلْمِهِ مِنْهَا<sup>٣</sup> عَلَى هَذَا الْجَاهِلِ الْمُتَخَيَّرِ فِي جَهْلِهِ،  
وَكِلَاهُمَا حَائِرٌ بَائِرٌ؛ لَا تَرْتَابُوا<sup>٤</sup> فَتَشْكُوا، وَلَا تَشْكُوا فَتَكْفُرُوا، وَلَا تَرْخُصُوا<sup>٥</sup> لِأَنْفُسِكُمْ  
فَتَذْهَبُوا، وَلَا تَذْهَبُوا فِي<sup>٦</sup> الْحَقِّ فَتَخْسَرُوا، وَإِنَّ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تَفْقَهُوا، وَمِنَ الْفِقْهِ أَنْ لَا  
تَعْتَرُوا<sup>٧</sup>، وَإِنَّ أَنْصَحَكُمْ لِنَفْسِهِ أَطُوعَكُمْ لِرَبِّهِ، وَأَعَشَّكُمْ لِنَفْسِهِ أَعْصَاكُمْ لِرَبِّهِ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ  
يَأْمَنْ وَيَسْتَبِشِرُ؛ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ يَخِبُ<sup>٨</sup> وَيَنْدَمُ<sup>٩</sup>.

١١٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ  
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ:

- 
١. عن الجهل. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٧٤؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٨١ (فوق).
٢. «الحرسة أدوم»: مبتدأ وخبر، أو عطف على معمولي «أَنْ». و«على هذا العالم» بدل من «عليه». وضمير «منها» راجع إلى «الحجة» و«الحرسة» باعتبار كل واحدة منهما، والأول أولى؛ لخلوه عن هذا التكلف في الضمير. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٢٠٧-٢٠٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٤٥.
٣. في «بر» بفتح وشرح صدر المتألهين: «عن».
٤. في شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٧٤: «قوله: «منها» متعلق بأعظم وأدوم على سبيل التنازع».
٥. «الحائر»: من الحيرة، بمعنى التحيّر، و«البائر»: من التوار، بمعنى الهلاك، يقال: رجل حائر بائر، إذا لم يتّجه لشيء. أنظر: الصالح، ج ٢، ص ٥٩٧ (بور)، و ص ٦٤٠ (حير).
٦. الريبة: الشكّ والتهمة، وهي في الأصل قلق النفس واضطرابها. المغرب، ص ٢٠٣ (ريب).
٧. الرخصة في الأمر: خلاف التشديد فيه، يقال: رخص له في الأمر، أي أذن له فيه بعد النهي عنه. أنظر: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠ (رخص).
٨. في حاشية «ج»: «ومن».
٩. في شرح المازندراني: «يحتمل أن يقرأ بالفاء من الفتور». وفي «ج»، «يع»: «لا يفتر». و«يرشد».
١٠. في «بس»: «يخف». وقال في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالجيم من الوجوب بمعنى السقوط، أو من الوجوب بمعنى الخوف».
١١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشكّ، ح ٢٨٨٢، من قوله: «لا ترتابوا» إلى قوله: «فتكفروا»: الأماهي للمفيد، ص ٢٠٦، المجلس ٢٣، ح ٣٨، وفيهما بسند آخر، وفي الأخير مع زيادة في آخره. وراجع: نهج البلاغة، ص ١٦٤، الخطبة ١١٠. الوافي، ج ١، ص ٢٠٧، ح ١٤٢.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْعِلْمَ فَاسْتَعْمِلُوهُ، وَلْتَسْبِغْ<sup>١</sup> قُلُوبُكُمْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا كَثُرَ فِي قَلْبِ رَجُلٍ لَا يَحْتَمِلُهُ<sup>٢</sup>، قَدَّرَ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ، فَإِذَا خَاصَمَكُمُ الشَّيْطَانُ، فَأَقْبِلُوا عَلَيْهِ بِمَا تَعْرِفُونَ؛ فَإِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا<sup>٣</sup>».

فَقُلْتُ: وَمَا الَّذِي نَعْرِفُهُ؟ قَالَ: «خَاصَمُوهُ» بِمَا ظَهَرَ لَكُمْ مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٤</sup>.

#### ١٤ - بَابُ الْمُسْتَأْكِلِ بِعِلْمِهِ وَالْمُبَاهِي بِهِ

٤٦/١

١١٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛ وَعَلِيِّ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْهُوْمَانِ<sup>١</sup> لَا يَشْبَعَانِ: طَالِبُ دُنْيَا، وَطَالِبُ عِلْمٍ؛ فَمَنْ أَقْصَرَ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ، سَلِمَ؛ وَمَنْ تَنَاوَلَهَا مِنْ غَيْرِ حِلِّهَا، هَلَكَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ أَوْ يَرَاجِعَ<sup>٢</sup>؛ وَمَنْ أَخَذَ الْعِلْمَ مِنْ أَهْلِهِ وَعَمِلَ بِعِلْمِهِ<sup>٣</sup>، نَجَا؛ وَمَنْ

١. في «ف» بس، وشرح صدر المتألهين والوافي: «وليُشبع».

٢. في شرح المازندراني: «قوله: لا يحتمله، صفة لقلب رجل».

٣. النساء (٤): ٧٦.

٤. في «يع، جه» و«مرأة العقول والوافي: «خاصموا».

٥. الوافي، ج ١، ص ٢٠٨، ح ١٤٣.

٦. «المنهوم»: إمّا من التَّهْمَةِ، بمعنى بلوغ الهمة في الشيء، المنهوم بالشيء، المولع به، أو بمعنى الشهوة والحاجة. وإمّا من التَّهْمِ، بمعنى الجوع وإفراط الشهوة في الطعام. وإمّا من التَّهْمِ، بمعنى الزجر. والكلّ محتمل. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٩٣-٥٩٤ (نهم).

٧. في التهذيب وكتاب سليم: «ويراجع». قال في «مرأة العقول»، ج ١، ص ١٤٨: «في بعض نسخ التهذيب: ويراجع... وهو أيضاً يحتمل أن تكون «أو» بمعنى الواو وربما يقال: التردد من الراوي... وقرئ هنا «يراجع» على بناء المجهول، أي يراجع الله بفضل، أو على بناء الفاعل... والأوّل أظهر».

٨. في حاشية ميرزا رفيعاً: «به» بدل «بعلمه».

أَرَادَ بِهِ الدُّنْيَا، فَهِيَ حَظُّهُ<sup>١</sup>.

١١٩ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ  
الْوُشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ الْحَدِيثَ لِمَنْفَعَةِ الدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ  
نَصِيبٌ؛ وَمَنْ أَرَادَ بِهِ خَيْرَ الْآخِرَةِ، أَعْطَاهُ اللَّهُ<sup>٢</sup> خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ<sup>٣</sup>.

١٢٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنِ الْمُنْثَرِيِّ،  
عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ الْحَدِيثَ لِمَنْفَعَةِ الدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ  
نَصِيبٌ<sup>٤</sup>».

١٢١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْمُنْثَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْعَالِمَ مُجْتَبِئًا لِدُنْيَا<sup>٥</sup>، فَاتَّهَمُوهُ عَلَى دِينِكُمْ<sup>٦</sup>؛  
فَإِنَّ كُلَّ مُجْتَبِئٍ لِدُنْيَا<sup>٧</sup> يَخْطُ<sup>٨</sup> مَا أَحَبَّ<sup>٩</sup>».

١ . كتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ح ١٨، مع زيادة في آخره. التهذيب، ج ٦، ص ٣٢٨، ح ٩٠٦؛ بسنده عن حماد  
بن عيسى؛ الخصال، ص ٥٣، باب الاثنين، ح ٦٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام إلى قوله: «طالب العلم» مع  
اختلاف؛ نهج البلاغة، ص ٥٦٦، الحكمة ٤٥٧، إلى قوله: «طالب علم». الوافي، ج ١، ص ٢١١، ح ١٤٤؛  
الوسائل، ج ١٧، ص ٣٦، ذيل ح ٢١٩١٦. ٢ . في حاشية «ج، ض، +» به.

٣ . الوافي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٤٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٣٣٢٤٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٢٥.

٤ . لم يرد هذا الحديث في «ظ» وشرح صدر المتألهين.

٥ . الوافي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٤٦. ٦ . في «بر» والعلل: «مجتبئاً للدنيا».

٧ . «فاتَّهَمُوهُ عَلَى دِينِكُمْ»، أي اعتقدوه متَّهماً في قوله وفعله صوناً على دينكم، فبأنه بعيد عن معرفة حقيقته،  
تقول: اتَّهَمْتُمْ، أي ظننت فيه ما نسب إليه، وبكذا، أي ظننت به. أنظر شروح الكافي ولسان العرب، ج ١٢،  
ص ٦٤٤ (وهم).

٨ . «يخطو»، أي يحفظ. تقول: حاطه يخطو، إذا حفظه وصانه وذبح عنه وتوفّر على مصالحه. أنظر: النهاية،  
ج ١، ص ٤٦١ (حوط). ٩ . في «يح»: «على ما أحب». وفي العلل: «بما أحب».



وَقَالَ ﷺ: «أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّوَجَلَّ - إِلَى دَاوُدَ ﷺ: لَا تَجْعَلَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ عَالِمًا مَفْتُونًا بِالدُّنْيَا؛ فَيَصُدَّكَ عَنْ طَرِيقِ مَحَبَّتِي، فَإِنَّ أَوْلَيْكَ قُطَاعَ طَرِيقِ عِبَادِي الْمُرِيدِينَ، إِنَّ أَذْنَى مَا أَنَا صَانِعٌ بِهِمْ أَنْ أَنْزِعَ خَلَاوَةَ مُنَاجَاتِي مِنْ قُلُوبِهِمْ»<sup>٢</sup>.

١٢٢ / ٥ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْفُقَهَاءُ أُمَنَاءُ الرُّسُلِ مَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي الدُّنْيَا، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا دُخُولُهُمْ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: اتَّبَاعُ السُّلْطَانِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، فَاحْذَرُوهُمْ عَلَى دِينِكُمْ»<sup>٣</sup>.

٤٧ / ١ ١٢٣ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعٍ<sup>٤</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيَتَبَاهَى بِهِ الْعُلَمَاءُ، أَوْ يُعَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ<sup>٥</sup>؛ إِنَّ الرِّقَاسَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِأَهْلِهَا»<sup>٦</sup>.

١ . هكذا في أكثر النسخ . وفي «ب» والمطبوع: «عن» . ومادة «نزع» جاءت بـ «من» و «عن» في المصحف واللغة . راجع: آل عمران (٣): ٢٦؛ الأعراف (٧): ٢٧؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٥٠ (نزع).

٢ . علل الشرائع، ص ٣٩٤، ح ١٢، بسنده عن القاسم بن محمد الأصفهاني، عن سليمان بن داود المنقري . تحف العقول، ص ٣٩٧، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٤٧.

٣ . الوافي، ج ١، ص ٢١٣، ح ١٤٨ . ٤ . في حاشية «جر»: «حريز».

٥ . «فليتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، أي يتَّخِذْهَا مَنَازِلًا، يقال: تَبَوَّأَ مَنْزِلًا، أي اتَّخَذَتْهُ . و«مَقْعَدُهُ» مفعول له، أي لمنزله، أو مفعول به، أو معناه: لينزل منزله المعد له من النار، يقال: تَبَوَّأَ مَنْزِلًا: نَزَلَ بِهِ . و«مَقْعَدُهُ» مفعول له، لا به؛ لأنَّ الفعل لازم . أو معناه: فليَتَّبِعَنَّ مَنْزِلَهُ مِنَ النَّارِ، يقال: تَبَوَّأَ مَنْزِلًا إِذَا هَيَّأَهُ . أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٣٨-٣٩ (بَوَّأَ)؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٧٦؛ الوافي، ج ١، ص ٢١٥.

٦ . الفقيه، ج ٤، ص ٣١٣، ح ٥٧١٢، ضمن وصايا النبي لعليٍّ ﷺ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ؛ وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٣٠٧، ح ٦٩؛ ومعاني الأخبار، ص ١٨٠، ح ١، عن الرضا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، وفي كلها بسند آخر، مع اختلاف وزيادة . وفي الاختصاص، ص ٢٥١؛ وفيه الرضا ﷺ، ص ٣٨٤، مرسلاً مع زيادة في آخرهما راجع: ثواب الأعمال، ص ٣٤٤ . الوافي، ج ١، ص ٢١٤، ح ١٤٩.

## ١٥ - بَابُ لُزُومِ الْحُجَّةِ عَلَى الْعَالِمِ وَتَشْدِيدِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ

١٢٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُتَّقِرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: يَا حَفْصُ، يُغْفَرُ لِلْجَاهِلِ سَبْعُونَ ذَنْبًا قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لِلْعَالِمِ ذَنْبٌ وَاحِدٌ<sup>٢</sup>.

١٢٥ / ٢ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ<sup>٣</sup>:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ - عَلَى نَبِيِّنَا وَآلِهِ وَآلِهِ السَّلَامُ - :  
وَيَلِّ لْعُلَمَاءِ ° السَّوْءَ كَيْفَ .....»

١ . في «بس»: «وشدة».

٢ . تفسير المقيس، ج ٢، ص ١٤٦، مراسل مع زيادة الوافي، ج ١، ص ٢١٧، ح ١٥٠.

٣ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى حفص بن غياث في السند المتقدم، فيُعلم المراد من «بهذا الإسناد».

٤ . في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف»: - «على نبينا وآله و». وفي «و»: - «وآله». وفي «ألف» والوافي وشرح صدر المتألهين: - «على نبينا وآله وعليه السلام».

٥ . هكذا في «ألف، جس» وحاشية «ض»، واختاره المازندراني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للعلماء». وقال المازندراني في شرحه، ح ٢، ص ١٩٦: «السَّوْءُ بالفتح مصدر، يقال: ساء يسوؤه سَوْءٌ، نقيض سَرٍّ، وبالضم الاسم، تقول: هذا رجل سوء بالإضافة، ثم تدخل عليه الألف واللام وتقول: هذا رجل السوء، وقال الأخفش: ولا يقال: الرجل السَّوْءُ، ويقال: الحقّ اليقين وحقّ اليقين؛ لأنّ السوء ليس بالرجل، واليقين هو الحقّ، وقال أيضاً: لا يقال: هذا رجل السَّوْء بالضم، فعلى هذا ينبغي أن يقرأ: لعلماء السَّوْء بالإضافة والفتح، وما وجد في بعض النسخ: للعلماء السوء، على التعريف والوصف فكأنه سهو من الناسخ، وقد يوجه بأنّ التركيب ليس من باب التوصيف، بل من باب إضافة العامل إلى المعمول، مثل الضارب الرجل باعتبار تعلق علم العالم بالسوء، كتعلق ضرب الضارب بالرجل. وفيه أنّ المقصود ذم العلماء باعتبار اتصافهم بالسوء، لا باعتبار علمهم به. والقول بأنّ التركيب وإن كان من باب الإضافة، لكنّه هنا في معنى التوصيف، أي المضاف موصوف بالمضاف إليه، لا يخلو عن شيء؛ لأنّ التركيب الإضافي من حيث الإضافة وملاحظتها لا يبدل على اتصاف المضاف

تَلْظَى<sup>١</sup> عَلَيْهِمُ النَّارُ؟<sup>٢</sup>.

١٢٦ / ٣ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا بَلَغَتِ النَّفْسُ<sup>٣</sup> هَاهُنَا - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى خَلْقِهِ - لَمْ يَكُنْ لِلْعَالَمِ تَوْبَةٌ، ثُمَّ قَرَأَ: «إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ»<sup>٤</sup>.

١٢٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِيِّ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: «فَكُبِّبُوا<sup>٥</sup> فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ»<sup>٦</sup>، قَالَ: هُمْ

٥٦ . بالمضاف إليه، وإرادة الاتصاف بدون دلالة التركيب لا يجدي نفعاً، فليأتل. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٥٦ (سواءً؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٥٢).

١ . «تَلْظَى»: أصله تَلْظَى، بمعنى تلتهب وتشتعل أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٨ (ظلى).

٢ . الوافي، ج ١، ص ٢١٨، ح ١٥١.

٣ . يجوز في الغاء الفتح والسكون، والأول هو مختار صدر المتألهين في شرحه؛ والثاني مختار الفيض في الوافي وقال المازندراني: «كلاهما مناسب». ٤ . النساء (٤): ١٧.

٥ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب فيما أعطى الله عز وجل آدم عليه السلام و...، ح ٢٩٨٦، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. الزهد، ص ١٤٠، ح ١٩٣ عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن أبي جعفر عليه السلام (وفي سنده خلل لامحالة؛ تفسير العتشي، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٤ عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢١٨، ح ١٥٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٨٧، ح ٢١٠٥٦).

٦ . «فكُبِّبُوا»، أي جُمِعُوا ثم رُمِيَ بهم في هُوة النار؛ من الكببة، بمعنى الرمي في الهُوة، أو طرح وقلب بعضهم؛ على بعض، أو دُفِنُوا، أي إذا أُلْقِيَ في النار ينكب مرة بعد مرة حتى يستقر فيها، أو أسقطوا على وجوههم؛ من الكبّ بمعنى إسقاط الشيء على وجهه. أنظر: المفردات للراغب، ص ٦٩٥؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٧ (كب).

٧ . الشعراء (٢٦): ٩٤. «والغَاوُونَ»، أي الضالُّون الخائبون؛ من الغي، بمعنى الضلال والخيبة. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٠ (غوى).

قَوْمٌ وَصَفُوا عَدْلًا بِالسَّيِّئَةِ ثُمَّ خَالَفُوهُ إِلَى غَيْرِهِ.<sup>١</sup>

٤٨/١

## ١٦ - بَابُ النَّوَادِرِ<sup>٢</sup>

١ / ١٢٨ . عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ رَفَعَهُ،

قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «رَوْحُوا أَنْفُسَكُمْ بِبَدِيعِ الْحِكْمَةِ؛ فَإِنَّهَا تَكِلُ كَمَا تَكِلُ الْأَبْدَانُ».<sup>٣</sup>

٢ / ١٢٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ النَّيْسَابُورِيِّ<sup>٤</sup>،

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عَزْوَةَ بْنِ أَخِي شُعَيْبٍ الْعَقَرُوفِيِّ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: يَا طَالِبَ الْعِلْمِ، إِنَّ

١ . في الوافي: «خالفوا».

٢ . الزهد، ص ١٣٧، ح ١٨٤، عن النضر بن سويد. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٧، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٤، بسند آخر مع اختلاف. وفي فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٦؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ١٢٣، مرسل مع زيادة في أوله. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب زيارة الإخوان، ح ٢٠٧٧؛ و باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٥ وح ٢٥١٦؛ والزهد، ص ٧٨، ح ٣٨. الوافي، ج ١، ص ٢٢٠، ح ١٥٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٦، ح ٢٠٥٥٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٢٤، ح ٤.

٣ . في مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٤: «باب النوادر، أي أخبار متفرقة مناسبة للأبواب السابقة ولا يمكن إدخالها فيها ولا عقد باب لها؛ لأنها لا يجمعها باب، ولا يمكن عقد باب لكل منها».

٤ . «رَوْحُوا أَنْفُسَكُمْ»، أي اجعلوها في راحة، من الروح بمعنى الراحة، أو اجعلوها طيبة الرائحة، من الرّوح بمعنى نسيم الريح ورائحتها الطيبة، تقول: رَوَّحَ الدهن، أي جعلت فيه طيباً طابت به ريحُه. كلاهما محتمل معاً أو منفرداً. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٨؛ المصباح المنير، ص ٢٤٢ (روح).

٥ . الوافي، ج ١، ص ٣٠٣، ح ٤٤٧. ٦ . في «الف» ج، ض، ب، «: النيشابوري».

الْعِلْمُ ذُو فَضَائِلَ كَثِيرَةٍ؛ فَرَأْسُهُ التَّوَاضُّعُ، وَعَيْنُهُ الْبِرَاءَةُ مِنَ الْحَسَدِ، وَأُذُنُهُ الْفَهْمُ، وَلِسَانُهُ الصِّدْقُ، وَحِفْظُهُ الْفَخْصُ، وَقَلْبُهُ حُسْنُ النِّيَّةِ، وَعَقْلُهُ مَعْرِفَةُ الْأَشْيَاءِ وَالْأُمُورِ، وَيَدُهُ الرِّحْمَةُ، وَرِجْلُهُ زِيَارَةُ الْعُلَمَاءِ، وَهَيْئَتُهُ السَّلَامَةُ، وَحِكْمَتُهُ الْوَرَعُ، وَمُسْتَقْرَرُهُ النَّجَاةُ، وَقَائِدُهُ الْعَافِيَةُ<sup>٢</sup>، وَمَرْكَبُهُ الْوَفَاءُ، وَسِبَاحَتُهُ لَيْلُ الْكَلِمَةِ<sup>٣</sup>، وَسَيْفُهُ الرِّضَا، وَقَوْسُهُ الْمَدَارَاةُ، وَخَيْشَتُهُ مَخَاوِرَةُ الْعُلَمَاءِ، وَمَالُهُ<sup>٤</sup> الْأَدَبُ، وَذَخِيرَتُهُ اجْتِنَابُ الذُّنُوبِ، وَزَادَتُهُ الْمَعْرِوْفُ<sup>٥</sup>، وَمَأْوَاهُ<sup>٦</sup> الْمَوَادَعَةُ، وَذَلِيلُهُ الْهُدَى، وَزَفِيقُهُ مَحَبَّةُ<sup>٧</sup> الْأَخْيَارِ<sup>٨</sup>.

١٣٠ / ٣ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نِعَمَ وَزِيرُ الْإِيمَانِ الْعِلْمُ، وَنِعَمَ وَزِيرُ

١ . في «جو»: «حَكْمَتُهُ»، أي بفتح الحاء والكاف . قال المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٧: «ربما يقرأ بفتح الحاء والكاف». وردّه المازندراني في شرحه، ج ٢، ص ٢٠٨، قال: «قراءة الحكمة بفتح الحاء والكاف ... لا تناسب المقام؛ لَأَنَّ الحكمة بهذا المعنى لم توجد في المشتبه به، أعني الإنسان».

٢ . «العافية»: دفاع الله تعالى عن العبد، اسم المصدر توضع موضع المصدر، يقال: عافاه الله عافية. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٢ (عفو).

٣ . في حاشية «ج»، يمح «وتحف العقول»: «الكلام».

٤ . في «ألف»، و«الوافي وشرح صدر المتألهين»: «مجاورة».

٥ . في شرح المازندراني: «لو قرئ مآله، بمعنى مرجعه، فالأمر ظاهر».

٦ . في «بس» و حاشية «ج»، يمح: «وردائه».

٧ . في حاشية «ج»، يمح: «المعرفة».

٨ . هكذا في أكثر النسخ والوافي وتحف العقول. وفي «ب»، يس «والمطبوع وحاشية ميرزا رفيعا: «وماؤه».

وفي مجمع البحرين، ج ٤، ص ٤٠١ (ودع): «وفي الحديث: وماؤه - يعني العلم - الموادة. لعل المراد المباحة والمذاكرة والمناظرة؛ لَأَنَّ جميع ذلك حفظ للعلم. وضبطه بعض المعاصرين: وماؤه الموادة. وهو

نصحيف». وانظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٨٦ (ودع)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٤١ (عهد).

٩ . في حاشية «يمح» وتحف العقول: «صحية». وقال في مرآة العقول: «ولعله أنسب».

١٠ . تحف العقول، ص ١٩٩، مع تفاوت يسير. الوافي، ج ١، ص ١٧١، ح ٩٢.

الْعِلْمِ الْجِلْمُ، وَنَعَمْ وَزَيْرُ الْجِلْمِ الرَّفْقُ، وَنَعَمْ وَزَيْرُ الرَّفْقِ الْعِزَّةُ<sup>١</sup>.

١٣١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْعِلْمُ؟<sup>٢</sup> قَالَ: الْإِنْصَاتُ<sup>٣</sup>، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟<sup>٤</sup> قَالَ: الْإِسْتِمَاعُ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْحِفْظُ؟ قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْعَمَلُ بِهِ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَشْرُهُ<sup>٥</sup>.

٤٩/١

١٣٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَبْتُ الْعِلْمَ ثَلَاثَةً، فَأَعْرِفُهُمْ<sup>٦</sup> بِأَعْيَانِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ: صِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلْجَهْلِ وَالْمِرَاءِ، وَصِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلْإِسْطِطَالَةِ<sup>٧</sup> وَالْخُتْلِ<sup>٨</sup>، وَصِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلْفِقْهِ وَالْعَقْلِ، فَصَاحِبُ الْجَهْلِ وَالْمِرَاءِ مُؤِذٌ، مُمَارٍ، مُتَعَرِّضٌ لِلْمَقَالِ فِي أُنْدِيَةِ<sup>٩</sup> الرِّجَالِ بِنْدَاكِرٍ

١. هكذا في «الف» ب، ج، ض، و، بر، بس، يع، بو، جح، جط، جل، جم، جو، و حاشية «ش» ب، ج، يف، و شرحي صدر المتألهين والمازندراني ومرواة العقول وحاشية ميرزا رفيعا. و«العبرة» اسم من الاعتبار بمعنى الانعاط، أو بمعنى العبور العلمي من الأشياء إلى ما يترتب عليها وتنتهي إليها. وفي «ف» ب، ج: «العبرة والصبر». وفي قرب الإسناد: «اللين». وفي المطبوع وقليل من النسخ: «الصبر».

٢. قرب الإسناد، ص ٦٧، ح ٢١٧، بسند آخر. الوافي، ج ١، ص ١٧٢، ح ٩٣.

٣. في الأمالي: «ما حق العلم».

٤. «الإنصات»: السكوت للاستماع، والإنصات، يقال: أنصت، أي سكت سكوت مستمع، وأنصت، أي أسكت، فهو لازم ومتعد. ولعله هاهنا لازم فقط بقرينة ذكر الاستماع بعده. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصت)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢١٣.

٥. في «ض» ب، ج، يف: «+ يا رسول الله».

٦. الخصال، ص ٢٨٧، باب الخمسة، ح ٤٣؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٠٣، المجلس ٢٧، ح ٤، بسندهما عن جعفر بن محمد الأشعري. الوافي، ج ١، ص ١٣٩، ح ٥٣.

٧. في «و» ب، ج، ض، يف: «و حاشية» ب، بر، بس، و شرح صدر المتألهين والأمالي والخصال: «فأعرفهم».

٨. «الاستطالة»: العلو والترفع. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٤٥ (طول).

٩. «الختل»، هو الخدعة. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٩ (ختل).

١٠. «الأندية»، هي جمع النادي، وهو مجلس القوم ومتحدثهم ماداموا مجتمعين، فإذا تفرقوا فليس بنادي، و

الْعِلْمِ وَصِفَةِ الْجِلْمِ، قَدْ تَسْرَبَلُ<sup>١</sup> بِالْخُشُوعِ، وَتَخْلَى مِنَ النُّورِ، فَدَقَّ اللَّهُ مِنْ هَذَا خَيْشُومَهُ<sup>٢</sup>، وَقَطَعَ مِنْهُ خَيْرُومَهُ<sup>٣</sup>؛ وَصَاحِبُ الْإِسْتِطَالَةِ وَالْخَتْلِ<sup>٤</sup> دُوْ خَبْ<sup>٥</sup> وَمَلَقَ<sup>٦</sup>، يَسْتَتِيلُ عَلَى مِثْلِهِ مِنْ أَشْبَاهِهِ، وَيَتَوَاضَعُ لِلْأَغْنِيَاءِ مِنْ دُونِهِ، فَهُوَ لِحُلُولِهِمْ<sup>٧</sup> هَاضِمٌ<sup>٨</sup>، وَلِدِينِهِ<sup>٩</sup> حَاطِمٌ، فَأَعْمَى اللَّهُ عَلَى<sup>١٠</sup> هَذَا خَبْرَهُ<sup>١١</sup>، وَقَطَعَ مِنْ آثَارِ الْعُلَمَاءِ أَثَرَهُ؛ وَصَاحِبُ الْفَقْهِ وَالْعَقْلِ دُوْ كَاتِبُهُ<sup>١٢</sup>..... ←

١. ويقال له: التدي أيضاً. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٥ (ندو).

٢. «التسريل»، من السربال، وهو القميص، يقال: سَرَبَلْتُهُ فتسربل، أي ألبسته السربال فتلبس به. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٢٩ (سربل).

٣. «الخشوم»: الأنف، أو أقصى الأنف؛ أو واحد الخياشيم وهي غراصيف في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ، أو عروق في باطن الأنف. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٨ (خشم).

٤. «الحيزوم»: وسط الصدر وما يضم عليه الجزام، أو ما استدار بالظهر والبطن، أو ضلع الفؤاد، أو ما اكتنف الحلقوم من جانب الصدر. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٣٢ (حزم).

٥. في «بح» وحاشية «بر»: «وصاحب الختل» بدل «والختل».

٦. «الخب»: مصدر بمعنى الخدعة، والخب والخب: الخداع، وهو الجُرْبُز الذي يسمى بين الناس بالفساد. وهذا غير مناسب هنا؛ لمكان «دو». وربما يضبط بضم الخاء، أو بالحاء المضمومة، استبعدهما الداماد وعدهما من أغاليط القاصرين. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤ (خب)؛ التعليقة للداماد، ص ١٠٦.

٧. «الملق»: الود واللفظ الشديد باللسان فقط، ويقال: رجل ملق، أي يعطي بلسانه ما ليس في قلبه. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٤٧ (ملق).

٨. في «ج» وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني: «لحلوانهم». و«الحلوان»: أجرة الدلال والكاهن وما يؤخذ من نحو رشوة. وفي حاشية «ب، ض»: «لخلواتهم». وفي «و»: «لحلواتهم». وفي حاشية «و»: «لحلواتهم». وفي حاشية «ف»: «هامض».

٩. في حاشية «جم»: «ولدينهم». وقال المازندراني: «رأيت أيضاً في كلام بعض المتأخرين نقلاً لهذا الحديث: ولدينهم حاطم، بضمير الجمع». ١٠. في حاشية «بر»: «من».

١١. في «بح، يع، جح، جط، جم، جو»: «خبره». وفي «جس» وحاشية «و» والأمالى والخصال: «بصره». و«خبره»: دعاء عليه بالاستيصال والفناء بحيث لا يبقى له خبر بين الناس وقيل: خبره، أي علمه. أنظر: شرح

المازندراني، ج ٢، ص ٢١٩؛ مرة العقول، ج ١، ص ١٦١.

١٢. «الكاتب» والكاتب: سوء الحال وتغير النفس بالانكسار من شدة الهم والحزن. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٤ (كاتب).

وَحَزَنٍ وَسَهَرٍ<sup>١</sup>، قَدْ تَحَنَّكَ<sup>٢</sup> فِي بَزْنِسِهِ<sup>٣</sup>، وَقَامَ اللَّيْلَ فِي جِنْدِسِهِ<sup>٤</sup>، يَعْمَلُ وَيَخْشَى وَجِلًّا دَاعِيًا مُشْفِقًا، مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ، غَارِفًا بِأَهْلِ زَمَانِهِ، مُسْتَوْحِشًا مِنْ أَوْثَقِ إِخْوَانِهِ، فَشَدَّ اللَّهُ مِنْ هَذَا أَرْكَانَهُ، وَأَعْطَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَانَةً<sup>٥</sup>.

● وَحَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَزْوِينِيُّ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّبِقَلِيُّ<sup>٦</sup> بِقَرْوَيْنَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيْسَى الْعَلَوِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ صُهَيْبٍ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>.

١٣٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> يَقُولُ: «إِنَّ رَوَاةَ الْكِتَابِ كَثِيرٌ، وَإِنْ رَعَاةَهُ قَلِيلٌ، وَكَمْ مِنْ مُسْتَنْصَحٍ<sup>٩</sup> لِلْحَدِيثِ مُسْتَعِشٍّ لِلْكِتَابِ، فَالْعُلَمَاءُ يَخْرُجُهُمْ<sup>١٠</sup> تَرْكُ الرِّعَايَةِ، .....»

١. «السهرة»: الأرق، وهو امتناع النوم بالليل وذهابه، يقال: سهر فلان، أي لم ينام ليلاً. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٨٣ (سهر).

٢. في حاشية «جم»: «تحنى» بمعنى الاعوجاج والانعطاف. و«التحنك»: إدارة العمامة من تحت الحنك. وهو ما تحت الذقن، وهو مجتمع للحين من أسفلهما. وقال المازندراني: «أو المعنى: قد ارتاض بالعبادة وتهذب منها، من حنكك بالتخفيف والتشديد، أي راضتك وهذبك» أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤١٦ (حنك)؛ التعليقة للداماد، ص ١٠٧؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣. «البرنس»: قُلْتُسوة طويلة كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام، وهو من البرنس: القطن، وقيل: إنه غير عربي. النهاية، ج ١، ص ١٢٢ (برنس).

٤. «الجنديس»: الظلمة، أو الليل الشديد الظلمة. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٥٨ (جندس).

٥. الخصال، ص ١٩٤، باب الثلاثة، ح ٢٦٩؛ والأمال للصدوق، ص ٦٢٩، المجلس ٩١، ح ٩، بسند آخر عن أمير المؤمنين<sup>١١</sup> مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٦٦، ح ٩٠؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٩٥.

٦. في «ألف، ب، ي، ح، ب، ف» و«حاشية ج، بر» وشرح صدر المتألهين والوافي: «جعفر بن أحمد الصيقل». وفي «ض»: «جعفر بن أحمد بن محمد الصيقل» وفي حاشية «ض»: «جعفر بن أحمد بن الصيقل». هذا، والرجل مجهول لم نعرفه. الوافي، ج ١، ص ١٦٦، باب صفة العلماء، ذيل ح ٩٠.

٨. في حاشية «ج»: «مستصح».

٩. في حاشية «ي، ح»: «يخزيهم». وفي رواية العقول: «ومنهم من قرأها: يخزيهم، من الخزي، أي يصير هذا العلم سبباً لخزيهم في الدارين».



وَالْجَهَالُ<sup>١</sup> يَحْزَنُهُمْ<sup>٢</sup> حِفْظُ الرِّوَايَةِ<sup>٣</sup>، فَرَاغَ يَزْعِي حَيَاتَهُ، وَرَاغَ يَزْعِي هَلَكَتَهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ اخْتَلَفَ الرَّاعِيَانِ، وَتَقَايَرَ الْفَرِيقَانِ<sup>٥</sup>.

١٣٤ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ حَفِظَ مِنْ أَحَادِيثِنَا أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمًا فَصِيحًا»<sup>٦</sup>.

١. في «ج» والوافي وشرح صدر المتألهين: «والجهلاء».

٢. في شرح المازندراني: «يحزَنُهُمْ». وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ١٦٤: «والحاصل: أن مطلوب العلماء هو ما تركه يوجب حزنهم، ومطلوب الجهال ما فعله يورث حزنهم وخزيمهم، ولا يبعد أن يكون الترك في قوله: «ترك الرعاية» زيد من النشاخ، فتكون الفقرتان على نسق واحد». وقال محمد رفيع بن مؤمن الجيلاني في شرحه على الكافي المسمى: «الذريعة إلى حافظ الشريعة»: «قوله: والجهال يحزنهم حفظ الرواية، لعل الصحيح «يعجبهم» بدل «يحزنهم»؛ روى المصنف قدس سره في كتاب الروضة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في رسالته التي كتبها إلى سعد الخير: وكل أمة قد رفع الله عنهم علم الكتاب حين نبذوه، وولاهم [عدوهم] حين تولّوه، وكان من نبذهم الكتاب أن حزفوه وحزفوا حدوده، فهم يروونه ولا يروونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية». وراجع: الكافي، ج ١٤٨٣١.

٣. نقل في شرح صدر المتألهين وشرح المازندراني عن بعض النسخ: «الرعاية».

٤. الهلكة، والهلكة، والهلكة، وكلها بمعنى الهلاك، وهو السقوط أو الفساد، أو مصير الشيء إلى حيث لا يدري أين هو، أي وراغ يزعى ويحفظ ما فيه هلكته الأبدية وهو نبذ الكتاب. أنظر: المغرب، ص ٥٠٤ (هلك)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٢٦. ٥. الوافي، ج ١، ص ١٦٩، ح ٩١.

٦. الاختصاص، ص ٢، بسنده عن الحسين بن محمد الأشعري، عن المعلى بن محمد البصري، عن محمد بن جمهور العمى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن بعض أصحابه، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام. الأمالي للصدوق، ص ٣٠٦، المجلس ٥٠، ح ١٣، بسنده عن محمد بن جمهور العمى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الخصال، ص ٥٤٢، باب الأربعين وما فوقه، ح ١٨، بسند آخر. وفي ثواب الأعمال، ص ١٦٢، ح ١؛ والخصال، ص ٥٤١، أبواب الأربعين وما فوقه، ح ١٥؛ والاختصاص، ص ٦١، بسند آخر عن أبي الحسن الأول عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٦٥، ح ١١٤؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٧، ح ٩٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الخصال، ص ٥٤١، أبواب الأربعين وما فوقه، ح ١٧، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٣٦، ح ٥٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٩، ح ٣٢٢٥٠.

١٣٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ

٥٠ / ١

زَيْدِ الشَّحَامِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ»<sup>١</sup> قَالَ: قُلْتُ: مَا طَعَامُهُ؟ قَالَ: «عِلْمُهُ الَّذِي يَأْخُذُهُ، عَمَّنْ<sup>٢</sup> يَأْخُذُهُ»<sup>٣</sup>.

١٣٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقْدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الرَّهْرِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْوُقُوفُ عِنْدَ الشَّبْهَةِ خَيْرٌ مِنَ الْإِقْتِحَامِ<sup>٤</sup> فِي الْهَلَكَةِ، وَتَرْكَكَ حَدِيثًا لَمْ تَرَوْهُ<sup>٥</sup> خَيْرٌ مِنْ رِوَايَتِكَ حَدِيثًا لَمْ تُخْصِهِ<sup>٦</sup>».

١. في «ب، ض، و، يح، بر، بس، بف»: «أبي عبدالله».

٢. عيسى (٨٠): ٢٤.

٣. في المحاسن: «ممن».

٤. المحاسن، ص ٢٢٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٧. رجال الكشي، ص ٤، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد؛ الاختصاص، ص ٤، عن زيد الشحام. الوافي، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١٥٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٥، ح ٣٣٢١٢.

٥. في «يح» وحاشية «ح»: «أبي عبدالله». وفي المحاسن: «عن أبي جعفر أو أبي عبدالله عليه السلام».

٦. «الافتحام»: هو الرمي من غير رواية، يقال: افتحم الإنسان الأمر العظيم، أي رمى بنفسه فيه من غير رواية وثبتت. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ١٨ (فحم).

٧. «لم تَرَوْهُ»، إما مجرد معلوم، أي لم تكن راوياً له، ولم تأخذه من مأخذه، ولم تضبطه. وإما معلوم من التفعيل أو الإفعال، أي لم تحمل من تروي له على روايته، تقول: رويته وأرويته الشعر، أي حملته على روايته. وإما مجهول منهما، أي لم تحمل على روايته. انظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٧٤؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٣٦؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٦٨؛ الصالح، ج ٦، ص ٢٣٦٤ (روى).

٨. في حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٧٥: «الإحصاء، لغة: الحدّ، ولما كان عدّ الشيء يلزمه الإطلاع على واحد واحد مثافيه، استعمل في الإطلاع على جميع ما في شيء والإحاطة العلمية التامة بما فيه، فإحصاء الحديث عبارة عن العلم بجميع أحواله متناً وسنداً وانتهاءً إلى المأخذ الشرعي». وانظر: امرأة العقول، ج ١، ص ١٦٨، وترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٩٣ (حصى).

٩. المحاسن، ص ٢١٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٢، بسنده عن علي بن نعمان. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨، ح ٢، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١٩٤، ح ١٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٥٤، ح ٣٣٤٦٥.

١٣٧ / ١٠ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ:  
أَنَّهُ عَرَضَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَغْضَ خُطْبِ أَبِيهِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَوْضِعاً مِنْهَا، قَالَ لَهُ:  
«كَفَّ وَاسْكُتْ»<sup>١</sup>.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَسْعَكُمْ فِيمَا يَنْزِلُ بِكُمْ مِمَّا لَا تَعْلَمُونَ إِلَّا الْكَفَّ عَنْهُ  
وَالْتَّيَّبْتُ وَالرَّدُّ»<sup>٢</sup> إِلَى أَئِمَّةِ الْهُدَى حَتَّى يَخْمِلُوكُمْ<sup>٣</sup> فِيهِ عَلَى الْقَصْدِ، وَيَجْلُوا عَنْكُمْ فِيهِ  
الْعَمَى، وَيَعْرِفُوكُمْ فِيهِ الْحَقَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»<sup>٤</sup>.

١٣٨ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُتَقَرِّي، عَنْ  
سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «وَجَدْتُ عِلْمَ النَّاسِ كُلَّهُ فِي أَرْبَعٍ: أَوَّلُهَا: أَنْ تَعْرِفَ رَبَّكَ،  
وَالثَّانِي: أَنْ تَعْرِفَ مَا صَنَعَ بِكَ، وَالثَّالِثُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا أَرَادَ مِنْكَ<sup>١</sup>، وَالرَّابِعُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا  
يُخْرِجُكَ مِنْ<sup>٢</sup> دِينِكَ»<sup>٣</sup>.

١٣٩ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

١ . في المحاسن: - «واسكت».

٢ . في المحاسن: «والثبت فيه ورده».

٣ . في الوافي: «بحكموكم»، أي يردوكم ويمنعوكم، يقال: حكمت وأحكمت وحكمت، أي منعت ورددت.  
وانظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤١ (حكم).

٤ . النحل (١٦): ٤٣.

٥ . المحاسن، ص ٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٦، عن ابن فضال، إلى قوله: «على القصد». وفيه، ح ١٠٤،  
بسنده آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٣٠، عن حمزة بن محمد الطيَّار، مع اختلاف  
يسير. الوافي، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٢٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥، ح ٣٣١٣؛ وفيه، ص ٨٤، ح ٣٣٢٧٤، إلى  
قوله: «أئمة الهدى»؛ وص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٦. ٦ . في شرح صدر المتألهين: «بك».

٧ . في شرح صدر المتألهين: «عن».

٨ . المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٨؛ والخصال، ص ٢٣٩، باب الأربعة، ح ٨٧؛ ومعاني الأخبار،  
ص ٣٩٤، ح ٤٩؛ والأمالى للطوسي، ص ٦٥١، المجلس ٣٤، ح ١، بسنده عن القاسم بن محمد الأصبهاني.  
وفي الأمالي للطوسي، ص ١٤٢، المجلس ٢٤، ح ١٠، بسنده عن سليمان بن داود المتقري. الإرشاد، ج ٢،  
ص ٢٠٣، مراسلاً، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٣٥، ح ٥١.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ فَقَالَ: «أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ، وَيَتَّقُوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ أَدُّوا إِلَى اللَّهِ حَقَّهُ»<sup>١</sup>.

١٣ / ١٤٠ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ<sup>٢</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ

الْعَجَلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «اغْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ<sup>٣</sup> عَنْهُ»<sup>٤</sup>.

١٤ / ١٤١ . الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيِّ، عَنْ ابْنِ عَائِشَةَ الْبَصْرِيِّ<sup>٥</sup>

رَفَعَهُ:

أَنَّ<sup>٦</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ فِي بَغْضِ خُطْبِيهِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، اغْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِلٍ<sup>٧</sup>

مَنْ انْزَعَجَ<sup>٨</sup> مِنْ قَوْلِ الزُّورِ فِيهِ، وَلَا بِحَكِيمٍ مَنْ رَضِيَ بِثَنَاءِ الْجَاهِلِ عَلَيْهِ؛ النَّاسُ أُبْنَاءُ ٥١/١

١ . راجع: الكافي، كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، ح ١٠٥ ومصادره. الوافي، ج ١، ص ١٩٤، ح ١٢٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤، ح ٣٣١٠٩؛ وص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٧.

٢ . في «ب» بس: «محمد بن سنان».

٣ . في «ب» وحاشية «ج» بر: «مرآة العقول والوسائل: «رواياتهم».

٤ . رجال الكشي، ص ٣، ح ٣، بسنده عن محمد بن حمران العجلي، عن علي بن حنظلة. وفي الأصول الستة عشر، ص ١٢٣، ح ٩٨ ومعاني الأخبار، ص ١، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. النبية للنعماني، ص ٢٢، مقدمة الكتاب، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٢٥، ح ١٥٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٩، ح ٣٣٢٥٢، ح ٧، وص ١٣٧، ح ٣٣٤١٨.

٥ . في «ب» وحاشية «بج»: «أبي عائشة البصري». وهو سهو؛ وابن عائشة هذا هو عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى التيمي، المعروف بابن عائشة؛ لأنه كان من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي. روى عنه محمد بن زكريا الغلابي. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٣١٤، الرقم ٥٤٦٢؛ تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ١٤٧، الرقم ٣٦٧٨.

٦ . في «ج»: «عن».

٧ . في حاشية «بج»: «وبنانال».

٨ . «الانزعاج»: الانقلاع من المكان وعدم الاستقرار فيه. والمعنى أنَّ العاقل لا يضطرب من قول الزور والكذب فيه، ولا يجزع من الافتراء عليه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣١٩ (زجع).

مَا يُحْسِنُونَ<sup>١</sup>، وَقَدَرُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُ، فَتَكَلَّمُوا فِي الْعِلْمِ؛ تَبَيَّنَ أَقْدَارُكُمْ<sup>٢</sup>.

١٥ / ١٤٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٣</sup> يَقُولُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَقَالُ لَهُ: عُثْمَانُ الْأَعْمَى، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْعِلْمَ يُؤْذِي<sup>٤</sup> رِيحَ بَطُونِهِمْ أَهْلَ النَّارِ.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٥</sup>: «فَهَلْكَ إِذَنْ مُؤْمِنٌ آلٍ فِرْعَوْنَ، مَا زَالَ الْعِلْمُ مَكْتُومًا مُنْذُ بَعَثَ اللَّهُ نُوحًا، فَلْيَذْهَبِ الْحَسَنُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَوَ اللَّهِ مَا يُوجَدُ الْعِلْمُ إِلَّا هَاهُنَا<sup>٦</sup>».

## ١٧ - بَابُ<sup>٦</sup> رِوَايَةِ الْكُتُبِ وَالْحَدِيثِ<sup>٧</sup> وَفَضْلِ

### الْكِتَابَةِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ

١٤٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونسَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup>: قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: «الَّذِينَ يَسْتَمِيعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ»<sup>٩</sup>؟ قَالَ: «هُوَ الرَّجُلُ يَسْمَعُ<sup>١٠</sup> الْحَدِيثَ، فَيُحَدِّثُ بِهِ كَمَا سَمِعَهُ، لَا يَزِيدُ

١ . «يحسنون» أي يعلمون، يقال: أحسن الشيء، أي تعلمه وعلمه حسناً، أو المعنى: ما يأتون به ويعتدونه حسناً من العلم والعمل. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦٤ (حسن)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٤٨؛ الوافي، ج ١، ص ٣٠٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٧٢.

٢ . الاختصاص، ص ١، بسنده عن الكليني. تحف العقول، ص ٢٠٨. الوافي، ج ١، ص ٣٠٤. ح ٢٥٠.

٣ . في «بر» وحاشية «ض»: «أبا عبدالله». ٤ . في «و، بر» والوسائل: «تؤذي».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٩، ح ١، بسنده عن أبان بن عثمان، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ١٠، ح ٥، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٢٤، ح ١٥٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨، ح ٣٣٠٩٥.

٦ . في «بس»: «+ وفضل». ٧ . في شرح صدر المتألهين: «والحديث».

٨ . الزمر (٣٩): ١٨. ٩ . في «ف»: «يستمع».

فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ»<sup>١</sup>.

١٤٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَسْمَعْ الْحَدِيثَ مِنْكَ، فَأَزِيدُ وَأَنْقُصُ؟ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ  
مَعَانِيَهُ، فَلَا بَأْسَ»<sup>٢</sup>.

١٤٥ / ٣. وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقِدٍ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أَسْمَعُ الْكَلَامَ مِنْكَ، فَأَزِيدُ أَنْ أُزِيَهُ كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْكَ فَلَا  
يَجِيءُ؟<sup>٣</sup> قَالَ: «فَتَتَعَمَّدُ ذَلِكَ؟» قُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «تُرِيدُ الْمَعَانِي؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَلَا  
بَأْسَ»<sup>٤</sup>.

١٤٦ / ٤. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ  
مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْحَدِيثُ أَسْمَعُهُ مِنْكَ أَوْ زِيَهُ عَنْ أَبِيكَ، أَوْ أَسْمَعُهُ مِنْ أَبِيكَ  
أَوْ زِيَهُ عَنْكَ؟ قَالَ: «سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّكَ تَزِيهِ عَنْ أَبِي أَحَبُّ إِلَيَّ».

١. الكافي، كتاب الحجّة، باب التسليم وفضل المسلمين، ح ١٠٢٥؛ والاختصاص، ص ٥، بسندهما عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٢٧، ح ١٥٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٩، ح ٣٣٢٥٣؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٤، ذيل ح ٢٤.

٢. الوافي، ج ١، ص ٢٢٧، ح ١٥٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٤؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٤، ذيل ح ٢٤.

٣. في البحار: «ذلك».

٤. هكذا في «ب، ض، و، بس، يع، بف، جط» و«حاشية ج، ف، بج، جو» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول. وفي «ف»: «تعمدت». وفي بعض النسخ والمطبوع و«حاشية ميرزا رفيعا: «فتعمد».

٥. الوافي، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٥٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٥؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٤، ذيل ح ٢٤.

● وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا سَمِعْتُ<sup>١</sup> مِنِّي قَارِوهَ عَنْ أَبِي<sup>٢</sup>».

١٤٧ / ٥. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

٥٢/١ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَجِئُنِي<sup>٣</sup> الْقَوْمُ، فَيَسْتَمِعُونَ<sup>٤</sup> مِنِّي حَدِيثَكُمْ، فَأُضَجَرُ<sup>٥</sup> وَلَا أَقْوَى؟ قَالَ: «فَاقْرَأْ عَلَيْهِمْ<sup>٦</sup> مِنْ أَوَّلِهِ حَدِيثًا، وَمِنْ وَسْطِهِ حَدِيثًا، وَمِنْ آخِرِهِ<sup>٧</sup> حَدِيثًا»<sup>٨</sup>.

١٤٨ / ٦. عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمَرَ الْحَلَالِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا عليه السلام: الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِنَا يُعْطِينِي الْكِتَابَ، وَلَا يَقُولُ<sup>٩</sup>: «أَزِوهُ غَنِي، يَجُوزُ لِي أَنْ أَزِوَهُ عَنْهُ»؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِتَابَ لَكَ، فَارْزُوهَ عَنْهُ»<sup>١٠</sup>.

١٤٩ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ

السَّكُونِيِّ:

١. في «ب، بح، بر، بف»: «سمعت».

٢. الوافي، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٦٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٢٥٦.

٣. في «بح»: «يجي».

٤. في «بس، بع، بف» وحاشية «ف، بح» والبحار والوسائل والوافي وحاشية ميرزا رفيعا وشرح صدر المتألهين: «يسمعون».

٥. «فأضجر» أي اضطرب وأغتم وتضيق نفسي عن التكلم؛ من الضجر، وهي قلق واضطراب من غم وضيق نفس مع كلام. أنظر: المغرب، ص ٢٧٠ (ضجر).

٦. في البحار: «ومن وسطه حديثًا».

٧. الضمانات المفردة تعود إلى كتاب الحديث بقرينة المقام، وقيل: تعود إلى الحديث. هذا في صورة اشتغال الحديث على جمل مستقلة وأحكام متعددة يستقل كل واحد منها، وإلا فلا يجوز. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٦١-٢٦٢.

٨. الوافي، ج ١، ص ٢٣٠، ح ١٦٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٧؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٥، ذيل ح ٢٥؛

و ج ١١٠، ص ٧٦. ٩. في «ف»: «+ ولي».

١٠. الوافي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٦٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٨؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٧، ذيل ح ٢٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا حَدَّثْتُمْ بِحَدِيثٍ، فَأَسْنِدُوهُ إِلَى الَّذِي حَدَّثَكُمْ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا فَلَكُمْ، وَإِنْ كَانَ كَذِبًا فَعَلَيْهِ»<sup>٢</sup>.

٨ / ١٥٠. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقَلْبُ يَتَكَلَّمُ<sup>٣</sup> عَلَى الْكِتَابَةِ»<sup>٤</sup>.

٩ / ١٥١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَّاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

«سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «اَكْتُبُوا، فَإِنَّكُمْ لَا تَحْفَظُونَ حَتَّى تَكْتُبُوا»<sup>٥</sup>.

١٠ / ١٥٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اَحْفَظُوا<sup>٦</sup> بِكُتُبِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ سَوْفَ تَخْتَاجُونَ إِلَيْهَا»<sup>٧</sup>.

١١ / ١٥٣. عِدَّةٌ مِنْ أَضْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَزْجِيِّ، عَنْ بَغِضِ أَضْحَابِهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَيْبَرِيِّ<sup>٨</sup>، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ، قَالَ:

١. في «جو، جس»: «حَدَّثْتُمْ». واحتمل في مرآة العقول كونه معلوماً ومجهولاً.

٢. الوافي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٦٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٥٩.

٣. «يتكل»: يعتمد، من الأتكال، بمعنى الاعتماد، تقول: اتكلت عليه في أمري إذا اعتمدته. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٤٥ (وكل).

٤. الوافي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٦٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦٠؛ و ص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٣.

٥. الأصول الستة عشر، ص ١٦٠، ح ٨٦. بسنده عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن أبي بصير - الوافي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٦٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦١؛ و ص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٤.

٦. في «و» وشرح صدر المتألهين: «احفظوا».

٧. الوافي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٦٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦٢؛ و ص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٥.

٨. فسي حاشية «ب، ج، ض، بس»: «الخدري». والصواب هو الخيري؛ فقد وردت رواية الخيري عن



قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اَكْتُبْ، وَبُتَّ<sup>١</sup> عَلِمَكَ فِي إِخْوَانِكَ، فَإِنْ مِتَّ<sup>٢</sup> فَأُورِثَ كُتُبَكَ بَيْنَكَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ هَزَجٌ<sup>٣</sup> لَا يَأْتُسُونَ<sup>٤</sup> فِيهِ إِلَّا بِكُتُبِهِمْ».

١٥٤ / ١٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ<sup>٥</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّا كُنْمُ<sup>٦</sup> وَالْكَذِبُ الْمُفْتَرَعُ<sup>٧</sup>. قِيلَ لَهُ: وَمَا<sup>٨</sup> الْكَذِبُ الْمُفْتَرَعُ؟ قَالَ: «أَنْ يُحَدِّثَكَ الرَّجُلُ بِالْحَدِيثِ، فَتُثَرِّكَ وَتُزَوِّيه عَنِ الَّذِي حَدَّثَكَ<sup>٩</sup>

المفضل [بن عمر] في الكافي، ح ١٢٨٤؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٧٠، ح ١٨٨٢؛ والخصال، ص ٤٧، باب الاثنين، ح ٥٠. «والخيري» هذا هو خيري بن علي الطحان، بقرينة روايته عن يونس بن ظبيان والمفضل بن عمر معاً في الكافي، ح ١٢٨٤؛ والتهذيب؛ فإنه كان يصحب يونس بن ظبيان ويكثر الرواية عنه. راجع: الرجال لابن الغضائري، ص ٥٦، الرقم ٤٣.

وأما «أبو سعيد الخدري» فهو من أصحاب رسول الله وأمير المؤمنين عليهما السلام ولا يروي عن أصحاب الصادق عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ٢-٣؛ رجال الطوسي، ص ٤٠، الرقم ٢٤٦؛ و ص ٦٥، الرقم ٥٨٧.

١. «بُتَّ»: أمر من البث بمعنى النشر. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٧٣ (بث).

٢. يجوز فيه كسر الميم وضمتها، وجاء في المصحف كلاهما، والأكثر بالكسر.

٣. «الهرج»: الفتنة والاختلاط والقتل، وأصله الكثرة في الشيء. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٧ (هرج).

٤. في حاشية «بر»: «ما يأتسون».

٥. الوافي، ج ١ ص ٢٣٦، ح ١٧٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٦٣.

٦. روى أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن علي في أسناد كثيرة، فالمراد من «بهذا الإسناد»: عذة من

أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٠٤، و ص ٦٤٢.

٧. في حاشية «ج»: «المفتزع». بمعنى المختار، أو من القرعة بمعناها المعروف، أو بمعنى خيار المال. واختاره

السيد الداماد، ونسب ما في المتن إلى التصحيف والتحريف. ونسب الفيض والمجلسي مقالته إلى التحريف.

و«المفتزع»: إما اسم فاعل بمعنى الحاجز، أي الكذب الحاجز بين الرجل وقبول روايته. أو بمعنى المرتفع

المتصاعد، فكأنه يريد ارتفاع حديثه بإسناده إلى الأعلى بحذف الواسطة. أو بمعنى المزيل عن الراوي صفة

العدالة، أو بمعنى المتفرع؛ فإنه فرع قوله على صدق الراوي فأسنده إلى الأصل بحذف الواسطة. وإنا اسم

مفعول بمعنى الذي أزيل بكارته، أي وقع مثله في السابق. أو بمعنى المبتدأ والمستحدث، أي لم يقع في

السابق. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١١٧؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٨٨؛ حاشية ميرزا رفيعاً، ص ١٨٦؛ حاشية

بدر الدين، ص ٦٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٦٩؛ الوافي، ج ١، ص ٢٢٩؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٨١؛

الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع). ٨. في «ج»، «بف»: «هو».

٩. في حاشية «ب»، و، «بح، بر»: «لم يحدثك عنه». وفي الوافي: «لم يحدثك به». وفي حاشية «ف»: «

عنه<sup>١</sup>.

١٣ / ١٥٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ

أَبِي نَصْرِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَعْرَبُوا حَدِيثَنَا<sup>٢</sup>؛ فَإِنَّا قَوْمٌ فَصَحَاءُ<sup>٣</sup>».

١٤ / ١٥٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ٥٣/١

عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ وَغَيْرِهِ، قَالُوا:

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «حَدِيثِي حَدِيثُ أَبِي، وَحَدِيثُ أَبِي حَدِيثُ جَدِّي،

وَحَدِيثُ جَدِّي حَدِيثُ الْحُسَيْنِ، وَحَدِيثُ الْحُسَيْنِ حَدِيثُ الْحَسَنِ، وَحَدِيثُ الْحَسَنِ

حَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَدِيثُرَسُولِ اللَّهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٤</sup>».

١٥ / ١٥٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ

شَيْئُولَةً<sup>٥</sup>، قَالَ:

---

«يَحَدِّثُكَ عَنْهُ». وفي التعليقة للداماد، ص ١١٧: «حَدَّثَكَ بِهِ». وفي المعاني ونقله الداماد عن بعض النسخ: «عن

غير الذي حَدَّثَكَ بِهِ». وانظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٧٠.

١. معاني الأخبار، ص ١٥٧، ح ١، بسنده عن محمد بن علي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٦٥.

٢. في التعليقة للداماد، ص ١١٨: «في بعض النسخ: بحديثنا، أي تكلموا بحديثنا على ما سمعتموه من جواهر الألفاظ ووجوه الإعراب المأخوذة عنا من دون تغيير، ومن غير نقل بالمعنى أصلاً؛ فَإِنَّا قَوْمٌ فَصَحَاءُ بِلُغَاءِ».

٣. الفصول المختارة، ص ٩١، مرسلاً. الوافي، ج ١، ص ٢٣٣، ح ١٦٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٣، ح ٣٣٢٧٠.

٤. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٢٩، ح ١٦١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٣، ح ٣٣٢٧١.

٥. في «ج»: «شَيْئُولَةً». وفي «بس، بف»: «شَيْئُولَةً». وفي حاشية «ج»: «شبنولة». وفي حاشية «ض، بر»: «شبنولة».

هذا، ولم نحصل على محصل في لقب الرجل؛ فقد ذكره النجاشي، في طريقه إلى إدريس بن عبد الله الأشعري،

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّ مَشَايِخَنَا زَوَّاءَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَكَانَتْ التَّقِيَّةَ سَدِيدَةً، فَكُتِّمُوا كُتِّبَهُمْ وَلَمْ تَزُوْا عَنْهُمْ، فَلَمَّا مَاتُوا، صَارَتْ <sup>٢</sup> الْكُتُبُ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «حَدِّثُوا بِهَا؛ فَإِنَّهَا حَقٌّ» <sup>٢</sup>.

## ١٨ - بَابُ التَّقْلِيدِ

١٥٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ <sup>٤</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

ص ١٠٤، الرقم ٢٥٩ وفيه: «محمد بن الحسن بن أبي خالد المعروف بِسَيِّئُولِهِ». وذكره الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٨٩، الرقم ١٢٠؛ وص ٢٠٧، الرقم ٣٠٨؛ وص ٢١٦، الرقم ٣١٧، وفي الجمع: «سنبولة».

١. في «ج، بف» والوافي: «فلم يرووا». وفي «ب، ض، بر، بس» والوسائل والبحار وحاشية ميرزا رفيعاً: «فلم تَزُوْ». وفي «ف»: «نلن تزو». وفي حاشية «ج» وهو مختار السيد الداماد في التعليقة: «فلم تَزُوْ - فلم تَزُوْ» بفتح الواو المشددة وبالراء المفتوحة، إمّا بالنون المضمومة أو بالتاء المضمومة. وأما «فلم تَزُوْ» فمن التصحيفات عند الداماد.

٢. في الوسائل: «+ وتلك».

٣. الوافي، ج ١، ص ٢٣٦، ح ١٧١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٤، ح ٣٣٢٧٢؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٧، ذيل ح ٢٥.

٤. ورد الخبر - مع اختلاف يسير - في الكافي، ح ٢٨٧٩، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيى، كما رواه أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيى في المحسن، ص ٢٤٦، ح ٢٨ ومتن الخبر موافق تقريباً لما ورد في الكافي، ح ٢٨٧٩.

هذا، وقد أورد الشيخ الحرّ عليه السلام الخبر في الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٤، ح ٣٣٢٨٢، نقلاً من الكافي، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيى. والمتن موافق لما نحن فيه، ولعلّ هذا يورث الظن بوجود نسخة عند الشيخ الحرّ عليه السلام قد وجدت فيها عبارة «عن أبيه» فيمكننا تصحيح المتن بإضافة هذه العبارة. لكن بعد خلّو جميع النسخ - وعندنا ٢٨ نسخة - عن هذه العبارة في ما نحن فيه واحتمال التصحيح الاجتهادي - احتمالاً قوياً - من قبل الشيخ الحرّ عليه السلام، كما تشهد بذلك مقارنة الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٦، ح ٣٣٢٨٨، ص ١٢٧، ح ٣٣٣٨٩، مع ما ورد في الكافي، ح ٢٨٧٦، و ح ٢٨٨٠، سينقلب هذا الظن وهماً؛ فإنّ في ذلك أماراً لرجوع الشيخ الحرّ عليه السلام إلى الكافي، ح ٢٨٧٩ وإضافة «عن أبيه» من ذاك الموضع. فعليه، سندنا هذا مختل يسقط «عن أبيه» منه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «اتَّخَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرَفَعْنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ؟»<sup>٢</sup> فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، مَا دَعَوْهُمْ إِلَى عِبَادَةِ أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ دَعَوْهُمْ<sup>٣</sup> مَا أَجَابُوهُمْ<sup>٤</sup>، وَلَكِنْ أَخْلَوْا لَهُمْ حَرَامًا، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَلَالًا، فَعَبَدُوهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ»<sup>٥</sup>.

١٥٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ<sup>٦</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «يَا مُحَمَّدُ، أَنْتُمْ أَشَدُّ تَقْلِيدًا أَمِ الْمَرْجِئَةُ؟»<sup>٧</sup> قَالَ: قُلْتُ: قَلَدْنَا وَقَلَدُوا، فَقَالَ: «لَمْ أَسْأَلْكَ عَنْ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي جَوَابٌ أَكْثَرَ مِنَ الْجَوَابِ

١. «الأخبار»: علماء اليهود، من الجبر - وهو الأنصح - أو الخبر، بمعنى الذي يكتب به، أو بمعنى الأثر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٩ - ٦٢٠ (حبر).

٢. «الرهبان»: متباد النصارى، جمع الرهاب، وهو المتعبد في الصومعة، من الرقب، بمعنى الخوف. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٣٧ (رهب).

٣. التوبة (٩): ٣١.

٤. في الكافي، ح ٢٨٧٩ والمحاسن: «إلى عبادة أنفسهم».

٥. في «بح»: «ما أجابوا». وفي الكافي، ح ٢٨٧٩: «لما أجابوهم».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشرك، ح ٢٨٧٩؛ المحاسن، ص ٢٤٦، كتاب مصاييح الظلم ح ٢٨. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٨٧، ح ٤٨، عن أبي بصير. وراجع: تصحيح الاعتقاد، ص ٧٢ فضل في النهي عن الجدل - الوافي، ج ١، ص ٢٣٩، ح ١٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٤، ح ٣٣٨٢.

٧. هكذا في «ف، بح». وفي «الف، ب، ج، خ، و، ي، س، ب، ف» والمطبوع: «الهمداني».

والظاهر أن إبراهيم بن محمد هذا، هو إبراهيم بن محمد الهمداني الذي كان هو وولده وكلاء الناحية بهمدان. راجع: رجال التجاشي، ص ٣٤٤، الرقم ٩٢٨؛ رجال الكشي، ص ٦٠٨، الرقم ١١٣١، ص ٦١١، الرقم ١١٣٥ و ١١٣٦. ولا يخفى أن الهمداني منسوب إلى همدان وهي قبيلة من اليمن، نزلت الكوفة. راجع: الأنساب للسماعي، ج ٥، ص ٦٤٧.

٨. «المرجئة»: تطلق على فرقتين: فرقة مقابلة للشيعة، من الإرجاء بمعنى التأخير؛ لتأخيرهم علياً عليه السلام عن مرتبته. وفرقة مقابلة للوعيدة. إنا من الإرجاء بمعنى التأخير؛ لأنهم يؤخرون العمل عن التوبة والقصد، وإنا بمعنى إعطاء الرجاء؛ لأنهم يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، أو بمعنى تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة.

الأول، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ الْمَرْجِيَّةَ نَصَبَتْ رَجُلًا لَمْ تَفْرِضْ طَاعَتَهُ وَقَلَّدُوهُ، وَأَنْتُمْ<sup>٢</sup> نَصَبْتُمْ رَجُلًا وَفَرَضْتُمْ طَاعَتَهُ ثُمَّ لَمْ تَقْلُدُوهُ، فَهَمْ أَشَدُّ مِنْكُمْ تَقْلِيدًا»<sup>٤</sup>.

١٦٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اتَّخِذُوا أَنْبَاءَهُمْ زُرُبًا يُبَازِغُهُمْ وَأَنْبَاءَهُمْ زُرُبًا يُبَازِغُهُمْ»<sup>٥</sup> فَقَالَ: «وَاللَّهِ، مَا صَامُوا لَهُمْ وَلَا صَلَّوْا لَهُمْ، وَلَكِنْ أَخْلَوْا لَهُمْ حَرَامًا، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ خِلَالَ، فَاتَّبِعُوهُمْ»<sup>٦</sup>.

## ١٩- بَابُ الْبِدْعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَاسِ

٥٤/١

١٦١ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُثَّاءِ، وَعِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ جَمِيعًا، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام النَّاسَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا

١. في «ب» ف: «لم تفرض». قال في مرآة العقول: «على بناء المجهول، أي لم يفرض الله تعالى طاعته، ومع ذلك لا يلاحظونهم في شيء»؛ أو على بناء المعلوم، أي لم يفرضوا على أنفسهم طاعتهم. واختير المعلوم بقرينة الذيل، أي «فرضتم» كما في النسخ. ٢. في «ب» و حاشية «ب»، «بس» والوسائل: «وإنكم».

٣. في «ب» بر: «تقليداً منكم».

٤. الوافي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٧٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٥، ح ٣٣٣٨٣.

٥. التوبة (٩): ٣١.

٦. المحاسن، ص ٢٤٦، كتاب مصابيح الظلم ح ٢٤٥، بسنده عن حماد بن عيسى. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٩٤،

ح ٢ بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٤٥، عن أبي بصير؛ وفي تصحيح الاعتقاد، ص ٧٢، وتحف العقول، ص ٤٢٠، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٤٠،

ح ١٧٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٥، ح ٣٣٣٨٤.

بَذْءٌ<sup>١</sup> وَقُوعِ الْفِتَنِ أَهْوَاءٌ<sup>٢</sup> تَتَّبِعُ، وَأَحْكَامٌ تَبْتَدِعُ، يَخَالَفُ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ، يَخْتَوِي<sup>٣</sup> فِيهَا رِجَالٌ رِجَالًا، فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ، لَمْ يَخَفْ عَلَى ذِي حِجْبِي<sup>٤</sup>، وَلَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ، لَمْ يَكُنْ اخْتِلَافٌ، وَلَكِنْ يُؤَخَذُ مِنْ هَذَا ضِعْفٌ، وَمِنْ هَذَا ضِعْفٌ، فَيَمُزَّجَانِ فَيَجِيئَانِ مَعًا، فَهَذَا لِكَ اسْتِخْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ، وَنَجَا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ الْحُسْنَى<sup>٥</sup>.

١٦٢ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ الْعَمِّيِّ يَرْفَعُهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْبِدْعُ فِي أُمَّتِي، فَلْيُظْهِرِ الْعَالِمُ عِلْمَهُ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ»<sup>٦</sup>.

١. «البذاءة»: الأول، يقال: ضربت بدءً، أي أولاً؛ أو الابتداء؛ يقال: بدأت بالشئ بدءً، أي ابتداءً. أو الإنشاء، يقال: بدأت الشئ بدءً، أي أنشأته إنشاءً. ويحتمل البَذْوُ، بمعنى الظهور، مصدر بدا، أي ظهر. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٢٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٨١؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٥ (بدأ).

٢. في حاشية «ج»: «أَهْوَاءٌ». ٣. في المحاسن: «يَقْلُدُ».

٤. في «بر» وحاشية «ج»: «حِجَّةٌ». و«الحجى»: العقل والفطنة، والجمع أحجاء. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٦٥ (حجو).

٥. «الضغث»: قبضة من الشجر والحشيش والشماريخ، أو قبضة من الحشيش مختلطة الرطب باليابس، أو خُرْومة من الأسل، أي المشدود منه، وهو نبات له أغصان دقاق لا ورق لها. والمراد شيء يسير من هذا ومن هذا، كل منهما مختلط غير يابس. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٥؛ المغرب، ص ٢٨٣ (ضغث)؛ التعليقة للداماد، ص ١٢٣.

٦. في الأصول الستة عشر، ص ١٥٤: «استولى». و«استحوذ»: غلب. جاء بالواو على الأصل؛ لجواز التكلم بكل هذا الباب على الأصل. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٣ (حوذ).

٧. الأصول الستة عشر، ص ١٥٤، ح ٧١، عن عاصم بن حميد. المحاسن، ص ٢٠٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٧٤، و ص ٢١٨، ح ١١٤، عن الحسن بن علي بن فضال. وفي الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٣٦؛ وكتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ح ١٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين ع، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الأصول الستة عشر، ص ٢٨٩، ح ٤٦٦، بسند آخر عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين ع، مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ٨٨، الخطبة ٥٠، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٧٨.

٨. المحاسن، ص ٢٣١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٧٦، بسنده عن محمد بن جمهور العمي. راجع: »

١٦٣ / ٣ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

«مَنْ أَتَى ذَا بِدْعَةٍ فَعَظَّمَهَا، فَإِنَّمَا يَسْعَى<sup>٢</sup> فِي هَذِمِ الْإِسْلَامِ»<sup>٣</sup>.

١٦٤ / ٤ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبَى اللَّهُ لِصَاحِبِ الْبِدْعَةِ بِالتَّوْبَةِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أَشْرَبَ قَلْبَهُ حُبَّهَا»<sup>٤</sup>.

١٦٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

«سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عِنْدَ كُلِّ بِدْعَةٍ - تَكُونُ<sup>٥</sup> مِنْ بَغْيِي يَكَادُ<sup>٦</sup> بِهَا الْإِيمَانُ - وَلَيْتَا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، مَوْكَلًا بِهِ، يَذُبُّ عَنْهُ، يَنْطِقُ بِأَلْفَامٍ مِنْ

١. علل الشرائع، ص ٢٣٥، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١١٢، ح ٢؛ الغيبة للطوسي، ص ٦٤، ذيل ح ٦٦. الوافي، ج ١، ص ٢٤٤، ح ١٧٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٦٩، ح ٢١٥٣٨.

١. في شرح المازندراني: «الظاهر أَنَّ القائل رسول الله ﷺ».

٢. في المحاسن: «سعى».

٣. المحاسن، ص ٢٠٨، من كتاب مصابيح الظلم، ح ٧٢، بسنده عن محمد بن جمهور العتي. وفي المحاسن، ح ٧٣؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٧، ح ٦، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٢، ح ٤٩٥٧، مراسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة عن علي ﷺ مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٤٤، ح ١٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٦٧، ح ٢١٥٣٢.

٤. في «بس» والمحاسن وعلل الشرائع: «وذاك».

٥. «أشرب قلبه حبها»، أي خالطه، مجهول من الإشراب، وهو خلط لون بلون كأن أحدهما سقى الآخر، «ذو قلبه» فاعل، أو منصوب بنزع الخافض، أي في قلبه، و«حبها» مفعول. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٩١ - ٤٩٢ (شرب).

٦. علل الشرائع، ص ٤٩٢، ح ١، بسنده عن الحسين بن محمد. وفي المحاسن، ص ٢٠٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٩؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٧، ح ٥، بسندهما عن محمد بن جمهور العتي. الوافي، ج ١، ص ٢٤٥، ح ١٨٣.

٧. في «ج» وحاشية ميرزا رفيعاً: «يكون».

٨. الأصوب «يكاد» مجهولاً، من الكيد وهو المكر، والمعنى يُحَكَّرُ أو يُحَارَبُ بها الإيمان، أو يراد بسوء. ويحتمل كونه معلوماً، أي يكاد أن يذهب بها الإيمان. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٩٠، شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٨٧؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٨٧.

الله، وَيَغْلِبُ الْحَقَّ وَيَنْتَوِزُهُ، وَيَرُدُّ كَيْدَ الْكَائِدِينَ، يَعْبُرُ<sup>٢</sup> عَنِ الضُّعَفَاءِ<sup>٣</sup>، فَاعْتَبَرُوا<sup>٤</sup> يَا أُولِي الْأَبْصَارِ، وَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ<sup>٥</sup>.

١٦٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ<sup>٦</sup>، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُسْعَدَةَ بِنِ صَدَقَةَ، عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٨</sup> أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ<sup>٩</sup> مِنْ أَبْغَضِ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَرَجُلَيْنِ:

١. في شرح صدر المتألهين: «+».

٢. في «ف»: «ويعبر». وفي المحاسن: «يعني» بدل «يعبر».

٣. يعبر عن الضعفاء، أي يتكلم من جانب الضعفاء العاجزين عن دفع المكائد والشبهات والبدع، يقال: عبر عن فلان، أي تكلم عنه. وأما كونه كلام الصادق<sup>عليه السلام</sup>، أي عبر النبي<sup>صلى الله عليه وآله</sup> بالولي عن الأئمة الذين استضعفوا في الأرض، فبعد جدًّا. أنظر: شروح الكافي والصالح، ج ٢، ص ٧٢٤ (عبر).

٤. احتمل صدر المتألهين والمازندراني والفيض الكاشاني والعلامة المجلسي أن يكون قوله: «فاعتبروا» من كلام الصادق<sup>عليه السلام</sup>.

٥. المحاسن، ص ٢٠٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٧١، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٨٤.

٦. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم» على «محمد بن يحيى عن بعض أصحابه»، عطف طبقة واحدة على طبقتين؛ فقد وردت رواية محمد بن يحيى عن بعض أصحابه عن هارون بن مسلم، في الكافي، ح ١٨٩، كما وردت رواية محمد بن يحيى العطار عن بعض أصحابنا عن هارون بن مسلم في الكافي، ح ١٠٦٥.

٧. هكذا في النسخ. وفي الوسائل: «+ عن أبيه». وفي المطبوع: «+ [عن أبيه]». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد أكثر علي بن إبراهيم من الرواية عن هارون بن مسلم مباشرة. وطريق «علي بن إبراهيم» عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، من طرق الكليني المعروفة. وقد عرفت مما تقدم في الكافي، ذيل ح ١٨ منشأ هذا النوع من التحريف. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٠٤-٤٠٧.

هذا، وما ورد في بعض الأسناد من توسط والد علي بن إبراهيم بينه وبين مسعدة بن صدقة، غير مأمون من التحريف، ويؤكد ذلك كله أننا لم نجد رواية والد علي بن إبراهيم بتعبير «إبراهيم بن هاشم» عن مسعدة في موضع.

٨. في «بج»: «-».



رَجُلٌ وَكَلَهُ<sup>١</sup> اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ<sup>٢</sup> عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ، مَشْقُوفٌ<sup>٣</sup> بِكَلَامٍ بِذَعَةٍ،  
 قَدْ لَهَجَ<sup>٤</sup> بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، فَهُوَ فِتْنَةٌ لِمَنْ افْتَتَنَ بِهِ، ضَالٌّ عَنْ هَدْيٍ<sup>٥</sup> مَنْ كَانَ قَبْلَهُ،  
 مُضِلٌّ لِمَنْ افْتَدَى بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ<sup>٦</sup>، حَمَالٌ<sup>٧</sup> خَطَايَا غَيْرِهِ، رَهْنٌ<sup>٨</sup> بِخَطِيئَتِهِ.  
 وَرَجُلٌ قَمَشَ جَهْلًا<sup>٩</sup> فِي جَهَالِ النَّاسِ، غَانٍ<sup>١٠</sup> بِأَغْبَاشِ<sup>١١</sup> الْفِتْنَةِ، قَدْ سَمَاهُ أَشْبَاهُ

١. في حاشية «ض»: «يكله».

٢. في حاشية «و»: امرأة العقول «حائر» من الحيران. وفي «بر»: «جائز» بمعنى المتجاوز. ومعنى قوله: «فهو جائز»، أي مانئ، من الجور بمعنى الميل عن القصد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٧ (جور).

٣. هكذا في «الف»، ب، ج، ض، و، يع، بر، بس، بف، و شرح المازندراني، أي بلغ حبه شغاف قلبه. وفي حاشية «بع»: «مشغول». وفي بعض النسخ والمطبوع: «مشعوف» من الشعف، بمعنى شدة الحب وإحراقه القلب، أي غلبه حب كلام البدة وأحرقه. أو من شغفة القلب، وهي رأسه عند معلق النياط، وهو عرق عُلق به القلب، أي بلغ حبه إلى شغفة قلبه. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ١٧٧-١٧٩ (شعف)، (شغف).

٤. «لهج بالصوم والصلاة»، أي ولع به وأحبه وعلق به شديداً، ليقال: إنه عالم زاهد، وبذلك يفتن الناس. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٨١ (لهج).

٥. «الهدى»: الطريقة والسيرة، ويحتمل كونه «هَدَى» بمعنى المقابل للضلال وهو الرشاد والدلالة. النهاية، ج ٥، ص ٢٥٣ (هدى).

٦. في حاشية «ب»: «مماته».

٧. يجوز فيه القطع عن الإضافة أيضاً.

٨. في حاشية «بع»: «رهين».

٩. «قمش جهلاً»، أي جمعه من هاهنا وهاهنا؛ من القمش، وهو جمع الشيء المتفرق من هاهنا وهاهنا، وذلك الشيء قماش. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٦ (قمش).

١٠. في «جح»، جم، و حاشية «بع» والوافي: «غان». وفي حاشية «جم»: «غان». وفي حاشية «ش»، بع، «عاف». و«غان»: اسم فاعل بمعنى الأسير، يقال: غَنَّا فيهم، أي أقام فيهم على إسارة واحتبس. أو بمعنى التيب، يقال: غني، أي تيب. أو بمعنى المثم والمشتغل، يقال: غنا به، أي اهتم به واشتغل. ونقل المجلسي عن بعض النسخ: «غان» بمعنى عاش ومقيم؛ من غني بمعنى عاش، أو من غني بالمكان أي أقام به. واختاره الداماد والفيض، وعدّ الداماد ما في المتن من التحريف والتصحيح المستهجن. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٢٦؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٩١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٩٦؛ الوافي، ج ١، ص ٢٤٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٨٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٠ و ٢٤٤٩ (غنو)، (غني).

١١. «الأغباش» جمع الغبش، وهو شدة الظلمة، أو بقية الليل أو ظلمة آخره. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٥٥.

النَّاسِ عَالِمًا، وَلَمْ يَغْنِ<sup>١</sup> فِيهِ يَوْمًا سَالِمًا، بَكَرَ<sup>٢</sup> فَاسْتَكْتَرَ<sup>٣</sup>، مَا<sup>٤</sup> قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ،  
حَتَّى إِذَا ارْتَوَى<sup>٥</sup> مِنْ آجِنٍ<sup>٦</sup> وَاسْتَكْتَرَ<sup>٧</sup> مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ<sup>٨</sup>، جَلَسَ بَيْنَ النَّاسِ قَاضِيًا<sup>٩</sup>  
ضَامِنًا<sup>١٠</sup> لِتَخْلِيصِ مَا التَّبَسَّ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ خَالَفَ قَاضِيًا سَبَقَهُ، لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَنْقُضَ  
حُكْمَهُ مَنْ يَأْتِي<sup>١١</sup> بَعْدَهُ، كَيْفَ لِي بِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ، وَإِنْ نَزَلَتْ<sup>١٢</sup> بِهِ إِحْدَى الْمُبْهَمَاتِ

«ص ٣٢٢ (غش).

١. «لم يغن» أي لم يعم ولم يلبث في العلم يوماً تاماً، يقال: غني بالمكان، أي أقام به. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٩٢. (غني).

٢. «بكر وبكر» أي مضى في البكرة، وهي الغداة والصبح. قال العلامة الفيض: «يعني أنه وإن لم يصرف يوماً في طلب العلم، ولكن خرج من أول الصباح في كسب الدنيا ومتاعها وشهواتها، أو في كسب الجهالات التي زعمته الجهال علماً، وأحدهما هو المعنى بقوله: «ما قلَّ منه خير مما كثر». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: بكر، أي خرج في طلب العلم بكرة، كناية عن شدة طلبه واهتمامه في كل يوم، أو في أول العمر وابتداء الطلب». وقيل غير ذلك. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٥ (بكر).

٣. في حاشية «بر»: «تكثر فاستكثر».

٤. «ما» موصولة، أو موصوفة بمعنى شيئاً وما بعدها صفتها، و«قلَّ» مبتدأ بتقدير «أن»، و«خير» خبره. أو ما بعدها صلة لموصول مقدر، وقيل: الجملة اعتراضية. وضبطها المجلسي: «مما» وجعلها موصولة، صفة لمحذوف، أي فاستكثر من جمع شيء قليله خير من كثيره. أو مصدرية، أي قلته خير من كثرته.

٥. «ارتوى»، أي شرب وشبع وامتلأ من الشرب، من الري، وهو خلاف العطش. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٣٦٤ (روى).

٦. «الآجين»: الماء المتغير الطعم واللون غير أنه مشروب. وقيل: المتغير الرائحة. أنظر: المغرب، ص ٢١ (أجن).

٧. في «ألف ب»، وشرح صدر المتألهين والوافي: «وأكثر». وفي حاشية «بر»: «وأكثر». وفي «بر» وحاشية «ض»: «وأكثر».

٨. «الطائل»: المزية والغنى، يقال: هذا الأمر لا طائل فيه إذا لم يكن فيه مزية وغنى. قال العلامة المازندراني: «يعني اجتمع له كثير من الشبهات والعلوم المغشوشة بالجهالة والتخيلات التي لا أصل لها ولا تنفع ولا فائدة فيها». أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٥٤ (طول).

٩. في «ألف ف»، بر» وحاشية «ض»، والوسائل وشرح صدر المتألهين: «+ ماضياً».

١٠. في «ب»: «صامتاً».

١١. في الوسائل: «+ من».

١٢. في «ش، بر»: «نزل». وفي «بو»: «ترك».

الْمُعْضَلَاتِ، هَيَّا لَهَا خَشَوْا مِنْ رَأْيِهِ ثُمَّ قَطَعَ بِهِ<sup>١</sup>، فَهُوَ<sup>٢</sup> مِنْ لَبَسِ الشُّبُهَاتِ<sup>٣</sup> فِي مِثْلِ  
 غَزْلِ الْعَنْكَبُوتِ، لَا يَذْرِي أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ، لَا يَخْسَبُ الْعِلْمُ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَنْكَرَ، وَلَا  
 يَرَى أَنَّ وَزَاءَ مَا بَلَغَ فِيهِ مَذْهَبًا، إِنْ قَاسَ شَيْعًا بِشَيْءٍ، لَمْ يَكْذَبْ نَفَرَهُ، وَإِنْ أَظْلَمَ عَلَيْهِ  
 أَمْرٌ، اكْتَنَمَ بِهِ؛ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ جَهْلِ نَفْسِهِ<sup>٤</sup>؛ لِكُنِّي لَا يَقَالَ لَهُ: لَا يَعْلَمُ، ثُمَّ جَسَرَ<sup>٥</sup> فَقَضَى،  
 فَهُوَ مُفْتَاحُ<sup>٦</sup> عَشَوَاتِ<sup>٧</sup>، رَكَّابُ شُبُهَاتِ، خَبَاطُ<sup>٨</sup> جَهَالَاتِ، لَا يَفْتَدِرُ مِمَّا لَا يَعْلَمُ؛ فَيَسْلَمُ، وَلَا  
 يَغُضُّ فِي الْعِلْمِ بِضُرْسٍ<sup>٩</sup> قَاطِعٍ؛ فَيَنْتَمِ، يَذْرِي<sup>١٠</sup> الرُّوَايَاتِ ذُرُو الرِّيحِ الْهَشِيمِ<sup>١١</sup>، تَنْبِكِي

١. في «ألف، ب، ج، ف، و، يح، بر، بس، بف» والوسائل والوافي وشرح صدر المتألهين: - «به».

٢. «هو» راجع إلى ذلك الرجل، و«من» جائزة، و«لبس» بمعنى الاختلاط، أو «لبس» بمعنى الإلباس. واحتمل المازندراني كون «من» موصولة، و«لبس» فعلاً.

٣. في الوافي: «في بعض النسخ: المشبهات».

٤. في «ف»: «لا يجب».

٥. في الوسائل: «+ لغيره».

٦. في حاشية «يح، بع»: «خسر». وفي شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: «ثم جرأ» بالجم والراء المهملة من الجرأ... وأما «خسر» بالخاء المعجمة بمعنى «هلك» فله معنى، ولكنه لم يثبت».

٧. احتمل السيد الداماد: «مفتاح» من أبنية المبالغة من القنح، وهو العطف وجعل الشيء ذا اعوجاج وانعطاف، أو اسم آلة منه. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٢٩؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٩٧ (قنح).

٨. «عشوات»: جمع العُشْوَة، وهي الأمر المُكْتَسِب، وأن يركب الرجل أمراً بجهل لا يعرف وجهه، مأخوذ من عشوة الليل، وهي ظلمته. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٤٢ (عشو).

٩. «الخباط» مبالغة من الخبط، وهو الضرب على غير استواء، كخبط البعير الأرض بيدها، والرجل الشجر بعصاه؛ أو حركة على غير النحو الطبيعي وعلى غير اتساق. أنظر: المفردات للراغب، ص ٢٧٣؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٤٤ (خبط).

١٠. في «ف»: «بعض».

١١. في «يح، بع، جس»: «يذري». وفي «بف»: «يذرو». قال الداماد في التعليقة: «الصحيح إنما يذرو الروايات ذرو

الريح الهشيم، وإنما يذري الروايات إذراة الريح الهشيم». وقال المازندراني: «ما في الكتاب [وهو كوزن الفعل من الأفعال والمصدر من المجزأ] أيضاً صحيح؛ فإن الذرو والإذراء لهما كان بمعنى واحد، صح ذكر أحدهما مكان الآخر». ومعنى «يذري الروايات»: يطيره. ويقلبه من حال إلى حال من غير فائدة، كما تفعل الريح

بالحشيم من غير شعور بفعله ونفع عائد إليها. وانظر: النهاية، ج ٢، ص ١٥٩ (ذرو).

١٢. «الهشيم»: نبت يابس متكسر، أو يابس كل كلاً وكل شجر؛ من الهشم، وهو كسر الشيء اليابس، »

مِنْهُ الْمَوَارِيثُ، وَتَضَرَّحُ<sup>١</sup> مِنْهُ الدَّمَاءُ، يَسْتَحِلُّ<sup>٢</sup> بِقَضَائِهِ الْفَرْجَ الْحَرَامَ، وَيَحْرَمُ بِقَضَائِهِ الْفَرْجَ الْحَلَالَ، لَا مِلْيَةَ<sup>٣</sup> بِإِصْدَارِ<sup>٤</sup> مَا عَلَيْهِ وَزَدَ<sup>٥</sup>، وَلَا هُوَ أَهْلٌ لِمَا مِنْهُ فَرَطُ<sup>٦</sup> مِنْ أَدْعَائِهِ عِلْمَ الْحَقِّ<sup>٧</sup>.

١٦٧ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ الْخُرَاسَانِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَصْحَابَ الْمَقَايِيسِ طَلَبُوا<sup>٨</sup> الْعِلْمَ بِالْمَقَايِيسِ، فَلَمْ تَزِدْهُمْ<sup>٩</sup> الْمَقَايِيسُ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا بُغْدًا، وَإِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُصَابُ بِالْمَقَايِيسِ»<sup>١٠</sup>.

١. أو الأجر، أو كل شيء. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٣٩ (هشم).

٢. في «الف، ب»: «تضرح». ٣. في حاشية «بف»: «ويستحل».

٤. في «ب، ف، يس، بف»: «ملي». و«الملي» بالهمزة على فاعل، وهو الثقة الغني المقتدر. قال ابن الأثير في النهاية، ج ٤، ص ٣٥٢: «الملي» - بالهمزة - الثقة الغني قد ملأ فهو مليء. - بين الملأ والملاءة - وقد أُلغِ الناس فيه بترك الهمزة وتشديد الباء، ومنه حديث علي عليه السلام: لا ملي والله بإصدار ما ورد عليه. وقال المازندراني: «فعلی هذا يجوز أن يقرأ بتشديد الباء هنا». وضبطه الداماد: «بملي»، ثم قال: «وفي طائفة من النسخ: لا ملي، من دون الباء».

٥. «الإصدار»: الإرجاع، يقال: أصدرته فصدر، أي أرجعته فرجع. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٠ (صدر).

٦. معنى العبارة: أنه فقير ليس له من العلم والثقة قدر ما يمكنه أن يصدر عنه انحلال ما ورد عليه من الإشكالات والشبهات، وليس له قوة عملية وقدر روحاني على إرجاعه بإيراد الأجوبة الشافية عنها. راجع شروح الكافي.

٧. «فرط»: سبق وتقدم. واحتمل المجلسي: «فرط» بمعنى قصر وضيّع، وهو ظاهر كلام صدر المتألهين. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٨ (فرط)؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٩١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٩٣.

٨. نهج البلاغة، ص ٥٩، الخطبة ١٧؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٣١، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الأمالي للطوسي، ص ٢٣٤، ح ٤١٦، المجلس ٩، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٨٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٩، ح ٣٣١٥٥.

٩. في «ج»: «فإن طلبوا».

١٠. في «الف» وشرح صدر المتألهين والمحاسن: «فلم يزد».

١. المحسن، ص ٢١١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٧٩، بسنده عن أبي شيبة الخراساني - الوافي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٨٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٣، ح ٣٣١٦٨.

١٦٨ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَا: «كُلُّ بَذْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ سَبِيلُهَا إِلَى النَّارِ»<sup>٢</sup>.

١٦٩ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَقُفُّنَا<sup>٣</sup> فِي الدِّينِ، وَأَغْنَانَا اللَّهَ بِكُمْ عَنِ النَّاسِ، حَتَّى أَنْ الْجَمَاعَةَ مِنَّا لَتَكُونُ فِي الْمَجْلِسِ مَا يَسْأَلُ رَجُلٌ صَاحِبَهُ<sup>٤</sup> تَخْضَرُهُ<sup>٥</sup> الْمَسْأَلَةُ<sup>٦</sup> وَيَخْضَرُهُ جَوَابُهَا<sup>٧</sup> فِيمَا مَنَ.....

١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم عن أبيه».

٢. المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٧؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٧، ح ٢، بسند آخر. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٣٧، ح ١٩٦٤؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٦٩، ح ٢٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٨٠٧، بسند آخر عن أبي جعفر وأبي عبد الله عن النبي صلوات الله عليهم، مع زيادة. وفي الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٦؛ والخصال، ص ٦٠٥، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ٩؛ والأمال للنفيد، ص ١٨٧، المجلس ٢٣، ح ١٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٣، ح ٤٩٥٧؛ وكمال الدين، ص ٢٥٦، ح ١؛ وكفاية الأثر، ص ٤٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٤، ح ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٣، وفي الستة الأخيرة مع اختلاف وزيادة. وراجع: رجال الكشي، ص ١٤٨، ح ٢٣٦. الوافي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٨٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٢١٥٤٧.

٣. في «بر»: «فهمنا». ويحتمل في العبارة: فِقْهْنَا، أي فهمنا وعلمنا؛ أو: فُقِّهْنَا، أي صرنا فقهاء؛ أو: فُقِّهْنَا، أي عَلِّمْنَا. أنظر شروح الكافي.

٤. في «جم» والوافي: «لنكون».

٥. «ما» في «ما يسأل» نافية، أي لا يحتاج إلى السؤال؛ لحضور جوابها؛ أو زائدة، أو موصولة والعائد محذوف. والأحسن عند المازندراني كون «ما» موصولة، وهو مع صلته مبتدأ والعائد إليه محذوف و«يحضره» خبره والجملة مستأنفة. وفي بعض النسخ: «إلا ويحضره» وعليه فلا إشكال.

٦. في حاشية «ض»: «+» «إلا».

٧. في «ج» بر، وحاشية ميرزا رفيعا، وحاشية بدر الدين، والوسائل والمحاسن: «يحضره».

٨. في حاشية بدر الدين، ص ٦٤: «أظن أنه قد سقط من الحديث كلمة «إلا» من قوله: «ويحضره جوابها».

الله<sup>١</sup> عَلَيْنَا بِكُمْ، فَرُبَّمَا وَرَدَ عَلَيْنَا الشَّيْءُ<sup>٢</sup> لَمْ يَأْتِنَا فِيهِ عَنْكَ وَلَا عَنْ آبَائِكَ شَيْءٌ، فَتَنْظَرْنَا إِلَى أَحْسَنِ مَا يَخْضُرُنَا، وَأَوْفَى الْأَشْيَاءِ لِمَا جَاءَنَا عَنْكُمْ، فَتَأْخُذُ بِهِ؟

فَقَالَ: «هِيَاهُ هِيَاهُ، فِي ذَلِكَ وَاللَّهِ هَلَكَ مَنْ هَلَكَ يَا ابْنَ حَكِيمٍ». قَالَ<sup>٣</sup>: ثُمَّ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ أَبَا حَنِيْفَةَ؛ كَانَ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ وَقُلْتُ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَكِيمٍ لِهَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: وَاللَّهِ، مَا أَرَدْتُ إِلَّا أَنْ يَرْخُصَ لِي فِي الْقِيَاسِ<sup>٤</sup>».

١٧٠ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ<sup>٥</sup>: بِمَا أَوْحَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: «يَا يُونُسُ، لَا تَكُونَنَّ مُبْتَدِعًا، مَنْ نَظَرَ بِرَأْيِهِ هَلَكَ، وَمَنْ تَرَكَ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّهِ<sup>٦</sup> ضَلَّ، وَمَنْ تَرَكَ كِتَابَ اللَّهِ وَقَوْلَ نَبِيِّهِ كَفَرَ<sup>٧</sup>».

١٧١ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup>: تَرِدُ عَلَيْنَا أَشْيَاءٌ لَيْسَ نَعْرِفُهَا<sup>٩</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ<sup>١٠</sup> وَلَا سُنَّةِ<sup>١١</sup>، فَتَنْظُرُ فِيهَا؟

«والتقدير: ما يسأل رجل صاحبه يحضره المسألة إلا ويحضره جوابها، وله نظير وهو يأتي [في ح ١٣] عن قريب في خبر سماعة: إنا نجتمع فتذاكر ما عندنا، فلا يرد علينا شيء إلا وعندنا فيه شيء مسطور».

١. في المحاسن: «مَنْ مَنَ اللَّهُ» بدل «فيما من الله».

٢. في «ف»+: «وما». ٣. في «ف» والوافي والمحاسن: - «قال».

٤. المحاسن، ص ٢١٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٨٩، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٩٠. وفي الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٦، ح ٣٣٢٨٠، إلى قوله: «فيما من الله علينا بكم».

٥. الوافي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٨٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠، ح ٣٣١٥٧.

٦. في المحاسن، ح ٩٩: «لأبي جعفر». ٧. في «ج»، «بف» والمحاسن، ح ٩٠ و ٩٩: «يرد».

٨. في حاشية «بم»، والوافي: «لا نعرفها». وفي «جل»: «لا يعرفها».

٩. في «ج»، «بح» والوافي والمحاسن، ح ٩٠: - «الله».

١٠. في «الف» والوسائل: «سنته».

فَقَالَ: «لَا، أَمَا إِنَّكَ إِنْ أَصْبَتَ، لَمْ تُؤْجَزْ؛ وَإِنْ أَخْطَأْتَ، كَذَبْتَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».<sup>٢</sup>

١٧٢ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ٥٧/١ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ الْكَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».<sup>٤</sup>

١٧٣ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّا نَجْتَمِعُ فَنَتَذَكَّرُ مَا عِنْدَنَا، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْنَا شَيْءٌ إِلَّا وَعِنْدَنَا فِيهِ شَيْءٌ مُسْطَرٌّ<sup>٥</sup>، وَذَلِكَ مِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْنَا بِكُمْ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيْنَا الشَّيْءَ الصَّغِيرَ لَيْسَ عِنْدَنَا فِيهِ شَيْءٌ، فَيَنْظُرُ<sup>٦</sup> بَعْضُنَا إِلَى بَعْضٍ وَعِنْدَنَا مَا يُشَبِّهُهُ، فَتَقْيِسُ عَلَى أَحْسَنِهِ؟

فَقَالَ: «وَمَا لَكُمْ وَلِلْقِيَاسِ؟<sup>٧</sup> إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِالْقِيَاسِ».

١ . في «الف، ض، بح، ير» والوافي: «قال».

٢ . في المحاسن، ح ٩٩: «يرد علينا أشياء لانجدها في الكتاب والسنة فنقول فيها برأينا، فقال: أما».

٣ . المحاسن، ص ٢١٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٠ عن الوشاء؛ وفيه، ص ٢١٥، ح ٩٩، عن ابن محبوب أو غيره، عن مثنى الحنّاط . الوافي ج ١، ص ٢٥٣، ح ١٩٢: الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠، ح ٣٣١٥٦.

٤ . راجع الحديث ٨ من هذا الباب ومصادره . الوافي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٨٧: الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٢١٥٤٨.

٥ . في «ف»: «فندكر».

٦ . في «ب، ض، ف، بح، ير، بس، بف» وحاشية «ج، و»: «فما يرد».

٧ . في «ج، ف» وحاشية «ب، ض، بح» والوافي: «مستطر». وفي حاشية «ج، بح»: «مسطور».

٨ . في «بف»: «فتنظر».

٩ . في «بس»: «-و».

١٠ . في «و، بس» وشرح صدر المتألهين: «والقياس».

ثُمَّ قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَا تَعْلَمُونَ، فَقُولُوا بِهِ، وَإِنْ جَاءَكُمْ مَا لَا تَعْلَمُونَ، فَهَاهُنَا، وَأَهْوَى<sup>٢</sup> بِيَدِهِ إِلَيَّ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ؟ كَانَ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ وَقُلْتُ أَنَا، وَقَالَتِ الصَّحَابَةُ وَقُلْتُ<sup>٣</sup>، ثُمَّ قَالَ: «أَكُنْتُ تَجْلِسُ إِلَيْهِ؟ فَقُلْتُ: لَا، وَلَكِنْ هَذَا كَلَامُهُ. فَقُلْتُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، أَنْتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسُ بِمَا يَكْتَفُونَ بِهِ فِي عَهْدِهِ؟ فَقَالَ<sup>٤</sup>: نَعَمْ، وَمَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

فَقُلْتُ: فَضَاعَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ عِنْدَ أَهْلِهِ<sup>٥</sup>.

١٧٤ / ١٤. عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ضَلَّ<sup>٦</sup> عِلْمُ ابْنِ شُبْرَمَةَ عِنْدَ الْجَامِعَةِ - إِمْلَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَطَّ عَلَيَّ ﷺ بِيَدِهِ - إِنَّ الْجَامِعَةَ لَمْ تَدْعَ لِأَخِي كَلَامًا، فِيهَا عِلْمُ الْخَلَلِ

١. في الوسائل: «وإذا».

٢. «هاهنا»: حرف تنبيه للمخاطب؛ أو اسم فعل بمعنى أخذ مخففة هاء. وأصل «هاهنا»: «هاك» بمعنى أخذ، فحذفت الكاف وعوّضت عنها الهمزة والمد؛ أو هو كناية عن شيء مجهول. احتمال المجلسي كونها: «فهاهنا». أنظر مرآة العقول، ج ١، ص ١٩٧.

٣. في الوسائل: «وأوأمأ». «وأهوى بيده إلى فيه» حال عن فاعل «قال»، بتقدير «قد». والمعنى: مدّ يده إلى فيه وأمالها إليه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣١٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٨٥ (هوا).

٤. في «ف»: «وعلى أبي حنيفة». ٥. في «ألف، ف، و»: «والوسائل: - وأنا».

٦. في «ب»: «بح»؛ «وأنا».

٧. هكذا في «ف، و، بح، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٨. بصائر الدرجات، ص ٣٠٢، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٢، بسند آخر. الأصول الستة عشر، ص ٢٩٢، ح ٤٣٧؛ بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، وفي كلهما مع اختلاف الوافي، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١٩١؛ وفي الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨، ح ٣٣١٥٣، من قوله: «فقال ومالك وللقياس».

٩. «ضلّ»: من الضلال، بمعنى الخفاء والغيوبة حتى لا يرى، أو بمعنى الضياع والهلاك والبطلان والفساد والاضمحلال، أو بمعنى مقابل للهدى والرشاد. وقال الفيض: «أبي ضاع وبطل واضمحل علمه في جنب كتاب الجامعة الذي لم يدع لأحد كلاماً؛ إذ ليس من شيء إلا وهو مثبت فيه». أنظر: الوافي، ج ١، ص ٢٥٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٩٧؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٧٤٨ (ضلل).



وَالْعَزَامِ، إِنَّ<sup>١</sup> أَصْحَابَ الْقِيَاسِ طَلَبُوا الْعِلْمَ بِالْقِيَاسِ، فَلَمْ يَزِدَاوَا مِنَ الْحَقِّ إِلَّا بُغْدًا؛ إِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُضَابُ بِالْقِيَاسِ<sup>٢</sup>.

١٥ / ١٧٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صفوان بن يحيى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ السَّنَةَ لَا تَقَاسُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرْءَ<sup>٣</sup> تَقْضِي صَوْمَهَا وَلَا تَقْضِي صَلَاتَهَا؟ يَا أَبَانُ، إِنَّ السَّنَةَ إِذَا قِيسَتْ مُحَقٌّ<sup>٤</sup> الدِّينِ<sup>٥</sup>».

١٦ / ١٧٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام عَنِ الْقِيَاسِ، فَقَالَ: «مَا<sup>٦</sup> لَكُمْ وَالْقِيَاسَ؟<sup>٧</sup> إِنَّ اللَّهَ لَا يُسْأَلُ كَيْفَ أَحَلَّ وَكَيْفَ حَرَّمَ<sup>٨</sup>».

١٧ / ١٧٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلْقِيَاسِ، لَمْ يَزَلْ ٥٨/١

١ . في «ب» وحاشية «بف» وشرح صدر المتألهين: «وإن».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٤٦، ح ٢٣؛ وص ١٤٩، ح ١٦، بسنده عن أبان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٥٤، ح ١٩٥.

٣ . «مُحَقٌّ»: أي أبطل ومُحَي، من المحق بمعنى الإبطال؛ أو «مُحَقٌّ» من المُحَقَّ بمعنى التقصان وذهاب البركة، أو ذهاب الشيء كله حتى لا يرى منه أثر. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٩٦؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٢١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٣٨ (محق).

٤ . المحاسن، ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٧، بسنده عن صفوان بن يحيى، مع زيادة في أوله. راجع: الكافي، كتاب اللديات، باب الرجل يقتل المرأة والمرأة تقتل الرجل...، ح ١٤٢٠٦؛ والفتحية، ج ٤، ص ١١٨، ح ٥٢٣٩. الوافي، ج ١، ص ٢٥٣، ح ١٩٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤١، ح ٣٣١٦٠.

٥ . في الوسائل: «وما».

٦ . في «ألف» ج، و، ب، بر، بس، «بف» وحاشية «ض» والوافي والوسائل والمحاسن: «وللقياس».

٧ . المحاسن، ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٤، بسنده عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ١، ص ٢٥٤، ح ١٩٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٢، ح ٣٣١٦٥.

دَهْرَةٌ فِي التَّبَاسِ، وَمَنْ دَانَ اللَّهَ بِالرَّأْيِ، لَمْ يَزَلْ دَهْرُهُ فِي اِزْتِمَاسٍ<sup>١</sup>.

قَالَ: وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>: «مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِرَأْيِهِ، فَقَدْ دَانَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَمَنْ دَانَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ؛ حَيْثُ أَحَلَّ وَحَرَّمَ فِيمَا لَا يَعْلَمُ»<sup>٣</sup>.

١٨ / ١٧٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَظْفَرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مِثَاخٍ<sup>٤</sup>، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، قَالَ: «إِنَّ إِبْلِيسَ قَاسَ نَفْسَهُ بِآدَمَ، فَقَالَ: «خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»<sup>٦</sup>، فَلَوْ قَاسَ<sup>٧</sup> الْجَوْهَرُ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ<sup>٨</sup> مِنْهُ آدَمَ بِالنَّارِ، كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ نُورًا وَضِيَاءً مِنَ النَّارِ»<sup>٩</sup>.

١٩ / ١٧٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٠</sup> عَنِ الْخَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَقَالَ: «حَلَالٌ مُحَمَّدٌ خَلَالَ أَبَدًا إِلَى

١ . في حاشية «ج»، و: «ارتكاس».

٢ . قرب الإسناد، ص ١١-١٢، ح ٣٥ و ٣٦، عن هارون بن مسلم . الوافي، ج ١، ص ٢٥٥، ح ١٩٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤١، ح ٢-٣١٦١.

٣ . في الوافي عن بعض النسخ: «جناح». والظاهر أَنَّ الحسين هذا، هو الحسين بن ميثاخ. ذكره ابن داود في رجاله، ص ٤٦، الرقم ١٥٠، والعلامة أيضاً في خلاصة الأقوال، ص ٢١٧، الرقم ١٢ نقلاً عن ابن الغضائري، وأبوه هو ميثاخ المدائني المذكور في رجال النجاشي، ص ٤٢٤، الرقم ١١٤٠، والرجال لابن الغضائري، ص ٨٩، الرقم ١٢٢.

ويؤيد ذلك أَن لم نجد الحسين أو الحسن بن جناح في ما تتبعنا من الأسناد وكتب الرجال.

٤ . الأعراف (٧): ١٢؛ ص (٣٨): ٧٦.

٥ . هكذا في النسخ والمحاسن والوافي وحاشية ميرزا رفيعا وحاشية بدرالدين. وفي المطبوع: «ولو قاس».

٦ . في «ف»: «وخلق» بدل «خلق الله».

وفي حاشية «ج»: «فلو قيس».

٧ . المحاسن، ص ٢١١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٨١، عن الحسن بن علي بن يقطين . الوافي، ج ١، ص ٢٥٦، ح ١٩٧. راجع: علل الشرائع، ص ٨٧، ح ٣.

يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَحَرَامُهُ حَرَامٌ أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَكُونُ غَيْرُهُ وَلَا يَجِيءُ غَيْرُهُ.  
وَقَالَ: «قَالَ عَلِيُّ عليه السلام: مَا أَحَدٌ ابْتَدَعَ<sup>١</sup> بِدْعَةٍ إِلَّا تَرَكَ بِهَا<sup>٢</sup> سُنَّةً<sup>٣</sup>».

١٨٠ / ٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَقِيلِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ<sup>٤</sup>، قَالَ:

دَخَلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: «يَا أَبَا حَنِيفَةَ، بَلَّغْنِي أَنْكَ تَقِيسُ؟»  
قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «لَا تَقِيسْ، فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ جِينًا قَالَ: «خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»<sup>٥</sup>، فَقَاسَ مَا بَيْنَ النَّارِ وَالطِّينِ، وَلَوْ قَاسَ نُورِيَّةُ آدَمَ بِنُورِيَّةِ النَّارِ، عَرَفَ فَضْلَ مَا بَيْنَ التَّوَرَيْنِ، وَصَفَاءَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ»<sup>٦</sup>.

١٨١ / ٢١. عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ قُتَيْبَةَ، قَالَ:  
سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَهُ فِيهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: «أَرَأَيْتَ<sup>٧</sup> إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا، مَا كَانَ يَكُونُ<sup>٨</sup> الْقَوْلُ فِيهَا؟»

فَقَالَ لَهُ: «مَهْ»<sup>٩</sup>، مَا أَجَبْتُكَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، فَهُوَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، لَسْنَا مِنْ

١. في الوافي: «ما ابتدع أحد».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٤٨، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٩٣، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٣١٣. الوافي، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٢٠١.

٣. في العلل: «+» رفع الحديث.

٤. علل الشرائع، ص ٨٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن عبد الله. وفيه، ص ٨٧، ح ٣، بسند آخر، وفيهما مع زيادة في آخرهما. الوافي، ج ١، ص ٢٥٧، ح ١٩٨؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٢٦، ح ١٦. ولم يرد هذا الحديث في مرة القول.

٥. قال المازندراني: «أَرَأَيْتَ» كلمة تقولها العرب عند الاستخيار، بمعنى أخبرني. وتأوها مفتوحة أبدًا.

٦. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «ما يكون». وفي البصائر: «ما كان».

٧. في الوافي: «كلمة مَهْ زجر»؛ يعني اكف، فإنَّ ما أجبتك به ليس صادراً عن الرأي والقياس حتى تقول: أَرَأَيْتَ، الذي هو سؤال عن الرأي، بل هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وليس معنى ذلك ما يفهمه الظاهر يُونُسُ أَنَّ شأنهم حفظ الأقوال خلفاً عن سلف حتى يكون فضلهم على سائر الناس في قوة الحفظ للمسموعات أو

«رَأَيْتُ» فِي شَيْءٍ ٢٢.

١٨٢ / ٢٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا، قَالَ: ٥٩/١  
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيَجَةً، فَلَا تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّ كُلَّ  
سَبَبٍ وَتَسَبُّبٍ وَقَرَابَةٍ وَوَلِيَجَةٍ وَبِدْعَةٍ وَشُبْهَةٍ مُنْقَطِعٌ<sup>٥</sup>، إِلَّا مَا أَثْبَتَهُ الْقُرْآنُ»<sup>٦</sup>.

٢٠ - بَابُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ  
وَجَمِيعٍ مَا يَخْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ<sup>٧</sup>، إِلَّا وَقَدْ جَاءَ فِيهِ<sup>٨</sup> كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ

١٨٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ،

«بِكثرة المحفوظات، بل المراد أن نفوسهم القدسية استكملت بنور العلم وقوة المعرفة بسبب اتباع الرسول ﷺ  
بالمجاهدة والعبادة مع زيادة استعداد أصلي وصفاء فطري وطهارة غريزية حتى أحبهم الله، كما قال:  
﴿فَاتَّبَعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران (٣): ٣١] ومن أحبه الله يفيض عليه من لدنه أنواراً وأسراراً عرفانية من غير  
واسطة أمر مبين من سماع أو رواية أو اجتهد، بل بأن تصير نفسه كمرآة مجلوة يحاذي بها شطر الحق،  
فينعكس إليها الأمر كما هو عليه». وانظر أيضاً: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٣١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠١.

١ . في «ف»: «لسنا من رأيت».

٢ . في البصائر: «لسنا نقول برأينا من شيء».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣٠٠، ح ٨، بسنده عن يونس عن عنبسة. والمذكور في بعض مخطوطاته: «عن قتيبة»  
«الوافي»، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٩٩.

٤ . إشارة إلى الآية ١٦ من سورة التوبة (٩): «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَقُلْ اللَّهُ الَّذِينَ جَهِدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا  
مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا زَوْلِيٍّ وَلَا أَعْوِيْنِينَ وَلِيَجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ». «والوليجة»: كل ما يتخذه الإنسان معتمداً  
عليه وليس من أهله، أو خاصة الرجل وبطانته؛ والمراد المعتمد عليه في أمر الدنيا والدين، أو في أمر الدين  
وتقرير الشريعة، وأما اعتماد المؤمنين بعضهم على بعض والاعتماد على الأئمة الطاهرين ﷺ فيرجع إلى  
الاعتماد على الله سبحانه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٤٨؛ المفردات للراغب، ص ٨٨٣ (ولج).

٥ . في الوسائل، ح ٣٣٤٦٩: «باطل مضمحل» بدل «منقطع».

٦ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٥٠، مع زيادة «الوافي»، ج ١، ص ٢٦١، ح ٢٠٣. الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٥،  
ح ٣٣٣٨٥؛ وص ١٥٦، ح ٣٣٤٦٩؛ البحار، ج ٢٤، ص ٢٤٥، ح ٣.

٧ . في «إليه الناس». ٨ . في «بر»: «في».

عَنْ مُرَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ بَيِّنَاتٍ كُلُّ شَيْءٍ<sup>١</sup>، حَتَّى وَاللَّهِ، مَا تَرَكَ اللَّهُ شَيْئاً يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ عَبْدٌ يَقُولُ: لَوْ كَانَ<sup>٢</sup> هَذَا أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا<sup>٣</sup> وَقَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ فِيهِ<sup>٤</sup>.

١٨٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ<sup>٦</sup>، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ<sup>٧</sup>:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَدَعْ شَيْئاً يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ<sup>١٠</sup>، إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَّهُ لِرَسُولِهِ عليه السلام، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا،

١ . في المحاسن: «بيانات لكل».

٢ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): «وَنُزِّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ».

٣ . «لو»: للتنبي، أو للشرط، والجزاء محذوف، أو جزاؤه «أنزل». وكان «تامة أو ناقصة وخبره مقدر. أنظر:

شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٣٥؛ الوافي، ج ١، ص ٢٦٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٢.

٤ . الاستثناء منقطع وإلا حرف استثناء بمعنى لكن، أو الكلام استئناف لتأكيد ماسبق. وإلا حرف تنبيه. والأول أولى. أنظر شروع الكافي.

٥ . المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٢، عن علي بن حديد؛ تفسير القتي، ج ٢، ص ٤٥١، بسنده عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد. الوافي، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٢٠٥.

٦ . الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٦، ح ٣، عن عبدالله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن المنذر، لكن المذكور في بعض نسخه المعتبرة: «محمد بن عيسى، عن يونس، عن الحسين بن المنذر».

٧ . في «ب، ي، ج، بر»: «عمرو بن قيس». والصواب ما في المتن وأكثر النسخ؛ فإن ابن قيس هذا، هو عمر بن قيس الماصر أبو الصباح. راجع: التاريخ الكبير، ج ٦، ص ١٨٦، الرقم ٢١٢١؛ الثقات لابن حبان، ج ٧، ص ١٨١؛ تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٠، الرقم ٨١٥ تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٤٨٤، الرقم ٤٢٩٦؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ١٨٤.

هذا، والظاهر بل الصريح من تهذيب التهذيب و تهذيب الكمال أن الماصر لقب لقيس. وهذا الأمر يفيدنا في ما يأتي في الكافي، ح ٤٣٧.

٨ . في الكافي، ح ١٣٦٥: -«سمعت يقول».

٩ . هكذا في «ألف، ج، و، ي، ج» والكافي، ح ١٣٦٥. وفي المطبوع وسانر النسخ «يحتاج».

١٠ . في الكافي، ح ١٣٦٥ والبصائر والمعاشي: «إلى يوم القيامة».

وَجَعَلَ عَلَيْهِ ذَلِيلًا يَذُلُّ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ<sup>١</sup> الْحَدَّ حَدًّا<sup>٢</sup>.

١٨٥ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ هَازُونَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا خَلَقَ اللَّهُ خَلَالًا وَلَا خَرَامًا إِلَّا وَلَهُ حَدٌّ كَحَدِّ الدَّارِ،

فَمَا كَانَ مِنَ الطَّرِيقِ، فَهُوَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَمَا كَانَ مِنَ الدَّارِ، فَهُوَ مِنَ الدَّارِ حَتَّى أَزْشِ<sup>٣</sup>

الْخَدَشِ<sup>٤</sup> فَمَا<sup>٥</sup> سِوَاهُ، وَالْجَلْدَةُ<sup>٦</sup> وَتَنْصِفُ الْجَلْدَةَ<sup>٧</sup>.

١٨٦ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ حَمَّادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَفِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ<sup>٨</sup>.

١٨٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ..... ٦٠/١ ←

١. في الكافي، ح ١٣٦٦٠: - «ذلك».

٢. الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٦٠. وفي بصائر الدرجات، ص ٦، ح ٣، بسنده عن محمد بن عيسى، إلى قوله: «ذليلًا يذُلُّ عليه». تفسير العياشي، ج ١، ص ٦، ح ١٣، عن عمرو بن قيس. راجع: الكافي،

كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٥٦. الوافي ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٠٧.

٣. «الأرض»: ما يأخذه المشتري من البائع إذا أطلع على عيب في المبيع، وأروش الجراحات من ذلك؛ لأنها جابرة عما حصل فيها من النقص. وسُمِّي أرضاً لأنه من أسباب النزاع، يقال: أُرْشْتُ بينهم إذا وقعت بينهم، أي أفسدت. النهاية، ج ١، ص ٣٩ (أرض).

٤. «الخدش»: مصدر بمعنى قشر الجلد بعود ونحوه، ثُمَّ سُمِّيَ به الأثر؛ ولهذا يجمع على الخدوش. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ١٤ (خدش). ٥. في حاشية «ج»: «وما».

٦. «الجلْدُ والجلْدَةُ»: هي الضربة بالسطح، أي ضرب الجلد، يقال: جلده الحدَّ، أي ضربه وأصابه جلده. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ١٢٥ (جلد).

٧. الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٥٨؛ والمحسن، ص ٢٧٣، من كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٣، بسند آخر عن أبان بن عثمان. وفي بصائر الدرجات، ص ١٤٨، ح ٧، بسند آخر، مع زيادة «الوافي»، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٢٠٨.

٨. بصائر الدرجات، ص ٣٠٢، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٨١، بسند آخر عن سماعة عن العبد الصالح عليه السلام مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٢١٥.

٩. هكذا في «ض»، و «جر» وحاشية «ف». وفي «الف»، ب، ج، ف، يح، ير، بس، بف، والمطبوع: «عن أبيه».

يونس<sup>١</sup>، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ». ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنِ الْقِيلِ وَالْقَالِ، وَفَسَادِ الْمَالِ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ»<sup>٢</sup> وَقَالَ: «وَلَا تَوَلُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا»<sup>٣</sup> وَقَالَ: «لَا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ»<sup>٤</sup>.

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى [بن عبيد] عن يونس [بن عبد الرحمن] في أسناد كثيرة جداً عليهم السلام بعضها في هذا الباب والباب السابق. وللمصنف طريقان معروفان إلى يونس بن عبد الرحمن، أشهرهما وأكثرهما تكراراً هذا الطريق. أضف إلى ذلك أننا لم نجد رواية إبراهيم بن هاشم عن محمد بن عيسى من غير طريق ولده علي في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٨٠-٣٨٦؛ وص ٣٩٣-٣٩٤.

١. قد أكثر يونس - وهو ابن عبد الرحمن - من الرواية عن عبدالله بن سنان ولم نجد توسط «حمّاد» بينهما في غير هذا المورد. والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٦٩، ح ٣٢٩ بسنده عن يونس بن عبد الرحمن عن عبدالله بن سنان. وورد في الكافي، ح ٩٣٤٧ أيضاً بسنتين عن يونس عن عبدالله بن سنان، وابن مسكان عن أبي الجارود. فالظاهر زيادة عن «حمّاد» في السند. ووجه زيادته ظاهر لمن تأمل في هذا السند والسند المتقدم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٣٠٤-٣٠٥، وص ٣٢٩.

٢. في الكافي، ح ٩٣٤٧ والتهذيب: «عن».

٣. في الكافي، ح ٩٣٤٧ والتهذيب: «وبعض».

٤. في الكافي، ح ٩٣٤٧ والتهذيب: «إِنَّ اللَّهَ» بدل «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله».

٥. في حاشية «ض»: «في».

٦. النساء (٤): ١١٤.

٧. النساء (٤): ٥.

٨. المائدة (٥): ١٠١.

٩. الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال وكراهة الإضاعة، ح ٩٣٤٧: «عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس؛ وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه جميعاً، عن يونس، عن عبدالله بن سنان وابن مسكان، عن أبي الجارود». و«عن يونس» في الطريق الأول زائد كما يأتي في موضعه. وفي المحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٨، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن سنان، عن أبي الجارود؛ التهذيب، ج ٧، ص ٢٣١، ح ١٠١٠، بسنده عن يونس، عن عبدالله بن سنان أو ابن مسكان،

١٨٨ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا وَلَهُ أَضَلُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَكِنْ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُ الرِّجَالِ»<sup>١</sup>.

✓ ١٨٩ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَغُضٍ أَصْحَابِهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعُودَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ الرَّسُولَ صلى الله عليه وسلم، وَأَنْزَلَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ أُمِّيُونَ<sup>٢</sup> عَنِ الْكِتَابِ وَمَنْ أَنْزَلَهُ، وَعَنِ الرَّسُولِ وَمَنْ أَرْسَلَهُ عَلَى<sup>٣</sup> حِينٍ فَتَرَةً مِنَ الرُّسُلِ، وَطَوِيلَ هَجْعَةٍ<sup>٤</sup> مِنَ الْأُمَمِ، وَانْبِسَاطٍ مِنَ الْجَهْلِ، وَاعْتِرَاضٍ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَانْتِقَاضٍ مِنَ الْمُبَرَمِ، وَعَمَى عَنِ

١. عن أبي الجارود. راجع: الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال وكرامة الإضاعة، ح ٩٣٥٠؛ وتحف العقول ص ٤٤٣. الوافي، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٢١٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٨٣، ح ٢٤٢٠٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٣، ح ٥٠.

٢. المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٥ عن الحسن بن علي بن فضال. وفي الكافي، كتاب الموارث، باب آخر منه، ح ١٣٥٩٦، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال والحجّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام: «التهذيب»، ج ٩، ص ٣٥٧ ح ١٢٧٥، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال والحجّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام وفيهما مع زيادة في أولهما. وراجع: الكافي، كتاب الموارث، باب نادر، ح ١٣٣٤١. الوافي، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٠٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٣، ح ٣٣٠٢٥.

٣. «الأُمِّيُّونَ»: جمع الأُمِّي وهو في اللغة منسوب إلى أمة العرب، وهي التي لم تكن تكتب ولا تقرأ، فاستعير لكل من لا يعرف الكتابة ولا القراءة، وضمن ما يعزى به عن كالتوم والغفلة. أنظر: المغرب، ص ٢٨ (اسم)؛ الوافي، ج ١، ص ٢٧١.

٤. في تفسير القمي: «ومن أرسله، أرسله على».

٥. «الهُجْعَةُ»: هي طائفة من الليل، أو النوم ليلاً، أو نومة خفيفة من أوله. والمراد هاهنا الغفلة والجهالة. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٦٧ (هجع).



الحَقَّ<sup>١</sup>، وَاعْتِسَافٍ<sup>٢</sup> مِنَ الْجَوْرِ، وَامْتِحَاقٍ<sup>٣</sup> مِنَ الدِّينِ، وَتَلَطُّ<sup>٤</sup> مِنَ الْخُرُوبِ عَلَى جِبِنِ  
 اصْفِرَّارٍ مِنْ رِيَاضِ جَنَاتِ الدُّنْيَا، وَيُبْسٍ مِنْ أَغْصَانِهَا، وَانْتِنَارٍ<sup>٥</sup> مِنْ وَزْقِهَا، وَيَأْسٍ مِنْ  
 ثَمَرِهَا، وَأَعْوَارٍ<sup>٦</sup> مِنْ مَائِهَا، قَدْ دَرَسَتْ أَغْلَامُ الْهَدْيِ، وَظَهَرَتْ أَغْلَامُ الرَّدْيِ<sup>٧</sup>، فَالْدُّنْيَا  
 ٦١/١ مُتَجَهِّمَةٌ فِي وَجْهِ أَهْلِهَا مُكْفَهَرَةٌ<sup>٨</sup>، مُذْبِرَةٌ<sup>٩</sup> غَيْرُ مُقْبِلَةٍ، نَحَرَتْهَا الْفِتْنَةُ، وَطَعَامُهَا

١. في تفسير القمي: «وانتشار من الخوف».

٢. «الاعتساف»: من العسف، بمعنى الأخذ على غير الطريق، أو ركوب الأمر من غير روية، فنقل إلى الظلم والجور. والمراد به تردهم في الضلالة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٦ (عسف)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٥٤.

٣. «الامتحاق»: من المحق، وهو المحو والإبطال. وقيل: هو ذهاب الشيء كله حتى لا يرى له أثر. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٣٨ (محق).

٤. «التلطي»: اشتعال النار والتهابه، أصله من «لطي» وهي اسم من أسماء النار. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٢ (لطي).

٥. في «ألف، و» وحاشية «ب، ج، بر» وتفسير القمي: «انتشار».

٦. «اغورار الماء»: ذهابه إلى باطن الأرض. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤ (غور).

٧. هكذا في النسخ والمصادر. وفي المطبوع: «فظهرت».

٨. «الردي»: الهلاك، يقال: ردي - بالكسر - يردى ردىً، أي هلك. والمراد هاهنا الضلال. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى)؛ التعليقة للدماماد، ص ١٤١.

٩. هكذا في حاشية: «ظ، بح، يع، جو، جه» ونهج البلاغة. وفي مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٦: «في بعض النسخ بتقديم الجيم على الهاء، وهو الصواب. يقال: فلان يتجهمني، أي يلقياني بغلظة وجهه كربه». وفي «ش، ض، بح، يع، بو، جج، جم، جه، جو» والمطبوع: «متجهمة». واختاره الدماماد في التعليقة، ص ١٤١. والميرزا رفيعا في حاشيته على الكافي، ص ٢١١، وقال: «التجهّم: مبالغة الهجوم. والهجوم: الدخول بلا إذن. والمراد بتجهّمها في وجوه أهلها: ملاقاتها لهم لأعلى وفق مأمولهم ومتمائمهم». وقرأ السيد بدر الدين في حاشيته على الكافي، ص ٦٧ «مهجمة» وقال: «الدنيا مهجمة، أي يابسة لاخير فيها، من قولهم: هجم ما في الضرع: حلبه. ومنه أهجمت الناقة: ييس ما في ضرعها».

١٠. «مكفهرة»: عابسة ومتغيرة لونه إلى لون الغبار مع الغلظ، يقال: اكفهر الرجل، أي عيس، أو ضرب لونه إلى القُبرة مع الغلظ، وهذا لشدة غيظها من أهلها. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٩ (كفهر)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٥٧.

١١. «مذبرة» مرفوعة على أنها خبر للدنيا بعد خبر، أو منصوبة على الحالية. التعليقة للدماماد، ص ١٤١.

الْجِيفَةُ، وَشِعَارُهَا<sup>١</sup> الْخَوْفُ، وَدِفَارُهَا<sup>٢</sup> السَّيْفُ، مُرْقَتُمْ كُلُّ مُمَرَّقٍ، وَقَدْ أَغْمَتْ عَيُونَ  
أَهْلِهَا، وَأُظْلِمَتْ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا، قَدْ قَطَعُوا أَرْحَامَهُمْ، وَسَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَدَفَنُوا فِي  
التُّرَابِ الْمَوْوُودَةِ<sup>٣</sup> بَيْنَهُمْ مِنْ أَوْلَادِهِمْ<sup>٤</sup>، يَجْتَازُ دُونَهُمْ<sup>٥</sup> طَيْبُ<sup>٦</sup> الْعَيْشِ وَزَفَاهِيَةُ  
خَفُوضِ<sup>٧</sup> الدُّنْيَا، لَا يَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ ثَوَابًا، وَلَا يَخَافُونَ - وَاللَّهِ - مِنْهُ عِقَابًا، حَيْثُهمُ أَغْمَى  
نَجَسٌ<sup>٨</sup>، وَمَيَّتَهُمْ فِي النَّارِ مُبْلِسٌ<sup>٩</sup>، فَجَاءَهُمْ<sup>١٠</sup> بِنُسْخَةٍ مَا فِي الصُّخْبِ الْأُولَى<sup>١١</sup>،  
وَتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَتَفْصِيلِ الْخَلَالِ مِنْ رَنْبِ الْحَرَامِ، ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ  
وَلَنْ يَنْطِقَ لَكُمْ، أَخْبِرْكُمْ عَنْهُ؛ إِنَّ فِيهِ عِلْمٌ مَا مَضَى وَعِلْمٌ مَا يَأْتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ،

١. «الشعار»: الثوب الذي يلي الجسد؛ لأنه يلي شعره. «النهاية»، ج ٢، ص ١٠٠ (شعر).

٢. «الدثار»: الثوب الذي يكون فوق الشعار. «النهاية»، ج ٢، ص ٤٨٠ (دثر).

٣. في «الف، بس»: «الموودة». و«الموودة»: البنت المدفونة حية، يقال: وأد بهته يئد، أي دفنها حية. أنظر:  
الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٦ (وَأَد).

٤. في التعليقة للداماد: «الطرف الأول متعلق بـ «دفنوا» والثاني بـ «الموودة»، أي دفنوا في التراب بينهم الموودة  
من أولادهم.

٥. «يجتاز» أي يمر. وفي «ب، ف، يح، بر» حاشية «ج، ض» وحاشية ميرزا رفيعا: «يجتاز دونهم» أي يراد.  
وفي حاشية «ب»: «يجتازون دونهم». وفي «و» وحاشية «بج»: «يجتازونهم». وفي «الف»: «يجتازون دونهم».  
وفي حاشية «بف»: «يجتازونه». وفي حاشية «ض»: «يجتاز دونهم» أي يجمع ويضم، من الحياة.  
٦. في حاشية «ض، ظ، جه»: «طلب».

٧. في «ف، بف» وحاشية «ج»: «حفوظ». و«الخفوض»: جمع الخفض، بمعنى الدعة والراحة والسكون  
والسير اللين. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٤ (خفض).

٨. في «بج، بع، بف، بر، جه» وحاشية «ج»: «نحس». وفي حاشية «بج» والتعليقة للداماد وحاشية ميرزا رفيعا:  
«بخس» بمعنى عديم المعرفة، ناقص الحظ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «هو تصحيف».

٩. «المبلس»: اسم فاعل من الإبلاس، وهو الغم والانكسار والحزن واليأس من رحمة الله تعالى، ومنه سمي  
إبليس. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٩ (بلس).

١٠. في تفسير القمي: «والنبي ﷺ».

١١. في الوافي: «الصحف الأولى: الكتب المنزلة من قبل كالتوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وغيرها،  
وهي المراد بالذي بين يديه، وكل أمر تقدم أمراً متظراً قريباً منه، يقال: إنه جاء بين يديه». وقبل غير ذلك.  
أنظر شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٦١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٧.

وَحُكْمَ مَا بَيْنَكُمْ، وَبَيَانَ مَا أَصْبَحْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ، فَلَوْ سَأَلْتُمُونِي عَنْهُ، لَعَلَّمْتُكُمْ<sup>١</sup>.

١٩٠ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَغْيَنَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَدْ وَلَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَأَنَا أَعْلَمُ كِتَابَ<sup>٢</sup> اللَّهِ، وَفِيهِ بَدْءُ الْخَلْقِ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَفِيهِ خَبَرُ السَّمَاءِ وَخَبَرُ الْأَرْضِ، وَخَبَرُ الْجَنَّةِ وَخَبَرُ النَّارِ، وَخَبَرُ مَا كَانَ وَخَبَرُ<sup>٣</sup> مَا هُوَ كَائِنٌ، أَعْلَمُ ذَلِكَ كَمَا أَنْظُرُ<sup>٤</sup> إِلَى كَفِّي، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: فِيهِ بَيِّنَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٥</sup>».

١٩١ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأٌ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَفَضْلٌ مَا بَيْنَكُمْ، وَنَحْنُ نَعْلَمُهُ<sup>٦</sup>».

١. تفسير القمي، ج ١، ص ٢ مرسلًا، عن علي عليه السلام؛ وفي نهج البلاغة، ص ١٢١، الخطبة ٨٩، من قوله: «أرسله على حين فترة مع اختلاف يسير. وراجع: نهج البلاغة، ص ٢٢٣، الخطبة ١٥٨. الوافي، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٢١١.

٢. في «و، بر، بس»: «بكتاب».

٣. في «ألف، ج، ض، ف، و، يع، بس، بف» والوافي: «- وخير».

٤. في البصائر، ص ١٩٧: «كأنما».

٥. إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ».

٦. بصائر الدرجات، ص ١٩٧، ح ٢، عن محمد بن عبد الجبار. وفيه، ص ١٩٤، ح ٧؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة...، ح ٦١٣؛ و باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان و...، ح ٦٨١، بسند آخر، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٥٦، عن يونس، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٢١٢.

٧. بصائر الدرجات، ص ١٩٦، ح ١٠، عن محمد بن عيسى، عن إسماعيل بن جابر (والمذكور في بعض نسخ البصائر المعتبرة: محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن إسماعيل بن جابر). وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى...، ح ٧٠٦، بسند آخر مع زيادة واختلاف. وفي تفسير العياشي،

١٩٢ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، ٦٢/١  
عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَكُلُّ شَيْءٍ<sup>١</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ،  
أَوْ تَقُولُونَ<sup>٢</sup> فِيهِ<sup>٣</sup>؟  
قَالَ: «بَلَّ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٤</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ»<sup>٥</sup>.

## ٢١ - بَابُ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ

١٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ  
عَمْرِو التِّمَّانِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهَلَالِيِّ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنِّي سَمِعْتُ مِنْ سَلْمَانَ وَالْمِقْدَادِ وَأَبِي ذَرٍّ شَيْئاً مِنْ  
تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَأَحَادِيثَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، ثُمَّ سَمِعْتُ مِنْكَ  
تَصْدِيقَ مَا سَمِعْتُ<sup>٢</sup> مِنْهُمْ، وَزَأَيْتُ فِي أَيْدِي النَّاسِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

هـ ج ١، ص ٣، ح ٢، عن يوسف بن عبد الرحمن رفعه إلى الحارث الأعور، عن علي، عن الرسول، عن  
جبرئيل عليه السلام، مع اختلاف وزيادة؛ نهج البلاغة، ص ٥٣٠، الحكمة ٣١٣، مع اختلاف، الوافي، ج ١، ص ٢٧٣،  
ح ٢١٣.

١ . في البصائر: «كُلُّ شَيْءٍ تَقُولُ بِهِ» بدل «أَكُلُّ شَيْءٍ».

٢ . في «ألف» بره والوافي: «يَقُولُونَ».

٣ . في البصائر: «+ بِرَأْيِكُمْ». والضمير في قوله: «فيه» راجع إلى «كُلُّ شَيْءٍ»، والمعنى: أو تقولون وتحكمون فيه  
بأرائكم، أم بإلهام مجدد رباني من غير أن يسبق ذكره في الكتاب والسنة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢،  
ص ٣٦٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٩.

٤ . في البصائر: «+ وَقَوْلُهُ».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٠١، ح ١، عن أحمد بن محمد. الاختصاص، ص ٢٨١، عن أحمد بن محمد بن عيسى،  
عن محمد بن خالد البرقي. الوافي، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٢١٤.

٦ . في حاشية «ج»: «عن النبي» بدل «نبي الله». ٧ . في «ب»: «وسمعت».

وَمِنْ الْأَحَادِيثِ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ أَنَّكُمْ تَخَالِفُونَهُمْ فِيهَا، وَتَزْعُمُونَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بَاطِلٌ، أَفْتَرَى النَّاسَ يَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَعَمِّدِينَ، وَيُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِأَرَائِهِمْ؟

قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ: قَدْ سَأَلْتُ فَافْهَمْ الْجَوَابَ، إِنَّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقًّا وَبَاطِلًا، وَصِدْقًا وَكُذْبًا، وَنَاسِخًا وَمُنْسُوخًا، وَعَامًّا وَخَاصًّا، وَمُحْكَمًا وَمُتَشَابِهًا، وَحِفْظًا وَوَهْمًا، وَقَدْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ، حَتَّى قَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذَابَةُ<sup>١</sup>، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ كَذَبَ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنَّمَا أَنَا كُمْ الْحَدِيثُ مِنْ أَرْبَعَةِ لَيْسَ<sup>٣</sup> لَهُمْ خَامِسٌ:

٦٣/١ رَجُلٍ مُتَافِقٍ يَظْهَرُ الْإِيمَانَ، مُتَصَنِّعٌ بِالْإِسْلَامِ، لَا يَتَأْتَمُّ وَلَا يَسْتَحْجِ<sup>٤</sup> أَنْ يَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَعَمِّدًا، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّهُ مُتَافِقٌ كَذَّابٌ، لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ وَلَمْ

١. في الوسائل - «من».

٢. في «ض، ف، بح»: «النبى».

٣. «حفظاً ووهماً»: مصدران بمعنى المحفوظ والموهوم، والمراد هاهنا ما حفظ عن رسول الله ﷺ كما هو، وما غلط فيه فتوهم مثلاً أنه عام وهو خاص أو بالعكس، إلى غير ذلك من وجوه الاشتباهات بين المتقابلات. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٠٧؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣١٠، امرأة العقول، ج ١، ص ٢١٠.

٤. في «بس» وحاشية «ج»: «في».

٥. في «ج» وحاشية ميرزا رفيعاً: «الكذابة». و«الكذابة»: إما من صيغ المبالغة والتاء لزيادتها وتأكيدها، أي كثرت عليّ أكاذيب الكذابة، أو التاء للتأنيث، أي كثرت الجماعة الكذابة عليّ. وإما «كذابة» مصدر بمعناه، أي كثرت عليّ كذابة الكاذبين، أو بمعنى المفعول والتاء للتأنيث، أي كثرت الأحاديث المفسرة عليّ. أنظر شروح الكافي.

٦. «كُذِبَ» مجهول، و«من» حرف جرّ. أو معلوم، وهو اسم موصول.

٧. في «بف»: «وليس».

٨. في النية للنعماني: «مظهر للإيمان، متصنّع للإسلام باللسان». وفي شرح المازندراني: «متصنّع بالإسلام، أي متكلف له ومتدّلس به ومتزيّن بحسن السمّ وزيّ أهل الفلاح ومتلبّس بهيئة أهل الخير والصّلاح غير أن يتّصف بشيء من ذلك في نفس الأمر».

٩. «ولا يتأتم»: أي لا يتجنّب من الإثم. و«ولا يستحج»: أي لا يتجنّب من الخرج، يقال: تأتم فلان إذا فعل فعلاً خرج به من الإثم، كما يقال: تستحج، إذا فعل ما يخرج به من الخرج. أنظر: الهادية، ج ١، ص ٢٤ (أثم).

يُصَدِّقُوهُ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: هَذَا قَدْ صَحِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَأَخَذُوا<sup>١</sup> عَنْهُ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ خَالَهُ<sup>٢</sup>؛ وَقَدْ أَخْبَرَهُ<sup>٣</sup> اللَّهُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ<sup>٤</sup> بِمَا أَخْبَرَهُ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا وَصَفَهُمْ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِذَا رَأَيْتُمْ تُعْجِبُكُمْ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ<sup>٥</sup>» ثُمَّ بَقُوا بِغَدَةٍ، فَتَقَرَّبُوا إِلَى أَيْمَةِ الصَّلَاةِ وَالِدَاعَةِ إِلَى النَّارِ بِالزُّورِ وَالْكَذِبِ<sup>٦</sup> وَالْبُهْتَانِ، فَوَلَّوْهُمْ الْأَعْمَالَ، وَحَمَلُوهُمْ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ، وَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا النَّاسُ مَعَ الْمُلُوكِ وَالْدُّنْيَا إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ، فَهَذَا أَخَذَ الْأُزْبَعَةَ.

وَرَجُلٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً لَمْ يَحْفَظْهُ<sup>٧</sup> عَلَى وَجْهِهِ وَوَهِمَ فِيهِ وَلَمْ يَتَّعَمَدْ<sup>٨</sup> كَذِباً، فَهُوَ فِي يَدِهِ، يَقُولُ بِهِ، وَيَعْمَلُ بِهِ، وَيَزْوِيهِ، فَيَقُولُ<sup>٩</sup>: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ وَهِمَ لَمْ يَقْبَلُوهُ<sup>١٠</sup>، وَلَوْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ وَهِمَ لَرَفَضَهُ. وَرَجُلٌ ثَالِثٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَمَرَ بِهِ ثُمَّ نَهَى عَنْهُ وَهُوَ<sup>١١</sup> لَا يَعْلَمُ، أَوْ

١. في «بح» والخصال: «فأخذوا». وفي حاشية «بف» والوافي: «فأخذون».

٢. في كتاب «سليم»: «وهو لا يكذب ولا يستحل الكذب على رسول الله ﷺ» بدل «وأخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله».

٣. في «ألف» وكتاب سليم والوافي: «أخبر».

٤. في مرآة العقول، ج ١، ص ٢١٢: «قوله ﷺ: وقد أخبر الله عز وجل عن المنافقين، أي كان ظاهرهم ظاهراً حسناً وكلامهم كلاماً مزيفاً مدلساً يوجب اغترار الناس بهم وتصديقهم فيما ينقلونه عن النبي ﷺ، ويرشد إلى ذلك أنه سبحانه خاطب نبيه بقوله: «وَإِذَا رَأَيْتُمْ تُعْجِبُكُمْ أَجْسَامُهُمْ» أي بصباحتهم وحسن منظرهم «وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ» أي تصغي إليه لذلالة ألسنتهم».

٥. المنافقون (٦٣): ٤. ٦. في كتاب سليم: «والتفاق».

٧. هكذا في «ألف، ب، بس» وحاشية «ج، ض، ف، و، بح» والخصال والغيبة للنعمانى ونهج البلاغة. وفي كتاب سليم: «فلم يحفظه». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يحمله».

٨. في «ب، ض، بح»: «فلم يتعمد».

٩. في «ألف، و» وحاشية «بح» وكتاب سليم والخصال والغيبة للنعمانى: «ويقول».

١٠. في حاشية «ج»: «فلم يقبلوه». وفي الوسائل: «لرفضوه».

١١. في «ض»: «فهو».

سَمِعَهُ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَحَفِظَ مَنْسُوخَهُ وَلَمْ يَحْفَظِ النَّاسِخَ، فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ - إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ - أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ.

وَأَخَرُ زَائِعٍ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُبْغِضٍ لِلْكَذِبِ؛ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَتَعْظِيمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَنْسَهُ<sup>٢</sup>، بَلْ حَفِظَ مَا سَمِعَ عَلَى وَجْهِهِ، فَجَاءَ بِهِ كَمَا سَمِعَ، لَمْ يَزِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ<sup>٣</sup>، وَعَلِمَ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ، فَعَمِلَ<sup>٤</sup> بِالنَّاسِخِ وَرَفَضَ الْمَنْسُوخَ، فَإِنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ<sup>٥</sup> مِثْلَ الْقُرْآنِ، نَاسِخٌ<sup>٦</sup> وَمَنْسُوخٌ، وَخَاصٌّ وَعَامٌّ<sup>٧</sup>، وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، قَدْ كَانَ يَكُونُ<sup>٨</sup> مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْكَلَامُ لَهُ وَجْهَانِ: كَلَامٌ<sup>٩</sup> عَامٌّ وَكَلَامٌ خَاصٌّ مِثْلَ الْقُرْآنِ، وَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>١٠</sup> فَيُشْتَبِهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ وَلَمْ يَذَرِ مَا عَنِى اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَلَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَيَفْهَمُ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْأَلُهُ وَلَا يَسْتَفْهِمُهُ، حَتَّى أَنْ كَانُوا لَيُجِئُونَ أَنْ يَجِيءَ الْأَعْرَابِيُّ وَالطَّارِئُ<sup>١١</sup> فَيَسْأَلُ

١. هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وكتاب سليم والخصال والوسائل والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولو».

٢. في «ج، بح، بس، بف» وحاشية «ب» والخصال والغيبة للنعمانى: «لم يشأ». وفي شرح المازندراني: «الهاء في «لم يشأ» للوقف، أو عائد إلى «شيء سمعته» بقرينة المقام».

٣. في حاشية «ج، ض»: «عنه».

٤. في الوافي: «وعمل».

٥. في كتاب سليم والغيبة للنعمانى: «وإن أمر رسول الله ﷺ ونهيه».

٦. في الوسائل: «منه ناسخ».

٧. في «ف، بس» وكتاب سليم والغيبة للنعمانى: «وعام وخاص».

٨. «قد كان» تأكيد لقوله: «فإن أمر النبي...» ولهذا ترك العاطف. واسم «كان» ضمير الشأن. و«يكون» تامة، وهي مع اسمها - وهو الكلام - خبر «كان». وله وجهان: حال عن «الكلام» أو نعت له؛ لأن اللام فيه للعهد الذهني فهو في حكم النكرة، أو خبر «يكون» إن كانت ناقصة. شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٨٧، امرأة العقول، ج ١، ص ٢١٣.

٩. في «ألف، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف»: «وكلام».

١٠. الحشر (٥٩): ٧.

١١. «الطارئ»: من يأتي من مكان آخر، أو يأتي فجأة. يقال: طرأ عليهم، أي أتاهم من مكان، أو خرج عليهم

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَسْمَعُوا<sup>١</sup>.

وَقَدْ كُنْتُ أَدْخُلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّ يَوْمٍ دَخَلَهُ وَكُلَّ لَيْلَةٍ دَخَلَهُ، فَيُخِيلَنِي<sup>٢</sup> فِيهَا، أَدُورُ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ، وَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَصْنَعْ ذَلِكَ بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ غَيْرِي، فَرُبَّمَا كَانَ<sup>٣</sup> فِي بَيْتِي يَأْتِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ ذَلِكَ فِي بَيْتِي، وَكُنْتُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَغْضَ مَنَازِلِهِ، أَخْلَاطِي<sup>٤</sup> وَأَقَامَ عَنِّي نِسَاءً، فَلَا يَبْقَى عِنْدَهُ غَيْرِي، وَإِذَا أَتَانِي لِلْخُلُوةِ مَعِي فِي مَنْزِلِي، لَمْ يَقُمْ عَنِّي فَاطِمَةُ وَلَا أَحَدًا<sup>٥</sup> مِنْ بَنِي، وَكُنْتُ إِذَا سَأَلْتُهُ أَجَابَنِي، وَإِذَا سَكَتَ عَنْهُ وَفَنَيْتُ<sup>٦</sup> مَسَائِلِي ابْتَدَأَنِي، فَمَا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آيَةٌ مِنْ الْقُرْآنِ إِلَّا أَقْرَأَ بِهَا، وَأَمْلَاهَا عَلَيَّ، فَكُتِبَتْهَا بِخَطِّي، وَعَلَّمَنِي تَأْوِيلَهَا وَتَفْسِيرَهَا، وَتَأْسِخَهَا وَمُنْسُوخَهَا، وَمُحْكَمَهَا وَمُتَشَابِهَهَا، وَخَاصَّهَا وَعَامَّهَا<sup>٧</sup>، وَدَعَا اللَّهَ<sup>٨</sup> أَنْ يُعْطِينِي فَهْمَهَا

منه فُجَاءَةً. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ١١٢ (طراً). وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: والطارى، أي الغريب الذي أتاه عن قريب من غير أنس به وبكلامه، وإنما كانوا يحبون قدمهما إما لاستفهامهم وعدم استعظامهم إياه، أو لأنه ﷺ كان يتكلم على وفق عقولهم فيوضحه حتى يفهم غيرهم».

١. في كتاب سليم: «منه».

٢. في «ب»، بر: «فَيُخِيلَنِي». وقوله: «فَيُخِيلَنِي» إما من الإخلاء، أي يجتمع بي في خلوة، أو يتفرع لي عن كل شغل. وإما من التخلية، من قولهم: خَلَيْتُ سَبِيلَهُ ففعل ما يشاء. أنظر شروح الكافي.

هذا، وقد قال الشيخ البهائي في أربعمائة، ص ٢٩٥: «يُخِيلَنِي، إما من الخلوة أو من التخلية، أي يتركني أدور معه حيث دار، والظاهر أنه ليس المراد الدوران الجسدي، بل العقلي؛ والمعنى أنه ﷺ كان يطلعني على الأسرار المصونة عن الأغيار ويركني أخوض معه في المعارف اللاهوتية والعلوم المملوكة التي جلت عن أن تكون شريعة لكل وارد، أو يطلع عليها إلا واحد بعد واحد».

٣. في حاشية «ف»: «كنت».

٤. في «ألف»، ب، بر: «من».

٥. في «ألف»، ب، بر: «وحاشية «بح»: «أخلا بي». و«أخلا بي» أي تفرغ لي عن كل شغل، أو اجتمع بي في خلوة. أو «أخلا بي» بحذف المفعول، يعني جعله خالياً لي. ويحتمل أن يكون بالباء الموحدة من «أخلى به» إذا انفردت به. أنظر الوافي، ج ١، ص ٢٨٠؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٩١.

٦. هكذا في «ب» والوافي، وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لَمْ تَقُمْ عَنِّي فَاطِمَةُ وَلَا أَحَدٌ».

وفي «بس»: «لَمْ يَقُمْ» بدل «لَمْ تَقُمْ».

٧. في كتاب سليم: «أو تفدّت».

٨. في «ف»: «وعامتها وخاصتها».

٩. في الوسائل والخصال: «ولي».



وَجَفَظَهَا، فَمَا نَسِيتُ آيَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا عِلْمًا أَمْلَأَهُ عَلَيَّ وَكَتَبْتُهُ مُنْذُ دَعَا اللَّهُ لِي بِمَا دَعَا، وَمَا تَرَكَ شَيْئًا عَلَّمَهُ اللَّهُ مِنْ خَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ، وَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ، كَانَ أَوْ يَكُونُ، وَلَا كِتَابٍ مُنْزَلٍ<sup>٣</sup> عَلَى أَحَدٍ قَبْلَهُ مِنْ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ، إِلَّا عَلَّمَنِيهِ وَحَفِظْتُهُ، فَلَمْ أُنْسَ خَرْفًا وَاحِدًا، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِي، وَدَعَا اللَّهُ لِي أَنْ يَمْلَأَ قَلْبِي عِلْمًا وَفَهْمًا وَحُكْمًا وَنُورًا. فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ<sup>٤</sup> اللَّهُ، بِأَيِّ أَنتَ وَأُمِّي، مُنْذُ دَعَوْتَ اللَّهُ لِي بِمَا دَعَوْتَ لَمْ أُنْسَ شَيْئًا، وَلَمْ يَفْتَنِي<sup>٥</sup> شَيْءٌ لَمْ أَكْتُبْهُ، أَفَتَتَخَوَّفُ<sup>٦</sup> عَلَيَّ النَّسِيَانِ فِيمَا بَعْدُ؟ فَقَالَ: لَا، لَسْتُ أَتَخَوَّفُ عَلَيْكَ النَّسِيَانِ وَالْجَهْلَ<sup>٧</sup>.

١٩٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ<sup>٨</sup>، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

١. في «ب»: «مُدَّ». ٢. في حاشية «ف»: «دعاه».

٣. في «ب»: «ولا كتاباً منزلاً».

٤. في كتاب سليم: «وحرام أو أمر أو نهي أو طاعة ومعصية كان أو يكون إلى يوم القيامة» بدل «ولا حرام ولا أمر ولا نهي... من طاعة أو معصية». وفي الخصال: «في أمر بطاعة أو نهي عن معصية» بدل «من طاعة أو معصية».

٥. «حُكْمًا» بمعنى الحكمة. أو «حِكْمًا» جمع الحكمة، وهي بمعنى الحكم، والأول أنسب؛ للتوافق بينه وبين غيره من المنصوبات في الأفراد. التعليقة للداماد، ص ١٤٩؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٩٣؛ الوافي، ج ١، ص ٢٨٠.

٦. في كتاب سليم: «فقلت له ذات يوم».

٧. في «بر»، «بف»، والوافي: «رسول». ٨. في «بف»: «ولا يفتني».

٩. في «ف»: «أفتتخوف».

١٠. كتاب سليم بن قيس، ص ٦٢٠، ح ١٠. الخصال، ص ٢٥٥، باب الأربعة، ح ١٣١، بسنده عن علي بن إبراهيم، وفيها مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي الغيبة للنعمان، ص ٧٥، ح ١٠؛ وكمال الدين، ص ٢٨٤، ح ٣٧، ورجال الكشي، ص ١٠٤، ح ١٦٧، بسند آخر عن أبيان بن أبي عيَّاش، عن سليم بن قيس، وفي الأخيرة إلى قوله: «أنتم تخالفونهم». تفسير العياشي، ج ١، ص ١٤، ح ٢؛ و ص ٢٥٣، ح ١٧٧، عن سليم بن قيس، من قوله: «فما نزلت على رسول الله ﷺ آية من القرآن»؛ نهج البلاغة، ص ٣٢٥، الخطبة ٢١٠، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف وزيادة في آخره. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٩٨، ح ٣. الوافي، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٢١٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠٦، ح ٣٣٦٤.

١١. هكذا في «ب»، ض، و، بس، «بف». وفي «الف»، ج، ف، ب، «بر»، والمطبوع: «الخرزاز». والصواب ما أثبتناه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَزُوونَ عَنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام لَا يَنْتَهُمُونَ بِالْكَذِبِ، فَيَجِيءُ مِنْكُمْ خِلَافُهُ؟ قَالَ<sup>١</sup>: «إِنَّ الْحَدِيثَ يَنْسَخُ كَمَا ٦٥/١ يَنْسَخُ الْقُرْآنُ»<sup>٢</sup>.

١٩٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا بَالِي أَسْأَلُكَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَتَجِيبُنِي فِيهَا بِالْجَوَابِ، ثُمَّ يَجِئُكَ غَيْرِي، فَتَجِيبُهُ فِيهَا بِجَوَابٍ آخَرَ؟

فَقَالَ: «إِنَّا نَجِيبُ النَّاسَ عَلَى الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ»<sup>٣</sup>.

قَالَ: قُلْتُ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام صَدَقُوا عَلَى مُحَمَّدٍ أَمْ كَذَبُوا؟ قَالَ: «بَلْ صَدَقُوا».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا بِالْهَمِ اخْتَلَفُوا؟

فَقَالَ<sup>٤</sup>: «أَمَّا تَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام فَيَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَيَجِيبُهُ فِيهَا بِالْجَوَابِ، ثُمَّ يَجِيبُهُ<sup>٥</sup> بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا يَنْسَخُ<sup>٦</sup> ذَلِكَ الْجَوَابَ، فَتَنْسَخِ

كما تقدم ذيل ح ٧٥.

١. وفي الوسائل، ح ٣٣٦١٥: «فقال».

٢. الوافي، ج ١، ص ٢٨٠، ح ٢١٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٨، ح ٣٣٣٧؛ وص ٢٠٨، ح ٣٣٦١٥؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٩.

٣. أي الزيادة والنقصان في القول كماً وكيفاً على حسب تفاوت أحوال الناس في الفهم والاحتمال، أو زيادة حكم في التقية، ونقصانه عند عدمها. أنظر شروح الكافي.

٤. في «ب»، ج، ض، بس، «وحاشية «بر» والوسائل: «محمد» بدل «رسول الله».

٥. في «ج»: «+ وله».

٦. في «ب»، بس، «والوسائل: «قال».

٧. في «ب»، ف، بس، «والوسائل والوافي: «يجيبه».

٨. هكذا في «ألف»، ض، بح، والبحار. وفي المطبوع وسائر النسخ: «ما ينسخ».

الْأَخَادِيثُ بَعْضُهَا بَعْضٌ<sup>١</sup>.

١٩٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: يَا زِيَادُ، مَا تَقُولُ لَوْ أَفْتَيْنَا رَجُلًا مِمَّنْ يَتَوَلَّاتَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّيْبَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ أَغْلَمُ جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: إِنْ أَخَذَ بِهِ، فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَعْظَمُ أَجْرًا.

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «إِنْ أَخَذَ بِهِ أَوْجَرَ<sup>٢</sup>؛ وَإِنْ تَرَكَهُ وَاللَّهِ أَيْمٌ<sup>٣</sup>».

١٩٧ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَنِي، ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ، فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي وَأَجَابَ صَاحِبِي.

فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ<sup>٤</sup>، قُلْتُ<sup>٥</sup>: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، رَجُلَانِ مِنَ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ

١ . الوافي، ج ١، ص ٢٨١، ح ٢١٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠٨، ح ٣٣٦١٦، من قوله: «قال: قلت: فأخبرني»؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ١٠.

٢ . في «ألف، بس» والوسائل: «أجر». وفي شرح المازندراني: «قراءته على صيغة التفضيل - بمعنى أشد أجراً - بعيد».

٣ . في شرح المازندراني: «والأظهر أنَّ «أثم» من المجزوء، ويجوز قراءته بالمد من باب الإفعال للدلالة على كثرة الإثم؛ لأنَّ هذا الباب قد يجيء للدلالة على الكثرة».

٤ . الوافي، ج ١، ص ٢٨١، ح ٢٢٠؛ و ص ٢٨٢، ح ٢٢١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٧، ح ٣٣٣٣٥؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ١١-١٢.

٥ . في «ألف، ب» والعلل والوافي: «جاء».

٦ . في «ألف، ب، ج، ض، ي، بر، بس، بف»: «رجل».

٧ . في حاشية «ض، ي»: «الصاحبان». في «ب، و»: «وحاشية «بف»: «قلت له».

شِيعَتَكُمْ قَدِيمًا يَسْأَلَانِ، فَأَجَبَتْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَيْرِ مَا أَجَبَتْ بِهِ صَاحِبَهُ؟  
فَقَالَ: «يَا زُرَّازَةَ، إِنَّ هَذَا خَيْرٌ لَنَا<sup>١</sup>، وَأَبْقَى لَنَا وَلَكُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعْتُمْ<sup>٢</sup> عَلَى أَمْرِ  
وَاحِدٍ، لَصَدَقْتُمْ<sup>٣</sup> النَّاسَ عَلَيْنَا، وَلَكَانَ<sup>٤</sup> أَقْلٌ لِبَقَائِنَا وَبَقَائِكُمْ».

قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: شِيعَتَكُمْ لَوْ حَمَلْتُمُوهُمْ<sup>٥</sup> عَلَى الْأَيْسَةِ أَوْ عَلَى النَّارِ  
لَمَضَوْا، وَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ عِنْدِكُمْ مُخْتَلِفِينَ؟ قَالَ<sup>٦</sup>: فَأَجَابَنِي بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ<sup>٧</sup>.

١٩٨ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ  
نَصْرِ<sup>٨</sup> الْخَثْعَمِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ عَرَفَ أَنَّا لَا نَقُولُ إِلَّا حَقًّا، فَلْيَكْتَفِ بِمَا يَعْلَمُ مِنَّا، ٦٦/١  
فَإِنْ سَمِعَ مِنَّا خِلَافَ مَا يَعْلَمُ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ دِفَاعٌ مِنَّا عَنْهُ»<sup>٩</sup>.

١٩٩ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى وَالْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ

١. في «بح» وحاشية «ج، ض» + «ولكم». ٢. في «بر»: «أجمعتم».

٣. في العلل: «لقصدكم». وقوله: «لصدقكم» إما بالشديد - اختاره المازندراني والمجلسي - أي لحكموا  
بصدقكم في نسبة هذا الحكم إلينا، ويعتقدون أنكم صادقون في روايته عنا وأنكم مواليينا وشيعتنا. وإما  
بالتخفيف - اختاره الداماد والفيض - أي جعلوا قولكم متحققاً على أتباعنا، يعدّ قائله صادقاً. أنظر: التعليقة  
للداماد، ص ١٥١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٠٠؛ الوافي، ج ١، ص ٢٨٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢١٧.

٤. في «ض»: «ويكون». ٥. في «ألف، ب»: «ولبقائكم».

٦. في «ف»: «اجتمعوهم». ٧. في العلل: «+ فسكت، فأعدت عليه ثلاث مرّات».

٨. علل الشرائع، ص ٣٩٥، ح ١٦، بسنده عن محمد بن عبد الجبار. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٨٣، ح ٢؛  
والاختصاص، ص ٣٢٩. الوافي، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٢٢٢.

٩. في «ألف»: «نصر» بدل «نصر». والظاهر عدم صحته، فقد ذكر نصر أبو الحكم الخثعمي في أصحاب  
الصادق عليه السلام، في رجال البرقي، ص ٣٩، ووردت رواية أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن نصير  
أبي الحكم الخثعمي في الكافي، ح ٣٣٣٦. والمحمّل قوياً اتحاد نصر أو نصير الخثعمي الوارد في الأسناد مع  
نصر المذكور في رجال البرقي.

١٠. المحاسن، ص ٣٣٥، كتاب العلل، ح ١٠٨، بسنده عن محمد بن سنان، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام.  
الوافي، ج ١، ص ٢٨٣، ح ٢٢٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٨، ح ٣٣٣٦.

جَمِيعاً، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ فِي أَمْرِ كِلَاهُمَا يَزُوِيهِ، أَحَدُهُمَا يَأْمُرُ بِأَخْذِهِ، وَالْآخَرُ يَنْهَاهُ عَنْهُ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟  
فَقَالَ: <sup>٢</sup> «يَرْجِيئُهُ حَتَّى يَلْقَى مَنْ يُخْبِرُهُ، فَهُوَ فِي سَعَةِ حَتَّى يَلْقَاهُ».  
● وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «بِأَيْتِهِمَا أَخَذْتُ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ<sup>٤</sup> وَسِعَتْكَ<sup>٥</sup>».

٢٧/١ ٢٠٠ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَرَأَيْتَكَ<sup>٦</sup> لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثِ الْعَامِ، ثُمَّ جِئْتَنِي مِنْ قَابِلٍ فَحَدَّثْتُكَ بِخِلَافِهِ، بِأَيْتِهِمَا<sup>٧</sup> كُنْتُ تَأْخُذُ؟» قَالَ: قُلْتُ: «كُنْتُ أَخْذُ بِالْآخِرِ<sup>٨</sup>، فَقَالَ لِي: «رَزَمَكَ اللَّهُ<sup>٩</sup>»<sup>١٠</sup>.

١. في حاشية «ف»: «نصنع».

٢. في «ألف، ب، ج، ض، و، ي، ح، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «قال».

٣. «يرجئته» أي يؤخره. والضمير راجع إلى الصنع المضمَر في «يصنع». يعني يؤخر العمل والأخذ بأحدهما؛ من أرجئ الأمر، أو من أرجأته إذا أخرته. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٢ (رجأ) و ج ٦، ص ٢٣٥ (رجى).

٤. قال في مرآة العقول، ج ١، ص ٢١٨: «قوله عليه السلام: من باب التسليم، أي الرضا والانقياد، أي بأَيْتِهِمَا أَخَذْتُ رِضاً بما ورد من الاختلاف وقبولاً له أو انقياداً للمروي عنه من الحجج، لا من حيث الظن يكون أحدهما حكم الله، أو كونه بخصوصه متعيناً للعمل وسعك وجزاك لك». ثم ذكر وجوهاً خمسة أخرى لرفع الاختلاف الذي يترأى بين الخبرين.

٥. الوافي، ج ١، ص ٢٨٣، ح ٢٢٤، ٢٢٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٨، ح ٣٣٣٨ و ٣٣٣٩؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٦.

٦. في «ف»: «أرأيت».

٧. في البحار: «فبأَيْتِهِمَا».

٨. في الوسائل والبحار: «قلت».

٩. في حاشية «ف»: «بالآخر».

١٠. في «بط» وشرح صدر المتألهين: «ولي».

١١. في «ي»: «يرحمك الله».

١٢. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التقيّة، ح ٢٢٤٧. الوافي، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٢٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٩، ح ٣٣٤٠؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٧.

٢٠١ / ٩ . وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ عَنْ أَوْلَئِكَمُ وَحَدِيثٌ عَنْ آخِرِكُمْ، بِأَيِّهِمَا نَأْخُذُ؟

فَقَالَ: «حَذُوا بِهِ حَتَّى يَبْلُغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ، فَإِنْ بَلَغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ، فَحَذُوا بِقَوْلِهِ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نَدْخِلُكُمْ إِلَّا فِيمَا يَسَعُكُمْ».

● وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «حَذُوا بِالْأَخْذِ»<sup>١</sup>.

٢٠٢ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٢</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ

١ . الوافي، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٢٢٧ و ٢٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٩، ح ٣٣٣٤١ و ٣٣٣٤٢؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٨.

٢ . لم يثبت رواية محمد بن الحسين عن محمد بن عيسى - وهو ابن عبيد - في موضع. وما ورد في بعض الأسناد القليلة لا يمكن الاعتماد عليه في إثبات هذا الارتباط.

أما سندنا هذا، فقد ورد جزء من المتن المروي به، في الكافي، ح ١٤٦١٦ بعين السند، لكن ذلك الخبر ورد في التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن بن شُمُون، عن محمد بن عيسى. و محمد بن الحسن بن شُمُون ليس في طبقة مشايخ محمد بن يحيى، ولم يثبت روايته عن محمد بن عيسى. والظاهر أنَّ الأصل في نسخه الشيخ الطوسي هو محمد بن الحسن - والمراد به الصفار كما سيظهر - ثم فسر بابن شُمُون سهواً وأدرج التفسير في المتن في الاستنساخات التالية بتوهم سقوطه منه.

وأما ما ورد في الكافي، ح ٦١٣، من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن أبي عبدالله المؤمن، عن عبدالأعلى مولى آل سام، فقد روى محمد بن الحسن الصفار الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٧، بعين الألفاظ في السند والمتمن.

وما ورد في التهذيب، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٦، من رواية محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سفيد، الظاهر أنَّ محمد بن عيسى هناك محزف من موسى بن عيسى، وهو البعقوبي.

وأما ما ورد في التهذيب، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٣١؛ وج ٤، ص ٢١٣، ح ٦٤٠، من رواية سعد [بن عبدالله] عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى [بن عبيد] فكل السندين مختل لا يقاس عليهما.

وورد في التهذيب، ج ٥، ص ٢٥٧، ح ٨٧٥، رواية سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن

صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا<sup>١</sup> بَيْنَهُمَا مَنَازَعَةٌ فِي دِينٍ أَوْ مِيرَاثٍ، فَتَحَاكَمَا<sup>٢</sup> إِلَى السُّلْطَانِ وَ إِلَى الْقَضَاةِ، أَيْجَلُ ذَلِكَ؟

قَالَ: «مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ، فَإِنَّمَا تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاعُوتِ<sup>٣</sup>، وَمَا يَخُكِّمُ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سُخْتًا وَإِنْ كَانَ حَقًّا<sup>٤</sup> ثَابِتًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ<sup>٥</sup> بِحُكْمِ الطَّاعُوتِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَكْفَرَ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾<sup>٦</sup>».

«عيسى؛ لكن المذكور في بعض المخطوطات المعتبرة من التهذيب هو «محمد بن الحسن».

إِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ قَوْلُ: الظاهر أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ مُحَرَّفٌ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَالْمَرَادُ بِهِ هُوَ الصَّفَّارُ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مِضافاً إِلَى مَا وَرَدَ فِي أُسْنَادٍ كَثِيرَةٍ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى [بْنِ عُبَيْدٍ]، التَّعَاطُفُ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ [بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ] وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى [بْنِ عُبَيْدٍ] فِي أُسْنَادٍ عَدِيدَةٍ. أَنْظَرَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: الْأَمَلِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٣٠١، الْمَجْلِسُ ٥٠، ح ٢؛ وَص ٣٩٢، الْمَجْلِسُ ٦٢، ح ٢؛ وَالْأَمَلِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٢١٠، الْمَجْلِسُ ٨، ح ٣٦٣؛ وَالتَّوَجِيدُ، ص ١٠٦، ح ٦؛ وَص ١٣٨، ح ١٢؛ وَص ١٦٨، ح ٢؛ وَص ٢٢٠، ح ١٢؛ وَص ٣٣٧، ح ٥؛ وَالْخَصَالُ، ص ٣٧، ح ١٤؛ وَص ٢٦٤، ح ١٤٤؛ وَعِلَلُ الشَّرَائِعِ، ص ١٩٦، ح ٥؛ وَرِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٣٢، الرَّقْمُ ٧١؛ وَص ٢٣١، الرَّقْمُ ٦١٤؛ وَالْإِخْتِصَاصُ، ص ٢٨٦، ح ٢٨٨؛ وَصِائِرُ الدَّرَجَاتِ، ص ٤٦٤، ح ٣، وَالْغَبِيَّةُ لِلنَّعْمَانِيِّ، ص ١٥٢، ح ١٠؛ وَص ١٥٥، ح ١٦؛ وَكَمَالُ الدِّينِ، ص ٢٨١، ح ٣١؛ وَص ٣٤٤، ح ٢٨؛ وَص ٣٤٩، ح ٤٣؛ وَص ٤١٥، ح ٧؛ وَالْغَبِيَّةُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٤٠-٤١؛ وَالْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٤٠٤، الرَّقْمُ ٦١٨.

١. فِي الْوَسَائِلِ، ح ٥١: «فِي».

٢. فِي الْكَافِي، ح ١٤٦١٦ وَالتَّهْذِيبُ: «يَكُونُ».

٣. فِي التَّهْذِيبِ، ح ٨٤٥: «فِي تَحَاكَمَانِ».

٤. فِي «ب»، يَحْ، وَالكافي، ح ١٤٦١٦ وَالتَّهْذِيبُ، ح ٥١٤ وَالْوَسَائِلُ، ح ٣٣٠٨٢: «أَوْ».

٥. «الطَّاعُوتُ»: الْكَاهِنُ، وَالشَّيْطَانُ، وَكُلُّ رَأْسٍ ضَلَالٍ، وَكُلُّ مَعْبُودٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَكُلُّ مُتَعَدٍّ. وَقَالَ فِي الْوَافِي: «الطَّاعُوتُ: الشَّيْطَانُ، مِبَالِغَةٌ فِي الطُّغْيَانِ، وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا مَنْ يَحْكُمُ بِغَيْرِ الْحَقِّ لِمَرُطِ طُغْيَانِهِ أَوْ لِنَشْبِهِه بِالشَّيْطَانِ، أَوْ لِأَنَّ التَّحَاكُمَ إِلَيْهِ تَحَاكُمٌ إِلَى الشَّيْطَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى الْحُكْمِ، كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ تَنَمُّ الْآيَةِ: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾. وَنَحْوُهُ فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ، ج ١، ص ٢٢٢. وَانْظُرْ: الْمَفْرَدَاتُ لِلرَّاعِبِ، ص ٥٢٠: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، ج ٢، ص ١٧١٣ (طغى).

٦. فِي الْكَافِي، ح ١٤٦١٦ وَالتَّهْذِيبُ وَالْوَسَائِلُ، ح ٣٣٠٨٢: «حَقَّةً».

٧. فِي الْكَافِي، ح ١٤٦١٦ وَالتَّهْذِيبُ: «أَخَذَهُ». ٨. النِّسَاءُ (٤): ٦٠.

قُلْتُ: فَكَيْفَ<sup>١</sup> يَصْنَعَانِ؟

قَالَ: «يَنْظُرَانِ<sup>٢</sup> إِلَى<sup>٣</sup> مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِمَّنْ قَدْ زَوَى حَدِيثَنَا، وَنَظَرَ فِي خَلَالِنَا وَخَزَائِمِنَا، وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا، فَلْيُزَوِّضُوا بِهِ حَكْمًا؛ فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا، فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا<sup>٤</sup> فَلَمْ يَقْبَلْهُ<sup>٥</sup> مِنْهُ، فَإِنَّمَا اسْتَخَفَّ بِحُكْمِ اللَّهِ وَعَلَيْنَا رَدُّهُ، وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ<sup>٦</sup> عَلَى اللَّهِ وَهُوَ<sup>٧</sup> عَلَى خَدِّ الشَّرْكِ بِاللَّهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ كُلُّ رَجُلٍ<sup>٨</sup> اخْتَارَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا، فَرَضِينَا أَنْ يَكُونَا النَّاطِرَيْنِ فِي حَقِّهِمَا، وَاخْتَلَفَا<sup>٩</sup> فِيمَا حَكَمَا<sup>١٠</sup>، وَكِلَاهُمَا اخْتَلَفَ<sup>١١</sup> فِي حَدِيثَيْكُمَا؟

قَالَ: «الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَغْدَلُهُمَا وَأَقْفَهُمَا وَأَضْدَقُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَأَوْزَعُهُمَا، وَلَا ٦٨/١ يَلْتَفِتُ<sup>١٢</sup> إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخَرُ».

١. في «بس»: «كيف».

٢. في «ألف، ف، و، بر، بس، بفع»، والوسائل، ح ٣٣٤١٦: «إلى».

٣. في الكافي، ح ١٤٦١٦، والتهذيب، ح ٥١٤ والوسائل، ح ٥١: «ممن».

٤. في «ج، بر، بفع»، وحاشية «ض، بس»: «بحكمه». وفي «ألف، ف، بفع» وحاشية «ج، بفع»: «بحكم».

٥. في «ض، بر»، وحاشية «بفع» والوسائل، ح ٣٣٤١٦: «فلم يقبل».

٦. في حاشية «ج»: «كالرَّاد».

٧. في «ب، بفع»، وحاشية «ج، ض»: «وهما أي الرد والاستخفاف».

٨. أي على أعلى مراتب الضلالة وأدنى مراتب الإسلام، بحيث لو تجاوز عنه دخل في مرتبة الشرك. أو المعنى أنه دخل في الشرك؛ لأنه لم يرض بحكم الله ولم يقبله ورضي بحكم الطاغوت، وهو شرك؛ أو أشرك في حكمه تعالى غيره. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٢؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٢٤.

٩. في «ألف، ض، و، بفع» وحاشية «ج»: «واحد». وفي حاشية «ف، بر» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «واحد منهما بدل «رجل»».

١٠. في «ب، ج، ض، بفع» والفقيه وشرح المازندراني: «فاختلفا». وفي حاشية «بس»: «فرجعهما».

١١. في «بفع»: «فيه». وفي التهذيب: «من أصحابنا - إلى - فيما حكما».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقيه. وفي حاشية «بفع» والمطبيع: «اختلفا». وفي شرح المازندراني: «أفراد الضمير في «اختلف» بالنظر إلى اللفظ. وهو الأصح والأنسب؛ فإن رعاية اللفظ في «كلاه» و«كلنا» أكثر».

١٣. في «بفع»: «+ معه».



قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّهُمَا عَدْلَانِ مَرْضِيَّانِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، لَا يُفَضَّلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ<sup>١</sup>

قَالَ: فَقَالَ: «يُنْتَظَرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ رِوَايَتِهِمْ<sup>٢</sup> عَنَّا فِي ذَلِكَ الَّذِي حَكَمْنَا بِهِ الْمُجْمَع عَلَيْهِ مِنْ<sup>٣</sup> أَصْحَابِكَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا، وَيُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ. وَإِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ: أَمْرٌ بَيْنَ رُشْدِهِ فَيُتَّبَعُ، وَأَمْرٌ بَيْنَ غَيْهِ فَيُجْتَنَّبُ، وَأَمْرٌ مُشْكِلٌ يَرُدُّ عِلْمُهُ<sup>٤</sup> إِلَى اللَّهِ وَلِإِلَى رَسُولِهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَلَالَ بَيْنَ، وَخَرَامَ بَيْنَ، وَسُبْهَاتَ بَيْنَ ذَلِكَ، فَمَنْ تَرَكَ الشُّبْهَاتِ نَجَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ<sup>٥</sup>، وَمَنْ أَخَذَ بِالشُّبْهَاتِ اِزْتَكَبَ الْمُحَرَّمَاتِ<sup>٦</sup>، وَهَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عَنْكُمُ<sup>٧</sup> مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثَّقَاتُ عَنْكُمُ؟  
قَالَ: «يُنْتَظَرُ<sup>٨</sup>، فَمَا وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَخَالَفَ الْعَامَّةَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَافَقَ الْعَامَّةَ».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ<sup>٩</sup>، إِنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

١. هكذا في أكثر النسخ والمصادر. وفي «بر، بس، بف» والمطبوع: «على الآخر».

٢. في «ب، بس»: «رواياتهم». وفي الفقيه والتهذيب والوسائل، ح ٨٤٥ والوسائل، ح ٣٣٣٤: «روايتهما».

٣. في حاشية «ض» والوسائل، ح ٣٣٣٤: «عند».

٤. في الفقيه والتهذيب: «حكمه». ٥. في «بس، بف» وحاشية «ج»: «الحرمات».

٦. في «ج، بس، بف» وحاشية «ض»: «الحرمات».

٧. هكذا في «بر» وحاشية «ج» والفقيه والتهذيب والوسائل، ح ٣٣٣٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عنكما». وقوله: «عنكما» لعل خطاب الاثنين للصادق والكاظم أو الباقر عليه السلام على سبيل التغليب؛ لكثرة الأخبار عنهما، أو كانت التثنية باعتبار تثنية الخبر، بمعنى عن الاثنين منكم. وفي بعض النسخ «عنهما» وهو الأوضح عند الفيض. وقال المجلسي: «وفي الفقيه: «عنكم» وهو أظهر». أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٥؛ الوافي، ج ١، ص ٢٩٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٥.

٨. في «ب»: «يُنْتَظَرُ». وفي «بف»: «تنتظر».

٩. في شرح المازندراني: «أرأيت، أي أخبرني عن حكم ما سألك». وراجع أيضاً ما تقدّم ذيل الحديث ١٨١.

وَوَجَدْنَا أَخَذَ الْخَبْرَيْنِ مُوَافِقًا لِلْعَامَّةِ، وَالْآخَرُ مُخَالِفًا لَهُمْ، بِأَيِّ الْخَبْرَيْنِ يُؤْخَذُ؟

قَالَ: «مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ، فَفِيهِ الرَّشَادُ».

فَقُلْتُ<sup>١</sup>: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَإِنْ وَافَقَهُمَا<sup>٢</sup> الْخَبْرَانِ جَمِيعًا؟

قَالَ: «يُنْظَرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ أُمْنِيْلُ حُكَامُهُمْ<sup>٣</sup> وَقَضَائِهِمْ، فَيَنْتَرَكُ، وَيُؤْخَذُ بِالْآخَرِ».

قُلْتُ: فَإِنْ وَافَقَ حُكَامُهُمُ الْخَبْرَيْنِ جَمِيعًا؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ ذَلِكَ<sup>٤</sup>، فَأَرْجِهْهُ حَتَّى تَلْقَى إِمَامَكَ، فَإِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ خَيْرٌ

مِنَ الْإِفْتِحَامِ<sup>٥</sup> فِي الْهَلَكَاتِ<sup>٦</sup>».

## ٢٢- بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَشَوَاهِدِ الْكِتَابِ

٦٩/١

٢٠٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١ . في «بر» والفقهاء والتهديب: «قلت».

٢ . الضمير في «وافقهما» راجع إلى الكتاب والعامة، أو إلى فرقتين منها، وافق كلَّ خبر فرقة منها.

٣ . في حاشية «ج»: «ماهم إليه حكاهم أميل». وفي شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: ينظر إلى ماهم إليه حكاهم وقضائهم».

٤ . في «بح» والفقهاء: «وكذلك».

٥ . في حاشية «ف» والوسائل، ح ٣٣٣٤: «فأرجئه». وقوله: «فأرجئه» أمر من أَرْجَيْتُ الأمر، أو أَرَجَاتُهُ، بمعنى أخرته. والضمير راجع إلى العمل أو الأخذ بأحد الخبرين. أو من أرجه الأمر، أي أخره عن وقته. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٢ (رجاً)؛ وج ٦، ص ٢٣٥٢ (رجى)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٩١ (رجه).

٦ . «الافتحام»: هو الرمي بالنفس في أمر من غير روية. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٤٤ (قحم).

٧ . الكافي، كتاب القضاء والأحكام، باب كراهية الارتفاع إلى قضاء الجور، ح ١٤٦١٦. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمد بن يحيى، وفيهما إلى قوله: «وهو على حدِّ الشرك بالله عزَّ وجلَّ». التهذيب، ج ٦، ص ٣٠١، ح ٨٤٥، بسنده عن محمد بن عيسى؛ الفقيه، ج ٣، ص ٨، ح ٣٢٢٣، عن داود بن الحصين، من قوله: «فإن كان كلُّ رجل اختار رجلاً من أصحابنا فريضنا»، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٢٢٩؛ وفي الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥١؛ وج ٢٧، ص ١٣، ح ٣٠٨٢؛ وص ١٠٦، ح ٣٣٣٤؛ وص ١٣٦، ح ٣٣٤١٦ مقطوعاً.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: 'إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيْقَةً، وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخَذُوهُ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ'».

٢٠٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ.

قَالَ<sup>٤</sup>: وَحَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّهُ حَضَرَ ابْنَ أَبِي يَغْفُورٍ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ يَزُوِيهِ مَنْ نِثَقُ<sup>٥</sup> بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا نِثَقُ<sup>٦</sup>

١ . في الكافي، ح ١٥٥٤: «قال أمير المؤمنين عليه السلام».

٢ . إِنَّمَا أَنَا بِكَلِمَةِ «عَلَى» - مع أَنَّ الظاهر أَنَّ يقول: «لكل» - إِنَّمَا لِدَلَالَتِهَا عَلَى الْإِحَاطَةِ وَالِاسْتِعْلَاءِ الَّتِي لِلْعَلَّةِ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَعْلُولِهَا، أَيْ إِحَاطَةِ عِلَّةٍ كُلِّ حَقٍّ وَهُوَ حَقِيقَتُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ أَوِ لِلْمُجَانَسَةِ لِقَوْلِهِ: «عَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا». انظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١١، وشرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٨.

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حقيقة الإيمان واليقين، ح ١٥٥٤، إلى قوله: «على كُلِّ صَوَابٍ نُورًا». وفي المحاسن، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٠، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبَانِهِ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام الْأُمَلِيِّ لِلصَّدُوقِ، ص ٣٦٧، المجلس ٥٨، ح ١٦، بسنده عن عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام. تفسير المياشي، ج ١، ص ٨، ح ٢، عن السكوني، عن أَبِي جَعْفَرٍ (وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ «جَعْفَر» بِدَلِّ «أَبِي جَعْفَر») عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام مع زيادة في أوَّلِهِ. راجع: الغيبة للنعمان، ص ١٤١، ح ٢؛ وتفسير المياشي، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠. الوافي، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٢٣١؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٠٩، ح ٣٣٣٤٣.

٤ . الضمير المستتر في «قَالَ» راجع إلى عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ؛ فَقَدْ رَوَى الْخَيْرُ فِي الْمَحَاسَنِ، ص ٢٢٥، ح ١٤٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ. قَالَ عَلِيُّ: وَحَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّهُ حَضَرَ ابْنَ أَبِي يَغْفُورٍ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ، الْخَيْرِ.

وَالْمُرَادُ أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ أَبِي الْعَلَاءِ كَانَ مَعَ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي سَأَلَ ابْنَ أَبِي يَغْفُورٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. فعليه يروي علي بن الحكم الخير عن أبي عبد الله عليه السلام بطريقتين:

الأوَّل: أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ. الثاني: حُسَيْنَ بْنَ أَبِي الْعَلَاءِ.

يُؤَيِّدُ ذَلِكَ كَثْرَةُ رَوَايَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٠٥-٤٠٦. ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا قِسْمٌ آخَرُ مِنَ التَّحْوِيلِ فِي السَّنَدِ.

٥ . في «ألف» والمحاسن: «يثق». وفي «بر»: «تثق».

٦ . في «بر» والمحاسن: «لا يثق».

به؟ قال: «إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ<sup>٢</sup> حَدِيثٌ، فَوَجَدْتُمْ لَهُ شَاهِدًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِلَّا فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَى بِهِ<sup>٣</sup>».

٢٥٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ شَيْءٍ مَزْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ، فَهُوَ زُخْرَفٌ<sup>٤</sup>».

٢٠٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ رَاشِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا لَمْ يُوَافِقْ مِنَ الْحَدِيثِ الْقُرْآنَ، فَهُوَ زُخْرَفٌ<sup>٥</sup>».

٢٠٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

١. في «ج»: «أورده».

٢. جزاء الشرط الأول محذوف؛ لظهوره. تقديره: «فخذوه» أو نحو ذلك. وجزاء الشرط الثاني - المدلول عليه بكلمة «إلا» - هو قوله: «فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَى بِهِ»، أو «هو أولى بأخذه والعمل به دونكم». شرح صدر المتألهين، ص ٢١١. وراجع: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٩؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٢٨.

٣. «به» أي بذلك الحديث، يعني رده عليه ولا تقبلوه منه، فإنه أولى بروايته وأن يكون عنده لا يتجاوز. والفرض التأكيد في ترك العمل بما خالف كتاب الله تعالى وقول الرسول ﷺ. شرح صدر المتألهين، ص ٢١١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٢٠؛ الوافي، ج ١، ص ٢٩٧؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٢٩.

٤. المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٥، عن علي بن حكم. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، ح ٢٢٦٧. الوافي، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٢٣٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٤٤.

٥. في شرح المازندراني: «فهو زخرف»، أي قول فيه تمويه وتدليس، وكذب فيه تزوير وتزيين؛ ليزعم الناس أنه من أحاديث النبي وأهل بيته ﷺ. و: «الزخرف» في الأصل الذهب وكمال حسن شيء، ثم يشبه به كل موهو مزور. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩ (زخرف).

٦. المحاسن، ص ٢٢٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٨، بسنده عن أيوب بن الحر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩، ح ٤، عن أيوب بن الحر. الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١١، ح ٣٣٤٧.

٧. الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٤٥.

الْحَكَمَ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَطَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله بِمَعْنَى، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُؤَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ، فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا جَاءَكُمْ يَخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، فَلَمْ أَقُلْهُ»<sup>١</sup>.

٧٠/١

٢٠٨ / ٦. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ<sup>٢</sup>، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَقَدْ كَفَرَ»<sup>٣</sup>.

٢٠٩ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «إِنَّ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ عِنْدَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَا عُمِلَ بِالسُّنَّةِ وَإِنْ قَلَّ»<sup>٤</sup>.

٢١٠ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ،

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْقَمَاطِ<sup>٥</sup> وَصَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ:

١. المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٠، بسنده عن ابن أبي عمير عن الهشامين وغيرهما، قال: «خطب النبي صلى الله عليه وآله فقال...». تفسير العياشي، ج ١، ص ٨، ح ١، عن هشام بن الحكم. راجع: المحاسن، ص ٢٢١، ح ١٣١؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٩٠، ح ٣٠. الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١١، ح ٣٣٤٨.

٢. في «ألف» بـ: «أصحابنا». ٣. المراد: المخالفة في القول والاعتقاد عالمياً عاماً، أو مخالفة الضرورات، وأما المخالفة في العمل فقط فهو فسق، لا كفر. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٢٣؛ مرة العقول، ج ١، ص ٢٣٠.

٤. في المحاسن: «كتاب الله و».

٥. المحاسن، ص ٢٢٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٦، بسنده عن ابن أبي عمير، عن مرزوم بن حكيم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١١، ح ٣٣٤٩.

٦. المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٣، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن. وراجع: الكافي، كتاب الجهاد، باب وجوه الجهاد، ح ٨٢١٧. الوافي، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٢٣٧.

٧. في «ف» و«عن». والظاهر عدم صحة هذه النسخة، كما لا يصح ما في المطبوع وسائر النسخ، بل الصحيح «عن أبي سعيد القمّاط صالح بن سعيد»؛ فقد ثبت في محله أن أباسعيد القمّاط هو صالح بن سعيد المترجم في رجال النجاشي، ص ١٩٩، الرقم ٥٢٩؛ والمذكور في رجال الشيخ، ص ٢٢٥، الرقم ٣٠٣٩. والكلام حوله

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَ فِيهَا، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّ الْفَقْهَاءَ لَا يَقُولُونَ هَذَا.

فَقَالَ: <sup>١</sup> «يَا وَيْحَكَ» <sup>٢</sup>، وَهَلْ رَأَيْتَ فَعِيهَا قَطُّ؟ <sup>٣</sup> إِنَّ الْفَقِيهَ - حَقَّ الْفَقِيهِ <sup>٤</sup> - الزَّاهِدُ فِي الدُّنْيَا، الزَّاعِبُ فِي الْآخِرَةِ، الْمُتَمَسِّكُ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ عليه السلام.

٢١١ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَزْدِيِّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْعَبْدِيِّ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: لَا قَوْلَ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا قَوْلَ <sup>٥</sup> وَلَا <sup>٦</sup> عَمَلٍ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلَ وَلَا عَمَلٍ <sup>٧</sup> وَلَا نِيَّةٍ <sup>٨</sup> إِلَّا بِإِصَابَةِ السُّنَّةِ <sup>٩</sup>.

«طويل الذيل . نرجع الطالب إلى ما ألفه الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي دام توفيقه ؛ من رسالته «كلمة في المراد من أبي سعيد القنطاط».

١ . في حاشية «ض» : «+ وله».

٢ . في «ف» ، و ، بس ، و امرأة العقول : «ويحك» بدل «يا ويحك» . و «الويح» كلمة ترخم وتوجع ، يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها ، وقد يقال بمعنى المدح والتعجب . و «الويل» كلمة عذاب . وقيل : هما بمعنى واحد . وهي منصوبة بفعل مقدر ، أي ألزمك الله ويحاً . أنظر : الصحاح ، ج ١ ، ص ٤١٧ (ويح) ؛ وج ٥ ، ص ١٨٤٦ (ويل) .

٣ . «حقَّ الفقيه» منصوب على أنه بدل الكل من الفقيه ، والمعنى ، الفقيه الكامل في علمه وفقاهته . أنظر : شرح المازندراني ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ ؛ امرأة العقول ، ج ١ ، ص ٢٣٠ .

٤ . المحاسن ، ص ٢٢٣ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ١٣٩ ، بسند آخر عن أبي عبد الله عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، ح ٨٥ .

٥ . في المحاسن - «أبي» . والمذكور في طبعة الرجائي ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ ، ح ٧٣٢ والبحار ، ج ٨٥ ، ذيل ح ٢٨ : «أبي عثمان العبدى» . ولعل المراد من أبي عثمان هو عمرو بن جميع العبدى الراوى عن أبي عبد الله عليه السلام . راجع : رجال النجاشي ، ص ٢٨٨ ، الرقم ٧٦٩ ؛ رجال البرقي ، ص ٣٥ .

٦ . في «ض» : «+ وعلي» . ٧ . في «الف» والبصائر : «- ولا قول» .

٨ . في «و» والوسائل : «- ولا» . ٩ . في البصائر : «- ولا قول ولا عمل» .

١٠ . في «الف» ، و ، يح ، والمقتنة وأمالى الطوسي ، ص ٢٣٧ : «وعمل وتية» بدون «ولا» .

١١ . المحاسن ، ص ٢٢١ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ١٣٤ . وفي بصائر الدرجات ، ص ١١ ، ح ٤ ، عن أحمد بن

٢١٢ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ

جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شِرَّةٌ<sup>١</sup> وَفِتْرَةٌ<sup>٢</sup>، فَمَنْ كَانَتْ  
فِتْرَتُهُ<sup>٣</sup> إِلَى سَنَةٍ<sup>٤</sup>، فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى يَدْعَةٍ، فَقَدْ غَوَى<sup>٥</sup>».

٢١٣ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ التِّزْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَّانَ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَّانَ، عَنْ

٧١/١

مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنْ زُرَّازَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَنْ تَعَدَّى السَّنَةَ، رَدَّ إِلَى السَّنَةِ<sup>٦</sup>».

٢١٤ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١ . محمد بن خالد، مع زيادة في أولهما. وفي الأماشي للطوسي، ص ٣٣٧، المجلس ١٢، ح ٢٥؛ وص ٣٨٥، المجلس ١٣، ح ٩٠، بسند آخر مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٣٠١، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٦ ح ٥٢٠، عن الرضا عليه السلام؛ تحف العقول، ص ٤٣، عن النبي صلى الله عليه وآله مع زيادة في أوله، وفي الثلاثة الأخيرة مرسلًا. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب النية، ح ١٦٧٥. الوافي، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٢٣٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٧، ح ٨٤.

١ . في «ج» بـ: «شِرَّة». وفي «ب» بـ: «شِرَّة». وفي «ألف» ف، و« وشرح صدر المتألهين ومرآة العقول: «شِرَّة». وفي «بر» بـ: «شِرَّة». وفي «شِرَّة»: النشاط والرغبة والحرص. و«الشِرَّة»: مصدر بمعنى غلبة الحرص على الشيء. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٠٠ (شرر)؛ وج ١٣، ص ٥٠٦ (شره).

٢ . «الفترة»: الانكسار والضعف. الصحاح، ج ٢، ص ٧٧٧ (فتر).

٣ . ضبط ميرداماد هذا وما بعده «شِرته» إن كان ما قبله «شِرَّة»، أو «شِرَّه» إن كان ما قبله «شِرَّة». ونسب الأول إلى طائفة من النسخ. راجع: التعليقة للداماد، ص ١٦١ - ١٦٣.

٤ . في «ض»: «السنة».

٥ . راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان) ح ١٦٨٠ وح ١٦٨١. الوافي، ج ١، ص ٢٩٩،

ح ٢٤١.

٦ . المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٢، وزاد في آخره: «وفي حديث آخر قال أبو جعفر عليه السلام: من

جهل السنة رَدَّ إِلَى السَّنَةِ». الوافي، ج ١، ص ٣٠١، ح ٢٤٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: السُّنَّةُ سُنَّتَانِ<sup>١</sup>: سُنَّةٌ فِي فَرِيضَةٍ، الْأَخْذُ بِهَا هُدًى، وَتَرْكُهَا ضَلَالَةٌ؛ وَسُنَّةٌ فِي غَيْرِ فَرِيضَةٍ، الْأَخْذُ بِهَا فَضِيلَةٌ، وَتَرْكُهَا إِلَى<sup>٢</sup> غَيْرِ<sup>٣</sup> خَطِيئَةٍ».

[تَمَّ كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.]<sup>٤</sup>

١. في الوافي: «السنة في الأصل: الطريقة والسيرة، ثم خصت بطريقة الحق التي وضعها الله للناس وجاء بها الرسول عليه السلام؛ ليتقربوا بها إلى الله عز وجل، ويدخل فيها كل عمل شرعي واعتقاد حق؛ وتقابلها البدعة. وتنقسم السنة إلى واجب وندب، وبعبارة أخرى إلى فرض ونفل، وبثالثة إلى فريضة وفضيلة...

وقد تطلق السنة على قول النبي عليه السلام وفعله، وهي في مقابلة الكتاب. ويحتمل أن يكون المراد بها هاهنا، كما يشعر به لفظة «في» المنبئة عن الورد. وأما تخصيص السنة بالنفل والفضيلة، فعرف طار من الفقهاء نشأ حديثاً وليس في كلام أهل البيت عليهم السلام منه أثر؛ بل كانوا يقولون: غسل الجمعة سنة واجبة. ونحو ذلك». وللمزيد راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٣؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٣٣؛ الوافي، ج ١، ص ٣٠٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٢-٢٣٣. وراجع أيضاً: النهاية، ج ٢، ص ٤٠٩؛ الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣٨-٢١٣٩ (سنن).

٢. في «بر» والخصال والتحف: - «إلى».

٣. في «ف» والمحاسن والأمال: «غيرها». وظاهر الشروح إضافة كلمة «غير» إلى ما بعدها؛ حيث قالوا: أي تركها يرجع وينتهي إلى غير خطيئة، يعني تركها ليس إلى خطيئة توجب العقاب، أو هو من غير خطيئة، أو هو غير خطيئة؛ لأنه ترك ما جاوز الشارع تركه.

راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٣؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٣٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٣.

٤. المحاسن، ص ٢٢٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٠، بسنده عن النوفلي؛ الخصال، ص ٤٨، باب الاثنين، ح ٥٤، بسنده عن علي بن إبراهيم. الأمالي للطوسي، ص ٥٨٩، المجلس ١٦، ح ١١، بسند آخر عن علي عليه السلام عن رسول الله عليه السلام مثله. تحف العقول، ص ٥٧ عن النبي عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٣٠١، ح ٢٤٦.

٥. الموجود في النسخ بدل ما بين المعقوفين مختلف.





( ٣ )

كتاب التوحيد



## [ ٣ ]

كِتَابُ التَّوْحِيدِ<sup>٢</sup>

## ١- بَابُ حُدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الْمُحْدَثِ

١ / ٢١٥ . أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَغْفُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ: قَالَ لِي هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: كَانَ بِمِصْرَ زَنْدِيقٌ<sup>٣</sup> يُبَلِّغُهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُنَازِلَهُ، فَلَمَّ يُصَادِفُهُ بِهَا، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ خَارِجٌ بِمَكَّةَ، فَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ وَتَخَنُّ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَصَادَفَنَا وَتَخَنُّ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّوَافِ، وَكَانَ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، فَضَرَبَ كَتِفَهُ كَتِفَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ

١. في «بف»: + «وبه نستعين».

٢. ذكر العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٤ أربع معاني للتوحيد: أحدها نفي الشريك في الإلهية، أي استحقاق العبادة، ثانيها نفي الشريك في صانعية العالم، ثالثها ما يشمل المعنيين المتقدمين وتنزيهه عما لا يليق بذاته وصفاته تعالى، ورابعها ما يشمل تلك المعاني وتنزيهه سبحانه عما يوجب النقص في أفعاله أيضاً، أي كل ما يتعلق به سبحانه ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً، نفيًا وإثباتاً. ثم قال: «والظاهر أن المراد هنا هذا المعنى».

٣. «الزندقي»: إما من الشوئية. وإما القائل بالنور والظلمة. وإما من لا يؤمن بالأخرة والربوبية، وهذا ما تقولُه العامة: ملحد ودهرقي، وهذا المعنى مناسب هاهنا؛ لأن المراد به هنا من لا يقَرُّ بالصانع تعالى أصلاً. أو من يعطن الكفر ويظهر الإيمان. وإما معرَّب «زَن دِين»، أي من كان دينه دين المرأة في الضعف. وإما معرَّب «زنده»، أي من يقول بدوام بقاء الدهر. وإما معرَّب «زَنْدِي»، منسوب إلى زَنْد، كتاب زردشت الذي أظهره مزدك. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زندق)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٢١٦؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٦؛ الوافي، ج ١، ص ٣١١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٦.

٤. هكذا في «ب»، ج، ض، ب، بر، يس، «بف» والوافي والتوحيد. وفي «ف» والمطبوع: «تبليغه».

٥. في «بر»: - «ونحن مع أبي عبدالله عليه السلام»؛ فإنه مشطوب فيه.

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا اسْمُكَ؟» فَقَالَ <sup>١</sup>: اسْمِي عَبْدُ الْمَلِكِ، قَالَ <sup>٢</sup>: «فَمَا كُنْيَتُكَ؟» قَالَ: كُنْيَتِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَمَنْ هَذَا الْمَلِكُ الَّذِي أَنْتَ عَبْدُهُ؟ أَمِنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ، أَمْ مِنْ مُلُوكِ السَّمَاءِ؟» وَأَخْبَرَنِي عَنْ ابْنِكَ: عَبْدُ إِلَهِ السَّمَاءِ، أَمْ عَبْدُ إِلَهِ الْأَرْضِ؟ قُلْ مَا شِئْتَ تَخْصِمُ <sup>٣</sup>.

٧٣/١ قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: فَقُلْتُ لِلزُّنْدِيقِ: أَمَا تَرُدُّ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَقَبِّحْ <sup>٤</sup> قَوْلِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا فَرَعْتُ مِنَ الطَّوَافِ، فَأَتِنَا».

فَلَمَّا فَرَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَتَاهُ الزُّنْدِيقُ، فَقَعَدَ بَيْنَ يَدَيِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَنَحْنُ مُجْتَمِعُونَ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِلزُّنْدِيقِ: «أَتَعْلَمُ أَنَّ لِلْأَرْضِ تَحْتًا وَفَوْقًا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَخَلْتُ تَحْتَهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمَا يَدْرِيكَ مَا تَحْتَهَا؟» قَالَ: لَا أَدْرِي، إِلَّا أَنِّي أَظُنُّ أَنَّ لَيْسَ تَحْتَهَا شَيْءٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَالظَّنُّ <sup>٥</sup> عَجْزٌ لِمَا لَا تَسْتَيْقِنُ <sup>٦</sup>».

١. في «بر» والرافي والتوحيد: «قال».

٢. في «ج»: «فقال».

٣. في «ف» والتوحيد: «أمن ملوك السماء أم من ملوك الأرض».

٤. في «ج»: «أو». ٥. في التوحيد: «+ فسكت، فقال أبو عبد الله عليه السلام».

٦. «تُخْصِمُ»: مجهول مجزوم بعد الأمر، أي إن تقل ما شئت تصير مخصوصاً مغلوباً بقولك. ويجوز رفعه على أنه حال. ويحتمل بعيداً أن يكون معلوماً بإضمار مفعول، أي تخصم نفسك. وهو من الخصومة بمعنى الغلبة. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٥٣ (خصم).

٧. «فَقَبِّحْ» على بناء التفعيل، أي عذ الزنديق قولي قبيحاً، ويحتمل حيتنئذ إرجاع ضمير الفاعل إليه عليه السلام. أو على بناء المجزوء، أي كان كلامي حضوره عليه السلام بغير إذنه قبيحاً. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٧.

٨. في حاشية «ج»: «والظن».

٩. في «ج، بح، بس» والرافي: «لما لا يستيقن». ف«ما» مصدرية وضمير الفاعل يعود إلى الظان المفهوم من الظن. والفعل مجهول عند الفيض والمجلسي. وفي «ف، بر» وحاشية «ض، بح» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «لمن لا يستيقن». وفي التوحيد: «عجز ما لم تستيقن». واستصوب الفيض ما في التوحيد. وكون «ما» استفهامية بعيداً.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَفْصَعِدْتَ السَّمَاءَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَفْتَدَرِي<sup>١</sup> مَا فِيهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «عَجَبًا لَكَ<sup>٢</sup> لَمْ تَبْلُغِ الْمَشْرِقَ، وَلَمْ تَبْلُغِ الْمَغْرِبَ، وَلَمْ تَنْزِلِ الْأَرْضَ، وَلَمْ تَضَعِدِ السَّمَاءَ، وَلَمْ تَجْزُ<sup>٣</sup> هُنَاكَ؛ فَتَعْرِفْ مَا خَلَقْنَاهُ<sup>٤</sup> وَأَنْتَ جَاوِدٌ بِمَا فِيهِنَّ<sup>٥</sup> وَهَلْ يَجْحَدُ الْعَاقِلُ مَا لَا يَعْرِفُ؟»

قَالَ الرَّزْدِيُّ: مَا كَلَّمَنِي بِهِذَا أَحَدٌ غَيْرُكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَأَنْتَ مِنْ ذَلِكَ فِي شَكٍّ، فَلَعَلَّهُ هُوَ، وَلَعَلَّهُ لَيْسَ هُوَ». فَقَالَ الرَّزْدِيُّ: وَلَعَلَّ ذَلِكَ<sup>٦</sup>، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّهَا الرَّجُلُ، لَيْسَ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ، وَلَا حُجَّةٌ لِلْجَاهِلِ<sup>٧</sup>، يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، تَقْتَهُمْ عَنِّي<sup>٨</sup>، فَإِنَّا لَا نَشْكُ فِي اللَّهِ أَبَدًا، أَمَا تَرَى الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ يَلْجَانِ<sup>٩</sup> فَلَا<sup>١٠</sup> يَسْتَبِيحَانِ<sup>١١</sup>، وَيَزْجَعَانِ قَدْ اضْطَرَّا، لَيْسَ لَهُمَا مَكَانٌ إِلَّا مَكَانَهُمَا، فَإِنْ كَانَا يَقْدِرَانِ عَلَى أَنْ يَذْهَبَا، فَلِمَ يَزْجَعَانِ؟ وَإِنْ كَانَا غَيْرَ مُضْطَرَّيْنِ، فَلِمَ لَا يَصِيرُ اللَّيْلُ نَهَارًا، وَالنَّهَارُ لَيْلًا؟ اضْطَرَّا - وَاللَّهِ يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ - إِلَى دَوَامِهِمَا، وَالَّذِي اضْطَرَّهُمَا أَخْكَمَ مِنْهُمَا وَأَكْبَرَ». فَقَالَ الرَّزْدِيُّ: صَدَقْتَ.

١. في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: «فتدري» بدون «أ».

٢. في التوحيد: «قال: لا، قال: فأنت المشرق والمغرب فنظرت ما خلفهما؟ قال: لا، قال: فعجباً لك» بدل «قال: لا، قال: عجباً لك».

٣. في التوحيد: «ولم تجز». وفي الوافي: «لم تجز، بضم الجيم من الجواز».

٤. في الوافي: «ما»: «إما موصولة، أو استفهامية، وعلى التقديرين فهي المشار إليها» ذلك» في قوله: «فأنت من ذلك في شك، فلعله هو»، أي فلعل ما خلقه هو الرب.

٥. في «ج، بح، بر، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «خلقهن».

٦. في حاشية «ف» والتوحيد: «ذاك».

٧. في التوحيد: «للجاهل على العالم».

٨. في حاشية «بح»: «ومني».

٩. في شرح صدر المتألهين: «يلجان».

١٠. في التوحيد: «يلجبان».

١١. في حاشية «ض، بح» والتوحيد: «ولاء».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، إِنَّ الَّذِي تَذْهَبُونَ إِلَيْهِ وَتَطْتُونُ<sup>١</sup> أَنَّهُ الدَّهْرُ، إِنْ كَانَ الدَّهْرُ يَذْهَبُ بِهِمْ، لِمَ لَا يَزُدُّهُمْ؟ وَإِنْ كَانَ يَزُدُّهُمْ، لِمَ لَا يَذْهَبُ بِهِمْ؟  
٧٤/١ الْقَوْمُ مُضْطَرُونَ يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، لِمَ السَّمَاءُ مَرْقُوعَةٌ، وَالْأَرْضُ مَوْضُوعَةٌ؟ لِمَ لَا تَسْقُطُ<sup>٢</sup> السَّمَاءُ عَلَى الْأَرْضِ؟ لِمَ لَا تَنْحَدِرُ<sup>٣</sup> الْأَرْضُ فَوْقَ طَبَاقِهَا<sup>٤</sup>، وَلَا يَتِمَّاسَكَانِ<sup>٥</sup>، وَلَا يَتَمَّاسُكَ<sup>٦</sup> مَنْ عَلَيْهَا<sup>٧</sup>؟» قَالَ<sup>٨</sup> الرِّزْدِيُّ: أَمْسَكَهُمَا اللَّهُ رَبُّهُمَا وَسَيِّدُهُمَا.

قَالَ: فَامَنَّ الرِّزْدِيُّ عَلَى يَدَيَّ<sup>٩</sup> أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ خَمْرَانُ: جَعَلْتَ فِذَاكَ، إِنْ آمَنَ الرِّزْدِيُّ عَلَى يَدَيْكَ<sup>١٠</sup> فَقَدْ آمَنَ<sup>١١</sup> الْكَفَّارُ عَلَى يَدَيَّ أَبِيكَ.

فَقَالَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي آمَنَ عَلَى يَدَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ: اجْعَلْنِي مِنْ تَلَامِيذِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يَا هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، خُذْهُ<sup>١٢</sup> إِلَيْكَ وَعَلِّمَهُ<sup>١٣</sup>، فَعَلَّمَهُ هِشَامُ<sup>١٤</sup>؛ فَكَانَ<sup>١٥</sup> مُعَلِّمَ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ مِصْرَ الْإِيمَانِ، وَحَسَنَتْ طَهَارَتُهُ حَتَّى رَضِيَ بِهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٦</sup>».

١. في الوافي: «يذهبون إليه ويظنون».

٢. هكذا في «ب، ف، بس» وحاشية «ج، ض، بر، بف» والتعليقة للاماماد وشرح المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يسقط». وفي «ج، ض، بف» والوافي: «لا تنحدر». وفي «بر»: «لا ينحدر».

٣. في «ب، ج، بح»: «ولم لا تنحدر». و«الانحدار»: الانهياط، تقول: حدرت السفينة، أي أرسلتها إلى أسفل فانحدر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٥ (حدر).

٤. في «ج، ف، بح، بف» وحاشية «بس» وحاشية بدر الدين والوافي والتوحيد: «طاقها». وفي «بر» وحاشية «بس»: «طبقاتها».

٥. في شرح المازندراني ومرآة العقول: «فلا يتماسكان».

٦. في التوحيد: «عليهما».

٧. في حاشية «ج»: «يد».

٨. هكذا في «ب، ض، ف، بح، بر، بس» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والتوحيد.

٩. وفي المطبوع وبعض النسخ: «يدك».

١٠. في حاشية «بح» والتوحيد: «فقد آمن».

١١. في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي: «وعلمه».

١٢. في «ف»: «+» «بن الحكم».

١٣. في «بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي: «وكان».

١٤. التوحيد، ص ٢٩٣، ح ٤، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حماد، عن الحسن بن إبراهيم،

٢١٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَسِّنِ الْمِشْمِيِّ<sup>١</sup>، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي مَنْصُورِ الْمُتَطَيِّبِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُقَفِّعِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ ابْنُ الْمُقَفِّعِ: تَرَوْنَ هَذَا الْخَلْقَ؟ - وَأَوَّمَا بِيَدِهِ إِلَى مَوْضِعِ الطَّوَافِ - مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ أَوْجِبَ<sup>٢</sup> لَهُ اسْمُ الْإِنْسَانِيَّةِ إِلَّا ذَلِكَ الشَّيْخُ الْجَالِسُ - يَعْني أَبَا عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup> - فَأَمَّا<sup>٤</sup> الْبَاقُونَ، فَرِعَاعٌ وَبَهَائِمٌ.

فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: وَكَيْفَ أُوجِبَتْ<sup>٥</sup> هَذَا الْإِسْمَ لِهَذَا الشَّيْخِ<sup>٦</sup> دُونَ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ<sup>٧</sup>: لِأَنِّي رَأَيْتُ عِنْدَهُ مَا لَمْ أَرَهُ عِنْدَهُمْ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: لِأَنَّهُ<sup>٨</sup> مِنْ اخْتِبَارِ مَا قُلْتُ فِيهِ مِنْهُ، قَالَ<sup>٩</sup>: فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْمُقَفِّعِ: لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَفْسِدَ عَلَيْكَ مَا فِي يَدِكَ، فَقَالَ: لَيْسَ ذَا<sup>١٠</sup> رَأْيِكَ، وَلَكِنْ تَخَافُ أَنْ يَضَعِفَ رَأْيُكَ عِنْدِي فِي إِخْلَالِكَ<sup>١١</sup> إِيَّاهُ ٧٥/١

١ عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب، عن علي بن منصور، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٢٥١.

١. في «ألف»: «أحمد بن المحسن الميمني». وفي «ب، ج، بس، بف»: «محمد بن محسن الميمني». وفي «ج»: «أحمد بن محمد بن الميمني». وفي حاشية «ج»: «أحمد بن الحسن الميمني».

٢. في «بف»: «يوجب». وفي الوافي: «أوجب من الإيجاب. إما على صيغة المتكلم أو الماضي المجهول، والأول أنسب بما يأتي من قول ابن أبي العوجاء: كيف أوجب».

٣. في حاشية «ج» وشرح صدر المتألهين والوافي: «وأما».

٤. «الريعاع»: السقطة والسقاط من الناس، أي ناقصو العقول منهم. وقيل: الريعاع - كالزجاج - من الناس، وهم الرذال الضعفاء، وهم الذين إذا فزعوا طاروا. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ١٢٨ (ر.ع).

٥. في «بف»: «وجب». وفي حاشية «بف»: «أوجب».

٦. في «ف»: «الشخص».

٧. في «ب»، «ج»، «بف»، وحاشية «ج»: «وقال».

٨. في «ج»، «بف»، وحاشية «ج»: «والتوحيد: «ما بد».

٩. في «ج» والتوحيد: - «وقال».

١٠. في حاشية «ج»: «هذا».

١١. في «ج»، «ب»، «بف»، وحاشية «بف»، «ج»: «إجلالك». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالجيم وهو تصحيف». و«الإحلال»: الإنزال. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٤ (حل).



الْمَخْلُ الَّذِي وَصَفْتَ، فَقَالَ<sup>١</sup> ابْنُ الْمُقَفِّي: أَمَا<sup>٢</sup> إِذَا تَوَهَّمْتَ عَلَيَّ هَذَا، فَقُمْ إِلَيْهِ، وَتَحَفَّظْ<sup>٣</sup> مَا اسْتَطَعْتَ مِنَ الزَّلَلِ، وَلَا تُثْنِي<sup>٤</sup> عَيْنَكَ إِلَيَّ اسْتِزْسَالِ<sup>٥</sup>؛ فَيَسْلَمَكَ<sup>٦</sup> إِلَى عِقَالٍ<sup>٧</sup>، وَسِمَةً<sup>٨</sup>

١. في «بف» وشرح صدر المتألهين: «وله».

٢. «أما» بالتخفيف حرف التنبيه. هكذا قرأ المازندراني وقال: «وهذا أولى من قراءتها بالتشديد على أن تكون للشرط، وفعلها محذوف، ومجموع الشرط والجزاء بعدها جواب لذلك الشرط كما زعم، فإنه بعيد لفظاً ومعنى. أنا لفظاً فلاحتياجه إلى التقدير، والأصل عذمه؛ وأما معني فلأن «أما» الشرطية للتفصيل.. وإرادة التفصيل هنا بعيد، بل لا وجه لها». وقرأها الميرزا رفيعاً بالتشديد حيث قال: «أما: للشرط، وفعله محذوف، ومجموع الشرط والجزاء الذي بعدها جواب لذلك الشرط. وذكر «علي» لتضمن التوهم معنى الكذب والافتراء». راجع: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٤؛ حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٢٤٨.

٣. «تحفظ»: أمر من الفعل على ما يظهر من كلام صدر المتألهين. ومضارع مجزوم على ظاهر كلام المازندراني، حيث قال: «تحفظ، مجزوم بالشرط المقدر بعد الأمر، ومن متعلق به، أي إن قمت إليه تحفظ نفسك من الزلل». وفيه تأمل؛ لمكان واو العطف. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥.

٤. في حاشية «بج» وحاشية ميرزا رفيعاً والتوحيد: «ولا تن». وقوله: «لا تثني عينك» أي لا تصرفه ولا تعطفه، تقول ثنيت الشيء، إذا صرفته وعطفته. واحتمل المازندراني كونه من باب الإفعال، ولكن لا تساعده اللغة. قال: «في بعض النسخ: لا تن، من أحد البابين». فهو على الأول عطف على «الزلل» بتقدير «أن» وعلى الثاني عطف على «تحفظ». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٩٤ (ثني)، شرح صدر المتألهين، ص ٢١٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥.

٥. «الاسترسال»: الاستيناس والطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدث به، وأصله السكون والثبات. ويحتمل أن يكون من الرسل بمعنى اللين والرفع والتأني. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٢٣؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٥.

٦. في «ب» ج، ف، والتوحيد: «يسلمك». وفي «بس»: «فيسلمك». وهو من التسليم أو الإسلام.

٧. «عقال»: الحبل الذي يشد به ذراعي البعير. و«عقال»: داء في رجل الدابة إذا مشى ظلع ساعة ثم انبسط. وكلاهما محتمل هاهنا. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٩ و ٤٦٣ (عقل). شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥.

٨. في «ج» والتعليق للداماد وحاشية ميرزا رفيعاً والوافي: «سمة»، أمر من: سامه إياه، أي عرضه عليه وجعله في معرض البيع والشري، و«ما» موصولة. وفي «ب» ض، ف، بس، و«مرآة العقول»: «سمة» أمر من وسم يسم بمعنى الكي، و«ما» موصولة، أي اجعل على ما تريد أن تتكلم به علامة لتعلم أي شيء لك وأي شيء عليك. وفي حاشية «ض» وشرح صدر المتألهين: «سمة» بمعنى أثر الكي في الحيوان وهو إحراق جلده بحديدة أو

مَا لَكَ أَوْ عَلَيْكَ<sup>١</sup>.

قَالَ: فَقَامَ ابْنُ أَبِي الْعُجَوَاءِ<sup>٢</sup>، وَبَيَّضْتُ أَنَا وَابْنُ الْمُقَفِّعِ جَالِسَيْنِ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْنَا ابْنُ أَبِي الْعُجَوَاءِ، قَالَ: وَيْلَكَ يَا ابْنَ الْمُقَفِّعِ، مَا هَذَا بِبَشَرٍ، وَإِنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا رُوحَانِي يَنْجَسُدُ إِذَا شَاءَ ظَاهِرًا<sup>٣</sup>، وَيَتَرَوَّحُ إِذَا شَاءَ بَاطِنًا، فَهَؤُ هَذَا، فَقَالَ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ غَيْرِي، ابْتَدَأَنِي، فَقَالَ: «إِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ عَلَى مَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ - وَهُوَ عَلَى مَا يَقُولُونَ، يَغْنِي أَهْلَ الطَّوَافِ - فَقَدْ سَلِمُوا وَعَظِمْتُمْ<sup>٤</sup>، وَإِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ عَلَى مَا تَقُولُونَ<sup>٥</sup> - وَلَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ - فَقَدْ اسْتَوَيْتُمْ، وَهُمْ» فَقُلْتُ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَيُّ شَيْءٍ نَقُولُ؟ وَأَيُّ شَيْءٍ يَقُولُونَ؟ مَا قَوْلِي وَقَوْلُهُمْ إِلَّا وَاحِدًا، فَقَالَ: «وَكَيْفَ يَكُونُ قَوْلُكَ وَقَوْلُهُمْ وَاحِدًا وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ لَهُمْ مَعَادًا وَثَوَابًا وَعِقَابًا، وَيَدِينُونَ بِأَنَّ فِي السَّمَاءِ<sup>٦</sup>

١. نحوها، عطفًا على «عقال» و«ما» نافية مشبهة بليس، أو موصولة. وفي حاشية «ج»: «شئُهُ» أمر من شَمَّ، يقال: شامِثٌ فلانًا، أي قاربته لأعرف ما عنده بالكشف والاختبار، و«ما» استفهامية.

٢. في «ب» ج، ض، ف، ب، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا ومرآة العقول والوافي: «وعليك».

٣. في التوحيد، ص ٢٥٣، ح ٤: «كان ابن أبي العجاء من تلامذة الحسن البصري فأنحرف عن التوحيد فقبل له: تركت مذهب صاحبك ودخلت فيما لا أصل له ولا حقيقة. قال: إن صاحبي كان مخطئًا، كان يقول طورًا بالقدر وطورًا بالجبر فما أعلمه اعتقد مذهبًا دام عليه ... وكان يكره العلماء مجالسة لخبث لسانه وفساد ضميره». وانظر أيضاً: الاحتجاج، ج ٢، ص ٧٤.

٣. في «ج»: «- و».

٤. وفي «ب» ج، ض، ف، ب، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي: «ظهر». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٤٨: «يتجسد، أي يصير ذا جسد وبدن يُبصر به ويُرى. ويتروَّح، أي يصير روحاً صرفاً ويبطن ويختفي عن الأبصار والعيون».

٥. في «ب» ج، ض، ف، ب، بر، بس، بف، وحاشية «بج»: «فكيف».

٦. في «ج» ج، ض، ف، ب، بر، بس، بف، وحاشية «بج»: «ذاك».

٧. «عظمتكم أي هلكتم، من العطب بمعنى الهلاك. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨٤ (عطب).

٨. في «ض» ج، ض، ف، ب، بر، بس، بف، وحاشية «بج»: «كما تقولون» بدل «على ما تقولون».

٩. في التوحيد: «للسماء».

إِلَيْهَا، وَأَنَّهَا عُمْرَانٌ، وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ السَّمَاءَ خَرَابٌ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ».

قَالَ: فَأَعْتَمَتْنَهَا مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا مَنَعَهُ - إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُونَ - أَنْ يَظْهَرَ لِيَخْلُقَهُ، وَيَذْعُوَهُمْ إِلَى عِبَادَتِهِ حَتَّى لَا يَخْتَلِفَ مِنْهُمْ اثْنَانِ؟ وَلِمَ اخْتَجَبَ عَنْهُمْ وَأَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الرُّسُلَ؟ وَلَوْ بَاشَرَهُمْ بِنَفْسِهِ، كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِيمَانِ بِهِ.

فَقَالَ لِي: «وَيْلَكَ، وَكَيْفَ اخْتَجَبَ عَنْكَ مَنْ أَرَاكَ قُدْرَتَهُ فِي نَفْسِكَ؟<sup>١</sup> نُشُوءُكَ<sup>٢</sup> وَلَمْ تَكُنْ، وَكِبَرُكَ بَعْدَ صِغَرِكَ، وَقُوَّتُكَ بَعْدَ ضَعْفِكَ، وَضَعْفُكَ بَعْدَ قُوَّتِكَ، وَسُقْمُكَ بَعْدَ صِحَّتِكَ، وَصِحَّتُكَ بَعْدَ سُقْمِكَ، وَرِضَاكَ بَعْدَ غَضَبِكَ، وَغَضَبُكَ بَعْدَ رِضَاكَ، وَحَزَنُكَ بَعْدَ فَرَحِكَ، وَفَرَحُكَ بَعْدَ حَزَنِكَ، وَحُبُّكَ بَعْدَ بُغْضِكَ، وَبُغْضُكَ بَعْدَ حُبِّكَ، وَعَزْمُكَ بَعْدَ أُنَاسِكَ<sup>٣</sup>، وَأُنَاسُكَ<sup>٤</sup> بَعْدَ عَزْمِكَ، وَشَهْوَتُكَ بَعْدَ كَرَاهِيَتِكَ<sup>٥</sup>، وَكَرَاهِيَتُكَ<sup>٦</sup> بَعْدَ شَهْوَتِكَ، وَرَغْبَتُكَ بَعْدَ رَهْبَتِكَ، وَرَهْبَتُكَ بَعْدَ رَغْبَتِكَ، وَرَجَاءُكَ بَعْدَ يَأْسِكَ، وَيَأْسُكَ بَعْدَ رَجَائِكَ، وَخَاطِرُكَ<sup>٧</sup> بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي وَهْمِكَ، وَعَزُوبٌ<sup>٨</sup> مَا أَنْتَ مُعْتَقِدُهُ.....»

١. عند المازندراني: «نشوك». وهو منصوب بدلاً من «قدرته»، أو مرفوع خبراً لابتداء محذوف يعود إليها، وهو «هي». أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩، مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٧.
٢. في التوحيد والتعليقة للداماد، ص ١٧٥: «إيانك» بمعنى الامتناع. وقال: «وفي بعض نسخ كتاب التوحيد للصدوق: «بعد إيانك، على مصدر باب الإفعال بمعنى الإباء أيضاً، ولا يتصوره فريق من علماء العربية». وقال الفيض في الوافي: «وفي توحيد الصدوق: «إيانك» وهذا دليل التو: لأن الإياء بمعنى الامتناع خطأ بخلاف الإياء بمعنى التأخر». وفي «بف»: «أناك». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وربما يقرأ بالنون والهمزة، أي «أناك» بمعنى الفتور والتأخر والإبطاء». وفي حاشية «ض»: «أناك».
٣. «والأناء» اسم من تأنى في الأمر، أي ترقق وتنظر، أي عامله بلطف، وانتظره في مهلة. وأصل الهمزة الواو من الوئي بمعنى الضعف والفتور. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٣ (أنو) و ص ٢٥٣١ (وئي).
٤. في «بف»: «إناؤك». وفي حاشية «ض»: «أناك». وفي التوحيد: «إيانك».
٥. في «ب» والوافي: «كراهيتك».
٦. في «ب» والوافي: «كراهيتك».
٧. «الخاطر» الواقع والحاصل في الذهن، وقد يطلق على الذهن، والمراد هنا هو الشعور والإدراك؛ بقرينة تعديته بالياء. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤٩ (خطر).
٨. «العزوب»: الغيبة والبعد. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).

عَنْ<sup>١</sup> ذِيْنِكَ. وَمَا زَالَ يَعْدُدُ<sup>٢</sup> عَلَيَّ قُدْرَتَهُ - الَّتِي هِيَ فِي نَفْسِي، الَّتِي لَا أَدْفَعُهَا - حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَظْهَرُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ.<sup>٣</sup>

٢١٧ / ٣. عَنْهُ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ جِيزَ سَأَلَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

عَادَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي إِلَى مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ وَهُوَ سَاكِتٌ لَا يَنْطَلِقُ، فَقَالَ لَهُ<sup>٤</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «كَأَنَّكَ جِئْتَ تُعِيدُ بَغْضَ مَا كُنَّا فِيهِ». فَقَالَ: أَرَدْتُ ذَلِكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ<sup>٥</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَغْجَبَ هَذَا تُنْكِرُ اللَّهَ وَتَشْهَدُ أَنِّي ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ». فَقَالَ: الْعَادَةُ تَحْمِلُنِي عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ ﷺ: «فَمَا يُمْنَعُكَ مِنْ<sup>٦</sup> الْكَلَامِ؟» قَالَ: إِجْلَالًا لَكَ<sup>٧</sup> وَمَهَابَةً<sup>٨</sup> مَا يَنْطَلِقُ<sup>٩</sup> لِسَانِي بَيْنَ يَدَيْكَ؛ فَإِنِّي شَاهَدْتُ الْعُلَمَاءَ، وَتَأَطَّرْتُ الْمُتَكَلِّمِينَ، فَمَا تَدَاخَلَنِي هَيْبَةً قَطُّ مِثْلُ مَا تَدَاخَلَنِي<sup>١٠</sup> مِنْ هَيْبَتِكَ،

١. في حاشية «بر»: «في».

٢. في التوحيد: «يعد».

٣. التوحيد، ص ١٢٥، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد، مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١، ص ٣١٤، ح ٢٥٢.

٤. ورد هذا الحديث في «ب، يع، بع، جه» فقط ولم يرد في سائر النسخ التي في أيدينا، كما أنه لم يرد في شرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي. وقال في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٩: «وليس هذا الحديث في أكثر النسخ ولكنه موجود في توحيد الصدوق، ورواه عن الكليني، ويدل على أنه كان في نسخته». والضمير في «عنه» راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد في السند السابق. يؤيد ذلك كثرة رواية ابن خالد عن العنارين المبهمة، وكثرة رجوع الضمير إليه في أسناد الكليني، كما يظهر بالفحص في أسناد الكتاب.

٥. في «ب، يع، بع، فهو».

٦. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والتوحيد: «- له».

٧. في التوحيد: «- له».

٨. في «ب، يع، بع، جه»: «إجلالك».

٩. «المهابة» و«الهيبة»: مصدران بمعنى المخافة والتقية والإجلال. يقال: هاب الشيء بهابه، إذا خافه وإذا قره وعظمه، أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٨٩ (هيب).

١٠. في «ب، يع، بع، جه»: «ما ينفق».

١١. في «ب، يع، بع، جه»: «ما يدخل».

قَالَ: «يَكُونُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَفْتَحْ<sup>١</sup> عَلَيْكَ بِسْؤَالٍ، وَأَقْبَلْ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ<sup>٢</sup>: «أَمْ مَصْنُوعٌ أَنْتَ، أَوْ<sup>٣</sup> غَيْرُ مَصْنُوعٍ؟» فَقَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: بَلَى<sup>٤</sup>، أَنَا غَيْرُ مَصْنُوعٍ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ<sup>٥</sup>: «فَصِفْ لِي: لَوْ كُنْتُ مَصْنُوعاً، كَيْفَ كُنْتُ تَكُونُ؟» فَبَقِيَ عَبْدُ الْكَرِيمِ مَلِيئاً<sup>٦</sup> لَا يُجِيرُ<sup>٧</sup> جَوَاباً، وَوَلَعَ<sup>٨</sup> بِخَشْبَةٍ كَانَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: طَوِيلَ عَرِيضٍ، عَمِيقٌ<sup>٩</sup> قَصِيرٌ، مَتَحَرِّكَ سَاكِنٌ، كُلُّ ذَلِكَ صِفَةٌ خَلَقَهُ<sup>١٠</sup>، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ<sup>١١</sup>: «فَإِنْ كُنْتُ لَمْ تَعْلَمْ صِفَةَ الصَّنْعَةِ<sup>١٢</sup> غَيْرَهَا، فَاجْعَلْ نَفْسَكَ مَصْنُوعاً؛ لِمَا تَجِدُ فِي نَفْسِكَ مِمَّا يَخْدُثُ مِنْ<sup>١٣</sup> هَذِهِ الْأُمُورِ.

٧٧/١ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ: سَأَلْتَنِي عَنْ مَسْأَلَةٍ لَمْ يَسْأَلْنِي عَنْهَا أَحَدٌ<sup>١٤</sup> قَبْلَكَ، وَلَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ بَعْدَكَ عَنْ مِثْلِهَا، فَقَالَ لَهُ<sup>١٥</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٦</sup>: «هَبْكَ<sup>١٧</sup> عَلِمْتَ أَنَّكَ لَمْ تُسْأَلْ فِيمَا مَضَى، فَمَا عَلِمَكَ أَنَّكَ لَا تُسْأَلُ فِيمَا بَعْدُ؟ عَلَى أَنَّكَ يَا عَبْدُ الْكَرِيمِ، نَقَضْتَ قَوْلَكَ؛ لِأَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ مِنَ الْأَوَّلِ سَوَاءٌ، فَكَيْفَ قَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ؟»<sup>١٨</sup>

ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدُ الْكَرِيمِ، أُرِيدُكَ وَضُوحاً، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ مَعَكَ كَيْسٌ فِيهِ جَوَاهِرٌ،

١. في «بح»: «أففتح».

٢. في «ب»: «له».

٣. في «بح» والتوحيد: «أم».

٤. في «ب، بح، جه» والتوحيد: «بل».

٥. «الملي»: الطائفة من الزمان لا حد لها. النهاية، ص ٣٦٣ (ملو).

٦. «لايجير» أي لا يرجع ولا يرد، من الحور بمعنى الرجوع عن الشيء وإلى الشيء. يقال: كلمته فما أحمأر إلي جواباً، أي مارد جواباً. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢١٧-٢١٨ (حور).

٧. في «ب، بح، بع، جه» «أولع». «وولع بخشبة» أي حرص عليه وبالغ في تناوله. أنظر: مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٩؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤١٠ (ولع).

٨. في «ب، بع، جه» «عميق».

٩. في «ب، بح، بع، جه» «عَمِيقٌ».

١٠. في «ب، بح، بع، جه» «الصنعة».

١١. في «ب»: «في». وفي «بح»: «منه».

١٢. في «ب، بح، بع، جه» «أحد عنها».

١٣. هكذا في «ب، بح، بع، جه» والتوحيد. وفي المطبوع: «له».

١٤. «هَبْكَ» أي افرض واحسب نفسك علمت. يقال: هبني فعلت ذلك، أي احسبني واعدوني فعلت. ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٨ (وهب).

فَقَالَ لَكَ قَائِلٌ: هَلْ فِي الْكَيْسِ دِينَارٌ؟ فَتَفَنَيْتَ كَوْنُ الدِّينَارِ فِي<sup>٢</sup> الْكَيْسِ، فَقَالَ لَكَ قَائِلٌ<sup>٣</sup>: صِفْ لِي الدِّينَارَ، وَكُنْتُ غَيْرَ عَالِمٍ بِصِفَتِهِ، هَلْ كَانَ لَكَ أَنْ تُنْفِي كَوْنُ الدِّينَارِ فِي الْكَيْسِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ؟ قَالَ: لَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>: «فَالْعَالَمُ أَكْبَرُ وَأَطْوَلُ وَأَعْرَضُ مِنَ الْكَيْسِ، فَلَعَلَّ فِي الْعَالَمِ صَنْعَةٌ مِنْ حَيْثُ<sup>٥</sup> لَا تَعْلَمُ صِفَةَ الصَّنْعَةِ مِنْ غَيْرِ الصَّنْعَةِ».

فَانْقَطَعَ عَبْدُ الْكَرِيمِ، وَأَجَابَ إِلَى الْإِسْلَامِ بَغْضِ أَصْحَابِهِ، وَبَقِيَ مَعَهُ بَعْضُ.

فَعَادَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، فَقَالَ: أَقْبَلْتُ<sup>٦</sup> السُّؤَالَ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>: «سَلْ عَمَّا شِئْتَ»، فَقَالَ<sup>٨</sup>: «مَا الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِ<sup>٩</sup> الْأَجْسَامِ؟ فَقَالَ: «إِنِّي<sup>١٠</sup> مَا وَجَدْتُ شَيْئاً - صَغِيراً وَلَا كَبِيراً - إِلَّا وَإِذَا ضَمَّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، صَارَ أَكْبَرَ، وَفِي ذَلِكَ زَوَالٌ وَإِنْتِقَالٌ مِنْ<sup>١١</sup> الْحَالَةِ الْأُولَى<sup>١٢</sup>، وَلَوْ<sup>١٣</sup> كَانَ قَدِماً، مَا زَالَ وَلَا خَالَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَزُولُ وَيَحُولُ يَجُوزُ أَنْ يُوْجَدَ وَيَبْطُلَ، فَيَكُونُ بِوُجُودِهِ<sup>١٤</sup> بَعْدَ عَدَمِهِ دُخُولٌ فِي الْحَدَثِ، وَفِي كَوْنِهِ فِي الْأَزْلِ<sup>١٥</sup> دُخُولُهُ فِي الْقَدَمِ<sup>١٦</sup>، وَلَنْ تَجْتَمِعَ<sup>١٧</sup> صِفَةُ الْأَزْلِ وَالْعَدَمِ، وَالْحُدُوثِ وَالْقَدَمِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ».

١. في «ب، يع، ج، هـ»: «فهل».

٢. في «ب، يع، ج، هـ»: «عن». ويجيء «عن» للظرفية أيضاً.

٣. هكذا في «ب، يع، ج، هـ» والتوحيد. وفي المطبوع: «قائل».

٤. هكذا في التوحيد. وفي «ب، يع، ج، هـ» والمطبوع: «عن».

٥. في التوحيد: «من حيث». في «ب، يع، ج، هـ»: «أقبلت».

٦. في «ب، يع، ج، هـ»: «وله».

٧. هكذا في «ب، يع، ج، هـ». وفي المطبوع والتوحيد: «حدث».

٨. في «ب، يع، ج، هـ»: «لأنني».

٩. في «ب، يع، ج، هـ»: «حالته الأولية». وفي «ب، ج، هـ»: «حالة الأولية».

١٠. في «ب، يع، ج، هـ»: «فلو».

١١. في «ب، يع، ج، هـ»: «لو وجد».

١٢. في «ب، يع، ج، هـ»: «الأول». وفي التوحيد: «الأولى».

١٣. هكذا في «ب، يع، ج، هـ»، وهو المختار؛ فإن أزلية الوجود دليل القدم، دون العدم. وفي «ب، يع، ج، هـ» والمطبوع والتوحيد: «العدم». واعلم أن هذا الحديث موجود في أربع نسخ مذكورة من جميع النسخ الموجودة عندنا.

١٤. في «ب، يع، ج، هـ» والتوحيد: «ولن يجتمع». ١٥. في «ب، يع، ج، هـ» والتوحيد: «والحدوث والقدم».

فَقَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ: هَبْكَ عَلِمْتَ فِي جَزِيِّ الْخَالَتَيْنِ<sup>١</sup> وَالزَّامَتَيْنِ - عَلَى مَا ذَكَرْتَ -  
 فَاسْتَدَلَّتْ<sup>٢</sup> بِذَلِكَ عَلَى حَدِيثِهَا، فَلَوْ بَقِيَتِ الْأَشْيَاءُ عَلَى صِفَرِهَا، مِنْ أَيْنَ كَانَ لَكَ أَنْ  
 تَسْتَدِلَّ عَلَى حَدِيثِهَا<sup>٣</sup>؟ فَقَالَ الْعَالِمُ: «إِنَّمَا نَتَكَلَّمُ عَلَى هَذَا الْعَالَمِ الْمَوْضُوعِ<sup>٤</sup>، فَلَوْ  
 رَفَعْنَاهُ وَوَضَعْنَاهُ عَالِمًا آخَرَ، كَانَ لَا شَيْءَ أَذَلَّ عَلَى الْخَدَثِ مِنْ رَفَعْنَا إِثَاءً وَوَضَعْنَا غَيْرَهُ،  
 وَلَكِنْ أَجِيبُكَ<sup>٥</sup> مِنْ حَيْثُ قَدَّرْتَ<sup>٦</sup> أَنْ تَلْزِمَنَا<sup>٧</sup> وَتَقُولَ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ لَوْ دَامَتْ عَلَى صِفَرِهَا،  
 لَكَانَ فِي الْوَهْمِ أَنَّهُ مَتَى ضَمَّ<sup>٨</sup> شَيْءٌ<sup>٩</sup> إِلَى مِثْلِهِ، كَانَ أَكْبَرَ، وَفِي جَوَازِ التَّغْيِيرِ<sup>١٠</sup> عَلَيْهِ  
 خُرُوجُهُ مِنَ الْقَدَمِ، كَمَا أَنَّ فِي تَغْيِيرِهِ<sup>١١</sup> دُخُولَهُ فِي الْخَدَثِ، لَيْسَ لَكَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ يَا  
 عَبْدُ الْكَرِيمِ. فَانْقَطَعَ وَخَزِيَ<sup>١٢</sup>.

فَلَمَّا كَانَ مِنَ<sup>١٣</sup> الْعَامِ الْقَابِلِ، انْتَقَى مَعَهُ فِي الْحَزَمِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ شِيعَتِهِ: إِنَّ ابْنَ  
 أَبِي الْعَوْجَاءِ قَدْ أَسْلَمَ، فَقَالَ الْعَالِمُ: «هُوَ<sup>١٤</sup> أَعْمَى مِنْ ذَلِكَ، لَا يُسْلِمُ، فَلَمَّا بَصُرَ

١. في «ب»: «الحالين».

٢. هكذا في «ب»، «ب»، «ج»، «هـ». وفي المطبوع والتوحيد: «واستدللت».

٣. هكذا في النسخ والتوحيد. وفي المطبوع: «حدوثهن».

٤. في «ب»: «إثاء». ٥. في «ب»، «ج»، «هـ»: «الموضوع».

٦. في «ب»، «ج»، «هـ»: «أجبتك».

٧. في «ب»: «القول». «من حيث قدرت، بتشديد الدال، أي فرضت لأن تلزمنا. أو بالتخفيف، أي زعمت أنك تقدر أن تلزمنا».

٨. في «ب»: «يلزمنا».

٩. هكذا في «ب»، «ج»، «هـ». وفي المطبوع: «فقول».

١٠. في التوحيد: «متى ما ضم».

١١. في «ب»، «ج»، «هـ»: «شيء». وفي التوحيد: «منه».

١٢. هكذا في «ب» والتوحيد. وما يستحيل في حقه تعالى وواجب في الحادث هو التغير دون التغيير. وفي «ب»، «ج»، «هـ» والمطبوع: «التغيير».

١٣. هكذا في «ب» والتوحيد. وفي «ب»، «ج»، «هـ» والمطبوع: «تغيير».

١٤. يجوز قراءته معلوماً أيضاً. خزي يخرى خزيماً، أي ذل وهان. وقال ابن السكيت: وقع في بليّة. «المصاحح، ج ٦، ص ٢٣٢٦ (خزي)».

١٥. في «ب»، «ج»، «هـ»: «في».

١٦. في «ب»: «هو من». وفي «ب»: «فهو».

بِالْعَالَمِ، قَالَ: سَيِّدِي<sup>١</sup> وَمَوْلَايَ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ: «مَا جَاءَ بِكَ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ؟» ٧٨/١  
 فَقَالَ: عَادَةُ الْجَسَدِ وَسُنَّةُ الْبَلَدِ، وَلِنَنْتَظِرَ<sup>٢</sup> مَا النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْخَلْقِ، وَرَمِي  
 الْجَحَازَةِ، فَقَالَ لَهُ<sup>٣</sup> الْعَالِمُ: «أَنْتَ بَعْدَ عَلَى عَتُوكَ<sup>٤</sup> وَصَلَايِكَ يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ، فَذَهَبَ  
 يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ لَهُ<sup>٥</sup>: «لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» وَتَفَضَّ رِذَاءَهُ مِنْ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «إِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا  
 تَقُولُ - وَلَيْسَ كَمَا تَقُولُ - نَجُونًا وَنَجُوتَ، وَإِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا نَقُولُ - وَهُوَ كَمَا نَقُولُ<sup>٦</sup> -  
 نَجُونًا وَهَلَكْتَ».

فَأَقْبَلَ عَبْدَ الْكَرِيمِ عَلَى مَنْ مَعَهُ، فَقَالَ: وَجَدْتُ فِي قَلْبِي خِرَازَةً<sup>٧</sup> فَرَدُّونِي، فَرَدُّوهُ،  
 فَمَاتَ<sup>٨</sup> لَا رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢١٨ / ٤ . حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّبْرَمَكِيِّ الرَّازِيِّ،  
 عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بُرْدٍ الدَّيْنَوَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
 الْحَرَّاسِيِّ خَادِمِ الرُّصَايَ، قَالَ:

دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الزَّنَادِقَةِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ:

١ . في «ب، بح، بع، جه»: «يا سيدي».

٢ . في التوحيد: «لنبصر».

٣ . في «ب، بح، بع، جه» والتوحيد: «-وله».

٤ . «العتو»: التجبر والتكبر. يقال: عتا يعتر عتوًا، استكبر وجاوز الحد. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٧-٢٨ (عتو).

٥ . في «ب، بح، بع، جه»: «وذهب».

٦ . في «ب»: «وإن لم يكن الأمر كما تقول وهو كما نقول».

٧ . «الحزازة»: وجع في القلب من غيظ ونحوه. الصحاح، ج ٣، ص ٨٧٣ (حزز) وفي حاشية «بح»: «حرارة». وفي «ب»: «وجدت في قلبي غراز إبرة من الحرارة». والغزارة: مصدر بمعنى الكثرة، والغراز: جمع الغزير، وهو الكثير من كل شيء. والإبرة: أداة الخياطة. وفي «بح»: «وجدت في قلبي غراز إبرة». والغزارة: القوة والشدة والصعب. وفي «بع»: «وجدت في قلبي غراز إبرة من الحرارة». يقال: غرز الإبرة في شيء غرزًا، أي أدخلها فيه، وفي «جه»: «وجدت في قلبي غراز إبرة من الحرارة» من قول العامة: غرز بالإبرة، أي وخزه وطمعه بها. ويقرأ أيضاً: «خراز».

٨ . في «بع، جه» وحاشية «ب» والتوحيد: «ومات».

٩ . التوحيد، ص ٢٩٦، ح ٦، بسند عن الكليني. وراجع: التوحيد، ص ٢٩٣، ح ٢، وفيه قطعة منه.



«أَيُّهَا الرَّجُلُ، أَرَأَيْتَ، إِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَكُمْ - وَلَيْسَ هُوَ كَمَا تَقُولُونَ - أَلَسْنَا وَإِنَّا كُمْ شَرَعًا سَوَاءً<sup>١</sup>، لَا يَضُرُّنَا مَا صَلَّيْنَا وَصَمْنَا<sup>٢</sup>، وَزَكَّيْنَا وَأَفْرَزْنَا؟» فَسَكَتَ الرَّجُلُ.

ثُمَّ قَالَ<sup>٣</sup> أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَنَا - وَهُوَ قَوْلُنَا - أَلَسْتُمْ قَدْ هَلَكْتُمْ وَنَجَوْنَا؟». فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ، أَوْجَدَنِي<sup>٤</sup> كَيْفَ هُوَ؟ وَإِنْ هُوَ؟

فَقَالَ: «وَيْلَكَ، إِنْ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ غَلَطَ؛ هُوَ أَيْنَ الْأَيْنَ بِلَا أَيْنٍ<sup>٥</sup>، وَكَيْفَ الْكَيْفَ بِلَا كَيْفٍ، فَلَا يَعْرِفُ<sup>٦</sup> بِالْكِفَوْفِيَّةِ<sup>٧</sup>، وَلَا بِأَيْنُونِيَّةِ<sup>٨</sup>، وَلَا يَذْرُكُ بِحَاسَةِ، وَلَا يَقَاسُ بِشَيْءٍ<sup>٩</sup>.

فَقَالَ الرَّجُلُ: فَإِذَا إِنَّهُ لَا شَيْءَ إِذَا لَمْ يَذْرُكُ بِحَاسَةِ مِنَ الْحَوَاسِ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «وَيْلَكَ، لَمَّا عَجَزْتَ حَوَاسَكَ عَنْ إِذْرَاكِهِ، أَنْكَزْتَ رُبُوبِيَّتَهُ، وَتَخُنْ إِذَا عَجَزْتَ حَوَاسُنَا عَنْ إِذْرَاكِهِ، أَتَيْتُنَا أَنَّهُ رُبُّنَا بِخِلَافِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ».

قَالَ<sup>١٠</sup> الرَّجُلُ: فَأَخْبِرْنِي مَتَى كَانَ؟ قَالَ<sup>١١</sup> أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «أَخْبِرْنِي مَتَى لَمْ يَكُنْ؛ فَأَخْبِرَكَ مَتَى كَانَ؟» قَالَ الرَّجُلُ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنِّي لَمَّا

١. «شرعاً»: مصدر بفتح الشين وسكون الراء وفتحها، يستوي فيه الواحد والاثنتان والجمع والمذكر والمؤنث. يقال: يقال: الناس في ذلك شرع سواء، أي متساوون، لا فضل لأحدهم فيه على الآخر. ذ «سواء» تأكيد له. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٦١ (شرح).

٢. في «ب»: «ماصمنا وما صلينا». وفي «بس»: «ما صلينا وما صمنا».

٣. في «بر»: «التوحيد والعيون:» فقال: «بدل «ثم قال».

٤. في «ف»: «+ وأخبرني». «والإيجاد: الإظهار. يقال: أوجده الله مطلوبه، أي أظهره به. والمعنى: أظهرني بمطلوبي، وأوصلني إليه، وهو أنه كيف هو وأين هو، يعني يتبين لي كيفيته، وأظهر لي مكانه. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٧ (وجد)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٧.

٥. في «بج، بر، بس، بف»: «- بلا أين».

٦. في «ب»: «ولا يعرف».

٧. في التوحيد والعيون: «هو أين الأين وكان ولا أين، وهو كيف الكيف وكان ولا كيف، ولا يعرف بكيفيَّة». واستصوب الداماد واستحسن الفيض قوله في التوحيد والعيون: «بكيفيَّة» لموافقتها لنظيرتها. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٧٨؛ الوافي، ج ١، ص ٣١٩.

٨. في «ب»: «فقال».

٩. في «ب، بس»: «التوحيد:» فقال: «

١٠. في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف»: «- وأخبرني متى لم يكن - إلى - فقال أبو الحسن عليه السلام». وفي «

نَظَرْتُ إِلَى جَسَدِي، وَلَمْ يُمْكِنِّي فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصَانٌ فِي الْعَرَضِ وَالطُّولِ<sup>١</sup>، وَدَفِعَ  
الْمُكَارِهِ عَنْهُ، وَجَرَ الْمُنْفَعَةَ<sup>٢</sup> إِلَيْهِ، عَلِمْتُ أَنَّ لِهَذَا الْبُنْيَانِ بَابًا، فَأَقَرَزْتُ بِهِ؛ مَعَ مَا أَرَى -  
مِنْ دَوْرَانِ الْفَلَكَ بِقُدْرَتِهِ، وَإِنْشَاءِ السَّحَابِ، وَتَضْرِيغِ الرِّيحِ<sup>٣</sup>، وَمَجْزَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ<sup>٤</sup> ٧٩/١  
وَالنُّجُومِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْعَجِيبَاتِ الْمُبَيِّنَاتِ<sup>٥</sup> - عَلِمْتُ أَنَّ لِهَذَا مَقْدَرًا وَمُنْشِئًا<sup>٦</sup>.

٢١٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْخَفَافِ، أَوْ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْحَاقَ، قَالَ:

إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ الدِّيصَانِيَّ<sup>٧</sup> سَأَلَ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، فَقَالَ لَهُ: أَلَمْ تَرَ؟ فَقَالَ: بَلَى، قَالَ:  
أَقَادِرٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَادِرٌ<sup>٨</sup> قَاهِرٌ<sup>٩</sup>، قَالَ: يَقْدِرُ<sup>١٠</sup> أَنْ يَدْخُلَ الدُّنْيَا كُلُّهَا الْبَيْضَةُ، لَا تَكْبُرُ  
الْبَيْضَةُ وَلَا تَصْغُرُ الدُّنْيَا؟ قَالَ هِشَامُ: النَّظَرَةُ<sup>١١</sup>، فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَنْظَرْتُكَ حَوْلًا، ثُمَّ خَرَجَ عَنْهُ.  
فَرَكِبَ هِشَامٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٢</sup>، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ:

«التعليقة، للدَّامَاد، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني، والوافي، ومرآة العقول: «هذا الإسقاط من النسخ».

١. في «ف»: «في الطول والعرض».

٢. في «ف»: «وجلب المنافع».

٣. في «ج، بر»: «الريح».

٤. في حاشية «بف»: «البينات». وفي التوحيد والعيون: «المتقنات».

٥. التوحيد، ص ٢٥٠، ح ٣؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٣١، ح ٢٨، بسندهما عن أبي سميعة محمد بن علي  
الصيرفي، عن محمد بن عبد الله الخراساني، مع تفاوت يسير. «الوافي»، ج ١، ص ٣١٧، ح ٢٥٣.

٦. «الدِّيصَانِي»: منسوب إلى الدِّيصَان. وهو مصدر داص يدِص، أي زاغ وحاد ومال. ومعناه الملحد؛ لميله عن  
الدين بعد أن كان فيه؛ إذ هو من تلامذة الحسن البصري، مال عن الدين؛ لعدم قدرة أستاذه على حل الشبهات.  
قال المحقق الشعراني: هذا غير مطابق للواقع، والصحيح أن الدِيصَانِيَّة كانوا قومًا من الزنادقة القائمين بالنور  
والظلمة، وأن دِيصَان اسم رئيسهم مثل «ماني». أنظر: «الصحاح»، ج ٣، ص ١٠٤٠ (ديص)؛ شرح صدر المتألهين،  
ص ٢٢٢؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٤٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٥٦.

٧. في «ف، بر»: «- له».

٨. في حاشية «بج»: «هو».

٩. في حاشية «ف»: «- على».

١٠. «النَّظَرَةُ: المهلة والتأخير. وهو منصوب بفعل مقدَّر. أنظر: «الصحاح»، ج ٢، ص ٨٣١ (نظر).

يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَتَانِي عَبْدُ اللَّهِ الدِّيصَانِيُّ بِمَسْأَلَةٍ لَيْسَ الْمُعْوَلُ<sup>١</sup> فِيهَا إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَعَلَيْكَ، فَقَالَ لَهُ<sup>٢</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «عَمَّاذَا سَأَلَك؟» فَقَالَ: قَالَ لِي: كَيْتٌ وَكَيْتٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا هِشَامُ، كَمْ حَوَاشُكَ؟» قَالَ: خَمْسٌ، قَالَ: «أَيُّهَا أَصْغَرُ؟» قَالَ: النَّاطِرُ<sup>٣</sup>، قَالَ: «وَكَمْ قَدَّرَ النَّاطِرُ؟» قَالَ: مِثْلَ الْعَدْسَةِ أَوْ أَقْلُ مِنْهَا، فَقَالَ لَهُ: «يَا هِشَامُ، فَاَنْظُرْ أَمَامَكَ وَفَوْقَكَ وَأُخْبِرْنِي بِمَا تَرَى» فَقَالَ: أَرَى سَمَاءً وَأَرْضاً وَدَوْرًا وَقُصُورًا وَبَرَارِي<sup>٤</sup> وَجِبَالًا وَأَنْهَارًا، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي قَدَّرَ أَنْ يَدْخَلَ الَّذِي تَرَاهُ الْعَدْسَةَ أَوْ أَقْلُ مِنْهَا قَادِرٌ<sup>٥</sup> أَنْ يَدْخَلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا الْبَيْضَةَ لَا تَصْغُرُ<sup>٦</sup> الدُّنْيَا وَلَا تَكْثُرُ<sup>٧</sup> الْبَيْضَةُ»<sup>٨</sup>.

فَأَكْبَ<sup>٩</sup> هِشَامٌ عَلَيْهِ<sup>١٠</sup>، وَقَبَّلَ يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ وَرَجُلَيْهِ، وَقَالَ: حَسْبِي يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ،

١. «المعول»: المستغاث والمستعان. يقال: عَوْلْتُ بِهِ وعليه، أي استعنت. ويحتمل أن يكون المعول أو المغول

بمعنى الصارخ، وهو الذي يرفع صوته عند البكاء. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٨٣ (عول).

٢. في «بر»: «له».

٣. في «ج»: «قال».

٤. في حاشية «ج»: «بتسكيت». و«كيت وكيت»، هي كناية عن الأمر، نحو كذا وكذا. النهاية، ج ٤، ص ٢١٦

(كيت). ٥. في «يح»: «الناطرة».

٦. في التوحيد: «وتراباً». و«البراري»: جمع البرية بمعنى الصحراء. وعند المازندراني فَتَحَ الرءاء أَفْصَحَ. أنظر:

الصحاح، ج ٢، ص ٥٨٨ (برر)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٤٨.

٧. في «يح»: «+ على».

٨. في «ج، ض»: «ولا تصغر» بالتضعيف. وفي التوحيد «لا يصغر».

٩. في «ض، يف»: «ولا تكثر» بالتضعيف. وفي التوحيد: «يكبر».

١٠. في الوافي: «هذه مجادلة بالتي هي أحسن وجواب جدلي مسكت يناسب فهم السائل، وقد صدر مثله عن أبي الحسن الرضا ﷺ ... والجواب البرهاني أن يقال: إن عدم تعلق قدرته تعالى على ذلك ليس من نقصان في قدرته سبحانه ولا لقصور في عمومها وشمولها كل شيء، بل إنما ذاك من نقصان المفروض وامتناعه الذاتي وبطلانه الصرف وعدم حفظه من الشبهة، كما أشار إليه أمير المؤمنين ﷺ في ما رواه الصدوق أيضاً. وللمزيد أنظر شروح الكافي».

١١. «فأكب عليه» أي أقبل إليه، أو ألقى نفسه عليه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧ (كعب).

١٢. في «ب»: «عليه هشام».

وَانْصَرَفَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَغَدَا عَلَيْهِ<sup>١</sup> الدِّيصَانِيُّ، فَقَالَ لَهُ<sup>٢</sup>: يَا هِشَامُ، إِنِّي جِئْتُكَ مُسَلِّمًا، وَلَمْ أَجِئْكَ مُتَقَاضِبًا لِلْجَوَابِ، فَقَالَ لَهُ هِشَامُ: إِنْ كُنْتُ جِئْتُ مُتَقَاضِبًا، فَهَآكَ<sup>٣</sup> الْجَوَابُ. فَخَرَجَ الدِّيصَانِيُّ عَنْهُ<sup>٤</sup> حَتَّى أَتَى بَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأُذِنَ لَهُ، فَلَمَّا قَعَدَ، قَالَ لَهُ<sup>٦</sup>: يَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، دَلَّنِي عَلَى مَعْبُودِي، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>: «مَا اسْمُكَ؟» فَخَرَجَ عَنْهُ، وَلَمْ يُخْبِرْهُ بِاسْمِهِ، فَقَالَ لَهُ أَضْحَابُهُ: كَيْفَ لَمْ تُخْبِرْهُ بِاسْمِكَ؟ قَالَ: لَوْ كُنْتُ قُلْتُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ، كَانَ يَقُولُ: مَنْ هَذَا الَّذِي أَنْتَ لَهُ عَبْدٌ؟ فَقَالُوا لَهُ: عُدْ إِلَيْهِ، وَقُلْ لَهُ: يَذُلُّكَ عَلَى مَعْبُودِكَ، وَلَا يَسْأَلُكَ عَنِ اسْمِكَ.

٨٠/١

فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ<sup>٨</sup> لَهُ: يَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، دَلَّنِي عَلَى مَعْبُودِي، وَلَا تَسْأَلْنِي عَنِ اسْمِي، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٩</sup>: «اجْلِسْ» وَإِذَا عَلَامَ لَهُ<sup>١٠</sup> صَغِيرٌ، فِي كَفِّهِ بَيْضَةٌ يَلْعَبُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ<sup>١١</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٢</sup>: «نَاوِلْنِي يَا عَلَامُ<sup>١٣</sup> الْبَيْضَةَ»، فَنَاوَلَهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ لَهُ<sup>١٤</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٥</sup>: «يَا دِيسَانِيُّ، هَذَا حِصْنٌ مَكْنُونٌ<sup>١٦</sup>، لَهُ<sup>١٧</sup> جِلْدٌ غَلِيظٌ، وَتَحْتَ الْجِلْدِ

١. في التوحيد: «إليه». و«غدا عليه» أي: جاءه غَدَوَةٌ، وهي أَوَّلُ النهار؛ أو هي ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، ثُمَّ عَمَّ. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦؛ المغرب، ص ٣٣٦ (غدو).
٢. في التوحيد والوافي: - «وله».
٣. «ها، هاء، هاء، هاء» كلُّها اسم فعل بمعنى خُذ. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٤٨.
٤. في التوحيد: + «فأخبر أن هشاماً دخل على أبي عبدالله<sup>عليه السلام</sup> فعلمه الجواب، فعضى عبدالله الديصاني».
٥. في الوافي: - «وله».
٦. في «بس، بف» والوافي: «وقال».
٧. في «بج»: «له غلام». وفي «بر»: - «وله».
٨. في «ب، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: - «وله».
٩. في «بر» وشرح المازندراني والوافي: «يا غلام ناوِلْنِي».
١٠. في «ب، بج، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: - «وله».
١١. «مكنون»: صفة حصن باعتبار المتعلق، أي مستور ما فيه، أو مكنون فيه ومصون من جميع جوانبه لا فرجة فيه ولا باب له. من كنت الشيء، أي سترته وسترته. ويحتمل الإضافة، أي حصن أمر مكنون. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٣؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٥٢؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢١٨٩ (كنن).
١٢. في «بر»: «وله».

الْفَلِيطِ جِلْدَ رَقِيقٍ، وَتَحْتَ الْجِلْدِ الرَّقِيقِ ذَهَبَةٌ مَائِعَةٌ، وَفِضَّةٌ ذَائِبَةٌ، فَلَا الذَّهَبَةُ الْمَائِعَةُ تَخْتَلِطُ بِالْفِضَّةِ الذَّائِبَةِ، وَلَا الْفِضَّةُ الذَّائِبَةُ تَخْتَلِطُ بِالذَّهَبَةِ الْمَائِعَةِ، فَهِيَ<sup>١</sup> عَلَى خَالِهَا، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا خَارِجٌ مُضْلَحٌ؛ فَيُخْبِرُ عَنْ صَلَاحِهَا<sup>٢</sup>، وَلَا دَخَلَ فِيهَا مُفْسِدٌ؛ فَيُخْبِرُ عَنْ فَسَادِهَا، لَا يَذَرِي<sup>٣</sup> لِلذَّكْرِ<sup>٤</sup> خَلَقَتْ أُمُّ لِلَاثْنِي، تَنْفَلِقُ<sup>٥</sup> عَنْ مِثْلِ الْوَانِ الطَّوَاوِيسِ، أَتَرَى لَهَا مَدَبْرَأً<sup>٦</sup>.

قَالَ<sup>٦</sup>: فَاطْرُقُ<sup>٧</sup> مِلْيَا<sup>٨</sup>، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّكَ إِمَامٌ وَ<sup>٩</sup>حُجَّةٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَأَنَا تَائِبٌ مِمَّا كُنْتُ فِيهِ<sup>١٠</sup>.  
٢٢٠ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْقُفَيْمِيِّ<sup>١٢</sup>:

١. في «بر»: «وهي». وفي التوحيد: «هي».
  ٢. في «بس» والتوحيد: «إصلاحها».
  ٣. في «بح» وحاشية «ف»: «ولا يذري».
  ٤. في شرح المازندراني: «الذكر».
  ٥. «تنفلق» أي تنشق، تُسَمَّنُ معنى الكشف فعدي بن، أي تنشق كاشفة عن حيوان له ألوان الطواويس. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٥٤؛ الوافي، ج ١، ص ٣٢٢.
  ٦. في «بف»: «وقال». وفي «بر»: «- قال».
  ٧. في «بر»: «+ رأسه». وأطرق الرجل أي سكت فلم يتكلم، وأرعى عينيه ينظر إلى الأرض. فالمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).
  ٨. «الملي»: الطائفة من الزمان لاحد لها. يقال: مضى ملي من النهار ومن الدهر أي طائفة منه. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (ملو).
  ٩. في «ب» ف، وحاشية «ج» ض، وشرح المازندراني: «وأشهد».
  ١٠. في «بف»: «- و».
  ١١. التوحيد، ص ١٢٢، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم. وراجع: التوحيد، ص ١٣٠، ح ٩. الوافي، ج ١، ص ٣١٩، ح ٢٥٤.
  ١٢. في «ب» ض، و، بح، بر: «العباس بن عمرو الفقيمي» وفي «بف»: «عباس بن عمر الفقيمي».
- هذا، والظاهر أنَّ العباس هذا، هو العباس بن عمرو الفقيمي الذي روى عنه إبراهيم بن هاشم في الأسالي للصدوق، ص ١٧٥ المجلس ٣٨، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ١٢٠، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٨، ح ١؛ والتوحيد، ص ٦٠، ح ٨؛ و ص ١٦٩، ح ٣؛ و ص ٢٩٣، ح ٢.

عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ فِي حَدِيثِ الرَّثَدِيِّ الَّذِي أَتَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَكَانَ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَخْلُقُ قَوْلُكَ: «إِنَّهُمَا اثْنَانِ» مِنْ أَنْ يَكُونَا قَدِيمَيْنِ قَوِيَيْنِ، أَوْ يَكُونَا ضَعِيفَيْنِ، أَوْ يَكُونَا أَحَدَهُمَا قَوِيًّا وَالْآخَرُ ضَعِيفًا، فَإِنْ كَانَا قَوِيَيْنِ، فَلَيْمَ لَا يَذْفَعُ كُلُّ وَاحِدٍ ٨١/١ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، وَيَتَفَرَّدُ<sup>١</sup> بِالتَّذْبِيرِ<sup>٢</sup>؟ وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَوِيٌّ، وَالْآخَرُ ضَعِيفٌ، ثَبَتَ أَنَّهُ وَاحِدٌ كَمَا نَقُولُ؛ لِلْعَجْزِ الظَّاهِرِ فِي الثَّانِي.

فَإِنْ قُلْتَ: «إِنَّهُمَا اثْنَانِ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَا مُتَقَيِّقَيْنِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ<sup>٣</sup>، أَوْ مُفْتَرَقَيْنِ<sup>٤</sup> مِنْ كُلِّ جِهَةٍ<sup>٥</sup>، فَلَمَّا رَأَيْنَا الْخَلْقَ مُنْتَظِمًا، وَالْفَلَكَ جَارِيًا، وَالتَّذْبِيرَ وَاحِدًا، وَاللَّيْلَ<sup>٦</sup> وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، دَلَّ صِحَّةَ الْأَمْرِ وَالتَّذْبِيرِ، وَاتِّتِلَافِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ الْمُدَبِّرَ وَاحِدٌ. ثُمَّ يَلْزَمُكَ - إِنْ ادَّعَيْتَ اثْنَيْنِ - فُرْجَةٌ مَا بَيْنَهُمَا حَتَّى يَكُونَا اثْنَيْنِ، فَصَارَتْ الْفُرْجَةُ ثَالِثًا بَيْنَهُمَا، قَدِيمًا مَعَهُمَا، فَيَلْزَمُكَ ثَلَاثَةٌ، فَإِنْ ادَّعَيْتَ ثَلَاثَةً، لَزِمَكَ مَا قُلْتَ<sup>٧</sup> فِي الْإِثْنَيْنِ حَتَّى يَكُونَ<sup>٨</sup> بَيْنَهُمَا فُرْجَةٌ<sup>٩</sup>، فَيَكُونُوا .....»

«وَالْمُقَيِّمِ»: منسوب إلى قميم بن دارم بن مالك بن حنظلة. وقيل: قميم بن جرير بن دارم. راجع: الباب في تهذيب الأنساب، ج ٢، ص ٤٣٧.

١. في «ب» ض، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «ينفرد». وقوله: «ينفرد» إن كان مرفوعاً، فهو عطف على المنفرد، أي لا ينفرد. وفسره الشيرازي بما يقتضي نصبه، أي حتى ينفرد. ويجوز أن يكون الراو واو المعية. راجع: النحو الوافي، ج ٤، ص ٣٥٦.

٢. في حاشية «ج»: «والمربوبية» وفي الاحتجاج: «وينفرد بالمربوبية».

٣. في «بر» وحاشية: «بح» والوافي: «وجه». ٤. في «الف» ب: «مفترقين».

٥. في مرآة العقول: «في بعض النسخ: من جهة».

٦. في التوحيد، ص ٢٤٣ والاحتجاج: «واختلاف الليل» بدل «والتدبير واحداً والليل». واعلم أَنَّ المفعول الثاني بعد كلمة «القمر» محذوف وهو «تتعاقب» مثلاً أو «تتعاقب».

٧. في «ب» بح، وحاشية «بر» بف: «قلته». وفي التوحيد، ص ٢٤٣: «قلنا». وما قاله الإمام عليه السلام هو لزوم وجود المثني والمميز، فلا بد هنا من وجود المثلث وهو عبارة عن الفرجتين، فالمراد بالفرجة هو جنس الفرجة.

٨. هكذا في «ب» ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف: وشرح صدر المتألهين والوافي ومرآة العقول والتوحيد، ص ٢٤٣. وفي المطبوع وشرح المازندراني: «تكون».

٩. في مرآة العقول: «فرجتان».

خَمْسَةً<sup>١</sup>، ثُمَّ يَتَنَاهَى<sup>٢</sup> فِي الْعَدَدِ إِلَى مَا لَا نِهَآئَةَ لَهُ فِي الْكَثْرَةِ.

قَالَ هِشَامٌ: فَكَانَ مِنْ سُؤَالِ الزَّنْدِيقِ أَنْ قَالَ<sup>٣</sup>: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وُجُودُ الْأَفَاعِيلِ دَلَّتْ<sup>٤</sup> عَلَى أَنَّ<sup>٥</sup> صَانِعاً صَنَعَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى بِنَاءِ<sup>٦</sup> مُشَيِّدٍ<sup>٧</sup> مَبْنِيٍّ، عَلِمْتَ أَنَّ لَهُ بَانِيّاً وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَرَ الْبَانِيَّ وَلَمْ تُشَاهِدْهُ؟» قَالَ: فَمَا هُوَ؟ قَالَ: «شَيْءٌ بِخِلَافِ الْأَشْيَاءِ؛ اَرْجِعْ<sup>٨</sup> بِقَوْلِي<sup>٩</sup> إِلَى إِبْتِنَابِ مَعْنَى، وَأَنَّهُ شَيْءٌ بِحَقِيقَةِ الشَّيْئِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا جِسْمَ وَلَا صُورَةَ، وَلَا يَحْسَ وَلَا يَجَسَّ<sup>١٠</sup>، وَلَا يَذْرُكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، لَا تَذْكُرُهُ الْأَوْهَامُ<sup>١١</sup>، وَلَا تَنْقُضُهُ الدُّهُورُ، وَلَا تَغَيِّرُهُ الْأَزْمَانُ<sup>١٢</sup>».

١. في التوحيد، ص ٢٤٣: «فرجتان فيكون خمساً بدل فرجة فيكونوا خمسة».

٢. في «ج» بس، بف: «تتناهى».

٣. في «ب»: «+» له.

٤. في «مراة العقول»: قوله: فما الدليل عليه؛ يعني بما ذكرت قد ثبت وحدة المبدأ الأول للعالم على تقدير وجوده، فما الدليل على وجوده؟ ونحوه في حاشية ميرزافيعا، ص ٢٦٦.

٥. كذا في النسخ التي قبلت، والتأنيث هو باعتبار المضاف إليه وهو جمع الجمع، أو باعتبار أن لكل فعل وجوداً.

٦. في «ج»: «+» لها.

٧. «البناء» مصدر بمعنى المبنى، فذكر المبنى تأكيد له، أو إخراج لغير معنى المبني مثل المعنى المقابل للهدم. أو المعنى: مبني لإنسان لا الأبنية التي تكون في الجبال. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٦٥؛ «مراة العقول»، ج ١، ص ٢٧٤.

٨. «المشيد»: المعمول من الشيد، وهو كل شيء طُلِّقَ به الحائط من جصٍّ، أو ملاط، و «المشيد»: المطول؛ يعني: إذا نظرت إلى بناء محكم مبني من آلات مثل الجص والأحجار وغيرها. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٥ (شيد)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٦٥.

٩. في «ض»: «أرجع». وفي «مراة العقول»: قوله: أرجع، على صيغة الأمر أو المتكلم وحده.

١٠. في التوحيد، ص ١٠٤ و ٢٤٣ والمعاني والاحتجاج: «شيء».

١١. في الوافي: «ولا يجس». وقوله: «لا يجس» أي لا يمس باليد. يقال: جسّه بيده، أي مسّه. واحتمل الفيض كونه بمعنى لا يَنْقُضُ عنها. يقال: جسّت الأخبار، أي تفحصت عنها. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جس).

١٢. في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: ولا تدرکه الأوهام، بالواو، وهو أظهر».

١٣. الحديث طويل، قطعه الكليني، وأورد صدره هنا، وذكر تنمة الحديث في ثلاث مواضع أخرى من الكافي

٢٢١ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ  
الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ  
الزُّهْرِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَفَى لِأُولَى الْأَلْبَابِ بِخَلْقِ الرَّبِّ الْمُسَخَّرِ<sup>١</sup>، وَمُلكِ<sup>٢</sup>  
الرَّبِّ الْقَاهِرِ، وَجَلَالِ الرَّبِّ الظَّاهِرِ، وَنُورِ الرَّبِّ الْبَاهِرِ<sup>٣</sup>، وَبَرْهَانِ الرَّبِّ الصَّادِقِ،  
وَمَا أُنْطِقَ بِهِ أَلْسُنَ الْعِبَادِ، وَمَا أُرْسِلَ بِهِ الرُّسُلُ، وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْعِبَادِ، ذَلِيلًا عَلَى الرَّبِّ  
عَزَّ وَجَلَّ»<sup>٤</sup>.

## ٢ - بَابُ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ شَيْءٌ

٢٢٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ

« (كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنها من صفات الفعل...، ح ٣٠٦؛ وكتاب  
الحجة، باب الاضطرار إلى الحجة، ح ٤٣٤) وكثر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأول،  
ح ٣٠٠. كما أشار إليه الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وأورد الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد،  
ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمي مع تفاوت يسير. وفي التوحيد، ص ١٠٤، ح ٢؛ ومعاني  
الأخبار، ص ٨، ح ١، بسندهما عن علي بن إبراهيم بن هاشم من قوله: «قال: فما هو؟ قال: شيء» بخلاف  
الشيء» إلى قوله: «غير أنه لا جسم ولا صورة» الاحتجاج للطبرسي، ج ٢، ص ٣٣١ مرسلًا عن هشام بن  
الحكم مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٢٥، ح ٢٥٦.

١ . التسخير: التذليل. و«المُسَخَّر»: اسم فاعل مجرور صفة للرب أو الخلق، أو اسم مفعول مجرور صفة للخلق،  
أو منصوب مفعولاً للخلق، ولكنه بعيد. و«الخلق» بمعنى الإيجاد، أو المخلوق، أو التقدير. أنظر: الصحاح،  
ج ٢ ص ٦٨٠ (سخر)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٧١؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٧٦.

٢ . «الملك»: العز والسلطنة، و«الملك»: مصدر، وقد شاع استعماله فيما يملك. وجاز الكل هنا. أنظر: شرح  
المازندراني، ج ٣، ص ٧١؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٧٧.

٣ . «الباهر»: المضيء، أو الغالب. يقال: بَهَرَ القمر: أضاء حتى غلب ضوءه ضوء الكواكب. وبهر فلان أنترابه:  
غلبهم حسناً. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٩ (بهر).

٤ . الوافي، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٢٥٥.



عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقُلْتُ: أَتَوْهُمْ<sup>١</sup> شَيْئًا؟ فَقَالَ<sup>٢</sup>: نَعَمْ، غَيْرَ مَعْقُولٍ، وَلَا مَخْدُودٍ، فَمَا وَقَعَ وَهْمُكَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ، فَهُوَ خِلَافُهُ<sup>٣</sup>، لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، وَلَا تُذَرِّكُهُ الْأَوْهَامُ، كَيْفَ تُذَرِّكُهُ الْأَوْهَامُ وَهُوَ خِلَافُ مَا يُعْقَلُ، وَخِلَافُ مَا يُتَصَوَّرُ فِي الْأَوْهَامِ؟ إِنَّمَا يُتَوَهَّمُ<sup>٤</sup> شَيْءٌ غَيْرَ مَعْقُولٍ وَلَا مَخْدُودٍ<sup>٥</sup>.

٢٢٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ<sup>٦</sup> بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام الثَّانِي عليه السلام: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلَّهِ: إِنَّهُ شَيْءٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ»، يُخْرِجُهُ<sup>٧</sup> مِنَ<sup>٨</sup> الْحَدِّينِ: حَدَّ التَّعْطِيلِ<sup>٩</sup>، وَحَدَّ التَّشْبِيهِ<sup>١٠</sup>.

٢٢٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَوٌ<sup>١١</sup> مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلَقَهُ خَلَوٌ مِنْهُ، وَكُلُّ

١. «أَتَوْهُمْ»، استفهام على حذف أَدَانِهِ، أو الهمزة للاستفهام، والفعل ماض مجهول، أو مضارع معلوم مخاطب، أو على صيغة التكلم خبر. والأَوَّلُ هو الأَظْهَرُ. أنظر: مرآة العقول ج ١، ص ٢٨١.

٢. في حاشية «ج»: «قال». ٣. في «ب»، «بس» وحاشية «بر»: «بخلافه».

٤. في مرآة العقول: «يتعقل». ولعله من باب النقل بالمعنى.

٥. التوحيد، ص ١٠٦، ح ٦، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد... الوافي، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٢٥٧.

٦. في «ج»، «ج»، «ب»، «بف»: «الحسن».

٧. في «ب»، «ج»، «ب»، «ب»، «بس»: «تخرجه». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٧١: «أي يجوز أن يقال لله: إنه شيء»، ويجب أن يخرج الجاهل من الحدّين، فقولُه: يخرجُه، إنشاء في قالب الخبر.

٨. في حاشية «ج»، «ف»، وشرح صدر المتألّهين: «عن».

٩. في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٧٢: «والمراد بحَدَّ التعطيل الخروج عن الوجود وعن الصفات الكماليّة والفعلية والإضافيّة، وبحَدَّ التشبيه الاتّصاف بصفات الممكن والاشتراك مع الممكنات في حقيقة الصفات». وانظر أيضاً: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٨٢: مرآة العقول، ج ١، ص ٢٨٢.

١٠. التوحيد، ص ١٠٧، ح ٧، بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي. الوافي، ج ١، ص ٣٣٣، ح ٢٥٨.

١١. «الخلو»: مصدر بمعنى الخالي. يقال: كَتَا خِلَوَيْنِ، أي خاليتين. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٣٩.

مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» فَهُوَ مَخْلُوقٌ مَا خَلَا اللَّهَ<sup>١</sup>.

٢٢٥ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ

بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّو مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلَقَهُ جَلَّو مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ ٨٣/١

عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» مَا خَلَا اللَّهَ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، تَبَارَكَ الَّذِي لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»<sup>٢</sup>.

٢٢٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ؛

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّو مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلَقَهُ جَلَّو مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ

اسْمُ «شَيْءٍ» مَا خَلَا اللَّهَ تَعَالَى، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»<sup>٣</sup>.

٢٢٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْقُفَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ قَالَ لِلزُّنْدِيقِ جِبْنَ سَأَلَهُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «هُوَ شَيْءٌ بِخِلَافِ

«(خلو). والغرض أنه تعالى لا يشارك أحداً من المخلوقات في ذاته؛ لأن الله سبحانه وجود بحت خالص لا

ماهية له سوى الإتيّة، والخلق ماهيات صرفة لا إتيّة لها من حيث هي وإنما وجدت به سبحانه وبإتيّته. ولا في

شيء من صفاته الحقيقية؛ لأنها عين ذاته، وإنما الاشتراك له معهم في أمور خارجة عن ذاته. أنظر: شرح صدر

التألهين، ص ٢٢٧؛ الوافي، ج ١، ص ٣٣٤.

١. التوحيد، ص ١٠٥، ح ٥، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم. الوافي، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٢٦٠.

٢. في «بع» وشرح صدر التألهين: «العليم». وفي التوحيد: - «وهو السميع البصير».

٣. التوحيد، ص ١٠٥، ح ٣، بسنده عن النضر بن سويد. الوافي، ج ١، ص ٣٣٥، ح ٢٦٢.

٤. في «ب»: «خَيْثَمَةَ» وهو سهو. والظاهر أنه خَيْثَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَعْفِيِّ المذكور في أصحاب أبي جعفر

الباقر عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ١٥؛ رجال الطوسي، ص ١٣٣، الرقم ١٣٨٦؛ خلاصة الأقوال، ص ٦٦، الرقم

٩٨ رجال ابن داود، ص ١٤٢، الرقم ٥٦٧.

٥. التوحيد، ص ١٠٥، ح ٤، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم. الوافي، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٢٦١.

٦. في «ج» والكافي، ح ٢٢٠: - «وهو».

الأشياء، اَرْجِعْ بِقَوْلِي<sup>١</sup> إِلَى إِفْتَابَاتٍ مَعْنَى، وَأَنَّهُ<sup>٢</sup> شَيْءٌ بِحَقِيقَةِ الشَّيْئِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا جِسْمَ وَلَا صُورَةَ، وَلَا يُحَسُّ وَلَا يُحَسُّ<sup>٣</sup>، وَلَا يُدْرِكُ بِالْخَوَاسِ الْخَمْسِ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تَنْقُضُهُ الدَّهْوَرُ، وَلَا تَغَيِّرُهُ الْأَزْمَانُ.

فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ<sup>٤</sup>: فَتَقُولُ: إِنَّهُ سَمِيعٌ بِصِيرٍ؟

قَالَ<sup>٥</sup>: «هُوَ سَمِيعٌ، بِصِيرٍ<sup>٦</sup>؛ سَمِيعٌ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَبُصِيرٌ بِغَيْرِ آلَةٍ، بَلْ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَيُبْصِرُ بِنَفْسِهِ، لَيْسَ<sup>٧</sup> قَوْلِي: إِنَّهُ سَمِيعٌ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَبُصِيرٌ<sup>٨</sup> يُبْصِرُ بِنَفْسِهِ<sup>٩</sup> أَنَّهُ شَيْءٌ، وَالتَّنْفُسُ شَيْءٌ آخَرُ، وَلَكِنْ<sup>١٠</sup> أَرَدْتُ عِبَارَةً عَنْ نَفْسِي<sup>١١</sup>؛ إِذْ كُنْتُ مَسْؤُولًا،

١. في التوحيد: «وشيء».

٢. في «ض»: «ولا يُحَسُّ ولا يُحَسُّ» وفي الوافي: «ولا يحس» وقوله: «ولا يحس» أي «لا يمس باليد» واحتمل الفيض كونه بمعنى لا يُتَفَحَّصُ عنها، يقال: جَسَّتُ الْأَخْبَارَ، أي: تَفَحَّصْتُ عنها. وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جس).

٣. في الكافي، ح ٣٠٠: «السائل».

٤. في الكافي، ح ٣٠٠: «أقول».

٥. قال صدر المتألهين: «لَمَّا تَوَهَّم السَّائِلُ أَنَّ تَزْيِيهِهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ لِلْبَّارِي سَبْحَانَهُ عَنْ مِشَارَكَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَتَقْدِيسِهِ إِيَّاهُ عَنْ كُلِّ مَا يَدْرِكُ بِحَسٍّ أَوْ وَهْمٍ، مَقْضُودٌ بِكَوْنِهِ سَمِيعاً وَبُصِيراً؛ لِأَنَّ بَعْضَ مَا سَوَاهُ يَوْصَفُ بِهَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ، أَزَاحَ ذَلِكَ التَّوَهُّمَ بِأَنَّهُ كَوْنُهُ سَمِيعاً وَبُصِيراً لَا يَوْجِبُ لَهُ الْإِشْرَاقَ مَعَ غَيْرِهِ، لَا فِي الذَّاتِ وَلَا فِي صِفَةِ مُتَقَرَّرَةٍ لِدَاثَةِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ سَمِيعٌ بِجَارِحَةٍ، بِصِيرٍ بِآلَةٍ، وَهُوَ تَعَالَى يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ لَا بِجَارِحَةٍ وَلَا بِآلَةٍ وَلَا بِصِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى ذَاتِهِ؛ لِيَلْزِمَ عَلَيْنَا أَنَّهُ يَكُونُ لَهُ مِجَاسٌ أَوْ مُشَابِهٌ، بَلْ هُوَ سَمِيعٌ بِنَفْسِهِ بِصِيرٍ بِنَفْسِهِ». وقال العلامة الفيض: «وذلك لِأَنَّ مَعْنَى السَّمَاعِ وَالْبَصَارِ لَيْسَ إِلَّا حُضُورُ الْمَسْمُوعِ عِنْدَ السَّامِعِ وَانْكَشَافُ الْمُبْصَرِ عِنْدَ الْبَصِيرِ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِمَا أَنْ يَكُونَ بَالَةً أَوْ جَارِحَةً...» أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٨؛ الوافي، ج ١، ص ٣٣١.

٦. في «بر»: «و».

٧. في «بر»: «بلى».

٨. في «ب، ج، ف، ب، ب»، وفي الوافي: «بصير» وفي التوحيد: «سميع» و«بصير».

٩. في «ض، بر»: «وبصير يبصر بنفسه». وفي الكافي، ح ٣٠٠: «ليس قولي: إِنَّهُ سَمِيعٌ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ شَيْءٌ» بدل «ليس قولي - إلى - أَنَّهُ شَيْءٌ».

١٠. في «ض، بر»: «و» وفي «ض» والكافي، ح ٣٠٠ و«مرآة العقول»: «ولكني».

١١. في شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٨: «أَيَّ أَرَدْتُ التَّعْبِيرَ عَمَّا فِي نَفْسِي مِنْ الْإِشْرَاقِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْكَثْرَةِ لِفَرَضِ الْغَيْرِ عَمَّا فِي نَفْسِي؛ إِذْ كُنْتُ مَسْؤُولًا، وَلِفَرَضِ الْغَيْرِ الْغَيْرِ الَّذِي هُوَ السَّائِلُ، وَإِلَّا فَالَّذِي فِي نَفْسِي لَا يَقَعُ الْإِشْرَاقُ فِي تَعْقُلِهِ إِلَى عِبَارَةٍ...» وقيل غير ذلك.

وإفهاماً لك؛ إذ كنت سائلاً، فأقول<sup>١</sup>: إنه<sup>٢</sup> سميع<sup>٣</sup> بكّله، لا أن الكلّ منه له بعض<sup>٤</sup>،  
ولكني<sup>٥</sup> أردت إفهامك، والتّغيير عن نفسي، وليس مرجعي في ذلك<sup>٦</sup> إلا إلى أنّه السميع  
البصير، العالم الخبير، بلا اختلاف الذات، ولا اختلاف المعنى.

٨٤ / ١

قال له السائل: فما هو؟

قال أبو عبد الله<sup>٧</sup>: «هو الرّب، وهو المعبود، وهو الله، وليس قولني:  
«الله» إثبات هذه الحروف: ألب ولام وهاء، ولا زاء ولا باء<sup>٨</sup>، ولكن أزعج<sup>٩</sup> إلى  
معنى وشيء<sup>١٠</sup> خالق الأشياء وصانعها، ونعت<sup>١١</sup> هذه الحروف<sup>١٢</sup> وهو المعنى

١. في حاشية «ض» والتوحيد: «أقول».

٢. في الكافي، ح ٣٠٠ والتوحيد: «يسمع».

٣. في الكافي، ح ٣٠٠: «لا أن كله له بعض» لأنّ الكلّ لئاله بعض» بدل «لا أن الكلّ منه له بعض».

٤. في الكافي، ح ٣٠٠: «ولكن».

٥. في التوحيد: «ألف، لام، هاء» بدل «ألف ولام وهاء، ولا راء ولا باء».

٦. في «ض» و: «أزعج». وفي شرح المازندراني: «يحتمل الأمر والتكلم».

٧. في التوحيد: «هو شيء» بدل «وشيء».

٨. في التوحيد: «وقعت عليه» بدل «ونعت». واستصوب الفيض في الوافي، والمجلسي في مرآة العقول ما في

التوحيد، وقال الفيض: «وكأنه أسقطه بعض نساخ الكافي سهواً وتبعه آخرون».

٩. في حلّ هذه العبارة وجوه:

الأول: «نعت» مجرور عطفاً على «معنى»، و«الله» قائم مقام المفعول الأول لاسمي. و«الرحمن» وما عطف  
عليه مبتدأ، خبره قوله: «من أسمائه».

الثاني: «نعت» مجرور معطوف على «شيء» ومضاف. و«هو» راجع إلى مرجع في كلام السائل أو ضمير شأن.  
وعلى الأول «المعنى» خبر المبتدأ و«سمي به» خبر بعد خبر. وعلى الثاني «المعنى» مبتدأ و«سمي به» خبره.  
وعلى التقديرين ضمير «به» راجع إلى «نعت» و«الله» مبتدأ و«من أسمائه» خبر.

الثالث: «نعت» مجرور معطوف على «الأشياء» أو على ضمير «صانعها» عند من جوزه بدون إعادة الجاز.

الرابع: «نعت» مبتدأ مضاف إلى «هذه» و«الحروف» خبره. وقوله: «الله والرحمن» مبتدأ خبره «من أسمائه»،  
والمعنى أنّ نعت هذه الحروف التي في «الله» و«رّب» أنّها حروف وأنها ألف، لام، هاء، راء، باء، و«هو» أي  
المقصود إثباته «المعنى».

سَمِّيَ بِهِ اللَّهُ، وَالرَّحْمَنُ، وَالرَّحِيمُ وَالْعَزِيزُ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ، وَهُوَ الْمَعْبُودُ جَلَّ وَعَزَّ<sup>١</sup>.

قَالَ لَهُ<sup>٢</sup> السَّائِلُ: فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ مَوْهُوماً إِلَّا مَخْلُوقاً.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَ التَّوْحِيدُ عَنَّا مُزْتَفِعاً؛ لِأَنَّا لَمْ نَكْلَفْ غَيْرَ مَوْهُومٍ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: كُلُّ مَوْهُومٍ بِالْحَوَاسِّ مُدْرِكٌ بِهِ<sup>٣</sup> تَحْدَهُ<sup>٤</sup> الْحَوَاسِّ وَتَمَثَّلُهُ<sup>٥</sup>؛ فَهُوَ مَخْلُوقٌ [وَلَا يَجِدُ مِنْ إِنْثَابِ<sup>٦</sup> صَانِعِ الْأَشْيَاءِ خَارِجاً مِنَ الْجِهَتَيْنِ الْمَذْمُومَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: النَّفْيُ]؛<sup>٧</sup> إِذْ كَانَ النَّفْيُ هُوَ الْإِبْطَالُ وَالْعَدَمُ، وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ: التَّشْبِيهُ؛ إِذْ كَانَ التَّشْبِيهُ هُوَ<sup>٨</sup> صِفَةُ الْمَخْلُوقِ الظَّاهِرِ التَّزْكِيْبِ وَالتَّالِيْفِ، فَلَمْ يَكُنْ

١. الخامس: «نعت» خبر مقدم، والحروف «مبتدأ مؤخر» أي هذه الحروف نعت وصفة دالة على ذاته.

أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٩٣؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٧٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٨٧.

١. في «ب»: «وسمي».

٢. في «ف، ب، س» وحاشية «ج»: «جَلَّ جلاله». وفي «ب»: «جَلَّ جلاله وعزَّ». وفي «ض»: «عزَّ وجلَّ جلاله». وفي «ي»: «جَلَّ وعزَّ جلاله». ٣. في «بر» والتوحيد: «-وله».

٤. في «ف، ب، ي»: «لا نكلف». وفي حاشية «ف»: «لم نعتقد». وفي التوحيد والاحتجاج: «+ أن نعتقد».

٥. هكذا في أكثر النسخ والمطبوع وشرح المازندراني والوافي، والضمير راجع إلى الوهم وفي حاشية «ي»: «يها».

٦. في «ي»: «يها تحده». وفي التوحيد: «فما تجده» بدل «يها تحده». قوله: «تحده» أو «مما تحده» خبر «كلَّ مَوْهُومٍ» وقوله: «فهو مخلوق» نتيجة المحدودية.

٧. «تمثله»: مضارع معلوم من التفعيل، أو من التفعّل بحذف إحدى الباءين. والتفعّل قد يأتي للتعدي. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٩٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٩٥.

٨. في الاحتجاج: «+ كون».

٩. ما بين المعقوفين أضيف من «ف» والتوحيد والاحتجاج. والظاهر أنَّ هذا السقط والخلل نشأ من النسخ الأول. ونقل العلامة المجلسي شرح قوله: «فإنَّا لم نجد مَوْهُوماً» إلى قوله: «لبيانها ووجودها» من صدر المتألهين بطوله، ثم قال: «وأقول: بناء أكثر التكاليفات على سقط وقع من الكليني رحمه الله أو النسخ». أنظر: مرآة العقول، ج ١، ص ٢٩١ - ٢٩٠. ١٠. في التوحيد: «من».

بَدَّ مِنْ إِنْجَابِ الصَّانِعِ؛ لَوْجُودِ الْمَصْنُوعَيْنِ وَالِاضْطِرَارِ إِلَيْهِمْ<sup>١</sup> أَنَّهُمْ مَصْنُوعُونَ، وَأَنَّ<sup>٢</sup> صَانِعَهُمْ غَيْرُهُمْ، وَلَيْسَ مِثْلُهُمْ؛ إِذْ كَانَ مِثْلُهُمْ شَبِيهَا بِهِمْ فِي ظَاهِرِ التَّرَكِيبِ وَالتَّالِيفِ، وَفِيمَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ<sup>٣</sup> مِنْ خُدُوعِهِمْ نَعْدَ إِذْ<sup>٤</sup> لَمْ يَكُونُوا، وَتَنْقِيلِهِمْ<sup>٥</sup> مِنْ صَغَرٍ إِلَى كِبَرٍ، وَسَوَادٍ إِلَى بَيَاضٍ، وَقُوَّةٍ إِلَى ضَعْفٍ، وَأَحْوَالٍ مُوجُودَةٍ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى تَفْسِيرِهَا؛ لِإِبْيَانِهَا<sup>٦</sup> وَوُجُودِهَا.

قَالَ<sup>٧</sup> لَهُ السَّائِلُ: فَقَدْ حَدَدْتَهُ إِذْ أَثَبَّتَ وَجُودَهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَمْ أَحَدَّهُ، وَلَكِنِّي أَثَبَّتُهُ؛ إِذْ<sup>٨</sup> لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِنْجَابِ مَنْزِلَةٌ».

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَلَهُ إِنْثِيَّةٌ وَمَائِيَّةٌ<sup>٩</sup>؟

قَالَ: «نَعَمْ، لَا يَثْبُتُ الشَّيْءُ إِلَّا بِإِنْثِيَّةٍ وَمَائِيَّةٍ».

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَلَهُ<sup>١٠</sup> كَيْفِيَّةٌ؟

قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّ الْكَيْفِيَّةَ جِهَةٌ الصِّفَةِ وَالْإِخَاطَةِ، وَلَكِنْ لَابَدٌّ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ<sup>١١</sup> جِهَةِ ٨٥/١ التَّغْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّ مَنْ نَفَاهُ، فَقَدْ أَنْكَرَهُ وَدَفَعَ رُبُوبِيَّتَهُ وَأَبْطَلَهُ، وَمَنْ شَبَّهَهُ بِغَيْرِهِ، فَقَدْ أَثَبَّتَهُ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ الْمَصْنُوعِينَ الَّذِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ الرُّبُوبِيَّةَ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ

١. في التوحيد: «والاضطرار منهم إليه أثبت». وفي الاحتجاج: «والاضطرار منهم إليه» كلاهما بدل

«والاضطرار إليهم».

٢. في «بر»: «أن كان».

٣. في «ب»: «إليهم».

٤. في حاشية «بح»: «والتوحيد والاحتجاج: «أن».

٥. في حاشية «ج»: «وعن تنقلهم». وفي «بف، بر»: «ويتقلهم».

٦. في التوحيد والاحتجاج: «لثباتها».

٧. في «بر»: «والوافي: «فقال».

٨. في «ج، ض، بر، بس، بف»: «والوافي والتوحيد: - «له».

٩. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بف»: «والوافي، وهو المختار. وفي «بس» والمطبوع: «إذ».

١٠. في حاشية «ج»: «ماهية».

١١. في حاشية «ف»: «إن له».

١٢. في الوافي: «عن».

إِنِّبَاتُ أَنْ لَهُ كَيْفِيَّةٌ<sup>١</sup> لَا يَسْتَحِقُّهَا غَيْرُهُ، وَلَا يُشَارِكُ<sup>٢</sup> فِيهَا، وَلَا يَخَاطُبُ بِهَا، وَلَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهُ.

قَالَ السَّائِلُ: فَيَعَانِي<sup>٣</sup> الْأَشْيَاءُ بِنَفْسِهِ؟

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «هُوَ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُعَانِيَ الْأَشْيَاءُ بِمُبَاشَرَةٍ وَمَعَالَجَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صِفَةُ الْمَخْلُوقِ الَّذِي لَا تَجِيءُ<sup>٤</sup> الْأَشْيَاءُ لَهُ إِلَّا بِالْمُبَاشَرَةِ<sup>٥</sup> وَالْمَعَالَجَةِ وَهُوَ مُتَعَالٍ<sup>٦</sup>، نَافِذُ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيشَةِ، فَقَالَ لِمَا يَشَاءُ<sup>٧</sup>».

١. في التوحيد: «ذات بلا كَيْفِيَّة» بدل «أَنَّ لَهُ كَيْفِيَّة».

٢. المجهول أرجح؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ يَسْتَلْزِمُ حَذْفَ الْمَفْعُولِ بِهِ.

٣. «معاناة الشيء» ملاسته ومباشرته وتحمل التعب والمشقة في فعله. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٦ (عنو).

٤. في حاشية ميرزا رفيعا والوافي والتوحيد: «لا يجيء».

٥. في «ب»: «بمباشرة».

٦. في التوحيد: «وهو تعالى».

٧. في «يج» وحاشية ميرزا رفيعا: «لما يريد».

٨. الحديث طويل، قطعاه الكليني رحمه الله، وأورد قطعة منه هنا، وصدره في الباب السابق، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠. وذكر تنمّة الحديث في موضعين آخرين من الكافي (كتاب التوحيد، باب الإرادة أنها من صفات الفعل، ح ٣٠٦؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطراب إلى الحجّة، ح ٤٣٤) وكثر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأول، ح ٣٠٠، كما أشار إليه العلامة الفيض الكاشاني في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم. وفي الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٣١، مرسلًا عن هشام بن الحكم إلى قوله: «لم يكن بين النفي والإثبات منزلة». راجع: التوحيد، ص ١٠٤، ح ٢؛ و ص ١٤٤، ح ١٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٨، ح ١٠١ الوافي، ج ١، ص ٣٢٧، ذيل ح ٢٥٦.

تنبيه: لهذا الحديث شرح للعلامة الشيخ محمد تقي الجعفري التبريزي قدس سره، نقله عنه الغفاري في آخر الكافي المطبوع، ج ١، ص ٥٤٩-٥٥٤، ونحن نورد هنا لمزيد الفائدة، وهو قوله:

«أما توضيح الحديث الشريف، فنقول مستعيناً بالله تبارك وتعالى: لَمَّا أَجَابَ الْإِمَامُ ﷺ عَنْ سُؤَالِ الزَّنْدِيقِ عَنْ الدَّلِيلِ عَلَى بُتُوهِ وَوُجُودِهِ بِقَوْلِهِ ﷺ. فِي الْحَدِيثِ السَّادِسِ مِنَ الْبَابِ السَّابِقِ: «وُجُودُ الْأَفَاعِيلِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى أَنَّ صَانِعَهَا صُنْعُهَا...» إِلَى آخِرِهِ، سَأَلَهُ السَّائِلُ عَنْ مَاهِيَّتِهِ وَحَقِيقَتِهِ بِقَوْلِهِ: مَا هُوَ؟ أَقُولُ: لَا شَكَّ فِي أَنَّ الْأَذْهَانَ الْبَشَرِيَّةَ دَائِمَةُ التَّجَسُّسِ وَالتَّفَحُّصِ عَمَّا تَدْرِكُهُ وَتَتَعَقَّلُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ، فَكَأَنَّهُ لَا تَرَى بُدْأً مِنَ الْوُصُولِ إِلَى حَقَائِقِ

«أشياء قد سلم بوجودها، وهذه الخاصة العقلانية هي من أهم الأسباب في تكثر المعلومات والمعقولات، وعلى هذه القاعدة الضرورية سأل السائل عن الحقيقة والماهية قياساً منه على سائر الحقائق، فأجابه الامام عليه السلام: «هو شيء بخلاف الأشياء».

أقول: قد ورد سلب المعاني المدركة عن الألفاظ المطلقة على الذات الأقدس جل شأنه في أبواب التوحيد والصفات والأسماء غير مرة، فيمكن أن يقال: إنه - مع دلالة العقل على ذلك - قد تواترت الأخبار والروايات في هذا المقام بحيث لا يمكننا الشك والتوقف لا عقلاً ولا نقلاً في أن الألفاظ المطلقة عليه تعالى لا يمكن أن يراد بها ما تتعقله من المعاني المتحصلة عن المدركات المأخوذة من النفس المدرك والخارج المدرك؛ فإن جميع ما ندركه ونؤديه بالألفاظ المتعارفة محفوف بوصمة الحدود والرسوم، وجل جناب الحق أن يكون محدوداً ومرسوماً.

قوله عليه السلام: «أرجع بقولي شيء إلى إثبات معنى» فكأن سلب جميع المعاني المحمولة على الشيء أوجب توهم كون هذا الشيء ألفاظاً وحروفاً مجردة عن أي معنى معقول؛ إذ ما من معنى يمكن أن يطلق عليه الشيء قد صار مسلوباً منه، فأبي معنى يكون لفظ الشيء مستعملاً فيه؟ فلذلك قال عليه السلام: لا أقصد بذلك أنه لفظ محض بل «وأنه شيء بحقيقة الشيئية، غير أنه لا جسم ولا صورة ولا يحس ولا يجس ولا يدرك بالحواس الخمس»؛ فإنه تعالى موجود بحقيقته غير المدركة؛ لأن جميع ما ندركه به بمنزلة مرآة محدودة لا تری إلا مرآتي محدودة، فليس لنا أن نتجسس ونتفحص عنه كما نتفحص عن حقائق سائر المدركات.

والحاصل أن الإدراك بأي آلة كانت لا يتعلق بشيء إلا أن يستشرف عليه ويحدّه بمعانٍ يعلمها من الأجسام والصور وغيرها من المدركات، فلما لم يكن جل شأنه وعز سلطانه جسماً ولا صورة ولا غيرها، فلا تدركه الأوهام ولا تنقصه الدهور، ولا يغيره الزمان؛ لوضح أن القصص والتغير إنما يعرضان على ما من شأنه الحركة والسكون، وإذ لم يكن عز اسمه جسماً ولا جسمانياً فلم يكن معروضاً للنقصان والتغير. ومن هنا ينقطع السؤال عن كيفية كونه تعالى قبل خلق الممكنات منسوباً إليه الزمان، فإن الزمان إنما ننزعه من الحركة المتحيلة بالنسبة إلى فاقد المادة والصورة بتمام معانيهما.

ثم سأل عن معنى إسناد السمع والبصر إليه تعالى، فقال عليه السلام: «هو سميع بصير: سميع بغير جارحة وبصير بغير آلة، بل يسمع بنفسه وبصير بنفسه»، ولما استلزم السمع والبصر بالجارحة والآلة التركيب المنسحب في شأنه تعالى إن كانت الجارحة والآلة داخلية، والافتقار إلى الغير إن كانت خارجية، فقال عليه السلام: «إنه يسمع بنفسه وبصير بنفسه».

أقول: اعلم أن الصفات المستندة إلى الذات الأقدس على قسمين: أحدهما: الصفات الذاتية، وهي التي تشير - مع تعددها - إلى كمال الذات الواحد الأحد، فهي متعددة بحسب اللفظ والمفهوم، لا الحقيقة الواقعية، فنسبة هذا القسم من الصفات إلى الذات نسبة العبارات المختلفة إلى جمال واحد وكمال فارِد. وثانيهما: الصفات



الفعليّة، وهي التي بنفسها لا تساوق الذات الواحد القديم؛ لأنّها متجدّدة ومتصرّمة، فلا يمكن أن تعرض على الذات غير المتغيّر، نعم القدرة عليها من الصفات الذاتية؛ فإنّ نفس الخلق والإحياء والإماتة والرزق والتكلّم وكذلك نفس السماع والبصر تستلزم متعلّقات حادثة مسبوقه بالإرادة. وبعبارة أوضح فعليّة هذه الصفات بنفسها مسبوقه بمشيئته وإرادته، وأنا القدرة عليها جميعها فهي ذاتيّة، فقلوله ﷺ: «يسمع بنفسه ويبصر بنفسه» ليس ناظراً إلى فعليّة تلك الصفات بنفسها.

قلوه ﷺ: «ليس قلوي إنّّه يسمع بنفسه ويبصر بنفسه، أنّه شيء والنفس شيء آخر»؛ لما ذكرناه من لزوم التركّب المستلزم للافتقار المستحيل في حقّه تعالى، «ولكن أردت عبارة عن نفسي؛ إذ كنت مسؤولاً»، ولا يمكن أن يجيب المجيب سائلاً إلّا بما هو عليه من الشؤن والأطوار، وكذلك إفعالاً للسائل؛ إذ كان هو سائلاً ولا بدّ من أن يجاب بما يستأنس من المعاني والمدرّكات.

قلوه ﷺ: «فأقول: إنّّه سميع بكلّه، لا أنّ الكلّ منه له بعض»؛ يعني ﷺ: أنّ المراد بالكلّ الاستفادة عن قوله: «بل يسمع بنفسه ويبصر بنفسه» ليس ما يتوهم من كونه بمعناه المتعارف المعهود؛ حيث إنّ الكلّ بهذا المعنى هو الهيئة المتزعة عن اجتماع أجزاء والتام أبعاض؛ لكي تستلزم التركّب لا محالة.

قلوه ﷺ: «ولكنّي أردت إفعالاً للتعبير عن نفسي، وليس مرجعي في ذلك إلّا إلى أنّه السميع البصير، العالم الخبير بلا اختلاف الذات ولا اختلاف المعنى» وهذه إشارة إلى ما دلّ عليه العقل والنقل من اتّحاد الذات والصفات الذاتية والقدرة على الصفات الفعليّة، وقد أشرنا إليه آنفاً فلا نعيده.

ثمّ كرّر السائل السؤال عن الماهيّة والحقيقة بقوله: «فما هو؟» ولا نعلم وجهاً لهذا التكرار إلّا غموض المسألة وأنّ هذا المعنى لا يوافق أيّ معقول من المعقولات البشريّة، فأجابه الإمام ﷺ بقوله: «هو الربّ والمعبود وهو الله»؛ حيث لم يتصوّر السائل من هذه الألفاظ حقيقة وماهية واضحة، فكانه قد توهم أنّ هذا الموجود ليس من قبيل المعاني الواقعيّة فيكون مجرد لفظ بلا معنى معقول، فلذلك كرّر الإمام ثانياً الجواب الماضي في الجمل السابقة بأنّه: «ليس قلوي؛ الله، إثبات هذه الحروف: ألف ولام وهاء، ولا راء ولا باء، ولكن أرجع إلى معنى شيء خالق الأشياء وصانها» وفي نسخة الكافي بعد ذلك: ونمت هذه الحروف وهو المعنى» إلى آخره، والظاهر أنّه اشتباه من النسخ؛ إذ لا معنى صحيح لأن يكون المعنى نعتاً للحروف، بل الصحيح ما في التوحيد وهو: «وقعت عليه هذه الحروف» فيكون مقصوده سلام الله عليه. كما سبق في الجمل الماضية. أنّه تعالى حقيقة استعمل في الألفاظ.

قال السائل: «فإنّنا لم نجد موهوماً إلّا مخلوقاً». وهذا السؤال واضح قد مضى تفصيله آنفاً، قال أبو عبد الله ﷺ: «لو كان ذلك كما تقول لكان التوحيد عتاً مرتفعاً؛ لأنّنا لم نكلّف أن نعتقد غير موهوم»، الظاهر أنّ المراد بالتوحيد هنا أصل الوجود والثبوت، لا ما يقابل التشريك بعد ثبوته، وحاصل الجواب: أنّه يمكن التوجّه إلى مثل ذلك الوجود، ونحن أيضاً مكلفون على مثل هذا التوجّه، ويدلّ عليه تصديقنا بوجوده أو عدمه أو الشكّ

فيه؛ فإنَّ كلَّ هذه التصديقات مستلزمة للتوجه إليه، وإلّا فما الذي ثبته أو نفيه أو نشك فيه؟ نعم، هذا التوجه لا يمكن أن يكون من طرق الحواس المحددة؛ لأنها لا تؤدي إلّا إلى محسوسات محدودة مشخصة، فهي بمنزلة مرآة محدودة لا تُري إلّا مرآتي محدودة كما ذكرناه.

وتلخص من جميع ما تقدّم من عدم مجيء قاعدة الصفات في حقّ الواجب جلّ وعلا، وكذلك من عدم إمكان وقوعه معقولاً بماهيته وإمكان التوجه إليه لا من طرق الحواس المحددة، أنّه: «لا بدّ من إثبات صانع للأشياء خارج من الجهتين المذمومتين: إحداهما النفي؛ إذ كان النفي هو الإبطال والعدم، والجهة الثانية التشبيه؛ إذ كان التشبيه هو صفة المخلوق الظاهر التركيب والتأليف» فليعلم أنّ ما ذكره الإمام عليه السلام هو إرشاد إلى آخر مراتب التوجه في هذا المقام، فإنّا لم نعثر من الفلاسفة والحكماء في هذا الباب إلى شيء يقنع به العقول الفعالة؛ فإنّ كلّ ما ذكره في هذا المقام يستلزم أسئلة لا يجاب عنها جواباً كافياً، فلا بدّ لنا حينئذٍ أن نسترد بقوله عليه السلام: «فلم يكن بدّ من إثبات الصانع؛ لوجود المصنوعين، والاضطرارّ منهم إليه أثبت أنّهم مصنوعون وأنّ صانعهم غيرهم وليس مثلهم؛ إذ كان مثلهم شيئاً بهم في ظاهر التركيب والتأليف وفيما يجري عليهم من حدودهم بعد أن لم يكونوا»، فهذا هو من المرتكزات الأولى في الأذهان من أنّ ما بالغير لا بدّ وأنّ ينتهي إلى ما بالذات، وأنّ ما يكون نسبة الوجود والعدم إليه على حدّ سواء، يحتاج في ترجّحه إلى مرجّح.

ثم قال السائل: «فقد حدّدته إذ أثبتّ وجوده»؛ الظاهر أنّ السائل لم يكن يحفظ ما يقوله الإمام عليه السلام جواباً لسؤاله؛ لأنّه عليه السلام قد صرح واستدلّ على استحالة تحديده، ومن المعلوم أنّ الحدود والشخصات إنّما تكون من قبل الماهيات، لا أنّ الوجود بمجرّده يستلزمها؛ ولذلك أجابه عليه السلام: «لم أحده ولكنّي أثبتّه؛ إذ لم يكن بين النفي والإثبات منزلة»؛ يعني عليه السلام حيث لم يمكن لنا النفي ولا التشبيه بسائر المخلوقات فيجب لنا الإذعان بوجوده وثبوته فقط.

قال له السائل: «فله إثنية وماتية؟». قال: «نعم لا يثبت الشيء إلّا بإثنية وماتية».

أقول: ليس المقصود بالإثنية والماتية في المقام ما اصطلاحنا عليه في علم المعقول، المطلق على جميع الممكنات في قولنا: كلّ ممكن زوج تركيبي، بل اللازم بقرينة المعاني المذكورة المثبتة لبساطته وعدم معلوليته جلّ وعلا أنّ يراد بهما الحقيقة والوجود، ولكن لا بمعنى الماهية المستزعة عن الجنس والفصل المستلزمين للتركيب ونسبتهما، أي نسبة الإثنية والماتية في المقام إليه تعالى نظير نسبة الصفات الذاتية إلى الذات في كونها مشيرين إلى حقيقة واحدة كما ذكر.

قال له السائل «فله كَيْفِيَّة؟». قال: «لا لأنّ الكَيْفِيَّة جهة الصفة والإحاطة» وكلّ منهما ينافي بساطته وقاهرته المطلقين، وأنّا من جهة أنّ التكيف بكيف يستلزم توصيفه وإحاطة الواصفين به من ذلك الوجه، وهذا الوجه بقرينة الجمل الآتية أقرب إلى سياق الكلام.

قوله عليه السلام: «ولكن لا بدّ من إثبات أنّ له كَيْفِيَّة لا يستحقّها غيره ولا يشارك فيها ولا يحاط بها ولا يطمعها غيره»،

٢٢٨ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ  
ذَكَرَهُ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: أَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ شَيْءٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُخْرِجُهُ<sup>١</sup> مِنْ<sup>٢</sup> الْحَدِيثِ:  
حَدَّ التَّغْطِيلِ، وَحَدَّ التَّشْبِيهِ<sup>٣</sup>».

### ٣- بَابُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ

٢٢٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى<sup>٤</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

«وقد بين الإمام عليه السلام فيما مضى من الحديث ما يكون وجهاً ومستنداً لما ذكره هنا، ومجمل ما ذكره عليه السلام في جميع الموارد أنه إما أن لا نسند عليه تعالى شيئاً من الصفات المتعارفة، وإما أن نخصها بمعانٍ لا يشارك فيها أي موجود سواء.

قال السائل: «فيعاني الأشياء بنفسه؟». قال أبو عبد الله عليه السلام: «هو أجل من أن يعاني الأشياء بمباشرة ومعالجة؛ لأن ذلك صفة المخلوق الذي لا تجيء الأشياء له إلا بالمباشرة والمعالجة، وهو متعال، نافذ الإرادة والمشيئة، فقال لما يشاء». قد سبق الكلام في حقيقة كونه تعالى سميعاً وبصيراً بنفسه، فإن أريد بالمعانية ما يساوق البصر، فالكلام عين الكلام من جهة كون القدرة عليه من الصفات الذاتية ومن جهة كون نفس الصفات من الصفات الفعلية فراجع؛ وإن كان مقصوده عليه السلام بالمعانية نفس العلم، فعدم احتياجه إلى المعالجة والمباشرة أوضح. ولكن الأوفق لسياق الكلام هو الوجه الأول؛ لأن أنصافه جل شأنه بالصفات الفعلية إنما يكون مترعاً من أفعاله الخارجية المسبوقة لمشيئته وإرادته تعالى، بخلاف الصفات الذاتية.

١ . في «ض، بيج، بر، بس» والتعليقة للداماد: «تخرجه».

٢ . في «ف، بس» وشرح صدر المتألهين: «عن».

٣ . التوحيد، ص ١٠٤، ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٨، ح ٢، بسنده فيهما عن أحمد بن محمد بن خالد. راجع: معاني الأخبار، ص ٢١٢، ح ١؛ وصفات الشيعة، ص ٤٨. الوافي، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٢٥٩.

٤ . في حاشية «ج، ض، +»: «الله».

٥ . الخبر رواه الصدوق في التوحيد، ص ٢٨٥، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن حرمان. وهو الظاهر؛ فإننا لم نجد رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن حرمان مباشرة في شيء من الأسناد والطرق. بل روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير وابن أبي نجران كتاب محمد بن حرمان، كما في الفهرست للطوسي، ص ٤١٨، الرقم ٦٣٨. فعليه، الظاهر سقوط الوساطة بين أحمد بن محمد وبين ابن حرمان في ما نحن فيه.

خُمْرَانَ، عَنِ الْقَضْلِ بْنِ السَّكَنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اغْرِقُوا اللَّهَ بِاللَّهِ، وَالرَّسُولَ بِالرَّسَالَةِ، وَأُولِي الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ<sup>١</sup> بِالْمَعْرُوفِ وَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ<sup>٢</sup>».

وَمَعْنَى قَوْلِهِ عليه السلام: «اغْرِقُوا اللَّهَ بِاللَّهِ» يَغْنِي أَنْ اللَّهَ خَلَقَ الْأَشْخَاصَ وَالْأَنْوَاعَ وَالْجَوَاهِرَ وَالْأَعْيَانَ، فَالْأَعْيَانُ<sup>٥</sup>: الْأَبْدَانُ<sup>٦</sup>، وَالْجَوَاهِرُ: الْأَزْوَاجُ<sup>٧</sup>، وَهُوَ<sup>٨</sup> - جَلٌّ وَعَزٌّ - لَا يُشْبِهُ جِسْماً وَلَا رُوحاً<sup>٩</sup>، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ فِي خَلْقِ الرُّوحِ الْحَسَّاسِ الذِّكْرُ الْأَمْرُ<sup>١٠</sup> وَلَا سَبَبٌ، هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِخَلْقِ<sup>١١</sup> الْأَزْوَاجِ وَالْأَجْسَامِ، فَإِذَا نَفَى<sup>١٢</sup> عَنْهُ الشَّيْئَيْنِ: شَبَهَ الْأَبْدَانِ، وَشَبَهَ الْأَزْوَاجِ، فَقَدْ عَرَفَ اللَّهَ بِاللَّهِ، وَإِذَا شَبَّهَهُ<sup>١٣</sup> بِالرُّوحِ أَوْ الْبَدَنِ<sup>١٤</sup> أَوْ النُّورِ، فَلَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ بِاللَّهِ<sup>١٥</sup>.

٢٣٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ

١. في التوحيد وشرح المازندراني: - «بالأمر».

٢. التوحيد، ص ٢٨٥، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١، ص ٣٣٧، ح ٢٦٣.

٣. ومعنى قوله: «هذا كلام الإمام الصادق عليه السلام عند صدر المتألهين، وكلام الكليني عند غيره: لأن الصدوق رواه عن علي بن أحمد أنه قال: سمعت محمد بن يعقوب يقول: معنى قوله عليه السلام ...؛ ولما حكاها السيد الداماد عن بعض النسخ: «قال الكليني: ومعنى قوله ...». أنظر شروح الكافي.

٤. في التوحيد: «الألوان».

٥. في «ض» وشرح صدر المتألهين: - «فالأعيان». وفي حاشية «ف»: «والأعيان».

٦. في حاشية «ف»، «بف» وشرح صدر المتألهين: «والأبدان».

٧. في حاشية «ف» وشرح المازندراني: «والأزواج».

٨. في حاشية «ض»: «الله».

٩. في «بس»: «روحاً ولا جسماً».

١٠. في التوحيد: «أثر».

١١. في التوحيد: «يخلق».

١٢. في التوحيد: «فمن نفى».

١٣. في التوحيد: «ومن شبَّهه». وفي «ف»، «بح»: «وإذا شبَّهه».

١٤. في «ب»: «والبدن».

١٥. التوحيد، ص ٢٨٨، ح ٥: «عن علي بن أحمد، قال: سمعت محمد بن يعقوب يقول: معنى قوله ...».

عَلِيَّ بْنِ عُقْبَةَ<sup>١</sup> بْنِ قَيْسٍ بْنِ سَمْعَانَ بْنِ أَبِي زُبَيْحَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

سَأَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: بِمَ<sup>٢</sup> عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ<sup>٣</sup>: «بِمَا عَرَفْنِي نَفْسَهُ». قِيلَ: وَكَيْفَ عَرَفَكَ نَفْسَهُ؟ قَالَ<sup>٤</sup>: «لَا يُشَبِّهُهُ صُورَةٌ، وَلَا يُحَسُّ بِالْحَوَاسِّ، وَلَا يُقَاسُ بِالنَّاسِ<sup>٥</sup>، قَرِيبٌ فِي بَعْدِهِ، بَعِيدٌ فِي قُرْبِهِ، فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ<sup>٦</sup>، وَلَا يَقَالُ: شَيْءٌ فَوْقَهُ، أَمَامَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يَقَالُ: لَهُ أَمَامٌ، دَاخِلٌ فِي الْأَشْيَاءِ لَا كَشْيَءٍ دَاخِلٍ فِي شَيْءٍ<sup>٧</sup>، وَخَارِجٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَا كَشْيَءٍ خَارِجٍ مِنْ شَيْءٍ<sup>٨</sup>، سُبْحَانَ مَنْ هُوَ هَكَذَا وَلَا هَكَذَا غَيْرُهُ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ مُبْتَدَأٌ<sup>٩</sup>»<sup>١٠</sup>.

١. علي بن عقبة في رواتنا، هو علي بن خالد الأسدي، كما في رجال النجاشي، ص ٢٧١، الرقم ٧١٠، ولم يثبت في نسبه ما ورد في السند. وأما ابن عقبة قيس بن سمعان، فهو صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي زُبَيْحَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. كما في رجال النجاشي، ص ٢٠٠، الرقم ٥٣٢، ورجال البرقي، ص ٢٧.

والظاهر وقوع التصحيف في ما نحن فيه، والصواب: «صالح بن عقبة بدل علي بن عقبة».

يؤيد ذلك أَنَّ الخبر رواه أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن، ص ٢٣٩، ح ٢١٧ عن بعض أصحابنا عن صالح بن عقبة عن قيس بن سمعان عن أبي زُبَيْحَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رفعه قال. وهذا السند نفسه لا يخلو من خلل يظهر بالتأمل فيه، ولذا جعلناه مؤيداً.

هذا. وقد اختلفت النسخ في لفظة: «زُبَيْحَةَ»؛ من «زُبَيْحَةَ»، «زُبَيْحَةَ»، «زُبَيْحَةَ» و «زُبَيْحَةَ»، ولكن لم نجد في ما تبعنا، من هذه العناوين إلَّا «زُبَيْحَةَ»؛ فقد ذكر البلاذري في أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٨٥، «زُبَيْحَةَ» في جملة إمام النبي ﷺ اللاتي قد أعقهن رسول الله ﷺ. وذكر العسقلاني في الإصابة، ج ٨، ص ١٣٢، الرقم ١١١٦٩، «زُبَيْحَةَ مَوْلَا رَسُولِ اللَّهِ»، والظاهر اتحادهما. ٢. في «يح» والمحاسن: «بما».

٣. في المحاسن والتوحيد: «فقال».

٤. في «ب، ج، ض، يح، بس» والمحاسن والتوحيد: «فقال».

٥. في المحاسن والتوحيد: «لا تشبهه». ٦. في المحاسن: «بالقياس».

٧. في «ف» و «وبعيد».

٨. في المحاسن: «ولا يقال شيء تحته وتحت كل شيء».

٩. في «بس»: «الأشياء». وفي المحاسن والتوحيد: «لا شيء في شيء داخل».

١٠. في المحاسن والتوحيد: «لا شيء من شيء خارج».

١١. الجملة إمَّا مبتدأ وخبر، أو معطوفة على «هكذا»، أو حالية. أنظر شروح الكافي.

١٢. المحاسن، ص ٢٣٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٧، وفيه: «عن بعض أصحابنا، عن صالح بن عقبة، عن

٢٣١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي نَاطَرْتُ قَوْمًا، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ جَلَالُهُ - أَجَلٌ وَأَعَزُّ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعْرِفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْعِبَادُ<sup>٢</sup> يَعْرِفُونَ<sup>٣</sup> بِاللَّهِ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ»<sup>٤</sup>.

#### ٤ - بَابُ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ

٢٣٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ الْهَمْدَانِيِّ جَمِيعًا، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ، فَقَالَ: «الْإِقْرَارُ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا شِبْهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ<sup>٥</sup>، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ مُثَبَّتٌ، مَوْجُودٌ غَيْرُ فَقِيدٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>٦</sup>.

١ . قيس بن سميان، عن أبي زبيح. وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي؛ الوافي، ج ١، ص ٣٤٠، ح ٢٦٤.

١ . في «ب»، ض، ف، بر، بس، بف، وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والكافي، ح ٤٣٥ و ح ٤٩٧، والتوحيد: - «وأعز». ٢ . في الكافي، ح ٤٣٥ و ح ٤٩٧: «الخلق».

٣ . في شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٣: «قوله: يعرفون، بصيغة المجهول وهو الظاهر. أو المعلوم، أي العباد يعرفون الأشياء بالله».

٤ . في «ب»: «برحمك». وفي الكافي، ح ٤٣٥ و ٤٩٧: «قال: صدقت» بدل «فقال رحمك الله».

٥ . الكافي، كتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٥؛ وباب فرض طاعة الأئمة عليهم السلام، ح ٤٩٧، وفيهما مع زيادة في آخره. وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١ بسنده عن الكليني. الوافي، ج ١، ص ٣٤١، ح ٢٦٥: الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٦، ح ٣٣٥٣٢. ٦ . في حاشية «بف» والعيون: «لا شبيه».

٧ . في «ب»، ض، ف، و، بر، والعيون وشرح صدر المتألهين: «+ وله».

٨ . التوحيد، ص ٢٨٣، ح ١؛ و«عيون الأخبار»، ج ١، ص ١٢٣، ح ٢٩، بإسناده فيهما عن علي بن إبراهيم. كفاية الآخر، ص ٢٦١، بسند آخر مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١، ص ٣٤٣، ح ٢٦٦.

٢٣٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ طَاهِرِ بْنِ حَاتِمٍ فِي حَالِ اسْتِقَامَتِهِ<sup>١</sup> : أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الرَّجُلِ : مَا الَّذِي لَا يُجْتَرَأُ فِي مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ بِدُونِهِ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ : لَمْ يَزَلْ عَالِمًا وَسَامِعًا وَبَصِيرًا، وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُهُ .  
وَسُئِلَ<sup>٢</sup> أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الَّذِي لَا يُجْتَرَأُ بِدُونِ ذَلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ، فَقَالَ : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا يُشَبِّهُهُ<sup>٣</sup> شَيْءٌ، لَمْ يَزَلْ عَالِمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا»<sup>٤</sup> .

٢٣٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٥</sup>، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ

١ . طاهر بن حاتم، هو طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني، كان مستقيماً ثم تغير وأظهر القول بالغلو، على حدّ تعبير الشيخ الطوسي في فهرسته، وكان فاسد المذهب ضعيفاً وقد كانت له حال استقامة، على حدّ تعبير ابن الغضائري في رجاله. فالمراد من «حال استقامته»، قبل فساد مذهبه وإظهاره القول بالغلو. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٥٥، الرقم ٣٧٠؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٧١، الرقم ٧٤.  
هذا، وقد روى الشيخ الصدوق مضمون الخبر في التوحيد، ص ٢٨٤، ح ٤، بسنده عن محمد بن علي الطاحي - والصواب الطلحي كما سيظهر - عن طاهر بن حاتم بن ماهويه قال كتب إلى الطيّب «يعني أبا الحسن موسى عليه السلام - والمذكور في البحار، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٥، من دون لفظة «موسى» وهو الظاهر وأن المراد من «الرجل» في ما نحن فيه ومن «الطيّب» في سند التوحيد هو أبو الحسن الثالث عليه السلام؛ فقد أورد ابن إدريس في مستطرفات السرائر، ص ٥٨٤، في مسائل أصحابنا أبا الحسن علي بن محمد بن علي بن موسى، ما ذكره محمد بن علي بن عيسى عن طاهر قال: كتب إليه. ومحمد بن علي بن عيسى هو القميّ كان أبوه يعرف بالطلحي ولمحمد بن علي هذا مسائل أشار إليها النجاشي في كتابه، ص ٣٧١، الرقم ١٠١٠ والشيخ في فهرسته، ص ٤١٩، الرقم ٦٤١.

أضف إلى ذلك أنّ لفظة «الرجل» في ما أطلق وأريد منه المعصوم ولفظة «الطيّب» في أسنادنا منصرف إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام. وهذا يظهر لمن تتبع الأسناد وتأمل في موارد استعمال هذين اللفظين.

٢ . «وسئل» إمّا من تنمية المكاتبه، أو حديث آخر مرسل والراوي غير معلوم، أو من رواية طاهر بن حاتم في حال استقامته مرفوعاً. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٠٦؛ حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٢٨٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٢٤؛ الوافي، ج ١، ص ٣٤٤؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٣٠٢.

٣ . في «بح»: «لم يشبهه».

٤ . التوحيد، ص ٢٨٤، ح ٤، بسند آخر عن طاهر بن حاتم، مع اختلاف الوافي، ج ١، ص ٣٤٤، ح ٢٦٧.

٥ . في «بح»: «محمد بن الحسن». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن يوسف

بْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ، قَالَ:  
 سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ كُلَّهُ عَجِيبٌ<sup>١</sup>، إِلَّا<sup>٢</sup> أَنَّهُ قَدْ اخْتَجَّ عَلَيْكُمْ بِمَا  
 قَدْ<sup>٣</sup> عَزَفَكُمْ مِنْ نَفْسِهِ<sup>٤</sup>».

٨٧ / ١

## ٥- بَابُ الْمَعْبُودِ

٢٣٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،  
 عَنِ ابْنِ رِثَابٍ<sup>٦</sup>، وَ<sup>٧</sup>عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَبَدَ اللَّهَ بِالتَّوَهُّمِ<sup>٨</sup>، فَقَدْ كَفَرَ<sup>٩</sup>؛ وَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ دُونَ  
 الْمَعْنَى، فَقَدْ كَفَرَ<sup>٩</sup>؛ وَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ وَالْمَعْنَى، فَقَدْ أَشْرَكَ<sup>٩</sup>؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنَى بِإِيقَاعِ

١. بعبادته المختلفة في بعض الأسناد، ولم نجد رواية محمد بن الحسن - والمراد به في هذه الطبقة هو الصقار -  
 عنه في مورد، بل ورد في بصائر الدرجات، ص ١٥، ح ١٤ روايته عن الحسين بن علي بن يوسف - وفي بعض  
 النسخ المعتبرة: «الحسن بدل «الحسين» - بواسطتين. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٦.

١. في «ج، ض، بر، بف» وحاشية «بح» والوافي: «عجب». و«العجب»: الأمر العظيم الغريب المخفي سببه؛  
 فَإِنَّ التَّعَجُّبَ مِمَّا خَفِيَ سَبَبُهُ وَلَمْ يُعْلَمْ. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٨٤ (عجب)؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٠٢.  
 ٢. هكذا في «ألف، ض، و، بر» وحاشية «بح». ويمكن كونه بفتح الهمزة وتخفيف اللام. وفي التعليقة للداماد:  
 «ألا، بفتح الهمزة وبالتخفيف على أنها للتنبيه. وإلا، بالكسر والتشديد على أنها للاستثناء، أو بمعنى لكن  
 للاستدراك». واستبعد الأخيرين المازندراني في شرحه، ج ٣، ص ١٢٥.

٣. في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي: - «قد».

٤. الوافي، ج ١، ص ٥٥٢، ح ٤٥٦.

٥. في حاشية «ج»: «المعرفة». وفي «بر» + «والاسم والمسمى».

٦. في «ف»: «علي بن رثاب».

٧. في التوحيد: - «و».

٨. في شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٥: «المراد من التوهم أحد معنيين: إما الاعتقاد المروجوح، أو نفس الوهم  
 الذي في الوهم والذهن، بأن يعتقد أَنَّ المعبود هو الأمر المتصور المرسم في الذهن؛ ولا شك أَنَّ هذا الاعتقاد  
 كفر، وكذا التوهم الذي لم يبلغ حد الإدعان». ونحوه في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٨٩؛ وشرح المازندراني،  
 ج ٣، ص ١٢٦؛ والوافي، ج ١، ص ٣٤٣؛ و«مرآة العقول»، ج ١، ص ٣٠٣.



الْأَسْمَاءُ عَلَيْهِ بِصِفَاتِهِ<sup>٢</sup> الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، فَعَقَّدَ عَلَيْهِ قَلْبَهُ، وَتَطَلَّقَ بِهِ لِسَانَهُ فِي سَرَائِرِهِ<sup>٣</sup> وَعَلَانِيَتِهِ، فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ<sup>٤</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٥</sup> حَقًّا.

● وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا».

٢٣٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup> عَنِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَاشْتِقَاقِهَا: اللَّهُ مِمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ؟

قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا هِشَامُ، اللَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ إِلَهٍ<sup>٧</sup>، وَالْإِلَهُ<sup>٨</sup> يَفْتَضِي مَالُوهَا، وَالْإِسْمُ غَيْرُ الْمُسَمَّى، فَمَنْ عَبْدَ الْإِسْمِ دُونَ الْمَعْنَى، فَقَدْ كَفَرَ وَلَمْ يَغْبُذْ شَيْئًا؛ وَمَنْ عَبْدَ الْإِسْمِ وَالْمَعْنَى، فَقَدْ كَفَرَ<sup>٩</sup> وَعَبَدَ اثْنَيْنِ<sup>١٠</sup>؛ وَمَنْ عَبْدَ الْمَعْنَى دُونَ الْإِسْمِ، فَذَلِكَ التَّوَجُّيدُ، أَفَهِمْتَ يَا هِشَامُ؟».

قَالَ: فَقُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: «إِنَّ<sup>١١</sup> لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ<sup>١٢</sup> اسْمًا، فَلَوْ كَانَ الْإِسْمُ هُوَ

١ . في «بر»: «الاسم».

٢ . «بصفاته» متعلق بـ: «عبد»، أو حال عن فاعله، أو عن مفعوله، أو حال عن الأسماء. شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٢٧.

٣ . في «ب» ج، ض، يح، ير، يس، بف، وحاشية «ف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «في سر أمره». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «في سريره».

٤ . في شرح صدر المتألهين: «وأولئك من شيعة».

٥ . التوحيد، ص ٢٢٠، ح ١٢، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد . الوافي، ج ١، ص ٣٤٥، ح ٢٦٨؛ و ص ٣٤٦، ح ٢٦٩.

٦ . «الله» كأنه وقع بدلاً عن «أسماء الله» أو عطف بيان لها. أي سأل عن «الله» مما هو مشتق. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٣٦.

٧ . في «يح» وحاشية «ض»: «آلة». والآله: المعبود. ويحتمل أن يقرأ «آلة» بمعنى سَكَنَ؛ لسكون القلوب إليه، أو بمعنى فزع؛ لفزع العابد إليه في التوابع، أو بمعنى ولع؛ لولع العباد إليه بالتضرع في الشدائد، أو بمعنى تحير؛ لتحير الأوهام فيه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٣٠، امرأة العقول، ج ١، ص ٣٠٤.

٨ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد: «والله».

٩ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد والوسائل: «فقد أشرك».

١٠ . في التوحيد: «الاثنيين».

١١ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد: «إن».

١٢ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد: «تسعون».

المُسَمَّى، لَكَانَ كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا<sup>١</sup> إِلَهًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ مَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَكُلُّهَا غَيْرُهُ؛ يَا هِشَامُ، الْخُبْرُ اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ<sup>٢</sup>، وَالْمَاءُ اسْمٌ لِلْمَشْرُوبِ<sup>٣</sup>، وَالثَّوْبُ اسْمٌ لِلْمَلْبُوسِ، وَالتَّارُ اسْمٌ لِلْمُخْرِقِ، أَفَهَمْتُ يَا هِشَامُ، فَهَمَّا تَذْفَعُ بِهِ وَتَنَاضِلُ بِهِ<sup>٤</sup> أَعْدَاءَنَا وَالْمُتَخَذِينَ<sup>٥</sup> مَعَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - غَيْرُهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالَ: «نَفَعَكَ اللَّهُ بِهِ، وَتَبَّتْكَ يَا هِشَامُ».

قَالَ هِشَامٌ: فَوَ اللَّهِ، مَا فَهَرَنِي أَحَدٌ فِي التَّوْحِيدِ<sup>٦</sup> حَتَّى<sup>٧</sup> قُمْتُ مَقَامِي هَذَا<sup>٨</sup>.

٢٣٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ،

قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٩</sup>، أَوْ قُلْتُ لَهُ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، نَعْبُدُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ الْوَاحِدَ الْأَحَدَ الصَّمَدَ؟ قَالَ: «إِنَّ مَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ دُونَ الْمُسَمَّى بِالْأَسْمَاءِ، فَقَدْ أَشْرَكَ وَكَفَرَ ٨٨/١ وَجَحَدَ وَلَمْ يَغْبُدْ شَيْئًا، بَلِ اعْبُدِ<sup>١٠</sup> اللَّهَ<sup>١١</sup> الْوَاحِدَ الْأَحَدَ الصَّمَدَ - الْمُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ - دُونَ الْأَسْمَاءِ؛ إِنَّ الْأَسْمَاءَ صِفَاتٌ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ<sup>١٢</sup>».

١. في التوحيد: «هو».

٢. في حاشية «ج»: «المأْكول».

٣. في حاشية «ج»: «المشروب».

٤. في «بر»: «تفاضل به». وفي التوحيد: «تنافر» بدل «تناضل به». و«تناضل» - أو - «تناضل» به أعداءنا: أي تجادل وتخاصم وتدافع وتغلبهم به. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٣٤٧؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٦٥ (نضل).

٥. في «ب»، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف، والوافي: «الملحدين». وفي التوحيد: «الملحدون في الله والمشركون».

٦. في الكافي، ح ٣١٣ - «هشام».

٧. في التوحيد: «وحيتي».

٨. الكافي، كتاب التوحيد، باب معاني الأسماء واشتقاقها، ح ٣١٣. وفي التوحيد، ص ٢٢٠، ح ١٣ بسنده عن

الكليني - الوافي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٧٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٣، ح ٣٤٩٤٨.

٩. في شرح المازندراني: «اعبد، يحتمل أن يكون أمراً، وأن يكون متكلماً وحده».

١٠. في شرح المازندراني - «الله».

١١. في «ب»، ض، يع: «+ تعالى».

١٢. الوافي، ج ١، ص ٣٤٨، ح ٢٧١.

## ٦- بَابُ الْكُونِ وَالْمَكَانِ

٢٣٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَأَلَ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ<sup>١</sup> أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ اللَّهِ مَتَى كَانَ؟ فَقَالَ<sup>٣</sup>: «مَتَى لَمْ يَكُنْ حَتَّى أَخْبِرَكَ مَتَى كَانَ؟ سُبْحَانَ مَنْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَرْدًا صَمَدًا، لَمْ يَسْتَخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا»<sup>٤</sup>.

٢٣٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا<sup>٥</sup> مِنْ وَرَاءِ نَهْرٍ بَلَجَ، فَقَالَ: إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَإِنْ أَجَبْتَنِي فِيهَا بِمَا عِنْدِي، قُلْتُ بِإِمَامَتِكَ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ<sup>٦</sup>: «سَلْ عَمَّا شِئْتَ».

فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ رَبِّكَ مَتَى كَانَ؟ وَكَيْفَ كَانَ؟ وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ كَانَ اعْتِمَادُهُ؟

١ . في «بس»: «نافع بن الأزرق». وهو سهو.

والظاهر أن نافعاً هذا هو نافع بن الأزرق الخروي الخارجي الذي جاء إلى أبي جعفر<sup>٢</sup> فجلس بين يديه فسأله عن مسائل. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٥، ص ٣٣٦، الرقم ٨٩٩١ الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٦٤.

٢ . في التوحيد: «فقال له: ويحك أخبرني أنت».

٣ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٠٨: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثُمَالِيِّ وَأَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ. تفسير القمي، ج ١، ص ٢٣٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، وفيهما مع زيادة في أولهما هكذا: «عن أبي حمزة الثُمَالِيِّ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ فِي السَّنَةِ الَّتِي كَانَ حَجَّ فِيهَا هَاشِمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَكَانَ مَعَهُ نَافِعٌ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَنَظَرَ نَافِعٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٥</sup> فِي رُكْنِ الْبَيْتِ وَقَدْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ فَقَالَ نَافِعٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٦</sup>...». التوحيد، ص ١٧٣، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١، ص ٣٤٩، ح ٢٧٢.

٤ . في «ض»: «+» والرضا.

٥ . في التوحيد والعيون: «أين كان». قال المازندراني: «هو الأظهر بالنظر إلى الجواب: «أين» بدل «متى»، وهو

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَتَيْنَ الْأَيْنَ بِلَا أَيْنٍ، وَكَيْفَ الْكَيْفَ بِلَا كَيْفٍ، وَكَانَ اغْتِمَادُهُ عَلَى قُدْرَتِهِ».

فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَبَّلَ<sup>٢</sup> رَأْسَهُ، وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّ عَلِيًّا وَصِيَّ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَالْقَيْمُ بَعْدَهُ بِمَا قَامَ<sup>٣</sup> بِهِ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام، وَأَنْتُمْ الْأَيُّمَةُ الصَّادِقُونَ، وَأَنْتَ الْخَلْفُ<sup>٤</sup> مِنْ بَعْدِهِمْ<sup>٥</sup>.

٢٤٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ رَبِّكَ مَتَى كَانَ؟

فَقَالَ: «وَيْلَكَ، إِنَّمَا يُقَالُ لِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ<sup>٦</sup>: مَتَى كَانَ؛ إِنَّ رَبِّي - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كَانَ وَلَمْ يَزَلْ حَتَّى<sup>٧</sup> بِلَا كَيْفٍ - وَلَمْ يَكُنْ لَهُ «كَانَ»<sup>٨</sup>، وَلَا كَانَ لِكُونِهِ كَوْنٌ<sup>٩</sup> كَيْفٍ، وَلَا كَانَ لَهُ

«سؤال عن حالة تعرض الشيء بسبب نسبته إلى مكانه وكونه فيه، فكان «متى» وقع سهواً من الناسخ». أنظر:

شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٤٦؛ الوافي، ج ١، ص ٣٥٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٠٨.

١. في «ض»+: «الرضا». ٢. في «بح»+: «وقبل».

٣. في «ج»+: «يح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والبحار: «أقام». وفي حاشية «بف»: «أنى».

٤. في شرح المازندراني: «الْخَلْفُ: ما جاء بعد آخر، وإذا أطلق يراد به خلف الصدق سيما إذا كان ذلك الآخر معروفاً به». ويقرأ بتسكين اللام أيضاً. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٦٥ (خلف).

٥. السوحيد، ص ١٢٥، ح ٣؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١١٧، ح ٦، بسنده فيها عن أحمد بن محمد بن أبي نصر.

الوافي، ج ١، ص ٣٥٠، ح ٢٧٣؛ البحار، ج ٩، ص ١٠٤، ح ٣١.

٦. في التوحيد، ص ١٧٣: «+ فكان».

٧. في التوحيد، ص ١٧٣: «كان لم يزل حياً» بدل «كان ولم يزل حياً».

٨. عند المازندراني «كان» مفصولة عن «لم يكن» وابتداء كلام، والواو في «ولم يكن» للعطف التفسيري أو للحال أي ولم يكن الكيف ثابتاً له. و«كان» الثانية ناقصة حال عن اسم «كان» الأولى. وعند المجلسي «كان» اسم

«لم يكن»: «لأن «كان» للزمان والمراد هنا نفي الزمان. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٥١؛ مرآة العقول، ج ١،

ص ٣٠٩.

٩. في التوحيد، ص ١٧٣: «- وكون». وقال المجلسي: «وليس في التوحيد لفظ «كون» في البين، وهو الظاهر».

أَيْنَ، وَلَا كَانَ فِي شَيْءٍ، وَلَا كَانَ عَلَى شَيْءٍ، وَلَا ابْتَدَعَ لِمَكَانِهِ<sup>١</sup> مَكَانًا، وَلَا قَوِيَ بَعْدَ مَا كَوَّنَ الْأَشْيَاءَ<sup>٢</sup>، وَلَا كَانَ ضَعِيفًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَنَّ شَيْئًا، وَلَا كَانَ مُسْتَوْجِحًا قَبْلَ أَنْ يَبْتَدَعَ شَيْئًا، وَلَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مَذْكَورًا<sup>٣</sup>، وَلَا كَانَ خَلُوعًا مِنْ<sup>٤</sup> الْمَلِكِ قَبْلَ إِنْشَائِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُ خَلُوعًا بَعْدَ ذَهَابِهِ، لَمْ يَزَلْ حَيًّا بَلَا حَيَاةٍ، وَمَلِكًا قَادِرًا قَبْلَ أَنْ يُنْشِئَ شَيْئًا، وَمَلِكًا جَبَّارًا بَعْدَ إِنْشَائِهِ لِلْكُونِ؛ فَلَيْسَ لِكُونِهِ كَيْفٌ، وَلَا لَهُ أَيْنَ، وَلَا لَهُ حَدٌّ، وَلَا يُعْرَفُ بِشَيْءٍ يُشَبِّهُهُ، وَلَا يَهْرَمُ لِطَوْلِ النِّبَاءِ، وَلَا يَضَعُ<sup>٥</sup> لِسْنِي، بَلْ يَخُوفُهُ<sup>٦</sup> تَضَعُّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا<sup>٧</sup>، كَانَ حَيًّا بَلَا حَيَاةٍ حَادِثَةً<sup>٨</sup>، وَلَا كَوْنٍ مَوْصُوفٍ، وَلَا كَيْفٍ<sup>٩</sup> مَحْدُودٍ، وَلَا أَيْنَ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ<sup>١٠</sup>، وَلَا مَكَانٍ جَاوَزَ شَيْئًا، بَلْ حَتَّى يُعْرَفَ<sup>١١</sup>، وَمَلِكٌ لَمْ يَزَلْ لَهُ الْقُدْرَةُ وَالْمَلِكُ<sup>١٢</sup>، أَنْشَأَ مَا شَاءَ حِينَ<sup>١٣</sup>

١. المكان الأول إما مصدر، والمراد: أنه ما أوجد لكونه مكانا، أو لم يجعل لمرتبة جلاله مكاناً يحصره، وحثاً يحده؛ وإما بمعنى المنزلة؛ وإما بمعناه المعروف، والمراد: ليس له مكان عرفي ليكون مكاناً له؛ إذ يكون الكلام لدفع توهم أن له مكاناً بأنه ليس لمكانه المزعوم وهو مخلوق مكان، فالخالق أولى بعدمه. وفي التوحيد، ص ١٧٣: «لكونه» بدل «لمكانه». أنظر: التعليقة للدماماد، ص ٢١٠؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٥٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣١٠.

٢. في التوحيد، ص ١٧٣: «شيئاً».

٣. في التوحيد، ص ١٧٣: «مكُونًا».

٤. في التوحيد، ص ١٧٣: «القدرة على».

٥. عند صدر المتألهين والمجلسي «الملِك» بالضم، بمعنى السلطنة. وعند المازندراني - على ما يظهر - «الملِك» بالكسر.

٦. في حاشية ج، بح: «يضعف». ولا يصعق لشيء؛ أي لا يموت، أو لا يُغشى عليه للخوف من شيء؛ من «الضعف» وهو ما يُغشى على الإنسان من صوت شديد يسمعه، وربما مات منه، ثم استعمل في الموت كثيراً. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٢ (ضعف).

٧. في التوحيد، ص ١٧٣: «ولا يخوفه شيء» بدل «بل لخوفه».

٨. في التوحيد، ص ١٧٣: «ومن خيفته».

٩. في التوحيد، ص ١٧٣: «عارية».

١٠. في حاشية «بر»: «كُون».

١١. في التوحيد، ص ١٧٣: «ولا أثر مقفوء» بدل «لا أين موقوف عليه».

١٢. «يعرف» إما مجهول، أي معروف عند أولي الألباب. وإما معلوم، أي يعرف الأشياء بذاته قبل الإيجاد وبعده.

أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٥٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣١١.

١٣. في «بح»: «له الملك والقدرة».

١٤. في التوحيد، ص ١٧٣: «كيف».

شَاءَ بِمَشِيئَتِهِ، لَا يَحْدُثُ، وَلَا يَبْعَثُ، وَلَا يَقْنِي، كَانَ أَوْ لَا يَكُنْفُ، وَيَكُونُ آخِرًا بِلَا أَيْنَ،  
وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ<sup>١</sup>، «لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»<sup>٢</sup>.  
وَنَلِّكَ أَيُّهَا السَّائِلُ، إِنَّ رَبِّي لَا تَغْشَاهُ الْأَوْهَامُ<sup>٣</sup>، وَلَا تَنْزِلُ بِهِ الشُّبُهَاتُ، وَلَا يَحَارُ مِنْ  
شَيْءٍ<sup>٤</sup>، وَلَا يَجَاوِزُهُ شَيْءٌ<sup>٥</sup>، وَلَا يَنْزِلُ بِهِ الْأَحْذَاتُ<sup>٦</sup>، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا يَنْدَمُ عَلَى  
شَيْءٍ<sup>٧</sup>، وَ«لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ»<sup>٨</sup>، «لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَاتَخَتَ  
الثُّرَى»<sup>٩، ١٠، ١١، ١٢</sup>.

١. في «ف» ومرآة العقول: «ولا يحد». ٢. القصص (٢٨): ٨٨.

٣. الأعراف (٧): ٥٤.

٤. «لا تغشاه الأوهام» أي لا تجيئه ولا تلايه ولا تحيط به. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٦٩ (غش).

٥. في «ب» ج، ض، بر، والوافي والتوحيد: «لا يجار». وفي «ف»، «ب»: «لا يجاز». وقوله: «لا يجار» إما بالحاء، معلوم؛ من حار الرجل، بمعنى تحير في أمره. وإما بالميم، مجهول؛ من أجاره، بمعنى الإنقاذ من الظلم أو العذاب، أو من المجاورة لشيء. أنظر شروح الكافي.

٦. هكذا في «ض» ب، بر، بس، «بف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والتوحيد. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من شيء».

٧. في «ب» ب، بر، بس: «لا يحاوره». وفي الوافي: «لا يجاوره». واختار ميرزا رفيعا متن الحديث هكذا: «ولا يحار من شيء ولا يحاوره شيء» بالحاء والراء، وقال بعد ذلك: «في كثير من النسخ بالحاء والراء المهملتين في الأول والثاني. الظاهر أن الأول مضارع معلوم من الحيرة، والثاني من المحاورة المأخوذة من «الحوار» بالمهملتين بمعنى النقض، ويكون المفاعلة للتعدية. والمعنى: لا يتحير من شيء، ولا ينقصه شيء». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالراء المهملة من المجاورة. وربما يقرأ بالمهملتين من الحوار بمعنى النقض، والمفاعلة للتعدية، أي لا ينقصه شيء. ولا يخفى ما فيه».

٨. في «ب» ج: «تنزل». وفي «ض» ب، بر، بس: «شرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد، ص ١٧٣: «تنزل».

٩. في التوحيد: «لا يسأل عن شيء يفعله، ولا يقع على شيء» بدل «لا يسأل عن شيء ولا يندم على شيء».

١٠. البقرة (٢): ٢٥٥.

١١. طه (٢٠): ٦. «والثرى»: التراب التدي، أي المبتل. والمراد به الأرض. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٩١ (ثرى).

١٢. التوحيد، ص ١٧٣، ح ٢، بسنده عن محمد بن يحيى المطّار. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٢٠ بسند آخر،

٢٤١ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

اجْتَمَعَتِ الْيَهُودُ إِلَى<sup>١</sup> رَأْسِ الْجَالُوتِ<sup>٢</sup>، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ عَالِمٌ - يَغْنُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٣</sup> - فَاَنْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ؛ نَسْأَلُهُ<sup>٤</sup>، فَأَتَوْهُ، فَقِيلَ لَهُمْ: هُوَ فِي الْقَصْرِ، فَاَنْتَظَرُوهُ حَتَّى خَرَجَ<sup>٥</sup>، فَقَالَ لَهُ رَأْسُ الْجَالُوتِ: جِئْنَاكَ<sup>٦</sup> نَسْأَلُكَ، فَقَالَ<sup>٧</sup>: «سَلْ يَا يَهُودِي، عَمَّا بَدَأَ لَكَ» فَقَالَ: أَسْأَلُكَ عَنْ رَبِّكَ<sup>٨</sup>؛ مَتَى كَانَ؟

فَقَالَ: «كَانَ بِلا كَيْنُونِيَّةٍ<sup>٩</sup>، كَانَ<sup>١٠</sup> بِلا كَيْفٍ، كَانَ لَمْ يَزَلْ بِلا كَمْ وَبِلا كَيْفٍ، كَانَ لَيْسَ لَهُ قَبْلُ، هُوَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلا قَبْلِ وَلَا غَايَةَ<sup>١١</sup> وَلَا مُنْتَهَى<sup>١٢</sup>، انْقَطَعَتْ عَنْهُ الْغَايَةُ وَهُوَ غَايَةُ كُلِّ غَايَةٍ<sup>١٣</sup>».

مع اختلاف وزيادة؛ التوحيد، ص ١٤١، ح ٦، بسند آخر إلى قوله: «تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْغُلَّيْنِ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٥١، ح ٢٧٤؛ البحار، ج ٢٨، ص ٢٣٩، ح ٢٧؛ وج ٥٤، ص ١٥٨، ح ٩١.

١. في «ج» والبحار: «على».

٢. في شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٦٧: «قيل: الرأس: سيد القوم، ومقدمهم، وجالوت: اسم أعجمي، والمراد به مقدم بني الجالوت في العلم». وفي هامشه عن المحقق الشيرازي: «قوله: مقدم بني الجالوت، كأن الشارح زعم أن جالوت اسم رجل، وأن جماعة من بني إسرائيل من أولاده ورأس الجالوت رئيسهم. والصحيح ما في مفاتيح العلوم أن الجالوت هم الجالية؛ أعني الذين جلوا عن أوطانهم بيت المقدس ويكون رأس الجالوت من ولد داود عليه السلام».

٣. في حاشية «بح»: «فسألوه».

٤. في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: حَتَّى يَخْرُجَ».

٥. في المحاسن: «جئنا». ٦. في «بح» والمحاسن والوافي والبحار: «قال».

٧. في المحاسن: «رَبَّنَا».

٨. في حاشية «ج» والمحاسن والوافي والبحار: «بلا كينونة». و«الكينونة»: مصدر كان، وأصله عند الخليل: كَيُونُونَةٌ، فقلبت الياء واواً، ثم ادغمت فصار: كَيُونُونَةٌ، ثم خَفَّتْ فصار: كَيُونَةٌ، كما قالوا في هَيْئٍ: هِينٌ. وعند غيره: كُؤُونَةٌ. ولكن هذا الوزن لما قَلَّ في مصادر الواوي ألحقها بالذي هو أكثر في مصادر الباقي، وهو فيعولة: فصار: كينونة. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٦٣ (كون).

٩. في «ف»: «وكان». ١٠. في «ف»: «+».

١١. في شرح صدر المتألهين: «ولا منقطع».

١٢. في المحاسن: «هو القبل، هو بلا قبل ولا غاية ولا منتهى غاية، ولا غاية إليها انقطعت عنه الغايات، فهو غاية فكل غاية بدل «هو قبل القبل بلا قبل - إلى - كل غاية».

فَقَالَ رَأْسُ الْجَالُوتِ: امْضُوا بِنَا؛ فَهُوَ أَغْلَمُ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ.<sup>٢</sup>

٢٤٢ / ٥ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ<sup>٣</sup>، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ

الْمَوْصِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ جَبْرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ:

يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتَى كَانَ رَبُّكَ؟

٩٠/١

فَقَالَ لَهُ: تُكَلِّتُكَ أُمَّكَ<sup>٤</sup>، وَمَتَى لَمْ يَكُنْ حَتَّى يَقَالَ: مَتَى كَانَ؟ كَانَ رَبِّي قَبْلَ الْقَبْلِ

بِلَا قَبْلِ، وَتَعْدُ الْبَعْدُ بِلَا بَعْدٍ، وَلَا غَايَةَ<sup>٥</sup> وَلَا مُنْتَهَى لِغَايَتِهِ، انْقَطَعَتِ الْغَايَاتُ عِنْدَهُ<sup>٦</sup>، فَهُوَ

مُنْتَهَى كُلِّ غَايَةٍ.

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَفَنَبِيٍّ أَنْتَ؟

فَقَالَ: وَبَلَّكَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِ مُحَمَّدٍ عليه السلام.<sup>٧</sup>

١ . في «ب» ببح، وحاشية «ف» بر: «فهذا».

٢ . المجلس، ص ٢٤٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٨: «عن أبيه، عمن ذكره قال». وفي التوحيد، ص ٧٧، ح ٣٣،

بسنده آخر مع اختلاف سير الوافي، ج ١، ص ٣٥٥، ح ٢٧٥؛ البحار، ج ٤٠، ص ١٨٢، ح ٦٣.

٣ . روى أحمد بن محمد بن خالد - بعناوينه المختلفة - عن أحمد بن محمد بن أبي نصر كثيراً، فالمراد من «بهذا

الإسناد»: عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٩٢؛

ص ٤١٣، و ص ٦٣٢ - ٦٣٣.

٤ . الجبر والخبر: واحد أخبار اليهود، وبالكسر أفصح؛ لأنه يجمع على أفعال دون الفعول. ويقال ذلك للعالم.

الصحيح، ج ٢، ص ٦٢٠ (حبر).

٥ . «تكلتك أمك» أي فقدتك أو ماتت منك، من التكل، والتكل بمعنى الموت وفقدان الحبيب والزوج والولد.

أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٨٨ (تكل).

٦ . في الوافي: - «و».

٧ . في «ف»: + «له».

٨ . في التوحيد والأمالى: «عنه».

٩ . في «بح» بف، والتوحيد والوافي: «فنبى» بدل «أفنبى».

١٠ . التوحيد، ص ١٧٤، ح ٣؛ والأمالى للصدوق، ص ٦٧١، المجلس ٩٦، ح ١، بسنده فيهما عن علي بن الحسين

السعد آبادي، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر إلى قوله: «فهو منتهى كل

غاية». الوافي، ج ١، ص ٣٥٦، ح ٢٧٦؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٠، ح ٩٤، إلى قوله: «فهو منتهى كل غاية».



● وَرَوِيَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ سَمَاءً وَأَرْضاً؟ فَقَالَ ﷺ: «أَيْنَ سَوْأَلٌ عَنْ مَكَانٍ، وَكَانَ اللَّهُ وَلَا مَكَانَ»<sup>٢</sup>.

٢٤٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَأْسُ الْجَالُوتِ لِلْيَهُودِ: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيّاً ﷺ مِنْ أَجْدَلِ النَّاسِ وَأَعْلَمِهِمْ، أَذْهَبُوا بِنَا إِلَيْهِ لَعَلِّي أَسْأَلُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، وَأَخْطِئُهُ<sup>٣</sup> فِيهَا، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، قَالَ<sup>٤</sup>: سَلْ عَمَّا شِئْتَ، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتَى كَانَ رَبُّنَا؟ قَالَ لَهُ<sup>٥</sup>: يَا يَهُودِيَّ، إِنَّمَا يَقَالُ: «مَتَى<sup>٦</sup> كَانَ» لِمَنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَكَانَ «مَتَى كَانَ»، هُوَ<sup>٧</sup> كَائِنْ بِلَا كَيْنُونِيَّةٍ<sup>٨</sup> كَائِنْ، كَانَ بِلَا كَيْفٍ

١. في «ف»: «وله».

٢. الوافي، ج ١، ص ٣٥٧، ح ٢٧٧.

٣. في حاشية «ج، بح، بس» وشرح صدر المتألهين: «أجل». وفي شرح المازندراني: «أجلد الناس، أي أقوامهم في المجادلة والخصام، وأشدّهم في المناظرة والكلام، وأفصحهم بيانا وأطلقهم لساناً».

٤. في «بس»: «أن أسأله».

٥. في «بس، بف» والوافي: «أو». ثم قال في الوافي: «كلمة «أو» في قوله: أو أخْطِئُهُ بمعنى إلى أن».

٦. «أخْطِئُهُ» أي أنسب إلى الخطأ. تقول: خْطِئْتُه، إذا قلت له: أخْطِئْتُ. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٤٧ (خطأ).

٧. في «بح»: «فقال».

٨. في «بر» والتوحيد: «- له».

٩. عند صدر المتألهين «متى» الأولى استفهامية على الحكاية، والثانية خبرية. وعند المازندراني: «متى كان» بدل من مثلها، أو تأكيد له؛ أو إعادة للسؤال بعينه للمبالغة في إنكاره. وقيل: الثانية شرط وقعت حالاً. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٤٣؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٧٤.

توضيح العبارة - والله العالم - أن هنا ادّعاءً ودليلاً. والمدّعى هو أن مورد استعمال السؤال بـ «متى كان» هو موجود لم يكن ثم كان، والدليل أن مفهوم «متى كان» يتحقّق في هذا الغرض فقط، فقوله: «كان» تامّةٌ و «متى كان» فاعله والفاء تعليلية. ويحتمل أن يكون «متى كان» الثاني قيداً وشرطاً لقوله: «يقال»، والمعنى أن «متى كان» يقال في مورد الموجود غير الدائم إذا تحقّق وإذا كان موجوداً، فالفاء في «فكان» للعطف المحض.

١٠. في «بر»: «فهو».

١١. في «ج» والتوحيد: «بلا كينونة». وتذكير الصفة باعتبار كون «كينونة» مصدرأً جعلياً. وفي «ب»: «كينونيّة كان» بالإضافة، أي بلا كينونيّة تكون ثابتة لكانن.

يَكُونُ<sup>١</sup>، بَلَى يَا يَهُودِيَّ، ثُمَّ بَلَى يَا يَهُودِيَّ<sup>٢</sup>، كَيْفَ يَكُونُ<sup>٣</sup> لَهُ قَبْلُ؟<sup>٤</sup> هُوَ قَبْلَ الْقَبْلِ بَلَا غَايَةَ، وَلَا مُنْتَهَى غَايَةَ<sup>٥</sup>، وَلَا غَايَةَ إِلَيْهَا<sup>٦</sup>، انْقَطَعَتِ الْغَايَاتُ عِنْدَهُ<sup>٧</sup>، هُوَ غَايَةُ كُلِّ غَايَةٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ<sup>٨</sup> أَنْ دِينَكَ الْحَقُّ<sup>٩</sup>، وَأَنْ مَا خَالَفَهُ<sup>١٠</sup> بَاطِلٌ<sup>١١</sup>.

٢٤٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>١٢</sup>: أَكَانَ<sup>١٣</sup> اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، كَانَ وَلَا شَيْءٌ». قُلْتُ: فَأَيْنَ كَانَ<sup>١٤</sup> يَكُونُ؟ قَالَ: وَكَانَ مُتَكَبِّئًا فَاسْتَوَى جَالِسًا، وَقَالَ: «أَخَلَّتْ<sup>١٥</sup> يَا زُرَّارَةُ، وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَكَانِ؛ إِذْ لَا مَكَانَ»<sup>١٦</sup>.

٢٤٥ / ٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ<sup>١٧</sup>، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمُؤَصِّلِيِّ<sup>١٨</sup>:

١. قرأ المازندراني «يكون» مفصلاً عن «بلا كيف» حيث قال: «لما كان هنا مظنة أن يقول اليهودي: كيف يكون الشيء بلا كون حادث وبلا كيف، أجاب عنه عليه السلام على سبيل الاستيناف بقوله: «يكون» أي يكون جل شأنه بلا كون حادث وبلا كيف». وهو الظاهر من صدر المتألهين. راجع: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٧٥؛ وشرح صدر المتألهين، ص ٢٤٣.

٢. في «ب، بيع» وحاشية «بس»: «+ ثم بلى يا يهودي».

٤. في التوحيد: «وهو».

٣. في «يع»: «كان».

٦. في التوحيد: «+ غاية».

٥. في حاشية «ف»: «لغاياته».

٧. في التوحيد: «عنه».

٨. في «ب»: «وهو». وفي التوحيد: «فهو». وقال الفيض في الوافي: «وفي توحيد الصدوق: ولا غاية إليها غاية، انقطعت الغايات عنده، فهو غاية كل غاية. ولعله أجود».

٩. في «ف»: «+ وأن لا إله إلا الله و».

١٠. في حاشية «ف» والوافي: «هو الحق».

١١. في «بس» وحاشية «ج، بيع، بر، بف» وشرح صدر المتألهين: «من خالفه» بدل «ما خالفه».

١٢. التوحيد، ص ١٧٥، ح ٦، بسنده عن سهل بن زياد الوافي، ج ١، ص ٣٥٧، ح ٢٧٨.

١٣. في البحار: «كان» بدل «أكان».

١٤. «كان» كلمة ربط عند الفيض، وزائدة عند المجلسي.

١٥. «أخَلَّتْ»: أتيت بالمحال وتكلمت به. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨ (حول).

١٦. الوافي، ج ١، ص ٣٥٩، ح ٢٧٩؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٠، ح ٩٥.

١٧. في حاشية «يع»: «+ عن صابر».

١٨. في «ج، ف، بيع، بر، بس»: «أبي إبراهيم الموصلي». هذا، وقد تقدمت رواية أحمد بن محمد بن

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى جَبْرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ<sup>١</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ<sup>٢</sup>: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتَى كَانَ رَجُلٌ؟

قَالَ: وَذَلِكَ، إِنَّمَا يُقَالُ: «مَتَى كَانَ»، لِمَا لَمْ يَكُنْ، فَأَمَّا مَا كَانَ، فَلَا يُقَالُ: «مَتَى كَانَ»، كَانَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا قَبْلِ، وَبَعْدَ الْبَعْدِ بِلَا بَعْدٍ، وَلَا مُنْتَهَى غَايَةٍ<sup>٣</sup> لِيَتَنْتَهِيَ<sup>٤</sup> غَايَتَهُ. فَقَالَ لَهُ: أَنْبِيْ أَنْتَ؟

فَقَالَ: لِأَمْرِكَ الْهَبْلُ<sup>٥</sup>، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِنْ عَبْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>٦</sup>.

## ٧- بَابُ النَّسْبَةِ

٩١/١

٢٤٦ / ١. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: انْثَبْ<sup>٨</sup> لَنَا رَجُلًا، فَلَبِثْنَا ثَلَاثًا لَا يَجِيبُهُمْ، ثُمَّ نَزَلَتْ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» إِلَى آخِرِهَا<sup>٩</sup>.

١. أبي نصر عن أبي الحسن الموصلي في ح ٢٤٢، وتأتي في الكافي، ح ٢٦٦ أيضاً.

٢. في «بر» والوافي: «إلى».

٣. في حاشية «ف»: «لغايتة».

٤. في «ب»: «لمنتهى». وفي «بر»: «ليتهى».

٥. «الهبْل»: مصدر هَبَلْتَهُ أَمَةً، أي تَكَلَّمْتَهُ. هذا هو الأصل، ثم استعمل في معنى المدح والإعجاب. أنظر: لسان

العرب، ج ١١، ص ٦٨٦ (هبل).

٦. التوحيد، ص ١٧، ح ٢٣، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٣٥٩، ح ٢٨٠؛ البحار، ج ٥٤، ص ١٦٠،

ح ٩٤.

٨. «انثب لنا» أي أذكر نسبه وقربته، فالجواب بنفي النسب والقرباة؛ أو نسبته إلى خلقه، فالجواب ببيان كيفية

النسبة.

٩. التوحيد، ص ٩٣، ح ٨، بسند عن صفوان بن يحيى، مع زيادة في آخره. تفسير القمي، ج ٢، ص ٤٤٨، من

دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف. راجع: تفسير قرات، ص ٦١٧، ح ٧٧٣. الوافي، ج ١، ص ٣١٣،

ح ٢٨٣.

● وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

٢٤٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى<sup>١</sup>، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى وَمُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٢</sup>،

عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو النَّصَبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»<sup>٣</sup> فَقَالَ<sup>٤</sup>: «نِسْبَةُ اللَّهِ إِلَى خَلْقِهِ أَحَدٌ، صَمَدٌ، أَزَلِيٌّ، صَمَدِيٌّ، لَا ظِلَّ لَهُ يُمْسِكُهُ، وَهُوَ يُمْسِكُ الْأَشْيَاءَ بِأَظْلَلَتِهَا، عَارِفٌ بِالْمَجْهُولِ، مَعْرُوفٌ عِنْدَ كُلِّ جَاهِلٍ، فَرْدَانِيٌّ، لَا خَلْقَ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي خَلْقِهِ، غَيْرُ مَحْسُوسٍ وَلَا مَجْسُوسٍ<sup>٥</sup>، لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، عَلَا فَقَرَبَ، وَدَنَا فَبَعُدَ، وَغَصِيَ فَغَفَرَ، وَأَطِيعَ فَشَكَرَ، لَا تَخْوِيهِ<sup>٦</sup> أَرْضُهُ، وَلَا ثَقْلُهُ<sup>٧</sup>.....»

١. في «ألف، ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف»: «وعن محمد بن يحيى». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٠٧:

«ومحمد بن يحيى» ونقل عن بعض النسخ: «وعن محمد بن يحيى» ثم قال: «وهذا ابتداء حديث، والأولى ترك الواو».

٢. في «بر» وحاشية «بف»: «محمد بن الحسن». وهو سهو؛ فقد وردت رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب في عدة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠١ و ٤٠٦.

٣. في «بس»: «أحد». ٤. في «يح»: «قال هو».

٥. «أحد» حال عن «الله» والعامل فيه معنى النسبة، أو منصوب بفعل مقدر، أو على المدح، أو خبر فعل ناقص محذوف، تقديره: من كونه أحداً، أو كان أحداً.

٦. قوله: «فرداني»: الألف والنون زائدتان للنسبة، وهي للمبالغة بحسب الذات والصفات بحيث لا يشابهه ولا يشاركه فيه أحد.

٧. الجس: اللمس باليد. وقال العلامة المازندراني: «غير محسوس» بالحواس الظاهرة والباطنة، وقد علمت أنه منزّه عن إدراكها غير مزة، «ولا محسوس» أي غير ملموس باليد؛ لاستحالة الجسميّة وتوابعها من الكيفيات الملموسة عليه. راجع: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٨٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣١٠؛ مرآة العقول، ج ١ ص ٣١٩؛ الصالح، ج ٣، ص ٩١٣ (جس).

٨. «لا تخويه»: أي لا تجمعه ولا تضمه، من الحواء. وهو اسم المكان الذي يحوي الشيء. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٦٥ (حوا).

٩. «لا ثقله»: أي لا تحمله ولا ترفعه. يقال: قلّه وأقلّه، إذا حمّله ورفع. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٦٥-٥٦٦ (قل).

سَمَاوَاتِهِ، حَامِلُ الْأَشْيَاءِ بِقُدْرَتِهِ، ذَيُّمُومِيٌّ<sup>٢</sup>، أَرْزَلِيٌّ، لَا يَنْسَى وَلَا يَلْهُو، وَلَا يَغْلُظُ وَلَا يَلْعَبُ، وَلَا لِزَادِيهِ فَضْلٌ، وَفَضْلُهُ<sup>٣</sup> جَزَاءٌ، وَأَمْرُهُ وَقَعَ «لَمْ يَلِدْ» فَيُورَثُ<sup>٤</sup> «وَلَمْ يُولَدْ» فَيُشَارَكَ «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»<sup>٥</sup>.

٢٤٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ<sup>٦</sup>:

قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَقْوَامٌ مَتَعَمِّقُونَ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَالْآيَاتِ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ إِلَى قَوْلِهِ: «وَهُوَ<sup>٨</sup> عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ»<sup>٩</sup> فَمَنْ زَامَ وَرَاءَ ذَلِكَ<sup>١٠</sup>، فَقَدْ هَلَكَ»<sup>١١</sup>.

٢٤٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهَنْدِي<sup>١٢</sup>، قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «كُلُّ مَنْ قَرَأَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَأَمِنَ بِهَا، فَقَدْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ». قُلْتُ: كَيْفَ يَقْرُؤُهَا؟ قَالَ: «كَمَا يَقْرُؤُهَا<sup>١٣</sup> النَّاسُ، وَزَادَ فِيهِ<sup>١٤</sup>: كَذَلِكَ اللَّهُ

١. في «ف»: «سما». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «سماؤه».

٢. «الديمومي»: نسبة إلى الديمومة، وهي مصدر. يقال: دام الشيء يدوم ويدام ذوماً ودواماً وذيمومة. أنظر:

الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢ (دوم). ٣. في «يح، بر»: «فضله».

٤. «فيورث»: إمّا معلوم، أي لم يفصل عنه شيء داخل فيه، فينتقل إذاً منه شيء إليه. وإمّا مجهول، أي فيورثه

الولد، يعني لم يلد فيكون مورثاً أو موروثاً. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٨٨؛ مرآة العقول، ج ١،

ص ٣٢٠. ٥. الإخلاص (١٢): ٣-٤.

٦. التوحيد، ص ٥٧، ح ١٥، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١، ص ٣٦٤، ح ٢٨٤.

٧. في التوحيد: «رفعه». ٨. في «ب، ف، يح، بف» الوافي: «وهو».

٩. الحديد (٥٧): ٦. ١٠. في حاشية «ج»: «ذلك».

١١. التوحيد، ص ٢٨٣، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١، ص ٣٦٨، ح ٢٨٥.

١٢. في «ف»: «عبد العزيز بن السدي». وهو سهو؛ فإنه غير مذكور في كتب الرجال. وعبد العزيز هذا هو

عبد العزيز بن المهدي الأشعري، كان وكيل الرضا عليه السلام وخاصته. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٥، الرقم

٦٤٦؛ رجال الكشي، ص ٤٨٣، الرقم ٩١٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٠، الرقم ٥٣٢٤.

١٣. في التوحيد والوسائل: «يقراء». ١٤. في «ج» الوافي والوسائل: «فيها».

رَبِّي، كَذَلِكَ اللَّهُ رَبِّي<sup>١</sup>.

٩٢/١

## ٨- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْكِيفِيَّةِ

٢٥٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>٢</sup>، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٣</sup>: «تَكَلَّمُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ، وَلَا تَتَكَلَّمُوا فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي اللَّهِ لَا

يَزْدَادُ صَاحِبَهُ<sup>٤</sup>، إِلَّا تَحْتَرَأُ<sup>٥</sup>».

٢٥١ / ٢. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، عَنْ حَرِيزٍ:

١. في حاشية «بس» والتوحيد والعيون: «كذلك الله ربِّي». وفي الوافي: «ذلك الله ربِّي» مرة واحدة.

٢. التوحيد، ص ٢٨٤، ح ٣؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٠، بسنده فيهما عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي، عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن زياد، عن عبد العزيز بن المهتدي. الوافي، ج ١، ص ٣٦٩، ح ٢٨٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٧٠، ح ٧٣٧.

٣. في «ب» ج، ض، ب، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدين: «محمد بن الحسين». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن الحسن شيخ المصنف عن سهل بن زياد في غير واحدٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٧٤-٣٧٥.

٤. في «ف» والتوحيد، ص ٤٥٤ والوسائل وشرح صدر المتألهين: «لا تكلموا». وفي الأخير: «قوله عليه السلام في الرواية: تكلموا في كل شيء، أمر بإباحة ورخصة، لا أمر حتم وجوب، وقوله: ولا تتكلموا في ذات الله في مقابلة نهى تحذير وزجر ومنع عن إباحة ورخصة». وانظر أيضاً: مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٢.

٥. في التوحيد، ص ٤٥٤: «لا يزيد» بدل «لا يزداد صاحبه». والمراد بالكلام المباحة والمجادلة في إثبات الواجب لمن ليس بأهل له، أو المراد به المباحة في كنه ذاته وصفاته وكيفيتهما. وأمّا الكلام فيه سبحانه لا بهذين الوجهين، بل بذكره بما وصف به نفسه، فغير منهى عنه لأحد، بل هو من الذكر المأمور به. راجع شروح الكافي.

٦. التوحيد، ص ٤٥٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ٤٥٧، ح ١٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن ضريس الكناسي، عن أبي عبد الله<sup>٦</sup> مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٧١، ح ٢٨٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٦، ح ٢١٣٣٠.

«تَكَلَّمُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا تَتَكَلَّمُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ»<sup>٢</sup>.

٢٥٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:  
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى»<sup>٤</sup> فَإِذَا انْتَهَى  
الْكَلَامَ إِلَى اللَّهِ، فَأَمْسِكُوا»<sup>٦</sup>.

٢٥٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ النَّاسَ لَا يَزَالُ بِهِمْ<sup>٧</sup> الْمَنْطِقُ حَتَّى يَتَكَلَّمُوا<sup>٨</sup> فِي اللَّهِ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ ذَلِكَ، فَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>٩</sup>.

٢٥٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، قَالَ:  
قَالَ<sup>١٠</sup> أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا زِيَادُ، إِيَّاكَ وَالْخُصُومَاتِ؛ فَإِنَّهَا تُورِثُ الشُّكَّ،

١. في «ف» وحاشية «بع» وشرح المازندراني والتوحيد: «لا تكلموا»، قال المازندراني: «أي لا تتكلموا بحذف إحدى التاءين».

٢. في التوحيد: «ذات».

٣. التوحيد، ص ٤٥٥، ح ٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام، الوافي، ج ١، ص ٣٧١، ح ٢٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٦، ح ٢١٣١.

٤. النجم (٥٣): ٤٢. في «ف»: «فاستكوا». وفي حاشية «ج»: «فانتهوا».

٦. المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٦؛ والتوحيد، ص ٤٥٦، ح ٩، بسندهما عن محمد بن أبي عمير. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٣٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ٣٧٢، ح ٢٨٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٣، ح ٢١٣٢٤.

٧. في المحاسن وحاشية ميرزا رفيعا: «ولهم». ٨. في «ج»: «وتكلموا».

٩. المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٩؛ والتوحيد، ص ٤٥٦، ح ١٠، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١، ص ٣٧٢، ح ٢٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٤، ح ٢١٣٢٥.

١٠. في المحاسن والتوحيد: «ولي».

وَتَحْبِطُ الْعَمَلَ، وَتَرْدِي صَاحِبَهَا<sup>٢</sup>، وَعَسَى أَنْ يَتَكَلَّمَ<sup>٣</sup> بِالشَّيْءِ<sup>٤</sup>، فَلَا يُغْفَرُ لَهُ<sup>٥</sup>؛ إِنَّهُ كَانَ  
فِيمَا مَضَى قَوْمَ تَرْكُوا عِلْمَ مَا وَكَّلُوا بِهِ<sup>٦</sup>، وَطَلَبُوا عِلْمَ مَا كَفَّوْهُ<sup>٧</sup>، حَتَّى انْتَهَى كَلَامُهُمْ إِلَى  
اللَّهِ - غَرْ وَجَلَّ - فَتَحَيَّرُوا، حَتَّى أَنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَدْعِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَيَجِيبُ<sup>٨</sup> مِنْ  
خَلْفِهِ، وَ<sup>٩</sup>يَدْعِي مِنْ خَلْفِهِ، فَيَجِيبُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ<sup>١٠</sup>.  
● وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «حَتَّى تَأْهَوْا<sup>١١</sup> فِي الْأَرْضِ»<sup>١٢</sup>.

٢٥٥ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ ٩٣/١

١. الإحباط: الإبطال والإفساد. يقال: حَبِطَ عَمَلُهُ حَبِطًا بالتسكين، و حُبُوطًا بَطَلٌ ثَوَابِهِ، وأحبطه الله تعالى. الصحاح، ج ٣، ص ١١١٨ (حبط).
٢. «تردي صاحبها» أي تهلكه. يقال: رَدَى يَرْدِي رَدًى، أي هلك، وأرداه غيره، أي أهلكه. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٣٥٥ (ردى).
٣. في الأمالي: «+الرجل».
٤. في حاشية «بج»: «في الشيء».
٥. في المحاسن والأمالي: «+يا زياده».
٦. «وَكَّلُوا بِهِ» مجهول من الْوَكَّلُ أو من التوكيل، أي قُوضُوا إِلَيْهِ وأُمرُوا بتحصيله وكَلَّفُوا بِهِ.
٧. «كفَّوْهُ» مجهول، إمَّا ناقص يائي من كفاه مؤنثه، أي أغناه عنها. وإمَّا مبهmoz اللام، أي صَرَّفُوا وَمُنَعُوا عَنْهُ، وإمَّا مضاعف من الكَفِّ بمعنى المنع. أنظر شروح الكافي.
٨. «أَنْ» مخففة من الثقلة. وفي المحاسن والتوحيد والأمالي: «فإِنْ» بدل «حَتَّى أَنْ». وفي شرح صدر المتألهين وحاشية بدرالدين: «- حَتَّى أَنْ». وفي شرح المازندراني: «لفظ «أَنْ» ليس في بعض النسخ».
٩. في حاشية «ج»: «فبحس».
١٠. «مَنْ»: إمَّا بكسر الميم حرف جر، أو يفتحها اسم موصول. وكذا الفقرة الثانية. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٥٢؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٣٢٣. ١١. في الأمالي: «أو».
١٢. المحاسن، ص ٢٢٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٠. وفي التوحيد، ص ٤٥٦، ح ١١؛ والأمالي للصدوق، ص ٤١٧، المجلس ٦٥، ح ٢، بسندهما عن محمد بن أبي عمير. فقه الرضا: ص ٣٨٤، من قوله: «وَأَنَّهُ كَانَ فِيمَا مَضَى قَوْمَ». الوافي، ج ١، ص ٣٧٢، ح ٢٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٤، ح ٢١٣٢٦.
١٣. «تأهَوْا» أي ذهبوا متحيزين. وهذه الفقرة إمَّا بدل عن «حَتَّى» الثانية مع ما بعدها، أو كلام منضم إلى ما ذكر، يعني: كانوا على تلك الحالة حَتَّى ذهبوا وغابوا عن الخلق تائهين في الأرض، أو تحيروا وضلُّوا مبهوتين مدهوشين لم يهتدوا إلى الطريق الواضح في المحسوسات والمبصرات، فضلًا عن الخفايا في المعقولات. أنظر شروح الكافي والصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).
١٤. التوحيد، ص ٤٥٦، ح ١٢، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٢٩٢.



الْحُسَيْنِ بْنِ مِيثَاحٍ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ نَظَرَ فِي اللَّهِ: كَيْفَ هُوَ، هَلَكَ»<sup>٢</sup>.

٢٥٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّادَةَ بْنِ أَغَيْنَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ مَلِكًا عَظِيمَ الشَّانِ كَانَ فِي مَجْلِسٍ لَهُ، فَتَنَّاوَلُ<sup>٣</sup> الرَّبَّ<sup>٤</sup> تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَفَقِدَهُ، فَمَا يَذُرُّ<sup>٥</sup> أَيْنَ هُوَ»<sup>٦</sup>.

٢٥٧ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّفَكُّرَ فِي اللَّهِ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتُمْ<sup>٧</sup> أَنْ تَنْظُرُوا إِلَى عَظَمَتِهِ<sup>٨</sup>، فَانْظُرُوا.....»<sup>٩</sup>

١. في المطبوع: «الميثاح»، ولم نجد في كتب الرجال «الميثاح» بالألف واللام، بل المذكور في تلك الكتب: «ميثاح» كما عليه جميع النسخ.

٢. المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٨. وفي التوحيد، ص ٤٦٠، ح ٣٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٢٩٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٥، ح ٢١٣٢٨.

٣. في حاشية «بح» والتوحيد: «فتكلم في».

٤. «فتناول الرب» أي تكلم في ذاته بما ليس بصواب ولا يليق بجناب قدمه، أو تفكر في كنه الذات والصفات. أنظر شروح الكافي.

٥. «ففقده» إما مجهول، أي غاب عن أعين الناس ومكانه، أو تحير وسار فلم يعرف له خير. وإما معلوم، أي فقد ما كان يعرف. أنظر شروح الكافي.

٦. «فما يذري» إما مجهول، أي ما يذري أحد أين ذهب هو وغاب، فلم يكن عنه أثر ولا خير. وإما معلوم - كما في «بس» - أي فلا يذري هو في أي مكان من الحيرة. أنظر شروح الكافي.

٧. المحاسن، ص ٢٤٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٩، بسنده عن عبدالله بن بكير، عمن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ التوحيد، ص ٤٥٨، ح ١٩، بسنده عن عبدالله بن بكير. الوافي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٢٩٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٥، ح ٢١٣٢٩.

٨. في حاشية «ج»: «إن أردتم».

٩. في حاشية «ج»: «عظيم».

إِلَى عَظِيمٍ خَلَقَهُ.<sup>٢</sup>

٢٥٨ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ أَكَلَ قَلْبَكَ طَائِرٌ، لَمْ يُشْبِعْهُ، وَبَصَرَكَ لَوْ وَضَعَ عَلَيْهِ خَرْقٌ<sup>١</sup>، لِنَزْوَةٍ، لَعَطَّاهُ، تُرِيدُ أَنْ تَعْرِفَ بِهِمَا مَلَكَوَتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا، فَهَذِهِ الشَّمْسُ خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَإِنْ قَدَّرْتَ أَنْ تَمْلَأَ عَيْنَيْكَ<sup>٢</sup> مِنْهَا، فَهِيَ كَمَا تَقُولُ»<sup>٣</sup>.

٢٥٩ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ التَّبَعْقُوبِيِّ<sup>٤</sup>، عَنْ نَعِصٍ ٩٤/١

١. في «ب، بس» وحاشية: «ج، بح» وحاشية ميرزا رفيعا ومرآة العقول والتوحيد والوسائل: «عظيم».
٢. التوحيد، ص ٤٥٨، ح ٢٠، بسنده عن محمد بن عبد الحميد. الوافي، ج ١، ص ٣٧٤، ح ٢٩٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٥، ح ٢١٣٢٧.
٣. في «ج، بس» والوافي: «- يا».
٤. المراد بالقلب اللحم الصنوبري ولهذا جعله مأكولاً، لا القلب الملوكوتي؛ فإن ملكوت السماوات والأرض لا يدرك بالأول، بل يدرك بالثاني فبته عليه السلام بصغر الأعضاء وحقارة القوى الجسمانية وعجزها عن إدراك الأضواء والأنوار على عجزها عن إدراك الملوكوت، فإدراك الملوكوت يبتسر بالقلب الملوكوتي لا الحسي، بلى إن ذاته سبحانه لا يجوز أن يُكْتَنَ بالقلب، كما لا يجوز أن يدرك بالبر، بل إنما يجوز أن يطلع بالقلب على شيء من عظمته فحسب. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٣٧٤؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣١٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٤.
٥. في «ج»: «خرت». وكذا نقله في شرح المازندراني عن بعض النسخ. و«الخُرْتُ»: ثقب الإبرة والفاس والأذن ونحوها.
٦. «خرق إبرة» أي ثَقَبْتُهَا وشَقَّهَا. و«الخرق»: الشق في الحائط والثوب وغيرهما. وهو في الأصل مصدر. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٧٣ (خرق).
٧. في «ب، ج، بح» والتعليقة للداماد وشرح المازندراني: «عينك».
٨. التوحيد، ص ٤٥٥، ح ٥، بسند آخر. الوافي، ج ١، ص ٣٧٤، ح ٢٩٦.
٩. هكذا في «ب، بس». وفي المطبوع وأكثر النسخ: «اليقوبي». وفي حاشية المطبوع: «اليقوبي هنا بالمتناة على ما في أكثر النسخ، والصحيح بالموحدة نسبة إلى يعقوب».
- والظاهر صحة «اليقوبي» بالموحدة كما استظهره وأثبتناه. وفي حاشية «بس»: «بالباء الموحدة، قرية من قرى البغداد اسمه يعقوب». وفي حاشية «ج»: «قرأ شيخنا البهائي رحمه الله بالباء الموحدة، أي يعقوبي».
- و«اليقوبي» نسبة إلى يعقوب، وهي قرية كبيرة بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. راجع: الأشباه للسمعاني،

أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ يَهُودِيًّا يَقَالُ لَهُ: «سُبِّحْتَ»، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ<sup>٢</sup>، جِئْتُكَ أَنْسَأَلَكَ عَنْ رَبِّكَ، فَإِنْ أَنْتَ أَجَبْتَنِي عَمَّا أَسْأَلُكَ عَنْهُ، وَإِلَّا رَجَعْتُ.

قَالَ: سَلْ عَمَّا شِئْتَ، قَالَ: أَيْنَ رَبُّكَ؟ قَالَ: هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَكَانِ الْمَخْدُودِ<sup>٣</sup>، قَالَ: وَكَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: وَكَيْفَ أَصِفُ رَبِّي بِالْكَيْفِ وَالْكَيْفُ مَخْلُوقٌ<sup>٤</sup>، وَاللَّهُ لَا يُوصَفُ بِخَلْقِهِ؟ قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ<sup>٥</sup> أَنَّكَ نَبِيُّ اللَّهِ<sup>٦</sup>؟ قَالَ: «فَمَا بَقِيَ حَوْلَهُ حَجَرٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ إِلَّا تَكَلَّمْتُ بِلِسَانٍ غَرِيبٍ مُبِينٍ: يَا سُبِّحْتَ<sup>٧</sup>، إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ سُبِّحْتَ<sup>٨</sup>: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ أَمْرًا أَتَيْنَ مِنْ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

ج ١، ص ٣٧٠: الباب في تهذيب الأنساب، ج ١، ص ١٦١؛ معجم البلدان، ج ١، ص ٤٥٣.

هذا، ومن مناشئ التصحيف غرابة بعض الألفاظ الموجب لتصحيفها بالألفاظ المشابهة القريبة المأنوسة عند النسخ، ومنها «البعقوبي» المشابه «اليعقوبي» في الكتابة. أضف إلى ذلك أن عدم وجود النقطة في بعض الخطوط القديمة أو وضعها من غير دقة مما يشدد احتمال وقوع التحريف في ما نحن فيه.

١. في «ج، بس»: «سُبِّحْتَ». وفي حاشية «ج»: «سَبِّحْتَ». وفي «ب، ض»: «سُبِّحْتَ». وفي «بف»: «سُبِّحْتَ». قال المحقق الشيرازي: «الأصح الخاء المعجمة، و«بخت» كلمة تدخل في أعلام أهل الكتاب، و«سُبِّحْتَ» مركب من «بخت» و«سه» بمعنى الثلاثة. شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٠٨.

٢. في «ب» وحاشية «ج»، يع، بر، بس: «والتوحيد والبصائر: «يا محمد».

٣. في «بر، بف»، «+ أن». وفي البصائر: «جئتك أن».

٤. في التوحيد: «+ أَتَبْعُكَ».

٥. في «ج، بف» والوافي: «- هو».

٦. في البصائر: «محدود». وفي التوحيد: «بمحدود».

٧. في البصائر والتوحيد: «فكيف». ٨. في البصائر والتوحيد: «+ الله».

٩. «يُعْلَمُ» غائب مجهول، أو «نعلم» متكلم مع الغير. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢١٠.

١٠. في «ب، ج، بر، بس، بف»، وشرح صدر المتألهين والوافي والبصائر والتوحيد: «- الله».

١١. في «ج»: «سُبِّحْتَ» وفي «ب، ض، بف»: «سُبِّحْتَ». وفي «بس»: «سَبِّحْتَ». وفي «بر»: «سُبِّحْتَ».

١٢. في البصائر: «+ بالله». وفي التوحيد: «+ تالله».

وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>١</sup>.

٢٦٠ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخُثْعَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>٢</sup> بْنِ عَتِيكٍ الْقَصِيرِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٣</sup> عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ<sup>٤</sup>، فَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: تَعَالَى الْجَبَّارُ، تَعَالَى الْجَبَّارُ<sup>٥</sup>، مَنْ تَعَاطَى<sup>٦</sup> مَا تَمَّ هَلَكُ<sup>٧</sup>.

٩٥ / ١

## ٩ - بَابُ فِي إِبْطَالِ الرُّؤْيَا

٢٦١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ<sup>٩</sup>،

١ . بصائر الدرجات، ص ٥٠١، ح ١، عن إبراهيم بن هاشم. التوحيد، ص ٣٠٩، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن علي. الوافي، ج ١، ص ٣٦٠، ح ٢٨١.

٢ . الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٣٧، ح ٢٠٧، بسنده عن محمد بن يحيى الخثعمي، عن عبد الرحيم القصير قال: سألت أبا عبد الله<sup>٣</sup> وأورده الصدوق في التوحيد، ص ٤٥٦، ح ٨ - مع اختلاف يسير في الألفاظ - بسنده عن محمد بن يحيى الخثعمي، عن عبد الرحيم القصير قال: سألت أبا جعفر<sup>٤</sup>. ووردت رواية محمد بن يحيى الخثعمي، عن عبد الرحيم القصير في بصائر الدرجات، ص ٣٨٩، ح ١؛ والشهذيب، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٧٩٨. فلا يبعد في ما نحن فيه أيضاً صحة «عبد الرحيم» بدل «عبد الرحمن». ويؤيد ذلك ما يأتي في الكافي، ح ٢٧٣، من رواية عبد الرحيم بن عتيك القصير، عن أبي عبد الله<sup>٥</sup> وقد سأل فيها أيضاً عن صفات الله.

٣ . في التوحيد: «التوحيد». ٤ . في المحاسن والتوحيد: «يديه».

٥ . في المحاسن: «+ وإِنَّه». وفي التوحيد: «+ وإِنَّ».

٦ . «التعاطي»: تناول لما لا يحق ولا يجوز تناوله، والجرأة على الشيء والخوض فيه. يعني من تعرّض لتحقيق ذات الحق وصفاته، وخاض في معرفة حقيقتهما وأثبت له كيفية هلك. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٧٠ (عطو)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢١١.

٧ . في المحاسن: «+ يقولها مرتين». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «ما تَمَّ هلك».

٨ . المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٧، بسنده عن ابن أبي عمير؛ التوحيد، ص ٤٥٦، ح ٨، بسنده عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١، ص ٣٧٥، ح ٢٩٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٦، ح ٢١٣٣٢.

٩ . قوله: «يعقوب بن إسحاق»، حملة صدر المتألهين على ابن السكيت، وتبعية العلامة المازندراني، ورده

قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام أَسْأَلُهُ: كَيْفَ يَغْبِطُ الْعَبْدُ رَبَّهُ<sup>١</sup> وَهُوَ لَا يَرَاهُ؟  
فَوَقَّعَ عليه السلام: يَا أَبَا يُوسُفَ، جَلَّ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ وَالْمُنْعِمَ عَلَيَّ وَعَلَى آبَائِي أَنْ يَرَى.  
قَالَ: وَسَأَلْتُهُ: هَلْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم رَبَّهُ؟  
فَوَقَّعَ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَرَى رَسُولَهُ بِقَلْبِهِ مِنْ نُورٍ عَظَمَتِهِ مَا أَحَبَّ»<sup>٢</sup>.

٢٦٦ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:  
سَأَلَنِي أَبُو قُرَّةَ الْمَحْدَثُ أَنْ أُدْخِلَهُ عَلَى<sup>٣</sup> أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي ذَلِكَ،  
فَأَذِنَ لِي<sup>٤</sup>، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْخَلَالِ وَالْخَزَامِ وَالْأَحْكَامِ حَتَّى بَلَغَ سُؤْالَهُ إِلَى  
التَّوْحِيدِ، فَقَالَ أَبُو قُرَّةَ: إِنَّا رَوَيْنَاهُ<sup>٥</sup> أَنَّ اللَّهَ قَسَمَ الرُّوْيَةَ وَالْكَلامَ بَيْنَ نَبِيِّنِ<sup>٦</sup>، فَقَسَمَ الْكَلَامَ  
لِمُوسَى<sup>٧</sup>، وَلِمُحَمَّدٍ الرُّوْيَةَ.

العلامة المجلسي بقوله: «ظن أصحاب الرجال أن يعقوب بن إسحاق هو ابن السكيت، والظاهر أنه غيره؛ لأن ابن سكيت قتله المتوكل في زمان الهادي عليه السلام، ولم يلحق أبا محمد عليه السلام». قال المحقق الشعراني في حاشية شرح المازندراني: «هو - أي كلام العلامة المجلسي - حق، وحملته أنا في حاشية الوافي على يعقوب بن إسحاق الكندي، فيلسوف العرب وقتل هناك؛ إنه أراد اختبار أبي محمد عليه السلام، ولم يكن الفيلسوف يعرف الإمام حق المعرفة فأجاب عليه السلام بما يوافق أصول الفلاسفة فاستحسنه الفيلسوف ونقله لأصحابه. وقد أورد المجلسي رحمه الله في احتجاجات العسكري عليه السلام عن المناقب كلاماً منه عليه السلام أذاه إلى ابن إسحاق الكندي بواسطة بعض تلاميذه لما أراد تأليف كتاب في تناقض القرآن ... والغرض من نقل ذلك أن الرابطة بين الإمام وهذا الرجل غير مستبعدة والعجب أن ذهن الشارحين لم يذهب إليه حتى حملوه على ابن السكيت». أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢١٢؛ الوافي، ج ١، ص ٣٧٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٧.

١. في حاشية «بيح»: «العبد كيف يعبد ربه».

٢. التوحيد، ص ١٠٨، ح ٢، بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي. وراجع: التوحيد، ص ١١٦، ح ١٧.

٣. في «ب، ج، بر، بس، بف»: «إلى».

٤. في «بر، بف»: «وله».

٥. في شرح المازندراني: «إنما رويناه».

٦. في التوحيد: «اثنتين».

٧. في التوحيد: «فقسم لموسى الكلام».

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «فَمَنْ الْمُبْلَغُ عَنِ اللَّهِ إِلَى الثَّقَلَيْنِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ  
 «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ»<sup>٢</sup> وَ«لَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا»<sup>٣</sup> وَ«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>٤</sup>؟ أَلَيْسَ مُحَمَّدٌ؟ قَالَ:  
 بَلَى، قَالَ: «كَيْفَ يَجِيءُ رَجُلٌ إِلَى الْخَلْقِ جَمِيعًا، فَيُخْبِرُهُمْ أَنَّهُ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ  
 يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ بِأَمْرِ اللَّهِ، فَيَقُولُ: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ»<sup>٥</sup>، وَ«لَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا» وَ«لَيْسَ  
 كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا رَأَيْتُهُ بِعَيْنِي، وَأَخْطَطُ بِهِ عِلْمًا، وَهُوَ عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ؟ أَمَا  
 تَسْتَحُونَ»<sup>٦</sup> مَا قَدَرْتَ الزَّنَادِقَةُ أَنْ تَزِمِيَهُ بِهَذَا أَنْ يَكُونَ يَأْتِي مِنْ عِنْدِ اللَّهِ <sup>١١</sup> بِشَيْءٍ، ثُمَّ  
 يَأْتِي بِخِلَافِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

قَالَ أَبُو قُرَّة: فَإِنَّهُ يَقُولُ: «وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزَّلَهُ أُخْرَى»<sup>١٢</sup>

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا رَأَى، حَيْثُ قَالَ: «مَّا كَذَبَ  
 الْفُؤَادُ مَا رَأَى»<sup>١٣</sup> يَقُولُ: مَا كَذَبَ فُؤَادُ مُحَمَّدٍ مَا رَأَتْ<sup>١٤</sup> عَيْنَاهُ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِمَا رَأَى، فَقَالَ:  
 «لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى»<sup>١٥</sup> فَأَيَّاتُ اللَّهِ غَيْرُ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: «وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا»<sup>١٦</sup>  
 فَأَيَّاتُ اللَّهِ الْأَبْصَارُ، فَقَدْ أَخْطَطَ بِهِ الْعِلْمُ<sup>١٧</sup>، وَوَقَّعَتِ الْمَعْرِفَةُ.

١. في التوحيد: - «من».

٢. في التوحيد: + «وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ».

٣. الأنعام (٦): ١٠٣.

٤. طه (٢٠): ١١٠.

٥. الشورى (٤٢): ١١.

٦. في التوحيد: «فكيف».

٧. في التوحيد: «ويقول».

٨. في التوحيد: + «وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ».

٩. في «بر» - «وهو».

١٠. في حاشية «ج»، «بح» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والتوحيد: «أما تستحيون».

١١. في «ب»، «بح»، «بس» وحاشية «بر» والتوحيد: «يأتي عن الله».

١٢. النجم (٥٣): ١٣.

١٣. النجم (٥٣): ١١.

١٤. في حاشية «بس»: «زأغت».

١٥. النجم (٥٣): ١٨.

١٦. طه (٢٠): ١١٠.

١٧. كذا في «ش»، «جو»، أي ينصب العلم، وقد يأتي التميز بلفظ المعرفة، نحو: «وَلَيْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو».

راجع: «البهجة المرضية (للسبوطي) بحث التمييز. وفي «بو»: «أحاط». وفي حاشية «بح»: «تأنيث الفعل باعتبار أن العلم بمعنى المعرفة».

فَقَالَ أَبُو قُرَّةَ: فَتَكْذَبُ بِالرَّوَايَاتِ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِذَا كَانَتْ الرَّوَايَاتُ مُخَالِفَةً لِلْقُرْآنِ، كَذَّبْتُهَا، وَمَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَخَاطُ بِهِ عِلْمًا، وَلَا تُذَرِّكُهُ الْأَبْصَارُ» وَ«لَيْسَ كَيْفِيَّةً شَيْءٌ»<sup>٢</sup>.

٢٦٣ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الرَّؤْيَةِ وَمَا تَرْوِيهِ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يَشْرَحَ لِي ذَلِكَ.

فَكَتَبَ بِخَطِّهِ: «اتَّفَقَ الْجَمِيعُ - لَا تَمَانَعُ بَيْنَهُمْ - أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مِنْ جِهَةِ الرَّؤْيَةِ صَرُورَةٌ، فَإِذَا جَازَ أَنْ يَرَى اللَّهُ بِالْعَيْنِ<sup>٣</sup>، وَقَعَتِ الْمَعْرِفَةُ صَرُورَةً، ثُمَّ لَمْ تَخُلْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ إِيمَانًا، أَوْ لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ، فَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ مِنْ جِهَةِ الرَّؤْيَةِ إِيمَانًا، فَالْمَعْرِفَةُ الَّتِي فِي دَارِ الدُّنْيَا مِنْ جِهَةِ الْاِكْتِسَابِ لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ؛ لِأَنَّهَا صُدُّةٌ<sup>٤</sup>، فَلَا يَكُونُ فِي الدُّنْيَا مُؤْمِنٌ<sup>٥</sup>؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا اللَّهَ عَزَّ ذِكْرُهُ<sup>٦</sup>، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي<sup>٧</sup> مِنْ جِهَةِ الرَّؤْيَةِ

١. في التوحيد: «كَذَّبَتْ بِهَا».

٢. في التوحيد: «علم».

٣. التوحيد، ص ١١٠، ح ٩، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ١، ص ٣٧٨، ح ٣٠٠.

٤. ورد الخبر في التوحيد، ص ١٠٩، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن سيف، عن محمد بن عبيدة. ووردت رواية علي بن سيف بن عميرة، عن محمد بن عبيد أو عبيدة في التوحيد، ص ٩٥، ح ١٤؛ وقصص الأنبياء للراوندي، ص ١٦٠، ح ١٧٦. كما وردت رواية محمد بن عبيد أو عبيدة الهمداني (الهمداني - خ ل) عن الرضا عليه السلام في الكافي، ج ٩، ص ٣٢٠، ح ١٣٢٣؛ والاحتبصار، ج ٣، ص ٢٠٠، ح ٧٢٥. والظاهر اتحاد الراويين ووقوع التصحيف في بعض عناوينه. لاحظ أيضاً التوحيد، ص ١٥٣، ح ٢؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٠، ح ١٣.

٥. في «بح»: «العين».

٦. كذا. والسياق يقتضي: «صُدُّهَا»؛ لِأَنَّ الْمَضَادَّهَ بَيْنَ الْمَعْرِفَتَيْنِ، لَا بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِيمَانِ.

٧. في «بح»: «دار».

٨. في التوحيد: «أحد مؤمناً» بدل «مؤمن».

٩. في «ب»، «يس»: «عزَّوَجَلَّ». وفي حاشية «بر»: «جَلَّ وعزَّ».

١٠. في التوحيد: «هي».

إيماناً، لَمْ تَحُلْ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ - الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْإِكْتِسَابِ - أَنْ تَزُولَ، وَلَا تَزُولَ فِي الْمَعَادِ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ<sup>٢</sup> - لَا يَرَى بِالْعَيْنِ، إِذِ الْعَيْنُ تُؤَدِّي إِلَى مَا وَصَفْنَاهُ<sup>٣</sup>.

٢٦٤ / ٤ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الرَّوْيَةِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ. فَكَتَبَ عليه السلام: «لَا تَجُوزُ الرَّوْيَةُ مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الرَّائِي وَالْمَرْئِي هَوَاءٌ يَنْفَعُهُ الْبَصَرُ، فَإِذَا انْقَطَعَ الْهَوَاءُ عَنِ الرَّائِي وَالْمَرْئِي<sup>٤</sup>، لَمْ تَصِحَّ الرَّوْيَةُ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْإِشْتِبَاهُ؛ لِأَنَّ الرَّائِي مَتَى سَاوَى<sup>٥</sup> الْمَرْئِي فِي السَّبَبِ الْمَوْجِبِ بَيْنَهُمَا فِي الرَّوْيَةِ، وَجَبَ الْإِشْتِبَاهُ، وَكَانَ ذَلِكَ التَّشْبِيهَ<sup>٦</sup>؛ لِأَنَّ الْأَسْبَابَ لَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهَا بِالْمُسَبَّبَاتِ<sup>٧</sup>».

٢٦٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

- ١ . في «ب، بر» وشرح صدر المتألهين والتوحيد: «أو».
- ٢ . في «ج، ض، ب، ف»، والتوحيد: «عَزَّ ذَكَرَهُ». وفي «بح، بر»: «عَزَّ وَجَلَّ ذَكَرَهُ».
- ٣ . في «ب، ب، ف»، والوافي والتوحيد: «وصفناه».
- ٤ . التوحيد، ص ١٠٩، ح ٨، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٣٧٩، ح ٣٠١.
- ٥ . في «ب، بس» وشرح المازندراني: «لا يجوز».
- ٦ . هكذا في «ب، ض، بح، بر، بس، جح، جل، جم» وشرح المازندراني والتوحيد، والجملة حينئذ صفة للهواء والضمير البارز راجع إلى الهواء لا المرئي. وفي المطبوع وسائر النسخ: «لم ينفذه»، والضمير البارز راجع إلى المرئي. وفي «بح»: «لينفذه».
- ٧ . في التوحيد: «فإذا انقطع الهواء وعدم الضياء بين الرائي والمرئي».
- ٨ . في «بح» وحاشية «ض»: «يساوي».
- ٩ . في شرح المازندراني: «اسم «كان» - وهو «ذلك» - إشارة إلى وجوب الاشتباه. والتشبيه «خبر». ويحتمل أن يكون «كان» تامّةً و«ذلك التشبيه» فاعلها وفي التوحيد: «وكان في ذلك التشبيه».
- ١٠ . التوحيد، ص ١٠٩، ح ٧، بسنده عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن إسحاق . الوافي، ج ١، ص ٣٨١، ح ٣٠٢.



حَضَرْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، أَيُّ شَيْءٍ تَعْبُدُ؟ قَالَ: <sup>١</sup> «اللَّهُ تَعَالَى» قَالَ: رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: بَلَى، <sup>٢</sup> لَمْ تَرَهُ الْعَيْنُ بِمُشَاهَدَةٍ الْإِبْصَارِ <sup>٣</sup>، وَلَكِنْ رَأَيْتُهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، لَا يُعْرِفُ بِالْعَيْنِ، وَلَا يُذْرِكُ بِالْخَوَاسِ، وَهَلَا يُشَبِّهُ بِالنَّاسِ، مَوْصُوفٌ بِالْآيَاتِ، مَعْرُوفٌ بِالْعَلَامَاتِ، لَا يَجُوزُ فِي حُكْمِهِ، ذَلِكَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

قَالَ: فَخَرَجَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ <sup>٤</sup>.

٢٦٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

٩٨/١ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمُؤَصِّلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ جَبْرٌ <sup>٥</sup> إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ حِينَ عَبَدْتَهُ؟»

قَالَ: «فَقَالَ: وَنِلَّكَ، مَا كُنْتُ أَعْبُدُ رَبًّا لَمْ أَرَهُ، قَالَ: وَكَيْفَ <sup>٦</sup> رَأَيْتَهُ؟» <sup>٧</sup> قَالَ: وَنِلَّكَ، لَا

١. في حاشية «ب»: «+ وأعيد».

٢. هكذا في «ب»، «ب»، «بر»، «بس» وحاشية «ج»، «ض» وشرح المازندراني والوافي: «بلى». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بل».

٣. في التوحيد والأمالى: «العيان». و«الإبصار» بالكسر على المصدر في مقابلة «الإيمان» عند الداماد والفيض، واحتمل المجسلي كونه بالفتح أيضاً. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٢٤؛ الوافي، ج ١، ص ٣٨٢؛ مرة العقول، ج ١، ص ٣٦٦.

٤. في «ب» وحاشية «ب»، «بس»: «تراه».

٥. في «ب»، «ج»: «هو».

٦. في «ب»، «ج»، «ض»، «بر»، «بس»، «بف» وحاشية «ب» والأمالى: «رسالته».

٧. التوحيد، ص ١٠٨، ح ٥؛ والأمالى للصدوق، ص ٢٧٨، المجلس ٤٧، ح ٤، بسنده فيها عن علي بن إبراهيم بن هاشم، وفي الأمالى: «عن علي بن معبد، عن واصل، عن عبدالله بن سنان» الوافي، ج ١، ص ٣٨١، ح ٣٠٣.

٨. «الخبر»: بالفتح والكسر: واحد أخبار اليهود، وبالكسر أفصح؛ لأنه يجمع على أفعال دون فِعُول. ويقال ذلك للعالم. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٠ (حبر).

٩. في «ب»: «فكيف».

١٠. في حاشية «بر»، «بف»: «الرؤية».

تَذَرِكُهُ الْعَيْنُونَ فِي مَشَاهِدَةِ الْأَبْصَارِ، وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ<sup>١</sup>.

٢٦٧ / ٧ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>، قَالَ: ذَاكَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup> فِيمَا يَزُورُونَ مِنَ<sup>٢</sup> الرُّؤْيَةِ، فَقَالَ: «الشَّمْسُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْأً مِنْ نُورِ الْكَرْسِيِّ، وَالْكَرْسِيُّ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْأً مِنْ نُورِ الْعَرْشِ، وَالْعَرْشُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْأً مِنْ نُورِ الْحِجَابِ، وَالْحِجَابُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْأً مِنْ نُورِ السُّرِّ، فَإِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، فَلْيَمْلُؤُوا أَعْيُنَهُمْ مِنْ<sup>٣</sup> الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ»<sup>٤</sup>.

٢٦٨ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَا<sup>عليه السلام</sup>، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>ﷺ</sup>: لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ، بَلَغَ بِي جَبْرَائِيلُ<sup>٦</sup> مَكَانًا لَمْ يَطَاهُ قَطُّ جَبْرَائِيلُ، فَكُشِفَ لَهُ<sup>٧</sup>، فَأَرَاهُ<sup>٨</sup> اللَّهَ مِنْ نُورِ عَظَمَتِهِ مَا أَحَبُّ<sup>٩</sup>.

١ . المراد بحقائق الإيمان أركانه من التصديق بالله ويوحدانيته، واعتبارات أسمائه الحسنی، وسائر صفاته الثبوتية والسلبية. وقيل غير ذلك. أنظر شروح الكافي.

٢ . التوحيد، ص ١٠٩، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. راجع: الكافي، كتاب التوحيد، باب جوامع التوحيد، ح ٣٥٣؛ والاختصاص، ص ٢٣٥؛ والتوحيد، ص ٣٠٤-٣٠٨، ح ١ و ٢. الوافي، ج ١، ص ٣٨٢، ح ٣٠٤.

٣ . في «بر»: «عن». في حاشية ميرزا رفيعا: «يُزَوَّن من الرؤية، أي يظنون من الرؤية».

٤ . في «ب»، ج، يح، بس: «+ نور».

٥ . التوحيد، ص ١٠٨، ح ٣، بسنده عن أحمد بن إدريس. الوافي، ج ١، ص ٣٨٣، ح ٣٠٥.

٦ . في «بس»: «جبرائيل».

٧ . «فكشف له» إلى آخره من كلام أبي الحسن الرضا<sup>عليه السلام</sup> حكاية عن قوله<sup>ﷺ</sup>. أو من كلامه<sup>ﷺ</sup> من باب الالتفات من التكلم إلى الغيبة. أنظر: شروح الكافي.

٨ . في التوحيد: «ولي فأراني» بدل «له فأراه».

٩ . التوحيد، ص ١٠٨، ح ٤، بسنده عن محمد بن يحيى العطار. الوافي، ج ١، ص ٣٧٨، ح ٢٩٩.

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُذَرِّكُ الْأَبْصَارَ»<sup>٢</sup>.

٢٦٩ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ: «لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ» قَالَ: «إِخَاطَةُ الْوُهِمِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: «فَدَجَاءَكُمْ بِضَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ؟» لَيْسَ يَغْنِي بَصَرَ الْعَيُونِ «فَمَنْ أَبْصَرَ فَلْيَنْتَسِبْ»؛ لَيْسَ يَغْنِي<sup>٤</sup> مِنَ الْبَصَرِ بِعَيْنِيهِ «وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا»<sup>٥</sup>؛ لَيْسَ يَغْنِي عَمَى الْعَيُونِ، إِنَّمَا عَنْهُ إِخَاطَةُ الْوُهِمِ، كَمَا يَقَالُ: فَلَانَ بَصِيرٌ بِالشَّعْرِ، وَفَلَانَ بَصِيرٌ بِالْفِقْهِ، وَفَلَانَ بَصِيرٌ بِالذَّرَاهِمِ، وَفَلَانَ بَصِيرٌ بِالشِّيَابِ، اللَّهُ أَغْظَمُ مِنْ أَنْ يُرَى بِالْعَيْنِ»<sup>٦</sup>.

٢٧٠ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ اللَّهِ: هَلْ يَوْصَفُ؟ فَقَالَ: «أَمَا تَقْرَأُ ٩٩/١ الْقُرْآنَ؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «أَمَا تَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى: «لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُذَرِّكُ الْأَبْصَارَ؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَتَعْرِفُونَ الْأَبْصَارَ؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «مَا هِيَ؟»، قُلْتُ: «أَبْصَارُ الْعَيُونِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَوْهَامَ الْقُلُوبِ أَكْبَرُ<sup>٨</sup> مِنْ أَبْصَارِ الْعَيُونِ، فَهَوَ لَا تَذَرِكُهُ الْأَوْهَامُ، وَهُوَ يُذَرِّكُ

١. في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٣٤: «قوله: «لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ» هذا الكلام مستأنف عن محمد بن يعقوب الكليني، ومعناه: الكلام في تفسير قوله: «لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ» وما ورد فيه من الأحاديث أورده في ذيل باب إبطال الرؤية بالعين للمناسبة، ولكون الإدراك بالأوهام في حكم الإبصار بالعين، ولأن نفي الإدراك بالأوهام يلزمه نفي الإدراك بالعين». ونحوه في شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٤٨؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٣٣٨.

٢. في حاشية «ج»: «وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ».

٣. الأنعام (٦): ١٠٣.

٤. في «ج» وحاشية «بر»: «لم يعن».

٥. الأنعام (٦): ١٠٤.

٦. في حاشية «ض»: «بالعين».

٧. التوحيد، ص ١١٢، ح ١٠، بسنده عن محمد بن يحيى العطار، الوافي، ج ١، ص ٣٨٥، ح ٣٠٦.

٨. في التوحيد: «أكثر». وفي التعليقة للداماد، ص ٢٢٦: «أكبر، بالباء الموحدة أبلغ وأجزل، وبالثاء المثناة أشيع في النسخ وأفشى». وانظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥١.

الأوهام<sup>١</sup>.

٢٧١ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ<sup>٢</sup> أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>٣</sup>: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ؟» فَقَالَ: «يَا أَبَا هَاشِمٍ، أَوْهَامُ الْقُلُوبِ أَدْقُ مِنْ أَبْصَارِ الْعُيُونِ؛ أَنْتَ قَدْ تُدْرِكُ بَوْهَمِكَ السُّنْدَ وَالْهِنْدَ وَالْبُلْدَانَ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْهَا وَلَا تُدْرِكُهَا بِبَصَرِكَ، وَأَوْهَامُ الْقُلُوبِ لَا تُدْرِكُهَا، فَكَيْفَ أَبْصَارُ الْعُيُونِ؟»<sup>٤</sup>

٢٧٢ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: «الْأَشْيَاءُ لَا تُدْرِكُ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ: بِالْخَوَاسِّ، وَالْقَلْبِ؛ وَالْخَوَاسُّ إِذْرَاكُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ: إِذْرَاكًا بِالْمُدَاخَلَةِ، وَإِذْرَاكًا بِالْمَمَاسَةِ، وَإِذْرَاكًا بِلَا مُدَاخَلَةٍ وَلَا مَمَاسَةٍ»<sup>٥</sup>.

١ . المحاسن، ص ٢٣٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٥، بسنده عن أبي هاشم الجعفري، عن الأشعث بن حاتم، عن الرضا<sup>٦</sup>؛ وفيه، ذيل ح ٢١٥، بسنده عن أبي هاشم، عن أبي جعفر<sup>٧</sup>، وفيهما مع اختلاف يسير؛ التوحيد، ص ١١٢، ح ١١، بسنده عن أحمد بن محمد<sup>٨</sup> الوافي، ج ١، ص ٣٨٦، ح ٣٠٧.

٢ . في «ب، ض، و» وحاشية: «يج، بس، بف» + «عن». وهو سهو؛ فإنَّ أبا هاشم الجعفري هو داود بن القاسم، روى عن جماعة من الأئمة منهم أبو جعفر الثاني<sup>٩</sup>. راجع: رجال الطوسي، ص ٣٥٧، الرقم ٥٢٩٠، وص ٣٧٥، الرقم ٥٥٥٣؛ وص ٣٨٦، الرقم ٥٦٨٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٨١، الرقم ٢٧٧.

٣ . التوحيد، ص ١١٣، ح ١٢، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي<sup>١٠</sup> الوافي، ج ١، ص ٣٨٦، ح ٣٠٨.

٤ . في «بف» + «قلت». وقال العلامة المازندراني: «أي قال هشام من قبله، لا من جهة الرواية عن المعصوم، ويحتمل أن يكون من مسموعاته عنه». وقال ميرزا رفيعا: «...الذي إنما يظن به أن كلامه مأخوذ عن أحاديث أهل البيت وأقوالهم عليهم السلام». وقال المحقق الشعراني: «جميع ما هو حق وصواب مأخوذ من الأئمة عليهم السلام، خصوصاً ما عند الشيعة، ولكن احتمال أن يكون هذا رواية احتمال باطل، وظاهر الكلام أنه قول هشام بن الحكم، وتقل أقوال غير الأئمة معهود من الكليني فقد أورد في باب الميراث كلام الفضل بن شاذان في العول، وفي باب الطلاق كلام جماعة». أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥٤؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٦٦؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٣٤٢.

٥ . هكذا في النسخ والشروح والمصادر. وفي المطبوع: «[كلها]».

٦ . في «ب، ض، يج، بر، بس»: «لا بمداخلة». ٧ . في «ب»: «ولا بمماسة».

فَأَمَّا الْإِذْرَاكَ الَّذِي بِالْمَدَاخِلَةِ، فَلَالْأَضْوَاتُ وَالْمَشَامُ<sup>١</sup> وَالطَّعُومُ.

وَأَمَّا الْإِذْرَاكَ بِالْمُمَاشَةِ، فَمَعْرِفَةُ الْأَشْكَالِ مِنَ التَّرْبِيعِ وَالتَّثْلِيثِ<sup>٢</sup>، وَمَعْرِفَةُ اللَّيْنِ وَالخَشِينِ، وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ.

وَأَمَّا الْإِذْرَاكَ<sup>٣</sup> بِلا مُمَاشَةٍ وَلَا مَدَاخِلَةٍ، فَالْبَصَرُ؛ فَإِنَّهُ يُذَرِّكُ الْأَشْيَاءَ بِلا مُمَاشَةٍ وَلَا مَدَاخِلَةٍ فِي حَيِّزٍ غَيْرِهِ وَلَا فِي حَيِّزِهِ، وَإِذْرَاكَ الْبَصَرِ لَهُ سَبِيلٌ وَسَبَبٌ، فَسَبِيلُهُ الْهَوَاءُ، وَسَبَبُهُ الضِّيَاءُ، فَإِذَا كَانَ السَّبِيلُ مُتَّصِلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْيُوبِ وَالسَّبَبُ قَائِمًا، أَذْرَكَ مَا يَلَاقِي مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَشْخَاصِ، فَإِذَا حُمِلَ الْبَصَرُ عَلَى مَا لَا سَبِيلَ لَهُ فِيهِ، رَجَعَ رَاجِعًا، فَحَكِيَ مَا وَرَاءَهُ، كَالنَّاطِرِ فِي الْمِرَاةِ لَا يَنْفَعُ بَصَرُهُ<sup>٤</sup> فِي الْمِرَاةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ، رَجَعَ رَاجِعًا يَحْكِي<sup>٥</sup> مَا وَرَاءَهُ، وَكَذَلِكَ النَّاطِرُ فِي الْمَاءِ الصَّافِي، يَرْجِعُ رَاجِعًا فَيَحْكِي مَا وَرَاءَهُ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ لَهُ فِي انْفِادِ بَصَرِهِ.

فَأَمَّا الْقَلْبُ<sup>٦</sup> فَإِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الْهَوَاءِ، فَهُوَ يُذَرِّكُ جَمِيعَ مَا فِي الْهَوَاءِ وَيَتَوَهَّمُهُ<sup>٧</sup>،

فَإِذَا حُمِلَ الْقَلْبُ عَلَى مَا لَيْسَ فِي الْهَوَاءِ مُوجُودًا، رَجَعَ رَاجِعًا فَحَكِيَ مَا فِي الْهَوَاءِ.

١٠٠/١ فَلَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَحْمِلَ قَلْبَهُ عَلَى مَا لَيْسَ مُوجُودًا فِي الْهَوَاءِ مِنْ أَمْرِ التَّوْحِيدِ جَلَّ اللَّهُ وَعَزَّ<sup>٨</sup>؛ فَإِنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، لَمْ يَتَوَهَّمْ إِلَّا مَا فِي الْهَوَاءِ مُوجُودًا، كَمَا قُلْنَا فِي أَمْرِ الْبَصَرِ، تَعَالَى اللَّهُ أَنْ يُشَبِّهَهُ<sup>٩</sup> خَلْقُهُ<sup>١٠</sup>.

١. «المشام»: جمع المشوم، من باب استعمال مفاعل في مفاعيل، أو جمع المشم، وهو ما يشم. أنظر: التعليقة

للداماد، ص ٢٢٧؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥٥.

٢. في «ف، ب، ج»: «من التثليث والتربيع». ٣. في حاشية «ب، ج»: «والذي».

٤. في «بر»: «نظره». ٥. في «ب، ض، ف»: «فحكى».

٦. في «ف»: «+ راجعاً».

٧. في «ض»: «ويتوهمه ويتمثله». وفي «ب، ج»: «ويعتله». وفي «بر»: «ويعتله ويتوهمه».

٨. في «ف»: «لله جل وعز» بدل «جل الله وعز». ٩. في «ف، ب، ج»: «يشبه».

١٠. صرح العلامة الفيض في الوافي بترك ذكر هذا الخبر لعدم وضوح من أراده. راجع: الوافي، ج ١، ص ١٠.

## ١٠ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصِّفَةِ بِغَيْرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالَى

٢٧٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَتِيكَ الْقَصِيرِ، قَالَ:

كَتَبْتُ عَلَى يَدَيَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ أُعَيْنٍ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنْ قَوْمًا بِالْعِرَاقِ يَصِفُونَ اللَّهَ بِالصُّورَةِ وَبِالتَّخْطِيطِ<sup>١</sup>، فَإِنْ رَأَيْتَ - جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ - أَنْ تَكْتُبَ إِلَيَّ بِالْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّوْحِيدِ.

فَكْتُبَ إِلَيَّ: «سَأَلْتُ - رَحِمَكَ اللَّهُ - عَنِ التَّوْحِيدِ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِكَ<sup>٢</sup>، فَتَعَالَى اللَّهُ الَّذِي «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»<sup>٣</sup>، تَعَالَى<sup>٤</sup> عَمَّا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ، الْمُسَبِّهُونَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ، الْمُفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ، فَأَعْلَمَ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ فِي التَّوْحِيدِ مَا نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ<sup>٥</sup> صِفَاتِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَانْفَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى الْبُطْلَانُ وَالتَّشْبِيهِ، فَلَا نَفْيَ وَلَا تَشْبِيهَ، هُوَ اللَّهُ الثَّابِتُ الْمَوْجُودُ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ، وَلَا تَعْدُوا الْقُرْآنَ، فَتَضَلُّوا<sup>٦</sup> بَعْدَ الْبَيَانِ»<sup>٧</sup>.

١١ ص ٣٨٦، ذيل ح ٣٠٨.

١ . في «بر» وحاشية ميرزا رفيعاً: «والتخيط». وفي شرح صدر المتألهين: «والتخاطيط». و«التخيط» أي الشكل الحاصل بإحاطة الحدود والخطوط. ويمكن أن يكون المراد به أن قوماً زعموا أن معبودهم في صورة شاب قد خط عارضاه، فسل عليه السلام عن مقالهم. راجع: حاشية ميرزا رفيعاً، ٣٣٩؛ حاشية بدر الدين، ص ٨٥.

٢ . «مَنْ قَبْلَكَ»، أي من هو كان قبلك، أو «مَنْ قَبْلَكَ»، أي من هو عندك وكان من جهتك وتلقائك وفي ناحيتك. يعني به أهل العراق. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٦٥؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٦١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٤٦.

٤ . في «بس» والتوحيد، ص ١٠٢: «+ والله». ٥ . في حاشية «ض، بف»: «في».

٦ . كذا. والسياق يقتضي الإفراد. وفي التوحيد، ص ١٠٢: «ولا تعد القرآن فتضل».

٧ . التوحيد، ص ١٠٢، ح ١٥، بسنده عن العباس بن معروف؛ وفيه، ص ٢٢٦، ح ٧، بسنده عن العباس بن

٢٧٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «يَا أَبَا حَمْزَةَ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُوَصِّفُ بِمُخْدَوْدِيَّةٍ، عَظَمَ رَبُّنَا عَنِ الصِّفَةِ، فَكَيْفَ<sup>١</sup> يُوَصِّفُ بِمُخْدَوْدِيَّةٍ<sup>٢</sup> مَنْ لَا يَحْدُ<sup>٣</sup> وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ<sup>٤</sup>؟»

٢٧٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَرَّازِ<sup>٥</sup> وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَا:

دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا عليه السلام، فَحَكَيْنَا لَهُ أَنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام رَأَى رَبَّهُ فِي صُورَةٍ الشَّابِّ الْمُؤَقَّتِ<sup>٦</sup> فِي سِنِّ ابْنَاءِ ثَلَاثِينَ سَنَةً<sup>٧</sup>، وَقُلْنَا: إِنَّ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ وَصَاحِبَ الطَّلَاقِ وَالْمِثْمَعِيِّ<sup>٨</sup> يَقُولُونَ: إِنَّهُ أَخَوْفُ إِلَى السَّرَّةِ، ..... ←

مع اختلاف سير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٤٠٥، ح ٣٢٥.

١. في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي: «وكيف».

٢. في حاشية «ض» والوافي: «بالمخدودية». ٣. الأنعام (٦): ١٠٣.

٤. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٧٨، عن أبي حمزة الثمالي مع اختلاف سير. الوافي، ج ١، ص ٤١٠،

٥. في «ألف، ف» والتوحيد: «الحسين»

ح ٣٣١.

٦. في «ف، بر، بف»: «الحرزاز».

٧. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس» وحاشية «بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «علي بن موسى».

٨. في «ب، ض، ف، بح، بف» وحاشية «بر، بس» والتوحيد: «هشمة».

٩. «الشاب المؤقت»: الشاب الرشيد، أو المستوي، أو الذي أعضاؤه موافقة بحسن الخلقة، أو الذي وصل في الشباب إلى الكمال، أو الذي هُتِّتَ له أسباب العبادة والطاعة. وقيل: هو تصحيف الرِّقِّ، بمعنى ذي بهجة وبهاء. وقيل: هو تصحيف المؤقت، بمعنى المزين. أنظر: شرح صدور المتألهين، ص ٢٦٦؛ شرح المازندراني،

ج ٣، ص ٢٦٥-٢٦٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٠٧؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٤٣٧.

١٠. في التوحيد: «رجلاه في حضرة».

١١. في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٤٢: «حكاية قولهم على ما هو المنقول عندهم وإن لم يثبت عندنا ولا تظن»

وَالْبَقِيَّةُ<sup>١</sup> صَحَدَ.

فَخَرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ<sup>٢</sup>، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَكَ مَا عَرَفُوكَ، وَلَا وَحَدُوكَ؛ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَصَفُوكَ، سُبْحَانَكَ لَوْ عَرَفُوكَ، لَوْصَفُوكَ بِمَا وَصَفْتَ بِهِ نَفْسَكَ، سُبْحَانَكَ كَيْفَ طَاعَوْعَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يُشَبِّهُوكَ<sup>٣</sup> بِغَيْرِكَ؟! اللَّهُمَّ، لَا أَصِفُكَ إِلَّا بِمَا وَصَفْتَ بِهِ نَفْسَكَ، وَلَا أُشَبِّهُكَ بِخَلْقِكَ، أَنْتَ أَهْلُ لِكُلِّ خَيْرٍ، فَلَا تَجْعَلْنِي<sup>٤</sup> مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ».

ثُمَّ انْتَفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «مَا تَوَهَّمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَوَهَّمُوا اللَّهَ غَيْرَهُ». ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ - آلُ مُحَمَّدٍ - النَّمَطُ<sup>٥</sup> الْأَوْسَطُ الَّذِي لَا يَذَرِكُنَا الْغَالِي<sup>٦</sup>، وَلَا يَسْبِقُنَا التَّالِي<sup>٧</sup>؛ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَظَرَ إِلَى عَظَمَةِ رَبِّهِ كَانَ فِي هَيْئَةِ الشَّابِّ الْمُؤَقِّي، وَيَسْنُ ابْنَاءَ ١٠٢/١ ثَلَاثِينَ سَنَةً؛ يَا مُحَمَّدُ، عَظَمَ رَبِّي وَجَلَّ<sup>٨</sup> أَنْ يَكُونَ فِي صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ».

«بهم القول به، ولم يتعرض عليه السلام في الجواب لحال النقل تصديقاً وتكذيباً، وإنما نفى صحة القول بالصورة». وللمحقق الشيرازي هاهنا كلام جيد دقيق في هامش شرح المازندراني إن شئت فراجع، ج ٣، ص ٢٦٥ و ٢٨٨.

١. في «ب، بح» وحاشية «بر، بف» والتوحيد: «والباقي». وفي حاشية «ج»: «والباقية».
٢. معنى «خر»: أي سقط سقوطاً يسمع منه خرير، والخرير يقال لصوت الماء والريح وغير ذلك مما يسقط من علو... فاستعمال الخر تنبيه على اجتماع أمرين: السقوط، وحصول الصوت منهم بالتسييح. المفردات للراغب، ص ٢٧٧ (خرر).
٣. في «بر» والتوحيد: - «الله».
٤. في «بح، بس»: «وما وحدوك».
٥. في «ض، بر، بس» والتوحيد: «شبهوك».
٦. في «ض»: «ولا تجعلني».
٧. «النمط»: الطريقة من الطرائق والضرب من الضروب، والجماعة من الناس أمرهم واحد. النهاية، ج ٥، ص ١١٩ (نمط). وفي شرح صدر المتألهين، ص ٢٦٧: «المراد نحن آل محمد الجامعون بين التنزيه والتوصيف، المتوسلون بين طرفي الغلو والتقصير، وجانبي التعطيل والتشبيه والبطلان والتجسيم». وقيل غير ذلك. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٤٠٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٦٨.
٨. في «بر»: «العالي». «الغالي» أو «العالي» على ما في بعض النسخ، بمعنى ما يتجاوز الحد في الأمور.
٩. في حاشية «ف»: «الغالي». «التالي»: هو المقصر عن بلوغ هذه الفضائل، والواقع في طرف التفريط منها، كما أنَّ «الغالي» هو الواقع في طرف الإفراط.
١٠. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والتوحيد. وفي بعض



قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَنْ كَانَتْ رِجْلَاهُ فِي حُضْرَةٍ؟

قَالَ: «ذَاكَ<sup>١</sup> مُحَمَّدٌ، كَانَ إِذَا نَظَرَ إِلَى رَبِّهِ بِقَلْبِهِ، جَعَلَهُ فِي نُورٍ مِثْلِ نُورِ الْحُجُبِ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَهُ مَا فِي الْحُجُبِ؛ إِنَّ نُورَ اللَّهِ مِنْهُ أَخْضَرُ، وَمِنْهُ أَحْمَرُ، وَمِنْهُ أَبْيَضُ<sup>٢</sup>، وَمِنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ يَا مُحَمَّدُ، مَا شَهِدَ لَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَتَحْنُ الْقَائِلُونَ بِهِ»<sup>٣</sup>.

٢٧٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ الْبَرْقِيِّ<sup>٤</sup>، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ غَامِرٍ الْقَصْبَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ الْجَهْمِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ<sup>٥</sup>: قَالَ: «لَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ بِعَظَمَتِهِ، لَمْ يَقْدِرُوا»<sup>٦</sup>.

٢٧٧ / ٥. سَهْلٌ<sup>٧</sup>، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ<sup>٨</sup>، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام: «أَنْ مَنْ قَبْلَنَا مِنْ مَوَالِكَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ: فَمِنْهُمْ

١. النسخ والمطبوع: «عز وجل».

٢. في شرح صدر المتألهين والوافي: «ذلك».

٣. في التوحيد: «منه اخضر ما اخضر، ومنه احمر ما احمر، ومنه ابيض ما ابيض».

٤. التوحيد، ص ١١٣، ح ١٣، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي - الوافي، ج ١، ص ٤٠٦، ح ٣٢٦.

٥. في «ب، ض، و، بح، بر، بس، بف»: «الرقبي». هذا، والرجل ذكره النجاشي وابن داود بعنوان: «أحمد بن بشر الرقي»، وكذا ورد في الفهرست للطوسي، ص ٤١٠، ولكن في حاشيته نقلًا من نسختين «بشير». وأما في رجال الطوسي، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٤ فقد ذكره بعنوان: «أحمد بن بشير البرقي». راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤٨، الرقم ٩٣٩؛ رجال ابن داود، ص ٤١٨، الرقم ٢٢.

٦. الوافي: - «قال».

٧. في «ألف، ب، ف، بح، بر»: «بن زياد». هذا، والسند معلق على سابقه. ويروى عن سهل، علي بن محمد

ومحمد بن الحسن. والأسناد الآتية إلى الحديث ٢٨٢ كلها معلقة، كما هو الظاهر.

٨. هكذا، في «ألف، بح، بس». وفي «ب، ج، ض، ف، و، ير، بف» والمطبوع: «الهمداني». والصواب ما أثبتناه، وتقدم وجه صحته في الكافي، ذيل ح ١٥٩.

٩. في التوحيد: «يعني أبا الحسن». وفي الوافي: «المراد بالرجل ... أبو الحسن الثالث عليه السلام».

١٠٣/١

مَنْ يَقُولُ: جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: صُورَةٌ.

فَكَتَبَ ﷺ بِخَطِّهِ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ، وَلَا يُوصَفُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» - أَوْ قَالَ -: النَّبِصِيرُ<sup>١</sup>.

٢٧٨ / ٦ . سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: كَتَبَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ ﷺ إِلَى أَبِي: «أَنَّ اللَّهَ أَعْلَى وَأَجَلُّ وَأَعْظَمُ<sup>٢</sup> مِنْ أَنْ يُبْلَغَ كُنْهَ صِفَتِهِ؛ فَصِفُوهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَكُفُّوا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ»<sup>٣</sup>.

٢٧٩ / ٧ . سَهْلٌ، عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ أَخِي مُرَازِمٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ<sup>٤</sup> عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ، فَقَالَ<sup>٥</sup>: «لَا تَجَاوِزْ<sup>٦</sup> مَا<sup>٧</sup> فِي الْقُرْآنِ»<sup>٨</sup>.  
٢٨٠ / ٨ . سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْقَاسَانِيِّ<sup>٩</sup>، قَالَ:

- ١ . إشارة إلى الآية ١١ من سورة الشورى (٤٢): «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ النَّبِصِيرُ».
- ٢ . التوحيد، ص ١٠٠، ح ٩، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٣٨٧، ح ٣٠٩.
- ٣ . في «ف»: «أعظم وأجل».
- ٤ . في «ف»: «من أنه تبلغ».
- ٥ . في «بر»: «وصفوه».
- ٦ . رجال الكشي، ص ٢٧٩، ح ٥٠٠، بسنده عن جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي، مع زيادة في أوله . الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٢٨.
- ٧ . في «ب، يع»: «موسى بن جعفر» . وفي «بر»: «+ موسى».
- ٨ . في «ب، ج، يع، بس، بف»: «الوافي» . وقال: ٩ . في «بر»: «لا تجاوزوا».
- ١٠ . في المحاسن: «وعما».
- ١١ . المحاسن، ص ٢٣٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٤، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حفص أخي مرّازم، عن الفضل بن يحيى . الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٢٩.
- ١٢ . في «ألف»: «القاساني» . هذا، ولم نجد لهذا العنوان ذكراً في كتب الرجال، ويحتمل وقوع التقديم والتأخير في العنوان كما وردت في الكافي، ح ١٣٠٧، رواية سهل بن زياد عن علي بن محمد القاساني . وهو المترجم في رجال النجاشي، ص ٢٢٥، الرقم ٦٦٩؛ ورجال البرقي، ص ٥٨؛ ورجال الطوسي، ص ٣٣٨، الرقم ٥٧١٤.

كَتَبْتُ إِلَيْهِ: أَنَّ مَنْ قَبَلْنَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ.

قَالَ: فَكَتَبْتُ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يَحْدُ وَلَا يَوْصَفُ» لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ<sup>١</sup>.

٢٨١ / ٩. سَهْلٌ، عَنْ بَشْرِ بْنِ بَشَّارٍ النِّسَابُورِيِّ<sup>٢</sup>، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ: أَنَّ مَنْ قَبَلْنَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ: فَمِنْهُمْ<sup>٣</sup> مَنْ يَقُولُ:

جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ<sup>٤</sup>: صُورَةٌ.

فَكَتَبْتُ إِلَيْ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يَحْدُ، وَلَا يَوْصَفُ، وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ<sup>٥</sup>، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ

وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»<sup>٦</sup>.

٢٨٢ / ١٠. سَهْلٌ<sup>١٠</sup> قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ: سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ: قَدْ اخْتَلَفَ يَا سَيِّدِي،

١. وله مكاتبات مضمرة. أنظر: الكافي، ج ٣: ٩٤٠٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٥، وص ٢٤٣، ح ٧١٢؛ وج ٧، ص ٩٨٥.

١. الشورى (٤٢): ١١.

٢. التوحيد، ص ١٠١، ح ١٢، بسنده عن محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٣٠.

٣. في «ج»: «بشير بن بشار النسابوري». وفي «ألف»: «بشير النسابوري». والظاهر أن الصواب هو: «بشر»؛

فقد روى الصدوق الخبر في التوحيد، ص ١٠١، ح ١٣، بسنده عن بشر بن بشار النسابوري، قال: كتبت إلى أبي الحسن، وعذ الشيخ في رجاله، ص ٣٨٤، الرقم ٥٦٥٤ بشر بن بشار النسابوري من أصحاب أبي الحسن الثالث.

٤. في التوحيد: «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام».

٥. في «بر» وشرح المازندراني والتوحيد: «منهم».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والشروح والتوحيد. وفي المطبوع: «+ (هو)».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والشروح والتوحيد. وفي المطبوع: «+ (هو)».

٨. في «بح»: «ولا يشبهه شيء».

٩. التوحيد، ص ١٠١، ح ١٣، بسنده عن بشر بن بشار النسابوري. الوافي، ج ١، ص ٣٨٨، ح ٣١٠، لكن ليس

فيه متن الحديث بل أشار إليه. ١٠. في «بح»: «+ (بن زياد)».

أَصْحَابَنَا فِي التَّوْحِيدِ: مِنْهُمْ<sup>١</sup> مَنْ يَقُولُ: هُوَ<sup>٢</sup> جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ<sup>٣</sup> صُورَةٌ، فَإِنْ رَأَيْتَ يَا سَيِّدِي، أَنْ تَعْلَمَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا أَقِفَ عَلَيْهِ وَلَا أَجُوزُهُ، فَعَلْتَ<sup>٤</sup> مُتَطَوِّلًا<sup>٥</sup> عَلَى عَبْدِكَ.

فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ ﷺ: «سَأَلْتُ عَنِ التَّوْحِيدِ، وَهَذَا<sup>٦</sup> عَنْكُمْ مَعْرُورٌ<sup>٧</sup>، اللَّهُ وَاحِدٌ أَخَذَ<sup>٨</sup> لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ<sup>٩</sup>، خَالِقٌ<sup>١٠</sup> وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، يَخْلُقُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَجْسَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِجِسْمٍ، وَيَصَوِّرُ مَا يَشَاءُ وَلَيْسَ بِصُورَةٍ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَبَهٌ<sup>١١</sup>، هُوَ لَا غَيْرُهُ<sup>١٢</sup> لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ<sup>١٣، ١٤</sup>».

٢٨٣ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْقُصَيْبِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ، وَكَيْفَ يُوصَفُ وَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ:

١. في «ب، ف»: «فمنهم».

٢. في «ب، ج، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: - «هو».

٣. في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين: - «هو».

٤. في شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٨٠: «في بعض النسخ: فحلت - بالحاء المهملة - من الحيلولة، أي صرت حائلاً متطوِّلاً على عبدك بينه وبين قلبه في الميل إلى الباطل من أمر التوحيد».

٥. «المتطوِّل» من الطَّوْلُ بمعنى المَنَ . الصحاح، ج ٥، ص ١٧٥٥ (طول).

٦. في حاشية ميرزا رفيعاً: «وهو».

٧. «المعزول» أي الممنوع. وفي حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٣٤٧: «أي سألت عن تحقيق ما هو الحق في التوحيد وهو عنكم معزول، أي تحقيقه بمدارككم وعقولكم ساقط عنكم؛ لعجز عقولكم عن الإحاطة به، وعن الوصول إلى حقِّ تحقيقه، إنَّما المرجع لكم في التوحيد وَضَعَهُ سبحانه بما وصف به نفسه من أنَّ الله واحد أحد... وللמיד أنظر شروح الكافي».

٨. في التوحيد: + «صمد».

٩. في «ب، -»: «هو».

١٠. الإخلاص (١١٢): ٣ و ٤.

١١. في التوحيد: «شبيه».

١٢. الشورى (٤٢): ١١.

١٣. التوحيد، ص ١٠١، ح ١٤، بسند عن محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٣٨٨، ح ٣١١.

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾<sup>١</sup> فَلَا يُوصَفُ بِقَدَرٍ<sup>٢</sup> إِلَّا كَانَ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ<sup>٣</sup>.

١٢ / ٢٨٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ<sup>٤</sup> عَنْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ<sup>٥</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَظِيمٌ رَفِيعٌ، لَا يَقْدِرُ الْعِبَادُ عَلَى صِفَتِهِ، وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»<sup>٦</sup> وَلَا يُوصَفُ بِكَيْفٍ، وَلَا أَيْنَ وَحَيْثُ<sup>٧</sup>، وَكَيْفُ<sup>٨</sup> أَصْفُهُ بِالْكَيْفِ<sup>٩</sup> وَهُوَ<sup>١٠</sup> الَّذِي كَيْفَ الْكَيْفِ حَتَّى صَارَ كَيْفًا، فَعَرَفَتْ<sup>١١</sup> الْكَيْفُ بِمَا كَيْفَ لَنَا مِنَ الْكَيْفِ<sup>١٢</sup>؟ أَمْ كَيْفَ أَصْفُهُ بِأَيْنَ<sup>١٣</sup> وَهُوَ الَّذِي أَيْنَ الْأَيْنَ حَتَّى صَارَ أَيْنًا، فَعَرَفَتْ الْأَيْنُ بِمَا أَيْنَ لَنَا مِنَ الْأَيْنِ<sup>١٤</sup>؟ أَمْ كَيْفَ أَصْفُهُ بِحَيْثُ وَهُوَ الَّذِي حَيْثُ الْحَيْثُ حَتَّى صَارَ حَيْثًا، فَعَرَفَتْ الْحَيْثُ بِمَا حَيْثُ لَنَا مِنَ الْحَيْثِ<sup>١٥</sup>؟ فَالْهَذَا - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - دَاخِلٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَخَارِجٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ» لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ «وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»<sup>١٦</sup>.

١ . الأنعام (٦): ٩١؛ الحج (٢٢): ٧٤؛ الزمر (٣٩): ٦٧.

٢ . في التوحيد: «بقدره».

٣ . التوحيد، ص ١٢٧، ح ٦، بسنده عن حماد بن عيسى . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المصافحة، ح ٢١٠٧، بسند آخر عن حماد، عن ربعي، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره. المؤمن، ص ٣٠، ح ٥٥: «عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٤١١، ح ٣٣٢؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٠، ح ٢٦.

٤ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «بف» والتوحيد: «و».

٥ . في التوحيد: «+ الجعفري» . ٦ . الأنعام (٦): ١٠٣.

٧ . في «ف» والتوحيد: «ولا حيث» . ٨ . في التوحيد: «وكيف».

٩ . في حاشية «بر» والتوحيد: «بكيف» . ١٠ . في حاشية «نح»: «+ الله».

١١ . والتأنيث باعتبار أن الكيف هيئة قاهرة، أو باعتبار المقولة؛ وكذا في نظائره.

١٢ . في «ف»: «- من الكيف».

١٣ . في «ج»: «بأين».

١٤ . التوحيد، ص ١١٥، ح ١٤، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٣٦٢، ح ٢٨٢.

## ١١ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ

٢٨٥ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَزُوي عَنْكُمْ: أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ صَمَدِيٌّ<sup>١</sup> نُورِيٌّ، مَعْرِفَتُهُ ضَرُورَةٌ<sup>٢</sup>، يَمُنُّ بِهَا عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ. فَقَالَ عليه السلام: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يَغْلَمُ أَحَدٌ كَيْفَ هُوَ إِلَّا هُوَ» أَيْسَ كَيْفِيهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ<sup>٣</sup> لَا يَحُدُّ، وَلَا يَحْسُ، وَلَا يَجْسُ<sup>٤</sup>، وَلَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ<sup>٥</sup> وَلَا الْخَوَاشِ<sup>٦</sup>، وَلَا يَحِيطُ بِهِ شَيْءٌ، وَلَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَلَا تَخْطِيطٌ وَلَا تَخْدِيدٌ<sup>٧</sup>.

٢٨٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ، فَكَتَبَ: «سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ كَيْفِيهِ شَيْءٌ، لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ»<sup>٨</sup>.

١ . في حاشية «بف»: «صمد».

٢ . في «ف»: «ضرورية». وفي حاشية «بف»: «ضروري».

٣ . الشورى (٤٢): ١١.

٤ . في «بس»: «ولا يجس». وقوله: «لا يجس» أي لا يمس باليد. واحتمل الفيض كونه بمعنى لا يتفحص، يقال: جَسَّتِ الْأَخْبَارُ، أي تَفَحَّصَتْ عنها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جس).

٥ . في «ف»: «+ وهو يدرك الأبصار».

٦ . في «ب، ج، ض، بس»: «ولا تدرکه الحواس» بدل «ولا تدرکه الأبصار ولا الحواس». وفي «بج»: «ولا يدركه الحواس» بدله. وفي التوحيد: «لا يجس ولا يمس ولا تدرکه الحواس» بدل «لا يجس ولا تدرکه الأبصار ولا الحواس».

٧ . التوحيد، ص ٩٨، ح ٤، بسنده عن أحمد بن إدريس . الوافي، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣١٢.

٨ . في «ف»: «+ وعليه السلام إلي».

٩ . في «بر»: «ولا جسم».

١٠ . في التوحيد، ص ١٠٢: «- ولا جسم ولا صورة».

١١ . التوحيد، ص ٩٧، ح ٣، بسنده عن محمد بن الحسن الصفار: وفيه، ص ١٠٢، ح ١٧، بسنده عن سهل بن

● وَ زَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسَمِّ الرَّجُلَ<sup>١</sup>.

١٠٥/١ ٢٨٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ:

جِئْتُ إِلَى الرِّضَاءِ<sup>٢</sup> أَسْأَلُهُ عَنِ التَّوْحِيدِ، فَأَمْلَى<sup>٣</sup> عَلَيَّ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ  
الْأَشْيَاءِ<sup>٤</sup>، إِنْشَاءً، وَمُبْتَدِعِهَا ابْتِدَاعاً، بِقُدْرَتِهِ وَحُكْمَتِهِ، لَا مِنْ شَيْءٍ؛ فَيَبْطُلُ الْإِخْتِرَاعُ،  
وَلَا لِبَلَّةٍ؛ فَلَا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاعُ، خَلَقَ مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ، مُتَوَحِّداً بِذَلِكَ لِإِظْهَارِ حُكْمَتِهِ،  
وَحَقِيقَةِ رُبُوبِيَّتِهِ، لَا تَضْبِطُهُ<sup>٥</sup> الْعُقُولُ، وَلَا تَبْلُغُهُ<sup>٦</sup> الْأَوْهَامُ، لَا تُذَرِّكُهُ<sup>٧</sup> الْأَبْصَارُ،  
وَلَا يَحِيطُ بِهِ مِقْدَارٌ، عَجَزَتْ دُونَهُ الْعِبَارَةُ، وَكَلَّتْ<sup>٨</sup> دُونَهُ الْأَبْصَارُ<sup>٩</sup>، وَضَلَّ فِيهِ<sup>١٠</sup> تَصَارِيفُ  
الْصِّفَاتِ، اخْتَجَبَ بِغَيْرِ حِجَابٍ مَخْجُوبٍ<sup>١١</sup>، وَاسْتَتَرَ بِغَيْرِ سِتْرِ مَسْتَوٍ، عَرِفَ بِغَيْرِ

١. زياد الآدمي، الوافي، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣١٣.

١. في شرح المازندراني: «ورواه محمد بن أبي عبدالله، الظاهر مكانة ويحتمل غيرها، إلا أنه لم يسم الرجل؛  
يعني قال: كتبت إلى الرجل، ولم يصرح باسمه». وفي مرآة العقول: قوله: لم يسم الرجل، أي الراوي.

٢. «فأملى عليّ» أي أنشأ وألقى عليّ. أنظر: المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

٣. «فاطر الأشياء» من الفطره بمعنى الخلقه، أي خالقها. أو بمعنى الشئ، أي فاطر عدم الأشياء بوجوداتها.  
أنظر: الصالح، ج ٢، ص ٧٨١ (فطر).

٤. في «ب» بر، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والتوحيد والعلل والوافي والبحار: «ابتداء».

٥. في «بر» وحاشية ميرزا رقيعا: «لا يضبطه».

٦. «كَلَّتْ» أي أعيت وتعبت وعجزت، من الكل بمعنى التعب، والإعياء أي العجز. أنظر: المصباح المنير،  
ص ٥٣٨ (كلل).

٧. «الأبصار» يحتمل الجمع والمصدر، والآخر أبلى عند الداماد والأول أظهر عند المازندراني. أنظر: التعليقة  
للداماد، ص ٢٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩٤.

٨. في «ج»: «وبه».

٩. «مخجوب»: إما خبر لمبتدأ محذوف، والظرف متعلق به، والغرض دفع توهم أن يكون له حجاباً حسيّاً أو  
عقليّاً، أي هو مخجوب بغير حجاب حسيّ أو عقليّ. وإما مجرور صفة لحجاب، والغرض دفع توهم احتجابه  
بحجاب غليظ مانع من الإدراك، يعني احتجابه ليس بحجاب مخجوب بحجاب آخر. وهكذا «مستور». أنظر:

شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

رُؤْيَةٍ<sup>١</sup>، وَوُصِفَ بِغَيْرِ صُورَةٍ، وَتَعَيَّتْ بِغَيْرِ جِسْمٍ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>٢</sup> الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى<sup>٣</sup>.

٢٨٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

وَصَفْتُ لِأَبِي إِزَاهِيمَ<sup>٤</sup> قَوْلَ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ الْجَوَالِيقِيِّ، وَحَكَيْتُ لَهُ قَوْلَ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، أَنَّهُ جِسْمٌ<sup>٥</sup>.

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، أَيْ فُحْشٍ أَوْ خَنَا<sup>٦</sup> أَغْظَمَ مِنْ قَوْلٍ مَنْ يَصِفُ خَالِقَ الْأَشْيَاءِ بِجِسْمٍ أَوْ صُورَةٍ، أَوْ بِخَلْقَةٍ، أَوْ بِتَخْدِيدٍ وَأَعْضَاءٍ<sup>٧</sup>؟ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا<sup>٨</sup>».

٢٨٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَرَجِ الرَّخَّجِيِّ<sup>٩</sup>، قَالَ:

١ . الفعل إما مجهول أو معلوم، و«رؤية» على التقديرين، إما رؤية بمعنى الفكر، أو رؤية. فهذه احتمالات أربعة. والأول هو الظاهر من كلام صدر المتألهين، والثالث هو المظنون عند المازندراني، والباقي محتمل بعيداً عنده أيضاً. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٧١؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩٦.

٢ . في «ف» والعلل: «+ هو».

٣ . التوحيد، ص ٩٨، ح ٥، بسنده عن محمد بن الحسن الصفار؛ علل الشرائع، ص ٩، ح ٣، بسنده عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٤٤٢، ح ٣٦٠؛ وفي البحار، ج ٥٧، ص ١٦١، ح ٩٥، إلى قوله: «فلا يصح الابتداء».

٤ . في «ف» «+ نورى».

٥ . في شرح المازندراني: «الخلا: الفحش والفساد. والعطف يقتضي المغايرة. ولعل الثاني أغلظ من الأول، والشك من الراوي أيضاً محتمل». وانظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٤ (خنو).

٦ . في «ب» ف، بع، بس، والتوحيد: «أو أعضاء».

٧ . التوحيد، ص ٩٩، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الوافي، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣١٤.

٨ . في «ألف»: «الرجحي». وفي «ب»: «الزجحي». وكلاهما سهو. ومحمد بن الفرج الرخجي مذكور في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٧١، الرقم ١٠٤١؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٤، الرقم ١٠١٤، و ص ٣٦٧، الرقم ٥٣٩٦. والزجحي نسبة إلى الرّجّجيّة، وهي قرية على نحو فرسخ من بغداد. راجع: الأسباب للسمعاني، ج ٣، ص ٥٢؛ لبّ اللباب في تهذيب الأنساب، ج ٢، ص ٢٠.



كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام <sup>١</sup> أَسْأَلُهُ عَمَّا قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ فِي الْجِسْمِ، وَهِشَامُ بْنُ سَالِمٍ فِي الصُّورَةِ.

فَكَتَبَ عليه السلام : «دَعَّ عَنْكَ خَيْرَةُ الْخَيْرَانِ، وَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ <sup>٢</sup>، لَيْسَ الْقَوْلُ مَا قَالَ الْهَشَامَانِ <sup>٣</sup>».

١٠٦/١ ٢٩٠ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ <sup>٤</sup>، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ ظَبْيَانَ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَقُولُ قَوْلًا عَظِيمًا، إِلَّا أَنِّي اخْتَصِرُ لَكَ <sup>٥</sup> مِنْهُ اخْرَفًا، فَرَعَمَ <sup>٦</sup> أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ شَيْئَانِ: جِسْمٌ، وَفِعْلٌ الْجِسْمِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّانِعُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ، وَيَجُوزُ

١. في الأمالي: «أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام».

٢. في الأمالي والروافي: «+الرجيم».

٣. الهشامان ممدوحان مقبولان عند الشراح وعدة من العلماء، والشراح كلهم مجمعون على وجوب تأويل ما حكى عنهما. والتفصيل موكول إلى محلّه. وللمزيد أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٦٧-٢٦٨ و ٢٧١؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٠٠-٣٠١ و ٢٢٩-٢٣١؛ الروافي، ج ١، ص ٢٩٢-٢٩٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٣.

٤. التوحيد، ص ٩٧، ح ٢؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٧٧، المجلس ٤٧، ح ١، بسندهما عن الكليني. الروافي، ج ١، ص ٣٩٠، ح ٣١٥.

٥. ورد الخبر في التوحيد، ص ٩٩، ح ٧، بسنده عن محمد بن إسماعيل البرمكي، عن الحسين بن الحسن والحسين بن علي، عن صالح بن أبي حمّاد، عن بكر بن صالح. وقد وردت رواية محمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن إسماعيل، عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن صالح، في الكافي، ح ٢٢٣ و ح ٢٧٥ و ح ٢٩٠ و ح ٣٠٢ و ح ٣٦١، والطبعة تساعد هذا الارتباط. فلا وجه للقول بسقوط ما ورد في سند التوحيد من «والحسين بن علي، عن صالح بن أبي حمّاد» من سند الكافي، بل الظاهر وقوع الاختلال في سند التوحيد، يؤيد ذلك أنّا لم نجد رواية من يسمّى بالحسين بن علي عن صالح بن أبي حمّاد في موضع. ويؤيده أيضاً أنّ الكليني عليه السلام يروي في جميع أسناده عن صالح بن أبي حمّاد بواسطة واحدة، ولم نجد في مشايخه الحسين بن علي.

٦. في «ألف، بف» والتوحيد: «الحسين».

٨. في «بع، بس» والتوحيد: «يزعم».

٧. في «بر»:- «لك».

أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَيُحَدِّثُ، أَمَّا عَلِيمٌ أَنَّ الْجِسْمَ مَخْدُودٌ مُتَنَاهٍ، وَالصُّورَةُ مَخْدُودَةٌ مُتَنَاهِيَةٌ؟ فَإِذَا اخْتَمَلَ الْحَدَّ، اخْتَمَلَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ، وَإِذَا اخْتَمَلَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ، كَانَ مَخْلُوقًا».

قَالَ: قُلْتُ<sup>٢</sup>: فَمَا أَقُولُ؟

قَالَ: «لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَهُوَ مُجَسِّمٌ الْأَجْسَامِ، وَمُصَوِّرٌ الصُّوَرِ، لَمْ يَتَجَزَّأ<sup>٣</sup>، وَلَمْ يَتَنَاهَ، وَلَمْ يَتَزَايِدْ، وَلَمْ يَتَنَاقُصْ، لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ فَرْقٌ، وَلَا بَيْنَ الْمُنْشِئِ وَالْمُنْشَأِ، لَكِنْ هُوَ الْمُنْشِئُ<sup>٤</sup>، فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ، إِذْ كَانَ لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُشَبِّهُهُ هُوَ شَيْئًا<sup>٥</sup>».

٢٩١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمَّالِيِّ، قَالَ:

١. هكذا في «ظ»، «بع»، وحاشية «جل»، «جه»، والمطبوع. وفي «ب»، «ج»، «ض»، «ف»، «بج»، «بر»، «بس»، «بف» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد: «ويله». و«الويل» كلمة ترخم وتوجع، يقال لمن وقع فيهلكة لا يستحقها، وقد يقال بمعنى المدح والتعجب. و«الويل» كلمة عذاب. وقيل: هما بمعنى واحد. الصحاح، ج ١، ص ٤١٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٣٥ (ويل)؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٤٦ (ويل).

٢. في «ب» وشرح صدر المتألهين: «+ وله».

٣. في «ب»: «لم يتغير». وفي «بج»: «لم يتحد». وفي «بس» وحاشية «ب»، «بف»: «لم يتجزأ». وقال المازندراني في شرحه: «خبر آخر له» بترك العاطف، فهو تعليل ثان لما ذكره.

٤. في «بر»: «+ وفرق».

٥. عند صدر المتألهين «الْمُنْشَأُ» اسم مفعول، والضمير للجسم، و«فرق» مصدر، وكلمة «بينه» بعده مقدر، والمعنى: لكن الجسم مُنْشَأٌ، ففرق بينه وبين من جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ. وعند المازندراني اسم فاعل، والضمير لله تعالى، و«فرق» فعل ماضٍ معلوم من الفرق أو من التفريق، والمعنى أنه تعالى ميز بين الأشياء. واحتمل المجلسي كلا الوجهين. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٧٢؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٠٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٧.

٦. التوحيد، ص ٩٩، ح ٧، بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي. الوافي، ج ١، ص ٣٩٠، ح ٣١٦.

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ زَعَمَ<sup>١</sup> أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ<sup>٢</sup>، عَالِمٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ<sup>٣</sup>، قَادِرٌ، مُتَكَلِّمٌ، نَاطِقٌ، وَالْكَلَامُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدٍ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَخْلُوقًا.

فَقَالَ: «قَاتَلَهُ اللَّهُ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ مَخْدُودٌ، وَالْكَلَامَ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ؟ مَعَاذَ اللَّهِ، وَأَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، لَا جِسْمَ، وَلَا صُورَةَ، وَلَا تَخْدِيدَ، وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، إِنَّمَا تَكُونُ الْأَشْيَاءُ بِإِزَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ، وَلَا تَزْدِيدٍ فِي نَفْسٍ، وَلَا نَطْقٍ بِلِسَانٍ»<sup>٤</sup>.

٢٩٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

وَصَفْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَوْلَ هِشَامِ الْجَوَالِيْقِيِّ وَمَا يَقُولُ فِي الشَّابِّ الْمُؤَفَّقِيِّ<sup>٥</sup>، وَوَصَفْتُ لَهُ قَوْلَ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ»<sup>٦</sup>.

١. في «ب»، ف، يح، ير، يس، «يزعم».

٢. قوله: ليس كمثله شيء، يشير إلى أنه لم يقل بالجسميّة الحقيقيّة، بل أخطأ فأطلق عليه تعالى الجسم ونفى عنه صفات الأجسام ولوازمها كلها؛ يعني أنه جسم ممتاز عن غيره من الأجسام، لا يماثله شيء في نوريّة ذاته وصفات كماله ونعوت جلاله. قال العلامة المجلسي: «ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يشبهه شيء من الأجسام، بل هو نوع مابين لسانر أنواع الأجسام». أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٠٨؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٦٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٨.

٣. في «بر» والوافي: «سميع بصير عالم» بدل «عالم سميع بصير».

٤. في «ب، ج، ض، ف، بر»: «يكون». وفي شرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «يكون». وفي شرح المازندراني: «يكون»: بسكون الواو من الكون، أو بكسرهما وتشديدهما من التكوين» وفي مرآة العقول: «قوله: «تكون» يمكن أن يقرأ على المعلوم من المجزّد، أو المجهول من بناء التفعيل».

٥. التوحيد، ص ١٠٠، ح ٨، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي. الوافي، ج ١، ص ٣٩١، ح ٣١٧.

٦. مضى تفسيره ذيل الحديث ٢٧٥.

٧. التوحيد، ص ٩٧، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم. الوافي، ج ١، ص ٣٩٢، ح ٣١٨.

١٠٧/١

## ١٢ - بَابُ صِفَاتِ الذَّاتِ

٢٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - رَبَّنَا، وَالْعِلْمُ ذَاتَهُ وَلَا مَعْلُومٌ، وَالسَّمْعُ ذَاتَهُ وَلَا مَسْمُوعٌ، وَالْبَصَرُ ذَاتَهُ وَلَا مُبْصَرٌ، وَالْقُدْرَةُ ذَاتَهُ وَلَا مَقْدُورٌ، فَلَمَّا أَخَذَتْ الْأَشْيَاءُ وَكَانَ<sup>١</sup> الْمَعْلُومُ<sup>٢</sup>، وَقَعَ الْعِلْمُ مِنْهُ عَلَى الْمَعْلُومِ، وَالسَّمْعُ عَلَى الْمَسْمُوعِ، وَالْبَصَرُ عَلَى الْمُبْصَرِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَقْدُورِ».

قَالَ: قُلْتُ: فَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَحَرِّكًا؟

قَالَ: فَقَالَ: «تَعَالَى اللَّهُ؛ إِنَّ الْحَرَكَةَ صِفَةٌ مُخَدَّثَةٌ بِالْفِعْلِ<sup>٣</sup>».

قَالَ: قُلْتُ: فَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ الْكَلَامَ صِفَةٌ مُخَدَّثَةٌ لَيْسَتْ بِأَرْزَلِيَّةٍ، كَانَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَا مُتَكَلِّمًا<sup>٤</sup>».

٢٩٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَزَلْ غَالِمًا بِمَا

١ . في شرح المازندراني: «الظاهر أن «كان» تامة بمعنى وجد».

٢ . في البحار: - «وكان المعلوم».

٣ . في «ب»: «لم يزل».

٤ . هكذا في النسخ والشرح - وفي المطبوع والبحار: + «عن ذلك».

٥ . في «ب»: «وللفعل».

٦ . في التوحيد: - «قال: قلت - إلى قوله - محدثة بالفعل».

٧ . التوحيد، ص ١٣٩، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم - الوافي، ج ١، ص ٤٤٥، ح ٣٦١؛ البحار، ج ٥٧،

ص ١٦١، ح ٩٦.

يَكُونُ<sup>١</sup>؛ فَعِلْمُهُ بِهِ قَبْلَ كَوْنِهِ كَعِلْمِهِ بِهِ بَعْدَ كَوْنِهِ<sup>٢</sup>.

٢٩٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ  
الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: فِي دُعَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْتَهَى عَلَيْهِ؟  
فَكَتَبَ إِلَيَّ: «لَا تَقُولَنَّ مُنْتَهَى عَلَيْهِ؛ فَلَيْسَ لِعِلْمِهِ مُنْتَهَى<sup>٤</sup>، وَلَكِنْ قُلْ: مُنْتَهَى  
رِضَاهُ<sup>٥</sup>».

٢٩٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ  
نُوحٍ:

أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام يَسْأَلُهُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: أَكَانَ يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ أَنْ  
خَلَقَ<sup>٦</sup> الْأَشْيَاءَ وَكَوْنَهَا<sup>٧</sup>، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ حَتَّى خَلَقَهَا وَأَرَادَ خَلْقَهَا وَتَكْوِينَهَا، فَعَلِمَ مَا  
خَلَقَ عِنْدَ مَا خَلَقَ، وَمَا كَوَّنَ عِنْدَ مَا كَوَّنَ؟  
فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ كَعِلْمِهِ بِالْأَشْيَاءِ  
بَعْدَ مَا خَلَقَ الْأَشْيَاءَ<sup>٨</sup>».

١. في التوحيد: «بِمَا كَوَّنَ». وفي البحار: - «بِمَا يَكُونُ».

٢. في التوحيد: «بَعْدَ مَا كَوَّنَهُ».

٣. التوحيد، ص ١٤٥، ح ١٢، بسنده عن محمد بن يحيى العطار - الوافي، ج ١، ص ٤٤٩، ح ٣٦٢؛ البحار، ج ٥٧،  
ص ١٦١، ح ٩٧.

٤. وفي التوحيد: - «فَلَيْسَ لِعِلْمِهِ مَتْنَى».

٥. التوحيد، ص ١٣٤، ح ٢، بسنده عن محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس جميعاً، عن محمد بن أحمد،  
عن علي بن إسماعيل، عن صفوان، عن الكاهلي. وفيه، ص ١٣٤، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع  
اختلاف. تحف العقول، ص ٤٠٨، مراسلاً عن عبد الله بن يحيى - الوافي، ج ١، ص ٤٥٣، ح ٣٦٧؛ الوسائل، ج ٧،  
ص ١٣٧، ذيل ح ٨٩٣٧.

٧. في حاشية «ف»: «كُونُ».

٨. التوحيد، ص ١٤٥، ح ١٣، بسنده عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح - الوافي، ج ١، ص ٤٥٠، ح ٣٦٣؛  
البحار، ج ٥٧، ص ١٦٢، ح ٩٨.

٢٩٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْرَةَ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام أَسْأَلُهُ<sup>١</sup> أَنْ مَوَالِيكَ<sup>٢</sup> اخْتَلَفُوا فِي الْعِلْمِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَزَلِ ١٠٨/١  
 اللَّهُ<sup>٣</sup> عَالِمًا قَبْلَ فِعْلِ الْأَشْيَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نَقُولُ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى  
 «يَعْلَمُ» «يَفْعَلُ»<sup>٤</sup>، فَإِنْ أَثْبَتْنَا الْعِلْمَ<sup>٥</sup>، فَقَدْ أَثْبَتْنَا فِي الْأَزَلِ مَعَهُ<sup>٦</sup> شَيْئًا، فَإِنْ رَأَيْتَ<sup>٧</sup> -  
 جَعَلَنِي اللَّهُ فِذَاكَ - أَنْ تَعْلَمَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا أَقِفُ عَلَيْهِ وَلَا أَجُوزُهُ.  
 فَكَتَبَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذِكْرُهُ»<sup>٨</sup>.

٢٩٨ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ  
 بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قُضَيْلِ بْنِ سُكْرَةَ، قَالَ:  
 قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: جَعِلْتُ فِذَاكَ، إِنْ رَأَيْتُ أَنْ تَعْلَمَنِي هَلْ كَانَ اللَّهُ - جَلَّ وَجْهُهُ -  
 يَعْلَمُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ أَنَّهُ وَحْدَهُ؟ فَقَدْ اخْتَلَفَ مَوَالِيكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ كَانَ يَعْلَمُ<sup>٩</sup>

١ . في «بر»: - «أسأله».

٢ . في شرح صدر المتألهين ص ٢٧٦: «الموالي: جمع المولى. والمولى على وجوه: المعنى، والمعنى، وابن العم، والناصر، والجار، والمتصرف في أمر واحد. والمراد هنا الناصر، فمعنى مواليك، أي أنصارك وشيعتك». وانظر الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٢٧ (ولي).

٣ . في «ج، بر»: - «الله».

٤ . في البحار: - «الله».

٥ . قوله: «لأن معنى يعلم يفعل»، فائله توهم أن العالم من الصفات الفعلية، وتحقق الصفات الفعلية يقتضي أن يكون معه تعالى شيء. فمعنى يفعل أي يفعل العلم ويوجده، باعتبار أن العلم إدراك والإدراك فعل، أو أن العلم يستلزم الفعل؛ بناءً على أن العلم يقتضي المعلوم، فتحقق العلم في الأزل يقتضي تحقق المعلوم، فيكون معه تعالى شيء. والإمام عليه السلام أبطل هذا القول بأن العلم في مقام الذات من صفات الذات. أنظر: الشريعة للامداد، ص ٢٤١؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٣٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١١.

٦ . في «بس»: «الفعل».

٧ . في «ج، بح»: «معه في الأزل». وفي «ف»: «العلم معه في الأزل».

٨ . في شرح المازندراني: «جواب الشرط محذوف، أي فعلت، أو تطولت، أو نحو ذلك».

٩ . الوافي، ج ١، ص ٤٥٠، ح ٣٦٤؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٢، ح ٩٩.

١٠ . في التوحيد: «تبارك وتعالى أنه وحده».

قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئاً مِنْ خَلْقِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا مَعْنَى «يَعْلَمُ» «يَفْعَلُ»، فَهُوَ الْيَوْمَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا غَيْرَ قَبْلَ فِعْلِ الْأَشْيَاءِ، فَقَالُوا: <sup>١</sup> إِنْ أَثْبَتْنَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَالِماً بِأَنَّهُ لَا غَيْرَ، فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَعَهُ غَيْرَهُ فِي أَرْزَلِيَّتِهِ، فَإِنْ زَأَيْتَ يَا سَيِّدِي، أَنْ تَعْلَمَنِي مَا لَا أَغْدُوهُ إِلَى غَيْرِهِ. فَكَتَبَ ﷺ: «مَا زَالَ اللَّهُ عَالِماً تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذِكْرُهُ» <sup>٢</sup>.

### ١٣ - بَابُ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ

٢٩٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي <sup>٤</sup> صِفَةِ الْقَدِيمِ: «إِنَّهُ وَاحِدٌ، صَمَدٌ، أَحَدِي الْمَعْنَى <sup>٦</sup>، لَيْسَ <sup>٧</sup> بِمَعَانِي <sup>٨</sup> كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ».  
قَالَ: قُلْتُ: جَعَلْتَ فِذَاكَ، يَزْعُمُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ <sup>٩</sup> أَنَّهُ يَسْمَعُ بِغَيْرِ الَّذِي يُبْصِرُ، وَيُبْصِرُ بِغَيْرِ الَّذِي يَسْمَعُ؟  
قَالَ: فَقَالَ: «كَذَّبُوا، وَالْحَدُّوا <sup>١٠</sup>، وَشَبَّهُوا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ <sup>١١</sup>؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ،

١. في «بر» والتوحيد: «وقالوا».

٣. التوحيد، ص ١٤٥، ح ١١، بسنده عن محمد بن يحيى العطار. الوافي، ج ١، ص ٤٥١، ح ٣٦٥؛ البحار، ج ٥٧،

ص ١٦٣، ح ١٠٠.

٥. في التوحيد: «وأحد».

٦. في شرح المازندراني: «أحدّي المعني: قد يراد به أنه لا يشاركه شيء في وجوده ووجوبه وربوبيته وغيرها من الصفات الذاتية والفعليّة، وقد يراد ليس له صفات زائدة على ذاته. فعلى الأول قوله ﷺ: «ليس بمعاني كثيرة مختلفة» تأسيس، وعلى الثاني تفسير وتأكيّد».

٧. في التوحيد: «وليس».

٨. في «ب»: «بمعاني».

٩. في «ف»: «وقوم من أهل العراق».

١٠. أصل الإلحاد: الميل والعدول عن الشيء. يقال: ألحد في دين الله تعالى، أي حاد عنه وعدل. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٤؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٣٩ (لحد).

١١. في «ج، بر»: «- عن ذلك». وفي «ف»: «+ علّواً كبيراً».

يَسْمَعُ بِمَا يُبْصِرُ، وَيُبْصِرُ بِمَا يَسْمَعُ».

قَالَ: قُلْتُ: يَزْعُمُونَ أَنَّهُ بَصِيرٌ<sup>١</sup> عَلَى مَا يَفْعَلُونَهُ<sup>٢</sup>؟

قَالَ: فَقَالَ: تَعَالَى اللَّهُ، إِنَّمَا يُنْقَلُ<sup>٣</sup> مَا كَانَ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِ وَفَيْسَ اللَّهُ كَذَلِكَ<sup>٤</sup>.

٣٠٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

فِي حَدِيثِ الزَّنْدِيقِ - الَّذِي سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَ تَقُولُ: إِنَّهُ سَمِيعٌ ١٠٩/١

بَصِيرٌ؟<sup>٥</sup>

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، سَمِيعٌ<sup>٦</sup> بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَبَصِيرٌ بِغَيْرِ آلَةٍ، بَلْ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَيُبْصِرُ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ قَوْلِي: إِنَّهُ سَمِيعٌ بِنَفْسِهِ<sup>٧</sup> أَنَّهُ شَيْءٌ وَالتَّنَفُّسُ شَيْءٌ آخَرٌ، وَلَكِنِّي<sup>٨</sup> أَرَدْتُ عِبَارَةً عَنْ نَفْسِي؛ إِذْ<sup>٩</sup> كُنْتُ مَسْؤُولاً، وَإِنِّهَا مَا لَكَ<sup>١٠</sup>؛ إِذْ كُنْتُ

١. في «ف»: «بصير».

٢. في حاشية «بح»: «ينحلونه». وفي حاشية «ض»: «يفعلونه». قال صدر المتألهين: «كَانَهُ سَهُوً مِنَ النَّاسِخِ». والمازندراني يراه صحيحاً؛ حيث ذكر له معنى صحيحاً، وهو: «يعني يزعمون أنه بصير على ما يفعلونه ويوجدونه من الإدراك البصري الذي يقوم بهم. فمعنى أنه تعالى بصير: أنه يوجد الإدراك الذي يقوم به، فيكون البصير من الصفات الفعلية، كما قيل مثل ذلك في العلم. وتقرير الجواب واضح». أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٧٧؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٢.

٣. في شرح صدر المتألهين: «يُنْقَلُ» أي قرأ معلوماً. وفي حاشية «ض، بر»: «يُنْقَلُ».

٤. في «بح، بر»: «يصفه».

٥. في «ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «و».

٦. التوحيد، ص ١٤٤، ح ٩، بسنده عن علي بن إبراهيم القمي. الوافي، ج ١، ص ٤٥١، ح ٣٦٦.

٧. في «بح»: «+ قال».

٨. في «ب»: «- سمع».

٩. في الكافي، ح ٢٢٧: «+ وَأَنَّهُ سَمِيعٌ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَبَصِيرٌ يَبْصُرُ بِنَفْسِهِ»؛ وفي التوحيد، ص ٢٤٣: «إِنَّهُ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ وَيَبْصُرُ بِنَفْسِهِ» كلاهما بدل «إِنَّهُ سَمِيعٌ بِنَفْسِهِ».

١٠. في الكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد، ص ٢٤٣: «ولكن».

١١. في «ف»: «إِذَا».

١٢. في شرح صدر المتألهين: «إِنِّهَا لَكَ».



سَائِلًا، فَأَقُولُ: يَسْمَعُ بِكُلِّهِ لَا أَنْ<sup>١</sup> كُلَّهُ لَهُ بَعْضٌ<sup>٢</sup>؛ لِأَنَّ<sup>٣</sup> الْكُلَّ لَنَا لَهُ<sup>٤</sup> بَعْضٌ، وَلَكِنْ<sup>٥</sup> أَرَدْتُ إِفْهَامَكَ، وَالتَّغْيِيرَ عَنْ نَفْسِي<sup>٦</sup>، وَلَيْسَ مَرْجِعِي<sup>٧</sup> فِي ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا إِلَى<sup>٨</sup> أَنَّهُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، الْعَالِمُ الْخَبِيرُ، بِلَا اخْتِلَافٍ الذَّاتِ، وَلَا اخْتِلَافٍ مَعْنَى<sup>٩</sup>.

#### ١٤ - بَابُ الْإِرَادَةِ أَنَّهَا<sup>١١</sup> مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ، وَسَائِرِ صِفَاتِ الْفِعْلِ<sup>١٢</sup>

٣٠١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

١ . في «ج»: «لَا أَنْ» بدل «لَا أَنْ».

٢ . في الكافي، ح ٢٢٧: «فأقول: إنه سميع بكنه، لا أن الكل منه له بعض» بدل «فأقول: يسمع بكنه، لا أن كله له بعض».

٣ . رجوع التعليل إلى كل واحد من النفي والمنفي ممكن. اختار المازندراني الأول واحتمل الثاني. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٢.

٤ . في «ب، ج، ض، ف، و، ي، ح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «-له». وفي حاشية «ي، ح»: «أي بعض له». وفي حاشية «ب، ج»: «أي ذو بعض، بحذف المضاف». وفي الكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد: «لا أن الكل منه له بعض» بدل «لا أن كله له بعض؛ لأن الكل لنا له بعض».

٥ . في «ي، ح، بر»، والكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد: «ولكني».

٦ . في شرح صدر المتألهين: «عما في نفسي». ٧ . في «ف»: «مرجع قولي».

٨ . هكذا في «ف، بس» وحاشية «ي، ح» والكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد، ص ٢٤٣. وفي المطبوع وسائر النسخ: «إلى».

٩ . في «ض، بر» والكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد: «المعنى».

١٠ . الحديث طويل، قطعته الكليني رحمه الله، وأورد قطعة منه هنا، وصدره في كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠، وذكر تنمّة الحديث في ثلاث مواضع أخرى من الكافي: (كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنها من صفات الفعل، ح ٣٠٦؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٤) كما أشار إليه العلامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وأورد الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمي. وذكر هذه القطعة أيضاً في التوحيد، ص ١٤٤، ح ١٠، بسنده عن علي بن إبراهيم القمي. الوافي، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٢٥٦.

١١ . في «بس»: «فإنها».

١٢ . في شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٤: «الظاهر أن باب الإرادة» مبتدأ و«أنها» خبره. ويحتمل أن يكون «باب الإرادة» خبر مبتدأ محذوف، و«أنها» بدل الإرادة، و«سائر صفات الفعل» عطف على الإرادة. وهو رحمه الله يذكر في هذا الباب ضابطة للفرق بين صفات الفعل وصفات الذات.

الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَهْوَازِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ<sup>٢</sup>: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُرِيدًا؟ قَالَ<sup>٣</sup>: «إِنَّ الْمُرِيدَ لَا يَكُونُ إِلَّا  
لِمُرَادٍ<sup>٤</sup> مَعَهُ<sup>٥</sup>، لَمْ يَزَلِ اللَّهُ<sup>٦</sup> عَالِمًا قَادِرًا، ثُمَّ أَرَادَهُ<sup>٧</sup>».

٣٠٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ،  
عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَتْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ<sup>٨</sup>، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَغَيْنَ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لِمَ اللَّهُ وَمَشِيتُهُ هُمَا مُخْتَلِفَانِ أَوْ مُتَّفِقَانِ؟  
فَقَالَ: «الْعِلْمُ لَيْسَ هُوَ الْمَشِيتَةُ؛ أَلَا تَرَى<sup>٩</sup> أَنَّكَ تَقُولُ: سَأَفْعَلُ<sup>١٠</sup> كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ،

١. في «ف» وحاشية «بح»+: «عن أبي بصير»، لكن الظاهر عدم توسط أبي بصير بين عاصم بن حميد وبين  
أبي عبد الله عليه السلام في السند؛ فقد روى الشيخ الصدوق الخبر في التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٥، بسنده عن الحسين بن  
سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حُمَيْد، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. هذا، ولعل الوجه في زيادة «عن  
أبي بصير» تعدد رواية النضر بن سويد عن عاصم بن حُمَيْد عن أبي بصير، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩،  
ص ٤٧٣-٤٧٥.

٢. في التوحيد: «وله».

٣. في «ف» والتوحيد: «فقال».

٤. في «بر» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «المراد». أي لا يكون المرید بحال إلا حال كون المراد معه، ولا يكون  
مفارقاً عن المراد.

٥. في «ف» و«بح» والتوحيد: «بل».

٦. في «ب» ض، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد: «- والله».

٧. التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٥، بسنده عن حسين بن سعيد. الوافي، ج ١، ص ٤٥٥، ح ٣٨؛ البحار، ج ٥٧،  
ص ١٦٣، ح ١٠١.

٨. الحسن بن الجهم هو الحسن بن بكير بن أعين. روى عن أبي الحسن موسى الرضا عليه السلام، وكان من  
خاصة الرضا عليه السلام. وروى في بعض الأسناد عن [عبد الله] بن بكير. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١٠٩؛  
رسالة أبي غالب الزراري، ص ١١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥٠٦-٥٠٧.

وأما روايته عن بكير بن أعين، فلم نجده إلا في هذا الخبر الذي رواه الصدوق أيضاً في التوحيد، ص ١٤٦،  
ح ١٦. وبكير مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام كما في رجال الكشي، ص ١٦١، الرقم ٢٧٠؛ ورجال الطوسي،  
ص ١٧٠، الرقم ١٩٩٢. ورسالة أبي غالب الزراري، ص ١٨٨. فالظاهر وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال.  
٩. في الوافي: «ألا تدري».

١٠. في «بح» و«بف» وحاشية «ب» بس: «سأعلم».

وَلَا تَقُولُ: سَأَفْعَلُ كَذَا إِنْ عَلِمَ اللَّهُ، فَقَوْلُكَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَشَأْ؛ فَإِذَا شَاءَ، كَانَ الَّذِي شَاءَ كَمَا شَاءَ، وَعَلِمَ اللَّهُ السَّابِقُ<sup>٢</sup> لِلْمَشِيئَةِ<sup>٣</sup>».

٣٠٣ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِرَادَةِ مِنَ اللَّهِ وَمِنَ الْخَلْقِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «الْإِرَادَةُ مِنَ الْخَلْقِ<sup>١</sup>: الضَّمِيرُ وَمَا<sup>٢</sup> يَبْدُو لَهُمْ<sup>٣</sup> بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِرَادَتُهُ إِحْدَاثَهُ لَا غَيْرَ ذَلِكَ<sup>٤</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَوِي<sup>٥</sup>، وَلَا يَهْمُ<sup>٦</sup>، وَلَا يَتَفَكَّرُ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ مَنفَعِيَّةٌ عَنْهُ، وَهِيَ<sup>٧</sup> صِفَاتُ الْخَلْقِ؛ فَإِرَادَةُ اللَّهِ الْفِعْلُ<sup>٨</sup> لَا غَيْرَ ذَلِكَ؛ يَقُولُ ١١٠/١

١. في شرح المازندراني: «الفاء للتعليل وبيان لدلالة إن شاء الله».

٢. «السابق» خبر. وفي «ض، جو» وحاشية «بح» وشرح المازندراني: «سابق».

٣. اللام في «للمشيئة» بمعنى «على» كقوله تعالى: ﴿يَخْتَرُونَ لِلَّذِينَ قَاتَلُوا﴾. [الإسراء (١٧): ١٠٧ و ١٠٩]. وفي «ج، ف، بس، بف» وحاشية «ض» والتعليق للداماد وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «المشيئة» وهي مجرورة بإضافة «السابق» إليها. وفي حاشية «بر»: «في نسخة: على المشيئة». قال المازندراني في شرحه: «ومعنى الجميع واحد، وهو أن علم الله تعالى سابق على مشيئته وإرادته التي هي الإيجاد».

٤. التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٦، بسند عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي. الوافي، ج ١، ص ٤٥٦، ح ٣٧٠.

٥. في التوحيد: «المخلوق». ٦. في التوحيد والعيون: «المخلوق».

٧. «ما» مبتدأ و«من الفعل» خبره، والجملة معطوفة على الجملة السابقة، أو «ما» معطوف على «الضمير» و«من الفعل» بيان ل«ما» عند المجلسي، وصلة ل«يدو» عند المازندراني؛ لأن الفعل هو المراد دون الإرادة، إلا أن يراد بالفعل مقدمات الإرادة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٧.

٨. في التوحيد والعيون: «له». ٩. في شرح صدر المتألهين: «ذلك».

١٠. في حاشية «بر»: «فإنه».

١١. في شرح المازندراني: «لا يروى» أي لا يفعل باستعمال الروية. يقال: رويت في الأمر تروية، أي نظرت فيه ولم أتعجل. والاسم: الروية. وانظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٠ (روي).

١٢. «لا يهْم» أي لا يقصد ولا يريد ولا يعزم عليه. والاسم: الهمة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦١؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٢٠ (همم).

١٣. في التوحيد والعيون: «من». ١٤. في شرح صدر المتألهين: «فإرادته الفعل». وفي التوحيد والعيون: «فإرادة الله هي الفعل».

لَهُ: «كُنْ، فَيَكُونُ بِلَا لَفْظٍ، وَلَا تُنْقِ بِلسَانٍ، وَلَا هِمَّةٍ، وَلَا تَفَكَّرُ؛ وَلَا كَيْفَ لِذَلِكَ<sup>١</sup>، كَمَا أَنَّهُ لَا<sup>٢</sup> كَيْفَ لَهُ<sup>٣</sup>».

٣٠٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَشِيئَةَ بِنَفْسِهَا، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ بِالْمَشِيئَةِ»<sup>٥</sup>.  
٣٠٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْمَشْرِقِيِّ<sup>٦</sup> حَمْزَةَ بْنِ الْمَرْتَضِيِّ، عَنْ بَغْفِيزِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

١. أي للإحداث. وفي العيون: «كذلك».
٢. في التوحيد والعيون: «بلا».
٣. أي لله تعالى. وفي التوحيد والعيون: «له».
٤. الأملالي للطوسي، ص ٢١١، المجلس ٨، ح ١٥ بسنده عن الكليني، وتامم الرواية فيه: «أخبرني عن الإرادة من الله عز وجل ومن الخلق، فقال: الإرادة من الله إحداثه الفعل لا غير ذلك؛ لأنه لا يهيم ولا يتفكر». وفي التوحيد، ص ١٤٧، ح ١٧؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١١٩، ح ١١، بسنده فيهما عن أحمد بن إدريس. الوافي، ج ١، ص ٤٥٥، ح ٣٦٩.
٥. التوحيد، ص ١٤٧، ح ١٩، بسنده عن علي بن إبراهيم القمي. الوافي، ج ١، ص ٤٥٧، ح ٣٧١.
٦. في «ج» والتعليقة للداماد وشرح المازندراني والوافي: «المشرفي». وفي «و»: «+ عن». وذكر الأردبيلي أيضاً في جامع الرواة، ج ٢، ص ٤٥٢، ثبوت «عن» نقلاً من بعض نسخ الكافي. والخبر رواه الصدوق في التوحيد، ص ١٦٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن محمد بن عيسى القطيني، عن المشرفي، عن حمزة بن الربيع. وفي معاني الأخبار، ص ١٨، ح ١، بنفس السند، إلا أن فيه: «المشرفي حمزة بن الربيع». هذا، ومن المحتمل وقوع تحريف في السند، وأن يكون الصواب ثبوت «عن» بعد «المشرفي»، وأن المشرفي هو هشام بن إبراهيم المشرفي الذي روى عنه محمد بن عيسى العبيدي - وهو ابن عبيد بن يقطين - في رجال الكشي، ص ٤٩٨، الرقم ٩٥٦.
- أما حمزة بن الربيع أو المرتفع، فلم نثر على ما يدلنا على تعيين الصواب منهما، وما ورد في التعليقة للداماد، ص ٢٤٩. من أن حمزة بن المرتفع من تحريف الناسخين، والصحيح هو حمزة بن الربيع - لا يمكن المساعدة عليه بعد ثبوت «المرتفع» كعنوان؛ فقد ورد في التاريخ الكبير للبخاري، ج ١، ص ٢٢٠، الرقم ٦٩٢، محمد بن المرتفع العبدري، وورد في وقعة صفين لنصر بن مزاحم، ص ٣١٥، و ص ٥٥٦، المرتفع بن الوضاح الزبيدي. غاية الأمر أن المرتفع عنوان غريب، وهذا الأمر يوجب تحريفه بعنوان قريب يشابهه في الكتابة، وهو الربيع، فيكون الأمر خلاف ما أفاده في التعليقة.

كُنْتُ فِي مَجْلِسِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمَنْ يَخْطِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى»<sup>١</sup> مَا ذَلِكَ الْغَضَبُ؟  
فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هُوَ الْعِقَابُ يَا عَمْرُو، إِنَّهُ<sup>٢</sup> مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ زَالَ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، فَقَدْ وَصَفَهُ صِفَةً مَخْلُوقٍ، وَإِنَّ<sup>٣</sup> اللَّهَ تَعَالَى لَا يَسْتَفِزُّهُ شَيْءٌ، فَيُغَيِّرُهُ»<sup>٤</sup>.

٣٠٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:  
فِي حَدِيثِ الزُّنْدِاقِيِّ - الَّذِي سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - فَكَانَ مِنْ سُؤَالِهِ: أَنَّ<sup>٥</sup> قَالَ لَهُ: فَلَهُ رِضًا وَسَخَطٌ؟ فَقَالَ<sup>٦</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «نَعَمْ، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى مَا يُوجَدُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الرِّضَا حَالٌ تَدْخُلُ<sup>٧</sup> عَلَيْهِ، فَتَنْقَلِبُ<sup>٨</sup> مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ أَجُوفٌ<sup>٩</sup>، مُعْتَمِلٌ<sup>١٠</sup>، مَرْكَبٌ، لِلْأَشْيَاءِ فِيهِ مَدْخَلٌ، وَخَالِقُنَا لَا مَدْخَلَ لِلْأَشْيَاءِ

١. طه (٢٠): ٨١. «وهوى» أي هبط، أو مات وهلك. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٧٠ (هوا).

٢. في «بر» - «إنه».

٣. في شرح المازندراني: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى، عَظِفَ عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ مِنْ زَعَمٍ. فِي الْوَاقِفِ وَالتَّوْحِيدِ: - «و».

٤. في المعاني: «فَإَنَّ».

٥. في «ف»: «لَا يَسْتَفِزُّهُ». وفي حاشية «ف»: «لَا يَسْتَفِزُّهُ». وقوله: «لَا يَسْتَفِزُّهُ» أي لَا يَسْتَفِزُّهُ وَلَا يُزْعِجُهُ، مِنْ اسْتَفَزَّهُ الْخَوْفُ، أَيْ اسْتَخَفَّهُ وَأَزْعَجَهُ. قَالَ الْمَجْلِسِيُّ فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «وَقِيلَ: أَيْ لَا يَجِدُهُ خَالِيًا عَمَّا يَكُونُ قَابِلًا لَهُ فَيُغَيِّرُهُ لِلْحَصُولِ لَهُ تَغْيِيرَ الصِّفَةِ لِمَوْصُوفِهَا». وَانْظُرْ: مَفْرَدَاتُ أَفْخَاذِ الْقُرْآنِ، ص ٦٣٥؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٧١٦ (فَز).

٦. فِي التَّوْحِيدِ: «وَلَا يَغَيِّرُهُ». وَفِي الْمَعَانِي: «لَا يَتَغَيَّرُ شَيْءٌ وَلَا يَعْزُ شَيْءٌ» بَدَلَ «لَا يَسْتَفِزُّهُ شَيْءٌ» فَيُغَيِّرُهُ.

٧. التَّوْحِيدُ، ص ١٦٨، ح ١، بِسَنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى الْبِقَطْنِيِّ، عَنِ الْمَشْرِقِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ ذِكْرَةَ؛ الْمَعْنَى الْأَخْبَارُ، ص ١٨، ح ١، بِسَنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى الْبِقَطْنِيِّ، عَنِ الْمَشْرِقِيِّ حَمْزَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ ذِكْرَةَ. الْوَاقِفِ، ج ١، ص ٤٥٩، ح ٣٣٨. فِي «بِر» - «وَأَنَّ».

٨. فِي «ب»، بِح: «+ وَه».

٩. فِي شَرْحِ صَدْرِ الْمُتَأَلِّهِينَ: «فَيَقْلِبُهُ». وَفِي التَّوْحِيدِ وَالْمَعَانِي: «وَأَنَّ الرِّضَا وَالْغَضَبَ دَخَالَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فَيَقْلِبُهُ»

١٠. «وَأَنَّ الرِّضَا حَالٌ تَدْخُلُ عَلَيْهِ فَتَنْقَلِبُ». فِي التَّوْحِيدِ وَالْمَعَانِي: - «لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ أَجُوفٌ».

١١. «مُعْتَمِلٌ»، إِنَّمَا بِكَسْرِ الْمِيمِ مِنْ اعْتَمَلَ، أَيْ اضْطَرَبَ فِي الْعَمَلِ. وَالْمَرَادُ أَنَّ فِي صَنْعِهِ اضْطِرَابًا، أَوْ أَنَّ لَهُ فِي

فِيهِ: لِأَنَّهُ<sup>١</sup> وَاجِدٌ وَاجِدِي<sup>٢</sup> الذَّاتِ، وَاجِدِي<sup>٣</sup> الْمَعْنَى؛ فَرِضَاهُ نَوَائِبُهُ، وَسَخَطُهُ عِقَابُهُ، مِنْ<sup>٤</sup> غَيْرِ شَيْءٍ يَتَذَاخَلُهُ؛ فَيَهَيِّجُهُ<sup>٥</sup> وَيَنْقُلُهُ مِنْ خَالٍ إِلَى خَالٍ؛ لِأَنَّ<sup>٦</sup> ذَلِكَ مِنْ صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ الْعَاجِزِينَ الْمُخْتَاجِينَ.<sup>٧</sup>

٧/٣٠٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَذْيَنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَشِيشَةُ مُخَدَّنَةٌ»<sup>٨</sup>.

عمله وإدراكاته اضطراباً؛ أو من اعتمل، بمعنى عمل بنفسه وأعمل رأيه وآلته. والمراد هنا أنه يعمل بإعمال صفاته وآلته. وإما بفتح الميم، بمعنى من عمل فيه غيره. والمراد أنه مصنع ركب فيه الأجزاء والقوى. انظر شروح الكافي والصحيح، ج ٥، ص ١٧٧٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٦٨ (عمل).

١. في التوحيد والمعاني: - «لأنه».

٢. في «ف»: «وأحدي». وهكذا قرأها المازندراني؛ حيث قال: «والعطف دل على المغايرة. ويحتمل التفسير أيضاً، ويؤيده ترك العطف في كتاب التوحيد للصدوق رحمه الله؛ حيث قال فيه: واحد أحدي الذات». وما في التوحيد هو الأصوب والأقوم عند السيد الداماد. شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٥٩؛ وانظر: التعليقة للداماد، ص ٢٥١.

٣. في «بس، بف»: «عن».

٤. «فيهيجه»: التهيج والتهيج: الإثارة والبعث. هو إما مرفوع عطفاً على «يتذاخله» وإما منصوب جواباً للنفي. والنسخ أيضاً من حيث هيئة الكلمة وإعرابها مختلفة؛ حيث إنها في بعضها مخففة، وفي بعضها مشددة، وفي بعضها مرفوعة، وفي بعضها منصوبة. ٥. في التوحيد والمعاني: «فإن».

٦. الحديث طويل، قطعه الكليني عليه السلام، وأورد قطعة منه هنا، وصدره في كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠، وذكر باقي الحديث في موضعين آخرين من الكافي: (كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنه شيء، ح ٢٢٧؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطراب إلى الحجّة، ح ٤٣٢) وكرر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأول، ح ١٢٠٠. كما أشار إليه العلامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق عليه السلام تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١؛ وهذه القطعة منه. في التوحيد، ص ١٦٩، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٠، ح ٢، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٦٠، ح ٣٧٤.

٧. المحاسن، ص ٢٤٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٤١. وفي التوحيد، ص ١٤٧، ح ١٨؛ و ص ٣٣٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد. الوافي، ج ١، ص ٤٥٩، ح ٣٧٢؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٧١، ح ١١٩.

## جُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْفِعْلِ

إِنْ كُلَّ شَيْئَيْنِ وَصَفَتْهُمَا، وَكَانَا جَمِيعاً فِي الْوُجُودِ، فَذَلِكَ <sup>٢</sup> صِفَةُ فِعْلٍ؛ وَتَفْسِيرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ <sup>٣</sup>: أَنَّكَ تُثَبِّتُ فِي الْوُجُودِ مَا يُرِيدُ وَمَا لَا يُرِيدُ، وَمَا يَرْضَاهُ وَمَا يَسْخَطُهُ، وَمَا يُحِبُّ وَمَا يُبْغِضُ، <sup>٤</sup> فَلَوْ كَانَتْ <sup>٥</sup> الْإِرَادَةُ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ مِثْلَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، كَانَ مَا لَا يُرِيدُ نَاقِضاً لِنِلْكَ الصِّفَةِ، وَلَوْ كَانَ مَا يُحِبُّ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، كَانَ مَا يُبْغِضُ نَاقِضاً لِنِلْكَ الصِّفَةِ <sup>٦</sup>؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لَا نَجِدُ فِي الْوُجُودِ مَا لَا يَعْلَمُ وَمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ صِفَاتُ ذَاتِهِ <sup>٧</sup> الْأَزَلِيِّ لَسْنَا نَنْصِفُهُ <sup>٨</sup> بِقُدْرَةٍ وَعَجْزٍ، وَعِلْمٍ وَجَهْلٍ <sup>٩</sup>، وَسَفَهٍ وَحِكْمَةٍ وَخَطَأٍ، وَعِزٍّ <sup>١٠</sup> وَذِلَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يُحِبُّ مَنْ أَطَاعَهُ، وَيُبْغِضُ مَنْ عَصَاهُ، وَيُؤَالِي مَنْ أَطَاعَهُ، وَيُعَادِي مَنْ عَصَاهُ، وَإِنَّهُ <sup>١١</sup> يَرْضَى وَيَسْخَطُ؛ وَيُقَالَ فِي الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ ارْضَ عَنِّي، وَلَا تَسْخَطْ عَلَيَّ، وَتَوَلَّيْنِي وَلَا تُعَادِنِي.

١. في «ف، ب»، وشرح صدر المتألهين: «قال أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني: جملة القول» وحكاها السيد بدر الدين عن بعض النسخ في حاشيته على الكافي. والظاهر أنَّ قوله: «جملة القول» وما بعدها من كلام المصنّف؛ لأنَّ الحديث المذكور في التوحيد وليست فيه هذه الجملة وما بعدها. وعند بعض الأفاضل من تنمّة الحديث؛ لاقتضاء السياق ذلك وعدم الصارف عنه. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٥٢؛ شرح صدر المتألهين، ص ٢٨٠؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٦٢؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٢.
٢. قوله: «فذلك» خبر «إنَّ» والفاء باعتبار اشتغال اسمها على معنى الشرط.
٣. في «بس» - «الجملة».
٤. في «ف، ب، س، ب»، «ما تريد وما لا تريد».
٥. «يسخطه» يفتح الياء بقرينة «يرضاه». وفي «بر»: «ما يرضيه وما يسخطه». وفي «بس، ب»، «يرضاه» و«يسخطه».
٦. في «بس، ب»، «وما تحبّ وما تبغض».
٧. في «ب»، «وكان».
٨. في حاشية «ف»: «ولو كان ما يرضى من صفات الذات كان ما يسخط ناقضاً لتلك الصفة».
٩. في شرح صدر المتألهين: «ما لا نعلم وما نقدر».
١٠. في «ب»: «ولذاته».
١١. في «ف»: «وإنّ».
١٢. في «ف، ب»، «والمعلم».
١٣. في «ب، ج، ض، بر، بس، ب»، وشرح صدر المتألهين: «- «و علم - إلى - وعزّ». وفي شرح المازندراني: «و وعزّة».
١٤. في «ف» و«حاشية بس، ب»، «وأنّ».

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: يَقْدِرُ أَنْ يَعْلَمَ وَلَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَعْلَمَ، وَيَقْدِرُ أَنْ يَمْلِكَ وَلَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَمْلِكَ، وَيَقْدِرُ أَنْ يَكُونَ عَزِيزًا حَكِيمًا وَلَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَكُونَ عَزِيزًا حَكِيمًا، وَيَقْدِرُ أَنْ يَكُونَ جَوَادًا وَلَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَكُونَ جَوَادًا، وَيَقْدِرُ أَنْ يَكُونَ غَفُورًا وَلَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَكُونَ غَفُورًا.

وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَقَالَ: أَرَادَ أَنْ يَكُونَ رَبًّا وَقَدِيمًا وَعَزِيزًا وَحَكِيمًا وَمَالِكًا وَعَالِمًا وَقَادِرًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، وَالْإِرَادَةُ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقَالُ: ١١٢/١ أَرَادَ هَذَا وَلَمْ يَرُدْ هَذَا، وَصِفَاتُ الذَّاتِ تَنْفِي عَنْهُ بِكُلِّ صِفَةٍ مِنْهَا ضِدُّهَا؛ يَقَالُ: حَيٌّ وَعَالِمٌ ٨ وَسَمِيعٌ وَبَصِيرٌ وَعَزِيزٌ وَحَكِيمٌ، غَنِيٌّ، مَلِكٌ، حَلِيمٌ، عَدْلٌ، كَرِيمٌ؛ فَالْعِلْمُ ضِدُّ الْجَهْلِ، وَالْقُدْرَةُ ضِدُّهَا الْعَجْزُ، وَالْحَيَاةُ ضِدُّهَا الْمَوْتُ، وَالْعِزَّةُ ضِدُّهَا الذُّلَّةُ، وَالْحِكْمَةُ ١٠ ضِدُّهَا الْخَطَأُ، وَضِدُّ الْحِلْمِ الْعَجَلَةُ ١١ وَالْجَهْلُ، وَضِدُّ الْعَدْلِ الْجَوْرُ وَالظُّلْمُ.

## ١٥ - بَابُ حُدُوثِ الْأَسْمَاءِ

٣٠٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ

- ١ . قوله: «ولا يقدر» عطف على «يقدر» و«لا» لتأكيد النفي . وقال المجلسي في مرآة العقول: «ويمكن أن يكون من مقول القول الذي لا يجوز... ويحتمل أن يكون الواو للحال» .
- ٢ . في «بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهين: «ويقدر» .
- ٣ . في شرح صدر المتألهين، ص ٢٨١: «اعلم أن النسخ هاهنا مختلفة، ففي بعضها يوجد في بعض الفقرات الثانية بدل «يقدر أن لا يكون»: «لا يقدر أن يكون»، وفي بعضها: «لا يقدر أن لا يكون»، والظاهر أن المراد واحدا» .
- ٤ . في «بس، بف» وشرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا: «ويقدر» .
- ٥ . في «بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهين: «ويقدر» .
- ٦ . في «بح»: «- وحكيما» .
- ٧ . في شرح صدر المتألهين: «+ وَهُوَ تَعَالَى» .
- ٨ . في حاشية «ف، بح» و«عليم» .
- ٩ . في «بف»: «ضدّه» وفي «ج»: «والحياة وضدّها» .
- ١٠ . في «ج»: «الحكم» وفي «ف»: «الحكمة و» .
- ١١ . في «ف»: «والحلم ضدّه العجلة» .



الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَلَقَ اسْمًا<sup>١</sup> بِالْحُرُوفِ غَيْرِ مَتَّصُوتٍ<sup>٢</sup>، وَبِالْلَفْظِ غَيْرِ مُنْطَوِّ<sup>٣</sup>، وَبِالشَّخْصِ غَيْرِ مَجَسَّدٍ<sup>٤</sup>، وَبِالتَّشْبِيهِ غَيْرِ مَوْصُوفٍ، وَبِالْوَلَوْنِ غَيْرِ مَضْبُوعٍ، مَنِيئِي عَنْهُ الْأَقْطَارُ، مَبْعَدٌ عَنْهُ الْخُدُودُ، مَخْجُوبٌ عَنْهُ<sup>٥</sup> جِسُّ كُلِّ مَتَوَهُمٍ، مُسْتَتَرٍ غَيْرِ مُسْتَوْرٍ<sup>٦</sup>.

فَجَعَلَهُ كَلِمَةً تَامَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ مَعًا، لَيْسَ مِنْهَا وَاحِدٌ قَبْلَ الْآخِرِ، فَأُظْهِرَ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ؛ لِإِفَاقَةِ الْخَلْقِ إِلَيْهَا، وَحَجَبَ مِنْهَا وَاحِدًا<sup>٧</sup>، وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَكْنُونُ

١. في «ج، بف، بس» وحاشية «ض»: «أسماء». وفي «ض، ف، بر» وحاشية بدر الدين: «الأسماء». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٧٦: «في أكثر النسخ «أسماء» بلفظ الجمع، وفي بعضها «اسماً» بالافراد. والجمع بين النسختين أنه اسم واحد على أربعة أجزاء، كل جزء منه اسم، فيصح التعبير عنه بالاسم والأسماء». ونحوه في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٤.

٢. كذا في أكثر النسخ والمطبوع، ولكن لم يَر في كتب اللغة ممّا في أيدينا مجيء الفعل من الصوت. وفي حاشية «بح»: «متصوّت». وفي «بس، بف» وحاشية بدر الدين: «متصوب». وفي التوحيد: «وهو عز وجل بالحروف غير متعوت» بدل «غير متصوّت». وقوله عليه السلام: «غير متصوّت» وما بعده من المعطوفات عليه إمّا حال عن فاعل «خلق» والجاء متعلّق بمتصوّت، إمّا على البناء للفاعل، أي خلق الله سبحانه اسماً والحال أنه لم يتصوّت بالحروف. أو على البناء للمفعول، أي هو تعالى ليس من قبيل الأصوات والحروف حتّى يصلح كون الاسم عينه تعالى. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٨٢ - ٢٨٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٧٧؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٧٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥.

٣. «غير منطوّي» بفتح الطاء، أي غير ناطق، أو أنه غير منطوق باللفظ كالحروف ليكون من جنسها. أو «غير منطوق» بكسر الطاء، أي غير متلفّظ، يعني لم يجعل الحروف ناطقة بالإسناد المجازي. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٧١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥.

٤. في شرح المازندراني: «المجسّد من أكملت خلقته البدئية وتمت تشخيصاته الجسميّة».

٥. في «ض، بر، بس»: «مَبْعَدٌ أي اسم المفعول من الإفعال. وفي شرح صدر المتألّهين: «ومبَعْد».

٦. في شرح صدر المتألّهين: «ومحجوب». ٧. في حاشية «ض»: «عن».

٨. في حاشية «ج» والوافي: «مُسْتَر». قال في الوافي: «من التستر على البناء للمفعول؛ إشارة إلى أنّ خفاءه وعدم نيله إنّما هو لضعف البصائر والأبصار، لا أنّه جعل عليه ستر أخفاه».

٩. في «ج، ض، بح، بر، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والتوحيد: «واحداً منها» بدل «منها واحداً». ١٠

الْمَخْزُونُ<sup>١</sup>.

فَهَذِهِ<sup>٢</sup> الْأَسْمَاءُ<sup>٣</sup> الَّتِي ظَهَرَتْ<sup>٤</sup>، فَالظَّاهِرُ هُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَسَخَّرَ سَبْخَانَهُ لِكُلِّ اسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ<sup>٥</sup> أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ، فَذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ رُكْنًا، ثُمَّ خَلَقَ لِكُلِّ رُكْنٍ مِنْهَا ثَلَاثِينَ اسْمًا فَعَلَا<sup>٦</sup> مَنْسُوبًا إِلَيْهَا، فَهُوَ الرَّخْمَنُ، الرَّحِيمُ، الْمَلِكُ، الْقُدُّوسُ، الْخَالِقُ، الْبَارِئُ، الْمُصَوِّرُ «الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ»<sup>٧</sup> الْعَلِيمُ، الْخَبِيرُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْحَكِيمُ، الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ، الْمُتَكَبِّرُ، الْعَلِيُّ، الْعَظِيمُ، الْمُقْتَدِرُ، الْقَادِرُ، السَّلَامُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهْنِمِينَ<sup>٨</sup>، الْبَارِئُ<sup>٩</sup>، الْمُنْشِئُ، الْبَدِيعُ، الرَّفِيعُ، الْجَلِيلُ، الْكَرِيمُ، الرَّازِقُ، الْمُخْيِي، الْمُمِيتُ، الْبَاعِثُ<sup>١٠</sup>، الْوَارِثُ.

فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ وَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى - حَتَّى تَبْتِمَ<sup>١١</sup> ثَلَاثِمِائَةٍ وَبَسْتَيْنِ اسْمًا - فَهِيَ<sup>١٢</sup> نِسْبَةٌ لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانٌ، وَحَجَبٌ<sup>١٣</sup>

«وفي «بس»: «واحد منها».

١. في «ب»: «المخزون المكنون».

٢. قال الفيض في الوافي: «كذا وجدت فيما رأيتاه من نسخ الكافي، والصواب: «بهذه الأسماء» بـالـهـاء، كما رواه الصدوق - طاب ثراه - في كتاب توحيده، ويدل عليه آخر الحديث؛ حيث قال: وحجب الاسم الواحد المكنون المخزون بهذه الأسماء الثلاثة». واستظهره المجلسي أيضاً.

٣. في «ف»: «بج» والتوحيد: «+ الثلاثة».

٤. في التوحيد: «أظهرت».

٥. في «بر» والتوحيد: «- الأسماء».

٦. في شرح المازندراني: «اسماً فعلاً، أي اسماً دالاً على فعل من أفعاله تعالى حَتَّى حصل ثلاثمائة وستون اسماً».

٧. البقرة (٢): ٢٥٥.

٨. في شرح المازندراني: «المهينين - هو الرقيب الحافظ لكل شيء، أو الشاهد على خلقه بما يكون منهم من قول وفعل وأصله: مُأَمِّن - يهزمتين - من أَمَّن، قلبت الثانية ياء؛ كراهة اجتماعهما، فصار ما يميناً، ثُمَّ صِيرَتْ الْأُولَى هَاءً، كما قالوا: أهرق الدماء وأراقه». وانظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧١ (أمن).

٩. في شرح المازندراني: «الظاهر أنه مكرَّر من الناسخ».

١٠. في شرح صدر المتألهين: «- الباعث».

١١. في «ب»، «بف» والتعليق للداماد والوافي: «حَتَّى يَتِمَّ».

١٢. في «بس»: «وهي».

١٣. يجوز هنا كون الفعل مجهولاً أيضاً.

الإِسْمُ<sup>١</sup> الْوَاحِدَ الْمَكْنُونُ الْمَخْزُونُ بِهَذِهِ<sup>٢</sup> الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>٣</sup>.

١١٣/١ ٢ / ٣٠٩ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup> وَمُوسَى بْنِ عَمَرَ<sup>٦</sup> وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُثْمَانَ<sup>٧</sup>، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاءَ<sup>٨</sup>: هَلْ كَانَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - غَارِفاً بِنَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: يَرَاهَا وَيَسْمَعُهَا؟ قَالَ: «مَا كَانَ مُخْتِاجاً إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهَا، وَلَا يَطْلُبُ مِنْهَا، هُوَ نَفْسُهُ، وَتَفْسُهُ هُوَ، قُدْرَتُهُ<sup>٩</sup> نَافِذَةٌ، فَلَيْسَ يَخْتِاجُ إِلَى<sup>١٠</sup> أَنْ يُسَمِّيَ نَفْسَهُ،

١ . في التوحيد: «الاسم».

٢ . في شرح المازندراني: «الظاهر أَنَّ الجارَ متعلِّقٌ بحجب، والباء للبيبة».

٣ . الإسراء (١٧): ١١٠.

٤ . التوحيد، ص ١٩٠، ح ٣، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٤٦٣، ح ٣٧٥.

٥ . كذا في جميع النسخ والمطبوع . وروى أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيد الله بن سهل، عن الحسين بن علي بن أبي عثمان كتابه . راجع: رجال التجاشي، ص ٦١، الرقم ١٤١ . فالظاهر وقوع التصحيف في العنوان وأنَّ الصواب هو «الحسين بن عبيد الله»، كما أنَّ الصواب في «الحسن بن علي بن عثمان» هو «الحسن بن علي بن أبي عثمان» . يؤيد ذلك ورود العنوانين على الصواب في التوحيد، ص ١٩١، ح ٤، والعيون، ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٤.

٦ . في التوحيد والعيون: «عبيد الله».

٧ . في التوحيد والبحار: «موسى بن عمرو» . وهو سهو ظاهر . وموسى بن عمر هذا هو موسى بن عمر يزيد الصيقل؛ فقد روى موسى بن عمر بن يزيد، عن [محمد] بن سنان في التهذيب؛ ج ٢، ص ٣٥٥، ح ١٤٦٨؛ وج ٧، ص ٢٥٤، ح ١٠٩٦.

٨ . في التوحيد والعيون والمعاني: «الحسن بن علي بن أبي عثمان».

٩ . «يَسْمَعُهَا» أي يذكر اسم نفسه ويسمعه . أو «يَسْمَعُهَا» أي يرى نفسه ويسمعه كلاماً يصدر منه؛ لقياس السائل إياه تعالى بالمخلوق في المعرفة بالأسماء والدعوة بها . أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٨٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠.

١٠ . في «ف»: «وقدرته».

١١ . هكذا في «ب»، ض، يمح، بر، والعيون . وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى».

و<sup>١</sup> لِكِنَّةٍ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ أَسْمَاءَ لِيُغَيِّرَهُ يَدْعُوهُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ<sup>٢</sup> إِذَا لَمْ يَدْعَ بِاسْمِهِ، لَمْ يُغَرَّفْ، فَأَوَّلُ مَا اخْتَارَ<sup>٣</sup> لِنَفْسِهِ: الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَمَعْنَاهُ: اللَّهُ، وَاسْمُهُ: الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، هُوَ<sup>٤</sup> أَوَّلُ أَسْمَائِهِ<sup>٥</sup> عَلَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ<sup>٦</sup>.

٣١٠ / ٣. وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ<sup>٧</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ<sup>٨</sup> عَنِ الْإِسْمِ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ»<sup>٩</sup>.

٣١١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ بَكْرِ

بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ<sup>١٠</sup> خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ<sup>١١</sup>، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٢</sup>، قَالَ: «اسْمُ اللَّهِ غَيْرُهُ»<sup>١٣</sup>، وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» فَهُوَ

١. في البحار: - «و».

٢. «لأنه» تعليل لاختيار الأسماء، والضمير له سبحانه، والفاعل مجهولان. وأما جعلها تعليلاً ليدعوه بها، وإرجاع الضمير إلى الغير وبناء الفعلين للفعل بعيد جداً؛ للزوم تفكيك الضمير في «باسمه» وحذف مفعول الفعلين مع الغناء عنه بما ذكر، والمآل واحد. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٨٦.

٣. في العيون: «اختاره».

٤. في «ف» والمعاني: «وهو».

٥. في التوحيد والعيون والمعاني: «ولأنه».

٦. التوحيد، ص ١٩١، ح ٤؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٤؛ معاني الأخبار، ص ٢، ح ٢، وفي كلها عن أبيه، عن أحمد بن إدريس - الوافي، ج ١، ص ٤٦٥، ح ٣٧٦؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٣، ح ١٠٢، إلى قوله: «يدعوه بها».

٧. إشارة إلى السند المتقدم إلى ابن سنان، فإن ابن سنان الراوي عن أبي الحسن الرضا<sup>عليه السلام</sup> هو محمد بن سنان الزاهري. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٨، الرقم ٨٨٨؛ رجال البرقي، ص ٥٤؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٤، الرقم ٥٣٩٤.

٨. في العيون: «سألت»، يعني الرضا<sup>عليه السلام</sup>. وفي المعاني: «سألت أبا الحسن الرضا<sup>عليه السلام</sup>».

٩. التوحيد، ص ١٩٢، ح ٥؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٥؛ معاني الأخبار، ص ٢، ح ١، وفي كلها عن أبيه، عن أحمد بن إدريس - الوافي، ج ١، ص ٤٦٦، ح ٣٧٧.

١٠. في «ألف» وحاشية «ف»: «عن».

١١. في «ألف» وحاشية «يح، بس»: «يزيد».

١٢. في «ج، بس»: «اسم غير الله». وفي «ف» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: «اسم الله غير الله». قال

المازندراني: «في بعض النسخ: «غيره» يعني اسم الله غير المسمى به، وهو الذات المقدسة».

مَخْلُوقٌ مَا خَلَا اللَّهَ، فَأَمَّا مَا عَبَّرَتْهُ<sup>١</sup> الْأَلْسُنُ<sup>٢</sup> أَوْ عَمِلَتْ<sup>٣</sup> الْأَيْدِي<sup>٤</sup>، فَهُوَ مَخْلُوقٌ،  
وَاللَّهُ غَايَةٌ مِنْ غَايَاهُ<sup>٥</sup>، وَالْمَعْنَى<sup>٦</sup> غَيْرُ الْغَايَةِ، وَالْغَايَةُ مَوْصُوفَةٌ، وَكُلُّ مَوْصُوفٍ مَصْنُوعٌ،  
وَصَانِعُ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِحَدِّ مَسْمَى<sup>٧</sup>، لَمْ يَتَكُونْ<sup>٨</sup>؛ فَيَعْرِفُ<sup>٩</sup> كَيْنُونِيَّتَهُ<sup>١٠</sup> بِصَنْعِ غَيْرِهِ،  
وَلَمْ يَتَنَاهَ<sup>١١</sup> إِلَى غَايَةٍ إِلَّا كَانَتْ غَيْرُهُ، لَا يَزِلُ<sup>١٢</sup> مَنْ فِهْمُ هَذَا..... ←

١. في التوحيد: «عبرت». وعبرته، أو عبرته بمعنى فسرته. أو عبرته من العبور بمعنى المرور. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٥٩؛ الوافي، ج ١، ص ٤٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٨٩؛ الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٣ - ٧٣٤ (عبر).

٢. في التوحيد: «وعنه».

٣. في التعليقة للداماد وشرح صدر المتألهين والمازندراني: «عملته». وفي التوحيد، ص ١٩٢: «معملته».

٤. في التوحيد، ص ١٤٢: «فيه».

٥. هكذا في «ب، ض، بر، بس، بف» والتعليقة للداماد، وشرح المازندراني ومرآة العقول والتوحيد. وفي سائر النسخ والمطبوع: «غاية من غاياته». واختاره السيد بدر الدين في حاشيته، ص ٩٣ وقال: «ويريد به أن لفظة الجلالة غاية ونهاية مما تنتهي إليه العقول في معرفته عز وجل». وقال في المرأة، ج ٢، ص ٣٢: «صخفت غاياه بغاياته. وكذا في بعض النسخ أيضاً، أي علامة من علاماته» ثم قال: «الخامس: ما صحفه بعض الأفاضل؛ حيث قرأ: عانة من عاناه، أي الاسم ملابس من لابه». والمراد بـ «بعض الأفاضل» هو ميرزا رفيعا في حاشيته على الكافي، ص ٣٨٣. وفي «ج» وحاشية «بر»: «غايات». وفي «ف»: «الغايات». وفي حاشية «بر»: «غايته».

٦. في «ب، ض، ف»، وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «المعنى». وأورد في المرأة ثلاثة احتمالات: بالغين المعجمة، اسم الفاعل والمفعول من التفعيل. والمعنى المصطلح. وقال: «في بعض النسخ: والمعنى، بالعين المهملة والنون، أي المقصود». وقرأ ميرزا رفيعا في حاشيته: «والمعنى غير العانة، والعانة موصوفة». وقال: «أي المقصود بالاسم المتوكل به إليه غير العانة، أي غير ما تتصوره وتعقله. والعانة موصوفة، أي كل ما تتصوره أو تعقله فتلابسه أو تسخره أو تهتم به أو هو ذيل مخلوق مأسور موصوف بصفات الممكن وتوابع الإمكان».

٧. «مسمى» إما مضاف إليه أو صفة لحد، كما في التعليقة للداماد. وفي مرآة العقول: «قيل: هو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف».

٨. في التعليقة للداماد: «لم يكن». وفي شرح المازندراني: «لم يتكون، خبر بعد خبر لصانع الأشياء... ولم يتناه خبر ثالث».

٩. في «ج، ف، ب، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد: «فتعرف».

١٠. في مرآة العقول والتوحيد: «كينونته». ١١. في «بر، بف»: «ولا يتناهى».

١٢. في «ض، بر» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: «لا يذلل».

الْحَكْمُ<sup>١</sup> أُنْذَأَ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ الْخَالِصُ، فَارْعَوْهُ<sup>٢</sup>، وَصَدَّقُوهُ، وَتَفَهَّمُوهُ بِإِذْنِ اللَّهِ.  
 مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَعْرِفُ اللَّهَ بِحُجَابٍ أَوْ بِصُورَةٍ أَوْ بِمِثَالٍ، فَهُوَ مُشْرِكٌ؛ لِأَنَّ حُجَابَهُ وَمِثَالَهُ ١١٤/١  
 وَصُورَتَهُ<sup>٣</sup> غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ، مُتَوَحَّدٌ<sup>٤</sup>، فَكَيْفَ<sup>٥</sup> يُوحَّدُهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَرَفَهُ بِغَيْرِهِ؟<sup>٦</sup> وَإِنَّمَا  
 عَرَفَ اللَّهَ مَنْ عَرَفَهُ بِاللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِهِ، فَلَيْسَ يَعْرِفُهُ، إِنَّمَا<sup>٧</sup> يَعْرِفُ غَيْرَهُ، لَيْسَ<sup>٨</sup> بَيْنَ  
 الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ شَيْءٌ، وَاللَّهُ خَالِقُ<sup>٩</sup> الْأَشْيَاءِ لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَاللَّهُ يُسَمَّى بِأَسْمَائِهِ  
 وَهُوَ غَيْرُ أَسْمَائِهِ، وَالْأَسْمَاءُ<sup>١٠</sup> غَيْرُهُ<sup>١١</sup>.

## ١٦ - بَابُ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَاشْتِقَاقِهَا

١ / ٣١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ  
 جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:  
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ تَفْسِيرِ<sup>١</sup> «يَسْمُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ» فَقَالَ<sup>٢</sup>: «الْأَنْبَاءُ

- ١ . «هذا الحكم»، أي الحكمة من العلم، أو القضاء؛ فإنه جاء بالمعنيين. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٠١ (حكم).
- ٢ . في «ج»، ض، ف، ب، بر، بفس، وشرح صدر المتألهين: «فادعوه». وفي «بس»: «فأرعوه». واحتمل في شرح المازندراني: «فأرعوه» من الإرعاء بمعنى الإصغاء. وفي التوحيد، ص ١٤٢: «فاعتقدوه». وقوله: «فأرعوه» من الرعاية بمعنى الحفظ أو الوفاء، أو فأرعوه من الإرعاء بمعنى الإصغاء، تقول: أراعته سمعي، أي أصغيت إليه. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٩ (رعى)؛ التعليقة للداماد، ص ٢٦١.
- ٣ . في «ف»: «وصورته ومثاله». وفي التوحيد: «الحجاب والمثال والصورة».
- ٤ . في «ب»، ج، ض، ب، بر، بفس، وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد: «مُوَحَّدٌ».
- ٥ . في «ج»، ض، ف، ب، بر، بفس، «وكيف».
- ٦ . في «بف»: «وإنما».
- ٧ . في «ف»: «وليس».
- ٨ . في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «خلق».
- ٩ . في شرح صدر المتألهين: «وأسماءه».
- ١٠ . التوحيد، ص ١٩٢، ح ٦، بسنده عن محمد بن أبي عبد الله؛ وفيه، ص ١٤٢، ح ٧، بسنده عن خالد بن يزيد، مع زيادة في آخره: «الوافي»، ج ١، ص ٤٦٦، ح ٣٧٨.
- ١١ . في المحاسن والتوحيد، ح ٢ والمعاني، ح ١: «- تفسير».
- ١٢ . هكذا في «بح» والمحاسن والتوحيد، ح ٢ والمعاني، ح ١ وتفسير العياشي وتفسير القمي. وفي سائر «»

بِهَاءِ اللَّهِ، وَالسَّيْنُ سَنَاءُ<sup>٢</sup> اللَّهِ، وَالْمِيمُ مَجْدُ<sup>٣</sup> اللَّهِ - وَرَوَى<sup>٤</sup> بَعْضُهُمْ<sup>٥</sup> الْمِيمُ<sup>٦</sup> مَلِكُ اللَّهِ - وَاللَّهُ إِلَهُ كُلِّ شَيْءٍ، الرَّحْمَنُ<sup>٧</sup> بِجَمِيعِ<sup>٨</sup> خَلْقِهِ، وَالرَّحِيمُ<sup>٩</sup> بِالْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً<sup>١٠</sup>.

٣١٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>١١</sup> عَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَاشْتِقَاقِهَا: اللَّهُ مِمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ؟ فَقَالَ: يَا هِشَامُ، اللَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ إِلَهٍ<sup>١٢</sup>، وَالْإِلَهُ<sup>١٣</sup> يَقْتَضِي مَالُوهَا، وَالْإِسْمُ غَيْرُ الْمُسَمَّى، فَمَنْ عَبْدَ الْإِسْمِ دُونَ الْمَعْنَى، فَقَدْ كَفَرَ وَلَمْ يَعْبُدْ شَيْئاً؛ وَمَنْ عَبْدَ الْإِسْمِ وَالْمَعْنَى، فَقَدْ

هو النسخ والمطبوع: «قال».

- ١ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢: «البهاء، في اللغة الحسن. ولعل المراد به حسن معاملته مع عباده بالإيجاد والتقدير والأنطاف والتدبير وإعطاء كل ما يليق به». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٨٨ (بهو).
- ٢ . في شرح المازندراني: «السَّاءُ - بالمد - الرفع... والمراد بسناء الله: رفعته وشرفه بالذات على جميع الممكنات». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٨٣ (سنا).
- ٣ . «المجد»: السعة في الكرم والجلال. وأصله من قولهم: مَجَّدَتِ الإِبِلُ، إذا حصلت في مرعى كثير واسع. المفردات للراغب، ص ٧٦٠ (مجد).
- ٤ . في المحاسن: «وقال».
- ٥ . في المحاسن والتوحيد، ح ٢ والمعاني، ح ٢: «الميم».
- ٦ . في «ب» والتعليقة للداماد والمحاسن والمعاني، ح ١ وتفسير القمي: «والرحمن».
- ٧ . في «ض» وحاشية «بح»: «لجميع».
- ٨ . المحاسن، ص ٢٣٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٣. وفي التوحيد، ص ٢٣٠، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي: معاني الأخبار، ص ٣، ح ١، بسنده عن القاسم بن يحيى. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ٢٨: والتوحيد، ص ٢٣٠، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير، وفيهما مع زيادة: تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٢، ح ١٨، عن عبد الله بن سنان، إلى قوله: «مجد الله»؛ وفيه، ح ١٩، عن أبي عبد الله<sup>١٤</sup> من قوله: «الميم ملك الله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٦٩، ح ٣٧٩.
- ٩ . وفي الكافي، ح ٢٣٦ والوافي: «قال: فقال لي».
- ١٠ . الظاهر أنَّ «إله» فعال بمعنى المفعول. ومعنى «إله» يقتضي مألوهاً؛ أنَّ إطلاق هذا الاسم يقتضي أن يكون في الوجود ذات معبود يطلق عليه هذا الاسم. أو فعل ماضٍ. أو مصدر، وعليه يكون معنى الجملة: أنَّ العبادة تقتضي أن يكون في الوجود ذات معبود، لا يكفي فيها مجرد الاسم من دون أن يكون له المسمى. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٣٤٧.
- ١١ . هكذا في «بف» والكافي، ح ٢٣٦ والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإله».

أَشْرَكَ<sup>١</sup> وَعَبَدَ اثْنَيْنِ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَغْنَى دُونَ الْإِسْمِ، فَذَلِكَ التَّوْحِيدُ، أَفْهَمْتُ يَا هِشَامُ؟  
 قَالَ: قُلْتُ<sup>٢</sup>: زِدْنِي، قَالَ: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ<sup>٣</sup> اسْمًا، فَلَوْ كَانَ الْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى،  
 لَكَانَ كُلُّ<sup>٤</sup> اسْمٍ مِنْهَا إِلَهًا<sup>٥</sup>، وَلَكِنَّ اللَّهَ مَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَكُلُّهَا غَيْرُهُ.  
 يَا هِشَامُ، الْخُبْرُ اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ، وَالْمَاءُ اسْمٌ لِلْمَشْرُوبِ، وَالنُّوبُ اسْمٌ لِلْمَلْبُوسِ، وَالتَّارُ  
 اسْمٌ لِلْمُخْرِقِ؛ أَفْهَمْتُ يَا هِشَامُ فَهَمَّا تَذْفَعُ بِهِ وَتَنَاضِلُ<sup>٦</sup> بِهِ أَغْدَاءَنَا الْمُتَخَذِينَ<sup>٧</sup> مَعَ اللَّهِ<sup>٨</sup>  
 عَزَّ وَجَلَّ غَيْرُهُ؟<sup>٩</sup> قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «نَفَعَكَ اللَّهُ بِهِ<sup>١٠</sup> وَتَبَّتْكَ يَا هِشَامُ»  
 قَالَ هِشَامُ<sup>١١</sup>: «فَوَ اللَّهِ، مَا فَهَرَنْبِي أَحَدٌ فِي التَّوْحِيدِ حَتَّى<sup>١٢</sup> قُمْتُ مَقَامِي هَذَا»<sup>١٣</sup>.

١. في الكافي، ح ٢٣٦ والوافي: «كفر». ٢. في الكافي، ح ٢٣٦: «قلت».

٣. في الكافي، ح ٢٣٦ والوافي: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ».

٤. في «ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «لكل».

٥. في «بس»: «شيء». وفي حاشية «ج»: «اسم».

٦. في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «باله».

٧. في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف»: «تناقل». والمناقلة: المحادثة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٤

(نقل). وفي حاشية «ف»: «تقابل» و«تناقل». وفي حاشية «ض»: «تنازل». وفي التوحيد: «تافر». وفي حاشية ميرزا فعيما، ص ٣٨٨ «تناقل به أعداءنا، أي تجعلهم متباشرين غير ناهضين للجدال وإن استنهضوا». وقال الفيض في الوافي: «تناضل، إمّا بفتح التاء، بحذف إحدى التاءين. أو بضمها، أي تجادل وتخاصم وتدافع». وانظر: النهاية، ج ٥، ص ٧٢ (نضل).

٨. في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «الملحدين». وفي الأخير: «الملحدين: العادلين عن دين الحق ومنهج الصواب، متخذين مع الله تعالى غيره، على تضمين معنى الأخذ». وفي الوافي: «والملاحدين».

٩. في التوحيد: «والملاحدين في الله والمشركين مع الله بدل المتخذين مع الله».

١٠. في «بس، بف»: «به».

١١. هكذا في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» والكافي، ح ٢٣٦ والتوحيد والوافي. وفي بعض النسخ والمطبوع: «هشام».

١٢. في حاشية «ج، ض»: «حين». ونقله المازندراني في شرحه واستظهره. وفي التوحيد: «حيثي حتى».

١٣. الكافي، كتاب التوحيد، باب المعبود، ح ٢٣٦؛ وفي التوحيد، ص ٢٢٠، ح ١٣، بسنده عن الكليني «الوافي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٧٠: الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٣، ح ٣٤٩٤٨، وفيه إلى قوله: «فذاك التوحيد».



٣١٤ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بَيْحٍ، عَنْ

جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ: ١١٥/١

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سِئِلَ عَنْ مَعْنَى اللَّهِ، فَقَالَ: «اسْتَوْلى<sup>١</sup> عَلَى مَا دَقَّ وَجَلَّ»<sup>٢</sup>.

٣١٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ

هِلَالٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرِّضَاءَ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»<sup>٣</sup> فَقَالَ: «هَادٍ لِأَهْلِ السَّمَاءِ<sup>٤</sup>، وَهَادٍ لِأَهْلِ الْأَرْضِ».

● وَفِي رِوَايَةِ الْبَرْقِيِّ: «هُدًى<sup>٥</sup> مَنْ فِي السَّمَاءِ<sup>٦</sup>، وَهُدًى<sup>٧</sup> مَنْ فِي الْأَرْضِ»<sup>٨</sup>.

١ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩: «قول عليه السلام: استولى، لعلّه من باب تفسير الشيء بلازمه؛ فإن معنى الإلهية يلزمه الاستيلاء على جميع الأشياء، دقيقتها وجليها. وقيل: السؤال إنما كان عن مفهوم الاسم ومناطه، فأجاب عليه السلام بأن الاستيلاء على جميع الأشياء مناط العبودية بالحق لكل شيء».

أقول: الظاهر أنّه سقط من الخبر شيء؛ لأنّه مأخوذ من كتاب البرقي وروى في المحاسن بهذا السند بعينه عن القاسم، عن جدّه الحسن، عن أبي الحسن موسى عليه السلام ومنل عن قوله الله: «عَلَى الْفَرْشِ اسْتَوَى» [طه (٢٠): ٥] فقال: استولى على ما دقّ وجلّ، وروى الطبرسي في الاحتجاج هكذا، فلا يحتاج إلى هذه التكلفات؛ إذ أكثر المفسّرين فسّروا الاستواء بمعنى الاستيلاء، وقد حقّقنا في مواضع من كتبنا أنّ العرش يطلق على جميع مخلوقاته سبحانه، وهذا أحد إطلاقاته لظهور وجوده وعلمه وقدرته في جميعها. وهذا من الكلينيّ غريب، ولعلّه من النسخ».

٢ . المحاسن، ص ٢٣٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٢. وفي التوحيد، ص ٢٣٠، ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٤، ح ١، بسند آخر عن القاسم بن يحيى. تفسير الميثقي، ج ١، ص ٢١، ح ١٥، عن الحسن بن خرداد، عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٧٠، ح ٣٨٠.

٣ . النور (٢٤): ٣٥. ٤ . في «ض» وشرح صدر المتألّهين: «السموات».

٥ . في حاشية «ف»: «هاده». وفي الوافي: «هادي».

٦ . في «ض» وحاشية «ف» والتوحيد والمعاني: «السموات».

٧ . في حاشية «ف»: «هاده». وفي الوافي: «وهادي».

٨ . التوحيد، ص ١٥٥، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٥، ح ٦، بسند فيهما عن يعقوب بن يزيد. الوافي، ص ٨.

٣١٦ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ فَضْلِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ»<sup>١</sup> وَقُلْتُ: أَمَّا الْأَوَّلُ، فَقَدْ عَرَفْنَاهُ، وَأَمَّا الْآخِرُ، فَهَيْئَتُنَا تَفْسِيرُهُ.

فَقَالَ: إِنَّهُ لَهَسٌ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَسْبُدَ، أَوْ يَتَقَفَّرَ، أَوْ يَدْخُلَهُ الشَّقْفَرُ<sup>٢</sup> وَالزُّوَالُ، أَوْ يَنْتَقِلَ مِنْ لَوْحٍ إِلَى لَوْحٍ، وَمِنْ هَيْئَةٍ إِلَى هَيْئَةٍ، وَمِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ، وَمِنْ زِيَادَةٍ إِلَى نَقْصَانٍ، وَمِنْ نَقْصَانٍ إِلَى زِيَادَةٍ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>٣</sup>، هُوَ الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ الْآخِرُ عَلَى مَا لَمْ يَزَلْ، وَلَا تَخْتَلِفُ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ الصِّفَاتُ وَالْأَسْمَاءُ كَمَا تَخْتَلِفُ عَلَى غَيْرِهِ، مِثْلَ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَكُونُ تَرَاباً مَرَّةً، وَمَرَّةً لَحْماً وَدَمًا، وَمَرَّةً وَفَاتًا<sup>٥</sup> وَزَمِيمًا<sup>٦</sup>، وَكَالْهَسْرِ<sup>٧</sup> الَّذِي يَكُونُ مَرَّةً.....

ج ١، ص ٤٧٠، ح ٣٨١ و ٣٨٢.

١ . في «بس»: - «أبي». وهو سهو، فقد روى صفوان بن يحيى، عن فضيل بن عثمان، عن ابن أبي يعفور في الكافي، ح ١٥٨٥. هذا، وابن أبي يعفور، هو عبدالله بن أبي يعفور العبدي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٣.

الرقم ١٥٥٦ رجال الطوسي، ص ٢٣٠، الرقم ٣١٠٦.

٢ . الحديد (٥٧): ٣. ٣ . في «ض»، ياء: «فقلت».

٤ . هكذا في «ه». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلا يسبد». وقوله: «يسبد» أي يهلك. أنظر: «الصحاح»، ج ٢، ص ٤٥٠ (يد).

٥ . في «ض»، بس، ياء، وحاشية «ج»، ف، «بع» والتوحيد: «الغير». وفي شرح المفردات، ج ٤، ص ١١: «وفي بعض النسخ: الغير، وهو بالكسر اسم من غيّرت الشيء فتغيّر، وهذا قريب مما في الأصل».

٦ . في التوحيد: «واحدة» بدل «بحالة واحدة».

٧ . في «بع»، بر، ياء، وشرح صدر المتألهين: «لا يختلف». وفي «بس»: «ولا يزال بحالة»، لا تختلف بدل «ولا يزال بحالة واحدة» - إلى - «لا تختلف». ٨ . في التوحيد: «ومرّة».

٩ . «الزفاته»: «الخطام»، وهو المكتسر من الأشياء اليابسة، وكل ما دق فكثير. أنظر: «لسان العرب»، ج ٢، ص ٣٤ (روفت).

١٠ . «الريم»: ما تبلي من العظام. أنظر: «الصحاح»، ج ٥، ص ١٩٣٧ (رم).

١١ . في التوحيد: «كالتنمر».

بَلَحًا<sup>١</sup>، وَمَرَّةٌ بُسْرًا، وَمَرَّةٌ رُطْبًا، وَمَرَّةٌ تَمْرًا، فَتَتَبَدَّلُ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ، وَاللَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ - يَخْلُفُ ذَٰلِكَ<sup>٣</sup>.

١١٦/١ ٣١٧ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَدِينَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ النَّبَانِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْأَوَّلِ<sup>٤</sup> وَالْآخِرِ، فَقَالَ: «الْأَوَّلُ لَا عَنْ أَوَّلٍ قَبْلَهُ، وَلَا عَنْ بَدْءٍ سَبْقِهِ، وَالْآخِرُ لَا عَنْ نِهَآيَةٍ كَمَا يُعْقَلُ مِنْ صِفَةِ<sup>٥</sup> الْمَخْلُوقِينَ، وَلَكِنْ قَدِيمٌ، أَوَّلٌ، آخِرٌ، لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَزُولُ<sup>٦</sup>، بِلَا بَدْءٍ<sup>٧</sup> وَلَا نِهَآيَةٍ<sup>٨</sup>، لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ، وَلَا يَحُولُ<sup>٩</sup> مِنْ خَالٍ إِلَى خَالٍ، خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ<sup>١٠</sup>»<sup>١١</sup>.

١. التَّلُحُّ: قبل البسر؛ لأنَّ أَوَّلَ التمر طَلَعُ، ثُمَّ خَلَّالٌ، ثُمَّ تَلَحَّ، ثُمَّ بُسْرٌ، ثُمَّ رُطْبٌ، ثُمَّ تَمْرٌ. الصحيح، ج ١، ص ٣٥٦ (بلح).

٢. في «ض»: «فَتَبَدَّلَ». وفي «ف»: «وَتَبَدَّلَ». وفي «ب، بح، بف» والتوحيد: «فَتَبَدَّلَ».

٣. التوحيد، ص ٣١٤، ح ٢، بسنده عن أحمد بن إدريس. الوافي، ج ١، ص ٤٧١، ح ٣٨٣.

٤. في التوحيد والمعاني: «سئل عن قوله عز وجل: هو الأول».

٥. في التوحيد: «+ كان».

٦. في «ب»: «بَدَيْ». وفي الوافي: «بَدِيء». و«البدة» أي الابتداء. و«البدئي» أو البدئي» بمعنى المصدر، أي البداية؛ لوقوعه في مقابل النهاية، أو الكل بمعنى السيد الأول في السيادة. والمراد هاهنا الموجد والعلة. أنظر:

شرح صدر المتألهين، ص ٢٩١؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٣؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤١.

٧. في «ج، ض، بح، بر» والوافي والمعاني: «آخر».

٨. في المعاني: «صفات».

٩. في «ف» والمعاني: «وآخر».

١٠. في «بح» والتوحيد والمعاني: «ولا يزال».

١١. في شرح صدر المتألهين: «... فهو الأول لم يزل بلا أول سبقه ولا بداية له، وهو الآخر لا يزول بلا آخر بعده ولا نهاية له». وفي شرح المازندراني: «ويحتمل أن يكون كل واحد - من لم يزل ولا يزول - متعلقاً بكل واحد، فيفيد أنه أول عند كونه آخرًا، وآخر عند كونه أولًا».

١٢. في «ف، بح، بر»: «لا يحول» بالتشديد.

١٣. قوله عليه السلام: «خالق كل شيء» تأكيد وتعليل وكالبرهان لجميع ما ذكر. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٩١؛

شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤.

١٤. التوحيد، ص ٣١٣، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٢، ح ١، بسندهما عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١، ص ٨٨.

٣١٨ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ<sup>١</sup> إِلَى أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:  
 كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى،  
 لَهُ أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ فِي كِتَابِهِ، وَأَسْمَاؤُهُ<sup>٢</sup> وَصِفَاتُهُ هِيَ<sup>٣</sup> هُوَ؟  
 فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ لِهَذَا الْكَلَامِ وَجْهَيْنِ: إِنْ كُنْتَ تَقُولُ: «هِيَ» هُوَ، أَيْ إِنَّهُ ذُو  
 عَدَدٍ وَكَثْرَةٍ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ<sup>٤</sup>؛ وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ: هَذِهِ الصِّفَاتُ وَالْأَسْمَاءُ لَمْ تَزَلْ،  
 فَإِنَّ «لَمْ تَزَلْ» مُحْتَمِلٌ مَعْنَيْنِ: فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تَزَلْ عِنْدَهُ فِي عِلْمِهِ وَهُوَ مُسْتَجِبُهَا،  
 فَتَعَمَّ؛ وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ: لَمْ يَزَلْ تَصْوِيرُهَا وَهَجَاؤُهَا<sup>٥</sup> وَتَقْطِيعَ حُرُوفِهَا، فَعَمَّادُ اللَّهِ أَنْ  
 يَكُونَ مَعَهُ شَيْءٌ غَيْرُهُ، بَلْ كَانَ اللَّهُ وَلَا خَلْقَ، ثُمَّ خَلَقَهَا وَسَيَلَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ،  
 يَنْصَرَّعُونَ<sup>٦</sup> بِهَا إِلَيْهِ، وَيَعْبُدُونَهُ وَهِيَ ذِكْرُهُ<sup>٧</sup>، وَكَانَ اللَّهُ وَلَا ذِكْرُهُ<sup>٨</sup>، وَالْمَذْكُورُ<sup>٩</sup> بِالذِّكْرِ هُوَ  
 اللَّهُ الْقَدِيمُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ، وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ مَخْلُوقَاتٌ وَالْمَعَانِي<sup>١٠</sup>، وَالْمَعْنِي بِهَا هُوَ

ص ٤٧٢، ح ٣٨٤.

١. في «ب»: «يرفعه».

٢. في حاشية «ف»: «هما».

٣. في «ف»: «علو أكبر».

٤. «الهجاء»: تقطيع اللفظة بحروفها، تقول: هجوت الحروف، أي عدتها وتلفظت بها واحداً بعد واحد.  
 أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٥٣ (هجو)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨.

٥. في «ج» وحاشية «ض»: «منصرعون». وفي «بر»: «ويصنرون».

٦. قرأها السيد الداماد والمازندراني: الذِّكْرَةُ، وهي في اللغة بمعنى الذِّكْرَى تقيض النسيان. والمراد بها هاهنا ما  
 به الذِّكْرَى، وهو ألتها. قال في الوافي: «فيه تكلف؛ لفقد التاء فيما بعده». ونسب السيد ما في المتن إلى  
 التصحيف، كما جعله المازندراني محتملاً. التعليقة للداماد، ص ٢٦٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨؛ الوافي،  
 ج ١، ص ٤٧٤. وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٤ (ذكر).

٧. في حاشية «ف»: «وقد ذكر».

٨. في «ج»: «أو المذكور».

٩. «الواو» في «والمعاني» بمعنى مع، أو للعطف على الأسماء والصفات، فهو مبتدأ خبره محذوف، أي المعاني  
 مخلوقة، أو للعطف على «مخلوقات» فهو خبر للصفات، كما أنَّ «مخلوقات» خبر للأسماء، أي الأسماء  
 مخلوقات والصفات هي المعاني، أو لعطف الجملة، فهو مبتدأ خبره «هو الله» و «المعني بها» عطف تفسير لها.

اللَّهُ الَّذِي لَا يَلِيْقُ بِهِ الْإِخْتِلَافُ وَلَا الْإِئْتِلَافُ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ وَيَتَأْتِلَفُ<sup>١</sup> الْمُتَجَرِّى، فَلَا يَقَالُ:  
 اللَّهُ مُؤْتَلَفٌ<sup>٢</sup>، وَلَا اللَّهُ قَلِيلٌ<sup>٣</sup> وَلَا كَثِيرٌ، وَلَكِنَّهُ الْقَدِيمُ فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ مَا سِوَى الْوَاحِدِ  
 مُتَجَرِّى، وَاللَّهُ وَاحِدٌ، لَا مُتَجَرِّى وَلَا مُتَوَهَّمٌ بِالْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، وَكُلُّ مُتَجَرِّى أَوْ مُتَوَهَّمٌ  
 ١١٧/١ بِالْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ ذَالٌ عَلَى خَالِقٍ لَهُ؛ فَقَوْلُكَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدِيرٌ» خَبَرْتُ<sup>٤</sup> أَنَّهُ لَا  
 يَعْجِزُهُ شَيْءٌ، فَتَفَنَيْتُ بِالْكَلِمَةِ الْعَجْزَ، وَجَعَلْتُ الْعَجْزَ سِوَاهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: «عَالِمٌ» إِنَّمَا  
 تَفَنَيْتُ بِالْكَلِمَةِ الْجَهْلَ، وَجَعَلْتُ الْجَهْلَ سِوَاهُ، وَإِذَا<sup>٥</sup> أَفْنَى اللَّهُ الْأَشْيَاءَ، أَفْنَى الصُّورَةَ<sup>٦</sup>  
 وَالْهَيْئَةَ وَالتَّقْطِيعَ<sup>٧</sup>، وَلَا يَزَالُ مَنْ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا.

فَقَالَ الرَّجُلُ: فَكَيْفَ<sup>٨</sup> سَمَّيْنَا<sup>٩</sup> رَبَّنَا سَمِيعًا؟ فَقَالَ: «لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَا يَذَرُكَ  
 بِالْأَسْمَاعِ، وَلَمْ نَصِفْهُ بِالسَّمْعِ الْمَعْقُولِ فِي الرَّأْسِ<sup>١٠</sup>».

وَكَذَلِكَ سَمَّيْنَاهُ بَصِيرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَا يَذَرُكَ بِالْأَبْصَارِ مِنْ لَوْنٍ أَوْ شَخْصٍ

«وفي التوحيد وبعض النسخ، على ما في التعليقة للداماد وشرح المازندراني بدون الواو وبالإضافة. وهو الصحيح عند السيد الداماد، والأظهر عند المازندراني. أنظر شروح الكافي.

١. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «وتألف». ٢. في شرح صدر المتألهين: «الله مختلف ولا مؤتلف». ٣. «ولا الله قليل» إننا معطوفة على صدر الجملة المنفية السابقة، وهذه الجملة كأنها كالتعليل لها. أو عطف على متعلق القول منها. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٩.

٤. في «بف» - «ولا».

٥. في «ف»: «متوهم أو متجزي». وفي التوحيد: «ومتوهم».

٦. في شرح المازندراني: «خبرت، أي خبرت به على حذف العائد. قال الجوهرى: أخبرته بكذا وخبرته بمعنى». وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤١ (خير).

٧. في «ض» والتوحيد: «فإذا».

٨. في التوحيد: «الصور».

٩. في التوحيد: «ولا ينقطع».

١٠. في التوحيد: «سَمِي».

١٢. «المعقول في الرأس» أي المحبوس فيه، أو الذي تنعقله في الرأس ونحكم بأنه فيه. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٩٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٥.

أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ نَصِفْهُ<sup>١</sup> بِبَصَرِ لَخْطَةٍ<sup>٢</sup> الْعَيْنِ.

وَكَذَلِكَ سَمَّيْنَاهُ لَطِيفًا؛ لِعِلْمِهِ بِالشَّيْءِ اللَّطِيفِ مِثْلِ الْبَعُوضَةِ وَأَخْفَى<sup>٣</sup> مِنْ ذَلِكَ، وَمَوْضِعِ النَّشْوءِ<sup>٤</sup> مِنْهَا، وَالْعَقْلِ وَالشَّهْوَةِ؛ لِلْسَّفَادِ<sup>٥</sup> وَالْحَدَبِ<sup>٦</sup> عَلَى نَسْلِهَا، وَإِقَامِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ<sup>٧</sup>، وَنَقْلِهَا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ إِلَى أَوْلَادِهَا فِي الْجِبَالِ وَالْمَقَاوِزِ<sup>٨</sup> وَالْأَوْدِيَةِ وَالْقِفَارِ<sup>٩</sup>، فَلَمَّعْنَا أَنَّ خَالِقَهَا لَطِيفٌ بِلَا كَيْفٍ، وَإِنَّمَا الْكَيْفِيَّةُ لِلْمَخْلُوقِ الْمَكْتَفٍ.

وَكَذَلِكَ سَمَّيْنَاهُ رَبَّنَا<sup>١٠</sup> قُوًيًا لَا بِقُوَّةِ الْبَطْنِشِ<sup>١١</sup> الْمَعْرُوفِ مِنْ.....

١ . في «بح»: «فلم نصفه».

٢ . في التوحيد: «ينظر لحظ».

٣ . في التوحيد: «وأحقر».

٤ . «النشوء» من نشأ ينشأ، بمعنى النماء. وفي التوحيد: «الشَّقَّ». و ضبطه السيد الداماد: «النشوة» بمعنى السكر؛ لا قترانه بالعقل. وهو المنسوب إلى بعض النسخ عند المازندراني، وإلى التكلف عند الفيض. و ضبطه المازندراني: «النشء»، والمجلسي: «النشْو» واحتمل «النشأة»، وهو غير صحيح عند السيد الداماد. و «النشوة»: جمع النشوة بمعنى شَمِّ الرِّيح. أنظر: التعليقة للدَّاماد، ص ٢٦٩؛ شرح صدر المتألهين، ص ٢٩٢؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٤؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٥؛ المغرب، ص ٤٥١ (نشأ).

٥ . في «ج» ف، بـ: «للفساد». وفي التوحيد: «والفساد». و «اليفاد» - بكسر السين - : نزو الذكر على الأنثى، أي وبه ونهوضه عليها. وفي بعض النسخ «للفساد» وهو إما من تحريف الناسخين، أو للتنبيه على أَنَّ الشهوة علَّة للفساد، وأنَّ السَّفَادَ ينبوع الفساد، وشهوة السَّفَادِ في الحقيقة هي شهوة الفساد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٩ (سَفَد)؛ التعليقة للدَّاماد، ص ٢٧٠؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٥.

٦ . «الحذب»: التعطف والشفقة، يقال: حَدَبَ فلان على فلان يَحْدُبُ حَدْبًا، أي تعطف وحنأ عليه. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٣٠١ (حذب).

٧ . في التوحيد: «ووافهم بعضها عن بعض». وفي التعليقة للدَّاماد: «أي كون بعضها مقيمًا قواماً على بعضها قوياً عليه قائماً بأمره، حافظاً لأحواله».

٨ . المفاز والمفازة: البرية القفر. والجمع: المَقَاوِز. سَمَّيت بذلك لأنها مَهْلِكَةٌ؛ من فوز، إذا مات. وقيل: سَمَّيتَ تَفَاوُلاً من الفوز بمعنى النجاة. النهاية، ج ٣، ص ٤٧٨ (فوز).

٩ . «القِفَار»: جمع القفر، وهو مفازة وأرض خالية لا ماء فيها ولا نبات. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

١٠ . في «ف»: «سَمَّيْنَاهُ رَبَّنَا».

١١ . «البَطْنِش»: الأخذ الشديد عند ثوران الغضب، فالإضافة لامية. أو السطوة وقوة التعلُّق بالشئ وأخذه على الشدة، فالإضافة ييائية. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٦٧ (بطش)؛ التعليقة للدَّاماد، ص ٢٧١.

الْمَخْلُوقِ<sup>١</sup>، وَلَوْ كَانَتْ قُوَّتُهُ قُوَّةَ الْبَطْنِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَخْلُوقِ<sup>٢</sup>، لَوَقَعَ التَّشْبِيهِ،  
وَلَا خُتِمَ الرِّيَازَةُ، وَمَا اخْتَمَلَ الرِّيَازَةُ اخْتَمَلَ النُّقْصَانِ، وَمَا كَانَ نَاقِصًا كَانَ غَيْرَ قَدِيمٍ،  
وَمَا كَانَ غَيْرَ قَدِيمٍ كَانَ عَاجِزًا، فَرُبُّنَا - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَا شِبْهَ لَهُ<sup>٣</sup> وَلَا ضِدٌّ، وَلَا يَنْدُهُ وَلَا  
كَيْفَ، وَلَا نِهَاقَةً، وَلَا تَبْصَارَ بَصَرٍ<sup>٤</sup>، وَمُحَرَّمٌ عَلَى الْقُلُوبِ أَنْ تُثَمِّلَهُ، وَعَلَى الْأَوْهَامِ أَنْ  
تُخَذَهُ، وَعَلَى الصَّمَاوِيَّاتِ أَنْ تُكُونَهُ<sup>٥</sup>، جَلَّ وَعَزَّ عَنْ إِذَاتِ خَلْقِهِ، يَسْمَاتُ<sup>٦</sup> بَرِيَّتِهِ، وَتَعَالَى عَنْ  
ذَلِكَ غُلُوقًا كَبِيرًا<sup>٧</sup>.

١ . في «ب»: «الخلق».

٢ . في «ب، ج، ف، بر» وحاشية «ض، بس» والتوحيد: «الخلق».

٣ . في «بر»: «لا شبيه» بدل «لا شبه له» . ٤ . في حاشية «ض»: «+» .

٥ . «الْيَدُ» مثل الشيء في الحقيقة الذي يضاده في أموره ويناديه، أي يخالفه. «النهاية»، ج ٥، ص ٢٥ (ندد).

٦ . في «ب، ف، بح»: «ولا يبصر ببصر». وفي «بس» وحاشية «ج» والتعليق للداماد وشرح صدر المتألمين: «ولا ببصار ببصر». وفي «ج» وحاشية «بح» وشرح المازندراني: «ولا ببصار ببصر». وفي «بف»: «ولا يبصر ببصر». وفي «مرأة العقول»: «ولا يبصار ببصر». وفي التوحيد: «لا أفطار محرم» بدل «لا تبصار ببصر ومحرم».

٧ . في التوحيد: «تكتيفه».

٨ . «الإذات» بكسر الهمزة بمعنى الأنفال والأحمال، جمع «إذة» وأصلها الواد بمعنى الشغل. أو هي جمع «الأدي» بمعنى الأبهة والغدة. أو هي لفظة مفردة معناها المعونة، وهي في الأصل مصدر «أديته» أي أعتته. قاله السيد الداماد، ثم نسب إلى التحريف والتصحيف ما في بعض النسخ: «عن ذات خلقه». ثم ردّ قراءته بفتح الهمزة وتفسيره بالآلة بقوله: «وفي ذلك مع القصور عن إفادة معنى شديد ذهول عن أن «الأداة» بمعنى الآلة هي بالياء المدوّرة المقلوقة في الوقف هاء». وأجاب عنه المازندراني بعد ما قرأها بالفتح وفسره بالآلة بقوله: «الأمر فيه هين، سيما إذا كان المقصود رعاية المناسبة بينها وبين السمات». وهو مؤيد لقراءة السيد كما لا يخفى.

وقرأه ميرزا رفيعا: «آداب خلقه». ثم نقل عن بعض النسخ: «عن أداة خلقه» وقال: «وأي آلتهم التي يفعلون ويحتاجون في أفعالهم إليها». وهكذا قرأه وفسره العلامة المجلسي. أنظر: التعليق للداماد، ص ٢٧١؛ حاشية ميرزا رفيعا؛ ص ٣٩٧؛ شرح المازندراني، ج ٤؛ ص ٢٨؛ «مرأة العقول»، ج ٢، ص ٤٨؛ «الوافي»، ج ١، ص ٤٧٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٣ (أود).

٩ . «السمات»: جمع السمة بمعنى العلامة. أنظر: المصباح المنير، ص ٦٦٠ (وسم).

١٠ . التوحيد، ص ١٩٣، ح ٧، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمد بن بشر، عن أبي هاشم

٣١٩ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؟»  
فَقَالَ: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «حَدِّثْهُ<sup>١</sup>» فَقَالَ الرَّجُلُ: كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: <sup>٢</sup>  
«قُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ<sup>٣</sup> مِنْ أَنْ يُوصَفَ»<sup>٤</sup>.

٣٢٠ / ٩ . وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ

عُبَيْدٍ، عَنْ جَمْعٍ بِنِ عُمَيْرٍ<sup>٥</sup>، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّ شَيْءٍ اللَّهُ<sup>٦</sup> أَكْبَرُ<sup>٧</sup>؟» فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ،  
فَقَالَ: «وَكَانَ ثَمَّ شَيْءٌ<sup>٨</sup> فَيَكُونُ<sup>٩</sup> أَكْبَرُ مِنْهُ؟» فَقُلْتُ: «فَمَا<sup>١٠</sup> هُوَ؟»..... ←

ج. الجعفري. الوافي، ج ١، ص ٤٧٢، ح ٣٨٥؛ البحار، ج ٥٧، ص ٨٢، ذيل ح ٦٢.

١ . «حَدِّثْهُ» بالتشديد من التحديد، أي جعلت عظمته متحدة بكونه سبحانه أكبر من كل شيء. أو بالتخفيف من الحد، بمعنى الشرح، أي شرحت عظمته وكنه كبريائه. واختار السيد الداماد الأول وقال: «هذا أولى وأبلغ وأقرب وأنسب». أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٧٤؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٠؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٦.

٢ . في «ض» والتوحيد والمعاني: «فقال». ٣ . في «ب، ج، بس، بف»: «أكبر».

٤ . التوحيد، ص ٣١٢، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١١، ح ٢، بسنده فيهما عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٤٧٥، ح ٣٨٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩١، ح ٩٠٨٥.

٥ . في شرح المازندراني: «ورواه، أي روى مضمون الحديث المذكور».

٦ . في «ب»: «جميع بن عبيد بن عمير». والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٤١، ح ٢٢٥، عن مروق بن عبيد، عن جميع بن عمر، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام. ورواه في المحاسن، ص ٣٢٩، ح ٨٧، أيضاً مع اختلاف يسر عن يعقوب بن يزيد، عن مروق بن عبيد، عن جميع بن عمرو، عَمَّنْ رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام. هذا، والخبر أورده المجلسي عليه السلام في البحار، ج ٩، ص ٢١٨، ح ١، نقلاً من التوحيد ومعاني الأخبار، وفي ذيله نقلاً من المحاسن، وفيه: «عمرو بن جميع». وعمرو بن جميع هو المذكور في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٨، الرقم ٧٦٩؛ رجال البرقي، ص ٣٥؛ رجال الكشي، ص ٣٩٠، الرقم ٧٣٣؛ رجال الطوسي، ص ٢١٥، الرقم ٣٥١٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٨٩.

٧ . في «ب، بف»: «- والله». ٨ . في «ف»: «+ منه».

٩ . في حاشية «ض» وحاشية شرح صدر المتألهين: «+ والله».

١٠ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والتوحيد والمعاني والوافي ج.



قَالَ: <sup>١</sup> «اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ» <sup>٢</sup>.

٣٢١ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ <sup>٣</sup> «سُبْحَانَ اللَّهِ» فَقَالَ: «أَنْفَعُ لِلَّهِ» <sup>٤</sup>.

٣٢٢ / ١١ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ <sup>٥</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. والوسائل. وفي المطبوع: «وما».

٢. في «ف»: «فقال عليه السلام». وفي شرح صدر المتألهين والمحاسن: «فقال».

٣. المحاسن، ص ٢٤١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٥ عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمر، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٢٩، كتاب العلل، ح ٨٧، بسنده عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمرو، عن رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي التوحيد، ص ٣١٣، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ١١، ح ١، بسندهما عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن مروك بن عبيد. [ولا يبعد زيادة «عن أبيه» في السند؛ فإنَّ الوارد في عدَّة من الأسناد رواية «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى» عن مروك بن عبيد. ولم نجد توسُّط والد أحمد بينه وبين مروك في غير سند هذا الخبر. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٢٩٩ و ص ٥٧٤]. الوافي، ج ١، ص ٤٧٥، ح ٣٨٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩١، ح ٩٠٨٤.

٤. في المعاني: «+ معنى». وفي تفسير العياشي: «+ قول الله».

٥. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، ي، بح، بر، بس، بف، والتعليقة للداماد، وشرح المازندراني ومرآة العقول وجميع المصادر. وفي المطبوع: «أَنْفَعُ [لِللَّهِ]». وقوله: «أَنْفَعُ لِلَّهِ» أي تنزيهه لذاته الأُحدية عن كل ما لا يليق بجناحه، أو استنكافه تعالى عمَّا لا يليق به وتنزيهه عمَّا لا يجوز له، يقال: أَيْفَ من الشيء، إذا استنكف عنه وكرهه وشرفت نفسه عنه. والمراد التنزيه المطلق. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٧٦؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣١-٣٢؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٩؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٥ (أنف).

٥. الكافي، كتاب الصلاة، باب أدنى ما يجزئ من التسبيح ...، ضمن ح ٥٥٣، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن هشام بن الحكم. وفي التوحيد، ص ٣١٢، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٩، ح ١، بسندهما عن علي بن إبراهيم. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٧٦، ح ٢، عن هشام بن الحكم. الوافي، ج ١، ص ٤٧٦، ح ٣٨٨.

٦. في «ب»: «الحسيني» وهو سهو. وعبد العظيم هذا، هو عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٧، الرقم ٣٦٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٧٤، الرقم ٥٤٩.

أَسْبَاطُ، عَنْ سُلَيْمَانَ مَوْلَى طِزْبَالٍ، عَنْ هِشَامِ الْجَوَالِيقِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»<sup>١</sup> مَا يُعْنَى بِهِ؟ قَالَ:  
«تَنْزِيهِهِ»<sup>٢</sup>.

١٢ / ٣٢٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ  
الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام مَا مَعْنَى «الْوَاحِدِ»؟ فَقَالَ: «اجْتِمَاعُ الْأَلْسِنِ عَلَيْهِ  
بِالْوَحْدَانِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»<sup>٣</sup>.

## ١٧ - بَابٌ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً وَهُوَ

الْفَرْقُ مَا بَيْنَ الْمَعْنَانِ الَّتِي تَحْتَ أَسْمَاءِ اللَّهِ  
وَأَسْمَاءِ الْمَخْلُوقِينَ

١ / ٣٢٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ الهمداني<sup>٤</sup>؛

١ . يوسف (١٢): ١٠٨؛ المؤمنون (٢٣): ٩١؛ ومواضع أخر.

٢ . في «ب، ي، ح، س، ب، ف» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعاً والمعاني والوافي:  
«تنزيه».

٣ . التوحيد، ص ٣١٢، ح ٣، بسنده عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ٩، ح ٢، بسنده عن  
علي بن أسباط. راجع: التوحيد، ص ٣١١ ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٩، ح ٣. الوافي، ج ١، ص ٤٧٦، ح ٣٨٩.

٤ . في حاشية «ف»: «اجتماع». وفي التوحيد: «قال: الذي اجتماع» بدل «فقال: إجماع».

٥ . في التوحيد: «بالتوحيد كما قال الله» بدل «بالوحدانية كقوله تعالى».

٦ . الزخرف (٤٣): ٨٧.

٧ . التوحيد، ص ٨٣، ح ٢، بسنده عن الكليني، عن علي بن محمد ومحمد بن الحسن جميعاً، عن سهل بن  
زياد، عن أبي هاشم الجعفري. الوافي، ج ١، ص ٤٧٧، ح ٣٩٠.

٨ . في «ألف، ج، ي، ح»: «الهمداني». والرجل بهذا العنوان غير مذكور في كتب الرجال، إلا أن الشيخ الطوسي

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنْ الْفَتْحِ بْنِ  
يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ <sup>١</sup>، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ، السَّمِيعُ الْبَصِيرُ،  
الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ» لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ٥ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ٢، لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُ  
الْمُشَبِّهَةُ ٤، لَمْ يَعْرِفِ ٥ الْخَالِقُ مِنَ الْمَخْلُوقِ، وَلَا الْمُنْشِئُ مِنَ الْمُنْشَأِ لِكِنَّةِ ٦ الْمُنْشِئِ ٧،  
فَرَّقَ ٨ بَيْنَ مَنْ جَسَمَهُ ٩ وَصَوْرَهُ وَأَنْشَأَهُ، إِذْ كَانَ لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُشَبَّهِهُ هُوَ شَيْئاً.  
قُلْتُ: أَجَلٌ - جَعَلَنِي اللَّهُ فِذَاكَ - لِكِنَّتِكَ قُلْتُ: الْأَحَدُ الصَّمَدُ، وَقُلْتُ: لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ،  
وَاللَّهُ وَاحِدٌ، وَالْإِنْسَانُ وَاحِدٌ، أَلَيْسَ قَدْ تَشَابَهَتِ الْوُحْدَانِيَّةُ؟

ذكر في الفهرست، ص ٣٧، الرقم ٥٧٥، المختار بن بلال بن المختار بن أبي عبيد راوياً لكتاب فتح بن يزيد؛  
وذكر في رجاله، ص ٤٣٧، الرقم ٦٢٥٨، المختار بن بلال (هلال خ ل) بن المختار بن أبي عبيد وقال: «روى  
عن فتح بن يزيد الجرجاني، روى عنه الصفار». فمن المحتمل اتحاد العنوانين ووقوع التصحيف، أو  
الاختصار في النسب في أحدهما، فتأمل.

١. اختلفوا فيه أنه الرضا <sup>عليه السلام</sup>؛ لما رواه في عيون الأخبار، أو الثالث <sup>عليه السلام</sup> كما يلوح من كشف الغمة، أنظر: التعليقة  
للداماد، ص ٢٧٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٣؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٥٠.  
٢. الإخلاص (١١٢): ٣ و ٤. وفي التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «منشئ الأشياء، ومجسم الأجسام، ومصور  
الصور». ونقل هذه الزيادة السيد بدر الدين في حاشيته، ص ٩٥ عن نسخة أقل اعتماداً عليه، وقال: «وهذا هو  
الصواب، فكأنه ساقط من البين».

٣. في شرح المازندراني والوافي نقلاً عن بعض نسخ الكافي: «ولو».

٤. في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والوافي: «لو كان كما يقول المشبهة».

٥. في «ف، ب، ج»: «لم يفرق».

٦. في «ف»: «ولكن».

٧. في الوافي: «لكنه المنشئ، إما كلام تام وما بعده كلام آخر. أو المنشئ، بدل من الضمير وما بعده خبر».

٨. «فرق» اسم عند صدر المتألهين، و«إذ» تعليل. وفعل ماض من التفريق عند المازندراني، و«إذ» يحتمل  
الظرفية والتعليل. وكلاهما محتمل عند الفيض والمجلسي.

٩. «بين من جسمه» أي بينه وبين من جسمه. أو فرق بين مجموعاته بحيث لا يشبهه شيء منها بمماثله. أنظر:

شرح صدر المتألهين، ج ٣، ص ٢٨٠؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٥١.

قَالَ: «يَا فَتْحُ، أَحَلَّتْ<sup>١</sup> - ثَبَّتَكَ اللَّهُ - إِنَّمَا التَّشْبِيهُ فِي الْمَعَانِي، فَأَمَّا<sup>٢</sup> فِي الْأَسْمَاءِ، فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ دَلَالَةٌ<sup>٣</sup> عَلَى الْمُسَمَّى، وَذَلِكَ<sup>٤</sup> أَنَّ الْإِنْسَانَ وَإِنْ قِيلَ<sup>٥</sup>: وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّ جُثَّةً وَاحِدَةً وَلَيْسَ بِاثْنَيْنِ<sup>٦</sup>، وَالْإِنْسَانُ نَفْسُهُ<sup>٧</sup> لَيْسَ بِوَاحِدٍ؛ لِأَنَّ أَعْضَاءَهُ مُخْتَلِفَةٌ، وَالْوَأْنَةُ مُخْتَلِفَةٌ<sup>٨</sup>، وَمَنْ الْوَأْنَةُ مُخْتَلِفَةٌ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَجْزَاءُ مُجْزَأَةٌ لَيْسَتْ بِسَوَاءٍ: دَمُهُ غَيْرَ لَحْمِهِ، وَلَحْمُهُ غَيْرَ دَمِهِ، وَعَصَبُهُ غَيْرَ عُرْوَقِهِ، وَسَعَرُهُ غَيْرَ بَشَرِهِ<sup>٩</sup>، وَسَوَادُهُ غَيْرُ بَيَاضِهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ جَمِيعِ الْخَلْقِ؛ فَالْإِنْسَانُ وَاحِدٌ فِي الْإِسْمِ<sup>١٠</sup>، وَلَا وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى، وَاللَّهُ - جَلَّ جَلَالُهُ - هُوَ<sup>١١</sup> وَاحِدٌ<sup>١٢</sup> لَا وَاحِدٌ غَيْرُهُ، لَا اخْتِلَافٌ فِيهِ وَلَا تَفَاوُتٌ، وَلَا زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ، فَأَمَّا الْإِنْسَانُ الْمَخْلُوقُ الْمَصْنُوعُ الْمُؤَلَّفُ<sup>١٣</sup> مِنْ أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ<sup>١٤</sup>

١. «أحلت»، أي أثبتت بالمحال وقلت محالاً من القول. وقال المازندراني في شرحه: «أو هل تحولت وانتقلت عن عقيدتك، على أن تكون الهمة للاستفهام، والدعاء بالثبوت يناسب كلا الاحتمالين».

٢. في «بح»: «وَأَمَّا».

٣. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والتوحيد والعيون. وفي حاشية «ض، بس»: «دليل». وفي المطبوع وبعض النسخ على ما في شرح المازندراني وشرح صدر المتألهين: «دالة».

٤. في حاشية «بف»: «تلك».

٥. في «ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف»: «وَأَمَّا».

٦. في «بر» والتوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «فَإِنَّمَا».

٧. في «ب»: «بِاثْنَيْنِ».

٨. في الوافي: «بِنَفْسِهِ».

٩. في «ض» وشرح صدر المتألهين: - «وَأَلْوَانُهُ مُخْتَلِفَةٌ». وفي «بس»: «وَالْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ وَأَلْوَانُهُ مُخْتَلِفَةٌ» بدل «وَالْإِنْسَانُ نَفْسُهُ - إِلَى - وَأَلْوَانُهُ مُخْتَلِفَةٌ».

١٠. في «بر، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي: «بَشَرَتِهِ».

١١. في «ض»: «بِالْإِسْمِ».

١٢. في «بف» والعيون: - «هُوَ».

١٣. في التوحيد، ص ١٨٥: «فِي الْمَعْنَى».

١٤. الظاهر أَنَّ «الْمُؤَلَّفَ» خبر المبتدأ وجواب أمَّا، ولكن النسخ متفقة على التعريف وفقدان الفاء.

١٥. الظرف متعلق بـ «الْمُؤَلَّفَ»، و«الْمُؤَلَّفَ» خبر المبتدأ. و«المخلوق المصنوع» صفة للمبتدأ، أو متعلق بـ «المصنوع»، و«المصنوع» خبر المبتدأ، أو يكون الظرف خبر المبتدأ - استبعده المازندراني - أو يكون كل من المخلوق والمصنوع والمؤلف والظرف خبر المبتدأ. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٩؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٣؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٥٢.

وَجَوَاهِرُ شَتَى غَيْرَ أَنَّهُ بِالْإِجْتِمَاعِ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَرَجَحْتُ<sup>١</sup> عَنِّي فَتَرَجَ اللَّهُ عَنْكَ، فَقَوْلُكَ: اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ<sup>٢</sup> فَسَّرَهُ لِي كَمَا فَسَّرْتَ الْوَاحِدَ، فَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّ لُطْفَهُ عَلَى خِلَافِ لُطْفِ خَلْقِهِ لِلْفَضْلِ<sup>٣</sup>، غَيْرَ أَنِّي أُجِبُّ أَنْ تُشْرَحَ ذَلِكَ لِي<sup>٤</sup>، فَقَالَ: يَا فَتْحُ، إِنَّمَا قُلْنَا: اللَّطِيفُ؛ لِلْخَلْقِ اللَّطِيفِ، وَهُوَ لِعِلْمِهِ بِالشَّيْءِ اللَّطِيفِ، أَوْ لَا تَرَى - وَفَقَّكَ اللَّهُ وَتَبَّتْكَ - إِلَى<sup>٥</sup> أَثَرِ صُنْعِهِ فِي الثَّبَاتِ اللَّطِيفِ وَغَيْرِ اللَّطِيفِ؛ وَمِنْ<sup>٦</sup> الْخَلْقِ اللَّطِيفِ، وَهُوَ<sup>٧</sup> مِنَ الْحَيَوَانِ الصُّغَارِ<sup>٨</sup>، وَ<sup>٩</sup> مِنَ الْبَعُوضِ<sup>١٠</sup> وَالْجَرَجِسِ<sup>١١</sup>، وَمَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْهَا مَا<sup>١٢</sup> لَا يَكَادُ<sup>١٣</sup> تَسْتَبِينُهُ الْعُيُونُ، بَلْ لَا يَكَادُ يُسْتَبَانُ

١. جَوَزَ المازندراني التخفيف والتشديد؛ استناداً إلى كلام الجوهري في استوائيهما في المعنى. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٩؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٣٣ (فرج).

٢. في التوحيد، ص ٦٠ - «الخبير». وقال السيد بدر الدين في حاشيته، ص ٩٥: «يدل على صحته - أي خلوه الحديث من كلمة الخبير - أنه لم يقل «فسرهما لي» وأيضاً لم يأت ذكر الخبير في كلامه عليه السلام.

٣. في «بر» وحاشية «بع» وشرح صدر المتألهين: «للفضل».

٤. في «ف» «بر» وشرح صدر المتألهين والعيون: «ولي ذلك».

٥. في «ب» ج، «بع» بر، «بس» بف، «و» و. وجعل الداماد والوافي - «و» - وجعل الداماد والفيض ما في المتن مستنداً إلى نسخة واستصوباه عطفاً على «للخلق اللطيف» على أن يكون تعليلاً ثانياً لتسميته سبحانه لطيفاً. واحتمل المازندراني كونه تعليلاً لتسميته تعالى خبيراً. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٨٠؛ شرح صدر المتألهين، ص ٢٩٦؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٤٢؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٣.

٦. في حاشية «ب» «على».

٧. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «و».

٨. في شرح المازندراني: «الصُّغَار - بالضم - الصغير. قال الجوهري: صَغُرَ الشيء فهو صغير وصُغَار بالضم». وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٣ (صغر).

٩. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «و».

١٠. «البعوض»: البق، وهي دويبة مثل القملة - حمراء متنة الريح، تكون في السُّور والجُدَر، إذا قتلها شمعت لها رائحة اللوز المر. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٦٦ (بعض)؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣ (بقر).

١١. «الجرجيس»: لغة في القُرْقُوس، وهو البعوض الصغار. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جرجيس).

١٢. «ما» مبتدأ مؤخر ومن «الخلق» خبر مقدم. وفي حاشية «ف» والتوحيد، ص ١٨٥: «مما».

١٣. اتَّفَقَ النسخ التي قبلت على التذكير. وفي التعليقة للداماد: «بالتذكير والتأنيث». وفي شرح صدر المتألهين والعيون: «تكاد».

- لِيَصْغِرَهُ - الذَّكَرُ مِنَ الْأُنْثَى، وَالنَّحْدُ الْمُؤَلَّوْدُ مِنَ الْقَدِيمِ.

فَلَمَّا رَأَيْنَا صَغَرَ ذَلِكَ فِي لُطْفِهِ، وَاهْتِدَاءَهُ<sup>١</sup> لِلْسَفَادِ، وَالْهَزَبَ مِنَ الْمَوْتِ،  
وَالْجَمْعَ لِمَا يَصْلِحُهُ، وَمَا<sup>٢</sup> فِي لَجَجِ<sup>٣</sup> الْبَحَارِ، وَمَا فِي لِحَاءِ<sup>٤</sup> الْأَشْجَارِ وَالْمَقَاوِزِ<sup>٥</sup>  
وَالْقِفَارِ<sup>٦</sup>، وَإِفْهَامَ<sup>٧</sup> بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ مَنْطِقُهَا، وَمَا يَفْهَمُ بِهِ أَوْلَادُهَا عَنْهَا، وَنَقْلَهَا<sup>٨</sup> ١٢٠/١  
الْغِذَاءَ إِلَيْهَا، ثُمَّ تَأْلِيفَ<sup>٩</sup> الْوَانِهَا<sup>١٠</sup> حُمْرَةً<sup>١١</sup> مَعَ صَفْرَةٍ، وَبَيَاضَ مَعَ حُمْرَةٍ<sup>١٢</sup>، وَأَنَّ<sup>١٣</sup>  
مَا<sup>١٤</sup> لَا تَكَادُ<sup>١٥</sup> عَيُونُنَا تَسْتَبِينُهُ، لِذِمَامَةِ<sup>١٦</sup> خَلْقِهَا..... ←

١. في شرح المازندراني: «اهتداه، عطف على: صغر ذلك، أو على: لطفه». وفي الوافي: «اهتداه».

٢. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «مما». وقال في الوافي: «وفي بعض النسخ: «مما» بياناً لما يصلحه» وهو أوضح. واستصححه الداماد في التعليقة، ثم قال: «وفي نسخ كثيرة: «وما» عطفاً على «ما» المدخولة للام». وهذا العطف تفسيري عند المازندراني، كما أن عطفه على «صغر ذلك» محتمل أيضاً عنده. راجع: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٤٤.

٣. «لجج»: جمع اللجة، ولجة الماء: معطمه. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لجج).

٤. «اللحاء»: قشر الشجر. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٠ (لحو).

٥. «المقاروز»: جمع المقارز والمقازة، وهي البرية القفر، سميت بذلك؛ لأنها مهلكة، من فوز، إذا مات. وقيل: سميت تقارواً من الفوز بمعنى النجاة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٤٧٨ (فوز).

٦. «القفار»: جمع القفر، وهو مفازة وأرض خالية لا ماء فيها ولا نبات. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

٧. في شرح المازندراني: «إفهام، إما بالكسر أو بالفتح. ولقطة «عن» وفهم بعض منطقها» كما في كتاب العيون يرجح الثاني. وانظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٣.

٨. «ثم تأليف» عطف على «صغر ذلك». أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٨١؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٤٦.

٩. في شرح المازندراني: «حمره، بالجر بيان للألوان، أي ثم تأليف حمره مع صفرة، وبالرفع، خبر مبتدأ محذوف، وهو الضمير الراجع إلى الألوان، وما بعدها صفة لها».

١٠. في العيون: «خضرة».

١١. في شرح المازندراني: «وأنه... عطف على «صغر ذلك». وقال بعض الأفاضل: «وأنه» بسكون النون وفتح الهاء، أمر من نهى ينهى، والموصول منصوب على المفعولية وعبارة عن الأجزاء، والمعنى: اسكت عما لاتدركه عيوننا من أجزائها وتأليف بعضها مع بعض».

١٢. في «ف»: «مما». ١٣. في «ج، ف، ب»، وشرح المازندراني والوافي: «لا يكاده».

١٤. في «ب، ب»، «بف»: «الذمامة». «القصر والقبح». قال الداماد في التعليقة: «وأنما الذمامة - بإعجام الذال -

لَا تَرَاهُ عَيُونَنَا، وَلَا تَلْمِسُهُ أَيْدِينَا، عَلِمْنَا<sup>٢</sup> أَنَّ خَالِقَ هَذَا الْخَلْقِ لَطِيفٌ، لَطَفَ بِخَلْقِ<sup>٣</sup> مَا سَمَّيْنَاهُ بِلَا عِلَاجٍ<sup>٤</sup> وَلَا أَدَاةٍ وَلَا آلَةٍ، وَأَنَّ كُلَّ صَانِعٍ<sup>٥</sup> شَيْءٍ فَمِنْ شَيْءٍ صَنَعَ<sup>٦</sup>، وَاللَّهُ - الْخَالِقُ اللَّطِيفُ الْجَلِيلُ - خَلَقَ وَصَنَعَ لَا مِنْ شَيْءٍ<sup>٧</sup>.

٣٢٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ مُرْسَلًا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ<sup>٨</sup>، قَالَ: قَالَ: «اعْلَمْ - عَلَّمَكَ اللَّهُ الْخَيْرَ - أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدِيمٌ، وَالْقِدَمُ صِفَتُهُ الَّتِي دَلَّتِ الْعَاقِلَ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَهُ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ فِي دَيْمُومِيَّتِهِ<sup>٩</sup>، فَقَدْ بَانَ لَنَا بِإِقْرَارِ الْعَامَّةِ<sup>١٠</sup> مُعْجَزَةُ<sup>١١</sup> الصِّفَةِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَ اللَّهِ،

«بمعنى القلة، من قولهم: بثر دمة - بالفتح - أي قليلة الماء، وفي هذا المقام تصحيف». وانظر: النهاية، ج ٢، ص ١٣٤ (دم).

١ . في شرح المازندراني: «لا تراه، إما استيناف، أو بمنزلة إضراب عن قوله: «لا يكاد». ونصبه على الحال بعيد؛ لعدم ظهور عامل له».

٢ . في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «في خلق».

٣ . في شرح المازندراني: «بلا علاج، أي بلا مباشرة بالأعضاء والجوارح، أو بلا تجربة ولا مزاولة ولا تدريج. تقول: عالجت الشيء معالجة وعلاجاً، إذا زاولته ومارسته». وانظر: الوافي، ج ١، ص ٤٨٤؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٣٠ (علاج).

٤ . في التوحيد، ص ١٨٥: «صانع كل».

٥ . في العيون: «صنعه».

٦ . التوحيد، ص ١٨٥، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٧، ح ٢٣، بسنده فيهما عن علي بن إبراهيم، عن المختار بن محمد بن المختار الهمداني، عن الفتح بن يزيد الجرجاني. وفي التوحيد، ص ٦٠، ضمن ح ١٨، بسند آخر عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن المعصوم<sup>١٢</sup>، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٨١، ح ٣٩٣.

٧ . في «بر» والعيون: «ديمومته». وفي حاشية «ج»: «ديمومة».

٨ . في شرح المازندراني: «بإقرار العامة، أي بإقرار عامة الموجودات، كلها بلسان الحال والإمكان، وبعضها بلسان المقال والبيان».

٩ . في التوحيد: «مع معجزة». و«معجزة» إما اسم فاعل، فعليه إما مرفوعة فاعلة «بأن» وما بعدها بدل عنها. أو منصوبة على المفعولية، إذا كان الإقرار بمعنى الاستقرار. أو منصوبة بنزع الخافض، إذا كان الإقرار بمعنى الاعتراف.

وَلَا شَيْءَ مَعَ اللَّهِ فِي بَقَائِهِ، بَطَلَ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَهُ أَوْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ فِي بَقَائِهِ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ خَالِقاً لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَعَهُ، فَكَيْفَ يَكُونَ خَالِقاً لِمَنْ لَمْ يَزَلْ مَعَهُ؟! وَلَوْ كَانَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، كَانَ الْأَوَّلُ ذَلِكَ الشَّيْءُ، لَا هَذَا، وَكَانَ الْأَوَّلُ أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ خَالِقاً لِلثَّانِي.<sup>١</sup>

ثُمَّ وَصَفَ نَفْسَهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بِأَسْمَاءٍ دَعَا<sup>٢</sup> الْخَلْقَ - إِذْ خَلَقَهُمْ وَتَعَبَّدَهُمْ وَابْتَلَاهُمْ - إِلَى أَنْ يَدْعُوهُ بِهَا، فَسَمَى نَفْسَهُ سَمِيعاً، بَصِيراً، قَادِراً، قَائِماً، نَاطِقاً، ظَاهِراً، بَاطِناً، لَطِيفاً، خَبِيراً، قَوِيّاً، عَزِيزاً، حَكِيماً، عَلِيماً، وَمَا أَشَبَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ.

فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ الْغَالُونَ<sup>٣</sup> الْمَكْذُبُونَ - وَقَدْ سَمِعُونَا نَحْدُثُ عَنِ اللَّهِ أَنَّهُ

.. وإما اسم مفعول، فعليه إما منصوبة حالاً عن العادة، أو مجرورة صفة لها. وإما مصدر «معجزة». أو على وزن مفعلة للمبالغة، فعليها هي منصوبة بنزع الخافض.

قال المحقق الشيرازي: «وأما الشارح القزويني فقرأ: «معجزة» بالراء المهملة، و«العجز» ورم البطن وأتساعه. وفسره بأن العادة وسعوا صفة «القديم» حتى شمل غير الله تعالى من العقول والأفلاك. وعلى هذا فلا يمكن استشهاده بالإمام عليه السلام بهذا الإقرار من العادة وتصويب رأيهم.

وفي شرح المازندراني: «في بعض نسخ لا يعتد به: «بهذه الصفة» وهو أظهر». واستصوب في الوافي ما في العيون من «مع معجزة الصفة». أنظر: التعليقة للداساد، ص ٢٨٣؛ شرح صدر المتألهين، ص ٢٩٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٥١؛ الوافي، ج ١، ص ٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٤.

١. هكذا في «ف» وهو الصحيح. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للأول». والمراد به الأول المفروض أولاً. وفي التوحيد: «خالقاً للأول الثاني».

٢. في «ض» ف، والمرأة: «دعاء». وهو الظاهر من شرح المازندراني حيث قال: «بالنصب على أنه مفعول له، مثل «حذر الموت»؛ يعني وصف نفسه لأجل دعائهم إياه بتلك الأسماء. وفي مرآة العقول: «الأظهر أنه على صيغة الفعل كما في التوحيد والعيون... ولكن في أكثر نسخ الكتاب مهموز».

٣. في العيون: «قاهراً حياً قتيوماً» بدل «قائماً ناطقاً».

٤. في «ف»: «وباطناً».

٥. في «ف» وحاشية «ض، بر» والوافي: «حكيماً حليماً عليماً». وفي حاشية «ج»: «حكيماً حليماً». وفي حاشية «بس»: «حكيماً عليماً حليماً».

٦. في حاشية «يج»: «الأشياء».

٧. هكذا في «ب، ج، ض، يج، بر، بس، بف» وحاشية «ف» وحاشية بدرالدين وميرزا رفيعا وشرح المازندراني



لَا شَيْءَ مِثْلَهُ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْخَلْقِ فِي خَالِهِ - قَالُوا: أَخْبِرُونَا - إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا مِثْلَ لِلَّهِ وَلَا شِبْهَ لَهُ - كَيْفَ شَارَكْتُمُوهُ فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، فَتَسَمَّيْتُمْ بِحَمِيصِهَا؟! فَإِنَّ فِي ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّكُمْ مِثْلُهُ فِي خَالَاتِهِ كُلِّهَا، أَوْ فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ؛ إِذْ جَمَعْتُمْ<sup>١</sup> الْأَسْمَاءَ الطَّيِّبَةَ.

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَلَزَمَ الْعِبَادَ أَسْمَاءً<sup>٢</sup> مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَعَانِي؛ وَذَلِكَ كَمَا يَجْمَعُ الْإِسْمُ الْوَاحِدَ مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النَّاسِ الْجَائِزُ عِنْدَهُمُ الشَّائِعُ<sup>٣</sup>، وَهُوَ الَّذِي خَاطَبَ اللَّهُ بِهِ الْخَلْقَ، فَكَلَّمَهُمْ بِمَا يَفْعَلُونَ لِيَكُونَ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ فِي تَضْيِيعِ مَا ضَيَّعُوا؛ فَقَدْ<sup>٤</sup> يُقَالُ لِلرَّجُلِ: كَلَبَ، وَجَمَارَ، وَثَوَّرَ، وَسَكَّرَ<sup>٥</sup>، وَعَلَقَمَ<sup>٦</sup>، وَأَسَدَ<sup>٧</sup>، ذَلِكَ عَلَى خِلَافِهِ وَحَالَاتِهِ<sup>٨</sup>، لَمْ تَقَعْ<sup>٩</sup> الْأَسَامِي عَلَى مَعَانِيهَا الَّتِي كَانَتْ بَيِّنَتْ عَلَيْهَا<sup>١٠</sup>؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِأَسَدٍ وَلَا كَلْبٍ، فَافْهَمْ ذَلِكَ

«ووالافي والتوحيد والعيون. والمراد من تجاوز في الخلق عن مرتبتهم وشاركهم مع الله في أسمائه وصفاته. وفي «ف» والمطبوع وحاشية «بح»: «القالون». والقليل بمعنى البغض.

١. في «بس» والوافي والعيون: «إذ».

٢. في «بر»، «ف»، والوافي: «في».

٣. في التوحيد والعيون: «جمعتمكم».

٤. في «ج»، «ف»: «اسمًا».

٥. في «ج»، «ف»: «اسمًا».

٦. في «ج»، «ف»: «اسمًا».

٧. «السَّكَّرَةُ»: واحدة السُّكَّرِ، وهو فارسي معرَّب. وفي المغرب: «السَّكْرُ - بالتشديد - ضرب من الرطب مشبه بالسُّكَّرِ المعروف في الحلوة». الصحاح، ج ٢ ص ٦٨٨؛ المغرب، ص ٢٢٩ (سكر).

٨. «الْعَلَقَمُ»: شجر مُز. ويقال للحنظل ولكل شيء مُز: علقم. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٩ (علقم).

٩. في «ف»: «وكل».

١٠. في العيون: «لأنه» بدل «وحالاته». وقوله: «حالاته» عطف على الضمير المجرور في «خلافه» بدون إعادة

الجار، وهو جائز، وللمانع أن يجعل الواو بمعنى مع، أو يقدر مضافاً، أي وخلاف حالاته. أنظر: شرح

المازندراني، ج ٤، ص ٥٩؛ «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٥٦.

١١. في «ج»، «ض»، «بح» وشرح المازندراني: «لم يقع».

١٢. هكذا في حاشية «بح» والتوحيد والعيون. وفي النسخ التي قبلت والمطبوع: «عليه».

رَزَمَكَ اللَّهُ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ<sup>١</sup> اللَّهُ تَعَالَى بِالْعِلْمِ<sup>٢</sup> بِغَيْرِ<sup>٣</sup> عِلْمٍ خَادِثٍ عَلِمَ بِهِ الْأَشْيَاءُ، اسْتَعَانَ<sup>٤</sup> بِهِ عَلَى حِفْظِ مَا يَسْتَقْبَلُ مِنْ أَمْرِهِ، وَالرُّؤْيَى<sup>٥</sup> فِيمَا يَخْلُقُ مِنْ خَلْقِهِ، وَيُفْسِدُ<sup>٦</sup> مَا مَضَى مِمَّا<sup>٧</sup> أَفْنَى مِنْ خَلْقِهِ، مِمَّا لَوْ لَمْ يَخْضُرْهُ ذَلِكَ الْعِلْمُ وَيَغِيبُهُ<sup>٨</sup> كَانَ جَاهِلًا ضَعِيفًا، كَمَا أَنَّا لَوْ رَأَيْنَا<sup>٩</sup> عُلَمَاءَ الْخَلْقِ<sup>١٠</sup> إِنَّمَا سَمُّوا بِالْعِلْمِ لِيَعْلَمَ خَادِثٌ؛ إِذْ كَانُوا فِيهِ<sup>١١</sup> جَهْلَةً، وَرَبَّمَا فَارَقَهُمُ الْعِلْمُ بِالْأَشْيَاءِ، فَعَادُوا إِلَى الْجَهْلِ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ اللَّهُ عَالِمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْهَلُ شَيْئًا، فَقَدْ جَمَعَ الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ اسْمَ<sup>١٢</sup> الْعَالَمِ<sup>١٣</sup>، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى عَلَى مَا رَأَيْتَ.

١. في التوحيد: «سَمِّيَ». وفي العيون: «يسمى».

٢. في «ب» والتوحيد والعيون: «بالعلم». «ب» شرح المازندراني: «المراد بالعلم: العالم، بذكر المشتق منه مقام المشتق. أو المراد بالتسمية الوصف. أو قال ذلك للتنبيه على أَنَّ العلم عين ذاته».

٣. في «ج، ض، ي، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والعيون والوافي: «لغير».

٤. في التوحيد والعيون: «واستعان».

٥. في «ف، ي، بر»: «والرؤية».

٦. في التوحيد: «وبعنه». وفي العيون: «وتفنيه».

٧. في الوافي: «بما».

٨. عطف على «لم يحضره» والأنسب: «وغيابه». وفي «ج، ض، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «يعنه». وفي «ف»: «يفنيه». وفي حاشية «ب»: «يفنيه». وفي حاشية «ي»: «يفنيه ويعينه». وفي «ي»: «يحييه». وفي التعليق للدأما: «تَغْيِيهِ» ونسبه في الوافي إلى التكلف. وفي شرح المازندراني: «في بعض النسخ: تَغْيِيهِ... والأصل فيه: تَغْيِيْبُ عنه». وفي مرآة العقول: «يعينه... من التعيين... وفي بعض النسخ: ولنفيه... وفي العيون وغيره: ويُعْيَنُه. وهو الصواب. وفي بعض نسخ العيون: وتغنيه ما مضى... وفي بعض نسخ التوحيد: وتغفیه ما مضى». واستصوب في الوافي أيضاً ما في التوحيد وبعض نسخ العيون من: «يُعْيَنُه».

٩. في «ج»: «أرئنا».

١٠. في حاشية «ي»: «الحق».

١١. في التوحيد والعيون: «قبله». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٤٠٨: «فته» أي إذا كانوا قبل علمهم فته جهلة.

١٢. يجوز نصب الاسم ورفع الخالق أيضاً. ١٣. في التوحيد والعيون: «العلم».

وَسَمِّيَ رَبُّنَا سَمِيعاً<sup>١</sup> لَا يَخْرُتُ<sup>٢</sup> فِيهِ يَسْمَعُ بِهِ الصَّوْتُ وَلَا يُبْصِرُ بِهِ، كَمَا أَنَّ خَرْتَنَا<sup>٣</sup>  
 - الَّذِي بِهِ نَسْمَعُ - لَا تَقْوَى بِهِ عَلَى الْبَصَرِ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ<sup>٤</sup>  
 الْأَصْوَاتِ، لَيْسَ عَلَى حَدِّ مَا سَمِينَا نَحْنُ، فَقَدْ جَمَعْنَا<sup>٥</sup> الْإِسْمَ بِالسَّمْعِ<sup>٦</sup>، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى.  
 وَهَكَذَا الْبَصَرُ<sup>٧</sup> لَا يَخْرُتُ مِنْهُ<sup>٨</sup> أَبْصَرَ<sup>٩</sup>، كَمَا أَنَّا نُبْصِرُ يَخْرُتُ<sup>١٠</sup> مِنَّا لَا نَنْتَفِعُ بِهِ فِي  
 غَيْرِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ لَا يَخْتَمِلُ<sup>١١</sup> شَخْصاً مَنْظُوراً إِلَيْهِ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ  
 الْمَعْنَى.

وَهُوَ قَائِمٌ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى انْتِصَابٍ وَقِيَامٍ عَلَى سَاقٍ فِي كَبَدٍ<sup>١٢</sup> كَمَا قَامَتِ الْأَشْيَاءُ،  
 وَلَكِنَّ<sup>١٣</sup> «قَائِمٌ» يُخْبِرُ أَنَّهُ حَافِظٌ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: الْقَائِمُ بِأَمْرِنَا فَلَانُ، وَ«اللَّهُ»<sup>١٤</sup> هُوَ الْقَائِمُ<sup>١٥</sup>  
 عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ، وَالْقَائِمُ أَيْضاً فِي كَلَامِ النَّاسِ: الْبَاقِي؛ وَالْقَائِمُ أَيْضاً يُخْبِرُ عَنِ

١. في «بف»: + «بصيراً».

٢. في التوحيد: «لا يجزء». وفي العيون: «لا جزء». «والخرت» و«الخرت»: ثقب الإبرة والفأس والأذن وغيرها.  
 أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٩: (خرت). ٣. في التوحيد والعيون: «جزأنا».

٤. في التوحيد والعيون: - «شيء من».

٥. «جمعنا» إمّا بسكون العين، فالاسم منصوب. أو بفتحها، فالاسم مرفوع. وكذا نظائره الآية إلا لقرينة معينة.  
 أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٦٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٧.

٦. في «ف»: + «والبصر». وفي شرح المازندراني والتوحيد والعيون: «بالسمع».

٧. في العيون: «البصير».

٨. في التوحيد: «لا يجزء به». وفي العيون: «لا لجزء به» كلاهما بدل «لا يخرت منه».

٩. في «بع»: «البصر». ١٠. في التوحيد والعيون: «بجزء».

١١. في حاشية «بع» والتوحيد والعيون: «لا يجهل». واستصوبه السيد بدر الدين في حاشيته، واستظهره  
 المازندراني في شرحه، والمجلسي في مرآة العقول.

١٢. «الكبد»: الشدة والضييق والتعب والمشقة. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ١٣٩ (كبد).

١٣. في «ج»: «ولكنه». وفي «بس»: - «ولكن قائم». وفي التوحيد والعيون: + «أخبر أنه».

١٤. في شرح المازندراني: «الواو، إمّا للحال، أو للمعطف على قوله: «كقول الرجل» أو على مقول القول، وهو  
 القائم».

١٥. في التوحيد والعيون: - «الله».

١٦. في التوحيد: «قائم».

الِكِفَايَةِ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: قُمْ بِأَمْرِ بَنِي فَلَانٍ، أَيْ اكْفِهِمْ، وَالْقَائِمُ مِنَّا قَائِمٌ عَلَى سَاقٍ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ وَلَمْ نَجْمِعِ<sup>١</sup> الْمَعْنَى.

وَأَمَّا اللَّطِيفُ، فَلَيْسَ عَلَى قِلَّةٍ وَقَضَافَةٌ<sup>٢</sup> وَصَغَرٌ، وَلَكِنْ ذَلِكَ عَلَى التَّفَادِي فِي الْأَشْيَاءِ وَالِامْتِنَاعِ مِنْ أَنْ يُذْرَكَ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: لَطَفَ عَنِّي<sup>٣</sup> هَذَا الْأَمْرُ، وَلَطَفَ فَلَانٌ فِي مَذْهَبِهِ وَقَوْلِهِ، يُخْبِرُكَ أَنَّهُ غَمَضَ<sup>٤</sup> فِيهِ<sup>٥</sup> الْعَقْلَ وَفَاتَ<sup>٦</sup> الطَّلَبَ<sup>٧</sup>، وَعَادَ مَتَمَعَةً مَتَلَطُفًا لَا يُذْرِكُهُ الْوُحْمُ، فَكَذَلِكَ<sup>٨</sup> لَطَفَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَنْ أَنْ يُذْرَكَ بِحَدٍّ، أَوْ يُحَدَّ بِوَضْفٍ؛ وَاللُّطَافَةُ مِنَّا: الصَّغَرُ وَالْقِلَّةُ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْخَبِيرُ، فَالَّذِي لَا يَغْرُبُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَقُوتُهُ<sup>٩</sup>، لَيْسَ<sup>١٠</sup> لِلتَّجَرِبَةِ وَلَا لِلِاغْتِبَارِ

١. في التوحيد والعيون: «ولم يجمعنا». في التعليقة للداماد: «لم يجمع، أي لم يجمعنا المعنى». وفي شرح المازندراني: «إن كان «جمعنا» بسكون العين كان «لم نجمع» بالنون، وإن كان يفتحها كان «لم يجمع» بالياء المثناة من تحت، والتقدير: لم يجمعنا المعنى». ثم أيد الأخير بما في العيون والتوحيد وإن عدّه خلاف الظاهر.  
٢. «القضافة»: النحافة والدقة. قال الداماد في التعليقة: «والمراد الضعيف النحيف». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤١٧ (قصف).

٣. في العيون: «عن».

٤. في التعليقة للداماد: «وفي نسخة: قولك، بالرفع على أنه المبتدأ، أي وقولك هذا يخبرك».

٥. في «ف»: «غَمَضَ» بالتشديد. واحتمله المازندراني في شرحه؛ حيث قال: «ولو كان غَمَضَ... كان في الكلام استعارة مكتبة تخيلية، وهو مع ذلك كتابة عن عدم إدراك المطلوب». و«غَمَضَ» وأخفى أمره واشتد غَوْزُهُ، أو غَارَ. والغموض: الغور. وفي اللغة: غمض في الأرض، أي ذهب وغاب. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٩٠؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٦٨؛ الوافي، ح ١، ص ٤٨٨؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠١ (غمض).

٦. في التوحيد والعيون: «فبهرو» بدل «فيه».

٧. في مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٨: «يمكن أن يقرأ «الطلب» مرفوعاً ومنصوباً. فعلى الأول يكون «فات» لازماً، أي ضاع وذهب الطلب. وعلى الثاني، فضمير الفاعل إما راجع إلى الأمر المطلوب، أي لا يدرك الطلب ذلك الأمر... أو إلى العقل».

٨. في «ب»، ج، ف، يح، بس، وحاشية «ض»، بر، بف، وشرح المازندراني: «فهكذا». وفي حاشية «ض» الأخرى: «وكذلك».

٩. في التوحيد: «وشيء».

١٠. أي ليس خبره بالأشياء وعدم بُعد شيء عنه للتجربة.

بِالْأَشْيَاءِ، فَعِنْدَ<sup>١</sup> التَّجَرُّبَةِ وَالْإِغْتِبَارِ عِلْمَانِ وَلَوْ لَا هُمَا مَا عَلِمَ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ جَاهِلًا وَاللَّهِ لَمْ يَزَلْ خَبِيرًا بِمَا يَخْلُقُ، وَالْخَبِيرُ مِنَ النَّاسِ: الْمُسْتَخْبِرُ عَنْ جَهْلِ، الْمَتَعَلِّمُ، فَقَدْ<sup>٢</sup> جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الظَّاهِرُ، فَلَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَلَا الْأَشْيَاءَ بِرُكُوبِ فَوْقَهَا، وَقَعُودِ عَلَيْهَا، وَتَسْنُمُ<sup>٣</sup> لِدَرَاهَا، وَلَكِنْ ذَلِكَ لِقَهْرِهِ وَلِغَلَبَتِهِ<sup>٤</sup> الْأَشْيَاءَ وَقُدْرَتِهِ<sup>٥</sup> عَلَيْهَا، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: ظَهَرَتْ عَلَى أَغْدَائِي، وَأَظْهَرَنِي اللَّهُ عَلَى خَصْمِي، يُخْبِرُ عَنِ الْفَلَجِ<sup>٦</sup> وَالْغَلْبَةِ<sup>٧</sup> فَهَكَذَا<sup>٨</sup> ظَهَرُوا لِلَّهِ عَلَى الْأَشْيَاءِ<sup>٩</sup>.

وَوَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ الظَّاهِرُ لِمَنْ أَرَادَهُ وَالْأَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَأَنَّهُ مَدْبُرٌ لِكُلِّ مَا بَرَأَ<sup>١٠</sup>، فَأَيُّ ظَاهِرٍ أَظْهَرَ وَأَوْضَحَ<sup>١١</sup> مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؟ لِأَنَّكَ لَا تَعْدَمُ صَنْعَتَهُ<sup>١٢</sup> حَيْثُمَا

١. في التوحيد: «فيغده». وفي العيون: «فتغده» وفي كليهما: «علماً» بدل «علمان». واستصحّ السيد بدر الدين في حاشيته، ص ٩٧، ثم قال: «أي لولا التجربة والاعتبار لما علم، بل كان جاهلاً؛ والله لم يزل خبيراً».

٢. في «ب» ض، ف، بر، بس، بف: «وقد».

٣. في حاشية «ض»: «تسنيم». وفي التعليقة للداماد: «ويروى بالشين المعجمة وبالباء الموحدة، والشيم - بفتح الباء - البرد». و«التسنم»: العلو. وكل شيء علا شيئاً فقد تسنمه، فيقال: تسنمه أي علاه، من السنام وهو أعلى كل شيء. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٠٩ (سنم).

٤. في الشروح: «الذري» بضم الذال وكسرها، جمع الذرّة - بهما - وهي أيضاً أعلى الشيء وفوقه، ولكن الموجود في اللغة: الذرى - بضم الذال - جمع الذرّة. قال الخليل: «ولولا الوار كان ينبغي أن تكون جماعة فغلة فعل...». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥؛ ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٢٣ (ذرو).

٥. في «ج» ض، بر، والعيون: «لغلبة».

٦. في «ب» ض، بح، بر، بس، بف: «وحاشية «ج»: «قدرة».

٧. «الفلج»: الظفر والفوز. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

٨. في حاشية «بح»: «فكذا».

٩. في التوحيد: «الأعداء».

١٠. في «بف» والتوحيد والعيون: «-و».

١١. في «ج»: «برأه». وفي «ف» بح، بر، بس، بف: «والوافي والعيون: «يرى».

١٢. في العيون: «-وأمرأ». ١٣. في التوحيد: «صنعه».

تَوَجَّهَتْ<sup>١</sup>، وَفِيكَ مِنْ آثَارِهِ مَا يُغْنِيكَ، وَالظَّاهِرُ مِنَّا: الْبَارِزُ بِتَفْسِيهِ، وَالْمَعْلُومُ بِحَدِّهِ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ وَلَمْ يَجْمَعْنَا<sup>٢</sup> الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْبَاطِنُ، فَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِبْطَانِ لِلْأَشْيَاءِ<sup>٣</sup> بِأَنْ يَعُورَ فِيهَا، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى اسْتِبْطَانِهِ لِلْأَشْيَاءِ عِلْماً وَحِفْظاً وَتَذْيِيراً، وَقَوْلِ الْقَائِلِ: أَبْطَنَتْهُ؛ يَغْنِي خَبْرَتُهُ وَعَلِمْتُ مَكْتُومَ<sup>٤</sup> سِرِّهِ، وَالْبَاطِنُ مِنَّا: الْغَائِبُ<sup>٥</sup> فِي الشَّيْءِ، الْمُسْتَتَرُّ، وَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْفَاهِرُ، فَلَيْسَ<sup>٦</sup> عَلَى مَعْنَى عِلَاجٍ<sup>٧</sup> وَنَصَبٍ<sup>٨</sup> وَاحْتِيَالٍ وَمُدَارَاةٍ<sup>٩</sup> وَمَكْرٍ<sup>١٠</sup>، كَمَا يَقْهَرُ الْعِبَادَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَالْمَقْهُورُ مِنْهُمْ يَعُودُ قَاهِراً، وَالْقَاهِرُ يَعُودُ مَقْهُوراً، وَلَكِنْ ذَلِكَ ١٢٣/١

١. يجوز فيه «تَوَجَّهَتْ» بالتأنيث أيضاً. ٢. في «ج»: «لا يجمعنا». وفي «ف»: «لم نجمع».

٣. في «بر»: «بالأشياء». وفي حاشية «ف»: «في الأشياء».

٤. «باطن» في اللغة بمعنى عِلْمٍ، لا «أبطن»؛ فلذا قال الداماد والفيض: فلعله بمعنى بطته، أو الهمزة للاستفهام والفعل مجزوء، ولكن المازندراني ردّ هذا بأنّ الكلام صادر عن معدن النفاحة والبلاغة، فلا نحتاج إلى التكلف. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٩٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٧٣؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٩؛ الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٩ (باطن).

٥. في حاشية «ف»، بع: «مكون».

٦. في التوحيد والعيون: «منا بمعنى الغائر» بدل «منا الغائب». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «الغائر».

٧. في حاشية «ف»: «فإنّه ليس».

٨. في مرآة العقول: «العلاج: العمل والمزاولة بالجوارح». وهكذا في اللغة بدون قيد الجوارح. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٠ (علاج).

٩. في الوافي: «تصلّب» و«التّصّب»: التعب. و«التّصّب»: المعادة. و«التّصّب»: الشّرّ والبلاء. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٧٣؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٢٥ (نصب).

١٠. في الصحاح: مداراة الناس تهمز ولا تهمز، وهي المداجاة والملاينة. وفي المغرب: المداراة: المعاقلّة، أي المجالسة والمخالطة، وبالهزمة: مدافعة ذي حقّ عن حقّه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٧٣؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٥؛ المغرب، ص ١٦٣ (درى).

١١. في شرح المازندراني: «الاحتياال والمكر متقاربان. قال في الصحاح: المكر: الاحتيال والخديعة. ولا يبعد أن يقال: الاحتياال هو استعمال الروية وأخذ الحيلة لدفع ضرر الغير عن نفسه؛ والمكر استعمال الروية وارتكاب الخديعة لإيصال الضرر إلى الغير». أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨١٩ (مكر).

مِنْ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى أَنْ جَمِيعَ مَا خَلَقَ مُلَبَّسٌ<sup>١</sup> بِهِ الدُّلُّ لِفَاعِلِهِ، وَقَلَّةُ<sup>٢</sup> الْإِمْتِنَاعِ لِمَا أَرَادَ بِهِ، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ طَرْفَةٌ غَيْرُ أَنْ يَقُولَ لَهُ<sup>٣</sup>: «كُنْ، فَيَكُونُ، وَالْقَاهِرُ مِنَّا عَلَى مَا ذَكَرْتُ وَوُصِفْتُ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى. وَهَكَذَا جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَسْتَجْمِعْهَا<sup>٤</sup> كُلَّهَا، فَقَدْ يَكْتَفِي الْإِغْتِبَارُ<sup>٥</sup> بِهَا أَلْقَيْنَا<sup>٦</sup> إِلَيْكَ، وَاللَّهُ عَوْنُكَ وَعَوْنُنَا فِي إِرْشَادِنَا وَتَوْفِيقِنَا»<sup>٧</sup>.

## ١٨ - بَابُ تَأْوِيلِ الصَّمَدِ

٣٧٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ - وَلَقَبَهُ شَبَابُ الصَّيْرِ فِي -، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي<sup>٨</sup>: «جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا الصَّمَدُ؟» قَالَ: «السَّيِّدُ الْمَضْمُودُ إِلَيْهِ

١ . في حاشية «ض»: «ملتبس بالذلّ». وفي التوحيد والعيون: «ملتبس». وفي شرح المازندراني: «ملتبس، اسم مفعول من الإلباس، والذلّ فاعله».

٢ . في شرح المازندراني: «الظاهر أنّه عطف على «الذلّ» وعطفه على «أنّ» أيضاً محتمل».

٣ . في التوحيد والعيون: «طرفة عين غير أنّه يقول له» بدل «طرفة عين أن يقول له».

٤ . في التوحيد والعيون: «لم نسجمها».

٥ . في «ب»: «فقد تكفي بالاعتبار». وفي «و، بر، بح» وحاشية «ض، بس»: «فقد يكفي بالاعتبار». وفي حاشية «بح»: «فقد يكفي الاعتبار». وفي التوحيد: «فقد يكفي للاعتبار».

٦ . في «ض، بس»: «ألقينا».

٧ . التوحيد، ص ١٨٦، ح ٢؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٥، ح ٥٠، بسنده فيهما عن الكليني، عن علي بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن الرضا<sup>٩</sup> . الوافي، ج ١، ص ٤٨٤، ح ٣٩٤.

٨ . اختلف في معنى «الصمد». فقيل: إنّهُ بمعنى المفعول من صمّد، بمعنى قُصِدَ، وهو السيّد المقصود إليه في الحوائج، كما في هذا الحديث. وقيل: الصمد، هو الذي لا خوف له، وهو مجاز عن أنّه تعالى أحدّي الذات، أحدّي المعنى. وقيل: الصمد، هو الأملس من الحجر لا يقبل الغبار ولا يدخله ولا يخرج منه شيء، فهو كناية عن عدم الانفعال والتأثر عن الغير. أنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٦٠؛ الوافي، ج ٢، ص ٤٨٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨ (صمد).

فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.<sup>١</sup>

٣٢٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ السَّرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَتْ أَسْمَاؤُهُ الَّتِي يُدْعَى بِهَا، وَتَعَالَى فِي عُلُوِّ كُنْهِهِ - وَاحِدٌ<sup>٢</sup> تَوَحَّدَ بِالتَّوْحِيدِ فِي تَوْحِيدِهِ، ثُمَّ أَجْرَاهُ عَلَى

خَلْقِهِ؛ فَهُوَ وَاحِدٌ<sup>٣</sup>، صَمَدٌ، قُدُّوسٌ، يَغْبِطُهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَيَصْمُدُّ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ، وَوَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٤</sup> / ١٢٤

شَيْءٍ عِلْمًا.<sup>٥</sup>

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْكَلِينِيُّ:

فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ فِي تَأْوِيلِ الصَّمَدِ، لَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُشَبِّهُ أَنْ تَأْوِيلَ الصَّمَدِ: الْمُضْمَتُ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ صِفَةِ الْجِسْمِ، وَاللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - مُتَعَالٍ عَنْ ذَلِكَ، هُوَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ<sup>٦</sup> أَنْ تَقَعَ<sup>٧</sup> الْأَوْهَامُ عَلَى صِفَتِهِ، أَوْ تُدْرِكَ<sup>٨</sup> كُنْهَ عَظَمَتِهِ، وَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ الصَّمَدِ فِي صِفَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الْمُضْمَتُ، لَكَانَ مُخَالِفًا لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>٩</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ الْمُضْمَنَةِ الَّتِي لَا

١. التوحيد، ص ٩٤، ح ١٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٦، ح ٢، بسنده فيهما عن الكليني، عن علي بن محمد، عن

سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٤٧٨، ح ٣٩١.

٢. في المحاسن والتوحيد، ص ١٣٦: «أحد».

٣. في المحاسن والتوحيد، ص ١٣٦: «أحد».

٤. المحاسن، ص ٢٤١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٦. التوحيد، ص ٩٢، ح ٩، بسنده عن محمد بن عيسى؛ وفيه،

ص ١٣٦، ح ٧، بسنده عن يونس، عن أبي الحسن، عن جابر وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٧٨، ح ٣٩٢.

٥. هكذا في «ف» وحاشية «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قال أبو جعفر الكليني».

٦. في «ف»: «ومن أن».

٧. في «ج»: «ومن».

٨. في «ف»، يمح، بس: «يقع».

٩. في «ف»، بس: «يدرك».

١٠. الشورى (٤٢): ١١.



أَجْوَافَ لَهَا، مِثْلَ الْحَجَرِ<sup>١</sup> وَالْحَدِيدِ وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمَضْمَنَةِ الَّتِي لَا أَجْوَافَ لَهَا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ<sup>٢</sup> ذَلِكَ، فَالْعَالِمُ ﷺ أَعْلَمُ بِمَا قَالَ. وَهَذَا الَّذِي قَالَ ﷺ - أَنَّ<sup>٣</sup> الصَّمَدَ هُوَ السَّيِّدُ الْمَضْمُونُ إِلَيْهِ - هُوَ مَعْنَى صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

وَالْمَضْمُونُ إِلَيْهِ: الْمَقْصُودُ فِي اللُّغَةِ.

قَالَ أَبُو طَالِبٍ فِي بَعْضِ مَا كَانَ يَمْدَحُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ شِعْرِهِ<sup>٤</sup>:

وَبِالْجَمْرَةِ الْقُصْوَى إِذَا صَمَدُوا لَهَا  
يُؤْمُونَ<sup>٥</sup> قَدْفًا<sup>٦</sup> رَأْسَهَا بِالْجَنَادِلِ<sup>٧</sup>

١ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٨٠: «قوله: «مثل الحجر» إلى قوله: «لها» في بعض الكتب نسخة وفي بعضها

أصل». ٢ . في حاشية «بج»: «في».

٣ . «أن» بدل من مفعول «قال» المحذوف الراجع إلى الموصول وليس مقول قال.

٤ . في «ب، بر، بف»: «الشعر».

٥ . في حاشية «ض»: «يرومون». وفي «بر» وشرح صدر المتألهين: «يرمون».

٦ . هكذا في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» وحاشية «ف، و، بج» وشرح المازندراني والوافي وكثير من المصادر.

وفي «بج» وحاشية «ج، بر» وشرح صدر المتألهين: «رضخاً» بمعنى الكر. وفي «ف، و» وحاشية «ض، بف» والمطبوع: «رضخاً» بمعنى الرمي بالحجارة؛ كالقذف.

٧ . الوزن: بحر طویل. والقائل: أبو طالب ﷺ، وهو عبد مناف بن عبد المطلّب بن هاشم، عمّ الرسول ﷺ، والوالد أمير المؤمنين ﷺ، من سادات قریش ورؤسائها، ومن أبرز خطبائها العقلاء، وحكامها الأبناء، وشعرائها المبدعين كفل الرسول ﷺ بعد وفاة عبد المطلّب، وأحبّه حبّاً شديداً، وقدمه على ولده جميعاً، فكان لا ينأى إلا إلى جنبه، وكان يخرج معه.

ولما بعث النبي ﷺ بالإسلام وبدأ بالدعوة إليه كان أبو طالب المحامي الأول للرسول ﷺ والمدافع عنه وعن أصحابه من المؤمنين. وكان يحرض بني هاشم وأحلافهم من بني المطلّب على نصرته.

قال ابن سعد: ثم إن أبا طالب دعا بني عبد المطلّب، فقال: لن تزالوا بخير ما سمعتم من محمد ﷺ وما أتبعتم أمره، فاتبعوه وأعينوه وترشدوا.

وقد تحمّل أبو طالب وروطه الهاشميون مع النبي ﷺ الحصار العسير في شعب أبي طالب. وبعد ثلاث سنوات من الحصار لبى أبو طالب نداء ربّه وذلك في السنة العاشرة للبعثة النبوية المباركة، وتولّى غسله وتكفينه وتحنيطه ابنه أمير المؤمنين ﷺ بأمر رسول الله ﷺ وقال ﷺ: «أما والله لأشفعنّ لعمتي شفاعة يعجب منها أهل

«التقلين». وعندها صبت قریش حممها على النبي الأكرم ﷺ حتى قال: «ما نالت قریش مني شيئاً أكرهه حتى مات أبو طالب». (أنظر: ترجمته في سيرة ابن هشام، ج ١، ص ١٨٩؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ١، ص ١١٩؛ الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٩٠؛ الإصابة لابن حجر، ج ٤، ص ١١٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٦٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٤، ص ٧٦-٧٧؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ٢٥-٢٦).  
أما إيمانه رضي الله عنه فهو مفروغ عنه، إلا أنه كان يكتم إيمانه لمصالح خاصة اقتضتها الظروف الموضوعية التي واجهها النبي الأكرم ﷺ في بداية دعوته.

ويدلّ على إيمانه سيرته العملية في تعامله مع الرسول ﷺ ورسالته، ومن تصفّح ديوان شعره يجد صريح إقراره بالتوحيد، واعترافه بالنبوة ولا يجد ذلك إلا مكابراً أو معانداً للحقّ، وقد كتب جملة من كبار علماء الإسلام في سيرة أبي طالب وما ثبت إسلامه وحسن إيمانه. (عَدّ الشيخ المفيد في مقدّمة رسالته إيمان أبي طالب، سبعة و ثلاثين كتاباً مصنّفاً في إيمان أبي طالب، والرسالة من تحقيق قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، وانظر: مجلّة تراثنا، العدد ٦٣ و ٦٤، الصفحات ١٦٣-٢٢٣ مقال: معجم ما أُلّف عن أبي طالب ﷺ، بقلم عبد الله صالح المتفكي).

وهذا البيت من قصيدة أبي طالب اللامية المشهورة والتي تدلّ على صريح إيمانه بالله وإقراره بالنبوة.  
وروى أبو هفان منها (١١١) بيتاً، ورواها ابن إسحاق والواقدي وابن هشام واليعقوبي وأبو الفرج الأصفهاني والماوردي والسهلي وابن كثير والذهبي والسيوطي والحلي والبغدادى وغيرهم.  
وتجد بعض أبياتها في مسند أحمد، وصحيح البخاري، وسنن ابن ماجة، ودلائل النبوة وغيرها. (شعر أبي طالب وأخباره لأبي هفان، ص ٢٦ و ٣٣؛ السيرة النبوية لابن إسحاق، ص ١٥٦؛ المغازي للواقدي، ج ١، ص ٧٠؛ السيرة النبوية لابن هشام، ج ١، ص ٢٩١-٢٩٩؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ٢٥؛ الأغاني لأبي الفرج، ج ١٨، ص ٢٠٦؛ أعلام النبوة للماوردي، ص ١٧٢؛ الروض الأنف، ج ٢، ص ١٣؛ البداية والنهاية، ج ١، ص ١٥٤؛ ج ٢، ص ١٧٨ و ٢٣٦؛ ج ٣، ص ٥١؛ ج ٦، ص ٤٦ و ٩٣ و ٢٦٩؛ الخصائص الكبرى للسيوطي، ج ١، ص ١٤٦؛ السيرة النبوية للحلي، ج ١، ص ١٠٩؛ خزانة الأدب، ج ٢، ص ٥٦ و ٧٥؛ ج ٦، ص ١٦٩؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٩٣؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٠٨؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ١٨ و ٢١؛ الأسالي للطوسي، ص ٧٦، ح ١١٠؛ كنز القوائد للكرجكي، ج ١، ص ١٧٩؛ الغدير للأميني، ج ٢، ص ٤؛ ج ٧، ص ٣٤٦ و ٣٧٤ و ٣٩١؛ وغيرها كثير).

وقد تعرّض لشرح هذه القصيدة الكثير من العلماء، منهم: السهلي في الروض الأنف، والبغدادى في الخزانة، والكهنزي في شرح قصيدة أبي طالبه وعلي فهمي في طلبة الطالب بشرح لامية أبي طالب. (أنظر: شعر أبي طالب وأخباره لأبي هفان، هامش ص ٣٥).

وهذا البيت موجود في الديوان إلا أن فيه: «وبالجمرة الكبرى» بدل «وبالجمرة القصوى». (شعر أبي طالب

يَعْنِي قَصْدُوا نَحْوَهَا يَزُمُونَهَا بِالْجَنَادِلِ، يَعْنِي الْحَصَى الصَّغَارَ الَّتِي تُسَمَّى بِالْجِمَارِ.

وَقَالَ بَعْضُ شُعَرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ شِعْرًا<sup>١</sup>:

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ بَيْتًا ظَاهِرًا      لِلَّهِ فِي أَكْنَافِ مَكَّةَ يُضَمَّدُ<sup>٢</sup>

يَعْنِي: يُقَصَّدُ<sup>٣</sup>.

وَقَالَ الزُّبَيْرُ قَانُ<sup>٤</sup>:

وَلَا رَهْبِيَّةٌ<sup>٥</sup> إِلَّا سَيِّدٌ صَمَدٌ<sup>٦</sup> [.....]

١. وأخبره، ص ٢٤).

شرح الغريب منه: الجمرة: الحصاة، وموضع رمي الجمار بمعنى، وهي ثلاث جمرات: الأولى والوسطى والكبرى، وهي جمرَةُ العقبة، والقصوى: البعيدة. (الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٣، قصو) ولعل المراد بها جمرَةُ العقبة. وصعدوا لها: قصدوا نحوها (الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٩، صمد). وأم الشيء: قصده (لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢، أمم). والقذف والرضخ: الرمي بالحجارة (لسان العرب، ج ٣، ص ١٨، رضخ). والجنادل: جمع جندل، وهو الحصاة أو الحجارة الصغيرة التي تسمى بالجمار. (أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ١٢٨، جندل). الشاهد فيه: قوله: (صعدوا لها) أي: قصدوا لها، وقد أورده الشيخ الكليني شاهداً على هذا المعنى المتحقق في اللغة، والذي دلَّت عليه أحاديث المعصومين عليهم السلام في بيان معنى الصمد.

١. في «ب، ج، بر، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: - «شعراً».

٢. البيت من البحر الكامل. والقائل من شعراء الجاهلية كما نسبته الشيخ الكليني قدس سره. والأكناف: جمع كنف، وكنف الشيء: جانبه أو ناصيته. ويصمد بمعنى يقصد كما في المتن (النهاية، ج ٤، ص ٢٠٥ كنف؛ و ج ٣، ص ٥٢، صمد).  
٣. في «ج»: «يقصده».

٤. هكذا في «ح، ش، ض، يح، بس، بش، بو، جس، جم، جه، جو». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ابن الزبير قان». وسيأتي الكلام عنه في التعليقة الآتية.

٥. في «ف»: «رهبة». وفي شرح صدر المتألهين والوافي: «رهينة». وفي شرح المازندراني: «رُهْنِيَّة - على التصغير -: اسم رجل». وقال المحقق الشعراني في هامش شرح المازندراني، ج ٤، ص ٨٤: «لم تر في رجال العرب اسم رُهْنِيَّة».

٦. هذا هو عجز بيت صدره: «سيروا جميعاً بنصف الليل واعتمدوا».

الوزن: بسيط. وقائله: الزبير قان بن بدر بن امرئ القيس التميمي السعدي، واسمه حصين بن بدر ولقب بالزبير قان لجماله؛ لأنَّ الزبير قان في اللغة يعني البدر ليلة تمامه. وقيل: الزبير قان: الخفيف اللحية، وقد كان هو

وَقَالَ شَدَّادُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فِي حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ:

عَلَوْتُهُ<sup>١</sup> بِحَسَامٍ نُسِمَ قُلْتُ لَهُ  
خُذْهَا حُذَيْفُ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمْدُ<sup>٢</sup>

هـ كذلك. وقيل: سُمِّيَ كذلك؛ لِأَنَّهُ لَبَسَ عِمَامَةً مَزْبُرَةً بِالزُّعْفَرَانِ، يُقَالُ: زَبْرَقَ الثَّوبَ، إِذَا صَبَغَهُ بِصَفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ. (أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٣٧-١٣٨؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٨-١٤٨٩، زبرق).

والزبرقان: صحابي، كان ينزل مع قومه في بادية البصرة، فوفد على النبي ﷺ هو وقومه، وكان هو أحد ساداتهم، فأسلموا سنة ٩ هـ فجعله النبي ﷺ على صدقات قومه، وكفَّ بصره في آخر عمره فتوفي بحرسنة ٤٥ هـ، وكان فصيحاً شاعراً. (أسد الغابة، ج ٢، ص ١٩٤؛ الإصابة، ج ١، ص ٥٤٣؛ جمهرة أنساب العرب، ص ٢١٨؛ زهر الأدب، ج ١، ص ٣٩؛ خزانة الأدب، ج ٣، ص ٢٠٧؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ١٣٨، زبرق؛ شعراء النصرانية، ج ٢، ص ٢٩ و ٣٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٤١).

وقد أورده أبو عبيدة في مجاز القرآن والقالي في الأمالي والطبري والطوسي والطبرسي والقرطبي في تفاسيرهم وياقوت الحموي في معجم البلدان وغيرهم. (مجاز القرآن، ج ٢، ص ٣١٦ و ٩٥١؛ الأمالي للقالي، ج ٢، ص ٢٨٨؛ تفسير الطبري، ج ٣٠، ص ٢٢٤؛ التبيان، ج ١٠، ص ٤٣١؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٨٥٧؛ تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ٢٤٥؛ معجم البلدان، ج ٤، ص ٩٣؛ شعراء النصرانية، ج ٢، ص ٣٦).

وجميع هؤلاء نسبوه إلى الزبرقان، ولكنَّ الموجود في الكافي المطبوع نسبته إلى ابن الزبرقان، والأوَّل هو الصحيح.

شرح الغريب منه: البيت من قصيدة قالها الشاعر حينما حمل صدقات قومه إلى أبي بكر، وقد روى بعض أبياتها في معجم البلدان، ج ٤، ص ٨٢. وههههه اسم رجل، لكنَّه لم يوجد في أعلام العرب - قسم الرجال - والموجود في جميع المصادر التي نقلت هذا البيت: «ههههه».

والصمد: السَّيِّدُ المصمود إليه في الحوائج، وقيل: الكامل الذي لا عيب فيه. (لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨-٢٥٩، صمد). والشاهد فيه: قوله: «الصمد» أي المصمود إليه، أو المقصود في الحوائج.

١. في شرح المازندراني: «وعلوته».

٢. الوزن: بسيط. والقائل: هو شَدَّادُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فِي حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ، وَشَدَّادُ بْنُ مُعَاوِيَةَ هُوَ أَبُو عَنَتْرَةَ الشَّاعِرِ الْجَاهِلِيِّ الْمَشْهُورُ بِشَجَاعَتِهِ، وَيَعُدُّ شَدَّادُ أَحَدَ قَادَةِ بَنِي عَبْسِ الْفَرَسَانَ فِي حَرْبِ دَاخَسٍ وَالْغُبَرَاءِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ عَبْسٍ وَذُبْيَانَ.

لكنَّ الموجود في العقد الفريد، ج ٦، ص ١٨-٢٠: أَنَّ قَاتَلَ حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ الْوَارِدَ اسْمُهُ فِي الْبَيْتِ هُوَ عَمْرُو بْنُ الْأَسْلَعِ الْعَبْسِيُّ وَالْحَارِثُ بْنُ زَهْرٍ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْأَسْلَعِ مُفْتَخِرًا عَلَى بَنِي ذُبْيَانَ:

إِنَّ السَّمَاءَ وَإِنَّ الْأَرْضَ شَاهِدَةٌ  
وَاللَّهُ يَشْهَدُ وَالْإِنْسَانُ وَالْبَلَدُ  
أَتَى جَزِيثُ بْنُ بَدْرٍ بِسَعِيهِمْ  
يَوْمَ الْهَبَاءِ قَتَلًا مَالَهُ قُوْدُ

وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ، وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - هُوَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ الَّذِي جَمِيعُ الْخَلْقِ - مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ - إِلَيْهِ يَضَعُونَ فِي الْحَوَائِجِ، وَإِلَيْهِ يُلْجَأُونَ<sup>١</sup> عِنْدَ الشَّدَائِدِ، وَمِنْهُ يَرْجُونَ الرَّخَاءَ وَدَوَامَ النِّعَمَاءِ لِيَتَذَقَّ عَنْهُمْ الشَّدَائِدُ.

## ١٩ - بَابُ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ

١٢٥/١

٣٢٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَزْمَكِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبَّاسٍ الْجَرَّاذِيِّ<sup>٢</sup>، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ

والمشرفة في أيامنا نَقِدُ  
خذها حذيف فأنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ

لَمَّا التَقِينَا عَلَى أَرْجَاءِ جُمُعَتِهَا  
عَلَوْتُهُ بِحَامٍ ثُمَّ قُلْتُ لَهُ

وكذا نسب إلى عمرو بن الأسلع الفيروزآبادي في بهائر ذوي التمييز، ج ٣، ص ٤٤٠، والأستاذ أحمد عبد الغفور العطار محقق كتاب صحاح الجوهري (الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٩، صمد).

أما باقي المصادر التي أوردت هذا البيت والتي سنذكرها فلم تنسبه إلى أحد، وذلك مما يقلل احتمال الجزم بنسبته إلى أحد الرجلين، ولعل الذي ضرب حذيفة بن بدر الفزاري هو شُدَاد بن معاوية؛ لأنه كان أحد فرسان يوم الهباءة. ونسب ابن الأثير الضرب إلى قرواش بن عمرو بن الأسلع، دون أن يذكر الشعر (الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٥٧٩). وعليه تكون نسبة الضرب غير ثابتة في المصادر التاريخية، وتتبعها نسبة البيت.

وجاء هذا البيت في عدة كتب، منها: الأملاني للقالبي، ج ٢، ص ٢٨٨؛ مجمل اللغة، ج ٣، ص ٢٤١؛ معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٣١٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٩؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨؛ بهائر ذوي التمييز للفيروزآبادي، ج ٣، ص ٤٤٠؛ تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ٢٤٥؛ العقد الفريد، ج ٦، ص ٢٠؛ تاج العروس، ج ٨، ص ٢٩٥، وغيرها.

شرح الغريب: علاء بالسيف: ضربه، والحسام: السيف القاطع، وحام السيف أيضاً: طرفه الذي يضرب به (الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٩، حسم).

وحذيف منادى مزخّم، وهو حذيفة بن بدر الفزاري الذي قاد بني فزارة ومزة يوم النار ويوم الجفار، وفي حرب داحس والغبراء حتى قتل فيها يوم الهباءة. والصمد: السيّد المقصود في الحوائج. لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨، (صمد).

١. في حاشية «ض»: «وعليه يلحون».

٢. في «ب، بر، بف»: «في».

٣. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، يح، بس، بف، جر» وحاشية «بر» والوافي والطبعة الحجرية من

الْجَعْفَرِيُّ<sup>١</sup>:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَهُ قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ<sup>٢</sup> الذَّنْبَا، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِلُ<sup>٣</sup>، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى أَنْ يَنْزِلَ، إِنَّمَا مَنْظَرُهُ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ سَوَاءٌ، لَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ قَرِيبٌ<sup>٤</sup>، وَلَمْ يَقْرُبْ مِنْهُ بَعِيدٌ<sup>٥</sup>، وَلَمْ يَخْتَجِ إِلَى شَيْءٍ، بَلْ يَخْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ ذُو الطَّوْلِ<sup>٦</sup>، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.

أَمَّا قَوْلُ الْوَاصِفِينَ<sup>٧</sup>: إِنَّهُ يَنْزِلُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى<sup>٨</sup>، فَإِنَّمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَنْسِبُهُ إِلَى نَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكِ مُخْتَاجٍ<sup>٩</sup> إِلَى مَنْ يَحْرُكُهُ أَوْ يَتَحَرَّكُ بِهِ<sup>١٠</sup>، فَمَنْ ظَنَّ بِاللَّهِ الظُّنُونَ، هَلَكَ<sup>١١</sup>؛ فَاحْذَرُوا فِي صِفَاتِهِ مِنْ أَنْ تَقِفُوا<sup>١٢</sup> لَهُ عَلَى حَدِّ تَحْدُونِهِ<sup>١٣</sup> بِنَقْصٍ، أَوْ

١. الكافي. وفي «بر»: «الجراديني». وفي المطبوع: «الخراديني». ولم يُعلم ضبطه بالجزم، وفي «ج» و «و»: «الجراديني» بضم الجيم.

وعلي بن العباس هذا، هو علي بن العباس الجراديني الرازي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥٥، الرقم ٦٦٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٧٩، الرقم ٩٥.

١. في «بر»: «الجعفي». والظاهر أن يعقوب هذا، هو يعقوب بن جعفر بن إبراهيم بن محمد الجعفري، من أولاد جعفر الطيار. راجع: تهذيب الأسماء، ص ٣٢٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٣٢٠، الرقم ٢٨١٠.

٢. في «ض» بـ، «يح» بر، «بس» بف، وحاشية «ف»: «سماء».

٣. في «يح»: «لا يبرح». ٤. في حاشية «ج»: «منا».

٥. في حاشية «ج»: «منا».

٦. «الطول»: المَنَ والفضل والإعطاء والإنعام. أنظر: الصحاح، ج ٥، ١٧٥٥ (منز).

٧. في «ف»: «وله». ٨. في «ف» والتوحيد: «إنه تبارك وتعالى ينزل».

٩. في «ج» بـ، «يح»: «يحتاج».

١٠. في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٩٣: «وفي العطف مناقشة يمكن دفعها بتقدير الموصول، أي ما يتحرك به، أو يجعل «من» شاملة لغير العاقل على التغليب».

١١. في «ج» والتوحيد: «فهلك».

١٢. في حاشية «ج»: «تفعوا». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٦٤: «قوله: من أن يقفوا، من وقف يقف، أي يقوموا في الوصف له وتوصيفه على حدِّ، فتحْدُونَهُ بنقص أو زيادة. ويحتمل أن يكون من قفا يقفوا، أي تتبعوا له في البحث عن صفاته تتبعاً على حدِّ تحْدُونَهُ بنقص أو زيادة».

١٣. في شرح المازندراني: «تحدونه، استئناف لبيان الوقوف، أو حال عن فاعل تقفوا».

زِيَادَةً، أَوْ تَحْرِيكٍ، أَوْ تَحْزِيلٍ، أَوْ زَوَالٍ، أَوْ اسْتِئْزَالٍ، أَوْ نَهْوٍ، أَوْ قُعُودٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ صِفَةِ<sup>١</sup> الْوَاصِفِينَ، وَتَغَبَّ النَّاعِيَتَيْنِ، وَتَوَهَّمِ الْمَتَوَهِّمِينَ «وَتَوَكَّلْ عَلَى الْغَزِيذِ الرَّجِيمِ»<sup>٢</sup> الَّذِي يَزَاكَ حِينَ تَقُومُ<sup>٣</sup> وَتَقْلُبُكَ فِي السَّاجِدِينَ<sup>٤</sup>»<sup>٥</sup>.

٣٢٩ / ٢. وَغَنَّهُ<sup>٦</sup> رَفَعَهُ، عَنِ<sup>٧</sup> الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ:  
عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ<sup>٨</sup> أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَقُولُ: إِنَّهُ قَائِمٌ؛ فَأَزِيلُهُ عَنْ مَكَانِهِ<sup>٩</sup>، وَلَا أُحْدِثُهُ بِمَكَانٍ  
يَكُونُ فِيهِ، وَلَا أُحْدِثُهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالْجَوَارِحِ، وَلَا أُحْدِثُهُ بِلَفْظٍ شَقٍ<sup>١٠</sup>  
فَمٍ، وَلَكِنْ كَمَا قَالَ اللَّهُ<sup>١١</sup> تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «كُنْ فَيَكُونُ»<sup>١٢</sup> بِمَشِيقَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ فِي  
نَفْسٍ<sup>١٣</sup>، صَمَدًا قَدَامًا، لَمْ يَخْتَجْ إِلَى شَرِيكَ يَذْكُرْ لَهُ<sup>١٤</sup> مُلْكَهُ، وَلَا يَفْتَحْ لَهُ أَبْوَابَ عِلْمِهِ<sup>١٥</sup>»<sup>١٦</sup>.

١. في «ف»: «صفات».

٢. الشعراء (٢٦): ٢١٧-٢١٩.

٣. التوحيد، ص ١٨٣، ح ١٨، بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي. الوافي، ج ١، ص ٣٩٥، ح ٣١٩.

٤. الظاهر رجوع الضمير إلى محمد بن يعقوب، مصنف الكتاب، كما هو الأمر في سند الحديث الثالث و ذيل الحديث الرابع كما لا يخفى، والآتي بالضمير في هذه الأسناد الثلاثة هو راوي الكتاب.

ثم إن الظاهر أن المراد من «رفعه» هو الإسناد المذكور في السند المتقدم، إلى الحسن بن راشد، كما يبدو ذلك من التوحيد، ص ١٨٣، ح ١٩.

٥. في «يح»: «يف»، وحاشية «و»: «إلى».

٦. في التعليقة للداماد: «مكان» ونقله المازندراني عن بعض النسخ.

٧. «الشَّقَّ»: الفصل في الشيء والفُرْجَةُ والصدع. «الشَّقَّ»: الناحية والمشقة. والمعنى: لا أحده بكلمة تخرج من ناحية الفهم، أو من فُرْجَةِ الفهم، أو مشقته. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٩١ (شقق)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٩٥؛ الوافي، ج ١، ص ٣٩٨.

٨. في «ب»: «ج»، ض، «يح»، بر، بس، «يف» والتوحيد: «الله».

٩. البقرة (٢): ١٧؛ آل عمران (٣): ٤٧ و ٥٦. ومواضع أخر.

١٠. في الوافي: «في نفس»، بالتحريك. ويحتمل التسين، أي من غير تردد وتفكر وروية في نفس.

١١. في شرح المازندراني: «من التذكير أو الإذكار». وفي «ف»: «الله». وفي التوحيد: «يكون في» بدل «يذكر له».

١٢. قال صدر المتألهين في شرحه، ص ٣٠٢: «فجملة: لا يفتح له أبواب علمه، في موضع الحال عن فاعل «لم يحتج» أو ضمير «له» المنصوب المحل للمفعولية». وقال المازندراني في شرحه: «يفتح، عطف على «يذكر» و«لا» لتأكيد النفي».

١٣. التوحيد، ص ١٨٣، ح ١٩، بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي،

٣٣٠ / ٣. وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>١</sup>، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، قَالَ:

قَالَ ابْنُ أَبِي الْعَوَّاجِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي بَعْضِ مَا كَانَ يُخَاوِرُهُ: ذَكَرْتَ اللَّهَ، فَأَخْلَتْ<sup>٢</sup> عَلَى غَائِبٍ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَبِذَلِكَ، كَيْفَ يَكُونُ غَائِباً مَنْ هُوَ مَعَ خَلْقِهِ شَاهِدٌ<sup>٣</sup>، وَإِلَيْهِمْ ١٢٦/١ أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ<sup>٤</sup>، يَسْمَعُ كَلَامَهُمْ، وَيَرَى أَشْخَاصَهُمْ، وَيَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ<sup>٥</sup>».

فَقَالَ ابْنُ أَبِي الْعَوَّاجِ: أَمْ هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ؟ أَلَيْسَ إِذَا كَانَ فِي السَّمَاءِ، كَيْفَ يَكُونُ فِي الْأَرْضِ<sup>٦</sup>؟ وَإِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ، كَيْفَ يَكُونُ فِي السَّمَاءِ<sup>٧</sup>؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا وَصَفْتُ الْمَخْلُوقَ الَّذِي إِذَا انْتَقَلَ عَنْ مَكَانٍ، اشْتَغَلَ بِهِ مَكَانٌ، وَخَلَا مِنْهُ مَكَانٌ، فَلَا يَذَرِي فِي الْمَكَانِ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ مَا يَخْذُلُهُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ، فَأَمَّا اللَّهُ - الْعَظِيمُ الشَّانِ، الْمَلِكُ، الدَّيَّانُ - فَلَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ<sup>٨</sup>، وَلَا

١. عن علي بن العباس، عن الحسن بن راشد. الوافي، ج ١، ص ٣٩٧، ح ٣٢٠.

٢. في «ف»: «عن محمد». لكن الظاهر أنه سهو، وعيسى بن يونس، هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، روى عنه عمرو بن محمد بن بكير الناقد. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٢١٣، الرقم ٤٤٤٢؛ وج ٢٣، ص ٦٢، الرقم ٤٦٧٣.

أما ما ورد في التعليقة للدمام، ص ٣٠٥، من أن عمرو بن محمد هو عمرو بن محمد الأسدي من رجال الكاظم عليه السلام وعيسى بن يونس هو الشاكري الكوفي من رجال الصادق عليه السلام، فلم يظهر لنا وجهه؛ فإننا لم نجد - مع الفحص الأكيد - عيسى بن يونس الشاكري في موضع.

٣. في شرح صدر المتألهين، ص ٣٠٢: «أُحِلَّتْ، من الحوالة. يقال: أُحِلْتُ زيدا بما كان له علي - وهو كذا درهم - على رجل، فأنما محيل، وزيد محال ومحتال، والدرهم محال به، والرجل محال عليه». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨١ (حول).

٤. اقتباس من الآية ١٦ سورة ق (٥٠): «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ». وفي الوافي: «حبل الوريد: عرق في العنق».

٥. في «ف»، «بس»، وحاشية ج، «بح»، وشرح صدر المتألهين: «ما حدث». وفي «ف»: «ما أحدث».

٦. في «ف»: «من المكان».



يَسْتَقِيلُ<sup>١</sup> بِهِ مَكَانٌ، وَلَا يَكُونُ إِلَى مَكَانٍ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى مَكَانٍ<sup>٢</sup>.

٣٣١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام: جَعَلَنِي اللَّهُ فِذَاكَ يَا سَيِّدِي، قَدْ رَوَيْ لَنَا أَنَّ اللَّهَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ، عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ كُلُّ<sup>٣</sup> لَيْلَةٍ فِي النُّصْفِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ<sup>٤</sup>، إِلَى السَّمَاءِ<sup>٥</sup> الدُّنْيَا.

وَرَوَيْ أَنَّهُ يَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَزَّةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَوْضِعِهِ، فَقَالَ بَعْضُ مَوَالِيكَ فِي ذَلِكَ: إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ، فَقَدْ يَلْقَاهُ الْهَوَاءُ، وَيَتَكَنَّفُ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ، وَالْهَوَاءُ جِسْمٌ رَقِيقٌ يَتَكَنَّفُ<sup>٧</sup> عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِقَدَرِهِ، فَكَيْفَ يَتَكَنَّفُ<sup>٨</sup> عَلَيْهِ جَلُّ ثَنَاؤُهُ<sup>٩</sup> عَلَى هَذَا الْمِثَالِ؟<sup>١٠</sup> فَوَقَّعَ عليه السلام: «عَلِمَ ذَلِكَ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْمُقَدَّرُ لَهُ بِمَا هُوَ أَحْسَنُ تَقْدِيرًا. وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ

١. في حاشية «ض»: «ولا يشغل».

٢. التوحيد، ص ٢٥٣، ح ٤، بسنده عن محمد بن إسماعيل؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٢٢٢٥، بسنده عن عيسى بن يونس. وفي الأمالي للصديق، ص ٦٦٦، المجلس ٩٠، ضمن ح ٤؛ وعلل الشرائع، ص ٤٠٣، ضمن ح ٤، بسند آخر إلى قوله: «ويعلم أسرارهم» ومن قوله: «إنما وصف المخلوق...»؛ وفي الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٩٩، بسند آخر، إلى قوله: «ويعلم أسرارهم» ومن قوله: «فلايخلو منه مكان...» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٩٩، ح ٣٢١.

٣. في «بح»: «في كل».

٤. في «ب»، «بح» والوافي: - «من الليل». وفي شرح المازندراني: «الليلة».

٥. في «بح» وحاشية «ف»: «سما». وفي حاشية «ج»: «سمائك».

٦. في «ب»، «ج»، «ض»، «ف»، «بح»، «بر»، «بس»، «بف» وشرح صدر المتألهين: «يتكفف». وفي حاشية «ج»: «يتكفف - يتكفف». ويتكفف. وفي حاشية «ض»: «يتكفف». وفي التعليقة للداماد، ص ٣٠٧: «تكففه واكتفه بمعنى، أي، أحاط به. والتعديلة بـ «على» لتضمن معنى الاحتواء». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٤ (كفف).

٧. في «ب»، «ج»، «ض»، «ف»، «بر»، «بس»، «بف» وشرح صدر المتألهين: «يتكفف». وفي حاشية «ج»: «يتكفف - يتكفف».

٨. في «ب»، «ج»، «ض»، «ف»، «بح»، «بر»، «بس»، «بف» وشرح صدر المتألهين وحاشية بدرالدين: «يتكفف». وفي حاشية «ج»: «يتكفف - يتكفف». وفي حاشية «بح»: «يتكفف».

٩. في «ج»، «بر»، «بس»، «بف» وحاشية «ف»: «جل وعز».

فِي السَّمَاءِ الثَّنِيَا، فَهُوَ كَمَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَالْأَشْيَاءُ كُلُّهَا لَهُ<sup>٢</sup> سَوَاءٌ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَ<sup>٣</sup>مُلْكًا وَإِحَاطَةً.

● وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى مِثْلَهُ.<sup>٤</sup>

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾:

٣٣٢ / ٥. عَنْهُ، عَنْ ٧ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

127/1

يَزِيدُ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ» فَقَالَ: «هُوَ وَاحِدٌ وَاجِدٌ<sup>٩</sup> الدَّاتِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَبِذَلِكَ<sup>١٠</sup> وَصَفَ نَفْسَهُ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ بِالْإِشْرَافِ وَالْإِخَاطَةِ وَالْقُدْرَةِ» لَا يَغْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ<sup>١١</sup> بِالْإِخَاطَةِ وَالْعِلْمِ، لَا بِالدَّاتِ، لِأَنَّ الْأَمَاكِينَ مَخْدُودَةٌ تَخْوِيهَا حُدُودُ أَرْبَعَةٍ، فَإِذَا كَانَ بِالدَّاتِ لَزِمَهَا<sup>١٢</sup> الْخَوَايَةِ<sup>١٣</sup>.

١. في شرح صدر المتألهين: «على».

٢. في «بس»: «له كلها».

۳. فی (ب) :- (و)۔

٤. الوافي، ج ١، ص ٤٠٣، ح ٣٢٤.

٥. هكذا في «ب، ج، ف، ح، بر، بس، بف»، وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و». قال المازندراني في شرحه: «وفي قوله، عطف على الحركة والانتقال ... أي باب الحركة والانتقال، وفي تفسير قوله تعالى:»

٦. المجادلة (٥٨): ٧.

٧. في «بر»: - «عنه، عن». والضمير راجع إلى محمد بن يعقوب مصنف الكتاب، كما هو الظاهر.

٨. في التوحيد: «أَحَدِي».

٩. في «ب، بس» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «وبذلك».

١٠. سبأ (٣٤): ٣. ١١. في «بحر»: «الزمها».

١٢. في شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٠٧: «ضمير التأنيث في «لزمها» للذات ... يعني إذا كان عدم بعد شيء عنه باعتبار حصول ذاته تعالى في مكان قريب منه، لزم احتواء المكان عليه وكونه فيما يحيط به حدود أربعة، كل حد مقابل نظيره، وأنه محال». وانظر: شرح صدر المثاليين، ص ٣٥.

١٣. التوحيد، ص ١٣١، ح ١٣، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة. الوافي، ج ١، ص ٤٠١، ح ٣٣٢.

فِي قَوْلِهِ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»<sup>١</sup>:

٣٣٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخُشَّابِ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» فَقَالَ: «اسْتَوَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ<sup>٢</sup>؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ<sup>٣</sup>».

٣٣٤ / ٧. وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَارِدٍ: أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» فَقَالَ: «اسْتَوَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ<sup>٤</sup>؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ<sup>٥</sup>».

٣٣٥ / ٨. وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» فَقَالَ: «اسْتَوَى فِي كُلِّ شَيْءٍ<sup>٦</sup>؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ<sup>٧</sup>، لَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ بَعِيدٌ<sup>٨</sup>، وَلَمْ

١. طه (٢٠): ٥. ٢. في التوحيد والمعاني وحاشية ميرزا رفيعا: «من».

٣. في شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٠٩: «استوى على كل شيء، أي استولى عليه بالقدرة والغلبة، أو استوت نسبتة إليه بالعلم والإحاطة».

٤. التوحيد، ص ٣١٦، ح ٤، عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن بعض رجاله رفعه، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١، ص ٤١٣، ح ٣٣٤.

٥. في حاشية «بح» «على». وفي حاشية «ض» «بر» «في».

٦. التوحيد، ص ٣١٥، ح ١؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٥٩، بسندهما عن سهل بن زياد الأدمي. وفي التوحيد، ص ٣١٧، ح ٧؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٩، ح ١، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن مقاتل بن سليمان، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١، ص ٤١٣، ح ٣٣٥.

٧. في «بر» - «وعنه، عن».

٨. في التوحيد: «من».

٩. في «ف» «قريب».

يَقْرُبُ مِنْهُ قَرِيبٌ<sup>١</sup>، اسْتَوَى فِي كُلِّ شَيْءٍ<sup>٢</sup>.

٣٣٦ / ٩. وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ فِي شَيْءٍ، أَوْ عَلَى شَيْءٍ، فَقَدْ كَفَرَ». قُلْتُ<sup>٣</sup>: فَسَرَّ لِي، قَالَ: «أَغْنِي بِالْحَوَايَةِ<sup>٤</sup> مِنَ الشَّيْءِ<sup>٥</sup> لَهُ، أَوْ بِإِمْسَاكِ لَهُ<sup>٦</sup>، أَوْ مِنْ شَيْءٍ سَبَقَهُ<sup>٧</sup>».

٣٣٧ / ١٠. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ مِنْ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مُخَذَّأً؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فِي شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مَحْضُورًا؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَلَى شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مَحْمُولًا<sup>٨</sup>». فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ»<sup>٩</sup>:

٣٣٨ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ أَبُو شَاكِرٍ الدِّيصَانِيُّ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَةً هِيَ قَوْلُنَا<sup>١٠</sup>، قُلْتُ: مَا<sup>١١</sup> هِيَ؟ فَقَالَ:

١. في «ف»: «بعيد».

٢. في التوحيد: «من».

٣. التوحيد، ص ٣١٥، ح ٢، بسنده عن محمد بن الحسين - الوافي، ج ١، ص ٤١٣، ح ٣٣٦.

٤. في «بر»: «وعنه، عن».

٥. في حاشية «ض»: «فقلت».

٦. في «ض»: «فسره».

٧. في الوافي: «الباء في «بالحواية» و«بإمساك» متعلق بمحذوف، تقديره: أعني بقولي في شيء كونه بالحواية... فالحواية تفسير ل«في»، والإمساك ل«على» والسبق ل«من». والنشر على غير ترتيب اللف». وانظر شرح صدر المثاليين، ص ٣٠٦؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١١٤.

٨. في شرح المازندراني: «من شيء».

٩. في شرح المازندراني: «-«له»».

١٠. التوحيد، ص ٣١٧، ح ٥، بسنده عن الحسين بن سعيد - الوافي، ج ١، ص ٤١٤، ح ٣٣٧.

١١. التوحيد، ص ٣١٧، ح ٦؛ وفي رواية أخرى: من زعم أن الله... وفيه، ص ٣١٧، ح ٩، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام - الوافي، ج ١، ص ٤١٤، ح ٣٣٨.

١٢. الزخرف (٤٣): ٨٤.

١٣. في التوحيد: «قوة لنا» بدل «قولنا».

١٤. في التوحيد والوافي: «وما».

﴿وَمَوْأَدُنَا فِي السَّمَاءِ إِنَّهُ فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ﴾<sup>١</sup> قَلَمُ أَدْرِ بِمَا أُجِيبُهُ، فَخَجَجْتُ<sup>٢</sup>، فَخَجَزْتُ<sup>٣</sup> ١٢٩/١  
 أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ<sup>٤</sup>: «هَذَا كَلَامُ زَنْدِيقٍ<sup>٥</sup> خَبِيثٍ، إِذَا<sup>٦</sup> رَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ: مَا اسْمُكَ  
 بِالْكُوفَةِ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ<sup>٧</sup>: «فُلَانٌ»، فَقُلْ لَهُ: مَا اسْمُكَ بِالْبَصْرَةِ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ: «فُلَانٌ»، فَقُلْ<sup>٨</sup>: كَذَلِكَ  
 اللَّهُ رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ إِلَهُ، وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ، وَفِي الْبَحَارِ إِلَهُ، وَفِي الْعِفَارِ إِلَهُ، وَفِي كُلِّ  
 مَكَانٍ إِلَهُ».

قَالَ<sup>٩</sup>: فَقَدِمْتُ، فَأَتَيْتُ أَبَا شَاكِرٍ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: هَذِهِ نُقِلَتْ مِنَ الْحِجَابِ<sup>١٠</sup>.

## ٢٠- بَابُ الْعَرْشِ وَالْكَرْسِيِّ

٣٣٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّيْقَبِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:  
 سَأَلَ الْجَائِلِيَّ<sup>١١</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ<sup>١٢</sup>: أَخْبِرْنِي عَنْ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يَحْمِلُ  
 الْعَرْشَ أَمْ<sup>١٣</sup> الْعَرْشُ يَحْمِلُهُ؟

١. في حاشية «بح»: «قال».

٢. عند صدر المتألهين: «فَخَجَجْتُ» أي صرْتُ محجوجاً مغلوباً لأبي شاكِر. وعند المازندراني: «فَخَجَجْتُ» أي فذهبتُ إلى مكة وفعلت أفعال الحج، مع احتمال الأول. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٠٩؛ شرح المازندراني، ص ٤، ص ١١٦.

٣. وفي «ف»، «بس»، «بف»، وشرح صدر المتألهين: «قال».

٤. «الزنديق» من الثنوية، أو القائل ببقاء الدهر، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان. ويقال عند العرب لكل ملحد ودهرى. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٤٧؛

القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٨٤ (زندق).

٥. في «ض»: «فإذا».

٦. في «بح» وحاشية «ف»: «ولك».

٧. في «ف» وشرح صدر المتألهين: «وله».

٨. في حاشية «ض»: «البحر».

٩. في «بر»: «قال».

١٠. التوحيد، ص ١٣٣، ح ١٦، بسنده عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١، ص ٤٠٠، ح ٣٢٢.

١١. «الجائلي»: رئيس النصاري في بلاد الإسلام. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٨ (جائليق).

١٢. هكذا في «ب»، «ج»، «ض»، «و»، «بر»، «بس»، «بف»، والوافي والبحار. وفي «بح» والمطبوع: «وله».

١٣. في البحار: «أو».

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - حَامِلُ الْعَرْشِ وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ يُغْشِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا»<sup>١</sup>.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِهِ: «وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ»<sup>٢</sup> فَكَيْفَ قَالَ<sup>٣</sup> ذَلِكَ<sup>٤</sup>، وَقُلْتَ: إِنَّهُ يَحْمِلُ الْعَرْشَ وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟!

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «إِنَّ الْعَرْشَ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنْوَارٍ أَرْبَعَةٍ: نُورٍ أَحْمَرَ، مِنْهُ اخْمَرَّتِ الْخُمْرَةُ، وَنُورٍ أَخْضَرَ، مِنْهُ اخْضَرَّتِ الْخَضِرَةُ، وَنُورٍ أَصْفَرَ، مِنْهُ اصْفَرَّتِ الصُّفْرَةُ، وَنُورٍ أَبْيَضَ، مِنْهُ الْبَيَاضُ»<sup>٥</sup>، وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي حَمَلَهُ اللَّهُ الْحَمَلَةَ، وَذَلِكَ نُورٌ مِنْ<sup>٦</sup> عَظَمَتِهِ، فَبِعَظَمَتِهِ<sup>٧</sup> وَنُورِهِ أَبْصَرَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ عَادَاةَ الْجَاهِلُونَ، وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ ابْتَنَى<sup>٨</sup> مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ<sup>٩</sup> وَالْأَرْضِ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ إِلَيْهِ النُّوسِيلَةَ بِالْأَعْمَالِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْأَذْيَانِ الْمُشْتَبِهَةِ<sup>١٠</sup>، فَكُلُّ<sup>١١</sup> مَحْمُولٍ - يَحْمِلُهُ اللَّهُ بِنُورِهِ وَعَظَمَتِهِ وَقُدْرَتِهِ - لَا يَسْتَطِيعُ لِنَفْسِهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا، فَكُلُّ شَيْءٍ مَحْمُولٌ، ١٣٠/١

١. فاطر (٣٥): ٤١.

٢. الحاقة (٦٩): ١٧.

٣. في البحار: - «قال».

٤. في «ب»، ج، ض، ف، يح، بس، بف، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والبحار: «ذاك».

٥. في «ف»: «اخضر». ٦. في «ف»: «اصفر».

٧. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، يح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «ومنه

[البياض] البياض». ٨. في البحار: «من نور».

٩. في «ض»: «وبعظمته».

١٠. «ابتغى»: طلب، من ابتغيت الشيء وتبغيته، إذا طلبته. الصحيح، ج ٦، ص ٢٢٨٣ (بغى).

١١. في «ب»، ف، يح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي: «السماء».

١٢. في «ج»: «المشبهة». وفي «بف» والوافي: «المشبهة». وفي حاشية «ض»: «

المشبهة».

١٣. في البحار: «وشي».

وَاللّٰهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالٰى - الْمُمْسِكُ لَهُمَا أَنْ تَزُولَا، وَالْمُحِيطُ بِهِمَا مِنْ شَيْءٍ، وَهُوَ حَيَاةُ كُلِّ شَيْءٍ، وَتَوَرُّ كُلِّ شَيْءٍ «سُبْحَانَهُ وَتَعَالٰى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا»<sup>٢</sup>.

قَالَ لَهُ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَيْنَ هُوَ؟

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع): «هُوَ هَاهُنَا، وَهَاهُنَا، وَفَوْقُ، وَتَحْتُ، وَمُحِيطٌ بِنَا، وَمَعَنَا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالٰى: «مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا»<sup>٣</sup> قَالَ كُرْسِيُّ<sup>٤</sup> مُحِيطٌ بِالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى «وَلِنْ تَجْهَرُوا بِالْقَوْلِ فَيَنْتَهِي عَنِ السِّرِّ وَأَخْفَى»<sup>٥</sup>، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالٰى: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ»<sup>٦</sup> فَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ حَمَلَهُمُ اللَّهُ عِلْمَهُ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ عَنْ<sup>٧</sup> هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ خَلَقَ اللَّهُ فِي<sup>٨</sup> مَلَكُوتِهِ، وَهُوَ الْمَلَكُوتُ<sup>٩</sup> الَّذِي أَرَاهُ اللَّهُ أَصْفِيَاءَهُ وَأَرَاهُ<sup>١٠</sup> خَلِيلَهُ (ع)، فَقَالَ: «وَكَذَلِكَ تَرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>١١</sup> وَكَيْفَ يَحْمِلُ حَمَلَةَ الْعَرْشِ اللَّهُ<sup>١٢</sup>، وَبِحَيَاتِهِ حَيْثُ قُلُوبُهُمْ، وَبَنُورِهِ اهْتَدَوْا إِلَى.....»

١ . يجوز جزر «المحيط» بالمطف على ضمير لهما، يعني: الممسك لهما، والمحيط بهما أن تزولا من الشيئية.

ويجوز رفعه بالمطف على الممسك، يعني: المحيط بهما بما حوياه من شيء. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٣١٣؛

شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٢٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٧٤.

٢ . الإسراء (١٧): ٤٣. ٣ . المجادلة (٥٨): ٧.

٤ . في «بس»: «والكرسي». ٥ . طه (٢٠): ٧-٦.

٦ . البقرة (٢): ٢٥٥. ٧ . في «ف» والتعليقة للداماد والبحار: «من».

٨ . في شرح صدر المتألهين: «+ ملكه و».

٩ . هكذا في «ب، ج، ض، ي، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والمازندراني وحاشية ميرزا رفيعا والوافي

والبحار. وفي «ف»: «وهو ملكوت». وفي المطبوع: «- وهو الملكوت».

١٠ . في حاشية «بر»: «+ إبراهيم». ١١ . الأنعام (٦): ٧٥.

١٢ . قرأ الداماد في التعليقة، ص ٣١٤: «حملة في الله» بدل «حملة العرش الله». ثم قال: «حملة»، بالنصب على

مَعْرِفَتِهِ؟<sup>١</sup>

٣٤٠ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:  
سَأَلَنِي أَبُو قُرَّةٌ<sup>٢</sup> الْمَحْدَّثُ أَنْ أُدْخِلَهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَأَذِنَ  
لِي، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ عَنِ الْخَلَائِلِ وَالْحَرَامِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ<sup>٣</sup>: أَفْتَقِرُّ أَنْ اللَّهَ مَحْمُولٌ؟  
فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «كُلُّ مَحْمُولٍ مَفْعُولٌ بِهِ، مُضَافٌ إِلَى غَيْرِهِ، مَخْتِاجٌ، وَالْمَحْمُولُ  
اسْمٌ نَقِصٌ فِي اللَّفْظِ، وَالْحَامِلُ فَاعِلٌ وَهُوَ فِي اللَّفْظِ مِذْحَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: فَوْقَ،  
وَتَحْتَ، وَأَعْلَى، وَأَسْفَلَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾<sup>٤</sup> وَلَمْ  
يَقُلْ فِي كُتُبِهِ: إِنَّهُ الْمَحْمُولُ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ الْحَامِلُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَالْمُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضِ أَنْ تَزُولَا، وَالْمَحْمُولُ مَا سِوَى اللَّهِ، وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ بِاللَّهِ وَاعْظَمَتِهِ قَطُّ قَالَ  
فِي دُعَائِهِ: يَا مَحْمُولُ.

قَالَ أَبُو قُرَّةٌ: فَإِنَّهُ قَالَ: «وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ»<sup>٥</sup> وَقَالَ:

المفعول المطلق، أي كيف تحمل العرش ربه الله سبحانه حمّله الذي في طوقه بالنسبة إلى محمولاته، ونسب ما  
في المتن إلى النسخ، ثم قال: «وليس بذلك؛ إذ كان السؤال: أن الله سبحانه أهو حامل العرش، أم العرش حامل  
إياه؟ تعالى عن ذلك، لا أن حملة العرش حاملة إياه. سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً». وردّه  
المازندراني في شرحه، ج ٤، ص ١٢٩ - ١٣١ والفيض في الوافي، ج ١، ص ٤٩٨ بأن لا تساعده النسخ  
والفصاحة وضمان الجمع فيما بعد، وبغير ذلك.

١. الوافي، ج ١، ص ٤٩٥، ح ٣٩٦؛ البحار، ج ٥٨، ص ٩، ح ٨.

٢. قال صدر المتألهين في شرحه: «الظاهر أن أبا قُرَّة كان رجلاً ظاهرياً». وقال المازندراني في شرحه: «أبو قُرَّة  
المحدث صاحب شيرمة، وكان مذهبه أن الله تعالى جسم فوق السماء دون ما سواها». وقال المحقق الشيرازي  
في حاشية الوافي: «قوله: أبو قُرَّة، هو كنية موسى بن طارق اليماني الزبيدي القاضي».

٣. في «بحر» - «وله».

٤. لوحظ هنا حكاية حال الكلمات الأربع في حالة الإضافة. ويجوز فيها الرفع أيضاً.

٥. في «ب» ج، ف، ي، بر، بس، بف: «له» بدل «ولله». وفي «ز» د، ص، ض: «وله». ولعله نقل في النسخ  
بالمعنى أو تصحيف من النسخ.

٦. الأعراف (٧): ١٨٠.

٧. الحاقّة (٦٩): ١٧.



«الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ»؟<sup>١</sup>

١٣١/١

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «الْعَرْشُ لَيْسَ هُوَ اللَّهُ، وَالْعَرْشُ اسْمٌ وَلِقْدَرَةٌ وَعَرْشٌ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ، ثُمَّ أَضَافَ<sup>٢</sup> الْحَمْلَ إِلَى غَيْرِهِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْبَدَ خَلْقَهُ بِحَمْلِ عَرْشِهِ وَهُمْ<sup>٣</sup> حَمَلَةٌ عَلَيْهِ، وَخَلَقًا يُسَبِّحُونَ حَوْلَ عَرْشِهِ وَهُمْ يَعْمَلُونَ<sup>٤</sup> بِعِلْمِهِ، وَمَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَ عِبَادِهِ، وَاسْتَعْبَدَ أَهْلَ الْأَرْضِ بِالطَّوَافِ حَوْلَ بَيْتِهِ، وَاللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى كَمَا قَالَ. وَالْعَرْشُ<sup>٥</sup> وَمَنْ يَحْمِلُهُ وَمَنْ حَوْلَ الْعَرْشِ، وَاللَّهُ الْحَامِلُ لَهُمْ، الْحَافِظُ<sup>٦</sup> لَهُمْ، الْمُمْسِكُ، الْقَائِمُ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يَقَالُ: مَحْمُولٌ، وَلَا أَسْفَلَ - قَوْلًا مُفْرَدًا لَا يُوَصِّلُ بِشَيْءٍ - فَيَفْسُدَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى».

قَالَ أَبُو قُرَّة: فَتَكْذَّبُ<sup>٧</sup> بِالرَّوَايَةِ الَّتِي جَاءَتْ: أَنَّ اللَّهَ إِذَا غَضِبَ إِنَّمَا يُعْرِفُ غَضَبَهُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ يَجِدُونَ ثِقْلَهُ<sup>٨</sup> عَلَى كَوَاهِلِهِمْ<sup>٩</sup>، فَيَجْرُونَ سَجْدًا<sup>١٠</sup>، فَإِذَا

١. غافر (٤٠): ٧. وفي حاشية «ف»: «ومن حوله».

٢. يحتمل أن تكون «إضاف» بكسر الهمزة على أنه مصدر مبتدأ مضاف بحذف التاء، فقوله: «خلق من خلقه» مرفوع خبراً، والخلق بمعنى التقدير؛ يعني إضافة حمل العرش إلى غيره تقدير من تقديراته. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٣٥.

٣. في شرح المازندراني: «ضمير الجمع يعود إلى «خلقته»؛ لأنه جنس يصدق على الكثير».

٤. في «ب، ف»: «يعلمون». ٥. في «بج»: «وملائكته». وفي «ف»: «ومليكه».

٦. «العرش» وما عطف عليه مبتدأ خبره محذوف، تقديره: محمول كلهم، أو سواء في نسبتهم إليه تعالى، بقرينة السابق واللاحق. واحتمل المازندراني عطفه على «الأرض» أيضاً؛ بمعنى استعبدتهم. أنظر: شرح صدر

المتألهين، ص ٣١٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٣٦؛ «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٧٧.

٧. في «ب، بس، بف»: «والحافظ». ٨. في «ف»: «وهو».

٩. في «ف»: «وقال».

١٠. في «ب، بر»: «فتكذب». وفي شرح المازندراني: «استفهام على سبيل الإنكار، بحذف أذاته».

١١. هو هنا بمعنى ما يقابل الخفة دون الوزن.

١٢. «الكراهل»: جمع كاهل، وهو الحارك، أي ما بين الكتفين. الصحيح، ج ٥، ص ١٨١٤ (كهل).

١٣. «فيخرون سجداً»، أي فيسقطون ساجدين. أنظر: الصحيح، ج ٢، ص ٦٤٣ (خر).

ذَهَبَ الْغَضَبُ، خَفَّ وَرَجَعُوا إِلَى مَوَاقِفِهِمْ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «أَخْبِرْنِي عَنْ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مُنْذُ لَعَنَ إِبْلِيسَ، إِلَى يَوْمِكَ هَذَا هُوَ غَضَبَانُ عَلَيْهِ، قَمَتِي رَضِي؟ وَهُوَ<sup>١</sup> فِي صِفَتِكَ لَمْ يَزَلْ غَضَبَانُ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ وَعَلَى أَوْلِيَائِهِ وَعَلَى أَتْبَاعِهِ، كَيْفَ<sup>٣</sup> تَجْتَرِي أَنْ تَصِفَ رَبَّكَ بِالتَّغْيِيرِ<sup>٤</sup> مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَأَنَّهُ<sup>٥</sup> يَجْرِي عَلَيْهِ مَا يَجْرِي<sup>٦</sup> عَلَى الْمَخْلُوقِينَ؟ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَمْ يَزَلْ مَعَ الرَّاغِبِينَ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ مَعَ الْمُتَغَيِّرِينَ، وَلَمْ يَتَبَدَّلْ مَعَ الْمُتَبَدِّلِينَ، وَمَنْ دُونَهُ فِي يَدِهِ وَتَذْيِيرِهِ، وَكُلُّهُمْ إِلَيْهِ مُخْتَاجٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَمَّنْ سِوَاهُ»<sup>٧</sup>.

٣ / ٣٤١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»<sup>٨</sup> فَقَالَ: «يَا فَضِيلُ، كُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ<sup>٩</sup>؛ السَّمَاوَاتُ<sup>١٠</sup> وَالْأَرْضُ وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ<sup>١١</sup>»<sup>١٢</sup>.

١. في «ف»: «فهو».

٢. في «بر»: «وكيف».

٣. هكذا في «ب» والوافي والبحار. وفي المطبوع وسائر النسخ: «بالتغيير».

٤. في «ب» وحاشية «ض»: «وأن».

٥. في «ب» وحاشية «ض»: «وأن».

٦. في «ب» وحاشية «ض»: «وأن».

٧. الاحتجاج، ج ٢، ص ٤٠٥، عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١، ص ٤٩٨، ح ٣٩٧؛ البحار، ج ٥٨، ص ١٤، ح ٩.

٨. البقرة (٢): ٢٥٥.

٩. في التوحيد: - «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ».

١٠. في «ض» وحاشية «ف»: «والسماوات». وفي شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤١: «والسماوات وما عطف عليها

مبتدأ، وقوله: «في الكرسي» خبره، وهذه الجملة بيان وتأکید لقوله: كُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ».

١١. في حاشية «ف»: «+» وفي قبضته.

١٢. التوحيد، ص ٣٢٧، ح ٣، بسنده عن حماد بن عيسى. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٥٣، عن زرارة، عن

٣٤٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ<sup>١</sup>، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَغْثَيْنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ<sup>٢</sup> أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»:  
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسِعَنَ الْكُرْسِيُّ، أَمْ الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟  
فَقَالَ: «بَلِ<sup>٣</sup> الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْعَرْشُ<sup>٤</sup>، وَكُلُّ شَيْءٍ وَسِعَ<sup>٥</sup>  
الْكُرْسِيُّ»<sup>٦</sup>.

٣٤٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ

١. أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ح ٤٥٦، عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٠٤، ح ٤٠٠.

٢. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، جر. وفي المطبوع: «بن ميمون» نقلاً من بعض النسخ. وثعلبة هذا، هو ثعلبة بن ميمون، روى كتابه عبد الله بن محمد الحجاجال، كما في رجال النجاشي، ص ١١٧، الرقم ٣٠٢.

٣. لا يحسن هذا السؤال مع علم السائل برفع «كرسيه»، فالسؤال إما لعدم علمه برفعه، أو سأل عنه مع علمه بذلك طلباً لتصحيح رفعه في الواقع، وميلاً لمعرفة كونه فاعلاً في نفس الأمر. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤٣.

٤. في «بف»: - «بل الكرسي» - إلى قوله في الحديث الخامس الآتي -: فقال.

٥. هاهنا وجوه من الإعراب: الأول: نصب «العرش» عطفاً على «السماوات» ورفع «كل شيء» على الابتداء، والجملة الفعلية بعده خبره بحذف العائد. الثاني: مثل الأول مع نصب «كل شيء» مفعولاً «وسع». الثالث: رفع «العرش» عطفاً على «الكرسي» الأول. الرابع: رفع «العرش» ابتداءً، ونصب «الكرسي» الثاني مفعولاً، وعطف «كل شيء» عليه، وجعل الجملة الفعلية خبراً. الخامس: رفع «العرش» ابتداءً، وعطف «كل شيء» عليه بحذف العائد ونصب «الكرسي» وجعل الجملة خبراً.

الاول هو المختار عند الشراح مع احتمال الثاني عند صدر المتألهين واستبعاد الرابع والخامس عند المازندراني. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣١٩؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٧٩.

٥. في التوحيد: «في».

٦. التوحيد، ص ٣٢٧، ح ٤، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن يحيى. تفسير القمي، ج ١، ص ٨٥، بسند آخر عن زرارة؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٥٧، عن زرارة، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٠٥، ح ٤٠١.

بن أيوب، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»: السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسِعَنَ الْكُرْسِيُّ، أَوِ الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَقَالَ: «إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ»<sup>١</sup>.

٣٤٤ / ٦. مُحَمَّدٌ<sup>٢</sup>، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَمَلَهُ الْعَرْشُ - وَالْعَرْشُ: الْعِلْمُ - ثَمَانِيَةَ: أَرْبَعَةَ مِثًا، وَأَرْبَعَةَ مِثَمَنْ شَاءَ اللَّهُ»<sup>٣</sup>.

٣٤٥ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ<sup>٤</sup>، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِئِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>٥</sup> فَقَالَ: «مَا يَقُولُونَ؟»<sup>٦</sup> قُلْتُ: يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ، وَالرَّبُّ فَوْقَهُ، فَقَالَ: «كَذَّبُوا، مَنْ زَعَمَ هَذَا، فَقَدْ صَيَّرَ اللَّهُ مَحْمُولًا، وَوَصَفَهُ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِ، وَلَزِمَهُ أَنْ الشَّيْءَ الَّذِي يَحْمِلُهُ أَقْوَى مِنْهُ».

١. التوحيد، ص ٣٢٨، ح ٥، بسنده عن الحسين بن سعيد. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٥٤، عن زرارة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٠٦، ح ٤٠٢.

٢. هكذا في «ألف، ح، ض، ف، و، بر، بس، بف، جر». وفي «ب، يع»: «محمَّد بن يحيى». وفي المطبوع: «محمَّد بن يحيى».

٣. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب فضل زيارة أبي الحسن الرضا عليه السلام، ح ٨١٨٣؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٨٤، ح ١٦٧. الوافي، ج ١، ص ٥٠٣، ح ٣٩٩.

٤. توسَّط عبد الرحمن بن كثير بين ابن محبوب وبين شيخه داود بن كثير الرقي، بل رواية ابن محبوب عن عبد الرحمن بن كثير منحصر بهذا الخبر، فلا يبعد زيادة «عن عبد الرحمن بن كثير».

٥. هود (١١): ٧. ٦. في التوحيد: «وفي ذلك».

قُلْتُ: بَيَّنْ لِي جُعِلْتُ فِدَاكَ.

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَمَلَ دِينَهُ وَعِلْمَهُ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> أَرْضٌ أَوْ سَمَاءً<sup>٢</sup>، أَوْ جِنٌّ أَوْ إِنْسٌ، أَوْ شَمْسٌ أَوْ قَمَرٌ، فَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ<sup>٣</sup> أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ، نَثَرَهُمْ<sup>٤</sup> بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمْ: مَنْ رَبِّكُمْ؟ فَأَوَّلُ مَنْ نَطَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٥</sup> وَالْإِمَّةُ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ، فَقَالُوا: أَنْتَ رَبُّنَا، فَحَمَلَهُمُ الْعِلْمَ وَالَّذِينَ، ثُمَّ قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ: هَؤُلَاءِ حَمَلَهُ دِينِي وَعِلْمِي، وَأَمَنَائِي فِي خَلْقِي، وَهُمْ الْمَسْئُولُونَ، ثُمَّ قَالَ<sup>٧</sup> لِبَنِي آدَمَ: أَقْرُوا لِلَّهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَلِهَؤُلَاءِ النَّفَرِ بِالْوَلَايَةِ وَالطَّاعَةِ<sup>٨</sup>، فَقَالُوا: نَعَمْ، رَبُّنَا أَقْرَزَنَا، فَقَالَ اللَّهُ لِلْمَلَائِكَةِ: اشْهَدُوا، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: شَهِدْنَا عَلَى أَنْ لَا يَقُولُوا غَدًا: «إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَفِيلِينَ»<sup>٩</sup> أَوْ يَقُولُوا: «إِنَّمَا أَشْرَكْنَا آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ»<sup>١٠</sup> يَا دَاوُدَ، وَلَا يَتَنَبَّأُ<sup>١١</sup> مُوَكَّدَةً عَلَيْهِمْ فِي الْمِيثَاقِ<sup>١٢</sup>.

## ٢١ - بَابُ الرُّوحِ

٣٤٦ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَذْيَنَةَ، عَنْ الْأَخْوَلِ، قَالَ:

- ١ . في «ب» والبحار والتوحيد: «تكون».
- ٢ . في «بس»: «سماء أو أرض».
- ٣ . في «ب، ج، ض، ي، بر، بس، بف» وشرح صدر المألفين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد والبحار: - «الله».
- ٤ . في حاشية «ف»: «نثرهم». وفي العلل: «خلقهم ونشرهم» بدل «نثرهم». ونثر الشيء يثره نثرًا ونثارة: رماه متفرقًا. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٥ (نثر).
- ٥ . في «ف، بس»: - «لهم».
- ٦ . في «ب، ج، بر، بس، بف» والتوحيد والعلل: «قيل».
- ٧ . في «بف» والعلل: «بالطاعة والولاية».
- ٨ . الأعراف (٧): ١٧٢ - ١٧٣.
- ٩ . في العلل: «الأنبياء».
- ١٠ . التوحيد، ص ٣١٩، ح ١، بسنده عن سهل بن زياد الأدي؛ علل الشرائع، ص ١١٨، ح ٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، من قوله: «فلما أراد الله أن يخلق» وفيهما مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١، ص ٥٠٠، ح ٣٩٨؛ البحار، ج ٥٧، ص ٩٥، ح ٨٠.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرُّوحِ الَّتِي فِي آدَمَ، قَوْلُهُ <sup>١</sup>: «فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي» <sup>٢</sup> قَالَ: «هَذِهِ رُوحٌ مَخْلُوقَةٌ، وَالرُّوحُ الَّتِي فِي عَيْسَى مَخْلُوقَةٌ» <sup>٣</sup>.

٣٤٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَرُوحٌ مِنْهُ» <sup>٤</sup> قَالَ: «هِيَ رُوحُ اللَّهِ مَخْلُوقَةٌ، خَلَقَهَا اللَّهُ <sup>٥</sup> فِي آدَمَ وَعَيْسَى <sup>٦</sup>».

٣٤٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِي، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي» <sup>٧</sup>: كَيْفَ هَذَا النَّفْخُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ مُتَحَرِّكٌ كَالرَّيْحِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ رُوحًا لِأَنَّهُ اشْتَقَّ اسْمُهُ مِنَ الرِّيحِ <sup>٨</sup>».

١. في «ف»: «وفي قوله». وفي شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٥٢: «قوله: مجرور بدلاً عن الروح، أو عن آدم».

٢. الحجر (١٥): ٢٩؛ ص (٣٨): ٧٢.

٣. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٩، عن محمد بن أورمة، عن أبي جعفر الأحول عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: تصحيح الاعتقاد، ص ٣١. الوافي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٣٤٠؛ البحار، ج ١٤، ص ٢١٨، ح ٢٤.

٤. هكذا في «ألف» ب، ج، و، ي، بر، بف، جر، والوافي والبحار والاحتجاج. وفي «ض» ف، بس، وحاشية «ج» ي، بر، جر، والمطبوع: «أبا عبدالله».

هذا، وقد أكثر حمزان بن أعين من الرواية عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٤٤٩-٤٥٢.

٥. النساء (٤): ١٧١.

٦. في «ض» ف، ي، بر، وشرح المازندراني والبحار: «الله». وفي الاحتجاج: «بحكمته».

٧. في «ف»: «وفي عيسى».

٨. الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٢٣، مرسلاً عن حمزان بن أعين. الوافي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٣٤١؛ البحار، ج ١٤، ص ٢١٩، ح ٢٥.

٩. الحجر (١٥): ٢٩؛ ص (٣٨): ٧٢.

١٠. في حاشية «بر»: «وفي الحركة».

١٣٤/١ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ عَنْ لَفْظَةِ الرِّيحِ<sup>٢</sup> لِأَنَّ الْأَزْوَاحَ<sup>٣</sup> مُجَانِسَةً<sup>٤</sup> لِلرِّيحِ<sup>٥</sup>، وَإِنَّمَا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ اضْطَفَّاهُ عَلَى سَائِرِ الْأَزْوَاحِ، كَمَا قَالَ لَيْبِنُ مِنَ الْبُيُوتِ<sup>٦</sup>: بَيْتِي، وَلِرَسُولٍ مِنَ الرُّسُلِ: خَلِيلِي، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ، مَصْنُوعٌ، مُخَدَّتٌ، مَرْبُوبٌ، مُدَبَّرٌ<sup>٧</sup>.

٣٤٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَخْرِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ<sup>٨</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٩</sup> عَمَّا يَزُوونَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، فَقَالَ: هِيَ صُورَةٌ مُخَدَّتَةٌ مَخْلُوقَةٌ<sup>١٠</sup>، اضْطَفَّاهَا<sup>١١</sup> اللَّهُ وَاخْتَارَهَا عَلَى سَائِرِ الصُّوَرِ الْمُخْتَلِفَةِ<sup>١٢</sup>، فَأَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ، كَمَا أَضَافَ الْكَعْبَةَ إِلَى نَفْسِهِ، وَالرُّوحَ إِلَى نَفْسِهِ؛ فَقَالَ: «بَيْتِي»<sup>١٣</sup> وَ «نَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي»<sup>١٤</sup>.

١. في «ج، ض، ف، ي، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد والمعاني: «على».
٢. في التوحيد: «لفظ الروح». وفي المعاني: «لفظة الروح».
٣. في حاشية «ف» والتوحيد والمعاني: «الروح».
٤. في «ب، ي، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد والمعاني: «مجانس».
٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «ف» والمطبوع وشرح المازندراني: «الريح».
٦. في التوحيد والمعاني: «كما اصطفى بيتاً من البيوت فقال» بدل «كما قال لبيت من البيوت».
٧. التوحيد، ص ١٧١، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ١٧، ح ١٢، بسنده فيهما عن القاسم بن عروة، عن عبد الحميد الطائي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر<sup>٩</sup> - الوافي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٣٤٢.
٨. هكذا في «ب، ج، و، ي، بر، بس، جر» والوافي. وفي «ألف، ض، ف، بف» والمطبوع: «الخرزاز» وهو سهو كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٧٥.
٩. في شرح المازندراني: - «مخلوقة».
١٠. هكذا في «ب، ج، ض، ف، ي، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد. وفي المطبوع: «واضطفهاها».
١١. في «ف»: «المخلوقة».
١٢. البقرة (٢): ١٢٥؛ الحج (٢٢): ٢٦؛ نوح (٧١): ٢٨.
١٣. الحجر (١٥): ٢٩؛ (٣٨): ٧٢.
١٤. التوحيد، ص ١٠٣، ح ١٨ بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله بن بحر - الوافي، ج ١، ص ٤١٥، ح ٣٣٩.

## ٢٢- بَابُ جَوَامِعِ التَّوْحِيدِ

٣٥٠ / ١. مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، رَفَعَاهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

«أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام اسْتَنْهَضَ<sup>١</sup> النَّاسَ فِي حَزْبِ مُعَاوِيَةَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا حَشَدَ<sup>٢</sup> النَّاسَ، قَامَ خَطِيباً، فَقَالَ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ، الْأَحَدِ، الصَّمَدِ، الْمُتَقَرِّدِ، الَّذِي لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ خُلِقَ مَا كَانَ، قُدْرَةٌ<sup>٣</sup> بَانَ بِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَبَانَ<sup>٤</sup> الْأَشْيَاءُ مِنْهُ، فَلَيْسَتْ لَهُ صِفَةٌ تَنَالُ، وَلَا حَدٌّ يَضْرِبُ<sup>٥</sup> لَهُ فِيهِ الْأُمَثَالُ، كُلُّ<sup>٥</sup> دُونَ صِفَاتِهِ تَخْبِيرُ<sup>٦</sup> اللِّغَاتِ، وَصَلَّ

١. «استنهض»: أمر بالنهوض، أي القيام. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١١ (نهض).

٢. في «ب، ض، ف، بس، وحاشية ج، بح، بر» وشرح صدر المتألهين: «حشر». وقوله: «حشد» جاء متعدياً ولازماً، بمعنى جمع واجتمع. وفي القاموس: «حشد القوم: حَفَّوْا فِي التَّعَاوُنِ، أَوْ دَعَوْا فَأَجَابُوا مَسْرِعِينَ، أَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ». أنظر: المصباح المنير، ص ١٣٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٠٦ (حشد)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٦٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٢٩؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٨٥.

٣. في شرح صدر المتألهين: «قُدْرَةٌ» بمعنى القطعة من اللحم ومن الليل ومن الجبل. وفي شرح المازندراني: «في بعض نسخ الكتاب وكتاب التوحيد للصدوق: بقدرة». وفي التوحيد: «قدرته».

وقوله: «قدرة» أي له قدرة، أو هو قدرة بناء على عينية الصفات ونصبها على التمييز أو بنزع الخافض هو مختار الداماد في التعليقة، ص ٣٦٦، وهو الظاهر عند المازندراني في شرحه، والمحمّل عند الفيض في الوافي. والمعنى: ولكن خلق الأشياء قدرة أو بقدرة. وعند صدر المتألهين في شرحه، «ماه نافية، ف «ما كان» إلخ متأنف عنده.

٤. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد. وفي «بح» والمطبوع: «تضرب».

٥. «كُلُّ» من الكل، بمعنى العجز والإعياء والثقل والتعب والوهن. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٩٠ و ٥٩٤ (كل).

٦. في التوحيد: «تعبير». و«التجوير»: التحسين، تقول: حَبَّرْتَ الشَّيْءَ: إِذَا أَحْسَنْتَهُ. والمعنى: عجز وأعيا قبل الوصول إلى بيان صفاته؛ أو عنده اللغات، أي اللغات المحشنة، أي ليس في اللغات ما يتوصل بها إلى ذلك.



هَنَّاكَ<sup>١</sup> تَصَارِيْفُ الصِّفَاتِ، وَخَارَ فِي مَلَكُوتِهِ عَمِيقَاتُ مَذَاهِبِ التَّفَكِيرِ، وَانْقَطَعَ دُونَ  
الرُّسُوحِ فِي عِلْمِهِ جَوَامِعُ التَّفْسِيرِ، وَخَالَ دُونَ غَيْبِهِ الْمَكْنُونِ<sup>٢</sup> حُجُبٌ مِنَ الْغُيُوبِ<sup>٣</sup>،  
تَاهَتْ<sup>٤</sup> فِي أُذُنِي أَذَانِيهَا<sup>٥</sup> طَامِحَاتُ<sup>٦</sup> الْعُقُولِ فِي لَطِيفَاتِ الْأُمُورِ.  
فَتَبَارَكَ اللَّهُ<sup>٧</sup> الَّذِي لَا يَبْلُغُهُ بَغْدُ الْهِمَمِ<sup>٨</sup>، وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ<sup>٩</sup>، وَتَعَالَى<sup>١٠</sup> الَّذِي  
لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْدُودٍ، وَلَا أَجَلٌ مَعْدُودٌ، وَلَا نَعْتُ مَعْدُودٌ، سُبْحَانَ<sup>١١</sup> الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَوَّلٌ<sup>١٢</sup>  
مُبْتَدَأٌ، وَلَا غَايَةٌ مُنْتَهَى، وَلَا آخِرٌ يَفْنَى.

سُبْحَانَهُ هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَالْوَاصِفُونَ لَا يَبْلُغُونَ نَعْتَهُ، وَ<sup>١٣</sup>أَخَذَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا

١. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٠ (حبر)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٣٣٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٧١؛ مرآة  
العقول، ج ٢، ص ٥٨.

٢. في «ب» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين ومرآة العقول: «هناك».

٣. «المكنون»: المستور. يقال: كُنْتُ الشَّيْءَ، أَي سَتَرْتَهُ. الصحاح، ج ٦، ص ٢١٨٨ (كن).

٤. في «ف»: «الغيب».

٥. «تاهت»: من التَّيْه، بمعنى التَّحْيِر. يقال: تَاهَ فِي الْأَرْضِ، أَي ذَهَبَ مَتَحْيِرًا. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).

٦. «الأداني»: جمع الدَّني، غير مهموز، بمعنى القريب. والمهموز منه بمعنى الدون. أنظر: شرح المازندراني،  
ج ٤، ص ١٧٣؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤١ (دون).

٧. «الطامحات»: جمع الطامح، وهو كل مرتفع. الصحاح، ج ١، ص ٣٨٨ (طمع).

٨. في «ب، ج، ف، ي، ح، بر» وشرح المازندراني والوافي: «الله».

٩. «يُبْعَد الْهِمَمُ» أَي الْهِمَمُ الْبَعِيدَةُ، وَهُوَ جَمْعُ الْهِمَّةِ بِمَعْنَى الْعَزْمِ الْجَازِمِ، وَيُبْعَدُهَا: تَعَلَّقُهَا بِعَلَيَاتِ الْأُمُورِ دُونَ  
مَحْقَرَاتِهَا، أَيْ لَا تَبْلُغُ النُّفُوسُ ذَوَاتِ الْهِمَمِ الْبَعِيدَةِ وَإِنْ اتَّسَعَتْ فِي الطَّلَبِ كُنْةَ حَقِيقَتِهِ. أنظر: مجمع البحرين،  
ج ٦، ص ١٨٨ (همم).

١٠. في شرح المازندراني: «الْفِطْنَةُ، بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكسْرِ الطَّاءِ: الذِّكْرُ الْمَتَوَقَّدُ، وَبِالْعَكْسِ: جَمْعُ الْفِطْنَةِ، وَهِيَ فِي  
اللُّغَةِ: الْقَهْمُ، وَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ: جُودَةُ الذَّهْنِ الْمَعْدَّةُ لِاِكْتِسَابِ الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ». وأنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٧  
(فطن).

١١. في «ب، ف، ي، ح» وحاشية «ي» والتوحيد: «وسبحان».

١٢. في شرح المازندراني: «بالرفع والتنوين معاً، أو بالرفع فقط؛ لأنَّهم اختلفوا في صرفه».

١٣. في «ب، ي، ح، ب» والتوحيد: «و».

عِنْدَ خَلْقِهِ<sup>١</sup>؛ إِبَانَتُهُ لَهَا مِنْ شِبْهِهِ، وَإِبَانَتُهُ لَهُ مِنْ شِبْهِهَا، فَلَمْ يَخْلُلْ فِيهَا؛ فَيَقَالَ<sup>٢</sup>؛ هُوَ فِيهَا كَائِنٌ، وَلَمْ يَنَأْ عَنْهَا؛ فَيَقَالَ: هُوَ مِنْهَا<sup>٣</sup> بَائِنٌ، وَلَمْ يَخْلُ مِنْهَا؛ فَيَقَالَ لَهُ: أَيْنَ<sup>٤</sup>، لِكَيْتَهُ سُبْحَانَهُ أَحَاطَ بِهَا عِلْمُهُ، وَأَتَقَنَّا صُنْعَهُ، وَأَخْصَاهَا حِفْظَهُ، لَمْ يَغْزُبْ<sup>٥</sup> عَنْهُ خَفِيَّاتُ غُيُوبِ الْهَوَاءِ<sup>٦</sup>، وَلَا غَوَامِضُ مَكْنُونِ ظَلَمِ الدُّجَى<sup>٧</sup>، وَلَا مَا فِي السَّمَاوَاتِ الْعُلَى إِلَى الْأَرْضِينَ<sup>٨</sup> السُّفْلَى، لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا حَافِظٌ وَرَقِيبٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بِشَيْءٍ مُحِيطٌ، وَالْمُحِيطُ<sup>٩</sup> بِمَا أَحَاطَ مِنْهَا الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَا يَغْتَيَرُهُ<sup>١٠</sup> صُرُوفُ الْأَزْمَانِ، وَلَا يَتَكَادَهُ<sup>١١</sup> صُنْعُ شَيْءٍ<sup>١٢</sup> كَانَ؛ إِنَّمَا قَالَ لِمَا شَاءَ<sup>١٣</sup>: «كُنْ» فَكَانَ.

ابْتَدَعَ مَا خَلَقَ بِلَا مِثَالٍ سَبَقَ، وَلَا تَعَبٍ وَلَا نَصَبٍ<sup>١٤</sup>، وَكُلُّ صَانِعٍ شَيْءٍ فَمِنْ شَيْءٍ

١. في التوحيد: «إِبَانَاهَا».

٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، يح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد. وفي المطبوع: «لم».

٣. في «ض»: «+» وله.

٤. «لم يَنَأْ» أي لم يبعد، من النَّأْي بمعنى البعد. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٩ (نأى).

٥. في شرح صدر المتألهين: «وعنها».

٦. «أَيْنَ» بالفتح، أي يسأل: أين هو؟ أو «أَيْنَ» بالتونين، أي يقال: له مكان، أو يقال: إنه أينٌ ومكان للأشياء. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٣٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٨٧.

٧. «لم يعزب» أي لم يبعد ولم يغب. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).

٨. في التوحيد: «الهوى».

٩. «الدُّجَى» بمعنى الظلمة مصدر، أو جمع دُجَيَّة، وهي الظلمة. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٩ (دجا).

١٠. في التوحيد: «والأرضين» بدل «إلى الأرضين».

١١. في شرح المازندراني: «المحيط، مبتدأ و«الواحد» خبر، يعني المحيط علماً وحفظاً بما أحاط... هو الواحد الأحد الصمد».

١٢. في التوحيد: «لم تغيره».

١٣. في حاشية «ض، بر»: «لم يتكادَهُ» و«لا يتكادَهُ» أي لا يتقله ولا يشق عليه. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٩ (كاد).

١٤. في «ج، ض»: «صنع كل شيء».

١٥. في حاشية «ف»: «+» «أن يقول». وفي التوحيد: «+» «أن يكون».

١٦. «النَّصَب» و«التَّعَب» بمعنى واحد، وهو الكلال والإعياء، فالعطف للتفسير والتأكيد. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٩١ و ٢٢٥ (تعب) و (نصب).

صَنَعَ، وَاللَّهُ لَا مِنْ شَيْءٍ صَنَعَ مَا خَلَقَ، وَكُلُّ عَالِمٍ فَمِنْ بَعْدِ جَهْلٍ تَعَلَّمَ<sup>١</sup>، وَاللَّهُ لَمْ يَجْهَلْ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ، أَحَاطَ بِالْأَشْيَاءِ عِلْمًا قَبْلَ كَوْنِهَا، فَلَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهَا عِلْمًا، عِلْمُهُ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَكُونَهَا كَعِلْمِهِ<sup>٢</sup> بَعْدَ تَكْوِينِهَا، لَمْ يَكُونْهَا لِتَشْدِيدِ سُلْطَانٍ، وَلَا خَوْفٍ مِنْ زَوَالٍ وَلَا نَقْصَانٍ، وَلَا اسْتِعَانَةٍ عَلَى ضِدِّ مَنَاقِبِهِ<sup>٣</sup>، وَلَا يَدِّ مُكَابِرِهِ<sup>٤</sup>، وَلَا شَرِيكِ مُكَابِرِهِ<sup>٥</sup>، لَكِنْ خَلَقَ مَزِيدُونَ، وَعِبَادٌ دَاخِرُونَ<sup>٦</sup>.

فَسُبْحَانَ الَّذِي لَا يَوُدُّهُ<sup>٧</sup> خَلَقَ مَا ابْتَدَأَ، وَلَا تَنْبِيرُ مَا بَرَأَ، وَلَا مِنْ عَجْزِهِ<sup>٨</sup> وَلَا مِنْ<sup>٩</sup> ١٣٦/١ فِتْرَةٍ بِمَا خَلَقَ اكْتَفَى، عِلْمَ مَا خَلَقَ، وَخَلَقَ مَا عِلْمٌ<sup>١٠</sup>، لَا بِالتَّفْكِيرِ فِي عِلْمٍ<sup>١١</sup> حَدِثٍ أَصَابَ مَا خَلَقَ، وَلَا شُبْهَةٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَخْلُقْ، لَكِنْ قَضَاءُ مُبَرَّمٍ، وَعِلْمٌ

١. في «بر» وشرح صدر المتألهين: «يعلم».

٢. في «بع»، «بح»، و«حاشية ج» وشرح صدر المتألهين: «+» «بها».

٣. في «بع» وشرح صدر المتألهين ومراة العقول: «مناف». وفي هامش شرح صدر المتألهين: «مناف» و«ل» ولكن يبدو من شرح المصنف لكلمة «ناو» أَنَّ مَا فِي الْهَامِشِ كَانَ فِي الْمَنْ. وفي حاشية «بع»: «منافق». وفي حاشية «ف» والتوحيد: «مناو». وقوله: «مناو» أي معاد، من ناو، بمعنى عاداه. وربما يهزم، وأصله الهمز؛ لَأَنَّهُ مِنْ نَاءِ إِلَيْكَ وَتَوَثَّ إِلَيْهِ، أَيْ نَهَضَ وَتَهَضَّ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مِنَ الْمُتَعَادِينَ يَنْوِي إِلَى صَاحِبِهِ، أَيْ يَنْهَضُ. أَنْظَرِ: الصَّحَاحَ، ج ١، ص ٧٩ (نوا)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٣٢٩.

٤. قوله: «مكابر» أي غالب عليه بالكثرة، من قولهم: كاثروناهم، أي غلبناهم بالكثرة. أنظر: الصَّحَاحَ، ج ٢، ص ٨٠٢ (كث).

٥. في حاشية «ف» والتوحيد: «مكابد».

٦. «داخرون» أي أذلاء، من الدخور بمعنى الصغار والذلل. أنظر: الصَّحَاحَ، ج ٢، ص ٦٥٥ (دخر).

٧. «لا يودُّه» أي لا يثقله. أصله من الأود بمعنى الثقل. يقال: أداني الشيءُ يثوِّدُنِي أوداً وإياداً؛ أَنْثَلْنِي. أَنْظَرِ:

الصَّحَاحَ، ج ٢، ص ٤٤٢: «أود».

٨. عند صدر المتألهين في شرحه الجاز متعلق بمحذوف، «ولا من عجز ولا من فتر» بما خلقه جملة واحدة. وقال: «أني لا يلحقه الإعياء ونحوه من عجز ولا فتر». والغرض التنبيه على كمال قدرته وأنَّ العجز وما يلحقه محال عليه.

٩. في «بع»: «- من».

١٠. عند صدر المتألهين في شرحه قوله: «اكْتَفَى عِلْمُ مَا خَلَقَ وَخَلَقَ مَا عِلْمُ» جملة واحدة، «وعلم الأول وخلق الثاني مفعولان لا اكْتَفَى».

١١. في التوحيد: «لا بالتفكير ولا بعلم حادث» بدل «لا بالتفكير في علم حادث».

مُحَكَّمٌ، وَأَمْرٌ مُتَقَنَّ.

تَوَخَّذَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَخَصَّ نَفْسَهُ بِالْوَخْدَانِيَّةِ، وَاسْتَخْلَصَ بِالْمَجْدِ<sup>١</sup> وَالشَّانِ، وَتَفَرَّدَ  
بِالتَّوْحِيدِ وَالْمَجْدِ وَالشَّانِ<sup>٢</sup>، وَتَوَخَّذَ بِالتَّحْمِيدِ، وَتَمَجَّدَ بِالتَّمْجِيدِ<sup>٣</sup>، وَعَلَا عَنِ اتِّخَاذِ  
الْأَنْبَاءِ، وَتَطَهَّرَ وَتَقَدَّسَ عَنِ مَلَامَسَةِ النِّسَاءِ، وَغَزَّ وَجَلَ عَنْ مُجَاوَزَةِ الشُّرَكَاءِ، فَلَيْسَ لَهُ  
فِي مَا خَلَقَ ضِدٌّ، وَلَا لَهُ فِي مَا مَلَكَ نِدٌّ، وَلَمْ يَشْرِكْهُ<sup>٤</sup> فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ، الْوَاجِدُ الْأَحَدُ<sup>٥</sup> الصَّمَدُ،  
الْمُعِيدُ<sup>٦</sup> لِلْجَبَدِ، وَالْوَارِثُ لِلْأَمَدِ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ وَخْدَانِيًّا أَرْلِيًّا قَبْلَ بَدْءِ<sup>٧</sup> الدُّهُورِ،  
وَيَبْغِدُ صُرُوفَ الْأُمُورِ، الَّذِي لَا يَبِيدُ وَلَا يَنْقَدُ<sup>٨</sup>.

بِذَلِكَ أَصِفَ رَبِّي، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ عَظِيمِ مَا أَغْضَمَهُ وَمِنْ جَلِيلِ مَا أَجَلَّهُ وَمِنْ<sup>٩</sup>  
غَرِيزِ مَا أَعَزَّهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا<sup>١٠</sup>.

وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ مِنْ مَشْهُورَاتِ خُطْبِهِ ﷺ حَتَّى لَقَدْ ابْتَدَاهَا<sup>١١</sup> الْعَامَّةُ، وَهِيَ كَافِيَةٌ لِمَنْ

١. في «ب، ض، ير»: «المجد» بدون الباء.

٢. في «ض» وحاشية «بف» وشرح صدر المتألهين: «والشأن»، «والشأن»: الرفعة والشرف. «والشأن»: ضوء البرق. والمراد هنا هو الأول. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨٩؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨٣ (سنا).

٣. في «ف»: «بالتحميد». ٤. في «ير» وشرح صدر المتألهين: - «و».

٥. في «ف»: «مجاوزة». واحتمل المازندراني في شرحه كونه: «محاورة» بالمهملتين. أي محاورة الشركاء.

٦. في التوحيد: «لم يشرك». ٧. في «ج»: - «الأحد».

٨. «المعيد»: المهلك، من الإبادة بمعنى الهلاك. واحتمل الفيض في الوافي كونه «المؤيد» من التأيد، أي هو الذي أبد الأبد حتى صار الأبد أبداً. وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (بيد).

٩. «البدء»: مصدر من بدأت الشيء، أي فعلته ابتداءً. وقرأه صدر المتألهين في شرحه: «بدي الدهور» ثم قال: «من بدا الأمر بُدُوًّا، أي ظهر». وانظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٥ (بدأ)؛ وج ٦، ص ٢٢٧٩ (بدا).

١٠. في التوحيد: «لا يفقد». ١١. في «ب، ج، بس، بف» والتوحيد: - «من».

١٢. التوحيد، ص ٤١، ج ٣، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي وأحمد بن يحيى بن زكريا القطان، عن بكر بن عبدالله بن حبيب، عن تميم بن بهلول، عن أبيه، عن أبي معاوية، عن الحصين بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي عبدالله ﷺ. الغارات، ج ١، ص ٩٨، وفيه: «حدثنا إبراهيم بن إسماعيل الشكري وكان ثقة أنَّ عليًّا سئل عن صفه الرب فقال: الحمد لله الأحد الصمد... مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٤٢٧، ح ٣٥٣.

١٣. «الابتدال»: الامتنان والاحتقار، وضد الصيانة. ومعنى «ابتدأها العامة» عند صدر المتألهين في شرحه،

طَلَبَ عِلْمَ التَّوْحِيدِ إِذَا تَدَبَّرَهَا وَفَهِمَ مَا فِيهَا، فَلَوْ اجْتَمَعَ أَلْسِنَةُ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ - لَيْسَ فِيهَا لِسَانُ نَبِيٍّ - عَلَى أَنْ يَبَيِّنُوا التَّوْحِيدَ بِعَمَلٍ مَا أَتَى بِهِ - بِأَيِّ وَأُمِّي - مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ، وَلَا لَوْ إِبَاتَتُهُ <sup>١</sup>، مَا عَلِمَ النَّاسُ كَيْفَ يَسْلُكُونَ سَبِيلَ التَّوْحِيدِ.

أَلَا تَرَوْنَ إِلَى قَوْلِهِ: «لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ خُلِقَ مَا كَانَ» <sup>٢</sup> فَنَفَى بِقَوْلِهِ: «لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ» مَعْنَى الْحُدُوثِ، وَكَيْفَ أَوْقَعَ <sup>٣</sup> عَلَى مَا أَخَذَتْهُ صِفَةُ الْخَلْقِ وَالْإِخْتِرَاعِ بِلَا أَصْلٍ وَلَا مِثَالٍ <sup>٤</sup>؛ نَفْيًا لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مُحْدَثَةٌ، بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَإِطْلَاً لِقَوْلِ الثَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا يُحْدِثُ شَيْئًا إِلَّا مِنْ أَصْلٍ، وَلَا يُدَبِّرُ إِلَّا بِإِخْتِدَاءٍ مِثَالٍ، فَدَفَعَ <sup>٥</sup> بِقَوْلِهِ: «لَا مِنْ شَيْءٍ خُلِقَ مَا كَانَ» جَمِيعَ حُجَجِ الثَّنَوِيَّةِ وَشُبُهَاهُمْ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْتَمِدُ <sup>٦</sup> الثَّنَوِيَّةُ فِي حَدُوثِ الْعَالَمِ أَنْ يَقُولُوا: لَا يَخْلُقُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ مِنْ لَا شَيْءٍ <sup>٧</sup>، فَقَوْلُهُمْ: «مِنْ شَيْءٍ» خَطَأً، وَقَوْلُهُمْ: «مِنْ لَا شَيْءٍ» <sup>٨</sup> مُنَاقَضَةٌ وَإِحَالَةٌ؛ لِأَنَّ «مِنْ» تَوْجِبُ <sup>٩</sup> شَيْئًا، وَ«لَا شَيْءٍ» تَنْفِيهِ <sup>١٠</sup>، فَأَخْرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ <sup>١١</sup> هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى أَبْلَغِ الْأَلْفَاظِ وَأَصَحِّهَا، فَقَالَ <sup>١٢</sup>: «لَا مِنْ

ص ٣٤٢: «وجدوها مبذولة غير مصانة عن تصرف الأغيار وغير المتأهلين»، وعند غيره: عظموها وأشهروها فيما بينهم حتى اشتهرت وصارت مبتذلة غير متروكة. راجع: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٩٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٠. وانظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٠ (بذل).

١. في «ب»؛ «يح»؛ «أن يثبتوا».

٢. في شرح صدر المتأهلين، ص ٣٤٣: «أقول: إنه رحمه الله تعالى جعل قوله <sup>١</sup>: «ما كان» موصولاً بما قبله، وجعل «ما» موصولة، وجعل كلمة «كان» فعلاً تاماً مع فاعله صلة (وما) والمجموع في محل النصب بالفعولية. والأولى ما ذكرناه من كون «ما» نافية والجملة كلاماً مستأنفاً لنفي التركيب».

٣. في شرح المازندراني: «عطف على قوله: «نفى» عطف الإنشاء على الإخبار».

٤. في «بف»؛ «ومثال».

٥. في حاشية «ض»؛ «يزعمون».

٦. في «ض»؛ «يعتمد».

٧. في «ب»؛ «ولا من شيء».

٨. في «ب»؛ «ض»؛ «يج»؛ «بر»؛ «يوجب».

٩. في «ب»؛ «ض»؛ «ف»؛ «بر»؛ «بس»؛ «ينفيه».

١٠. في «ب»؛ «ض»؛ «ج»؛ «ب»؛ «بس»؛ «ينفيه».

شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ» فَتَنَى «مِنْ»؛ إِذْ كَانَتْ<sup>١</sup> تُوجِبُ<sup>٢</sup> شَيْئاً، وَتَنَى الشَّيْءُ؛ إِذْ كَانَ كُلُّ<sup>٣</sup> ١٣٧/١  
 شَيْءٍ مَخْلُوقاً مُخَدَّئاً، لَا مِنْ أَضَلِّ أَخَذَتْهُ الْخَالِقُ كَمَا قَالَتِ التَّوْبَةُ؛ إِنَّهُ خَلَقَ مِنْ أَضَلِّ  
 قَدِيمٍ، فَلَا يَكُونُ تَدْبِيرٌ<sup>٤</sup> إِلَّا بِأَحْتَدَاءٍ مِثَالٍ<sup>٥</sup>.

ثُمَّ قَوْلُهُ<sup>٦</sup> «لَيْسَتْ لَهُ صِفَةٌ تَنَالُ، وَلَا حَدٌّ يَضْرِبُ<sup>٧</sup> لَهُ فِيهِ الْأَنْثَالُ، كُلُّ دُونَ صِفَاتِهِ  
 تَحْبِيرُ اللَّغَاتِ» فَتَنَى<sup>٨</sup> أَقَاوِيلَ الْمُشَبَّهَةِ حِينَ شَبَّهَهُ بِالسَّيِّكَةِ وَالْبَلُورَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ  
 مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ مِنَ الطُّولِ وَالِاسْتِوَاءِ، وَقَوْلُهُمْ: «مَتَى مَا لَمْ تَعْقِدِ<sup>٩</sup> الْقُلُوبُ مِنْهُ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ،  
 وَلَمْ تَرْجِعْ إِلَى إِنْثَابِ هَيْئَتِهِ<sup>١٠</sup>، لَمْ تَغْفِلْ شَيْئاً، فَلَمْ<sup>١١</sup> تُثَبِّتْ صَانِعاً» فَفَسَّرَ<sup>١٢</sup> أَمِيرُ  
 الْمُؤْمِنِينَ<sup>١٣</sup> أَنَّهُ وَاحِدٌ بِلَا كَيْفِيَّةٍ، وَأَنَّ<sup>١٤</sup> الْقُلُوبَ تَعْرِفُهُ بِلَا تَصْوِيرٍ وَلَا إِحَاطَةٍ.  
 ثُمَّ قَوْلُهُ<sup>١٥</sup> «الَّذِي لَا يَبْلُغُهُ بَعْدُ الْهَمَمِ، وَلَا يَنَالُهُ غَوْضُ الْفِطَنِ، وَتَعَالَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ  
 وَقْتُ مَعْدُودٍ، وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ، وَلَا نَعَتْ مَخْدُودٌ».

ثُمَّ قَوْلُهُ<sup>١٦</sup> «لَمْ يَخْلُلْ فِي الْأَشْيَاءِ؛ فَيُقَالَ: هُوَ فِيهَا كَائِنٌ، وَلَمْ يَنَأْ عَنْهَا؛ فَيُقَالَ: هُوَ مِنْهَا  
 بَائِنٌ» فَتَنَى<sup>١٧</sup> بِهَا تَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ صِفَةَ الْأَعْرَاضِ وَالْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ  
 التَّبَاعُدَ وَالْمُبَايَنَةَ، وَمِنْ صِفَةِ الْأَعْرَاضِ الْكَوْنُ فِي الْأَجْسَامِ بِالْحُلُولِ عَلَى غَيْرِ مَعَاشَةٍ

١. في «بر» وشرح صدر المتألهين: «كان».

٢. في «ف، بر» وشرح صدر المتألهين: «يوجب».

٣. في «ض، بس» وشرح المازندراني: «تدبيراً». ٤. في «بر»: «إلا بالاحتذاء بمثاله».

٥. «قوله» بالجر - وكذا ما يأتي - عطفاً على كلمة «قوله» في قوله: «ألا ترون إلى قوله». أنظر: شرح المازندراني،

ج ٤، ص ٢٠٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩١.

٦. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «تضرب».

٧. في «بع» «لم يعقد». ٨. في حاشية «بع»: «ماهية».

٩. في شرح صدر المتألهين: «ولم».

١٠. في «بع» وشرح المازندراني: «فعبر» واستظهر ما في المتن.

١١. في «ض»: «فإن».

١٢. في «بس» وحاشية «ض، بر» وشرح المازندراني: «+ عنه».

وَمُبَايَنَةٌ<sup>١</sup> الْأَجْسَامِ عَلَى تَرَاحِي الْمَسَافَةِ.  
 ثُمَّ قَالَ ﷺ: «لَكِنْ أَحَاطَ بِهَا عِلْمُهُ، وَأَتَقَنَهَا صُنْعُهُ» أَي هُوَ فِي<sup>٢</sup> الْأَشْيَاءِ بِالْإِخَاطَةِ  
 وَالتَّدْبِيرِ، وَ<sup>٣</sup> عَلَى غَيْرِ مَلَامَسَةٍ<sup>٤</sup>.

٣٥١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ  
 الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ إِثْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَى ذِكْرُهُ، وَجَلَّ ثَنَاؤُهُ  
 سُبْحَانَهُ<sup>٥</sup> وَتَقَدَّسَ وَتَفَرَّدَ وَتَوَحَّدَ، وَلَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالْ، وَهُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ  
 وَالْبَاطِنُ<sup>٦</sup>، فَلَا أَوَّلَ لِأَوَّلِيَّتِهِ، رَفِيعاً<sup>٧</sup> فِي أَعْلَى عُلُوِّهِ، شَامِخٌ<sup>٨</sup> الْأَرْكَانِ، رَفِيعُ الْبُنْيَانِ،  
 عَظِيمُ السُّلْطَانِ، مُنِيفٌ<sup>٩</sup> الْآلَاءِ، سَنِيُّ الْعَلْيَاءِ<sup>١٠</sup>، الَّذِي يَعْجِزُ<sup>١١</sup> الْوَاصِفُونَ عَنْ كُنْهِ

١. «مباينة» مجرورة عطفاً على «مساءة». واحتمل المجلسي عطفه على «الكون» أيضاً، أو كونه مبتدأ خبره «على  
 تراخي المسافة»؛ ليكون مؤيداً للجملة السابقة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٠٥؛ مرآة العقول، ج ٢،  
 ص ٩١.

٢. في حاشية «بر»: «من».

٤. في «ف»: «مساءة».

٣. في «ب» وشرح المازندراني: «-و».

٥. الجملة الفعلية مرفوعة المحلّ خبر «إن».

٦. في «ف»: «وسبحانه». وفي شرح المازندراني: «سبحانه، جملة اعتراضية؛ لكونه مصدراً لفعل محذوف».

٧. الحديد (٥٧): ٣.

٨. «رفيعاً» إمّا حال، أو مفعول لفعل محذوف مثل كان ونحوه، أو منصوب على المدح. وجملة «في أعلى علوه»  
 أيضاً حال عمّا ذكر، أو عن فاعل رفيعاً. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٤٥؛ شرح المازندراني، ج ٤،  
 ص ٢٠٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٢.

٩. «الشامخ» العالي والمرتفع. يقال: شَمَخَ الْجَبَلُ يَشْمَخُ شُمُوخاً، أي علا وارتفع. أنظر: لسان العرب، ج ٣،  
 ص ٣٠ (شمخ).

١٠. «المنيف»: من النيف بمعنى الزيادة. و«الإنافة»: الزيادة والإشراف على الشيء. وقال ابن الأثير: «أصله من  
 الروا، يقال: ناف الشيء ينوف، إذا طال وارتفع». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٤١  
 (نيف).

١١. «الغلياء»: السماء، ورأس الجبل، والمكان العالي، وكلّ ما علا من شيء، والغفلة العالية. قال المجلسي في مرآة  
 العقول: «لعل المراد هنا كل مرتفع يليق بأن ينسب إليه». وانظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٢ (علو).

١٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعاً

صِفَتِهِ، وَلَا يُطِيقُونَ حَمْلَ مَعْرِفَةِ إِلَهِيَّتِهِ، وَلَا يَحْدُونَ حَدُّوهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْكَفَيَّةِ لَا يُتَنَاهَى إِلَيْهِ.<sup>١</sup>

٣ / ٣٥٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجَزَّائِيِّ، قَالَ:

ضَمَنِي وَأَنَا الْحَسَنُ الطَّرِيقُ فِي مُنْصَرَفِي مِنْ مَكَّةَ إِلَى خُرَاسَانَ، وَهُوَ سَائِرٌ إِلَى ١٣٨/١  
الْبِرَاقِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ اتَّقَى اللَّهَ يُتَّقَى؛ وَمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ، يُطَاعَ، فَتَلَطَّفْتُ<sup>٢</sup> فِي  
الْوُضُوءِ إِلَيْهِ، فَوَضَلْتُ، فَسَلَّمْتُ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ<sup>٤</sup>، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ:  
«بَا فَتَحْ، مَنْ أَرْضَى الْخَالِقَ، لَمْ يُبَالِ بِسَخَطِ الْمَخْلُوقِ؛ وَمَنْ أَسَخَطَ الْخَالِقَ، فَقَمَنْ<sup>٥</sup>  
أَنْ يَسْلُطَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَخَطَ الْمَخْلُوقِ، وَإِنَّ الْخَالِقَ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ،  
وَأَنْتَ يُوصَفُ الَّذِي تَجِزُّ الْخَوَاشِ أَنْ تُذَرِكَهُ، وَالْأَوْهَامُ أَنْ تُنَالَهُ، وَالْخَطَرَاتُ أَنْ تُحَدِّدَهُ،  
وَالْأَبْصَارُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِهِ؟ جَلَّ عَمَّا وَصَفَهُ الْوَاصِفُونَ، وَتَعَالَى عَمَّا يَنْعُنُّهُ النَّاعِتُونَ، نَأَى<sup>٦</sup>

«وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع: «عجز».

١. الوافي، ج ١، ص ٤٣٢، ح ٣٥٤.

٢. في «ب»، ج، ض، بر، بف، وحاشية ميرزا رفيعا والوافي و«مرآة العقول»: «فلطفت». و«التلطفت»: الترفق، والمعنى: وصلت إليه بلطف ورفق. قال الفيض في الوافي: «ذهبت إليه بحيث لم يشعر به أحد. يقال: لطف فلان في مذهبه، أي لم يدر أحد مذهبه لغموضه». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٧ (لطف)؛ «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٩٢.

٣. في «بج» وشرح صدر المتألهين: «وسلمت».

٤. في شرح صدر المتألهين والتوحيد: - «عليه».

٥. في الوافي: «فقمين». وقال ابن الأثير: «يقال: قَمَنْ وَقَمِنَ وَقَمِين، أي خَلِقَ وَجَدِير. فمن فتح الميم لم يثنَ ولم يجمع ولم يؤنث؛ لأنه مصدر، ومن كسر ثنى وجمع وأنث؛ لأنه وصف. وكذلك القمين: النهاية، ج ٤، ص ١١ (قمن)».

٦. في شرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا: «يعجز».

٧. «نأى» أي يَبْغَدُ. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٩ (نأى).



فِي قُرْبِهِ، وَقَرَّبَ فِي نَائِيهِ<sup>١</sup>، فَهُوَ فِي نَائِيهِ<sup>٢</sup> قَرِيبٌ، وَفِي قُرْبِهِ بَعِيدٌ، كَيْفَ الْكَيْفُ، فَلَا يَقَالُ<sup>٣</sup>؛ كَيْفَ؟ وَائْتِنِ الْأَيْنَ، فَلَا يَقَالُ<sup>٤</sup>؛ أَيْنَ؟ إِذْ هُوَ مَنْقُطِعٌ<sup>٥</sup> الْكَيْفُوفِيَّةِ وَالْأَيْنُوتِيَّةِ<sup>٦</sup>.

٣٥٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا<sup>٧</sup> أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَخْطُبُ عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ - يَقَالُ لَهُ: ذِغْلِبُ - دُو لِسَانٍ<sup>٨</sup> بَلِيغٍ فِي الْخُطْبِ، شَجَاعَ الْقَلْبِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ رَأَيْتَ رَتَكَ؟ قَالَ<sup>٩</sup>: «وَيْلَكَ يَا ذِغْلِبُ، مَا كُنْتُ أُعْبِدُ رَتًا لَمْ أَرَهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: «وَيْلَكَ يَا ذِغْلِبُ، لَمْ تَرَهُ الْعَيْنُ بِمُشَاهَدَةِ الْأَبْصَارِ<sup>١٠</sup>، وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، وَبَيْنَكَ يَا ذِغْلِبُ، إِنَّ رَّبِّي لَطِيفٌ اللَّطَافَةِ لَا يَوْصَفُ بِاللُّطْفِ، عَظِيمٌ الْعَظَمَةِ لَا يَوْصَفُ بِالْعِظَمِ<sup>١١</sup>، كَبِيرُ الْكِبَرِيَاءِ لَا يَوْصَفُ بِالْكِبَرِ، جَلِيلُ الْجَلَالَةِ لَا يَوْصَفُ بِالْجَلَلِ، قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، لَا يَقَالُ<sup>١٢</sup>: شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَتَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ،

١ . في شرح صدر المتألهين: «بُعده».

٢ . في التوحيد: «بُعده».

٣ . في التوحيد: «مبدع».

٤ . في التوحيد: «مقطع».

٥ . في التوحيد: «مقطع».

٦ . في التوحيد: «مقطع».

٧ . في التوحيد: «مقطع».

٨ . في التوحيد: «مقطع».

٩ . في التوحيد: «مقطع».

١٠ . في التوحيد: «مقطع».

١١ . في التوحيد: «مقطع».

١٢ . في التوحيد: «مقطع».

١٣ . في التوحيد: «مقطع».

١٤ . في التوحيد: «مقطع».

١٥ . في التوحيد: «مقطع».

١٦ . في التوحيد: «مقطع».

١٧ . في التوحيد: «مقطع».

١٨ . في التوحيد: «مقطع».

لَا يَقَالُ: لَهُ بَعْدُ، شَاءَ<sup>٢</sup> الْأَشْيَاءَ لَا يَهْتَمُّ<sup>٣</sup>، ذَرَاكَ لَا يَخْدِيعُهُ<sup>٤</sup>، فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، غَيْرُ  
مُتَمَارِجٍ بِهَا، وَلَا بَائِنٍ<sup>٥</sup> مِنْهَا، ظَاهِرٌ لَا يَتَأَوَّلُ الْمُبَاشَرَةَ، مُتَجَلٍّ لَا بِاسْتِهْلَالٍ<sup>٦</sup> رُؤْيَ، نَاءٍ<sup>٧</sup>  
لَا بِمَسَافَةٍ، قَرِيبٌ لَا بِمَدَانَاةٍ، لَطِيفٌ لَا يَتَجَسَّمُ، مُوجُودٌ لَا بَعْدَ عَدَمٍ، فَاعِلٌ لَا بِاضْطِرَارٍ،<sup>١٣٩/١</sup>  
مُقَدَّرٌ لَا بِحَزَكَةٍ، مُرِيدٌ لَا بِهَمَامَةٍ<sup>٨</sup>، سَمِيعٌ لَا بِآلَةٍ، بَصِيرٌ لَا بِأَذَاةٍ، لَا تَخْوِيهِ الْأَمَاكِينُ، وَلَا  
تَضْمَنُهُ<sup>٩</sup> الْأَوْقَاتُ، وَلَا تَحْذُهُ الصِّفَاتُ، وَلَا تَأْخُذُهُ السَّنَاتُ، سَبَقَ الْأَوْقَاتُ كَوْنُهُ، وَالْعَدَمُ  
وُجُودُهُ، وَالْإِبْتِدَاءُ أَرْلَهُ، بِتَشْغِيرِهِ الْمَشَاعِرَ عَرِفَ أَنْ لَا مَشْعَرَ لَهُ، وَبِتَجْهِيرِهِ<sup>١٠</sup> الْجَوَاهِرَ عَرِفَ  
أَنْ لَا جَوْهَرَ لَهُ، وَبِمُضَادَّتِهِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ عَرِفَ أَنْ لَا ضِدَّ لَهُ، وَبِمُقَارَنْتِهِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ عَرِفَ

١ . في التوحيد: «فلا يقال».

٢ . في التوحيد: «شيء بعد شائي» بدل «له بعد، شاء». و«شاء» إما فعل ماضٍ، أو اسم فاعل مع التنوين، والأشياء منصوبة على المفعولية. الثاني هو مختار الداماد، والمرجح عند الفيض، والمحتمل عند غيره هما. أنظر:

التعليق للداماد، ص ٣٣٥، الوافي، ج ١، ص ٤٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢١٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٩٤.

٣ . «الهمة»: أول العزم، وقد تطلق على العزم القوي فيقال: له همة عالية. والمراد بها هاهنا: الهمة الفكرية البشرية، وهي الزائدة على الذات. أنظر: المصباح المنير، ص ٩٤١ (همم)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢١٧؛ الوافي، ج ١، ص ٤٣٥.

٤ . «الخدعية»: الحيلة والمكر والختل. اسم من خدعه، أي ختله. وأراد به المكروه من حيث لا يعلم. واحتمل المازندراني كونها أيضاً اسماً من خلع الضب في جحره، أي دخل. والمعنى: يدرك الأشياء لا بصور داخلية فيه، أو من غير استعمال الحيلة وإجالة الرأي؛ لأن ذلك من خواص خلقه. أنظر شروح الكافي والصالح، ج ٣، ص ١٢٠١ (خدع).

٥ . يجوز فيه الرفع والجر.

٦ . «الاستهلال»: مصدر أهّل الهلال واستهّل: إذا أبصر؛ يعني: أنه تعالى متبين منكشف لخلق له لا بالتبين والانكشاف الحاصلين من جهة رؤيته. أنظر: المغرب، ص ٥٠٥ (هلال).

٧ . في التوحيد: «بائين».

٨ . أي مرید للأشياء لا بهمامة النفس. وهمامة النفس هي الشوق والقصد الزائد، أو هي اهتمامها بالأمر وترديد عزمها عليها مع الهم والغم بسبب فوتها؛ مأخوذة من الهمهمة، وهي ترديد الصوت الخفي. أنظر: شرح صدر المثاليين، ص ٣٤٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٢٠.

٩ . في «ض، ف، بس، بف» وحاشية «ج، يح» وحاشية ميرزا رفيعاً: «لا تَضْمَنُهُ». والظاهر كونه من التفعّل بحذف إحدى التاءين. وفي التوحيد: «لا تصحبه». ١٠ . في «ج» والتعليق للداماد: «بتجهيزه».

أَنْ لَا قَرِينَ لَهُ، ضَادَّ الثَّوَرِ بِالظَّلْمَةِ، وَالْيَبْسُ<sup>١</sup> بِالْبَلِّ، وَالْخَيْشِنُ بِاللَّيْنِ، وَالصَّرْدُ<sup>٢</sup> بِالْخَرُورِ، مُؤَلَّفٌ<sup>٣</sup> بَيْنَ مَتَعَادِيَاتِهَا، وَمُفَرَّقٌ بَيْنَ مَتَدَانِيَّاتِهَا، دَالَّةٌ<sup>٤</sup> بِتَفْرِيقِهَا<sup>٥</sup> عَلَى مُفَرَّقِهَا، وَبِتَأْلِيفِهَا<sup>٦</sup> عَلَى مُؤَلَّفِهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>٧</sup> تَعَالَى: «وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ»<sup>٨</sup> فَفَرَّقَ<sup>٩</sup> بَيْنَ قَبْلِ وَبَعْدِ؛ لِيُعْلَمَ أَنْ لَا قَبْلَ لَهُ وَلَا بَعْدَ لَهُ<sup>١٠</sup>، شَاهِدَةٌ<sup>١١</sup> بِفَرَاغِهَا<sup>١٢</sup> أَنْ لَا غَرِيزَةَ لِمُغَرِّزِهَا<sup>١٣</sup>، مُخْبِرَةٌ بِتَوْقِيتِهَا أَنْ لَا وَقْتَ لِمَوْقِيتِهَا، حَجَبَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ؛ لِيُعْلَمَ أَنْ لَا حِجَابَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ<sup>١٤</sup>، كَانَ زَيًّا إِذْ لَا مَرْيُوبَ، وَالْهَاءُ إِذْ لَا مَالُوءَ، وَعَالِمًا إِذْ لَا مَغْلُومَ، وَشَمِيعًا إِذْ لَا مَسْمُوعَ<sup>١٥</sup>.

٣٥٤ / ٥. عِلِّيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ شَبَابِ الصُّيْرَفِيِّ - وَاسْمُهُ مُحَمَّدٌ بَنُ

١. في التوحيد: «الجشوء» بمعنى اليابس. وفي شرح المازندراني: «اليبس - بالضم وبالفتح - : اليابس، والثاني هنا أنسب؛ بقرينة مقابلته مع اللبلال».

٢. «الصرده»: البرد. فارسي معرّب، أي معرّب «سرد». أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٦ (صرد).

٣. في «ض»، ف، يح، بس، بف. وشرح صدر المتألهين: «مؤلفاً» و«مفروقاً». وفي التعليقة للداماد، ص ٣٣٦: «مفروقاً ومؤلفاً على صيغة المفعول، وبالنصب على الحالية عن الأشياء، كما كذلك: دالة وشاهدة ومخبرة».

٤. في شرح المازندراني: «دالة»، حال من المتدانيات المتفرقة والمتعاديّات المتألّفة.

٥. كذا في النسخ. والأنسب: «بتفريقها».

٦. كذا في النسخ. والأنسب: «بتأليفها».

٧. في «ف»، بر، بف: «قول الله».

٨. في «ج»، ض، بس، بف، والتوحيد والوافي: «له».

٩. في «ض»: «وشاهدة». وفي شرح المازندراني: «شاهدة، عطف على «دالة» بحذف العاطف، فهي أيضاً حال عما ذكر».

١٠. في «ج»، ض، ف، و، يح، بس، بر، بف. وفي «ب» والمطبوع وشرح المازندراني: «لمفروزها».

١١. هكذا في «ج»، ض، ف، و، يح، بس، بر، بف. وفي «ب» والمطبوع وشرح المازندراني: «لمفروزها».

١٢. في «ج»، ض، ف، و، يح، بس، بر، بف. وفي «ب» والمطبوع وشرح المازندراني: «لمفروزها».

١٣. في «ج»، ض، ف، و، يح، بس، بر، بف. وفي «ب» والمطبوع وشرح المازندراني: «لمفروزها».

١٤. في «ج»، ض، ف، و، يح، بس، بر، بف. وفي «ب» والمطبوع وشرح المازندراني: «لمفروزها».

١٥. في «ج»، ض، ف، و، يح، بس، بر، بف. وفي «ب» والمطبوع وشرح المازندراني: «لمفروزها».

الوليد - عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَعِيسَى شَلْقَانَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَأَبْتَدَأْنَا، فَقَالَ: «عَجَبًا لِأَقْوَامٍ يَدْعُونَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ قَطُّ، خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام النَّاسَ بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُلْهِمِ عِبَادَهُ حَمْدَهُ، وَقَاطِرِهِمْ عَلَى مَعْرِفَةِ رُبُوبِيَّتِهِ، الدَّالِّ عَلَى وُجُودِهِ بِخَلْقِهِ، وَبِحُدُوثِ خَلْقِهِ عَلَى أَزْلِهِ، وَبِاشْتِبَاهِهِمْ<sup>١</sup> عَلَى أَنْ لَا شِبْهَ لَهُ، الْمُسْتَشْهِدِ بِآيَاتِهِ عَلَى قُدْرَتِهِ، الْمُتَمَتِّعَةِ مِنَ الصَّفَاتِ دَائِمَةً، وَمِنَ الْأَبْصَارِ<sup>٢</sup> رُؤْيَتَهُ، وَمِنَ الْأَوْهَامِ الْإِخَاطَةِ بِهِ، لَا أَمَدَ لِكُونِهِ، وَلَا غَايَةَ لِبَقَائِهِ، لَا تَشْمَلُهُ<sup>٣</sup> الْمَشَاعِرُ، وَلَا تَحْجُبُهُ<sup>٤</sup> ١٤٠/١ الْخُجُبُ، وَالْحِجَابُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ خَلْقُهُ إِيَّاهُمْ؛ لِامْتِنَاعِهِ مِمَّا يُمَكِّنُ فِي ذَوَاتِهِمْ، وَلِإِمْكَانٍ مِمَّا يَمْتَنِعُ مِنْهُ<sup>٥</sup>، وَلِإِفْتِرَاقِ الصَّانِعِ مِنَ<sup>٦</sup> الْمَصْنُوعِ، وَالْحَادِّ مِنَ<sup>٧</sup> الْمَخْدُودِ، وَالرَّبِّ مِنَ<sup>٨</sup> الْمَرْبُوبِ، الْوَاحِدِ بِلَا تَأْوِيلٍ عَدَدٍ، وَالْخَالِقِ لَا بِمَعْنَى<sup>٩</sup> حَرَكَةٍ، وَالْبَصِيرُ لَا بِأَذَاةٍ، وَالسَّمِيعُ لَا بِتَفْرِيقِ آلَةٍ، وَالشَّاهِدُ لَا بِمَمَاسَةٍ، وَالْبَاطِنُ لَا بِاجْتِنَانٍ<sup>١٠</sup>، وَالظَّاهِرُ الْبَاطِنُ لَا بِتَرَاجُحِي مَسَافَةٍ، أَزَلُّهُ نُهُيَّةٌ<sup>١١</sup> لِمَجَاوِلِ<sup>١٢</sup> الْأَفْكَارِ، وَدَوَامُهُ رُذْغُ

١. في «بر»: «للقوم».

٢. في التوحيد: «بأشباههم».

٣. احتمال الداماد كونه على صيغة المصدر، أي الإبصار. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٣٣٩.

٤. في «ض، بف»: «لا تشمله».

٥. في «ج»: «لا يحجبه».

٦. في التوحيد: «ولإمكان ذواتهم مما يمتنع منه ذاته». واستصوبه العلامة الفيض في الوافي وقال: «وكان اللفظتين سقطينا من قلم الشاخ».

٧. في التوحيد: «و» بدل «من».

٨. في «ب، ج، بر، بس، بف»: وحاشية «بج» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد: «و» بدل «من».

٩. في «ب، ج، بر، بس، بف»: وحاشية «ض، بج» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد: «و» بدل «من».

١٠. في حاشية «ض»: «بلا معنى».

١١. الاجتنان: الاستار. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٩٥ (جنن).

١٢. في «بج» وحاشية «ج، ض، ف، بف»: «نهي». و«التهية»: اسم من نهاه، ضد أمره. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٥٦ (نهي).

١٣. في «ب، بج، بف» وشرح صدر المتألهين: «لمحاول»، أي لتحولات الأفكار. و«المجاول»: جمع مجزول، ج

إِطَامِحَاتٍ<sup>١</sup> الْعُقُولِ، قَدْ حَسَرَ<sup>٢</sup> كُنْهَهُ نَوَافِذَ الْأَبْصَارِ، وَقَمَعَ<sup>٣</sup> وَجُودَهُ جَوَائِلَ الْأَوْهَامِ، فَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ، فَقَدْ حَدَّدَهُ؛ وَمَنْ حَدَّدَهُ، فَقَدْ عَدَّدَهُ؛ وَمَنْ عَدَّدَهُ، فَقَدْ أَبْطَلَ أَرْلَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: أَيْنَ؟ فَقَدْ غَيَّاهُ؛ وَمَنْ قَالَ: عَلَى م؟ فَقَدْ أَخْلَى مِنْهُ؛ وَمَنْ قَالَ: فِيمَ؟ فَقَدْ ضَمَّنَهُ.<sup>٤</sup>

٣٥٥ / ٦. وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ<sup>٥</sup>، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَمَزَةَ، عَنْ فَتْحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ:

كُتِبَتْ إِلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ<sup>٦</sup> أَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَكُتِبَ إِلَيَّ بِخَطِّهِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُلْهِمِ عِبَادَهُ<sup>٧</sup> حَمْدَهُ». وَذَكَرَ مِثْلَ مَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ إِلَى قَوْلِهِ: «وَقَمَعَ وَجُودَهُ جَوَائِلَ الْأَوْهَامِ»، ثُمَّ زَادَ فِيهِ:

«أَوَّلُ الدِّيَانَةِ<sup>٨</sup> بِهِ<sup>٩</sup> مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ

١. وهو مكان الجولان وزمانه.

٢. «الطامحات»: جمع الطامح، وهو كل مرتفع. الصحيح، ج ١، ص ٢٨٨ (طمع).

٣. «حسر»: أعيا وكُلَّ وأعجز. يتعدَّى ولا يتعدَّى. يقال: حسر البعير وحسرتُه أنا. والمراد هاهنا الثاني. أنظر: الصحيح، ج ٢، ص ٦٢٩ (حسر).

٤. في التوحيد: «وامتنع». وقمعه: قلعه، قهره، ذلله، دفعه، كسره. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٩٤ (قمع).

٥. في الوافي: «على ما».

٦. التوحيد، ص ٥٦، ح ١٤، بسند آخر عن الرضا<sup>١٠</sup>، إلى قوله: «جوائِلُ الأوهام». مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ٢١١، الخطبة ١٥٢، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٤٣٦، ح ٣٥٧؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٦، ح ١٠٥، وص ٢٨٧، وفيهما قطعة منه.

٧. الظاهر أن محمد بن الحسين، هو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، يروي عنه الكليني بواسطة، والواسطة في الأغلب هو محمد بن يحيى. لكن لا يوجد في الباب ما يبرر وقوع التعليق في السند، فعليه يكون الخبر مرسلًا. فتأمل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٩٨-٤٣٦.

٨. في «بس»: «عبده».

٩. «الدِّيَانَةُ»: الإطاعة والالتقياد. يقال: دان بكذا ديانة، وتدبَّن به، أي أطاعه وانقاد له. والمعنى: أوَّلُ التدبُّين بدِين الله معرفته. أنظر: الصحيح، ج ٥، ص ٢١١٨ (دين)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ١٠٢. وقال ميرزا رفيعا في حاشيته، ص ٤٥٨: «في بعض النسخ: الدِّيَانَةُ، بدل: الدِّيَانَةُ، أي المذلة والعبودية، يقال: دبَّته، أي ذلَّته».

٩. في شرح صدر المتألَّهين والوحيد: - «وبه».

عنه؛ بِشَهَادَةٍ كُلِّ صِفَةٍ أَنَّهَا غَيْرُ الْمَوْصُوفِ، وَشَهَادَةِ الْمَوْصُوفِ أَنَّهُ غَيْرُ الصِّفَةِ،  
 وَشَهَادَتَيْهِمَا جَمِيعاً بِالتَّثْنِيَةِ<sup>٢</sup> الْمُمْتَنِعِ مِنْهُ<sup>٣</sup> الْأَزَلِّ، فَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ، فَقَدْ حَدَّه؛ وَمَنْ  
 حَدَّه، فَقَدْ عَدَّه؛ وَمَنْ عَدَّه، فَقَدْ أَبْطَلَ أَزْلَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: كَيْفَ؟ فَقَدْ اسْتَوْصَفَهُ؛ وَمَنْ قَالَ:  
 فِيمَا؟ فَقَدْ ضَمَّنَّه؛ وَمَنْ قَالَ: عَلَى مَ؟ فَقَدْ جَهَّلَهُ<sup>٤</sup>؛ وَمَنْ قَالَ: أَيْنَ؟ فَقَدْ أَخْلَى مِنْهُ؛ ١٤١/١  
 وَمَنْ قَالَ: مَا هُوَ؟ فَقَدْ نَعَتَهُ؛ وَمَنْ قَالَ إِلَى مَ؟ فَقَدْ غَايَاهُ<sup>٥</sup>، عَالِمٌ إِذْ لَا مَعْلُومَ، وَخَالِقٌ إِذْ  
 لَا مَخْلُوقَ، وَزَبَّ إِذْ لَا مَزْبُوتَ<sup>٦</sup>، وَكَذَلِكَ يَوْصَفُ رَبُّنَا، وَ<sup>٧</sup>فَوْقَ<sup>٨</sup> مَا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ<sup>٩</sup>.  
 ٣٥٦ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ  
 النَّضْرِ وَغَيْرِهِ، عَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ نَابِثٍ، عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ،  
 عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، قَالَ:

١. في «ب، يس، بف»، والوافي والتوحيد: «لشهادة».

٢. في التوحيد: «على أنفسهما بالتثنية» بدل «بالثنية». والثبينة مصدر بمعنى الثبوت.

٣. في حاشية «بح، بيج» والتوحيد: «منها». وهو الأنسب.

٤. «استوصفه»: طلب وصفه. يقال: استوصفه الشيء: سأله أن يصفه له. والمراد: جعل له وصفاً زائداً على ذاته.

أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٥٦ (وصف)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٣٥٨.

٥. في الوافي وحاشية ميرزا رفيعاً: «على ما».

٦. في حاشية «ج، ض، ف»: «حمله». وفي حاشية «بح» ومرآة العقول وحاشية ميرزا رفيعاً والتوحيد: «حمله»،

أي جعله محمولاً ينتهي إلى ما يحمله.

٧. في الوافي وحاشية ميرزا رفيعاً: «إلى ما».

٨. في «بر» وشرح صدر المتألهين: «فقد غيَّاه». وفي التوحيد: «فقد وقَّته».

٩. في التوحيد: «+ وإله إذ لا مألوه».

١٠. في حاشية «ف»: «وهو».

١١. في شرح المازندراني: «فوق، إما عطف على «يوصف» بتقدير «يوصف»، أو حال عن «ربنا». وفيه إيماء إلى أن

ما وصفه الواصفون ليس رباً والرب فوقه».

١٢. التوحيد، ص ٥٦، ح ١٤، بسند آخر، عن الرضا عليه السلام. وراجع: عيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥١. الوافي؛

ج ١، ص ٤٣٨، ح ٣٥٨.

خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَوْمًا<sup>١</sup> خُطْبَةً بَعْدَ الْعَصْرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْ حُسْنِ صِفَتِهِ وَمَا ذَكَرَهُ<sup>٢</sup> مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَقُلْتُ لِلْحَارِثِ: أَوْ مَا حَفِظْتَهَا؟ قَالَ: قَدْ كَتَبْتُهَا، فَأَمْلَاهَا عَلَيْنَا مِنْ كِتَابِهِ:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ؛ لِأَنَّهُ<sup>٣</sup> كُلُّ يَوْمٍ فِي شَأْنٍ مِنْ إِحْدَاثٍ بَدِيعٍ<sup>٤</sup> لَمْ يَكُنْ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ؛ فَيَكُونُ فِي الْعِزِّ مُشَارَكًا، وَلَمْ يُولَدْ؛ فَيَكُونُ مَوْزُونًا هَالِكًا، وَلَمْ تَقَعْ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ الْأَوْهَامُ؛ فَتَقْدِرُهُ شَبْحًا مَاثِلًا، وَلَمْ تُذَكِّرْهُ<sup>٦</sup> الْأَبْصَارُ؛ فَيَكُونُ بَعْدَ انْتِقَالِهَا<sup>٧</sup> حَائِلًا<sup>٨</sup>، الَّذِي لَيْسَتْ<sup>٩</sup> فِي أَوَّلِيَّتِهِ نَهَايَةٌ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ<sup>١٠</sup> حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ<sup>١١</sup>، الَّذِي لَمْ يَسْبِقْهُ وَقْتُ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ<sup>١٢</sup> زَمَانٌ، وَلَا يَتَعَاوَرَهُ<sup>١٣</sup> زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ،

١. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني. وفي المطبوع: «يومًا».

٢. في «بس، بف» والتوحيد: «ما ذكر». ٣. في الوافي: «لأن».

٤. في البحار: «هو».

٥. «البديع»: فعيل بمعنى المفعول، أي المبتدع والمخترع، وهو ما يحدث على غير مثال سبق. أنظر: «الصحيح، ج ٣، ص ١١٨٢ (بدع)».

٦. في التوحيد ونهج البلاغة: «لم يولد».

٧. في التوحيد ونهج البلاغة: «ولم يلد».

٨. في شرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا والتوحيد: «ولم يقع».

٩. «المائل»: القائم، أو المائل والمشابه. يقال: مثَّل، أي قام متصبًّا، ومثَّل فلانٌ فلانًا، أي صار مثله. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩٤ (مثل). ١٠. في «بر»: «لم يدركه».

١١. في شرح صدر المتألهين: «وفي نسخة: بعد انتقائها».

١٢. في حاشية ميرزا رفيعا: «خائلاً» أي ذا خيال وصورة متخلَّة في المدرك. و«الحائل»: المتغيَّر. يقال: حال الشيء، إذا تغيَّر وانقلب حاله، أي لا تدركه الأبصار وإلا لكان بعد انتقالها عنه متغيَّرًا. قال الداماد في التعليقة، ص ٣٤٨: «هذا إذا كان «بعد» بالنصب ظرفاً، وأما إذا كان بالضم، فالحائل بمعنى الحاجز». وهو - أي الضم - محتمل عند المازندراني. وانظر: «النهاية، ج ١، ص ٤٦٣ (حول)».

١٣. في حاشية «بح» و«ليس». وفي التوحيد والبحار: «وله».

١٤. في التوحيد: «ولا في آخريته». ١٥. في شرح صدر المتألهين: «و«غاية» بدل «ولا غاية»».

١٦. في «ج»: «ولا يتقدمه».

١٧. في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ض» وشرح المازندراني والتوحيد: «ولم يتعاوَره». وقوله: «

وَلَا يُوصَفُ<sup>١</sup> بِأَيْنٍ<sup>٢</sup> وَلَا بِمَ وَلَا مَكَانٍ<sup>٣</sup>، الَّذِي بَطَنَ مِنْ<sup>٤</sup> خَفِيَّاتِ الْأُمُورِ<sup>٥</sup>، وَظَهَرَ<sup>٦</sup> فِي الْعُقُولِ<sup>٧</sup> بِمَا يُرَى فِي خَلْقِهِ مِنْ عِلَامَاتِ التَّنْذِيرِ، الَّذِي سِيلَتْ الْأَنْبِيَاءُ عَنْهُ فَلَمْ تَصِفْهُ بِحَدٍّ وَلَا بِنَقْصٍ<sup>٨</sup>، بَلْ وَصَفَتْهُ بِفِعَالِهِ<sup>٩</sup>، وَذَلَّتْ عَلَيْهِ بِآيَاتِهِ، لَا تَسْتَطِيعُ<sup>١٠</sup> عُقُولُ الْمُتَفَكِّرِينَ جَحْدَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَتْ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فِطْرَتَهُ<sup>١١</sup> وَمَا فِيهِنَّ وَمَا بَيْنَهُنَّ وَهُوَ الصَّانِعُ لَهُنَّ، فَلَا مَدْفَعَ لِقُدْرَتِهِ، الَّذِي نَأَى<sup>١٢</sup> مِنَ الْخَلْقِ<sup>١٣</sup>، فَلَا شَيْءَ كَمِثْلِهِ، الَّذِي خَلَقَ خَلْقَهُ<sup>١٤</sup> لِعِبَادَتِهِ، وَأَقْدَرَهُمْ<sup>١٥</sup> عَلَى طَاعَتِهِ بِمَا جَعَلَ فِيهِمْ، وَقَطَعَ عِزَّهُمْ بِالْحُجَجِ، فَعَنَ بَيِّنَةَ هَلَكٍ مِنْ هَلَكٍ، وَبِمَنْتِهِ<sup>١٦</sup> نَجَا مَنْ نَجَا، وَلِلَّهِ الْفَضْلُ مُبْدِئاً وَمُعِيداً.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ - وَلَهُ الْحَمْدُ - افْتَتَحَ الْحَمْدُ<sup>١٧</sup> لِنَفْسِهِ، وَخَتَمَ أَمْرَ الدُّنْيَا.....

«لا يتعارف»، أي لا يتناوبه ولا يتداوله. يقال: تعاور القوم فلاناً، إذا تعاونوا عليه بالضرب واحداً بعد واحد.

أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٣٠ (عور).

١. في «ج» وحاشية «ف» «يح» والوافي والتوحيد: «ولم يوصف».

٢. يجوز قراءة الكلمة بفتح النون أيضاً. ٣. في التوحيد: «ولا بمكان» بدل «ولا بم ولا مكان».

٤. في حاشية «ف»: «في».

٥. «بطن من خفيات الأمور» أي أدرك الباطن منها، أو المراد أنه باطن خفي داخل في جملتها. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٦٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٠٦.

٦. في «بف» والوافي: «فظهر».

٧. في «ج» بر، بس، بف» وحاشية «ض» والوافي: «المعقول».

٨. في التوحيد: «ولا بنقص».

٩. في التوحيد: «بأفعاله».

١٠. في «ف»: «لا يستطيع». وفي التوحيد: «ولا تستطيع». وفي شرح صدر المتألهين: «الجملة في موضع الحال عن ضمير «عليه»؛ لأنه بمنزلة المفعول «ذلت».

١١. «الْفِطْرَةُ»: الخلقة. يقال: فطره فطره فطراً، أي خلقه. الصحيح، ج ٢، ص ٧٨١: (فطر).

١٢. في «بر» والتوحيد: «بان».

١٣. في «ب»: «الخلايق».

١٤. في شرح صدر المتألهين والتوحيد: «الخلق».

١٥. في حاشية «ف»: «وقدرهم».

١٦. في «ض» وحاشية شرح صدر المتألهين: «وعنه». وفي التوحيد: «وعن بيته» بدل «وبمته».

١٧. في التوحيد: «افتتح الكتاب بالحمد».



وَمَحَلٌ<sup>١</sup> الْآخِرَةَ بِالْحَمْدِ لِنَفْسِهِ، فَقَالَ: «وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»<sup>٢</sup>.  
 ١٤٢/١ الْحَمْدُ لِلَّهِ اللَّائِسِ الْكِبْرِيَاءِ بِلَا تَجْسِيدٍ<sup>٣</sup>، وَالْمُرْتَدِي<sup>٤</sup> بِالْجَلَالِ بِلَا تَمْثِيلٍ<sup>٥</sup>،  
 وَالْمُسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ بِغَيْرِ زَوَالٍ<sup>٦</sup>، وَالْمُتَعَالِي<sup>٧</sup> عَلَى الْخَلْقِ<sup>٨</sup> بِلَا تَبَاعُدٍ مِنْهُمْ  
 وَلَا مُلَامَسَةٍ<sup>٩</sup> مِنْهُمْ لَهُمْ<sup>١٠</sup>، لَيْسَ<sup>١١</sup> لَهُ حَدٌّ يَنْتَهِي إِلَى حَدِّهِ، وَلَا لَهُ مِثْلٌ؛ فَيَعْرِفُ بِمِثْلِهِ،  
 ذَلٌّ مَنْ تَجَبَّرَ غَيْرُهُ، وَصَغُرَ مَنْ تَكَبَّرَ دُونُهُ، وَتَوَاضَعَتِ الْأَشْيَاءُ لِعَظَمَتِهِ، وَانْقَادَتْ  
 لِسُلْطَانِهِ وَعِزَّتِهِ، وَكَلَّتْ عَنْ إِذْرَاكِهِ طُرُوفُ<sup>١٢</sup> الْعُيُونِ، وَقَصُرَتْ دُونَ بُلُوغِ صِفَتِهِ  
 أَوْهَامُ الْخَلَائِقِ، الْأَوَّلِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا قَبْلَ لَهُ، وَالْآخِرِ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا بَعْدَ لَهُ<sup>١٤</sup>،

١. في التوحيد: «ومجيء». وفي ضبط كلمة «محَلٌّ» ثلاث وجوه آخر: «محلٌّ» وهو المكر، والكيد، والغبار،  
 والشدة، والجذب، وانقطاع المطر، ويُسبب الأرض من الكلال وغيره. «ومحلٌّ» وهو أن يجتمع بين  
 الجلد واللحم ماء من كثرة العمل وشدة. قال الدمامي في التعليقة، ص ٣٤٩: «وكانَ الضبط بالجمع هو الأصحُّ  
 الأضبط». وهو مختار المازندراني. وغير ما في المتن تكلف وتعسف وتصحيف عند الفيض في الوافي.  
 ٢. الزمر (٣٩): ٧٥.

٣. في «ض» بر، بس، وحاشية «ج» ف، بح، والتوحيد: «بلا تجسد».

٤. «المرتدي»: هو الذي لبس الرداء. يقال: تردى وارتدى، أي لبس الرداء. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥  
 (ردى).

٥. في «بس» وحاشية «ف» بح، والتوحيد: «بلا تمثِّل».

٦. في الوافي ومرآة العقول والتوحيد: «بلا زوال».

٧. في «بر»: «والمُتَعَالِي». ٨. في حاشية «ف» ومرآة العقول والتوحيد: «عن».

٩. في «ب»: «الخلائِق». ١٠. في شرح صدر المتألهين: «+ بهم».

١١. في حاشية «ج»: «بهم». وفي شرح صدر المتألهين: «- لهم». وفي التوحيد: «القريب منهم بلا ملامسة منه  
 لهم» بدل «ولا ملامسة منه لهم». ١٢. في «ب» بر، بف: «فليس».

١٣. في حاشية «ف»: «طُرُوق». وفي التعليقة للدمام، ص ٣٥٠: «وفي بعض نسخ الكتاب: طُرُوق العيون، بالوقف  
 بمعنى الطرق، وهو دَقُّ الباب». و«طُرُوق»: إما جمع طُرُوف، بمعنى تحريك الجفن بالنظر، أو بمعنى العين  
 فجمعه لأمن الالتباس بالمصدر. وإما جمع طارف بمعنى طامع، أي مرتفع. أو جمع طُرُوف، وهو الكريم من  
 الخيل، وهنا الكريم مطلقاً، أو هو مصدر بمعنى النظر. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٥٩: «شرح المازندراني،  
 ج ٤، ص ٢٧٦: الوافي، ج ١، ص ٤٤١: «مرآة العقول، ج ٢، ص ١٠٩: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٣ (طرف)».

١٤. في التوحيد: «الأوَّل قبل كل شيء»، والآخر بعد كل شيء، ولا يبدله شيء.

الظَّاهِرِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِالْقَهْرِ لَهُ، وَالْمُشَاهِدِ لِجَمِيعِ الْأَمَاكِينِ بِلَا انْتِقَالٍ إِلَيْهَا، لَا تَلْمِصُهُ لَامِصَةٌ<sup>١</sup>، وَلَا تَحْسُهُ حَاسَّةٌ «هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ»<sup>٢</sup> أَتَقْنُ مَا أَرَادَ مِنْ خَلْقِهِ مِنَ الْأَشْبَاحِ<sup>٣</sup> كُلِّهَا، لَا بِمِثَالٍ<sup>٤</sup> سَبَقَ<sup>٥</sup> إِلَيْهِ، وَلَا لَعُوبٍ<sup>٦</sup> دَخَلَ عَلَيْهِ فِي خَلْقٍ<sup>٧</sup> مَا خَلَقَ لَدَيْهِ، ابْتَدَأَ مَا أَرَادَ ابْتِدَاءً، وَأَنْشَأَ مَا أَرَادَ انْشَاءً عَلَى مَا أَرَادَ مِنَ الثَّقَلَيْنِ: الْجِنِّ وَالْإِنْسِ<sup>٨</sup>؛ لِيَعْرِفُوا<sup>٩</sup> بِذَلِكَ رُبُوبِيَّتَهُ، وَتَمَكَّنَ<sup>١٠</sup> فِيهِمْ طَاعَتَهُ<sup>١١</sup>، نَحْمَدُهُ بِجَمِيعِ مَخَامِيدِهِ<sup>١٢</sup> كُلِّهَا عَلَى جَمِيعِ نِعَمَائِهِ<sup>١٣</sup> كُلِّهَا<sup>١٤</sup>، وَنَسْتَهْدِيهِ لِمَرَاشِدِهِ<sup>١٥</sup> أُمُورَنَا، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَنَسْتَغْفِرُهُ لِلذَّنُوبِ الَّتِي سَبَقَتْ<sup>١٦</sup> مِنَّا، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

١. في «بس»: «ماسة». وفي التعليقة للدماماد، ص ٣٥٠: «وفي نسخة: لَا تَلْمِصُهُ لَامَةً، مِنَ اللَّامَةِ ... والعين اللامَةُ التي تصيب بسوء، أو من اللِّمَم: الشيء القليل الَّذِي يقرب من الإنسان ويعتريه».

٢. الزخرف (٤٣): ٨٤.

٣. في التوحيد: «أَتَقْنُ مَا أَرَادَ خَلْقَهُ مِنَ الْأَشْيَاء».

٤. في التوحيد: «بلا مثال».

٥. «سَبَقَ» معلوم، وضمير الفاعل يرجع إلى الله سبحانه، وضمير المجرور إلى المثال، إن أُريدَ بالمثال الصور العلمية. أو مجهول والضميران بالعكس، إن أُريدَ بالمثال مثال الموجودات. أو معلوم والضميران بحالهما.

أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٧٧؛ امرأة العقول ج ٢، ص ١٠٩.

٦. في التعليقة للدماماد، ص ٣٥٠: «وفي نسخة: وَلَا يَفُوتُ. وبه يتعلَّقُ لديه، لا بما خلق، أي ولا يفوت شيء لديه يكون قد فاتهُ أَوَّلًا في ابتدائه خلق ما خلق، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ أَخِيرًا». و«اللغوب»: التعب والإعياء والعجز: أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٠ (لغب).

٧. في «ب»: «خلقته».

٨. في البحار: - «الْجِنِّ وَالْإِنْسِ». ٩. في «ف»: «لتعرفوا». وفي التوحيد: «لتعرف».

١٠. في المرأة: «يَمَكَّنُ». والفعل مضارع منصوب، وهو: إِنَّمَا مِنَ التَّمَكَّنِ بِحَذِّ الْتَاءِ، أو من التمكين. و«طاعته» على الأول فاعل، وعلى الثاني مفعول، والفاعل هو الله تعالى. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٧٩؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ١١٠.

١١. في التوحيد: «طَوَاعِيَّتِهِ» أي طاعته.

١٢. في شرح المازندراني: «المحامد: جمع الْمُحَمْدَةِ، وهي ما يحمده من صفات الكمال ونعوت الجلال».

١٣. في حاشية «ج» ب: «نعمه».

١٤. في «بج»: - «كُلِّهَا».

١٥. «المراشد»: مقاصد الطرق. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٤ (رشد).

١٦. في التوحيد: «سلفت».

وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، بَعَثَهُ بِالْحَقِّ نَبِيًّا<sup>١</sup> ذَالًا عَلَيْهِ، وَهَادِيًّا إِلَيْهِ، فَهَدَى<sup>٢</sup> بِهِ مِنْ<sup>٣</sup> الصَّلَاةِ، وَاسْتَفْقَدْنَا بِهِ مِنَ الْجَهَالَةِ؛ «مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا»<sup>٤</sup> وَتَالَ ثَوَابًا جَزِيلًا<sup>٥</sup>؛ وَمَنْ يَنْصِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا، وَاسْتَحَقَّ عَذَابًا أَلِيمًا، فَأَنْجِعُوا<sup>٦</sup> بِمَا يَحِقُّ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِخْلَاصِ النَّصِيحَةِ وَحُسْنِ الْمُؤَاوَزَةِ<sup>٧</sup>، وَأَعِينُوا عَلَيَّ<sup>٨</sup> أَنْفُسَكُمْ بِلُزُومِ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، وَهَجْرِ الْأُمُورِ الْمَكْرُوهَةِ، وَتَغَاطُطِ<sup>٩</sup> الْحَقِّ بَيْنَكُمْ، وَتَعَاوَنُوا بِهِ دُونِي<sup>١٠</sup>، وَخُذُوا عَلَيَّ يَدَ الظَّالِمِ السَّفِيهِ، وَمُرُوا<sup>١١</sup> بِالْمَغْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَاعْرِضُوا لِذَوِي الْفَضْلِ فَضْلَهُمْ، عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ بِالْهَدْيِ، وَتَبَتَّنَا<sup>١٢</sup> وَإِيَّاكُمْ عَلَى التَّقْوَى، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ<sup>١٣</sup>.

١. في «بس» والتوحيد: - «نبيًا». وفي شرح صدر المتألهين، ص ٣٨: «نصب قوله: «نبيًا» إنا بالمفعولية، أو الحالية، أو للتعليل، أي ليكون نبيًا، أي مخبرًا، فعمل من نيا بمعنى أخير».
٢. في التوحيد: «فهدانا».
٣. في «ب» والوافي: «عن».
٤. الأحزاب (٣٣): ٧١.
٥. في «ب» ج، بر، بف، وحاشية «ض» والتوحيد: «كريمًا». وفي «يج»: «+ «كريمًا».
٦. في التعليقة للدماماد وشرح المازندراني والوافي: «فابخعوا» أي فبالفوا في أداء ما يجب عليكم. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٣٥٩: «نجع فيه الخطاب والوعظ والدواء: دخل وأثر، وهؤلاء قوم ناجعة ومتجمعون وقد نجعوا في معنى انتجعوا. فعلى هذا يكون أنجعوا هاهنا في معنى انتجعوا». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ١١٠: «فأنجعوا... من قولهم: أنجع، أي أفلح». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٨٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٥ (نجم).
٧. «الموازية»: المعاونة، وحمل نقل الآخر؛ من الوزر بمعنى الثقل. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٥ (وزر).
٨. في التوحيد: - «علي».
٩. في حاشية ميرزا رفيعا: «وتناولوا».
١٠. في التوحيد: «عليه» بدل «به دوني».
١١. في «ف» بف، وشرح صدر المتألهين: «وأمرؤا». وفي «بس»: - «و».
١٢. في حاشية «ج»: «+ «الله».
١٣. التوحيد، ص ٣١، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أحمد بن النضر وغيره، عن عمرو بن ثابت، عن رجل ساء، عن أبي إسحاق السبيعي. راجع: نهج البلاغة، ص ٢٦٠، الخطبة ١٨٢. الوافي، ج ١، ص ٤٣٩، ح ٣٥٩؛ البحار، ج ٥٤، ص ١٦٧، ح ١٧، إلى قوله: «ربوبيته».

## ٢٣ - بَابُ النَّوَادِرِ

١٤٣/١

٣٥٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّصْرِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ»<sup>١</sup> فَقَالَ: «مَا يَقُولُونَ فِيهِ؟» قُلْتُ: يَقُولُونَ: يَهْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٢</sup> إِلَّا وَجْهَ اللَّهِ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ قَالُوا قَوْلًا عَظِيمًا، إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ»<sup>٣</sup>.

٣٥٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ<sup>٤</sup>، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» قَالَ: «مَنْ أَتَى اللَّهَ بِمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ طَاعَةِ مُحَمَّدٍ عليه السلام<sup>٥</sup>، فَهُوَ الْوَجْهَ الَّذِي لَا يَهْلِكُ»<sup>٦</sup>، وَكَذَلِكَ<sup>٧</sup> قَالَ: «مَنْ

١ . القصص (٢٨): ٨٨.

٢ . في حاشية «بح»: «قال».

٣ . في «ض»: «كُلُّ شَيْءٍ يَهْلِكُ».

٤ . في البصائر، ح ١ و ٦: «ونحن وجه الله الذي يؤتى منه».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٦٤، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن علي بن أبي حمزة، عن سيف بن عميرة، عن أبي بصير، عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٦٦، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن بعض أصحابنا، عن سيف بن عميرة، عن ابن المغيرة، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٢١٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٦؛ والتوحيد، ص ١٥١، ح ٧؛ وكمال الدين، ص ٢٣١، ح ٣٣. الوافي، ج ١، ص ٤١٧، ح ٣٤٣.

٦ . في «بس»: «عن أحمد بن أبي نصر».

٧ . في المحاسن: «من طاعته وطاعة محمد».

٨ . في التوحيد: «والأئمة من بعده».

٩ . في شرح المازندراني: «هذا القول تفسير للوجه؛ وضمير «هو» يعود إلى الموصول، والمعنى أن كل شيء هالك في الدنيا والآخرة إلا من أطاع محمدًا عليه السلام».

١٠ . في «ب» والمحاسن: «ولذلك».

يُطِيعُ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ١. ٢.

٣٥٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ النَّخَّاسِ ٣، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ٤، قَالَ: «نَحْنُ الْمَثَانِي ٥ الَّتِي ٥ أَعْطَاهَا ٦ اللَّهُ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ٧، وَنَحْنُ وَجْهُ اللَّهِ ٧ نَتَقَلَّبُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ ٨، وَنَحْنُ عَيْنُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَيَدُهُ الْمَبْسُوطَةُ بِالرَّحْمَةِ عَلَى عِبَادِهِ، عَرَفْنَا مَنْ عَرَفْنَا، وَجَهِلْنَا ٩ مَنْ جَهِلْنَا وَإِمَامَهُ

١. النساء (٤): ٨٠.

٢. المحاسن، ص ٢١٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٨، وفي التوحيد، ص ١٤٩، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر الوافي، ج ١، ص ٤١٨، ح ٣٤٤.

٣. في «ب، ج، بر، بس» وشرح المازندراني: «النخاس». والرجل مجهول لم نعرفه.

٤. إشارة إلى قوله تعالى في سورة الحجر (١٥): ٨٧: «وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْكُتُبِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ». «المثاني»: جمع مثني أو مثناة، من الثنية بمعنى التكرار. أو جمع مثنية، من الثناء. وقال الصدوق رحمه الله في التوحيد، ص ١٥١، ذيل هذا الحديث: «معنى قوله: نحن المثاني، أي نحن الذين قرنا النبي ﷺ إلى القرآن وأوصى بالتمسك بالقرآن وبنا، فأخبر أمته بأن لا تفرق حتى نرد عليه حوضه». أنظر: المغرب، ص ٧٠ (ثني)؛ الوافي، ج ١، ص ٤١٩.

٥. هكذا في «بر» وحاشية «ف، ب» وحاشية شرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد وتفسير العياشي وتفسير القمي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الذي».

٦. هكذا في «ب، ج، ب، بر، بس، بر، بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد وتفسير القمي. وفي تفسير العياشي: «أعطى». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أعطاه».

٧. في تفسير القمي: «الذي».

٨. «أظهر»: جمع الظهور. يقال: فلان أقام بين أظهر قوم، أي أقام فيهم على سبيل الاستظهار والاستناد إليهم. والمعنى أن أظهرهم قدامه، وظهوراً منهم وراءه. فهو مكفوف من جوانبه، ثم شاع الاستعمال في الإقامة بين قوم مطلقاً. أو المراد: نتقلّب بينكم أياماً معدودة، أو نتقلّب بين ظهوركم وخلفكم لا بين قدامكم كناية عن إعراض الخلق عنهم. النهاية، ج ٣، ص ١٦٦ (ظهر)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

٩. في «ب»: «عرّفنا» و«جهلنا». وهو الأقرب. وأيضاً فسرّه المازندراني في شرحه، ج ٤، ص ٢٩٠ بما يشعر كون الأول من الجملتين بصيغة المتكلم مع الغير.

الْمُتَّقِينَ<sup>١</sup>.

٣٦٠ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا»<sup>٢</sup> قَالَ: ١٤٤/١

«نَحْنُ - وَاللَّهِ - الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ<sup>٣</sup> الَّتِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْعِبَادِ عَمَلًا إِلَّا بِمَغْفِرَتِنَا»<sup>٤</sup>.

٣٦١ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ،

عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ صَبَاحٍ، قَالَ:

١. في التوحيد: «ومن جهلنا فأمامه اليقين». «وإمامة المتقين» بالنصب، عطفاً على ضمير المتكلم في «جهلنا»

ثانياً، أي جهلنا وجهل إمامة المتقين. وفي قوله: «إمامة المتقين» يحتمل وجهان آخران من الإعراب: الجزر عطفاً على قوله عليه السلام: «بالرحمة» أي ويده المبسوطة بإمامة المتقين؛ والرفع على الابتداء بحذف الخبر، أي لنا إمامة المتقين. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ١١٥: «ولعله من تصحيف التَّشَاخ، والأظهر ما في نسخ التوحيد: ومن جهلنا فأمامه اليقين، أي الموت على التهديد، أو المراد أنه يتيقن بعد الموت ورفع الشهادتين». وانظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٧٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٩٠.

٢. بصائر الدرجات، ص ٦٥، ح ٤، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن حديد، عن علي بن أبي المغيرة، عن أبي سلام النحاس، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٦٦، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أبي سلام، إلى قوله: «بين أظهركم»؛ التوحيد، ص ١٥٠، ح ٦، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن سنان؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣٧٧، بسنده عن أحمد بن محمد، عن محبوب بن سيار، عن محمد بن سنان، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير؛ بصائر الدرجات، ص ٦٦، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٣٦، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤١٨، ح ٣٤٥.

٣. الأعراف (٧): ١٨٠.

٤. في «ج» وحاشية ميرزا رفيعاً: «أسماء الله الحسنى». وفي «بج» بس، وحاشية «بف»: «أسماء الله».

٥. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٤٢، ح ١١٩، عن محمد بن أبي يزيد الرازي، عمن ذكره، عن الرضا، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١، ص ٤٩١، ح ٣٤٦.

٦. في حاشية «ض» و«:» الحسين.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَنَا، فَأُحْسِنَ خَلْقَنَا، وَصَوَّرَنَا، فَأُحْسِنَ صُورَنَا؛ وَجَعَلَنَا عَيْنَهُ فِي عِبَادِهِ، وَلِسَانَهُ النَّاطِقَ فِي خَلْقِهِ، وَيَدَهُ الْمَبْسُوطَةَ عَلَى عِبَادِهِ بِالرَّافَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَوَجْهَهُ الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ، وَبَابَهُ الَّذِي يَذُلُّ عَلَيْهِ، وَخَزَائِنَهُ<sup>١</sup> فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ<sup>٢</sup>؛ بِنَا أَتَمَرَتِ الْأَشْجَارُ، وَأُتِنِعَتِ<sup>٣</sup> الشَّعَارُ، وَجَزَبَ<sup>٤</sup> الْأَنْهَارُ؛ وَبِنَا يَنْزِلُ<sup>٥</sup> غَيْثُ السَّمَاءِ، وَيَنْبُتُ<sup>٦</sup> عُشْبُ<sup>٧</sup> الْأَرْضِ؛ وَبِعِبَادَتِنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَلَوْ لَا نَحْنُ مَا عَبْدَ اللَّهُ»<sup>٨</sup>.

٣٦٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَمِّهِ حَمَزَةَ بْنِ بَزِيعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ»<sup>٩</sup> فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ<sup>١٠</sup> - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَأْسَفُ كَأَسْفِنَا، وَلَكِنَّهُ<sup>١١</sup> خَلَقَ أَوْلِيَاءَ لِنَفْسِهِ يَأْسِفُونَ وَيَرْضَوْنَ وَهُمْ مَخْلُوقُونَ مَرْبُوبُونَ»<sup>١٢</sup>، فَجَعَلَ رِضَاهُمْ رِضَا نَفْسِهِ، وَسَخَطَهُمْ سَخَطَ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُمُ الدُّعَاةَ إِلَيْهِ، وَالْأَدِلَّةَ عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ صَارُوا كَذَلِكَ، وَلَيْسَ أَنَّ ذَلِكَ يَصِلُ إِلَى اللَّهِ كَمَا يَصِلُ

١. في «ف»: «خلقنا». وفي مرآة المعقول: «يمكن أن يقرأ: خُلِقْنَا، بالضم».

٢. في «ف»: «وخرائنه». وفي التوحيد: «وخرائنه».

٣. في «ف»: «في السماء والأرض».

٤. «أُتِنِعَت»: نُصِجَتْ، أي صارت نضيجة. يقال: يُنِجُ الشَّعْرُ وَأُيْنِجُ، أي نضج، أي بلغ وقت أكله. وقال صدر المتألهين في شرحه: «أُتِنِعَتْ، على صيغة المجهول». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٣١٠ (ينع).

٥. في حاشية «ض»، ف، ي، ح: «والتوحيد: «نزل».

٦. في حاشية «ض»، ف، ي، ح: «وشرح المازندراني والتوحيد: «ونبت».

٧. «العُشْبُ»: الكلأ الرطب، ولا يقال له: حشيش حتى يهيج. الصحاح، ج ١، ص ١٨٢ (عشب).

٨. التوحيد، ص ١٥١، ح ٨، بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أَنَّ الْأُتْمَةَ وَلَا أَمْرَ اللَّهِ وَخِزْنَةُ عِلْمِهِ، ح ٥١٤؛ ويصائر الدرجات، ص ١٠٥، ح ٩ و ١٣. الوافي، ج ١، ص ٤١٩،

ح ٣٤٦.

٩. الزخرف (٤٣): ٥٥.

١٠. في التوحيد والمعاني: «المَكُونُ» بدل «الله».

١١. في «بس»: «ولكن».

١٢. في التوحيد والمعاني: «مدبرون».

إِلَى خَلْقِهِ، لَكِنْ هَذَا مَغْنَى مَا قَالَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ: «مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيَّتًا، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمَخَازِبَةِ، وَدَعَانِي إِلَيْهَا» وَقَالَ: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ اطَاعَ اللَّهَ»<sup>١</sup> وَقَالَ: «إِنَّ الَّذِينَ يُتَابِعُونَكَ إِنَّمَا يُتَابِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ»<sup>٢</sup> فَكُلُّ هَذَا وَشِبْهَهُ<sup>٣</sup> عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهَكَذَا الرِّضَا وَالْقَضَبُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَشْيَاءِ مِمَّا يُشَاكِلُ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ يَصِلُ إِلَى اللَّهِ ١٤٥/١  
الْأُسْفُ<sup>٤</sup> وَالضَّجَرُ<sup>٥</sup>.. وَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُمَا<sup>٦</sup> وَأَنْشَأَهُمَا<sup>٧</sup>.. لِحَاجَةِ لِقَائِلِ هَذَا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْخَالِقَ يَسْبِيحُ<sup>٨</sup> يَوْمًا مَا<sup>٩</sup>؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَهُ الْغَضَبُ وَالضَّجَرُ، دَخَلَهُ التَّغْيِيرُ<sup>١٠</sup>، وَإِذَا دَخَلَهُ التَّغْيِيرُ<sup>١١</sup> لَمْ يُمْضِ عَلَيْهِ الْإِبَادَةُ<sup>١٢</sup>، ثُمَّ لَمْ يَعْرِفْ<sup>١٣</sup> الْمَكُونُ مِنَ الْمَكُونِ، وَلَا الْقَادِرُ مِنَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَلَا الْخَالِقُ مِنَ الْمَخْلُوقِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ هَذَا<sup>١٤</sup> الْقَوْلِ عُلُوًّا كَبِيرًا، بَلْ هُوَ الْخَالِقُ لِلْأَشْيَاءِ لَا لِحَاجَةٍ، فَإِذَا كَانَ لَا لِحَاجَةَ، اسْتَحَالَ الْخَدُّ وَالْكَيْفُ فِيهِ، فَافْهَمْ

١. النساء (٤): ٨٠.

٢. الفتح (٤٨): ١٠.

٣. يجوز عطفه على «هذا» أيضاً.

٤. في «ض» وحاشية «ج»: «فلو».

٥. «الأسف»: أشد الحزن. وأسف عليه: غضب، وأسفه: أغضبه. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٠ (أسف).

٦. «الضجر»: القلق والاضطراب من الغم، أي هو اضطراب النفس وتغيُّرها؛ خوفاً من فوات المقصود أو لحوق الضرر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٩ (ضجر)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٩٩.

٧. في التوحيد والمعاني: «أحدثهما».

٨. في «ج»، ف، ب، بر، بس: وحاشية «ض»: «وأشياءهما». وفي شرح المازندراني والوافي: «وأشياءهما».

ولعل المراد بالأشياء: الآثار.

٩. «يبدي»: يهلك. يقال: باد الشيء أي هلك، والإبادة: الإهلاك. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (بيد).

١٠. في «بف» وشرح صدر المتألهين: «-ما».

١١. هكذا في «ب» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع وسائر النسخ:

«التغيير».

١٢. هكذا في «ب» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع وسائر النسخ:

«التغيير».

١٣. في الوافي: «بالإبادة».

١٤. في التوحيد والمعاني: «ولو كان ذلك كذلك لم يعرف» بدل «ثم لم يعرف».

١٥. في شرح صدر المتألهين: «ذلك».



إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.<sup>١</sup>

٣٣٣ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَشْوَدَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَأَنْشَأَ يَقُولُ - اِبْتِدَاءً مِنْهُ<sup>٢</sup> مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ<sup>٣</sup> -: «نَحْنُ حُجَّةُ اللَّهِ، وَنَحْنُ بَابُ اللَّهِ، وَنَحْنُ لِسَانُ اللَّهِ، وَنَحْنُ وَجْهُ اللَّهِ، وَنَحْنُ عَيْنُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَنَحْنُ وِلَاةُ أَمْرِ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ»<sup>٤</sup>.

٣٣٤ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَسَّانِ الْجَمَّالِ، قَالَ: حَدَّثَنِي هَاشِمُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ الجبني<sup>٥</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «أَنَا عَيْنُ اللَّهِ، وَأَنَا يَدُ اللَّهِ، وَأَنَا جَنْبُ اللَّهِ، وَأَنَا بَابُ اللَّهِ»<sup>٦</sup>.

٣٦٥ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ،

١ . التوحيد، ص ١٦٨، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٢١، ح ٣٤٧.

٢ . في البصائر: - «منه».

٣ . في البصائر: «يسأل».

٤ . في حاشية «ج»: «ونحن رحمة الله».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ١، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الوافي، ج ١، ص ٤٢٣، ح ٣٤٨.

٦ . هكذا في النسخ والطبعة الحجرية من الكتاب. وفي المطبوع: «أبي عمار».

٧ . في «ألف»: «الجبني»، وفي «ف»: «الحسني»، وفي «بر»: «الجبني»، وفي «بس»: «الجبني». والرجل مجهول لم نعرفه. واختار المازندراني في شرحه، ج ٤، ص ٣٠٤: «الجبني» وقال: «والجنب: حي من اليمن ينسب إليه حصين بن جندب الجبني وأبو عمار الجبني، وهاشم بن أبي عمار هذا من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وهو غير هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المرقال. وضبطه بعضهم: الجببي ... منسوب إلى جب، وهو حصن قريب من القدس».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٢، بسنده عن الحسن الجمال، عن هاشم أبي عمار. وفيه، ص ٦٤، ح ١٣؛ والتوحيد، ص ١٦٤، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ١٧، ح ١٤، بسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٤٣، ح ٣٤٩.

عَنْ عَمِّهِ حَمَزَةَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَخْشَرُتَيْنِ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ»<sup>١</sup> قَالَ: «جَنْبُ اللَّهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ<sup>٢</sup> بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْصِيَاءِ بِالْمَكَانِ الرَّفِيعِ<sup>٣</sup> إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى آخِرِهِمْ»<sup>٤</sup>.

٣٦٦ / ١٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ الْحَكَمِ وَإِسْمَاعِيلَ ابْنَيْ حَبِيبٍ، عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «بِنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَبِنَا عَرِيفُ اللَّهِ، وَبِنَا وَحْدَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَمُحَمَّدٌ حِبَابُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»<sup>٥</sup>.

٣٦٧ / ١١. بَعْضُ أَصْحَابِنَا<sup>٦</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ ١٤٦/١ مُوسَى بْنِ قَادِمٍ، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ»<sup>٧</sup> قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَغْظَمُ وَأَعَزُّ<sup>٨</sup> وَأَجَلُّ وَأَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُظْلَمَ،

١. الزمر (٣٩): ٥٦.

٢. في البصائر، ص ٦٢ و ٦٤: «من كان».

٣. «بالمكان الرفيع»: خبر كان، أو حال، أي كائناً بالمكان الرفيع. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٧٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٢١.

٤. بصائر الدرجات، ص ٦٤، ح ١٢، بسنده عن محمد بن إسماعيل. وفيه، ص ٦٢، ح ٦، بسنده عن محمد بن إسماعيل، عن حمزة بن بزيع، عن علي السائي، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام أبا الحسن الماضي، مع هذه الزيادة في آخره: «والله أعلم بمن هو كائن بعده». الوافي، ج ١، ص ٤٢٣، ح ٣٥٠.

٥. في البصائر: «وعدة».

٦. بصائر الدرجات، ص ٦٤، ح ١٦، بسنده عن علي بن الصلت. راجع: التوحيد، ص ١٥٢، ح ٩؛ وكفاية الأثر، ص ٢٩٨. الوافي، ج ١، ص ٤٢، ح ٣٥١. ٧. في «ب»، بر: «عدة من أصحابنا».

٨. في «ض»: «+ وأبي». ٩. البقرة (٢): ٥٧؛ الأعراف (٧): ١٦٠.

١٠. في «ف»: «- وأعز». وفي «ب»، بر: «وأجل وأعز».

وَلِكِنَّهُ<sup>١</sup> خَلَطْنَا بِنَفْسِهِ فَجَعَلَ ظَلَمَنَا ظَلَمَةً، وَوَلَّيْتَنَا وَلَايَتَهُ؛ حَيْثُ يَقُولُ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا»<sup>٢</sup> يَغْنِي الأئمة مِنَّا.

ثُمَّ قَالَ<sup>٣</sup> فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ» ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ<sup>٤</sup>.

## ٢٤- بَابُ الْبِدْءِ<sup>٥</sup>

٣٨٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَجَّالِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ تَغْلَبَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَغَيْنَ:

١. في حاشية «ض»: «ولكن».

٢. المائدة (٥): ٥٥.

٣. في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣١٠: «ثم قال، هذا كلام زرارة، يعني: ثم قال الإمام عليه السلام في موضع آخر غير هذا الموضع في سياق حديث أو ابتداء... والحاصل أن زرارة روى عنه عليه السلام تفسير هذه الآية بما مر في مواضع».

٤. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت وتنف من التنزيل في الولاية، ضمن الحديث الطويل ١١٧٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٢٤، ح ٣٥٢.

٥. «البداء» في اللغة: ظهور الشيء بعد الخفاء وحصول العلم به بعد الجهل، فهو اسم لما ينشأ للمرء من الرأي في أمر ويظهر له الصواب. يقال: بدأه في هذا الأمر بداءً، أي نشأ وتجدد له فيه رأي جديد يستصوبه. فقوام معنى البداء بتغير العزم، فإذا عزم رجل على فعل شيء ثم تبين له عدم المصلحة فيه وندم على عزمه، وتغير قصده قيل: بدأه، أي ندم وعلم أن عزمه السابق كان خطأ.

ولا خلاف بين علمائنا في أن البداء بهذا المعنى محال على الله تعالى؛ لاستلزامه الجهل عليه تعالى، فمن نفاه منهم فمراده نفي حقيقته، ومن أثبته فلا بد أن يؤوله، وأولته علمائنا. فالاختلاف ليس في وجوب التأويل بل في وجه التأويل فيعود النزاع لفظياً. ومن التأويلات تأويل شيخنا الصدوق - قدس سره - بأن معناه أن له تعالى أن يبدأ بشيء فيخلقه قبل شيء، ثم يعدم ذلك الشيء ويبدأ بخلق غيره، أو يأمر بشيء ثم ينهى عن مثله، أو بالعكس، وذلك مثل نسخ الشرائع وتحويل القبلة، وليس ذلك إلا لعلمه تعالى بالمصالح. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٧٨-٣٩٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣١١-٣١٧؛ الوافي، ج ١، ص ٥٠٧-٥١٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٢٣-١٣٥؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٨؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٩ (بدو).

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «مَا عَيْدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِثْلَ الْبَدْءِ»<sup>١</sup>.

٣٦٩ / ٢ . وَ فِي رِوَايَةٍ<sup>٢</sup> ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا عَظُمَ اللَّهُ بِمِثْلِ الْبَدْءِ»<sup>٣</sup>.

٣٧٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ حَقِصِ بْنِ

الْبُخْتَرِيِّ وَ غَيْرِهِمَا:

١ . قال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «البدء من الأوصاف التي ربما تنصف بها أفعالنا الاختيارية من حيث صدورها عنا بالعلم والاختيار، فإننا لا نريد شيئاً من أفعالنا الاختيارية إلا بمصلحة داعية إلى ذلك تعلق بها علمنا، وربما تعلق العلم بمصلحة الفعل، ثم تعلق العلم بمصلحة أخرى توجب خلاف المصلحة الأولى، فحينئذ نريد خلاف ما كنا نريده قبل، وهو الذي نقول بدا لنا أن نفعل كذا، أي ظهر لنا بعد ما كان خفياً عنا كذا. والبدء: الظهور، فالبدء: ظهور ما كان خفياً من الفعل؛ لظهور ما كان خفياً من العلم بالمصلحة، ثم توسع في الاستعمال فأطلقنا البدء على ظهور كل فعل كان الظاهر خلافه، فيقال: بدا له أن يفعل كذا، أي ظهر من فعله ما كان الظاهر منه خلافه. ثم إن وجود كل موجود من الموجودات الخارجية له نسبة إلى مجموع علته الناقصة التي يستحيل معها عدم الشيء، وعند ذلك يجب وجوده بالضرورة، وله نسبة إلى مقتضيه الذي يحتاج الشيء في صدوره منه إلى شرط وعدم مانع، فإذا وجدت الشرائط وهدمت الموانع، تمت العلة الناقصة ووجب وجود الشيء، وإذا لم يوجد الشرط أو وجد مانع، لم يؤثر المقتضي أثره وكان التأثير للمانع، وحينئذ يصدق البدء؛ فإن هذا الحادث إذا نسب وجوده إلى مقتضيه الذي كان يظهر بوجوده خلاف هذا الحادث كان موجوداً ظهر من علته خلاف ما كان يظهر منها، ومن المعلوم أن علمه تعالى بالموجودات والحوادث مطابق لما في نفس الأمر من وجودها؛ فله تعالى علم بالأشياء من جهة عللها الناقصة، وهو العلم الذي لا بداء فيه أصلاً، وله علم بالأشياء من جهة مقتضياتها التي موقوفة التأثير على وجود الشرائط وفقد الموانع، وهذا العلم يمكن أن يظهر خلاف ما كان ظاهراً منه بفقد شرط أو وجود مانع، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْزِلُ﴾ الآية، [الرعد (١٣): ٣٩].

٢ . التوحيد، ص ٣٣١، ح ١، عن أبيه، عن محمد بن يحيى . الوافي، ج ١، ص ٥٠٧، ح ٤٠٣.

٣ . الخبر رواه الشيخ الصدوق في التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٢، بسنده عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير . والظاهر كون الخبر مرسلًا في ما نحن فيه.

٤ . في شرح صدر المتألهين، ص ٣٨٣: «الفعل إما بصيغة المجهول، أو بتقدير فاعل مثل: أحد، أو عَيْدَ».

٥ . التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٢، عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم . الوافي، ج ١، ص ٥٠٧، ح ٤٠٤.

١٤٧/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ<sup>١</sup> فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «يَتَحَوُّا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُتَّبِعُوا»<sup>٢</sup> قَالَ: فَقَالَ: «وَهَلْ يُمْحَى<sup>٣</sup> إِلَّا مَا كَانَ ثَابِتًا؟» وَهَلْ يُتَّبَعُ إِلَّا مَا لَمْ يَكُنْ؟<sup>٤</sup>.

٣٧١ / ٤ . عَلِيُّ<sup>٦</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا يَبْعَثُ اللَّهُ نَبِيًّا<sup>٧</sup> حَتَّى يَأْخُذَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ خِصَالٍ: الْإِفْرَازَ لَهُ بِالْعُبُودِيَّةِ، وَخَلْعَ الْأَنْدَادِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَقْدَمُ<sup>٨</sup> مَا يَشَاءُ<sup>٩</sup>، وَيُؤَخَّرُ<sup>١٠</sup> مَا يَشَاءُ<sup>١١</sup>».

٣٧٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى

١ . «قال» وما بعدها من كلام الإمام الصادق عليه السلام، أي قال الله فيها ما يدل عليه. أو من كلام الراوي كـ «قال» الثانية - أي الثالثة في المتن - وضميرهما لأبي عبد الله عليه السلام. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٨٣.  
٢ . الرد (١٣): ٣٩.

٣ . في التوحيد: «يمحو الله». وفي تفسير العياشي: «يمحو».

٤ . في «بس» بـ «ف» والتوحيد: - «ثابتاً».

٥ . التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٤، بسنده عن علي بن إبراهيم. الغيبة للطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤٢١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٦٠، عن جميل بن ذراج، عن أبي عبد الله عليه السلام مع تقديم وتأخير. الوافي، ج ١، ص ٥١٠، ح ٤٠٥.

٦ . في «الف» ج، يع، بر: «+» ابن إبراهيم.

٧ . في المحاسن: «+ فقط».

٨ . في المحاسن: «يمحو».

٩ . في «ب» ج، بس، بـ «ف» وحاشية «ض» ف، وشرح صدر المتألهين: «من يشاء».

١٠ . في المحاسن: «ويثبت».

١١ . في «ب» ج، بس، بـ «ف» وحاشية «ض» ف، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «من يشاء».

١٢ . التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٣، بسنده عن علي بن إبراهيم؛ المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٩، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن زرارة وابن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٥٧، عن محمد بن مسلم؛ وفيه، ح ٥٦، عن علي بن عبد الله بن مروان، عن أيوب بن نوح، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٥١٠، ح ٤٠٦.

عِنْدَهُ<sup>١</sup> قَالَ: «هُمَا أَجَلَانِ: أَجَلٌ مَخْتَوِمٌ، وَأَجَلٌ مَوْقُوفٌ»<sup>٢</sup>.

٣٧٣ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مَالِكِ الْجَهَنِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئًا»<sup>٣</sup> قَالَ: فَقَالَ: «لَا مَقْدَرًا وَلَا مَكُونًا».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ<sup>٤</sup>: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا»<sup>٥</sup> فَقَالَ: «كَانَ مَقْدَرًا<sup>٦</sup> غَيْرَ مَذْكُورٍ»<sup>٧</sup>.

٣٧٤ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup>، عَنِ الْفَضْلِ<sup>٩</sup> بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «الْعِلْمُ عِلْمَانِ: فَعِلْمٌ عِنْدَ اللَّهِ مَخْزُونٌ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ»<sup>١٠</sup>؛ وَعِلْمٌ عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ؛

١. الأنعام (٦): ٢.

٢. الغيبة للنعماني، ص ٣٠١، ح ٥، بسنده عن عبدالله بن بكير، عن ثعلبة بن ميمون، عن زرارة، مع زيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٥٤، ح ٧، عن حمران، عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥١٢، ح ٤١١.

٣. كذا في جميع النسخ والمطبوع. وفي القرآن: «أَوَلَا يَتَذَكَّرُ». وفي الآية ٧٧ من سورة يس هكذا: «أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ».

٤. مريم (١٩): ٦٧. ٥. في حاشية «ض»: «قول الله».

٦. الإنسان (٧٦): ١. ٧. في الوافي: «مقدوراً».

٨. الوافي، ج ١، ص ٥٦٧، ح ٤٧٨؛ البحار، ج ٥٧، ص ٦٣، ح ٣٣.

٩. في «بس»: «بن عبدالله».

١٠. في «بع»: «الفضل»، وهو سهو؛ فقد صحب رباعي بن عبدالله الفضيل بن يسار، وأكثر الأخذ عنه، وكان خصيصاً به، وروى عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٢٥-٤٢٦، و ص ٤٢٨-٤٢٩.

١١. في شرح صدر المتألهين -: «من خلقه».

لَا يَكْذِبُ<sup>١</sup> نَفْسَهُ وَلَا مَلَائِكَتَهُ وَلَا رُسُلَهُ؛ وَعَلِمَ عِنْدَهُ مَخْزُونٌ<sup>٢</sup>، يُقَدِّمُ مِنْهُ<sup>٣</sup> مَا يَشَاءُ، وَيُؤَخِّرُ مِنْهُ<sup>٤</sup> مَا يَشَاءُ، وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ.<sup>٥</sup>

٣٧٥ / ٨. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنِ الْفَضْلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مِنْ الْأُمُورِ أُمُورٌ مُوقُوفَةٌ عِنْدَ اللَّهِ، يُقَدِّمُ مِنْهَا<sup>٦</sup> مَا يَشَاءُ، وَيُؤَخِّرُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ.<sup>٧</sup>»

٣٧٦ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ؛ وَ.....<sup>١٠</sup>

١. في «ب» والمحاسن: «ولا يكذب». وفي شرح المازندراني: «لا يكذب، إمّا من الكذب، أو من التكذيب».
٢. في شرح صدر المتألهين، ص ٣٨٥: «قوله: وعلم عنده مخزون، هذا مبتدأ موصوف، وقوله: يقدم منه ما يشاء - إلى آخره - بمنزلة خبر».
٣. في المحاسن وتفسير العياشي، ص ٢١٧: «فيه».
٤. في «ب»، «بف»، والمحاسن وتفسير العياشي، ص ٢١٧: «- منه».
٥. في «ف» وتفسير العياشي، ص ٢١٧: «+» و«يمحو ما يشاء».
٦. المحاسن، ص ٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣١، بسنده عن حمّاد بن عيسى. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم...، ح ٦٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفي التوحيد، ص ٤٤٤، ضمن الحديث الطويل ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٨٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٦٧، عن حمّاد بن عيسى. وفيه، ص ٢١٦، ح ٦٣، عن الفضيل، إلى قوله: «و«علم علمه ملائكته ورسله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥١٢، ح ٤١٢.
٧. في «ب»، «بج»، «+» و«بن يسار».
٨. في «بر»: «- منها».
٩. المحاسن، ص ٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣٢، بسنده عن حمّاد. وفي التوحيد، ص ٤٤٤، ضمن الحديث الطويل ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٨٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٦٥، عن الفضيل، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤١٣.
١٠. في السند تحويل يعطف «وهيب بن حفص»، عن أبي بصير عليه السلام، على «جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير»، غطف طبقتين على ثلاث طبقات، فيكون للمصنف إلى أبي بصير طريقان: أحدهما: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة.

والآخر: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن وهيب بن حفص.

وَهَيْبُ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ مَكْنُونٌ مَخْزُونٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ الْبَدَاءُ؛ وَعِلْمٌ عَلَّامٌ مَلَايَكَتُهُ وَرُسُلُهُ وَأَنْبِيََاءُهُ، فَتَحْنُ نَعْلَمُهُ»<sup>٢</sup>.

٣٧٧ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ١٤٨/١

الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا بَدَأَ لِلَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا كَانَ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ لَهُ»<sup>٣</sup>.

٣٧٨ / ١١. غَنَّةٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزْقِدٍ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْجُهَنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْدُ لَهُ مِنْ جَهْلٍ»<sup>٤</sup>.

٣٧٩ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ،

قَالَ:

• يؤيد ذلك ما ورد في رجال الكشي، ص ٨، الرقم ١٨ من رواية ابن أبي عمير، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير.

١. في «الف» بس «وحاشية» بـ: «وهب». وهو سهو؛ فقد أكثر وهيب [بن حفص] من الرواية عن أبي بصير.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٢١٤-٢١٩. ووهيب بن حفص هو المذكور في رجال النجاشي، ص ٤٣١، الرقم ١١٥٩؛ والفهرست للطوسي، ص ٤٨٩، الرقم ٧٨٠؛ ورجال الطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٧٣٢.

وما ورد في بعض الأسناد ورجال البرقي، ص ٤١، من وهب بن حفص، فهو محزوف، كما يأتي بعض موارده.

٢. بصائر الدرجات، ص ١٠٩، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير أو عمن رواه، عن ابن أبي عمير. وفيه،

ص ١١٠، ح ٧ و ٨ و ١١، ح ١٠ و ١٣؛ و ص ١١٢، ح ١٤، ١٦ و ١٧؛ والأمالى للطوسي، ص ٢١٥،

المجلس ٨، ح ٣٧٥؛ بسند آخر مع اختلاف. وفي الكافي، كتاب الحجة، باب أنَّ الأنمة عليه السلام يعلمون جميع

العلوم...، ح ٦٦٤؛ وبصائر الدرجات، ص ١١٠، ح ٥ و ٦؛ و ص ١١٢، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع

اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤١٤.

٣. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٧١، عن ابن سنان، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٥١٤،

ح ٤١٦. ٤. في تفسير العياشي: «لا يبدو».

٥. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٨، ذيل ح ٧١، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٥١٤، ح ٤١٧.



سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَكُونُ الْيَوْمُ شَيْءَ لَمْ يَكُنْ فِي عِلْمِ اللَّهِ بِالْأَمْسِ؟ قَالَ: «لَا، مَنْ قَالَ هَذَا فَأَخْرَاهُ<sup>١</sup> اللَّهُ<sup>٢</sup>». قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، مَا كَانَ وَ<sup>٣</sup>مَا هُوَ كَائِنْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَلَيْسَ فِي عِلْمِ اللَّهِ؟ قَالَ: «بَلَى<sup>٤</sup>، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ<sup>٥</sup>».

٣٨٠ / ١٣ . عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ<sup>٦</sup>، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَالِكِ الْجُهَنِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ عَلِمَ<sup>٧</sup> النَّاسُ مَا فِي الْقَوْلِ بِالْبَدَاءِ<sup>٨</sup> مِنْ الْأَخْبَرِ، مَا فَتَرُوا عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ<sup>٩</sup>».

٣٨١ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو<sup>١٠</sup> الْكُوفِيِّ أَخِي يَحْيَى، عَنْ مُرَازِمِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ<sup>١١</sup>: «مَا تَنَبَّأَ<sup>١٢</sup> نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَقِرَّ لِلَّهِ<sup>١٣</sup> بِخَمْسِ<sup>١٤</sup> خِصَالٍ<sup>١٥</sup>: بِالْبَدَاءِ، وَالْمَشِيشَةِ، وَالسُّجُودِ، وَالْعُبُودِيَّةِ، وَالطَّاعَةِ<sup>١٦</sup>».

١ . «فأخراه» أي فأذله وأهانته وأوقعه في بليّة وعذاب. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٢٦ (خزي).

٢ . في «ف»: «+ قال».

٣ . في الوافي: «أرأيت» بدل «و».

٤ . في حاشية «ف»: «فقال».

٥ . في «ف»: «+ كان».

٦ . التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٨، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٥١٤، ح ٤١٨.

٧ . في «ض»: «+ بن عيسى».

٨ . في «بر»: «في البدء».

٩ . التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٧، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٥١١، ح ٤١٠.

١٠ . في حاشية «ض»: «وعمر».

١١ . «تنبأ» مطاوع نبأ، أي قَبْلَ النبوة فصار نبياً. تعورف استعماله فيمن يدعي النبوة كذباً، ولكن من حقه أن يصح

استعماله في النبي المحق كما هاهنا. أنظر: المفردات للراغب، ص ٧٨٩ (نبأ).

١٢ . وفي المحاسن: «- الله».

١٣ . في «ب»، ج، ض، بح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي والمحاسن والتوحيد: «- خصال».

١٤ . المحاسن، ص ٢٣٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٠. وفي التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٥، بسنده عن مرّازم بن

حكيم . الوافي، ج ١، ص ٥١١، ح ٤٠٨.

١٥ / ٣٨٢ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَيُّوُسَ، عَنْ جَهْمِ بْنِ أَبِي جَهْمَةَ<sup>٢</sup>، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup>، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَخْبَرَ مُحَمَّدًا<sup>٤</sup> بِمَا كَانَ مُنْذُ كَانَتْ الدُّنْيَا، وَبِمَا يَكُونُ إِلَى انْقِضَاءِ الدُّنْيَا، وَأَخْبَرَهُ بِالْمَخْتُومِ مِنْ<sup>٥</sup> ذَلِكَ، وَاسْتَشْنَى عَلَيْهِ فِيمَا سِوَاهُ<sup>٦</sup>».

١٦ / ٣٨٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ<sup>٦</sup>، عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ، قَالَ:

١ . كَذَا فِي النسخ والمطبوع. والظاهر أَنَّ الصواب: «بن» بدل «عن». بَنَى عَلَى ذَلِكَ الْعَلَمَةُ الْخَبِيرُ السَّيِّدُ مُوسَى الشَّيْبَرِيُّ دَامَ ظُلُّهُ. وَبِمَا أَنَّ الْمَقَامَ لَا يَسَعُ التَّفْصِيلَ، نَشِيرُ إِلَى بَعْضِ الْأُمُورِ اخْتِصَارًا:  
الْأَوَّلُ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ فِي مَشَايِخِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ خَالِدٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ - يَنْصَرِفُ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ لَا يَرَوِي فِي أَسْنَادِ أَحْمَدَ إِلَّا عَنْ الْقَذَّاحِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ، رَاجِعٌ: مُعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٤، ص ٤٢٥-٤٢٧.

الثَّانِي: أَنَّ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَسْنَادِ مِنْ رِوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يُونُسَ - كَمَا فِي الْكَافِي، ح ٣٤٣٢ وَبِصَانِ الدُّوَجَاتِ، ص ٢٥٦، ح ٩ - مُصَحَّفٌ وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ النسخِ الْمَعْتَبَرَةِ مِنَ الْكِتَابَيْنِ: «جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ» عَلَى الصَّوَابِ.

وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي الْكَافِي، ح ١١٨٥٧، مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ يُونُسَ، فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَحَاسَنِ، ج ٢، ص ٤٨١، ح ٥٢١، وَفِيهِ: «جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ بْنِ مِرَازِمَ»، مُضَافًا إِلَى أَنَّ سَنَدَ الْمَحَاسَنِ نَفْسُهُ، مُخْتَلٌ.

الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ رِوَايَةُ مَنْ يَسَمَّى بِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِمَقْتَضَى الطَّبَقَةِ - إِلَّا فِي بَعْضِ الْأَسْنَادِ الْمَحْرُوفَةِ، أَوْ الْمَشْكُوكِ صَحَّتْهَا. رَاجِعٌ: مَا يَأْتِي فِي ذَيْلِ ح ٣٨٠٤.

الرَّابِعُ: أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ رَوَى نَوَادِرَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ الْأَحُولِ كَمَا فِي رِجَالِ النُّجَاشِيِّ، ص ١٢٠، الرِّقْمُ ٣٠٧، وَرَوَى عَنْهُ بِعَوْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدَ الْأَحُولِ فِي الْمَحَاسَنِ، ص ٥١٤، ح ٧٠٠.

٢ . فِي «ب»، ف، يَح، وَالْوَافِي: «جَهْمُ بْنُ أَبِي جَهْمٍ». وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرَّجُلَ هُوَ جَهْمُ بْنُ أَبِي جَهْمٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ أَبِي جَهْمَةَ، رَاجِعٌ: وَرِجَالُ النُّجَاشِيِّ، ص ١٣١، الرِّقْمُ ٣٣٨.

٣ . فِي «يَح»: «بِالْمَخْتُومِ عَنْ».

٤ . فِي حَاشِيَةِ «يَح»، بَر، يَف، وَحَاشِيَةُ شَرْحِ صَدْرِ الْمُتَأَلِّهِينَ: «سُورَى ذَلِكَ».

٥ . الْوَافِي، ج ١، ص ٥١٥، ح ٤١٩.

٦ . الْخَبَرُ رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي التَّوْحِيدِ، ص ٣٣٣، ح ٦، بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ.

سَمِعْتُ الرَّضَاءَ يَقُولُ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا قَطُّ<sup>١</sup> إِلَّا بِتَخْرِيمِ الْخَمْرِ، وَأَنْ يُعَزَّزَ لِلَّهِ

بِالْبَدَاءِ<sup>٢</sup>».

١٧ / ٣٨٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

سُئِلَ الْعَالِمُ<sup>٣</sup>: كَيْفَ عِلْمُ اللَّهِ؟ قَالَ: «عِلْمٌ وَشَاءٌ، وَأَرَادَ وَقَدَّرَ، وَقَضَى وَأَمْنَضَى<sup>٤</sup>؛

فَأَمْنَضَى مَا قَضَى، وَقَضَى مَا قَدَّرَ، وَقَدَّرَ مَا أَرَادَ؛ فَبِعِلْمِهِ كَانَتْ الْمَشِيئَةُ، وَبِمَشِيئَتِهِ كَانَتْ

الْإِرَادَةُ، وَبِإِرَادَتِهِ كَانَ التَّقْدِيرُ، وَبِتَقْدِيرِهِ كَانَ الْقَضَاءُ، وَبِقَضَائِهِ كَانَ الْإِمْنَاءُ، وَالْعِلْمُ<sup>٥</sup>

١٤٩/١ مُتَقَدِّمٌ<sup>٦</sup> عَلَى<sup>٧</sup> الْمَشِيئَةِ، وَالْمَشِيئَةُ ثَانِيَةٌ، وَالْإِرَادَةُ ثَالِثَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ رَابِعٌ عَلَى الْقَضَاءِ

بِالْإِمْنَاءِ؛ فَلِلَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الْبَدَاءُ فِيمَا عِلْمٌ مَتَى شَاءَ، وَفِيمَا أَرَادَ لِتَقْدِيرِ الْأَشْيَاءِ،

فَإِذَا وَقَعَ الْقَضَاءُ بِالْإِمْنَاءِ، فَلَا بَدَاءَ، فَالْعِلْمُ بِالْمَعْلُومِ<sup>٨</sup> قَبْلَ كَوْنِهِ، وَالْمَشِيئَةُ فِي الْمُنْشَأِ<sup>٩</sup>

١. ورد مضمون الخبر مع زيادة في التهذيب، ج ٩، ص ١٠٢، ح ٤٤٦؛ والغيبة للطوسي، ص ٤٣٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٣، عن علي بن إبراهيم [بن هاشم]، عن الريان بن الصلت بلا واسطة، إلا أن في بعض نسخ التهذيب زيادة «عن أبيه» بينهما. وقد روى علي بن إبراهيم عن أبيه كتاب الريان بن الصلت، كما في الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٥.

١. في الوسائل والتهذيب وتفسير القمي والعيون والغيبة: - «قَطُّ».

٢. في الوسائل والتهذيب وتفسير القمي والعيون والغيبة: «أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، وَأَنْ يَكُونَ فِي تَرَاثِهِ الْكَندَرُ».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٠٢، ح ١٨١ بسنده عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن الريان بن الصلت. وفي التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٣؛ والغيبة للطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤١٩، بسندهما عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن الريان بن الصلت. تفسير القمي، ج ١، ص ١٩٤، مرسلًا عن ياسر عن الرضا<sup>١٠</sup>، الوافي، ج ١، ص ٥١١، ح ٤٠٩؛ الوسائل، ج ٢٥، ص ٣٠٠، ح ٣١٩٥٧.

٤. في «ب»، ج، ض، ي، ح: «عِلْمٌ» بصيغة الماضي. ٥. في التوحيد: «وَأَبْدَى».

٦. في «ب» ح: «والتوحيد: «فَالْعِلْمُ».

٨. في «ب»، ج، ض، بر، يس، بف: «وَالوَافِي: - «عَلَى».

٩. هكذا في «ب»، ض، ف، ي، ح: «وَحَاشِيَةُ «بِر» وَشَرَحَ الْمَازَنْدَرَانِي وَالوَافِي وَالتَّوْحِيدَ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَبَاقِي النسخ: «فِي الْمَعْلُومِ».

١٠. في حاشية «ب»: «الْمَشَاءُ»، وَالْأَنْسَبُ: «الْمَشِيءُ». وَفِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «وَفِي الْمَشَاءِ الْمَشِيئَةُ قَبْلَ عَيْنِهِ وَوُجُودِهِ

الْعَيْنِي. وَفِي أَكْثَرِ النسخ: الْمُنْشَأُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْإِنْشَاءَ».

قَبْلَ عَيْنِهِ، وَالْإِرَادَةُ فِي الْمَرَادِ قَبْلَ قِيَامِهِ، وَالتَّقْدِيرُ لِهَذِهِ الْمَعْلُومَاتِ قَبْلَ تَفْصِيلِهَا وَتَوْصِيلِهَا عَيْنًا وَوَقْتًا<sup>١</sup>، وَالْقَضَاءُ بِالْإِمْضَاءِ هُوَ الْمُبْرَمُ مِنَ<sup>٢</sup> الْمَفْعُولَاتِ ذَوَاتِ<sup>٣</sup> الْأَجْسَامِ الْمُدْرَكَاتِ بِالْحَوَاسِّ مِنْ ذَوِي<sup>٤</sup> لَوْنٍ وَرِيحٍ وَوِزْنٍ وَكَيْلٍ، وَمَا دَبَّ وَدَرَجَ<sup>٥</sup> مِنْ إِنْسٍ وَجَنٍّ وَطَيْرٍ وَسَبَاعٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ، فَلِلَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِيهِ الْبَدْءُ مِمَّا لَا عَيْنَ لَهُ<sup>٦</sup>، فَإِذَا وَقَعَ الْعَيْنُ الْمَفْهُومَ الْمُدْرَكَ، فَلَا بَدْءَ، وَاللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ<sup>٧</sup>؛ فَيَا لِعِلْمٍ عِلْمِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ كَوْنِهَا؛ وَيَا لِمَشِيئَةٍ عَزَفَ<sup>٨</sup> صِفَاتِهَا وَحُدُودَهَا، وَأَنْشَأَهَا<sup>٩</sup> قَبْلَ إِظْهَارِهَا؛ وَبِالْإِرَادَةِ مَيَّزَ أَنْفُسَهَا فِي<sup>١٠</sup> الْأَوَانِهَا وَصِفَاتِهَا<sup>١١</sup>؛ وَبِالتَّقْدِيرِ قَدَّرَ أَقْوَاتَهَا<sup>١٢</sup> وَعَرَفَ<sup>١٣</sup> أَوَّلَهَا وَأَخْرَجَهَا؛ وَبِالْقَضَاءِ أَبَانَ<sup>١٤</sup> لِلنَّاسِ أَمَاكِنَهَا، وَذَلَّلَهُمْ عَلَيْهَا؛ وَبِالْإِمْضَاءِ شَرَحَ عِلَلَهَا، وَأَبَانَ أَمْرَهَا، وَذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ<sup>١٥</sup>،

١ . في التوحيد: «وقياماً».

٢ . الظاهر أن «من» متعلق بالمبرم صلة له أو بياناً. و «ذوات الأجسام» ابتداء الكلام، أو بيان للمفعولات، أو بدل منه. ويحتمل كون «من المفعولات» من الكلام المستأنف وتعلقه بما بعده، وجعلها بياناً للمعلومات بعيد. انظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٤٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٤٤.

٣ . في «ب» وحاشية «ض»: «وذوات». ٤ . في «ب، بر، بف» والوافي والتوحيد: «ذي».

٥ . في شرح المازندراني: «الديب والدُّروج: المشي على الأرض. والمراد هنا مطلق الحركة وإن كان في الهواء». وانظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٤ و ٣١٣ (دب) و (درج).

٦ . في شرح المازندراني: «مما لا عين له ... حال عن الضمير المجرور في قوله: فيه».

٧ . في شرح المازندراني: «والله يفعل ما يشاء، الظاهر أنه تأكيد لثبوت البدء له تعالى، ويحتمل أن يكون بياناً وتعليلاً لعدم ثبوت البدء له في المفعولات العينية المدركة بالحواس».

٨ . في شرح المازندراني: «الظاهر أن «عرف» من المعرفة لا من التعريف». وقال في مرآة العقول: «فقوله: «بالمشيئة عَزَف» على صيغة التفعيل». والنسخ أيضاً مختلفة.

٩ . في «ج، بر» وشرح صدر المتألهين: «وإنشأوها».

١٠ . في «ب» وحاشية «ض»: «من». ١١ . في التوحيد: «وحدودها».

١٢ . في حاشية «بس، بف» والتوحيد: «وأوقاتها». ١٣ . في «بس»: «بان».

١٤ . في «ج، بر»: «+ جعل وعلا وتقدس».

١٥ . التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٩، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ١، ص ٥١٧، ح ٤٢٠.

## ٢٥- بَابُ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِسَبْعَةٍ

٣٨٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ  
وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارَةَ<sup>٢</sup>، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ<sup>٣</sup> إِلَّا بِهَذِهِ  
الْخِصَالِ السَّبْعِ: بِمَشِيئَتِهِ، وَإِزَادَةٍ، وَقَدَرٍ، وَقَضَاءٍ، وَإِذْنٍ، وَكِتَابٍ، وَأَجَلٍ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ  
يَقْدِرُ عَلَى نَقْصٍ وَاحِدَةٍ<sup>٤</sup>، فَقَدْ كَفَرَ<sup>٥</sup>.

● وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارَةَ، عَنْ  
حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ مُسْكَانَ مِثْلَهُ<sup>٦</sup>.

٣٨٦ / ٢ . وَرَوَاهُ أَيْضاً عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ عَمْرَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاوَاتِ  
وَلَا فِي الْأَرْضِ<sup>٧</sup> إِلَّا بِسَبْعٍ: بِقَضَاءٍ، وَقَدَرٍ، وَإِزَادَةٍ، وَمَشِيئَةٍ، وَكِتَابٍ، وَأَجَلٍ،  
وَإِذْنٍ، فَمَنْ زَعَمَ غَيْرَ هَذَا، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ، أَوْ رَدَّ<sup>٨</sup>.....»

١ . في «ف»: «ولا في الأرض». ٢ . في «بر»: «عمار». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣ . في «ف»: «وفي السماء ولا في الأرض». ٤ . في المحاسن: «على نقص واحدة منها».

٥ . المحاسن، ص ٢٤٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣٦ عن أبيه، عن فضالة بن أيوب، عن محمد بن عمار، عن  
حريز بن عبدالله وعبدالله بن مسكان، عن أبي جعفر عليه السلام - الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢١.

٦ . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢١.

٧ . في «ب»: «وفي الأرض ولا في السماوات». وفي «ج»: «السماء» بدل «السماوات».

٨ . التريديد والشك من الراوي، لا من الإمام عليه السلام. أنظر شرح صدر المتألهين، ص ٣٩١، شرح المازندراني، ج ٤،

ص ٣٥٥، امرأة العقول، ج ٢، ص ١٥١.

عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.<sup>١</sup>

## ٢٦- بَابُ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ

٣٨٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الدِّبْلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَشَمِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى».<sup>٢</sup>

قُلْتُ: مَا مَعْنَى «شَاءَ»؟ قَالَ: «ابْتَدَأَ الْفِعْلَ».<sup>٣</sup>

قُلْتُ: مَا مَعْنَى «قَدَّرَ»؟ قَالَ: «تَقْدِيرُ الشَّيْءِ مِنْ طَوِيلِهِ وَعَرَضِهِ».<sup>٤</sup>

قُلْتُ: مَا مَعْنَى «قَضَى»؟ قَالَ: «إِذَا قَضَى أَمْرًا، فَذَلِكَ الَّذِي لَا مَرَدَّ لَهُ».<sup>٥</sup>

١ . الخصال، ص ٣٥٩، باب السبعة، ح ٤٦، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي عبد الله البرقي . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢٢.

٢ . في «ف»: «وقضى وقدر». وفي «ف» والمحاسن: «قال».

٣ . في الوافي والمحاسن: «قلت: فما (الوافي: ما) معنى أراد؟ قال: الثبوت عليه».

٤ . في «ف»: «قال». وفي حاشية «ف»: «ثم». ٥ . في حاشية ميرزا رفيعا والمحاسن: «قضاء».

٦ . قال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «لأرب أن لنا في أفعالنا الاختيارية مشيئة وإرادة وتقدير وقضاء وهو الحكم البتّي، وحيث عذ الله سبحانه الموجودات أفعالا لنفسه، صادرة عن علمه وقدرته، لم يكن بدّ من أن ندع عن فعله بالجهات التي لا يخلو عنها فعل اختياري من المشيئة والإرادة والتقدير والقضاء؛ فالمشيئة والإرادة هما المعنى الذي لا بدّ في الفعل الاختياري من تحققه في نفس الفاعل متّابعا بعد العلم وقبل الفعل، وهذا المعنى من حيث ارتباطه بالفاعل يسمّى مشيئة، ومن حيث ارتباطه بالفعل يسمّى إرادة، والتقدير تعيين مقدار الفعل من حيث تعلّق المشيئة به. والقضاء هو الحكم الأخير الذي لا واسطة بينه وبين الفعل؛ مثلاً إذا قرّبنا نارا من قطن، والنار مقتضية للاحتراق، يتزعم من المورد مشيئة الإحراق، ثمّ بزيادة قربها إرادة الإحراق، ثمّ من كيفة قربها وشكل القطن ووضعها وسائر ما يقارن المورد تقدير الإحراق، فإن كان القطن مثلاً مرطوباً لا يؤثر فيه

٣٨٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: شَاءَ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَأَحَبُّ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: وَكَيْفَ شَاءَ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى وَلَمْ يُجِبْ؟<sup>١</sup> قَالَ: «هَكَذَا خَرَجَ إِلَيْنَا»<sup>٢</sup>.

٣٨٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُعْتَبِدٍ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ سُليمانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: ١٥١/١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَمَرَ اللَّهُ وَلَمْ يَشَأْ، وَشَاءَ وَلَمْ يَأْمُرْ؛ أَمَرَ إِبْلِيسَ أَنْ يَسْجُدَ لِآدَمَ، وَشَاءَ أَنْ لَا يَسْجُدَ، وَلَوْ شَاءَ لَسْجَدَ، وَتَهَى آدَمَ عَنْ أَكْلِ

﴿ النار، كان ذلك بدءاً لظهور ما كان خفياً من الفعل، وإن كان يابساً لا مانع معه من الاحتراق، كان ذلك قضاء وإمضاء وهو الاحتراق والإحراق؛ وبذلك يتحقق في كل حادث حدث عن أسبابه من حيث تهتؤ سببه مشيئة وتام التهيؤ وتحقق محل الفعل، وتحقق آخر جزء من سببه مشيئة وإرادة وقدر، وقضاء هو الإمضاء والإجراء».

٧ . المحاسن، ص ٢٤٤، كتاب مصابيح الظلم ح ٢٣٧، بهذا السند، ويسند آخر: عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي الحسن عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢٣.

١ . في حاشية «ف»: «فكيف».

٢ . لا يبعد أن يكون إسماكة عليه السلام عن الجواب والكلام في حب الله تعالى لأجل ما يتوهم فيه من الحدوث والتغير مع دقة الجواب وقصور فهم الأكثرين. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٩٢، الوافي، ج ١، ص ٥٢٠، مرة العقول، ج ١، ص ١٥٦.

وقال العلامة الطباطبائي عليه السلام: «الحب حبان: حب تكويني يتعلق بوجود الشيء من حيث هو وجوده، وحب تشريعي يتعلق بالشيء من حيث هو حسن جميل، ولا يتعلق بالقبيح أبداً؛ وكأن عدم استعداد ذهن السائل عن إدراك الفرق بينهما استدعى إضرابه عليه السلام عن جواب سؤاله».

٣ . المحاسن، ص ٢٤٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣٩، يسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة . الوافي، ج ١، ص ٥٢٠، ح ٤٢٤.

٤ . في «ف»: «ولم يأمر وشاء».

٥ . في «ف»: «+» «أن يسجد».

الشَّجَرَةَ، وَشَاءَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، وَلَوْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَأْكُلْ<sup>١</sup>.

٣٩٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ<sup>٢</sup>؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنْ الْقَتَنِ بْنِ

يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ إِزَادَتَيْنِ وَمَشِئَتَيْنِ: إِزَادَةٌ حَتْمٌ، وَإِزَادَةٌ عَزْمٌ، يَنْهَى وَهُوَ يَشَاءُ، وَيَأْمُرُ وَهُوَ لَا يَشَاءُ؛ أَوْ مَا رَأَيْتُ أَنَّهُ نَهَى آدَمَ وَزَوْجَتَهُ أَنْ يَأْكُلَا مِنَ الشَّجَرَةِ وَشَاءَ ذَلِكَ؟ وَلَوْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَأْكُلَا، لَمَا غَلَبَتْ مَشِئَتُهُمَا مَشِئَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَرَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ يَذْبَحَ إِسْحَاقَ<sup>٣</sup> وَلَمْ يَشَأْ أَنْ يَذْبَحَهُ، وَلَوْ شَاءَ، لَمَا غَلَبَتْ مَشِئَةُ إِبْرَاهِيمَ مَشِئَةَ اللَّهِ تَعَالَى<sup>٤</sup>».

١ . ظاهر الخبر يدل على الجبر، وهو معلوم البطلان من مذهبنا الإمامية، فوجب التأويل إن أمكن، وإلا يرد الخبر أو يحمل على التقية. وكذلك الأخبار الآتية. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٩٢؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٥٩؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٧.

٢ . الوافي، ج ١، ص ٥٢١، ح ٤٢٥. ٣ . في «ألف، و، بس»: «الهمداني».

٤ . في «ض، بع، بس» وشرح صدر المتألهين: «شهوتهما».

٥ . في حاشية «ض» والتوحيد: «إسماعيل». وكون الذبيح إسحاق عليه السلام خلاف المشهور بأنه إسماعيل عليه السلام، ودلت عليه الأخبار المستفيضة، فيحمل الخبر على التقية، أو يأول بأن المأمور به أولاً ذبح إسحاق عليه السلام ثم نسخ وأمر بذبح إسماعيل عليه السلام. أنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٢.

٦ . في «ض» وحاشية «ج» والوافي: «وأن يذبحه».

٧ . محبته الطبيعية للولد وشوق بقائه لا ينافي التسليم والرضا لأمر الله تعالى، فحاشا الخليل عليه السلام أن يشاء ما لا يشاء الله تعالى. أنظر شرح صدر المتألهين، ص ٣٩٣؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢٣.

٨ . قال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «للمشيئة والإرادة انقسام إلى الإرادة التكوينية الحقيقية، والإرادة التشريعية الاعتبارية، فإن إرادة الإنسان التي تتعلق بفعل نفسه نسبة حقيقية تكوينية تؤثر في الأعضاء الانبعاث إلى الفعل، ويستحيل معها تخلفها عن المطاوعة إلا لمانع؛ وأما الإرادة التي تتعلق بفعل الغير، كما إذا أمرنا بشيء، أو نهينا عن شيء، فإنها إرادة بحسب الوضع والاعتبار، لا تتعلق بفعل الغير تكوينياً؛ فإن إرادة كل شخص إنما تتعلق بفعل نفسه من طريق الأعضاء والمضلات، ومن هنا كانت إرادة الفعل أو الترك من الغير لا تؤثر في



٣٩١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ فَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

١٥٢/١ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «شَاءَ وَأَرَادَ، وَلَمْ يَحِبَّ وَلَمْ يَرْضَ؛ شَاءَ أَنْ لَا يَكُونَ<sup>١</sup> شَيْءٌ إِلَّا يَعْلَمُهُ، وَأَرَادَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَحِبَّ أَنْ يَقَالَ<sup>٢</sup>: ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَلَمْ يَرْضَ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ<sup>٣</sup>».

٣٩٢ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ،

الفعل بالإيجاد والإعدام، بل تتوقف على الإرادة التكوينية من الغير بفعل نفسه حتى يوجد أو يترك عن اختيار فاعله، لا عن اختيار أمره ونهيه. إذا عرفت ذلك علمت أن الإرادتين يمكن أن تختلفا من غير ملازمة، كما أن المعتاد بفعل قبيح ربما ينهي نفسه عن الفعل بالتلقين، وهو يفعل من جهة إلزام ملكته الرذيلة الراضخة، فهو يشاء الفعل بإرادة تكوينية، ولا يشاؤه بإرادة تشريعية، ولا يقع إلا ما تعلقت به الإرادة التكوينية، والإرادة التكوينية هي التي يسميها عليه السلام بإرادة حتم، والتشريعية هي التي يسميها بإرادة عزم. وإرادته تعالى التكوينية تتعلق بالشيء من حيث هو موجود، ولا موجود إلا وله نسبة الإيجاد إليه تعالى بوجوده، بنحو يليق بساحة قدسه تعالى؛ وإرادته التشريعية تتعلق بالفعل من حيث أنه حسن وصالح غير القبيح الفاسد، فإذا تحقّق فعل موجود قبيح، كان منسوباً إليه تعالى من حيث الإرادة التكوينية بوجه، ولو لم يرد له لم يوجد؛ ولم يكن منسوباً إليه تعالى من حيث الإرادة التشريعية؛ فإن الله لا يأمر بالفحشاء. فقله عليه السلام: إن الله نهى آدم عليه السلام عن الأكل، وشاء ذلك، وأمر إبراهيم عليه السلام بالذبح، ولم يشأه، أراد بالأمر والنهي التشريعيين منهما، وبالمشيئة وعدمها التكويتين منهما. واعلم أن الرواية مشتملة على كون المأمور بالذبح إسحاق، دون إسماعيل، وهو خلاف ما تظاهرت عليه أخبار الشيعة.

٩. التوحيد، ص ٦٤، ضمن الحديث الطويل ح ١٨، بسنده عن الفتح بن يزيد الجرجاني مع اختلاف يسير. وراجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٤١٠. الوافي، ج ١، ص ٥٢٢، ح ٤٢٦.

١. في التوحيد، ص ٣٤٣: «وفي ملكه».

٢. في التوحيد والمعاني: «وله».

٣. التوحيد، ص ٣٣٩، ح ٩، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم؛ وفيه، ص ٣٤٣، ح ١٢، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، مع زيادة في أوله. معاني الأخبار، ص ١٧٠، ح ١، بسند آخر. وراجع: تصحيح الاعتقاد، ص ٤٨. الوافي، ج ١، ص ٥٢٣، ح ٤٢٧.

٤. هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، يح، بر، بس، بف» وحاشية «جر». وفي «ج»: «محمد بن يحيى، عن

قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «قَالَ اللَّهُ: ابْنُ آدَمَ، بِمَشِيقَتِي كُنْتُ أَنْتَ الَّذِي تَشَاءُ لِنَفْسِكَ مَا تَشَاءُ، وَبِقَوِّي أَذِيتُ فَرَائِضِي، وَبِنِعْمَتِي قَوِّيتُ عَلَى مَعْصِيَتِي، جَعَلْتُكَ سَمِيعاً بَصِيراً قَوِيّاً» «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ»<sup>٢</sup> وَذَلِكَ<sup>٣</sup> أَنِّي أُولَى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أُولَى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي، وَذَلِكَ<sup>٤</sup> أَنَّنِي<sup>٥</sup> لَا أَشَأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ<sup>٦</sup>.

## ٢٧- بَابُ الْإِبْتِلَاءِ وَالْإِخْتِبَارِ

٣٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ:

«أحمد بن محمد بن أبي نصر» وفي «جر» والمطبوع: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر». وما ورد في «ج» سهو واضح؛ لعدم ثبوت رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. ١. هكذا في النسخ التي قبلت وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع: «يا» [ابن]. ٢. النساء (٤): ٧٩.

٣. في «ب»، «بف» والوافي وقرب الإسناد وفقه الرضا: «وذلك».

٤. في «ب»، «بف» وقرب الإسناد وفقه الرضا: «ذلك».

٥. في «ج»، «بر» وحاشية «بف» ومرة العقول والوافي وقرب الإسناد: «أنِّي».

٦. في الوافي: «+» «صدق الله». وهي إشارة إلى الآية ٢٣ من سورة الأنبياء (٢١): «لَا يَشْعُلُ عَمَّا يُفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ».

٧. قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٧، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الكافي، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح ٤١٢، بسند آخر، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا، عن علي بن الحسين عليه السلام؛ وفي التوحيد، ص ٢٨٨، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٩، بسنده فيهما عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفي المحاسن، ص ٢٤٤، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ٢٣٨، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٢٠٠، عن صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن عليه السلام، فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٤٩، وفي كلها مع زيادة بسيرة في أوله وآخره. والوافي، ج ١، ص ٥٢٤، ح ٤٣٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ قَبْضٍ وَلَا بَسْطٍ إِلَّا وَلِلَّهِ فِيهِ مِثْقَلَةٌ وَقَضَاءٌ وَابْتِلَاءٌ»<sup>٢</sup>.

٣٩٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ الْأَيْبِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ فِيهِ قَبْضٌ أَوْ بَسْطٌ» - مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَوْ نَهَى عَنْهُ - إِلَّا وَفِيهِ لِلَّهِ<sup>٥</sup> - عَزَّ وَجَلَّ - ابْتِلَاءٌ وَقَضَاءٌ<sup>٦</sup>،<sup>٧</sup>.

## ٢٨ - بَابُ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ

٣٩٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقَاضِي بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاءَ<sup>٨</sup> قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ،

١ . في «ج»: «ويسط».

٢ . في «ض»: «وابتلاء وقضاء».

٣ . التوحيد، ص ٣٥٤، ح ٢، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم. المحاسن، ص ٢٧٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٣، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن. الوافي، ج ١، ص ٥٢٤، ح ٢٨.

٤ . في حاشية «بر»: «ولا بسط».

٥ . في حاشية «بف»: «إلا والله فيه». وفي المحاسن والتوحيد: «إلا فيه من الله».

٦ . قال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «لَمَّا تَحَقَّقَ أَنَّ كُلَّ تَكْلِيفٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَبْضٍ أَوْ بَسْطٍ، فَفِيهِ إِرَادَةُ تَكْوِينِيَّةٌ وَإِرَادَةُ تَشْرِيعِيَّةٌ، وَالتَّشْرِيعُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالصِّلَحَةِ فِي الْفِعْلِ أَوْ التَّرِكَ الْاِخْتِيَارِيِّ، فَلَا يَخْلُو التَّشْرِيعُ عَنْ ابْتِلَاءٍ وَامْتِحَانٍ؛ لِيُظْهَرَ بِذَلِكَ مَا فِي كُمُونِ الْعَبْدِ مِنَ الصِّلَاحِ وَالْفَسَادِ بِالْإِطَاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَالْإِرَادَةُ التَّكْوِينِيَّةُ لَا تَخْلُو مِنْ قَضَاءٍ؛ فَمَا مِنْ تَكْلِيفٍ إِلَّا وَفِيهِ ابْتِلَاءٌ وَقَضَاءٌ».

٧ . المحاسن، ص ٢٧٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠١، عن أبيه، عن فضالة، عن أبان الأحمر، عن حمزة بن طيار. التوحيد، ص ٣٥٤، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد. الوافي، ج ١، ص ٥٢٤، ح ٢٩.

٨ . في «ب، ج، ف، بر، بس» وشرح صدر المتألهين والتوحيد: «والشقاوة».

فَمَنْ خَلَقَهُ<sup>١</sup> اللهُ سَعِيداً<sup>٢</sup>، لَمْ يُبَغِّضْهُ أَبَداً، وَإِنْ عَمِلَ شَرّاً، أَبْغَضَ عَمَلَهُ وَلَمْ يُبَغِّضْهُ، وَإِنْ كَانَ شَقِيّاً، لَمْ يُجَبِّتْهُ أَبَداً، وَإِنْ عَمِلَ صَالِحاً، أَحَبَّ عَمَلَهُ وَأَبْغَضَهُ؛ لِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَحَبَّ اللهُ شَيْئاً، لَمْ يُبَغِّضْهُ أَبَداً، وَإِذَا أَبْغَضَ<sup>٣</sup> شَيْئاً، لَمْ يُجَبِّتْهُ أَبَداً<sup>٤</sup>.

١٥٣/١

١. في المحاسن والتوحيد: «علمه».

٢. «فمن خلقه سعيداً أي خلقه عالماً بأنه سيكون سعيداً، يعني أنه سبحانه يعلم في الأزل قبل إيجاد الخلاق حال ما يؤول إليه أحوالهم من السعادة والشقاوة. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٩٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٧٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٦. ٣. في «بغ»: «والله».

٤. قال العلامة الطباطبائي: «ومما لا شك فيه ولا ريب أن التربية مؤثرة في الإنسان في الجملة، وعلى ذلك بناء عمل النوع الإنساني في جميع أدوار حياته، وأنه يقرب بالتربية الجميلة إلى السعادة وبغيرها إلى غيرها بحسب ما يظن من معنى السعادة والشقاء، وإن ذلك بواسطة الأفعال التي يرى الإنسان تمكنه من فعلها وتركها (الأفعال الاختيارية)؛ فنسبة هذه الأفعال إلى الإنسان بالإمكان (ممكن أن يفعل وأن لا يفعل)، وكذلك نسبة السعادة والشقاء (وهما نتيجتا تراكم الأوصاف النفسانية الحاصلة من هذه الأفعال) إليه بالإمكان، وهذا والإنسان أحد أجزاء علّة الفعل الصادر عنه كالأكمل مثلاً، فإن إرادة الإنسان أحد أجزاء العلّة التي يمكن صدور منه، وإذا فرض مع إرادته وجود المادة وقربها منه، وصلاحيّة التناول، وكذلك جميع ما يتوقف عليه وجوده من الشرائط وارتفاع الموانع من غير استثناء أصلاً، كان الفعل واجب الصدور ضروري الوجود (لا يمكن أن لا يقع)؛ إذا عرفت هذا ظهر لك أن السعادة والشقاء اللذين يلحقان الإنسان بواسطة أفعاله الاختيارية إذا نسباً إلى الإنسان فقط كانت النسبة فيها الإمكان والاختيار، وإذا نسباً إلى مجموع العلّة التامة التي أحد أجزائها الإنسان كانت النسبة الضرورة والحتم، وأنت تعلم أن القضاء هو علم الله تعالى وحكمه من جهة العلل التامة، فمن هنا تعلم أن كل إنسان مقضي في حقه السعادة أو الشقاء قضاء لا يرد ولا يبدل، ولا ينافي ذلك إمكان اختياره السعادة والشقاء، فقله عليه السلام: «إن الله خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه» إلخ، معناه: أنه تعالى علم أن العلل التامة ماذا يوجب في حق الإنسان من سعادة وشقاء، وحكم بذلك، ولا ينافي ذلك كون الأفعال اختيارية للإنسان، وكذا السعادة والشقاء اللحقان له من جهة أفعاله، والله تعالى يحبّ الجميل، ويبغض القبيح الشرير؛ فمن كان سعيداً أحبّ الله ذاته وإن كان ربما يصدر عنه الفعل القبيح المبغوض، ومن كان شقيّاً أبغض ذاته وإن كانت ربما يصدر عنه الفعل الحسن المحبوب.

وهذا البيان يظهر معنى الرويتين التاليتين أيضاً، فحكم الله تعالى وقضاه يتبع العلّة التامة للشيء، التي لا يتخلف عنها، وأما حكم الناس وقضاؤهم فيتبع علمهم الناقص ببعض جهات الشيء، وشطره من أجزائه علته الموجودة، ولذلك ربما يتخلف، فيختم لبعض من هو سعيد عندهم بالشقاء، وبعض من هو شقيّ عندهم بالسعادة.

٥. المحاسن، ص ٢٧٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٥؛ والتوحيد، ص ٣٥٧، ح ٥، بسندهما عن صفوان بن

٣٩٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ شُعَيْبِ الْعَمَرِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:  
 كُنْتُ بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام جَالِساً وَقَدْ سَأَلَهُ سَائِلٌ، فَقَالَ: جُعِلَتْ فِدَاكَ يَا ابْنَ  
 رَسُولِ اللَّهِ، مِنْ أَيْنَ لِحَقِّ الشَّقَاءِ أَهْلُ الْمَنْصِيَةِ حَتَّى حَكَّمَ اللَّهُ<sup>١</sup> لَهُمْ فِي عِلْمِهِ بِالْعَذَابِ  
 عَلَى عَمَلِهِمْ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّهَا السَّائِلُ، حَكَّمَ<sup>٢</sup> اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَقُومُ<sup>٣</sup> لَهُ  
 أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَقِّهِ، فَلَمَّا حَكَّمَ<sup>٤</sup> بِذَلِكَ، وَهَبَ لِأَهْلِ مَحَبَّتِهِ الْقُوَّةَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ،  
 وَوَضَعَ عَنْهُمْ ثِقَلَ<sup>٥</sup> الْعَمَلِ بِحَقِيقَةِ مَا هُمْ أَهْلُهُ، وَوَهَبَ لِأَهْلِ الْمَنْصِيَةِ الْقُوَّةَ عَلَى  
 مَعْصِيَتِهِمْ<sup>٦</sup>؛ لِيَسْبِقَ عِلْمُهُ فِيهِمْ، وَمَنْعُهُمْ<sup>٧</sup> إِطَاقَةَ الْقَبُولِ مِنْهُ<sup>٨</sup>، فَوَافَقُوا<sup>٩</sup> مَا سَبَقَ لَهُمْ فِي  
 عِلْمِهِ، وَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَأْتُوا خِلَافَ تَنْجِيهِهِمْ<sup>١٠</sup> مِنْ عَذَابِهِ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ أَوْلَى بِحَقِيقَةِ التَّصْدِيقِ<sup>١١</sup>»

١. يحيى . الوافي، ج ١، ص ٥٢٧، ح ٤٣٢.

٢. في «ب، ج، ض، ف، و، يح، ير، بس، بف» والوافي والتوحيد: - «الله».

٣. في التوحيد: «علم».

٤. في «ف» والوافي والتوحيد: «ألا يقوم». وعلى هذه النسخة «حكم» فعل ماض.

٥. في التوحيد: - «له».

٦. في التوحيد: «علم».

٧. «الثقل» - بسكون القاف - الوزن، ويفتحها بمعنى ضد الخفة، وهو المراد هنا.

٨. في «بر» والوافي: «معصيته».

٩. قوله: «منعهم»، هو مصدر مضاف إلى الفاعل عطفاً على ضمير «فيهم»، أو عطفاً على «السبق» واللام للعاقبة،  
 أو مضاف إلى المفعول والفاعل هو الله تعالى. والمراد سلب التوفيق والإعانة عنهم بسبب إبطائهم الاستعداد  
 الفطري لإطاعة القبول منه. أو هو فعل ماض. والمراد ترك الألطاف الخاصة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤،  
 ص ٣٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٩.

١٠. في التوحيد: «ولم يمنعهم إطاعة القبول منه؛ لأن علمه أولى بحقيقة التصديق» بدل «منعهم إطاعة القبول منه».

١١. هكذا في النسخ التي قبلت وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع والتوحيد:  
 «فوافقوا».

١٢. في «ب»: «تنجيهم». وفي شرح صدر المتألهين: «ينجيهم».

١٣. في التوحيد: «وإن قدروا أن يأتوا خلافاً لتنجيهم عن معصيته» بدل «ولم يقدرُوا - إلى - بحقيقة  
 التصديق».

وَهُوَ مَعْنَى «شَاءَ مَا شَاءَ» وَهُوَ بَسْرَةٌ<sup>٢</sup>.

٣٩٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْخَلِّي، عَنْ مُعَلَّى أَبِي عَثْمَانَ<sup>٣</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «يُسَلِّكُ بِالسَّعِيدِ فِي طَرِيقِ الْأَشْقِيَاءِ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: مَا أَشْبَهَهُ بِهِمْ، بَلْ هُوَ مِنْهُمْ» ثُمَّ يَتَذَارَكُهُ<sup>٤</sup> السَّعَادَةُ. وَقَدْ يُسَلِّكُ بِالشَّقِيَّ طَرِيقَ السَّعْدَاءِ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: مَا أَشْبَهَهُ بِهِمْ، بَلْ هُوَ مِنْهُمْ» ثُمَّ يَتَذَارَكُهُ الشَّقَاءُ؛ إِنَّ مَنْ كَتَبَهُ اللَّهُ سَعِيداً - وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا قَوَائِدُ<sup>٥</sup> نَاقَةٍ - خَتَمَ لَهُ بِالسَّعَادَةِ<sup>٦</sup>.

## ٢٩ - بَابُ<sup>٨</sup> الْخَيْرِ وَالشَّرِّ

٣٩٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مُحْبُوبٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

١. في التوحيد: «سر».

٢. التوحيد، ص ٣٥٤، ح ١، بسنده عن الكليني - الوافي، ج ١، ص ٥٢٩، ح ٤٣٣.

٣. هكذا في «ألف»، ب، ج، بس، بف، جر، وحاشية «ض»، ف، والوافي والمحاسن والتوحيد. وفي «ض»، ف، بر، والمطبوع: «معلّى بن عثمان». وفي «و»، بج، وحاشية «ج»: «معلّى بن أبي عثمان».

هذا، ومعلّى هذا، هو معلّى بن عثمان أبو عثمان الأحمول. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقم ١١١٥؛

الفهرست للطوسي، ص ٤٦٠، الرقم ٧٣٣. ٤. في المحاسن: «وكانه منهم».

٥. في «ض»، بس: «وتداركه». وفي المحاسن: «وتداركه».

٦. قوائِدُ الناقَةِ وقَوَائِمُهَا، هو ما بين الخَلْبَتَيْنِ من الوقت؛ لِأَنَّ الناقَةَ تُحَلَبُ ثُمَّ تترك وقتاً يرضعها الفَصِيلُ لثَدِّ، ثُمَّ تُحَلَبُ، أَوْ مَا بَيْنَ فَتْحِ يَدِكَ وَقَبْضِهَا عَلَى الضَّرْعِ. وَيُجَوِزُ هَاهُنَا فِيهِ النَّصَبُ وَالرَّفْعُ. أَنْظُرْ: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٩ (فوق)؛ التعليقة للداماد، ص ٣٧٤.

٧. المحاسن، ص ٢٨٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٩، عن النضر بن سويد، مع زيادة في أوله. التوحيد،

ص ٣٥٧، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد - الوافي، ج ١، ص ٥٣١، ح ٤٣٤.

٨. في «ب» وحاشية بدرالدين: «+ خلق».

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِمَّا أَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى عليه السلام، وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ فِي النَّوْزَةِ: أَنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَلْقَ، وَخَلَقْتُ الْخَيْرَ، وَأَجْرَنْتُهُ عَلَى يَدَيَّ مَنْ أُجِبْتُ، فَطُوبَى لِمَنْ أُجْرِنْتُهُ عَلَى يَدَيْهِ، وَأَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَلْقَ، وَخَلَقْتُ الشَّرَّ، وَأَجْرَنْتُهُ عَلَى يَدَيَّ مَنْ أَرِيدُهُ، فَوَيْلٌ لِمَنْ أُجْرِنْتُهُ عَلَى يَدَيْهِ» ٢.

٣٩٩ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي بَعْضِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ كُتُبِهِ: أَنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَيْرَ، وَخَلَقْتُ الشَّرَّ، فَطُوبَى لِمَنْ أُجْرِنْتُ عَلَى يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أُجْرِنْتُ عَلَى يَدَيْهِ الشَّرَّ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ: كَيْفَذَا؟ وَكَيْفَذَا؟» ٦.

٤٠٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ كَزْدَمَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْأَنْصَارِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَطُوبَى لِمَنْ أُجْرِنْتُ عَلَى يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أُجْرِنْتُ عَلَى يَدَيْهِ الشَّرَّ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ: كَيْفَذَا؟ وَكَيْفَ هَذَا؟» ٨.

١. في «ف»: «+» ابن عمران.

٢. قال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «يظهر معنى الرواية من الرجوع إلى معنى الرواية الأولى من الباب السابق، فسعادة أهل السعادة مقضية وهم محبوبون لله، والخير جارٍ على أيديهم بإجراء الله، وشقاء أهل الشقاء مقضى منه وهم غير محبوبين؛ والشَّرَّ جارٍ على أيديهم بإرادة من الله، وإن اتفق فعل شرٍّ من السعادة أو فعل خير من الأشقياء، لم يكن حبٌّ ذلك الفعل أو بغضه منافياً لِبغض الذات أو حبه».

٣. المحاسن، ص ٢٨٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٤. الوافي، ج ١، ص ٥٣٣، ح ٤٣٥.

٤. في «بح» وحاشية «ج»: «في». ٥. في «يس»: «كيف هذا» بدل «كيف ذا وكيف ذا».

٦. المحاسن، ص ٢٨٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٥، عن أبيه، عن أبي عمير. الوافي، ج ١، ص ٥٣٣، ح ٤٣٦.

٧. في «بر»، «بف»، «الوافي»: «كيف هذا» بدل «كيف ذا وكيف هذا».

٨. المحاسن، ص ٢٨٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٦، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ص ٥٣٣.

قَالَ يُؤْنَسُ<sup>١</sup>: يَغْنِي مَنْ يُنَكِّرُ هَذَا الْأَمْرَ بِتَفَقُّهِ فِيهِ<sup>٢</sup>.

### ٣٠- بَابُ الْجَبْرِ وَالْقَدْرِ وَالْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ<sup>٣</sup>

١٥٥/١

٤٠١ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِمَا رَفَعُوهُ،

قَالَ:

«كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام جَالِسًا بِالْكُوفَةِ بَعْدَ مُنْصَرَفِهِ<sup>٤</sup> مِنْ صِفِّينَ إِذْ أَقْبَلَ شَيْخٌ فَجَثَا<sup>٥</sup> بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِنَا إِلَى أَهْلِ الشَّامِ، أَيْقَظًا مِنْ اللَّهِ وَقَدِرًا؟ فَقَالَ لَهُ<sup>٦</sup> أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَجَلُ يَا شَيْخُ، مَا عَلَوْتُمْ

ج ١، ص ٥٣٣، ح ٤٣٧.

١. في مرآة العقول: «قوله: قال يونس، كلام محمد بن عيسى، وهو تفسير لقوله عليه السلام: من يقول: كيف ذا وكيف ذاك».

٢. في حاشية بدرالدين والوافي: «يتفق فيه». وقرله: «يتفق فيه» أو «يتفق فيه» إنا حال عن فاعل ينكر، والمعنى: يترتب الويل لمنكر هذا الأمر مدعيًا التفقه في الإنكار والعلم بخلاف ذلك الأمر، أي لمن يجتهد بعقله ويقول برأيه. وإنا «يتفق فيه» جواب «من» والمعنى: أن من كان في نفسه إنكار هذا الأمر يجب عليه أن يتفق فيه حتى يعلم أنه الحق وإلا استحق الويل والعذاب. أنظر شروح الكافي.

٣. اختلف في انتساب أفعال العباد على أقوال:

الأول: هي متسبة إلى الله تعالى، بمعنى جبر الله تعالى إياهم على الأفعال من غير أن يكون لهم مدخل فيها. هذا هو الجبر، وهو مذهب الأشاعرة.

الثاني: هي متسبة إليهم على وجه الاستقلال من غير تصرف له تعالى أصلاً. وهذا هو القدر والتفويض، وهو مذهب طائفة من المعتزلة.

الثالث: لا هذا ولا ذاك، بل طريق متوسط بينهما، وهو أن أفعالهم بقدرتهم واختيارهم مع تعلق قضاء الله وقدره وإرادته بها. وهذا هو الأمر بين الأمرين، وهو مذهب الإمامية تبعاً لأهل البيت عليهم السلام. أنظر: شرح المازندراني،

ج ٥، ص ٢-٤.

٤. في شرح صدر المتألهين، ص ٤٠٣: «الْمُنْصَرَفُ، قد يجيء بمعنى المكان، وقد يجيء بمعنى المصدر. والثاني هو المراد ههنا. وهكذا لفظ المسير والمقلب والمقام. والمراد بكل منهما هو المعنى المنصدي».

والأظهر عند المازندراني في شرحه كونها أسماء الزمان أو المكان فقط؛ للصون عن التكرار.

٥. جثا يجثو، أي جلس على ركبتيه، أو قام على أطراف أصابعه. القلموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٦ (جثو).

٦. هكذا في «ب، ج، ض، بر، يس، بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».



تَلْعَةً<sup>١</sup> وَلَا هَبْطُتُمْ بَطْنَ وَاِدٍ إِلَّا بِقَضَاءٍ مِنَ اللَّهِ وَقَدَرٍ.

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: عِنْدَ اللَّهِ اخْتِيبَ عَنَّا<sup>٢</sup> يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ لَهُ: مَهْ يَا شَيْخُ، فَوَ اللَّهِ، لَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ لَكُمْ<sup>٣</sup> الْأَجْرَ فِي مَسِيرِكُمْ وَأَنْتُمْ سَائِرُونَ، وَفِي مَقَامِكُمْ وَأَنْتُمْ مَقِيمُونَ، وَفِي مُنْصَرَفِكُمْ وَأَنْتُمْ مُنْصَرِفُونَ، وَلَمْ تَكُونُوا فِي شَيْءٍ مِنْ خَالَاتِكُمْ مُكْرَهِينَ، وَلَا إِلَيْهِ مُضْطَرِينَ.

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: وَكَيْفَ لَمْ تَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ خَالَاتِنَا مُكْرَهِينَ، وَلَا إِلَيْهِ مُضْطَرِينَ، وَكَانَ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ مَسِيرُنَا وَمُنْقَلَبُنَا وَمُنْصَرَفُنَا؟

فَقَالَ لَهُ: وَتَظُنُّ؟ أَنَّهُ كَانَ قَضَاءٌ حَتْمًا، وَقَدَرًا لَا زِمًا؛ إِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَبْطَلَ<sup>٤</sup> الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالرَّجْزُ مِنَ اللَّهِ<sup>٥</sup>، وَسَقَطَ مَعْنَى الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَلَمْ تَكُنْ<sup>٦</sup> لَإِمَّةً لِلْمُذْنِبِ، وَلَا مَحْمَدَةً لِلْمُحْسِنِ، وَلَكَانَ الْمُذْنِبُ أَوْلَى بِالْإِحْسَانِ مِنَ الْمُحْسِنِ، وَلَكَانَ<sup>٧</sup> الْمُحْسِنُ أَوْلَى بِالْعُقُوبَةِ مِنَ الْمُذْنِبِ، تِلْكَ مَقَالَةُ إِخْوَانِ عَبْدَةِ الْأَوْتَانِ، وَخُصَمَاءِ الرَّحْمَنِ.

١. «التَّلْعَةُ»: ما ارتفع من الأرض. وقيل: هو من الأضداد، فيطلق على ما انهب منها أيضاً. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٢ (تلع).

٢. «العناء»: التعب والمشقة. وهذا الكلام يحتمل الاستفهام والإخبار. والمعنى: هل أو كيف عند الله أحتسب عنائي ومشقتي وأنا مضطر؟ أو المعنى: فلانستحق شيئاً ولعل الله يعطينا بفضلِهِ. أنظر شروح الكافي والصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٠ (عنو).

٣. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، يح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع: - «لكم».

٤. في «يح»: «فتظن». وفي شرح المازندراني: «وتظن»، الواو للعطف على مقدر، أي أظننت قبل الجواب بأن لكم الأجر العظيم، وتظن بعده أن سيركم وانقلابكم وانصرافكم وغيرها مما تعلق به القضاء والقدر كان قضاء حتماً؟.

٥. في «ب»: «بطل».

٦. في مرة العقول: «زواجر الله: بلاية النازلة على العصاة بإزاء عصيانهم، وأحكامه في القصاص والحدود ونحو ذلك».

٧. في «ف»، «يح» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «فلم يكن».

٨. في «ب»، «ف»، «بف»: «وكان».

وَجَزِبَ الشَّيْطَانُ، وَقَدَرْتَهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَمَجُوسَهَا، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كَلَّفَ تَخْذِيرًا، وَنَهَى تَحْذِيرًا، وَأَعْطَى عَلَى الْقَلِيلِ كَثِيرًا، وَلَمْ يُغْضَ<sup>٢</sup> مَغْلُوبًا، وَلَمْ يُطْعَ مَكْرَهًا<sup>٣</sup>، وَلَمْ يُمْلِكْ مَفْوضًا، وَلَمْ يَخْلُقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا، وَلَمْ يَنْبَغِ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ عَشَبًا ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾<sup>٤</sup>، فَانْشَأْ

١. في شرح صدر المتألهين، ص ٤٠٥: «تخييراً، مصدر سَدَّ الخير، أي حال كونهم مختارين. وتحذيراً، مفعول له».

٢. في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ الفعلان - أي لم يعص ولم يطع - على بناء الفاعل ويكون الفاعل المطيع والعاصي، وهما بعيدان».

٣. قوله: «مكرهًا» إما اسم فاعل، أو اسم مفعول بمعنى المصدر. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٨١.

٤. في مرآة العقول: «لم يملك، على بناء التفعيل، والمفعول القدرة والإرادة والاختيار. أو على بناء الإفعال؛ بمعنى إعطاء السلطنة».

٥. ص (٣٨): ٢٧. وقال العلامة الطباطبائي: «مسألة القضاء والقدر من أقدم الأبحاث في تاريخ الإسلام، اشتغل به المسلمون في أوائل انتشار الدعوة الإسلامية وتصادفها مع أنظار الباحثين من علماء الملل والأديان، ولما كان تعلق القضاء بالحوادث ومن بينها بالأفعال الاختيارية من الإنسان يوجب بحسب الأنظار العامية الساذجة ارتفاع تأثير الإرادة في الفعل، وكون الإنسان مجبوراً في فعله غير مختار؛ تشعب جماعة الباحثين (وهم قليل البضاعة في العلم يومئذ) علي فرقتين:

إحداهما - وهم المجترة - أثبتوا تعلق الإرادة الحتمية الإلهية بالأفعال كسائر الأشياء، وهو القدر، وقالوا بكون الإنسان مجبوراً غير مختار في أفعاله، والأفعال مخلوقة لله تعالى، وكذا أفعال سائر الأسباب التكوينية مخلوقة له.

وثانيتهما - وهم المفوضة - أثبتوا اختيارية الأفعال، ونفوا تعلق الإرادة الإلهية بالأفعال الإنسانية، فاستتجوا كونها مخلوقة للإنسان. ثم فرغ كل من الطائفتين على قولهم فروعاً، ولم يزلوا على ذلك حتى تراكت هناك أقوال وآراء يشتمل منها العقل السليم، كارتفاع العلوية بين الأشياء، وخلق المعاصي، والإرادة الجزائية، ووجود الواسطة بين النفي والإثبات، وكون العالم غير محتاج في بقاءه إلى الصانع، إلى غير ذلك من هوساتهم.

والأصل في جميع ذلك عدم تفقههم في فهم تعلق الإرادة الإلهية بالأفعال وغيرها، والبحث فيه طويل الذيل لا يسهه المقام علي ضيقه، غير أننا نوضح المطلوب بمثل نضربه، ونشير به إلى خطأ الفرقتين، والصواب الذي

« غفلوا عنه ؛ فلغرض إنساناً أوتي سعة من المال والمال والضياع والدار والعبيد والإماء ، ثم اختار واحداً من عبيده - وزوجه إحدى جواريه - وأعطاه من الدار والأثاث ما يرفع حوائجه المنزلية ، ومن المال والضياع ما يسترزق به في حياته بالكسب والتعمير .

فإن قلنا : إن هذا الإعطاء لا يؤثر في تملك العبد شيئاً والمولى هو المالك وملكه بجميع ما أعطاه قبل الإعطاء وبعده على السواء ، كان ذلك قول المجترة .

وإن قلنا : إن العبد صار مالكاً وحيداً بعد الإعطاء وبطل به ملك المولى ، وإنما الأمر إلى العبد بفعل ما يشاء في ملكه ، كان ذلك قول المفوضة .

وإن قلنا - كما هو الحق - : إن العبد يملك ما وهبه له المولى في ظرف ملك المولى وفي طوله لا في عرضه ، فالمولى هو المالك الأصلي والذي للعبد ملك في ملك ، كما أن الكتابة فعل اختياري منسوب إلى يد الإنسان وإلى نفس الإنسان ، بحيث لا يبطل إحدى النسبتين الأخرى ، كان ذلك القول الحق الذي يشير إليه في هذا الخبر .

فقوله : « ولو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب » إلى قوله : « وأعطى على القليل كثيراً » إشارة إلى نفي مذهب الجبر بمحاذير ذكرها ، ومعناها واضح .

وقوله : « ولم يعص مغلوباً » إشارة إلى نفي مذهب التفويض بمحاذيرها اللازمة ؛ فإن الإنسان لو كان خالقاً لفعله ، كان مخالفته لما كلفه الله من الفعل غلبة منه على الله سبحانه .

وقوله : « ولم يطع مكرهاً » نفي للجبر ، ومقابلة للجملة السابقة ؛ فلو كان الفعل مخلوقاً لله - وهو الفاعل - فقد أكره العبد على الإطاعة .

وقوله : « ولم يملك مفوضاً » بالبناء للفاعل وصيغة اسم الفاعل ، نفي للتفويض ، أي لم يملك الله ما ملكه العبد من الفعل بتفويض الأمر إليه وإبطال ملك نفسه .

وقوله : « » : « ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً ، ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثاً » الجملتان يحتمل أن يشار بهما إلى نفي كل من الجبر والتفويض ؛ فإن الأفعال إذا كانت مخلوقة لله قائمة به سبحانه ، كان المعاد الذي هو غاية الخلقة أمراً باطلاً ؛ لبطلان الثواب والعقاب إلى آخر ما ذكره ، وكان بعث الرسل لإقامة الحجّة وتقديم القيامة عبثاً ، ولا معنى لأن يقيم تعالى حجّة على فعل نفسه ، وإذا كانت مخلوقة للإنسان ولا تأثير لله سبحانه فيها ، لزم أن تكون الخلقة لغاية لا يملك الله تعالى منه شيئاً وهو الباطل ، وبعث الرسل لغرض الهداية التي لا يملكها إلا الإنسان ليس له فيها شأن وهو العبث .

واعلم أن البحث عن القضاء والقدر كان في أول الأمر مسألة واحدة ، ثم تحولت ثلاث مسائل أصلية : الأولى : مسألة القضاء وهو تعلق الإرادة الإلهية الحتمية بكل شيء ، والأخبار تقضي فيها بالإيجاب ، كما مر في الأبواب السابقة .

الشَيْخ يَقُولُ:

أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي نَزَجُو بِطَاعَتِهِ      يَوْمَ النَّجَاةِ مِنَ الرَّخْمَنِ غُفْرَانًا  
أَوْضَحْتَ مِنْ أَمْرِنَا مَا كَانَ مُلْتَبِسًا      جَزَاكَ رَبُّكَ بِالْإِحْسَانِ إِحْسَانًا.<sup>١</sup>

١٥٦/١

٤٠٢ / ٢. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ<sup>٢</sup>، فَقَدْ كَذَّبَ عَلَى اللَّهِ؛ ١٥٧/١

التي الثانية: مسألة القدر، وهو ثبوت تأثير ماله تعالى في الأفعال، والأخبار تدل فيها أيضاً على الإثبات.

الثالثة: مسألة الجبر والتفويض، والأخبار تشير فيها إلى نفي كلا القولين، وثبت قولاً ثالثاً، وهو الأمر بين الأمرين، لا ملكاً له فقط من غير ملك الإنسان ولا بالعكس، بل ملكاً في طول ملك، وسلطنة في ظرف سلطنة. واعلم أيضاً أَنَّ تسمية هؤلاء بالقدريّة مأخوذة مما صحّ عن النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ الْقَدْرِيَّةَ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ الْحَدِيثُ، فَأَخَذْتُ الْمَجْبِرَةَ تَسْمِي الْمَفْزُوعَةَ بِالْقَدْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْكُرُونَ الْقَدْرَ وَيَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهَا، وَالْمَفْزُوعَةُ تَسْمَى الْمَجْبِرَةَ بِالْقَدْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَشْتَبُونَ الْقَدْرَ، وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ أَخْبَارِ أُمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام أَنَّهُمْ يَسْمُونَ كُلَّ الْفِرْقَتَيْنِ بِالْقَدْرِيَّةِ، وَيَطْبِقُونَ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ عَلَيْهِمَا.

أما المجبرة فلأنهم ينسبون الخير والشر والطاعة والمعصية جميعاً إلى غير الإنسان، كما أَنَّ المجوس قائلون بكون فاعل الخير والشر جميعاً غير الإنسان، وقوله عليه السلام في هذا الخبر مبني على هذا النظر.

وأما المفزوعة فلأنهم قائلون بخالقي في العالم هما الإنسان بالنسبة إلى أفعاله، والله سبحانه بالنسبة إلى غيرها، كما أَنَّ المجوس قائلون بالله الخير وإله الشر، وقوله عليه السلام في الروايات التالية: لاجبر ولاقدر، ناظر إلى هذا الاعتبار.

١. عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٨، بطرق أربعة:

الأول: بسنده عن سهل بن زياد الكوفي، عن علي بن جعفر الكوفي، عن علي بن محمد الهادي، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليه السلام؛ الثاني: بسنده عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليه السلام؛ الثالث: بسنده عن عبد الله بن نجيع، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام؛ الرابع: بسنده عن ابن عباس، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ التوحيد، ص ٣٨٠، ح ٢٨، بطريقتين: الأول: بسنده عن سهل بن زياد، عن علي بن جعفر الكوفي، عن الهادي، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليه السلام؛ والثاني: بسنده عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام؛ وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة أربعة أبيات في آخره. الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٥، مرسلًا عن الحسن بن أبي الحسن البصري. تحف العقول، ص ٤٦٨، عن الهادي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٥٣٥، ح ٤٣٨.

٢. «الفحشاء» و«الفحش» و«الفاحشة»: ما عظم قبحه من الأفعال والأقوال. المفردات، ص ٦٦٦ (فحش).

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِلَيْهِ، فَقَدْ كَذَّبَ عَلَى اللَّهِ.<sup>١</sup>

٤٠٣ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>٢</sup>، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup>، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا<sup>٤</sup>، قَالَ: سَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: اللَّهُ فَوْضَ الْأَمْرِ إِلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ:  
«اللَّهُ أَعَزُّ مِنْ ذَلِكَ».

قُلْتُ: فَجَبَزَهُمْ<sup>٥</sup> عَلَى الْمَعَاصِي؟ قَالَ<sup>٦</sup>: «اللَّهُ أَعْدَلُ وَأَحْكَمُ مِنْ ذَلِكَ». قَالَ: ثُمَّ قَالَ:  
«قَالَ اللَّهُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَنَا أَوْلَى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَوْلَى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي؛ عَمِلْتَ  
الْمَعَاصِيَ بِقَوَّيِي الَّتِي جَعَلْتُهَا فِيكَ»<sup>٧</sup>.

٤٠٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَارٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا<sup>٨</sup>: «يَا يُونُسُ، لَا تَقُلْ بِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ؛ فَإِنَّ الْقَدَرِيَّةَ لَمْ  
يَقُولُوا<sup>٩</sup> بِقَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَلَا بِقَوْلِ أَهْلِ النَّارِ، وَلَا بِقَوْلِ إِبْلِيسَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ قَالُوا:  
«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَيْنَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَيْنَا اللَّهُ»<sup>١٠</sup> وَقَالَ أَهْلُ النَّارِ: «رَبَّنَا غَلَبَتْ  
عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ»<sup>١١</sup> وَقَالَ إِبْلِيسُ: «رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي»<sup>١٢</sup>.

١. المحاسن، ص ٢٨٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٩، بسنده عن حماد بن عثمان. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٢،

ح ١٦ عن أبي بصير. الوافي، ج ١، ص ٥٣٩، ح ٤٣٩.

٢. في «ب» بح، بر، بس، بف: - «بن محمد».

٣. في «ب» بح، بف: - «بن محمد».

٤. في «ج» «وقال».

٥. في «ج» «وقال».

٦. في «ج» «وقال».

٧. التوحيد، ص ٣٦٢، ح ١؛ وعبود الأخبار، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٦، بسنده فيهما عن الحسين بن محمد بن

عامر، عن معلى بن محمد البصري. الوافي، ج ١، ص ٥٤١، ح ٤٤٣.

٨. في شرح صدر المتألهين، ص ٤٠٨: «ولا تقل بقول القدرية، منع عن الاعتقاد به والذهاب إليه؛ فإن القول إذا

تعدى بالباء يراد به الاعتقاد والمذهب».

٩. في شرح صدر المتألهين: «لا يقولون».

١٠. الأعراف (٧): ٤٣.

١١. المؤمنون (٢٣): ١٠٦.

١٢. الحجر (١٥): ٣٩.

فَقُلْتُ: وَاللَّهِ، مَا أَقُولُ بِقَوْلِهِمْ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: لَا يَكُونُ<sup>١</sup> إِلَّا بِمَا<sup>٢</sup> شَاءَ اللَّهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى، فَقَالَ<sup>٣</sup>: «يَا يُونُسُ، لَيْسَ هَكَذَا، لَا يَكُونُ إِلَّا مَا<sup>٤</sup> شَاءَ اللَّهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى؛ يَا يُونُسُ، تَعْلَمُ مَا الْمَشِيشَةُ<sup>٥</sup>؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الذَّكْرُ الْأَوَّلُ<sup>٦</sup>، فَتَعْلَمُ مَا الْإِرَادَةُ<sup>٧</sup>؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الْغَرِيزَةُ<sup>٨</sup> عَلَى مَا يَشَاءُ<sup>٩</sup>، فَتَعْلَمُ مَا الْقَدَرُ<sup>١٠</sup>؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الْهَنْدَسَةُ<sup>١١</sup>، وَوَضَعَ الْحُدُودَ مِنَ الْبَقَاءِ وَالْفَنَاءِ».

قَالَ<sup>١٢</sup>: ثُمَّ قَالَ: «وَالْقَضَاءُ هُوَ الْإِزَامُ وَإِقَامَةُ الْعَيْنِ». قَالَ: فَاسْتَأْذَنْتُهُ<sup>١٣</sup> أَنْ أَقْبَلَ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ: فَتَحَتْ لِي شَيْئًا كُنْتُ عَنْهُ فِي غَفْلَةٍ<sup>١٤</sup>.

٤٠٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ الْيَمَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٥</sup>، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَعَلِمَ مَا هُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ، وَأَمَرَهُمْ

١. في «ف» وشرح المازندراني: «وشي».

٢. الباء موجودة في أكثر النسخ في كلام يونس دون كلامه<sup>١٦</sup>، فالفرق بينهما بالباء. إذ كلام يونس يدل على العلية واستقلال إرادة الله في فعل العبد فيوهم الجبر ولذا أسقط<sup>١٧</sup> الباء. وفي «ف» وحاشية «ج»: «ما» بدون الباء، فالفرق لا يعقل إلا بنحو التقرير. وكذا في تفسير القمي، مع تقديم «قضى» على «قدَّر» في كلام يونس، فالفرق في الترتيب. ولعل التوافق صدر من النسخ، ثم الحقوا بالباء لحصول الاختلاف. أنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ١٨٥.

٣. في «ض» ب، بر، بس: «قال».

٤. في «بج»: «بما».

٥. «الغريزة»: مصدر بمعنى الجد والقطع في الأمر، وتأكد الإرادة والرأي. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٣١ (عزم).

٦. في حاشية «ف»: «قال».

٧. في شرح المازندراني وتفسير القمي: «هو».

٨. «الهندسة»: مأخوذ من الهنداز، وهي فارسية، فصيرت الزاي سيناً؛ لأنه ليس في شيء من كلام العرب زاي بعد الدال، فالهندسة معرب هنداز بلغة الفرس القديم، ويقال لها في فرس زماننا: «اندازه» يعني المقدار. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٩٢ (هندس)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٤٠٧.

٩. في «بج»: «- قال».

١٠. في «ض» وحاشية «ف»: «فسأله أن يأذن لي».

١١. تفسير القمي، ج ١، ص ٢٤، بسنده عن يونس مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٤٢، ح ٤٤٤.

وَنَهَاہُمْ، فَمَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَ لَهُمُ السَّبِيلَ<sup>١</sup> إِلَى تَرْكِہِ، وَلَا يَكُونُونَ آخِذِينَ  
وَلَا تَارِكِينَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ<sup>٢</sup>.

٤٠٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ  
حَفْصِ بْنِ قُرْطُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالشُّوْءِ  
وَالْفَحْشَاءِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِغَيْرِ مَشِيقَةِ اللَّهِ، فَقَدْ أَخْرَجَ  
اللَّهُ مِنْ سُلْطَانِيهِ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ<sup>٥</sup> بِغَيْرِ قُوَّةِ اللَّهِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ؛ وَمَنْ كَذَبَ  
عَلَى اللَّهِ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ<sup>٦</sup>».

٤٠٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ غُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ  
إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ:

كَانَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدْرِ وَالنَّاسِ مُجْتَمِعُونَ، قَالَ: فَقُلْتُ:

١. في التوحيد، ص ٣٤٩ و ٣٥٩: «إلى الأخذ به، وما نهاهم عنه [في ص ٣٥٩: من شيء] فقد جعل لهم السبيل».  
واستصوبه الفيض في الوافي، ج ١، ص ٥٤٣. ٢. في «بس»: «- والله».

٣. التوحيد، ص ٣٥٩، ح ١، بسنده عن حماد بن عيسى؛ وفيه، ص ٣٤٩، ح ٨، بسنده عن حماد بن عيسى، عن  
الحسين بن المختار، عن إسماعيل بن جابر، عن الصادق عليه السلام، الوافي، ج ١، ص ٥٤٣، ح ٤٤٥.

٤. في «بع»: «- وأن». ٥. في تفسير العياشي: «+ عملت».

٦. في «بع»: «- والله».

٧. قال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «أي من زعم أن الله يأمر بالفحشاء - وهو القائل بالجبر - يقول بالإرادة الحتمية في  
المعاصي فقد كذب على الله ونسب إلى الكذب في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ» [الأعراف (٧): ٢٨]؛  
ومن زعم أن الخير والشَّرَّ من الأفعال بغير مشيئة الله - وهم الموقوفة - يقولون: إن الأفعال مخلوقة بمشيئة  
الإنسان دون الله فقد أخرج الله من سلطانه، وقد قال تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُدْرِكُونَ الْإِنْسَانَ شَبَابًا» [الأنعام (٦): ١٧٣]؛ ومن زعم أن  
المعاصي بغير قوة الله بل بقوة الإنسان فقد كذب على الله؛ حيث يقول: «مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» [الكهف  
(١٨): ٣٩].

٨. التوحيد، ص ٣٥٩، ح ٢، بسنده عن علي بن إبراهيم العياشي، ج ٢، ص ١١، ح ١٤، عن مسعدة بن صدقة،  
عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٤٤٠.

يَا هَذَا، أَسَأَلُكَ؟ قَالَ: سَلْ، قُلْتُ: يَكُونُ<sup>١</sup> فِي مُلْكِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَا لَا يَرِيدُ؟  
 قَالَ: فَأَطْرُقُ<sup>٢</sup> طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ<sup>٣</sup>: يَا هَذَا، لَيْنَ قُلْتُ: إِنَّهُ يَكُونُ فِي  
 مُلْكِهِ مَا لَا يَرِيدُ، إِنَّهُ لَمَقْهُورٌ؛ وَلَيْنَ قُلْتُ: لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يَرِيدُ، أَفَرَزْتُ<sup>٤</sup> ١٥٩/١  
 لَكَ بِالْمَعَاصِي، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: سَأَلْتُ هَذَا الْقَدْرِيَّ، فَكَانَ مِنْ جَوَابِهِ  
 كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: وَلِنَفْسِهِ نَظَرٌ<sup>٥</sup>، أَمَا<sup>٦</sup> لَوْ قَالَ غَيْرَ مَا قَالَ، لَهْلَكَ<sup>٧</sup>.

٤٠٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ زَعْلَانَ، عَنْ

أَبِي طَالِبِ الْقُمِيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

١. في «ب، ف، بر، بف» والوافي: «قد يكون».
٢. يقال: أطرق الرجل، إذا سكت فلم يتكلم، وأطرق، أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض. المصباح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).
٣. هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع: «إلى».
٤. أي قلت: إنه لمقهور.
٥. في شرح صدر المتألهين: «إِنَّهُ».
٦. في مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٠: «لنفسه نظر، أي تأمل واحتاط لنفسه، حيث لم يحكم بما يوجب هلاكه من القول بالقدر الذي هو مذهبه، أو نفي مذهبه ومذهب الجبرية أيضاً».
٧. في شرح صدر المتألهين، ص ٤١٢: «كلمة «أما» تحتل مخففة ومشددة، فالأولى للتنبيه والتحقيق، والثانية لافتتاح الكلام، وتتضمن الإخبار». الوافي، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٤٤٢.
٨. هكذا في «ب، يع». وفي «ألف، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف، جر» والمطبوع: «عن محمد». وفي «ض، ف»: «بن علان» بدل «زعلان».

هذا، ولم يرد لمحمد بن الحسن زعلان (بن علان) ذكر في كتب الرجال، لئمكننا تعيين الصواب في عنوانه، والمسلم من أسناده رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عنه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٢٢٧، الرقم ١٠٤٨٨.

ويؤيد ذلك ما ورد في حاشية المطبوع - نقلاً من بعض النسخ - من «أحمد بن محمد عن محمد بن الحسن [بن] زعلان». وأما عنوان «أحمد بن محمد بن الحسن زعلان (بن علان)» فقدم صحته واضح؛ لرواية أحمد بن محمد بن [عيسى] عن محمد بن الحسن بن علان (زعلان) في عدة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٦١-٥٦٢ و ص ٦٩٣.



عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَجَبَزَ<sup>١</sup> اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟ قَالَ: «لَا». قَالَ<sup>٢</sup>:  
قُلْتُ: فَقَوَّضَ إِلَيْهِمُ الْأَمْرَ<sup>٣</sup>؟ قَالَ<sup>٤</sup>: «لَا». قَالَ<sup>٥</sup>: قُلْتُ: فَمَاذَا؟ قَالَ: «أُطْلِفَ مِنْ رَبِّكَ بَيْنَ  
ذَلِكَ<sup>٦</sup>».

٤٠٩ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرِ  
وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَا: «إِنَّ اللَّهَ أَرْحَمُ بِخَلْقِهِ<sup>٨</sup> مِنْ أَنْ يُجَبِّزَ<sup>٩</sup> خَلْقَهُ<sup>١٠</sup>  
عَلَى الذُّنُوبِ، ثُمَّ يَعَذِّبَهُمْ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ أَغْزَى مِنْ أَنْ يُرِيدَ أَمْرًا؛ فَلَا يَكُونُ».

قَالَ: فَسَيَلًا عليه السلام: هَلْ بَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدْرِ<sup>١١</sup> مَنْزِلَةٌ ثَالِثَةٌ؟ قَالَا: «نَعَمْ، أَوْسَعُ مِمَّا<sup>١٢</sup> بَيْنَ  
السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»<sup>١٣</sup>.

١. في «ف»: «أَجَبَزَ». وفي «بر»: «أَجَبَزَ». والهزمة للاستفهام عند المجلسي. ويحتمل الإفعال أيضاً عند المازندراني. والكلام على الأول إنشاء لفظاً ومعنى، وعلى الثاني معنى فقط. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٠.

٢. هكذا في «ب»، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، وحاشية «ج». وفي المطبوع: - «قال».

٣. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع: + «قال».

٤. في «بح»: «فقال».

٥. في «ب»: - «قال».

٦. في حاشية «ف»: «بين يديك». وقال العلامة الطباطبائي: «وقوله: «أُطْلِفَ مِنْ رَبِّكَ بَيْنَ ذَلِكَ» أي بين الجبر والقدر، وقد مرّ توضيحه في أول الباب. والطف هو التفوذ الدقيق، عبر به عليه السلام عن تأثيره تعالى في الأفعال بنحو الاستيلاء الملكي لنفوذِهِ وَقُدَّتْهُ كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ».

٧. الوافي، ج ١، ص ٥٤٣، ح ٤٤٦؛ البحار، ج ٥، ص ٨٣.

٨. في شرح صدر المتألهين: «بعده».

٩. يجوز فيه فتح الياء.

١٠. في شرح صدر المتألهين: «بخلقه».

١١. في حاشية «بر»: «والقدرة».

١٢. في «بف» والوافي: «ما».

١٣. التوحيد، ص ٣٦٠، ح ٣، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن. الوافي، ج ١، ص ٥٤٤، ح ٤٤٧.

١٠ / ٤١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>١</sup>، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ<sup>٢</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup>، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، فَقَالَ: «لَا جَبْرَ وَلَا قَدْرَ، وَلَكِنْ مَنْزِلَةٌ بَيْنَهُمَا فِيهَا الْحَقُّ؛ الَّتِي بَيْنَهُمَا<sup>٤</sup> لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الْعَالِمُ، أَوْ مَنْ عَلَّمَهَا إِيَّاهُ الْعَالِمُ»<sup>٥</sup>.  
١١ / ٤١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عِدَّةٍ<sup>٦</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup>، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَجَبَرَ<sup>٧</sup> اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟

فَقَالَ<sup>٨</sup>: «اللَّهُ أَغْدَلُ مِنْ أَنْ يُجْبِرَهُمْ<sup>٩</sup> عَلَى الْمَعَاصِي، ثُمَّ يَعَذِّبُهُمْ عَلَيْهَا».

فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَفَوَّضَ اللَّهُ إِلَى الْعِبَادِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «لَوْ فَوَّضَ إِلَيْهِمْ، لَمْ يَخْضَرُهُمْ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ».

فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَبَيْنَهُمَا مَنْزِلَةٌ؟

قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، أَوْسَعُ مِمَّا<sup>١٠</sup> بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»<sup>١١</sup>.

١٢ / ٤١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

١ . في «الف، ج، ف، بح، بس، بف»: «بن عبد الرحمن».

٢ . في شرح المازندراني: «أصحابنا».

٣ . في مرآة العقول: «قوله: «التي بينهما» مبتدأ ولا يعلمها خبر».

٤ . الوافي، ج ١، ص ٥٤٤، ح ٤٤٨.

٥ . في «ف»: «+» من أصحابنا.

٦ . في «ض، ف، بح»: «أجبر»، أي بفتح الجيم.

٧ . في أكثر النسخ وشرح المازندراني والوافي: «قال». وفي «ف»: «+» «إن».

٨ . في «ف»: «يجبر العباد». يجوز فيه الإفعال والمجزء.

٩ . هكذا في «ض، ف، بح» وشرح صدر المتألهين. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما».

١٠ . في «ج، ض، ف، و، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهين: «إلى» بدل «و».

١١ . راجع: تفسير القتيبي، ج ١، ص ٢٤. الوافي، ج ١، ص ٥٤٥، ح ٤٤٩.

أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرُّضَا عليه السلام: إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ بِالْجَبْرِ، وَيَبْغِضُهُمْ يَقُولُ ١٦٠/١ بِالْإِسْطِطَاعَةِ، قَالَ: فَقَالَ عليه السلام لِي: «اكَتَبَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ، بِمَشِيقَتِي كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي تَشَاءُ<sup>١</sup>، وَبِقُوَّتِي أَذِيتَ إِلَيَّ<sup>٢</sup> فَرَائِضِي، وَبِنِعْمَتِي قَوَيْتَ<sup>٣</sup> عَلَى مَعْصِيَتِي؛ جَعَلْتُكَ سَمِيعاً بَصِيراً<sup>٤</sup>» مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ<sup>٥</sup>، وَذَلِكَ أَنِّي أُولَى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ<sup>٦</sup>، وَأَنْتَ أُولَى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي، وَذَلِكَ<sup>٧</sup> أَنِّي لَا أَسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ<sup>٨</sup>، قَدْ نَظَّمْتُ<sup>٩</sup> لَكَ كُلَّ شَيْءٍ تُرِيدُ<sup>١٠</sup>»<sup>١١</sup>.

١. في الكافي، ح ٣٩٢: «ولنفسك ما تشاء». ٢. في الكافي، ح ٣٩٢: «وإلي».

٣. في «ض، ف»: «قَوَيْتَ». ٤. في الكافي، ح ٣٩٢: «وقويًا».

٥. النساء (٤): ٧٩. ٦. في «بح»: «منك».

٧. في «بح، بس، بف»: «وذلك».

٨. إشارة إلى الآية ٢٣ من سورة الأنبياء (٢١): «لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ».

٩. في حاشية «ج»: «وقد».

١٠. «قد نظمت»: من كلام الله تعالى، أو من كلام الرضا عليه السلام، أو من كلام السجاد عليه السلام. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٥٢٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٥.

١١. قال العلامة الطباطبائي: «معنى الرواية مبني على القدر، وهو أَنَّ الإنسان إِنَّمَا يفعل ما يفعل بمشيئة وقوة، والله سبحانه هو الذي شاء أَنْ يشاء الإنسان، ولو لم يشأ لم تكن من الإنسان مشيئة، وهو الذي ملك الإنسان قوة من قوته، وَأَنَّ القوة لله جميعاً، فلا استغناء للإنسان في فعله عنه تعالى، ثُمَّ إِنَّمَا نعمتان قوري الإنسان بهما على المعصية، كما قوري على الطاعة، ولازم ذلك أَنْ تكون الحسنات لله وهو أُولَى بها؛ لِأَنَّ الله هو المعطي للقوة عليها والأمر باتيانها وفعالها؛ وَأَنْ تكون السيئات للإنسان وهو أُولَى بها دون الله؛ لِأَنَّهُ تعالى لم يعطها إِلَّا نعمة للحسنة ونهى عن استعمالها في السيئة، فاللوم على الإنسان، وذلك أَنَّهُ تعالى لا يسأل عَمَّا يفعل وهم يسألون، لِأَنَّهُ تعالى إِنَّمَا يفعل الجميل وهو إفاضة النعمة والهداية إلى الحسنة، والنهي عن السيئة، وكل ذلك جميل، ولا سؤال عن الجميل، والإنسان إِنَّمَا يفعل الحسنة بنعمة من الله، والسيئة بنعمة منه، فهو المسؤول عن النعمة التي أعطيها ما صنع بها، ثُمَّ أتمَّ الله الحجة، وأقام المحنة بأن نظم كل ما يريده الإنسان، ليعلم ماذا يصير إليه حال الإنسان بفعاله؛ وللرواية معنى آخر أدق، يطلب من مظانه».

١٢. قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٧، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ الكافي، ج ١.

١٣ / ٤١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا جَبَرَ وَلَا تَفْوِيزَ، وَلَكِنْ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ»<sup>١</sup>.

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ؟

قَالَ: «مَثَلُ ذَلِكَ: رَجُلٌ رَأَيْتَهُ عَلَى مَغْصِيَةٍ، فَتَهَيَّئَتْ، فَلَمْ يَنْتَهَ، فَتَرَكَتَهُ، فَفَعَلَ بِكَ

الْمَغْصِيَةَ؛ فَلَيْسَ<sup>٢</sup> حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فَتَرَكَتَهُ<sup>٣</sup> كُنْتُ أَنْتَ الَّذِي أَمَرْتَهُ بِالْمَغْصِيَةِ»<sup>٤</sup>.

١٤ / ٤١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ<sup>١</sup>: «اللَّهُ أَكْزَمُ مِنْ أَنْ يَكْلَفَ النَّاسَ مَا لَا يَطِيقُونَ»<sup>٢</sup>، وَاللَّهُ أَعَزُّ

مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي سُلْطَانِهِ مَا لَا يُرِيدُ»<sup>٣</sup>.

« كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة، ح ٣٩٢، بسند آخر عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: المصادر التي ذكرنا ذيل ح ٣٩٢. الوافي، ج ١، ص ٥٢٥، ح ٤٣١.

١ . في «بحر»، بر، بف: «الحسين».

٢ . في «ف»: «الأمرين».

٣ . كذا في النسخ، والأولى: «فلمست».

٤ . في «ض»: «وتركه».

٥ . التوحيد، ص ٣٦٢، ح ٨، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي، عن خنيس بن محمد، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام (وخنيس بن محمد عنوان غريب لم نجد له ذكراً في موضع). وفي الاعتقادات للصدوق، ص ٢٩؛ وتصحيح الاعتقاد، ص ٤٦، مراسلاً عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٥٤٥، ح ٤٥٠.

٦ . في «ف» والمحاسن: «+ وإن».

٧ . في «ف»: «مما».

٨ . في التوحيد: «لا يطيقونه».

٩ . المحاسن، ص ٢٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٤. التوحيد، ص ٣٦٠، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي. الوافي، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٤٤١.

### ٣١- بَابُ الْإِسْتِطَاعَةِ

٤١٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>١</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ<sup>٢</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاءَ عليه السلام عَنِ الْإِسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ<sup>٣</sup>: «يَسْتَطِيعُ الْعَبْدُ بَعْدَ أَرْبَعٍ خِصَالٍ: أَنْ يَكُونَ مَخْلًى السَّرْبِ<sup>٤</sup>، صَحِيحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ، لَهُ سَبَبٌ وَارِدٌ<sup>٥</sup> مِنْ اللَّهِ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَسِّرْ لِي هَذَا، قَالَ<sup>٦</sup>: «أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ<sup>٧</sup> مَخْلًى السَّرْبِ، صَحِيحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ يُرِيدُ أَنْ يَزْنِيَ، فَلَا يَجِدُ امْرَأَةً ثُمَّ يَجِدُهَا، فَإِذَا أَنْ يَغْصِمَ نَفْسَهُ<sup>٨</sup>، فَيَمْتَنِعَ كَمَا امْتَنَعَ يُوسُفُ عليه السلام، أَوْ يَخْلِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِزَادَتِهِ، فَيَزْنِيَ، فَيُسَمَّى زَانِيًا،

١. لم يعهد وجود راوٍ باسم الحسن بن محمد في مشايخ علي بن إبراهيم، بل في هذه الطبقة. والظاهر وقوع خلل في السند. يؤكد ذلك توسط الحسن بن محمد بين علي بن إبراهيم وبين شيخه علي بن محمد القاساني. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٧٧-٤٧٨.

٢. في «ألف، بيج، بس»: «القاساني».

٣. في «ج»: «قال».

٤. «السَّوْب» و«السَّرْب»: المسلوك والطريق. والمعنى: أن طريقه إلى الخير والشر موثع عليه غير مضيق وخال بلا مانع. و«اليرب»: النفس. والمعنى عليه: أنه لا مانع لنفسه عن الميل إليهما. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤١٨؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٤٧؛ الوافي، ج ١، ص ٥٤٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢١٣؛ لسان العرب، ج ١، ص ٤٦٤ (سرب).

٥. في «ف، بر» وحاشية «ض»: «وإرادة».

٦. في «ف»: «+ وهذا».

٧. في «ف»: «إن العبد يكون».

٨. في «ف» و«توحيد»: «نفسه».

وَلَمْ يَطْعِ اللَّهَ بِإِكْرَاهٍ، وَلَمْ يَغْصِهِ بِغَلَبَةٍ<sup>١</sup>.

٤١٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ جَمِيعاً، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ<sup>٢</sup>، فَقَالَ: «أُتَسْتَطِيعُ<sup>٣</sup> أَنْ تَفْعَلَ مَا لَمْ

١ . في «بس»: «بغلبته». وفي فقه الرضا: «بقلبه». وقال العلامة الطباطبائي ع: «لا ريب أن كل أمر خارجي - ومنها أفعال الإنسان - لا يوجد ما لم يوجد جميع أجزاء علته النامة وما يحتاج إليه في وجوده، فإذا وجدت جميعاً ولم يبق مما يحتاج إليه وجوده شيء في العدم وجب وجوده، وإلا كان وجود علته النامة وعدمها بالنسبة إليه على السواء، مثلاً إذا نسب أكل لقمة من الغذاء إلى الإنسان، وفرض وجود الإنسان وصحة أدوات التغذية، ووجود الغذاء بين يديه، ووجود الإرادة الحتمية، وعدم شيء من الموانع مطلقاً، وجب تحقق الأكل وكان بالضرورة، فهذه نسبة الفعل وهو الأكل مثلاً إلى مجموع علته النامة، وأما نسبة الفعل كالأكل مثلاً إلى الإنسان المجهز بألة الفعل فقط لا إلى مجموع أجزاء العلة مع فرض وجودها، فهي نسبة الإمكان والاستعداد التام الذي لا يفارق الفعل لفرض وجود بقية أجزاء العلة، وإن لم تكن النسبة إلى جميعها بل إلى الإنسان فقط وهي المسمّاة بالاستطاعة، فالإنسان مع فرض جميع ما يتوقف عليه يستطيع أن يأكل بالإرادة وأن لا يأكل بعمدها؛ وأما نسبة الفعل إلى الإنسان مع فرض عدم وجود جميع أجزاء العلة كنسبة الأكل إلى الإنسان حيث لا غذاء عنده، ومباشرة النساء حيث لا امرأة، فهي الإمكان والاستعداد الضعيف الناقص، ولا تسمى استطاعة، فالإنسان لا يستطيع أن يأكل حيث لا غذاء، ولا أن يباشر حيث لا امرأة؛ فقلوه ع في هذه الروايات: «إن الاستطاعة مع الفعل» يريد به الاستعداد التام الذي لا واسطة بينه وبين الفعل والتركي لإرادة الإنسان، وأما مطلق إمكان الفعل والقدرة عليه، فليس بمراد، وليس هذا من قول الأشاعرة: «إن القدرة على الفعل توجد مع الفعل لا قبله» في شيء؛ فإنه مذهب فاسد كما بين في محله، وبالتالي في ما ذكرناه يظهر معنى سائر روايات الباب، والله الهادي.

٢ . التوحيد، ص ٣٤٨، ح ٧، بسنده عن علي بن أسباط. وفي فقه الرضا ع، ص ٣٥٢؛ والاعتقادات للصدوق، ص ٣٨، مراسلاً مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٤٧، ح ٤٥١.

٣ . اختلف في أن الاستطاعة والقدرة هل هما في البعد قبل الفعل أو معه، فذهبت الإمامية والمعتزلة إلى الأول، وهو الحق؛ لكونه ضرورة، والأشاعرة إلى الثاني. وظاهر الحديث موافق لمذهب الأشاعرة فيحتاج إلى التأويل، إما بحمله على التقية، أو غيره. وكذا الآية. أنظر: شرح صدور المثاليين، ص ٤١٩؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٥٠؛ الوافي، ج ١، ص ٥٤٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢١٥.

٤ . في «ب»، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف: «+ أبو عبدالله ع».

٥ . في «ب»: «أنت تستطيع». وفي «بف»: «تستطيع» بدل «أنتستطيع».

يَكُونُ؟<sup>١</sup>، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْتَهِيَ عَمَّا قَدْ كَوَّنَ؟»<sup>٢</sup>، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>: «فَمَتَى أَنْتَ مُسْتَطِيعٌ؟»<sup>٣</sup>، قَالَ: لَا أَذْرِي.

قَالَ<sup>٤</sup>: «فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقًا، فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْإِسْطَاعَةِ، ثُمَّ لَمْ يَقْوُضْ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ مُسْتَطِيعُونَ لِلْفِعْلِ<sup>٥</sup> وَقَتَ الْفِعْلِ مَعَ الْفِعْلِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوهُ فِي مَلِكِهِ<sup>٦</sup>، لَمْ يَكُونُوا مُسْتَطِيعِينَ أَنْ يَفْعَلُوا<sup>٧</sup>، فَعَلًا لَمْ يَفْعَلُوهُ، لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَغْرَ مِنْ أَنْ<sup>٨</sup> يُضَادَّهُ فِي مَلِكِهِ أَخَذَ<sup>٩</sup>.

قَالَ الْبُضْرِيُّ: فَالْإِنْسَانُ مَجْبُورُونَ؟ قَالَ: «لَوْ كَانُوا مَجْبُورِينَ، كَانُوا مَعْذُورِينَ». قَالَ: فَقَوَّضَ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: «عِلِمٌ مِنْهُمْ فِعْلًا، فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْفِعْلِ، فَإِذَا فَعَلُوا كَانُوا مَعَ الْفِعْلِ مُسْتَطِيعِينَ».

١٦٢/١ قَالَ الْبُضْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَأَنْكُمْ أَهْلُ بَيْتِ النَّبُوءَةِ وَالرَّسَالَةِ<sup>١٠</sup>.

١٧٤/٣. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

صَالِحِ<sup>١١</sup> النَّبِيلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>: هَلْ لِلْعِبَادِ مِنَ الْإِسْطَاعَةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي<sup>١٢</sup>: «إِذَا فَعَلُوا

الْفِعْلَ، كَانُوا مُسْتَطِيعِينَ بِالْإِسْطَاعَةِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ فِيهِمْ».

١. في «ف» والوافي: - «قال».

٢. في «ب»: «تستطيع».

٣. في «بس»: - «قال».

٤. في «ب، ف» والوافي: - «له».

٥. في حاشية «ج»: + «في».

٦. في «ج» والوافي: - «في ملكه».

٧. في «ج»: + «في ملكه».

٨. في «ف»: + «يكون».

٩. في «ف»: + «غيره».

١٠. فقه الرضا<sup>عليه السلام</sup>، ص ٣٥١، مع اختلاف الوافي، ج ١، ص ٥٤٧، ح ٤٥٢.

١١. في «ض، بح، بف»: «الصالح».

١٢. في «ف»: + «إلَيْهِمْ».

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: «الْآلَةُ<sup>١</sup> مِثْلُ الرَّأْيِ<sup>٢</sup> إِذَا زَنَى، كَانَ مُسْتَطِيعًا لِلزَّنى حِينَ<sup>٣</sup> زَنَى: وَلَوْ أَنَّهُ تَرَكَ الزَّنى وَلَمْ يَزِنْ، كَانَ مُسْتَطِيعًا لِتَرْكِه إِذَا تَرَكَ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِسْطَاعَةِ قَبْلُ الْفِعْلِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، وَلَكِنْ مَعَ الْفِعْلِ وَالتَّزْكِ كَانَ مُسْتَطِيعًا».

قُلْتُ: فَتَعْلَى مَاذَا يَعْدُّهُ؟ قَالَ: «بِالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ وَالْآلَةِ الَّتِي رَكَّبَ<sup>٤</sup> فِيهِمْ؛ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُجَبِّرْ<sup>٥</sup> أَحَدًا عَلَى مَفْصِيَّتِهِ<sup>٦</sup>، وَلَا أَرَادَ<sup>٧</sup> إِزَادَةَ حَتْمٍ - الْكُفْرُ<sup>٨</sup> مِنْ أَحَدٍ، وَلَكِنْ حِينَ كَفَرَ كَانَ فِي إِزَادَةِ اللَّهِ أَنْ يَكْفُرَ، وَهُمْ فِي إِزَادَةِ اللَّهِ وَفِي عِلْمِهِ أَنْ لَا يَصِيرُوا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ».

قُلْتُ: أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا؟ قَالَ: «لَيْسَ هَكَذَا أَقُولُ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَكْفُرُونَ، فَأَرَادَ الْكُفْرَ؛ لِيَعْلَمَ فِيهِمْ، وَلَيْسَتْ هِيَ<sup>٩</sup> إِزَادَةُ حَتْمٍ، إِنَّمَا هِيَ إِزَادَةُ اخْتِيَارٍ».

٤١٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ بَيْحٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمْرَةُ بْنُ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِسْطَاعَةِ فَلَمْ يُجِبْنِي، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ دَخْلَهُ أُخْرَى، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي قَلْبِي مِنْهَا شَيْءٌ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا شَيْءٌ أَسْمَعُهُ مِنْكَ.

قَالَ: «فَأِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ مَا كَانَ فِي قَلْبِكَ».

قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنِّي أَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَكْلَفِ الْعِبَادَ مَا لَا

١. في شرح صدر المتألهين: «آلة».

٢. في «ب»، ض، بر، «وحاشية ج» وشرح المازندراني والمرأة والوافي: «الرأي».

٣. في «ج»: «حيث». ٤. في «ب»، ف، «ج»: «يعذبهم».

٥. في «ب»: «ركبها».

٦. في «ج»: «لا يجبر». ويجوز في الفعل هيئة الإفعال والتجرد.

٧. في «ب»، ف، «ج»: «وحاشية ميرزا رفيعاً: «معصية».

٨. في «ف»: «للكفر».

٩. في «ب»، ج، «ج»، ب، «بف» والوافي: «- هي».

١٠. الوافي، ج ١، ص ٥٤٩، ح ٥٥٣.



يَسْتَطِيعُونَ<sup>١</sup>، وَلَمْ يَكْلَفْهُمْ إِلَّا مَا يَطِيقُونَ، وَأَنْهُمْ لَا يَصْنَعُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِإِزَادَةِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ.

قَالَ: فَقَالَ: «هَذَا دِينُ اللَّهِ الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ وَأَبَائِي». أَوْ كَمَا قَالَ<sup>٢</sup>.

### ٣٢- بَابُ الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ وَلُزُومِ الْحُجَّةِ

٤١٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ

سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنِ ابْنِ الطَّيَّارِ:

١٦٣/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَجَّ عَلَى النَّاسِ بِمَا آتَاهُمْ وَعَرَّفَهُمْ»<sup>٣</sup>.

● مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ،  
مِثْلَهُ.

٤٢٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

١. في «ف»: «بما لا يستطيعون». وفي التوحيد: «إلا ما يستطيعون».

٢. التوحيد، ص ٣٤٦، ح ٣، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن عبيد بن زرارة (ولم نجد في شيء من الأسناد والطرق رواية الحسين بن سعيد عن عبيد بن زرارة مباشرة، بل يروي الحسين عنه في كثير من الأسناد بواسطتين وفي بعضها بواسطة واحدة. فما ورد في التوحيد لا يخلو من خلل). راجع: المحاسن، ص ٢٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٦؛ ورجال الكشي، ص ١٤٦، ح ٢٣٣. الوافي، ج ١، ص ٥٥٠، ح ٤٥٤.

وقوله: «أو كما قال» من كلام الراوي. وشك في صورة اللفظ هل هي ما قال، أو شبهه؟ يعني: قال هذا القول بعينه، أو قال ما هو مثله في المعنى، أي ما ذكره نقل بالمعنى. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٢٣، شرح المازندراني، ج ٥، ص ٥٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣. التوحيد، ص ٤١٠، ح ٢، بسنده عن الحسين بن سعيد؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن حمزة بن الطيار. المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٢٠٤، بسنده عن حمزة بن الطيار. وفيه، ص ٢٣٦، ح ٢٠٣؛ و ص ٢٧٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٨، بسند آخر. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٠٤، صدر ح ١٠٠، عن الحلبي، عن زرارة وحرمان ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. الوافي، ج ١، ص ٥٥١، ح ٤٥٥.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع: الْمَعْرِفَةُ مِنْ صُنْعِ مَنْ هِيَ؟  
 قَالَ: «مِنْ صُنْعِ اللَّهِ، لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ»<sup>١</sup>.

٤٢١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ»<sup>٢</sup>، قَالَ: «حَتَّى يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ».

وَقَالَ: «فَالْتَهُمَهَا»<sup>٣</sup> فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا»<sup>٤</sup>، قَالَ: «بَيَّنَّ لَهَا مَا تَأْتِي وَمَا تَنْتَرِكُ».  
 وَقَالَ: «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا»<sup>٥</sup>، قَالَ: «عَرَفْنَاهُ، إِمَّا أَجِدْ وَإِمَّا تَارِكًا».  
 وَعَنْ قَوْلِهِ: «وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى»<sup>٦</sup>، قَالَ: «عَرَفْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى وَهُمْ يَعْرِفُونَ».

● وَفِي رِوَايَةٍ: «بَيَّنَّا لَهُمْ»<sup>٧</sup>.

٤٢٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى<sup>٨</sup>، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ

١. التوحيد، ص ٤١٠، ح ١، بسنده عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى. وفيه، ص ٤١٦، ح ١٥، بسند آخر مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١، ص ٥٥٦، ح ٤٦٤.

٢. التوبة (٩: ١١٥).

٣. «قال: فالتهمها» من كلام ثعلبة، والقائل هو حمزة بن محمد الطيَّار، أي وسأله عن قوله: فالتهمها.

٤. الشمس (٩١: ٨).

٥. الإنسان (٧٦: ٣).

٦. فصلت (٤١: ١٧).

٧. في المحاسن والتوحيد: - وفي رواية بيَّنا لهم.

٨. المحاسن، ص ٢٧٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٩، بطريقين، أحدهما عن ابن فضال. التوحيد، ص ٤١١، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكفر، ح ٢٨٤٦.

الوافي، ج ١، ص ٥٥٢، ح ٤٥٧؛ و ص ٤٥٨ و ٥٥٣.

١٢. في «ب»: + «بن عبيد».

ابن بكير، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>١</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٢</sup>، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَذِينَةُ النَّجْدِينَ»<sup>٣</sup> قَالَ: «نَجْدُ<sup>٤</sup> الْخَيْرِ وَالشَّرِّ»<sup>٥</sup>.

٤٢٣ / ٥ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، هَلْ جُعِلَ فِي النَّاسِ أَذَاةٌ<sup>٧</sup> يَنَالُونَ بِهَا الْمَغْرِفَةَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «لَا».

قُلْتُ<sup>٨</sup>: فَهَلْ كُلُّوْا الْمَغْرِفَةَ؟ قَالَ: «لَا، عَلَى اللَّهِ الْبَيِّنَاتُ»<sup>٩</sup> «لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا»<sup>١٠</sup> وَ«لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا عَاتَبَهَا»<sup>١١</sup>.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا» بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ»<sup>١٢</sup> قَالَ: «حَتَّى يَعْرِفَهُمْ مَا يَرْضِيهِ وَمَا يَسْخِطُهُ»<sup>١٣</sup>.

١ . في «ف»+: «الطَّيَّار» . ٢ . البلد (٩٠): ١٠ .

٣ . «النَّجْدَةُ فِي اللُّغَةِ: الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ الْمَرْتَفِعُ . قَالَ صَدْرُ الْمُتَأَلِّهِينَ فِي شَرْحِهِ، ص ٤٢٤: «قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: النَّجْدُ، الطَّرِيقُ الرَّاقِعُ فِي ارْتِفَاعِ كَجَبَلٍ وَنَحْوِهِ، وَلَعَلَّ الْكِنَايَةَ بِهِ عَنْ سَبِيلِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، أَوْ دَلَالَتِ أَحَدَهُمَا؛ لِأَجْلِ أَنَّهُمَا لَمَّا وَضَحَتْ فَجَعَلَتْ كَالطَّرِيقِ الْعَالِيَةِ الْمَرْتَفَعَةِ فِي أَنَّهَا لِلْعَقُولِ كَوْضُوحِ الطَّرِيقِ الْعَالِيِ لِلْإِبْصَالِ» . وَانْظُرْ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٤٦٣ (نجد).

٤ . في «ف»: «نَجْدُ الشَّرِّ وَنَجْدُ الْخَيْرِ» . وَفِي حَاشِيَةِ «ف» وَشَرْحِ صَدْرِ الْمُتَأَلِّهِينَ: «نَجْدُ الْخَيْرِ وَنَجْدُ الشَّرِّ» . ٥ . التَّوْحِيدُ، ص ٤١١، ح ٥، بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، الْأَمَلِيِّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٦٦٠، الْمَجْلِسُ ٣٥، ح ١١، بِسَنَدٍ آخَرَ . تَفْسِيرُ الْقَعْنِيِّ، ج ٢، ص ٤٢٢، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمُعْصُومِ<sup>١٤</sup> نَحْوَهُ . الْوَاقِفِيُّ، ج ١، ص ٥٥٣، ح ٤٥٩؛ الْبَحَارُ، ج ٦٠، ص ٢٨٤ .

٦ . فِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٦٨: «الْأَذَاةُ: الْآلَةُ . وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا الْعَقْلُ وَالذُّكَاءُ» . وَفِي حَاشِيَةِ بَدْرُ الدِّينِ، ص ١٢٤: «الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَذَاةِ هُنَا الْحَاسَةُ مِنَ الْبَصَرِ أَوْ غَيْرِهِ» . وَانْظُرْ: الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٢٦ (أذو)؛ مِرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ٢٢٦ . ٧ . فِي حَاشِيَةِ «ف»: «فَقُلْتُ» .

٨ . الْبَقَرَةُ (٢): ٢٨٦ . ٩ . الطَّلَاقُ (٦٥): ٧ .

١٠ . التَّوْبَةُ (٩): ١١٥ .

١١ . الْمُحَاسِنُ، ص ٢٧٦، كِتَابُ مَصَابِيحِ الظُّلَمِ، ح ٣٩٢، إِلَى قَوْلِهِ: «إِلَّا مَا آتَاهُ»؛ وَالتَّوْحِيدُ، ص ٤١٤، ح ١١، «

٤٢٤ / ٦ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَعْدَانَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِنْ اللَّهَ لَمْ يُنْعِمْ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً إِلَّا وَقَدْ الزَّمَهُ<sup>١</sup> فِيهَا الْحُجَّةَ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ قَوِيًّا، فَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِمَا كَلَّفَهُ<sup>٢</sup>، وَاحْتِمَالُ مَنْ هُوَ دُونَهُ مِمَّنْ هُوَ أَضْعَفُ مِنْهُ؛ وَمَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ مُوسِعًا عَلَيْهِ، فَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ مَالُهُ، ثُمَّ تَعَاهَدَهُ<sup>٣</sup> الْفُقَرَاءُ بَعْدَ بِنَوَافِلِهِ<sup>٤</sup>؛ وَمَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ شَرِيفًا فِي بَيْتِهِ<sup>٥</sup>، ١٦٤/١ جَمِيلًا فِي صُورَتِهِ، فَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ، وَأَنْ<sup>٦</sup> لَا يَتَطَاوَلَ عَلَى غَيْرِهِ<sup>٧</sup>؛ فَيَمْتَنِعَ حُقُوقُ الضُّعَفَاءِ لِخَالِ<sup>٨</sup> شَرَفِهِ وَجَمَالِهِ<sup>٩</sup>.

### ٣٣- بَابُ اخْتِلَافِ الْحُجَّةِ عَلَى عِبَادِهِ<sup>١٠</sup>

٤٢٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ

١٠ بسندهما عن يونس بن عبد الرحمن . تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠، عن عبد الأعلى، من قوله: «وسأله عن قوله» مع زيادة في آخره . الوافي، ج ١، ص ٥٥٣، ح ٤٦٠.

١ . في «بح»: «+» الله.

٢ . في «ج» وشرح صدر المتألهين: «+» به.

٣ . في «ج، بر، بف»: «تعاهد».

٤ . في التوحيد: «فحجته ماله، يجب عليه فيه تعاهد الفقراء بنوافله».

٥ . في التوحيد: «نسبه».

٦ . في الوافي: «-» وأن.

٧ . «أن لا يتطاول على غيره» أي لا يطلب الزيادة على غيره بالتكبر والافتخار، ولا ينظر إليه بالإهانة والاستصغار.

يقال: تطاول على الناس، إذا رفع رأسه ورأى أنه له عليهم فضلاً في القدر. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٧١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤١٢ (طول).

٨ . في «ب»: «بخال».

٩ . التوحيد، ص ٤١٤، ح ١٢، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن . الوافي، ج ١، ص ٥٥٤، ح ٤٦١.

١٠ . في «ف»: «العبادة». وفي «ب، ض، يس، بف»: «-» اختلاف الحجة على عباده. وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٢٧: «باب؛ ليس الباب في بعض النسخ، وإنما لم يعنون لأنه من الباب الأول، وإنما أفرد لامتنياز حديثه بخصوصه كما لا يخفى».

الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ<sup>١</sup>، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>، قَالَ: «سِتَّةُ أَشْيَاءَ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ: الْمَعْرِفَةُ، وَالْجَهْلُ، وَالرِّضَا، وَالغَضَبُ، وَالنُّوْمُ، وَالْيَقَظَةُ»<sup>٢</sup>.

### ٣٤- بَابُ حُجَجِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ

٤٢٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي شَعِيبٍ الْمَخَامِلِيِّ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>، قَالَ: «لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوا<sup>٣</sup>، وَلِلْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَعْرِفَهُمْ، وَلِلَّهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا عَرَفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا»<sup>٤</sup>.

٤٢٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَغِيثٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>: مَنْ لَمْ يَعْرِفْ شَيْئاً هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «لَا»<sup>٥</sup>.

١. في «ف» وحاشية «ج»: «الحسين بن يزيد». وفي «بر»: «الحسين عن ابن زيد». وفي حاشية «بف»: «الحسين بن سعيد».

٢. التوحيد، ص ٤١١، ح ٦؛ والخصال، ص ٣٢٥، أبواب الستة، ح ١٣، بسندهما عن دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ. المحاسن، ص ١٠، كتاب القرائن، ح ٢٩، مرسلاً. الوافي، ج ١، ص ٥٥٥، ح ٤٦٢.

٣. في التوحيد: «قبل أن يعرفهم».

٤. في التوحيد: «يقبلوه». وقوله: «أن يقبلوا» ظاهر صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٢٦ كونه من الإقبال لا من القبول. وهو المحتمل أيضاً عند الفيض في الوافي. والمعنى: أن يقبلوا ويتوجهوا بكنههم إليه ويرغبوا فيما عنده، ويزهدوا فيما يبعدهم عن دار كرامته.

٥. التوحيد، ص ٤١٢، ح ٧، بسنده عن محمد بن يحيى العطار. الوافي، ج ١، ص ٥٥٦، ح ٤٦٥.

٦. في «ف» والترديد: «عمن».

٧. التوحيد، ص ٤١٢، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١، ص ٥٥٧، ح ٤٦٦.

٤٢٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزْدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ زَكْرِيَّا بْنِ يَحْيَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا حَجَبَ اللَّهُ<sup>١</sup> عَنِ الْعِبَادِ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُمْ»<sup>٢</sup>.

٤٢٩ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ الْأَحْمَرِ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «اَكْتُبْ»، فَأَمْلَيْتُ عَلَيْهِ: «إِنَّ مِنْ قَوْلِنَا: إِنَّ اللَّهَ يَخْتَجُّ عَلَى الْعِبَادِ بِمَا آتَاهُمْ وَعَرَفَهُمْ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ<sup>١</sup> رَسُولًا، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ<sup>٢</sup> الْكِتَابَ، فَأَمَرَ فِيهِ وَتَهَى<sup>٣</sup>؛ أَمَرَ<sup>٤</sup> فِيهِ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ<sup>٥</sup>، فَنَامَ<sup>٦</sup> رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: أَنَا أَيْمَنُكَ<sup>٧</sup>، وَأَنَا أَوْقَطُكَ<sup>٨</sup>، فَإِذَا قُمْتَ<sup>٩</sup> فَصَلِّ؛ لِيَتَعْلَمُوا إِذَا أَصَابَهُمْ ذَلِكَ كَيْفَ<sup>١٠</sup> يَصْنَعُونَ، لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ؛ إِذَا نَامَ عَنْهَا هَلَكَ<sup>١١</sup>؛ وَكَذَلِكَ الصِّيَامُ، أَنَا أَمْرُضُكَ، وَأَنَا

١ . في التوحيد: + «علمه». ٢ . في (ف، ب، ج) وحاشية (ج): «على».

٣ . التوحيد، ص ٤١٣، ح ٩، بسنده عن محمد بن يحيى العطار. تحف العقول، ص ٣٦٥. الوافي، ج ١، ص ٥٥٧، ح ٤٦٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٦٣، ذيل ح ٣٣٤٩٦.

٤ . في حاشية (ض): «قد يحتج». ٥ . في (ف): «الخلق».

٦ . في (ب): «عليهم».

٧ . في حاشية (ف): «إليهم». وفي المحاسن والتوحيد: «عليه».

٨ . في (ب، ج، ف، ب، ج) وحاشية (ب، ب، ب) وشرح المازندراني: + «عنه».

٩ . في (ب، ج) وحاشية (ج) والمحاسن: «وأمر». ١٠ . في حاشية (ف) والمحاسن والتوحيد: «والصوم».

١١ . في حاشية شرح صدر المتألهين: + «في بعض أسفاره». وفي التوحيد: «فأنام».

١٢ . في (ب، ب، ب) وحاشية (ف، ب، ب) وشرح المازندراني ومرتبة العقول: «أنعمت».

١٣ . في (ب، ب) وحاشية (ف) وشرح المازندراني: «أوقطتلك».

١٤ . في التوحيد: «فأذهب» بدل «فإذا قمت».

١٥ . في شرح صدر المتألهين، ص ٤٢٧: «وقوله: ليس كما يقولون؛ إذا نام عنها هلك، بدل بتقدير «أن» لجملة «إذا» وما بعده، أي يعلمون أن ليس الأمر كما يزعمون، أو يتوهمون أنه إذا نام أحد عن صلاته فقد هلك واستحق العقاب والعذاب. أو كلام مستأنف مؤكد لما قبله. وقوله: وكذلك الصيام، من تنمة قول الله.

أَصْحَكَ<sup>١</sup>، فَإِذَا شَفَيْتَكَ فَاقْضِهِ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٢</sup>: «وَكَذَلِكَ إِذَا نَظَرْتَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، لَمْ تَجِدْ أَحَدًا فِي ضَيْقٍ، وَلَمْ تَجِدْ أَحَدًا إِلَّا وَلِلَّهِ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَلِلَّهِ فِيهِ الْمَشِيتَةُ، وَلَا أَقُولُ: إِنَّهُمْ مَا شَاؤُوا صَنَعُوا».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَهْدِي وَيُضِلُّ». وَقَالَ<sup>٣</sup>: «وَمَا أَمُرُوا إِلَّا بِدُونِ سَعَتِهِمْ<sup>٤</sup>، وَكُلُّ شَيْءٍ أَمَرَ النَّاسَ بِهِ، فَهُمْ يَسْعَوْنَ لَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَسْعَوْنَ لَهُ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُمْ، وَلَكِنَّ<sup>٥</sup> النَّاسَ لَا خَيْرَ فِيهِمْ».

ثُمَّ تَلَا<sup>٦</sup>: «لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ»<sup>٧</sup> فَوُضِعَ عَنْهُمْ «مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ»<sup>٨</sup> وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَمْ يُخْلِلْهُمْ»<sup>٩</sup> قَالَ: «فَوُضِعَ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ»<sup>١٠</sup>.

### ٣٥- بَابُ الْهَدَايَةِ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٤٣٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،

عَنْ أَبِي<sup>١٠</sup> إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ثَابِتٍ..... ←

١ . في التوحيد: «أَصْحَكَ».

٢ . في «بح»: «فَقَالَ». وفي «بس»: «-» وقال.

٣ . في «بح» والمحاسن: «-».

٤ . في «ف» وحاشية «بف»: «دون».

٥ . في حاشية «بف»: «وسمهم».

٦ . في التوحيد: «+ أكثر».

٧ . التوبة (٩): ٩١.

٨ . التوبة (٩): ٩١-٩٢.

٩ . المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٤، مع زيادة في آخره. التوحيد، ص ٤١٣، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي. الوافي، ج ١، ص ٥٥٨، ح ٤٦٨؛ البحار، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٤٦، وفيهما إلى قوله: «أمر فيه بالصلاة والصيام».

١٠ . هكذا في «ج» ض، «ف» وحاشية «و»، «بح». وفي «ب»، «و»، «بح»، «بس»، «بف»، «جر» والمطبوع: «- أبي»، وهو سهو؛

أَبِي سَعِيدٍ<sup>١</sup>، قَالَ:

قَالَ<sup>٢</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا ثَابِتُ، مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ<sup>٣</sup>، كُفُّوا<sup>٤</sup> عَنِ النَّاسِ، وَلَا تَدْعُوا أَحَدًا إِلَى أَمْرِكُمْ؛ فَوَ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ الْأَرْضِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَهْدُوا عَبْدًا يُرِيدَ اللَّهُ ضَلَالَتَهُ<sup>٥</sup>، مَا اسْتَطَاعُوا عَلَى<sup>٦</sup> أَنْ يَهْدُوهُ؛ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ<sup>٧</sup> الْأَرْضِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضِلُّوا عَبْدًا يُرِيدُ اللَّهُ هِدَايَتَهُ<sup>٨</sup>، مَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَضِلُّوهُ<sup>٩</sup>».

❦ فقد أكثر محمد بن إسماعيل [بن بزيغ] من الرواية عن أبي إسماعيل السراج. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٨١-٢٨٣.

وأما ما ورد في «ألف، بر» من «محمد بن إسماعيل السراج»، ففيه سقط واضح، بجواز النظر من «إسماعيل» في «محمد بن إسماعيل» إلى «إسماعيل» في «أبي إسماعيل السراج».

١. هكذا في حاشية «ج، ض، بح». وفي «ألف، ج، ض، و، بر، بح، بس، بف، جر» والمطبوع: «ثابت بن سعيد». وفي «ب، ف» وحاشية «و» وشرح صدر المتألهين والوافي: «ثابت بن أبي سعيد».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى البرقي الخير في المحاسن ص ٢٠٠، ح ٣٤، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج، عن ابن مسكان، عن ثابت أبي سعيد، قال: قال أبو عبدالله ﷺ. ورواه الكليني أيضاً في الكافي، ح ٢٢٢٧ - باختلاف يسير - بسنده عن أبي إسماعيل السراج، عن ابن مسكان، عن ثابت أبي سعيد. ثم إنَّ الظاهر أنَّ ثابتاً هذا، هو ثابت بن عبدالله أبو سعيد البجلي. راجع: رجال الطوسي، ص ١٢٩، الرقم ١٣٠٨؛ ص ١٧٤، الرقم ٢٠٤٩.

وأما ثابت بن سعيد، أو ثابت بن أبي سعيد، فلم نجد لهما ذكراً في كتب الرجال.

٢. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «قال لي».

٣. في «بس» وحاشية «ج»: «والناس».

٤. الأمر بالكف والنهي عن الدعاء، إمَّا لشدة التقية في ذلك الزمان، أو القصد منه ترك المبالغة في الدعاء وعدم المخاصمة في أمر الدين، أو لغير ذلك. وكذا غيرها من الروايات. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٨٥؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٤٣.

٥. في «بس» وحاشية بدر الدين: «ضلاله». ٦. في «ج»: «- على».

٧. في «ب»: «- أهل».

٨. في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والمحاسن: «هده».

٩. في «ف»: «- على».

١٠. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «فوالله لو أنَّ أهل السماء وأهل الأرض اجتمعوا أن يضلُّوا عبداً يريد الله هداياه ما استطاعوا» بدل «فوالله لو أنَّ أهل السماوات وأهل الأرضين - إلى قوله - أن يضلُّوه».



كُفُّوا عَنِ النَّاسِ، وَلَا يَقُولُ<sup>١</sup> أَحَدٌ: عَمِّي وَأَخِي وَابْنُ عَمِّي وَجَارِي؛ فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا، طَيَّبَ رُوحَهُ، فَلَا يَسْمَعُ مَغْرُوفًا<sup>٢</sup> إِلَّا عَرَفَهُ، وَلَا مُنْكَرًا<sup>٣</sup> إِلَّا أَنْكَرَهُ، ثُمَّ يَقْضِي اللَّهُ فِي قَلْبِهِ كَلِمَةً يَجْمَعُ بِهَا أَمْرَهُ<sup>٤</sup>.

١. في حاشية «ف» والمحاسن: «لا يقل». وهو الأنسب.
  ٢. في الكافي، ح ٢٢٢٧ والمحاسن: «أحدكم». ٣. في الكافي، ح ٢٢٢٧ والمحاسن: «عمي و».
  ٤. أي هذا عمي وأخي وابن عمي وجاري وقعوا في الضلالة فيلزمني هدايتهم، أي فتبعهم الحمية والغيرة العصبية على أن يتجنبهم منها طوعاً وكرهاً؛ يعني: لا يتأسف على ضلال أقربائه وجيرانه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٨٦؛ الوافي، ج ١، ص ٥٦١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٤٨.
  ٥. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «بمعروف». ٦. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «ولا بمنكر».
  ٧. قال العلامة الطباطبائي: «مسألة أن الهداية لله، وليس للناس فيها صنع» مما ثبت بالنقل والعقل، وإن كان مستبعداً في بادئ النظر جداً، فاستمع لما يتلى:
- المعارف الإلهية العالية كالوحيد والنبوة والإمامة ونظائرها مما لا يكفي فيها مجرد العلم واليقين كما قال تعالى: ﴿يَجْذِبُوا بِهَا وَأَسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ الآية [النمل (٢٧): ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَأُضْلَعُ اللَّهُ عَلَى عِلْمِهِ﴾ الآية [الجاثية (٤٥): ٢٣]، بل يحتاج مع العلم النظري إلى الإيمان بها، وهو مطاوعة نفسانية، وانفعال قلبي خاص يوجب الجريان في الجملة بالأعمال المناسبة للعلم المفروض، وكما أن العلوم النظرية معلومة للأنظار والأفكار الصحيحة المنتجة، كذلك هذا الأذعان والقبول القلبي معلول لملاكات أو أحوال قلبية مناسبة له، فلا يمكن للخيال الذي فيه ملكة راسخة من البخل أن يؤمن بحسن السخاء وبذل المال، إلا إذا حصل في نفسه من جهة حسن التربية وتراكم العمل حالة الانقياد والقبول، بحسن السخاء والجود، يزوال الصورة المبينة من البخل؛ فالاستدلال للحق إنما يوجب ظهوره على من كان صحيح النظر، وأما إيمانه به وانقياده له فله سبب تكويني، هو حصول الحالة أو الملكة النفسانية الملائمة لحصوله، وليس مستنداً إلى اختيار الإنسان حتى يوجد في نفسه أو في نفس غيره الانقياد والإيمان بالحق من دون سببه التكويني وهو الهيئة النفسانية المذكورة، ثبت أن للإيمان والاهتداء وغير ذلك سبباً تكوينياً غير إرادة الإنسان واختياره، وهو مجموع النظر الصحيح والهيئة النفسانية الملائمة الغير المنافية للحق، فهو منسوب إلى الله سبحانه دون اختيار الإنسان على حد سائر الأمور التكوينية المنسوبة إليه تعالى.

ولذلك كانت الروايات تنسب الإيمان والكفر والهداية والضلال إلى الله سبحانه وتنفي كونها باختيار الإنسان وتنتهي عن الإصرار في القبول والمراء والجدال في الدعوة إلى الحق كما يدل عليه قوله في رواية عقبة الآتية: «ولا تخاصموا الناس لدينكم؛ فإن المخاصمة مرضة للقلب» الحديث؛ فإنها تثير عوامل العصبية والإباء عن الحق، وأما ما ورد في الكتاب والسنة من الأوامر بحسن التربية والحث على التبليغ والإنذار والدعوة

٤٣١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حُمْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ<sup>٢</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>، قَالَ: قَالَ<sup>٣</sup>: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً مِنْ نُورٍ<sup>٤</sup>، وَفَتَحَ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ، وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ سُوءًا، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سُودَاءَ، وَسَدَّ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ شَيْطَانًا يُضِلُّهُ».

ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ

صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ»<sup>٥</sup>.

• والتذكرة؛ فإنها مقرّبات للإنسان من الإيمان والطاعة، وليست بموجبة ولا ملزمة، وبالتأمل فيما ذكرناه يظهر معنى روايات الباب، والله الهادي.

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٢٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٤، عن محمد بن إسماعيل؛ وأيضاً بسند آخر عن عبدالله بن مسكان. وفيه، ص ٢٠١، ذيل ح ٣٩، بسند عن عبدالله بن مسكان، وتام الرواية فيه: «يا ثابت ما لكم للناس؟». الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب طينة المؤمن والكافر، ضمن ح ١٤٥٠، بسند آخر، من قوله: «فإن الله إذا أراد بعبد» إلى قوله: «إلا أنكره». تحف العقول، ص ٣١٢، ضمن وصيته<sup>عليه السلام</sup> لأبي جعفر محمد بن النعمان الأحول، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٦١، ح ٤٧٠.

١. في «ب»:- «بن إبراهيم». وفي «ف»:- «بن هاشم».

٢. في الكافي، ح ٢٢٣٢: «محمد بن مسلم» بدل «سليمان بن خالد».

٣. في الكافي، ح ٢٢٣٢:- «قال».

٤. «النكت»: أن تنكت في الأرض بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثر فيها. والمعنى: أثر في قلبه تأثيراً، وأفاض عليه علماً يقينياً ينقش فيه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٦٩ (نكت)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٤٨.

٥. في الكافي، ح ٢٢٣٢ وتفسير العياشي: «بيضاء» بدل «من نور».

٦. الأنعام (٦): ١٢٥.

٧. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٣٢، إلى قوله: «ووكّل به شيطاناً يضلّه».

التوحيد، ص ٤١٥، ح ١٤، بسند عن علي بن إبراهيم. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥، بسند عن سليمان بن خالد، إلى قوله: «وسدّ مسامع قلبه»، مع اختلاف وزيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢١، ح ١١٠، مع زيادة في آخره؛ و ص ٣٦٦، ح ٩٤، وفيهما عن سليمان بن خالد. الوافي، ج ١، ص ٥٦٢، ح ٤٧١؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١١، ح ١٧.

٤٣٢ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقَبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ<sup>١</sup>: «اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ<sup>٢</sup> لِلَّهِ، وَلَا تَجْعَلُوهُ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّهُ مَا كَانَ لِلَّهِ، فَهُوَ لِلَّهِ؛ وَمَا كَانَ لِلنَّاسِ، فَلَا يَضَعُهُ إِلَى اللَّهِ<sup>٣</sup>، وَلَا تَخَاصِمُوا النَّاسَ<sup>٤</sup> لِدِينِكُمْ<sup>٥</sup>؛ فَإِنَّ الْمُخَاصِمَةَ مَمْرُضَةٌ<sup>٦</sup> لِلْقَلْبِ؛ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ عليه السلام: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَنْ يَكُنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ<sup>٧</sup>» وَقَالَ: «أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ<sup>٨</sup>» ذَرُوا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ النَّاسِ، وَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام<sup>٩</sup>، إِنِّي سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا كَتَبَ عَلَى عَبْدٍ أَنْ يَدْخُلَ<sup>١١</sup> فِي هَذَا الْأَمْرِ، كَانَ أَسْرَعَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّيْرِ إِلَى وَكْرِهِ<sup>١٢، ١٣</sup>.

- ١ . في «ج» وحاشية «ض» بر، بس» وشرح صدر المتألهين: «عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول».
- ٢ . في الكافي، ح ٢٢٢٩ وتفسير العياشي: «+ وهذا».
- ٣ . في «ف»: «+ وقال». وفي الكافي، ح ٢٢٢٩: «إلى السماء».
- ٤ . في الوسائل ج ١٦: «- والناس».
- ٥ . في الكافي، ح ٢٢٢٩: «بدينكم الناس». وفي تفسير العياشي والوسائل، ج ١٦: «وبدينكم».
- ٦ . في التعليقة للدعامة، ص ٣٩١: «معرضة، إما بفتح الميم والراء على اسم المكان، أو بكسر الميم وفتح الراء على اسم الآلة، أو بضم الميم وكسر الراء على صيغة الفاعل من باب الإفعال».
- ٧ . القصص (٢٨): ٥٦.
- ٨ . يونس (١٠): ٩٩.
- ٩ . في حاشية «ض» وتفسير العياشي: «من».
- ١٠ . في الكافي، ح ٢٢٢٩ والمحاسن وتفسير العياشي: «+ وعلي عليه السلام ولا سواء».
- ١١ . في الكافي، ح ٢٢٢٩: «يُدخله».
- ١٢ . «الزُّكْر»: عش الطائر، وهو موضعه الذي يبيض فيه ويفرخ في الحيطان والشجر. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٩٢ (وكر).

١٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٢٩؛ وباب الرياء، ح ٢٤٨٨، إلى قوله: «فلا يصعد إلى الله»، وفيهما عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد. المحاسن، ص ٢٠١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨، عن ابن فضال؛ وفيه، ص ٢٠١، ح ٣٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا كَتَبَ عَلَى عَبْدِهِ مَعَ اخْتِلَافِ التَّوْحِيدِ، ص ٤١٤، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمد. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٣٧،

٤٣٣ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَسْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ١٦٧/١  
 مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:  
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: نَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ؟ فَقَالَ: «لَا، يَا فَضِيلُ، إِنَّ اللَّهَ إِذَا  
 أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا، أَمَرَ مَلَكًا فَأَخَذَ بِعُنُقِهِ، فَأَدْخَلَهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ طَائِعًا أَوْ كَارِهًا».<sup>٢</sup>  
 ثُمَّ كَتَبَ الْقُفْلُ وَالْعِلْمُ<sup>٤</sup> وَالتَّوْحِيدُ<sup>٥</sup> مِنْ كِتَابِ الْكَافِي، وَتَلَوَهُ كِتَابُ الْحُجَّةِ  
 فِي الْجُزْءِ الثَّانِي<sup>٦</sup> مِنْ كِتَابِ الْكَافِي<sup>٨</sup> تَأْلِيفُ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ  
 يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ<sup>٩</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>١٠</sup>.

ح ٤٨، عن علي بن عتبة . الوافي، ج ١، ص ٥٦٤، ح ٤٧٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٨؛ وج ١٦، ص ١٩٠، ح ٢١٣١٦.

١ . قال العلامة الطباطبائي: «قوله: طائِعًا أَوْ كَارِهًا، أي سواء رضىته نفسه إذا كان محلّي بحلية الصفات الكريمة النفسانية وملازمة التقوى، وساعدته الدنيا كالإنسان الصحيح البدن والقوى إذا عرض عليه غذاء لذيق من غير مانع، فإنه يتناولوه برضى من نفسه؛ أو كرهته نفسه إذا كان في نفسه مع صفة القبول صفات أخرى لا ترضاه، أو لم تساعد عليه الدنيا، وكان دونه حظر خارجي كالإنسان المريض يتناول الدواء الكريه الطعم على كره من شهرته ورضى من عقله الحاكم بلزوم شربه؛ للصححة المطلوبة».

٢ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٢٨. وفي المحاسن، ص ٢٠٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤ عن صفوان بن يحيى. وفيه، ص ٢٠٢، ح ٤٢، بسنده عن فضيل بن يسار وبسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٠٢، ح ٤٣، بثلاثة طرق أخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٠٢، ح ٤٦ عن صفوان بن يحيى، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٠٢، ذيل ح ٤٦، بسند آخر وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٥٦٥، ح ٤٧٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨٩، ح ٢١٣١٣؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٨، ح ١٣.

٣ . في «ب» وحاشية «ج»: «كمل».

٤ . في «ب» ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين: - «والعلم».

٥ . في «ف»+: «يعون الله الملك المجيد».

٦ . في «ج» ض، يح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين: - «وفي».

٧ . في «بر»- «في الجزء الثاني» . ٨ . في «ف»- «في الجزء الثاني من كتاب الكافي».

٩ . في «بر»- «تصنيف» . ١٠ . في «بس»- «الكليني».

١١ . في «ف»- «طاب ثراه وجعل الجنة مثواه، بمحمد وآله أصفياه» . وفي «ج»- «رحمة الله تعالى عليه» . وفي «بر» وشرح صدر المتألهين: «رحمة الله».



( ٤ )

كتاب الحجّة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ ٤ ]

كِتَابُ الْحُجَّةِ<sup>١</sup>

١ - بَابُ الْإِضْطِرَارِ<sup>٢</sup> إِلَى الْحُجَّةِ<sup>٣</sup>

٤٣٤ / ١ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ يَغْفُوبَ الْكَلْبِيِّ، مُصَنَّفُ هَذَا الْكِتَابِ رَحِمَهُ  
اللَّهُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو<sup>٤</sup> الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ  
الْحَكَمِ:

١ . هكذا في أكثر النسخ . وفي «ب»: «بسم الله الرحمن الرحيم» وهو الموفق للتميم . كتاب الحجة . وفي «ج»: «بسم الله الرحمن الرحيم» وبه نقتي . كتاب الحجة . وفي «ف»: «بسم الله الرحمن الرحيم» وما توفيقي إلا بالله العليّ العظيم الحكيم . وفي حاشية «ف» بدل «العليم الحكيم»: «العظيم» . وفي المطبوع: «كتاب الحجة» بسم الله الرحمن الرحيم .

٢ . «الاضطرار»: مصدر اضطرَّ إلى الشيء، أي ألجئ إليه؛ من الضرورة بمعنى الحاجة . أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٠ (ضرر).

٣ . في شرح المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٩٤: «الحجة في اللغة: الغلبة؛ من حَجَّه: إذا غلبه . وشاع استعمالها في البرهان مجازاً، أو حقيقة عرفية، ثم شاع في عرف المتشعبة إطلاقها على الهادي إلى الله المنسوب من قبله» .

٤ . في حاشية «ج»: «الشيخ» .

٥ . في «ض» وحاشية «بس» وشرح صدر المتألهين: «رحمة الله عليه» . وفي «ف»: «+ تعالى ذكره» .

٦ . في «ج» و«بر»: «- قال أبو جعفر - إلى - حدثنا» .

٧ . هكذا في «ب» ج، ض، ف، و، يح، بر، بس والوافي . وفي «ألف» ب، ف والمطبوع: «عمر» . والصواب ما أثبتناه كما تقدم ذيل ح ٢٢٠ .



عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ لِلزُّنْدِيقِ<sup>١</sup> الَّذِي سَأَلَهُ: مِنْ أَيْنَ أَتَيْتَ<sup>٢</sup> الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ؟ قَالَ<sup>٣</sup>: «إِنَّا لَمَّا أَتَيْتُنَا أَنْ لَنَا خَالِقًا، صَانِعًا، مُتَعَالِيًا عَنَّا وَ عَنْ جَمِيعِ مَا خَلَقَ، وَ كَانَ ذَلِكَ الصَّانِعُ حَكِيمًا مُتَعَالِيًا، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَشَاهِدَهُ خَلْقُهُ وَ لَا يَلَامِسُوهُ؛ فَيَبْأَشِرَهُمْ وَ يَبْأَشِرُوهُ<sup>٤</sup>، وَ يَخَاجُجَهُمْ وَ يَخَاجُجُوهُ، ثَبَّتَ أَنْ لَهُ سَفَرَاءٌ فِي خَلْقِهِ يَعْتَبِرُونَ<sup>٥</sup> عَنْهُ إِلَى خَلْقِهِ وَ عِبَادِهِ، وَ يَذْلُونَهُمْ عَلَى مَضَالِحِهِمْ وَ مَنَافِعِهِمْ وَ مَا بِهِ بَقَاؤُهُمْ وَ فِي تَرْكِهِ فَنَآؤُهُمْ، فَثَبَّتَ الْأَمِيرُونَ وَ النَّاهُونَ عَنِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ فِي خَلْقِهِ، وَ الْمُعْتَبِرُونَ<sup>٦</sup> عَنْهُ جَلَّ وَ عَزَّ، وَ هُمُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ صَفْوَتُهُ<sup>٧</sup> مِنْ خَلْقِهِ، حُكَمَاءَ مُؤَدِّبِينَ<sup>٨</sup> بِالْحِكْمَةِ<sup>٩</sup>، مَبْعُوثِينَ بِهَا، غَيْرَ مُشَارِكِينَ<sup>١٠</sup> لِلنَّاسِ - عَلَى مُشَارَكَتِهِمْ لَهُمْ فِي الْخَلْقِ وَ التَّرْكِيبِ - فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِمْ، مُؤَدِّبِينَ<sup>١١</sup> مِنْ عِنْدِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ بِالْحِكْمَةِ، ثُمَّ ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي كُلِّ دَهْرٍ

١. «الزنديق»: مضى ترجمته ذيل ح ٣٣٨. قال المحقق الداماد في التعليل، ص ٣٩٢: «في بعض النواحي: أن لزادشت كتاباً اسمه «زند» تتبعه المجوس والملاحدة؛ ولهذا سموا بالزنديق». وانظر: المغرب، ص ٢١١ (زندق).

٢. «أثبت»: قرئ أيضاً على صيغة الغائب المجهول: «أثبت واستبعده المجلسي. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٥؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧. ٣. في «بر»: «فقال».

٤. «لم يجز»: صفة موضحة لـ «متعالياً»، ويحتمل كونه خبراً بعد خبر لـ «كان» إذا كان قوله: «متعالياً» بمعنى تعالیه عن العبث واللغو. وليس جواباً لـ «لما» بل جوابها: «ثبت» وإلا لبطل نظم الخطاب، ولم يكن لـ «ثبت» محل من الإعراب. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧.

٥. في حاشية «بر»: «العلل: «ويلا مسوه». ٦. في «ض، بيج»: «فيأشروه».

٧. في حاشية «ف»: «يخبرون». و«يعبرون» إمّا مجرّد، من العبور بمعنى المرور. أو مزيد، من التعبير بمعنى التفسير. والأوّل أظهر. والثاني أنسب بقوله: فالمعبرون. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٨.

٨. في حاشية «ف»: «المخبرون».

٩. «صفوة الشيء»: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا «الهاء» قالوا: له صفو مالي، بالفتح. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠١ (صفو). ١٠. في حاشية «بيج»: «مؤدبين».

١١. في «بس»: «+و». وفي الوافي: «في الحكمة».

١٢. في حاشية «ف»: «+بها».

١٣. في «ج» وحاشية «ف، بر»: «الوافي: «مؤيدون». وقرأ المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ١٠١: «مؤدبين»،

وَزَمَانٍ مِمَّا أَتَتْ<sup>١</sup> بِهِ الرُّسُلُ وَ الْأَنْبِيَاءُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَ الْبَرَاهِينِ؛ لِكَيْلَا تَخْلَوْا أَرْضَ اللَّهِ مِنْ حُجَّةٍ<sup>٢</sup> يَكُونُ مَعَهُ عِلْمٌ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ وَ جَوَازِ عَدَالَتِهِ<sup>٣</sup>.

٤٣٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرِفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرِفُونَ<sup>٤</sup> بِاللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ»<sup>٥</sup>.

قُلْتُ: إِنَّ<sup>٦</sup> مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبًّا، فَقَدْ يَنْبَغِي<sup>٧</sup> لَهُ أَنْ يَعْرِفَ<sup>٨</sup> أَنَّ لِدَيْكَ الرَّبَّ رِضًا ١٦٩/١

ثم قال: «في بعض النسخ: مؤيدين، والأول أولى؛ لفهم الثاني من قوله: مؤذنين».

١ . في «مرآة العقول»: «في بعض النسخ: مما أثبت، ولا يخفى توجيهه على الوجه إن قرئ معلوماً أو مجهولاً».

٢ . في «ب»، ف، ب، ب، و «مرآة العقول» وشرح صدر المتألهين: «يخلو».

٣ . في «ب»، و «حاشية ف»: «وحجته».

٤ . في «مرآة العقول»: «علم، بفتحين: أى علامة و دليل. و ربما يقرأ بكسر الأول و سكون الثاني».

٥ . الحديث طويل، قطعته الكليني وأورد ذيله هنا، وصدره في ثلاث مواضع أخرى من الكافي: (كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠؛ وباب إطلاق القول بأنه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنها من صفات الفعل....، ح ٣٠٦) وكثر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأول، ح ٣٠٠. كما أشار إليه العلامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق عليه السلام تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمي. وذكر هذه القطعة في علل الشرائع، ص ١٢٠، ح ٣، بسنده عن علي بن إبراهيم عليه السلام الوافي، ج ٢، ص ٢١، ح ٤٧١.

٦ . أظهر كونه مجهولاً، يعني: بل الخلق يعرفون بنور الله كما تعرف الذرات بنور الشمس. ويحتمل كونه معلوماً، يعني: بل الخلق يعرفون الله بالله، أي بما عرّف به نفسه من الصفات. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٣؛ «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٢٦٢.

٧ . في «مرآة العقول»: «وربما يقرأ بالتشديد؛ إذ كلامه مأخوذ منهم عليهم السلام كما مرّ، ولا يخفى بعده». وفي الكافي، ح ٢٣١: «رحمك الله» بدل «صدقت».

٨ . في «ج» وشرح صدر المتألهين: «-إن».

٩ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، ب، بر، بس، ب، و «شرح صدر المتألهين و شرح المازندراني والوافي والكافي»، ح ٤٩٧. وفي المطبوع: «فينبغي».

١٠ . في «مرآة العقول»: «فقد ينبغي لأن يعرف». وفي هامش «مرآة العقول»: «وكانه نقله بالمعنى، أو من تصحيف الناسخ، أو من جهة اختلاف النسخ. وقد مرّ ويأتي أيضاً نظائر هذا الاختلاف في موارد كثيرة».

وَسَخَطًا، وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ رِضَاهُ وَ سَخَطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَقَدْ يَنْبَغِي<sup>٢</sup> لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُلَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمُفْتَرَضَةَ<sup>٣</sup>؛ وَقُلْتُ<sup>٤</sup> لِلنَّاسِ: تَعْلَمُونَ<sup>٥</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ هُوَ الْحُجَّةُ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلَى.

قُلْتُ: فَجِئَن مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَنْ كَانَ الْحُجَّةُ عَلَى خَلْقِهِ؟ فَقَالُوا<sup>٦</sup>: الْقُرْآنُ، فَتَنْظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا هُوَ يَخَاصِمُ بِهِ الْمَرْجِي<sup>٧</sup> وَالْقَدَرِي<sup>٨</sup> وَالزَّنْدِيْقِي<sup>٩</sup> الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرِّجَالُ بِخُصُومَتِهِ، فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيَمٍ<sup>١٠</sup>، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ حَقًّا، فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قَيَّمَ الْقُرْآنَ؟ فَقَالُوا<sup>١١</sup>: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَعَمْرٌو يَعْلَمُ، وَحُذَيْفَةُ يَعْلَمُ، قُلْتُ: كُلُّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا

١ . في حاشية «يح»: «ومن».

٢ . في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «فينبغي».

٣ . في حاشية «ض، يح»: «المفروضة».

٤ . في حاشية «ف» وفي الكافي، ح ٤٩٧ والوافي والوسائل: «وأليس».

٥ . في «بس» وحاشية «ض، يح، بر»: «أليس تزعمون».

٦ . في «بر، بس، بف» والوافي والكافي، ح ٤٩٧: «رسول الله».

٧ . في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «على خلقه». وفي العلل: «من بعده» بدل «على خلقه».

٨ . في «بر» والوافي والوسائل والكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

٩ . هو إمّا «مُرجِي» نسبة إلى «مُرجع» من المرجعة. أو «مُرجئي» نسبة إلى «مُرجئ»، من المرجئة. والمرجئة أو المرجعة بمعنى التأخير. وهي اسم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضرّ مع الإيمان معصية. ولا ينفع مع الكفر طاعة. سمّوا به؛ لاعتقادهم أن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي، أي أخره عنهم. وقد تطلق على من أخر أمير المؤمنين ع عن مرتبته. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٠٦ (رجى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٦٣.

١٠ . تقدّم ترجمة الزنديق ذيل ج ٣٣٨ و ٤٣٤.

١١ . قِيم القوم: الذي يقومهم ويؤس أمرهم. والمراد به هنا من يقوم بأمر القرآن ويعرف القرآن كله. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٨٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٦٤.

١٢ . في الكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

يَقَالُ: إِنَّهُ<sup>١</sup> يَعْرِفُ ذَلِكَ كَلَّةً إِلَّا عَلَيَّاهُ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي<sup>٢</sup>، وَقَالَ هَذَا: أَنَا أَذْرِي، فَأَشْهَدُ<sup>٣</sup> أَنَّ عَلَيَّاهُ كَانَ قِيمَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً<sup>٤</sup>، وَكَانَ الْحُجَّةُ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ<sup>٥</sup> مَا قَال فِي الْقُرْآنِ، فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ»<sup>٦</sup>.

٤٣٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

كَانَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهُمْ حُمْزَانُ بْنُ أُعَيْنَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ التُّعْمَانِ وَ هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ وَ الطَّيَّازُ، وَجَمَاعَةٌ فِيهِمْ<sup>١</sup> هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ وَ هُوَ شَابٌّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا هِشَامُ، أَلَا تُخْبِرُنِي كَيْفَ صَنَعْتَ بَعْمَرُو بْنُ عَبِيدٍ؟ وَ كَيْفَ سَأَلْتَهُ؟» فَقَالَ<sup>٢</sup> هِشَامُ: «يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي أَجْلُكَ<sup>٣</sup> وَ أَشْتَخِيكَ، وَ لَا يَفْعَلُ لِسَانِي بَيْنَ يَدَيْكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَافْعَلُوا».

١. في حاشية «ج»: «يقال له: إنه». وفي حاشية «ض»: «يقال له: يعرف».

٢. في الكافي، ح ٤٩٧: «يعلم القرآن». وفي الوافي: «يعرف القرآن».

٣. في «بس، بف»: «- وقال هذا: لا أذري».

٤. في «بر»: «وأشهد».

٥. في «ب، بر، بف»: «حاشية «ض»: «مفروضة».

٦. في حاشية «ض، بف»: «وأي».

٧. الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمة ﷺ، ح ٤٩٧، مع زيادة في آخره؛ وفيه، كتاب التوحيد، باب أنه لا يعرف إلا به، ح ٢٣١. وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١، بسنده عن الكليني، وفيهما إلى قوله: «صدقت» هكذا: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: إِنِّي نَاطَرْتُ قَوْمًا فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ جَلَالُهُ - أَجَلٌ وَأَعَزُّ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعْرِفَ بَخْلَقِهِ، بَلِ الْعِبَادُ يَعْرِفُونَ بِاللَّهِ، فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ». وفي علل الشرائع، ص ١٩٢، ح ١؛ ورجال الكشي، ص ٤٢٠، ح ٧٩٥، بسند هما عن صفوان بن يحيى، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢، ص ٣٠، ح ٨٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٦، ح ٣٥٣٢. ٨. في حاشية «ف»: «منهم».

٩. في «ب، ض، بف» الوافي والأمالى والملل وكمال الدين: «قال».

١٠. «أجلّك»: أي أعظمك؛ من الجلال بمعنى العظمة. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٨٧ (جلال).

قَالَ هِشَامٌ: بَلَّغَنِي<sup>١</sup> مَا كَانَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ وَجُلُوسُهُ فِي مَسْجِدِ الْبُضْرَةِ، فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ وَدَخَلْتُ الْبُضْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَتَيْتُ مَسْجِدَ الْبُضْرَةِ، فَإِذَا أَنَا بِخَلْقَةٍ<sup>٢</sup> كَبِيرَةٍ<sup>٣</sup> فِيهَا عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ، وَعَلَيْهِ شِمْلَةٌ سَوْدَاءُ مُتَزَرًّا<sup>٤</sup> بِهَا مِنْ صُوفٍ، وَشِمْلَةٌ<sup>٥</sup> مُزَنَّدِيًّا<sup>٦</sup> بِهَا وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَاسْتَفْرَجْتُ النَّاسَ، فَأَفْرَجُوا لِي ثُمَّ قَعَدْتُ فِي آخِرِ الْقَوْمِ عَلَى رُكْبَتَيَّ.

ثُمَّ قُلْتُ: أَيُّهَا الْعَالِمُ، إِنِّي<sup>٧</sup> رَجُلٌ غَرِيبٌ تَأَذُّنُ لِي<sup>٨</sup> فِي مَسْأَلَةٍ<sup>٩</sup>؟ فَقَالَ لِي: نَعَمْ، فَقُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَرَ عَيْنٌ؟ فَقَالَ<sup>١٠</sup>: يَا بَنِيَّ<sup>١١</sup>، أَيُّ شَيْءٍ هَذَا مِنَ السُّؤَالِ؟ وَشَيْءٌ تَرَاهُ كَيْفَ تَسْأَلُ عَنْهُ؟ فَقُلْتُ: هَكَذَا<sup>١٢</sup> مَسْأَلَتِي، فَقَالَ: يَا بَنِيَّ، سَلْ وَإِنْ كَانَتْ مَسْأَلَتُكَ حَقْمَاءَ<sup>١٣</sup>، قُلْتُ: أَجِئْنِي فِيهَا، قَالَ<sup>١٤</sup> لِي: سَلْ.

١. في «بح»: «قد بلغني».

٢. «الخلقة»: هي الجماعة من الناس مستديرين، كحلقة الباب وغيره. وحكي عن أبي عمرو: خَلَقَتْ، بالتحريك. أنظر: «النهاية»، ج ١، ص ٤٢٦ (حلق).

٣. في «ب»، بر، يف، «في حاشية «ض» والوافي: «عظيمة».

٤. يجوز فيه وما يأتي الرفع والنصب، والنسخ أيضاً مختلفة. وقال صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٤٢: «في نسخه: مؤتزر، من الإزار، وهو الصحيح عند ابن الأثير، والمتزر خطأ؛ لأنَّ الهمزة لا تدغم في التاء». أنظر: «النهاية»، ج ١، ص ٤٤ (أزر).

٥. «الشملة»: كساء يغطي به ويلف فيه. «النهاية»، ج ٢، ص ٥٠١ (شمل).

٦. قوله: «مرتدياً بها» أي لبسها. يقال: ارتدى، أي لبس الرداء. «النهاية»، ج ٢، ص ٥٠١ (شمل).

٧. في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمالى: «وأنا».

٨. في الأمالى والعلل وكمال الدين: «+ فأسألك».

٩. في «ف»: «مسألتي».

١٠. في «ض» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين: «+ ولي».

١١. في حاشية «ف»: «أي بنّي».

١٢. في «ض»، بر، بس، والأمالى: «حقماً». ووصف «المسألة» بالحقما على سبيل التجوز مبالغة في حماقة السائل. وربما يقرأ حَقَّق. والخُفُّ والخُفُّق: قِلَّةُ العقل وسخافة الرأي. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٨؛ «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٢٦٥؛ «الصحيح»، ج ٤، ص ١٤٦٤ (حقق).

١٤. في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمالى: «+ فقال».

قُلْتُ: أَلَاكَ عَيْنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَرَىٰ بِهَا الْأَلْوَانَ وَالْأَشْخَاصَ.  
 قُلْتُ: فَلَاكَ أَنْفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَشُمُّ بِهِ الرَّايِحَةَ.  
 قُلْتُ: أَلَاكَ فَمٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَذُوقُ بِهِ الطَّعْمَ.  
 قُلْتُ: فَلَاكَ أُذُنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَسْمَعُ بِهَا الصَّوْتِ.  
 قُلْتُ: أَلَاكَ قَلْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أُمَيِّزُ بِهِ كُلَّ مَا وَرَدَ عَلَيَّ هَٰذِهِ  
 الْجَوَارِحِ وَالْحَوَاسِّ.

قُلْتُ: أَوَلَيْسَ فِي هَٰذِهِ الْجَوَارِحِ غِنًى عَنِ الْقَلْبِ؟ فَقَالَ: لَا.  
 قُلْتُ: وَكَيْفَ ذَٰلِكَ؟ وَهِيَ صَاحِبَةٌ سَلِيمَةٌ؟ قَالَ: يَا بَنِيَّ، إِنَّ الْجَوَارِحَ إِذَا شَكَّتْ  
 فِي شَيْءٍ سَمِعَتْهُ أَوْ رَأَتْهُ أَوْ ذَاقَتْهُ أَوْ سَمِعَتْهُ، رَدَّتْهُ إِلَى الْقَلْبِ فَتَسْتَبَيِّنُ<sup>١</sup> الْبَيِّنَ،  
 وَتُبْطِلُ<sup>٢</sup> الشَّكَّ.

قَالَ هِشَامٌ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّمَا<sup>٣</sup> أَقَامَ اللَّهُ الْقَلْبَ لِشَكِّ الْجَوَارِحِ؟ قَالَ: نَعَمْ.  
 قُلْتُ<sup>٤</sup>: لَا بَدَأَ<sup>٥</sup> مِنَ الْقَلْبِ، وَإِلَّا لَمْ تَسْتَبَيِّنِ<sup>٦</sup> الْجَوَارِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ.  
 فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَاللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَثْرُكْ جَوَارِحَكَ حَتَّىٰ جَعَلَ

١. في «ف»: «أفلك». وفي الأمالي وكمال الدين: «ألك».

٢. في «ف»: «أفلك».

٣. في الأمالي والعلل: «أعرف».

٤. في «ف» والأمالي والعلل وكمال الدين: «ألك». وفي حاشية «ف»: «أفلك».

٥. في «بر» والأمالي والعلل وكمال الدين: «قال».

٦. في «بف»: «فقلت».

٧. في «بس» وحاشية «ف»: «ذاك».

٨. هكذا في «ب»، و«بح»، و«بر»، و«بس»، و«بف». وفي حاشية «ج»: «يستبين». وفي حاشية «بج» وشرح صدر

المشائين: «يستبين». وفي «ج»، و«ض»، والمطبوع: «يستيقن». ويمكن قراءة ما في المطبوع بالنون المشددة.

٩. هكذا في «ب»، و«ف»، و«بح»، و«بر»، و«بس». وفي «ج»، و«ض»، و«و»، والمطبوع: «ويبطل».

١٠. في «بر» والأمالي: «إنما».

١١. في «بر»: «فقلت».

١٢. في «ف»: «قلت له: فلابد».

١٣. في «ف»: «لم يستيقن». وفي الأمالي: «لم يستقم».

لَهَا إِمَاماً يَصْحَحُ لَهَا الصَّحِيحَ، وَتَتَيَقَّنُ<sup>١</sup> بِهِ مَا شَكَّتَ<sup>٢</sup> فِيهِ، وَيَتَزَكَّ هَذَا الْخَلْقُ كُلُّهُمْ فِي خَيْرَتِهِمْ وَشَكَّهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ، لَا يَقِيمُ لَهُمْ إِمَاماً يَزُدُّونَ إِلَيْهِ شَكَّهُمْ وَخَيْرَتَهُمْ، وَيَقِيمُ لَكَ إِمَاماً لِيَجْوَازِكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ خَيْرَتَكَ وَشَكَّكَ؟

قَالَ: فَسَكَتَ، وَلَمْ يَقُلْ لِي شَيْئاً، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ<sup>٣</sup> لِي: أَنْتَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ<sup>٤</sup>: أَمْ مِنْ<sup>٥</sup> جُلَسَائِهِ؟ قُلْتُ<sup>٦</sup>: لَا، قَالَ: فَمَنْ أَيْنَ أَنْتَ؟ قَالَ<sup>٧</sup>: قُلْتُ: مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: فَأَنْتَ إِذَا هُوَ<sup>٨</sup>، ثُمَّ صَمَنِي إِلَيْهِ، وَأَقْعَدَنِي فِي مَجْلِسِهِ، وَزَالَ عَنِ مَجْلِسِهِ، وَمَا نَطَقَ حَتَّى قُمْتُ.

قَالَ: فَضَجَّكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٩</sup> وَقَالَ<sup>١٠</sup>: يَا هِشَامُ، مَنْ عَلَّمَكَ هَذَا؟ قُلْتُ: شَيْءٌ أَخَذْتَهُ مِنْكَ وَالْفُتَّةُ<sup>١١</sup>، فَقَالَ: هَذَا وَاللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى<sup>١٢</sup>.

١. هكذا في «ج، ض، و، بح، بس، بف»، وفي «ب، ف» والمطبوع وشرح صدر المتألهين: «يتيقن».
٢. هكذا في «ج، ض، ف، و، بر، بس، بف»، وفي شرح صدر المتألهين: «شككت»، وفي المطبوع: «شك».
٣. في «بر»: «وقال».
٤. في «ج، ف، بح، بس، بف» والوافي والعلل وكمال الدين: «ولي».
٥. في «ج، ض، ف، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «فقال»، وفي حاشية «ج»: «قال لي».
٦. في «بس»: «أفمن».
٧. في «ض»: «فقلت».
٨. في «ف»: «- قال أمن جلسائه؟ قلت: لا».
٩. في «ب، بر، بس» والأمال والعلل وكمال الدين: «قال».
١٠. في حاشية «ج»: «رجل من».
١١. في «ب، بر، بف» والوافي والعلل: «فإذن أنت هو»، وفي حاشية «ف»: «إذن فأنت هو».
١٢. في «ف» وشرح صدر المتألهين: «فقال»، وفي «بر» و«ثم قال».
١٣. في «ف»: «فألفته».

١٤. الأمالي للصدوق، ص ٥٨٩، المجلس ٨٦، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٣، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٢٠٧، ح ٢٣، بسندها عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب؛ رجال الكشي، ص ٢٧١، ح ٤٩٠، بسنده عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب، الوافي، ج ٢، ص ٢٢، ح ٤٨٠.

٤٣٧ / ٤ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ<sup>١</sup>، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَوَزَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ صَاحِبُ كَلَامٍ وَفِقِهِ وَفَرَائِضُ، وَقَدْ جِئْتُ لِمُنَاطَرَةِ أَصْحَابِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَلَامُكَ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَوْ مِنْ عِنْدِكَ؟» فَقَالَ: مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَمِنْ عِنْدِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَأَنْتَ إِذَا شَرِيكَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَسَمِعْتَ الْوَحْيَ عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يُخْبِرُكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَجِبَ طَاعَتُكَ كَمَا تَجِبُ طَاعَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟» قَالَ: لَا<sup>٢</sup>.

فَالْتَقَتْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا يُونُسَ بْنَ يَعْقُوبَ، هَذَا قَدْ خَصَمَ<sup>٤</sup> نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: يَا يُونُسَ، لَوْ كُنْتَ تُحْسِنُ<sup>٥</sup> الْكَلَامَ كَلَّمْتَهُ، قَالَ<sup>٦</sup> يُونُسَ: فَيَا لَهَا مِنْ خَسْرَةٍ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنِ الْكَلَامِ، وَتَقُولُ: وَيَلْ لِأَصْحَابِ الْكَلَامِ؛ يَقُولُونَ: هَذَا يَنْقَادُ وَهَذَا لَا يَنْقَادُ<sup>٧</sup>، وَهَذَا يَنْسَاقُ وَهَذَا لَا يَنْسَاقُ، وَهَذَا نَعْقِلُهُ وَهَذَا لَا نَعْقِلُهُ<sup>٨</sup>، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا قُلْتُ: فَوَيْلٌ<sup>٩</sup> لَهُمْ إِنْ تَرَكُوا مَا أَقُولُ، وَذَهَبُوا إِلَى مَا يُرِيدُونَ».

ثُمَّ قَالَ لِي<sup>١٠</sup>: «اخْرُجْ إِلَى الْبَابِ، فَانْظُرْ مَنْ تَرَى مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَأَدْخِلْهُ»، قَالَ:

١ . في الإرشاد: «عن جماعة من رجاله» بدل «عمَّنْ ذكره».

٢ . في «ف»:- «كلام».

٣ . في «بح، بر، بس»: «+ وقال».

٤ . في «بف»: «خصم» وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «خاصم» كلاهما بدل «قد خصم».

٥ . «تحسن»: من الإحسان بمعنى العلم والمعرفة والإتيان، تقول: أحسنت الشيء، أي عرفته وأتقنته. أنظر:

المصباح المنيّر، ص ١٣٦ (حسن). ٦ . في «ج» و «مرآة العقول»: «وقال».

٧ . في «ب، ف»: «هذا لا يتقاد وهذا يتقاد». وظاهر الشروح كون الفعلين معلومين. وكذا: ينساق ولا ينساق.

٨ . في «ف، بح»: «هذا يعقله وهذا لا يعقله». ٩ . في «ب» و «حاشية وض، بف»: «ويل».

١٠ . في «بس»: «ولي».



فَأَذْخَلَتْ حُمْرَانَ بْنَ أُغَيْنَ وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَذْخَلَتْ الْأَخْوَلَ<sup>١</sup> وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَذْخَلَتْ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَذْخَلَتْ قَيْسًا الْمَاصِرَ<sup>٢</sup> وَكَانَ عِنْدِي أَحْسَنُهُمْ كَلَامًا، وَكَانَ قَدْ تَعَلَّمَ الْكَلَامَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام.  
 فَلَمَّا اسْتَقَرَّ بِنَا الْمَجْلِسُ<sup>٣</sup> - وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَبْلَ الْحَجِّ يَسْتَقِرُّ أَيَّامًا فِي جَبَلٍ فِي طَرْفِ الْحَرَمِ فِي فَارَءَ لَهُ مَضْرُوبَةٌ - قَالَ: فَأَخْرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَأْسَهُ مِنْ فَارَئِهِ، فَإِذَا هُوَ بِبَعِيرٍ يَحْبُ<sup>٤</sup>، فَقَالَ: «هَشَامُ وَرَبُّ الْكُفَّةِ». قَالَ<sup>٥</sup>: فَظَنَنْتَاهُ أَنَّ هِشَامًا رَجُلًا مِنْ وَلَدِ عَقِيلٍ كَانَ شَدِيدَ الْمَحَبَّةِ لَهُ، قَالَ: فَوَرَدَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا اخْتَطَّتْ لِحَيْتَهُ<sup>٦</sup>، وَلَيْسَ فِينَا إِلَّا مَنْ هُوَ أَكْبَرُ سِنًا مِنْهُ<sup>٧</sup>، قَالَ: فَوَسَّعَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَقَالَ: «نَاصِرُنَا بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ وَيَدَيْهِ».

١. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١١٨: «الأحول، هو محمد بن النعمان البجلي الأحول، أبو جعفر شاه الطاق، ساكن طاق المحامل بالكوفة، وقد لقبه المخالفون بشيطان الطاق والشيعه بمؤمن الطاق، وكان متكلماً حاضراً الجواب، وله مع أبي حنيفة مكالمات مشهورة». وانظر: «الوافي»، ج ٢، ص ٢٩.
٢. هكذا في «الف، بس، بف» والوافي. وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر» والمطبوع: «قيس بن الماصر». والصواب ما أثبتناه. والدليل على ذلك - مضافاً إلى ما قدمناه ذول ح ١٨٤ - ما يأتي في موضعين من نفس الخبر من: «ثم قال أبو عبدالله عليه السلام لقيس الماصر» و«ثم التفت إلى قيس الماصر».
٣. في شرح المازندراني: «إسناد الاستقرار إلى المجلس مجاز للمبالغة في الكثرة؛ لأن المجلس مستقر، بالكسر».
٤. في «ف» وحاشية «ج»: «قارة». وهي الجبل الصغير المنقطع عن الجبال. وفي حاشية «ج، ف»: «خيمة». و«الفازة»: «مِطْلَةٌ تَمُدُّ بِعَمُودٍ أَوْ عَمُودَيْنِ، أَيْ الْخِيْمَةُ. أَنْظَرُ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ٨٩١. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٧ (فوز)».
٥. في «ف»: «قارته».
٦. «يَحْبُ» من الحَبِّ، وهو ضرب من العَدْوِ، تقول: حَبَّ الفَرَسُ يَحْبُ حَبًّا وَخَبًّا وَخَبِيًّا، إِذَا رَاحَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ، أَيْ قَامَ عَلَى إِحْدَاهُمَا مَرَّةً وَعَلَى الْآخَرَى مَرَّةً. أَنْظَرُ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ١١٧ (خب)».
٧. في «ف»: «فقلت».
٨. في «ب»: «فقلت».
٩. «اخْتَطَّتْ لِحَيْتَهُ»، أَيْ نَبَتْ. يُقَالُ: اخْتَطَّ الْغُلَامُ، أَيْ نَبَتْ عِذَارُهُ. أَنْظَرُ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١١٢٣ (خطط)».
١٠. في «ب» والوافي: «منه سَنًا».

ثُمَّ قَالَ: «يَا حُمْرَانُ، كُلِّمِ الرَّجُلَ». فَكَلَّمَهُ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ<sup>١</sup> حُمْرَانُ.

ثُمَّ قَالَ: «يَا طَائِفِي، كُلِّمَهُ». فَكَلَّمَهُ<sup>٢</sup>، فَظَهَرَ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ الْأَخُولُ.

ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ، كُلِّمَهُ<sup>٤</sup>». فَتَعَارَفَا<sup>٥</sup>.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِقَيْسِ الْمَاصِرِ: «كُلِّمَهُ». فَكَلَّمَهُ، فَأَقْبَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَضْحَكُ مِنْ كَلَامِهِمَا مِمَّا قَدْ أَصَابَ الشَّامِيَّ، فَقَالَ لِلشَّامِيِّ: «كُلِّمَ هَذَا الْغَلَامَ، يَغْنِي هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لِهِشَامٍ: يَا غَلَامُ، سَلْنِي فِي<sup>٦</sup> إِمَامَةٍ هَذَا، فَغَضِبَ هِشَامُ حَتَّى ارْتَعَدَ<sup>٧</sup>، ثُمَّ قَالَ لِلشَّامِيِّ: يَا هَذَا، أَرَبْتُكَ<sup>٨</sup> أَنْظُرْ<sup>٩</sup> لِيَخْلُقَهُ أَمْ خَلَقَهُ لِأَنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: بَلْ رَزَيْ<sup>١٠</sup> أَنْظُرْ لِيَخْلُقَهُ<sup>١١</sup>، قَالَ: فَفَعَلَ بِنَظَرِهِ لَهُمْ<sup>١٢</sup> مَاذَا؟ قَالَ: أَقَامَ لَهُمْ حُجَّةً وَدَلِيلًا كَثِيرًا يَتَشَتَّتُوا، أَوْ<sup>١٣</sup> يَخْتَلِفُوا، يَتَأَلَّفُهُمْ، وَ يَقِيمُ أَوْدَهُمْ<sup>١٤</sup>، وَ يَخِيرُهُمْ

١ . «ظهر عليه»، أي غلب عليه، تقول: ظهرت على الرجل، أي غلبته. أنظر: الصحيح، ج ٢، ص ٧٣٢ (ظهر).

٢ . في «ض»: - «فكَلَّمَهُ».

٣ . في «ب، بر»: «وظهر».

٤ . في «ض»: «كَلِّم».

٥ . في «ج» و شرح صدر المتألهين: «فتعارفا». وفي «ض» وحاشية «ج، بح»: «فتعارفا». وفي حاشية «ض»: «فتعارنا». وفي حاشية «بح، بف»: «فتعارفا». وفي الوافي: «فتعاركا». وقوله: «فتعارفا»، أي تكلمنا بما عرف كل منهما صاحبه وكلامه بلا غلبة لأحدهما على الآخر. و«فتعارفا»، أي سال العرق من كل منهما من طول البحث وكثرة الكلام بينهما. و«فتعارفا»، أي تعوق كل منهما عن الغلبة. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٤؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١١٩؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٧١.

٦ . في حاشية «ج»: «من».

٧ . «ارتعده»، أي اضطرب. يقال: ارتعد فارتعد. الصحيح، ج ٢، ص ٤٧٥ (رعد).

٨ . في «ب»: «رَبْتُكَ» بدل «أَرَبْتُكَ».

٩ . «أنظر»، أي أرحم وأعطف وأحفظ؛ من النظر بمعنى الرحمة والعطف والحفظ. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢١٨ (نظر).

١٠ . في «بح»: «+ لهم».

١١ . في «بح»: «- لخلقهم».

١٢ . في «ب، ج، ف، بر»: «و».

١٤ . «الأود»: الاوجاج. يقال: أود الشيء يأود أوداً، أي اعوج. الصحيح، ج ٢، ص ٤٤٢ (أود).

يَفْرَضُ رَبِّهِمْ، قَالَ: فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ هِشَامُ: فَبَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ؟<sup>١</sup>  
 قَالَ: الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ، قَالَ هِشَامُ: فَهَلْ نَفَعْنَا<sup>٢</sup> الْيَوْمَ الْكِتَابَ وَ السُّنَّةَ<sup>٣</sup> فِي رَفْعِ  
 الْإِخْتِلَافِ عَنَّا؟ قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ، قَالَ: فَلِمَ اخْتَلَفْنَا<sup>٤</sup> أَنَا وَ أَنْتَ، وَ صِرْتَ إِنَيْنَا مِنَ الشَّامِ  
 فِي<sup>٥</sup> مُخَالَفَتِنَا إِيَّاكَ؟

قَالَ<sup>٦</sup>: فَسَكَتَ الشَّامِيُّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِلسَّامِيِّ: «مَا لَكَ لَا تَتَكَلَّمُ؟» قَالَ  
 الشَّامِيُّ: إِنِ قُلْتُ: لَمْ نَخْتَلِفْ، كَذَبْتُ؛ وَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْكِتَابَ وَ السُّنَّةَ يَرْفَعَانِ عَنَّا  
 الْإِخْتِلَافَ، أَبْطَلْتُ<sup>٧</sup>؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَمِلَانِ الْوُجُوهَ؛ وَإِنْ قُلْتُ: قَدْ اخْتَلَفْنَا وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنَا  
 يَدَّعِي الْحَقَّ، فَلَمْ يَنْفَعْنَا إِذْنِ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ إِلَّا أَن لِي عَلَيْهِ هَذِهِ الْحُجَّةُ، فَقَالَ  
 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «سَلُهُ تَجِدُهُ مَلِيئًا»<sup>٨</sup>.

فَقَالَ الشَّامِيُّ: يَا هَذَا، مَنْ أَنْظَرُ لِلْخَلْقِ؟ أَرْبُهُمْ أَوْ أَنْفُسُهُمْ؟ فَقَالَ هِشَامُ: رَبُّهُمْ أَنْظَرُ  
 لَهُمْ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ، فَقَالَ الشَّامِيُّ: فَهَلْ أَقَامَ لَهُمْ مِنْ<sup>٩</sup> يَجْمَعُ لَهُمْ<sup>١٠</sup> كَلِمَتَهُمْ، وَ يَقِيمُ  
 أَوْدَهُمْ، وَ يَخِيرُهُمْ بِحَقِّهِمْ مِنْ بَاطِلِهِمْ؟ قَالَ هِشَامُ: فِي وَفِّتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ  
 السَّاعَةِ؟ قَالَ الشَّامِيُّ: فِي وَفِّتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ السَّاعَةِ مِنْ؟ فَقَالَ هِشَامُ:

- ١ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألهين . وفي المطبوع: «من».
- ٢ . في «بر» و حاشية «بح»: «ينفعنا».
- ٣ . في «بس، بف»: «الكتاب و السنة».
- ٤ . في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألهين و الوافي و امرأة العقول: «اختلفت». وفي «ض»: «اختلف».
- ٥ . في حاشية «ض»: «من».
- ٦ . في «ب»: «فقال».
- ٧ . «أبطلت»، أي أتيت بالباطل . يقال: أبطل، إذا جاء بالباطل . أنظر: النهاية، ج ١، ص ١٣٦ (بطل).
- ٨ . في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢١: «يجوز أن يكون «ألا»... بفتح الهمزة وتخفيف اللام من حروف التنبيه . و«إن» بالكسر . وضمير «عليه» على التقديرين يعود إلى هشام».
- ٩ . في شرح المازندراني: «العلي»، بالهمزة: الغني المقتدر، وقد يترك الهمزة ويشد الياء، أي تجده غنياً مقتدراً على المناظرة». و انظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٥٢ (ملاً): «مرأة العقول، ج ٢، ص ٢٧٢».
- ١٠ . في «ف»: «الحجة ممن» بدل «من».
- ١١ . في «ب»: «لهم».

هَذَا الْقَاعِدُ الَّذِي تُشَدُّ<sup>١</sup> إِلَيْهِ الرِّحَالُ، وَ يُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ<sup>٢</sup> وَرَأْتَهُ عَنْ أَبِي  
عَنْ جَدِّ.

قَالَ<sup>٣</sup> الشَّامِيُّ: فَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ ذَلِكَ؟<sup>٤</sup> قَالَ هِشَامٌ: سَلُهُ عَمَّا بَدَا لَكَ، قَالَ الشَّامِيُّ:  
قَطَعْتَ عُذْرِي فَعَلَيْ السُّؤَالِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>: «يَا شَامِي، أَخْبِرَكَ كَيْفَ كَانَ سَفَرُكَ، وَ كَيْفَ كَانَ طَرِيقُكَ، كَانَ  
كَذَا وَ كَانَ<sup>٦</sup> كَذَا».

فَأَقْبَلَ الشَّامِيُّ يَقُولُ: صَدَقْتَ، أَسْلَمْتُ لِلَّهِ السَّاعَةَ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>: «بَلْ أَمَنْتَ بِاللَّهِ السَّاعَةَ؛ إِنَّ الْإِسْلَامَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، وَ عَلَيْهِ  
يَتَوَارَثُونَ وَ يَتَنَاحَتُونَ، وَ الْإِيمَانُ عَلَيْهِ يَثَابُونَ<sup>٨</sup>». فَقَالَ الشَّامِيُّ: صَدَقْتَ، فَأَنَا السَّاعَةَ  
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَ أَنَّكَ وَصِيُّ الْأَوْصِيَاءِ.

ثُمَّ التَفَتَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٩</sup> إِلَى حُمْرَانَ<sup>١٠</sup>، فَقَالَ: «تُجْرِي الْكَلَامَ<sup>١١</sup> عَلَى الْأَثَرِ<sup>١٢</sup> فَتَصِيبُ».  
وَ التَفَتَ إِلَى هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، فَقَالَ: «تُرِيدُ الْأَثَرَ وَ لَا تَعْرِفُهُ».

١ . في «ف، ب، س» و شرح المازندراني والوافي: «يشد».

٢ . في «ب، ج، ب، بر، بس، بف» والوافي: «والأرض».

٣ . في «بج»: «فقال».

٤ . في حاشية «ف»: «ذاك».

٥ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، ب، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «- كان».

٦ . في «بر»: «توارثون وتتناحون، والإيمان عليه تثابون».

٧ . في «بر»: «الحرمان».

٨ . في حاشية «بس»: «بالكلام». والباء للتعدية والفعل مجزؤ.

٩ . «على الأثر» أي على الأخبار المأثورة عن النبي والأئمة صلوات الله عليهم. و«الأثر»: مصدر قولك: أنثر

الحديث، أي نقلته. والأثر، اسم منه. ومنه سمي الحديث أثراً؛ لأنه مأثور، أي منقول ينقله خلف عن سلف.

انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٤؛ المصباح المنير، ص ٤ (أثر).

ثُمَّ التَفَّتْ إِلَى الْأُخُولِ، فَقَالَ: «فَيَأْسَ رَوَّاعٌ<sup>١</sup>، تَكْثِيرُ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ، إِلَّا أَنْ بَاطِلَكَ أَظْهَرَ».

ثُمَّ التَفَّتْ إِلَى قَنِيسِ الْمَاصِرِ، فَقَالَ: «تَتَكَلَّمُ، وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ<sup>٢</sup> مِنَ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبْعَدُ<sup>٣</sup> مَا يَكُونُ<sup>٤</sup> مِنْهُ، تَمْزُجُ الْحَقَّ مَعَ الْبَاطِلِ، وَقَلِيلُ الْحَقِّ يَكْفِي عَنْ كَثِيرِ الْبَاطِلِ، أَنْتَ وَالْأُخُولُ قَفَّازَانِ<sup>٥</sup> حَازِقَانِ<sup>٦</sup>».

قَالَ يُوسُفُ: فَظَنَنْتُ - وَاللَّهِ - أَنَّهُ يَقُولُ لِهَشَامٍ قَرِيباً مِمَّا قَالَ لَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامُ، لَا تَكَادُ تَقَعَ، تَلْوِي رَجُلَيْكَ<sup>٧</sup> إِذَا هَمَمْتَ بِالْأَرْضِ طِرْتَ<sup>٨</sup>، مِثْلَكَ فَلْيَكَلِّمِ النَّاسَ، فَاتَّقِ الرَّثَّةَ، وَالشَّفَاعَةَ مِنْ وَرَائِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ»<sup>٩</sup>.

١. في «ج، ض»: «رَوَّاع». وقوله: «رَوَّاع»، أي مبال عن الحق، من الرزق والروغان بمعنى الميل إلى الشيء سراً، وطلب الشيء بكل طريق. وهو في الأصل ما يفعله الثعلب، وهو أن يذهب هكذا وهكذا مكرماً وخديعة. أنظر: المغرب، ص ٢٠٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣٠ - ٤٣١ (روغ).

٢. هكذا في «ف، ض، بح، بر، بف»: «وَمَرَأَةُ الْعُقُولِ». وفي المطبوع: «تكون».

٣. في «مَرَأَةُ الْعُقُولِ»، ج ٢، ص ٢٧٥: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «أَبْعَدُ» مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِيَةِ سَادَاً مَسْدُ الْخَبَرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَانِماً، عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي تَقْدِيرِ مَثَلِهِ».

٤. هكذا في «ج، ض، بح، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تكون».

٥. «قَفَّازَانِ» من القفز بمعنى الوثوب، أي وثابان من مقام إلى آخر غير ثابتين على أمر واحد. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٤: «هو من الغفيز بمعنى المكبال. والمراد علم الميزان، أي كانا حاذقين في علم الميزان». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «قَفَّازَانِ». أي فاتحان عن المعاني المغلفة، مستخرجان للغوامض. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩١ (قفز)؛ حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٥٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢٤؛ الواضي، ج ٢، ص ٣٠؛ «مَرَأَةُ الْعُقُولِ»، ج ٢، ص ٢٧٦.

٦. في «ف»: «وَحَازِقَانِ».

٧. «تَلْوِي رَجُلَيْكَ»، أي تقتله، تقول: لَوَيْتُ الْحَبْلَ، أي قتلته. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٥ (لوى).

٨. في «مَرَأَةُ الْعُقُولِ»، ج ٢، ص ٢٧٧: «وَالْحَاصِلُ أَنَّكَ كَلِّمًا قَرِيبٌ مِنَ الْأَرْضِ وَخَفْتُ الْوَقُوعَ عَلَيْهَا لَوَيْتُ رَجُلَيْكَ - كَمَا هُوَ شَأْنُ الطَّيْرِ عِنْدَ إِرَادَةِ الطَّيْرَانِ - ثُمَّ طَرَّتْ وَلَمْ تَقَعْ. وَالْغَرَضُ أَنَّكَ لَا تَغْلِبُ مِنْ خَصْمِكَ قَطُّ». وفي حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٥٣٥: «وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى كَمَالِ قُوَّتِهِ وَاقْتِدَارِهِ فِي التَّكَلُّمِ الَّذِي كُنِيَ بِالطَّيْرَانِ عَنْهُ تَشْبِيهاً لَهُ فِي حَالِهِ بِالطَّائِرِ الْكَامِلِ فِي قُوَّتِهِ عَلَى الطَّيْرَانِ، حَيْثُ ادَّعَى لَهُ مَا يَنْدَرُ تَحَقُّقَهُ فِي الطَّيْرِ».

٩. الإرشاد، ج ٢، ص ١٩٤، بسنده عن الكليني، مع اختلاف يسير. وراجع: رجال الكشي، ص ٢٧٥، ٢٧٦.

٤٣٨ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ١٧٤/١

أَبَانٍ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي الْأَخْوَلُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام بَعَثَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَخْفٍ، قَالَ: فَاتَيْتُهُ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ إِنْ طَرَفَكَ طَارِقٌ مِنَّا؟ أَمْ تَخْرُجُ مَعَهُ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ، خَرَجْتُ مَعَهُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: فَإِنَّا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أَجَاهِدُ<sup>٢</sup> هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَاخْرُجْ مَعِي، قَالَ: قُلْتُ: لَا، مَا أَفْعَلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: فَقَالَ لِي<sup>٤</sup>: أَتَرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي<sup>٥</sup>؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ، فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ نَاجٍ، وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ، وَإِنْ لَا يَكُنْ لِلَّهِ حُجَّةٌ فِي الْأَرْضِ<sup>٦</sup>، فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ.

قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ الْخَوَّانِ<sup>٧</sup>، فَيُلْقِمُنِي<sup>٨</sup>

ح ٤٩٤. الوافي، ج ٢، ص ٢٥، ح ٤٨١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٧، ح ٢١٣٣٣؛ وج ٢٧، ص ٦٧، ح ٣٣٢١٧، وفيهما من قوله: «فقلت: جعلت فداك إني سمعتك تنهى عن الكلام إلى قوله: «ودهبوا إلى ما يريدون»؛ البحار، ج ٤٧، ص ١٥٧، ح ٢٢١، من قوله: «فقال الشامي: يا هذا من أنظر للخلق» إلى قوله: «وإنك وصي الأوصياء».

١. في «بر»: «قال».

٢. في «ب»: «فخرجت».

٣. في «ج»: «وأجاهد».

٤. في «ب»: «أترغب بنفسك عني».

٥. «أترغب بنفسك عني» أي أترى لنفسك عليّ فضلاً، أو كرهت نفسك لي وزهدت لي فيها. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٢٣ (رغب)؛ امرأة العقل، ج ٢، ص ٢٧٨.

٦. هكذا في «ب»، ض، ف، يع، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «قلت».

٧. هكذا في «ب»، ج، ض، يع، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي «بر»: «لم يكن». وفي المطبوع: «ولانكن».

٨. في «ف»، بف، - «في الأرض». وفي حاشية «ف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «في الأرض حجة».

٩. «الخوان»: ما يوضع عليه الطعام عند الأكل، معزب. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١١٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٨٩ (خون).

١٠. في «ج»، ف، - «يلقمني». وفي «ض»: «يلقمني». والتلقيم والإلقام بمعنى واحد في اللغة، وهو وضع اللقمة

الْبَضْعَةُ<sup>١</sup> السَّمِينَةُ، وَ يَبْرُدُ لِي اللَّفْظَةُ الْخَاوَةُ حَتَّى تَبْرُدَ؛ شَفَقَةً عَلَيَّ وَ لَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ إِذْ<sup>٢</sup> أَخْبَرَكَ بِالَّذِينَ وَ لَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟ فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبَلَهُ، فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَ أَخْبِرْنِي أَنَا، فَإِنْ قَبِلْتُ نَجُوتُ، وَ إِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخَلَ النَّارَ.

ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْبِيَاءُ<sup>٣</sup>، قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ: «يَا بَنِي لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا»<sup>٤</sup>، لِمَ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ؟ وَ لَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ، فَكَذَّأُ بُؤُوكَ كَتَمَكَ؛ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ.

قَالَ: فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ، لَئِنْ قُلْتُ ذَلِكَ لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ بِالْمَدِينَةِ أَنِّي أُقْتَلُ وَ أَضْلَبُ بِالْكِنَاسَةِ<sup>٥</sup>، وَ إِنِّي عِنْدَهُ لَصَحِيفَةٌ<sup>٦</sup> فِيهَا قَتْلِي وَ صَلْبِي، فَحَجَجْتُ<sup>٧</sup>، فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَ مَا قُلْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي<sup>٩</sup>: «أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ مِنْ خَلْفِهِ، وَ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ شِمَالِهِ<sup>١٠</sup>، وَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَ لَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلُكًا يَسْلُكُهُ»<sup>١١</sup>.

«في فم الغير، ولكن المازندراني في شرحه جعل الأولى متعديّة فقرأ ما في المتن بها، والثانية لازمة. وانظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٦ (لقم).

١. «البضعة»: القطعة من اللحم. الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٦ (بضع).

٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «وإذ».

٣. في الوافي: «+ وقال». ٤. يوسف (١٢): ٥.

٥. «الكناسة»: اسم موضع ومحلة بالكوفة. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٥: «موضع قريب عن كوفة قتل فيه زيد بن علي». أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٠؛ الوافي، ج ٢، ص ٢٢٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٨٠.

٦. في «ج، ض، بر»: «صحيفة».

٧. في شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٥: «قوله: فحججت، يحتمل أن يكون من تنمة كلام زيد».

٨. في «ض»: «ولي».

٩. في «ب، ج، ض، بف» و حاشية «بج» و شرح صدر المتألهين والوافي: «يساره».

١٠. الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٧٦، عن علي بن الحكم، عن أبان الوافي، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٦٨٦.

## ٢- بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَئِمَّةِ (عليهم السلام)

٤٣٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَدُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْهُ<sup>١</sup>، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ عَلَى أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ: فَنَبِيٌّ مُنْتَبَأٌ فِي نَفْسِهِ لَا يَغْدُو غَيْرَهَا؛ وَنَبِيٌّ يَرَى فِي النَّوْمِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَلَا يُعَايِنُهُ فِي الْيَقَظَةِ، وَلَمْ يُنْعَثْ إِلَى أَحَدٍ، وَعَلَيْهِ إِمَامٌ مِثْلُ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى لُوطٍ عليهما السلام؛ وَنَبِيٌّ يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَيُعَايِنُ الْمَلَكَ وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَى طَائِفَةٍ قُلُوبًا أَوْ كَثُرُوا كَيُؤَنَسَ - قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - لِيُؤَنَسَ: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ»<sup>٢</sup> قَالَ: يَزِيدُونَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا، وَعَلَيْهِ إِمَامٌ؛ وَالَّذِي يَرَى فِي نَوْمِهِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَيُعَايِنُ فِي الْيَقَظَةِ، وَهُوَ إِمَامٌ مِثْلُ أُولَى الْعِزِّ، وَقَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام نَبِيًّا، وَلَيْسَ بِإِمَامٍ حَتَّى قَالَ اللَّهُ<sup>٣</sup>: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي<sup>٤</sup> فَقَالَ<sup>٥</sup> اللَّهُ<sup>٦</sup>: «لَا يَنَالُ عَهْدِي

١. الظاهر البدوي من السند، عطف «درست بن أبي منصور عنه» على «هشام بن سالم»، فيروي أبو يحيى الواسطي عن هشام بن سالم تارة بلا واسطة، وأخرى بواسطة درست بن أبي منصور؛ فعليه ضمير «عنه» راجع إلى هشام بن سالم. لكن الخبر رواه الصَّفَّار في بصائر الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور الواسطي عنهما عليهما السلام، وورد في الاختصاص، ص ٢٢ أيضاً، وفيه: «أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور عنهما عليهما السلام». فعليه، لا يبعد القول بزيادة «قال أبو عبد الله عليه السلام» في السند. وأنه كان زيادة تفسيرية في حاشية بعض النسخ، ثم أدرج في المتن بتخيل سقوطه منه، فتأمل.

٢. في شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٦: «منبأ، أي من الإفعال». وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٤: «الظاهر أن «منبأ» اسم مفعول من أنبأه، أو نبأه، إذا أخبره».

٣. الصافات (٣٧): ١٤٧.

٤. في «ف، ب، ج، يس» وحاشية «ج، بف» و شرح صدر المتألهين والوافي: «منامه».

٥. في «ب، ج»، والوافي: «+ له».

٦. في «بر»: «قال».

٧. في «ب، ج، بر»: «- الله». وفي البصائر: «بأنه يكون في ولده كلهم» قال بدل «فقال الله».



الظَّالِمِينَ<sup>١</sup> مَنْ عَبْدَ صَنَمًا أَوْ وَثَنًا<sup>٢</sup>، لَا يَكُونُ إِمَامًا<sup>٣</sup>.

٤٤٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيًّا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ نَبِيًّا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ رَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهُ إِمَامًا، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ الْأَشْيَاءَ، قَالَ: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» قَالَ: «فَمِنْ عِظَمِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنْتَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»»، قَالَ: «لَا يَكُونُ السَّيْفِيَّةُ إِمَامًا النَّبِيِّ»<sup>٦</sup>.

٤٤١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ<sup>٧</sup>،

١ . البقرة (٢): ١٢٤.

٢ . في «بف»: «وثناً أو صنماً».

٣ . الاختصاص، ص ٢٢، بسنده عن محمد بن يعقوب، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ. بصائر الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي «الوافي»، ج ٢، ص ٦٨، ح ٥١١.

٤ . في «ف» والاختصاص: «أَنْ يَتَّخِذَهُ».

٥ . احتمل المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٥ كون «جمع» مجهولاً.

٦ . الاختصاص، ص ٢٢، بسند آخر «الوافي»، ج ٢، ص ٦٩، ح ٥١٢؛ البحار، ج ١٢، ص ١٢، ح ٣٦.

٧ . في «بس»، «بف، جر» - «عن محمد». وهذا ممَّا يُوَكِّد وقوع السقط في الأسناد بجواز النظر من لفظ إلى لفظ مشابه آخر، كما في سندنا هذا.

٨ . كذا في النسخ والطبوع، لكن الصواب إما زيادة «الخثعمي»؛ بأن كان في حاشية بعض النسخ كالتفسير لمحمد بن يحيى، فأدرج في المتن بتخيل سقوطه منه، وإما كونه مصحفاً من «الخزاز» فقد تكرر في رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى الخزاز في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢-٣٩٣.

وأما محمد بن يحيى الخثعمي فقد ذكر النجاشي في رجاله، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٣، أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام. ويؤيد ذلك أن أكثر روايات الخثعمي قد وردت عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، وروايته عنه عليه السلام بواسطتين غير

عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ<sup>١</sup>، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «سَادَةُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ خَمْسَةٌ، وَهُمْ أَوْلُو الْعَرْزِ مِنَ الرُّسُلِ وَعَلَيْهِمْ ذَارَبَ الرَّحَى<sup>٢</sup>: نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ»<sup>٣</sup>.

٤٤٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>٤</sup> أَبِي السَّفَاتِجِ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَبْدًا قَبْلَ أَنْ

معهود، كما أن أكثر رواياته رواها عنه إما ابن أبي عمير - وهو من مشايخ أحمد بن محمد الواقعي في السند - أو القاسم بن محمد، شيخ الحسين بن سعيد الذي نفسه من مشايخ أحمد بن محمد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢-٣٩٣.

هذا، وتبين مما مر وقوع الخلل في ما ورد في بعض الأسناد؛ من رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى الخثعمي.

١. في «بر»: «ابن أبي يعقوب». ولا يخفى ما فيه من السهو.
٢. قال في مرآة المعقول، ج ٢، ص ٢٨٦: «أي رعى النبوة والرسالة والشرعة والدين، وسائر الأنبياء تابعون لهم، فهم بمنزلة القطب للرحى. وقيل: كنى بالرحى عن الشرائع؛ لدورانها بين الأمم مستمرة إلى يوم القيامة».
٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشرائع، صدر ح ١٤٨٩، والمحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٣٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، ذيل الآية: «فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أَوْلُو الْعَرْزِ مِنَ الرُّسُلِ». كامل الزيارات، ص ١٧٩، الباب ٧٢، ضمن ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله وعلي بن الحسين عليهما السلام. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أن الأئمة ورثوا علم النبي، ...، ضمن ح ٦٠٢، والخصال، ص ٣٠٠، باب الخمسة، ح ٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام بصائر الدرجات، ص ١٢١، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله عليه السلام. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٠٠، ذيل الآية: «فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أَوْلُو الْعَرْزِ مِنَ الرُّسُلِ» من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. معاني الأخبار، ص ٥٠، ضمن الحديث الطويل ١، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف سير. راجع: علل الشرائع، ص ١٢٢، ح ٢. الوافي، ج ٢، ص ٧١، ح ٥١٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٤٧.

٤. في «ألف، ف، يح، بر» والبحار: «+ بن»، وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٣٧، الرقم ٣.

يَتَّخِذَهُ نَبِيًّا، وَ اتَّخَذَهُ نَبِيًّا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَ اتَّخَذَهُ رَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمَامًا، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَقَبَضَ يَدَهُ<sup>١</sup>، قَالَ لَهُ: يَا إِبْرَاهِيمُ «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا»<sup>٢</sup> فَمِنْ عِظَمِهَا فِي غَيْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: يَا رَبِّ<sup>٣</sup> «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»<sup>٤</sup>.

### ٣- بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ

١٧٦/١

٤٤٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا»<sup>٦</sup>: مَا الرَّسُولُ؟ وَ مَا النَّبِيُّ؟ قَالَ: «النَّبِيُّ: الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَ يَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَ لَا يُعَايِنُ الْمَلَكَ. وَ الرَّسُولُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَ يَرَى فِي الْمَنَامِ، وَ يُعَايِنُ الْمَلَكَ». قُلْتُ: الْإِمَامُ مَا مَنْزِلَتُهُ؟ قَالَ: «يَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَ لَا يَرَى، وَ لَا يُعَايِنُ الْمَلَكَ». ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ»<sup>٧</sup> (وَلَا مُحَدَّثٍ)<sup>٨</sup>.

١ . «وقبض يده» إما من كلام الراوي، أي قبض الإمام عليه السلام يده. أو من كلام الإمام عليه السلام، أي قبض إبراهيم عليه السلام يده، يعني قبض هذه الأشياء بيده، أو قبض المجموع في يده، أو قبض الله تعالى يد إبراهيم، وهو كناية عن كمال لطفه. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٥٠؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤٠؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٨٦.  
٢ . في «ف»+: «قال».  
٣ . في «ف»+: «وقبيل مني».  
٤ . البقرة (٢): ١٢٤.

٥ . الاختصاص، ص ٢٣، مرسلًا عن جابر عليه السلام الوافي، ج ٢، ص ٦٩، ح ٥١٣؛ البحار، ج ١٢، ص ١٢، ح ٣٧.

٦ . مريم (١٩): ٥١ و ٥٤. ٧ . الحج (٢٢): ٥٢.

٨ . احتمل الميرزا رفيعاكونه بياناً للمراد من الآية، واستبعده المجلسي. أنظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٤٣؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٨٨.

٩ . بصائر الدرجات، ص ٣٦٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، عن تغلب عن

٤٤٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَزَارٍ<sup>١</sup>، قَالَ:

كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمَعْرُوفِيُّ إِلَى الرَّضَاءِ<sup>٢</sup> جَعَلْتُ فِدَاكَ، أَخْبِرْنِي: مَا الْفَرْقُ  
بَيْنَ الرَّسُولِ وَ النَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: فَكَتَبَ أَوْ قَالَ: «الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَ النَّبِيِّ  
وَ الْإِمَامِ<sup>٣</sup> أَنَّ الرَّسُولَ: الَّذِي يَنْزِلُ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ جَبْرَائِيلُ، فَيَرَاهُ<sup>٥</sup>، وَ يَسْمَعُ كَلَامَهُ، وَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ  
الْوَحْيُ، وَ رُبَّمَا رَأَى فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ<sup>٦</sup>». وَ النَّبِيُّ<sup>٧</sup> رُبَّمَا سَمِعَ<sup>٨</sup> الْكَلَامَ، وَ رُبَّمَا  
رَأَى الشَّخْصَ وَ لَمْ يَسْمَعْ. وَ الْإِمَامُ هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ الْكَلَامَ، وَ لَا يَرَى الشَّخْصَ<sup>٩</sup>».

٤٤٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ  
الْأَخْوَلِ، قَالَ:

« زرارة؛ وفيه، ص ٣٧٠، ح ٨، عن أحمد بن محمد، عن الحجاج، عن ثعلبة عن زرارة؛ الاختصاص، ص ٣٢٨،  
عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، الوافي، ج ٢، ص ٧٣، ح ٥١٦؛ البحار، ج ١١،  
ص ٤١، ح ٤١.

١ . الخبر رواه الصّغار في بصائر الدرجات، ص ٣٦٩، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران، قال:  
كتب الحسن بن العباس بن معروف - والمذكور في البحار، ج ٢٦، ص ٧٥، ح ٢٨ نقلاً منه هو الحسن بن عباس  
المعروف - وورد الخبر في الاختصاص، ص ٣٢٨، عن الهيثم بن أبي مسروق وإبراهيم بن هاشم، عن  
إسماعيل بن مهران، قال: كتب الحسن بن العباس المعروف.

والظاهر أن إسماعيل بن مزار<sup>١</sup> في سندنا هذا محزف من إسماعيل بن مهران. وموجه كثرة روايات علي  
بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار؛ فإنه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مزار عن  
غير يونس بن عبد الرحمن فيما يروي إسماعيل بن مزار عن غير المعصوم. وقد ذكر الشيخ الطوسي إسماعيل  
بن مزار في رجاله، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٢ وقال: «روى عن يونس بن عبد الرحمن، روى عنه إبراهيم بن  
هاشم».

٢ . في «ف»: «+» «فقال».

٣ . في «ف» والبصائر: «+» «هو».

٤ . يجوز فيه وفيما يأتي المبني للمفعول أيضاً من الإفعال.

٥ . في الاختصاص: «+» «ويكلمه».

٦ . في «ف»: «+» «هو الذي».

٧ . في «بر» و شرح صدر المتألهين والبصائر: «يسمع».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٣٦٩، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٣٢٨، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران  
الوافي، ج ٢، ص ٧٤، ح ٥١٧؛ البحار، ج ١١، ص ٤١، ح ٤٢.

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّسُولِ وَ النَّبِيِّ وَ الْمُحَدَّثِ.

قَالَ: «الرَّسُولُ<sup>١</sup>: الَّذِي يَأْتِيهِ جَنْزِيلٌ قَبْلًا<sup>٢</sup>، فَيَزَاهُ، وَ يَكَلِّمُهُ، فَهَذَا<sup>٣</sup> الرَّسُولُ.

وَ أَمَّا النَّبِيُّ، فَهُوَ الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ، وَ نَحْوَ مَا كَانَ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام مِنْ أَسْبَابِ النُّبُوَّةِ قَبْلَ الْوَحْيِ حَتَّى أَتَاهُ جَنْزِيلٌ عليه السلام مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِالرَّسَالَةِ، وَ كَانَ مُحَمَّدٌ عليه السلام - جِئَ جُمُعَ لَهُ النُّبُوَّةُ، وَ جَاءَتْهُ الرِّسَالَةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - يَجِيئُهُ بِهَا جَنْزِيلٌ، وَ يَكَلِّمُهُ بِهَا قَبْلًا، وَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ جُمِعَ لَهُ النُّبُوَّةُ، وَ يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَ يَأْتِيهِ الرُّوحُ، وَ يَكَلِّمُهُ، وَ يُحَدِّثُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ يَرَى<sup>٤</sup> فِي النِّيْقَظَةِ.

وَ أَمَّا الْمُحَدَّثُ، فَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ، فَيَسْمَعُ، وَ لَا يَغَايِنُ<sup>٥</sup>، وَ لَا يَرَى فِي مَنَامِهِ<sup>٦</sup>.

١٧٧/١ ٤٤٦ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ<sup>٧</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ بَرْزِيذٍ:

١. في «ج»: وشرح صدر المثاليين: «هو».

٢. تقول: رأيتُه قَبْلًا وَ قَبْلًا وَ قَبْلًا، أي عياناً و مقابلةً. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٨١ (قبل).

٣. في «ف»: «هو». ٤. في البصائر: «رأه».

٥. في «ب»: «فلا يغايين».

٦. بصائر الدرجات، ص ٣٧٠، ح ٩، وفيه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ محبوب، عَنْ الْأَحْوَلِ قَالَ:

سمعت زيارته يسأل أبا جعفر عليه السلام ... مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٧٢-٣٧٨، ح ٣، ١٠، ١٣

و ١٩؛ والاختصاص، ص ٣٢٩. الوافي، ج ٢، ص ٧٤، ح ٥١٨؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٦، ح ٢٧.

٧. في السند جهتان من الغرابة:

الأولى: عدم معهودية رواية علي بن حسان عن ابن فضال.

والثانية: أن لم نجد رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان، في موضع.

ففي السند خلل لا محالة. وأما كيفية وقوع الخلل فتتضح بالرجوع إلى بصائر الدرجات؛ فقد روى الضمَّار الخبر

في بصائر الدرجات، ص ٣٧١، ح ١١، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن يعقوب الهاشمي،

عن هارون بن مسلم - والصواب مروان بن مسلم كما في البحار، ج ٢٦، ص ٧٦، ح ٣١ وكما في رجال

النجاشي، ص ٤١٩، الرقم ١١٢٠، من رواية علي بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم كتابه - عن بريد.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام فِي قَوْلِهِ <sup>١</sup> عَزَّ وَجَلَّ <sup>٢</sup>: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ <sup>٣</sup> (وَلَا مُحَدِّثٍ)» قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، لَيْسَتْ هَذِهِ قِرَاءَتُنَا، فَمَا الرُّسُولُ وَالنَّبِيُّ وَالْمُحَدِّثُ؟

قَالَ: «الرُّسُولُ: الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ الْمَلَكُ، فَيُكَلِّمُهُ. وَالنَّبِيُّ هُوَ الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَتِ التَّبَوُّهُ وَالرِّسَالَةُ لِوَاحِدٍ. وَالْمُحَدِّثُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتُ، وَلَا يَرَى الصُّورَةَ».

قَالَ: قُلْتُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي رَأَى فِي النَّوْمِ حَقٌّ، وَأَنَّهُ مِنَ الْمَلَكِ؟ قَالَ: «يُوقَفُ لِذَلِكَ <sup>٤</sup> حَتَّى يَعْرِفَهُ، لَقَدْ خَتَمَ اللَّهُ بِكِتَابِكُمْ الْكُتُبَ، وَخَتَمَ بِنَبِيِّكُمْ الْأَنْبِيَاءَ» <sup>٥</sup>.

«وقد ابتدأ السند السابق على هذا السند في بصائر الدرجات هكذا: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ». ومضمون الخبرين قريب جداً.

هذا، والظاهر أَنَّ الكليني راجع بصائر الدرجات لأخذ الخبرين - كما هو ذابهُ في كثير من روايات كتاب الحجّة - فوقع السقط والخلط بين سندي الخبرين المذكورين في البصائر حين الأخذ.

ثم إنه تبين أيضاً وقوع التصحيف في عنوان «محمّد بن الحسين» وأنَّ الصواب «محمّد بن الحسن» والمراد به الصَّفَّار، يؤيّد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٥٢٦ و ٦٢٨ و ٧١٣ و ١٢٥٨، من رواية محمّد بن يحيى وأحمد بن محمّد متعاطفين عن محمّد بن الحسن. وهذه الأخبار كلّها مذكورة في بصائر الدرجات، مأخوذة منه، على الظاهر.

١. في حاشية «ج»: «قول الله».

٢. في «ب»، «ج»، «ض»، «بج»، «بر»، «بف»، «جَلَّ وَعَزَّ».

٣. الحجّ (٢٢): ٥٢. ٤. في «ج»: «المنام».

٥. في البصائر، ص ٣٧١: «يوقع علم ذلك» بدل «يوقَفُ لذلك».

٦. في «ف»: «ولقد».

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٧١، ح ١١، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم، عن بريد. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٢١، ح ٩٨، ص ٣٧٢، ح ١٣؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب في أَنَّ الأئمة بمن يشبهون... ح ٧٠٦؛ والاختصاص، ص ٣٢٩، الوافي، ج ٢، ص ٧٥، ح ٥١٩؛ البحار، ج ٢٦، ص ٧٧، ذيل ح ٣١.

#### ٤- بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ<sup>١</sup>

٤٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرُّقْيِيِّ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ<sup>٢</sup> حَتَّى<sup>٣</sup>

يُعْرِفَ<sup>٤</sup>».

٤٤٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، قَالَ:

«سَمِعْتُ الرِّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ - غَرَوْ جَلَّ -

عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتَّى<sup>٦</sup> يُعْرِفَ<sup>٧</sup>»<sup>٨</sup>.

٤٤٩ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ

سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارٍ<sup>٩</sup>:

عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ

١ . في شرح صدر المتألهين: «بالإمام».

٢ . في حاشية «ض، بيع، بس» والاختصاص: «+» «حتى».

٣ . في «بس» والاختصاص: «-» «حتى».

٤ . في «ب، ف»: «يعرف». وفيه وجوه: «يعرف» أي حتى يعرف الإمام الناس ما يحتاجون إليه وما ينبغي من العقائد والأحكام؛ أو «يعرف»: أو «يعرف»: أي حتى يعرف الله تعالى، أو الإمام، أو الحق والباطل، أو الدين. وكذا ما يأتي. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤٨؛ الوافي، ج ٢، ص ٦١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٣.

٥ . الاختصاص، ص ٢٦٩، عن داود الرقي الوافي، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩٠.

٦ . في «بس» والاختصاص: «+» «حتى».

٧ . في «ب»: «يعرف». وفي قرب الإسناد: «يعرفونه».

٨ . قرب الإسناد، ص ٣٥١، ح ١٢٦٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٦٨، مرسلًا.

عن الرضا عن أبي جعفر عليه السلام «الوافي»، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩١.

٩ . في «و» وحاشية «ج، بيع»: «عمار». وفي «بيع»: «عباد».

حَتَّىٰ يُعْرِفَ ٢.

٤٥٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ قِيٍّ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ

أَبَانِ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الْحُجَّةُ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَ مَعَ الْخَلْقِ، وَ بَعْدَ الْخَلْقِ»<sup>٤</sup>

## ٥- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ

١٧٨/١

٤٥١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ،

عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: تَكُونُ<sup>٥</sup> الْأَرْضُ لَيْسَ فِيهَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: يَكُونُ

إِمَامَانِ؟<sup>٦</sup> قَالَ: «لَا، إِلَّا وَ أَحَدُهُمَا صَامِتٌ»<sup>٧</sup>

٤٥٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ

وَ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

١ . في «بس»: «حي».

٢ . في «ب»: «ج»: «يعرف». وفي حاشية «ج»: «+» «الخلق».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٣، عن عباد بن سليمان الوافى، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩٢.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ١؛ كمال الدين، ص ٢٢١، ح ٥، بسندهما عن محمد بن خالد البرقي. كمال

الدين، ص ٢٢٢، ح ٣٦، بسند آخر الوافى، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩٣.

٥ . في «بف»: «يكون». ٦ . في كمال الدين، ص ٢٢٣: «+» «في وقت واحد».

٧ . كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٧، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٢٣، ح ٤١؛

و ص ٤١٦، ضمن ح ٩، بسند آخر؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٥١١، ح ٢٠، بسند آخر؛ وفيه، ص ٥١٦،

ح ٤٤، بسند آخر مع زيادة في آخره؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي جعفر

الثاني ﷺ، ح ٨٣٩، وباب ما يفصله بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح ٩٣٢؛ والإرشاد، ج ٢،

ص ٢٧٧، بسند آخر عن الرضا ﷺ، مع زيادة في آخره، وفي كلّ المصادر -إلا كمال الدين، ح ١٧- مع اختلاف

بسير الوافى، ج ٢، ص ٦٣، ح ٤٩٤.



عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو<sup>١</sup> إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ<sup>٢</sup>، كَيْمَا<sup>٣</sup> إِنْ زَادَ الْمُؤْمِنُونَ شَيْئاً، رَدَّهَمْ<sup>٤</sup>، وَإِنْ نَقَصُوا شَيْئاً، أَتَمَّهُ لَهُمْ<sup>٥</sup>».

٤٥٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْلِيِّ<sup>٦</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْغَامِرِيِّ<sup>٧</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا زَالَتْ<sup>٨</sup> الْأَرْضُ إِلَّا وَلِلَّهِ فِيهَا الْحِجَّةُ<sup>٩</sup>».

١. «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو» أي لا تخلو من الخلق، من الخلوة. والمراد: أَنَّ آخر من يموت هو الحجة، هذا هو الأظهر عند المجلسي. أو لا تخلو عن إمام سابق إلا وفيها إمام لاحق. أو لا تخلو من أحد. أو لا تمضي، من خلا فلان: إذا مضى، أو لا تكثر نباتها ولا تنبت حشيشها، من أَخْلَتْ الْأَرْضُ، إذا كثر خلاها وهو النبات الرطب. أنظر:

شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٥.

٢. في الغيبة والبصائر، ص ٣٣٢؛ «عالم». وفي البصائر، ص ٤٨٦؛ «حجة».

٣. في «بر»: «كي».

٤. في البصائر، ص ٣٣٢؛ «كلما زاد». وفي البصائر، ص ٤٨٦؛ «كيما ازداد».

٥. في البصائر، ص ٣٣٢؛ «إلى الحق».

٦. الغيبة للنعمان، ص ١٣٨، ح ٣ عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمار؛ وفيه، ص ٣٣٢، ح ٧، بسنده عن إسحاق بن عمار. وفيه، ص ٣٣١، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٩، ح ٢٢؛ والاختصاص، ص ٢٨٨، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٣١، ح ٢؛ و ص ٣٣٢، ح ٦؛ وكمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١١؛ و ص ٢٢٨، ح ٢٣. الوافي، ج ٢، ص ٦٣، ح ٤٩٥.

٧. في المحاسن، ص ٢٣٦، ح ٢٠٢، عن علي بن الحكم، عن الربيع بن محمد المسلمي، وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، ح ١، بسنده عن علي بن الحكم، عن ربيع بن محمد المسلمي، لكن المذكور في جميع نسخ المحاسن، هو المسلمي - كما صرح به في حاشية المحاسن، ج ٢، طبعة الرجائي، ص ٣٦٨، ذيل ح ٨٠٢ - والمذكور في البحار، ج ٢٣، ص ٤١، ذيل ح ٧٨، نقلاً من البصائر هو المسلمي، وهو الصواب. والمُسْلِي - بضم الميم وسكون السين - منسوب إلى بني مُسْلِيَة، وهي قبيلة من بني الحارث. راجع: الإكمال لابن ماکولا، ج ٧، ص ١٩٥؛ الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ٢٩٥.

٨. في «ض»: «القاري». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٢؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٩٠.

٩. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٥: «قوله عليه السلام: ما زالت الأرض، ما زال يزول فعلاً تاماً، أي من حال إلى حال؛ فإنَّ الأرض دائماً في التغير والتبدل. أو من زال يزال فعلاً ناقصاً، فكلمة إلا زائدة».

١٠. في الغيبة: «حجة».

يَعْرِفُ<sup>١</sup> الْخَلَالَ<sup>٢</sup> وَ الْخَزَامَ، وَ يَدْعُو النَّاسَ<sup>٣</sup> إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ<sup>٤</sup>.

٤٥٤ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَبْقَى<sup>٥</sup> الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا»<sup>٦</sup>.

٤٥٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام<sup>٧</sup>، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَدَعْ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَالِمٍ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ

يَعْرِفَ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ»<sup>٨</sup>.

٤٥٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

١. ظاهر صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٦١، كون «يعرف» من المجزّد معلوماً؛ حيث قال: «أي عرفاناً شهودياً عن كشف إلهي وإلهام، لا بطريق استفادة بشرية، ورواية سمعية، أو اجتهدا درسمي، أو استنباط فكري».

٢. في «بر»: «بالخلال». ٣. في البصائر والغيبة وكمال الدين: «- الناس».

٤. المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٢٠٢. وفي الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٤، عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، صدر ح ١، عن أحمد بن محمد؛ كمال الدين، ص ٢٢٩، صدر ح ٢٤، بسنده عن ربيع بن محمد الملسي. الوافي، ج ٢، ص ٦٣، ح ٤٩٦.

٥. في «بح»: «أتبقى».

٦. الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٥، عن الكليني، عن بعض رجاله، عن أحمد بن مهران. بصائر الدرجات، ص ٤٨٥، ح ٥، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٤، وعلل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٢، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٤٩٧.

٧. في الغيبة وكمال الدين: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٨. الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٦، عن الكليني... عن أبي عبد الله عليه السلام. كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١٢، بسنده عن محمد بن عيسى... عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٣١، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٥، ح ٤؛ و ص ١٩٩، ح ٢٢؛ والاختصاص، ص ٢٨٨، بسند آخر عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. بصائر الدرجات، ص ٣٣١، ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي البصائر، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٢٨٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٤٩٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَاعْظَمُ مِنْ أَنْ يَتْرَكَ الْأَرْضَ بِغَيْرِ إِمَامٍ عَادِلٍ»<sup>١</sup>.

٤٥٧ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ؛ وَ<sup>٢</sup> عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَهْشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ يَثُوبَ بْنِ<sup>٣</sup> مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:

«أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: «اللَّهُمَّ، إِنَّكَ لَا تَخْلِي أَرْضَكَ مِنْ حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ»<sup>٤</sup>. ٤٥٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «وَاللَّهِ، مَا تَرَكَ اللَّهُ أَرْضاً مُنْذُ قَبَضَ اللَّهُ<sup>٥</sup> أَدَمَ» ١٧٩/١

١. بصائر الدرجات، ص ٤٨٥، ح ٣؛ وكمال الدين، ص ٢٢٩، ح ٢٦؛ و ص ٢٣٤، ح ٤٣، بسند آخر عن علي بن أبي حمزة - الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٤٩٩.

٢. في السند تحويل يعطف عليه السلام بن إبراهيم عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة و هشام بن سالم، عن علي عليه السلام بن محمد عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة.

٣. في «ف»: «عَمَّنْ حَدَّثَهُ». ٤. في «بف» و الوافي: «عن».

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب نادر من حال الغيبة، ضمن ح ٨٩٠، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن أبي أسامة، عن هشام؛ ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة؛ وفيه، باب في الغيبة، ضمن ح ٩٠٣، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى وغيره عن أحمد بن محمد؛ وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٥، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٣٠٢، ح ١٠، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي إسحاق الهمداني، عن ثقة من أصحابنا، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفيه، ص ٣٠٢، ح ١١، بسند آخر عن الصادق عليه السلام مع اختلاف، وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره. كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن الحسن عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله - الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٥٠٠.

٦. هكذا في «ب»، ج، ض، بس، بف، والوافي والبصائر والغيبة والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- والله».

إِلَّا وَ فِيهَا إِمَامٌ يَهْتَدَى بِهِ إِلَى اللَّهِ، وَ هُوَ حُجَّتُهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَ لَا تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ حُجَّةً لِلَّهِ عَلَى عِبَادِهِ.<sup>٢</sup>

٤٥٩ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ، وَ أَنَا وَ اللَّهُ ذَلِكَ الْحُجَّةُ».<sup>٣</sup>

٤٦٠ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟  
قَالَ: «لَوْ بَقِيَتِ الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ، لَسَاخَتْ».<sup>٤</sup>

١ . في «بر»: «لا يبقى».

٢ . النبية للنعماني، ص ١٣٨، ح ٧، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٤٨٥، ح ٤، عن محمد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١١، بسنده عن محمد بن عيسى رفعه إلى أبي حمزة. وفي المحاسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٤٥، ح ٢، بسندهما عن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة في أوله وآخره. وفي علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٣؛ ورجال الكشي، ص ٣٧٢، ح ٦٩٨، بسند آخر عن ذريح، عن الصادق عليه السلام؛ كمال الدين، ص ٢٢٠، ح ٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٣٠، ح ٢٨، بطريقين آخرين عن ذريح عن الصادق عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره، وفي كلها - إلا البصائر والنية - إلى قوله: «وهو حجته على عباده». وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٥٠١. ٣ . كمال الدين، ص ٢٢٢، ح ٩، بسند آخر عن الحسن بن علي العسكري عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٣.

٤ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف، و شرح صدر المتألهين والوافي والبصائر والعلل. وفي «و» والمطبوع: «أتبقى».

٦ . في حاشية «ف»: «+ الأرض». وقوله: «لساخت»، أي انخفضت بأهلها وذهبت بهم، أو رُسِبَتْ، أي ذهب في الماء وغاصت وغابت. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧ (سوخ).

٧ . النبية للنعماني، ص ١٣٨، ح ٨، عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٢، عن محمد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٥، بسنده عن محمد بن عيسى، عن محمد بن الفضل، عن أبي حمزة. وفيه، ص ١٩٨،

- ٤٦١ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَضَائِلِ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَبْقَى<sup>١</sup> الْأَرْضَ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا».  
قُلْتُ: فَإِنَّا نَرَوُّهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٢</sup> أَنَّهَا لَا تَبْقَى بِغَيْرِ إِمَامٍ إِلَّا أَنْ يَسْخَطَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى الْعِبَادِ<sup>٣</sup>؟  
فَقَالَ: «لَا، لَا تَبْقَى<sup>٤</sup>، إِذَا لَسَاخَتْ<sup>٥</sup>».
- ٤٦٢ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ أَبِي هُرَاسَةَ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٦</sup>، قَالَ: «لَوْ أَنَّ الْإِمَامَ رَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ سَاعَةً، لَمَاجَتْ<sup>٧</sup> بِأَهْلِهَا كَمَا<sup>٨</sup>  
يَمُوجُ الْبَحْرُ<sup>٩</sup> بِأَهْلِهِ».

- 
- ١٦٦ ح ١؛ وكمال الدين، ص ٢٠١، ح ١؛ والغيبة للطوسي، ص ٢٢٠، ح ١٨٢، بسندها عن محمد بن عيسى بن عبيد  
ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن الفضيل - في الغيبة: محمد بن الفضل - عن أبي حمزة  
الثمالي، علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ١٨، بسنده عن محمد بن الفضيل. الغيبة للنعمان، ص ١٤١، ضمن ح ٢،  
بسنده آخر؛ كمال الدين، ج ١، ص ٢٠٤، صدر ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>٦</sup>؛ كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن  
الحديث، بسند آخر، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٢.
١. في «ب»: «تبقى» بدون همزة الاستفهام.
٢. في شرح صدر المتألهين، ص ٤٦٣: «وقوله: أو على العباد. هذا الترديد شك من الراوي، أو من محمد بن  
الفضيل».
٣. في «ض، بع»: «والأرض». وفي الغيبة: «والأرض بغير إمام ولو بقيت».
٤. الغيبة للنعمان، ص ١٢٩، ح ٩، عن الكليني. وفي كمال الدين، ص ٢٠١، ح ٢؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٨،  
ح ١٧، بسند آخر عن محمد بن الفضيل. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ١؛ و«ص ٤٨٩، ح ٦؛ وعلل  
الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٥؛ و«ص ١٩٨، ح ١٩؛ و«عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٢٠٢،  
ح ٥؛ و«ص ٢٠٣، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ١ و ٤، بسند آخر،  
مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٤. ٥. في «ب، ض، ف، بر»: «بن إبراهيم».
٦. في الغيبة والبصائر: «لساخت».
٧. في «ج»: «وكان».
٨. «ماجت البحر» أي اضطربت أمواجه، وموج كل شيء اضطرابه. والباء في كلا الموضعين بمعنى «مع» أو  
للتعدي. أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٠ (موج)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٤.
٩. الغيبة للنعمان، ص ١٣٩، ح ١٠، عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٣، عن محمد بن عيسى؛

٤٦٣ / ١٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ <sup>١</sup> الرِّضَا عليه السلام: هَلْ تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: إِنَّا نَرَوْنِي أَنَّهَا لَا تَبْقَى إِلَّا أَنْ يَسْخَطَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْعِبَادِ؟

قَالَ: «لَا تَبْقَى» <sup>٢</sup>، إِذَا لَسَاخَتْ» <sup>٣</sup>.

## ٦- بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ

٤٦٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ

ابْنِ الطَّيَّارِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا

الْحُجَّةَ» <sup>١</sup>.

◀ كمال الدين، ص ٢٠٢، ح ٣، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد؛ وفيه، ص ٢٠٣، ح ٩، بسنده عن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبد الله المؤمن والحسن بن علي بن فضال، عن أبي هريرة. وفيه، ص ٢٠٢، ذيل ح ٦، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٦.

١. في «ب» والبصائر والغيبة: - «أبا الحسن».

٢. في «ج»: + «الأرض».

٣. الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ١١ عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٩، ح ٧، عن الحسين بن محمد. وفي علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ٢٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٣، بسندهما عن المعلى بن محمد. وفي كمال الدين، ص ٢٠٤، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٨، ح ٢١ بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٥.

٤. في الغيبة: «الثاني منها» بدل «أحدهما».

٥. في «بر» والبصائر، ح ٣: + «على صاحبه». وفي البصائر، ح ٤: + «ولو ذهب أحدهما بقي الحجّة».

٦. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٤ عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن، عن ابن سنان، عن ابن عمارة بن طيار، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة في آخره: «الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ١، بسنده عن محمد بن سنان، عن أبي عمارة حمزة بن الطيار. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٥، عن محمد بن عيسى عن أبي عمارة بن طيار. الوافي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٧».

٤٦٥ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>١</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّائِرِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>، قَالَ: «لَوْ بَقِيَ<sup>٢</sup> اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ عَلَى صَاحِبِهِ»<sup>٣</sup>.

● مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى؛ مِثْلَهُ. ١٨٠ / ١

٤٦٦ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخُشَّابِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ كَرَّامٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>: «لَوْ كَانَ النَّاسُ رَجُلَيْنِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْإِمَامَ». وَ قَالَ: «إِنْ أَجَزَ مَنْ يَمُوتُ الْإِمَامُ؛ لَثَلَا يَخْتَجُّ أَحَدٌ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنَّهُ تَرَكَهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لِلَّهِ عَلَيْهِ»<sup>٤</sup>.

٤٦٧ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ

١ . قد أكثر أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى بقرينة رواية محمد بن يحيى عنه - من الرواية عن محمد بن سنان، بل أكثر روايات محمد بن سنان قد وردت عن طريق أحمد بن محمد بن يحيى بن عيسى. وهذا واضح لمن نتبع الأسناد. ولم نجد توسط محمد بن عيسى بن عبيد بينهما إلا في هذا المورد وما ورد في التهذيب، ج ٩، ص ٨٨ ح ٣٧٥ من رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن محمد بن سنان، لكن الظاهر زيادة «عن محمد بن عيسى» في سند التهذيب؛ فإن الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ١١٥٢٢، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، كما لم ترد عبارة «عن محمد بن عيسى» في بعض نسخ التهذيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٠١-٣٠٣.

هذا، وقد استظهر العلامة السيد موسى الشيرازي دام ظلّه في تعليقه على السند - تحريف «أحمد بن محمد» وأن الصواب في العنوان هو «محمد بن أحمد»، كما في الطبعة القديمة من غيبة النعماني، وأيد ذلك بكثرة رواية محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن سنان بواسطة محمد بن عيسى بن عبيد.

٢ . في الغيبة: «في الأرض».

٣ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ٢، بطريقين: الأول: عن الكليني، عن عِدَّةٍ مِنْ رِجَالِهِ وَأَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ... وَالْآخَرُ: عن الكليني، عن محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى. بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن علي بن إسماعيل، عن ابن سنان. الوافي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٨.

٤ . الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٣ عن الكليني. علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٦، بسنده عن ابن الخشاب «الوافي»، ج ٢، ص ٦٧، ح ٥٠٩؛ البحار، ج ٥٣، ص ١١٤، ح ٢٠.

ابن سنان<sup>١</sup>، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ الطَّيَّارِ<sup>٢</sup>، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَنْبَقِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ، أَوْ الثَّانِي الْحُجَّةَ<sup>٣</sup>، الشُّكُّ<sup>٤</sup> مِنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٥</sup>».

٤٦٨ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ<sup>٦</sup> فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ الْإِمَامُ<sup>٧</sup> أَحَدَهُمَا<sup>٨</sup>».

## ٧- بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ وَالرَّدِّ إِلَيْهِ

٤٦٩ / ١ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، قَالَ:

١ . في الغيبة: «عن محمد بن سنان».

٢ . في «بحر»، بس: «وكمال الدين»، ص ٢٠٣: «عن حمزة الطيار».

٣ . في «ض»: «أو الثاني الحجّة».

٤ . الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٤ عن الكليني. كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١٠، بسنده عن محمد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٣٢، ح ٣٨، بسنده عن محمد بن سنان، عن حمزة بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام إلى قوله: «ولكان أحدهما الحجّة» مع زيادة في آخره. وفيه أيضاً، ص ٢٣٠، ح ٣٠، بسند آخر عن حمزة بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٧.

٥ . في «ف»: «والشك».

٦ . في كمال الدين: «الشك من محمد بن سنان».

٧ . في «ب»: «ولو لم يبق».

٨ . في البصائر: «الدنيا».

٩ . في «بحر»: «الحجّة على صاحبه بدل «الإمام». وفي الغيبة: «أحدهما الإمام».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ٢، عن الهيثم النهدي. الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٥ عن الكليني. كمال الدين، ص ٢٣٢، ح ٣٨، بسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢، ص ٦٧، ح ٥١٠.



حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا يَعْبُدُ اللَّهُ مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ، فَأَمَّا مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ<sup>٢</sup> فَأَنَّمَا يَعْبُدُهُ هَكَذَا<sup>٣</sup> ضَلَالًا<sup>٤</sup>».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَمَا مَعْرِفَةُ اللَّهِ؟

قَالَ: «تَصْدِيقُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَصْدِيقُ رَسُولِهِ عليه السلام، وَمُؤَالَاةُ عَلِيِّ عليه السلام، وَ الْإِثْتِمَامُ<sup>٥</sup> بِهِ وَبِإِمَامَةِ الْهُدَى عليه السلام، وَ النَّبَازَةُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَدُوِّهِمْ، هَكَذَا يَعْرِفُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>٦</sup>.

٤٧٠ / ٢. الْحَسَنِ، عَنْ مُعَلَّى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَدْنِيَّةَ، قَالَ:

حَدَّثَنَا غَيْرٌ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَعْرِفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَ الْإِمَامَةَ كُلَّهُمْ وَ إِمَامَ زَمَانِهِ، وَ يَزِدَّ إِلَيْهِ، وَ يُسَلِّمَ لَهُ. ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ يَعْرِفُ الْآخِرَ وَ هُوَ يَجْهَلُ الْأَوَّلَ؟»<sup>٧</sup>.

١. في «ب»: «حَدَّثَنِي». ٢. في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «لا يعرفه».

٣. «هكذا»: إشارة إلى عبادة أكثر الناس الذين يعبدون الله تعالى بزعمهم من دون بصيرة ومعرفة، ومن دون اقتداء بإمام ذي بصيرة. وذكروا وجوهاً أخر. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٦٧؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ الوافي، ج ٢، ص ٩٨٠؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

٤. «الضلال»: الضياع والهلاك. يقال: ضل الشيء يضلُّ ضلالاً، أي ضاع وهلك. و«ضلالاً» تمييز لنسبة «بعده»، أو حال عن فاعله على المبالغة. وفي حاشية بدر الدين: «ضلالاً» جمعاً، واحتمله المجلسي. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٤٨ (ضلل)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

٥. في «ف»، ض، وحاشية «بج»: «رسول الله».

٦. «الائتمام»: الاقتداء. يقال: اتسم به، أي اقتدى به. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦٥ (أمم).

٧. تفسير اليتاشي، ج ٢، ص ١١٦، ح ١٥٥ عن أبي حمزة الشمالي مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢، ص ٨٠ ح ٥٢١.

٨. الوافي، ج ٢، ص ٨١ ح ٥٢٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٧.

٤٧١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ مِنْكُمْ وَاجِبَةً عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ؟ ١٨١/١  
فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - بَعَثَ مُحَمَّدًا عليه السلام إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ رَسُولًا وَحَجَّةً لِلَّهِ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ فِي أَرْضِهِ، فَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، وَاتَّبَعَهُ، وَصَدَّقَهُ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ مِنَّا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ<sup>٢</sup> وَ يَعْرِفْ<sup>٣</sup> حَقَّهُمَا، فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ<sup>٤</sup> وَ يَعْرِفُ<sup>٥</sup> حَقَّهُمَا؟»

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَ يَصَدِّقُ رَسُولَهُ فِي جَمِيعِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ؟ أَيْجِبُ<sup>٦</sup> عَلَى أَوْلَئِكَ حَقَّ مَعْرِفَتِكُمْ؟

قَالَ: «نَعَمْ، أَلَيْسَ هَؤُلَاءِ يَعْرِفُونَ فَلَانًا وَ فَلَانًا؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «أَتَرَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ فِي قُلُوبِهِمْ مَعْرِفَةَ هَؤُلَاءِ؟ وَاللَّهِ، مَا أَوْقَعَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا الشَّيْطَانُ، لَا وَاللَّهِ، مَا أَلْهَمَ الْمُؤْمِنِينَ حَقَّنَا إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ»<sup>٧</sup>.

٤٧٢ / ٤. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

١. في «ب»: «ورسوله».

٢. في حاشية «ب»: «ولم يصدق رسوله».

٣. عطف على «يصدق». وفي «ض، ف» وشرح صدر المتألهين: «ولم يعرف».

٤. في الوافي و «مرآة العقول»: «تجب». في «ف، ج، ب»: «برسوله».

٥. في «ض، ف» وشرح صدر المتألهين: «لم يعرف». وقوله: «يعرف حَقَّهُمَا» في الموضوعين معطوف على المنفَى لا النفي، إلا أنه في الأول مجزوم وفي الثاني مرفوع. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٩؛ الوافي، ج ٢، ص ٨٢.

٦. هكذا في «ب، ج، ض، ف، ب، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «يجب» بدون الهمزة.

٧. في حاشية «ف، ب»: «+ «وفلانا».

٨. في «ب»: «ولا».

٩. الوافي، ج ٢، ص ٨١، ح ٥٢٣.

أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا يَعْرِفُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَ يَعْبُدُهُ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَ عَرَفَ إِمَامَهُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ؛ وَ مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَ لَا يَعْرِفُ<sup>١</sup> الْإِمَامَ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ<sup>٢</sup>، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ وَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ هَكَذَا - وَ اللَّهُ - ضَلَالًا<sup>٣</sup>».

٤٧٣ / ٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُنْهُوْرٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْأَيْمَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِمَامًا، ثُمَّ كَانَ الْحَسَنُ عليه السلام إِمَامًا، ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنُ عليه السلام إِمَامًا، ثُمَّ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِمَامًا<sup>٤</sup>، ثُمَّ كَانَ<sup>٥</sup> مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام إِمَامًا، مِنْ أَتَكَرَ ذَلِكَ، كَانَ كَمَنْ أَتَكَرَ مَعْرِفَةَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - وَ مَعْرِفَةَ رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله».

ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ<sup>٦</sup> جُعِلْتَ فِدَاكَ، فَأَعَدَّتْهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ:

١ . في «ب، ج، ض، ي، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألهين والوافي و مرآة العقول «ويعرف». قال المجلسي في الأخير: «ويعرف الإمام، الواو للحال عن المنفي أو النفي داخل على مجموع المعرفتين». وفي الوسائل: «وما يعرف».

٢ . قال صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٦٩: «وقوله: هَكَذَا وَ اللَّهُ، جملة اسمية مؤكدة بالقسم، أي حاله في المعرفة والعبادة هَكَذَا وَ اللَّهُ. وقوله: ضَلَالًا، حال أو تمييز، والعامل معنى الإشارة. ويدل هذا الحديث على توقّف معرفة الله تعالى على معرفة الإمام عليه السلام وبالعكس، فيوهم دوراً مستحيلاً. وكذا قوله عليه السلام: «إِنَّمَا يَعْرِفُ اللَّهَ الْإِنْسَانُ إِذَا عَلِمَ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى نَفْسِهِ، فَيُؤْمِنُ بِمَا فِي نَفْسِهِ» و يرتفع التوهم باختلاف مراتب المعرفة. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٦٩.

٣ . الوافي، ج ٢، ص ٨٢، ح ٥٢٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣٠٢.

٤ . في «ب» -: «إِمَامًا».

٥ . في «ب، بر، بس، بف» -: «إِمَامًا».

٦ . في «ب» -: «وَ أَنْتَ».

٧ . في «ج، ض، ف، ي، و» الوافي: «رسول الله». وفي شرح صدر المتألهين: «الرسول».

٨ . قوله: «ثُمَّ أَنْتَ»: إِمَامًا تصديق، أي إخبار بإذعانه وتصديقه بإمامته. أو استفهام. وال سكوت على الأول تقرير،

لي<sup>١</sup>: «إِنَّمَا حَدَّثْتُكَ<sup>٢</sup> لِيَتَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي أَرْضِهِ»<sup>٣</sup>.

٤٧٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَكُونُونَ صَالِحِينَ حَتَّى تَعْرِفُوا، وَلَا تَعْرِفُوا<sup>٤</sup> ١٨٢/١ حَتَّى تَصَدَّقُوا، وَلَا تَصَدَّقُوا<sup>٥</sup> حَتَّى تَسْلَمُوا<sup>٦</sup> أَبْوَاباً<sup>٧</sup> أَرْبَعَةً<sup>٨</sup> لَا يَضِلُّ أُولُهَا إِلَّا بِآخِرِهَا، ضَلَّ أَصْحَابُ الثَّلَاثَةِ، وَتَاهُوا تَبْهًا<sup>٩</sup> بَعِيداً<sup>١٠</sup>؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَلَا يَقْبَلُ<sup>١١</sup> اللَّهُ<sup>١٢</sup> إِلَّا الْوَفَاءَ<sup>١٣</sup> بِالشَّرْوَطِ وَالْعَهْدِ، فَمَنْ<sup>١٤</sup> وَفَى لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ<sup>١٥</sup> -

«وعلى الثاني للتحفة أو أمر آخر. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٣؛ الوافي، ج ٢، ص ٨٣؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٤.

١. في «ض بس»: «لي».

٢. في «بس» وحاشية وج: «أحد ذلك».

٣. الوافي، ج ٢، ص ٨٣ ح ٥٢٥.

٤. في حاشية ميرزا رفيعا والوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تعرفون». وقوله: «لا تعرفوا»: إسماء خبر، مثل «لا تكونون» بحذف النون للتحفيف، أو نهي بمعنى النفي. وكذا «لا تصدقوا». أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٢؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٥.

٥. في الوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تصدقون».

٦. «التسليم»: بذل الرضا بالحكم. الصحيح، ج ٥، ص ١٩٥٢ (سلم).

٧. في امرأة العقول: «أبواباً، منصوب بتقدير «الزمو» أو «خذوا» أو «اعلموا».

٨. في الوافي: «أشار بالأبواب الأربعة إلى التوبة عن الشرك، والإيمان بالوحدانية، والعمل الصالح، والاهتداء إلى الحجج عليهم السلام، كما يتبين ممّا ذكره بعده. وأصحاب الثلاثة إشارة إلى من لم يهتد إلى الحجج».

٩. «تاهوا تبها» أي ذهبوا متحيرين. الصحيح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).

١٠. في الوافي: «عظيماً».

١١. في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا يتقبل».

١٢. في البحار: «- الله».

١٣. في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «بالوفاء».

١٤. في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «ومن».

١٥. في «ف» والمرأة: «وفى الله تعالى». وفي «بس، بف»: «وفى الله عز وجل». وفي الكافي، ح ١٥٤١: «وفى الله» بدل «وفى الله عز وجل».

بِشَرْطِهِ<sup>١</sup>، وَاسْتَعْمَلَ<sup>٢</sup> مَا وَصَفَ فِي عَهْدِهِ، نَالَ مَا<sup>٣</sup> عِنْدَهُ، وَاسْتَكْمَلَ<sup>٤</sup> وَغَدَهُ. إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَخْبَرَ الْعِبَادَ بِطَرِيقِ<sup>٥</sup> الْهُدَى، وَشَرَعَ لَهُمْ فِيهَا الْمَنَازِرَ<sup>٦</sup>، وَأَخْبَرَهُمْ كَيْفَ يَسْلُكُونَ، فَقَالَ: «إِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى»<sup>٧</sup> وَقَالَ: «إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ»<sup>٨</sup> فَمَنْ اتَّقَى اللَّهَ فِيمَا أَمَرَهُ، لَقِيَ اللَّهَ مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، فَاتَ<sup>٩</sup> قَوْمٌ<sup>١٠</sup> وَمَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَهْتَدُوا، وَظَنُّوا<sup>١١</sup> أَنَّهُمْ آمَنُوا، وَأَشْرَكُوا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ؛ إِنَّهُ<sup>١٢</sup> مَنْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أُنْوَابِهَا، اهْتَدَى<sup>١٣</sup>؛ وَمَنْ أَخَذَ فِي غَيْرِهَا، سَلَكَ طَرِيقَ الرَّدَى.

وَصَلَ<sup>١٤</sup> اللَّهَ طَاعَةً وَلِيَّ أَمْرِهِ بِطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ بِطَاعَتِهِ، فَمَنْ تَرَكَ طَاعَةَ وَلَاةِ الْأَمْرِ، لَمْ يُطِيعِ اللَّهَ وَلَا رَسُولَهُ، وَهُوَ الْإِفْرَازُ بِمَا أُنْزِلَ<sup>١٥</sup> مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:

١. في «ج» والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «بشروطه».

٢. في «ج، ف، بس» وحاشية «ج، بف» والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «استكمل».

٣. في البحار: «مما».

٤. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والبحار والكافي، ح ١٥٤١. وفي المطبوع: «+» (ما وعده).

٥. في «بح»: «طريق». وفي شرح صدر المتألهين والكافي، ح ١٥٤١: «بطريق».

٦. قال الجوهري: «المنار: عَلَمُ الطريق... والمنارة: التي يؤذَنُ عليها، والمنارة أيضاً: ما يوضع فوقها السراج. والجمع: مناور، بالواو؛ لأنه من النور». وقال ابن الأثير: «المنار: جمع المنارة، وهي العلامة تجعل بين الحدين». الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٢٧ (نور).

٧. طه (٢٠): ٨٢.

٨. المائدة (٥): ٢٧.

٩. في حاشية «ج»: «مات».

١٠. في البحار: «فظنوا».

١١. في «بف»: «لأنه».

١٢. في «ض»: «فقد اهتدى».

١٣. في حاشية «ف»: «ووصل».

١٤. في «بف» وحاشية بدرالدين وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «بما نزل».

﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾<sup>١</sup>، وَ التَّمَسُّوا<sup>٢</sup> النُّبُوتَ الَّتِي أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ<sup>٣</sup>؛ فَإِنَّهُ أَخْبَرَكُمْ<sup>٤</sup> أَنَّهُمْ «رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَ لَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَ الْأَبْصَارُ»<sup>٥</sup> إِنَّ اللَّهَ قَدْ اسْتَخْلَصَ الرُّسُلَ<sup>٦</sup> لِأَمْرِهِ، ثُمَّ اسْتَخْلَصَهُمْ مُصَدِّقِينَ بِذَلِكَ<sup>٧</sup> فِي نَذَرِهِ<sup>٨</sup>، فَقَالَ: «وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»<sup>٩</sup> تَأَةً مِنْ جَهْلٍ، وَ اهْتَدَى مَنْ أَبْصَرَ وَ عَقَلَ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: «فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ»<sup>١٠</sup> وَ كَيْفَ يَهْتَدِي مَنْ لَمْ يُبْصِرْ؟! وَ كَيْفَ يُبْصِرُ مَنْ لَمْ يَتَذَبَّرْ؟! اتَّبِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَ أَهْلَ بَيْتِهِ ﷺ<sup>١١</sup>، وَ أَقْرُوا بِمَا نَزَلَ<sup>١٢</sup> مِنْ عِنْدِ اللَّهِ<sup>١٣</sup>، وَ اتَّبِعُوا آثَارَ<sup>١٤</sup> الْهُدَى؛ فَإِنَّهُمْ<sup>١٥</sup> عَلَامَاتُ

١. الأعراف (٧): ٣١. المراد بالزينة العلم والعبودية، أو معرفة الإمام. وبالمسجد الصلاة، أو مطلق العبادة، أو بيت الذكر. وهو بالحقيقة قلب العالم، العالم بالله، الراسخ في العلم والعرفان. أنظر شروح الكافي.
٢. «التَّمَسُّوا»، أي اطلبوا، من الاتماس بمعنى الطلب. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٧٥ (لمس).
٣. اقتباس من الآية ٣٦ من سورة النور (٢٤): «فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ بِهِ فِيهَا الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ».
٤. في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «قد أخبركم».
٥. النور (٢٤): ٣٧.
٦. «استخلص الرسل»، أي استخلصهم. يقال: استخلصه لنفسه، أي استخصه. والمراد: جعلهم خالصين لأمره، فارغين عما سواه. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٧ (خلص)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٩.
٧. في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «لذلك».
٨. في الوافي: «نذوره». و «التَّذَرُّ» إما اسم من الإندار بمعنى الإبلاغ. أو جمع النذير، وهو المنذر. و«في» على الأوّل للتعليل. والمعنى على الثاني: كانتين في نذره. أنظر: امرأة العقول، ج ٢، ص ٣١٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٨٢٥ - ٨٢٦ (نذر).
٩. فاطر (٣٥): ٢٤.
١٠. الحج (٢٢): ٤٦.

١١. في البحار والكافي، ح ١٥٤١ وكمال الدين: «لم يندر».
١٢. في البحار والكافي، ح ١٥٤١ وكمال الدين: «وأهل بيته ﷺ».
١٣. في «ف»: «نزل». وفي «يح» والبحار: «أنزل الله».
١٤. في «بس»: «من عنده».
١٥. في «بس» وحاشية «بف»: «آيات».
١٦. في «بس»: «وإنهم». وفي شرح المازندراني: «لأنهم». وفي البحار وكمال الدين: «فإنها».

## الْأَمَانَةُ وَالتَّقَى.

وَاغْلَمُوا: أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ رَجُلٌ عَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ عليه السلام، وَأَقَرَّ بِمَنْ سِوَاهُ مِنَ الرُّسُلِ، لَمْ يُؤْمِنْ؛ افْتَضَوْا<sup>١</sup> الطَّرِيقَ بِالْتِمَاسِ الْمَنَارِ، وَالتَّمِسُّوا مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ الْآثَارَ؛ تَسْتَكْمِلُوا أَمْرَ دِينِكُمْ، وَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ<sup>٢</sup>.

٧ / ٤٧٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ صَغِيرٍ، عَنْ حَدَّثَهُ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «أَتَى اللَّهُ أَنْ يُجَرِّيَ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بِأَسْبَابٍ؛ فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ سَبَبٍ شَرْحًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَرْحٍ عِلْمًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ عِلْمٍ أَبًا نَاطِقًا، عَرَفَهُ مِنْ عَرَفَهُ وَجِهَلَهُ مِنْ جِهَلَهُ، ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَتَحْنُ<sup>٣</sup>».

٨ / ٤٧٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١. في «ب»: «الإمامة».

٢. في كمال الدين: «أفقدوا». وقص الأثر واقتضه وتفحصه كلها بمعنى، أي تتبعه وطلبه واتبعه. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥١ (قصص).

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٤١. وفي كمال الدين، ص ٤١١، ح ٧، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن عبد الرحمن، من قوله: «وكيف يهتدي من لم يبصر». الوافي، ج ٢، ص ٨٣ ح ٥٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ح ٢٠٢٣٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٠، ح ١٢.

٤. في «بس» و «مرأة العقول والبصائر»، ح ١: «بالأسباب».

٥. في «مرأة العقول»: «العلم - بالتحريك - أي ما يعلم بالشرع. أو بالكسر، أي سبب العلم، وهو القرآن».

٦. في «ب» والوافي والبصائر، ح ١: «ذلك».

٧. قال في الوافي: «يعني ذلك الباب: رسول الله ونحن، فمن الباب يمكن الدخول إلى العلم، ومن العلم يمكن الوصول إلى الشرح، ومن الشرح يعرف السبب، ومن السبب يعلم المصيب؛ فالعلم بالآشياء كلها موقوف على معرفة الإمام والأخذ منه».

٨. بصائر الدرجات، ص ٦، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٦، ح ٢؛ و ص ٥٠٥، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٥٢٧.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ دَانَ اللَّهَ<sup>١</sup> - عَزَّ وَجَلَّ - بِعِبَادَةٍ يُجْهِدُ<sup>٢</sup> فِيهَا نَفْسَهُ<sup>٣</sup> وَلَا إِمَامَ لَهُ<sup>٤</sup> مِنَ اللَّهِ، فَسَعْيُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ، وَاللَّهُ شَانِي<sup>٥</sup> لِأَعْمَالِهِ، وَمِثْلُهُ كَمِثْلِ شَاةٍ<sup>٦</sup> ضَلَّتْ عَنْ رَاعِيهَا وَقَطِيعِهَا<sup>٧</sup>، فَهَجَمَتْ<sup>٨</sup> ذَاهِبَةً وَجَائِئَةً يَوْمَهَا، فَلَمَّا جَنَّهَا<sup>٩</sup> اللَّيْلُ، بَصُرَتْ بِقَطِيعِ غَنَمٍ<sup>١٠</sup> مَعَ<sup>١١</sup> رَاعِيهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا<sup>١٢</sup> وَاعْتَرَتْ بِهَا<sup>١٣</sup>، فَبَاتَتْ<sup>١٤</sup> مَعَهَا فِي مَرْبِضِهَا<sup>١٥</sup>، فَلَمَّا أُنْ سَاقَ الرَّاعِي قَطِيعَهُ، أَنْكَرَتْ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا، فَهَجَمَتْ مُتَحَيِّرَةً تَطْلُبُ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا<sup>١٦</sup>، فَبَصُرَتْ بِغَنَمٍ<sup>١٧</sup> مَعَ رَاعِيهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا ١٨٤/١

١. «دان الله» أي أطاعه، من الدين بمعنى الطاعة. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).

٢. في «بر»: «يجهد». وقوله: «يجهد»، من الجهد والجهد بمعنى المشقة. يقال: جَهِدَ نَفْسَهُ يُجْهِدُ، أي كُلَّفَهَا مَشَقَّةً؛ وأَجْهِدَ لُغَةً قَلِيلَةً. والمعنى: يجِدُّ وَيَبَالِغُ فِيهَا، وَيَكُلِّفُ مَشَقَّةً فِي الْعِبَادَةِ وَتَحْمِلُهَا، وَيَحْمِلُ عَلَى نَفْسِهِ فَوْقَ طَاقَتِهَا. أنظر: المغرب، ص ٩٧ (جهد)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٣.

٣. في «بر»: «نفسه فيها».

٤. في الوافي: «وله».

٥. «الشاني»: «المتبغض»، من الشَّاةِ مثال الشناعة بمعنى التُّبْغُضِ. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٧ (شأن).

٦. في المحاسن، ح ٤٧: «ولا راعي لها».

٧. «القطيع»: الطائفة من البقر والغنم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٦٨ (قطع).

٨. في المحاسن، ح ٤٧ والغيبة: «فتاهت».

٩. في «بس»: «أجنَّها». وفي المحاسن، ح ٤٧: «أَن جَنَّها». و«جَنَّها الليل»، أي سترها. النهاية، ج ١، ص ٣٠٧ (جنن).

١٠. في الوافي والكافي، ح ٩٧٤: «وغنم».

١١. في «ب»، ض، بس، بف، وحاشية «بيع» وشرح صدر المتألهين والوافي والكافي، ح ٩٧٤: «+ وغير».

١٢. «فَحَنَّتْ إِلَيْهَا»، أي اشتاق، من الحنين بمعنى الشوق، وأصله ترجيع الناقه صوتها إثر ولده. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٥٥٢ (حنن).

١٣. «اعترت بها»، أي غفلت بها عن طلب راعيها؛ من الغيرة بمعنى الغفلة، أو تُحْدِغَتْ بِهَا. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧١؛ الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٨ (غرر).

١٤. في الوافي: «وباتت».

١٥. في الكافي، ح ٩٧٤ والغيبة: «وربضتها». و«مربض الغنم»: مأواها ومرجعها. والجمع: المرابض. أنظر:

الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٦ (ربض).

١٦. في «ض»: «وقطيعها».

١٧. في الغيبة: «بسرغ غنم آخر» بدل «بغنم».



وَاعْتَرَتْ بِهَا، فَصَاحَ بِهَا الرَّاعِي: الْحَقِّي بِرَاعِيكَ وَ قَطِيعِكَ؛ فَأَنْتَ<sup>١</sup> تَأْتِيهِ مُتَخَيِّرَةً عَنْ رَاعِيكَ وَ قَطِيعِكَ، فَهَجَمَتْ ذَعْرَةً<sup>٢</sup> مُتَخَيِّرَةً تَأْتِيهِ<sup>٣</sup> لَا رَاعِي لَهَا يُرْشِدُهَا إِلَى مَرْعَاهَا أَوْ يَرْدُّهَا؛ فَبَيْنَا هِيَ كَذَلِكَ إِذَا<sup>٤</sup> اغْتَنَمَ الذَّنْبُ ضَيْعَتَهَا<sup>٥</sup>، فَأَكَلَهَا.

وَكَذَلِكَ وَ اللَّهُ يَا مُحَمَّدُ، مَنْ أَضَيَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - ظَاهِرُهُ غَائِلٌ، أَضَيَحَ ضَالًّا تَأْتِيهَا، وَ إِن<sup>٦</sup> مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ<sup>٧</sup>، مَاتَ مِيتَةً كُفْرٍ وَ نِفَاقٍ. وَ اعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ أُمَّةَ الْجَوْرِ وَ أَتْبَاعَهُمْ لَمَعَزُولُونَ عَنْ دِينِ اللَّهِ، قَدْ ضَلُّوا وَ أَضَلُّوا؛ فَأَعْمَالُهُمْ الَّتِي يَعْمَلُونَهَا «كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَغْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ»<sup>٨</sup> ١١. ١٢.

١. في «بر» والوافي والكافي، ح ٩٧٤، والغيبة: «فَأَنْتَ». وفي حاشية «ف»: «فَأَنْتَ تَأْتِيهِ».

٢. «ذَعْرَةً»، أي خائفة فازعة، من الدَّعْرُ بمعنى الخوف والفرع. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٦ (ذعر).

٣. في الوافي والكافي، ح ٩٧٤: «تَأْتِيهِ»، أي شاردة نافرة.

٤. في الغيبة: «+ إلى مريضها».

٥. في «بع»: «بينما». وفي الغيبة: «فبينما». وقال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ١٧٦ (بين): «أصل بينا: بين، فأشيعت الفتحة فصارت ألفاً. يقال: بينا وبينما، وهما ظرفان بمعنى المفاجأة». وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٧٣: «بيناً هي كذلك، أي كانت بين أوقات تحيرها؛ فإنه قد يحذف مضاف إليه «بين» ويعوض عنه بالألف».

٦. في «ض»: «إذ».

٧. في «ج»: «ف»، «ضَيْعَتَهَا». و«الضبيعة»: الهلاك. يقال: ضاع الشيء يضيع ضيعةً وضياعاً، أي هلك. أنظر: الصالح، ج ٣، ص ١٢٥٢ (ضيع).

٨. احتمل المازندراني في شرحه كونه بلا نقطة ومعها.

٩. في «ض»: «+ من».

١٠. في الوافي والوسائل، ج ١ والكافي، ح ٩٧٤ والغيبة: «الحال».

١١. إبراهيم (١٤): ١٨. و«أَشَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ»، أي حملته وطيرته في يوم عاصف، شديدة ريحه. ووصف اليوم بالعصف - وهو اشتداد الريح - للمبالغة.

١٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيمن دان الله عزّ وجلّ بغير إمام...، ح ٩٧٤. وفي المحاسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٧ إلى قوله: «لمعزولون عن دين الله»؛ وفيه، ص ٩٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٨، من قوله: «إِنَّ أُمَّةَ الْجَوْرِ»، وفيها بسنده عن العلاء بن رزين، مع اختلاف يسير. وفي الغيبة للنعمان، ص ١٢٧، ح ٢،

٤٧٧ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ مَعْرُوفٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «جَاءَ ابْنُ الْكَوَّاءِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ «وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَانِهِمْ»؟<sup>١</sup> فَقَالَ: نَحْنُ عَلَى الْأَعْرَافِ<sup>٢</sup> نَعْرِفُ أَنْصَارَنَا بِسِيمَانِهِمْ؛ وَنَحْنُ الْأَعْرَافُ<sup>٣</sup> الَّذِي لَا يَعْرِفُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا بِسَبِيلٍ مَعْرِفَتِنَا؛ وَنَحْنُ الْأَعْرَافُ يَعْرِفُنَا<sup>٤</sup> اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>٥</sup> عَلَى الصِّرَاطِ؛ فَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَنَا<sup>٦</sup> وَعَرَفْنَا<sup>٧</sup>؛ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَنَا<sup>٨</sup> وَأَنْكَرَنَاهُ؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَوْ شَاءَ، لَعَرَفَ الْعِبَادَ نَفْسَهُ، وَلَكِنْ جَعَلْنَا أَبْوَابَهُ وَصِرَاطَهُ وَسَبِيلَهُ<sup>٩</sup> وَالْوُجْهَ الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ، فَمَنْ عَدَلَ عَنْ وَلَايَتِنَا، أَوْ فَضَّلَ عَلَيْنَا غَيْرَنَا، فَإِنَّهُمْ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَّا كِبُونَ<sup>١٠</sup>، فَلَا سَوَاءَ<sup>١١</sup> مَنِ اغْتَصَمَ النَّاسُ بِهِ، وَلَا سَوَاءَ

١. بطريقين عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١١٨، ح ٥٨٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٩٧، وفيه بإسقاط قوله: «ومثله كمثل شاة» إلى قوله: «ضالاً تائهاً»؛ وج ٢٨، ص ٣٥٠، ح ٣٤٩٤.

٢. الأعراف (٧): ٤٦. ٣. في البحار والبصائر: «وعلى».

٤. في «ج» وشرح صدر المتألهين: «نحن». و«الأعراف» في اللغة: جمع العرف، وهو كل عالٍ مرتفع. أو جمع العُرُف بمعنى الرمل المرتفع. وقيل: جمع عريف، كشراف وأشراف. وقيل: جمع عارف، كناصر وأنصار. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤١-٢٤٣ (عرف)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٦.

٥. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٤: «الأعراف هنا والعرفاء: جمع عريف، وهو النقيب، نحو الشريف والأشراف، والشهيد والشهداء». ٦. في «ف» وحاشية «ج» والوافي والبصائر: «الذين».

٧. في الوافي: «يوثقنا (خ)».

٨. في البصائر: «وسبيل معرفتنا» إلى قوله: «يوم القيامة».

٩. في البحار: «ولاء». ١٠. في «ج» وشرح صدر المتألهين: «نحن». و«الأعراف» في اللغة: جمع العرف، وهو كل عالٍ مرتفع. أو جمع العُرُف بمعنى الرمل المرتفع. وقيل: جمع عريف، كشراف وأشراف. وقيل: جمع عارف، كناصر وأنصار. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤١-٢٤٣ (عرف)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٦.

١١. في «ف» وحاشية «ج» والوافي والبصائر: «الذين».

١٢. في «ج» وشرح صدر المتألهين: «نحن». و«الأعراف» في اللغة: جمع العرف، وهو كل عالٍ مرتفع. أو جمع العُرُف بمعنى الرمل المرتفع. وقيل: جمع عريف، كشراف وأشراف. وقيل: جمع عارف، كناصر وأنصار. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤١-٢٤٣ (عرف)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٦.

١٣. في «ف» وحاشية «ج» والوافي والبصائر: «الذين».

حَيْثُ<sup>١</sup> ذَهَبَ النَّاسُ إِلَى عُيُونٍ كَدِيرَةٍ يَفْرَغُ<sup>٢</sup> بَعْضُهَا فِي<sup>٣</sup> بَغْضٍ، وَ ذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْنَا إِلَى عُيُونٍ صَافِيَةٍ تَجْرِي بِأَمْرِ رَبِّهَا، لَا نَقَادَ لَهَا وَلَا انْقِطَاعَ<sup>٤</sup>.

٤٧٨ / ١٠ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الرِّيَّانِ بْنِ شَيْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ<sup>٥</sup>، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٦</sup>: «يَا أَبَا حَمَزَةَ، يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ فَرَايِخَ، فَيَطْلُبُ لِنَفْسِهِ ذَيْلًا، وَأَنْتَ

١٨٥ / ١ بِطَرَقِ السَّمَاءِ أَجْهَلُ مِنْكَ بِطَرَقِ الْأَرْضِ، فَاطْلُبْ لِنَفْسِكَ ذَيْلًا<sup>٦</sup>.

٤٧٩ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْخُرَّ<sup>٧</sup>، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا

١ . في البصائر: «ولا سواء من ذهب حيث ذهب الناس» بدل «ولا سواء حيث». و «ولا سواء» تأكيد لما سبق من عدم المساواة، أي الفرق بين أئمة الضلال وأئمة الهدى. و «حيث» تعليل له. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٥٧؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٦.

٢ . فرغ الماء يَفْرَغُ فَرَاغًا، أي انصب، وأفرغته أنا. احتمل المجلسي كون «يفرغ» من الإفعال أيضاً معلوماً أو مجهولاً. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٤ (فرغ)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٠.

٣ . في «ج، ض، ف، ي، بح، بر، بس» وفي حاشية «بف» و شرح صدر المتألهين: «من».

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٩٧، ح ٨، عن الحسين بن محمد بن عامر. وفيه، ص ٤٩٦، ح ٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين<sup>٩</sup> إلى قوله: «والوجه الذي يؤتى منه» مع اختلاف يسير. تفسير فوات، ص ١٤٢، ح ١٧٤؛ و ص ١٤٤، ح ١٧٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين<sup>١٠</sup> مع اختلاف، وفيه إلى قوله: «ولا يدخل النار إلا من أنكرناه وأنكرناه». تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٩، ح ٤٨ عن الثمالي، عن أبي جعفر<sup>١١</sup>، إلى قوله: «والوجه الذي يؤتى منه» مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤٩٩، ح ١٣ و ١٥. الوافي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٥٢٨؛ البحار، ج ٨، ص ٣٣٩، ح ٢٢، إلى قوله: «إلا من أنكرناه وأنكرناه».

٥ . هكذا في «ب، بر، بس» والوافي. وفي «ألف، ج، ض، ف، ي، بح»، والمطبوع: «الخرزاز». وفي «و»: «الخرزار». وفي «ي»: «الحرار». وأيوب هذا هو أيوب بن الحرّ الجعفي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٢٥٦.

٦ . الوافي، ج ٢، ص ٨٧، ح ٥٢٩.

٧ . في الكافي، ح ٢٤٦٢: «عن ابن مسكان» بدل «عن أيوب بن الحر».

كثيراً<sup>١</sup> فقال<sup>٢</sup>: طاعة الله، ومعرفة الإمام<sup>٣</sup>.

١٢ / ٤٨٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ

أَبِي بصير، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ: «هَلْ عَرَفْتَ إِمَامَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: إِي وَ اللَّهِ، قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ مِنْ

الْكُوفَةِ، فَقَالَ: «حَسْبُكَ إِذَا<sup>٤</sup>».

١٣ / ٤٨١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ

بْنِ يُونُسَ، عَنْ بُرَيْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ: يَقُولُ<sup>٥</sup> فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «وَمَنْ كَانَ مِثْنًا فَأَخِيْنَتْهُ

وَجَعَلْنَاهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ» فَقَالَ: «مِثْنٌ<sup>٦</sup> لَا يَعْرِفُ شَيْئًا»، وَ«نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي

النَّاسِ»: «إِمَامًا يُؤْتَمُّ<sup>٧</sup> بِهِ»، «كَتَمَ مُثْلَهُ فِي الظُّلُمَةِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا»<sup>٨</sup> قَالَ<sup>٩</sup>: «الَّذِي

١. البقرة (٢): ٢٦٩.

٢. في المحاسن وتفسير العياشي، ح ٤٩٦: «هي».

٣. في الكافي، ح ٢٤٦٢ وتفسير العياشي، ح ٤٩٧: «قال: معرفة الإمام واجتناب الكيابر التي أوجب الله عليها النار» بدل «فقال: طاعة الله ومعرفة الإمام».

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكيابر، ح ٢٤٦٢؛ المحاسن، ص ١٤٨، كتاب الصفوة، ح ٦٠، بسنده عن أبي بصير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٦ عن أبي بصير، عن أبي عبدالله: «وح ٤٩٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر: تفسير القمي، ج ١، ص ٩٢، من دون الإسناد إلى المعصوم، مع اختلاف الوافي، ج ٢، ص ٨٧، ح ٥٣٠».

٥. قرأها المازندراني في شرحه: «إِذْنٌ»، ثم قال: «وإِذْنٌ، من حروف المكافأة والجواب، وإذا وقف عليه قيل: إذا، وهو كذلك في بعض النسخ».

٦. الوافي، ج ٢، ص ٨٨، ح ٥٣٦.

٧. أي يتكلم.

٨. في «بح»: «مِثْنٌ». وفي حاشية «بح» وحاشية ميرزا رفيعاً: «مِثْنٌ». وفي شرح صدر المتألهين، ج ٢، ص ٥٥٢: «قوله: مِثْنٌ، الأولى أن يكون النسخة: مِثْنًا، بصورة النصب؛ ليكون على وجه الحكاية، كما في «نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ» وكذا «كَتَمَ مُثْلَهُ فِي الظُّلُمَةِ».

٩. في الوافي والبحار وتفسير العياشي: «يَأْتَمُّ». ١٠. الأنعام (٦): ١٢٢.

١١. في البحار: «- (لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا) قال».

لَا يَعْرِفُ الْإِمَامُ.<sup>١</sup>

٤٨٢ / ١٤ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْزَمَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: دَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيَّ<sup>٢</sup> عَلَى  
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ عليه السلام: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَلَا أَخْبَرَكَ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ جَاءَ  
بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمِئِذٍ آمِنُونَ» وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَتْ<sup>٣</sup> وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ  
مَنْ تَجَزَّوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»<sup>٤</sup> قَالَ: بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَقَالَ:  
الْحَسَنَةُ: مَعْرِفَةُ<sup>٥</sup> الْوَلَايَةِ وَحُبُّنَا أَهْلَ النَّبِيِّ، وَالسَّيِّئَةُ: انْكَارُ الْوَلَايَةِ وَبُغْضُنَا أَهْلَ النَّبِيِّ،  
ثُمَّ قَرَأَ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ<sup>٧</sup> هَذِهِ<sup>٨</sup> الْآيَةَ<sup>٩</sup>.

١ . تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٧٥، ح ٨٩-٩٠، عن بريد العجلي، مع اختلاف يسير «الوافي»، ج ٢، ص ٨٨  
ح ٥٣٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٠.

٢ . «الجدلي»: نسبة إلى الجديلة، وهي حي من طيء، وهو اسم أمهم، وهي جديلة بنت بسيع بن عمرو، من  
جثير، إليها ينسبون. الصحيح، ج ٤، ص ١٦٥٤ (جدل).

٣ . «فكبت»، من الكب، وهو إسقاط الشيء على وجهه. وصرعه، أي طرحه على الأرض. يقال: كبته الله لوجهه،  
أي صرعه، فأكب على وجهه. ومعجىء الإفعال للزم - كما هنا - من النوادر. أنظر: المفردات للراغب، ص ٦٩٥؛  
الصحيح، ج ١، ص ٢٠٧ (كب).

٤ . النمل (٢٧): ٨٩-٩٠.

٥ . في «ف»: «+الإمام».

٦ . في «ف»: «نلا».

٧ . في «ف»: «- عليه». وفي حاشية «ف»: «له».

٨ . في «ف»: «ج، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «هذه».

٩ . المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٩؛ وتفسير فرائد، ص ٣١٢، ح ٤١٨؛ وفرائد الشيعة، ص ٣٤، ح ٢٩؛  
والأمالي للطوسي، ص ٤٩٣، المجلس ١٧، ح ٤٩، بسندها عن أبي عبد الله الجدلي، مع اختلاف يسير. وراجع:  
تفسير فرائد، ص ١٣٩، ح ١٦٨-١٦٩؛ وتفسير القمي، ح ٢، ص ٧٧ و ١٣١ «الوافي»، ج ٢، ص ٨٩، ح ٥٣٣؛  
البحار، ج ٧، ص ٣٠٤، ح ٧٦.

## ٨- بَابُ فَرَضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٤٨٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: <sup>١</sup> «ذُرْوَةُ الْأَمْرِ <sup>٢</sup> وَ سَنَامُهُ <sup>٣</sup> وَ مِفْتَاحُهُ وَ بَابُ الْأَشْيَاءِ <sup>٤</sup>

وَ رِضَا الرَّحْمَنِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ <sup>٥</sup> بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ. ثُمَّ قَالَ <sup>٦</sup>: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ

وَ تَعَالَى - يَقُولُ: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَ مَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا» <sup>٧</sup>».

٤٨٤ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ

الْوُشَّاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الصُّبَّاحِ، قَالَ:

أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا إِمَامَ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ

الْحَسَنَ إِمَامَ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ الْحُسَيْنَ إِمَامَ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ

الْحُسَيْنِ إِمَامَ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ إِمَامَ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ» <sup>١</sup>.

٤٨٥ / ٣ . وَ يَهْدَى الْأَسْتَدُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

١ . في «ف»: «+ سمعته يقول».

٢ . «ذُرْوَةُ الْأَمْرِ» وَ «ذُرْوَتُهُ»: أَعْلَاهُ. وَ الْجَمْعُ: ذُرَى. أَنْظَرُ: الصَّحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥ (ذرو).

٣ . «السَّنام»: واحد أسنمة البعير والناقة، بمعنى أعلى ظهرها، وَ سَنَامُ كُلِّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ وَ مَا ارْتَفَعَ مِنْهُ. أَنْظَرُ: لِسَانُ

العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦ (سَنَم).

٤ . في تفسير العتاشي: «الأنبياء».

٥ . في الأمالي: «طاعة الإمام».

٦ . في النسخ (٤): ٨٠.

٨ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ضمن الحديث الطويل ١٤٩٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ جَمِيعاً، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى؛ الْأَمَالِي لِلْمُعْتَمِدِ، ص ٦٨، الْمَجْلِسُ ٨، ح ٤ بِسَنَدِهِ عَنْ

الكليني. الْمُحَاسِنُ، ص ٢٨٦، كِتَابُ مَصَابِيحِ الظُّلُمِ، ضَمَّنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ ٤٣٠، بِسَنَدِهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى،

عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، تَفْسِيرُ الْعَيْشِيِّ، ج ١، ص ٢٥٩، صَدْرُ ح ٢٠٢، عَنْ زُرَّارَةَ الْوَاقِعِيِّ،

ج ٢، ص ٩٠؛ ٥٣٤: الْوَسَائِلُ، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٩٨؛ الْبَحَارُ، ج ٦٨، ص ٣٣٢، ح ١٠.

٩ . الْوَاقِعِيُّ، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٧.

حَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ بَشِيرِ الْعَطَّارِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «نَحْنُ قَوْمٌ قَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا، وَآتَيْنَا تَأْتِمُونُ بِمَنْ لَا يُغْدِرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ».<sup>٢</sup>

٤٨٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup>، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»<sup>٤</sup> قَالَ: «الطَّاعَةُ الْمَقْرُوضَةُ».<sup>٥</sup>

٤٨٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَطَّارِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَشْرِكُ<sup>٦</sup> بَيْنَ الْأَوْصِيَاءِ وَالرُّسُلِ فِي

١. في «ج»، «بف»؛ + «قوم».

٢. المحاسن، ص ١٥٣، ح ٧٨، بسنده عن بشير الدقّان، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن الرسول صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٣٨، بسنده عن بشير الكناسي، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٤٨، ح ١٩، عن بشير الدقّان، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٨.

٣. في «بس»: - «بن محمد».

٤. النساء (٤): ٥٤.

٥. بصائر الدرجات، ص ٣٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد... عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٠٩، ح ١٣، بسنده عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٩، ح ١٤، بسند آخر مثله؛ وفي الكافي، كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاية الأمر...، ح ٥٣١؛ وبصائر الدرجات، ص ٣٦-٣٥، ح ١ و ٧؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ١٤٠؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٨، ح ١٦٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة في آخره، وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٨، ح ١٥٩، عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٣١، ح ١. الوافي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٦.

٦. «أشرك»: يحتمل الأمر والتكلم والماضي المجهول أو المعلوم. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٥.

الطّاعة<sup>١</sup>.

٤٨٨ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ<sup>٢</sup>، بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ

أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup>: «نَحْنُ قَوْمٌ قَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - طَاعَتَنَا، لَنَا الْأَنْفَالُ<sup>٤</sup>، وَ لَنَا

صَفْوُ الْمَالِ<sup>٥</sup>، وَ نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَ نَحْنُ الْمَخْسُودُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ: «أَمْ

يُخْسَدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَيْنَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»<sup>٦</sup>.

٤٨٩ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: ١٨٧/١

١. في «ب»: «بالطاعة». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «أشرك بين الرسل والأوصياء في الطاعة».

٢. الوافي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٥٤١.

٣. في «ألف» بر، بس، «بف» و حاشية «ج» «بع»: «عنهم عن أحمد». وفي «ف»: «وعنهم عن أحمد».

هذا، و أمّا بناء على ما في المطبوع و سائر النسخ، فالسند معلق. و يروي عن أحمد بن محمد عدّة من أصحابنا.

٤. في «بف»: - «ومحمد».

٥. «الأنفال»: جمع الثقل بمعنى الغنيمة، أو جمع الثقل - وقد يحرك - بمعنى الزيادة. أنظر: الصحاح، ج ٥،

ص ١٨٣٣، النهاية، ج ٥، ص ٩٩ (نفل).

٦. في التهذيب: «الأموال».

٧. النساء (٤): ٥٤.

٨. الكافي، كتاب الحجّة، باب الفيء والأنفال ...، ح ١٤٣٧، بسند آخر، عن ابن أبي عمير، عن شعيب، عن أبي

الصباح، إلى قوله: «ولنا صفو المال». بصائر الدرجات، ص ٢٠٢، ح ١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ وفيه،

ص ٢٠٤، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن أبي الصباح الكناني. وفيه أيضاً، صدر ح ٧، بسند

آخر، إلى قوله: «ولنا صفو المال» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٣٦٧، بسنده عن ابن أبي

عمير؛ الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأنثى<sup>٧</sup> ولائ الأمر و...، ح ٥٣٢، بسند آخر عن أبي الصباح، من قوله:

«ونحن المحسودون» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٥٥، عن أبي الصباح الكناني.

المقتعة، ص ٢٧٨، مرسلاً، إلى قوله: «ولنا صفو المال»، مع اختلاف يسير. راجع: تفسير فرائد، ص ١٠٦،

ح ٩٩. الوافي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٥٣٥، ح ١٢٦٥٩، إلى قوله: «ولنا صفو المال».

٩. في «ب» ض، ف، و، «بف» و حاشية «ج» «بع» بر: «وعنهم عن أحمد». هذا، ولم يثبت استعمال «عنهم» من

قَبْلِ المصنّف إلّا في الكافي، ح ١٤٨٥٠. فعليه يكون السند معلقاً كسابقه.



ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَنَا فِي الْأَوْصِيَاءِ: إِنَّ طَاعَتَهُمْ مُفْتَرَضَةٌ<sup>٢</sup>، قَالَ<sup>٣</sup>: فَقَالَ: «نَعَمْ»، هُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٤</sup>: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>٥</sup> وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا»<sup>٦</sup>.

٤٩٠ / ٨. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ فَارِسِيَّ أَبَا الْحَسَنِ<sup>٧</sup> ﷺ، فَقَالَ: طَاعَتُكَ<sup>٨</sup> مُفْتَرَضَةٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: مِثْلُ طَاعَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ؟ فَقَالَ<sup>٩</sup>: «نَعَمْ».

٤٩١ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>١٠</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَيْمَةِ: هَلْ يَجْزُونَ<sup>١١</sup> فِي الْأَمْرِ وَالطَّاعَةِ

١. يحتمل كونه بدلاً عن «قولنا» لا مقولاً له، فيفتح الهمزة.

٢. في الوافي والاختصاص: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: الأوصياء طاعتهم مفترضة؟».

٣. في «ج، ف، بر، بس، بف» والاختصاص: - «قال».

٤. في الوافي: - «فقال».

٥. في الاختصاص: - «نعم».

٦. وفي حاشية «بر»: + «وفي حقهم».

٧. النساء (٤): ٥٩.

٨. في الوافي والاختصاص: + «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ».

٩. المائدة (٥): ٥٥.

١٠. الاختصاص، ص ٢٧٧، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء، الوافي، ج ٢، ص ٩٢، ذيل ح ٤٤٠.

١١. في الاختصاص: «أبا الحسن الرضا». ١٢. في الاختصاص: «طاعتكم».

١٣. في «ف» والوافي: «قال».

١٤. الاختصاص، ص ٢٧٨، بسنده عن معمر بن خلاد، الوافي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٥٤٢.

١٥. هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «ف»: «وبهذا الإسناد عن أحمد بن محمد». وفي حاشية «ج، و، بر،

بف»: «وبهذا الإسناد عن علي بن الحكم». والسند بناءً على ما أثبتناه معلق، كما هو واضح.

١٦. في مرآة العقول: «هل يُجْزَوْنَ، بصيغة المجهول من باب الإفعال، أو المعلوم من المجزؤ».

مَجْرِي<sup>١</sup> وَاحِدًا<sup>٢</sup>؟ قَالَ<sup>٣</sup>: «نَعَمْ».

٤٩٢ / ١٠ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ<sup>٤</sup>، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ الطَّبْرِيِّ، قَالَ:  
كُنْتُ قَائِمًا عَلَى رَأْسِ الرِّضَاءِ بِخَرَّاسَانَ - وَعِنْدَهُ عِدَّةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَفِيهِمْ<sup>٥</sup>  
إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى الْعَبَّاسِيُّ<sup>٦</sup> - فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، بَلِّغْنِي أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّا  
نَزَعْنَا<sup>٧</sup> أَنَّ النَّاسَ عِبِيدَ لَنَا، لَا وَقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قُلْتَهُ قَطُّ، وَلَا سَمِعْتَهُ  
مِنْ<sup>٨</sup> أَحَدٍ<sup>٩</sup> مِنْ<sup>١٠</sup> آبَائِي قَالَهُ، وَلَا بَلِّغْنِي عَنْ أَحَدٍ<sup>١١</sup> مِنْ آبَائِي قَالَهُ، وَلَكِنِّي

- ١ . في مرآة العقول: «مجرى، اسم مكان من المجزء، أو من باب الإفعال، أو مصدر مبني من أحدهما».
- ٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي «بح» والمطبوع: «واحد». ومعنى العبارة على التوصيف هو أنَّ طريقهم طريق واحد، وعلى الإضافة هو أنَّ طريقهم طريق شخص واحد.
- ٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٩، ح ١، بسنده عن أبي بصير. الاختصاص، ص ٢٢، بسند آخر عن الرضا، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتامه فيهما: «كلنا نجري في الطاعة والأمر مجرى واحد، وبعضنا أعلم من بعض». الوافي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٥٤٣.
- ٤ . روى أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ في عددٍ من الأسناد والمراد بهذا الإسناد: «عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤١١-٤١٣.
- ٥ . فعليه ما ورد في الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٠، ح ٢٩٥٢٥ - من جعل الراوي عن مروك بن عبيد علي بن الحكم - سهو. يؤيد ذلك أنَّ الراوي لكتاب مروك هو أحمد بن محمد بن خالد وهو من رواة علي بن الحكم وفي طبقة أحمد بن محمد بن عيسى. ويؤيد ذلك أنَّ الخبر ورد في الأمالي للمفيد، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣، والأمالي للطوسي، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن مروك بن عبيد الكوفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٥، الرقم ١١٤٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٧١، الرقم ٧٥٥.
- ٦ . في الأمالي للطوسي والوسائل: «يزيد». في «بح» والأمالي للمفيد والطوسي: «منهم».
- ٧ . في الأمالي للمفيد والطوسي: «إسحاق بن العباس بن موسى».
- ٨ . في الأمالي للمفيد: «تقول». ٩ . في «بف»: «وما».
- ١٠ . في «ض، ف»: «عن».
- ١١ . في الوسائل: «ولا سمعت أحدا» بدل «ولا سمعته من أحد».
- ١٢ . هكذا في «ب، ج، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدين والوافي والأمالي للمفيد والطوسي. وفي «ض، ف» وشرح صدر المتألهين: «-من». وفي المطبوع: «-أحد من».
- ١٣ . في «ف»: «من يأخذ». وفي شرح صدر المتألهين والوسائل: «من أحد».

أَقُولُ<sup>١</sup>: النَّاسُ عَبِيدٌ لَنَا فِي الطَّاعَةِ، مَوَالٍ لَنَا فِي الدِّينِ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَايِبَ<sup>٢</sup>.

١١ / ٤٩٣ . عَلِيُّ بْنُ إِزْهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «نَحْنُ الَّذِينَ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا، لَا يَسَعُ النَّاسُ إِلَّا مَعْرِفَتَنَا، وَلَا يُعَذِّرُ النَّاسُ بَعْهَاتِنَا؛ مَنْ عَرَفَنَا، كَانَ مُؤْمِنًا؛ وَمَنْ أَنْكَرَنَا، كَانَ كَافِرًا<sup>٣</sup>؛ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنَا وَلَمْ يُنْكِرْنَا، كَانَ ضَالًّا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْهُدَى الَّذِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ<sup>٤</sup> طَاعَتِنَا الْوَاجِبَةِ، فَإِنْ يَمُتْ عَلَى ضَلَالَتِهِ، يَفْعَلِ اللَّهُ بِهِ<sup>٥</sup> مَا يَشَاءُ<sup>٦</sup>».

١٢ / ٤٩٤ . عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ<sup>٧</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَفْضَلِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

١ . في حاشية «ب» والوسائل: «إِنْ».

٢ . الأُمالي للمفيد، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣؛ والأُمالي للطوسي، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن مروك بن عبيد «الوافي» ج ٢، ص ٩٤، ح ٥٤٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦١، ح ٢٩٥٢٥.

٣ . في شرح صدر المتألهين، ص ٤٨١: «اعلم أَنَّ ظاهر هذا الحديث وأمثاله عموم الحكم بوجوب معرفة الأئمة عليهم السلام على جميع الناس ويكونهم كُفَّارًا إِنْ لم يعرفوهم بأعيانهم، لكنَّه مختصٌّ بمن كان ذاقوه استعداد عقلية دون عانة الناس والناقصين والضعفاء العقول الَّذِينَ لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلًا. ثم ذكر الأدلة العقلية والعقلية على هذا التخصيص.

٤ . في «بس»: «- ومن».

٥ . في «بع، بس»: «به».

٦ . الوافي، ج ٢، ص ٩٤، ح ٥٤٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٢، ح ٣٤٩٤٦، من قوله: «من عرفنا كان مؤمنًا» إلى قوله: «وكان ضالًّا»؛ البحار، ج ٣٢، ص ٣٢٥، ح ٣٠٢.

٧ . في الوسائل: «عن يونس» وروى محمد بن عيسى عن محمد بن الفضيل بواسطة يونس [بن عبد الرحمن] في بعض الأسناد، كما روي عنه مباشرة في بعضها الآخر.

ثم إنَّ مضمون الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ١٥٠، ح ٦٨، عن محمد بن علي، عن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام. ولم يثبت رواية محمد بن علي هذا عن الفضيل، وهو منصرف إلى الفضيل بن يسار الذي مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام، كما في رجال النجاشي، ص ٣٠٩، الرقم ٨٤٦، ورجال الطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٦٨. والمتكرر في أسناد المحاسن وغيرها رواية محمد بن علي عن محمد بن الفضيل. والظاهر أنَّ الصواب في سند المحاسن أيضاً هو محمد بن الفضيل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٤٩.

قَالَ: «أَفْضَلُ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ<sup>١</sup> - طَاعَةُ اللَّهِ وَ طَاعَةُ رَسُولِهِ<sup>٢</sup> ١٨٨/١  
وَ طَاعَةُ أُولِي الْأَمْرِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٣</sup>: حُبُّنَا إِيْمَانٌ، وَ بُغْضُنَا كُفْرٌ<sup>٤</sup>».

١٣ / ٤٩٥ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ فَصَالَةَ بْنِ  
أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>٥</sup>: أَغْرَضَ عَلَيْكَ دِينِي الَّذِي أُدِينُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ؟ قَالَ:  
فَقَالَ: «هَآبٍ». قَالَ<sup>٦</sup>: فَقُلْتُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا  
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَ الْإِفْرَازُ<sup>٧</sup> بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ  
طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ<sup>٨</sup> بَعْدَهُ الْحَسَنُ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُ الْحُسَيْنُ<sup>٩</sup> إِمَامًا  
فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ<sup>١٠</sup> بَعْدَهُ<sup>١١</sup> عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ<sup>١٢</sup> إِمَامًا<sup>١٣</sup> فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ<sup>١٤</sup>

١ . في «بس»:- «قال أفضل - إلى - عز وجل» . ٢ . في شرح صدر المتألهين: «الرسول» .

٣ . المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٨، بسنده عن الفضيل، عن أبي الحسن<sup>٤</sup>، مع اختلاف يسير  
وزيادة؛ تفسير فوات، ص ٤٢٨، صدر ح ٤٢٨، بسند آخر، عن أبي جعفر<sup>٥</sup> هكذا: «حُبُّنَا إِيْمَانٌ وَبُغْضُنَا كُفْرٌ»  
مع زيادة. وراجع: كفاية الآخر، ص ٩٨، الوافي، ج ٢، ص ٩٤، ح ٥٤٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٢، ح ٣٩٤٧؛  
البحار، ج ٣٢، ص ٣٢٥، ح ٣٠٣، وفيهما من قوله: «قال أبو جعفر<sup>٥</sup>» .

٤ . «أدين الله عز وجل به»، أي أطيعه وأعبده به؛ من الدين بمعنى الطاعة. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٩  
(دين).  
٥ . في «ب»:- «قال» .

٦ . في «ض، بس، بر» وشرح صدر المتألهين:- «قال» .

٧ . في «ض، ف، بر، بس» وشرح صدر المتألهين: «قلت» .

٨ . في عطف الإقرار مناقشة يمكن دفعها بأن يجعل الواو بمعنى مع، والإقرار منصوباً. أو هو مرفوع خبر لمبتدأ  
محذوف. أو مبتدأ لخبر محذوف. والتقدير: ديني أنه أشهد... وديني الإقرار بما جاء به. أو يقدر حق، أو لازم.  
أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٨٣؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٣٤.

٩ . في «ف»:- «من» .

١٠ . في «ض، ف»، وشرح صدر المتألهين: «الحسين<sup>٥</sup> بعده» .

١١ . في «ف»:- «كان» . ١٢ . في «ض»:- «بعده». وفي حاشية «يح»: «بعدهم» .

١٣ . في شرح صدر المتألهين: «ثم كان علي بن الحسين<sup>٥</sup> بعده» .

١٤ . في «ج، ض»:- «بعدهم» . ١٥ . في شرح صدر المتألهين:- «فرض الله طاعته» .

حَتَّى انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ.

قَالَ: فَقَالَ: «هَذَا دِينُ اللَّهِ وَدِينُ مَلَائِكَتِهِ»<sup>١</sup>.

٤٩٦ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «اعْلَمُوا أَنَّ صُخْبَةَ الْعَالَمِ وَاتِّبَاعَهُ دِينٌ يُدَانُ اللَّهُ بِهِ، وَطَاعَتُهُ مَكْسَبَةٌ لِلْحَسَنَاتِ، مَمَحَاةٌ لِلْسَيِّئَاتِ، وَذَخِيرَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَرَفْعَةٌ<sup>٢</sup> فِيهِمْ فِي حَيَاتِهِمْ، وَجَمِيلٌ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ»<sup>٣</sup>.

٤٩٧ / ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرِفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرِفُونَ بِاللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ».

قُلْتُ: إِنَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبًّا فَقَدْ يَنْتَبِئُ<sup>٤</sup> لَهُ أَنْ يُعْرِفَ أَنَّ<sup>٥</sup> لِذَلِكَ الرَّبِّ رِضًا وَسَخَطًا، وَأَنَّهُ لَا يُعْرِفُ رِضَاهُ وَسَخَطَهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَيَنْتَبِئُ<sup>٦</sup> لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرَّسْلَ، فَإِذَا لَقِيَهِمْ، عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ

١ . رجال الكشي، ص ٤٢٣، ح ٧٩٧، بسند آخر عن يوسف، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ وفيه،

ص ٤٢٤، ح ٧٩٨، بسند آخر عن الحسن بن زياد العطار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢،

ص ٩٦، ح ٥٤٨. ٢ . في حاشية «بر»: «رحمة».

٣ . تحف العقول، ص ١٩٩، ضمن الحديث. وراجع: الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٧؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٠، المجلس ١، ح ٢٣. الوافي، ج ٢، ص ٩٧، ح ٥٥٠.

٤ . من أول هذا الخبر إلى قوله: «وَأَنَّ مَا فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ»، فقال: رحمك الله هو الحديث الثاني من باب الاضطرار إلى الحجة. وقد مرّت التعليقات عليه هناك؛ إن شئت فراجع.

٥ . في الكافي، ح ٤٣٥: «فينبغي».

٦ . في «بس، بف»: «وَأَنَّ».

٧ . في الكافي، ح ٤٣٥: «فقد ينبغي».

## المُفْتَرَضَةُ.

فَقُلْتُ<sup>١</sup> لِلنَّاسِ: أَلَيْسَ<sup>٢</sup> تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ هُوَ<sup>٣</sup> الْحُجَّةَ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلَى، قُلْتُ: فَجِئِن مَضَى<sup>٤</sup> ﷺ مِنْ كَانَ الْحُجَّةَ<sup>٥</sup>؟ قَالُوا: الْقُرْآنُ، فَتَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ<sup>٦</sup> فَإِذَا هُوَ يَخَاصِمُ بِهِ الْمَرْجِيَّ وَالْقَدْرِيَّ<sup>٧</sup> وَالزَّنْدِيْقَ - الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرِّجَالُ بِخُصُومَتِهِ - فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيَمٍ، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، ١٨٩/١ كَانَ حَقًّا.

فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قِيَمَ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَعُمَرُ<sup>٨</sup> يَعْلَمُ، وَحُذَيْفَةُ يَعْلَمُ<sup>٩</sup>، قُلْتُ: كُلُّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُقَالُ: إِنَّهُ يَعْلَمُ<sup>١٠</sup> الْقُرْآنَ<sup>١١</sup> كُلَّهُ إِلَّا عَلِيًّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَ<sup>١٢</sup> قَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا<sup>١٣</sup> كَانَ قِيَمَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ».

فَقُلْتُ: إِنَّ عَلِيًّا<sup>١٤</sup>، لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

١ . في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: «وقلت».

٢ . في الكافي، ح ٤٣٥ -: «أليس».

٣ . في الوسائل -: «هو».

٤ . في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: «الله على خلقه».

٥ . في «ض» -: «فتنظرت في القرآن».

٦ . في «ض» -: «والحروري».

٧ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، ب، ير، بس، يف، والوافي والكافي، ح ٤٣٥. وفي المطبوع: «قالوا».

٨ . في «ف»+: «قد كان عبدالله بن مسعود وفلان» بدل «ابن مسعود قد كان يعلم وعمر».

٩ . في «ب» -: «يعلم».

١٠ . في «ف»، بر، يف، وحاشية «ج»، بيج، والوافي والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «يعرف».

١١ . في «بف» وحاشية «ف» والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «ذلك».

١٢ . في «ض» -: «هو».

١٣ . في شرح صدر المتألهين -: «وقال هذا: لا أدري».

وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبَ حَتَّى تَرَكَ حُجَّتَهُ مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ وَجَدُّهُ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحَسَنِ <sup>١</sup> الْحُسَيْنِ عليه السلام، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ». فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ <sup>٢</sup>: «وَأَشْهَدُ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبَ حَتَّى تَرَكَ حُجَّتَهُ مِنْ بَعْدِهِ <sup>٣</sup> عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ». فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ <sup>٤</sup>: «وَأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبَ حَتَّى تَرَكَ حُجَّتَهُ مِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ».

قُلْتُ: أُعْطِنِي رَأْسَكَ حَتَّى أَقْبَلَهُ، فَضَحَكَ.

قُلْتُ <sup>٥</sup>: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبَاكَ لَمْ يَذْهَبَ حَتَّى تَرَكَ حُجَّتَهُ مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ، وَأَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّكَ أَنْتَ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ طَاعَتَكَ مُفْتَرَضَةٌ، فَقَالَ: «كَفَّ رَحِمَكَ اللَّهُ».

قُلْتُ: أُعْطِنِي رَأْسَكَ <sup>٦</sup> أَقْبَلَهُ، فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، فَضَحَكَ، وَقَالَ: «سَلْنِي عَمَّا شِئْتُ، فَلَا تُكْزِكْ <sup>٧</sup> بَعْدَ الْيَوْمِ أَبَدًا» <sup>٨</sup>.

١. في «ف»: «+ (بن علي)».

٢. في «ج»: «بف» والوافي: «فقلت».

٣. في «ف» والعلل: «الحسين بن علي عليه السلام».

٤. في «ب»: «فقلت».

٥. في «ج»: «يرحمك».

٦. في «بر»، «بف» و«حاشية» «ج»: «حتى».

٧. «فلا أنكر». الإنكار عدم المعرفة، من التكررة بمعنى ضد المعرفة. والمعنى: لا أعذك بعد اليوم غير معروف لوضوح حاله عندي، أو لا أجهل حقك واستحقاقك لأن يجاب في كل مسألة بحق جوابها من غير تقيّة، أو عرفتك اليوم وعرفت أنك من شيعتنا. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٦ (نكر)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٩٢؛ الوافي، ج ٢، ص ٣٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٦.

٨. الكافي، كتاب التوحيد، باب أنه لا يعرف إلا به، ح ٢٣١ وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١، بسنده عن الكليني،

٤٩٨ / ١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ  
الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْأَوْصِيَاءُ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ؟

قَالَ: نَعَمْ، هُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ  
مِنْكُمْ»<sup>١</sup> وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ  
يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ»<sup>٢</sup>.

٤٩٩ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ  
حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ أَبْوَابُ الْخَيْرِ»، السَّامِعُ الْمُطِيعُ ١٩٠/١  
لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ، وَالسَّامِعُ الْعَاصِي لَا حُجَّةَ لَهُ، وَإِمَامُ الْمُسْلِمِينَ تَمَّتْ حُجَّتُهُ وَاجْتِبَاجُهُ  
يَوْمَ يَلْقَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «يَوْمَ نَذْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ  
بِمِثْمِهِمْ»<sup>٣</sup>.

• وتام الرواية فيها هكذا: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: إني ناظرت قوماً، فقلت لهم: إن الله - جلّ جلاله - أجل وأعزّ  
وأكرم من أن يُعرف بخلقه، بل العباد يُعرفون بالله. فقال: رحمك الله». الكافي، كتاب الحجّة، باب الاضطراب  
إلى الحجّة، ج ٤٣٥، إلى قوله: «وَأَنَّ مَا قَالُ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ» فقال: رحمك الله. «علل الشرائع»، ص ١٩٢، ح ١،  
بسنده عن صفوان بن يحيى من قوله: «فقلت للناس: أليس تعلمون أنّ رسول الله ...» مع اختلاف يسير؛ رجال  
الكنشي، ص ٤٢٠، ح ٧٩٥، بسنده عن صفوان الوافقي، ج ٢، ص ٣٠، ح ٤٨٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٦،  
ح ٣٣٥٣٢، إلى قوله: «ما قال في القرآن فهو حقٌّ»، فقال: رحمك الله.

١. النساء (٤): ٥٩.

٢. المائدة (٥): ٥٥.

٣. الاختصاص، ص ٢٧٧، عن أحمد بن محمد بن عيسى الوافقي، ج ٢، ص ٩٢، ح ٥٤٠.

٤. في تفسير العياشي: «الجنة». ٥. الإسراء (١٧): ٧١.

٦. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢٢، عن عبد الأعلى. وراجع: الأمالي للمفيد، ص ٩٦، المجلس ١١، ح ٧  
الوافقي، ج ٢، ص ٩٠، ح ٥٣٥.



## ٩- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ

٥٠٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَتَكْفِفُ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا»<sup>١</sup> قَالَ<sup>٢</sup>: «نَزَلَتْ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ عليه السلام خَاصَّةً، فِي كُلِّ قَرْبٍ<sup>٣</sup> مِنْهُمْ إِمَامٌ مِنَّا شَهِيدٌ عَلَيْهِمْ، وَ مُحَمَّدٌ عليه السلام شَهِيدٌ عَلَيْنَا»<sup>٤</sup>.

٥٠١ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَائِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»<sup>٥</sup>.

فَقَالَ<sup>٦</sup>: «نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوُسْطَى، وَ نَحْنُ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَ حُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ».

قُلْتُ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مِلَّةً أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ»؟

قَالَ: «إِنَّا عَنْهُ خَاصَّةً، «هُوَ سَمَائِكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ» فِي الْكِتَابِ الَّتِي مَضَتْ

١ . النساء (٤): ٤١.

٢ . في البحار، ج ٢٣، ح ٦٩: «وهذا».

٣ . في النهاية، ج ٤، ص ٥١ (قرن): «القرن: أهل كل زمان، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل كل زمان، مأخوذ من الاقتران، وكأنه المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم. وقيل: القرن أربعون سنة. وقيل: ثمانون. وقيل: مائة. وقيل: مطلق الزمان. وهو مصدر قرن يقترن».

٤ . الوافي، ج ٣، ص ٤٩٦، ح ١٠٠١؛ البحار، ج ٧، ص ٢٨٣، ح ٧؛ وج ٢٣، ص ٣٣٥، ح ١؛ وص ٣٥١، ح ٦٩.

٥ . البقرة (٢): ١٤٣.

٦ . هكذا في «ج، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ١٦ و ٢٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٧ . في البحار، ج ١٦: «الله».

﴿وَفِي هَذَا الْقُرْآنِ لَيَكُونُ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾؛<sup>١</sup> فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغْنَا<sup>٢</sup> عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْنُ الشَّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ، فَمَنْ صَدَّقَ، صَدَّقْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَمَنْ كَذَّبَ، كَذَّبْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>٣</sup>.

٣ / ٥٠٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَالِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ»<sup>٤</sup>.

فَقَالَ: «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الشَّاهِدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَبِّهِ»<sup>٥</sup>.

١. هكذا في المصحف الشريف، سورة الحجّ (٢٢): ٧٨ و«بر، بس». وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بف» والوافي والمطبوع: «عليكم شهداء». ولعله من النسخ، أو هو نقل بالمعنى وإشارة إلى مضمون الآية، أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٩٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

٢. في «ج»: «هو».

٣. في الوافي: «وضمير التكلم في «بلّغنا» يحتمل الفاعل والمفعول».

٤. في حاشية بدر الدين: «صدّقنا». ويحتمل تخفيف «صدّق» و«كذب». أنظر: الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

٥. في «ج، ض، بح، بس» وحاشية «بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «يوم القيامة كذبناه». وفي البحار، ج ١٦: «يوم القيامة».

٦. بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح ٥، بسند آخر، إلى قوله: «وحججه في أرضه» راجع: بصائر الدرجات، ص ٨٢، ح ١ و٢ الوافي، ج ٣، ص ٤٩٨، ح ١٠٠٢؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٤٨؛ وج ٢٣، ص ٣٦٦، ح ٢.

٧. هود (١١): ١٧.

٨. كتاب سليم بن قيس، ص ٩٠٣، ح ٦٠، وفيه: «عن عليّ بن أبي طالب ﷺ مع زيادة في آخره. وفي بصائر الدرجات، ص ١٣٢، ح ٢، والأمالى للطوسي، ص ٣٧١، المجلس ١٣، ح ٥١؛ وتفسير فرات، ص ١٨٨، ح ٢٣٩، بسند آخر عن عليّ ﷺ مع زيادة في أوله. وفي الأمالي للمفيد، ص ١٤٥، المجلس ١٨، ح ٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين ﷺ مع زيادة في آخره؛ تفسير فرات، ص ١٨٩، ح ٢٤١، مع زيادة في أوله؛ تفسير القميّ، ج ١،



﴿وَفِي مَنَظَرِ الْقُرْآنِ «لَيَكُونَنَّ الرُّسُلُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ»<sup>١</sup> وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»<sup>٢</sup>  
 فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغْنَا عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَنَحْنُ الشُّهُدَاءُ عَلَى  
 النَّاسِ<sup>٣</sup>، فَمَنْ صَدَّقَ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَقْنَاهُ، وَمَنْ كَذَّبَ كَذَّبْنَا<sup>٤</sup>.<sup>٥</sup>  
 ٥٠٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍ  
 الْيَمَانِيِّ<sup>٦</sup>، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهَلَالِيِّ:

١. هكذا في القرآن و«ب، بر». وفي «ج، ض، ف، و، يح، بس، بف» والمطبوع: «عليكم شهيداً».

٢. الحج (٢٢): ٧٧-٧٨.

٣. في «ض» وشرح صدر المتألهين: «يوم القيامة».

٤. في «ف»: «صَدَقْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٨٨: «الفعل الثاني من باب التفعيل، والأوّل  
 يحتمل البابين... وكذا قوله: من كذب كَذَّبْنَاهُ».

٥. في «ف»: «يوم القيامة».

٦. بصائر الدرجات، ص ٦٣، ح ١١؛ و ص ٨٢، ح ٣، بسندهما، عن ابن أبي عمير، وفيهما إلى قوله: «وحججه  
 في أرضه». تفسير فوات، ص ٢٧٥، ح ٣٧٤، وفيه: «فوات الكوفي معنعناً عن بريد» من قوله: «قلت: قوله تعالى:  
 «يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَزْكَوًّا»». تفسير العياشي، ج ١، ص ٦٢، ح ١١٠، عن بريد، عن أبي جعفر ﷺ، إلى قوله:  
 «وحججه في أرضه». راجع: بصائر الدرجات، ص ٨٢، ح ٤؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٨٧ «الوافي، ج ٣،  
 ص ٥٠٠، ح ١٠٠٤».

٧. روى حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عتيّاش - وهو راوي كتاب سليم بن  
 قيس - عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١٩٣ و ١٣٩١ و ١٤٢١؛ والخصال، ص ٤٤٧، ح ٤١؛ والغنية للطوسي،  
 ص ١٩٣؛ كما روى عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن أذينة، عن أبان بن (أبي عياش)، عن سليم بن قيس  
 (الهلال) في الكافي، ح ٧٧٥، والخصال، ص ٢٥٥، ح ١٣. فالظاهر سقوط الوساطة في سندنا هذا بين إبراهيم  
 بن عمر اليماني وسليم بن قيس الهلالي، وهو أبان بن أبي عتيّاش.

لا يقال: ترجم النجاشي لسليم بن قيس في رجاله، ص ٨، الرقم ٤ وقال: «له كتاب... أخبرني عليّ بن أحمد  
 القمي قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمّد بن علي  
 الصيرفي عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى قال حمّاد بن عيسى: وحدّثنا إبراهيم بن عمر اليماني عن  
 سليم بن قيس بالكتاب»، ولم يتوسّط أبان بن أبي عتيّاش في طريق النجاشي بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم  
 بن قيس.

فإنّه يقال: وقوع الخلل في وجه طريق النجاشي ظاهر، كما تبيّن عليه الأستاذ السيّد محمّد جواد الشيبيري - دام

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - طَهَّرَنَا وَعَصَمَنَا، وَجَعَلَنَا شُهَدَاءَ عَلَى خَلْقِهِ وَحُجَّةً<sup>١</sup> فِي أَرْضِهِ، وَجَعَلَنَا مَعَ الْقُرْآنِ، وَجَعَلَ<sup>٢</sup> الْقُرْآنَ مَعَنَا، لَا نَفَارَ قُتَّةً، وَ لَا يَفَارِقُنَا<sup>٣</sup>.

• توفيقه - في بعض تعليقاته، وتشهد بذلك عبارة «قال حماد بن عيسى وحدثنا»؛ فإنه لم يذكر في الطريق من يروي عنه عثمان بن عيسى وحماد بن عيسى معاً، فلا يصح الاستشهاد بطريق النجاشي لنقض ما ادّعيته، بل لابدّ من الرجوع إلى الأسناد لتبيين الخلل الواقع في طريق النجاشي، فنقول: روى حماد بن عيسى، عن [عمر] بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١١١ و ١١٨، والتهذيب، ج ٤، ص ١٢٦، ح ٣٦٢، وج ٦، ص ٣٢٨، ح ٩٠٦، والأُمالي للطوسي، ص ٦٢٢، المجلس ٢٩، ح ١٢٨٣، والخصال، ص ٥١، ح ٦٣، ص ١٣٩، ح ١٥٨، وعلى الشرائع، ص ١٢٣، ح ١، وكمال الدين، ص ٢٦٢، ح ١٠، وص ٢٧٤، ح ٢٥. فعليه روى حماد بن عيسى عن سليم بن قيس بطريقين: «إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش» و«عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش» أضف إلى ذلك ما ورد في الكافي، ح ٢٦٢٠ من رواية عثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس. فبالمقارنة بين ما ورد في الأسناد المشار إليها وطريق النجاشي نستطيع أن نقول: إن الأصل في طريق النجاشي كان هكذا: «... عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس، قال حماد بن عيسى وحدثنا إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس بالكتاب. يؤكد ذلك ما ورد في الغيبة للطوسي، ص ١٩٣ - وقد أشرنا إليه - من رواية ابن أبي جيد - وهو علي بن أحمد القمي المذكور في طريق النجاشي - عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم البرقي، عن محمد بن علي أبي سمينة الكوفي، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي.

هذا، ويظهر ممّا ذكرنا وقوع الخلل في طريق الشيخ الطوسي أيضاً إلى كتاب سليم بن قيس، فإنه قال: «له كتاب. أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم الملقّب بماجلويه، عن محمد بن علي الصيرفي، عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٣٠، الرقم ٣٤٦. وقد استفدنا ذلك ممّا أفاده الأستاذ السيّد محمّد جواد الشيرازي دام توفيقه.

١. في «ج، ف، بر» وحاشية «بف»: «حججه». وفي كمال الدين: «حججاً».

٢. في كتاب سليم بن قيس والوسائل: - «جعل».

٣. كتاب سليم بن قيس، ص ٦٥٥، ضمن الحديث الطويل ٧، عن أبان، عن سليم. وفي بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح ٦٦، وكمال الدين، ص ٢٤٠، ح ٦٣، بسند آخر عن حماد بن عيسى «الوافي»، ج ٣، ص ٥٠١، ح ١٠٠٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٨، ح ٣٣٥٣٥.

## ١٠ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُمُ الْهُدَاةُ

٥٠٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ  
النُّصَيْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَفَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»<sup>٢</sup>.  
فَقَالَ: «كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَوْمِ<sup>٣</sup> الَّذِي هُوَ فِيهِمْ»<sup>٤</sup>.

٥٠٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ<sup>٥</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَدِينَةَ، عَنْ بُرَيْدِ  
الْعَجَلِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»<sup>٦</sup> فَقَالَ: ١٩٢/١  
«رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام الْمُنذِرُ، وَلِكُلِّ زَمَانٍ مِتَّ هَادٍ يَهْدِيهِمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّ اللَّهِ عليه السلام.  
ثُمَّ الْهُدَاةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَيَّ، ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ<sup>٧</sup> وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ»<sup>٨</sup>.

٥٠٧ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ،  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١ . في «ج، ض»:- «هم».

٢ . الرعد (١٣): ٧.

٣ . في معنى «القرن» راجع ما تقدّم ذيل ح ٥٠٠.

٤ . في شرح صدر المتألّفين وتفسير العياشي: «فيه».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٠، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد. الغيبة للنعمان، ص ١١٠،

ح ٣٩، بسنده عن موسى بن بكر الواسطي. كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ٩، بسند آخر؛ وفي تفسير العياشي، ج ٢،

ص ٢٠٤، ح ٧، عن حنّان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله عليه السلام مع زيادة في أوله «الوافي، ج ٣،

ص ٥٠٢، ح ١٠٠٦.

٦ . في حاشية «ج، بر»:- «وبن هاشم».

٧ . في «ج»:- «وعن».

٨ . الرعد (١٣): ٧.

٩ . في شرح صدر المتألّفين: «النبي».

١٠ . في تفسير العياشي: «ومن بعده».

١١ . بصائر الدرجات، ص ٢٩، ح ١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ١٠، بسنده عن ابن أبي

عمير إلى قوله: «ما جاء به نبي الله عليه السلام». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٨، عن بريد بن معاوية، مع اختلاف

يسير «الوافي، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ١٠٠٧؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٥٠؛ وج ١٨، ص ١٩٠، ح ٢٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ؟»  
 فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْمُنْذِرُ، وَ عَلِيٌّ الْهَادِي، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، هَلْ مِنْ<sup>١</sup> هَادٍ الْيَوْمَ؟  
 قُلْتُ<sup>٢</sup>: بَلَى جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا زَالَ مِنْكُمْ<sup>٣</sup> هَادٍ مِنْ<sup>٤</sup> بَعْدِ هَادٍ حَتَّى دَفَعْتُ<sup>٥</sup> إِلَيْكَ.  
 فَقَالَ: رَزَحَكَ اللَّهُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَوْ كَانَتْ<sup>٦</sup> إِذَا نَزَلَتْ آيَةٌ عَلَى رَجُلٍ، ثُمَّ مَاتَ  
 ذَلِكَ الرَّجُلُ مَاتَتِ الْآيَةُ، مَاتَ الْكِتَابُ<sup>٧</sup>، وَ<sup>٨</sup> لَكِنَّهُ<sup>٩</sup> حَتَّى يَجْرِيَ فِيْمَنْ بَقِيَ كَمَا جَرَى<sup>١٠</sup>  
 فِيْمَنْ مَضَى<sup>١١</sup>.

٥٠٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ،  
 عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ<sup>١٢</sup> الْقَصِيرِ:

- ١ . في البصائر، ص ٣١: «فهل مائة».
- ٢ . في البحار، ج ٣٥: «وقلت».
- ٣ . في حاشية «ف» وفي البصائر، ص ٣١: «فيكم».
- ٤ . هكذا في «ب» ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي والبحار والبصائر، ص ٣١.  
 وفي المطبوع: - «من».
- ٥ . في «ض» والبصائر، ص ٣١: «رفعت». وفي «ف» وحاشية «بر»: «وقعت».
- ٦ . في شرح صدر المتألهين، ص ٤٩١: «...» وتقديره: لو كانت آية إذا نزلت، بأن تكون «آية» اسم كانت، وقوله:  
 «إذا نزلت على رجل» صفة لها، وقوله: «ثم مات الرجل» صفة بعد صفة. ويكون خبر كانت قوله: ماتت الآية.  
 وقوله: مات الكتاب، بدل له بدل الكل». في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٠: «إذا مع شرطه وجزاه - وهو ماتت  
 الآية - وقع اسماً وخبراً لا كانت» ثم وقع المجموع شرطاً «ولو» وجزاء: مات الكتاب».
- ٧ . في البحار، ج ٢: + «والسنة».
- ٨ . في البحار، ج ٣٥: - «و».
- ٩ . في حاشية «بح»: «ولكن».
- ١٠ . في شرح صدر المتألهين: «يجري».
- ١١ . بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ٩، بسند عن المعلّى بن محمد. وفيه، ص ٣٠، ح ٥ بسند آخر، عن أبي بصير،  
 عن أبي جعفر عليه السلام: «و ص ٢٩، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن حديث الطويل  
 بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «علي الهادي» - الوافي، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ١٠٠٨؛  
 البحار، ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٤٣؛ وج ٣٥، ص ٤٠١، ح ١٣.
- ١٢ . في «ض» والبصائر: «عبد الرحمن». والمذكور في البحار، ج ٢٣، ص ٣، ح ٥ نقلاً من بصائر الدرجات هو

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ» فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام الْمُنذِرُ، وَ عَلِيٌّ الْهَادِي، أَمَا وَاللَّهِ، مَا ذَهَبَتْ مِنَّا، وَمَا زَالَتْ فِينَا إِلَى السَّاعَةِ.»<sup>١</sup>

### ١١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وَلاَهُ أَمْرُ اللَّهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ

٥٠٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «نَحْنُ وَلاَةُ<sup>٢</sup> أَمْرِ اللَّهِ، وَخَزَنَةُ عِلْمِ اللَّهِ، وَ عَيْنُهُ<sup>٣</sup> وَخِي اللَّهِ.»<sup>٤</sup>

٥١٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَبِيهِ أَسْبَاطٍ<sup>٥</sup>، عَنْ سُورَةَ بْنِ .....

«عبد الرحيم، وهو الصواب؛ فإنَّ المذكور في أصحاب أبي جعفر عليه السلام: عبد الرحيم القصير. راجع: رجال البرقي، ص ١٠؛ رجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧٧.

١. بصائر الدرجات، ص ٣٠، ح ٧، عن أحمد بن محمد. الغيبة للنعمان، ص ١١٠، ح ٤٠، بسنده عن منصور بن حازم. بصائر الدرجات، ص ٣٠، ح ٣ و ٤ و ٥ بسند آخر؛ إلى قوله: «وعليّ الهادي». تفسير فوات، ص ٢٠٦، ح ٢٧١، بسند آخر؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٦، عن عبد الرحيم القصير مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٢٠٤، ح ٧، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام، عن النبي عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: كفاية الأثر، ص ٨٧، الوافي، ج ٣، ص ٥٠٣، ح ١٠٠٩؛ البحار، ج ٣٥، ص ٤٠١، ح ١٤.

٢. «الولاية: جمع الولي، وولي الأمر صاحبه. تقول: هو ولي المرأة، أي صاحب أمرها والحاكم عليها. أنظر: شرح صدر المتألهين ص ٤٩٢؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٣ (ولي).

٣. «الغَيْبَةُ: وعاء من أدم يكون فيها المتاع، وما يجعل فيه الثياب. وزَيْلٌ من أدم يُثَقَّلُ فيه الزرع المحصود إلى الجبرين. وعية الرجل: خاصته وموضع سرّه. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٣٤ (عيب).

٤. بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٣، مع زيادة في آخره؛ و ص ١٠٥، ح ٨، وفيهما عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب الوافي، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ١٠١٠.

٥. في «ب» -: «عن أبيه أسباط، لكن الظاهر بثبوته، كما عليه أكثر النسخ و بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ح ١.



كَلِّبْ<sup>١</sup>، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَاللَّهِ، إِنَّا لَخَزَانُ اللَّهِ فِي سَمَائِهِ وَآرْضِهِ، لَا عَلَى ذَهَبٍ، وَلَا عَلَى<sup>٢</sup> فِضَّةٍ، إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ»<sup>٤</sup>.

٥١١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ رَفَعَهُ، عَنْ سَدِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا أَنْتُمْ؟

قَالَ: «نَحْنُ خَزَانُ عِلْمِ اللَّهِ، وَنَحْنُ تَرَاجِمُهُ<sup>٦</sup> وَخِي اللَّهِ، وَنَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَ مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ»<sup>٨</sup>.

١. وَأَمَّا وَجْه سَقوطه من «ب»، فهو جواز النظر من «أسباط» في «علي بن أسباط» إلى «أسباط» في «أبيه أسباط»، فوقع السقط.

١. في «ض»: «كلب». وسورة هذا، هو سورة بن كليب الأسدي، راجع: رجال البرقي، ص ١٨؛ رجال الطوسي، ص ١٣٧، الرقم ١٤٤٠، ص ٢٢٢، الرقم ٢٩٨٠.

٢. في الوافي: - «على».

٣. في حاشية «ف»: «بل». وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٢: «يفتح الهمزة وتخفيف اللام على الظاهر، وبكسر الهمزة وشد اللام على احتمال».

٤. بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ح ١، عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عن علي بن أسباط «الوافي»، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ١٠١١.

٦. «التراجمة» و «التراجم»: جمع التَرْجُمان، أو التَرْجُمان، وهو من يفسر الكلام بلسان آخر؛ لأنهم يفسرون نطق الحق ولسان القرآن بلسان الإنسان. أو المراد أنهم مفسرون لجميع ما أوحى الله تعالى إلى الأنبياء وبيّنوها. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢٨ (رجم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٧.

٧. في «ب»، ض، بر: «والبصائر: - «و».

٨. بصائر الدرجات، ص ١٠٤، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، وأبي عبدالله البرقي، عن أبي طالب، عن سدير. الكافي، كتاب الحجة، باب في أن الأئمة عليهم السلام بمن يشبهون ممن مضى ...، ح ٧٠٩، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن أبي طالب، عن سدير، عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٢٢، عن الحسين، عن أبي طالب القمي، عن سدير،

٥١٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ<sup>١</sup>، عَنْ مُحَمَّدٍ ١٩٣/١

بِالنَّضْرِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٢</sup> يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: اسْتِكْمَالُ حُجَّتِي عَلَى الْأَشْقِيَاءِ<sup>٣</sup> مِنْ أَمَّتِكَ مِنْ تَرْكِ وَلَايَةِ عَلِيٍّ وَ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِكَ؛ فَإِنْ فِيهِمْ سُنَّتَكَ وَسُنَّةُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَهُمْ خُرَّانِي عَلَى عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ أَنْبَأَنِي جَبْرِئِيلُ<sup>٤</sup> بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ»<sup>٥</sup>.

٥١٣ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ

فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا ابْنَ أَبِي يَغْفُورٍ، إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ، مَتَّوِّحٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ<sup>٦</sup>،

<sup>١</sup> عن أبي عبد الله ﷺ، من قوله: «نحن الحجّة البالغة». راجع: الأمالي للصدوق، ص ٣٠٧، المجلس ٥٠، ح ١٥. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ١٠١٢.

<sup>٢</sup> في «ف»: «النضر بن سويد أو شعيب» وفي هامش المطبوع نقلًا من بعض النسخ: «النضر بن سويد». وروى محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] عن النضر بن شعيب في عدّة من الأسناد، وكذا في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب الأصحاب، بل روى محمد بن الحسين أكثر روايات النضر بن شعيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ١٥٦ - ١٥٨، الرقم ١٣٠٤٦؛ رجال النجاشي، ص ٢٤٧، الرقم ٦٥٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٧٣، الرقم ٢٦٦.

وأما رواية محمد بن الحسين عن النضر بن سويد، فغير ثابتة، وما ورد في بعض الأسناد من روايته عن النضر بن سويد، قد وقع فيه التصحيف. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٢٨٩، ص ٢٩٨.

<sup>٣</sup> «على الأشقياء» خبر «استكمال حجتني» أو متعلّق «حجتني» أو «استكمال» و«من ترك» خبره و«متعلّق بالظرف المتقدّم عليه، ويمكن أن يقرأ: «من ترك» بدلًا من «الأشقياء». أنظر: الوافي، ج ٣، ص ١٠٧؛ مرآة المعقول، ج ٢، ص ٣٤٨.

<sup>٤</sup> الكافي، كتاب الحجّة، باب ما فرض الله عزّ وجلّ ورسوله...، ح ٥٤٣. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ١٠٥، ح ١٢، عن محمد بن الحسين مثله. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ١٠١٣.

<sup>٥</sup> «الوحدانية»: حالة الوحدانيّ، وهو المفارق للجماعة المنفرد بنفسه. وهو منسوب إلى الوحدة بمعنى الانفراد، بزيادة الألف والنون للمبالغة. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ١٦٠ (وحد).

مُتَّفَرِّدٌ بِأَمْرِهِ، فَخَلَقَ خَلْقًا فَقَدَّرَهُمْ<sup>١</sup> لِذَلِكَ الْأَمْرِ، فَتَخَنَ هُمْ يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، فَتَخَنَ حُجَّجَ اللَّهِ فِي<sup>٢</sup> عِبَادِهِ، وَخُرَّانَهُ عَلَى عِلْمِهِ، وَالْقَائِمُونَ بِذَلِكَ<sup>٣</sup>.

٥١٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمُحَسَّنِ مُوسَى<sup>٤</sup>، قَالَ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا، وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُورَنَا<sup>٦</sup>، وَجَعَلَنَا خُرَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، وَلَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ<sup>٧</sup>، وَبِعِبَادَتِنَا عَبْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَا مَا عَبْدَ اللَّهُ<sup>٨</sup>».

## ١٢ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خُلِقُوا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

### فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُوتَى

٥١٥ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ،

١. في البصائر، ص ٦١: «فَقَدَّرَهُمْ». ٢. في «ج»: «على».

٣. بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٤، مع زيادة؛ و ص ١٠٤، ح ٧، وفيهما عن محمد بن عبد الجبار. التوحيد، ص ١٥٢، ح ٩، بسنده، عن ابن أبي يعفور، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وراجع: الزهد، ص ١٨٦، ح ٢٨٩. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ١٠١٤.

٤. في «الف»، ج، ض، بفتح، «عن». وهو سهو؛ فَإِنَّ مُوسَى بْنَ الْقَاسِمِ هُوَ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبِ الْبَجَلِيِّ. روى مسائل علي بن جعفر عنه، ووردت روايته عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٥، الرقم ١٠٧٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٧؛ و ص ٤٥٣، الرقم ٧١٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٢٦ - ٥٣٢. فعلية في السند تحويل. ويروي عن علي بن جعفر، موسى بن القاسم بن معاوية والعمركي بن علي جميعاً.

٥. في «ج»، بفتح، «ين»؛ «بن جعفر».

٦. في الوافي: «صورتنا». ٧. في «ج»، ض، بفتح، «ين»، «بر»؛ والوافي: «الشجر».

٨. بصائر الدرجات، ص ١٠٥، ح ٩، بسنده عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر<sup>٩</sup>، وفيه، ص ١٠٥، ح ١٣، بسنده عن علي بن جعفر، إلى قوله: «في سمائه وأرضه»، وفيهما مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب النوادر، ح ٣٦١؛ والتوحيد، ص ١٥١، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>١٠</sup> مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ١٠١٥.

٩. في «ج»، بفتح، «ين»؛ وفيها. «وفي «بر»؛ «يؤتى منها».

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: <sup>٢</sup> «الْأَئِمَّةُ خُلَفَاءُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي أَرْضِهِ».

٥١٦ / ٢. عَنْهُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: <sup>٥</sup> «الْأَوْصِيَاءُ هُمْ أَبْوَابُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الَّتِي يُؤْتَى مِنْهَا،

وَلَوْلَاهُمْ مَا عَرَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِهِمْ اخْتَجَّ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ».

٥١٧ / ٣. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ النَّوْشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيِّدَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا

الْصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» <sup>٧</sup> قَالَ: «هُمْ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام».

### ١٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٥١٨ / ١. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِزْدَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى وَالحَسَنُ بْنُ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَاتِبِيِّ، قَالَ:

١. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، بر، بف، والوافي. وفي المطبوع: «الرضا».

٢. في «ج»، ف: «وإن».

٣. الوافي، ج، ٣، ص ٥٠٧، ح ١٠١٦.

٤. في «ب»، و: «ووعه».

٥. في «ف»: «وإن».

٧. النور (٢٤): ٥٥.

٨. تفسير فرائد، ص ٢٨٨، ح ٣٨٩، بسنده عن ابن عباس من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية

هكذا: «قال: نزلت في آل محمد عليهم السلام». الوافي، ج، ٣، ص ٥٠٧، ح ١٠١٧.

٩. في حاشية «ف»: «وفي الأرض». وفي مرآة العقول: «وفي أرضه».

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»<sup>١</sup>.

فَقَالَ: يَا أَبَا خَالِدٍ، النُّورُ وَاللَّهُ الْأَيْمَةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُمْ وَاللَّهُ نُورُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ، وَهُمْ وَاللَّهُ نُورُ اللَّهِ فِي السَّمَاوَاتِ وَ فِي ² الْأَرْضِ، وَاللَّهُ يَا أَبَا خَالِدٍ، لِنُورِ الْإِيمَانِ ³ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمْ وَاللَّهُ يَنْوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ يَحْبُبُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلِمُ قُلُوبُهُمْ، وَاللَّهُ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَا يَجُئْنَا عَبْدٌ وَ يَتَوَلَّانَا ⁴ حَتَّى يَطْهَرَ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَلَا يَطْهَرَ اللَّهُ قَلْبَ عَبْدٍ حَتَّى يَسْلَمَ ⁵ لَنَا، وَ يَكُونَ سَلَامًا ⁶ لَنَا، فَإِذَا كَانَ سَلَامًا لَنَا سَلَّمَ اللَّهُ مِنْ شَدِيدِ الْحِسَابِ، وَ أَمَنَهُ مِنْ فَرَعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَكْبَرِ»<sup>٧</sup>.

٥١٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ» إِلَى قَوْلِهِ «وَاتَّبِعُوا النَّورَ الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ أَوْ تَتَّبِعْهُمْ

١ . التغابن (٦٤): ٨.

٢ . فِي الْوَاقِفِي وَتَفْسِيرِ الْقَمِّي: - «فِي».

٣ . فِي «ج»: «الْأَيْمَةُ».

٤ . فِي الْوَاقِفِي: «فِيظْلِم».

٥ . عطف على المنفرد. وفي حاشية «ج»: «وَلَا يَتَوَلَّانَا».

٦ . «حَتَّى يَسْلَمَ»: إِنَّمَا مِنَ الْإِسْلَامِ بِمَعْنَى الْإِنْقِيَادِ، أَوْ مِنَ التَّسْلِيمِ؛ وَالتَّسْلِيمُ: خِلَافُ الْحَرْبِ. أَنْظَرِ: الْوَاقِفِي، ج ٣، ص ٥٠٨؛ مَرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ٣٥٤.

٧ . «السَّلَامُ» وَ«السَّلَامُ»: الصَّلَاحُ، وَضِدُّ الْحَرْبِ. وَ«السَّلَامُ»: الْإِسْلَامُ وَالْإِذْعَانُ وَالْإِنْقِيَادُ. وَهُوَ مُصَدَّرٌ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأُنثَى وَالْجَمْعِ. أَنْظَرِ: النِّهَايَةَ، ج ٢، ص ٣٩٤؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٢٩٣ (سَلَمَ).

٨ . فِي «ف»: «وَرِثَا».

٩ . تَفْسِيرُ الْقَمِّي، ج ٢، ص ٣٧١، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ. الْوَاقِفِي، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ١٠٢٠.

الْمُفْلِحُونَ»<sup>١</sup> قَالَ: «النُّورُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَيَّ<sup>٢</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»<sup>٣</sup>.

٥٢٠ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَقَدْ أَتَى اللَّهُ أَهْلَ الْكِتَابِ خَيْرًا كَثِيرًا، قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قُلْتُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ» إِلَى قَوْلِهِ: «أَوَلَيْتِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مُرْتَنِينَ بِمَا صَبَرُوا»<sup>٤</sup> قَالَ: فَقَالَ: «قَدْ آتَاكُمْ اللَّهُ<sup>٥</sup> كَمَا آتَاهُمْ، ثُمَّ تَلَا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ»<sup>٦</sup> ١٩٥ / ١ «يَعْنِي إِمَامًا تَأْتُمُونَ بِهِ»<sup>٧</sup>.

٥٢١ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَابَلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»<sup>٨</sup>.

فَقَالَ: «يَا أَبَا خَالِدٍ، النُّورُ وَاللَّهُ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَنُورُ الْإِمَامِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنْ<sup>٩</sup> الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمْ الَّذِينَ يُنَوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ،

١. الأعراف (٧): ١٥٧. ٢. في «ب، ج، ض، ي» والوافي والبحار: - «علي».

٣. تفسير المياشي، ج ٢، ص ٣١، ح ٨٨، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «النور علي عليه السلام». تفسير القمي، ج ١، ص ٢٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «يعني

أمير المؤمنين عليه السلام». الوافي، ج ٣، ص ٥١٠، ح ١٠٢٢؛ البحار، ج ٢٣، ص ٣١٠، ح ١٠.

٤. في «ف»: «وقال». ٥. في «ف» والوافي: «ذلك».

٦. القصص (٢٨): ٥٢-٥٤. ٧. في «ف، ي» -: «والله».

٨. الحديد (٥٧): ٢٨.

٩. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونف من التنزيل في الولاية، ح ١١٧٣، و تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٥٢، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: «وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا» مع زيادة في أوله. راجع: تفسير فترات،

ص ٤٦٨، ح ٦١٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٠، ح ١٠٢٣.

١٠. التغابن (٦٤): ٨. ١١. في «ض»: «نور».

وَيَحْجُبُ اللَّهُ نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلِمُ<sup>١</sup> قُلُوبَهُمْ، وَ يَغْشَاهُمْ بِهَا.<sup>٢</sup>

٥٢٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلِ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ»: «فَاطِمَةُ عليها السلام». «فِيهَا مُضْبَاحٌ»: «الْحَسَنُ»<sup>٣</sup> «الْمِضْبَاحُ فِي رُجَاةٍ»: «الْحُسَيْنُ»، «الرُّجَاةُ كَأَنَّهَا كَوُكَبٌ دَرِيٌّ»: «فَاطِمَةُ كَوُكَبٌ دَرِيٌّ بَيْنَ نِسَاءِ أَهْلِ الدُّنْيَا» «يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةِ مُبْرَكَةٍ»: «إِبْرَاهِيمَ عليه السلام». «زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ»: «لَا يَهُودِيَّةَ وَلَا نَصْرَانِيَّةَ» «يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ»: «يَكَادُ الْعِلْمُ يَنْفَجِرُ بِهَا» «وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارُ نُورٍ عَلَى نُورٍ»: «إِمَامٌ مِنْهَا بَعْدَ إِمَامٍ» «يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ»: «يَهْدِي اللَّهُ لِلْأَئِمَّةِ عليهم السلام مَنْ يَشَاءُ» «وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ»<sup>٤</sup>.

قُلْتُ: «أَوَ كُظْلِمَتْ؟» قَالَ: «الْأَوَّلُ وَصَاحِبُهُ، «يَغْشَاهُ مَوْجٌ»: «الثَّالِثُ «مِنْ فَوْقِ مَوْجٍ [مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ]»<sup>٥</sup> ظُلُمْتُ» الثَّانِي<sup>٦</sup> «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ»: «مُعَاوِيَةُ لَعَنَهُ

١. في «بف» وحاشية «ف» والوافي وحاشية بدر الدين: «تُظْلِمُ».

٢. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧١، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ١٠٢١.

٣. في «ف»: «المصباح الحسن عليه السلام» بدل «الحسن».

٤. «الدَّرِيٌّ» و«الدَّرِيَّةُ»: منسوب إلى الدَّر بصفاته ونقائه. ويجوز أن يكون منسوباً إلى الدراء بمعنى الدفع، فأصله الدَّرِيَّة، قُبِلَتْ هَمْزَتُهُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ. وَأَمَّا الدَّرِيَّةُ، فَعَلَى النِّسْبَةِ إِلَى الدَّر عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. أَنْظَرُ:

لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٢ (ددر). ٥. في «ب، ج، ف، يح، بف» وتفسير القمي: «يتفجر».

٦. النور (٢٤): ٣٥.

٧. هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: - «مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ».

٨. في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٣ - ٣٦٤: «قوله: ظلمات الثاني - أي لفظ الظلمات الواقع ثانياً في الآية الموصوف فيها بأن بعضها فوق بعض - إشارة إلى معاوية وفتنة بني أمية». أي هي مبتدأ خبره معاوية وفتنة

اللَّهُ<sup>١</sup> وَفَتَنَ بَنِي أُمِّيَّةَ «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ» الْمُؤْمِنُ فِي ظِلْمَةٍ فَتَنَتْهُمْ<sup>٢</sup> «لَمْ يَكُنْ يَرُدُّهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا<sup>٣</sup>؛ إِمَامًا مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ عليها السلام» «فَمَالَ مِنْ نُورٍ»<sup>٤</sup>؛ إِمَامَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ»<sup>٥</sup>: «أَيْمَنَةُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَسْعَى<sup>٦</sup> بَيْنَ يَدَيِ الْمُؤْمِنِينَ وَبِأَيْمَانِهِمْ حَتَّى يَنْزِلُوهُمْ مَنَازِلَ<sup>٨</sup> أَهْلِ الْجَنَّةِ»<sup>٩</sup>.

● عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْجَبَلِيِّ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عليهما السلام، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عليهما السلام، مِثْلَهُ<sup>١٠</sup>.

٥٢٣ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>١١</sup>

١٩٦/١ وَ مُوسَى بْنُ عَمَرَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ:

«بَنِي أُمِّيَّةَ. ثُمَّ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ «فَتَنَ بَنِي أُمِّيَّةَ» مُبْتَدَأً وَإِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ خَبَرَهُ، أَوْ تَكُونُ «ظُلُمَاتُ» مِزَاجَةً إِلَى «الثَّانِي» وَخَبَرَهُ «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ» فَيَكُونُ «مَعَاوِيَةَ» ابْتِدَاءً كَلَامِ آخِرٍ. ثُمَّ قَالَ: «وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «مَنْ» فِي قَوْلِهِ: «وَيَنْزِلُوهُمْ» مِثْلَهُ، إِلَى قَوْلِهِ: «فَتَنَ بَنِي أُمِّيَّةَ» كَلَاماً وَاحِداً».

١. فِي «ف»:- «لَعَنَهُ اللَّهُ».

٢. فِي «بَر»:- «الْمُؤْمِنُ فِي ظِلْمَةٍ فَتَنَتْهُمْ».

٣. فِي «ج»:- «أَي».

٤. النور (٢٤): ٤٠.

٥. الحديد (٥٧): ١٢.

٦. فِي «ج»:- «يَسْعَى نُورُهُمْ». وَفِي «ض، ف، بَر» وَالْوَاقِفِي: «يَسْعَى».

٧. فِي الْوَاقِفِي: «أَيْدِي».

٨. فِي «ف»:- «مَنَازِلَةً».

٩. تَفْسِيرُ الْقُتَيْبِيِّ ج ٢، ص ١٠٢، بِسَنَدِهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلِ الْهَمْدَانِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: «وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلُ لِلنَّاسِ».

تَفْسِيرُ فَرَاتٍ، ص ٢٨٢، ح ٢٨٣، بِسَنَدٍ آخِرٍ إِلَى قَوْلِهِ: «يَكَادُ الْعِلْمُ يَنْفَجِرُ بِهَا» مَعَ اخْتِلَافِ سَيْرِ. رَاجِعُ: التَّوْحِيدُ،

ص ١٥٨، ح ٤٠٤، الْوَاقِفِيُّ، ج ٣، ص ٥١١، ح ١٠٢٤-١٠٢٥.

١٠. الْوَاقِفِيُّ، ج ٣، ص ٥١١، ح ١٠٢٥.

١١. هَكَذَا فِي «جَر». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ؛ فَقَدْ أَكْثَرَ مُحَمَّدُ بْنُ

الْحُسَيْنِ [بْنُ أَبِي الْخَطَّابِ] مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْ [الْحَسَنِ] بْنِ مَجُوبٍ. رَاجِعُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ١٥،

ص ٤٠١ و ٤٠٦ و ٤٣١ و ٤٣٣. يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي ذَيْلَ ح ٧٦٧؛ مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

عَنْ ابْنِ مَجُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ. وَأَمَّا رَوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجُوبٍ، فَلَمْ نَجِدْهَا فِي

مَوْضِعٍ.



عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ».

قَالَ: يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا وَلَايَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِأَفْوَاهِهِمْ.

قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ مَتِّمُ نُورِهِ»؟<sup>٢</sup>

قَالَ: يَقُولُ: وَاللَّهُ مَتِّمُ الْإِمَامَةِ، وَالْإِمَامَةُ هِيَ النُّورُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»<sup>٣</sup>، قَالَ: «النُّورُ هُوَ الْإِمَامُ»<sup>٤</sup>.

#### ١٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام هُمْ أَرْكَانُ الْأَرْضِ

٥٢٤ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا جَاءَ بِهِ عَلِيُّ عليه السلام أَخَذَ بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ أَنْتَهَى عَنْهُ،

جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مِثْلُ<sup>٥</sup> مَا جَرَى لِمُحَمَّدٍ عليه السلام، وَلِمُحَمَّدٍ عليه السلام الْفَضْلُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ

١ . في الكافي، ح ١١٧٨: «والماضي».

٢ . الصف (٦١): ٨.

٣ . التغابن (٦٤): ٨.

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونف من التنزيل في الولاية، ضمن الحديث الطويل ١١٧٨، بسنده عن ابن محبوب، مع اختلاف يسير، الوافي، ج ٣، ص ٥١٢، ح ١٠٢٦.

٥ . في «ج»: «هم».

٦ . في البحار، ج ٥٣: «محمد بن مهران». وهو سهو؛ فقد روى المصنف عليه السلام عن أحمد بن مهران في أسناد

عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٩.

٧ . في «ف»، «بف» والبصائر، ص ٢٠٠ والبحار، ح ١٦: «مثل».

٨ . في «ج»، «بج»: «ولمحمد عليه السلام».

خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، الْمُتَعَقِّبَ<sup>١</sup> عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُتَعَقِّبِ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ، وَ الرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشَّرِكِ بِاللَّهِ؛ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ بَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ، وَ سَبِيلَهُ الَّذِي مِنْ سَلَكٍ يَغْيِرُهُ هَلَكٌ<sup>٢</sup>، وَ كَذَلِكَ يَجْزِي<sup>٣</sup> لِإِيْمَةِ الْهَدَى وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، وَ حُجَّتُهُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَ مَنْ تَحْتَ الثَّرَى<sup>٤</sup>.

وَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَثِيرًا مَا يَقُولُ: أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ، وَأَنَا الْفَارُوقُ<sup>٥</sup> الْأَكْبَرُ، وَأَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَ الْمِيسَمِ<sup>٦</sup>، وَ لَقَدْ أَقْرَأْتُ لِي جَمِيعُ

١ . «المتعقب»، أي الطاعن والمعترض والشاك، تقول: تعقبت عن الخبر، إذا شككت فيه وعذت للسؤال عنه. أو المتأمل والمتدبر في حقيقته، تقول: تعقبت الأمر، إذا تدبرته. أو الطالب للبعثرة والعورة والمعيّب، يقال: تعقبه، إذا طلب عثرته وعورته. أو المتأخر، بمعنى أنه تأخر عنه ولم يلحق به. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦١٧ - ٦١٩ (عقب)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٦.

٢ . في «ب»: «لهلك». وفي «ج»، «ض»، «بر»، «بف»: «يهلك».

٣ . في «ض»: «تجري». وفي البصائر، ص ٢٠٠: «جری على الأئمة». وضمير «يجري» راجع إلى «الفضل».

٤ . في «ض»، «و»: «واحد بعد واحد».

٥ . «أن تميد بأهلها»، أي تتحرك وتميل بهم. يقال: ماد الشيء يميد ميداناً، أي تحرك وزاغ واضطرب. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٣؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٤٧ (ميد).

٦ . «الثرى»: التراب الندي، أي المرطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض، فإن لم يكن ندياً فهو تراب. أو التراب وكل طين لا يكون لازباً إذا بُلّ. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٩؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٧٢ (ثرو).  
٧ . في «ف»: «الفارق».

٨ . «الميسم»: هي الحديدة التي يكرى بها. وأصله: مؤسم، فقلت الواو ياءً لكسرة الميم. النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسم). وقال الفيض في الوافي: «لما كان بحبه وبغضه ﷺ يتميز المؤمن من المنافق، فكأنه كان يسم علي جبين المنافق بكَيِّ النفاق». وفي حاشية بدرالدين، ص ١٤٥: «رأيت في نسخة معتبره مقروءة علي عدة من الشيوخ تفسير الميسم بخاتم سليمان ﷺ، وكأنه إشارة إلى ما سيأتي من أن علامة الإمام ﷺ أن يكون عنده آيات الأنبياء، ومن جملتها عصا موسى وخاتم سليمان؛ فعلى هذا قوله: أنا كذا، أنا كذا يشير به إلى أنني أنا الإمام المفترض الطاعة لا غري من تيم وعدى. هذا، والصواب أن المراد بالميسم الميسم الحقيقي، وقد ذكر علي بن إبراهيم في تفسيره أن رسول الله ﷺ قال لعلي ﷺ: «يخرجك الله في آخر الزمان بأحسن صورة ومعك ميسم نسم به أعداءك». وانظر: تفسير القمي، ج ٢، ص ١٣٠.

الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحَ وَالرُّسُلَ بِمِثْلِ مَا أَقْرَأُوا بِهِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَقَدْ حُمِلْتُ عَلَى مِثْلِ حُمُولَتِهِ<sup>١</sup> وَهِيَ حُمُولَةُ الرَّبِّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُدْعَى فَيُكْسَى<sup>٢</sup> وَأُدْعَى فَأُكْسَى، وَ يُسْتَنْطَقُ وَ أُسْتَنْطَقُ، فَأَنْطِقُ عَلَى حَدِّ<sup>٣</sup> مَنْطِقِهِ، وَلَقَدْ أُعْطِيتُ خِصَالاً<sup>٤</sup> مَا سَبَقَنِي إِلَيْهَا أَحَدٌ قَبْلِي: عَلَّمْتُ<sup>٥</sup> الْمَنَائِبَ<sup>٦</sup> وَ الْبَلَايَا وَ الْأَنْسَابَ وَ فَضَلَ الْخِطَابِ، فَلَمْ يَفْتَنِي مَا سَبَقَنِي، وَلَمْ يَغْرُبْ<sup>٧</sup> عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي<sup>٨</sup>، أَبَشُرُ<sup>٩</sup> بِإِذْنِ اللَّهِ، وَأُؤَدِّي عَنْهُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ اللَّهِ، مَكَّنَنِي فِيهِ<sup>١٠</sup> بِعِلْمِهِ<sup>١١</sup>.

- ١ . «الخُمُولَةُ»: الإبل التي تحمل، وكذلك كُلُّ ما احتمل عليه الحي من حمار أو غيره، سواء كانت عليه الأحمال أو لم تكن. و«الخُمُولَةُ»: الأحمال. وكلاهما محتمل هنا. والمعنى: كلّفني الله ربي مثل ما كلّف محمّداً من أعباء التكليف والهداية. وأما العبارة فُقرئت على ثلاثة أوجه: الأول: حُمِلْتُ على مثل حُمُولته أو حُمُولته. الثاني: حَمَلْتُ على مثل حُمُولته، أي حملت أحمالي على مثل ما حمل ﷺ أحماله عليه. الثالث: حُمِلْتُ عليّ مثل حُمُولته، فالحُمُولَةُ بمعنى الحمل لا المحمول عليه. أنظر: الصحيح، ج ٤، ص ١٦٧٨ (حمل)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢١؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٠.
- ٢ . قال في الوافي: «يدعى فيكسى، يعني يوم القيامة. وكان الدعوة كناية عن الإقبال الذي مرّ بيانه في شرح حديث جنود العقل والجهل، وهو السير إلى الله في سلسلة العود. والكسوة كناية عن تغشيهما بنور الجبار، وغفران إتيتهما في الجليل الغفار، واضمحلال وجودهما في الواحد القهار.
- ٣ . في حاشية «بر»: «حذو».
- ٤ . في «ض»: «علم».
- ٥ . «المنايب»: جمع المنية، وهي الموت من اللَّيْثي بمعنى التقدير؛ لأنها مقدّرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٣٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).
- ٦ . في الوافي: «لم يغرب». «ولم يَغْرُبْ» و«لم يَغْرِبْ»، أي لم يبعد ولم يغيب. يقال: غَرَبَ عَنِّي فلان يَغْرُبُ وَيَغْرِبُ، أي يَغْدُو وغاب. أنظر: الصحيح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).
- ٧ . في «ب»، ض، يه: «- عني». قال في الوافي: «لم يفتني ما سبقني» أي علم ما مضى؛ «ما غاب عني» أي علم ما يأتي.
- ٨ . في «ب»، ض، يه: «- عني». قال في الوافي: «لم يفتني ما سبقني» أي علم ما مضى؛ «ما غاب عني» أي علم ما يأتي.
- ٩ . في البصائر، ص ٢٠٠: «أنشُر».
- ١٠ . في حاشية «بر»: «منه».

- ١١ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٠، ح ٣، عن أحمد بن محمّد و عبد الله بن عامر، عن محمّد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٦٦، ح ٢، عن أحمد بن محمّد، عن ابن سلام، عن فضّل بن عمر، من قوله: «أعطيته خصالاً»، وفيهما مع اختلاف

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ الْعَمِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ.

٥٢٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>١</sup>، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزَّوَلِيدِ شَبَابِ الصَّنِيفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَبْتَدَأْنَا<sup>٢</sup>، فَقَالَ: يَا سُلَيْمَانُ<sup>٣</sup>، مَا جَاءَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُؤْخَذُ بِهِ، وَ مَا نَهَى عَنْهُ يُنْتَهَى عَنْهُ، جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مَا جَرَى لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْفَضْلُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ، الْمُعْتَبَرُ<sup>٤</sup> عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُعْتَبَرِ<sup>٥</sup> عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَ عَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله، وَ الرَّادُّ عَلَيْهِ فِي ضَعِيفَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشُّرْكِ بِاللَّهِ؛

«يسير؛ وفيه، ص ٢٦٨، ح ١١، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، من قوله: «أعطيت خصلاً» إلى قوله: «فصل الخطاب»؛ وفيه، ص ٤١٦، ح ٩، عن أحمد بن محمد وعبد الله بن عامر، عن محمد بن سنان؛ على الشرائع، ص ١٦٤، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، وعبد الله بن عامر بن سعيد، عن محمد بن سنان، وفيهما من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «أنا صاحب العصا والمِسم»؛ الاختصاص، ص ٢١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام باب الله» إلى قوله: «تحت الثرى» الوافي، ج ٣، ص ٥١٣، ح ١٠٢٧؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٥١ إلى قوله: «لمحمد صلى الله عليه وآله الفضل على جميع من خلق الله»؛ وج ٥٣، ص ١٠١، ح ١٢٤، من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «العصا والمِسم».

١. في «بر»: «+» ومثل.

٢. في «ألف، ج، ف، ب، بر، ب، ف»: «محمد بن الحسين» وهو سهو؛ فإنه مضافاً إلى ما تقدم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠، قد تكررت رواية علي بن محمد ومحمد بن الحسن متعاطفين عن سهل بن زياد. أنظر: على سبيل المثال، الكافي، ح ٢٧٦ و ٣٣٢ و ٣٣٦ و ٣٣٣ و ٥٢٢ و ٦٠٩ و ٦١٢ و ٦٥٧ و ٦٦١.

٣. في «بر»: «+» وبالسلام.

٤. في الوافي: «وقال».

٥. في «ف»: «+» وبن خالد.

٦. في حاشية «بف»: «المتعيب». وفي الأمالي: «العائب».

٧. في حاشية «بف»: «المتعيب». وفي الأمالي: «كالعائب».

٨. في «ض، ب، ج»: «رسول الله».

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ بَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ، وَ سَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَ<sup>١</sup> بِغَيْرِهِ هَلَكَ، وَ بِذَلِكَ جَزَتْ الْإِيمَةُ ﷺ وَاحِدًا<sup>٢</sup> بَعْدَ وَاحِدٍ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ أَزْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ، وَ الْحُجَّةَ الْبَالِغَةَ عَلَى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَ مَنْ تَحْتَ الثَّرَى.

وَ قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ، وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ<sup>٣</sup>، وَأَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَ الْمِيسَمِ<sup>٤</sup>، وَ لَقَدْ أَقَرْتُ لِي جَمِيعَ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحِ بِمِثْلِ مَا أَقَرْتُ<sup>٥</sup> لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَ لَقَدْ حَمَلْتُ<sup>٦</sup> عَلَى مِثْلِ حَمُولَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَ هِيَ حَمُولَةُ الرَّبِّ، وَ إِنِّي مُحَمَّدٌ ﷺ يُدْعَى فَيُكْسَى وَ يُسْتَنْطَقُ<sup>٧</sup>، وَ أَدْعَى فَأُكْسَى وَ أُسْتَنْطَقُ، فَانْطِقْ عَلَى حَدِّ مَنْطِقِهِ، وَ لَقَدْ أُعْطِيتُ خِصَالًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: عَلِمْتُ عِلْمَ الْمَنَانَا وَ الْبَلَابَا وَ الْأَنْسَابِ وَ فَضْلَ الْخِطَابِ، فَلَمْ يَقْتَنِي مَا سَبَقَنِي، وَ لَمْ يَغْرُبْ<sup>٨</sup> عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي، أَبَشُرْ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَ أُوَدِّ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، كُلَّ ذَلِكَ مَكْتَنِييَ اللَّهِ فِيهِ<sup>٩</sup> بِإِذْنِهِ<sup>١٠</sup>».

١٩٨/١ ٥٢٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو<sup>١١</sup> عَبْدِ اللَّهِ الرَّيَاحِيُّ، عَنْ أَبِي الصَّامِتِ الْخُلَوَانِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «فَضْلُ<sup>١٢</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: مَا جَاءَ بِهِ أَحَدٌ بِهِ، وَ مَا نَهَى

١. في الأمالي: «تمسك».

٢. في حاشية «بف»: «الأعظم».

٣. في «ف»: «+ والرسل».

٤. في «ف، بح»: «حملت».

٥. في «ب»: «محمد رسول الله»، وفي «ج، ض، بح»: «رسول الله».

٦. في الأمالي: «+ فينطق».

٧. في حاشية «بر»: «منه».

٨. الأمالي للطوسي، ص ٢٠٥، المجلس ٨، ح ٢، بسنده عن سهل بن زياد الأدمي، إلى قوله: «والأنساب وفصل الخطاب مع اختلاف يسير» الوافي، ج ٣، ص ٥١٥، ح ١٠٢٨؛ البحار، ج ٥٣، ص ١٠٢، ذيل ح ١٢٤.

٩. في البصائر، ص ١٦: «- أبو».

١٠. في «ج، بر»: «فَضْلُ». وقوله: «فَضْلُ» مبتدأ، والموصول خبره. أو يقرأ: «فَضْلُ». أو يقرأ: «فَضْلُ». أنظر: ..

عَنْهُ أَنْتَهِيَ عَنْهُ، جَرَى لَهُ مِنَ الطَّاعَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>١</sup> مَا<sup>٢</sup> لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْفَضْلُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، الْمُتَقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْمُتَقَدِّمِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْمُتَفَضِّلُ عَلَيْهِ كَالْمُتَفَضِّلِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>٣</sup>، وَ الرَّأْدُ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى خَدِّ الشُّرْكِ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَابُ اللَّهِ الَّذِي لَا يُوتَى إِلَّا مِنْهُ، وَ سَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَهَ وَصَلَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مِنْ بَعْدِهِ، وَ جَرَى لِلْإِئِمَّةِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ.

جَعَلَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَزْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، وَ عَمَدَ الْإِسْلَامِ، وَ رَابِطَةً<sup>٥</sup> عَلَى سَبِيلِ<sup>٦</sup> هَذَاهُ<sup>٧</sup>، لَا يَهْتَدِي<sup>٨</sup> هَادٍ إِلَّا بِهَذَاهُمْ، وَ لَا يَصِلُ خَارِجَ مِنَ الْهُدَى إِلَّا بِتَقْصِيرٍ عَنْ حَقِّهِمْ<sup>٩</sup>، أَمْنَاءُ اللَّهِ عَلَى مَا أَهْبَطَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عَذِرٍ<sup>١٠</sup> أَوْ نَذِرٍ<sup>١١</sup>، وَ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ فِي الْأَرْضِ، يَجْزِي لِأَخْرِهِمْ مِنَ اللَّهِ مِثْلَ الَّذِي جَرَى لِأَوَّلِهِمْ، وَ لَا يَصِلُ أَحَدٌ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا

٥. شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٣؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦، امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٧٣.

١. في «ب، ض، بح، +» و«الفضل». ٢. في حاشية «ف»: «ما جرى».

٣. في البصائر، ص ١٩٩: «على الله ورسوله».

٤. في البصائر، ص ١٩٩: «وعهد». و«العُمْد» و«العَمْد»: جمع الكثرة للعمود، وجمع القلّة: الأعمدة. هذا في اللغة، واحتمل الفيض «العَمْد» مفرداً، لاجتماعاً. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١١ (عمد)؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦.

٥. في «ض، بس، بف» والوافي و«مرأة العقول»: «رابطه». وقوله: «رابطه»، أي لازمة لسبيل الهدى غير مفارقة عنه، من الرباط بمعنى الملازمة. أو مقيمة عليه، من الرباط وهو الإمامة في الثغور. أو شديدة، أي جعلهم فرقة شديدة كأنهم يربطون أنفسهم بالصبر عن الفرار. وقد جاء الرباط بمعنى الشدة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٥؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٧٤؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٠٢-٣٠٣ (ربط).

٦. في «ج»: «سبيله». ٧. في «ج، ف» والبصائر، ص ١٩٩: «هذه».

٨. في «ف، بح، بس، بف» وحاشية «ج، ف» والوافي: «لا يهدى».

٩. في البصائر، ص ١٩٩: «لأنهم».

١٠. «الثَّغْر»: مصدر غَثَرَ، بمعنى محو الإساءة. أو جمع العذير، بمعنى المعذرة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٩٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٤٨ (عذر).

١١. «الثَّذَر»: مصدر نَذَرَ، بمعنى خَوَّفَ، أي بمعنى الأندار. أو جمع النذير، بمعنى الإنذار. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٠١ (نذر).

بِعَوْنِ اللَّهِ.

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، لَا يَدْخُلُهَا دَاخِلٌ إِلَّا عَلَى حَدِّ قَسَمِي<sup>٢</sup>، وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ، وَأَنَا الْإِمَامُ لِمَنْ بَغَيْدِي، وَالْمُؤَدِّي عَمَّنْ كَانَ قَبْلِي، لَا يَتَقَدَّمُنِي أَحَدٌ إِلَّا أَحْمَدُ عليه السلام، وَإِنِّي وَإِيَّاهُ لَعَلَى<sup>٣</sup> سَبِيلٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْمَدْعُوءُ بِاسْمِهِ<sup>٤</sup>، وَلَقَدْ أُعْطِيتُ السَّتَّ: عِلْمُ الْمَنَایَا وَالْبَلَايَا وَالْوَصَايَا وَفَضْلُ الْخِطَابِ<sup>٥</sup>، وَإِنِّي لَصَاحِبُ الْكَرَاتِ<sup>٦</sup> وَدَوْلَةِ<sup>٧</sup> الدُّوَلِ، وَإِنِّي لَصَاحِبُ الْغَصَا وَالْمِيسَمِ<sup>٨</sup>، وَالدَّابَّةِ الَّتِي تَكَلِّمُ النَّاسَ<sup>٩</sup>.<sup>١٠</sup>

١. في «ض، بر» والبصائر، ص ٤١٥: «لا يدخلهما». وهو مقتضى السياق.

٢. «القسم»: مصدر قَسَمْتُ الشيء فانقسم. وأنا «القسم» فهو الحظ والنصيب من الخير. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٠ (قسم).

٣. في «بس»: «على».

٤. في الوافي: «يعني أنه دعي باسمه في كتاب الله صريحاً بالرسالة والنبوة».

٥. في البصائر، ص ١٩٩: «والأنساب».

٦. «الكرات»: جمع الكرّة، بمعنى الرّجعة والمرة والحملة. أنظر: المصباح المنير، ص ٥٣٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٣ (كرر).

٧. «الدّولة» في الحرب: أن تدأل إحدى الفتين على الأخرى. والجمع: الدّول. و«الدّولة» في المال: يقال: صار الفیء دولة بينهم يتداولونه، يكون مرة لهذا ومرة لهذا. والجمع: دُولَات ودُول. و«الدّولة»: الفعل والانتقال من حال إلى حال، أو الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، أو الغلبة. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٢ (دول).

٨. في «بع»: «العصا».

٩. في «بع»: «والدابة التي تكلم الناس».

١٠. بصائر الدرجات، ص ١٩٩، ح ١؛ و ص ٤١٥، ح ٣، وفيهما عن علي بن حسان؛ وفيه، ص ٤١٦، ح ١٠ عن محمد بن الحسين، عن ابن حسان، وفي الأخيرين من قوله: «أنا قسيم»، إلى قوله: «أنا الفاروق الأكبر». وفيه، ص ٢٠٠، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥١٥، ح ١٠٢٩؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٥٣، إلى قوله: «وكذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام من بعده»؛ وج ٢٥، ص ٣٥٥، ذيل ح ٣.

## ١٥ - بَابُ نَادِرٍ جَامِعٍ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ ﷺ وَصِفَاتِهِ

٥٢٧ / ١ . أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ الْعَلَاءِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَفَعَهُ<sup>٢</sup>، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

كُنَّا مَعَ الرِّضَا ﷺ بِمَرْوٍ، فَاجْتَمَعْنَا فِي<sup>٣</sup> الْجَامِعِ<sup>٤</sup> يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي بَدْءِ مَقْدِمِنَا، فَأَذَارُوا أَمْرَ الْإِمَامَةِ، وَذَكَرُوا كَثْرَةَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى سَيِّدِي ﷺ، ١٩٩/١  
فَأَعْلَمْتُهُ خَوْضَ النَّاسِ فِيهِ، فَتَبَسَّمَ ﷺ، ثُمَّ قَالَ:

«يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ، جَهْلَ الْقَوْمِ، وَخَدِعُوا عَنْ آرَائِهِمْ<sup>٥</sup>؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَقْبِضْ نَبِيَّهُ ﷺ حَتَّى أَكْمَلَ لَهُ الدِّينَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فِيهِ<sup>٦</sup> بَيِّنَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٧</sup>، بَيَّنَّ فِيهِ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، وَالْحُدُودَ وَالْأَحْكَامَ، وَجَمِيعَ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ كَمَلًا، فَقَالَ<sup>٨</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «مَا قَرُطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ<sup>٩</sup>» وَأَنْزَلَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ - وَهِيَ آخِرُ عُمْرِهِ ﷺ -: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا»<sup>١٠</sup> وَأَمَرَ الْإِمَامَةَ مِنْ تَمَامِ الدِّينِ، وَلَمْ يَمُضِ ﷺ حَتَّى بَيَّنَّ لِأُمَّتِهِ مَعَالِمَ دِينِهِمْ، وَأَوْضَحَ لَهُمْ

١ . هكذا في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» و«مرآة العقول». وفي المطبوع وباقي النسخ: -«عليه السلام».

٢ . في الأمالي: -«رفعه».

٣ . في حاشية «بر»: + «ومسجد».

٤ . في «بح» والعيون والأمالي: + «وفي».

٥ . في حاشية «ف، بر، بس» والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «أديانهم».

٦ . في «بر»: «وفيه».

٧ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ». وفي حاشية «ج» والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «تفصيل».

٨ . «الكمال»: التمام. وفيه ثلاث لغات: كَمَلَ: كَتَلَ، كَجَلَ، وكال كسر أروها. ويقال: أعطه هذا المال كملًا، أي كله.

٩ . في «ب، ج، ض، بس»: «الله».

١٠ . الأنعام (٦): ٣٨.

١١ . المائدة (٥): ٣.



سَبِيلَهُمْ، وَ تَرَكَهُمْ عَلَى قَصْدٍ سَبِيلِ الْحَقِّ، وَ أَقَامَ لَهُمْ عَلِيّاً ١ عَلِماً وَ إِمَاماً، وَ مَا تَرَكَ<sup>٢</sup> شَيْئاً يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَّا بَيَّنَّهُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَمْ يَكْمِلْ دِينَهُ، فَقَدْ رَدَّ كِتَابَ اللَّهِ، وَ مَنْ رَدَّ كِتَابَ اللَّهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِهِ<sup>٣</sup>.

هَلْ يَعْرِفُونَ قَدْرَ الْإِمَامَةِ وَ مَحَلَّهَا مِنَ الْأُمَّةِ؛ فَتَجُوزُ فِيهَا اخْتِيَارُهُمْ؟ إِنَّ الْإِمَامَةَ أَجَلٌ قَدْرًا، وَ أَغْظَمُ شَأْنًا، وَ أَعْلَى مَكَانًا، وَ أَمْنَعُ جَانِبًا، وَ أَبْعَدُ غَوْرًا مِنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ، أَوْ يَنَالُوهَا بِأَرَائِهِمْ، أَوْ يَقِيمُوا<sup>٤</sup> إِمَامًا بِاخْتِيَارِهِمْ.

إِنَّ الْإِمَامَةَ<sup>٥</sup> خَصَّ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ ٦ بَعْدَ النُّبُوَّةِ وَ الْخَلْفَةِ مَرْتَبَةً ثَالِثَةً، وَ فَضِيلَةً شَرَفَتْ بِهَا، وَ أَشَادَ<sup>٧</sup> بِهَا<sup>٨</sup> ذِكْرَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» فَقَالَ الْخَلِيلُ ٩: «وَمِنْ دُرِّيَّتِي» قَالَ اللَّهُ<sup>١٠</sup> تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»<sup>١١</sup> فَأَبْطَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ إِمَامَةَ كُلِّ ظَالِمٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَ صَارَتْ<sup>١٢</sup> فِي الصَّفْوَةِ<sup>١٣</sup>.

١. في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٩: «القصد: الوسط بين الطرفين. وإضافته إلى السبيل وإضافة السبيل إلى الحق بيناتين، وتحتملان اللامية».

٢. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والغيبة والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول. وفي المطبوع: «[لهم]».

٣. في «ض، ف» والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: «- به».

٤. في «ب، ج، ض، بح، بس، بف» وكمال الدين والمعاني: «تعرفون».

٥. في «ض»: «يقولوا».

٦. في الغيبة: «منزلة».

٧. في الأمالى: «فأشار».

٨. يقال: أشاده وأشاده به، إذا أشاعه ورفع ذكره، من أشدَّت الثَّيْنَانِ فهو مُشَادٍ، وشيدته إذا طوَّله، فاستعير لرفع صوته بما يكرهه صاحبه. النهاية، ج ٢، ص ٥١٧ (شيد).

٩. في مرآة العقول: «سروراً بها، مفعول له لقال».

١٠. في «ف» وتحف العقول: «- الله».

١١. البقرة (٢): ١٢٤.

١٢. في معاني الأخبار: «فصارت».

١٣. في مرآة العقول: «الصفوة، مثناة، أي أهل الطهارة والعصمة، من صفا الجؤ إذا لم يكن فيه غيم، أو أهل الاصطفاء والاختيار الذين اختارهم الله من بين عباده لذلك؛ لعصمتهم وفضلهم وشرفهم». وانظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٨ (صفو).

ثُمَّ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنْ جَعَلَهَا فِي ذُرِّيَّتِهِ أَهْلَ الصَّغُورَةِ وَ الطَّهَّارَةِ، فَقَالَ: «وَمَنْبَأُهُ إِسْحَاقُ وَيَعْقُوبُ نَافِلَةٌ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ» وَجَعَلْنَاهُمْ أَهْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَبِيدِينَ<sup>١</sup>.

فَلَمْ تَزَلْ فِي ذُرِّيَّتِهِ، يَرِيثُهَا بَعْضٌ عَنْ بَعْضٍ قَرْنَا<sup>٢</sup> فَقَرْنَا حَتَّى وَرَّثَهَا اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ جَلَّ وَ تَعَالَى: «إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>٣</sup> فَكَانَتْ لَهُ خَاصَّةٌ، فَقَلَّدَهَا ﷺ عَلِيًّا ﷺ بِأَمْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -<sup>٤</sup> ٢٠٠/١ عَلَى رَسْمٍ<sup>٥</sup> مَا فَرَضَ اللَّهُ، فَصَارَتْ فِي ذُرِّيَّتِهِ الْأَصْفِيَاءِ الَّذِينَ آتَاهُمُ اللَّهُ الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ»<sup>٦</sup> فَهِيَ فِي وَلَدِ عَلِيٍّ ﷺ خَاصَّةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ إِذْ لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَمِنْ أَيْنَ يَخْتَارُ<sup>٧</sup> هَؤُلَاءِ الْجُهَالُ؟

إِنَّ الْإِمَامَةَ هِيَ مَنْزِلَةُ<sup>٨</sup> الْأَنْبِيَاءِ وَ إِرْثُ<sup>٩</sup> الْأَوْصِيَاءِ، إِنَّ الْإِمَامَةَ خِلَافَةُ اللَّهِ وَ خِلَافَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَ مَقَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، وَ مِيزَاتُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ<sup>١٠</sup> ﷺ.

١ . الأنبياء (٢١): ٧٢-٧٣. ٢ . راجع في تفسيره ما تقدم ذيل ح ٥٠٠.

٣ . آل عمران (٣): ٦٨.

٤ . يقال: قَلَّدْتُهَا قِلَادَةً، أَي جَعَلْتُهَا فِي عُنُقِهَا، وَمِنْهُ تَقْلِيدُ الْوَلَاةِ الْأَعْمَالِ. الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ١، ص ٤٥٢ (قُلْد).

٥ . هَكَذَا فِي «ب»، ج، ض، يَح، بَر، بَس، بَف. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَ سَائِرِ النُّسخ: - «عَزَّ وَجَلَّ».

٦ . فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «الرَّسْمُ: السَّنَةُ وَالطَّرِيقَةُ». ٧ . فِي «ب»: - «اللَّهُ».

٨ . فِي «ب»، ج، ض، يَح، بَر، بَس، بَف: «جَلَّ وَعَلَا».

٩ . الرُّوم (٣٠): ٥٦.

١٠ . فِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِي، ج ٥، ص ٢٤١: «الْفِعْلُ إِذَا مَجْهُولٌ، وَالْجُهَالُ صِفَةُ لَهُؤُلَاءِ، أَوْ بَدَل. وَإِنَّمَا مَعْلُومٌ، وَالْجُهَالُ مَفْعُولٌ عَلَى الظَّاهِرِ، أَوْ صِفَةُ، أَوْ بَدَل عَلَى الْإِحْتِمَالِ».

١١ . فِي «ف»: + «النَّبُوءَةُ».

١٢ . «الْإِرْثُ»: مَصْدَرٌ، وَأَصْلُهُ الْوَرِثُ، وَقُلِّبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً. وَكَثِيرٌ مَا يُطْلَقُ عَلَى الشَّيْءِ الْمَوْرُوثِ، كَمَا فِي هَذَا

الْمَقَامِ. أَنْظَر: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ١١١-١١٢ (أَرِثَ)؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِي، ج ٥، ص ٢٤٢: مَرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٢،

ص ٣٨٣.

١٣ . فِي «ف»: + «بْنِ عَلِيٍّ».

إِنَّ الْإِمَامَةَ زَمَامٌ<sup>١</sup> الدِّينِ، وَنِظَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَصَلَاةُ الدُّنْيَا، وَعِزُّ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٢</sup>؛ إِنَّ الْإِمَامَةَ أَسُّ<sup>٣</sup> الْإِسْلَامِ النَّامِي، وَفَرْعُهُ السَّامِي<sup>٤</sup>؛ بِالْإِمَامِ تَمَامُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ<sup>٥</sup>، وَتَوْفِيرُ الْفَنَاءِ<sup>٦</sup>، وَإِنْفَاءُ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ، وَمَنْعُ الثُّغُورِ<sup>٧</sup> وَالْأَطْرَافِ.

الْإِمَامُ يُحِلُّ حَلَالَ اللَّهِ، وَيَحْرَمُ حَرَامَ اللَّهِ، وَيَقِيمُ حُدُودَ اللَّهِ، وَيَذُبُّ<sup>٨</sup> عَنِ دِينِ اللَّهِ، وَيَدْعُو إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ. الْإِمَامُ كَالشَّمْسِ الطَّالِعَةِ، الْمُجَلَّلَةِ<sup>٩</sup> بِنُورِهَا لِلْعَالَمِ<sup>١٠</sup>، وَهِيَ فِي الْأَقْبَى بِخَيْثُ

١. «الزمام» من الزَّم بمعنى الشَّد، وهو الحبل الذي يجعل في البِزَّة والخشبة، أو الخيط الذي يشد في البِزَّة أو في الخشاش، ثم يشد في طرفه المِقْوَد، وقد يسمَّى المِقْوَد زماماً. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٤٤؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٧٢ (زم).

٢. في «ف»: «زمام للدين، ونظام للمسلمين، وصلاح للدنيا، وعز للمؤمنين».

٣. «الأس»: أصل البناء، وكذلك الأساس، والأسس مقصور منه. وجمع الأس: إساس. وجمع الأساس: أسس. الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٣ (أس).

٤. فرع كل شيء أعلاه. ويقال: هو فرع قومه. للشريف منهم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

٥. «السامي»: العالي المرتفع، من سما الشيء يَسْمُو سُمُوًّا، أي ارتفع وعلا. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٩٧ (سمو).

٦. في حاشية «يح»: «بالإمامة».

٧. في حاشية «ج»: «والصيام والجهاد» بدل «والجهاد والصيام».

٨. أصل الفاء: الرجوع. يقال: فاء يغيه فَنَةً وفُيُوءاً، كأنه كان في الأصل لهم فرجع إليهم. النهاية، ج ٣، ص ٤٨ (فياً).

٩. «الثغور»: جمع الثَّغَر، وهو ما يلي دار الحرب، وموضع المخافة في فروع البلدان، والموضع الذي يكون حذراً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٣ (ثغر).

١٠. في شرح العازندرائي: «الذب: الدفع والمنع. حذف مفعوله: للدلالة على التعميم، أي يدفع عن دين الله كل ما لا يليق به من الزيادة والنقصان». وانظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذب).

١١. «المُجَلَّلَةُ»: المَغْطِيَّة. يقال: جَلَّلَ المطر الأرض، أي عَمَّها وطَبَّقَهَا فلم يَدَعْ شيئاً إلا غطى عليه. ومنه يقال: جَلَّلْتُ الشيء، إذا غَطَّيْتَهُ. أنظر: المصباح المنير، ص ١٠٦ (جلل).

١٢. في «بر»: «العالم».

## لَا تَنَالُهَا الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارُ.

الإمام: البَذَرُ الْمُنِيرُ، وَ السَّرَاجُ الزَّاهِرُ<sup>٢</sup>، وَ النُّورُ السَّاطِعُ<sup>٣</sup>، وَ النَّجْمُ الْهَادِي فِي غَيَابِهِ<sup>٤</sup> الدُّجَى<sup>٥</sup>، وَ أَجْوَازُ<sup>٦</sup> الْبُلْدَانِ وَ الْقَفَارِ<sup>٧</sup>، وَ لُجَجِ<sup>٨</sup> الْبَحَارِ.

الإمام: الْمَاءُ الْعَذْبُ عَلَى الظَّمَأِ، وَ الدَّالُّ عَلَى الْهَدْيِ، وَ الْمُنْجِي مِنَ الرَّدَى<sup>٩</sup>.

الإمام<sup>١٠</sup>: النَّارُ عَلَى الْيَفَاعِ<sup>١١</sup>، الْحَارُّ لِمَنْ اضْطَلَى<sup>١٢</sup> بِهِ، وَ الدَّلِيلُ فِي الْمَهَالِكِ<sup>١٣</sup>.

١. في «ف»: «ولا ينالها».

٢. «الزاهر»: المضيء. يقال: زَهَرَتِ النَّارُ زُهوراً، أي أضاءت. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٤ (زهر).

٣. «الساطع»: المرتفع. يقال: سطع الغبار والرائحة والصبح، يَسْطَعُ سَطُوعاً، أي ارتفع. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٢٩ (سطع).

٤. «الغِيَابُ»: جمع الغَيْبِ بمعنى الظلمة. يقال: فرس أدهمُ غَيْبٌ، إذا اشتدَّ سواده. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٩٦ (غهب).

٥. «الدُّجَى»: الظلمة، أو جمع الدُّجَيَّةِ بمعناها. وقد يعبّر عنها عن الليل، فالإضافة ببيانته للمبالغة، أو بتقدير «في». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٤ (دجو).

٦. «الأجواز»: جمع الجُزُور، وهو وسط كل شيء. في شرح المازندراني: «والمراد بها ما بين البلدان من القفار، والقفار بدل منها. وأما جعله جمع الحوزة - بالحاء المهملة بمعنى الناحية - فهو بعيد لفظاً؛ لأنه لم يثبت جمعها كذلك». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٧١ (جوز).

٧. «الْقَفَارُ»: جمع القفر، وهي مفازة لا ماء فيها ولا نبات. يقال: أرض قفر، وقَفْرَةٌ أيضاً. الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

٨. «الْمُنِيرُ»: جمع اللُّجَّةِ، وَلُجَّةُ الْبَحْرِ: حيث لا يدرك قعره، أو الماء الكثير الذي لا يرى طرفاه، ولُجَّةُ الْمَاءِ: مُقَطَّعُهُ. أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لجج).

٩. «الظَّمَأُ»: شدة العطش. قال المجلسي في مرآة العقول: «وربما يقرأ بالكسر والمدّ، وهو جمع ظمأ، وهو بعيد». وانظر: النهاية، ج ٣، ص ١٦٢ (ظماً).

١٠. «الرَّدَى»: مصدر رَدَيْتُ يَزْدَى، بمعنى هلك. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

١١. في شرح المازندراني والعيون: «والإمام».

١٢. «الْيَفَاعُ»: ما ارتفع من الأرض. الصحاح، ج ٣، ص ١٣١٠ (يفع).

١٣. «الاصطلاح»: افتعال من صِلَا النَّارِ وَالتَّسَخَّنَ بها. النهاية، ج ٣، ص ٥١ (صلو).

١٤. في الأمالي: «على المسالك».

مَنْ فَارَقَهُ فَهَالِكٌ.

الإِمَامُ: السَّحَابُ الْمَاطِطُ، وَالْغَيْثُ الْهَاطِلُ<sup>١</sup>، وَ الشَّمْسُ الْمُضِيئَةُ، وَ السَّمَاءُ الظَّلِيلَةُ، وَ الْأَرْضُ الْبَسِيطَةُ، وَ الْعَيْنُ الْغَزِيرَةُ<sup>٢</sup>، وَ الْغَدِيرُ<sup>٣</sup> وَ الرِّوْضَةُ<sup>٤</sup>.

الإِمَامُ: الْأَنْبِيَاءُ<sup>٥</sup> الرِّفِيقُ<sup>٦</sup>، وَ الْوَالِدُ الشَّفِيقُ، وَ الْأَخُ الشَّقِيقُ<sup>٧</sup>، وَ الْأُمُّ الْبَتْرَةُ بِالنُّوْدِ الصَّغِيرِ، وَ مَفْرَعُ<sup>٨</sup> الْعِبَادِ فِي الدَّاهِيَةِ<sup>٩</sup> النَّادِ.

الإِمَامُ: أَمِينُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَ حُجَّتُهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَ خَلِيفَتُهُ فِي بِلَادِهِ، وَ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ، وَ الذَّابُّ<sup>١٠</sup> عَنْ حَرَمِ<sup>١١</sup> اللَّهِ.

١. «الهاتل»: المطر المتفرق، العظيم القطر، وهو مطر دائم مع سكون وضعف. أو هو من الهطل بمعنى تتابع المطر والدمع وسيلانه. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٩٨ (هطل).

٢. في «بح» بـ، «الغريزة». «الغزير»: الكثير من كل شيء. «والغزيرة»: الكثير الدَّر، ومن الآبار والينابيع: الكثير، الماء، ومن العيون: الكثيرة الدمع؛ من الغزارة بمعنى الكثرة. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٩ (غزر).

٣. «الغدير»: القطعة من الماء يغادرها السيل. وهو فعل بمعنى مُغَادِرَ، من غادره. أو مُقْعَل من أغدره. ويقال: هو فاعيل بمعنى فاعل؛ لأنه يَغْدِرُ بأهله، أي يتقطع عند شدة الحاجة إليه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٧ (غدر).

٤. «الروضة»: الأرض ذات الخضرة، والبستان الحسن، والموضع الذي يجتمع إليه الماء بكثرة نبتة. أنظر: لسان العرب، ج ٧، ص ١٦٢ (روض).

٥. في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «الأمين».

٦. قوله: «الرفيق»: المرافق، والجمع الرفقاء، وهو أيضاً واحد وجمع، مثل الصديق. مأخوذ من الرفق، وهو ضد العنف والخرق. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٢ (رفق).

٧. في الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٤ (شقيق): «هذا شقيق هذا، إذا انشَق الشيء بنصفين، فكل واحد منهما شقيق الآخر، ومنه يقال: فلان شقيق فلان، أي أخوه». وفي النهاية، ج ٢، ص ٤٩٢ (شقيق): «شقيق الرجل: أخوه لأبيه وأُمّه، ويجمع على أشقاء».

٨. «المفزع»: الملجأ في الفزع والخوف. يقال: فَرِعْتُ إِلَيْهِ فَأَفْرَعُنِي، أي لجأتُ إِلَيْهِ مِنَ الْفَزَعِ فَأَغَاثَنِي. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٨ (فزع).

٩. «الداهية»: الأمر العظيم. والتَّادَى والتَّادَى بمعنىاها. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٤ (دهى)؛ ج ٢، ص ٥٤١ (ناد).

١٠. «الذاب»: المانع والدافع، من الذب بمعنى المنع والدفع. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذب).

١١. «الحَرَمُ»: جمع الحُرْمَةِ، وهي ما لا يحل انتهاكه. وظاهر المازندراني هو: حَرَم؛ حيث قال في شرحه، «

الإمام: الْمُطَهَّرُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَالْمُبَرِّأُ عَنِ الْعُيُوبِ، الْمَخْصُوصُ بِالْعِلْمِ، الْمَوْسُومُ بِالْجَلَمِ، نِظَامُ الدِّينِ، وَعِزُّ الْمُسْلِمِينَ، وَغَيْظُ الْمُنَافِقِينَ، وَبَوَارُ الْكَافِرِينَ.

الإمام: وَاحِدٌ ذَهْرِي، لَا يَدَانِيهِ أَحَدٌ، وَلَا يُعَادِلُهُ عَالِمٌ، وَلَا يُوْجَدُ مِنْهُ بَدَلٌ، وَلَا لَهُ ٢٠١/١  
مِثْلٌ وَلَا نَظِيرٌ، مَخْصُوصٌ بِالْفَضْلِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ مِنْهُ لَهُ وَلَا اكْتِسَابٍ، بَلِ اخْتِصَاصٌ  
مِنَ الْمُفْضِلِ الْوَهَّابِ.

فَمَنْ ذَا الَّذِي يَبْلُغُ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ، أَوْ يُمَكِّنُهُ اخْتِيَارَهُ؟ هُنِيهَاتُ هُنِيهَاتُ، ضَلَّتِ  
الْعُقُولُ، وَتَاهَتْ الْخُلُومُ،<sup>٦</sup> وَخَارَتِ الْأَلْبَابُ، وَخَسَّتِ الْعُيُونُ،<sup>٨</sup> وَتَصَاغَرَتِ الْعُظَمَاءُ،  
وَتَحَيَّرَتِ الْحُكَمَاءُ، وَتَقَاصَرَتِ<sup>١٠</sup> الْخُلَمَاءُ، وَخَصِرَتِ<sup>١١</sup> الْخُطَبَاءُ، وَجَهَلَتِ<sup>١٢</sup> الْأَلْبَاءُ،<sup>١٣</sup>  
وَكَلَّتِ الشُّعْرَاءُ، وَعَجَزَتِ الْأَدْبَاءُ، وَغَيَّبَتِ<sup>١٤</sup> الْبُلَغَاءُ عَنْ وَصْفِ شَأْنٍ مِنْ شَأْنِهِ، أَوْ فَضِيلَةٍ

ج ٥ ص ٢٥١: «لعل المراد به حرم مكة. والإمام يدفع عنه ما لا يجوز وقوعه فيه، ويمنع الناس من هتك  
حرمته. وانظر: المصباح المنير، ص ١٣١-١٣٢ (حرم)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٦.

١. في الأمالي وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «و».

٢. في «ج، ب، ي»، وفي الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «من».

٣. «البوار»: الهلاك. يقال: بار فلان، أي هلك، وأباره الله: أهلكه. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٧-٥٩٨ (بور).

٤. في «ج»: «عادل».

٥. في تحف العقول: «أو كنه وصفه» بدل «أو يمكنه اختياره».

٦. «تاهت»: تحيرت. يقال: تاه في الأرض، أي ذهب متحيراً. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).

٧. «الجلم»: الأناة والعقل. وجمعه: أحلام وخُلُوم. لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦ (حلم).

٨. في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «وحسرت».

٩. «خسأت العيون»، أي سدرت وكلت وأعيت وتحيرت. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٥ (خسأ).

١٠. في حاشية «بف»: «قصرت». و«تقاصرت»، أي أظهرت القِصْر. قال المجلسي في مرآة العقول: «التقاصر:  
مبالغة في القصر». وانظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٤ (قصر).

١١. في مرآة العقول: «حصر». و«خصرت»، أي غيّبت وعجزت عن النطق، من الخَصَر بمعنى القَيِّ، وهو خلاف  
البيان. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٣١ (حصر).

١٢. في المعاني: «ذهلت».

١٣. في «ج، ب، ي»، وفي الأمالي: «الألباب».

١٤. «غَيَّبَت»: عجزت، من القَيِّ، وهو خلاف البيان. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٢؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٥.

مِنْ فَضَائِلِهِ، وَ أَقَرَّتْ بِالْعَجْزِ وَ التَّقْصِيرِ، وَ كَيْفَ يَوْصَفُ بِكُلِّهِ، أَوْ يُنْعَتُ بِكُنْهِهِ<sup>١</sup>، أَوْ يَفْهَمُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ، أَوْ يَوْجَدُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَ يُغْنِي عَنْهُ<sup>٢</sup>؟ لَا، كَيْفَ؟ وَ أُنَى<sup>٣</sup>؟ وَ هُوَ بِحَيْثُ النَّجْمِ<sup>٤</sup> مِنْ<sup>٥</sup> يَدِ الْمُتَنَاولِينَ، وَ وَصَفِ الْوَاصِفِينَ، فَأَيْنَ الْإِخْتِيَارُ مِنْ هَذَا؟ وَ أَيْنَ الْعُقُولُ عَنْ هَذَا؟ وَ أَيْنَ يَوْجَدُ مِثْلُ هَذَا؟

أَ تَطْتُونُ<sup>٦</sup> أَنَّ ذَلِكَ يَوْجَدُ فِي غَيْرِ آلِ الرَّسُولِ<sup>٧</sup> مُحَمَّدٍ ﷺ؟ كَذَبْتَهُمْ<sup>٨</sup> وَاللَّهِ أَنْفُسَهُمْ، وَ مَنَّتَهُمْ<sup>٩</sup> الْأَبَاطِيلَ، فَارْتَقُوا مَرْتَقاً صَغْباً دَخْضاً<sup>١٠</sup> نَزَلَ<sup>١١</sup> عَنْهُ<sup>١٢</sup> إِلَى

ص ١١١-١١٢ (صبي).

١. في «بح»: «كنهه». وفي تحف العقول: «بكيفيته».

٢. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧: «الغناء - بالفتح -: النفع».

٣. «ولا» تأكيد للنفى الضمني المستفاد من الاستفهام للمبالغة فيه، أو تصريح بالإلزام المفهوم منه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٥٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧.

٤. في الأمالي: «أين».

٥. في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧: «والنجم... هو مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف، أي مرئي؛ لأن حيث لا يضاف إلا إلى الجمل».

٦. في «ف»: «وتحف العقول»: «عن».

٧. في «بس»: «أيطنون». وفي الأمالي والعيون والمعاني: «أظنوا». وفي كمال الدين: «ظنوا».

٨. في «بر»: - «الرسول».

٩. في «ب»: «صلى الله عليه وآله وعليهم السلام». وفي «بس»: «صلوات الله عليه». وفي «بف»: «صلى الله عليه وعليهم السلام».

١٠. «كذبتهم»، أي لم تصدقهم فتقول لهم الكذب. قرأها المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٢٥٨ بالشديد؛ حيث قال: «أي أنفسهم تكذبهم وتنسبهم إلى الكذب». وهو المحتمل عند المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧. وانظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٠٦ (كذب).

١١. «متنتهم»، أي أضعفتهم وأعيتهم وأعجزتهم. يقال: منه اليسير، أي أضعفه وأعياه. وفي شرح المازندراني: «واحتمال أن يكون المراد: متنت عليهم الأباطيل، من اليئس بالكر بعيد لفظاً ومعنى». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٠٧ (متن).

١٢. «الدخض» و«الدخض»: الزلق. يقال: مكان دخض ودخض، أي زلق، وهو الموضع الذي لا تثبت عليه قدم. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٥ (دخض). ١٣. في كمال الدين: «نذل».

١٤. في «ف»: «معها». وفي تحف العقول: «زلت بهم».

الْحَضِيضُ أَقْدَامُهُمْ، زَامُوا إِقَامَةَ الْإِمَامِ بِعُقُولٍ حَازِرَةٍ<sup>١</sup> بَازِرَةٍ<sup>٢</sup> نَاقِصَةٍ<sup>٣</sup>، وَ آَرَآءٍ مُضِلَّةٍ، فَلَمْ يَزِدَادُوا مِنْهُ إِلَّا بُعْدًا<sup>٤</sup>، «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْتَى يُؤْفَكُونَ»<sup>٥</sup>.

وَلَقَدْ زَامُوا<sup>٦</sup> ضَغْبًا، وَ قَالُوا إِفْكَآ، وَ صَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا، وَ وَقَعُوا فِي الْخِزِرَةِ إِذْ<sup>٧</sup> تَرَكُوا الْإِمَامَ عَنْ بَصِيرَةٍ «وَرَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ، فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَ كَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ»<sup>٨</sup>. رَغَبُوا<sup>٩</sup> عَنِ اخْتِيَارِ اللَّهِ وَ اخْتِيَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ<sup>١٠</sup> إِلَى اخْتِيَارِهِمْ، وَ الْقُرْآنَ يَنَادِيهِمْ: «وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَ يَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ» مِنْ أَمْرِهِمْ<sup>١١</sup>.

١. في العيون: «جائزة».

٢. يقال: رجل حائر بائر، أي لم يتجه لشيء ولا ياتمر رشدًا ولا يطيع مرشدًا. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٦ (بور).

٣. في «بس»: - «ناقصة».

٤. في «بع، بر» وحاشية «ج»: + «وقال الصفواني في حديثه». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بعد ذلك: وقال الصفواني في حديثه: «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْتَى يُؤْفَكُونَ» ثم اجتمعا في الرواية. أقول: رواة نسخ الكليني كثيرة، أشهرهم الصفواني والنعماني، فبعض الرواة المتأخرة عنهم عارضوا النسخ وأشاروا إلى الاختلاف، فالأصل برواية النعماني ولم يكن فيه: «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْتَى يُؤْفَكُونَ»، وكان في رواية الصفواني، فأشار هنا إلى الاختلاف».

٥. في «بع، بر» وحاشية «ج»: + «ثم اجتمعنا في الرواية». وقوله: «أَنْتَى يُؤْفَكُونَ»، أي كيف يكذبون على الله ورسوله؛ من الإفك بمعنى الكذب. أو كيف يصرفون عن الحق إلى الباطل؛ من الإفك بمعنى القلب والصرف. قال الراغب في مفردات ألفاظ القرآن، ص ٧٩ (أفك): «الإفك كل مصروف عن وجهه الذي يحق أن يكون عليه» ثم قال في المعنى: «أي يصرفون عن الحق في الاعتقاد إلى الباطل، ومن الصدق في المقال إلى الكذب، ومن الجليل في الفعل إلى القبيح». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٧٣ (أفك)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٦٠. والآية في التوبة (٩): ٣٠؛ والمنافقون (٦٣): ٤.

٦. في «بر، بس» والعيون وكمال الدين والمعاني: «لقد زاموا» بدون الواو.

٧. في «ج»: «إذا». ٨. العنكبوت (٢٩): ٣٨.

٩. في «بس» والعيون: «ورغبوا».

١٠. في «ب، ض، بع، بر، بس، بف» والوافي والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: «رسوله».

١١. في «ض، ف، بر، بس» والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: «وأهل بيته».

١٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بع، بر، بس، بف». وفي المطبوع: - «من أمرهم».



«سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ»<sup>١</sup> وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ»<sup>٢</sup> الْآيَةَ، وَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ؟ إِنْ لَكُمْ فِيهِ لَمَّا تَخَيَّرُونَ؟ أَمْ لَكُمْ آيَاتُنَا عَيْنًا نَبْلِغُهَا إِلَيْكُمْ يَوْمَ الْفِتْنَةِ إِنْ لَكُمْ لَمَّا تَحْكُمُونَ؟ سَلَّمْنَا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ رِجِيمٌ؟ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ؟<sup>٤</sup>

٢٠٢/١ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرَاءَانُ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا؟»<sup>٥</sup> أَمْ طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ؟<sup>٦</sup> أَمْ «قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ» إِنْ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ؟ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ؟<sup>٧</sup> أَمْ «قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا»<sup>٨</sup> بَلْ هُوَ «فَضَّلَ اللَّهُ يَوْمَئِذٍ مَنِيشَاءَ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ»<sup>٩</sup> فَكَيْفَ لَهُمْ بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ؟

وَالْإِمَامُ: عَالِمٌ لَا يَجْهَلُ<sup>١٠</sup>، وَرَاعٍ<sup>١١</sup> لَا يَنْكُلُ<sup>١٢</sup>، مَعْدِنٌ<sup>١٣</sup> الْقُدْسِ<sup>١٤</sup> وَالطَّهَارَةِ،

١ . القصص (٢٨): ٦٨ .

٢ . الأحزاب (٣٣): ٣٦ .

٣ . محمد (٤٧): ٢٤ .

٤ . الأنفال (٨): ٢١-٢٣ .

٥ . البقرة (٢): ٩٣ .

٦ . الحديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤ .

٧ . في شرح المازندراني: «ليس «لا يجهل» للتأكيد، بل للاحتراز؛ إذ كل أحد عالم في الجملة، وهذا القدر لا يكفي في الإمام بل لابد فيه أن لا يجهل شيئاً مما يحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة، وإلا بطل الغرض من الإمامة...» .

٨ . في «ب، ج، ض، بح، والوافي والمعاني «داع»، وفي «بس»: «واع» .

٩ . لا يَنْكُلُ، لا يَنْكُلُ، لا يَنْكُلُ: لا ينكص ولا يضعف ولا يجبن ولا يمتنع، والأولى أجود. والناكيل: الجبان الضعيف. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٧٧-٦٧٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٥ (نكل).

١٠ . «المعدن»: اسم مكان من عَدَنَ بمعنى الإقامة، وهو موضع الإقامة؛ لأن الناس يقيمون فيه الصيف والشتاء. قال المجلسي في مرآة العقول: «بكسر الدال وفتحها». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٦٢ (عدن).

١١ . «القدس» و«القدس»: الطهر والبراءة من العيوب، اسم ومصدر، ومنه قيل: حظيرة القدس. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٦٠ (قدس)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٤ .

وَالنَّسَكُ<sup>١</sup> وَالزَّهَادَةَ، وَالْعِلْمَ وَالْعِبَادَةَ، مَخْصُوصٌ بِدَعْوَةِ<sup>٢</sup> الرَّسُولِ ﷺ، وَنَسْلِ<sup>٣</sup> الْمَطَهَّرَةِ الْبَتُولِ<sup>٤</sup>، لَا مَغْمَزَ فِيهِ فِي نَسَبٍ، وَلَا يُدَانِيهِ<sup>٥</sup> ذُو حَسَبٍ<sup>٦</sup>، فِي الْبَيْتِ<sup>٧</sup> مِنْ قُرَيْشٍ، وَالذَّرْوَةِ<sup>٨</sup> مِنْ هَاشِمٍ، وَالْعِزَّةِ<sup>٩</sup> مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَالرِّضَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، شَرَفَ الْأَشْرَافِ، وَالْفَرْعَ<sup>١٠</sup> مِنْ عَبْدِ مَنَافٍ، نَامِي الْعِلْمِ<sup>١١</sup>، كَامِلُ الْجِلْمِ<sup>١٢</sup>، مُضْطَلَعٌ

١. «النَّسَكُ» و«النُّسْكُ» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكلّ ما تُقَرَّبُ به إلى الله تعالى. وفي شرح المازندراني: «والظاهر أنّ «النسك» هنا يفتح التّون وسكون السين مصدر؛ ليلامن الزهادة، وأما «النسك» بضمها فمع فوات الملازمة يوجب التكرار في العبادة إلا أن يخصّص بنوع منها، مثل نسك الحج». وانظر: النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

٢. في شرح المازندراني: «الدعوة إما يفتح الدال.... وإما بكسرهما، أي مخصص بدعوته إلى الرسول ونسبته إليه». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٦ (دعو).

٣. احتمل المازندراني في شرحه كون «نسل» بالرفع عطفاً على «معدن القدس» أو على «عالم لا يجهل».

٤. «البتول»، من البثّل بمعنى القطع، سمّيت سَيِّدَتُنَا فَاطِمَةُ ﷺ البتول لانقطاعها عن النساء فضلاً ودينياً وحسباً، أو لانقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى. أنظر: معاني الأخبار، ص ٦٤؛ علل الشرائع، ص ١٨١؛ روضة الواعظين، ص ١٤٩؛ النهاية، ج ١، ص ٩٤ (بتل). ٥. في شرح المازندراني: «ولا».

٦. «المغمّز»: اسم مكان من المغمّز بمعنى العيب. يقال: ليس في فلان غميمة ولا غمّيز ولا مغمّز، أي ما فيه ما يُغمّز فيُعاب به، ولا تغمّز، والمراد هنا: ليس في نسبه لكونه شريفاً رفيعاً عيب يطلع به. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩٠ (غمز)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٠.

٧. في كمال الدين: «+ دنس، له المنزلة الأعلى لا يبلغها».

٨. «الحسب» في الأصل: الشرف بالأباء وما يعدّه الناس من مفاخرهم، وقال ابن السكّيت: الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١١٠؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨١ (حسب). ٩. في العيون: «فالنسب». وفي تحف العقول: «فالييت».

١٠. بَزْوَةُ الشَّيْءِ وَذُرْوَتُهُ: أعلاه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٩ (ذرو).

١١. عِزَّةُ الرَّجُلِ: أَخَصُّ أَقَارِبِهِ. النهاية، ج ٣، ص ١٧٧ (عتر).

١٢. فَرَعَ كُلُّ شَيْءٍ: أعلاه، وفَرَعَ كُلُّ قَوْمٍ هو الشريف منهم، والقَرَعُ: أول ما تلده الناقة. قال المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٢٧٣: «... وفرع الرجل أول أولاده، وكان هاشم أول أولاد عبد مناف وأشرافهم». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

١٣. «نامي العلم»، أي يزداد علمه، من نما الشيء، إذا زاد وارتفع. أو بلغ علمه ورفع، من نما خيراً، إذا بلغه على وجه الإصلاح وطلب الخير ورفع. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ١٢١ (نمو).

١٤. «الجلْم»: العقل، وهو في الأصل: الأناة والتثبت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. والجمع: الأحلام. ٥٥

بِالْإِمَامَةِ<sup>١</sup>، عَالِمٍ بِالسِّيَاسَةِ<sup>٢</sup>، مَفْرُوضُ الطَّاعَةِ، قَائِمٌ بِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، نَاصِحٌ لِعِبَادِ اللَّهِ، حَافِظٌ لِدِينِ اللَّهِ.

إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَالْأَئِمَّةَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - يُوفِّقُهُمُ اللَّهُ، وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ مَخْزُونٍ<sup>٣</sup> عِلْمِهِ وَحِكْمِهِ مَا لَا يُؤْتِيهِ غَيْرُهُمْ؛ فَيَكُونُ عِلْمُهُمْ فَوْقَ عِلْمِ أَهْلِ الزَّمَانِ<sup>٤</sup>، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَمَّا مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ»<sup>٥</sup>، فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟<sup>٦</sup> وَقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا»<sup>٧</sup> وَقَوْلِهِ فِي طَالُوتَ: «إِنَّ اللَّهَ أَصْلَفْتُهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَنَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ»<sup>٨</sup> وَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: «أَنْزَلَ [اللَّهُ] عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا»<sup>٩</sup>..... ←

١. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).

٢. مُضْطَلِّعٌ بِالْإِمَامَةِ أي قوي عليها، يقال: فلان مُضْطَلِّعٌ بهذا الأمر، أي قوي عليه، وهو مفتعل من الصَّلَاة بمعنى القوة وشدة الأضلاع. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥١ (ضلع).

٣. «السياسة: القيام على الشيء بما يَصْلُحُهُ. النهاية، ج ٢، ص ٤٢١ (سوس).

٤. في «بف»: «مخزون». ٥. في «ض»: «- وعلم».

٥. في «ب، ج، بر، بف، وحاشية «ف، يع، بس» والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: «زمانهم». وفي الوافي: «أزمانهم».

٦. في «ب، يع، بر، بس، بف»: «جَلَّ وتعالى». وفي «ض»: «عَزَّ وَجَلَّ». وقوله: «في قوله تعالى: متعلق بمقدَّر. وفي» للظرفية، أو السببية، أي ذلك المذكور في قوله تعالى، أو بسبب قوله تعالى. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٦. ٧. يونس (١٠): ٣٥.

٨. البقرة (٢): ٢٦٩.

٩. «طالوت»: اسم أعجمي غير منصرف. قيل: أصله: طَلُولُوت، من الطُول، فقلبت الواو ألفاً. قال المحقق الشعراني: «والصحيح أن طالوت غير عربي، بل معرَّب عن كلمة عبرية مع تغيير جوهري في حروفه، وكان أصله شاول، فهو مثل يحيى معرَّب يوحان، وعيسى معرَّب يسوعا. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٦.

١٠. البقرة (٢): ٢٤٧.

١١. هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: «والله». قال المجلسي في مرآة العقول: «فالتغيير إتما من النسخ، أو

١٢. النساء (٤): ١١٣.

منه تَقْلًا بالمعنى».

وَقَالَ<sup>١</sup> فِي الْإِيْمَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ وَ عِزَّتِهِ وَ ذُرِّيَّتِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ<sup>٢</sup> : «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَيْنَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ۝ فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا»<sup>٣</sup>.

وَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اخْتَارَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - لِأُمُورٍ عِبَادِهِ، شَرَحَ صَدْرَهُ، لِذَلِكَ، وَأُوذِعَ قَلْبَهُ يَتَابِعَ الْحِكْمَةَ، وَالْهَمَّةَ الْعِلْمَ، إِلَهَامًا؛ فَلَمْ يَغْيَ بِغَدَّةٍ بِجَوَابٍ<sup>٤</sup>، وَلَا تَحْزِينَ<sup>٥</sup> فِيهِ عَنِ الصَّوَابِ؛ فَهُوَ مَغْصُومٌ مُؤَيَّدٌ<sup>٦</sup>، مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ<sup>٧</sup>، قَدْ أَمِنَ مِنَ<sup>٨</sup> «الْخَطَا»<sup>٩</sup> وَالزَّلَلِ<sup>١٠</sup> ٢٠٣/١

١. في «ف»: + «عَزَّ اسْمُهُ». ٢. في «بر»: + «أَجْمَعِينَ».

٣. النساء (٤): ٥٤-٥٥.

٤. «شرح صدره»، أي وسّعه لقبول الحقّ. أنظر: المصباح المنير، ج ٣٠٨ (شرح).

٥. «فلم يغْيَ»، أي لم يعجز، من الغي بمعنى العجز وعدم الانتهاء لوجه المراد. أو لم يجهل، من الغي أيضاً بمعنى الجهل وعدم البيان. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عبي).

٦. في «بر»: «لجواب».

٧. هكذا في «بو». وفي «ب، ف، بر» والمطبوع: «ولا يحير». وفي «ج»: «ولم يحير». وفي «بس»: «ولانحير». قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٨: «ولا يحير، مضارع حار من الحيرة، ولكن لاتساعده اللغة؛ فإنّ مضارع حار، يحار. يقال: حار يحار أي تحير في أمره».

وفي «ض»: «ولا يحير». وفي «بف»: «ولا يحيز».

ولعلّ الظاهر بقرينة «عن الصواب»: «ولا تحيد»، كما في حاشية «جو». وحاد عن الشيء، أي مال عنه وعدل. وما أثبتناه هو الأظهر والأصوب بقرينة قوله: «عن صواب»؛ قال في لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤٠ (حوز): «وتحوّز عنه وتحيز إذا تنحى، وهي تَفَيَّعَلُ أصلها تَحْيُوزٌ، فقلبت الواو ياء؛ لمجاورة الياء وأدغمت فيها ... قال أبو عبيدة: التحوّز هو التنحي، وفيه لغتان: التحوّز والتحيّز ... فالتحوّز التفعّل، والتحيّز التَفَيَّعَلُ».

٨. «مؤيّد»: من الأيد بمعنى الشدّة والقوّة. يقال: آد الرجل يشيد، أي اشتدّ وقوي. وتقول: أيدته، أي قوّيته، فهو مؤيّد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٣ (أيد).

٩. «مسدّد»: من التسديد بمعنى التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل مُسَدَّد، إذا كان يعمل بالسداد والقصد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سد).

١٠. في «ب، بر، بس، بف» والوافي والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: - «من».

١١. هكذا في جميع النسخ والوافي وكمال الدين والمعاني. وفي المطبوع: «الخطايا». وفي شرح المازندراني:

وَالْعِبَارِ<sup>١</sup>، يَخْصُهُ اللَّهُ بِذَلِكَ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَ شَاهِدَهُ عَلَى خَلْقِهِ، وَ «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ»<sup>٢</sup>.

فَهَلْ يَغْدِرُونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا فَيَخْتَارُونَهُ؟ أَوْ يَكُونُ مُخْتَارَهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَيَقْدُمُونَهُ؟ تَعَدُّوا - وَ بَيَّنَّ اللَّهُ - الْحَقَّ، وَ نَبَذُوا كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، وَ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْهُدَى وَ الشِّفَاءُ، فَتَبَذُّوهُ وَ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَذَمَّهُمُ اللَّهُ وَ مَقْتَهُمْ<sup>٣</sup> وَ اتَّعَسَهُمْ<sup>٤</sup>، فَقَالَ جَلَّ وَ تَعَالَى: «وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»<sup>٥</sup> وَ قَالَ: «فَتَعَسَّاهُمْ وَأَضَلَّ أَغْمَسْلَهُمْ»<sup>٦</sup> وَ قَالَ: «كَبَّرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَ عِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُنْكَبِرٍ جِبَارًا»<sup>٧</sup> وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ<sup>٨</sup> وَ آلِهِ<sup>٩</sup>، وَ سَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا<sup>١٠</sup>.

«من الخطأ، يفتح الخاء، وقد يمدّ، وهو ضدّ الصواب. أو بكسرهما، وهو الذنب والإثم، ناظر إلى المؤيد: لأنّ كمال قوّته في الدين يمنع من الخطأ».

١. «العار»: السقوط، يقال: عثر الرجل يعثر عثوراً، وعثر الفرس عثاراً، إذا أصاب قوائمه شيء فيصنع، أي يسقط. ويقال للزلة: عثرة؛ لأنها سقوط في الاسم. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٨؛ المصباح المنير، ص ٣٩٢ (عشر).

٢. «مَقْتَهُ مَقْتًا وَمَقَاتَةً: أَبْغَضَهُ، كَمَقَّتَهُ، فَهُوَ مَقِيْتُ وَمَقُوتٌ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٨ (مقت).

٣. «اتَّعَسَهُمْ» أي أهلكهم، من التعس بمعنى الهلاك، وأصله الكبّ، وهو ضدّ الانتعاش بمعنى الانتهاض، يقال: تَعَسَّ لِفُلَانٍ، أي ألزمه الله هلاكاً. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٠ (تعس).

٤. القصص (٢٨): ٥٠.

٥. غافر (٤٠): ٣٥.

٦. في «ب»: «مُحَمَّدٌ نَبِيٌّ». وفي «ج»، «بَفَ»: «مُحَمَّدٌ النَّبِيُّ». وفي «بر»: «النَّبِيُّ».

٧. في «ف»: «وَالْأَخْيَارِ». في «ب»: «تَسْلِيمًا كَثِيرًا».

٨. الغيبة للنعماني، ص ٢١٦، ح ٦؛ والأُمالي للصدوق، ص ١٧٤، المجلس ٩٧، ح ١، عن الكليني. وفي كمال الدين، ص ٦٧٥، ح ٣٢، إلى هذا الحديث طريقان: الطريق الأول: عن محمد بن موسى، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن أبي محمد القاسم بن العلاء، عن قاسم بن مسلم، عن أخيه عبد العزيز بن مسلم. والطريق الثاني: بسند آخر عن عبد العزيز بن مسلم. وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٢١٦، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٩٦، ح ٢،

٥٢٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ غَالِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي خُطْبَةٍ لَهُ يَذْكُرُ فِيهَا خَالَ الْأَئِمَّةِ عليه السلام وَصَفَاتِهِمْ<sup>١</sup>: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْضَحَ<sup>٢</sup> بِأَيِّمَةِ الْهُدَى مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا<sup>٣</sup> عَنْ دِينِهِ، وَأَبْلَجَ<sup>٤</sup> بِهِمْ عَنْ سَبِيلِ<sup>٥</sup> مِثْلِهَا<sup>٦</sup>، وَفَتَحَ<sup>٧</sup> بِهِمْ<sup>٨</sup> عَنْ بَاطِنٍ يَتَابِعُ عَلَيْهِ؛ فَمَنْ عَرَفَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدًا عليه السلام وَاجِبَ<sup>٩</sup> حَقِّ إِمَامِيهِ، وَجَدَ طَعْمَ خِلَافَةِ إِمَامِيهِ، وَعِلْمَ فَضْلِ طَلَاوَةِ<sup>١٠</sup> إِسْلَامِيهِ، لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - نَصَبَ الْإِمَامَ عِلْمًا لِيَخْلُقِهِ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ مَوَادِّهِ<sup>١١</sup> وَعَالَمِيهِ، وَ<sup>١٢</sup>

«سندهما عن عبد العزيز بن مسلم. تحف العقول، ص ٤٣٦، إلى قوله: «أو يكون مختارهم بهذه الصفة». الوافي، ج ٣، ص ٤٨٠، ح ٩٩٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٢، ح ٢٩٥٢٦، من قوله: «فهل يقدر على مثل هذا» إلى قوله: «نبذوا الكتاب وراء ظهورهم».

١. في الغيبة: «فقال».

٢. تعدية الإيضاح وما بعده، «عن» تضمين معنى الكشف ونحوه، أي أبان وأظهر كاشفاً عن دينه. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠٠.

٣. في الغيبة: «نبيّه».

٤. «أبلى»: أضاء، أشرق، أثار. يقال: بلى الصبح وأبلى، أي أسفر وأثار. ومنه قيل: بلى الحق، إذا وضع وظهر. المصباح المنير، ص ٦٠ (بلى).

٥. في حاشية «بلى»: «سبل».

٦. «النهج»: الطريق الواضح، وكذلك المنهج والمنهاج. الصحاح، ج ١، ص ٣٤٦ (نهج).

٧. في «ج، بى، بى»، وحاشية «ف» وشرح المازندراني: «ومنع» وقال الميرزا رفيعاً في حاشيته، ص ٦٠٠: «وفي بعض النسخ «ومنع بهم» أي أعطى الناس بهم فاتحاً عن الدقائق المستورة في نتائج علمه. وفي حاشية «ج»: «منع».

٨. في الغيبة: «لهم».

٩. في «بى» وحاشية «بى»: «+ بهداهم».

١٠. في البصائر: «وأوجب».

١١. في البصائر: «طلاقة». والطلاوة، والطلاوة، والطلاوة: الحسن والبهجة والقبول. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٤ (طلو).

١٢. «المواد»: جمع المادة، وهي الزيادة المتصلة. والمراد جميع الزيادات المتصلة به من جميع المخلوقات، اتصال صدور وجود منه، واستكمال لهم به، واستفاضة منه. أنظر: حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٦٠٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٦ (مدد).

١٣. في «ب، ف، بى، بى»، الوافي والبصائر: «- و».

الْبَسَةِ اللَّهُ تَاجَ الْوَقَارِ، وَ غَشَاءَهُ مِنْ نُورِ الْجَبَّارِ، يَمْدُ¹ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ، لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ مَوَادُّهُ، وَلَا يُنَالُ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِجَهَةِ أَسْبَابِهِ²، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ؛ فَهُوَ عَالِمٌ بِمَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ مُلْتَبِسَاتٍ³ الدُّجَى⁴، وَ مُعْمَيَاتٍ⁵ السَّنَنِ، وَ مُشْتَبِهَاتٍ⁶ الْفِتَنِ. فَلَمْ يَزَلِ⁷ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - يَخْتَارُهُمْ لِخَلْقِهِ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ⁸؛ مِنْ عَقِبِ كُلِّ إِمَامٍ يَضْطَفِيهِمْ لِذَلِكَ وَ يَجْتَبِيهِمْ⁹، وَ يَرْضَى بِهِمْ¹⁰ لِخَلْقِهِ وَ يَرْضِيهِمْ¹¹، كَلَّمَا مَضَى مِنْهُمْ إِمَامٌ، نَصَبَ لِخَلْقِهِ مِنْ¹² عَقِبِهِ إِمَامًا¹³ عُلَمَاءُ بَيْنًا، وَ هَادِيًا..... ←

١. قال الفيض في الوافي: «يمد على البناء للمفعول والضمير للإمام، والبارز في «موادّه» لله، أو للسبب». وفي شرح المازندراني: «يمد على صيغة المعلوم حال عن فاعل غشاه، وفاعله فاعله، و«بسبب» مفعوله بزيادة الباء».
٢. في البصائر: «يجهد أسباب سبيله» بدل «بجهة أسبابه». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «ولا تنال ما عند الله إلا بجهة أسباب جعلها الله له» أي للإمام.
٣. في الغيبة: «مشكلات». و«الْمُلْتَبِسَاتُ» من التبس عليه الأمر، أي اختلط واشتبه، والتباس الأمور: اختلاطها على وجه يعسر الفرق بينها ولا يعرف جهتها. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٠٤ (لبس)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.
٤. في البصائر: «الوحي». و«الدُّجَى»: جمع الدُّجَى، وهي الظلمة الشديدة، والدُّجَى أيضاً: مصدر بمعنى الظلمة. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٩ (دجو).
٥. في البصائر: «مصيبات». وفي المطبوع: «معميات»، أي اسم المفعول من المجزّد. والنسخ مختلفة. والاحتمالات فيها ثلاثة: اسم المفعول من المجزّد أو التفعيل، فالإضافة على هذين من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها. والاحتمال الثالث: اسم الفاعل من التفعيل، فالإضافة على هذا من قبيل إضافة العامل إلى معمول. مرّ نظيره في خطبة المصنّف. و«مُعْمَيَاتُ» - بتشديد الميم المفتوحة -: الْمُخَفِّيَاتُ، يقال: عمّاه تعمية، أي صيره أعمى، ويقال: عمّيت معنى البيت، أي أخفيته، ومنه المُعْمَى في الشعر. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٣ (عمى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.
٦. في «ض»: «مشتبهات». وفي البصائر والغيبة: «مشتبهات». وظاهر المجلسي في امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٠١: «مشتبهات»؛ حيث قال: «أي الفتن المشبهة بالحق، أو الأمور المشبهة بالحق بسبب الفتن».
٧. في حاشية «ف»: «فلا يزال». ٨. في «ف»: «يحتسبهم».
٩. في «ف»: «يرضيه». ١٠. في الغيبة: «+ لنفسه».
١١. في شرح المازندراني: «والظاهر أنّ «من» جازة، و«إماماً» مفعول ل«نصب»... ويحتمل أن يكون موصولة، و«إماماً» حال عنه.
١٢. في «بس»: «+ من ولد الحسين من عقبه إماماً».

نَبْرًا، وَإِمَامًا قِيَمًا<sup>٢</sup>، وَحُجَّةً عَالِمًا، أَيْمَةً مِنَ اللَّهِ، يَهْدُونَ بِالْحَقِّ<sup>٣</sup>، وَبِهِ يَغْدِلُونَ، حُجَجَ  
 اللَّهُ وَدُعَاتُهُ وَرَعَاتُهُ عَلَى خَلْقِهِ، يَدِينُ<sup>٤</sup> بِهَيْدِيهِمُ<sup>٥</sup> الْعِبَادَ، وَتُسْتَهْلُ<sup>٦</sup> بِنُورِهِمُ الْبِلَادَ،<sup>٢٠٤/١</sup>  
 وَتُنْمُو بِبَرَكَتِهِمُ السَّلَادُ<sup>٧</sup>، جَعَلَهُمُ اللَّهُ حَيَاةً لِلْأَتَامِ، وَمَصَابِيحَ لِلظُّلَامِ، وَمَفَاتِيحَ  
 لِلْكَلامِ<sup>٨</sup>، وَدُعَائِهِمُ لِلْإِسْلَامِ، جَزَتْ بِذَلِكَ فِيهِمْ مَقَادِيرُ اللَّهِ عَلَى مَحْتَوِبِهَا.  
 فَإِلَامًا<sup>٩</sup> هُوَ الْمُتَنَجِّبُ الْمُرْتَضَى، وَالْهَادِي الْمُتَنَجِّجُ<sup>١٠</sup>، وَالْقَائِمُ الْمُرْتَجَى<sup>١١</sup>،  
 اضْطَفَأَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ، وَاضْطَنَعَهُ<sup>١٢</sup> عَلَى عَيْنِهِ<sup>١٣</sup> فِي الذَّرِّ<sup>١٤</sup>..... ←

١. في الغيبة: «منبراً».

٢. قِيَمَ القوم: الذي يقومهم ويسوس أمرهم، وأمر قِيَم: مستقيم، وذلك الدين القِيَم، أي المستقيم الذي لا زيف فيه ولا ميل عن الحق. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم).

٣. في شرح المازندراني: «يهدون، حال عن الأئمة، أو استئناف، و«بالحق» حال عن فاعله، أو متعلق به».

٤. «الرعاة»: جمع الراعي بمعنى الحافظ، وكل من وُلِّي أمر قوم فهو راعيهم، وهم رعيته. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).

٥. «يدين»، أي يطيع، يقال: دان الله، أي أطاعه؛ من الدين بمعنى الطاعة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).

٦. في «بح» وحاشية «بس» وشرح المازندراني: «بهدهام». وفي الوافي: «بههم». وقوله: «بهديهم» الهدى: المقابل للضلال وهو الرشاد، والهدى: الطريقة والسيرة الحسنة، وكلاهما محتمل هاهنا. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٣ (هدى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.

٧. في «ف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «يستهل». وقوله: «تُسْتَهْلُ» معلوماً، أي تستضيء وتتنور، أو تُسْتَهْلُ مجهولاً، أي تبتن وتبصر. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٧٠٣ (همل).

٨. «التالدة»: المال القديم الأصلي الذي وَلِدَ عندك، وهو نقيض الطارف. وكذلك البلاد والإتلاذ، وأصل التاء فيه واو. الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (تلد). ٩. في شرح المازندراني: «الكلام».

١٠. في «بف»: «والإمام».

١١. في الغيبة: «المجتبى» و«المتنجى»: صاحب السر، المخصوص بالمناجاة، يقال: انتخب القوم وتناخؤا، أي تأسروا، وتقول: انتخبته، إذا خصصته بمناجاتك، والاسم: النجوى. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٣ (نجو).

١٢. في «ض» وحاشية «بح»: «المرتضى». ١٣. في «ض»: «اضطفأ».

١٤. في «بر»: «غيبه».

١٥. «الذرة»، أي عالم الذر، وهو في الأصل جمع الذرة، وهي صفار النمل، كني به عن أولاد آدم حين



جِئَ ذَرَاهُ<sup>١</sup>، وَ فِي الْبَرِّيَّةِ<sup>٢</sup> حِينَ بَرَّاهُ ظِلًّا قَبْلَ خَلْقِ<sup>٣</sup> نَسَمَةٍ، عَنْ يَمِينِ عَرْشِهِ، مَخْبُوءًا بِالْحِكْمَةِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ، اخْتَارَهُ بِعِلْمِهِ، وَ انْتَجَبَهُ لِطَهْرِهِ؛ بَقِيَّةً مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ خَيْرَةً مِنْ ذُرِّيَّةِ نُوحٍ، وَ مُصْطَفَى مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَ سَلَالَةٍ مِنْ إِسْمَاعِيلَ، وَ صَفْوَةً<sup>٤</sup> مِنْ عِثْرَةِ<sup>٥</sup> مُحَمَّدٍ ﷺ، لَمْ يَزَلْ مَرْغَبًا بِعَيْنِ اللَّهِ يَحْفَظُهُ<sup>٦</sup> وَ يَكْلُوهُ<sup>٧</sup> بِسِتْرِهِ، مَطْرُودًا عَنْهُ حَبَائِلُ إِبْلِيسَ<sup>٨</sup> وَ جُنُودِهِ، مَدْفُوعًا عَنْهُ وَقُوبُ<sup>٩</sup> الْغَوَاسِقِ<sup>١٠</sup>،

«استخرجوا من صلبه لأخذ الميثاق منهم» الوافي، ج ٣، ص ٤٩٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٢ (ذر).  
 ١. «ذَرَاهُ»، أي خلقه، يقال: ذرأ الله الخلق يذرؤهم ذرءاً، أي خلقهم. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩١: «وربما يقرأ بالألف المتقلبة عن الواو، أي فرقه وميزه حين أخرجه من صلب آدم». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٥١ (ذراً).

٢. «الْبَرِّيَّةُ»: الخلق والمخلوقون، فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة، من برأ بمعنى خلق، وقد تركت العرب همزة. وإن أخذت من البرى - وهو التراب - فأصلها غير الهمز. الصحاح، ج ١، ص ٣٦؛ (برأ)؛ المصباح المنير، ص ٤٧ (برى).

٣. في «ف» والغيبة: «خلقته».

٤. في «ب»: «نسمته». و«النَسَمَةُ»: النفس والروح وكل دابة فيها روح فهي نَسَمَةٌ، أو من النسيم، وهو أول هبوب الريح الضعيفة، أي أول الريح قبل أن تشتد. والجمع: النَّسَم، ويجوز الإفراد والجمع هنا. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٩١-٢٩٢.

٥. في «ج»: «بر»، «مَخْبُوءٌ» من الخبأ. و«الْمَخْبُوءُ»: اسم مفعول من الجباء بمعنى العطاء، يقال: جباء يحبوه، أي أعطاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٨ (حبو).

٦. في الوافي: «عالم».

٧. صَفْوَةٌ الشيء: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا الهاء قالوا: له صَفْوٌ مالي، بالفتح لا غير. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠١ (صفو).

٨. عِثْرَةُ الرجل: أخص أفرابه. النهاية، ج ٣، ص ١٧٧ (عثر).

٩. في «ض»: «- يحفظه». وفي الغيبة: «بملانكته».

١٠. «يَكْلُوهُ»، أي يحفظه وبحرسه، من الكِلالة بمعنى الحفظ والحراسة. في شرح المازندراني: «وهي أشد من الحفظ»، وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٩ (كلأ).

١١. «حَبَائِلُ إِبْلِيسَ»: مَصَائِدُهُ، واحداها حِبَالَةٌ، وهي ما يُصَادُ بها من أي شيء كان. النهاية، ج ١، ص ٢٣٣ (حبيل).

١٢. «الْوُقُوبُ»: الدخول في كل شيء. يقال: وَقَبَ الشيء يَقْبُ وَقُوبًا، أي دخل. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٢ (وقب).

١٣. «الْغَوَاسِقُ»: جمع الغاسق، وهو الليل إذا غاب الشفق، أو الليل المُظْلِمُ، من الغَسَقَ بمعنى أول ظلمة الليل، «

وْ نَقُوتُ<sup>١</sup> كُلِّ فَاسِقٍ، مَضْرُوفًا عَنْهُ قَوَارِفُ<sup>٢</sup> السُّوءِ، مُبْزَأُ<sup>٣</sup> مِنَ الْغَاهَاتِ<sup>٤</sup>، مَحْجُوبًا عَنْ  
الْآقَاتِ، مَغْضُومًا مِنَ الزَّلَّاتِ، مَصُونًا<sup>٥</sup> عَنِ الْفَوَاحِشِ كُلِّهَا، مَعْرُوفًا بِالْجَلَمِ وَالْبِرِّ فِي  
يَقَاعِهِ<sup>٦</sup>، مَنَسُوبًا إِلَى الْعَقَافِ وَالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ عِنْدَ انْتِهَائِهِ، مُسْتَدَا<sup>٧</sup> إِلَيْهِ أَمْرٌ وَالِدِهِ، صَامِتًا  
عَنِ الْمُنْطِقِ<sup>٨</sup> فِي حَيَاتِهِ.

فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ وَالِدِهِ، إِلَى أَنْ انْتَهَتْ بِهِ مَقَادِيرُ اللَّهِ إِلَى مَشِيئَتِهِ، وَجَاءَتْ الزَّادَةُ  
مِنَ اللَّهِ فِيهِ إِلَى مَحَبَّتِهِ<sup>٩</sup>، وَبَلَغَ مُنْتَهَى مُدَّةِ وَالِدِهِ<sup>١٠</sup>، فَمَضَى وَصَارَ أَمْرُ اللَّهِ إِلَيْهِ مِنْ  
بَعْدِهِ، وَقَلْدَةُ دِينِهِ، وَجَعَلَهُ الْحُجَّةَ عَلَى عِبَادِهِ، وَقَيْمَةً فِي بِلَادِهِ، وَأَيْدَهُ بِرُوحِهِ،

١. أو شدة ظلمته. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٧؛ المفردات للراغب، ص ٦٠٦ (عسق).

١. «النُّقُوتُ»: جمع النُّقْث، وهو شبيه بالنفخ، وهو أَقْل من الثَّقَل؛ لأنه لا يكون إِلَّا ومعه شيء من الرقيق. راجع:  
النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (نفث).

٢. قال المجلسي في مرآة العقول: «قوارف السوء، من اقتراف الذنب بمعنى اكتسابه، أو المراد الاتهام بالسوء،  
من قولهم: قَرَفَ فلاناً: عابه، أو اتهمه. وأقرفه: وقع فيه، وذكره بسوء. وأقرف به: عَرَضَهُ للثيمة». وراجع:  
القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٢٤ (قرف).

٣. ويحتمل كونه «مُبْزَأً» من الإفعال.

٤. في «ج» والوافي: «عن».

٥. «العاقبة» والآفة بمعنى واحد، وهي عَرَضٌ مفسد لما أصاب من شيء، أي هي ما يوجب خروج عضو من  
مزاجه الطبيعي. ويمكن أن يراد بالأول الأمراض التي توجب نفرة الخلق كالجدام، وبالثاني الأمراض  
النفسانية. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٦ (أوف)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٩٥؛ مرآة العقول، ج ٢،  
ص ٤٠٤.

٦. في «ف» بح، بس، بف: - «من الزَّلَّاتِ مَصُونًا».

٧. في «ب» ف، بح، بس، بف، والغنية: «من».

٨. «في يفاعه»، أي في أوائل سنّه وفي صغره وبدو شبابه. يقال: أَيْقَعَ الغلامُ فهو يافع، إذا شَارَفَ الاحتلام ولَمَّا  
يحتلم، وهو من نوادر الأبنية، أي لا يقال: شُوفِعَ. واليَفَاعُ أيضاً: المرتفع من كل شيء، ولعلّه منه قال  
المازندراني في شرحه: «اليفع: الرفعة والشرف والغلبة». وراجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٩ (يفع).

٩. في «ب» بر: «مُسْتَدَا».

١٠. في «ج» ض، بس، بف: «المنطق».

١١. في «ض» وحاشية «بح»: «حجته». وفي «بر»: «محنته».

وَأَتَاهُ<sup>١</sup> عِلْمُهُ، وَأَنْبَأَهُ فَضْلَ<sup>٢</sup> بَيَانِهِ، وَاسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَانْتَدَبَهُ<sup>٣</sup> لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأَنْبَأَهُ فَضْلَ<sup>٤</sup> بَيَانِ عِلْمِهِ، وَنَصَبَهُ عِلْمًا يَخْلُقُهُ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ عَالَمِهِ، وَضِيَاءً لِأَهْلِ دِينِهِ، وَالْقَيِّمَ عَلَى عِبَادِهِ، رَضِيَ اللَّهُ بِهِ إِمَامًا لَهُمْ، اسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَاسْتَحْفَظَهُ عِلْمَهُ، وَاسْتَحْبَأَهُ<sup>٥</sup> حِكْمَتَهُ، وَاسْتَرْعَاهُ<sup>٦</sup> لِدِينِهِ، وَانْتَدَبَهُ لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأَخْبَأَ بِهِ مَنَاهَجَ سَبِيلِهِ<sup>٧</sup>، وَفَرَايِضَهُ وَحُدُودَهُ، فَقَامَ بِالْعَدْلِ عِنْدَ تَخْيِيرِ<sup>٨</sup> أَهْلِ الْجَهْلِ، وَتَخْيِيرِ<sup>٩</sup> أَهْلِ الْجَدَلِ، بِالنُّورِ<sup>١٠</sup> السَّاطِعِ<sup>١١</sup>، وَ الشَّفَاءِ النَّافِعِ<sup>١٢</sup>، بِالْحَقِّ الْأَبْلَجِ<sup>١٣</sup>، وَ النَّبْيَانِ اللَّائِحِ<sup>١٤</sup>، مِنْ كُلِّ مَخْرَجٍ، عَلَى طَرِيقِ الْمُنْهَجِ، الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الصَّادِقُونَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَيْسَ يَجْهَلُ

١. في النسخة: «أعطاه».

٢. في «ب، ج، ض، ف، يه، والوافي»: «فضل».

٣. «انتدب» يستعمل لازماً ومتعدياً، تقول: انتدبته للأمر فانتدب، أي دعوته له فأجاب. قال الفيض في الوافي: «انتدبه: اختاره». وراجع: المصباح المنير، ص ٥٩٧ (ندب).

٤. في «بر» والنسخة: «فصل».

٥. في «ب، ج، ض، ف، يه»: «استحياه». و«استحياه»: أي طلب منه الكتمان، من الخَبء بمعنى السر والإخفاء. يقال: خَبَأَ الشيء يخبؤه خبأً: ستره وأخفاه. والمراد: أودع عنده حكمته وأمره بالكتمان. وراجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢ (خبأ)؛ الوافي، ج ٣، ص ٤٩٠.

٦. «استرعاه»، أي طلب منه الرعاية والحفظ، أي جعله راعياً حافظاً. يقال: رعاه يرعاه رِعاً ورِعاً، أي حَفِظَهُ، وكلٌّ من ولي أمر قوم فهو راعيهم وهم رعيته، وقد استرعاه إِيَّاهم: استحفظه. قال الفيض في الوافي: «استرعاه: اعتنى بشأنه». وراجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).

٧. في «ف، يه»: «سبله».

٨. هكذا في «ألف، بد، يع، جط، جل، جم، جه»، وحاشية «بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تخير».

٩. هكذا في «بد، يش، يع»، وحاشية «جو» وهو مقتضى المقام. و«التخير» بمعنى تزيين الكلام وتحسينه. وفي بعض النسخ والمطبوع: «تخير». وفي بعض نسخ أخرى: «تخير».

١٠. قال الفنجسي في مرآة العقول: «الباء للسببية، أو بدل، أو عطف بيان لقوله: بالعدل. وكذا قوله: بالحق بالنسبة إلى قوله: بالنور».

١١. «الساطع»: المتشتر، أو المرتفع. والصحيح الساطع: أول ما ينشئ مستطيلاً. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٥٤ (سطع).

١٢. في النسخة: «البالغ».

١٤. في «ب، ج، ض، يه، بر»: «اللائح».

١٣. في حاشية «ج»: «اللائح».

حَقُّ هَذَا الْعَالَمِ إِلَّا شَقِيٌّ، وَ لَا يَجْعُدُهُ إِلَّا غَوِيٌّ<sup>١</sup>، وَ لَا يَصُدُّ عَنْهُ<sup>٢</sup> إِلَّا جَرِيٌّ عَلَى اللَّهِ جَلٌّ وَ عَلَاءٌ<sup>٣</sup>.

## ١٦ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَاةُ الْأَمْرِ وَ هُمْ النَّاسُ الْمَخْسُودُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ

٥٢٩ / ١ . الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوُشَاءُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنِ ابْنِ أَذِينَةَ، عَنْ بَرِيدِ الْعَجَلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>٤</sup>، فَكَانَ جَوَابَهُ:

«أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالْطَّغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا» يَقُولُونَ لِأَئِمَّةِ الضَّلَالَةِ<sup>٥</sup> وَ الدَّعَاةِ إِلَى النَّارِ: هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ سَبِيلًا «وَأَتَيْتُكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا»<sup>٦</sup> أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ؟ يَغْنِي الْإِمَامَةُ وَ الْخِلَافَةُ «فَإِذَا لَأِيُوثُوتِ النَّاسَ نَقِيرًا»<sup>٧</sup> نَحْنُ<sup>٨</sup> النَّاسُ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ. وَ التَّقِيرُ: النُّقْطَةُ الَّتِي فِي وَسْطِ النَّوَاةِ «أَمْ يَخْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» نَحْنُ<sup>٩</sup> النَّاسُ الْمَخْسُودُونَ عَلَى مَا ءَاتَانَا اللَّهُ مِنَ الْإِمَامَةِ

١ . «الغوي»: الضال، والتارك لسبيل الحق والسالك لغيره، من الغي بمعنى الضلال والانمهاك في الباطل. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٩٧ (غوي).

٢ . في الغيبة: «لا يدعه» بدل «لا يصد عنه».

٣ . الغيبة للنعمان، ص ٢٢٤، ح ٧، عن الكليني. وفي بصائر الدرجات، ص ٤١٢، ح ٢، بسنده عن ابن محبوب، عن ابن إسحاق بن غالب (والمذكور في بعض نسخه «عن إسحاق بن غالب» وهو الصواب) مع زيادة في أوله، إلى قوله: «مشبهات الفتن». الوافي، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ٩٩١.

٤ . النساء (٤): ٥٩.

٥ . في الوافي والبصائر: «الضلال».

٦ . في «ف»: «ونحن».

٧ . في «ف»: «ونحن».

دُونَ خَلْقِ اللَّهِ<sup>١</sup> أَجْمَعِينَ «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»  
 يَقُولُ: جَعَلْنَا مِنْهُمْ الرُّسُلَ وَ الْأَنْبِيَاءَ وَ الْأَيْمَةَ، فَكَيْفَ يَغْتَرُونَ بِهِ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ،  
 وَ يُنْكِرُونَهُ فِي آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟<sup>٢</sup> «فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا»  
 إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُضِلُّهُمْ نَارًا كَلَّمْنَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلْسِنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا  
 الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا»<sup>٣</sup>.

٢٠٦/١ ٥٣٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ  
 مُحَمَّدٍ بْنِ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ  
 اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»<sup>٤</sup> قَالَ: «نَحْنُ الْمَحْسُودُونَ»<sup>٥</sup>.

٥٣١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ  
 سُوَيْدٍ<sup>٦</sup>، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْأَخْوَلِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغَيْنٍ، قَالَ:

١. في «ض»: «الخلق» بدل «خلق الله».

٢. النساء (٤): ٥١-٥٦. و«نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ» أي احترقت وطبخت. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٨: المفردات  
 للراغب، ص ٤٩٦ (نضج).

٣. بصائر الدرجات، ص ٣٤، ح ٣، بسنده عن ابن أذينة، وفيه إلى قوله: «نحن الناس الذين عنى الله»، تفسير  
 فرات، ص ١٠٦، ح ١٠٠، وفيه: «جعفر بن أحمد معتنأ عن بريد»، من قوله: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا  
 آتَاهُمُ اللَّهُ». تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٥٣، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في آخره. راجع: كتاب  
 سليم بن قيس، ص ٧٦٩، ح ٢٥. الوافي، ج ٣، ص ٥١٨، ح ١٠٣٠.

٤. في البصائر: «أبي جعفر». ٥. النساء (٤): ٥٤.

٦. بصائر الدرجات، ص ٣٥، ح ٣، عن أحمد بن محمد. تفسير فرات، ص ١٠٦، بسند آخر. الوافي، ج ٣،  
 ص ٥١٩، ح ١٠٣١.

٧. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي  
 من دون توسط النضر بن سويد، والموجود في بعض نسخ البصائر والبحار، ج ٢٣، ص ٢٨٨، ح ١١، توسط  
 النضر بن سويد بين الحسين بن سعيد ويحيى الحلبي، وهو الصواب؛ فقد روى الحسين بن سعيد عن النضر

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ أَلَكُتَبَ؟» فَقَالَ: «النَّبُوءَةُ». قُلْتُ: «وَالْحِكْمَةُ؟» قَالَ: «الْفَهْمُ وَالْقَضَاءُ». قُلْتُ: «وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»<sup>١</sup> فَقَالَ: «الطَّاعَةُ»<sup>٢</sup>.

٥٣٢ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ؟» فَقَالَ: «يَا أَبَا الصَّبَّاحِ، نَحْنُ وَاللَّهِ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ»<sup>٣</sup>.

٥٣٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ<sup>٤</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ<sup>٥</sup>، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ أَلَكُتَبَ وَالْحِكْمَةَ

١. بن سويد كتاب يحيى الحلبي وتكرر هذا الارتباط في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥٠١، الرقم ٧٩٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٨٧-٣٨٩.

١. النساء (٤): ٥٤.

٢. في الكافي، ح ٤٨٦ و تفسير القمي: «قال: الطاعة المفروضة» بدل «فقال: الطاعة».

٣. بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي .... الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمة عليهم السلام، ح ٤٨٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا»؛ تفسير القمي، ج ١، ص ١٤٠، بسند آخر؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٨، ح ١٦٠، عن حمران الوافقي، ج ٣، ص ٥٢٠، ح ١٠٣٤.

٤. في البصائر، ص ٣٥: «وأشار بيده إلى صدره».

٥. بصائر الدرجات، ص ٣٥، ح ٤، بسنده عن أبي الصباح الكناني. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمة، ح ٤٨٨؛ وبصائر الدرجات، ص ٢٠٢، ح ١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٣٦٧، بسند آخر عن أبي الصباح الكناني، مع زيادة في أوله. تفسير فرائد، ص ١٠٧، ح ١٠١، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره، وفي كلها مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٥٥، عن أبي الصباح الكناني الوافقي، ج ٣، ص ٥١٩، ح ١٠٣٢.

٦. في «ب» وحاشية «بر»: «+» بن هاشم.

٧. في «ب» - «ومحمد».

وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ۖ قَالَ<sup>١</sup>: «جَعَلَ مِنْهُمْ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالْأَيْمَةَ، فَكَيْفَ يَقْرُونَ<sup>٢</sup> فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ ۖ وَيُنْكِرُونَ<sup>٣</sup> فِي آلِ مُحَمَّدٍ ۖ؟»<sup>٤</sup> .  
 قَالَ: قُلْتُ<sup>٥</sup>: «وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»؟ قَالَ<sup>٦</sup>: «الْمَلِكُ الْعَظِيمُ أَنْ جَعَلَ فِيهِمْ أَيْمَةً مِنْ أَطَاعَهُمْ أَطَاعَ<sup>٧</sup> اللَّهَ، وَ مِنْ عَصَاهُمْ عَصَى<sup>٨</sup> اللَّهَ؛ فَهُوَ الْمَلِكُ الْعَظِيمُ»<sup>٩</sup>.

## ١٧ - بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ ۖ هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ

٥٣٤ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِّ<sup>١٠</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ الْجَصَّاصُ، قَالَ:  
 سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ۖ يَقُولُ: «وَعَلَّمَنِي وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ»<sup>١١</sup> قَالَ: «النَّجْمُ رَسُولُ اللَّهِ ۖ، وَالْعَلَامَاتُ هُمُ<sup>١٢</sup> الْأَيْمَةُ ۖ»<sup>١٣</sup>.

١ . في «ب» ج، ض، بر، بس، بف، والوافي: - «قال». وفي «ج»: «يقول».

٢ . في تفسير العياشي، ص ٢٤٦: + «بذلك». ٣ . في «ف»: «وينكرون».

٤ . في «بر» والوافي: + «قوله». وفي البصائر: «فما معنى قوله» بدل «قال: قلت».

٥ . في تفسير العياشي، ص ٢٤٦: + «ما الملك العظيم».

٦ . في «بس»: + «إن». ٧ . في «ج»: «فقد أطاع».

٨ . في «ج»: «فقد عصى».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٦، بسنده عن ابن أبي عمير. كتاب سليم بن قيس، ص ٧٦٩، ح ٢٥، بسند آخر،

عن علي ۖ. تفسير فرائد، ص ١٠٧، ح ١٠٢، بسند آخر من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل». تفسير

العياشي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٥٣، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ح ٢٤٨، ح ١٥٨، عن أبي خالد

الكلابي، من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل» مع اختلاف «الوافي»، ج ٣، ص ٥٢٠، ح ١٠٣٣.

١٠ . في «ض»: «المشرق» وهو سهر. وأبو داود هذا، هو سليمان بن سفيان المسترق. راجع: رجال النجاشي،

ص ١٨٣، الرقم ٤٨٥؛ رجال الكشي، ص ٣١٩، الرقم ٥٧٧.

١١ . النحل (١٦): ١٦. ١٢ . في «بر، بس»: - «هم».

١٣ . الأمالي للطوسي، ص ١٦٣، المجلس ٦، ح ٢٧٠، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٨، عن معلى

بن خنيس، عن أبي عبد الله ۖ. «الوافي»، ج ٣، ص ٥٢١، ح ١٠٣٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٥٤.

٥٣٥ / ٢ . الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَشْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ، ٢٠٧/١

قَالَ:

سَأَلَ الْهَيْئَتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَ أَنَا عِنْدَهُ - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ <sup>١</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَلَّمَنَّا بِالنَّجْمِ مِمَّنْ يَهْتَدُونَ» فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله النَّجْمُ <sup>٢</sup>، وَالْعَلَامَاتُ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام <sup>٣</sup>».

٥٣٦ / ٣ . الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ <sup>٤</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَلَّمَنَّا بِالنَّجْمِ مِمَّنْ يَهْتَدُونَ» قَالَ: «نَحْنُ الْعَلَامَاتُ، وَ النَّجْمُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله <sup>٥</sup>».

١٨ - بَابُ أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

٥٣٧ / ١ . الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «وَمَا تَعْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ» <sup>٦</sup> قَالَ: «الْآيَاتُ هُمُ الْأَئِمَّةُ، وَالنُّذُرُ هُمُ الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ» <sup>١٠</sup>.

١ . في «ج» ض، ف، يح، بر، بس، بف: «عن قوله».

٢ . في «ف»: «النجم رسول الله صلى الله عليه وآله».

٣ . في «ض، يح، بر»: «هم».

٤ . الوافي، ج ٣، ص ٥٢١، ح ١٠٣٦.

٥ . في «بف» وحاشية «يح»: «عن قوله».

٦ . تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٤٣، بسند آخر مع زيادة في أوله وآخره؛ تفسير فرائد، ص ٢٣٣، ح ٣١١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٣٣، ح ٣١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ١٠، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام؛ وفيه، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٩، عن أبي مخلد الخياط، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٢١، ح ١٠٣٧.

٧ . يونس (١٠): ١٠١.

٨ . في «بف» والوافي وتفسير القمي: «هم».

٩ . في «بف» والوافي وتفسير القمي: «هم».

١٠ . تفسير القمي، ج ١، ص ٣٢٠، عن الحسين بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٢، ح ١٠٣٩.



٥٣٨ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْعِجْلِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَلْهًا»<sup>١</sup>: «يَغْنِي الْأَوْصِيَاءُ كُلَّهُمْ»<sup>٢</sup>.

٥٣٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّ الشَّيْعَةَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ» عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ؟»<sup>٣</sup> قَالَ: «ذَلِكَ إِلَيَّ إِنْ شِئْتَ أَخْبِرْتَهُمْ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أَخْبِرْهُمْ» ثُمَّ قَالَ: «لِكِنِّي أَخْبِرُكَ بِتَفْسِيرِهَا».

قُلْتُ: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟» قَالَ: فَقَالَ: «هِيَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: مَا إِلَهَ - عَزَّ وَجَلَّ - آيَةٌ هِيَ أَكْبَرُ مِنِّي، وَلَا إِلَهَ مِنْ<sup>٤</sup> نَبَأُهُ أَغْظَمُ مِنِّي»<sup>٥</sup>.

١. القمر (٥٤): ٤٢.

٢. تفسير القمي، ج ١، ص ١٩٩، بسند آخر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٢، ح ١٠٤٠.

٣. في «و»، «يح» - «محمد».

٤. في «ض»: «- وله».

٥. النبأ (٧٨): ١-٢.

٦. في «يح» - «وتم».

٧. في «ض»، «بس»، «يف»: «- ومن».

٨. في البصائر: «+ عظيم».

٩. بصائر الدرجات، ص ٧٦، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير وغيره (والمذكور في بعض نسخه: أو غيره) عن محمد بن الفضل، مع زيادة في آخره. تفسير فوات، ص ٥٣٣، ح ٦٨٥ وح ٦٨٦، بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي مع اختلاف؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٤٠١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونقف من التنزيل في الولاية، ح ١١٢١. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٣، ح ١٠٤١.

٢٠٨/١

## ١٩- بَابُ مَا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَرَسُولُهُ ﷺ

## مِنَ الْكَوْنِ مَعَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

٥٤٠ / ١ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ،  
عَنِ ابْنِ أَذِينَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»<sup>٢</sup> قَالَ:  
«إِنَّا غَنَى»<sup>٣</sup>.

٥٤١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا  
اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» قَالَ عليه السلام: «الصَّادِقُونَ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَهُوَ الصَّادِقُونَ<sup>٤</sup>  
بِطَاعَتِهِمْ»<sup>٥</sup>.

١ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ١، عن الحسين بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائذ، لكن الموجود في بعض مخطوطاته توسط معلّى بن محمد بين «الحسين بن محمد» وبين «الحسن بن علي» وهو الصواب؛ فإنّ الحسن بن علي الراوي عن أحمد بن عائذ، هو الوشاء، ويروي الحسين بن محمد عنه بتوسط معلّى بن محمد في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦١-٤٦٤، ص ٤٦٧-٤٧٠.

٢ . التوبة (٩): ١١٩.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ١، عن الحسين بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائذ، الوافي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٥٦٤.

٤ . في «بف» والبصائر: - «هم».

٥ . في البصائر: - «و».

٦ . «الصادق» - مثال الفسيق -: الدائم التصديق، ويكون الذي يصدق قوله بالعمل. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٦ (صدق).

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الرضا عليه السلام، الوافي، ج ٢، ص ١٠٧، ح ٥٦٣.

٥٤٢ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>١</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاةً تُشَبِّهُ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَمُوتَ مِيتَةً تُشَبِّهُ مِيتَةَ الشُّهَدَاءِ، وَيَسْكُنَ الْجَنَانَ الَّتِي غَرَسَهَا الرَّحْمَنُ<sup>٢</sup>، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيًّا، وَلْيُؤَالِ<sup>٣</sup> وَلِيَّهُ<sup>٤</sup>، وَلْيَقْتَدِ بِالْإِئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عِزَّتِي، خَلِّقُوا مِنْ طِينَتِي<sup>٥</sup>؛ اللَّهُمَّ ازْرُقْهُمْ فَهْمِي<sup>٦</sup> وَ عِلْمِي، وَ وِزْلَ لِلْمَخَالِفِينَ لَهُمْ مِنْ

١. هكذا في «ض». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن الحسين».

والصواب ما أثبتناه، يؤيد ذلك - مضافاً إلى ما تقدّم في الكافي، ذيل ج ٤٤٦ - ورود مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٨، ح ١ عن محمد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، عن سعد بن طريف، وما يأتي في الكافي، ح ٦٨٨ من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، وقد ورد مضمون ذلك الخبر أيضاً في بصائر الدرجات، ص ٢٩٣، ح ٣. ويؤيده أيضاً رواية محمد بن الحسن [الضمار] عن محمد بن عبد الحميد، في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب بعض الأصحاب، راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٤، الرقم ٩٨١؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٠، الرقم ٦٣؛ و ص ٣٢٤، الرقم ٥٠٣؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥٤٤؛ و ص ٤٠٠، الرقم ٦٠٧.

وأما ما ورد في بعض الأسناد من رواية محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الحميد، فمحمد بن الحسين في هذه الموارد مصحّف إمّا من محمد بن الحسن - كما في ما نحن فيه -، أو من موسى بن الحسن. والتفصيل لايحه المقام.

٢. في «بح»: «موته».

٣. في «بح، بس»: «الله». والمراد بفِرْسِهِ إِيَّاهَا: إنشأوها بقول «كن» ومجرد التقدير والإيجاد. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٢؛ الوافي، ج ٢، ص ١٠٤.

٤. «فليتول»، أي فليَتَّخِذْهُ وَلِيًّا، أي اماماً. يقال: تولّاه، أي اتَّخَذَهُ وَلِيًّا. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولي).

٥. في «بح»: «وليتوال». ٦. «النوالاة»: ضدّ المعادة، والولي هنا بمعنى المحبّ والناصر. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٠ (ولي)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

٧. «الطينة»: الخلقة والجبلة والأصل. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٧٠ (طين).

٨. «الفهم»: المعرفة بالقلب. وسرعة الفهم: جودة الذهن وشدة ذكائه. والعلم: مطلق الإدراك. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠٩ (فهم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٣.

أُمِّي؛ اللَّهُمَّ لَا تَنْلِمْ شَفَاعَتِي<sup>١</sup>.

٥٤٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: اسْتِكْمَالٌ<sup>٢</sup> حُجَّتِي<sup>٣</sup> عَلَى الْأَشْقِيَاءِ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ تَرَكَ وَلَايَةَ عَلِيٍّ، وَوَالَى أَعْدَاءَهُ، وَأَنْكَرَ فَضْلَهُ وَفَضْلَ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، فَإِنَّ فَضْلَكَ فَضْلُهُمْ، وَطَاعَتَكَ طَاعَتُهُمْ، وَحَقَّاقَ حَقَّهُمْ، وَمَنْعَصِيَّتَكَ مَنَعَصِيَّتَهُمْ، وَهُمْ الْأَيِّمَةُ الْهَدَاةُ مِنْ بَعْدِكَ، جَرَى فِيهِمْ رَوْحُكَ، وَرَوْحُكَ<sup>٤</sup> مَا ٢٠٩/١ جَرَى فِيكَ مِنْ رَبِّكَ، وَهُمْ عِزَّتُكَ مِنْ طِينَتِكَ وَلَحْمِكَ وَدَمِكَ، وَقَدْ أَجْرَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِمْ سُنَّتَكَ وَسُنَّةَ الْأَنْبِيَاءِ<sup>٥</sup> قَبْلَكَ، وَهُمْ خُرَافِي عَلَى عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ، حَقٌّ عَلَيَّ لَقَدْ اصْطَفَيْتَهُمْ<sup>٦</sup> وَانْتَجَبْتَهُمْ<sup>٧</sup> وَأَخْلَصْتَهُمْ وَارْتَضَيْتَهُمْ، وَتَجَا مِنْ أَحَبَّهُمْ وَالْأَهَمَّ

١. «لَا تَنْلِمْهُمْ»، أي لَا تُصِيبْهُمْ. يقال: نَالَ خَيْرًا نَيْلًا، أي أَصَابَ، وَأَنَالَ غَيْرَهُ. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٨٣٨ (نيل).

٢. بصائر الدرجات، ص ٤٨، ح ١ عن محمد بن عبد الحميد. وفيه، ص ٤٨، ح ٢، بسند آخر عن سعد بن طريف. الأمالي للطوسي، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩، بسند آخر، عن أبي ذرٍّ، عن النبي ﷺ وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٥٥٨. ٣. استظهر في حاشية «بر»: «استكمل».

٤. «استكمال حُجَّتِي» مبتدأ، وعلى الأشقياء خبره، و«من ترك» بدل من الأشقياء يفسره. راجع: الوافي، ج ٢، ص ١٠٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

٥. «الْوَلَايَةُ: الإمارة والسلطنة. والْوَلَايَةُ: المحبة والطاعة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٨ (ولا)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

٦. في البصائر: «روحهم». وفتح الراء في «رَوْحُكَ» الثاني - بمعنى الراحة والرحمة، كناية عن الألطاف الربانية - محتمل عند المازندراني، متعين عند المجلسي. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢. ٧. في «ج»: «+» ومن.

٨. قال المجلسي في امرأة العقول: «لقد اصطفيتهم، اللام جواب القسم؛ لأنّ قوله: حَقٌّ عَلَيَّ، بمنزلة القسم، أو «حق» خبر مبتدأ محذوف، وقوله: لقد اصطفيتهم، استئناف بياني.

٩. «انتجبتهم»، أي اختارهم واصطفاهم. راجع: الصحيح، ج ١، ص ٢٢٢ (نجب).

وَسَلَّمَ لِفَضْلِهِمْ، وَلَقَدْ أَتَانِي جَبْرِئِيلُ ﷺ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَأَحِبَّائِهِمْ  
وَالْمُسْلِمِينَ لِفَضْلِهِمْ.<sup>١</sup>

٥٤٤ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،  
عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ<sup>٢</sup>، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْتِيا خَيَاتِي،  
وَيَمُوتَ مِيتَتِي، وَيَدْخُلَ جَنَّةَ عَذْنٍ<sup>٣</sup> الَّتِي غَرَسَهَا اللَّهُ، رَبِّي بِبَيْدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ  
أَبِي طَالِبٍ ﷺ، وَلْيَتَوَلَّ<sup>٤</sup> وَلِيَّهُ، وَلْيُعَادِ عَدُوَّهُ، وَلْيَسَلِّمْ لِلْأَوْصِيَاءِ<sup>٥</sup> مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ  
عِزَّتِي مِنْ لَحْمِي وَدَمِي، أَعْطَاهُمُ اللَّهُ فَهْمِي وَعِلْمِي، إِلَى اللَّهِ أَشْكُو أَمْرَ أُمَّتِي  
الْمُنْكَرِينَ لِفَضْلِهِمْ، الْقَاطِعِينَ فِيهِمْ صِلَتِي<sup>٦</sup>، وَإِنَّمِ اللَّهُ<sup>٧</sup>، لَيَقْتُلَنَّ ابْنِي<sup>٨</sup>، لَا أَنَا لَهُمُ اللَّهُ

١ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أَنَّ الْأُتَمَّةَ ﷺ وَلَاهَ أَمْرُ اللَّهِ ...، ح ٥١٢، مع نقيصة. بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣،  
عن محمد بن الحسين؛ وفيه، ص ١٠٥، ح ١٢، عن محمد بن الحسين، مع نقيصة «الوافي»، ج ٢، ص ١٠٦،  
ح ٥٦٢.

٢ . في «ض»، و: «مسلم». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣ . «العدن» في اللغة: الإقامة وقال العلامة المجلسي: «وجنة العدن اسم لمدينة الجنة، وهي مكن الأنبياء  
والعلماء والشهداء والأئمة العدل ...» راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٢ (عدن)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٣.

٤ . في «ج»، ف، يح، بر، بف، «الوافي والبصائر»، ص ٤٩ و ٢٥ - «الله».

٥ . في «ض»: «- رَبِّي».

٦ . في البصائر، ص ٤٩ و ٥٢: «وَلْيَأْتِمِ بِالْأَوْصِيَاءِ» بدل «وَلْيَسَلِّمْ لِلْأَوْصِيَاءِ».

٧ . «الصلة»: إمّا مصدر وصل، بمعنى اتصل. أو اسم بمعنى الجائزة والعطية. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٩٣  
(وصل).

٨ . قال الجوهري في الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢١ (يمن): «أَيُّمُنُ اللَّهِ: اسم وضع للقسم، وألفه ألف وصل عند  
الأكثر، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء، تقول: لَيُّمُنُ  
اللَّهِ، فتذهب الألف في الوصل. وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: أَيُّمُنُ اللَّهِ قَسَمِي، وَأَيُّمُنُ اللَّهِ مَا  
أَقْسَمَ بِهِ. وَرَبِّمَا حَذَفُوا مِنْهُ النُّونَ، فَقَالُوا: أَيُّمُ اللَّهِ وَإِيْمُ اللَّهِ، وَرَبِّمَا حَذَفُوا غَيْرَهَا، فَقَالُوا: أَيُّمُ اللَّهِ، ثُمَّ اللَّهُ، ثُمَّ  
اللَّهُ، ثُمَّ اللَّهُ، مِنْ اللَّهِ». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وَأَيُّم - بفتح الهمزة وسكون الياء - مبتدأ مضاف، وأصله  
أَيُّمُنُ جمع يمين، وخبره محذوف وهو يعني».

٩ . في البصائر، ص ٥٢: «+ يعني الحسن». وفي مرآة العقول: «والمراد بالابن الحسين ﷺ. وَرَبِّمَا يَقْرَأُ»

شَفَاعَتِي<sup>١</sup>.

٥٤٥ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ الْقَهَّارِ<sup>٢</sup>، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ .  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٣</sup>، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَخَيَّا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مِيتَتِي، وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدْنِيهَا رَبِّي، وَيَتَمَسَّكَ بِقَضِيبٍ<sup>٤</sup> غَرَسَهُ رَبِّي بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>٥</sup> وَأَوْصِيَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَكَمْ فِي بَابٍ ضَلَالٍ، وَلَا يَخْرِجُونَكَمْ مِنْ بَابٍ هُدًى، فَلَا تَعْلَمُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يَفَرِّقَ بَيْنَهُمْ<sup>٦</sup> وَبَيْنَ الْكِتَابِ حَتَّى يَرِدَا<sup>٧</sup> عَلَيَّ الْخَوْضَ هَكَذَا - وَضَمَّ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ - وَعَرَضَهُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ<sup>٨</sup> إِلَى أُيْلَةَ<sup>٩</sup>، فِيهِ

«بصفة الشئبة إشارة إلى الحسن والحسين ﷺ».

١ . بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ وفيه، ص ٤٩، ح ٥، بسنده عن محمد بن سالم؛ وفيه، ص ٥٢، ح ١٧، بسنده عن أبان بن تغلب. وفي الأملالي للصديق، ص ٣٦، المجلس ٩، ح ١١، بسند آخر، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، مع اختلاف الوافي، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٥٥٩.

٢ . كذا في النسخ والمطبع. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٩، ح ٦: «عبدالقاهر». ولا يبعد صحته، وأن يكون عبدالقاهر، هو الذي روى عن جابر، وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق ﷺ. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٤٢، الرقم ٣٣٤١.

٣ . في حاشية «بف»: «بقضيي». و«القضيب»: الفصن، وهو ما تشعب عن ساق الشجرة. والجمع: القُضبان. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٣ (قضب). وقال في الوافي: «لعلته صلى الله عليه وآله وسلم كثر بالقضيب المغروس بيد الرب عن شجرة أهل البيت ﷺ شجرة طوبي».

٤ . في «بع»: «بيني». والمراد بعدم الفرق بينهم وبين الكتاب، عدم مزايبتهم عن علمه، وعدم مزايبلته عما يحتاجون إليه من العلم، والمراد بالخوض: الكثرة، وتأويله العلم. الوافي، ج ٢، ص ١٠٦.

٥ . في حاشية «ف»: «يردوا معه». ٦ . في شرح المازندراني: «الصنعاء».

٧ . في البصائر: «أبله». و«أَيْلَةَ»: جبل بين مكة ومدينة قرب يثع، وبلد بين ينبع ومصر. و«أَيْلَةَ»: بالكسر: قرية بباخرز. وموضعان آخران. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧٦ (أيل). وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي

قَدْحَانُ<sup>١</sup> فِضَّةٌ وَ ذَهَبٌ<sup>٢</sup> عَدَدَ النُّجُومِ<sup>٣</sup>.

٢١٠ / ١

٥٤٦ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ  
فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:  
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٤</sup>: «إِنَّ الزُّوْجَ<sup>٥</sup> وَ الرَّاحَةَ<sup>٦</sup> وَ الْفُلْجَ<sup>٧</sup> وَ الْعَوْنَ<sup>٨</sup> وَ النَّجَاحَ<sup>٩</sup>  
وَ الْبَرَكَةَ<sup>١٠</sup> وَ الْكَرَامَةَ<sup>١١</sup> وَ الْمَغْفِرَةَ.....»

• أكثر روايات الحوض في سائر الكتب: بضم الألف والباء الموحدة واللام المشددة، وهي بلد قرب بصرة في  
الجانب البحري ولعله موضع البصرة اليوم.

١ . «قَدْحَان»: جمع قَدَح - على ما نقله الفيض في الوافي عن المهذب - وهو ما يشرب منه، وهو إناء يروي  
الرجلين، أو اسم يجمع الصغار والكبار. ويجمع على أقداح. وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٥٤ (قدح).  
٢ . في شرح المازندراني: «ذهب وفضة».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٩، ح ٦، بسنده عن محمد بن الحسين. وفيه، ص ٥٠، ح ٩، و ص ٥١، ح ١٨، بسند  
آخر إلى قوله: «فأنهم أعلم منكم»؛ وفيه، ص ١٥، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن رسول الله ﷺ إلى قوله: «ولا  
يخرجونكم من باب هدى»؛ الأثالي للطوسي، ص ٢٩٤، المجلس ١٧، ح ٤٨. بسند آخر مع اختلاف. راجع:  
الأثالي للطوسي، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩. الوافي، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٥٦.

٤ . في مرآة العقول: «وكانه سقط منه: قال رسول الله ﷺ» كما يظهر من آخر الخبر.

٥ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» وشرح المازندراني. وفي المطبوع: «وإن».

٦ . في شرح المازندراني: «الروح وما عطف عليه مسند إليه، وقوله: من الله عز وجل، متعلق بكل واحد من  
الأمر المذكورة، وقوله: لمن تولى علياً، مسند». و«الزُّوج»: الراحة والسرور والفرح والرحمة ونسيم الريح.  
راجع: تاج العروس، ج ٤، ص ٥٨ (روح).

٧ . في «ب، ض، ف، بر، بف» وحاشية «ج»: «الفلح». وفي حاشية «ب، بف»: «الفلاح». و«الفلج»: الظفر والفوز،  
يقال: فلَّج الرجل على خصمه، إذا غلبه. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

٨ . في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» وحاشية «ج»: «الفوز». و«العَوْن»: الظهير على الأمر، وكل شيء أعانك فهو عَوْنٌ لك. أو هو مصدر بمعنى الإعانة  
والمعاونة والمظاهرة. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٩٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ (عون).

٩ . «النَّجَحُ والنجاح»: الظفر بالحوائج. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٩ (نجح).

١٠ . «الْبَرَكَةُ»: الثبات والدوام، وهو من بَرَكَ البعير، إذا ناخ في موضع ولزمه، وتطلق البركة على الزيادة والنماء.  
النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك).

١١ . «الْكَرَامَةُ»: اسم من الإكرام والتكريم، وهما أن يُوصَلَ إلى الإنسان إكراماً، أي نفع لا يلحقه فيه غشاة. أو أن

وَالْمُعَافَاةُ<sup>١</sup> وَالْيُسْرُ<sup>٢</sup> وَالْبُشْرَى وَالرَّضْوَانُ وَالْقُرْبُ وَالنَّضْرُ<sup>٣</sup> وَالتَّمَكُّنُ<sup>٤</sup> وَالرَّجَاءُ وَالْمَحَبَّةُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ تَوَلَّى عِلِّيَّاهُ وَاتَّمَّ بِهِ<sup>٥</sup>، وَبَرِي مِنْ عَدُوِّهِ، وَسَلَّمَ لِقَضِيهِ وَلِلْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، حَقًّا<sup>٦</sup> عَلَيَّ<sup>٧</sup> أَنْ أُدْخِلَهُمْ فِي شَفَاعَتِي، وَحَقٌّ<sup>٨</sup> عَلَى رَبِّي - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْ يَسْتَجِيبَ لِي فِيهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَتْبَاعِي، وَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي<sup>٩</sup>.

«يَجْعَلُ مَا يَوْضَلُ إِلَيْهِ شَيْئًا كَرِيمًا، أَيَّ شَرِيفًا. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢١؛ المفردات للراغب، ص ٧٠٧ (كرم).

١. قال الجوهرى: عافاه الله وأعفاه بمعنى، والاسم العافية، وهي دفاع الله عن العبد. قال ابن الأثير: المعافاة: هي أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك، أي يُغْنِيكَ عَنْهُمْ وَيُغْنِيَهُمْ عَنْكَ، ويصرف أذاهم عنك وأذاك عنهم. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦٥ (غفر).

٢. في «بف»: «البشر».

٣. في «ج، ض، ف»: «النصرة».

٤. «التمكن»: القدرة والافتقار على الشيء. راجع: المصباح المنير، ص ٥٧٧ (مكن).

٥. قوله: «تَوَلَّى عِلِّيَّاهُ»، أي اتَّخَذَهُ ﷺ وَلِيًّا، أي إماماً، يقال: تَوَلَّى، أي اتَّخَذَهُ وَلِيًّا. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولى).

٦. «اتَّمَّ بِهِ»، أي اقتدى به، من الائتمام بمعنى الاقتداء. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٥٦٥ (أمم).

٧. في شرح المازندراني: «وَحَقًّا».

٨. حَقًّا عَلَيَّ، مفعول مطلق لفعل محذوف. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٦: «ويحتمل أن يكون «حَقًّا» تأكيداً للجملة السابقة. فيكون «عَلَيَّ» ابتداء الكلام، أي واجب ولازم عليّ إدخالهم في شفاعتي». وراجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٩.

٩. قرأه العلامة المازندراني فعلاً وقال: «قوله: «وَحَقٌّ عَلَى رَبِّي» جملة فعلية معطوفة على فعلية سابقة».

١٠. المحاسن، ص ١٤٢، كتاب الصفوة، ح ٣٧، إلى قوله: «واتَّمَّ بِهِ»؛ وص ١٥٢، كتاب الصفوة، ح ٧٤، وفيهما بسند آخر، عن أبي جعفر ﷺ، عن رسول الله ﷺ مع زيادة واختلاف يسير؛ وفي بعض الدرجات، ص ٥٣، ح ١؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٣، ح ٢٨؛ والأُمالي للصدوق، ص ١١١، المجلس ٢٣، ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ. في حديث غدير - مع اختلاف وزيادة. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ١٦٩، ح ٣٣، عن أبي عبد الرحمن، عن أبي كلفة، عن أبي جعفر ﷺ، عن رسول الله ﷺ مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢، ص ١٠٦، ح ٥٦١.



## ٢٠ - بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمْ الْأَيُّمَةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٥٤٧ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَائِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَلَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»<sup>١</sup>:  
«قَالَ<sup>٢</sup> رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: الذِّكْرُ أَنَا، وَالْأَيُّمَةُ أَهْلُ الذِّكْرِ.  
وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ»<sup>٣</sup> قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «نَحْنُ»  
قَوْمُهُ، وَنَحْنُ الْمَسْئُولُونَ»<sup>٤</sup>.

٥٤٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْزَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام<sup>٥</sup>: «فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»؟  
قَالَ<sup>٦</sup>: «الذِّكْرُ مُحَمَّدٌ عليه السلام، وَنَحْنُ أَهْلُهُ<sup>٧</sup> الْمَسْئُولُونَ».

قَالَ: قُلْتُ: قَوْلُهُ: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ»؟

قَالَ: «إِنَّا غَنَى، وَنَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمَسْئُولُونَ»<sup>٨</sup>.

١ . النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

٢ . الزخرف (٤٣): ٤٤.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٠، ح ١٣، بسند آخر الوافي، ج ٣، ص ٥٢٦، ح ١٠٤٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣.

٤ . ح ٣٣٢٠٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٥٥.

٥ . في «ف»: «وإن». ٦ . في «ف»: «وقول الله تعالى». ٧ . في «ف»: «وإن». ٨ . في «ف»: «وإن». ٩ . في الوسائل: - وقوله.

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٤٠، ح ١١، بسنده عن عبد الرحمن بن كثير إلى قوله: «ونحن أهله المسؤلون» وفيه،

ص ٣٨، ح ٨، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ» الوافي، ج ٣، ص ٥٢٧، ح ١٠٤٨؛

الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٤، ح ٣٣٢٠٨.

٥٤٩ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ<sup>١</sup> «فَسْعُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»؟ فَقَالَ:

«نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمَسْئُولُونَ»<sup>٢</sup>.

قُلْتُ: فَأَنْتُمْ الْمَسْئُولُونَ، وَنَحْنُ السَّائِلُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: حَقًّا عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: حَقًّا عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «لَا، ذَاكَ إِلَيْنَا، إِنْ شِئْنَا فَعَلْنَا، وَإِنْ شِئْنَا لَمْ

نَفْعَلْ، أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ

حِسَابٍ»<sup>٣</sup>؟<sup>٤</sup>.

٥٥٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَنَّهُ لِيَذَّكَّرَكَ وَلِيُقَمِّدَكَ وَسَوْفَ

تُسْأَلُونَ»<sup>٥</sup>: «فَرَسُولُ اللَّهِ عليه السلام الذِّكْرُ، وَ أَهْلُ .....» ←

١. في «ف»: «+ قول الله». وفي الوسائل: «عن قوله» بدل «فقلت له: جعلت فداك».

٢. في «ف»: «+ وقال».

٣. أي هذا الذي أعطيتك من الملك والعلم عطاؤنا، فأعط من شئت، وامنع من شئت؛ لأن كل سؤال ليس بمستحق للجواب، ولا كل سائل بالحرى أن يجاب، ورب جوهر علم ينبغي أن يكون مكنوناً، ورب حكم ينبغي أن يكون مكتوماً. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨. والآية في سورة ص (٣٨): ٣٩.

٤. بصائر الدرجات، ص ٤٢، ح ٢٥؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٦٨، وفيهما بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ٣٨-٤٣. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٧، ح ١٠٤٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٤، ح ٣٣٢١٠.

٥. المفهوم من هذه الآية أن القرآن هو الذكر، فكان في الحديث إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين بالأخرى سهواً من الراوي أو الناسخ. والعلم عند الله تعالى. فلا بد أن يقدر «ذو»، أي ذو الذكر، أو يقال بعيداً: كون القرآن

بَيْنَهُ عليه السلام الْمَسْئُولُونَ، وَ هُمْ أَهْلُ الذِّكْرِ.<sup>٢</sup>

٥٥١ / ٥ . أَخْبَدَ بَنُ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup>، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ

الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: ﴿وَأِنَّهُ لَذِكْرُكَ وَلِعَقُوبُكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ قَالَ: «الذِّكْرُ: الْقُرْآنُ، وَ نَحْنُ قَوْمُهُ، وَ نَحْنُ الْمَسْئُولُونَ».<sup>٤</sup>

٥٥٢ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَ دَخَلَ عَلَيْهِ الْوُزْدُ أَخُو الْكَمَيْتِ، فَقَالَ: جَعَلَنِي اللَّهُ

١. ذكر أ يستلزم كون الرسول عليه السلام ذكراً. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٣٨؛

مرآة العقول، ج ٢ ص ٤٢٩.

١. في «ج، ف»: «هم».

٢. بصائر الدرجات، ص ٣٧، ح ٢، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨، ح ١٠٥٠؛ الوسائل، ج ٢٧،

ص ٦٢، ح ٣٣٢٠٣.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٤. في «ض»: «+» عن النضر بن سويد، وهو سهو؛ فَإِنَّ رَبْعِيًّا هَذَا هُوَ رَبِيعُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِقِرْنَةِ رَوَايَتِهِ عَنِ الْفَضِيلِ؛

فقد صحب رباعي الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، وكان خصيصاً به. وطريق النجاشي إلى كتاب رباعي بن عبدالله ينتهي إلى أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، وهو حماد بن عيسى كما صرح به النجاشي. وبعض طرق الشيخ الطوسي إلى كتاب رباعي أيضاً ينتهي إلى السند المذكور. راجع: رجال

النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٤.

هذا، وقد أكثر الحسين بن سعيد من الرواية عن حماد [بن عيسى]، فيبعد جداً وقوع الوساطة بينهما. راجع:

معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٣٤ - ٤٤١.

يؤيد ذلك أن آلام نجد رواية النضر بن سويد عن رباعي في موضع.

٥. بصائر الدرجات، ص ٣٧، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٣٧، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير

القمي، ج ٢، ص ٢٨٦، بسند آخر. وفي بصائر الدرجات، ص ٤١، ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع

اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨، ح ١٠٥١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٤.

فَذَلِكَ، اخْتَزَتْ لَكَ سَبْعِينَ مَسْأَلَةً مَا<sup>١</sup> تَحْضُرُنِي<sup>٢</sup> مِنْهَا مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ: «وَلَا وَاحِدَةً يَا وَرَدٌ؟» قَالَ: «بَلَى»، قَدْ حَضَرَنِي<sup>٣</sup> مِنْهَا<sup>٤</sup> وَاحِدَةٌ، قَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: «قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾»<sup>٥</sup> مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «نَحْنُ». قَالَ: «قُلْتُ: عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟» قَالَ: «نَعَمْ»<sup>٦</sup>. قُلْتُ: عَلَيْنَكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «ذَاكَ إِلَيْنَا»<sup>٧</sup>.

٥٥٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَفْرِ عليه السلام، قَالَ: إِنْ مِنْ عِنْدَنَا يَزْعُمُونَ أَنْ<sup>٨</sup> قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمْ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى؟ قَالَ: «إِذَا يَدْعُونَكُمْ»<sup>٩</sup> إِلَى دِينِهِمْ. قَالَ: «<sup>١٠</sup> ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ<sup>١١</sup> إِلَى صَدْرِهِ: «نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَ نَحْنُ الْمَسْئُولُونَ»<sup>١٢</sup>.

١. في «بر»: «فما».

٢. في «ف»: «+قلت».

٣. في «ف»: «ج ٢، ص ٤٣٠: «قال: بلى، إما مبني على حضور الواحدة بعد نسيان الكل، أو حمل الكلام على المبالغة».

٤. في «ف»: «- وقد».

٥. في حاشية «بر»: «حضرني».

٦. في حاشية «بر»: «والبصائر، ص ٣٨: «منها».

٧. النحل (١٦): (٤٣: الأنبياء (٢١): ٧.

٨. في «ف»: «+ قال».

٩. بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين. وفيه، ص ٣٩، ح ٤ و ٦: والأماشي للطوسي، ص ٦٦٤، المجلس ٣٥، ح ٣٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: «قول الله تبارك وتعالى: فسألوا...».

١٠. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٩، ح ٥ و ٨. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ١٠٥٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٦، ح ٣٣١٤.

١١. في «بر»: «- وأن».

١٢. في الوسائل: «يدعوكم».

١٣. في «ف»: «ج ٢، ص ٤١: «نم أشار بيده» بدل «نم قال بيده».

١٤. هكذا في «ب»، ج ٢، ص ٤١: «نم أشار بيده» بدل «نم قال بيده».

١٥. قال بيده، أي ضرب بها، أو أشار بها. راجع: المغرب، ص ٣٨٦: «شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٣.

١٦. بصائر الدرجات، ص ٤١، ح ١٧، بسنده عن العلاء بن رزين. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٣٢، عن محمد

٥٥٤ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: عَلَى الْأَيْمَةِ مِنَ الْفَرَضِ مَا لَيْسَ عَلَى شِيعَتِهِمْ، وَعَلَى شِيعَتِنَا<sup>١</sup> مَا لَيْسَ عَلَيْنَا، أَمَرَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَسْأَلُونَا، قَالَ<sup>٢</sup>: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» فَأَمَرَهُمْ<sup>٣</sup> أَنْ يَسْأَلُونَا، وَلَيْسَ عَلَيْنَا الْجَوَابُ، إِنْ شِئْنَا أَجَبْنَا<sup>٤</sup>، وَإِنْ شِئْنَا أَمْسَكْنَا<sup>٥</sup>.

٥٥٥ / ٩ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>٦</sup>، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرِّضَاءِ كِتَابًا، فَكَانَ فِي بَعْضِ مَا كَتَبْتُ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا تَقَرَّمِ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ»<sup>٧</sup> فَقَدْ فَرَضْتَ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةَ، وَلَمْ يَفْرَضْ<sup>٨</sup> عَلَيْكُمُ الْجَوَابُ<sup>٩</sup>؟

١ . بن مسلم. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤٠، ح ٩. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٦، ح ١٠٤٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٥.

١ . في رواية العقول: «وعلى شيعتنا، التفات، أو ابتداء كلام من الرضا عليه السلام».

٢ . في «ض»: «فقال».

٣ . في «ف»: «+ والله».

٤ . في «ف»: «أجبناهم».

٥ . في «ف»: «أمسكنا».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٣، ح ٢٨، بسنده عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي الحسن عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٩، ح ٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ١٠٥٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٥، ح ٣٣٢١١.

٧ . في السند تعليق. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٨ . التوبة (٩): ١٢٢.

٩ . في «ف»: «فلم يفرض».

١٠ . في البصائر وقرب الإسناد: «فقد فرضت عليكم المسألة ولم يفرض علينا الجواب». وفي الوافي: «ولم يفرض عليكم الجواب، استفهام استبعاد، كأنه استفهم السر فيه، فأجابه الإمام عليه السلام بقول الله سبحانه. ولعل المراد أنه لو كنا نجيبكم عن كل ما سألتم، فربما يكون في بعض ذلك مالا تستجيئون فيه، فتكونون من أهل هذه الآية، فالأولى بحالكم أن لانجيبكم إلا فيما نعلم أنكم تستجيئون فيه. أو أن المراد أن عليكم أن تستجيؤا لنا في كل ما نقول، وليس لكم السؤال بلعلم وكيف».

قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ﴾<sup>١</sup>».

## ٢١ - بَابُ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْعِلْمِ هُمُ الْأَتَمَّةُ ﷺ

٥٥٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ جَابِرٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ»<sup>٢</sup> قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «إِنَّمَا نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ عَدُوَّنَا»<sup>٣</sup>.

١. القصص (٢٨): ٥٠.

٢. بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ٣، عن أحمد بن محمد؛ قرب الإسناد، ص ٣٤٨، ح ١٢٦٠، عن أحمد بن محمد، مع زيادة «الوافي»، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ١٠٥٤. ٣. في «ب، ج، هـ»: «هو».

٤. في «ألف» وحاشية «ج»، ض، بع، بر: «هن». والظاهر عدم صحته؛ فقد روى الصَّفَّارُ الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٩، بسنده عن عبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري، عن سعد، عن جابر بن يزيد الجعفي. ثم إنَّ الخبر أورده فرائد الكوفي أيضاً في تفسيره، ص ٣٦٤، ح ٤٩٥، بسنده عن سفيان، عن عبدالمؤمن، قال: حدثنا سعد بن طريف أبو مجاهد، عن جابر بن يزيد الجعفي. كما أنَّ الخبر ورد في تأويل الآيات، ص ٥٠١، عن محمد بن العباس - وهو ابن الماهيار - بسنده، عن سفيان بن إبراهيم، عن عبدالله - والظاهر أنه تصحيف «عبدالمؤمن» - عن سعد بن مجاهد، عن جابر.

لكنَّ الظاهر وقوع التحريف في كلا عنواني سعد بن طريف: أبي مجاهد، وسعد بن مجاهد. أمَّا الأول، فقد صرح في تهذيب الكمال، ج ٣٤، ص ١٥٦، بأنَّ كنية سعد بن طريف هو «أبو العلاء». وأمَّا الثاني، أي سعد بن مجاهد، فلم نثر عليه في موضع.

هذا، ويخطر بالبال صحة «سعد أبي مجاهد»، في العنوانين، وهو سعد أبو مجاهد الطائي، ترجم له في تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣١٧، الرقم ٢٢٣٦، ورواته في طبقة عبدالمؤمن بن القاسم، تقريباً. وكيفية التحريف في العنوانين - على هذا الاحتمال - لا تخفى على المتأمل.

٥. الزمر (٣٩): ٩.

٦. في «بر» والوافي وتفسير فرائد، ح ٤٩٥: «وعدونا الذين لا يعلمون».

وَشِيعَتُنَا<sup>١</sup> أَوْلُو الْأَلْبَابِ<sup>٢</sup>.

٥٥٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ<sup>٣</sup>، عَنْ جَابِرٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ» قَالَ: «نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَعَدُوْنَا الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَشِيعَتُنَا أَوْلُو الْأَلْبَابِ»<sup>٤</sup>.

## ٢٢- بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَتِمَّةُ عليه السلام

٢١٣/١

٥٥٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

١ . في «ف»: «+هم».

٢ . بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٩، عن إبراهيم بن هاشم. تفسير فرات، ص ٣٦٤، ح ٤٩٥، بسنده عن عبدالمؤمن بن قاسم. وفي المحاسن، ص ١٦٩، كتاب الصفوة، ح ١٣٤؛ وبصائر الدرجات، ص ٥٤-٥٥، ح ١-٨؛ والكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨٢١؛ وتفسير فرات، ص ٣٦٤، ضمن ح ٤٩٦، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام الوالفي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٥.

٣ . كذا في النسخ، لكن الظاهر سقوط الواسطة بين النضر بن سويد وبين جابر؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ١، وقد توسط بينهما القاسم بن سليمان، وتوسط بينهما في بصائر الدرجات، ص ٢١٣، ح ٥ و ص ٢١٥، ح ١٤ أيضاً.

يؤكد ذلك أنَّ جابراً -وهو ابن يزيد الجعفي- مات في أيام أبي عبدالله عليه السلام، سنة ١٢٨، كما في رجال النجاشي، ص ١٢٨، الرقم ٣٢٢، وتاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ٥٩-٦٠. والنضر بن سويد من أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام كما في رجال البرقي، ص ٤٩؛ ورجال الطوسي، ص ٣٤٥، الرقم ٥١٤٧. وقد روى عن أبي عبدالله عليه السلام في أكثر أئمناده بواسطتين.

فعليه الظاهر أنَّ النضر بن سويد لم يدرك جابراً حتَّى تصحَّ روايته عنه مباشرة.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر. وفيه، ص ٥٥، ح ٤ و ٧؛ وتفسير فرات، ص ٣٦٣، ح ٤٩٣ بسند آخر. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٢١، ح ٢؛ وتفسير فرات، ص ٣٦٣، ح ٤٩٢. الوالفي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٥.

النَّصْرُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحَرِّ وَ<sup>١</sup>عِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ».<sup>٢</sup>

٥٥٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ<sup>٣</sup>، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ

فِي الْعِلْمِ»: «فَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَفْضَلُ الرَّاسِخِينَ<sup>٤</sup> فِي الْعِلْمِ، قَدْ عَلَّمَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -

جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَالتَّأْوِيلِ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُنْزِلَ عَلَيْهِ شَيْئاً

لَمْ يَعْلَمْهُ<sup>٥</sup> تَأْوِيلَهُ، وَأَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ، وَالَّذِينَ<sup>٦</sup>.....»

١. في الوسائل: «عن». والظاهر عدم صحته؛ لما ورد في الأسناد من رواية أيوب الحر عن أبي بصير مباشرة، وعدم ثبوت روايته عنه بالتوسط. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٤٩٠-٤٩١.

٢. بصائر الدرجات، ص ٢٠٣، ح ٥، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٠٤، ح ٧، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٨، عن أبي بصير «الوافي»، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٨، ح ٣٥٣٦.

٣. إبراهيم بن إسحاق الراوي عن عبدالله بن حماد، هو إبراهيم بن إسحاق الأحمر. وأكثر روايات الكليني عنه بتوسط علي بن محمد، علي بن محمد بن بندان، وعلي بن محمد بن عبدالله. والعناوين الثلاثة حاكية عن راوٍ واحد، فوقع الوساطة بين علي بن محمد وإبراهيم بن إسحاق بعيد، ولذا يحتمل القول بزيادة «عن عبدالله بن علي» في السند رأساً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٤٤-٤٤٧.

وفي السند احتمال آخر، وهو وقوع التصحيف في «علي بن محمد عن عبدالله بن علي»، بأن كان في الأصل هكذا: «علي بن محمد بن عبدالله بن عمران» - وهو العنوان الكامل لعلي بن محمد بن بندان - ثم صُحِّفَ «بن» قبل «عبدالله»، «عن» كما صُحِّفَ «عمران» بـ «علي». راجع: رجال النجاشي، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٣، و ص ٢٥٣، الرقم ٩٤٧.

٤. في «ج»: «الراسخون». ولعله على الحكاية.

٥. في «ج»: «ليُنْزَلَ». وفي تفسير العياشي: «منزلاً».

٦. في الوسائل: «لا يعلمه».

٧. الموصول مع صلته مبتدأ، والشرط مع الجزاء خبره؛ وجعل قوله عليه السلام: «فأجابهم» خبراً باعتبار تضمّن المبتدأ معنى الشرط بعيد؛ لخلوّ الشرط عن الجزاء إلا بتقدير وهو خلاف الأصل، مع عدم الحاجة إليه. وقيل: الخبر قوله: «يقولون آمناً به». راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٨؛ مرةً العقول، ج ٢، ص ٤٣٥.



لَا يَغْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ إِذَا قَالِ الْعَالَمُ فِيهِمْ<sup>٢</sup> يَعْلَمُ<sup>٢</sup>، فَأَجَابَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا»<sup>٤</sup> وَالْقُرْآنُ<sup>٥</sup> خَاصٌّ وَعَامٌّ، وَ مُحْكَمٌ وَ مُتَشَابِهٌ، وَ نَاسِخٌ وَ مَنْسُوخٌ، فَالرَّاسِخُونَ<sup>٦</sup> فِي الْعِلْمِ يَغْلَمُونَهُ<sup>٧</sup>.

٥٦٠ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ<sup>٨</sup>»<sup>٩</sup>.

## ٢٣- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَوْتُوا الْعِلْمَ وَ أُثْبِتَ فِي صُدُورِهِمْ

٥٦١ / ١. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ<sup>١١</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ

١. في حاشية «ف»:- «ولا».

٢. في «ب» بر، و حاشية «ج» والبصائر: «فيه». أي في القرآن أو التأويل. وقال في الوافي: «والذين لا يعلمون تأويله» أراد بهم الشيعة؛ «إذا قال العالم فيهم» يعني به الراسخ في العلم الذين بين أظهرهم؛ «يعلم» أي بمحكم أو تأويل متشابه فأجابهم الله» يعني أجاب الله الراسخين من قبل الشيعة بقوله. «يَقُولُونَ» يعني الشيعة «ءَامَنَّا بِهِ» من المحكم والمتشابه «كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا».

٤. آل عمران (٣): ٧.

٣. في البصائر:- «يعلم».

٦. في البصائر: «والراسخون».

٥. في تفسير العياشي: «+».

٧. بصائر الدرجات، ص ٢٠٤، ح ٨، عن إبراهيم بن إسحاق. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٦، عن بريد بن معاوية، عن أبي جعفر عليه السلام، الوافي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٥٣٧؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٠، ح ١.

٨. في الكافي، ح ١١٠١ والبحار:- «من بعده». وفي الوسائل: «من ولده» بدل «من بعده».

٩. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونف من التنزيل في الولاية، ح ١١٠١، مع زيادة في أوله «الوافي، ج ٣، ص ٥٢٢، ح ١٠٥٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٥٣٨؛ البحار، ج ٢٣، ص ٢٠٨، ح ١٢.

١٠. في «ب»:- «وقد».

١١. في الوسائل: «أحمد بن محمد». وأحمد بن محمد [بن خالد] وإن روى عن محمد بن علي في كثير من

المُختار، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «بَلْ هُوَ ءَايَتٌ بَيِّنَةٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ»<sup>١</sup> فَأَوْثَمًا بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ.<sup>٢</sup>

٥٦٢ / ٢. عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ: ٢١٤/١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «بَلْ هُوَ ءَايَتٌ بَيِّنَةٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» قَالَ: «هُمْ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام».<sup>٣</sup>

٥٦٣ / ٣. وَ عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ<sup>٤</sup> أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «بَلْ هُوَ ءَايَتٌ بَيِّنَةٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا وَ اللَّهِ، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا<sup>٥</sup> قَالَ: بَيْنَ<sup>٦</sup> دَقَّتِي الْمُصْحَفِ<sup>٧</sup>». قُلْتُ: مَنْ هُمْ جُعِلَتْ

الأسناد، لكنّه ليس من مشايخ المصنّف، وابتداء السند بعنوانه في أوّل حديث من الباب غير معهود. ورواية أحمد بن مهران - وهو من مشايخ الكليني - عن محمد بن علي متكررة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٩.

١. العنكبوت (٢٩): ٤٩.

٢. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٥٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٥٤٠.

٣. بصائر الدرجات، ص ٢٥٥، ح ٧، بسند آخر؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٥٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٦٠.

٤. لعله بمعنى تكلم. وفي الوسائل: «قرأ أبو جعفر عليه السلام هذه الآية» بدل «قال أبو جعفر عليه السلام في هذه الآية».

٥. في شرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: - «في».

٦. قال في الوافي: «كلمة «ما» نافية، يعني ما قال: آيات بينات بين دقتي المصحف، بل قال: «ءَايَتٌ بَيِّنَةٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ». وقال المجلسي في مرآة العقول: «ويحتمل أن تكون كلمة ما موصولة فيكون بياناً لمرجع ضمير هو في الآية، أي الذي قال تعالى: إِنَّهُ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ هُوَ مَا بَيْنَ دَقَّتِي المصحف، لكنّه بعيد جدّاً».

٧. في الوسائل: «ما بين».

٨. «المُصْحَفُ» و«المِصْحَفُ»: الجامع للمُصْحَفِ المكتوبة بين الدفتين كأنّه أَصْحَفٌ، والكسر والفتح فيه لغة. قال

فَذَلِكَ؟ قَالَ: «مَنْ عَسَى أَنْ يَكُونُوا<sup>١</sup> غَيْرَنَا<sup>٢</sup>».

٥٦٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ شَعْرِ<sup>٣</sup>، عَنْ هَارُونَ بْنِ

حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «بَلْ هُوَ أَيْتٌ بَيَّنَّتْ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ<sup>٥</sup> قَالَ: «هُمْ الْأَيْمَةُ<sup>٦</sup> خَاصَّةً».

٥٦٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «بَلْ هُوَ أَيْتٌ بَيَّنَّتْ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ<sup>٥</sup> قَالَ: «هُمْ الْأَيْمَةُ<sup>٦</sup> خَاصَّةً».

٥. الأزهرى: وإنما سمي المصحف مصحفاً لأنه أَضْحَفَ، أي جعل جامعاً للمصحف المكتوبة بين الدفتين. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٨٦ (صفح).

١. في «ف» بر: «يكون». وقال في مرآة العقول: «من عسى أن يكونوا» الاستفهام للإنكار.

٢. بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٣، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن ابن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر<sup>٤</sup>، الوافي، ج ٣، ص ٥٣٤، ح ١٠٦٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨٠، ح ٣٣٥٤٢.

٣. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٠٧، ح ١٧، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن سعد، عن هارون بن حمزة، لكن الظاهر زيادة الخبر في هذا الموضع من البصائر؛ لتقدم ذكره في الحديث الخامس من الباب عن محمد بن الحسين، عن يزيد [شعر]، عن هارون بن حمزة. ولذا لم يرد الخبر المذكور في الموضع الثاني في بعض نسخ البصائر المعتمدة.

وعلى أي تقدير، يزيد الراوي عن هارون بن حمزة، هو يزيد بن إسحاق شعر وقد يعبر عنه بـ «يزيد شعر» فيقع العنوان في معرض التحريف بـ «يزيد بن سعد». راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٧، الرقم ١١٧٧؛ و ص ٤٥٣، الرقم ١٢٢٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٦، الرقم ٧٨٦؛ و ص ٥١٣، الرقم ٨١٦.

٤. بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٥ عن محمد بن الحسين؛ وفيه، ص ٢٠٧، ح ١٧، عن محمد بن الحسين، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٠٦، ح ١١، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>٤</sup>، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٦٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨٠، ح ٣٣٥٤٣.

٥. في «ف» ب: «أبو عبد الله». في «ب» ف، بر، بف: «- وخاصة».

٦. بصائر الدرجات، ص ٢٠٦، ح ٨، عن أحمد بن محمد، ولم يرد فيه كلمة «خاصة»؛ وفيه، ص ٢٠٦،

## ٢٤ - بَابٌ فِي أَنَّ مَنْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ وَأَوْرَثَهُمْ كِتَابَهُ هُمُ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٥٦٦ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتِي اللَّهَ<sup>٢</sup>» قَالَ: «السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ<sup>٣</sup>، الْإِمَامُ، وَالْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ لِلْإِمَامِ<sup>٤</sup>، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ<sup>٥</sup>».

٥٦٧ / ٢ . الْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ<sup>٦</sup> تَعَالَى: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا<sup>٧</sup>» فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ تَقُولُونَ أَنْتُمْ؟» قُلْتُ<sup>٨</sup>: «نَقُولُ: إِنَّهَا فِي الْفَاطِمِيِّينَ، قَالَ:

١ ح ١٢، بسنده عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. وفيه، ص ٢٠٧، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٦١.

١ . في «ب»: + «وفي».

٢ . فاطر (٣٥): ٣٢.

٣ . في «ب»: + «وهو».

٤ . في «ج»: «بإمام». وفي شرح المازندراني: «بالإمام».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٦، ح ١٥، بسنده عن حماد بن عيسى، عن منصور، عن عبد المؤمن، عن سالم الأشل؛ وفيه، ص ٤٤-٤٦، ح ١، ٢، ٣، ٩، ١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وح ٥، ٦، ١٢، ١٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وح ٤، ١٣، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ١٠٤، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف، وفي كلها إلى قوله: «السابق بالخيرات الإمام». تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٠٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ١٠٦٤.

٦ . في «ب»، ج، «يح»: «قول الله».

٧ . في «ف»: «(مِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتِي اللَّهَ) قال». وفي «ج»: + «قال».

٨ . في «ف»: «قلنا».

«لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ<sup>١</sup>، لَيْسَ يَدْخُلُ فِي هَذَا مَنْ أَشَارَ بِسَيْفِهِ<sup>٢</sup>، وَدَعَا النَّاسَ إِلَى خِلَافٍ»<sup>٣</sup>.

فَقُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ؟ قَالَ: «الْجَالِسُ<sup>٤</sup> فِي بَيْتِهِ لَا يَعْرِفُ حَقَّ الْإِمَامِ، وَ الْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِحَقِّ الْإِمَامِ، وَ السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الْإِمَامُ»<sup>٥</sup>.

٥٦٨ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٦</sup>، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاءَ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ<sup>٧</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا» الْآيَةَ، قَالَ: فَقَالَ: «وُلِدَ فَاطِمَةُ<sup>٨</sup> عليها السلام، وَ السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الْإِمَامُ، وَ الْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِالْإِمَامِ<sup>٩</sup>، وَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ<sup>١٠</sup> الْإِمَامَ»<sup>١١</sup>.

١. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣١: «قوله: ليس حيث تذهب، من أنها نزلت في الفاطميين على الإطلاق. وقوله: ليس يدخل، بمنزلة الدليل».

٢. «أشار بسيفه»، أي أمره، أو رفعه. يقال: أشار عليه بكذا، أي أمره. أشار الناز وبها، أي رفعها. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٩١ (شور).

٣. في حاشية «ج»، ف، يح، بر، بف، والوافي: «ضلال».

٤. في «ب» وحاشية بدرالدين: «+ «متا»».

٥. بصائر الدرجات، ص ٤٥، ح ٦، بسنده عن عبدالكريم، وتتمام الرواية فيه بعد ذكر الآية إلى قوله تعالى: «وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ»: هكذا: «قال: السابق بالخيرات: الإمام». وراجع المصادر التي ذكرنا ذيل الحديث الأول من هذا الباب. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ١٠٦٥.

٦. في «ألف، ج، و، يح، بر، بف»: «- بن محمد».

٧. في «بر، بف»: «قوله».

٨. في الوافي: «ينبغي تخصيص ولد فاطمة هاهنا بمن لا يدعو الناس بسيفه إلى ضلال؛ ليوافق الحديث السابق». وفي امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٤٠: «قوله عليها السلام: ولد فاطمة، أي معظمهم وأكثرهم، وإلا فالظاهر دخول أمير المؤمنين صلوات الله عليه فيهم».

٩. في «ف»: «بحق الإمام».

١٠. في «ف»: «+ «حق»».

١١. بصائر الدرجات، ص ٤٥، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتتمام الرواية فيه بعد ذكر الآية هكذا: «قال: السابق بالخيرات الإمام، فهي في ولد علي وفاطمة عليهما السلام». الوافي، ج ٣، ص ٥٣٦، ح ١٠٦٦.

٥٦٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِي وَلَادٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ»<sup>٢</sup> قَالَ: «هُمْ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»<sup>٣</sup>.

## ٢٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِمَامَانِ: إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ، وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ

٥٧٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ»<sup>٤</sup>، قَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْتَ إِمَامَ النَّاسِ كُلِّهِمْ<sup>٥</sup> أَجْمَعِينَ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَلَكِنْ سَيَكُونُ<sup>٦</sup> مِنْ بَعْدِي أئِمَّةٌ عَلَى النَّاسِ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَقُومُونَ فِي النَّاسِ، فَيَكْذِبُونَ، وَيَظْلِمُهُمْ أئِمَّةُ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَأَشْيَاعُهُمْ<sup>٧</sup>، فَمَنْ وَالَاهُمْ وَاتَّبَعَهُمْ وَصَدَّقَهُمْ، فَهُوَ مِنِّي وَمَعِيَ وَسَيَلْقَانِي،

١ . في «ب»: «ابن أيوب»، وهو سهو؛ فإنّ أباً ولأد هذا، هو حفص الحنّاط، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، وتوسط بينه وبين أحمد بن محمد [بن عيسى] في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٥، الرقم ٣٤٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٧-٣٣٨؛ وج ٢٣، ص ٢٤٣.

٢ . البقرة (٢): ١٢١.

٣ . تفسير العياشي، ج ١، ص ٥٧، ح ٨٣، عن أبي ولاد. الوافي، ج ٣، ص ٨٨، ح ١٥٣٢.

٤ . في «ب»: «+ وفي».

٥ . في تفسير العياشي: «المسلمين» بدل «الناس كلهم».

٦ . في «ب»: «ستكون».

٧ . «الشيعه»: أتباع الرجل وأنصاره. وجمعها: شيع. وأشباع، جمع الجمع. لسان العرب، ج ٨، ص ١٨ (شيع).

أَلَا وَمَنْ ظَلَمَهُمْ<sup>١</sup> وَكَذَّبَهُمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَا مَعِي، وَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ.<sup>٢</sup>

٢١٦/١ ٥٧١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِمَامَانِ<sup>٣</sup>، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا»<sup>٤</sup> لَا بِأَمْرِ النَّاسِ، يَقْدُمُونَ أَمْرَ اللَّهِ قَبْلَ أَمْرِهِمْ، وَ حُكْمَ اللَّهِ قَبْلَ حُكْمِهِمْ، قَالَ: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَنْدَعُونَ إِلَى النَّارِ»<sup>٥</sup> يَقْدُمُونَ أَمْرَهُمْ قَبْلَ أَمْرِ اللَّهِ، وَ حُكْمَهُمْ قَبْلَ حُكْمِ اللَّهِ، وَ يَأْخُذُونَ بِأَهْوَاءِهِمْ خِلَافَ مَا<sup>٦</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ»<sup>٧</sup>.

١. في المحاسن والبصائر وتفسير العياشي: «وأعان على ظلمهم».

٢. المحاسن، ص ١٥٥، كتاب الصفوة، ح ٨٤، عن ابن محبوب؛ بصائر الدرجات، ص ٣٣، ح ١، عن أحمد بن محمد... عن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢١، عن جابر الوافقي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٥٦٥.

٣. في تفسير القمي: «إمام عدل وإمام جور».

٤. الأنبياء (٢١): ٧٣.

٥. القصص (٢٨): ٤١. وقال الطبرسي في مجمع البيان، ج ٧، ص ٤٤٠: «هذا يحتاج إلى تأويل؛ لأن ظاهره يوجب أنه تعالى جعلهم أئمة يدعون إلى النار كما جعل الأنبياء أئمة يدعون إلى الجنة؛ وهذا ما لا يقول به أحد؛ فالمعنى أنه أخبر عن حالهم بذلك وحكم بأنهم كذلك. وقد تحصل الإضافة على هذا الوجه بالتعارف. ويجوز أن يكون أراد بذلك أنه لما أظهر حالهم على لسان أنبيائه حتى عرفوا فكأنه جعلهم كذلك. ومعنى دعائهم إلى النار أنهم يدعون إلى الأفعال التي يستحق بها دخول النار من الكفر والمعاصي».

٦. في مرآة العقول: «وقوله: خلاف، مفعول مطلق بغير اللفظ، أو مفعول له، كأنهم قصدوا الخلاف». وفي البصائر وتفسير القمي والاختصاص: «خلافاً لما» بدل «خلاف ما».

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٢، ح ٢، عن محمد بن الحسين؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٧٠، بسنده، عن محمد بن الحسين. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٢، ح ١؛ والاختصاص، ص ٢١، بسندهما عن طلحة بن زيد، مع اختلاف يسير. الوافقي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٥٦٦.

٢٦- بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ<sup>١</sup>

٥٧٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ<sup>٢</sup> عَنْ قَوْلِهِ<sup>٣</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى مِمَّا تَرَكَ الْوَلَدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ» وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ<sup>٤</sup> قَالَ: «إِنَّمَا غَنَى بِذَلِكَ الْإِيْمَةُ<sup>٥</sup>، بِهِمْ عَقَدَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَيْمَانَكُمْ<sup>٦</sup>.

٥٧٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ التُّمَيْرِيِّ<sup>٧</sup>، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيْبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ»<sup>٩</sup> قَالَ:

يَهْدِي إِلَى الْإِمَامِ<sup>١٠</sup>.

١. في «ب»، ف، بس، بف: - «باب أنّ القرآن يهدي للإمام». وفي «ج»: «إلى الامام»<sup>١</sup>. وفي «د»: «إلى الإمام».

٢. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «الرضا». ٣. في «ج»، ض، «ووسائل»: «قول الله».

٤. النساء (٤): ٣٣.

٥. «العقد»: الجمع بين أطراف الشيء، ويستعمل ذلك في الأجسام الصلبة. كعقد الحبل وعقد البناء، ثم يستعار ذلك للمعاني، نحو: عقد البيع والعهد وغيرهما، فيقال: عاقده، وعقدته، وتعاقدا، وعقدت يمينه. المفردات للراغب، ص ٥٧٦ (عقد). وقال في الوافي: «الموالي هنا الوارث، يعني جعلنا لكل إنسان موالى يرثونه مما ترك، وهو الوالدان والأقربون مترتبين، ثم الإمام، فإنه وارث من لا وارث له. وعقد الإيمان إياكناية عما وقع في الذر، أو عما وقع في يوم القدير، فإن بيعة أمير المؤمنين مشتملة على بيعة أولاده»<sup>١</sup>.

٦. تفسير الميثقي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٢٠، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٣، ص ٩٠١، ح ١٥٦٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٤٧، ح ٣٢٩٣١.

٧. في «ب»: «النهدي». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٨، الرقم ١٠٨٦؛ رجال البرقي، ص ٣٠؛ رجال الطوسي، ص ٣١٤، الرقم ٤٦٦٢. ٨. الإسراء (١٧): ٩.

٩. بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ١٢، بسنده عن ابن أبي عمير. معاني الأخبار، ص ١٣٢، ح ١، بسند آخر عن



## ٢٧- بَابُ أَنَّ النُّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ<sup>١</sup> الْأَنْعُمَةُ عَلَيْهِ<sup>٢</sup>

٥٧٤ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى<sup>٢</sup> بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بِسْطَامِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِ، عَنِ الْأَصْبَغِ<sup>٣</sup>، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٤</sup>: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ غَيَّرُوا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، وَعَدَلُوا عَنْ وَصِيهِ<sup>٦</sup>، لَا يَتَخَوَّفُونَ<sup>٧</sup> أَنْ يَنْزِلَ بِهِمُ الْعَذَابُ؟ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ<sup>٨</sup> جَهَنَّمَ<sup>٩</sup>» ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ النُّعْمَةُ<sup>١٠</sup> الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ، وَبِنَا يَقُوزُ<sup>١١</sup> مَنْ قَارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>١٢</sup>».

٥٧٥ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>١٣</sup>:

رَفَعَهُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ»<sup>١٤</sup>؛ «أُ بِالنَّبِيِّ أَمْ بِالْوَصِيِّ

١. السَّجَّاد<sup>١٥</sup>، مع زيادة في أوله؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٨٢، ح ٢٤، عن أبي إسحاق الوافعي، ج ٣، ص ٩٠٢، ح ١٥٦٩.

٢. في «ج»، و، يح، بر، بس، بف: «المعلّى».

٣. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ف» والمطبوع: «وبن نباتة»، والظاهر أنه كان مكتوباً في حاشية بعض النسخ تفسيراً للأصْبَغِ، ثم أُدرج في المتن بتخيل سقوطه منه.

٤. في «ف»، يح: «وصيته».

٥. «لا يتخوفون»، أي لا يخافون، يقال: تخوفت عليه الشيء، أي خفت. الصحيح، ج ٤، ص ١٣٥٩ (خوف).

٦. إبراهيم (١٤): ٢٨ و ٢٩. وفي «بس» وتفسير القمي، ص ٨٥: - «جَهَنَّمَ».

٧. في تفسير القمي: «نحن والله نعمة الله».

٨. «يَقُوزُ»: ينجو ويظفر بالخير، من القَوْز بمعنى النجاة والظفر بالخير. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ٨٩٠ (فوز).

٩. تفسير القمي، ج ١، ص ٨٥، بسنده عن الأصْبَغِ بن نباتة، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ص ٣٨٨، مراسلاً عن أبي عبد الله<sup>١٦</sup>، من قوله: «نحن النعمة» - الوافعي، ج ٣، ص ٥٣٧، ح ١٠٦٧.

١٠. في «و»، بس، بف: - «بن محمد».

١١. الرحمن (٥٥): ١٣.

تُكَذِّبَانِ ٩، نَزَلَتْ ٢ فِي «الرَّحْمَنِ» ٢.

٥٧٦ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْبَرْزَانِ، قَالَ: تَلَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ٥ هَذِهِ الْآيَةَ: «فَاذْكُرُواْ آلاءَ اللَّهِ» ٦ قَالَ: «أُتَذَرِي مَا آلاءَ اللَّهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ أَكْظَمُ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَ هِيَ وَلَايَتُنَا» ٧.

٥٧٧ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْزَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ٨ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «أَلَمْ نَزَلْ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا» ٩ الْآيَةَ، قَالَ: «عَنِهَا قُرَيْشًا قَاطِبَةً، الَّذِينَ عَادُوا رَسُولَ اللَّهِ ٨، وَ نَصَبُوا لَهُ الْخَرْبَ ٩، وَ جَحَدُوا وَصِيَّتَهُ وَصِيَّهُ» ١٠.

١. في «ب، ج، ف، بع، بر، بس، بف» والبحار: - «تُكَذِّبَانِ». وفي حاشية «ض، بس»: «يُكَذِّبَانِ».

٢. في البحار: «نزل». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٤٨: «نزلت في الرحمن، لعلّه من كلام الراوي».

٣. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٧، ح ١٠٦٩؛ البحار، ج ٢٤، ص ٥٩، ح ٣٦.

٤. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٨١، ح ٣، بنفس السند إلّا أنّ فيه «ومحمد بن جمهور»، والمذكور في بعض مخطوطاته: «عن محمد بن جمهور» وهو الصواب؛ فقد توسط معلّى بن محمد في عدّة من الأسناد بين الحسين بن محمد وبين محمد بن جمهور. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦٦.

٥. في حاشية «بر»: «+ علينا».

٦. الأعراف (٧): ٦٩ و ٧٤.

٧. بصائر الدرجات، ص ٨١، ح ٣، عن الحسين بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٣٨، ح ١٠٧٠؛ البحار، ج ٢٤، ص ٥٩، ح ٣٦.

٨. «نَصَبُوا لَهُ الْخَرْبَ»، أي وَصَّوْهُ، وكلّ ما رُفِعَ واستقبل به شيء فقد نُصِبَ ونَصَّبَ هو. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠ (نصب).

٩. في «ب»: «وصيته ووصيته».

١٠. تفسير الميثاق، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٣، عن زيد الشحام، مع زيادة في أوله الوافي، ج ٣، ص ٥٣٧، ١٠٦٨؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٥٦.

٢١٨/١

٢٨- بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ - الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

فِي كِتَابِهِ - هُمُ الْأَيِّمَةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّبِيلُ فِيهِمْ مُقِيمٌ

٥٧٨ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْبَاطُ بْنُ الرُّطَيْيِّ<sup>٢</sup>، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ<sup>٣</sup> عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ»<sup>٤</sup> وَإِنَّهَا لِبَسْبِيلٍ مُّقِيمٍ<sup>٥</sup>؟ قَالَ: فَقَالَ<sup>٦</sup>: «نَحْنُ الْمُتَوَسِّمُونَ<sup>٧</sup>، وَالسَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ<sup>٨</sup>».

٥٧٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَشْبَاطُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هَيْتٍ<sup>٩</sup>، فَقَالَ لَهُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ، مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ»؟ قَالَ: «نَحْنُ

١ . في «ف»: «منهم».

٢ . في المغرب، ص ٢٠٨ (زطط): «الزطط: جيل من الهند، إليهم تنسب الثياب الزططية». وفي الوافي: «الزطط - بالضم - جيل من الهند، معرب جت، بالفتح. والقياس يقتضي فتح معربه أيضاً. والواحد زططي». وراجع

الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٩ (زطط): «النهاية، ج ٢، ص ٣٠٢ (زطط)».

٣ . في البصائر والاختصاص: «من أهل هيت». ٤ . الحجر (١٥): ٧٥-٧٦.

٥ . في «ب، بح، يس» والبصائر: - «فقال».

٦ . «المتوسمون»، أي المفترسون. يقال: توسمت في الخير، إذا تفرسته فيه، ورأيت فيه وسمه، أي أثره وعلامته.

٧ . الفائق، ج ٣، ص ٣٦٠ (وسم). ٨ . في تفسير القمي: «والسبيل طريق الجنة».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٥، ح ٣٢، والاختصاص، ص ٣٠٣، يستدلان عن ابن أبي عمير. تفسير القمي، ج ١، ص ٢٧٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٩، ح ١٠٧١.

٩ . في البصائر: «من أهل بيته». وهيت: بالكسر اسم بلد على شاطئ الفرات، أصلها من الهوة. لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٧ (هيت).

الْمُتَوَسِّمُونَ، وَ السَّبِيلُ فِينَا مَقِيمٌ.<sup>١</sup>

٥٨٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقَاضِي بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ قَالَ: «هُمْ الْأَيْمَةُ عليهم السلام»<sup>٢</sup> قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: اتَّقُوا فِرَاسَةَ<sup>٣</sup> الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>٤</sup>: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾.<sup>٥</sup>

٥٨١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ

١ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٧، ح ١٢، عن سلمة بن الخطاب . وفيه، ص ٣٥٥، ح ٦، بسند آخر . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٩، عن أسباط بن سالم . الوافي، ج ٣، ص ٥٣٩، ح ١٠٧٢ .

٢ . في «ف»: «+ وقال» .

٣ . «الفراسة»: اسم من التفرّس بمعنى التثبت والنظر . قال ابن الأثير في النهاية، ج ٣، ص ٤٢٨ (فرس): «يقال بمعينين أحدهما: ما دلّ ظاهر هذا الحديث عليه، وهو ما يورقه الله تعالى في قلوب أوليائه فيعملون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظنّ والحدس، والثاني: نوع يُتَعَلَّمُ بالدلائل والتجارب والخلق والأخلاق فتعرف به أحوال الناس» . وراجع أيضاً القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٢ (فرس) .

٤ . وفي «بح، بر»: «في قول الله تعالى» .

وقوله: «في قول الله تعالى» إمّا متعلق بقوله صلى الله عليه وآله: «قال رسول الله»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي نظره بنور الله مذكور في قول الله، قال المجلسي: «والأوّل أظهر» . راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣٨؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢ .

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٥، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٣٠٦، بسندهما عن حماد بن عيسى . بصائر الدرجات، ص ٣٥٧، ح ١١، بسنده عن حماد بن عيسى، عن محمد بن مسلم . الأمالي للطوسي، ص ٢٩٤، المجلس ١١، ح ٢١، بسند آخر، مع اختلاف يسير . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٨، عن محمد بن مسلم . وراجع: علل الشرائع، ص ١٧٣، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٥٠، ح ١ . الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ١٠٧٣ .

٦ . في «و، بر»: «عيسى» . وهو سهو . وعيس هذا، هو العباس بن هشام الناصري، كُتِبَ اسمه فقيلاً: «عُيس» . له كتاب رواه عنه جماعة، منهم الحسن بن علي الكوفي . راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٠، الرقم ٧٤١؛ الآثار ست للطوسي، ص ٣٤٦، الرقم ٥٤٧ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّبِينَ» فَقَالَ: هُمْ الْأَيْمَةُ عليهم السلام، «وَأَنَّهَا لِبَسْبِيلٍ مُّقِيمٍ» قَالَ: <sup>٢</sup> «لَا يَخْرُجُ مِنَّا أَبَدًا».

٥٨٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

٢١٩/١ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّبِينَ» قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الْمُتَوَسِّمَ <sup>٦</sup>، وَأَنَا مِنْ بَعْدِهِ وَ الْأَيْمَةُ مِنْ ذُرِّيَّتِي الْمُتَوَسِّمُونَ» <sup>٧</sup>.

١. في «ف»: «قوله».

٢. في «ب»، ض، ف، بر: «لا تخرج».

٤. الكافي، كتاب الحجّة، باب في معرفتهم أوليائهم...، ح ١١٩١. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٦١، ح ١، بسنده عن الحسن بن علي. وفيه، ص ٣٨٧، ح ١٣؛ والاختصاص، ص ٣٠٦، بسندهما عن الحسن بن علي، عن عبيس بن هشام، عن عبد الصمد بن بشير، عن عبدالله بن سليمان، وفي كلّهما مع زيادة في أولها وآخرها «الوفاي»، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ١٠٧٤.

٥. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٥٦، ح ٩، بسنده عن محمد بن الحسين، عن محمد بن مسلم وإبراهيم عن أيّوب. والمذكور في بعض نسخه المعتبرة «محمد بن أسلم عن إبراهيم بن أيّوب» وهو الظاهر؛ فإنّ محمد بن أسلم، هو الطبري الجبلي، له كتاب رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وتكرّرت رواية محمد بن الحسين عنه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٥٨، الرقم ٥٨٩؛ رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٨-٣٤١.

وأنّا إبراهيم بن أيّوب، فقد روى عن عمرو بن شعور في الكافي، ح ١٠٣٨؛ وشواهد التنزيل، ج ١، ص ٤٢٢، ح ٤٥١. ولاحظ أيضاً: بصائر الدرجات، ص ٩٧، ح ٧.

٦. راجع ما تقدّم في ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب.

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٥٤، ح ٢، بسنده عن عمرو بن شعور؛ وفيه، ص ٣٥٦، ح ٩، بسنده عن محمد بن الحسين، عن محمد بن مسلم وإبراهيم، عن أيّوب؛ تفسير فرائد، ص ٢٢٨-٢٢٩، ح ٣٠٧ و ٣٠٨، بسنده عن إبراهيم بن أيّوب، عن جابر؛ الاختصاص، ص ٣٠٢، بسنده عن إبراهيم بن أيّوب، عن عمرو بن شعور؛ تفسير

● وفي نسخة أخرى<sup>١</sup>: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَيُّوبَ بِإِسْنَادِهِ، مِثْلَهُ.

## ٢٩- بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَنْثَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

٥٨٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ<sup>٢</sup> عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَعْمَالُ الْعِبَادِ - كُلِّ صَبَاحٍ: أَبْرَارُهَا وَفَجَارُهَا<sup>٣</sup>؛ فَاحْذَرُوهَا<sup>٤</sup>، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «اغْمُزُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ»<sup>٥</sup>»..... ←

١. العياشي، ج ٢، ص ٢٤٨، ح ٣٢، عن جابر بن يزيد الجعفي، وفي كلها مع زيادة في أولها وآخرها. بصائر الدرجات، ص ٣٥٧، ح ١٣، بسند آخر عن سلمان، عن أمير المؤمنين ﷺ مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ١٠٧٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٠، ح ٢.

١. في مرآة العقول، ج ٣، ص ٣: «وقوله: وفي نسخة أخرى، كلام الجامعين لنسخ الكافي؛ فإنهم أشاروا إلى اختلاف نسخ النعماني والصفواني وغيرهما من تلامذة الكليني».

٢. في البصائر: - «الأعمال».

٣. هكذا في «ج»، و«ب»، بر. ومقتضى السياق أيضاً هو الجمع. وفي حاشية «ج»: «في إطلاقهما على الأعمال مجاز شائع في لغة العرب كما لا يخفى». وفي المطبوع: «فَجَارُهَا». وقوله ﷺ: «أَبْرَارُهَا وَفَجَارُهَا»، بجرهما بدل تفصيل للعباد، والضميران لهم. والأبرار: جمع البرّ، بمعنى البار. مقتضى هذا الاحتمال هو «أبرارهم وفجارهم». أو برفعهما بدل تفصيل لأعمال العباد، والضميران للأعمال. ففي إطلاقهما على الأعمال تجوز. على أنه يحتمل كون الأبرار حيثيّة جمع البرّ. وأما «فجارها» فهو فُجَارُهَا على الوجهين جمع الفاجر عند المازندراني والمجلسي، ولكنّ المجلسي بعدما ذكر الوجهين في الإعراب، قال: «وربما يقرأ: الفجار - بكسر الفاء وتخفيف الجيم -: جمع فُجَارٍ مبيّناً على الكسر، هو اسم الفجور. أو جمع فجر - بالكسر - وهو أيضاً اسم الفجور». راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣٩؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٤.

٤. في البصائر والمعاني: «فاحذروا».

٥. في الوسائل والمعاني: + «وقل».

٦. التوبة (٩): ١٠٥.

وَسَكَتَ<sup>١</sup>.

٥٨٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْخَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِنِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اعْمَلُوا فَنَسِيرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» قَالَ: «هُمْ الْأَيُّمَةُ»<sup>٢</sup>.

٥٨٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا لَكُمْ تَسُوؤُونَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟» فَقَالَ<sup>٣</sup> رَجُلٌ: كَيْفَ تَسُوؤُهُ؟ فَقَالَ: «أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ<sup>٤</sup> أَعْمَالَكُمْ تُغَرِّضُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَى فِيهَا مَغْصِبَةً<sup>٥</sup> سَاءَهُ ذَلِكَ؟ فَلَا تَسُوؤُوا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَ سَرُّوهُ»<sup>٦</sup>.

١. في البصائر: -«وسكت». وفي المعاني: + «قال أبو بصير: إنما عنى الأئمة عليهم السلام». وقوله: «وسكت»، أي لم يقرأ تنية الآية، وهي «وَالْمُؤْمِنُونَ» وسكت عن تفسيره بالأئمة عليهم السلام تنيةً، أي كأن الوقت يابى عن ذكر عرض الأعمال عليهم السلام؛ أو إحالة على الظهور. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٤٤؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٤.  
٢. بصائر الدرجات، ص ٤٢٨، ح ٧، عن أحمد بن محمد؛ معاني الأخبار، ص ٣٩٢، ح ٣٧، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٤، ح ١٠٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٢؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٣.  
٣. بصائر الدرجات، ص ٤٢٨، ح ١١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٢٧، ح ٤، بسند آخر، مع زيادة في آخره. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت وتنف من التنزيل في الولاية، ح ١١٤٩. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٤، ح ١٠٨٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٤.  
٤. «تسوؤون»: من ساءه يسوؤه، تقيض سره، أي أضرته وفعل به ما يكره. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٩٥ (سواً).  
٥. في «ج، ض» والوافي والوسائل والبحار والزهد والبصائر: + «له».

٦. في «ف» -: «وَأَنَّ». ٧. في «ف»: «معصية فيها».

٨. بصائر الدرجات، ص ٤٢٦، ح ١٧، ص ٤٤٥، ح ٨، وفيهما عن إبراهيم بن هاشم؛ الزهد، ص ١٦، ح ٣٢، عن عثمان بن عيسى؛ الأمالي للمفيد، ص ١٩٦، المجلس ٢٣، ح ٢٩، بسنده عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ١٠٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٥.

٥٨٦ / ٤ . عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزِّيَّاتِ<sup>١</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانَ الزِّيَّاتِ - وَكَانَ مَكِينًا عِنْدَ الرُّصَا<sup>٢</sup> - قَالَ:

قُلْتُ لِلرُّصَا: اذْغِ اللَّهُ لِي وَلِأَهْلِ بَيْتِي، فَقَالَ: «أَوْ لَسْتُ<sup>٣</sup> أَفْعَلُ؟ وَاللَّهِ، إِنْ أَعْمَلَكُمْ لَتَغْرُضَ عَلِيٌّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ».

قَالَ<sup>٤</sup>: فَاسْتَظَمْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: «أَمَا تَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا ٢٣٠/١ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؟<sup>٥</sup> قَالَ: «هُوَ وَاللَّهِ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>٦</sup>».

٥٨٧ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّامِتِ<sup>٧</sup>، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَسَاوِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٨</sup>: أَنَّهُ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ قَالَ:

١ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف، جر» والوافي والوسائل. وفي «ف» والمطبوع: «القاسم بن محمد عن الزيات».

والخبر رواه الصقار في بصائر الدرجات، ص ٤٢٩، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمد الزيات. وقد ورد في بعض الأسناد في طبقة مشايخ إبراهيم بن هاشم عنوان القاسم بن محمد الزيات، والقاسم الزيات. راجع: الكافي، ح ١١٠٦٣ و ١١٩٩٨؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٣، ح ٢٢؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٠، ح ٩٣٣.

٢ . في البصائر: «كان يكتنى عبدالرضا» والمذكور في بعض مخطوطاته «كان مكيًا عند الرضا».

٣ . في «بف»: - «ولست» بدون «أ».

٤ . في الوسائل: - «والله».

٥ . في «ف»: + «قلت». وفي البصائر: - «قال».

٦ . إنمَّا خصه ﷺ بالذكر لأنَّه المصدق حين الخطاب، وكان خاصَّةً الموجودة في زمان المأمورين بالعمل مشافهة والمعروف بينهم، أو لأنَّه الأصل والعمدة والفرد الأعظم. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٦.

٧ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٩، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمد الزيات، ولم يرد فيه: «قال: هو والله علي بن أبي طالب ﷺ». الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ١٠٨٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٨، ح ٢١١٠٦.

٨ . في الوسائل: «عن أبي عبدالله بن الصلت». وهذا العنوان غريب، ولعلَّ شهرة عبدالله بن الصلت وكثرة دورانه في الأسناد أوجبا التحريف في العنوان.



هُوَ وَاللَّهُ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ۝<sup>١</sup>.

٥٨٨ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَاءَ ۝ يَقُولُ: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تُغَرِّضُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ۝: أَتْرَاَهَا  
وَفُجَّارَهَا»<sup>٢</sup>.

٣٠- بَابُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حُتَّ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا وَلَايَةُ عَلِيِّ ۝

٥٨٩ / ١. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ  
مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ ذَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ۝ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْ لَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً  
غَدَقًا»<sup>٣</sup> قَالَ: «يَغْنِي لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ<sup>٤</sup> وَالْأَوْصِيَاءِ مِنْ  
وَلَدِهِ ۝، وَقَبِلُوا طَاعَتَهُمْ فِي أَمْرِهِمْ وَنَهْيِهِمْ «لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا»<sup>٥</sup> يَقُولُ: لَأَشْرِنَا

١. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٢١، عن يحيى بن مساور الحلبي، عن أبي عبد الله ۝؛ وفيه، ص ١١٠،  
ح ١٢٧، عن محمد بن حسان الكوفي، عن محمد بن جعفر، عن أبيه ۝، وفيهما مع زيادة في أوله. الوافي،  
ج ٣، ص ٥٤٦، ح ١٠٨٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٨، ح ٢١١٠٧.

٢. هكذا في «ب»، ج، بح، بر. وهو مقتضى السياق. وراجع في معنى قوله ۝: «أبرارها وفجارها» ما تقدم ذيل  
الحديث الأول من هذا الباب.

٣. بصائر الدرجات، ص ٤٢٥، ح ٧ و ١١، عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ١٠٨٦، الوسائل،  
ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٣؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٤.

٤. في جميع النسخ التي عندنا: «باب» بدون العنوان.

٥. الج ١٦: (٧٢). «والغدق»: الماء الكثير. لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٨٣ (غدق).

٦. هكذا في معظم النسخ والوافي. وفي المطبوع: «على ولاية علي بن أبي طالب أمير المؤمنين». وفي «ب»:  
- «علي».

٧. في «ف»: + «على».

٨. في الكافي، ح ١١٢٦ - «قال: يعني - إلى - «مَاءً غَدَقًا»».

قُلُوبُهُمُ الْإِيمَانُ. وَ الطَّرِيقَةُ هِيَ الْإِيمَانُ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ<sup>١</sup> وَ الْأَوْصِيَاءِ<sup>٢</sup>.

٥٩٠ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup> عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا» فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>: «اسْتَقَامُوا عَلَى الْأَيْمَةِ وَاجِدًا وَ بَعْدَ وَاجِدٍ» تَنْتَزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ لِاتِّخَافِهِمْ وَ لَا تَخْزَنُوا وَ أَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ»<sup>٥</sup>.

### ٣١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ<sup>٦</sup> مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَ شَجَرَةُ النَّبُوَّةِ وَ مُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ

٢٣١/١

٥٩١ / ١. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ<sup>٧</sup>، قَالَ:

١. في الوافي والكافي، ح ١١٢٦: «هي ولاية علي بن أبي طالب».

٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت و تنف من التنزيل، ح ١١٢٦. في تفسير فوات، ص ٥١٢، ح ٦٦٨، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>٣</sup> مع نقيصة في آخره، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «لو استقاموا على ولاية أمير المؤمنين<sup>٤</sup> ما ضلّوا أبداً». الوافي، ج ٣، ص ٨٩١، ح ١٥٤٠؛ البحار، ج ٢٤، ص ١١٠، ح ٢١.

٣. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ألف، ف» والمطبوع: «معلى» بدون الألف واللام.

٤. هكذا في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «واحد».

٥. فضلت (٤١): ٣٠.

٦. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت و تنف من التنزيل في الولاية، ح ١١٢٧. الوافي، ج ٣، ص ٨٩٢، ح ١٥٤١.

٧. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، يح، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدین. وفي المطبوع: «ربيعي بن عبد الله عن أبي الجارود». وظاهر «ف»: «ربيعي بن عبد الله بن أبي الجارود» بعد تصحيحها من «ربيعي بن عبد الله عن أبي الجارود».

والظاهر عدم صحّة كلا التقليّن؛ فإنّنا لم نجد رواية ريعي بن عبد الله عن أبي الجارود في غير هذا المورد، كما أنّه يستبعد روايته عن علي بن الحسين<sup>٨</sup>؛ فإنّه روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن<sup>٩</sup>، وصحب الفضيل بن يسار

قَالَ<sup>١</sup> عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ<sup>٢</sup> : «مَا يَنْقِمُ<sup>٣</sup> النَّاسُ مِنَّا؛ فَتَخُنُ<sup>٤</sup> وَاللَّهِ شَجَرَةَ النَّبُوءَةِ

» وأكثر الأخذ عنه، والفضيل نفسه من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله<sup>٥</sup>. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١.

ثم إن الخبر ورد في بصائر الدرجات، تارة عن العباس بن معروف، قال: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ رِبْعِيِّ [بن عبدالله]، عَنْ الْجَارُودِ - وَهُوَ أَبُو الْمُنْذَرِ - قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ [عَلِيٍّ بْنِ] الْحُسَيْنِ<sup>٦</sup>، فَقَالَ [عَلِيُّ بْنُ] الْحُسَيْنِ. وَأُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِمْرَانَ - وَالصَّوَابُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخ - عَنْ حَمَادٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ، عَنْ جَدِّهِ الْجَارُودِ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ [عَلِيِّ بْنِ] الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ<sup>٧</sup>، فَقَالَ: رَاجِعْ: بِصَائِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ٥٦، ح ٢، ص ٥٨، ح ٩. هذا، وقد ورد في ترجمة رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ رَوَى عَنْ جَدِّهِ الْجَارُودِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ. وَوَرَدَ فِي تَرْجُمَةِ الْجَارُودِ - وَهُوَ الْجَارُودُ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ سَالِمَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو نُوفَلٍ، وَيُقَالُ: الْجَارُودُ بْنُ سَبْرَةَ - أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ ابْنُ ابْنِهِ رِبْعِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ. رَاجِعْ: تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٢، ص ٤٦، الرقم ٧٩؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٤، ص ٤٧٥، الرقم ٨٨٢؛ وَج ٩، ص ٥٧، الرقم ١٨٥١.

وقد ظهر ممَّا تقدَّم عدم صحَّة ما ورد في بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٢، من تفسير الجارود بأبي المنذر. يؤيد ذلك أَنَّ الْجَارُودَ أَبَا الْمُنْذَرِ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup>، وَرَوَى كِتَابَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى. رَاجِعْ: رِجَالُ النُّجَاشِيِّ، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ١١٦، الرقم ١٥٩. وَابْنُ رِبَاطٍ وَصَفْوَانُ، مِنْ أَصْحَابِ الرِّضَا<sup>٩</sup>، وَلاَزِمَ هَذَا الْأَمْرَ بَقَاءُ الْجَارُودِ جَدَّ رِبْعِيِّ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٠</sup> بَسَنَةَ ١٤٨، حَتَّى لَقِيَهِ ابْنُ رِبَاطٍ وَصَفْوَانُ، وَقَدْ مَاتَ الْجَارُودُ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ سَنَةَ ١١٠ أَوْ ١٢٠. رَاجِعْ: رِجَالُ النُّجَاشِيِّ، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ١١٦، الرقم ١٥٩؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ لِلذَّهَبِيِّ، ج ٧، ص ٣٣٤، الرقم ٣٢٦؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٢، ص ٤٦، الرقم ٧٩.

فَتَحْصُلُ مِنْ جَمِيعِ مَا مَرَّ، وَقَوَّعَ خَلَلَ فِي سَنَدِنَا هَذَا بِلَا رِبِّ. وَأَمَّا فِي كَيْفِيَّةِ وَقْعِهِ فَاحْتِمَالَانِ:

الأوَّلُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي السَّنَدِ كَانَ هَكَذَا: «رِبْعِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجَارُودِ»، ثُمَّ صَحَّفَ «عَنْ» بِ«بِنَ».

والثَّانِي: كَوْنُ الْأَصْلِ هَكَذَا: «رِبْعِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ عَنْ جَدِّهِ الْجَارُودِ»، فَجَازَ نَظْرُ النَّاسِخِ مِنَ «الْجَارُودِ».

الأوَّلُ إِلَى «الْجَارُودِ» الثَّانِي، فَوَقَعَ السَّقَطُ فِي السَّنَدِ.

وَأَمَّا احْتِمَالُ وَقْعِ الْإِسْرَافِ فِي السَّنَدِ، فَضَعِيفٌ لَا يَعْتَدُّ بِهِ.

١. فِي «بَ» ض، «+» «لِي».

٢. فِي «ج» وَ«بَصَائِرُ»: «مَاتَنَقَمَ». وَقَوْلُهُ: «يَنْقِمُ»، أَيْ يُنَكِّرُ وَيَكْرَهُ. يُقَالُ: نَقَمْتُ الْأَمْرَ وَنَقَمْتُهُ، أَيْ كَرِهْتُهُ، وَقَدْ نَقَمَ مِنْهُ وَيَنْقِمُ وَيَنْقِمُ نَقْمًا وَانْتَقَمَ وَنَقِمَ الشَّيْءَ وَنَقَمَةً: أَنْكَرَهُ. وَأَمَّا كَلِمَةُ «مَاتَ» فَهِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ لِلإِنْكَارِ وَهِيَ مَفْعُولٌ بِنَقَمَ. وَاحْتِمَالُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ كَوْنَهَا لِلنَّفْيِ. رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٥٩١ (نَقَمَ)؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٣٤٢؛ مَرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٣، ص ٨.

وَبَيَّنَتِ الرَّحْمَةُ، وَ مَعْدِنُ الْعِلْمِ، وَ مُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ.<sup>٢</sup>

٥٩٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ:  
عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؛ إِنَّا - أَهْلُ  
النَّبِيِّ - شَجَرَةُ النُّبُوَّةِ، وَ مَوْضِعُ الرِّسَالَةِ، وَ مُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ، وَ بَيَّنَّتِ الرَّحْمَةُ، وَ مَعْدِنُ  
الْعِلْمِ».

٥٩٣ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ  
الْحُشَابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ:

١. «الْمَعْدِنُ»: واحد المعادن، وهي المواضع التي تُسْتَخْرَجُ منها جواهر الأرض، من العذن بمعنى الإقامة،  
والمعدن: مركز كل شيء. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٢ (عدن).  
٢. «الْمُخْتَلَفُ»، من الاختلاف، وهو مجيء كل واحد خلف الآخر وتعاقبهم. راجع: المفردات للراغب،  
ص ٢٩٥ (خلف).

٣. بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٢، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربعي، عن الجارود؛ وفيه، ص ٥٨، ح ٩،  
بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبدالله بن الجارود، عن جده الجارود. وفيه، ص ٥٧، ح ٥، بسند آخر  
عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام. الإرشاد، ج ٢، ص ١٦٨، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلها مع  
اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ١٠٨٩.

٤. في «ب»، بح، «بف»: «صلوات الله عليه». وفي «ض»، بس: «صلوات الله عليه وآله». وفي «ف»: «صلوات الله  
عليه وسلامه».

٦. بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ٧، عن عبدالله بن محمد. وفيه، ص ٥٦، ح ١؛ و ص ٥٨، ح ٨، بسند آخر عن  
النبي عليه السلام مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ١٦٢، ذيل الخطبة ١٠٩. راجع: تفسير فرات، ص ٣٣٧، ح ٤٦٠؛  
و ص ٣٩٥، ح ٥٩٣. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ١٠٩٠.

٧. الخشاب هذا، هو الحسن بن موسى الخشاب. روى عنه عبدالله بن محمد، بعنوان عبدالله بن محمد بن عيسى  
في كمال الدين، ص ٤١٢، ح ٩، وب عنوان عبدالله بن محمد الأشعري في بصائر الدرجات، ص ١٥٨، ح ٢٤. ولم  
يثبت رواية محمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - عن عبدالله بن محمد هذا، بل ورد العنوانان متعاطفين  
في بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٢٨؛ والأمال للصدوق، ص ١٢٤، المجلس ٢٩، ح ١٥؛ والاختصاص،

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا حَيْثُمَةُ، نَحْنُ شَجَرَةُ النُّبُوَّةِ، وَبَيْتُ الرَّحْمَةِ، وَمَفَاتِيحُ الْحِكْمَةِ، وَمَعْدِنُ الْعِلْمِ، وَمَوْضِعُ الرِّسَالَةِ، وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ، وَمَوْضِعُ سِرِّ اللَّهِ، وَنَحْنُ وَدِيعَةُ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ؛ وَنَحْنُ حَرَمُ اللَّهِ الْأَكْبَرُ، وَنَحْنُ ذِمَّةُ اللَّهِ؛ وَنَحْنُ عَهْدُ اللَّهِ؛ فَمَنْ هُوَ وَفِي بَيْعَتِنَا فَقَدْ وَفَى بِعَهْدِ اللَّهِ؛ وَمَنْ خَفَرَهَا فَقَدْ

ص ٢٧٥، ص ٢٨٠. بل الظاهر من بعض الأسناد رواية عبدالله بن محمد عن محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب]. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٨، ح ١٧؛ ص ٢٢، ح ١٠؛ ص ١١١، ح ١٣؛ ص ٢٢٤، ح ١٥؛ ص ٢٦٣، ح ٩؛ ص ٣٩٤، ح ١٠.

هذا، وقد روى محمد بن الحسن الصفار عن عبدالله بن محمد في غير واحد من أسناد كتابه بصائر الدرجات، كما روى عنه في التهذيب، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٣٥٥؛ ج ٤، ص ١٤١، ح ٣٩٨؛ ص ٢٣٥، ح ٦٨٩؛ ج ٦، ص ٣٤٨، ح ٩٨٤... وهذا الخبر أيضاً رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ٦ عن عبدالله بن محمد عن الحسن بن موسى الخشاب.

فعلية، الظاهر أنَّ محمد بن الحسين في السند - وإن اتفقت عليه النسخ - مصحف من محمد بن الحسن.

١. «الودِيعَةُ»: قَبِيلَةٌ بمعنى مفعولة، وهي ما يُدْفَعُ إلى أحد ليحفظه. تقول: أودعْتُ زيداً مَالاً: دفعته إليه ليكون عنده وديعةً، واستودعته مَالاً: دفعته له وديعةً يحفظه. راجع: المصباح المنير، ص ٦٥٣ (ودع).

٢. «الحَرَمُ»، من الحُرْمَةِ، وهي ما لا يحلُّ انتهاكه. وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٤٤: «مادة هذا اللفظ في جميع عباراته تدلُّ على المنع... وكلُّ ما جعل الله تعالى له حُرْمَةً لا يحلُّ انتهاكه، ومنع من كسر تعظيمه وعزِّه، وزجر عن فعله وتركه، كأولياء الله وملائكة الله ومكة الله ودين الله وغير ذلك، فهو حرم الله الذي وجب على الخلق تعظيمه وعدم هتك عزِّه وحرمة، والأكبر والأشرف والأعظم من الجميع هم الأئمة القائمون مقام النبي، كما أنَّ النبي صلى الله عليه وآله أكبر من الجميع». راجع أيضاً: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٥ (حرم).

٣. الذِّمَّةُ وَالْإِثْمَانُ: العهد والضمان والأمان والحرمة والحق. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٢١ (ذم).

٤. في البصائر: «+ فمن وفي بذمنا فقد وفي ذمة الله».

٥. في «بس» والبصائر: «ومن».

٦. في «ف»: «حَفَرْنَا». وفي حاشية «ف»: «خَفَرْنَا». و«الخفر» في أكثر كتب اللغة هو الوفاء بالعهد إذا عُدِّي بالياء، فيقال: حَفَرَ بالعهد، أي وفي به. و«الإخفار»: نَقَضُهُ، يقال: أَخْفَرَهُ، أي نقض عهده. وفي المحكم والقاموس: أَنَّ الخفر إذا عُدِّي بالياء يكون بمعنى نقض العهد كأخفره، يقال: حَفَرَ به حَفْراً وَخَفُوراً كأخفره، أي نقض عهده وغدره.

وفي المجمع والأقرب: أَنَّ الحَفَرَ هو نقض العهد، ويتعدَّى بدون الباء، فيقال: حَفَرَهُ حَفْراً وَخَفُوراً كأخفره، أي

حَفَرَا ذِمَّةَ اللَّهِ وَعَهْدَهُ.<sup>٢</sup>

### ٣٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ<sup>٣</sup> بَعْضُهُمْ بَعْضًا الْعِلْمَ

٥٩٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ بَرْزَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلَيَّ عليه السلام كَانَ عَالِمًا، وَالْعِلْمُ يَتَوَارَثُ، وَلَنْ يَهْلِكَ عَالِمٌ إِلَّا بَقِيَ<sup>٤</sup> مِنْ بَعْدِهِ مَنْ يَعْلَمُ عِلْمَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ».

٢٢٢/١

٥٩٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَالْقَصَّيْلِ:

«نَقَضَ عَهْدَهُ وَغَدَرَهُ، وَيُقَالُ: حُفِرَتْ ذِمَّةُ فُلَانٍ حُفُورًا، إِذَا لَمْ يَوْفَ بِهَا وَلَمْ تَتَمَّ.

والمناسب بالمقام هو الأخير؛ لأنّ الأنسب النقض لا الوفاء بقرينة المقابلة والتعدي بدون الواسطة، ولزوم كون العهد والذمة متغايرين على الأول. قال المجلسي في مرآة العقول: «ولا يبعد سقوط همزة الإنفعال من النسخ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٥٢؛ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ج ٥، ص ١٠٦؛ أقرب الموارد، ج ١، ص ٢٨٨؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٩١ (خفر)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٤٤.

١. في «ف»: «حفر».

٢. بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ٦، عن عبدالله بن محمد. وفيه، ص ٥٧، ح ٣؛ و تفسير التقي، ج ٢، ص ٢٢٨، بسند آخر مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٤٩، ح ١٠٩١.

٣. في «ج»: «يورث». وفي «ب»: «يورث».

٤. في «ف» والعلل: «وبقي».

٥. بصائر الدرجات، ص ١١٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٩٨٨، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن النضر بن سويد مع زيادة في آخره؛ علل الشرائع، ص ٥٩١، ح ٤٠، بسند عن أحمد بن محمد، مع زيادة في آخره. بصائر الدرجات، ص ١١٨، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «من يعلم علمه» وفيه أيضاً ص ٥١١، ح ٢٠، بسند آخر، عن أبي عبدالله عليه السلام مع زيادة واختلاف؛ كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١، بطريقين آخرين عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٥٠، ح ١٠٩٢.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ<sup>٢</sup> مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يَرْفَعْ، وَالْعِلْمُ يَتَوَارَثُ، وَكَانَ عَلَيَّ عليه السلام عَالِمٌ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَهْلِكْ مِنَّا عَالِمٌ قَطُّ<sup>٣</sup>، إِلَّا خَلَفَهُ<sup>٤</sup> مِنْ أَهْلِهِ مَنْ عِلْمٌ مِثْلَ عِلْمِهِ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ<sup>٥</sup>».

٥٩٦ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي عَلَيٍّ عليه السلام سُنَّةَ أَلْفِ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يَرْفَعْ، وَمَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ؛ وَالْعِلْمُ يَتَوَارَثُ<sup>٦</sup>».

١. في «بس» -: «إِنَّ». ٢. في البصائر، ح ٤: «لم يزل» بدل «نزل».

٣. «قَطُّ» معناها الزمان، ويقرأ أيضاً: قَطُّ، قَطُّ، قَطُّ. هذا إذا كان بمعنى الدهر كما هاهنا، فأما إذا كانت بمعنى حَسْبٍ وهو الاكتفاء، فهي مفتوحة ساكنة الطاء، تقول: ما رأيته إلا مرة واحدة فقط، فإذا أضفت قلت: قَطُّكَ هذا الشيء، أي حَسْبُكَ، وقَطُّنِي وقَطُّي فقط. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٣ (فقط).

٤. في «ج»: «وخلّفه» و«خلّفه»، أي جاء بعده، أو صار خليفته، يقال: خلّف فلان فلاناً، إذا كان خليفته، و«خلّفه» أيضاً، إذا جاء بعده. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٨٣ (خلف).

٥. في الوافي: «يعني من يعلم مثل علمه، أو ما شاء الله من العلم».

٦. المحاسن، ص ٢٣٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٦؛ وبصائر الدرجات، ص ١١٦، ح ١٠، وكمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٤، بسندها عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ١١٥، ح ٤، عن عباس بن معروف، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه، ح ٥، عن العباس، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن فضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام. وفيه أيضاً، ص ١١٤، ح ٦، بسندين آخرين عن الفضيل بن يسار، ولكن في الأول عن أبي عبدالله عليه السلام وفي الثاني عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحجة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٩٨٨. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٠، ح ١٠٩٣.

تنبيه: في الكافي المطبوع وبعض نسخ الكافي بعد هذه الرواية، الرواية السادسة من نفس الباب بعينه، بدون أدنى تفاوت في السند والمتن. ولم يرد ذاك الحديث في «ف، بر، بف، جر، جس جط» في هذا الموضع، وبعض هذه النسخ من أقدم نسخ الكافي. والظاهر زيادته في هذا الموضع، كما أشار إليه العلامة المجلسي في المرأة؛ فإنه سيأتي في نفس الباب تحت الرقم السادس. وجميع النسخ متفقة على ذكره في ذاك الموضع.

٧. بصائر الدرجات، ص ١١٤، ح ٢ بسنده عن فضيل، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَبْقَى بِغَيْرِ عَالِمٍ». الوافي، ج ٣، ص ٥٥٠، ح ١٠٩٤.

٥٩٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يَرْفَعْ، وَ مَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ»<sup>١</sup>.

٥٩٨ / ٥ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الثُّعْمَانِ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَمْصُونُ الثَّمَادَ<sup>٢</sup>، وَ يَذْعُونَ النَّهْرَ الْعَظِيمَ». قِيلَ لَهُ: وَ مَا النَّهْرُ الْعَظِيمُ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَ الْعِلْمُ الَّذِي أُعْطَاهُ<sup>٣</sup> اللَّهُ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - جَمَعَ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله سَنَنَ النَّبِيِّينَ<sup>٤</sup> مِنْ آدَمَ - وَ هَلَمْ جَزَأَ - إِلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله». قِيلَ لَهُ: وَ مَا تِلْكَ السَّنَنُ؟

قَالَ: «عِلْمُ النَّبِيِّينَ بِأَسْرِهِ<sup>٥</sup>، وَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله صَيَّرَ ذَلِكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام».

١ . بصائر الدرجات، ص ١١٦، ح ٧. وفيه، ص ١١٧، ح ١٤، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عمران بن أبان، عن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ١١٦، ح ١١، بسند آخر، مع تفاوت. الوافي، ج ٣، ص ٥٥١، ح ١٠٩٥.

٢ . «يَمْصُونُ» من المصّ، وهو تناول الماء بالشفيتين. «وَالثَّمَادُ» وَ «التَّمْدُ» وَ «التَّمْدُ»: الماء القليل الذي لا مادة له، أو هو القليل يبقى في الجلد، وهو الأرض الصلبة، أو هو الذي يظهر في الشتاء ويذهب في الصيف. وكأنه عليه السلام أراد أن يبين أن العلم الذي أعطاه الله نبيه صلى الله عليه وآله ثم أمير المؤمنين عليه السلام هو اليوم عنده، وهو نهر عظيم يجري اليوم من بين أيديهم، فيدعونه ويمصّون الثماد، وهو كناية عن الاجتهادات والأهواء وتقليد الأبالسة والآراء؛ فلما رأى السائل مثمن لم يفتح الله سامع قلبه، أعرض عن التصريح بما أراد ولم يتم كلامه. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٥١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٥ (تمد)؛ وج ٦، ص ٢٥٤ (رشف)؛ وج ٧، ص ٩١ (مصص).

٣ . في البصائر، ص ١١٧: «وَأَتَاهُ».

٤ . في «ب» بر، «بف» والوافي: «الأولين».

٥ . «الأسْرُ»: القيد، وهو الجبل الذي يشدّ به الأسير. تقول: هذا الشيء لك بأسره، أي يقبّذه، تعني بجميعه، كما يقال: بزمنه. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٥٧٨ (أسر).



٢٢٣/١

فَقَالَ لَهُ<sup>١</sup> رَجُلٌ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، فَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟  
فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>: «اسْمَعُوا مَا يَقُولُ<sup>٣</sup>! إِنَّ اللَّهَ يَفْتَحُ مَسَامِعَ مَنْ يَشَاءُ؛ إِنِّي حَدَّثْتُه:  
إِنَّ اللَّهَ جَمَعَ<sup>٤</sup> لِمُحَمَّدٍ<sup>٥</sup> عِلْمَ النَّبِيِّينَ، وَأَنَّهُ جَمَعَ<sup>٦</sup> ذَلِكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٧</sup>  
وَهُوَ يَسْأَلُنِي: أَهُوَ أَعْلَمُ، أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟»<sup>٨</sup>

٥٩٩ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤْدِ،  
عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:  
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٩</sup>: «إِنَّ الْعِلْمَ يُتَوَارَثُ؛ فَلَا يَمُوتُ عَالِمٌ إِلَّا تَرَكَ مَنْ يَتْلَمُ مِثْلَ عِلْمِهِ،  
أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ»<sup>١٠</sup>.

٦٠٠ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْخَارِثِ بْنِ  
الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>١١</sup> يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ<sup>١٢</sup> لَمْ يُرْفَعْ، وَ مَا مَاتَ<sup>١٣</sup>  
عَالِمٌ إِلَّا وَقَدْ وَرَثَ عِلْمُهُ؛ إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَبْقَى بِغَيْرِ عَالِمٍ»<sup>١٤</sup>.

١. في «ب» -: «وله».

٢. في البصائر، ص ١١٧: «ما نقول».

٣. في حاشية «ف»: «جعل».

٤. في «ج»، ض، يح، «و حاشية «ف»، بف» والبصائر ص ١١٧: «جعل».

٥. بصائر الدرجات، ص ١١٧، ح ١٢، عن أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان، عن بعض الصادقين يرفعه إلى جعفر، قال: قال أبو جعفر<sup>١٥</sup>. وفيه، ص ٢٢٨، ح ٤، بسند آخر، عن أبي عبد الله<sup>١٦</sup> مع اختلاف «الوافي»، ج ٣، ص ٥٥١، ح ١٠٩٦؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٦، إلى قوله: «وإن رسول الله<sup>١٧</sup> صير ذلك كله عند أمير المؤمنين<sup>١٨</sup>».

٦. بصائر الدرجات، ص ١١٧، ح ١، عن أحمد بن محمد. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٩٨٨. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١٠٩٧.

٧. في كمال الدين: «+ «منا»».

٨. بصائر الدرجات، ص ١١٦، ح ٩. بسنده عن يونس بن عبد الرحمن: كمال الدين، ص ٢٢٤، ح ١٩، بسنده عن

### ٣٣- بَابُ أَنَّ الْأُنثَى وَرَثُوا عِلْمَ النَّبِيِّ وَجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ

٦٠١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

جُنْدَبٍ:

أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ الرِّضَا: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ كَانَ أَمِينًا لِلَّهِ فِي خَلْقِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ ﷺ كُنَّا - أَهْلُ الْبَيْتِ - وَرَثَتُهُ؛ فَتَخُنْ أَمَنَاءَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، عِنْدَنَا عِلْمُ الْبَلَايَا وَالْمَنَائِي،<sup>١</sup> وَأَنْسَابُ الْعَرَبِ<sup>٢</sup>، وَمَوْلَدُ الْإِسْلَامِ<sup>٣</sup>، وَإِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا زَانَيْتَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّقَاقِ، وَإِنْ شِيعَتُنَا لَمَكْتُوبُونَ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ<sup>٤</sup>، أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ، يَرُدُّونَ مَوْرِدَنَا، وَيَدْخُلُونَ مَدْخَلَنَا، لَيْسَ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ غَيْرُنَا وَغَيْرُهُمْ، نَخُنُ<sup>٥</sup> التَّجْبَاءُ<sup>٦</sup> النَّجَاءُ<sup>٧</sup>، وَنَخُنُ.....» ٢٢٤/١

١. محمد بن عيسى. راجع: المحاسن، ص ٢٣٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٧؛ وبعثوا الدرجات، ص ٣٢٦، ح ١؛ وتفسير الميانشي، ج ١، ص ٢١٢؛ ح ١٨١؛ و ص ٣٠٦، ح ٧٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١٠٩٨.

١. في حاشية «ض»: «على».

٢. في «بس» والبصائر وتفسير القمي: «المنايا والبلايا». وقوله: «المنايا»: جمع المنيّة، وهي الموت، من التّني بمعنى التقدير؛ لأنها مقدّرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).

٣. «ومولد الإسلام» أي يعلمون كلّ من يولد هل يموت على الإسلام أو على الكفر. وقيل: أي يعلمون محلّ تولّد الإسلام وظهوره، أي من يظهر منه الإسلام، ومن يظهر منه الكفر. مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥.

٤. في حاشية «ض»: «+ وفي صحيفة فاطمة ﷺ والروح المحفوظ».

٥. في «ض»، ف، ي، بر، بس: «ونحن».

٦. «التَّجْبَاءُ»: جمع التَّجِيب، وهو الفاضل الكريم السخي، وقد تَجَبَّ يَتَجَبَّبُ تَجَابَةً، إذا كان فاضلاً نغيماً في نوعه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٧ (تجب).

٧. في «ي»، بر: «والنجاة». وفي شرح المازندراني: «التَّجْبَاءُ»: جمع ناجٍ، والناجي هو الخالص من موجبات العقوبة والحرمان من الرحمة.

أَفْرَاطُ<sup>١</sup> الْأَنْبِيَاءِ، وَنَحْنُ أَبْنَاءُ الْأَوْصِيَاءِ، وَنَحْنُ الْمَخْصُوصُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>٢</sup>، وَنَحْنُ الَّذِينَ شَرَعَ<sup>٣</sup> اللَّهُ لَنَا دِينَهُ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ: «شَرَعَ لَكُمْ» يَا آلَ مُحَمَّدٍ «مِنْ الدِّينِ مَا وَصَّي بِهِ نُوحًا» قَدْ وَصَّانَا بِمَا وَصَّى بِهِ نُوحًا<sup>٤</sup> «وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ» يَا مُحَمَّدٌ «وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى»<sup>٥</sup>، فَقَدْ عَلَّمْنَا وَبَلَّغْنَا عِلْمَ مَا عَلَّمْنَا<sup>٦</sup>، وَاسْتَوْدَعْنَا عِلْمَهُمْ، نَحْنُ<sup>٧</sup> وَرَثَةُ أُولِي الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ «أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ» يَا آلَ مُحَمَّدٍ<sup>٨</sup> «وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» وَكُونُوا عَلَى جَمَاعَةٍ «كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ»: مَنْ أَشْرَكَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ «مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» مِنْ وَلَايَةِ عَلِيٍّ، إِنَّ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ<sup>٩</sup> «يَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ»<sup>١٠</sup>: مَنْ يُجِيبُكَ إِلَى وَلَايَةِ عَلِيٍّ<sup>١١</sup>.

١. «الأفراط»: جمع الفُرط، وهو المتقدم إلى الماء يتقدّم الواردة فيهم الأرسان والدلاء ويملاً الجياض ويستقي لهم، وهو فَعَّلَ بمعنى فاعل، مثل تَبَّعَ بمعنى تابع. أو ما تقدّمك من أجر وعمل. أو جمع الفُرط، وهو العلم المستقيم يهتدى به. والمعنى: نحن أولاد الأنبياء أو مقدّمهم في الورد على الحوض ودخول الجنة، أو هدايتهم، أو الهداة الذين أخبر الأنبياء بهم. راجع: مرأة العقول، ج ٣، ص ١٥؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٦٦-٣٦٧ و ٣٧٠ (فرط).

٢. «شَرَعَ»: بَيَّنَّ وأَوْضَحَ. يقال: شرع الله تعالى الدين شرعاً، إذا أظهره وبيّنه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٦٠ (شرع).

٣. في البصائر، ص ١١٩ وتفسير القمي وتفسير فرات، ص ٣٨٧: «يا آل محمد».

٤. في الوافي: «وفي كتابه».

٥. في «ج»: «إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وموسى وعيسى ويعقوب». وفي حاشية «بس»: «إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب» بدل «إبراهيم وموسى وعيسى». وفي البصائر، ص ١١٨: «+ وإسماعيل».

٦. في «ف»: «وَعَلَّمْنَا». ٨. في «ب»، «ف»، «بر» وشرح المازندراني: «ونحن».

٩. في تفسير فرات، ص ٣٨٧: «بِآلِ مُحَمَّدٍ» بدل «يا آل محمد».

١٠. في «ف»: «وَيَا آلَ مُحَمَّدٍ». ١١. الشورى (٤٢): ١٣.

١٢. بصائر الدرجات، ص ١١٩، ح ٣؛ وفيه، ص ٢٦٧، ح ٥، إلى قوله: «ومولد الإسلام» وفيهما عن إبراهيم بن هاشم؛ تفسير فرات، ص ٢٨٣، ح ٣٨٤، بسنده عن [الحسين بن] عبدالله بن جندب؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٤، بسنده عن عبدالله بن جندب، وفيهما مع اختلاف وزيادة. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه

٦٠٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ<sup>١</sup>:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَوَّلَ وَصِيٍّ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ هَبْهُ اللَّهُ بْنُ آدَمَ، وَ مَا مِنْ نَبِيٍّ مَضَى إِلَّا وَلَهُ وَصِيٌّ. وَ كَانَ جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ<sup>٣</sup> مِائَةَ أَلْفِ نَبِيٍّ<sup>٤</sup> وَ عِشْرِينَ أَلْفَ نَبِيٍّ، مِنْهُمْ<sup>٥</sup> خَمْسَةُ أَوَّلُو الْعِزْمِ: نُوحٌ، وَ إِبْرَاهِيمُ، وَ مُوسَى، وَ عِيسَى، وَ مُحَمَّدٌ<sup>٦</sup>، وَ إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ<sup>٧</sup> كَانَ هَبْهُ اللَّهُ لِمُحَمَّدٍ<sup>٨</sup>، وَ وَرَثَ عِلْمِ الْأَوْصِيَاءِ<sup>٩</sup> وَ عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، أَمَّا إِنَّ مُحَمَّدًا وَرَثَ<sup>١٠</sup> عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْمُرْسَلِينَ؛ عَلَى قَائِمَةِ الْعَرْشِ مَكْتُوبٌ: حَمْزَةُ أَسَدِ اللَّهِ وَ أَسَدُ رَسُولِهِ<sup>١١</sup> وَ سَيِّدُ

نكت و تنف من التنزيل في الولاية، ح ١١١٩، بسند آخر عن الرضا<sup>١٢</sup>، من قوله: «يُكَبَّرُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ» إلى قوله: «من ولاية علي»؛ بصائر الدرجات، ص ١١٩، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٣</sup>، إلى قوله: «مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» مع اختلاف؛ وفيه، ص ١٢٠، ح ٤، بسند آخر عن السجاد<sup>١٤</sup>؛ وفيه، ص ١١٨، ح ١؛ و ص ٢٦٦، ح ٣، بسند آخر عن الرضا<sup>١٥</sup> عن السجاد<sup>١٦</sup>؛ وفيه أيضاً، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٧</sup>، وفي الأخيرين إلى قوله: «ومولد الإسلام». وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ١، بسند آخر، من قوله: «إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ» إلى قوله: «وحقيقة النفاق». وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب في معرفتهم أوليائهم و... ح ١١٩٠؛ وبصائر الدرجات، ص ٢٨٨، ح ١؛ والاختصاص، ص ٢٧٨، بسند آخر، من قوله: «إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ» إلى قوله: «وحقيقة النفاق» عن أبي جعفر<sup>١٨</sup>. وفي تفسير فوات، ص ٣٨٧ مرسلاً عن الرضا<sup>١٩</sup>، من قوله: «نحن الذين شرع الله». راجع: الغيبة للنعمان، ص ١١٣، ح ٦؛ وبصائر الدرجات، ص ٢٠٢، ح ٥ و ٦. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١٠٩٩.

١. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٢١، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الرحمن بن بكير الهجري، والمذكور في بعض نسخه «عبد الله بن بكير الهجري» وهو الظاهر؛ فقد ورد جزء من الخبر في البصائر، ص ٢٩٤، ح ١٠، بنفس السند عن عبد الله بن بكير الهجري. وروى علي بن الحكم عن عبد الله بن بكير الهجري في الكافي، ح ٢٠٥٧. وعبد الله بن بكير الهجري هو المذكور في رجال البرقي، ص ١٠، ورجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧. أمّا رواية علي بن الحكم عن عبد الرحمن بن كثير، فلم تثبت.

٢. في مرآة العقول: «ومن قوله: وكان جميع الأنبياء، من كلام أبي جعفر<sup>٢٠</sup>».

٣. في حاشية «بر» والبصائر، ص ١٢١: «وأربعة».

٤. في «ف»: «ومنه».

٥. في «ف»: «الأنبياء».

٦. في «ض»: «وارث».

٧. في «ج» والبصائر، ص ١٢١: «رسول الله».

الشَّهَدَاءِ؛ وَ فِي ذُوَابَةِ الْعَرْشِ: عَلَيَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَهَذِهِ حُجَّتُنَا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ حَقَّنَا  
وَجَحَدَ مِيزَانَنَا، وَمَا<sup>٢</sup> مَنَعَنَا مِنَ الْكَلَامِ وَأَمَانَتَا الْيَقِينِ؟ فَأَيُّ حُجَّةٍ تَكُونُ<sup>٣</sup> أَبْلَغَ مِنْ  
هَذَا؟<sup>٤</sup>.

٦٠٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

٢٢٥ / ١ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ سَلِيمَانَ وَرِثَ دَاوُدَ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا وَرِثَ سَلِيمَانَ، وَإِنَّا  
وَرِثْنَا مُحَمَّدًا، وَإِنَّ عِنْدَنَا عِلْمَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ<sup>٥</sup>، وَتَبَيَّنَ مَا فِي الْأَلْوَحِ<sup>٦</sup>.  
قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعِلْمُ.

قَالَ: «لَيْسَ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ؛ إِنَّ الْعِلْمَ: الَّذِي يَخْدُثُ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ<sup>٧</sup> وَ سَاعَةً بَعْدَ  
سَاعَةٍ<sup>٨</sup>».

١. ذُوَابَةُ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ. وَجَمْعُهَا: ذَوَاب. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٧٩ (ذَاب).

٢. فِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «وَمَا، لِلِاسْتِفْهَامِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ». وَجَمَلُ الْوَاوِ فِي «وَأَمَانَتَا» لِلْحَالِ.

٣. فِي «بِس» بَرٍّ وَشَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «يَكُونُ».

٤. بِصَالِ الدَّرَجَاتِ، ص ١٢١، ح ١؛ وَ ص ٢٩٤، ح ١٠، وَفِيهِمَا: «عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ: الْاِخْتِصَاصُ، ص ٢٧٩،  
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، وَفِي الْأَخِيرِينَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ هَبَةً  
اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ: «مَنْ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلِينَ». رَاجِعُ: الْكَافِي، كِتَابُ الْحُجَّةِ، بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَةِ عليهم السلام،  
ح ٤٤١؛ وَ الْاِخْتِصَاصُ، ص ٢٦٤. الْوَاقِفِيُّ، ج ٣، ص ٥٥٣، ح ١١٠٠؛ الْبَحَّارُ، ج ١٧، ص ١٣٢، ح ٧، وَفِيهِ إِلَى  
قَوْلِهِ: «مَنْ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلِينَ».

٥. فِي حَاشِيَةِ «ف»: «+ وَلِي».

٦. فِي «ب»: «وَأِنَّا عِنْدَنَا».

٧. «مَا فِي الْأَلْوَحِ» أَيُّ الْأَوْحِ مُوسَى، كَمَا فِي الْخَبَرِ الْآتِي.

٨. فِي الْوَاقِفِيِّ: «لَعَلَّ الْمُرَادَ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ - أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ مَا يَحْصُلُ بِالسَّمْعِ وَقِرَاءَةِ الْكُتُبِ وَحِفْظِهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ  
تَقْلِيدٌ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ مَا يَفِضُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ عَلَى قَلْبِ الْمُؤْمِنِ يَوْمًا فَيَوْمًا، وَسَاعَةً فَسَاعَةً، فَيَنْكَشِفُ بِهِ مِنَ  
الْحَقَائِقِ مَا تَطْمَئِنُّ بِهِ النَّفْسُ، وَيَتَوَرَّعُ بِهِ الْقَلْبُ، وَيَتَحَقَّقُ بِهِ الْعَالَمُ كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَيَشَاهِدُهُ».

٩. بِصَالِ الدَّرَجَاتِ، ص ١٣٨، ح ١٥، بِسَنَدِهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٣،

ص ٥٥٤، ح ١١١.

٦٠٤ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ<sup>١</sup>، عَنْ صُرَيْسِ الْكُتَّاسِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ عِنْدَهُ أَبُو بَصِيرٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ دَاوُدَ وَرِثَ عِلْمَ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ سَلِيمَانَ وَرِثَ دَاوُدَ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام وَرِثَ سَلِيمَانَ، وَإِنَّا وَرِثْنَا مُحَمَّدًا عليه السلام، وَإِنَّ عِنْدَنَا صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَالْأَوَّاحِ مُوسَى». فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعِلْمُ. فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَيْسَ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ، إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا يَخْدُثُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ يَوْمًا بِيَوْمٍ<sup>٦</sup>، وَ سَاعَةً بِسَاعَةٍ<sup>٧</sup>».

٦٠٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَمْ يَعْطِ الْأَنْبِيَاءَ شَيْئًا إِلَّا وَ قَدْ أَغْطَاهُ مُحَمَّدًا عليه السلام». قَالَ<sup>٩</sup>: «وَقَدْ أُغْطِيَ مُحَمَّدًا جَمِيعَ

١ . شعيب الحدّاد، هو شعيب بن أعين الحدّاد، وما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٣٥، ح ١، من نقل الخبر عن شعيب الخزّاز محرّف. والمذكور في بعض نسخه «شعيب الحدّاد». راجع: رجال النجاشي، ص ١٩٥، الرقم ٥٢١؛ رجال البرقي، ص ٢٩؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٣، الرقم ٣٠٠٠.

٢ . في «بر»: «له». ٣ . في «ج»، «بع»، «بس»: «وارث».

٤ . في «ج»، «بر»، «بس»: «وارث». ٥ . في «ج»، «ض»، «بع»، «بر»، «بس»: «وارث».

٦ . في حاشية «بف»: «بعد يوم». وفي شرح المازندراني: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي يَخْدُثُ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ، بَدَلُ «إِنَّمَا» إِلَى - بِيَوْمٍ».

٧ . في «ج» وحاشية «بر»، «بف»: «بعد ساعة».

٨ . بصائر الدرجات، ص ١٣٥، ح ١ و ٢؛ وفيه، ص ٣٢٤، ح ١، من قوله: «إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا يَخْدُثُ»؛ وفيه، ص ٣٢٥، ح ٦، من قوله: «إِنَّ عِنْدَنَا صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ» وفي كلّها بسند آخر عن صفوان بن يحيى. وفيه أيضاً، ح ٤، بسند آخر، مع اختلاف سير. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٤٠، ح ٥. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٤، ح ١١٠٢؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٢، ح ٨.

٩ . في «بع»: «أو قال». وفي «بس» وشرح المازندراني: «وقال». وفي «بف» والوافي: «قال».

١٠ . في «ف»: «فقد».

مَا أُعْطِيَ الْأَنْبِيَاءُ<sup>١</sup>، وَعِنْدَنَا الصُّحُفُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى»<sup>٢</sup>.

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هِيَ الْأَوَاحُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»<sup>٣</sup>.

٦٠٦/٦. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

٢٣٦/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ»<sup>٥</sup>: مَا الزَّبُورُ؟ وَ مَا الذِّكْرُ؟

قَالَ<sup>٦</sup>: «الذِّكْرُ عِنْدَ اللَّهِ، وَ الزَّبُورُ الَّذِي أَنْزَلَ<sup>٧</sup> عَلَى دَاوُدَ؛ وَ كُلُّ كِتَابٍ نَزَلَ<sup>٨</sup> فَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَ نَحْنُ هُمْ»<sup>٩</sup>.

٦٠٧/٧. مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَخِيهِ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

١. في البحار، ج ١٣: - قال: وقد أعطى - إلى - الأنبياء.

٢. الأعلى (٨٧): ١٩.

٣. بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٥، عن محمد بن عبد الجبار. وفيه، ص ١٣٧، ح ٨، بسنده عن عبد الله بن مسكان؛ وفيه أيضاً، ح ١١ بطريقين: بسنده عن عبد الله بن مسكان وسنده عن أبي بصير، وفيهما (ح ٨ و ١١) من قوله: «وعندنا الصحف التي» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٥، ح ١١٠٣؛ البحار، ج ١٣، ص ٢٢٥، ح ٢٠؛ وج ١٧، ص ١٣٣، ح ٩.

٤. الأنبياء (٢١): ١٠٥.

٥. في ج، ض: «وقال».

٦. «الذكر»: الشرف، والجليل، والخطير. ومنه: القرآن ذكر، ولعل المراد به هنا اللوح المحفوظ؛ لأنه شريف جليل خطير، ذكر فيه جميع الأشياء، ولهذا قال: «الذكر عند الله» قال الله تعالى: «وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ» [الرعد (١٣): ٣٩] أي اللوح المحفوظ. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٥؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٥٧؛ النهاية، ج ٢، ص ١٦٣ (ذكر).

٧. في «بف»: «الله». وفي حاشية «بف» والبصائر: «نزل».

٨. في الوافي: «منزل».

٩. بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٦، عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٧، ح ١١٠٥.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَخْبِرْنِي عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَرَثَ النَّبِيِّينَ كُلَّهُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: مِنْ لَدُنْ آدَمَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى نَفْسِهِ؟ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا وَمُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله أَغْلَمَ مِنْهُ».

قَالَ: قُلْتُ<sup>١</sup>: إِنَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ كَانَ يُخَيِّي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ<sup>٢</sup>، وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ كَانَ يَفْهَمُ مَنطِقَ الطَّيْرِ<sup>٣</sup>، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقْدِرُ عَلَى هَذِهِ الْمَنَازِلِ<sup>٤</sup>».

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ قَالَ لِلْهَدُودِ حِينَ فَقَدَهُ وَشَكَ فِي أَمْرِهِ: «فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَافِينَ» حِينَ فَقَدَهُ، فَغَضِبَ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَأُعَذِّبَنَّكَ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّكَ أَوْ لَيَأْتِيَنَّكَ بِسُلْطَنٍ مُبِينٍ»<sup>٦</sup> وَإِنَّمَا غَضِبَ<sup>٧</sup> لِأَنَّهُ كَانَ يَذُلُّهُ عَلَى الْمَاءِ، فَهَذَا - وَهُوَ طَائِرٌ - قَدْ أُعْطِيَ مَا لَمْ يُعْطِ سُلَيْمَانُ، وَقَدْ كَانَتْ الرِّيحُ وَالتَّمَلُّ وَالْإِنْسُ وَالْجِنُّ<sup>٨</sup> وَالشَّيَاطِينُ الْمَرْدَّةُ<sup>٩</sup> لَهُ طَائِعِينَ، وَلَمْ يَكُنْ .....»

١ . في «ف» : «+» «له» . ٢ . في البصائر ، ص ٤٧ : «+» «قلت» .

٣ . في شرح المازندراني : «الظاهر أنه - أي قوله : سليمان - إلى - منطلق الطير - من كلام السائل ، وأنه صلى الله عليه وآله عطف على عيسى بن مريم ، وأن قوله : وكان رسول الله ، استفهام على حقيقته . وإنما قلنا : الظاهر ذلك ؛ لأنه يحتمل أن يكون من كلام أبي الحسن الأول عليه السلام ويكون عطفاً على صدقت ، وحينئذٍ قوله : «وكان رسول الله» من كلامه أيضاً ؛ للإخبار بأن هذه المنازل الرفيعة كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً . فلي تأمل .

٤ . في البصائر ، ص ٤٧ : «هل» بدل «و» .

٥ . «المنازل» : جمع المَنَزَل ، وهو الدرجة . والمَنَزَلَةُ : الرتبة والدرجة ، لاتجمع . راجع : لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٦٥٨ (نزل) .

٦ . في «ج» : ض ، بف ، ببح ، بس ، وحاشية «بف» والبصائر ، ص ٤٧ : «وغضب» .

٧ . النمل (٢٧) : ٢٠ - ٢١ . ٨ . في «ف» والبصائر ، ص ٤٧ : «+» «عليه» .

٩ . في «ج» : ض ، بف ، والوافي والبحار والبصائر ، ص ٤٧ : «الجن والإنس» .

١٠ . هكذا في «ب» ، ج ، ض ، ف ، ببح ، بر ، بس ، بف ، والبصائر ، ص ٤٧ . وفي المطبوع : «[و] المردة» . وقوله :



يَعْرِفُ<sup>١</sup> الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَكَانَ<sup>٢</sup> الطَّيْرُ يَعْرِفُهُ، وَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا<sup>٣</sup> سُبِّحَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى»<sup>٤</sup>. وَقَدْ وَرَّثْنَا نَحْنُ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي فِيهِ<sup>٥</sup> مَا تَسْتَبِيرُ بِهِ الْجِبَالُ، وَتَقْطَعُ<sup>٦</sup> بِهِ الْبُلْدَانُ، وَتُخَيِّبُ بِهِ الْمَوْتَى، وَنَحْنُ نَعْرِفُ الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَإِنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَآيَاتٍ مَا يُرَادُ بِهَا أَمْرٌ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ بِهِ مَعَ مَا قَدْ يَأْذَنُ اللَّهُ مِمَّا كَتَبَهُ الْمَاضُونَ، جَعَلَهُ اللَّهُ لَنَا فِي أَمِّ الْكِتَابِ؛ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «وَمِنْ غَايِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ»<sup>٧</sup> ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا»<sup>٨</sup> فَتَحْنُ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَوْرَثْنَا هَذَا الَّذِي فِيهِ تَبَيَّنَ كُلُّ شَيْءٍ»<sup>٩</sup>.

### ٣٤- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا عَلَى اخْتِلَافِ السِّيَرِهَا

٢٢٧/١

٦٠٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

جاء «المرّة»: جمع المارد، وهو من الرجال العاتي الشديد. قال الراغب في المفردات، ص ٧٦٤: «المارد والمريد، من شياطين الجنّ والإنس المتعزّي من الخيرات، من قولهم: شجر أمرد، إذا تعزّى من الورق». وراجع: النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرد).

١. في «ف»: «ولم يكونوا يعرفوا». ٢. في «ج» والبصائر، ص ١١٤: «كانت».

٣. «وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا» شرط حذف جوابه، يعني لو كان شيء من القرآن كذلك، لكن هذا القرآن؛ لأنه الغاية في الإعجاز. والمراد منه تعظيم شأن القرآن. راجع: التبيان، ج ١، ص ٣٤٥.

٤. الرعد (١٣): ٣١. ٥. في «ج»: «فيه».

٦. في «ف»: «قطع». وفي البصائر، ص ١١٤: «يقطع».

٧. النمل (٢٧): ٧٥. ٨. فاطر (٣٥): ٣٢.

٩. في «بر»: «وهم».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٤٧، ح ١، عن محمد بن حمّاد، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ١١٤، ح ٣، بسنده عن حمّاد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، مع زيادة واختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٥، ح ١١٠٤؛ البحار، ج ١٤، ص ١١٢، ح ٤، وفيه إلى قوله: «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ بِهِ»؛ وج ١٧، ص ١٣٣، ح ١٠.

الْحَكَمُ:

فِي حَدِيثِ بُرْنِي<sup>١</sup> أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ مَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ ﷺ، فَحَكَى لَهُ هِشَامَ الْحِجَابَةِ، فَلَمَّا قَرَعَ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ﷺ لِبُرْنِي: «يَا بُرْنِي، كَيْفَ عِلْمُكَ بِكِتَابِكَ؟»، قَالَ: أَنَا بِهِ عَالِمٌ<sup>٢</sup>، ثُمَّ<sup>٣</sup> قَالَ: «كَيْفَ ثِقَتُكَ بِتَأْوِيلِهِ؟»<sup>٤</sup>، قَالَ: مَا أُوثِّقُنِي<sup>٥</sup> بِعِلْمِي فِيهِ! قَالَ: فَابْتَدَأَ أَبُو الْحَسَنِ ﷺ يَقْرَأُ الْإِنْجِيلَ، فَقَالَ بُرْنِي<sup>٦</sup>: «إِيَّاكَ كُنْتُ أَطْلُبُ مِنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ مِثْلَكَ.

قَالَ<sup>٧</sup>: فَامَنَّ<sup>٨</sup> بُرْنِي، وَحَسَنَ إِيمَانَهُ، وَآمَنَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ مَعَهُ، فَدَخَلَ هِشَامُ وَبُرْنِي وَ الْمَرْأَةُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَحَكَى لَهُ هِشَامُ الْكَلَامَ الَّذِي جَرَى بَيْنَ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ﷺ وَ بَيْنَ بُرْنِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «ذُرِّيَّةُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»<sup>٩</sup>.

فَقَالَ بُرْنِي: أَنَّنِي لَكُمْ التَّوْرَةُ وَ الْإِنْجِيلُ وَ كُتُبُ الْأَنْبِيَاءِ؟  
قَالَ: «هِيَ عِنْدَنَا وَرِثَةٌ مِنْ عِنْدِهِمْ، نَقْرُؤُهَا كَمَا قَرَأُوهَا، وَ نَقُولُهَا كَمَا قَالُوا؛ إِنَّ اللَّهَ

١. في «الف» وحاشية ج، ض، ف، يح، بر: «بريهة»، وفي «ب»: «برية». وفي «بس»: «بريه».

والظاهر صحة «برني»، فإنما لم نجد - مع الفحص الأكيد - في ما يترقب منه حل هذه المشكلة عيناً ولا أثراً من «برية» و «بريه» و «بريهة»، بل المذكور في بعض هذه الكتب هو «برني» وهو كان نصرانياً عالماً بكتاب الإنجيل. راجع: المؤلف والمختلف، ج ١، ص ٢٧٤؛ توضيح المشتبه، ج ١، ص ٤٨١.

٢. تقديم الظرف لإفادة الحصر الدال على كمال العلم. مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

٣. في «ج»، «بف»، والوافي والبصائر ص ١٣٦، والتوحيد: - «ثم».

٤. أي كيف اعتمادك على نفسك في تأويله والعلم بمعانيه. مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

٥. «ما أوثقني»: صيغة تعجب، مثل: ما أحسن زيداً، أي أنا واثق وثوقاً تاماً بما أعرف من تأويله. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٨؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

٦. في البصائر، ص ١٣٦: «فابتدأ موسى ﷺ في قراءة الإنجيل، فقال برية: والمسيح لقد كان يقرؤها هكذا، وما قرأ هذه القراءة إلا المسيح. ثم قال: بدل «فابتدأ أبو الحسن ﷺ يقرأ الإنجيل، فقال برية».

٧. في «ف»، ض، يح، والبحار: + «فقال». ٨. في «بس»: «وأمّن».

٩. في «ف»: + «وبن جعفر». ١٠. آل عمران (٣): ٣٤.

لَا يَجْعَلُ حُجَّةً<sup>١</sup> فِي أَرْضِهِ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي.<sup>٢</sup>

٦٠٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مَفْضَلِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ:

أَتَيْنَا بَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَنَحْنُ نُرِيدُ الْإِذْنَ عَلَيْهِ، فَسَمِعْنَاهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَى فَبَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا الْعَلَامُ، فَأَذِنَ لَنَا، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ<sup>٣</sup>: أَضَلَّكَ اللَّهُ، أَتَيْنَاكَ نُرِيدُ الْإِذْنَ عَلَيْكَ، فَسَمِعْنَاكَ تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَيتَ فَبَكَيْنَا لِبُكَائِكَ.

٢٢٨ / ١ فَقَالَ: «نَعَمْ»<sup>٤</sup>، ذَكَرْتُ الْيَاسَ النَّبِيَّ، وَكَانَ مِنْ عِبَادِ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقُلْتُ كَمَا كَانَ يَقُولُ فِي سَجُودِهِ».

ثُمَّ ائْتَفَعُ<sup>٥</sup> فِيهِ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، فَلَا وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا<sup>٦</sup> قَسَاءً<sup>٧</sup> وَلَا جَائِلِيْقًا<sup>٨</sup> أَفْصَحَ

١. في «ف»: «حُجَّتْ».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، مع زيادة: وفيه، ص ٣٤٠، ح ٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة»؛ التوحيد، ص ٢٧٥، ح ١، مع زيادة: الاختصاص، ص ٢٩٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة» وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن إبراهيم بن هاشم، مع اختلاف «الوافي»، ج ٣، ص ٥٥٧، ح ١١٠٦: «البحار»، ج ٤٨، ص ١١٤، ح ٢٥.

٤. في «بح»: «نعم».

٥. «اندفع»، أي أفاض، وأسرع. يقال: اندفع في الحديث: أفاض، واندفع الفرس: أسرع في سيره، أو ابتدأ بها وشرع، من دفع من كذا، أي ابتدأ السير، فكأنه دفع نفسه من تلك المقالة وابتدأ بالسريانية. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٦١ (دفع)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٩.

٦. في «ف»: «وقال».

٨. «القَسْ»: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وكذلك القَتِيس، والجائليق يكون فوقه. «الوافي»، ج ٣، ص ٥٥٩؛ الصحاح، ج ٣، ص ٩٦٣ (قَسْ).

٩. في «ب»، بر: «+» «كان». و«الجائليق»: رئيس للنصارى في بلاد الإسلام بمدينة السلام، ويكون تحت يد بطريق أنطاكية، ثم المطران تحت يده، ثم الأشقف يكون في كل بلد من تحت المطران، ثم القَتِيس، ثم الشماس. قال

لَهْجَةً<sup>١</sup> مِنْهُ بِهِ<sup>٢</sup>.

ثُمَّ فَسَّرَهُ لَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ: «كَانَ يَقُولُ فِي سَجُودِهِ: أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ أَطْعَمْتُ<sup>٣</sup> لَكَ هَوَاجِرِي<sup>٤</sup>؟ أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ عَفَّرْتُ لَكَ فِي التَّرَابِ وَجْهِي<sup>٥</sup>؟ أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ اجْتَنَبْتُ لَكَ الْمَعَاصِي<sup>٦</sup>؟ أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ أَشْهَرْتُ لَكَ لَيْلِي<sup>٧</sup>». قَالَ: «فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ ازْفَعْ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ».

قَالَ: «فَقَالَ: إِنْ قُلْتُ: لَا أَعَذِّبُكَ ثُمَّ عَذَّبْتَنِي<sup>٨</sup> مَاذَا؟ أَلَسْتُ عَبْدَكَ وَأَنْتَ رَبِّي<sup>٩</sup>». قَالَ<sup>١٠</sup>: «فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ ازْفَعْ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ؛ إِنِّي<sup>١١</sup> إِذَا وَعَدْتُ وَعْدًا وَفَيْتُ بِهِ»<sup>١٢</sup>.

١. الفيض: الجائليق يطلق على قاضيهـم. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٥٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٨ (جائليق).

٢. «اللّهجة»: طَرَفُ اللسان، ويقال: جَزَسَ الكلام، ويقال: فصيح اللّهجة واللّهجة، وهي لغته التي جَبِلَ عليها فاعتادها ونشأ عليها. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٥٧ (لهج).

٣. في «بح»: - «به».

٤. «أَطْعَمْتُ»، أي أعطشت، من الظَّمَأ بمعنى العطش، أو شَدَّ العطش. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١١٦ (ظلمأ).

٥. في القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٦: «الهَواجِر»: جمعُ الهاجرة، وهي نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر، أو من عند زوالها إلى العصر؛ لأنَّ الناس يستكنون في بيوتهم كأنهم قد تهاجروا؛ وشَدَّةُ الحرِّ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ونسبة الإطعام إلى الهَواجِر على الاستناد المجازي، كقولهم: صام نهاري. أو المفعول مقدر، أي أطعمت نفسي وهَواجِرِي. والأوَّل أظهر. وكذا القول في نسبة الإسهار إلى الليل».

٦. «عَفَّرْتُ لَكَ فِي التَّرَابِ وَجْهِي»، أي مَرَّعَتْهُ وَقَلَّبَتْهُ فِيهِ، يقال: عَفَّرَهُ فِي التَّرَابِ يَغْفِرُهُ غَفْرًا، وَعَفَّرَهُ تَغْفِيرًا، أي مَرَّعَهُ، وَالغَفَرُ: التَّرَابُ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥١ (غفر).

٧. في «ب»، بر، والوافي: + «قال».

٨. في «ض»، ف، بح، بر، وحاشية «ج»، بف: + «كان».

٩. في «بح»، بس، والبحار: - «قال».

١٠. في «ب»، ض، بح، بر، والوافي والبحار: «فإِنِّي».

١١. بصائر الدرجات، ص ٣٤٠، ح ١ وفيه إلى قوله: «فبكينا ليكانته»؛ وص ٣٤١، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٩٢، وفي كلها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٨، ح ١١٠٧؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٩٢، ح ١.

### ٣٥- بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنُ كُلَّهُ إِلَّا الْأَيْمَةَ عليها السلام وَ أَنَّهُمْ يَغْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ

٦١٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي

الْمِقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَا ادَّعَى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ كَمَا أَنْزَلَ

إِلَّا كَذَّابٌ، وَ مَا جَمَعَهُ وَ حَفِظَهُ كَمَا نَزَّلَهُ<sup>١</sup> اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَ الْأَيْمَةُ مِنْ

بَعْدِهِ عليهم السلام».<sup>٢</sup>

٦١١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٣</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ

١ . في «ج، ف»: «أنزله». وفي البصائر: «أنزل».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٩٣، ح ٢، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ١١٠٨.

٣ . هكذا في «ألف، بح، وحاشية ف، و». وفي «ب، ج، ض، ف، و، بس، بف، والمطبوع وحاشية بدرالدين: «محمد بن الحسن». وأما «بر»، ففيها اضطراب.

هذا وقد ذكر العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي - دام ظلّه - نقلاً من نسخة من النسخ التي قابلهما وجود «محمد بن الحسن» بدل «محمد بن الحسين» الواقع في صدر السند.

ثم إن الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ١٩٣، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، ولذا قد يخطر بالبال استظهار صحة نسخة «الحسن» في ما حكاه سيدنا العلامة دام ظلّه؛ فإن الصفار هو محمد بن الحسن بن فروخ. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٤، الرقم ٩٤٨.

لكن يرد على هذا الاحتمال، أولاً: عدم ثبوت رواية الكليني عن محمد بن الحسن الصفار. والمراد من محمد بن الحسن في ما ورد في كثير من أسناد الكافي - من رواية محمد بن الحسن عن سهل بن زياد، أو عبده بن الحسن العلوي، أو غيرهما - هو محمد بن الحسن الطائفي الرازي، كما ثبت في محله. راجع: ترتيب أسانيد الكافي للسيد البروجردي، ص ١٢١ المقدمة الرابعة [فيمن روى عنه الكليني] الثاني والثلاثون.

وثانياً: أنه لم يعمد في سند من أسناد الكافي توسط محمد بن الحسين بين محمد بن الحسن وبين محمد بن سنان، بل لم يثبت رواية محمد بن الحسن - سواء أكان الطائفي الرازي أو الصفار - في أسناد الكافي عن محمد بن الحسين.

يؤيد ذلك مقابلة الكافي مع بصائر الدرجات في بعض ما رواه الصفار، عن محمد بن الحسين؛ فقد روى

عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنِ الْمَنْخَلِيِّ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ»

كُلُّهُ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ غَيْرُ الْأَوْصِيَاءِ»<sup>١</sup>.

الصفار في بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، وأورد الكليني مضمون الخبر - باختصار - في الكافي ح ٥١٢، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، والخير أورد الكليني في الكافي، ح ٥٥٢، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٥، عن محمد بن الحسين، عن يزيد [شعر]، وأورده الكليني في الكافي، ح ٥٦٤، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد شعر.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٥٥، ح ١٣، عن محمد بن الحسين عن علي بن أسباط. وأورده الكليني في الكافي، ح ٧٢٠، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين، ومحمد بن عيسى، عن علي بن أسباط، وأورده الكليني في الكافي، ح ٧٢٤، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط. وأورده الكليني في الكافي، ح ٧٢٦، عن محمد [بن يحيى] عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط.

والحاصل: أنّ «محمد بن الحسين» في صدر السند سهو بلاريب، لكنّه موافق لأكثر النسخ، كما ذكرنا. وأما ما نقله سيّدنا العلامة دام ظلّه، فلم نجد لهذه النسخة مزية توجب تقديمها على سائر النسخ. مضافاً إلى أنّه يحتمل كون: «محمد بن الحسن»، مكتوباً في حاشية بعض النسخ، استظهاراً لصحته، لما رآه الناسخ من ورود الرواية في بصائر الدرجات، ثمّ تخيل في بعض الاستنساخات التالية كون هذا الاستظهار، نسخة.

والظاهر أنّ «محمد بن الحسين» في صدر السند، مصحّف من «محمد بن يحيى» كما استظهره الأستاذ السيّد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في تعليقه على السند، والمشابهة بين «الحسين» و«يحيى»، في بعض الخطوط القديمة، غير خفيّة على العارف بالنسخ والممارس لها.

ثمّ إنّهُ لا يخفى أنّ محمد بن الحسين بن أبي الخطاب روى جميع كتب محمد بن سنان وتوسّط محمد بن الحسين بين محمد بن يحيى وبين محمد بن سنان في بعض الأستاذ. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٨، الرقم ٨٨٨، معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٢٠-٤٢١.

١. في البصائر، ح ١: «وأن يدّعي أنّه جمع القرآن» بدل «وأن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٩٣، ح ١، عن محمد بن الحسين. عن محمد بن سنان. وفيه، ص ١٩٣-١٩٤، ح ٤ و ٥: وتفسير القمي، ج ٢، ص ٤٥١، بسند آخر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ١١٠٩.

الرَّيْبِ، عَنْ عُثَيْدٍ<sup>١</sup> بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الصَّنِيفِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُضْعَبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مَخْرَزٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٢</sup> يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ عِلْمٍ مَا أَوْتَيْنَا تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَأَحْكَامَهُ<sup>٣</sup>، وَ عِلْمٌ تَفْسِيرُ<sup>٤</sup> الزَّمَانِ وَ حَدَّثَانِهِ<sup>٥</sup>، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ خَيْرًا أَسْمَعَهُمْ<sup>٦</sup>، وَ لَوْ أَسْمَعَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، لَوَلَّى مَعْرِضًا كَأَنْ لَمْ<sup>٧</sup> يَسْمَعْ». ثُمَّ أَمْسَكَ هُنَيْئَةً<sup>٨</sup>، ثُمَّ قَالَ: «وَلَوْ وَجَدْنَا أَوْعِيَةً<sup>٩</sup> أَوْ مُسْتَرَحًّا لَقَلْنَا؛ وَ اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ<sup>١٠</sup>».

١. في «ج»: «عبيدة». وفي «بس» وحاشية «بف» والوسائل: «عبيدالله».

٢. في «رأ» العقول: «وأحكامه»، بالفتح تخصيص بعد التعميم، والمراد الأحكام الخمسة. أو بالكسر، أي ضبطه وإتقانه.

٣. في «ب»: «ج»، «بف» والوافي: «تغير».

٤. «وَحَدَّثَانِ الدَّهْرِ وَالزَّمَانِ وَحَوَادِثُهُ»: ثَوْبَةُ وَمَا يَحْدُثُ مِنْهُ، وَاحِدُهَا حَدَثٌ. وَكَذَلِكَ أَحْدَاثُهُ، وَاحِدُهَا حَدَثٌ. وَجَدَّثَانُهُ: أَوَّلُهُ وَابْتِدَاؤُهُ، مُصَدَّرٌ حَدَّثٌ يَخْدُثُ خَدَوْنًا وَجَدَّثَانًا. قَرَأَهُ الْمَازَنْدَرَانِيُّ وَالْمَجْلِسِيُّ: جَدَّثَانَهُ بِكَلَا الْمَعْنَيْنِ تَبَعًا لِمَا فِي الْقَامُوسِ. رَاجِعْ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ١٣٢؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيظُ، ج ١، ص ٢٦٧ (حدث)؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٣٦١؛ مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ٣، ص ٣٢.

٥. في الوافي: «أسمعهم» أي بمسامعهم الباطنية. «ولو أسمع» ظاهرًا «من لم يسمع» باطنًا «ولولى معرضًا كان لم يسمع» ظاهرًا.

٦. في «بر»: «لم يكن».

٧. «هُنَيْئَةً»، أَي سَاعَةً سِيرَةً وَلَطِيفَةً. قَالَ الْفَيْرُوزِيُّ: «الْهَنْ: كِتَابَةٌ عَنْ كُلِّ اسْمٍ جِنْسٍ، وَالْأَنْشَى: هَنْئَةً، وَلاَمُهَا مَحْذُوفَةٌ، فَبَعِيَ لُغَةً هِيَ هَاءٌ فَيُصَغَّرُ عَلَى هُنَيْئَةٍ، وَمِنْهُ يُقَالُ: مَكَثَ هُنَيْئَةً، أَي سَاعَةً لَطِيفَةً. وَفِي لُغَةٍ هِيَ وَازٌّ، فَيُصَغَّرُ فِي الْمُؤَنَّثِ عَلَى هُنَيْئَةٍ، وَالْهَمْزُ خَطَأٌ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ» رَاجِعْ: الْمَصْبَحُ الْمُنِيرُ، ص ٦٤١ (هن).

٨. في «ج»: «ف»، «بف» وشرح المازندراني والوافي: «و».

٩. «الْأَوْعِيَّةُ»: جَمْعُ الْوَعَاءِ، وَهُوَ مَا يُوَعَى فِيهِ الشَّيْءُ، أَي يُجْمَعُ. وَالْمَرَادُ: الْقُلُوبُ الْحَافِظَةُ لِلْأَسْرَارِ. وَالْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «مُسْتَرَحًّا»: الْقَلْبُ الْخَالِي عَنْ الشَّوَاغِلِ الْمَانِعَةِ مِنْ إِدْرَاكِ الْحَقِّ وَقَبُولِهِ وَحِفْظِهِ؛ أَوْ مِنْ نَسْتَرِيحِ إِلَيْهِ بِإِبْدَاعِ شَيْءٍ مِنْ أَسْرَارِنَا لَدَيْهِ. رَاجِعْ: شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٣٦٢؛ الْوَافِي، ج ٣، ص ٥٦١؛ الْمَصْبَحُ الْمُنِيرُ، ص ٦٦٦ (وعى).

١٠. بِصَاوِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ١٩٤، ح ١، بِسَنَدِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُضْعَبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>١</sup> الْوَافِي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ١١١٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ١٨١، ح ٣٣٥٤٤، وَفِيهِ إِلَى قَوْلِهِ: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ وَأَحْكَامُهُ».

٦١٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>١</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «وَاللَّهِ، إِنِّي لِأَعْلَمُ كِتَابَ اللَّهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ كَأَنَّهُ فِي كَفِّي، فِيهِ خَبَرُ السَّمَاءِ، وَخَبَرُ الْأَرْضِ، وَخَبَرُ مَا كَانَ<sup>٢</sup>، وَخَبَرُ مَا هُوَ كَائِنٌ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: فِيهِ تَبَيَّنَ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٣،٤</sup>»

٦١٤ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْخَشَابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ الَّذِي عَنْهُ عِلْمٌ مَنِ الْكِتَابِ أَنَا عَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَزِيدَ إِلَيْكَ طَرَفُكَ<sup>٥</sup>»، قَالَ: فَفَرَّجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَوَضَعَهَا فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَعِنْدَنَا وَاللَّهِ<sup>٦</sup>، عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ<sup>٧،٨</sup>»

١ . تقدّم في الكافي ذيل ح ٢٠٢، أنّ هذا العنوان محزّف، وأنّ الصواب فيه، هو «محمد بن الحسن» المراد به الصّغار؛ فلاحظ.

٢ . في البصائر، ص ١٩٤: «ما يكون».

٣ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): «وَوَضَعْنَا عَلَىكَ الْكِتَابَ تَبَيَّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ».

٤ . بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٧، عن محمد بن عيسى. وفيه، ص ١٩٧، ح ٢؛ والمحسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٣؛ والكافي، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسنة...، ح ١٩٠، بسند آخر مع اختلاف يسير. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٥٦، عن يونس، عن عدّة من أصحابنا. الوافي، ج ٣، ص ٥٦١، ح ١١١١.

٥ . النمل (٢٧): ٤٠. و«عِلْمٌ مَنِ الْكِتَابِ» أي شيء من علم الكتاب. والقائل هو آصف بن برخيا وزير سليمان بن داود. و«أَنَا عَاتِيكَ بِهِ» أي بعرض بلقيس. الوافي، ج ٣، ص ٥٦١.

٦ . في «ج» والبصائر: «والله وعندنا».

٧ . في مرآة العقول: «كلّه، إمّا مرفوع والضمير للعلم، أو مجرور والضمير للكتاب».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٢١٢، ح ٢، عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي. وفيه، ص ٢١٣، ح ٣؛ و ص ٢٣٠، ح ٥؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح ٦٦٧، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٦٣، ح ٤؛ و ص ٣٦٣، ح ١٣؛ والاختصاص، ص ٣٠٩، الوافي، ج ٣، ص ٥٦١، ح ١١١٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨١، ح ٣٣٥٤٥ و ٣٣٥٤٧.



٦١٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ<sup>١</sup>، عَمَّنْ ذَكَرَهُ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>: «قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»<sup>٣</sup> قَالَ:  
«إِنَّا عَنْهُ، وَ عَلِيُّ<sup>٤</sup> أَوْلُنَا وَ أَفْضَلُنَا وَ خَيْرُنَا بَعْدَ النَّبِيِّ<sup>٥</sup>».

### ٣٦- بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَئِمَّةُ<sup>٦</sup> مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ

٢٣٠ / ١

٦١٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ غَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي شُرَيْسُ<sup>٧</sup> الْوَابِشِيُّ، عَنْ جَابِرٍ:

١ . في «ألف، ب، ف، بر»: «محمد بن الحسين». وهو سهو ظاهر، والصواب ما في المطبوع وسائر النسخ؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢١٤، ح ١٢ عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، ومحمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - روى في ضمن آخرين جميع كتب محمد بن أبي عمير، كما في الفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨. يؤكد ذلك أن المقام من مواضع تحريف «محمد بن الحسن» بـ «محمد بن الحسين» دون العكس؛ لكثرة روايات محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين جداً.

٢ . في «ف»: «+ قوله تعالى». ٣ . الرعد (١٣): ٤٣.

٤ . في شرح المازندراني: «وإيانا». ٥ . في حاشية «بر»: «رسول الله».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٢١٤، ح ١٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أُذينة؛ وفيه، ص ٢١٦، ح ٢٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن بريد بن معاوية. وفيه، ص ٢١٤، ح ٧، بسند آخر «الوافي» ج ٣، ص ٥٢٢، ح ١١١٣؛ الوسائل ج ٢٧، ص ١٨١، ح ٣٣٥٤٦.

٧ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن محمد بن الفضل، قال: أخبرني شريس الوابشي. والمذكور في بعض مخطوطاته «محمد بن الفضيل» قال: أخبرني شريس الوابشي «وهو الظاهر؛ فقد روى محمد بن الفضيل، عن شريس الوابشي عن جابر، في المحلن، ص ٣٠٠، ح ٥؛ والخصال، ص ٣٧، ح ١٥؛ والفتية، ج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤٥١٦؛ وص ٤٤٤، ح ٤٥٣٢.

يؤكد ذلك أن علي بن الحكم روى كتاب محمد بن الفضيل الأزرق. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤١٦، الرقم ٦٤٣.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ حَرْفًا، وَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَ أَصَفٍ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَخَسِفَ<sup>٢</sup> بِالْأَرْضِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَرِيرِ بَلْقَيْسَ حَتَّى تَنَاقَلَ السَّرِيرُ بِيَدِهِ، ثُمَّ عَادَتِ الْأَرْضُ كَمَا كَانَتْ أَسْرَعَ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ<sup>٣</sup>، وَنَحْنُ عِنْدُنَا<sup>٤</sup> مِنَ الْإِسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، وَحَرْفٌ<sup>٥</sup> عِنْدَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - اسْتَأْثَرَ بِهِ<sup>٦</sup> فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ، وَلَا حَوْلَ<sup>٧</sup> وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ<sup>٨</sup>.

٦١٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ<sup>٩</sup>، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عِمْرَانَ الْقُمِيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ

١. في «بح»: «فإنما».

٢. فقال: خُيِفَ بالرجل وبالقوم، إذا أخذته الأرض ودخل فيها. وَخَسِفَ المكانُ يُخَسِفُ خَسْفًا وَخُسُوفًا: ذهب في الأرض، وَخَسَفَهُ الله تعالى وَخَسَفَ اللهُ به الأرض، أي غاب به فيها، يَتَعَدَّى ولا يَتَعَدَّى. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٦٧ (خسف).

٣. في حاشية «ب»، بس، «بف» والبحار: «العين».

٤. في «ب»، «بح»، بر، بس، «بف» وشرح المازندراني والوافي والبصائر، ص ٢٠٨: «وعندنا نحن».

٥. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار والبصائر، ص ٢٠٨. وفي المطبوع: «واحد».

٦. في «ف»: «- عند الله تبارك وتعالى».

٧. «استأثر به»: انفرده وخصّ به نفسه واستبدّ به. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٨ (أثر).

٨. قال ابن الأثير: «الخَوْلُ هاهنا: الحركة، يقال: حَالَّ الشخصُ يحول إذا تحرّك، المعنى: لا حركة ولا قوة إلا بمشيئة الله تعالى. وقيل: الخَوْل: الحيلة، والأوّل أشبه». النهاية، ج ١، ص ٤٦٢ (حول).

٩. بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢١٠، ح ٨ و ٩، بسندهما عن علي بن الحكم، عن محمد بن الفضيل، عن سعد أبي عمرو الجلاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع تفاوت يسير. وفيه، ص ٢٠٩، ح ٦، بسنده عن علي بن الحكم مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٠٩، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. دلائل الإمامة، ص ٢١٩، مرسلاً، مع تفاوت. راجع: خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٤٦، «الوافي»، ج ٣، ص ٥٦٣، ح ١١١٤؛ البحار، ج ١٤، ص ١١٣، ح ٥.

١٠. الحسين بن سعيد و محمد بن خالد - وهو البرقي - كلاهما من مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى، وورد العنوانان في أسناد كثيرة متعاطفين، انظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٣٨٥ و ٥١١ و ذيل ح ٧٥٩ و ح ٢٠٨٤ و ٢٢٤٤ و ٣١٢٥ و ٣٣٢٢ و ٣٣٣١. وتوسط أيضاً أحمد بن محمد [بن عيسى] بين محمد بن يحيى وبين محمد بن خالد [البرقي] في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٦٣ - ٥٦٤، ص ٦٩٤. فعليه ما ورد

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - لَمْ أَخْظِ اسْمَهُ - قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ عِمْسَى بْنَ مَرْثَمَ عليه السلام أُعْطِيَ خَرْفَيْنِ كَانَ يَفْعَلُ بِهِمَا، وَأُعْطِيَ مُوسَى<sup>١</sup> أَرْبَعَةَ خَرْفٍ، وَأُعْطِيَ إِبْرَاهِيمَ ثَمَانِيَةَ خَرْفٍ، وَأُعْطِيَ نُوحٌ خَمْسَةَ عَشَرَ خَرْفًا، وَأُعْطِيَ آدَمُ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ خَرْفًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ<sup>٢</sup> ذَلِكَ كُلَّهُ لِمُحَمَّدٍ عليه السلام<sup>٣</sup>، وَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ خَرْفًا، أُعْطِيَ مُحَمَّدٌ عليه السلام اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ خَرْفًا، وَحُجِبَ عَنْهُ خَرْفٌ وَاحِدٌ<sup>٤</sup>.

٦١٨ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعَسْكَرِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ خَرْفًا، كَانَ<sup>٥</sup> عِنْدَ أَصَفِ خَرْفٍ<sup>٦</sup>، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَأَنْخَرَتْ<sup>٧</sup>

١. في بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ٢، من نقل الخبر عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن خالد، لا يخلو من خلل.

٢. في «ف»: «وَأَنَّ مُوسَى أُعْطِيَ». ٣. في «ف»: «+ جميع».

٤. في البصائر، ص ٢٠٨، ح ٢: «+ وَأَهْلَ بَيْتِهِ».

٥. هكذا في «ب»، ض، بر، «في «ج» والبصائر، ص ٢٠٨، ح ٢: «أَعْطَى اللَّهُ مُحَمَّدًا». وفي «ف»: «لِمُحَمَّدٍ». وفي المطبوع: «أَعْطَى مُحَمَّدًا».

٦. بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٠٨، ح ٣ و ٤ و ٥ بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٥٢، ح ٢٣١، عن عبد الله بن بشير، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٤، ح ١١١٦: «البحار»، ج ١٣، ص ٣٥٨، ح ٦٥ وفيه قطعة منه؛ وج ١٧، ص ١٣٤، ح ١١.

٧. في «ب»، ف، بر، بف، والبصائر والبحار: «عن أبي الحسن العسكري». وفي «و»، بح: «عن أبي الحسن صاحب العسكري». ٧. في البحار: «+ وإن».

٨. في «ج»: «وكان». وفي «ف» والوافي: «وإنما كان».

٩. في «ج»: «+ واحد».

١٠. «فأنخرقت»، أي شقت، أو تحزكت، من خَزَقَ الْأَرْضَ خَرْقًا، أي جابها وخرقها وشققها. وخرق الأرض يَنْخَرِقُهَا، أي قطعها حتى بلغ أقصاها. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٥ (خرق).

لَهُ الْأَرْضُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَبَأٍ، فَتَنَاولَ غَرْشٌ بَلْقَيْسَ حَتَّى صَيَّرَهُ إِلَى سُلَيْمَانَ، ثُمَّ انْبَسَطَتِ الْأَرْضُ فِي أَقْلٍ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ؛ وَعِنْدَنَا مِنْهُ اثْنَانِ وَ سَبْعُونَ خَرْفًا، وَ خَرْفٌ عِنْدَ اللَّهِ مُسْتَأَيَّرٌ<sup>٢</sup> بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ.<sup>٣</sup>

### ٣٧- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٢٣١ / ١

٦١٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَيْعٍ بْنِ الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ مُجَاشِعٍ، عَنْ مُعَلَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَيْصِ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ عَصَا مُوسَى لَيْدَمَ عليه السلام، فَصَارَتْ إِلَى شُعَيْبٍ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، وَإِنَّهَا لَعِنْدَنَا، وَإِنَّ عَهْدِي بِهَا أَبْنَاءُ، وَ هِيَ خَضْرَاءُ كَهَيْئَتِهَا حِينَ انْتَرَعَتْ مِنْ شَجَرَتِهَا، وَإِنَّهَا لَتَنْطِقُ إِذَا اسْتَنْطِقْتَ، أُعِدَّتْ لِقَائِمِنَا عليه السلام، يَصْنَعُ<sup>٤</sup> بِهَا مَا كَانَ يَصْنَعُ مُوسَى، وَإِنَّهَا لَتَرْوُعُ<sup>٥</sup> وَ تَلْقَفُ<sup>٦</sup>

١. في «ف»؛ «ب»؛ «-»؛ «له».

٢. في الوافي والبصائر: «استأثر».

٣. بصائر الدرجات، ص ٢١١، ح ٣؛ دلائل الإمامة، ص ٢١٩، بسندهما عن معلى بن محمد، مع اختلاف. خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٤٦، مرسلاً، عن علي عليه السلام، مع زيادة واختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٦٣، ح ١١١٥؛ البحار، ج ١٤، ص ١١٣، ح ٦، وفيه إلى قوله: «من طرفه عين».

٤. في «ف»؛ «كان».

٥. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨: «يقال: عهدته، إذا لقيه وأدركه. و«أنفأ» أي مذ ساعة، أي في أول وقت يقرب منها». وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٦ (عهد)؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٥ (أنف).

٦. في «ف»؛ «صنع».

٧. هكذا في «الف»؛ «ب»؛ «ض»؛ «ف»؛ «و»؛ «ي»؛ «بر»؛ «بس»؛ «بف»؛ «المطبوع». وفي «ج»؛ «لتروع» من راع المتعدي. وفي حاشية «ج»؛ «و»؛ «راع»؛ «أفرع»؛ «كروع»؛ «لازم ومتعده». وفي حاشية «بف»؛ «الترويح»؛ «ترسانيد». وقوله: «لتروع»، أو «لتروع»، أي تخوف وتقفز، يقال: راغني الشيء يروع زوعاً: أفرعني، وزوعني مثله. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روع).

٨. «تلقف»، أي تناول بسرعة، تقول: لَقِفْتُ الشيءَ لَقْفَةً لَقْفًا، وَتَلَقَّفْتُهُ لَقْفًا، أي تناولته بسرعة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٨ (لقف).

مَا يَأْفِكُونَ<sup>١</sup>، وَتَصْنَعُ مَا تَوْمَرُ بِهِ<sup>٢</sup>، إِنَّهَا<sup>٣</sup> - حَيْثُ أَقْبَلْتُ - تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ - يَفْتَحُ لَهَا<sup>٤</sup> شُعْبَتَانِ<sup>٥</sup>؛ إِحْدَاهُمَا فِي الْأَرْضِ، وَ الْأُخْرَى فِي السَّقْفِ، وَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا، تَلْقَفُ<sup>٦</sup> مَا يَأْفِكُونَ بِلِسَانِهَا<sup>٧</sup>.

٢ / ٦٢٠. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الشَّامِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْوَاخُ مُوسَى عليه السلام عِنْدَنَا، وَ عَصَا مُوسَى عِنْدَنَا، وَ نَحْنُ وَرَثَتُهُ<sup>١٠</sup> النَّبِيِّينَ»<sup>١١</sup>.

٣ / ٦٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ

١. «يَأْفِكُونَ» أي يكذبون، من الإفك بمعنى الكذب، أو يصرفونه عن وجهه. يقال: أفكك يَأْفِكُكَ أفكاً، إذا صرفه عن الشيء. وقلبه. قال الراغب: «الإفك: كلٌ مصروف عن وجهه الذي يحق أن يكون عليه»، ثم قال: «فاستعمل ذلك في الكذب لما قلناه». راجع: النهاية، ج ١، ص ٥٦؛ المفردات للراغب، ص ٧٩ (أفك).

٢. في كمال الدين: «ما كان يصنع بها موسى بن عمران عليه السلام»، وإنها تصنع ما تومر به بدل «ما كان يصنع - إلى - ما تومر به».

٣. في «ج، ف» والوافي: «وإنها».

٤. في كمال الدين: «ألقيت».

٥. في «ب، ج» وحاشية «ف، ب»، والبحار: «تفتح». وفي «ض» وحاشية «ج، بر»: «يتنج». وفي «يع»: «تنتج».

٦. في «يع»: «- لها». وفي «يس»: «بها».

٧. في الاختصاص: «شفتان». و«الشعبة»: الغصن. وأيضاً: الطائفة من كل شيء والقطعة منه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٥٧ (شعب).

٨. في كمال الدين: «- ما يَأْفِكُونَ يفتح لها - إلى - ذراعاً تلقف».

٩. كمال الدين، ص ٦٧٣، ح ٢٨، بسنده عن محمد بن يحيى. بصائر الدرجات، ص ١٨٣، ح ٣٦، عن سلمة بن الخطاب، مع اختلاف الاختصاص، ص ٢٦٩، عن محمد بن يحيى العطار، عن حمدان بن سليمان، عن عبد الله بن محمد. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤، ح ٦٤ عن محمد بن علي عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٥، ح ١١١٧؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥، ح ١١. ١٠. في البصائر وتفسير العياشي: «ورثنا».

١١. بصائر الدرجات، ص ١٣٩، ذيل ح ٤؛ و ص ١٨٣، ح ٣٢، وفيهما عن أبي محمد، عن عمران بن موسى. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٨، ح ٧٧ عن أبي حمزة. وفي الإرواد، ج ٢، ص ١٨٧، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٥، ح ١١١٨.

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَرَّاسَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، إِنَّ الْقَائِمَ إِذَا قَامَ بِمَكَّتِهِ وَأَرَادَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْكُوفَةِ، نَادَى مُنَادِيهِ: أَلَا لَا يَحْمِلُ<sup>١</sup> أَحَدٌ مِنْكُمْ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا، وَ يَحْمِلُ خَجَرَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام وَ هُوَ وَفَرٌ<sup>٢</sup> بَعِيرٌ، فَلَا يَنْزِلُ مَنْزِلًا إِلَّا أَنْبَعَتْ<sup>٣</sup> عَيْنٌ مِنْهُ، فَمَنْ كَانَ جَائِعًا شَبِعَ، وَ مَنْ كَانَ ظَامِئًا رَوِيَ، فَهُوَ زَادَهُمْ حَتَّى يَنْزِلُوا<sup>٤</sup> النَّجَفَ مِنْ ظَهْرِ الْكُوفَةِ.»<sup>٥</sup>

٦٢٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ<sup>٦</sup> الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ذَاتَ لَيْلَةٍ<sup>٧</sup> بَعْدَ عَتَمَةٍ<sup>٨</sup> وَ هُوَ

١. يجوز فيه النفي أيضاً.

٢. «الوفر»: الجمل الثقيل، أو أعم منه، والجمل: ما يحمل. والجمع: الأوفار. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٣ (وفر).

٣. في «بس، بف»: «انبعث».

٤. في «ف»: «منه عين».

٥. في البصائر: «ظلمان». و«الظمان»: من الظم، وهو العطش. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٦١ (ظماً).

٦. في «و، بر، بف» وشرح المازندراني والبحار: «حتى ينزل». والسياق يقتضي الجمع. وفي البصائر: «حتى نزلوا».

٧. بصائر الدرجات، ص ١٨٨، ح ٥٤، عن محمد بن الحسين. وفي الغيبة للنعمان، ص ٢٣٨، ح ٢٨ و ٢٩؛ وكمال الدين، ص ٦٧٠، ح ١٧، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ١١١٩؛ البحار، ج ١٣، ص ١٨٥، ح ٢٠.

٨. الخبر رواه الصقار في موضعين من بصائر الدرجات، ص ١٧٨، ح ١٣؛ و ص ١٨٨، ح ٥٢، بسندين عن أبي الحصين الأسدي، عن أبي بصير. ولا يبعد في ما نحن فيه أيضاً صحة «أبي الحصين»؛ فإنه هو المذكور في كتب الرجال، وطبقته تلازم الرواية عن أبي بصير. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٦، الرقم ٤٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢١١، الرقم ٢٧٤٧.

٩. في البصائر: «+ على أصحابه».

١٠. في البصائر: «+ وهم في الرحبة». وفي العين: «العتمة: الثلث الأول من الليل بعد غيوبه الشفق». وفي الصحاح: «العتمة: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٩ (عتم).

٢٣٢/١ يَقُولُ - هَمِّمَةٌ هَمِّمَةٌ<sup>١</sup>، وَ لَيْلَةٌ مُظْلِمَةٌ -: خَرَجَ عَلَيْكُمْ الْإِمَامُ عَلَيْهِ قَمِيصُ آدَمَ، وَ فِي يَدِهِ خَاتَمُ سُلَيْمَانَ وَ عَصَا مُوسَى ﷺ<sup>٢</sup>.

٦٢٣ / ٥. مُحَمَّدٌ<sup>٣</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السُّرَّاجِ، عَنْ بَشِيرٍ<sup>٤</sup> بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أُتَدْرِي مَا كَانَ قَمِيصُ يُونُسَ ﷺ؟»<sup>٥</sup>. قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ لَمَّا أُوقِدَتْ لَهُ النَّارُ، أَتَاهُ جَبْرَائِيلُ ﷺ بِثَوْبٍ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ، فَالْتَبَسَهُ إِتَاهُ، فَلَمْ يَضُرَّهُ مَعَهُ حَرٌّ وَ لَا بَرْدٌ، فَلَمَّا حَضَرَ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْتُ، جَعَلَهُ فِي تَمِيمَةٍ<sup>٦</sup> وَ عَلَّقَهُ عَلَى إِسْحَاقَ، وَ عَلَّقَهُ إِسْحَاقُ عَلَى يَعْقُوبَ، فَلَمَّا وُلِدَ<sup>٧</sup> يُونُسَ ﷺ عَلَّقَهُ عَلَيْهِ، فَكَانَ فِي عَضْدِهِ<sup>٨</sup> حَتَّى كَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، فَلَمَّا أُخْرِجَهُ يُونُسَ بِمَضْرٍ مِنَ التَّمِيمَةِ، وَجَدَ يَعْقُوبَ رِيحَهُ، وَ هُوَ قَوْلُهُ: «إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُونُسَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدَنِي»<sup>٩</sup> فَهُوَ

١. في البصائر: - «هممة» الثاني. و «الهممة»: الصوت الخفي، أو ترديد الصوت في الصدر، أو الكلام الخفي لا يُفْهَمُ. وقال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٣٩: «والثاني تأكيد الأول، وهما من كلام أبي جعفر ﷺ، وكذا قوله: وليلة مظلمة، أي والحال أن الليلة مظلمة، أو في ليلة مظلمة. ويمكن أن يكون هممة ثانياً من كلام أمير المؤمنين فتكون مرفوعة، أو كلتاها من كلامه ﷺ على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي هممة وليلة مظلمة مقرونتان، أو ينصب ليلة كقولهم: كل رجل وضيعته». وراجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٢٢ (همم).

٢. بصائر الدرجات، ص ١٧٨، ح ١٣، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن أبي الحصين الأسدي. وفيه، ص ١٨٨، ح ٥٢، بسند آخر عن أبي الحصين الأسدي. كمال الدين، ص ١٤٣، من دون الإسناد إلى المعصوم، وفيه: «فروي أن القائم ﷺ إذا خرج يكون عليه قميص يوسف ومعه عصا موسى وخاتم سليمان ﷺ». «الوافي»، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ١١٢٠؛ البحار، ج ١٤، ص ٨١، ح ٢٤.

٣. في «ألف، ب، ج» وحاشية «ض، بح»: «+» «بن يحيى».

٤. في «ألف، ب»: «بشير».

٥. في تفسير القمي: «فلم يصبه».

٦. «التيممة»: غرزة تعلق على الإنسان. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٨ «تمم».

٧. في «ب»: «أولده».

٨. في تفسير القمي: «عقه».

٩. يوسف (١٢): ٩٤. و «تُفَنِّدُونِي» أي تنسبونني إلى الفند، وهو ضعف العقل والرأي يحدث من الهرم. »

ذَلِكَ الْقَمِيصُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ<sup>٢</sup> مِنَ الْجَنَّةِ.

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَإِلَى مَنْ صَارَ ذَلِكَ الْقَمِيصُ؟ قَالَ: «إِلَى أَهْلِهِ<sup>٣</sup>». ثُمَّ قَالَ: «كُلُّ نَبِيٍّ وَرِثَ عِلْمًا أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدْ انْتَهَى<sup>٤</sup> إِلَى آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ».

### ٣٨- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ مَتَاعِهِ

١ / ٦٢٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ سَعِيدِ السَّمَّانِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنَ الرِّبَاطِيِّينَ، فَقَالَ لَهُ: أَمَّا إِيَّاكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «لَا».

راجع: المفردات، ص ٣٨٦؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٦٧.

١. في «بس»: «ذاك».

٢. في «ف» و تفسير العياشي، ص ١٩٣ و تفسير القمي وكمال الدين، ص ١٤٢ و ٦٧٤: - «الله».

٣. في كمال الدين، ص ٦٧٤: + «وهو مع قائمنا إذا خرج».

٤. أي ذلك الموروث أو المورث.

٥. بعض الدرجات، ص ١٨٩، ح ٥٨، عن محمد بن الحسين؛ كمال الدين، ص ٦٧٤، ح ٢٩ بسنده عن محمد بن يحيى؛ و ص ١٤٢، ح ١٠، بسنده عن محمد بن يحيى، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن محمد بن أورمة، عن محمد بن إسماعيل. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٥٤، بسنده عن إسماعيل السراج، عن يونس بن يعقوب، عن المفضل الجعفي؛ علل الشرائع، ص ٥٣، ح ٢، بسنده عن محمد بن إسماعيل السراج، عن بشر بن جعفر، عن مفضل الجعفي. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٩٣، ح ٧١، عن المفضل الجعفي؛ وفيه، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٧٣، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع رفعه بإسناد له، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ١١٢١.

٦. في «ف» والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢ والإرشاد: «طاعته».

٧. «فقال: لا»، أجاب بذلك تقيّة، أو على سبيل التورية. والمراد أنه ليس في بني فلان من أولاد علي عليه السلام إمام مفترض الطاعة، أو أنه ليس فينا إمام مفترض الطاعة بزعمكم، أو ليس فينا إمام لابد له من الخروج بالسيف بزعمكم، فيخرج بذلك عن الكذب. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٧٠؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٤١.



قَالَ: فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَخْبَرْنَا عَنْكَ الثَّقَاتُ أَنَّكَ تُفْتِي وَتَقُولُ بِهِ<sup>٢</sup>، وَتُسَمِّيهِمْ لَكَ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ، وَهُمْ أَضْحَابٌ وَرَعَ وَتَشْمِيرٌ<sup>٣</sup>، وَهُمْ يَمْنَنُ لَا يَكْذِبُ<sup>٤</sup>، فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، وَقَالَ<sup>٦</sup>: «مَا أَمَرْتَهُمْ بِهَذَا»<sup>٧</sup>، فَلَمَّا رَأَىا الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ خَرَجَا. ٢٣٣/١

فَقَالَ لِي: «أَتَعْرِفُ هَذَيْنِ؟»، قُلْتُ<sup>٨</sup>: نَعَمْ، هُمَا مِنْ أَهْلِ سَوْقِنَا، وَهُمَا<sup>٩</sup> مِنْ الزَّيْدِيَّةِ، وَهُمَا<sup>١٠</sup> يَزْعُمَانِ أَنَّ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ<sup>١١</sup>، فَقَالَ: «كَذَبَا لَعْنَهُمَا اللَّهُ - وَاللَّهُ<sup>١٢</sup> مَا رَأَى عِنْدَ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بَعِيْنِيهِ، وَ لَا يُوَاجِدُهُ مِنْ عَيْنِيهِ، وَ لَا رَأَى أَبُوهُ، اللَّهُمَّ! إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأَى<sup>١٣</sup> عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةٌ<sup>١٤</sup> فِي مَقْبِضِهِ<sup>١٥</sup>؟ وَ مَا أَثَرُ<sup>١٦</sup> فِي مَوْضِعِ مَضْرِبِهِ<sup>١٧</sup>؟»

١. في «ض»: «يح، بر، بس»: - «وتقر».

٢. في «ض»: «بهم». و «تقول به» أي بآن فيكم إماماً مفترض الطاعة.

٣. التشمير في الأمر: السرعة فيه والخفة. وشمّر ثوبه: رفعه. ومنه قيل: شمر في العبادة إذا اجتهد وبالغ. وفي الوافي: «ويكنى به عن التقوى والطهارة». وراجع: المصباح المنير، ص ٢٢٢ (شمر).

٤. في حاشية «بر» والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «ولا يكذبون». وفي مرآة العقول: «ولا يكذب، على بناء المجزوء المعلوم، أو على بناء التفعيل المجهول».

٥. هكذا في النسخ التي قبلت وشرح المازندراني والوافي والبصائر ص ١٧٤، ح ٢ والإرشاد. وفي المطبوع: «فقال».

٦. في مرآة العقول: «ما أمرتهم بهذا، فيه أيضاً تورية؛ لأنه ﷺ كان أمرهم بالتقية ولم يأمرهم بالإذاعة عند المخالفين، لكن ظاهره يوم إنكار أصل القول».

٧. في «بف»: «فقلت».

٨. في «ف»: «وهما».

٩. في حاشية «ض»: «+ بن حسن بن علي ﷺ». وفي الإرشاد: «+ بن الحسن».

١٠. في «ج»: «والله».

١١. المراد أنهما لم يريا رؤية كاملة يوجب العلم بعلاماته وصفاته، فضلاً عن أن يكون عندهما. مرآة العقول، ج ٣، ص ٤١.

١٢. في «ب»: «علامته».

١٣. في «ب»: «علامته».

١٤. «مقبض السيف»، وزان مسجد، وفتح الباء لغة، وهو حيث يقبض باليد. المصباح المنير، ص ٤٨٨ (قبض).

١٥. في حاشية «بر»: «الأثر».

١٦. «مضرب السيف»، بفتح الراء وكسرهما: المكان الذي يضرب به منه، وقد يؤث بالهاء، فيقال: مضربة

وَإِنَّ عِنْدِي لَسَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ دِرْعَهُ  
وَلَامَتَهُ<sup>١</sup> وَمِغْفَرَهُ<sup>٢</sup>، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةُ<sup>٣</sup> فِي دِرْعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَإِنَّ عِنْدِي  
لَرَايَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُغْلَبَةِ<sup>٤</sup>، وَإِنَّ عِنْدِي أَلْوَاخَ مُوسَى وَعَصَاهُ، وَإِنَّ  
عِنْدِي لِحَاتَمَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ ﷺ، وَإِنَّ عِنْدِي الطُّسْتُ<sup>٥</sup> الَّذِي كَانَ مُوسَى يَقْرُبُ بِهِ<sup>٦</sup>  
الْقُرْبَانَ، وَإِنَّ عِنْدِي الْإِسْمَ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ  
وَالْمُشْرِكِينَ، لَمْ يَصِلْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ نَشَابَةٌ<sup>٧</sup>، وَإِنَّ عِنْدِي لِمِثْلَ<sup>٨</sup> الَّذِي

١. بالوجهين أيضاً. المصباح المنير، ص ٣٥٩ (ضرب).

١. في «ب»: «لأتمته». و«اللائمة» مهموزة: الدِرْعُ؛ وقيل: ضرب من الدرع. وقيل: السلاح. ولأتمته الحرب: أداؤه.  
وقد يترك الهمز تخفيفاً. النهاية، ج ٤، ص ٢٢٠ (لأم).

٢. «المِغْفَرُ» و«المِغْفَرَةُ» و«الغفارة»: زَرَدٌ - أي دِرْعٌ منسوجة يتداخل بعضها في بعض - ينسج من الدروع على قدر  
الرأس يلبس تحت القلنسوة، وقيل: هو رَفْرَفُ البِيضَةِ، وقيل: هو خَلْقٌ يَقْتَنِعُ به المتسلح. قال ابن شميل:  
المِغْفَرُ حَلَقٌ يجعلها الرجل أسفل البِيضَةِ تُشْتَبِعُ على العنق فتقيه. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥،  
ص ٢٦ (غفر). ٣. في «ب»: «علامته».

٤. هكذا في «ب»، و«». وفي أكثر النسخ ما ليس ينافية. وهو مقتضى السياق؛ لصيرورته ظاهراً صفة للراية، واسم  
الآلة لا يمكن أن يكون صفة لخلقه عن الضمير إلا أن صار علماً للراية. وفي «ج»: «المُغْلَبَةُ»، ولكن ما جاء باب  
الإفعال من هذه المادة. وفي المطبوع: «المِغْلَبَةُ». و«المُغْلَبَةُ»: اسم فاعل من باب التفعيل، أو اسم مفعول منه،  
أي الذي يُغْلَبُ كثيراً، وأيضاً: الذي يُحْكَمُ له بالغلبة، ضدّ، أو اسم آلة كمكحلة من الغلبة. وفي شرح  
المازندراني: «وأما القول بأنها اسم فاعل من أغلب فالظاهر أنه تصحيف». وقال الفيض في الوافي: «كانها اسم  
إحدى راياته؛ فإنه ﷺ كان يسمي ثيابه ودوابه وأمتعه». وراجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٧٦ (غلب).

٥. «الطُّسْتُ»، أصلها الطس، فأبدل من إحدى السينين تاء للاشتغال، وحُكي بالشين المعجمة، وهي أعجمية  
معربة، ولهذا قال الأزهرى: «هي دخيلة في كلام العرب؛ لأن التاء والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية». راجع:  
المصباح المنير، ص ٣٧٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٢ (طست).

٦. في الوافي: «بها».

٧. «نُشَابَةٌ»: واحدة النُشَابِ، وهي السهام، من نُشِبَ الشيء في الشيء نُشُوباً، أي عَلِقَ فيه، وأنشبت أنا فيه، أي  
أعلقته، فانتشبت. وقال المطرزي: «التَّيْلُ: السهام العربية، اسم مفرد للفظ مجموع المعنى، وجمعه: نِبال.  
والنُشَابُ: التركية، الواحدة: النُشَابَةُ». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٤ (نشب)؛ المغرب، ص ٤٤٠ «نبل».

٨. في حاشية «بر»: «+ التابوت».

جاءت به الملائكة<sup>١</sup>.

وَمَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا كَمَثَلِ<sup>٢</sup> التَّائِبِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي<sup>٣</sup> أَيِّ أَهْلِ بَيْتٍ وَجَدَ التَّائِبُ عَلَى أَبْوَابِهِمْ<sup>٤</sup> أَوْتُوا النُّبُوَّةَ، وَمَنْ<sup>٥</sup> صَارَ إِلَيْهِ السِّلَاحُ مِنَّا أَوْتِيَ الْإِمَامَةَ، وَلَقَدْ لَبَسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيطًا<sup>٦</sup>، وَلَبِسْتُهَا أَنَا، فَكَانَتْ وَكَانَتْ<sup>٧</sup>، وَقَائِمُنَا مَنْ إِذَا لَبِسَهَا مَلَأَهَا<sup>٨</sup>، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.<sup>٩</sup>

٢٣٤/١ ٦٢٥ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَغَيْنَ، قَالَ:

١. في حاشية «بر» والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «+ وتحمله». وقوله ﷺ: «لمثل الذي جاءت به الملائكة» يعني ما يشبه ذلك وما هو نظيره. لعله ﷺ أشار بذلك إلى ما أخبر الله عنه في القرآن البقرة (٢): (٢٤٨) بقوله: «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّائِبُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ». الوافي، ج ٣، ص ٥٦٩.

٢. في البحار والكافي، ح ٦٣٣ والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «مثل».

٣. في البحار والكافي، ح ٦٣٣: «وفي».

٤. في «ف»: «وجدوا». وفي البصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «وقف».

٥. في البحار والكافي، ح ٦٣٣: «بابهم». ٦. في البحار والكافي، ح ٦٣٣: «فمن».

٧. في «بس»: «خُطِيطًا» على صيغة التصغير. وفي شرح المازندراني: «الخطيط والخطيطة: الطريق. وهذا كناية عن طولها وعدم توافقها لقامته المقدسة». وراجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٨٧ (خطط).

٨. أي قد تصل إلى الأرض وقد لا تصل، يعني لم تختلف عليّ وأبي اختلافًا محسوسًا ذا قدر. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢.

٩. «ملأها»، أي لم يفضل عنه ولم يقصر، وكان موافقاً لبدنه. امرأة العقول، ج ٣، ص ٤٣.

١٠. الكافي، كتاب الحجّة، باب أن مثل سلاح رسول الله ﷺ...، ح ٦٣٣، وفيه من قوله: «مثل السلاح فينا» إلى قوله: «أوتي الإمامة». وفي بصائر الدرجات، ص ١٧٤، ح ٢، عن أحمد بن محمد: «الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٨٧، بسنده عن معاوية بن وهب. وفي بصائر الدرجات، ص ١٧٤، ح ١، من قوله: «أَنَّ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ» مع اختلاف؛ و«ص ١٧٥، ح ٤، مع اختلاف يسير؛ و«ص ١٨٣، ح ٣١، من قوله: «أَنَّ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ» إلى قوله: «بَلَا أَنْ يَكُونَ رَأَى عِنْدَهُ» مع اختلاف يسير، وفي كلّها بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٦، ح ١٣٥، عن سليمان بن هارون. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٧٧، ح ٦. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٨، ح ١١٢٢؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ١٨.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «عِنْدِي سِلَاحُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام لَا أُتَارَعُ فِيهِ».  
 ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ السِّلَاحَ مَذْقُوعٌ عَنْهُ<sup>١</sup>، لَوْ وَضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقِ اللَّهِ لَكَانَ خَيْرَهُمْ». ثُمَّ  
 قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ يَصِيرُ إِلَى مَنْ يَلْوِي<sup>٢</sup> لَهُ الْحَنَكَ، فَإِذَا كَانَتْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ الْمَشِينَةُ  
 خَرَجَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: مَا هَذَا الَّذِي كَانَ<sup>٣</sup>؟ وَ يَضَعُ اللَّهُ لَهُ يَدًا عَلَى رَأْسِ رَعِيَّتِهِ<sup>٤</sup>»  
 ٦٦٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،  
 عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:  
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ<sup>٥</sup>: «تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَتَاعِ<sup>٦</sup> سِنْفًا  
 وَ دِرْعًا<sup>٧</sup> وَ عَنَزَةً<sup>٨</sup>.....»

١. أي تدفع عنه الآفات مثل أن يسرق أو يغصب أو يكسر أو يستعمله غير أهله. الوافي، ج ٣، ص ٥٧١.
٢. يقال: ألوى الرجل برأسه ولوى رأسه، أي أمال وأعرض. وألوى رأسه ولوى برأسه، أي أماله من جانب إلى جانب. ويقرأ بالتشديد للمبالغة. ويقال: لويث الحبل: فتلته. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٦٤ (لوى). وفي قوله: «إلى من يلوى له الحنك» قال في الوافي: «كنى به عن الانقياد والطاعة، والمراد به القائم عليه السلام». وقال في المرأة: «والأظهر عندي أنه إشارة إلى إنكار الناس لوجوده وظهوره، والاستهزاء بالقائلين له، أو حنك الإنسان غيظاً أو حقاً به بعد ظهوره، وكلاهما شائع في العرب. وقيل: كناية عن الإطاعة والانقياد جبراً. وقيل: أي يتكلم عنه. وقيل: أصحابه محنكون؛ ولا يخفى بعده. وعلى التقادير المراد به القائم عليه السلام».
٣. في مرآة العقول: «ما هذا الذي كان، تعجب من قضاياه وأحكامه القريبية وسفك دماء المخالفين، أو من قهره واستيلائه. ويحتمل على الأول أن تكون «ما» نافية، أي ليس هذا المملك مثل الذي كان في زمن الرسول وسائر الأئمة صلوات الله عليهم».
٤. بصائر الدرجات، ص ١٨٤، ح ٣٩، و ص ١٨٦، ح ٤٦، وفيه إلى قوله: «إلى من يلوى له الحنك»، وفيها بسند آخر عن حماد بن عثمان. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٨، مرسلاً عن عبد الأعلى بن أعين. الوافي، ج ٣، ص ٥٧١، ح ١١٢٤.
٥. في «ص»: «- قال».
٦. في «ب»، «ف»، «بس»، وحاشية «بر»: «من». وفي البصائر: «عن».
٧. «المتاع» في اللغة: كل ما يتنفع به كالطعام واللبز وأثاث البيت، وأصل المتاع ما يتبلىع به من الزاد، وهو اسم من تثنته، إذا أعطيت ذلك. المصباح المنير، ص ٥٦٢ (متع).
٨. في «ف»: «درعاً وسيفاً».
٩. قال الجوهري: «العنزة: أطول من العصا وأقصر من الرمح، وفيه رُج كزج الرمح». وقال ابن الأثير: «

وَزَحَلَا وَبَقَلَتَهُ الشَّهْبَاءُ<sup>٢</sup>، فَوَرِثَ<sup>٣</sup> ذَلِكَ كُلَّهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>٤</sup>.

٦٢٧ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، قَالَ: «لَيْسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ الْفُضُولِ<sup>٥</sup>، فَخَطَّتْ،

وَلَبِسَتْهَا أَنَا فَفَضَّلْتُ<sup>٦</sup>».

٦٢٨ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عِيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>:

«العزة مثل نصف الرمح، أو أكبر شيئاً، وفيها سنان مثل سنان الرمح. والزُج: الحديدة التي في أسفل الرمح ويقال له السنان، وهو نصل الرمح». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٨٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠٨ (عنز).

١. «الزُخْلُ»: كل شيء يُعَدُّ للرحيل من وعاء للمتع، ومَرْكَبٌ للبعير، وَرَسَنٌ، وجُلَسٌ وهو ما يوضع على ظهر الدابة تحت السرج أو الزُخْل. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٢ (رحل).

٢. «بلغته الشهباء»، أي الغالب بياضها على سوادها، من الشَّهَب. وهو مصدر من باب تَعَيَّبَ، وهو أن يغلب البياض السواد، والاسم الشَّهْبَةُ، ويغلُّ أشهب، وبغلة شهباء. راجع: المصباح المنير، ص ٣٢٤ (شهب).

٣. في «بح»: «فورث».

٤. بصائر الدرجات، ص ١٨٦، ح ٤٤؛ ص ١٨٨، ح ٥٣، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٧١، ح ١١٢٥.

٥. قال ابن الأثير: «وفيه: أنَّ اسم درعه - عليه الصلاة والسلام - كانت ذات الفضول، وقيل ذو الفضول لفضله كان فيها وسعة». النهاية، ج ٣، ص ٤٥٦ (فضل).

٦. في الوافي: «ففضلت بصيغة المتكلم، أي كنت أفضل منها؛ ليطابق الخبر السابق». وفي البصائر ص ١٨٦: «لست أنا فكان وكان» بدل «لبستها أنا فضلت». وفي البصائر، ص ١٧٧: «لبس، أي درع رسول الله ﷺ ذات الفضول، فجرحها على الأرض هنا».

٧. بصائر الدرجات، ص ١٨٦، ح ٤٩، بسنده عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله<sup>٥</sup>. وفيه، ص ١٧٧، ح ٩، بسند آخر. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٠، ح ١١٢٣.

٨. الخبر رواه الصَّغَرُ في بصائر الدرجات، ص ١٨٠، ح ٢١؛ والصدوق في الأمالي، ص ٢٨٩، المجلس ٤٨، ح ١٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٠، ح ١٩٥. وفي الجميع: «أحمد بن عبد الله»، فيحتمل وقوع التحريف في ما نحن فيه وأنَّ الصواب هو «أحمد بن عبد الله».

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ ذِي الْفَقَارِ<sup>١</sup> سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام: مِنْ أَيْنَ هُوَ؟

قَالَ: «هَبَطَ بِهِ جَبْرَيْلٌ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَكَانَتْ جَلِيَّتُهُ<sup>٢</sup> مِنْ فِضَّةٍ وَهُوَ عِنْدِي»<sup>٣</sup>.

٦٢٩ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ٢٣٥ / ١

مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: «السَّلَاحُ مَوْضُوعٌ عِنْدَنَا، مَذْفُوعٌ عَنْهُ، لَوْ وُضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقِ اللَّهِ لَكَانَ<sup>٥</sup> خَيْرَهُمْ، لَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ حَيْثُ بَنَى<sup>٦</sup> بِالثَّقَفِيَّةِ<sup>٧</sup> - وَكَانَ قَدْ شَقَّ

ثم إنه يحتمل أن يكون أحمد بن عبد الله هو أحمد بن عبد الله ابن خاتبة الكرخي الذي عُذَّ من أصحاب الرضا عليه السلام، وكان له إليه عليه السلام مكاتبة. راجع: رجال البرقي، ص ٥٥؛ رجال النجاشي، ص ٩١، الرقم ٢٢٦، وص ٣٤٦، الرقم ٩٣٥.

١. «ذو الفقار»: اسم سيف رسول الله عليه السلام؛ لأنه كان فيه خُفَرٌ صفار حسان. والمفقّر من السيوف: الذي فيه خُرُوز مطمّنة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٤ (فقر). ٢. في البصائر، ص ١٨٠: «حلقته».

٣. بصائر الدرجات، ص ١٨٠، ح ٢١، عن عبد الله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله؛ وفي الأمالي للصديق، ص ٢٨٩، المجلس ٤٨، ح ١٠، وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٠، ح ١٩٥. بسنده فيهما عن محمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله. بصائر الدرجات، ص ١٨٩، ح ٥٧، بسند آخر، مع زيادة في أوله؛ الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٠٦، بسند آخر مع تفاوت يسير. راجع: علل الشرائع، ص ١٦٠، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٦٣، ح ١٢. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢، ح ١١٢٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥١١، ح ٤٣١٩، ح ٣؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٤، ح ٦٠.

٤. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٨١، ح ٢٥، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي إبراهيم عليه السلام من دون توسط «محمد بن حكيمة» بينهما، لكن المذكور في بعض نسخه «يونس بن عبد الرحمن»، عن محمد بن حكيمة، عن أبي إبراهيم عليه السلام.

٥. هكذا في «ج»، ض، ف، وتقتضيه العربية. وفي المطبوع وسائر النسخ: «كان».

٦. قال ابن الأثير: «الابتناء والبناء: الدخول بالزوجة، والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها، فيقال: بنى الرجل على أهله». النهاية، ج ١، ص ١٥٨ (بنا).

٧. «الثَّقَفِيَّة»: نسبة إلى ثَقِيف، وهو أبو قبيلة من هَوازِن، واسمه قَسِي، والنساء للتأنيث. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٤ (تقف).

٨. في «ب، بر، بف»، والوافي: «وقد كان». وفي «ف» - «قد».

لَهُ<sup>١</sup> فِي الْجِدَارِ - فَتَجَدَّ<sup>٢</sup> الْبَيْتُ، فَلَمَّا كَانَتْ<sup>٣</sup> صَبِيحَةُ غَرْسِهِ رَمَى بِبَصَرِهِ<sup>٤</sup>، فَرَأَى حَذْوَهُ<sup>٥</sup> خَمْسَةَ عَشَرَ مِسْمَارًا، فَفَزِعَ لِذَلِكَ<sup>٦</sup>، وَقَالَ لَهَا: تَحْوَلِي؛ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو مَوَالِيَّ<sup>٧</sup> فِي حَاجَةٍ، فَكَشَطَهُ<sup>٨</sup>، فَمَا مِنْهَا مِسْمَارٌ إِلَّا وَجَدَهُ<sup>٩</sup> مُضْرَفًا<sup>١٠</sup> طَرَفُهُ عَنِ السَّيْفِ، وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْهَا<sup>١١</sup> شَيْءٌ<sup>١٢</sup>.

٦٣٠ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حُجْرٍ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّا يَتَحَدَّثُ<sup>١٣</sup> النَّاسُ أَنَّهُ دُفِعَتْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ صَحِيفَةٌ مَخْتُومَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَمَّا قَبِضَ، وَرِثَ عَلَيَّ عليه السلام عِلْمَهُ وَبِسَلَاخِهِ وَمَا<sup>١٤</sup> هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحَسَنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَلَمَّا خَشِينَا أَنْ تُغْشَى<sup>١٥</sup>

١. في «ف» - «له». و«قد شقَّ له» أي للسلاح وحفظه.

٢. قوله: «فَتَجَدَّ»، أي قُرِئَ، من التجديد بمعنى التزيين، يقال: بيت مُتَجَدَّدٌ، أي: مُزِينٌ؛ أي زَيْنَ له ظاهر الجدار بعد إخفاء السلاح فيه، أو زَيْنَ البيت للرفاف. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨ (نجد).

٣. في «بس» بفتح، والبصائر: «كان».

٤. في حاشية «ف»: «ينظره».

٥. في البصائر: «ورأى في جدره» بدل «فرأى حذوه». و«حذوه» أي بحذاء السلاح أو الشق.

٦. في الوافي: «فَفَزِعَ لذلك، أي خاف أن يكون السيف قد انكسر».

٧. في «ج» ض، ف، بر، بس، بفتح، والوافي: «+ لي».

٨. «فَكَشَطَهُ»، أي كَشَفَ عن السيف، من الكشط، وهو رفعك شيئاً عن شيءٍ قد غشاه. راجع: القاموس المحيط،

ج ١، ص ٩٢٣ (كشط). ٩. في «ألف»: «وجد».

١٠. في «بج» والبصائر: «مصرفاً». ١١. في «بف»: «منها إليه».

١٢. بصائر الدرجات، ص ١٨١، ح ٢٥، عن عبدالله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي إبراهيم عليه السلام، الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢، ح ١١٢٦.

١٣. في «ض»: «تحدث». وفي «بج»: «يحدث».

١٤. في «ب» بر: «+ كان».

١٥. في الوافي: «تغشى». وقوله: «تُغْشَى»، أي تُهْلَك، أو تُؤْتَى وتُغْلَبُ فَيُؤْخَذُ مَنَّا. تقول: غَشِيَتْ غُشْيَانًا، أي جاءه، وَغَشِيَتْ الرجل بالوسط، أي ضربته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٧ (غشا).

استودعها<sup>١</sup> أُمّ سلمة، ثُمَّ قَبِضَهَا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيَّ بِنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام.

قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، ثُمَّ صَارَ إِلَى أَبِيكَ، ثُمَّ انْتَهَى إِلَيْكَ، وَ صَارَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

٦٣١ / ٨. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ

٢٣٦ / ١

عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَمَّا يَتَخَذُ النَّاسُ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ صَحِيفَةً مَخْتُومَةً،

فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَمَّا قَبِضَ وَرِثَ عَلَيَّ عليه السلام عِلْمَهُ وَ سِلَاحَهُ وَ مَا هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحَسَنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام».

قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ صَارَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى ابْنِهِ<sup>٤</sup>، ثُمَّ انْتَهَى إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ».

٦٣٢ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>٦</sup> وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ

الْوَلِيدِ شَبَابِ الصُّبَيْرِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْوَفَاةُ، دَعَا الْعَبَّاسَ بْنَ

١. في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: استودعنا، بصيغة المتكلم مع الغير، وهو الأظهر». و«استودعها» يعني الحسين عليه السلام حين أراد التوجه إلى العراق. وفي البصائر: «فلما خشي أن يُفْتَسَ استودعها أُمّ سلمة».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٧٧، ح ١٠، عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٣، ح ١١٢٩.

٣. في «ض»: «تحدث». وفي «بس»: «تحدث». وقال في الوافي: «كانه سأله عن المکتوب في الصحيفة المستودعة، فأجابه عليه السلام بأنها كانت مشتملة على علم وكان معها أشياء أخرى. وهذه الصحيفة غير الكتاب الملفوف والوصية الظاهرة اللذين استودعهما الحسين عليه السلام عند ابنته الكبرى فاطمة بكر بلاء».

٤. في البصائر: «أبيك».

٥. بصائر الدرجات، ص ١٨٦، ح ٤٥، عن أحمد بن محمد بن عيسى. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٩، مرسلًا، عن عمر بن أبان. وراجع: الغيبة للنعمان، ص ٥٣، ح ٤. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٤، ح ١١٣٠.

٦. هكذا في «ب»، «ض» وحاشية بدر الدين والبحار. وفي «ألف»، ج، ف، و، بح، بر، بس، بف، والمطبوع: «محمد بن الحسين». والصواب ما أنبأه كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠ و ٥٢٥.



عَبْدِ الْمُطَلِّبِ وَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لِلْعَبَّاسِ: يَا عَمَّ مُحَمَّدٍ، تَأْخُذُ تَرَاثَ<sup>١</sup> مُحَمَّدٍ، وَ تَقْضِي دَيْنَهُ، وَ تُنْجِزُ<sup>٢</sup> عِدَاتِهِ<sup>٣</sup>؟ فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي<sup>٤</sup>، شَيْخٌ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، مَنْ يُطِيقُكَ<sup>٥</sup> وَ أَنْتَ تَبَارِي الرِّيحِ<sup>٦</sup>.

قَالَ: «فَأَطْرَقَ<sup>٧</sup> عليه السلام هَنِيئَةً<sup>٨</sup>، ثُمَّ قَالَ: يَا عَبَّاسُ، أَ تَأْخُذُ تَرَاثَ مُحَمَّدٍ، وَ تُنْجِزُ عِدَاتِهِ وَ تَقْضِي دَيْنَهُ؟ فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، شَيْخٌ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، وَ أَنْتَ تَبَارِي الرِّيحِ.

قَالَ: أَمَا إِنِّي سَأُعْطِيهَا مَنْ يَأْخُذُهَا بِحَقِّهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيُّ، يَا أَخَا مُحَمَّدٍ، أَتُنْجِزُ

١. «التراث»: الإرث، والناء والهمزة بدل من الواو. المصباح المنير، ص ٦٥٤ (ورث).
٢. «تنجز»: تحضر وتفي. يقال: نَجَزَ يُنْجِزُ نَجْزاً، إِذَا حَصَلَ وَخَصَّرَ، وَأَنْجَزَ وَعَدَهُ، إِذَا أَحْضَرَهُ. ويقال أيضاً: أَنْجَزَ الرَّعْدُ، أَي وَفَى بِهِ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٢٤ (نجز).
٣. في حاشية «ج»: «تنجز عداته و تقضي دينه». و«العِدَات»: جمع العدة، وهي الوُعد، والهَاء عوض من الواو، ولا يجمع الوُعد. الصحيح، ج ٢، ص ٥٥١ (وعد).
٤. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «بأبي». وفي «ب، ج، ف، بر، بس، بف» والعلل: - «بأبي أنت وأُمِّي». وفي حاشية «بف»: «فقال: بأبي أنت وأُمِّي» بدل «فرد عليه - إلى - أُمِّي».
٥. «يطيقك»، أي يطيق ويقدر على أداء حقوقك؛ من الإطاقة بمعنى القدرة على الشيء. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٧٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٢ (طوق).
٦. «تباري الريح»، أي تعارضه. يقال: فلان يباري فلاناً، أي يعارضه ويفعل مثل فعله ليعجزه، وهما يتباريان، وفلان يباري الريح جوداً وسخاءً، أو تسابقه. والريح مشهورة بكثرة السخاء؛ لسياق السحاب والأعطار، وترويح القلوب، وترقيق الهواء وغيرها من المنافع. كنى به عن علو هتته. وفي مرآة العقول: «وهذا المثل مشهور بين العرب والمعجم». وراجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٧٢ (برى).
٧. في «ب، بر، بف» وحاشية «ج» والوافي: «+ رسول الله». يقال: أطرق الرجل، إِذَا سَكَتَ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ. وأطرق، أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض. فالمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. الصحيح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).
٨. قال الفيومي: الْهَنْ: كناية عن كل اسم جنس، والأُنثى هَنْةٌ، ولأما محذوفة، ففي لغة هي هاء فيصغر على هَيْئَةٍ، ومنه يقال: مكث هَيْئَةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واو فيصغر في المؤنث على هَيْئَةٍ، والهمز خطأ؛ إِذ لا وجه له. وجعلها المجلسي تصغير هَيْو بمعنى الوقت، والتأنيث باعتبار ساعة. راجع: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن).

عِدَاتٍ مُحَمَّدٍ، وَ تَقْضِي دَيْنَهُ، وَ تَقْبِضُ<sup>١</sup> ثَرَانَهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي، ذَاكَ عَلَيَّ وَلِي، قَالَ: فَتَنْظَرْتُ إِلَيْهِ حَتَّى نَزَعَ خَاتَمَهُ مِنْ إِصْبَعِهِ، فَقَالَ: تَخْتَمُ بِهِذَا فِي خِيَاتِي، قَالَ: فَتَنْظَرْتُ إِلَى الْخَاتَمِ<sup>٢</sup> حِينَ وَضَعْتَهُ فِي إِصْبَعِي<sup>٣</sup>، فَتَمَنَيْتُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَرَكَ الْخَاتَمَ.

ثُمَّ صَاحَ: يَا بِلَالُ، عَلَيَّ بِالْمِغْفَرِ<sup>٤</sup> وَ الدَّرْعِ وَ الزَّيْئَةِ وَ الْقَمِيصِ وَ ذِي الْفَقَارِ<sup>٥</sup> وَ السَّخَابِ<sup>٦</sup> وَ النَّبْرَةِ<sup>٧</sup> وَ الْأَبْرِقَةِ<sup>٨</sup> وَ الْقَضِيبِ<sup>٩</sup>، قَالَ: فَوَ اللَّهُ، ..... ←

١. في «ج، بر» والعلل: «تأخذ». وقال في الوافي: «في تقديم أخذ التراث على قضاء الدين وإنجاز العمدات في مخاطبة العباس، وبالعكس في مخاطبة أمير المؤمنين عليه السلام لطف لا يخفى. ولعل في إلقاء هذا القول على عمه أولاً، ثم تكريره عليه السلام ذلك عليه، إنما هو لإتمام الحجّة عليه، وليظهر للناس أنه ليس مثل ابن عمه في أهلية الوصية». في «ف»:- «إلى الخاتم».

٣. في «ج، ب» وحاشية «ض، ب»:- «حين وضعه في إصبعه». وفاعل «قال» على هذه النسخة هو العباس. وفي الوافي: «كأنه أراد بذلك أنه قلّ في نفسي: لو لم يكن فيما ترك غير هذا الخاتم لكفاني به شرعاً وفخراً وعزاً ويساً وبركة».

٤. «المغفر» والمغفرة، والغفارة: زَرَدَ - أي دُرْعَ منسوج يتداخل بعضها في بعض - ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة. وقيل: هو زَفَرُفُ البَيضَةِ. وقيل: هو خلق يتنّع به المتسلح. قال ابن شميل: المِغْفَرُ حِلَقٌ يجعلها الرجل أسفل البيضة تُشَتِّعُ على العنق فتقيه، وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٦ (غفر).

٥. كان اسم سيف رسول الله عليه السلام ذا الفقار؛ لأنه كان فيه خُفَرٌ صفراء حسان. والمُغْفَرُ من السيوف: الذي فيه خُزُوز مطمئنة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٤ (فقر).

٦. «السحاب» اسم عمامة رسول الله عليه السلام، سمّيت به تشبيهاً بسحاب المطر لانسحابه في الهواء. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٤٥ (سحب).

٧. «النَّيْزَةُ»: نوع من الثياب معروف، والجمع: أبراد ويُرُود، والنَّيْزَةُ: الشملة المخططة. وقيل: كساء أسود مُرْنَع فيه صغر تلبسه الأعراب، وجمعها: نَيْرِد. النهاية، ج ١، ص ١١٦ (برد).

٨. «الأبرق»: من الجبال: الحبل الذي أبرم بقوة سوداء وقوة بيضاء وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق. قال الفيض في الوافي، ج ٣، ص ٥٧٦: «كأنها ثوب مستطيل يصلح لأن يشدّ بها الوسط وهي الشقّة - بالكسر والضم - كما فسره بها». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٤؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٤٩ (برق).

٩. في شرح المازندراني: «القضيب، هو الغصن، والمراد به العصا، سمّيت به لكونها مقطوعة من الشجر،»

مَا رَأَيْتَهَا<sup>١</sup> غَيْرَ<sup>٢</sup> سَاعَتِي تِلْكَ - يَعْنِي الْأَبْرَقَةَ - فَجِيءَ بِشِقَّةٍ كَادَتْ تَخْطَفُ<sup>٣</sup> الْأَبْصَارَ، فَإِذَا هِيَ مِنْ أَبْرِقِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ جَبْرِئِيلَ أَتَانِي بِهَا، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اجْعَلْهَا فِي حَلَقَةِ الدَّرَجِ، وَاسْتَذْفِرْ<sup>٤</sup> بِهَا مَكَانَ الْمِنْطَقَةِ.

ثُمَّ دَعَا بِزَوْجَتِي نَعَالٍ<sup>٥</sup> عَرَبِيَّتَيْنِ جَمِيعاً: أَحَدُهُمَا مَخْصُوفٌ<sup>٦</sup>، وَالْآخَرُ غَيْرُ مَخْصُوفٍ، وَالْقَمِيصَيْنِ: الْقَمِيصِ الَّذِي أُسْرِيَ بِهِ فِيهِ، وَالْقَمِيصِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ<sup>٧</sup> يَوْمَ أُحُدٍ، وَالْقَلَالِسِ الثَّلَاثِ: قَلَنْسُوءَ السَّفَرِ، وَقَلَنْسُوءَ الْعِيدَيْنِ وَالْجَمْعِ، وَقَلَنْسُوءَ كَانَ يَلْبَسُهَا وَ يَقَعْدُ مَعَ أَصْحَابِهِ.

١. والقضب القطع، وقد يطلق على السيف الدقيق أيضاً. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٧٨ (قطع).
٢. في الروافي: «وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: فجيء بشقة فوالله ما رأيتهما».
٣. في «ب، ج، ب، ير» وحاشية «ض، ف، بح» والروافي والعلل: «قبل».
٤. «الخطف»: استلاب الشيء وأخذه بسرعة، يقال: خَطَفَ الشيءَ يُخَطِّفُهُ، واختطفه بختطفه. ويقال: خَطَفَ يُخَطِّفُ، وهو قليل. النهاية، ج ٢، ص ٤٩ (خطف).
٥. هكذا في «ج، ض، ير، ب»، وحاشية «ف» وشرح المازندراني. وفي اللغة: استذفر بالأمر: اشتد عزمه عليه وصلب له. وفي الروافي «الاستذفار: شد الوسط بالمنطقة ونحوها» وقال العلامة المجلسي: «... ففي القاموس: الذفر، محرّكة: شدة ذكاء الريح، كالذفرة، ومك أذفر. ففيه تضمين معنى الشد، مع الإشارة إلى طيب رائحتها؛ فصار الحاصل: تطيب بها جاعلاً لها مكان المنطقة، أو يكون «مكان المنطقة» متعلقاً بـ «اجعلها».
٦. وقيل: الاستذفار: جعل الشيء صلباً شديداً، في القاموس: الذفر، كطير: الصلب الشديد. ولا يخفى ما فيه.
٧. وفي «ف»: «استدنف». وفي المطبوع: «استدفر». وفي العلل: «استدفر». وقوله «استدفر»، من الذفر بمعنى الدفع، أو من الذفر، وهو وقوع الدود في الطعام واللحم، وهو أيضاً التّن خاضة ولا يكون الطيب البتة. وليس شيء منها بمناسب هاهنا فلذا قال المجلسي في مرآة العقول: «لعله كان: واستدفر بها، وأريد به الشد على الوسط». قال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ٢١٤ (نفر): «هو مأخوذ من نَفَر الدابة الذي يُجْتَل تحت ذنبها. وفي صفة الجن: مستدفرين ثيابهم، وهو أن يدخل الرجل ثوبه بين رجليه، كما يفعل الكلب بذنبه». وراجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٩ (دفر)؛ وض ٣٠٧؛ والقاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٩ (ذفر).
٨. في «ف»: «+ وله».
٩. «مخضوف»، أي مخروز، يقال: خَصَفَ النعلَ يَخْصِفُهُ خَصْفاً، أي ظاهراً بعضُها على بعض وخَرَزَهَا، أي نقبها بالخِرْز وخاطه. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٧١ (خصف).
١٠. في «ف»: «به».

ثُمَّ قَالَ: يَا بِلَالُ، عَلَيَّ بِالْفُتُلَتَيْنِ: الشَّهْبَاءُ<sup>١</sup>، وَ الدُّذُلُ<sup>٢</sup>؛ وَ النَّاقَتَيْنِ: الْعُضْبَاءُ<sup>٣</sup>، وَ الْقُضْوَاءُ<sup>٤</sup>؛ وَ الْفَرَسَيْنِ<sup>٥</sup>: الْجَنَاحُ<sup>٦</sup>. كَانَتْ تُوقَفُ بِنَابِ الْمَسْجِدِ لِحَوَائِجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ الرَّجُلَ فِي حَاجَتِهِ<sup>٧</sup>، فَيَرْكَبُهُ<sup>٨</sup> فَيَرْكُضُهُ<sup>٩</sup> فِي حَاجَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَ حَيَزُومٍ - وَ هُوَ الَّذِي كَانَ يَقُولُ: أَقْدِمْ يَا حَيَزُومُ<sup>١٠</sup> - وَ الْحِمَارِ عُفَيْرٍ<sup>١١</sup>، فَقَالَ: أَقْبِضْهَا فِي حَيَاتِي. فَذَكَرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ تُؤَفِّي عُفَيْرَ سَاعَةِ قَبْضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>١٢</sup>، قَطَعَ<sup>١٣</sup>..... ←

١. «الشَّهْبَاءُ»، أي الغالب بياضها على سوادها، من الشَّهَبِ، وهو مصدر من باب تَعَبَ، وهو أن يغلب البياض السواد. والاسم الشَّهْبَةُ، وتَبَلَّ أشهب، وبغلة شهباء. أنظر: المصباح المعين، ص ٣٢٤ (شهب).
٢. «الدُّذُلُ»: الْقُتْقُذُ، واسم بغلته ﷺ. شُبِّهَتْ بِالْقُتْقُذِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَظْهَرُ فِي اللَّيْلِ، وَلَئِنَّهُ يُخْفِي رَأْسَهُ فِي جَسَدِهِ مَا اسْتَطَاعَ. وَذَلَّلَ فِي الْأَرْضِ: ذَهَبَ وَمَرَّ، يَذَلُّ وَيُذَلُّ وَيَتَذَلَّلُ فِي مَشْيِهِ إِذَا اضْطَرَبَ. وَفِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «سَمِّيتَ بِذَلِكَ لِوَكُنْهَا سَرِيعَةً حَدِيدَةً ذَاتَ حَيَاةٍ حَسَنَةً». رَاجِع: النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ١٢٩ (دلدل).
٣. قال ابن الأثير: «هو عَلمٌ لها، منقول من قولهم: ناقة عضباء، أي مشقوقة الأذن، ولم تكن مشقوقة الأذن. وقال بعضهم: إنها كانت مشقوقة الأذن، والأول أكثر. وقال الزمخشري: هو منقول من قولهم: ناقة عضباء، وهي القصيرة اليد». النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٢٥١ (عضب).
٤. في العلل: «الصَّهْبَاءُ». وقوله: «الْقُضْوَاءُ»: الناقة التي قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا، ولم تكن ناقة النَّبِيِّ ﷺ قُضْوَاءً، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا لِقَبْلِهَا. وَقِيلَ: كَانَتْ مَقْطُوعَةَ الْأُذُنِ. رَاجِع: النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ٧٥ (قصر).
٥. في «ف»: «الفرستين».
٦. في شرح المازندراني: «جناح الطير يده، سَمِّيتَ بِذَلِكَ لِسُرْعَةِ سِيرِهِ، عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ».
٧. في «ب»، «بف»، والعلل: «حاجة».
٨. في «ب»: «ويركب».
٩. في شرح المازندراني: «ويركضه». وقوله: «فَيَرْكُضُهُ»، أي يستحثه ليعدو، من الرِّكْضِ، وهو تحريك الرجل، تقول: رَكَضْتُ الْفَرَسَ يَرْكُضُ، إِذَا اسْتَحْتَثْتَهُ لِيَعْدُو، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ: رَكَضْتُ الْفَرَسَ، إِذَا عَدَا، وَلَيْسَ بِالْأَصْلِ، وَالصَّوَابُ رَكِضْتُ الْفَرَسَ، فَهُوَ مَرْكُوضٌ. رَاجِع: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٠٨٠ (ركض).
١٠. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «- يا». وفي شرح المازندراني: «اسم كان وفاعل يقول جبرئيل ﷺ أَوْ النَّبِيُّ ﷺ». وقال الجوهري: حيزوم اسم فرس من خيل الملائكة.
١١. قال ابن الأثير: «... عُفَيْرٌ، هو تصغير ترخيم لأَعْفَرٍ، من العُفْرَةِ، وهي العُبْرَةُ ولون التراب، كما قالوا في تصغير أشود: سُوَيْدٌ. وتصغيره غير مُرْتَحَمٍ: أَغْفِيرٌ، كَأَسْوَدَ». النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٢٦٣ (عفر).
١٢. وفي «بر»: «+ وإته».
١٣. في «ب» والوافي: «فقطع».

خَطَامَةٌ<sup>١</sup>، ثُمَّ مَرَّ يَرْكُضُ حَتَّى أَتَى<sup>٢</sup> بِفَرَسِ بْنِ خَطْمَةٍ<sup>٣</sup> بَقْبًا، فَرَمَى بِنَفْسِهِ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَةً.

● وَرَوَى أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ الْجَمَارَ كَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا أَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نُوحٍ فِي السَّفِينَةِ، فَقَامَ إِلَيْهِ نُوحٌ، فَمَسَحَ عَلَى كَفْلِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَخْرُجُ مِنْ ضَلَبٍ هَذَا الْجَمَارُ جَمَارَ يَرْكُضُهُ سَيِّدُ النَّبِيِّينَ وَ خَاتَمُهُمْ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي ذَلِكَ الْجَمَارَ»<sup>٤</sup>.

### ٣٩- بَابُ أَنَّ مَثَلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَثَلُ التَّائِبِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

٢٣٨/١

١/ ٦٣٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ سَعِيدِ السَّمَانِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ السِّلَاحِ فِيْنَا مَثَلُ التَّائِبِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَيُّ أَهْلِ بَنِي وَجَدَ التَّائِبُ عَلَى بَابِهِمْ أَوْتُوا النُّبُوَّةَ، فَمَنْ صَارَ إِلَيْهِ السِّلَاحُ مِنَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ»<sup>٥</sup>.

١. «الخطام»: هو الحبل الذي يقاد به البعير، أو هو الزمام، أو هو كل حبل يُعَلَّقُ فِي خَلْقِ الْبَعِيرِ ثُمَّ يُعْقَدُ عَلَى أَنْفِهِ، كَانَ مِنْ جِلْدٍ أَوْ صُوفٍ أَوْ لَيْفٍ أَوْ قَنْبٍ، أَوْ هُوَ حَبْلٌ يُجْعَلُ فِي طَرَفِهِ حَلَقَةٌ ثُمَّ يُقْلَدُ الْبَعِيرُ ثُمَّ يُثْنَى عَلَى مَخْطِطِهِ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨٦ (خطم). ٢. في اللعل: «وافي».

٣. في «ج، ض، ف، ب»، «وافي واللعل والبحار: «بني حطمة».

٤. في «ج»: «+ والمرسلين و».

٥. علل الشرائع، ص ١٦٦، ح ١، بسنده عن سهل بن زياد الأدمي. وراجع: الإرشاد، ج ١، ص ١٨٥. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٤-٥٧٥، ح ١١٣١ و ١١٣٢؛ البحار، ج ١٧، ص ٤٠٤، ح ٢٢، من قوله: «والحمار غفير فقال: أقبضها»، إلى قوله: «فرمى بنفسه فيها»؛ وص ٤٠٥، ح ٢٣، من قوله: «وروي أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: إن ذلك الحمار كلم». ٦. في «ب، ي، ح، بر، ب»، «ب»: «بأن».

٧. الكافي، كتاب الحجّة، باب ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله، ...، ضمن ح ٦٢٤. وفي بصائر الدرجات،

٦٣٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السُّكَيْنِ<sup>١</sup>، عَنْ نُوْحِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ السَّلَاحِ فِيْنَا مَثَلُ<sup>٢</sup> التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، خَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتِ دَارَ الْمَلِكِ<sup>٣</sup>، فَأَيْنَمَا<sup>٤</sup> دَارَ السَّلَاحِ فِيْنَا<sup>٥</sup> دَارَ الْعِلْمِ<sup>٦</sup>».

٦٣٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «كَانَ<sup>٦</sup> أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ<sup>٧</sup>: «إِنَّمَا مَثَلُ السَّلَاحِ فِيْنَا مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، خَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتِ أَوْتُوا الثُّبُوتَ، وَ خَيْثُمَا دَارَ السَّلَاحِ فِيْنَا<sup>٨</sup> فَتَمَّ الْأَمْرُ<sup>٩</sup>».

قُلْتُ: فَيَكُونُ السَّلَاحُ مَزَايِلًا لِلْعِلْمِ<sup>١٠</sup>؟

ص ١٧٤، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ١٨٠، ح ٢٠؛ و ص ١٨٢، ح ٢٧، بسند آخر عن أبي جعفر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٣، عن زرارة وحرمان ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٧، مرسلًا عن معاوية بن وهب. الوافي، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٦٠٣؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ١٨.

١. في «ف»: «محمد بن المسكين». وفي البصائر، ص ١٨٣، ح ٣٨: «محمد بن مسكين». وهو سهو. وفي بعض مخطوطات البصائر وكذا في البحار، ج ٢٦، ص ٢١٩، ح ٣٨ نقلًا عن البصائر: «محمد بن سكين». ومحمد بن سكين هذا، هو ابن عمّار النخعي الذي دعاه نوح بن دراج إلى هذا الأمر. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٢، الرقم ٢٥٤؛ و ص ٣٦١، الرقم ٩٦٩.

٢. في «يح»: «كمل». ٣. في «ض»: «وأينما».

٤. في «ج، بر، بف، والبحار»: «في السلاح». وفي الوافي: «فيها».

٥. بصائر الدرجات، ص ١٨٣، ح ٣٤، عن إبراهيم بن هاشم، إلى قوله «دار الملك» هكذا: «حيثما دار التابوت دار العلم». وفيه، ح ٣٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٦٠٤؛ والبحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ١٩.

٦. في «ج، بر، بف، والبحار»: «قال».

٧. في «بر، بف، والوافي»: «يقول».

٨. في «ج» والبصائر، ص ١٨٣: «فيها».

٩. في البصائر: «أينما دار التابوت فتمّ الأمر» بدل «حيثما دار التابوت أو توتوا... فتمّ الأمر».

١٠. في مرآة العقول، ج ٣، ص ٥٣: «حيثما دار التابوت، أي بالاستحقاق من غير قهر، لا كما كان عند جالوت».

قَالَ: وَلَا.

٦٣٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام:<sup>٢</sup> إِنَّمَا مَثَلُ السَّلَاحِ فِينَا كَمَثَلِ<sup>٣</sup>  
التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَيْنَمَا دَارَ التَّابُوتُ دَارَ الْمُلْكِ، وَأَيْنَمَا دَارَ السَّلَاحِ فِينَا دَارَ  
الْعِلْمِ.<sup>٤</sup>

#### ٤٠ - بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَالْخَفَرِ وَالْجَامِعَةِ وَمُصْحَفِ فَاطِمَةَ عليها السلام

٦٣٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْحَجَّالِ، عَنْ  
أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

«وَمَا فِي «حَيْثَا» وَأَيْنَمَا كَافَّةٌ. وَهَذَا الْمِثْلُ: الْمَفَارِقَةُ. وَالسُّؤَالُ لِمَعْلُومٍ أَنَّهُ هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ السَّلَاحُ عِنْدَ  
مَنْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ عِلْمٌ جَمِيعٌ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأَمَةُ كِبَرِي الْحَسَنِ؟ قَالَ: لَا، كَمَا أَنَّهُ دَلِيلٌ لِلْإِمَامَةِ فَهُوَ مَلْزُومٌ لِلْعِلْمِ  
أَيْضًا».

١. بصائر الدرجات، ص ١٨٣، ح ٣٣، عن محمد بن الحسين الوافقي، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٦٠٥.

٢. في حاشية «ج»: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ». ٣. في «ب»: «مِثْل».

٤. الكافي، كتاب الحجّة، باب الأمور التي توجب حجّة الإمام عليه السلام، ذيل ح ٧٤٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد  
بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، من دون الإسناد إلى أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير.  
وفي بصائر الدرجات، ص ١٧٨، ح ١٥؛ و ص ١٨٥، ح ٤٣، عن أحمد بن محمد بن عيسى، إلى قوله: «دَارَ  
الْمُلْكِ»، مع زيادة في أولهما. وفيه، ص ١٧٦، ح ٥؛ و ص ١٨٣، ح ٣٥، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع  
اختلاف يسير. الوافقي، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٦٠٦؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ٢٠.

٥. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ج»، ف، والمطبوع: «ب». وعبدالله هذا، هو عبدالله بن محمد أبو محمد  
الحجّال، وقد ورد في الأسناد بعناوينه المختلفة: الحجّال، أبو محمد الحجّال، عبدالله الحجّال وعبدالله بن  
محمد الحجّال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٥.

ثم إن الخبر ورد في بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الحجّال، عن  
أحمد بن عمر - والحسين بن سعيد الحجّال عنوان غريب لم نجده في موضع - والمذكور في بعض نسخ  
البصائر «عبدالله بن محمد الحجّال» بدل «الحسين بن سعيد الحجّال».

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْتُ<sup>١</sup>: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، هَاهُنَا<sup>٢</sup> أَحَدٌ يَسْمَعُ كَلَامِي؟

قَالَ: فَرَفَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام سِتْرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتٍ آخَرَ، فَاطَّلَعَ فِيهِ<sup>٣</sup>، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ شَيْعَتَكَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَ عَلِيًّا عليه السلام بَابًا يُفْتَحُ لَهُ مِنْهُ<sup>٤</sup> أَلْفُ بَابٍ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، عَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا عليه السلام أَلْفَ بَابٍ يُفْتَحُ<sup>٥</sup> مِنْ كُلِّ بَابٍ أَلْفُ بَابٍ».

قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَاللَّهِ الْعِلْمُ<sup>٦</sup>.

قَالَ: فَتَنَكَّتْ<sup>٧</sup> سَاعَةٌ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَمَا هُوَ بِذَاكَ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ<sup>٨</sup> عِنْدَنَا الْجَامِعَةَ، وَمَا يَذَرِيهِمْ مَا الْجَامِعَةُ؟».

قَالَ: قُلْتُ<sup>٩</sup>: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا الْجَامِعَةُ؟

قَالَ: «صَحِيفَةٌ طَوَّلُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا بِذِرَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِمْلَائِهِ<sup>١٠</sup> مِنْ قُلُوبِ

١. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «وله».

٢. في البصائر، ص ١٥١، ح ٣: «ليس هاهنا». وقال في الوافي: «استفهام تبه به على أن مسؤوله أمر ينبغي صونه عن الأجني».

٣. في «ف»: «عليه».

٤. في «ف»: «منه».

٥. في «ج»: والبصائر، ح ٣ والاختصاص، ص ٢٨٢: «وله».

٦. في الوافي: «هذا والله العلم، يحتمل الاستفهام والحكم».

٧. قوله: «فَتَنَكَّتْ»: من التَنَكَّتْ، وهو أن تنكَّت في الأرض بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثر فيها. الصحاح: ج ١، ص ٢٦٩ (نكت).

٨. في «ب»: «فإن».

٩. في «ض»: «له».

١٠. في الوافي: «وإملائه على المصدر والإضافة، والضمير للرسل عطف على الظرف ماسحة. أو في الكلام



فِيهِ<sup>١</sup> وَ خَطَّ عَلَيَّ<sup>٢</sup> بِتَمِيمِنِي، فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَ حَرَامٍ، وَ كُلُّ شَيْءٍ يَخْتِاجُ النَّاسَ إِلَيْهِ<sup>٣</sup> حَتَّى الْأَرْضُ<sup>٤</sup> فِي الْخَدْشِ<sup>٥</sup>، وَ ضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَيَّ<sup>٦</sup>، فَقَالَ<sup>٧</sup>: «تَأْذَنُ<sup>٨</sup> لِي<sup>٩</sup> يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟». قَالَ<sup>١٠</sup>: «قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّمَا أَنَا لَكَ، فَاضْنَعْ مَا شِئْتَ، قَالَ: فَغَمَزَنِي بِيَدِهِ، وَ قَالَ: «حَتَّى أَرْضُ هَذَا<sup>١١</sup>، كَأَنَّهُ مُغْضَبٌ<sup>١٢</sup>».

قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَ اللَّهُ<sup>١٣</sup> الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَ لَيْسَ بِذَاكَ». ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَ إِنِّ عِنْدَنَا الْجَفَرُ، وَ مَا يُذَرِّبُهُمْ مَا الْجَفَرُ<sup>١٤</sup>؟». قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا الْجَفَرُ؟ قَالَ: «وَعَاءٌ مِنْ أَدَمَ<sup>١٥</sup> فِيهِ عِلْمُ النَّبِيِّينَ وَ الْوَصِيِّينَ، وَ عِلْمُ

حذف، أي كتبت بإملائه، وفي مرآة العقول: «وأملاءه، بصيغة الماضي، وكذا خطه». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أملى الكتاب على الكاتب إملاً، وأملى عليه إملاءً، أي ألغى عليه. راجع: المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

١. «من قلّ فيه»، أي من شئ فمه، يعنى مشافهةً، يقال: كلّمني فلان من قلّ في فيه وقلّ فيه، أي شئفه، والكسر قليل، والفتح أعرف. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣١٠ (فلق).

٢. في «ض» والوافي: «إليه الناس».

٣. «الأرض»: ما يأخذ المشتري من البائع إذا أطلع على عيب في المبيع، وأروش الجراحات من ذلك؛ لأنّها جارية عمّا حصل فيها من النقص. وسُمّي أرضاً؛ لأنّه من أسباب النزاع، يقال: أرضت بينهم إذا وقعت بينهم، أي أفسدت. وقال في الوافي: «الأرض: الدية». النهاية، ج ١، ص ٣٩ (أرض).

٤. في شرح المازندراني: «حتى أرض الخدش». و«الخدش»: مصدر بمعنى قشر الجلد بعود ونحوه، ثم سُمّي به الأثر؛ ولهذا يجمع على الخدوش. النهاية، ج ٢، ص ١٤ (أرض).

٥. «ضرب بيده إليّ»، أي أهواه وألقاه ومدّه إليه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٤٥ (ضرب).

٦. في «ب، ض، ف، بس، بف»: «ولي». ٧. في شرح المازندراني: «أو تأذن».

٨. في «ب، ج، ض، ف، بس، بف»: «لي». وقال في الوافي: «تأذن لي، أي في غمزي إياي بيدي حتى تجد الوجود في بدنك». ٩. في «بر»: «قال».

١٠. في «ب»: «كلّه».

١١. في الوافي: «كأن ما يشبه الغضب منه عند هذا القول إنما هو على من أنكر علمهم». بأمثال ذلك؛ أو المراد أنّ غمزه كان شبيهاً بغمز المغضب». ١٢. في «بس»: «والله هذا العلم».

١٣. في البصائر، ص ١٥١: «مسك شاة أو جلد بعير».

١٤. «الأدم»: اسم لجمع أديم، وهو الجلد المدبوغ المصلح بالدباغ، من الأدم، وهو ما يؤتدّم به. والجمع أدم. ١٥.

الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ مَضَوْا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَلَيْسَ بِذَاكَ».

ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَإِنْ<sup>٢</sup> عِنْدَنَا لَمْصَحَفُ فَاطِمَةَ<sup>٣</sup>، وَ مَا يُذَرِّبُهُمْ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ<sup>٤</sup>».

قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ<sup>٥</sup>؟ قَالَ: «مُصْحَفٌ فِيهِ مِثْلُ قُرْآنِكُمْ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَاللَّهِ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ خَرْفٌ وَاحِدٌ<sup>٦</sup>».

قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَاللَّهِ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَ مَا هُوَ بِذَاكَ».

ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ عِنْدَنَا عِلْمٌ مَا كَانَ، وَ عِلْمٌ مَا هُوَ كَاتِبٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ».

قَالَ: قُلْتُ: جَعِلْتُ فِذَاكَ، هَذَا وَاللَّهِ هُوَ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَلَيْسَ بِذَاكَ».

قَالَ: قُلْتُ<sup>٧</sup>: جَعِلْتُ فِذَاكَ، فَأَيُّ شَيْءٍ الْعِلْمُ؟ قَالَ: «مَا يَخْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ<sup>٨</sup>».

٥٥ راجع: المغرب، ص ٢٢ (أدم).

١. في «ب، بح»: «بذلك». وفي البصائر، ص ١٥١: «وما هو بذلك» بدل «وليس بذاك».

٢. في «ج»: «- وإن».

٣. في البصائر، ص ١٥١: «+ وإنما هو شيء أملاه الله وأوحى إليها».

٤. في «ف، بس»: «هو والله» بدل «والله هو».

٥. في «ض»: «+ وله».

٦. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨٧: «فإن قلت: قد ثبت أن كل شيء في القرآن وأنهم عالمون بجميع ما فيه، وأيضاً قد ثبت بالرواية المتكاثرة أنهم يعلمون جميع العلوم، فما معنى هذا الكلام وما وجه الجمع؟ قلت: أولاً... أن علمهم ببعض الأشياء فعلياً وبعضها بالقوة القريبة، بمعنى أنه يكفي في حصوله توجه نفوسهم القدسية، وهم يستمّون هذا جهلاً؛ لعدم حصوله بالفعل. وبهذا يجمع بين الروايات التي دلّ بعضها على علمهم بجميع الأشياء، وبعضها على عدمه؛ وما نحن فيه من هذا القبيل، فإنه يحصل لهم في اليوم والليلة عند توجه نفوسهم القاسدة إلى عالم الأمر علومٌ كثير لم تكن حاصلة بالفعل. وثانياً: أن علومهم بالأشياء التي توجد علوم إجمالية ظلية، وعند ظهورها عليهم في الأعيان كل يوم وليلة علوم شهودية حضورية؛ ولا شبهة في أن الثاني مغاير للأول وأكمل منه». وراجع في معناه ما نقلنا قبل هذا من الوافي في هامش ح ٦٠٣.

الْأَمْرُ مِنْ<sup>١</sup> بَعْدِ الْأَمْرِ، وَ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ<sup>٢</sup> إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>٣</sup>.

٢ / ٦٣٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَظْهَرُ الزَّناذِقَةُ<sup>٤</sup> فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَ ذَلِكَ أَنِّي نَظَرْتُ فِي مُضْخَفِ فَاطِمَةَ عليها السلام».

قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا مُضْخَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام ؟

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَبِضَ نَبِيَّهُ عليه السلام دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام مِنْ وَفَاتِهِ مِنَ الْحُزَنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا يُسَلِّي<sup>٥</sup> عَنْهَا وَيُحَدِّثُهَا، فَشَكَتْ

١ . في «ب، ض، بر، بس، بف» والوافي والبصائر، ص ١٥١ :- «من».

٢ . في «ف»: «والذي من بعد الذي» بدل «والشيء بعد الشيء».

٣ . بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمر . وفيه ص ٣٠٣، ح ٣، من قوله: «إِنَّ الشَّيْعَةَ يَتَحَدَّثُونَ» إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّهُ لَعَلِمَ وَمَا هُوَ بِذَلِكَ»؛ الاختصاص، ص ٢٨٢، من قوله: «إِنَّ الشَّيْعَةَ يَتَحَدَّثُونَ» إِلَى قَوْلِهِ: «يُفْتَحُ مِنْ كُلِّ بَابٍ أَلْفُ بَابٍ»؛ الخصال، ص ٦٤٧، باب ما بعد الألف، ح ٣٧، إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّهُ لَعَلِمَ وَمَا هُوَ بِذَلِكَ»، مع اختلاف يسير . وفي الثلاثة الأخيرة: عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابه، عن أحمد بن عمر الحلبي . وفي بصائر الدرجات، ص ٣٠٢ - ٣٠٣، ح ١ و ٤ و ٥؛ ص ٣٠٦، ح ١٤؛ والخصال، ص ٦٤٥، باب ما بعد الألف، ح ٢٧؛ و ص ٦٤٦ - ٦٤٨، نفس الباب، ح ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٩؛ والاختصاص، ص ٢٨٢، بسند آخر: من قوله: «وَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَلِيًّا» إِلَى قَوْلِهِ: «مِنْ كُلِّ بَابٍ أَلْفُ بَابٍ». وراجع: الكافي، كتاب الحجَّة، باب أَنَّ الْأَمَّةَ وَرثُوا عِلْمَ النَّبِيِّ عليه السلام، ح ٦٠٣ و ٦٠٤؛ وباب الإشارة والنص على أمير المؤمنين عليه السلام، ح ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧٤؛ والخصال، ص ٦٤٤، ح ٢٥ . الوافي، ج ٣، ص ٥٧٩، ح ١١٣٦.

٤ . «الزَّناذِقَةُ»: جمع الزَّنْدِيق، وهو من الثَّوْتَةِ، أو القاتل ببقاء الدهر، أو القاتل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يظن الكفر ويظهر الإيمان؛ ويقال عند العرب لكل ملحد ودهري. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٤٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زندق).

٥ . في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار والبصائر: - «الله».

٦ . في «بس»: «يسليها». وفي حاشية «بر» والوافي والبصائر: «يسلي عنها». و«يسلي عنها»، أي يكشف عنها عنها ويرفعه وانسلي عنه الغم وتسلَّى بمعنى، أي انكشف. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨١ (سلا).

ذَلِكَ<sup>١</sup> إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٢</sup>، فَقَالَ لَهَا<sup>٣</sup>: إِذَا أَحْسَسْتَ بِذَلِكَ وَ سَمِعْتَ الصَّوْتِ، قُولِي لِي، فَأَعْلَمْتَهُ بِذَلِكَ<sup>٤</sup>، فَجَعَلَ<sup>٥</sup> أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٦</sup> يَكْتُبُ كُلَّ مَا سَمِعَ حَتَّى أَثَبَّتَ مِنْ<sup>٧</sup> ذَلِكَ مُضْحَفًا. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَلَالِ وَالْخَرَامِ، وَلَكِنْ فِيهِ عِلْمٌ مَا يَكُونُ»<sup>٨</sup>.

٦٣٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٩</sup> يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدِي الْجُفْرَ الْأَبْيَضَ».

قَالَ: قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ<sup>١٠</sup> فِيهِ؟

قَالَ: «زَبُورُ دَاوُدَ، وَ تَوْرَةُ مُوسَى، وَ إِنْجِيلُ عِيسَى، وَ صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ، وَ الْخَلَالُ وَ الْخَرَامُ، وَ مُضْحَفُ فَاطِمَةَ<sup>١١</sup>، مَا أَزْعُمُ<sup>١٢</sup> أَنَّ فِيهِ قُرْآنًا، وَ فِيهِ مَا<sup>١٣</sup> يَخْتَانُ النَّاسُ إِلَيْنَا<sup>١٤</sup>»

١. «فشكت ذلك»، الشكاية: الإخبار عن الشيء بسوء فعله. تقول: شَكَوْتُ فلاناً أشكوه شَكْوَى وشكايَةً وشكِيَّةً وشكَاةً، إذا أخبرته عنه بسوء فعله بك. والمراد هنا: مطلق الإخبار، أو كانت الشكاية لعدم إمكان حفظ جميع كلام الملك، أو لرعاها<sup>١٥</sup> من الملك حال وحدتها به وانفرادها بصحبته. راجع: الصراح، ج ٦، ص ٢٣٩٤ (شكا)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨٨؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٨٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٥.

٢. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار والبصائر. وفي المطبوع: «لها».

٣. في البحار والبصائر: «وبذلك».

٤. «فجعل»، أي أقبل وأخذ. يقال: جعل يفعل كذا، أي أقبل وأخذ. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٩٣ (جعل).

٥. في حاشية «ف»: «وفي».

٦. بصائر الدرجات، ص ١٥٧، ح ١٨، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٨٠، ح ١١٣٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٤٥، ح ٦٢، من قوله: «قال: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَبِضَ نَبِيَّهُ<sup>١٦</sup>».

٧. في حاشية «بر» والوافي والبصائر: «وَأَيَّ». ٨. في شرح المازندراني: «وَلَا أَزْعُمُ».

٩. في حاشية «ف»: «كُلُّ مَا».

١٠. في «ف»: «ما يحتاج إليه الناس». وفي حاشية «بف»: «ما يحتاج الناس إليه». وقال في الوافي: «ما يحتاج الناس إلينا» العائد فيه محذوف، أي «فيه» أو «في علمه».

وَلَا نَحْتَاجُ<sup>١</sup> إِلَى أَحَدٍ، حَتَّى فِيهِ الْجَلْدَةُ وَبِضْفُ الْجَلْدَةِ، وَرُبْعُ الْجَلْدَةِ، وَأَرْشُ  
الْعَذْشِ؛ وَعِنْدِي الْجَفَرُ الْأَحْمَرُ.

قَالَ: قُلْتُ: وَ أَيْ شَيْءٍ فِي<sup>٢</sup> الْجَفَرِ الْأَحْمَرِ؟

قَالَ: «السَّلَاحُ، وَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَفْتَحُ لِلدَّمِ، يَفْتَحُهُ صَاحِبُ السَّيْفِ لِلْقَتْلِ».

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَغْفُورٍ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَيْعَرَفُ<sup>٣</sup> هَذَا بَنُو الْخَسَنِ؟

فَقَالَ: «إِي وَاللَّهِ، كَمَا يَعْرِفُونَ اللَّيْلَ أَنَّهُ لَيْلٌ، وَ النَّهَارَ أَنَّهُ نَهَارٌ، وَ لَكِنَّهُمْ يَحْمِلُهُمُ  
الْحَسَدُ وَ طَلَبُ الدُّنْيَا عَلَى الْجُحُودِ وَ الْإِنْكَارِ، وَ لَوْ طَلَبُوا الْحَقَّ بِالْحَقِّ لَكَانَ خَيْرًا  
لَهُمْ»<sup>٤</sup>.

٢٤١/١ ٦٤٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ

سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ فِي الْجَفَرِ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ<sup>٥</sup> لَمَّا يَسْوَوْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ  
الْحَقَّ وَ الْحَقُّ فِيهِ، فَلْيُخْرِجُوا قَضَايَا عَلَيَّ وَ فَرَائِضَهُ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، وَ سَلَوْهُمْ عَنِ  
الْخَالَاتِ وَ الْعَمَّاتِ، وَ لِيُخْرِجُوا مَضْحَفَ فَاطِمَةَ عليها السلام؛ فَإِنَّ فِيهِ وَصِيَّةَ فَاطِمَةَ عليها السلام، وَ مَعَهُ  
سِلَاحُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام؛ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- يَقُولُ: ﴿فَأْتُوا<sup>٦</sup> بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرَةٍ مِنْ

١ . في «ب، بح، بف»: «ولا يحتاج» . ٢ . في «ب»: «- وفي» .

٣ . في حاشية «ف، بر، بس» والوافي: «أفيعرف» .

٤ . في البصائر: «- بالحق» وقال في الوافي: «لو طلبوا الحق، أي العلم الحق، أو حقهم من الدنيا، «بالحق» أي بالإقرار بحقنا وفضلنا» .

٥ . بصائر الدرجات، ص ١٥٠، ح ١، عن أحمد بن محمد. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسل مع اختلاف وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي جعفر عليه السلام، ح ٧٩١. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٢، ح ١١٤٠ .

٦ . «يذكرونه» يعني الأئمة الزيدية من بني الحسن الذين يفتخرون به ويدعون أنه عندهم. شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٩٠؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٨٣ .

٧ . هكذا في النسخ. وفي القرآن الكريم والبصائر في الموضوعين: «إِيتُونِي». فما هنا نقل بالمعنى .

عَلِمَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»<sup>١</sup> ٢٠.

٦٤١ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَغْضَ أَصْحَابِنَا عَنِ الْجَفْرِ، فَقَالَ: «هُوَ جِلْدٌ ثَوْرٍ مَمْلُوءٌ عِلْمًا». قَالَ لَهُ: فَالْجَامِعَةُ؟

قَالَ: «تِلْكَ صَحِيفَةٌ طَوَّلَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ<sup>٢</sup> مِثْلُ فَخِذِ الْفَالِجِ<sup>٣</sup>، فِيهَا كُلُّ مَا يَخْتِاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ<sup>٤</sup>، وَ لَيْسَ مِنْ قَضِيَّةٍ إِلَّا وَ هِيَ فِيهَا حَتَّى أَرْضُ الْخَذِشِ<sup>٥</sup>. قَالَ: فَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ؟

قَالَ<sup>٦</sup>: فَسَكَتَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَبَحْثُونَ عَمَّا تَرِيدُونَ وَ عَمَّا لَا تَرِيدُونَ، إِنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله خَمْسَةَ وَ سَبْعِينَ يَوْمًا، وَ كَانَ دَخَلَهَا حُزْنٌ شَدِيدٌ عَلَى أَبِيهَا، وَ كَانَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام يَأْتِيهَا<sup>٧</sup>، فَيُخَسِّنُ عَزَاءَهَا<sup>٨</sup> عَلَى أَبِيهَا، وَ يُطَيِّبُ نَفْسَهَا،

١ . الأحقاف (٤٦): ٤. وفي رواية المقول: «والاستشهاد بالآية لبيان أنه لا بد في إثبات حقيقة الدعوى إننا إظهار الكتاب من الكتب السماوية، أو بقية علوم الأنبياء والأوصياء المحفوظة عند الأئمة عليهم السلام، وهم عاجزون عن الإتيان بشيء منها؛ أو لبيان أنه يكون إثارة من علم، وهي من عندنا».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٥٧، ح ١٦، بسنده عن يونس، عن رجل، عن سليمان بن خالد. وفيه، ص ١٥٨، ح ٢١ و ٢٢، بسنده عن سليمان بن خالد. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٣، ح ١١٤١.

٣ . «الأديم»: الجلد المدبوغ المصلح بالدباغ، من الأدم، وهو ما يُؤتدَم به. والجمع: أدم. راجع: المغرب، ص ٢٢ (أدم).

٤ . «الفالج»: الجمل الضخم ذو السنامين، يُحمل من السند للفقلة. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٦ (فلج).

٥ . في «ف»: «إليه الناس».

٦ . تقدّم معنى الأرض والخدش ذيل الحديث ١ من هذا الباب.

٧ . في «بر»، يس، والبصائر، ص ١٥٣: - «وقال».

٨ . في الكافي، ح ١٢٤٤: «يأتيها جبرئيل» بدل «جبرئيل عليه السلام يأتيها».

٩ . «العزاء»: الصبر عن كل ما فقدت، وقيل: حُسْنُه. لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٢ (عزا).

وَيُخْبِرُهَا عَنْ أَبِيهَا وَمَكَائِهِ، وَيُخْبِرُهَا بِمَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِي ذُرِّيَّتِهَا<sup>١</sup>، وَكَانَ عَلِيُّ<sup>عليه السلام</sup> يَكْتُبُ ذَلِكَ، فَهَذَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ<sup>عليها السلام</sup> ٢، ٢.

٦٤٢ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ<sup>٤</sup>، عَنْ بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

٢٤٢ / ١ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup> يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدَنَا مَا لَا نَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى النَّاسِ، وَإِنَّ<sup>٥</sup> النَّاسَ لَيَحْتَاجُونَ إِلَيْنَا، وَإِنَّ عِنْدَنَا كِتَاباً إِمْلَاءُ<sup>٦</sup> رَسُولِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup> وَحُطَّ عَلِيٌّ<sup>عليه السلام</sup>، صَحِيفَةٌ<sup>٧</sup> فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَا<sup>٨</sup> بِالْأَمْرِ<sup>٩</sup>، فَتَعْرِفُوا إِذَا أَخَذْتُمْ بِهِ،

١. «الذُّرِّيَّةُ»: أصلها الصِّغار من الأولاد وإن كان قد يقع على الصِّغار والكِبَار معاً في التعارف. ويستعمل للواحد والجمع، وأصله الجمع. وفي الذُّرِّيَّة ثلاثة أقوال: قيل: هو من ذُرَأَ الله الخلق، فترك همزه. وقيل: أصله ذُرْوِيَّة. وقيل: هو قُفْلِيَّة من الذَّر نحو قُفْرِيَّة. راجع: المفردات للراغب، ص ٣٢٧ (ذرو).

٢. في الكافي، ح ١٢٤٤ - «فهذا مصحف فاطمة<sup>عليها السلام</sup>».

٣. الكافي، كتاب الحجَّة، باب مولد الزهراء فاطمة<sup>عليها السلام</sup>، ح ١٢٤٤، من قوله: «إِنَّ فَاطِمَةَ<sup>عليها السلام</sup> مكثت بعد رسول الله<sup>عليه السلام</sup>». بصائر الدرجات، ص ١٥٣، ح ٦، عن أحمد بن محمد؛ وفيه، ص ١٤٩، ح ١٣، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، وتمام الرواية فيه: «أنه سئل عن الجامعة، فقال: تلك صحيفة سبعون ذراعاً في عرض الأديم». راجع: الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٨١، ح ١١٣٨؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٤٥، ح ٦٣، وفيه من قوله: «إِنَّ فَاطِمَةَ<sup>عليها السلام</sup> مكثت بعد رسول الله<sup>عليه السلام</sup>»؛ وج ٤٣، ص ١٩٤، ح ٢٢.

٤. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٥٤، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. والمذكور في بعض مخطوطاته «أحمد بن أبي بشر» بدل «أحمد بن محمد بن أبي نصر» وهو الظاهر؛ فَإِنَّ المقام من مواضع تحريف العنوان الغريب بالعنوان المعروف في الأستاذ؛ وأحمد بن أبي بشر عنوان غير مأنوس للنشأخ.

٥. في «بح»: «فَابَن».

٦. في «ب» والوافي: «بإملاء». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أمْلَأْتُ الكتاب على الكاتب إمْلَاءً وأَمْلَيْتُهُ عليه إمْلَاءً، أي ألقيته عليه. المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

٧. في «مراجعة العقول»: «وصحيفة، منصوب بالبدليَّة من قوله: كتاباً، أو مرفوع أيضاً بالخبرية».

٨. في «ف» وشرح المازندراني والوافي: «لتأتون». وفي النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣: «هناك لغة تحذف نون الرفع من غير جازم وناصب» فلا يحتاج إلى تشديد النون.

٩. في البصائر، ص ١٥٤: «فتسألوننا» بدل «بالأمر». وقال في «مراجعة العقول»: «لتأتونا بالأمر، أي من الأمور التي

و نَعْرِفُ إِذَا تَرَكْتُمُوهُ»<sup>١</sup>.

٦٤٣ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ فَضْلِ بْنِ يَسَارٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَ زُرَّارَةَ:

أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَغَيْنَ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الزَّيْدِيَّةَ وَ الْمُعْتَزِلَةَ قَدْ أَطَافُوا بِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٢</sup>، فَهَلْ لَهُ سُلْطَانٌ؟

فَقَالَ: «وَاللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي لِكِتَابَيْنِ<sup>٣</sup> فِيهِمَا تَسْمِيَةُ كُلِّ نَبِيٍّ وَ كُلِّ مَلِكٍ يَمْلِكُ الْأَرْضَ؛ لَا وَ اللَّهِ، مَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا»<sup>٤</sup>.

٦٤٤ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ فَضْلِ بْنِ سُكْرَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا فَضْلُ، أَ تَذَرِي فِي أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُ أَنْظُرُ قَبِيلُ<sup>٥</sup>؟» قَالَ<sup>٦</sup>: «قُلْتُ: لَا، قَالَ: «كُنْتُ أَنْظُرُ فِي كِتَابِ فَاطِمَةَ ﷺ لَيْسَ مِنْ مَلِكٍ يَمْلِكُ

«تأخذونها عنا من الشرائع والأحكام؛ فتعلم أَيْكُمْ يعمل به، وأَيْكُمْ لا يعمل به».

١ . بصائر الدرجات، ص ١٥٤، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. وفيه، ص ١٤٢، ح ١، بسند آخر عن بكر بن كرب، وفيه: «وإنكم لتأتوننا فتدخلون علينا، فنعرف خياركم من شراركم»؛ وفيه، ص ١٤٩، ح ١٤، بسند آخر عن بكر بن كرب، إلى قوله: «كلّ حلال وحرام»، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٢، ح ١١٣٩.

٢ . هو محمد بن عبد الله بن الحسن الملقّب بالنفس الزكية الذي خرج على المنصور الدوانيقي وقتل، كما سيأتي قصته. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٩٣؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٦٠.

٣ . في «بس»: «الكتابين».

٤ . بصائر الدرجات، ص ١٦٩، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٤ و ٦، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٤، ح ١١٤٢.

٥ . في «ب»، «بف»، «- بن». هذا، وبعض نسخ رجال البرقي و رجال الطوسي أيضاً خالية من «بن». راجع: رجال البرقي، ص ٢٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٧٠، الرقم ٣٨٨٠.

٦ . في «ألف»، «ض»، «ف»، «بف» وحاشية «ج»، «بح» والبصائر، ح ٣ والعلل: «قبل».

٧ . في «بف» والعلل: «- قال».



الْأَرْضُ<sup>١</sup> إِلَّا وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِيهِ<sup>٢</sup> بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَ مَا وَجَدْتُ لِيُؤَلِّدَ الْحَسَنَ فِيهِ شَيْئاً<sup>٣</sup>.

#### ٤١ - بَابُ فِي شَأْنِ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» وَ تَفْسِيرِهَا

١ / ٦٤٥ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛  
و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ  
الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ<sup>٥</sup>:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، قَالَ عليه السلام: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: بَيْنَا أَبِي عليه السلام يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ إِذَا رَجُلٌ مُغْتَجِرٌ<sup>٧</sup> قَدْ قُيِّضَ لَهُ<sup>٨</sup>، فَقَطَعَ عَلَيْهِ أُسْبُوعُهُ<sup>٩</sup> حَتَّى أَذْخَلَهُ إِلَى دَارٍ جَنْبَ الصَّفَا،

١ . في «ب، ف، يح، بس، بف» والوافي والبصائر، ح ٣ والعلل: - «الأرض».

٢ . في «ج»: «فيه مكتوب». وفي البصائر: «إلا وفيه مكتوب».

٣ . بصائر الدرجات، ص ١٦٩، ح ٣، عن أحمد بن محمد. علل الشرائع، ص ٢٠٧، ح ٧، بسنده عن الحسين بن سعيد. وفي بصائر الدرجات، ص ١٦٩، ح ٥، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٤، ح ١١٤٣.

٤ . القدر (٩٧): ١.

٥ . في البحار، ج ١٣ و ٢٥: «الجريش»، وهو سهو ظاهرأ. راجع: رجال النجاشي، ص ٦٠، الرقم ١٣٨؛ الفهرست للطوسي، ص ١٣٦، الرقم ١٩٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٥١، الرقم ٣٤.

٦ . «بيتاً»: ظرف زمان. وأصله «بَيْتٌ» بمعنى الوسط، أشيعت الفتحة فصارت ألفاً. وربما زيدت عليه «ما»، والمعنى واحد. تقول: بيتنا نحن نركبه أتنا أنا أي أوقات رَقَبْنَا إِيَّاهُ. وما بعده مرفوع على الابتداء والخبر، وعند الأصمعي مجرور. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٤ (بين).

٧ . «المُغْتَجِرُ»، من الاعتجار، وهو لبس المِعْتَجِر، وهو ما تشد المرأة على رأسها. يقال: اعتجرت المرأة، فالمعتجر: ذو مِعْجَرٍ على رأسه. أو من الاعتجار بمعنى لف العمامة على الرأس. أو من الاعتجار بالعمامة، وهو أن يلفها على رأسه ويرد طرفها على وجهه، ولا يعمل منها شيئاً تحت ذَقْنِهِ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٧؛ النهاية، ج ٣، ص ١٨٥ (عجر).

٨ . «قُيِّضَ لَهُ»، أي جي به من حيث لا يحتسب. يقال: قُيِّضَ الله فلاناً لفلان: جاء به وأتاحه له. وقُيِّضَ الله له قريناً: هيأه وسيّبه له من حيث لا يحتسب. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٥ (قيض).

٩ . «أسبوعه» أي طوافه. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٤٦ (سبع).

فَارْسَلْ إِلَيَّ فَكُنَّا ثَلَاثَةً، فَقَالَ: مَرْحَباً يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي،  
وَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ<sup>٢</sup> يَا أَمِينَ اللَّهِ بَعْدَ آبَائِهِ.

يَا أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٣</sup>، إِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْنِي، وَإِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْتُكَ<sup>٤</sup>، وَإِنْ شِئْتَ سَلْنِي، وَإِنْ  
شِئْتَ سَأَلْتُكَ، وَإِنْ شِئْتَ فَاصْذُقْنِي، وَإِنْ شِئْتَ صَدَّقْتُكَ، قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ أَشَاءُ.

قَالَ<sup>٥</sup>: فَإِنَّكَ أَنْ يَنْطِقَ<sup>٦</sup> لِسَانُكَ عِنْدَ مَسْأَلَتِي بِأَمْرٍ<sup>٧</sup> تُضْمِرُ لِي غَيْزَهُ<sup>٨</sup>، قَالَ:  
إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَنْ فِي قَلْبِهِ عِلْمَانِ يُخَالِفُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، وَإِنَّ<sup>٩</sup> اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَبَى  
أَنْ يَكُونَ لَهُ عِلْمٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ.

قَالَ: هَذِهِ مَسْأَلَتِي<sup>١٠</sup> وَقَدْ فَسَّرْتُ طَرَفاً مِنْهَا، أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الْعِلْمِ -الَّذِي لَيْسَ  
فِيهِ اخْتِلَافٌ- مَنْ يَعْلَمُهُ؟

قَالَ: أَمَّا جُمْلَةُ الْعِلْمِ، فَعِنْدَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ. وَأَمَّا مَا لَا بُدَّ لِلْعِبَادِ مِنْهُ، فَعِنْدَ  
الْأَوْصِيَاءِ.

١. في الوافي والبحار، ج ٥٢: «بابين» بدل «يا ابن».

٢. «بارك الله فيك»، أي أثبت لك وأدام ما أعطاك من التشريف والكرامة، وهو من بَرَكَ البعير إذا ناخ في موضع  
فلزمه. وتطلق البركة أيضاً على الزيادة، أي زاده الله فيك خيراً، والأصل الأول. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٢٠  
(برك).

٣. في الوافي: «تقدير الكلام: ثُمَّ التفت إلى أبي فقال: يا أبا جعفر».

٤. في «ف»: «- وَإِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْتُكَ».

٥. في «يج»: «- قَالَ».

٦. في «ج»: «أَنْ يَنْطِقَ».

٧. متعلق بقوله: «يَنْطِقَ».

٨. في المرأة: «بأمر تضمر لي غيره» أي لا تخبرني بشيء يكون في علمك شيء آخر، يلزمك لأجله القول  
بخلاف ما أخبرت، كما في أكثر علوم أهل الضلال، فإنه يلزمهم أشياء لا يقولون بها؛ أو المعنى: أخبرني بعلم  
يقيني لا يكون عندك احتمال خلافه. أو أراد به: لا تكتم عني شيئاً من الأسرار. امرأة العقول، ج ٣، ص ٦٢.

٩. في «بر» وحاشية «ف» والوافي: «فإن».

١٠. في الوافي: «يعني مسألتني هي أن الله تعالى هل له علم ليس فيه اختلاف، أم لا؟ ثم العلم الذي لا اختلاف فيه  
عند من هو؟».

قَالَ: فَفَتَحَ الرَّجُلُ عَجِيرَتَهُ<sup>١</sup>، وَاسْتَوَى جَالِساً، وَتَهَلَّلَ وَجْهُهُ<sup>٢</sup>، وَقَالَ: هَذِهِ أَرَدْتُ، وَلَهَا أَتَيْتُ، زَعَمْتُ<sup>٣</sup> أَنَّ عَلِمَ مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ عِنْدَ الْأَوْصِيَاءِ؛ فَكَيْفَ يَعْلَمُونَهُ؟

قَالَ: كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُهُ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرَى؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَبِيًّا وَهُمْ مُحَدِّثُونَ<sup>٤</sup>؛ وَأَنَّهُ كَانَ يَفِدُّهُ إِلَى اللَّهِ جَلَّ جَلَّالُهُ<sup>٥</sup>، فَيَسْمَعُ الْوَحْيَ، وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ<sup>٦</sup>.

فَقَالَ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، سَأَتِيكَ بِمَسْأَلَةٍ<sup>٧</sup> صَغْبَةٍ: أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الْعِلْمِ، مَا لَهُ لَا يَظْهَرُ كَمَا كَانَ يَظْهَرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

قَالَ: فَضَحِكَ أَبِي<sup>٨</sup>، وَقَالَ: أَبَى اللَّهُ أَنْ<sup>٩</sup> يُطْلَعَ عَلَى عِلْمِهِ إِلَّا مُتَخَنًا لِلْإِيمَانِ بِهِ، كَمَا قَضَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى أَدَى قَوْمِهِ، وَلَا يُجَاهِدَهُمْ إِلَّا بِأَمْرِهِ، فَكَمْ مِنْ اكْتِتَامٍ قَدْ اكْتَتَمَ بِهِ حَتَّى قِيلَ لَهُ: «فَاصْذَعْ»<sup>١٠</sup> بِمَا تُؤْمَرُ وَأُغْرَضَ

١. في «و» وحاشية «ض» وشرح المازندراني والبحار، ج ١٣ و ٢٥ و ٤٦: «عجيرته». وفي مرآة المعقول: «فتفتح الرجل عجيرته، أي اعتجاره، أو طرف العمامة الذي اعتجر به».

٢. «تهلل وجهه»، أي استنار وتلألأ فرحاً وظهرت عليه أمارات السرور. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٢ (همل).

٣. في البحار، ج ٢٥: «وزعمت».

٤. في الوافي: «محدثون» يعني يحدثهم الملك ولا يرونه.

٥. يقال: وَقَدْ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ يَفِدُّ وَقَدْ، ووفوداً، ووفادة، وإفادة، أي قديم وورد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٧٠ (وفد).

٦. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «عز وجل».

٧. في «ج»: «+ وقال». ٨. في الوافي «سألتك مسألة».

٩. في المرأة: «لعل ضحكه» كان لهذا النوع من السؤال الذي ظاهرة الامتحان تجاهلاً، مع علمه بأنه عارف بحاله؛ أو لعدّه المسألة صعبة، وليست عنده «كذلك».

١٠. في «ف»: «+ يكون».

١١. قوله تعالى: «فَاصْذَعْ» أي تكلم به جهاراً، يقال: صدعت الشيء، أي أظهرته وبيّنته، وصدعت بالحق، أي تكلمت به جهاراً. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ١٤٤٢ (صدع).

عَنِ الْمُسْرِكِينَ<sup>١</sup> وَإِنَّمَا اللَّهُ<sup>٢</sup> أَنْ لَوْ صَدَعَ قَبْلَ ذَلِكَ لَكَانَ آمِنًا، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا نَظَرَ فِي الطَّاعَةِ ٢٤٤/١  
وَوَخَّافَ الْخِلَافَ، فَلِذَلِكَ كَفَّ، فَوَدِدْتُ أَنْ عَيْنَكَ<sup>٣</sup> تَكُونُ مَعَ مَهْدِي هَذِهِ الْأُمَّةِ،  
وَالْمَلَائِكَةُ بِسُيُوفِ آلِ دَاوُدَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ تُعَذِّبُ أَزْوَاجَ الْكَفَرَةِ مِنَ الْأَمْوَاتِ،  
وَتُلْقِي<sup>٤</sup> بِهِمْ أَزْوَاجَ أَشْبَاهِهِمْ مِنَ الْأَخْيَاءِ<sup>٥</sup>.

ثُمَّ أُخْرِجَ سِنْفًا، ثُمَّ قَالَ: هَا، إِنَّ هَذَا مِنْهَا، قَالَ<sup>٦</sup>: فَقَالَ أَبِي: إِي<sup>٧</sup> وَالَّذِي اصْطَفَى  
مُحَمَّدًا عَلَى النَّبِيِّ.

قَالَ: فَزَدَ الرَّجُلُ اغْتِبَارَهُ، وَقَالَ: أَنَا إِلَيَّاسَ، مَا سَأَلْتُكَ عَنْ أَمْرِكَ وَبِي<sup>٨</sup> مِنْهُ<sup>٩</sup>  
جَهَالَةً، غَيْرَ أَنِّي أُحِبُّبْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ قُوَّةً لِأَصْحَابِكَ، وَسَأُخْبِرُكَ بِآيَةٍ أَنْتَ  
تَعْرِفُهَا، إِنَّ خَاصِمًا بِهَا فَلَجُوا<sup>١٠</sup>.

١. الحجر (١٥): ٩٤.

٢. «أَيُّمَ الله»: الأصل فيه: أَيُّشَرُ الله، وهو اسم وضع للقسم، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين، ولم يكن في  
الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، فتذهب الألف في الوصل، وهو مرفوع بالابتداء، وربما حذفوا منه النون  
فقالوا: أَيُّمَ الله وإيم الله. وقيل: الأصل في أيمن الله أنهم كانوا يحلفون باليمين، ويجمع اليمين على أيمن، ثم  
حذفوا به، ثم حذف النون لكثرة الاستعمال، وألفه ألف قطع، وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة  
استعمالهم لها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢١ (يمن).

٣. في البحار، ج ١٣، ٤٦، ٥٢: «عينك».

٤. في البحار، ج ١٣، ٥٢: «ويلحق».

٥. في «ج»: «الأرواح».

٦. في الوافي: «قال، يعني أبا عبد الله عليه السلام».

٧. في «ف»: «وأي».

٨. في البحار ج ١٣، ٤٦، ٥٢: «ولي».

٩. في «ف»: «فيه». وفي البحار ج ٢٥، ٤٦، ٥٢: «به».

١٠. في «بر»: «فلبوا»، و«فلجوا»، أي ظفروا وفازوا؛ من الفلج بمعنى الظفر والفوز. يقال: فلج الرجل على  
خصمه، إذا غلبه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

وفي الوافي، ج ٢، ص ٣٨: «وتقرير هذه الحجّة على ما يطابق عبارة الحديث مع مقدماتها المطوية، أن يقال:  
قد ثبت أن الله سبحانه أنزل القرآن في ليلة القدر على رسول الله ﷺ، وأنه كان تنزل الملائكة والروح فيها من  
كل أمر بيان وتأويل سنة فسنة، كما يدلّ عليه فعل المستقبل الدالّ على التجدد في الاستقبال، فنقول:

هل كان لرسول الله ﷺ طريق إلى العلم الذي يحتاج إليه الأمة سوى ما يأتيه من السماء من عند الله سبحانه، إنا

قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ بِهَا، قَالَ: قَدْ شِئْتُ، قَالَ: إِنْ شِئْتَنَا إِنْ قَالُوا لِأَهْلِ الْخِلَافِ لَنَا: إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ لِرَسُولِهِ ﷺ: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي نَبِيٍّ الْقَدْرِ» إِلَى آخِرِهَا فَهَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ مِنَ الْعِلْمِ شَيْئًا لَا يَعْلَمُهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ، أَوْ

في ليلة القدر، أو في غيرها، أم لا؟ والأول باطل؛ لما أجمع عليه الأمة من أن علمه ليس إلا من عند الله سبحانه، كما قال تعالى: «إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» النجم (٥٣): ١٤؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فهل يجوز أن لا يظهر هذا العلم الذي يحتاج إليه الأمة، أم لا بد من ظهوره لهم؟ والأول باطل؛ لأنه يوحى إليه ليليل إليهم ويهديهم إلى الله عز وجل؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فهل في ذلك العلم النازل من السماء من عند الله جل وعلا إلى الرسول اختلاف، بأن يحكم في أمر في زمان بحكم، ثم يحكم في ذلك الأمر بعينه في ذلك الزمان بعينه بحكم آخر يخالفه، أم لا؟ والأول باطل؛ لأن الحكم إنما هو من عند الله جل وعز، وهو متعال عن ذلك، كما قال: «وَلَوْ كُنَّا مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» النساء (٤): ٨٢.

ثم نقول: فمن حكم بحكم فيه اختلاف، كالذي يجتهد في الحكم الشرعي بتأويله المتشابه برأيه، ثم ينقض ذلك الحكم راجعاً عن ذلك الرأي لزعمه أنه قد أخطأ فيه، هل وافق رسول الله ﷺ في فعله ذلك وحكمه، أم خالفه؟ والأول باطل؛ لأن رسول الله ﷺ لم يكن في حكمه اختلاف؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فمن لم يكن في حكمه اختلاف، فهل له طريق إلى ذلك الحكم من غير جهة الله سبحانه إما بواسطة أو بغير واسطة، ومن دون أن يعلم تأويل المتشابه الذي يسببه يقع الاختلاف أم لا؟ والأول باطل؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فهل يعلم تأويل المتشابه الذي يسببه يقع الاختلاف إلا الله والراسخون في العلم الذين ليس في علمهم اختلاف، أم لا؟ والأول باطل؛ لأن الله سبحانه يقول: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» آل عمران (٣): ١٧.

ثم نقول: فرسول الله ﷺ الذي هو من الراسخين في العلم، هل مات وذهب بعلمه ذلك ولم يبلِّغ طريق علمه بالمشابه إلى خليفته من بعده، أم بلِّغه؟ والأول باطل؛ لأنه لو فعل ذلك فقد ضيع عن في أصلاب الرجال ممن يكون بعده؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فهل خليفته من بعده، كسائر آحاد الناس يجوز عليه الخطأ والاختلاف في العلم، أم هو مؤيد من عند الله، يحكم بحكم رسول الله ﷺ بأن يأتيه ويحدثه من غير وحي ورؤية، أو ما يجري مجرى ذلك، وهو مثله إلا في النبوة؟ والأول باطل؛ لعدم إغناؤه حيث؛ لأن من يجوز عليه الخطأ لا يؤمن عليه الاختلاف في الحكم، ويلزم التضيق من ذلك أيضاً؛ فثبت الثاني.

فلا بد من خليفة بعد رسول الله ﷺ راسخ في العلم، عالم بتأويل المتشابه، مؤيد من عند الله، لا يجوز عليه الخطأ ولا الاختلاف في العلم، يكون حجة على العباد؛ وهو المطلوب.

يَأْتِيهِ بِهِ جَبْرِئِيلُ ۖ فِي غَيْرِهَا<sup>١</sup>؟ فَأَنَّهُمْ سَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ كَانَ لِمَا عَلِمَ بَدُّ مِنْ أَنْ يُظْهِرَ<sup>٢</sup>؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ<sup>٣</sup> كَانَ فِيمَا أَظْهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ - عَزَّ ذِكْرُهُ - اخْتِلَافٌ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَمَنْ حَكَمَ بِحُكْمِ اللَّهِ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَهَلْ خَالَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ - فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقَدْ نَقَضُوا أَوَّلَ كَلَامِهِمْ - فَقُلْ لَهُمْ: «مَا يَنْظُمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»<sup>٤</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: مِنَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ؟ فَقُلْ: مَنْ لَا يَخْتَلِفُ فِي عِلْمِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَمَنْ هُوَ ذَلِكَ؟ فَقُلْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاحِبَ ذَلِكَ<sup>٥</sup>، فَهَلْ بَلَغَ أَوْ لَا؟ فَإِنْ قَالُوا: قَدْ بَلَغَ، فَقُلْ<sup>٦</sup>: فَهَلْ مَاتَ<sup>٧</sup>؟ وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ<sup>٨</sup>: إِنَّ<sup>٩</sup> خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَيَّدٌ، وَ<sup>١٠</sup> لَا يَسْتَخْلِفُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَنْ يَحْكُمُ بِحُكْمِهِ، وَإِلَّا مَنْ يَكُونُ مِثْلَهُ إِلَّا النُّبُوَّةَ، وَإِنْ<sup>١١</sup> كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ فِي عِلْمِهِ<sup>١٢</sup> أَحَدًا، فَقَدْ صَيِّعَ مَنْ<sup>١٣</sup> فِي أَضْلَابِ الرِّجَالِ مِمَّنْ

١. والمعنى: هل له ﷺ علم من غير تينك الجهتين؟ فقلوه: «يأتيه» عطف على المنفي، أي يعلمه. ومعنى قوله:

«لا» أي ليس لعلمه طريق ثالث، بل طريقه منحصر في الوحي، إما في ليلة القدر أو غيرها.

٢. يجوز فيه المبني للفاعل كما يظهر من مرآة العقول.

٣. في الوسائل: «قل لهم هل» بدل «فقل لهم فهل».

٤. في «ف»: «ويحكم».

٥. في «ف»: «الذي». وهو مما لا بد منه إن كان «حكم الله» موصوفاً لا ذا الحال. وفي الوسائل: - «الله».

٦. آل عمران (٣): ٧. في الوسائل: «من ذلك» بدل «فمن هو ذلك».

٧. في الوسائل: «ذلك». في «ف»: «ولهم».

٨. في «ف»: «ج». في «و»: «رسول الله».

٩. في «ف»: «و». في «ب»: «و».

١٠. في «ب»: «و». في «و»: «و».

١١. في «و»: «و». في «و»: «و».

١٢. في «و»: «و».

يَكُونُ بَعْدَهُ.

فَإِنْ قَالُوا لَكَ: فَإِنَّ عِلْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقُلْ: ﴿حَمْدُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ  
وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾<sup>١</sup> إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾<sup>٢</sup>.

فَإِنْ قَالُوا لَكَ: لَا يَزِيلُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَّا إِلَى نَبِيِّ، فَقُلْ: هَذَا الْأَمْرُ الْحَكِيمُ  
الَّذِي يُفَرِّقُ فِيهِ<sup>٣</sup> هُوَ<sup>٤</sup> مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ الَّتِي تَنْزِلُ<sup>٥</sup> مِنْ سَمَاءٍ<sup>٦</sup> إِلَى سَمَاءٍ، أَوْ مِنْ  
سَمَاءٍ إِلَى أَرْضٍ<sup>٧</sup>؟

٢٤٦/١ فَإِنْ<sup>٨</sup> قَالُوا: مِنْ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، فَلَيْسَ فِي السَّمَاءِ أَحَدٌ يَزْجِعُ مِنْ طَاعَةٍ إِلَى  
مَعْصِيَةٍ<sup>٩</sup>، فَإِنْ<sup>١٠</sup> قَالُوا: مِنْ سَمَاءٍ إِلَى أَرْضٍ، وَأَهْلُ الْأَرْضِ أُخُوْجُ الْخَلْقِ إِلَى ذَلِكَ، فَقُلْ<sup>١١</sup>:  
فَهَلْ<sup>١٢</sup> لَهُمْ بُدٌّ مِنْ سَيِّدٍ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ؟ فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّ الْخَلِيفَةَ هُوَ حَكَمَهُمْ<sup>١٣</sup>، فَقُلْ: «اللَّهُ  
وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ» إِلَى قَوْلِهِ «خَالِدُونَ»<sup>١٤</sup> لَعَمْرِي<sup>١٥</sup>.

١. هكذا في النسخ التي قبلت والرافي والبحار، ج ٢٥. وفي المطبوع: «وَإِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ» فيها.

٢. اللدخان (٤٤): ٥-١.

٣. في «ب» -: «هو».

٤. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف». وفي «بح»: «الذي ينزل». والروح مَّا يَذْكُرُ وَيُزْنُثُ. وفي  
المطبوع: «تنزل»، أي تنزل، بحذف إحدى التاءين.

٥. في حاشية «ض»: «السماء».

٦. في «ف» -: «و».

٧. في «ج، ف» وحاشية «ض، بر» والوافي: «الأرض». وفي شرح المازندراني: «الجملة خبرية بمعنى  
الاستفهام».

٨. في «بح»: «وإن».

٩. في «ف، بح، بر»: «من طاعته إلى معصيته».

١٠. كذا؛ والسياق يقتضي «وإن».

١١. في «ف» -: «و».

١٢. في «ب» -: «هل».

١٣. «الحكم» بالتحريك: الحاكم، وهو القاضي. النهاية، ج ١، ص ٤١٨ (حكم).

١٤. البقرة (٢): ٢٥٧.

١٥. «العَمْرُ» و«العَمْرُ»، هما وإن كانا مصدرين بمعنى، إلا أنه استعمل في القسم أحدهما، وهو المفتوح وهو

القسم بالحياة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٦ (عمر).

مَا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلِيَّ اللَّهِ<sup>٢</sup> - عَزَّ ذِكْرُهُ<sup>٣</sup> - إِلَّا وَهُوَ مُؤَيَّدٌ<sup>٤</sup>، وَمَنْ أَيْدَ لَمْ يُخْطِ<sup>٥</sup>؛ وَمَا فِي الْأَرْضِ عَدُوٌّ لِلَّهِ<sup>٦</sup> - عَزَّ ذِكْرُهُ<sup>٧</sup> - إِلَّا وَهُوَ مَخْذُولٌ<sup>٨</sup>، وَمَنْ خَذِلَ لَمْ يُصَبْ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَبْدُ مِنْ تَنْزِيلِهِ مِنَ السَّمَاءِ يَخْكُمُ بِهِ أَهْلُ الْأَرْضِ، كَذَلِكَ لَا يَبْدُ مِنْ وَالٍ. فَإِنْ قَالُوا: لَا نَعْرِفُ هَذَا، فَقُلْ لَهُمْ<sup>٩</sup>: قُولُوا مَا أُخْبِنْتُمْ، أَيْبَى اللَّهِ<sup>١٠</sup> بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ يَتْرَكَ الْعِبَادَ وَلَا حُجَّةَ عَلَيْهِمْ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: ثُمَّ وَقَفَ<sup>١١</sup>، فَقَالَ: هَاهُنَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ بَابٌ غَامِضٌ<sup>١٢</sup>، أَرَأَيْتَ إِنْ قَالُوا: حُجَّةُ اللَّهِ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: إِذَنْ أَقُولَ لَهُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِنَاطِقٍ يَأْمُرُ وَيَنْهَى<sup>١٣</sup>، وَلَكِنْ لِلْقُرْآنِ أَهْلٌ يَأْمُرُونَ وَيَنْهَوْنَ.

١. في «ف»: «وما».

٢. في «ف»: «الله».

٣. في «ج»: «عَزَّ وَجَلَّ». وفي «بس»: «عَزَّ وَجَلَّ ذكره».

٤. «مُؤَيَّدٌ»، أي مُقَوَّى، من الأيد بمعنى القوة، يقال: أَدَّ الرَّجُلُ شَيْئًا أَيَّدًا: اشْتَدَّ قُوًى، وتقول منه: أَيَّدْتُهُ تَأْيِيدًا، أَي قَوَّيْتُهُ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٣ (أيد).

٥. في «ج»: «لم يخطئ»، وهو الأصل، فقلبت الهمزة ياءً ثم سقطت الياء بالجازم.

٦. في «ف»: «الله».

٧. في «الف»: «بف»: «عَزَّ وَجَلَّ». وفي «ب»، «ف»، «ب»، «بر»، «بس»: «عَزَّ وَجَلَّ ذكره».

٨. «مَخْذُولٌ»، من خَذَلَهُ يَخْذُلُهُ خِذْلَانًا، أَي تَرَكَ غَوْنَةً وَنُصْرَتَهُ. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨٣ (خذل).

٩. في «الف»: «و». ١٠. في «بس»، «بف»، «والوافي»: «لهم».

١١. هكذا في «الف»، «ب»، «ج»، «ض»، «ف»، «و»، «ب»، «بس»، «بف» وشرح المازندراني. وفي «بر» والمطبوع: + «عَزَّ وَجَلَّ».

١٢. في «مرأة العقول»: «قال: ثُمَّ وَقَفَ، أَي تَرَكَ أَبِي الْكَلَامِ؛ فقال، أَي إِيَّاس. وقيل: ضمير وقف أيضاً لإِيَّاس، أَي قام تعظيماً. والأوّل أظهر».

١٣. «الغامِضُ» من الكلام خلاف الواضح. قال المجلسي في «مرأة العقول»: «باب غامض، أَي شبهة مشككة استشكلها المخالفون لقول عمر عند إرادة النبي الوصية: حسبنا كتاب الله. وقيل: الغامض بمعنى السائر المشهور، من قولهم: غمض في الأرض، إذا ذهب وسار». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٧٨ (غمض).

١٤. في «بر»: «بأمر ونهي».





قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَّا فِي هَذَا الْبَابِ، فَقَدْ فَلَجْتَهُمْ<sup>١</sup> بِحُجَّةٍ إِلَّا أَنْ يَفْتَرِيَ خُصْمُكُمْ عَلَى اللَّهِ، فَيَقُولَ: لَيْسَ لِلَّهِ -جَلَّ ذِكْرُهُ- حُجَّةٌ.

وَلَكِنْ أَخْبِرْنِي عَنْ تَفْسِيرِ «لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ»: مِمَّا خَصَّ بِهِ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup> وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ<sup>٣</sup> قَالَ: فِي أَبِي فَلَانٍ وَأَصْحَابِهِ<sup>٤</sup>، وَاجِدَةٌ مَقْدَمَةٌ، وَوَاجِدَةٌ مُؤَخَّرَةٌ؛ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ مِمَّا خَصَّ بِهِ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٥</sup> وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ<sup>٦</sup> مِنَ الْفِتْنَةِ الَّتِي عَرَضَتْ لَكُمْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْهَدُ أَنَّكُمْ أَصْحَابُ الْحُكْمِ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ ٢٤٧/١ وَذَهَبَ، فَلَمْ أَرَهُ<sup>٧</sup>.

٦٤٦ / ٢. وَ<sup>٨</sup>عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَمَا أَبِي جَالِسٌ وَعِنْدَهُ نَفَرٌ إِذَا<sup>٩</sup>

١. في الوافي والبحار، ج ٢٥: «فلمجتهم».

٢. في «ب»، ض، ف، ي، بر، بس، ي، «عليه به». وقوله: مِمَّا خَصَّ بِهِ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، من كلام أبي جعفر عليه السلام، بتقدير قال، كأنه سقط من النسخ. أو من كلام إلياس. راجع: الوافي، ج ٢، ص ٤١؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٧٢.

٣. الحديد (٥٧): ٢٣. وفي «ف»: «+» من الفتنة.

٤. في البحار، ج ٢٥: «ولكن أخبرني عن تفسير «لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ» قال: في أبي فلان وأصحابه» بدل «ولكن أخبرني -إلى- وأصحابه».

٥. في «ي»، بس، بو، جل، «+» و«».

٦. في الوافي: «عليه عليه السلام به» بدل «به علي عليه السلام».

٧. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٥١، من قوله: «أخبرني عن تفسير: «لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ»». الوافي، ج ٢، ص ٣٢، ح ٤٨٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٧، ح ٣٣٥٣٤، من قوله: «فقل لهم فهل كان فيما أظهر رسول الله ﷺ من علم الله إلى قوله: «في أصلاص الرجال عمن يكون بعده» البحار، ج ١٣، ص ٣٩٧، ح ٤؛ وج ٢٥، ص ٧٤، ح ٦٤؛ وج ٤٦، ص ٣٣٣، ح ٤؛ وج ٥٢، ح ٣٧١، ح ١٦٣.

٨. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «-و» ثم إنَّ السند معلق على ما قبله، ويروي الكليني عن أبي عبد الله ﷺ بالسندين المذكورين في ح ١. يدل على ذلك ما يأتي في سندی الحديثين: الثالث والرابع من عبارة: «وبهذا الإسناد».

٩. في «ض»، بر، «إذ».

اسْتَضَحَكَ حَتَّى اغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ<sup>١</sup> دُمُوعاً<sup>٢</sup>، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَذَرُونَ مَا أَضْحَكَنِي؟ قَالَ: فَقَالُوا: لَا، قَالَ: زَعَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مِنْ «الَّذِينَ خَالُوا رَبَّنَا اللَّهَ ثُمَّ اسْتَقَامُوا»<sup>٣</sup>، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ رَأَيْتَ الْمَلَائِكَةَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، تُخْبِرُكَ بِوَلَايَتِهَا لَكَ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْخَوْفِ وَ الْحُزَنِ؟ قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - يَقُولُ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»<sup>٤</sup> وَ قَدْ دَخَلَ فِي هَذَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ، فَاسْتَضَحَكْتُ.

ثُمَّ قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَنُشَدُّكَ اللَّهَ<sup>٥</sup> هَلْ فِي حُكْمِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - اخْتِلَافٌ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: مَا تَرَى فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا أَصَابِعُهُ بِالشَّيْفِ حَتَّى سَقَطَتْ، ثُمَّ ذَهَبَ وَ أَتَى رَجُلٌ آخَرَ، فَأَطَارَ كَفَّهُ، فَأَتَيْتُ بِهِ إِلَيْكَ وَ أَنْتَ قَاضٍ، كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ؟<sup>٦</sup>

قَالَ<sup>٨</sup>: أَقُولُ لِهَذَا الْقَاطِعِ: أَنْطِلْهُ دِيَّةَ كَفِّهِ<sup>٩</sup>، وَ أَقُولُ لِهَذَا الْمَقْطُوعِ<sup>١٠</sup>: صَلَاحُهُ عَلَى<sup>١١</sup> مَا شِئْتُ، وَ ابْعَثْ<sup>١٢</sup> بِهِ إِلَى ذَوِي عَدْلٍ.

قُلْتُ: جَاءَ الْإِخْتِلَافُ فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَ نَقَضْتُ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، أَبَى اللَّهُ

١ . «اغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ»، أَي غَرَقْنَا بِالدموع . وهو افْتَعَزَ عَلَتْ مِنَ الْغَرَقِ . النهاية، ج ٣، ص ٣٦١ (غرق).

٢ . قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٧٤: «وَدُمُوعاً»، تميز، وقيل: هو مصدر دَمَعَتْ عينه، كمنع إذا ظهر منه الدمع، وهو مفعول له، أو جمع دَمَعَ بالفتح وهو ماء العين، فهو بتقدير من، مثل: الحوض ملآن ماء، أو هو مفعول فيه.

٣ . فصلت (٤١): ٣٠؛ الأحقاف (٤٦): ١٣.

٤ . الحجرات (٤٩): ١٠.

٥ . في البحار، ج ٤٢: - «له».

٦ . يقال: نَشَدْتُكَ اللَّهَ، وَ أَشَدُّكَ اللَّهَ وبالله، ناشدتك الله وبالله، أي سألتك وأقسمت عليك، أي سألتك به مضمياً عليك. ويقال: نَشَدْتُ فُلَانًا أَشَدُّهُ نَشْدًا، إذا قلت له: نَشَدْتُكَ اللَّهَ، أي سألتك بالله كأنك ذكرته إياه فنشد، أي تذكّر. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٤٥٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٥٣ (نشد).

٧ . في «ف، بر، بف» والبحار، ج ٢٥، ٤٢: + «به».

٨ . في حاشية «ف»: «فقال».

٩ . في «الف»: «الكف».

١٠ . في «ف»: + «أصابعه».

١١ . في «ف»: - «على».

١٢ . في «ض، بر»: «وَأَبْعَثْ». والمقام يقتضي أن يكون العاطف «أو». والمعنى هو التخيير بين الصلح وأخذ الأرض.

عَزَّ ذِكْرُهُ - أَنْ يُخْبِتَ فِي خَلْقِهِ شَيْئاً مِنَ الْخُودِ<sup>١</sup> لَيْسَ<sup>٢</sup> تَفْسِيرُهُ فِي الْأَرْضِ؛ افْطَحْ<sup>٣</sup> قَاطِعَ الْكَفِّ أَضْلاً، ثُمَّ أَغْطِهِ دِيَةَ الْأَصَابِعِ، هَكَذَا<sup>٤</sup> حُكْمُ اللَّهِ لَيْلَةَ يَنْزِلُ<sup>٥</sup> فِيهَا أَمْرُهُ، إِنْ جَحَدْتَهَا بَعْدَ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَدْخَلَكَ اللَّهُ النَّارَ، كَمَا أَعْمَى بَصْرَكَ يَوْمَ جَحَدْتَهَا<sup>٦</sup> عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ<sup>٧</sup>: فَلِذَلِكَ عَمِيَ بَصْرِي<sup>٨</sup>، قَالَ: وَ مَا عَلِمَكَ بِذَلِكَ؟ فَوَ اللَّهُ<sup>٩</sup>، إِنْ عَمِيَ بَصْرُهُ<sup>١٠</sup> إِلَّا مِنْ صَفَقَةٍ<sup>١١</sup> جَنَاحِ الْمَلِكِ، قَالَ<sup>١٢</sup>: فَاسْتَضَحَكْتَ، ثُمَّ تَرَكْتَهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ لِسَخَافَةٍ عَقْلِهِ.

ثُمَّ لَقِيْتَهُ، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا تَكَلَّمْتَ بِصِدْقٍ مِثْلِ أَمْسٍ، قَالَ لَكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَإِنَّهُ<sup>١٣</sup> يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ<sup>١٤</sup> أَمْرٌ<sup>١٥</sup> السَّنَةِ، وَإِنْ لِذَلِكَ الْأَمْرِ وَلَاءَهُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ: أَنَا وَ أَحَدَ عَشَرَ مِنْ

١. في «بح»: «الحذ».

٢. هكذا في «ألف، ب، ض، و، بر» والوافي. والجملة صفة «شئاً». وفي «ج، بح» والبحار، ج ٢٥ و ٤٢: «فليس». وفي «بس، بف» والمطبوع: «وليس».

٣. في «ب»: «فاطح». وفي الكافي، ح ١٤٢٩١ والتهذيب: «+» و«يد».

٤. في «ب، ج، بح، بس» وحاشية «ف، بر» والكافي، ح ١٤٢٩١ والتهذيب: «هذا».

٥. هكذا في «ألف، ب، ض، و، بح، بس» والوافي. وفي «ج»: «ينزل». وفي «بر» والمطبوع وشرح المازندراني: «تنزل». وفي «بف»: «نزل». ٦. في «بر»: «+» و«على».

٧. في «بر»: «فقال».

٨. قال المجلسي في مرآة العقول: قوله: فلذلك عمي بصري، الظاهر أن هذا تصديق واعتراف منه بذلك كما يدل ما سيأتي، لا استفهام إنكار كما يترامى من ظاهره».

٩. قال الفيض في الوافي: «فوالله، من كلام الصادق عليه السلام، معترض»، وقال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: فوالله، من كلام الباقر عليه السلام، وإن نافية، وقائل فاستضحك أيضاً الباقر عليه السلام».

١٠. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ٢٥. وفي المطبوع: «بصري».

١١. «الصفقة»: مرة من التصفيق باليد، وهو التصويت بها. والصفق: الضرب الذي يُسْمَعُ له صوت، يقال: صفق له بالبيع والبيعة صفقاً، أي ضرب يده على يده. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صفق).

١٢. في «ب، بح، بس»: «-» و«قال».

١٣. في «ف»: «وإنها».

١٤. في «بر»: «الليل».

١٥. في البحار، ج ٤٦: «+» و«تلك».

صَلَّبِي أَيْمَةً مُحَدَّثُونَ<sup>١</sup>، فَقُلْتُ: لَا أَرَاهَا كَانَتْ إِلَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَبَدَّى لَكَ<sup>٢</sup> الْمَلَكُ  
الَّذِي يَحْدُثُهُ<sup>٣</sup>، فَقَالَ: كَذَبْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ، رَأَيْتُ عَيْنَايَ الَّذِي حَدَّثَكَ بِهِ عَلِيٌّ - وَلَمْ تَرَهُ  
عَيْنَاهُ، وَلَكِنْ وَعَى قَلْبُهُ<sup>٤</sup>، وَوَقَّرَ<sup>٥</sup> فِي سَمْعِهِ - ثُمَّ صَفَّقَكَ<sup>٦</sup> بِجَنَاحِهِ<sup>٧</sup> فَعَمِيَتْ.  
قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا اخْتَلَفْنَا فِي شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ<sup>٨</sup>، فَقُلْتُ لَهُ:  
فَهَلْ<sup>٩</sup> حَكَمَ اللَّهُ فِي حُكْمٍ مِنْ حُكْمِهِ بِأَمْرَيْنِ؟ قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: هَاهُنَا هَلَكْتُ  
وَأَهْلَكْتُ<sup>١٠</sup>.

١. في شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥: «قوله: أئمة محدثون، خبر لقوله: أنا وأحد عشر من صليبي، أو حال عنه وهو خبر مبتدأ محذوف وهو «مَم» أو خبر مبتدأ محذوف، أي نحن أئمة».
٢. «تبدَّى لك»، أي ظهر لك. تبدَّى في اللغة بمعنى أقام بالبادية، نعم جاء في بعض كتب اللغة الحديثة بمعنى ظهر. راجع: المعجم الوسيط، ص ٤٤ (بدا)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٦.
٣. في «بس، بف»: «تحدثه». ٤. في البحار، ج ٢٥: «أريت».
٥. «وعى قلبه»، أي حفظ ما ألقى إليه. يقال: وَعَيْتُ الحديثَ أَعْيَهُ وَغَيًّا فَنَاسِخًا، إِذَا خَفِظْتَهُ وَفَهِمْتَهُ، وَفُلَانٌ أَوْعَى مِنْ فُلَانٍ، أَي أَحْفَظُ وَأَفْهَم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٧ (وعا).
٦. في «ض، و، بح، بر»: «وقر». «وقرَّ» كَوَقَّرَ بمعنى ثبت وسكن، على ما في الشروح. وفي اللغة: وَقَّرَ فِي الْقَلْبِ، أَي سَكَنَ فِيهِ وَثَبَ، مِنَ الْوَقَارِ بِمَعْنَى الْجَلْمِ وَالزَّانَةِ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٣ (وقر).
٧. هكذا في «الف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «صفقك». وفي حاشية «ج»: «خففقك» وقال الجوهري: الصَّفَقُ: الضرب الذي يُسْمَعُ له صوت، وكذلك التصفيق، يقال: صَفَّقْتُه الرِّيحَ وَصَفَّقْتُهُ الصَّاحِجَ، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صفق).
٨. في حاشية «ج» والبحار، ج ٢٥، ٤٢: «بجناحيه».
٩. في الوافي: «كانه نفى [ابن عباس] بهذا الكلام أن يكون في الأئمة من علم حكم المختلف فيه؛ فاتحج بآية أنه إذا كان الحكم مردوداً إلى الله، وليس عند الله في الواقع إلا حكم واحد، فكيف يحكمون تارة بأمر وتارة بآخر، وهل هذا إلا مخالفة لله سبحانه في أحد الحكمين، التي هي سبب الهلاك والإهلاك».
١٠. في «ف»: «ف» ++ «عليك».

١١. الكافي، كتاب الحجّة، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم ﷺ، ج ١٣٩٨. وفي الغيبة للنعمانى، ص ٦٠، ح ٣، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن عدّة من رجاله، عن أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي، عن الحسن بن العباس بن الحريش، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ وفيهما من قوله: «إن ليلة القدر في كل سنة». إلى قوله: «أئمة محدثون». الكافي، كتاب الدييات، باب نادر،

٦٤٧ / ٣ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ<sup>١</sup> :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ : «فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ»<sup>٢</sup> يَقُولُ : يَنْزِلُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ<sup>٣</sup> . وَ الْمُحْكَمُ لَيْسَ بِشَيْعَيْنٍ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، فَمَنْ حَكَمَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ ، فَحُكْمُهُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ وَ مَنْ حَكَمَ بِأَمْرٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ ، فَرَأَى أَنَّهُ مُصِيبٌ ، فَقَدْ حَكَمَ بِحُكْمِ الطَّاعُوتِ<sup>٤</sup> ؛ إِنَّهُ لَيَنْزِلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ تَفْسِيرُ الْأُمُورِ سَنَةً سَنَةً ، يُؤَمَّرُ فِيهَا فِي أَمْرِ نَفْسِهِ بِكَذَا وَ كَذَا ، وَ فِي أَمْرِ النَّاسِ بِكَذَا وَ كَذَا ، وَ إِنَّهُ لَيَحْدُثُ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ سِوَى ذَلِكَ كُلِّ يَوْمٍ عِلْمُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- الْخَاصُّ وَ الْمَكْنُونُ الْعَجِيبُ الْمَخْزُونُ مِثْلُ مَا يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنَ الْأَمْرِ . ثُمَّ قَرَأَ : «وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ

١ ح ١٤٢٩١ ، عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن العباس بن الحريش . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٧٦ ، ح ١٠٨٢ ، بسنده عن سهل بن زياد ، وفيهما من قوله : «يا بن عباس أنشدك» إلى قوله : «هكذا حكم الله» . وفي الخصال ، ص ٤٧٩ ، باب الاثني عشر ، ح ٤٧ ؛ وكمال الدين ، ص ٣٠٤ ، ح ١٩ ؛ وكفاية الأثر ، ص ٢٢٠ ، بسندها عن محمد بن يحيى . وفي الغيبة للطوسي ، ص ١٤١ ، ح ١٠٦ ، بسنده عن سهل بن زياد ، وفي الأربعة الأخيرة من قوله : «إن ليلة القدر في كل سنة» إلى قوله : «أئمة محدثون» وراجع : الكافي ، كتاب الحجّة ، باب أن الأئمة عليهم السلام محدثون مفهمون ، ح ٧١١ . الوافي ، ج ٢ ، ص ٤٣ ، ح ٤٨٤ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ١٧٢ ، ح ٣٥٣٩٩ ؛ البحار ، ج ٢٥ ، ص ٧٨ ، ح ٦٥ ؛ وج ٤٢ ، ص ١٥٨ ، ح ٢٧ .

١ . إشارة إلى السند المتقدم في ح ١ ، والناقل عن أبي جعفر الظاهر في أبي جعفر الباقر عليه السلام ، هو أبو جعفر الثاني عليه السلام .  
٢ . الدخان (٤٤) : ٢ .

٣ . قال ابن الأثير : «والحكيم» هو المحكم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب ، فعمل بمعنى مُثَقَّل ، أَخْكِمَ فهو مُحْكَمٌ . وقال المجلسي : «الحكيم فعمل بمعنى المفعول ، أي المعلوم اليقيني ، من حَكَمَ كَصَرَفَ : إذا أتقنه ومنعه عن الفساد ، كأحكامه» . راجع : مرآة العقول ، ج ٣ ، ص ٧٩ ؛ النهاية ، ج ١ ، ص ٤١٩ (حكم) .

٤ . في «بس» : «فيه» .

٥ . «الطاغوت» : الكاهن ، والشيطان ، وكل رأس ضلال ، وكل معبود من دون الله تعالى ، أو صدّ عن عبادة الله ، أو أطع بغير أمر الله ، وكلّ متعدّد من الطغيان بمعنى تجاوز الحدّ في العصيان . وأصله طَغَوْتُ ، ولكن قَلِبَ لَام الفعل نحو صاعقة وصارقة ، ثُمَّ قَلِبَ الواو ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله . راجع : المفردات للراغب ، ص ٥٢٠ : القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٧١٣ (طفا) .

اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»<sup>٢٠</sup>.

٤ / ٦٤٨ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ<sup>٢١</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» صَدَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ «وَمَا أَذْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ»<sup>٢٢</sup> قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لَا أَذْرِي<sup>٢٣</sup>.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ» لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: وَهَلْ تَذَرِي لِمَ هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: لِأَنَّهَا «تَنْزُلُ الْمَلَكُوتُ وَالرُّوحُ فِيهَا» بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ<sup>٢٤</sup> وَإِذَا أَدْنَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِشَيْءٍ، فَقَدْ رَضِيَهُ. «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»<sup>٢٥</sup> يَقُولُ: تُسَلِّمُ<sup>٢٦</sup> عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ، مَلَائِكَتِي وَرُوحِي بِسَلَامِي مِنْ أَوَّلِ مَا يَهْبِطُونَ إِلَى مَطْلَعِ الْفَجْرِ.

ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ<sup>٢٧</sup> الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً»<sup>٢٨</sup> فِي «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ»<sup>٢٩</sup> فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَ قَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ

١ . لقمان (٣١): ٢٧.

٢ . الوافي، ج ٢، ص ٤٥، ح ٤٨٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٧، ح ٣٥٣٤، وفيه قطعة منه: البحار، ج ٢٤، ص ١٨٣، ح ٢٢، من قوله: «إِنَّهُ لَيَنْزِلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ»؛ وج ٢٥، ص ٧٩، ح ٦٦.

٣ . إشارة إلى السند المذكور في ح ١.

٤ . في «ب، ج، بر، بس، بف» وشرح المازندراني: - «الله».

٥ . في «بف»: - «وَمَا أَذْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ». ٦ . في «ف»: «مَا أَذْرِي».

٧ . هكذا في «بج، ج، هـ، بر» وحاشية «بج» والقرآن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تَنْزَلُ فِيهَا الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ».

٨ . القدر (٩٧): ٥-١. ٩ . في «بج» والبحار: «يُسَلِّمُ».

١٠ . في «مرآة العقول»: «أقول: فيها قراءتان: إحداهما: «لَا تُصِيبُنَّ» وهي المشهورة، والأخرى «لَتُصِيبُنَّ» باللام المفتوحة... فما ذكره عليه السلام [أي قوله عليه السلام: فهذه فتنة أصابتهن خاصة] شديد الانطباق على القراءة الثانية.

١١ . الأنفال (٨): ٢٥.

١٢ . في شرح المازندراني: «قوله: في إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ، ظرف للظلم المستفاد من ظلموا».

أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ<sup>١</sup>.

يَقُولُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: إِنَّ مُحَمَّدًا حِينَ يَمُوتُ يَقُولُ أَهْلُ الْخِلَافِ لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: مَضَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَهَذِهِ فِتْنَةٌ أَصَابَتْهُمْ خَاصَّةً، وَبِهَا ارْتَدَّوْا<sup>٢</sup> عَلَى أَعْقَابِهِمْ؛ لِإِنَّهُمْ إِنْ قَالُوا: لَمْ تَذْهَبْ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - فِيهَا أَمْرٌ، وَإِذَا أَقْرَأُوا بِالْأَمْرِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ صَاحِبٍ بُدٌّ<sup>٣</sup>.

٦٤٩ / ٥. وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ ﷺ كَثِيرًا مَا يَقُولُ<sup>٤</sup>: اجْتَمَعَ النَّبِيُّ<sup>٥</sup> وَالْعَدُوِّيُّ<sup>٦</sup> عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْرَأُ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» بِتَخَشُّعٍ وَبُكَاءٍ<sup>٧</sup>، فَيَقُولَانِ: مَا أَشَدَّ رِقَّتَكَ لِهَذِهِ السُّورَةِ! فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَا رَأَتْ عَيْنِي، وَوَعَى قَلْبِي<sup>٨</sup>،

١. آل عمران (٣): ١٤٤.

٢. في «ج»: - «فتنة». «والْفِتْنَةُ»: الضلال والإثم، يقال: فَتَنَتُهُ الدُّنْيَا، أَي أَضْلَعَهُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ، وَالْفَاتِنُ: الْمَضِلُّ عَنْ الْحَقِّ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣١٨ (فتن).

٣. قال الجوهرى: الارتداد: الرجوع، ومنه المُرْتَدُّ. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٣ (ردد).

٤. في «ف» والبحار: «لم يذهب».

٥. الوافى، ج ٢، ص ٤٧، ح ٤٨٦؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٠، ح ٦٧.

٦. في «ف»: «بهذا الإنسان» عن أبي عبد الله عليه السلام. والسند معلق، ويروى الكليني بكلا سنديه المتقدمين في ح ١، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٧. في «ج»: «يقول كثير». وفي «بر»: «يقول كثيراً ما». وفي «بس، بف»: «كثيراً يقول».

٨. هكذا في «ألف، ج، يح، بر» والوافى. وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما اجتمع». وفي شرح المازندراني: «وما زائدة للمبالغة».

٩. «التَّيْبِيُّ»: نسبة إلى تَيْمٍ في قريش، رُحِطَ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ تَيْمٌ بَنُ مَرْثَةَ بَنُ كَعْبٍ بَنُ لُؤَيٍّ بَنُ غَالِبٍ بَنُ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضَرِ. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٩ (تيم).

١٠. في «ب، ف»: «العدوي والتيمي». «والْعَدُوِّيُّ»: نسبة إلى عَدِيٍّ مِنْ قُرَيْشٍ، رُحِطَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَدِيٌّ بَنُ كَعْبٍ بَنُ لُؤَيٍّ بَنُ غَالِبٍ بَنُ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضَرِ. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٢٢ (علا).

١١. في «ف»: «ويتخشع ويبكي».

١٢. «وَعَى قَلْبِي»، أَي حَفِظَ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ، يُقَالُ: وَغَيْثُ الْحَدِيثِ أَعْيَهُ وَغِيًّا فَأَنَا وَاعٍ، إِذَا حَفِظْتَهُ وَفَهَمْتَهُ، وَفُلَانٌ ۞



وَلِمَا يَرَى قَلْبُ هَذَا مِنْ بَغْدِي.

فَيَقُولَانِ: وَمَا الَّذِي رَأَيْتَ؟ وَمَا الَّذِي يَرَى؟

قَالَ: فَيَكْتُمُ لَهْمَا فِي التَّرَابِ: «تَنْزُلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» قَالَ:

ثُمَّ يَقُولُ<sup>١</sup>: هَلْ بَقِيَ شَيْءٌ بَعْدَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كُلُّ أَمْرٍ؟» فَيَقُولَانِ: لَا، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْلَمَانِ مِنَ الْمَنْزِلِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ؟ فَيَقُولَانِ: أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَيَقُولُ: نَعَمْ.

فَيَقُولُ: هَلْ تَكُونُ<sup>٢</sup> لَيْلَةُ الْقَدْرِ مِنْ بَغْدِي؟ فَيَقُولَانِ: نَعَمْ، قَالَ<sup>٣</sup>: فَيَقُولُ: فَهَلْ يَنْزِلُ ذَلِكَ الْأَمْرُ فِيهَا؟ فَيَقُولَانِ: نَعَمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: إِلَى مَنْ؟ فَيَقُولَانِ: لَا نَذْرِي، فَيَأْخُذُ بِرَأْسِي وَيَقُولُ<sup>٤</sup>: إِنْ لَمْ تَذْرِيَا فَادْرِيَا، هُوَ هَذَا مِنْ بَغْدِي.

قَالَ: فَإِنَّ<sup>٥</sup> كَانَا لَيَعْرِفَانِ<sup>٦</sup> تِلْكَ اللَّيْلَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ مَا يُدَاخِلُهُمَا<sup>٧</sup> مِنَ الرُّغْبِ<sup>٨</sup>.

٦٥٠ / ٦. وَ' عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ<sup>٩</sup>: «يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، خَاصِمُوا بِسُورَةِ

١. أَوْعَى مِنْ فُلَانٍ، أَيْ أَحْفَظُ وَأَقْنَمُ. رَاجِع: النِّهَايَةُ، ج ٥، ص ٢٠٧ (و.ع).

٢. فِي «ف»؛ «بَر»؛ «قَالَ».

٣. فِي «ب»؛ «بَر»؛ «بَس»؛ «يَكُون».

٤. فِي «ب»؛ «بَر»؛ «قَالَ».

٥. فِي الْوَاقِفِ وَالْبَصَائِرِ: «فَيَقُول».

٦. «إِنَّ» مُحَقَّقَةٌ مِنَ الْمُثْقَلَةِ، يَلْزَمُهَا اللَّامُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ، وَيَجُوزُ إِطْلَالُ عَمَلِهَا وَإِدْخَالُهَا عَلَى كَانٍ وَنَحْوِهِ، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ مُحَذَوْفٌ بِقَرِينَةٍ لَا مِ التَّأَكِيدِ فِي الْخَبَرِ؛ يَعْنِي فَإِنَّ الشَّأْنَ أَتَاهُمَا كَانَا لَيَعْرِفَانِ أَلْبَنَةً تِلْكَ اللَّيْلَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَشِدَّةِ الرَّعْبِ الَّذِي تَدَاخَلُهُمَا فِيهِ. وَالرَّعْبُ إِمَّا لِإِخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَزُولِ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ بِمَحْضِ النَّزُولِ بِالْخَاصِيَّةِ، أَوْ بِإِلْقَاءِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ الرَّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ لِاتِّمَامِ الْحُجَّةِ. رَاجِع: شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٦، ص ١١؛ الْوَاقِفِ، ج ٢، ص ٥٠؛ مَرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٣، ص ٨٧.

٧. فِي الْبَصَائِرِ: «يَعْرِفَان».

٨. فِي «أَلْف»؛ «ب»؛ «ج»؛ «و»؛ «بَر»؛ «بَس»؛ وَحَاشِيَةُ بَدْرِ الدِّينِ: «تَدَاخَلُهُمَا».

٩. بِصَافِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ٢٢٤، ح ١٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. الْوَاقِفِ، ج ٢، ص ٤٩، ح ٤٨٧؛ الْبَحَارُ، ج ٩٧، ص ٢١، ح ٤٧.

١٠. السَّنَدُ مُعَلَّقٌ عَلَى ح ١، كَمَا لَا يَخْفَى.

١١. فِي الْبَحَارِ: «وَأَنَّهُ قَالَ».

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>١</sup> تَفَلَّجُوا<sup>٢</sup>، قَوْلَ اللَّهِ، إِنَّهَا لَحَجَّةُ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى الْخَلْقِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهَا لَسَيِّدَةُ دِينِكُمْ، وَإِنَّهَا لَغَايَةُ عِلْمِنَا<sup>٣</sup>.

يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، خَاصِمُوا بِحَمٍ ٥ وَ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ٥ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ<sup>٤</sup>، فَإِنَّهَا لَوْلَا الْأَمْرُ خَاصَّةٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى<sup>٥</sup>: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾<sup>٦</sup>.

قِيلَ<sup>٧</sup>: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، نَذِيرُهَا مُحَمَّدٌ ﷺ، قَالَ<sup>٨</sup>: «صَدَقْتَ، فَهَلْ كَانَ نَذِيرٌ - وَهُوَ حَتَّى - مِنَ النَّبِيِّ<sup>٩</sup> فِي أَقْطَارِ<sup>١٠</sup> الْأَرْضِ؟» فَقَالَ السَّائِلُ: لَا، قَالَ<sup>١١</sup> أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «أُرَايْتُ<sup>١٢</sup> بَعِيثَهُ، ٢٥٠/١ أَلَيْسَ<sup>١٣</sup> نَذِيرُهُ، كَمَا أَنَّ<sup>١٤</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي<sup>١٥</sup> بَغْيَتِهِ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - نَذِيرٌ؟» فَقَالَ<sup>١٦</sup>: بَلَى، قَالَ: «فَكَذَلِكَ لَمْ يَمُتْ مُحَمَّدٌ ﷺ إِلَّا وَلَهُ بَعِيثٌ نَذِيرٌ».

قَالَ<sup>١٧</sup>: «فَإِنْ قُلْتُ: لَا، فَقَدْ ضَيَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِي أَضْلَابِ الرِّجَالِ مِنْ

١. في «ض» والبحار: «﴿فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾».

٢. في «ف»: «تَفَلَّجُوا». وَتَفَلَّجُوا، أَي تَنْظَرُوا وَتَفَرَّجُوا، مِنَ التَّلَجِّ بِمَعْنَى الْفُزْزِ وَالظَّفَرِ، يُقَالُ: تَلَجَّ الرَّجُلُ عَلَى خَصْمِهِ إِذَا غَلِبَهُ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٣٣٥ (فَلَج).

٣. في الوافي: «لَسَيِّدَةُ دِينِكُمْ» بِمَعْنَى لَسَيِّدَةِ حُجَّجِ دِينِكُمْ. «لَغَايَةُ عِلْمِنَا» أَي نِهَايَةُ مَا يَحْصُلُ لَنَا مِنَ الْعِلْمِ؛ لَكَشْفِهَا عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ الَّتِي تَحْصُلُ لَنَا فِيهَا غُرَائِبُ الْعِلْمِ وَمَكُونَاتُهُ. وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «غَايَةُ مَا عِلْمِنَا».

٤. الدُّخَانُ (٤٤): ١-٣. في البحار: «﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾».

٥. في البحار: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ» بِدَلِّ «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

٦. فاطر (٣٥): ٢٤. ٧. في البحار: «فَقِيلَ».

٨. في البحار: «نَذِيرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُحَمَّدٌ». ٩. في «ب»، ج، ب، ح، ير، والوافي: «فَقَالَ».

١٠. «الْبَعِيثَةُ» هِيَ بِكسر الباء وَسكون العين مُصْدَر، أَي مِنْ جِهَةٍ بَعَثَتْهُ ﷺ أَصْحَابُهَا إِلَى أَقْطَارِ الْأَرْضِ. أَوْ بفتحهما، جَمْعُ «بَعِيثٍ» بِمَعْنَى الْمَبْعُوثِ. رَاجِعُ: الْوَافِي، ج ٢، ص ٥٢؛ مِرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٣، ص ٨٨.

١١. «الْأَقْطَارُ»: جَمْعُ الْقَطْرِ، وَهُوَ الْجَانِبُ وَالنَّاحِيَةُ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٧٩٥ (قَطَر).

١٢. في البحار: «فَقَالَ». ١٣. في البحار: «وَأَنَّ».

١٤. في «ير» وَحاشية «ف» والبحار: «لَيْسَ» بِدُونِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ.

١٥. في «بس»: «كَانَ». ١٦. في «ج»: «+» بِمَعْنَى «يَوْمٌ».

١٧. في «ب»: «قَالَ». ١٨. في البحار: «-» بِمَعْنَى «قَالَ».

أَمَّتِيهِ. قَالَ: وَمَا يَكْفِيهِمُ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: «بلى، إِنْ وَجَدُوا لَهُ مُفَسِّراً<sup>١</sup>». قَالَ: وَمَا فَسَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: «بلى<sup>٢</sup>، قَدْ فَسَّرَهُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ، وَفَسَّرَ لِلْأَمَّةِ شَأْنَ ذَلِكَ الرَّجُلِ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>٣</sup>».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كَأَنَّ هَذَا أَمْرًا خَاصًّا لَا يَخْتَمِلُهُ الْعَامَّةُ؟ قَالَ<sup>٤</sup>: «أَبَى اللَّهُ أَنْ يُعْبَدَ إِلَّا سِرًّا حَتَّى يَأْتِيَ إِثْبَانٌ أَجْلِهِ<sup>٥</sup> الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ دِينُهُ، كَمَا أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ خَدِيجَةَ مُسْتَتِرًا<sup>٦</sup> حَتَّى أَمَرَ بِالْإِغْلَانِ».

قَالَ السَّائِلُ: يَنْبَغِي<sup>٧</sup> لِصَاحِبِ هَذَا الدِّينِ أَنْ يَكْتُمَ؟ قَالَ: «أَوْ مَا كَتَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ يَوْمَ أَسْلَمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَهَرَ<sup>٨</sup> أَمْرُهُ؟» قَالَ: بلى، قَالَ: «فَكَذَلِكَ أَمَرْنَا حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ»<sup>٩</sup>.

٧ / ٦٥١. وَ<sup>١٠</sup> عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «لَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ -جَلَّ ذِكْرُهُ- لَيْلَةً الْقَدَرِ أَوَّلَ مَا خَلَقَ الدُّنْيَا؛ وَلَقَدْ خَلَقَ فِيهَا أَوَّلَ نَبِيٍّ يَكُونُ، وَأَوَّلَ وَصِيِّ يَكُونُ؛ وَلَقَدْ قَضَى أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ سَنَةٍ لَيْلَةً يَهْبِطُ فِيهَا بِتَفْسِيرِ الْأُمُورِ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ<sup>١١</sup>؛ مِنْ<sup>١٢</sup>

١. في البحار: «فقال السائل: أولم يكفهم» بدل «قال: وما يكفيهم».

٢. في «ج»: «معتبراً». ٣. في «ب»: «+» و«».

٤. في البحار: «ولكن».

٥. هكذا في «ج»، ض، و، بح، بر، والوافي. ويقتضيه رفع «أمر». وفي المطبوع: «كان».

٦. في البحار: «الأمر». ٧. في «ج»: «ولا يحمله».

٨. في البحار: «+» و«نعم».

٩. «إثبات أجله» أي وقت أجله. والنون أصلية فيكون يقالاً. وقيل: هي زائدة، وهو فعلان من أب الشيء، إذا نهياً للذهاب. والأجل: هو الوقت المضروب المحدود في المستقبل. النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبين)؛ وص ٢٦

(أجل). ١٠. في «بر»: «ولمستراً».

١١. في البحار: «أ ينبغي».

١٢. الوافي، ج ٢، ص ٥٠، ح ٤٨٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٧، ح ٣٥٣٤؛ البحار، ج ٢٥، ص ٧١، ح ٦٢.

١٤. السند معلق على سند ح ١، كما لا يخفى. ١٥. في «ف»: «المتقبلة».

١٦. في البحار: «فمن».

جَحَدَ ذَلِكَ، فَقَدْ رَدَّ عَلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِلْمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ<sup>١</sup> الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ<sup>٢</sup> وَالْمُحَدِّثُونَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ<sup>٣</sup> عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ بِمَا يَأْتِيهِمْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مَعَ الْحُجَّةِ الَّتِي يَأْتِيهِمْ بِهَا<sup>٤</sup> جَبْرِئِيلُ<sup>٥</sup>.

قُلْتُ<sup>٦</sup>: وَالْمُحَدِّثُونَ أَيْضاً يَأْتِيهِمْ جَبْرِئِيلُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ<sup>٧</sup>؟

قَالَ: «أَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ- فَلَا شَكَّ<sup>٨</sup>، وَ لَا يَبْدُ لِمَنْ سِوَاهُمْ - مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ خَلِقَتْ فِيهِ الْأَرْضُ إِلَى آخِرِ فَنَاءِ الدُّنْيَا - أَنْ يَكُونَ<sup>٩</sup> عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ حُجَّةٌ<sup>١٠</sup>، يَنْزِلُ<sup>١١</sup> ذَلِكَ<sup>١٢</sup> فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ إِلَى مَنْ أَحَبَّ مِنْ عِبَادِهِ<sup>١٣</sup>».

وَإِنَّ اللَّهَ<sup>١٤</sup>، لَقَدْ نَزَلَ الرُّوحَ وَالْمَلَائِكَةُ<sup>١٥</sup> بِالْأَمْرِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلَى آدَمَ؛ وَإِنَّ اللَّهَ، مَا مَاتَ آدَمَ إِلَّا وَلَهُ وَصِيٌّ، وَكُلُّ مَنْ بَعْدَ آدَمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَدْ<sup>١٦</sup> أَتَاهُ الْأَمْرُ فِيهَا، وَوَضَعَ<sup>١٧</sup>

١. في «ألف، بر»: «لا تقوم». ٢. في «يف»: «الرسول».

٣. في «ألف، ب، ض، و، يح، بر» والبحار: «أن يكون». وفي «ف»: «أن يكونوا» حجة.

٤. في البحار: «مع».

٥. في البحار: «قال: قلت». وفي «مرآة العقول»: «الظاهر أن قوله: قلت، كلام الحسن بن العباس الراوي، وضمير قال لأبي جعفر».

٦. في البحار: «+ وفي ذلك». وفي الوافي: «لم يتعرض» للجواب السائل، بل أعرض عنه إلى غيره تنبيهاً له على أن هذا السؤال غير مهم له، وإنما المهم له التصديق بنزول الأمر على الأوصياء ليكون حجة لهم على أهل الأرض، وأما النزول بالأمر هل هو جبرئيل أو غيره، فليس بهمهم له. أو أنه لم ير المصلحة في إظهار ذلك له؛ لكونه أجنبياً، كما يشعر به قوله» فيما بعد: «ما أنتم بفاعلين».

٧. هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، يح، بر، بس، يف» والبحار. وفي «ج» والمطبوع: «تكون».

٨. في «مرآة العقول»: «وقوله: أن يكون، أي من أن يكون. وحجة» إما مرفوع فالعائد مقدر ... وإما منصوب بكونه خبير «يكون»، واسمه الضمير الراجع إلى الموصول.

٩. في «ألف، ج، بر، يف»: «تنزل». ١٠. في البحار: «+ الأمر».

١١. في البحار: «+ وهو الحجّة».

١٢. «أئيم الله»، الأصل فيه: أئيم الله، وهو اسم وضع للقسم. وللمزيد راجع ما ذكرنا في هامش ح ٦٤٥.

١٣. في البحار: «الملائكة والروح». ١٤. في «يح»: «فقد».

١٥. في الوافي: «ووضع، أي النبي الأمر؛ أو على البناء للمفعول؛ أو بالتثنية عوضاً عن المضاف إليه، عطف

لِوَصِيَّهِ مِنْ بَعْدِهِ.

وَإِنَّمَا اللَّهُ، إِنْ كَانَ النَّبِيُّ لِيُؤْمَرَ فِيمَا يَأْتِيهِ مِنَ الْأَمْرِ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنْ آدَمَ إِلَى مُحَمَّدٍ عليه السلام : أَنْ أَوْصَ إِلَى فُلَانٍ، وَلَقَدْ قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي كِتَابِهِ لَوْلَاةِ الْأَمْرِ مِنْ<sup>٢</sup> بَعْدِ مُحَمَّدٍ عليه السلام خَاصَّةً : «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» إِلَى قَوْلِهِ : «فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»<sup>٣</sup> يَقُولُ : اسْتَخْلَفَكُمْ لِعِلْمِي وَدِينِي وَعِبَادَتِي بَعْدَ نَبِيِّكُمْ كَمَا اسْتَخْلَفَ، وَصَاةَ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى يَبْعَثَ النَّبِيُّ الَّذِي يَلِيهِ «يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا» يَقُولُ : يَعْْبُدُونَنِي بِإِيمَانٍ لَا نَبِيَّ<sup>٤</sup> بَعْدَ مُحَمَّدٍ عليه السلام، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ «فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ».

فَقَدْ مَكَنَ<sup>٥</sup> وَلَاةَ الْأَمْرِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ عليه السلام بِالْعِلْمِ، وَتَخَنَ هُمْ؛ فَاسْأَلُونَا، فَإِنْ صَدَقْنَاكُمْ فَأَقْرُوا، وَ مَا أَنْتُمْ بِفَاعِلِينَ؛ أَمَا عَلِمْنَا قَظَاهِرَ؛ وَأَمَا إِيَّانَ<sup>٦</sup> أَجَلْنَا -الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الدِّينُ<sup>٧</sup> مِنَّا حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ اخْتِلَافٌ- فَإِنَّ لَهُ أَجْلاً مِنْ مَمَرِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ

«على الأمر».

١ . «إِنْ» مخففة عن المثقلة، وضمير الشأن فيه مقدر . وفي البحار : «إِنَّه كان ليؤمر النبي» بدل «إِنْ كان النبي ليؤمر» .

٢ . في ج ، ض ، - : «من» .

٣ . النور (٢٤) : ٥٥ .

٤ . في مرآة العقول : «كما استخلف، بصيغة الغائب المعلوم على الالتفات؛ أو المجهول؛ أو بصيغة المتكلم . وفي

تأويل الآيات : كما استخلفت، وهو أظهر» . ٥ . في البحار : «أَنْ لَا نَبِيَّ» .

٦ . في الوافي : «بإيمان لَا نَبِيَّ بعد محمد، يعني أَنَّ نفي الشرك عبارة عن أَنْ لا يعتقد النبوة في الخليفة الظاهر الغالب أمره» . «ومن قال غير ذلك» هذا تفسير لقوله تعالى : «وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» يعني ومن كفر بهذا الوعد بأن قال : إِنَّ مثل هذا الخليفة لا يكون إِلَّا نبياً، وَلَا نَبِيَّ بعد محمد عليه السلام، فهذا الوعد غير صادق أو كفر بهذا الموعود، بأن قال إذا ظهر أمره : هذا نبي، أو قال : هذا ليس بخليفة؛ لاعتقاده الملازمة بين الأمرين، فقلوه عليه السلام : «غير ذلك» إشارة إلى الأمرين . والسَّرَفُ في هذا التفسير أَنَّ العامة لا يعتقدون مرتبة متوسطة بين مرتبة النبوة ومرتبة أحاد أهل الإيمان من الرعية في العلم الدلني بالأحكام، ولهذا ينكرون إمامة أئمتنا عليهم السلام زعماً منهم أَنَّهُمْ كسائر أحاد الناس، فإذا سمعوا منهم من غرائب العلم أمراً زعموا أَنَّهُمْ عليهم السلام يدعون النبوة لأنفسهم .

٧ . في «ب، بر، بف» وحاشية «ف، ج، بح» : «وكل» .

٨ . راجع ما تقدم ذيل الحديث السابق . ٩ . في «ف» : «الدين فيه» .

إِذَا أَتَى ظَهْرُ<sup>١</sup>، وَكَانَ الْأَمْرُ وَاجِدًا.

وَإِنَّمِ اللَّهُ، لَقَدْ قَضَى الْأَمْرَ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ اخْتِلَافٌ، وَلِذَلِكَ جَعَلَهُمْ<sup>٢</sup> شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ لِيشْهَدَ مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَيْنَا، وَلِنَشْهَدَ<sup>٣</sup> عَلَى شَيْعَتِنَا، وَلِنَشْهَدَ شَيْعَتَنَا عَلَى النَّاسِ، أَيْ<sup>٤</sup> اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِهِ اخْتِلَافٌ، أَوْ بَيْنَ أَهْلِ عِلْمِهِ تَنَاقُضٌ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٥</sup>: «فُضِّلَ<sup>٦</sup> إِيْمَانُ الْمُؤْمِنِ بِجُمْلَةٍ<sup>٧</sup> «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» وَتَفْسِيرُهَا<sup>٨</sup> عَلَى مَنْ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْإِيْمَانِ بِهَا كَفَضْلِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْبَهَائِمِ، وَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَيَذْفَعُ بِالْمُؤْمِنِينَ بِهَا عَنِ الْجَاحِدِينَ لَهَا فِي الدُّنْيَا لِكَمَالِ عَذَابِ الْآخِرَةِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتُوبُ مِنْهُمْ -مَا يَذْفَعُ بِالْمُجَاهِدِينَ عَنِ الْقَاعِدِينَ، وَ لَا أَعْلَمُ أَنَّ<sup>٩</sup> فِي هَذَا الزَّمَانِ جِهَادًا إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَالْجَوَارِ<sup>١٠</sup>».

١. في البحار: «الدين».

٢. في البحار: «نحن».

٣. في «ف»: «وبين».

٤. في «ف»: «وبين».

٥. هكذا في «ب»، ض، بر، وحاشية «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بحمله».

٦. في «ب»، «ف»: «وتفسيرها».

٧. في «ف» وشرح المازندراني والبحار: - «أَنَّ». وفي مرآة العقول، ج ٣، ص ٩٥: «ولما ذكر الجهاد هنا وفي الآية المشار إليها سابقاً، وكان مظنة أن يفهم السائل وجوب الجهاد في زمانه ﷺ مع عدم تحقق شرائطه مع المخالفين، أو مع من يخرج من الجاهلين، أزال ﷺ ذلك التوهم بقوله «لا أعلم»، أي هذه الأعمال قائمة مقام الجهاد لمن لم يتمكن عنه؛ أو قوله تعالى: «جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ» [الحج (٢٢): ٧٨] شاملة لهذه الأمور أيضاً».

٨. «الجوار»: أن تعطي الرجل ذمّةً فيكون بها جارك فتجبره، وبمعنى المجاورة يقال: جاوره مجاورةً وجواراً، أي صار جاره. والمراد به هنا: المحافظة على الذمّة والأمان، أو قضاء حق المجاورة وحسن المعاشرة مع الجار والصبر على أذاه. وقال العلامة المجلسي: «وقيل: المراد بالجوار مجاورة العلماء وكسب التفقه في الدين. ولا يخفى بعده». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٢٥ (جور).

٩. الوافي، ج ٢، ص ٥٢، ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٧٣، ح ٦٣.

٦٥٢ / ٨ . قَالَ ١: وَقَالَ رَجُلٌ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا تَغْضَبْ عَلَيَّ، قَالَ: «لِمَاذَا؟» قَالَ: لِمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهُ، قَالَ: «قُلْ». قَالَ: وَ لَا تَغْضَبْ؟ قَالَ: «وَأَنَا لَا أَغْضَبُ».

قَالَ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَ تَنْزِيلِ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحِ فِيهَا إِلَى الْأَوْصِيَاءِ: يَأْتُونَهُمْ بِأَمْرِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام قَدْ عَلِمَهُ، أَوْ يَأْتُونَهُمْ بِأَمْرِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام يَغْلَمُهُ، وَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام مَاتَ وَ لَيْسَ مِنْ عِلْمِهِ شَيْءٌ إِلَّا وَ عَلَيَّ عليه السلام لَهُ وَاعٍ ٢؟  
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَا لِي وَ لَكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ؟ وَ مَنْ أَدْخَلَكَ عَلَيَّ؟» قَالَ: أَدْخَلَنِي عَلَيْكَ الْقَضَاءُ يَطْلُبُ الدِّينَ.

٢٥٢/١ - قَالَ: «فَافْهَمْ مَا أَقُولُ لَكَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ لَمْ يَهْبِطْ حَتَّى أَغْلَمَهُ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ - عَلِمَ مَا قَدْ كَانَ وَ مَا سَيَكُونُ ٣، وَ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمِهِ ذَلِكَ جُمْلًا يَأْتِي تَفْسِيرُهَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَ كَذَلِكَ كَانَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَدْ عَلِمَ جُمْلَ الْعِلْمِ، وَ يَأْتِي ٤ تَفْسِيرُهُ فِي لَيْلِي الْقَدْرِ كَمَا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام».

قَالَ السَّائِلُ: أَوْ مَا كَانَ فِي الْجُمْلِ تَفْسِيرٌ؟

قَالَ: «بَلَى، وَ لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي بِالْأَمْرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي لَيْلِي الْقَدْرِ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام وَ إِلَى الْأَوْصِيَاءِ: افْعَلْ كَذَا وَ كَذَا، لِأَمْرِ قَدْ كَانُوا عَلِمُوهُ، أَمَرُوا كَيْفَ يَعْمَلُونَ فِيهِ».

١ . الظاهر رجوع الضمير المستتر في «قال» إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، فيكون السند معلقاً على السنتين المذكورين في أول الباب.

٢ . في مرآة العقول: «وقد علمت، بصيغة المتكلم أو الخطاب».

٣ . «الواعي»: الحافظ والفاهم. تقول: وعيت الحديث أعياه وعياً فأنأ وع، إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٧ (و.ع).

٤ . في البحار، ج ٢٥: - «عليك».

٥ . في «بس، بف»: - «علم».

٦ . في «ف»: «قد سيكون».

٧ . في «بع»: «مجملاً».

٨ . في «ف»: «وما يأتي».

٩ . في «ض»: «تفسيرها».

قُلْتُ فَسَرَّ لِي هَذَا . قَالَ : «لَمْ يَمُتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَافِظًا لِجَمَلَةِ الْعِلْمِ وَ تَفْسِيرِهِ» .  
 قُلْتُ : فَالَّذِي كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيْلَالِي الْقَدْرِ عِلْمٌ مَا هُوَ ؟  
 قَالَ : «الْأَمْرُ وَ النَّيْسُ فِيمَا كَانَ قَدْ عَلِمَ» .  
 قَالَ السَّائِلُ : فَمَا يَخْدُثُ لَهُمْ فِي لَيْلَالِي الْقَدْرِ عِلْمٌ سِوَى مَا عَلِمُوا ؟  
 قَالَ : «هَذَا مِمَّا أُمِرُوا بِكُتْمَانِهِ ، وَ لَا يَعْلَمُ تَفْسِيرَ مَا سَأَلَتْ عَنْهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ» .  
 قَالَ السَّائِلُ : فَهَلْ يَعْلَمُ الْأَوْصِيَاءُ مَا لَا يَعْلَمُ الْأَتْبَاعُ ؟  
 قَالَ : «لَا ، وَ كَيْفَ يَعْلَمُ وَصِيٌّ غَيْرَ عِلْمِ مَا أَوْصَى إِلَيْهِ؟» .  
 قَالَ السَّائِلُ : فَهَلْ يَسَعُنَا أَنْ نَقُولَ : إِنَّ أَحَدًا مِنَ الْوَصَاةِ<sup>٢</sup> يَعْلَمُ مَا لَا يَعْلَمُ الْآخَرُ ؟  
 قَالَ : «لَا ، لَمْ يَمُتْ نَبِيٌّ إِلَّا وَ عِلْمُهُ فِي جَوْفِ وَصِيِّهِ ، وَ إِنَّمَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَ الرُّوحُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِالْحُكْمِ الَّذِي يَحْكُمُ بِهِ بَيْنَ الْعِبَادِ» .  
 قَالَ السَّائِلُ : وَ مَا كَانُوا يَعْلَمُوا ذَلِكَ الْحُكْمَ ؟  
 قَالَ : «بَلَى ، قَدْ عَلِمُوهُ» ، وَ لِكَيْتَهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ إِمضَاءَ شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمَرُوا فِي لَيْلَالِي الْقَدْرِ كَيْفَ يَصْنَعُونَ إِلَى السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ» .  
 قَالَ السَّائِلُ : يَا أَبَا جَعْفَرٍ ، لَا أَسْتَطِيعُ إِنكَارَ هَذَا<sup>٣</sup> ؟  
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ : «مَنْ أَنْكَرَهُ فَلَيْسَ مِنَّا» .  
 قَالَ السَّائِلُ : يَا أَبَا جَعْفَرٍ ، أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيْلَالِي الْقَدْرِ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ<sup>٤</sup> ؟

٢ . في «ب» و «البحار» ج ٢٥ : «ما يعلم» .

٤ . في «ب» : «ولا يعلمه» .

٦ . في الوافي : «و» .

٧ . في «مرآة العقول» : «لا أستطيع إنكار هذا ، استفهام ، أي هل إنكار ذلك غير مجوز لي» .

٩ . في «ض» : «قد علمه» .

١ . في «ب» : «ما» .

٣ . في «البحار» ج ٢٥ : «الأوصياء» .

٥ . في «ب» : «علموا» .

٨ . في حاشية «ض» : «+ وفي شيء» .



قَالَ: «لَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَسْأَلَ<sup>١</sup> عَنْ هَذَا، أَمَّا عَلِمَ مَا كَانَ وَ مَا سَيَكُونُ، فَلَيْسَ يَمُوتُ نَبِيٌّ وَلَا وَصِيٌّ إِلَّا وَ الْوَصِيِّ الَّذِي بَعْدَهُ يَعْلَمُهُ، أَمَّا هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي تَسْأَلُ عَنْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَ عَلَا- أَبَى أَنْ يُطْلَعَ الْأَوْصِيَاءُ عَلَيْهِ<sup>٢</sup>، إِلَّا أَنْفُسَهُمْ<sup>٣</sup>».

قَالَ السَّائِلُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، كَيْفَ أَعْرِفُ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ تَكُونُ فِي كُلِّ سَنَةٍ؟  
قَالَ: «إِذَا أَتَى شَهْرُ رَمَضَانَ، فَاقْرَأْ سُورَةَ الدُّخَانِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، فَإِذَا أَتَتْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ، فَإِنَّكَ نَاطِلٌ إِلَى تَصْدِيقِ الَّذِي سَأَلْتَ عَنْهُ»<sup>٤</sup>.  
٦٥٣ / ٩. وَ قَالَ<sup>٥</sup>: قَالَ<sup>٦</sup> أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَمَّا تَرَوْنَ<sup>٧</sup> مَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- لِلشَّقَاءِ<sup>٨</sup> عَلَى أَهْلِ الصَّلَاةِ مِنْ أَجْنَادِ الشَّيَاطِينِ وَ أَزْوَاجِهِمْ أَكْثَرَ مِمَّا تَرَوْنَ<sup>٩</sup> خَلِيفَةً

١. في البحار، ج ٢٥: «تسألني».

٢. في «ب»: «+» «علمهم».

٣. في «مروءة العقول»: «إلا أنفسهم، بضم الفاء، أي اطلاع كل منهم صاحبه. وربما يقرأ بفتح الفاء، أفعل التفضيل من النفي، أي خواص شيعتهم. وقد مر أن الأول أيضاً يحتمل شموله لخواص الشيعة، فلا حاجة إلى هذا التكلف».

٤. الوافي، ج ٢، ص ٥٤، ضمن ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٠، ضمن ح ٦٨؛ وج ١٧، ص ١٣٥، ح ١٤، من قوله: «وأريت قولك في ليلة القدر» إلى قوله: «قال الأمر والير فيما كان قد علم».

٥. في «ب» والوافي: «-» «و».

٦. في «ف» والوافي: «+» «و». هذا، والضمير المستتر راجع إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام. وهذا واضح لمن نظر إلى أحاديث الباب السابقة نظراً سريعة.

٧. في البحار، ج ٢٥: «-» «قال».

٨. في حاشية «ألف، بر»: «لما ترون». وفي حاشية «ج، ب»، وفي البحار، ج ٢٥ و ٦٣، ص ٢٧٦: «لما يرون». وقوله: «لما ترون»، اللام المفتوحة لتأكيد الحكم، أو موطنة للقسمة. و«ما» موصولة مبتدأ، خبره «أكثر مما ترون خليفة الله»، أي لخليفة الله، أو مع خليفة الله من الملائكة، أو أكثر مما ترون من بعثه الله تعالى إلى خليفة الله من الملائكة. و«من بعثته» مفعول يرون. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ١٩؛ الوافي، ج ٢، ص ٥٩؛ مروءة العقول، ج ٣، ص ١٠١.

٩. في الوافي: «بالشقاء».

١٠. في «ج» وحاشية «ب»، «يزور». وفي حاشية «ألف، بر»: «تزور». وفي البحار، ج ٢٥، و ٦٣، ص ٢٧٦: «أرواحهم أكثر مما أن يزور» بدل «أزواجهم أكثر مما ترون». وفي «مروءة العقول»: «في بعض النسخ بل أكثرها: ترون، بالفاء، فقوله: من بعثه الله، أي ممن بعثه الله، أو بدل «ما». أو «ما» مصدرية، وقوله: خليفة الله، أي لخليفة

اللَّهُ الَّذِي بَعَثَهُ<sup>١</sup> لِلْعَذْلِ وَالصَّوَابِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

قِيلَ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، وَكَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ أَكْثَرَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؟

قَالَ: «كَمَا شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، إِنِّي لَوْ حَدَّثْتُ بَغْضَ الشَّيْعَةِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، لَأَتَكْرَهُهُ<sup>٢</sup>.

قَالَ: «كَيْفَ يُنْكِرُونَهُ؟» قَالَ: يَقُولُونَ<sup>٣</sup>: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ أَكْثَرُ مِنَ الشَّيَاطِينِ.

قَالَ: «صَدَقْتَ، افْهَمْ عَنِّي مَا أَقُولُ أَنَّهُ» لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ إِلَّا وَجَمِيعُ الْجِنِّ

وَالشَّيَاطِينِ تَزُورُ<sup>٤</sup> أَيْمَةَ الضَّلَالَةِ<sup>٥</sup>، وَ يَزُورُ إِمَامُ<sup>٦</sup> الْهَدْيِ عَدَدُهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، حَتَّى إِذَا

أَتَتْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَتَهَيَّطُ<sup>٧</sup> فِيهَا مِنْ<sup>٨</sup> الْمَلَائِكَةِ إِلَى وَلِيِّ<sup>٩</sup> الْأَمْرِ، خَلَقَ اللَّهُ<sup>١٠</sup> - أَوْ قَالَ: قَبِضَ

اللَّهُ<sup>١١</sup> - عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الشَّيَاطِينِ بِعَدَدِهِمْ، ثُمَّ زَارُوا وَلِيَّ الضَّلَالَةِ، فَأَتَوْهُ بِالْإِفْكَ<sup>١٢</sup>

«الله كما قيل - والأوّل أظهر - والذي هو الأصوب عندي أنّه كان: «لما يزور» في الموضوعين فصخف، كما تدلّ عليه تنمّة الكلام».

١. في «ج»: «+ الله».

٢. في «بر»: «وأنكره».

٣. في «بح»: «يقول».

٤. بدل عن العائد إلى الموصول وليس مقولاً.

٥. في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «- ولا».

٦. في الوافي: «يزور».

٧. في الوافي والبحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «الضلال».

٨. في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «أئمة».

٩. في «بر» والبحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «فهبط».

١٠. «من» زائدة في الفاعل، مثل «وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّي الْمُرْسَلِينَ» الأنعام (٦): ٣٤.

١١. في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «أولي».

١٢. في شرح المازندراني: «من الملائكة خلق الله». ثم قال: «ولعل المراد بخلق الله بعض الملائكة كما هو الظاهر من هذه العبارة». وفي الوافي: «خلق الله، جواب إذا».

١٣. يقال: «قبض الله» فلائناً لفلان، أي جاءه به وأتاحه له، وقبض الله له قريباً، أي هيأه وسبّبه له من حيث لا يحسبه. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٥ (قبض).

١٤. «الإفك»: الكذب، فالعطف للتفسير. قال الراغب في المفردات، ص ٧٩ (أفك): «الإفك: كلّ مصروف عن

وجهه الذي يحق أن يكون عليه، ومنه قيل للرياح العادلة عن المهاب: مؤتفكات». في شرح المازندراني: «ولا

يبعد أن يقال: إن الخبر الذي لا يطابق الواقع من حيث إنّه لا يطابق الواقع يسى كذباً، ومن حيث إنّه يصرف المخاطب عن الحق إلى الباطل يسى إفكاً، يقال: أفكّة، إذا صرفه عن الشيء».

وَالْكَذِبَ حَتَّى لَعَلَّهُ يَضِيحُ فَيَقُولُ: رَأَيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَلَوْ سَأَلَ<sup>١</sup> وَلِيِّ الْأَمْرِ عَنْ ذَلِكَ، لَقَالَ: رَأَيْتَ شَيْطَانًا أَخْبَرَكَ بِكَذَا<sup>٢</sup> وَكَذَا حَتَّى يُفَسِّرَ لَهُ تَفْسِيرًا<sup>٣</sup>، وَ يُعَلِّمَهُ<sup>٤</sup> الضَّلَالَةَ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا.

وَإِنَّمَا اللَّهُ<sup>٥</sup>، إِنَّ مَنْ صَدَّقَ بِبَلِيَّةِ الْقَدْرِ لَيَعْلَمَ<sup>٦</sup> أَنَّهَا لَنَا خَاصَّةٌ؛ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ<sup>٧</sup> حِينَ دَنَا مَوْتُهُ: هَذَا وَلِيُّكُمْ مِنْ بَعْدِي، فَإِنْ أَطَعْتُمُوهُ رَشَدْتُمْ<sup>٨</sup>، وَلَكِنْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِمَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ<sup>٩</sup> مُنْكَرٌ، وَمَنْ آمَنَ بِبَلِيَّةِ الْقَدْرِ -مِمَّنْ عَلَى غَيْرِ رَأْيِنَا- فَإِنَّهُ لَا يَسَعُهُ فِي الصَّدَقِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا لَنَا، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّهُ<sup>١٠</sup> كَاذِبٌ؛ إِنَّ<sup>١١</sup> اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُنْزَلَ الْأَمْرُ مَعَ الرُّوحِ وَالْمَلَائِكَةِ إِلَى كَافِرٍ فَاسِقٍ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ يُنْزَلُ إِلَى الْخَلِيفَةِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا<sup>١٢</sup>، فَلَيْسَ قَوْلُهُمْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ. وَإِنْ<sup>١٣</sup> قَالُوا<sup>١٤</sup>: إِنَّهُ لَيْسَ يُنْزَلُ إِلَى أَحَدٍ، فَلَا يَكُونُ أَنْ يُنْزَلَ شَيْءٌ إِلَى غَيْرِ شَيْءٍ. وَإِنْ قَالُوا -وُ<sup>١٥</sup> سَيَقُولُونَ<sup>١٥</sup> -: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، فَقَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا.....

١. في «ف»: «مُثَلَّ». ٢. في البحار، ج ٦٣، ص ٢٧٦: «وكذا».

٣. في «ض»: «تفسيراً له» بدل «له تفسيراً» وفي «ف»: «تفسيره». وفي البحار، ج ٢٥، وح ٦٣، ص ٢٧٦: «تفسيرها». ٤. في «ض، بر، بف»: «ويعلمه». وفي «ف»: «أو يعلمه».

٥. راجع ما تقدّم ذيل الحديث ٦٤٥ في معنى «أيم الله».

٦. في «ب» وحاشية «ض»: «علم». وفي البحار، ج ٢٥: «لعلم».

٧. «رشدتم»، أي اهتديتم، من الرشد بمعنى الصلاح، وهو خلاف الغي والضلال، وهو إصابة الصواب، وأيضاً الاستقامة على طريق الحقّ مع تصلّب فيه. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤١٣ (رشد).

٨. في شرح المازندراني: «بليّة القدر» بدل «بما في ليلة القدر».

٩. في حاشية «ض، ف»: «فهو». ١٠. في «ف»: «لأنّ».

١١. في «بر»: «عليه». وفي الوافي: «عليها، أي على الضلالة». وفي حاشية بدرالدين، ص ١٧٥: «الخليقة» بدل «الخليفة» وقال: «أي الخليقة الذي ذلك الفاسق والي عليها».

١٢. في «ض»: «فإن». ١٣. في «ب»: «قال».

١٤. في «ب، ض، ف، و، بر، بس، بف» والوافي وحاشية بدرالدين: «و».

١٥. الظاهر أنّ في نسخة المجلسي: فيقولون، فإنّه قال ما خلاصته: «أنّه في بعض النسخ بالواو وهو»

٤٢- بَابُ فِي أَنَّ الْأُتَمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَزْدَادُونَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا ذَاكَ الشَّأْنُ؟

قَالَ: يُؤَدُّنَ لِأَزْوَاجِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَوْتَى ، وَأَزْوَاجِ الْأَوْصِيَاءِ الْمَوْتَى، وَزَوْجَ ٢٥٤/١  
النَّوْصِيِّ الَّذِي بَيْنَ ظَهْرَانِكُمْ ٥

٥. في «الف، و، ي» وحاشية «ض، ف، ي» «أظهركم». و«يُزَيِّنُ ظَهْرَائِيكُمْ»، يعني أنه أقام بينكم على سبيل الاستظهار والاستناد اليكم، وزيدت فيه ألف ونون مفتوحة تأكيداً. ومعناه: أن ظهراً أُنِمَّ منكم فقاماً وظهرأ

يَعْرَجُ<sup>١</sup> بِهَا إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى تُوَافِيَ عَرْشَ رَبِّهَا<sup>٢</sup>، فَتَطُوفُ بِهِ أُسْبُوعاً، وَتُضَلِّي عِنْدَ كُلِّ قَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَرُدُّ إِلَى الْأُبْدَانِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا، فَتُصْبِحُ<sup>٣</sup> الْأَتْبِيَاءُ<sup>٤</sup> وَ الْأَوْصِيَاءُ قَدْ مَلِئُوا<sup>٥</sup> سُرُوراً، وَ يُصْبِحُ الْوَصِيُّ الَّذِي بَيْنَ ظَهْرَانِيكُمْ<sup>٦</sup> وَ قَدْ<sup>٧</sup> زِيدَ فِي عِلْمِهِ مِثْلُ جَمِّ الْغَفِيرِ<sup>٨</sup>،<sup>٩</sup>

٦٥٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ يُوسُفَ الْأَبْرَازِيِّ<sup>١٠</sup>، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ:  
قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ<sup>١١</sup> -وَكَانَ لَا يَكْنِيْنِي<sup>١٢</sup> قَبْلَ ذَلِكَ -: «يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ.

منكم وراه، فهو مكثوف من جانيه، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٦٦ (ظهر).

١ . كذا في النسخ، والأولى: «أن يعرج».

٢ . «توافي عرش ربها» أي تأتياها. يقال: وافى فلان فلاناً، أي أنه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦ (وفى).

٣ . في الوافي: «فيصبح». ٤ . في حاشية «ف»: «والرسل».

٥ . في البصائر، ص ١٣١: «+ وأعطوا». ٦ . في «ف»: «أظهركم».

٧ . في «بح»: «فقد».

٨ . «جَمُّ الْغَفِيرِ» أي الجمع الكثير، يقال: جاء القوم جمّاً غفيراً، والجماء الغفير، وجماء غفيراً، أي مجتمعين كثيرين، ويقال: جاؤوا الجَمُّ الْغَفِيرُ، ثم يحذف الألف واللام وأضيف من باب صلاة الأولى ومسجد الجامع. وأصل الكلمة من الجُمُوم والجمّة، وهو الاجتماع والكثرة، والغفير من الغفر، وهو التغطية والستر، فجعلت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة. ولم تقل العرب: الجماء إلا موصوفاً وهو منصوب على المصدر كطراً وقاطبة؛ فإنها أسماء وضعت موضع المصدر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٠٠ (جمع).

٩ . بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٤، وفيه: «عن الحسن بن علي بن معاوية، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح؛ وحديثي الخضر بن عيسى، عن الكاهلي، عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني». وفيه، ص ١٣٠، ح ٢، بسند آخر، مع زيادة واختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٣٢، ح ٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٥، ح ١١٤٤.

١٠ . في «ألف»: «الأبزازي». وفي «بس، بف»: «الابزازي»، وهذان اللقبان غير مذكورين -حسب نتجنا- والمذكور هو «الأبزازي»، راجع: الأساب للسماعي، ج ١، ص ٧٤؛ توضيح المشتبه، ج ١، ص ١٢٨.

١١ . في البحار: «ليلة».

١٢ . في مرآة العقول: «وكان لا يَكْنِيْنِي، أي لا يدعونني بالكنية قبل هذا اليوم، وفي هذا اليوم دعاني به، وقال:»

قَالَ<sup>١</sup>: قُلْتُ: لَتَبَيْتِكَ، قَالَ: «إِنَّ لَنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ سُرُورًا»<sup>٢</sup>. قُلْتُ: زَادَكَ اللَّهُ، وَمَا ذَاكَ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَافَى<sup>٣</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَرْشَ، وَ وَافَى الْأُيُمَةُ ﷺ مَعَهُ، وَ وَافَيْنَا مَعَهُمْ، فَلَا تَرُدُّ أَرْوَاحَنَا إِلَى<sup>٤</sup> أَبْدَانِنَا إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَقَادٍ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأَتَقَذْنَا»<sup>٥</sup>.

٦٥٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُنْعَرِفِيِّ، عَنْ يُونُسَ أَوْ الْمُفَضَّلِ<sup>٦</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ إِلَّا وَ لَأُولِيَاءِ اللَّهِ فِيهَا سُرُورٌ». قُلْتُ: كَيْفَ ذَلِكَ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَافَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَرْشَ، وَ وَافَى الْأُيُمَةُ<sup>٧</sup>، وَ وَافَيْتُ

«يا أبا عبد الله، وهذا افتخار من المفضل؛ لأنّ التكنية عندهم من أفضل التعظيم».

١. في «ج»: - «قال».

٢. في «ب»: ض، بر: + «قال».

٣. «وافى»، أي أتى، يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦ (وفى).

٤. في «ف»: «على».

٥. في البصائر: «لنغد ما عندنا». و«لألقذنا»، أي صرنا ذوي نفاذ العلم، يقال: نفذ الشيء نفاداً، أي فني، وأتقذته أنا. وأتقذ القوم، أي ذهب أموالهم، أي فني زأدهم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٤ (نفذ).

٦. بصائر الدرجات، ص ١٣٠، ح ١، عن أحمد بن موسى، عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي «الوافي»، ج ٣، ص ٥٨٥، ح ١١٤٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٥، ح ١٥.

٧. الخبر المذكور في بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٥، عن سلمة بن الخطاب بنفس السند، عن يونس بن أبي الفضل، والمذكور في بعض نسخه «يونس أبي الفضل». والظاهر أنّ الصواب «يونس أو المفضل». كما في ما نحن فيه، وأنّ المراد من يونس هو يونس بن ظبيان، ومن المفضل هو المفضل بن عمر؛ فإنّ كلا عنواني يونس بن أبي الفضل ويونس أبي الفضل غريان غير مذكورين في موضع. وقد روى الحسين بن أحمد المقرئ عن يونس بن ظبيان في بعض الأسناد. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٢١١٥ و ٤٤٤٩ و ١١٦٩٢ و ١٢٥٨٥ و ١٥٣٧٧. ٨. في البصائر: + «العرش».

مَعَهُمْ، فَمَا أَرْجِعُ إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَنَفِدَ مَا عِنْدِي.<sup>١</sup>

### ٤٣ - بَابُ لَوْلَا أَنَّ الْأَيْمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَزْدَادُونَ لَنَفِدَ مَا عِنْدَهُمْ

٦٥٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ<sup>٢</sup> يَقُولُ: «كَانَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup> يَقُولُ: لَوْلَا أَنَا نَزْدَادٌ<sup>٤</sup> لَأَنْفَدْنَا<sup>٥</sup>».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ<sup>٦</sup> مِنْهُ.

٦٥٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ<sup>٧</sup>، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ ذَرِيعِ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي<sup>٨</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٩</sup>: «يَا ذَرِيعُ، لَوْلَا أَنَا نَزْدَادٌ<sup>١٠</sup> لَأَنْفَدْنَا».

١ . بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٥، عن سلمة بن الخطاب، عن عبد الله بن محمد، عن الحسين بن أحمد

المتقري، عن يونس بن أبي الفضل، عن أبي عبد الله<sup>١١</sup> . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٦.

٢ . في «بح» : «الرضا» بدل «أبا الحسن» . ٣ . في البصائر، ح ٤ : «أبو جعفر» .

٤ . في «ض» : «لولا أن نزداد» . وفي «بح» وحاشية «ج» : «لولا أننا نداد» .

٥ . راجع ما تقدم ذيل ح ٦٥٥ .

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٥، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ وفيه، ص ٣٩٥، ح ٤، بسنده عن

صفوان بن يحيى، عن محمد بن حكيم . وفيه، ص ٣٩٦، ح ٦، بسند آخر . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٧ .

٧ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٩٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن عمرو، عن الحسين بن سعيد . ولم

يرد «عن عمرو» في بعض مخطوطاته، وهو الظاهر؛ فقد أكثر أحمد بن محمد (بن عيسى) من الرواية عن

الحسين بن سعيد، ولم نجد رواية من يسمّى بعمرو عن الحسين بن سعيد .

٨ . في «ب» ، «بف» - «ولي» .

٩ . في «ض» وحاشية «ج» والبصائر، ص ٣٩٥، ح ٢ : «نزداد» .

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن عمرو، عن الحسين بن سعيد . وفيه،

٦٥٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ ٢٥٥/١

زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَا أَنَا نَزَدَا لَا لَأَتَقَدَّنَا»<sup>١</sup>. قَالَ: قُلْتُ: تَزْدَادُونَ<sup>٢</sup> شَيْئًا لَا

يَعْلَمُهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟

قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ، عُرِضَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، ثُمَّ عَلَى الْأَئِمَّةِ، ثُمَّ انْتَهَى

الْأَمْرُ إِلَيْنَا»<sup>٤</sup>.

٦٦٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ

بَغِصِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ يَخْرُجُ شَيْءٌ<sup>٥</sup> مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَتَّى يَبْدَأَ

بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، ثُمَّ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، ثُمَّ بِوَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ؛ لِكَيْلَا يَكُونَ آخِرُنَا أَعْلَمَ

مِنْ أَوَّلِنَا»<sup>٦</sup>.

٥ ص ٣٩٥، ح ٥ و ٧، بسند آخر مع زيادة واختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٨.

١. في «ض» وحاشية «ج» والبصائر، ص ٣٩٢، ح ١ و ص ٣٩٣، ح ٨: «نزاد».

٢. في البصائر ص ٣٩٤، ح ٨: «نقدنا».

٣. في البصائر، ص ٣٩٢، ح ١: «تزدادون». وفيه، ص ٣٩٤، ح ٨: «تزدادون».

٤. بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ١، عن أحمد بن محمد؛ الاختصاص، ص ٣١٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن

عيسى؛ بصائر الدرجات، ص ٣٩٤، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفيه، ص ٣٩٢، ح ٣؛

و ص ٣٩٣، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٣١٢ - ٣١٣؛ والأمالى للطوسي، ص ٤٠٩، المجلس ١٤، ح ٦٧ و ٦٨،

بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٩؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٦، ح ١٦.

٥. في «ج» والبصائر، ص ٣٩٢، ح ٢ والاختصاص، ص ٢٦٧ و ٣١٣: «شيء يخرج».

٦. بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ٢، عن محمد بن عيسى؛ الاختصاص، ص ٢٦٧ و ٣١٣، بسنده عن محمد بن

عيسى. بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ٣، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ٣،

ص ٥٨٧، ح ١١٥٠.



## ٤٤- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْلَمُونَ جَمِيعَ الْعُلُومِ الَّتِي خَرَجَتْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٦٦١ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - عِلْمَيْنِ: عِلْمًا أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ وَأَنْبِيَآءُهُ وَرُسُلُهُ، فَمَا أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ وَأَنْبِيَآءُهُ فَقَدْ عَلِمْنَاهُ، وَ عِلْمًا اسْتَأْثَرَ بِهِ<sup>٨</sup>؛ فَإِذَا بَدَأَ لِلَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، أَعْلَمْنَا ذَلِكَ، وَ عَرَضَ<sup>٩</sup> عَلَى الْأَيْمَةِ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِنَا<sup>١٠</sup>».

● عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعًا، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِثْلَهُ<sup>١١</sup>.

١. في «بح»: «أخرجت». ٢. في «ف»: «إلى جميع الأنبياء والرسل والملائكة».

٣. في «ض، بح، بس»: «علم».

٤. «أظهر عليه ملائكته، أي أطلع عليه ملائكته. يقال: أظهرني الله على ما سرق مني، أي أطلعني عليه. راجع:

لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٧ (ظهر). ٥. في «بح» والبصائر، ص ٣٩٤، ح ٩: «وأنبياءه ورسوله».

٦. في «ب، ج»: «علمناه». ٧. في «ض»: «علم».

٨. «استأثر به»، أي استبد به، وخص به نفسه. والاستئثار: الانفراد بالشئ. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢؛

القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٠ (أثر). ٩. في «ض، ف، بر»: «عرض».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٣٩٤، ح ٦، بسنده عن عبد الله بن القاسم؛ وفيه، ص ٣٩٤، ح ١٠؛ والاختصاص،

ص ٣١٣، بسندهما عن سماعة بن مهران. بصائر الدرجات، ص ١١١، ح ٩ و ١٠، بسند آخر عن الأصمعي بن

نباة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٨٨، ح ١١٥١.

١١. بصائر الدرجات، ص ٣٩٤، ح ٩، بسنده عن علي بن جعفر عليه السلام، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣،

ص ٥٨٨، ح ١١٥٢.

٦٦٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِلْمَيْنِ: عِلْمًا عِنْدَهُ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ، وَعِلْمًا نَبَذَهُ إِلَى مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ<sup>١</sup>، فَمَا نَبَذَهُ إِلَى مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ<sup>٢</sup>، فَقَدْ انْتَهَى إِلَيْنَا»<sup>٣</sup>.

٦٦٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ ضَرِيرِيسَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ مَبْدُولٌ، وَعِلْمٌ مَكْفُوفٌ<sup>٤</sup>. فَأَمَّا الْمَبْدُولُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ تَعَلَّمَهُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّسُلُ إِلَّا<sup>٥</sup> نَحْنُ<sup>٦</sup> نَعْلَمُهُ. وَأَمَّا الْمَكْفُوفُ<sup>٧</sup>، فَهُوَ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي أَمِّ الْكِتَابِ إِذَا خَرَجَ نَفَذٌ<sup>٨</sup>»<sup>٩</sup>.

٦٦٤ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،

١. في «ب»: «يُطْلَعُ». ٢. في «ب»: «وَأَنْبِيَاءَهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ».

٣. في «ب»: «وَالْبَصَائِرُ»، ص ١١٠، ح ٤: «وَرُسُلُهُ».

٤. بصائر الدرجات، ص ١١٠، ح ٤، عن أحمد بن محمد، مع زيادة في أوله. وفي المحاسن، ص ٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣١، وبصائر الدرجات، ص ١١١، ح ١١٢، وتفسير المصنعي، ج ٢، ص ٢١٦، ح ١٦٣، و ص ٢١٧، ح ١٦٧، والكافي، كتاب التوحيد، باب البدء، ح ٣٧٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة واختلاف. راجع: التوحيد، ص ٤٤٤، ح ١١، وهون الأخبار، ج ١، ص ١٨٢، ح ١١، وكمال الدين، ص ٢٦٢، ح ١، والوافي، ج ٣، ص ٥٨٨، ح ١١٥٣.

٥. في «ف» والوافي والبصائر، ص ١١١: «عِلْمًا مَبْدُولًا وَعِلْمًا مَكْفُوفًا». وفي البصائر، ص ١١٢: «عِلْمٌ مَكْنُونٌ» بدل «عِلْمٌ مَكْفُوفٌ».

٦. في الوافي والبصائر، ص ١٠٩: «يَعْلَمُهُ».

٧. في «ف» والبصائر، ص ١٠٩: «وَهُوَ». ٨. في حاشية «ف» والبصائر، ص ١١٢: «الْمَكْنُون».

٩. في الوافي: «نَفَذٌ».

١٠. بصائر الدرجات، ص ١٠٩، ح ٣، بسنده عن ضريس، وفيه، ص ١١١، ح ١١١، و ص ١١٢، ح ١٨، بسندهما عن جعفر بن بشير. والوافي، ج ٣، ص ٥٨٩، ح ١١٥٥.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سُوَيْدِ الْقَلَاءِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ لَا يَغْلُمُهُ إِلَّا هُوَ، وَ عِلْمٌ<sup>٣</sup>  
عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَ رُسُلُهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَ رُسُلُهُ<sup>٤</sup> فَتَحْنُ نَعْلَمُهُ»<sup>٥</sup>.

#### ٤٥ - بَابُ نَادِرٍ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبِ

١ / ٦٦٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:  
سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ<sup>٦</sup> رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ، فَقَالَ لَهُ: أَ تَعْلَمُونَ الْغَيْبَ؟ فَقَالَ: «قَالَ  
أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٧</sup>: يُبَسِّطُ لَنَا الْعِلْمَ، فَتَعْلَمُ<sup>٨</sup>، وَ يُقْبِضُ عَنَّا، فَلَا نَعْلَمُ<sup>٩</sup>، وَ قَالَ: سِرُّ اللَّهِ  
-عَزَّ وَجَلَّ- أَسْرَهُ<sup>١٠</sup> إِلَى جِبْرِئِيلَ<sup>١١</sup>، وَ أَسْرَهُ جِبْرِئِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ<sup>١٢</sup>، وَ أَسْرَهُ مُحَمَّدٌ إِلَى

١ . كذا في النسخ، لكن الظاهر وقوع تحريف في العنوان، وأن الصواب هو «أَيُّوب»؛ فقد توسط سويد [القلَاء] بين علي بن النعمان وبين أيُّوب [بن الحر] في بعض الأستاد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٨ - ٤٨٩.

ثم إنه لا ينتقض هذا الاستظهار بما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٤٥، ح ١٧ من رواية علي بن النعمان، عن سويد، عن أبي أيُّوب؛ فإن الخبر ورد في الكافي، ح ١٣٤٦٠: «عن أيُّوب».

وأما ما ورد في التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩، ح ٣٧٣، و ص ٢٢٥، ح ٥٧٠؛ والامتنع، ج ١، ص ٢٤١، ح ٨٦١، من رواية علي بن النعمان، عن سويد القلاء، عن أبي أيُّوب، فالخبر في المواضع الثلاثة واحد، ومع ذلك لم يرد في بعض نسخ التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩ لفظه «أبي».

ثم إن الظاهر أن هذا التحريف تسرى من بصائر الدرجات، ص ١١١، ح ١٠، تبعه على ذلك الأستاذ السيد محمد جواد الشيبيري - دام توفيقه - في تعليقه على السند.

٢ . في «ف» وحاشية «بج»: «علماً».

٣ . في «ف» وحاشية «بج»: «علماً».

٤ . بصائر الدرجات، ص ١١١، ح ١٠، عن محمد بن عبد الجبار. وفيه، ص ١١٠، ح ٥٦؛ و ص ١١٢، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٣</sup>. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب البدء، ح ٣٧٧؛ وبصائر الدرجات، ص ١٠٩، ح ٢؛ و ص ١١٠، ح ٧ و ٨؛ و ص ١١١، ح ١٣؛ و ص ١١٢، ح ١٤ و ١٦ و ١٧، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>١٤</sup>، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٩، ح ١١٥٥.

٥ . في «ف»: «نعلمه».

٦ . في «ف»: «فلا نعلمه».

٧ . «أسرته»، أي أظهره وأعلنه. قال الجوهرى: أسرّز الشئ: كتمته، وأعلّنه أيضاً. فهو من الأضداد. ٨

مَنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>١</sup>.

٦٦٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ سَدِيرِ الصُّنَيْفِيِّ، قَالَ:  
سَمِعْتُ حُمْزَانَ بْنَ أَعْيَنٍ يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٢</sup> عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»<sup>٣</sup> قَالَ<sup>٤</sup> أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٥</sup>: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- ابْتَدَعَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا بِعِلْمِهِ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ كَانَ قَبْلَهُ، فَابْتَدَعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ<sup>٦</sup>، وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُنَّ سَمَاوَاتٌ وَلَا أَرْضُونَ، أَمَا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>٧</sup>؟  
فَقَالَ لَهُ حُمْزَانُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: «عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا»؟  
فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٨</sup>: «إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ»<sup>٩</sup> وَكَانَ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ مِمَّنْ ارْتَضَاهُ<sup>١٠</sup>.

١. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٦٨٣ (سرر).

٢. في «الف، بس»: - والله.

٣. بصائر الدرجات، ص ٥١٣، ح ٣٢، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن معمر إلى قوله: «يقبض عَنَّا فَلَا نَعْلَمُ». وفيه، ص ٣٧٨، ح ٦، بسند عن معمر بن خلاد، مع اختلاف في أوله. وفيه أيضاً، ص ٣٧٧، ح ٤؛ والغيبة للنعماني، ص ٣٧، ح ١٠؛ والاختصاص، ص ٢٥٤، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١١</sup>، من قوله: «سَرَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَسْرَهُ» مع اختلاف. وفي تحف العقول، ص ٣٠٧؛ والخصال، ج ٢، ص ٥٢٨، أبواب الثلاثين وما فوقه، ح ٣ مرسلًا، وفيه إلى قوله: «ويقبض عَنَّا فَلَا نَعْلَمُ» مع اختلاف وزيادة في آخرهما. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٠، ح ١١٥٧.

٤. البقرة (٢): ١١٧؛ الأنعام (٦): ١٠١.

٥. في «ب، بر» وتفسير العياشي: «فقال».

٦. «ابتدع الأشياء»، أي أحدثها. يقال: أبدع الله تعالى الخلق إبداعاً، أي خلقهم لا على مثال، وأبدعت الشيء وابتدعته، أي استخرجته وأحدثته. راجع: المصباح المعين، ص ٣٨ (بدع).

٧. في حاشية «بع» والبصائر، ص ١١٣، ح ١: «الأرض».

٨. في «ف»: «لم تكن».

٩. هود (١١): ٧.

١٠. في «ب، ج، بع» وحاشية «بر» والبصائر، ص ١١٣، ح ١: «وله».

١١. الجن (٧٢): ٢٦-٢٧. وفي البصائر، ص ١١٣، ح ١: «فَلْيَنْتَهِكْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَضًّا».

١٢. «ارتضاه»، أي اختاره. يقال: رضيت الشيء ورضيت به رَضًّا: اخترته، وارتضيته مثله. راجع: المصباح المعين، ص ٢٢٩ (رضى).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «غَالِمُ الْغَيْبِ» فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- غَالِمٌ بِمَا غَابَ عَنْ خَلْقِهِ -فِيَمَا يَقْدَرُ مِنْ شَيْءٍ- وَيَقْضِيهِ فِي عِلْمِهِ -قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ وَ قَبْلَ أَنْ يُقْضِيَهُ<sup>١</sup> إِلَى الْمَلَائِكَةِ؛ فَذَلِكَ يَا حُمْرَانُ، عِلْمٌ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ، إِلَيْهِ فِيهِ الْمَشِيئَةُ، فَيَقْضِيهِ إِذَا أَرَادَ، وَ يَبْدُو لَهُ فِيهِ<sup>٢</sup>، فَلَا<sup>٣</sup> يُعْضِيهِ؛ فَأَمَّا الْعِلْمُ الَّذِي يَقْدَرُهُ اللَّهُ<sup>٤</sup> -عَزَّ وَجَلَّ- وَيَقْضِيهِ<sup>٥</sup> وَ يُعْضِيهِ، فَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي

٢٥٧/١ انتهى إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ إِلَيْنَا<sup>٦</sup>.

٦٦٧ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ أَنَا وَ أَبُو بَصِيرٍ وَ يَحْيَى الْبَرْزَاءُ وَ دَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وَ هُوَ مُنْضَبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ، قَالَ: «يَا عَجَبًا<sup>١</sup> لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ، مَا يَعْلَمُ الْغَيْبُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ؛ لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَّتِي فَلَأَنَّهُ، فَهَرَبَتْ مِنِّي، فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بَيْتٍ الدَّارِ هِيَ؟».

قَالَ سَدِيرٌ: فَلَمَّا أَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَ صَارَ فِي مَنْزِلِهِ، دَخَلْتُ أَنَا وَ أَبُو بَصِيرٍ وَ مُيَسَّرٌ، وَ قُلْنَا لَهُ: «جُعِلْنَا<sup>٢</sup> فِذَاكَ، سَمِعْنَاكَ وَ أَنْتَ تَقُولُ كَذَا وَ كَذَا فِي أَمْرِ جَارِيَّتِكَ،

١. في البصائر، ص ١١٣، ح ١: «يقضيه». و «يقضيه»، أي يعلمه. يقال: أفضيت إليه بالسر، أعلمته به. راجع: المصباح المنير، ص ٤٧٦ (نضا).

٢. في «ج»: «فيه». ٣. في «ب»: «ولا».

٤. في «ف»: «الله».

٥. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «فيقضيه».

٦. بصائر الدرجات، ص ١١٣، ح ١، عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ١١٣، ح ٢، عن عبد الله بن محمد، عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٧٣، ح ١٧، عن سدير، عن حمزان، إلى قوله: «أما تسمع لقوله تعالى: «وَكَانَ عَزْمُهُ عَلَى الْغَمَاءِ»». الوافي، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤١٥.

٧. في «ف»، بر: «إذا».

٨. في «ب» والبصائر، ص ٢٣٠: «يا عجباً». ٩. في «ف» والبصائر، ص ٢٣٠: «الله».

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْلَمُ عِلْمًا كَثِيرًا، وَلَا نَنْسُبُكَ إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ<sup>١</sup>.

قَالَ: فَقَالَ: يَا سَدِيرُ، أَلَمْ تَقْرَأِ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى.

قَالَ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَالَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْزُقَهُكَ لَكَ لَمْ يُزِدْكَ»<sup>٢</sup>؟ قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَدْ قَرَأْتُهُ.

قَالَ: فَهَلْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ؟ وَهَلْ عَلِمْتَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟ قَالَ: قُلْتُ: أُخْبِرْنِي بِهِ.

قَالَ: «قَدْزِرَ قَطْرَةٌ مِنَ الْمَاءِ<sup>٣</sup> فِي الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ، فَمَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟» قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّ هَذَا!

فَقَالَ: يَا سَدِيرُ، مَا أَكْثَرَ هَذَا أَنْ يَنْسُبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى الْعِلْمِ الَّذِي أُخْبِرُكَ بِهِ. يَا سَدِيرُ، فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - أَيْضًا: «قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»<sup>٤</sup>؟ قَالَ: قُلْتُ: قَدْ قَرَأْتُهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: «فَمَنْ<sup>٥</sup> عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ.....»

١. في الوافي: «ولا نسبك إلى علم الغيب، إنما إخبار، أو استفهام إنكار».

٢. النمل (٢٧): ٤٠.

٣. في البصائر، ص ٢١٣: «من المطر الجود» بدل «من الماء».

٤. في البصائر، ص ٢١٣: «ما أكثره» إن لم ينسبه إلى العلم» بدل «ما أكثر هذا أن ينسبه الله إلى العلم». وقال في المرأة: «ولعل هذه ردّ لما يفهم من كلام سدير من تحقير العلم الذي أوتي آصف ﷺ بأنه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى علم كل الكتاب، فهو في نفسه عظيم؛ لانتسابه إلى علم الذي أخبرك بذلك برفعة شأنه. ويحتمل أن يكون هذا مبهماً يفسره ما بعده، ويكون الغرض بيان وفور علم من نسبه الله إلى مجموع علم الكتاب. ولعلّ الأوّل أظهر. وأظهر منهما ما في البصائر (ص ٢١٣) حيث روى عن إبراهيم بن هاشم عن محمد بن سليمان، وفيه: «ما أكثر هذا لمن لم ينسبه». ثم قال: «والمعنى حيتّئزّ بيتن، وعلى التقادير يقرأ أخبرك على صيغة المتكلم، ويمكن أن يقرأ على ما في الكتاب بصيغة الغيبة، أي أخبرك الله بأنه أتى بعرض بلقيس في أقل من طرفة عين». راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١١٤.

٥. الرعد (١٣): ٤٣.

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص ٢٣٠. وفي المطبوع: «أفمن».

كُلُّهُ<sup>١</sup> أَفْهَمُ، أَمْ<sup>٢</sup> مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ بَعْضُهُ؟ قُلْتُ: لَا، بَلْ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ، قَالَ<sup>٣</sup>: فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ: «عِلْمُ الْكِتَابِ وَاللَّهُ كُلُّهُ» عِنْدَنَا، عِلْمُ الْكِتَابِ وَاللَّهُ كُلُّهُ<sup>٤</sup> عِنْدَنَا.<sup>٥</sup>

٦٦٨ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِمَامِ: يَغْلَمُ الْغَنِيْبُ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْلَمَ الشَّيْءَ، أَغْلَمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ».<sup>٦</sup>

#### ٤٦ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام إِذَا شَاؤُوا أَنْ يَغْلَمُوا<sup>١</sup> عُلُومًا

٢٥٨/١

٦٦٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَذْرِ بْنِ الرُّولِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ:

١. يجوز فيه وفي نظائره الجز بدلاً عن الكتاب كما في «بر».

٢. في «بر»: «أو».

٣. في «ض»: «- قال».

٤. في «ب»: «كُلُّهُ وَاللَّهُ». وفي «بف»: «- كُلُّهُ».

٥. في «ب»: «كُلُّهُ وَاللَّهُ».

٦. بصائر الدرجات، ص ٢٣٠، ح ٥، عن عباد بن سليمان؛ وفيه، ص ٢١٣، ح ٣، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سليمان بن سدير، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن كُله إلّا الأئمة عليهم السلام، ح ٦١٤، بسند آخر، من قوله: «فأومأ بيده إلى صدره» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله.. الوافي، ج ٣، ص ٥٩١، ح ١١٦٠.

٧. بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٥، عن أحمد بن الحسن. وفي بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٥، بسند عن عمر بن سعيد المدائني، وفيه: «إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً علّمه الله ذلك». وفيه، ص ٣٢٥، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٠، ح ١١٥٦.

٨. في «ف»: «+ شيئاً».

٩. هكذا في «بح، بف». ويقضيه ما يأتي من الروايات، وليس في النسخ ما ينافيه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ<sup>١</sup> أَنْ يَعْلَمَ، عَلَّمَ<sup>٢</sup>».  
 ٦٧٠ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ  
 ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ نَذْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ:  
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ، أُعْلِمَ<sup>٣</sup>».  
 ٦٧١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ  
 عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْمَدَائِنِيِّ:  
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئًا، أُعْلِمَهُ اللَّهُ<sup>٤</sup> ذَلِكَ»<sup>٥</sup>.

#### ٤٧ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام يَعْلَمُونَ<sup>٦</sup> مَتَى يَمُوتُونَ، وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيارٍ مِنْهُمْ

٦٧٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ

١. في «بر»: «إِنْ شَاءَ».

٢. هكذا في «ج، ب، ح». وهو مقتضى الروايات الآتية. وفي «ب»: «أَعْلَمَ».

٣. بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٣، عن سهل بن زياد. وفيه، ص ٣١٥، ح ٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير.  
 الوافي، ج ٣، ص ٥٩١، ح ١١٥٨.

٤. في البصائر، ح ١: «العالم» بدل «إِنَّ الْإِمَامَ».

٥. في «ج»: «عَلَّمَ». وفي البصائر، ح ١، ٢، ٣: «علم».

٦. بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ١، عن محمد بن عبد الجبار وفيه، ح ٢، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن ابن  
 مسكان، عن يزيد بن فرقد النهدي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ٣، بسنده عن صفوان بن يحيى - الوافي،  
 ج ٣، ص ٥٩١، ذيل ح ١١٥٨.

٧. في البصائر: «عَلَّمَهُ اللَّهُ».

٨. بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٥، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد المدائني،  
 عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي بعض نسخ البصائر: «... عمر بن سعيد المدائني، عن أبي عبيدة المدائني، عن  
 أبي عبد الله عليه السلام». الوافي، ج ٣، ص ٥٩١، ح ١١٥٩.

٩. في «ب»: «وَأَتَهُمْ».



وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْبَطَلِ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قَالَ<sup>٢</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّ إِمَامٍ لَا يَعْلَمُ مَا يَصِيبُهُ وَإِلَى مَا يَصِيرُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ لِلَّهِ<sup>٣</sup> عَلَى خَلْقِهِ»<sup>٤</sup>.

٦٣٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشَّارٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ قَطِيعَةِ الرَّبِيعِ<sup>٥</sup> مِنَ الْعَامَةِ بِبَغْدَادَ<sup>٦</sup> وَمَنْ كَانَ يُنْقَلُ عَنْهُ<sup>٧</sup>، قَالَ: قَالَ لِي: قَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ يَقُولُونَ<sup>٨</sup> بِفَضْلِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ، فَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ قَطُّ فِي فَضْلِهِ وَنُسْبِهِ<sup>٩</sup>، فَقُلْتُ لَهُ: مَنْ<sup>١٠</sup>؟ وَكَيْفَ رَأَيْتَهُ؟

٢٥٩ / ١ قَالَ: جُمِعْنَا<sup>١١</sup> أَيَّامَ السَّنَدِيِّ بْنِ شَاهَكَ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ.....

١ . ورد مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، ح ١٣، عن سلمة بن الخطاب، عن سليمان بن سماعة وعبدالله بن محمد بن القاسم بن الحارث المبطل، والمذكور في بعض نسخه «البطل» بدل «المبطل». وعنوان «عبدالله بن محمد بن القاسم بن الحارث البطل» أيضاً محزف من «عبدالله بن محمد، عن عبدالله بن القاسم بن الحارث البطل». لاحظ: بصائر الدرجات، ص ٢٤٧، ح ١٠.

٢ . في «ب»: «+ ولي». ٣ . في «ب، بر» وحاشية «ض»: «الله».

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، ح ١٣، وفيه: «عن سلمة بن الخطاب، عن سليمان بن سماعة وعبدالله بن محمد بن القاسم بن حارث المبطل عن أبي بصير، أو عن روى عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إِنَّ الْإِمَامَ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ مَا يَصِيبُهُ...» الوافي، ج ٣، ص ٥٩٤، ح ١١٦١.

٥ . «الْقَطِيعَةُ»: الهجران، ومحال ببغداد أفلطها المنصور أناساً من أعيان دولته لِيُعْمَرُوها ويسكنوها، منها قَطِيعَتَا الربيع بن يونس: الخارجة والداخلية. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٠٨ (قطع).

٦ . في قرب الإسناد والأمالى والعيون والغيبة: «ببغداد».

٧ . في قرب الإسناد: «يقبل منه». وفي الأمالى والعيون: «يقبل قوله».

٨ . في حاشية «بف»: «يقول». ٩ . في «بر»: «- هذا».

١٠ . في «ج»: «نسك». و«التشك» و«التشك» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكل ما تُقَرَّبُ به إلى الله تعالى. و«التشك»: ما أُمِرَتْ به الشريعة. النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

١١ . في «ف» والعيون: «ومن هو». وفي «ج»: «ومن».

١٢ . «جمعنا» على صيغة المجهول، و«ثمانين» حال عن ضمير المتكلم أو منصوب على الاختصاص. ••

الْوُجُوهُ<sup>١</sup> الْمَنْسُوبِينَ إِلَى الْخَيْرِ، فَأَدْخَلْنَا<sup>٢</sup> عَلَى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ<sup>٣</sup>، فَقَالَ لَنَا السَّنْدِيُّ:  
يَا هَؤُلَاءِ، انظُرُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ هَلْ حَدَّثَ بِهِ حَدَثٌ؟ فَإِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ<sup>٤</sup>  
بِهِ، وَ يَكْثُرُونَ فِي ذَلِكَ، وَ هَذَا مَنْزِلُهُ وَ فِرَاشُهُ مُوسَّعٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مُضَيَّقٍ، وَ لَمْ يَزِدْ بِهِ أَمِيرُ  
الْمُؤْمِنِينَ<sup>٥</sup> سِوَاءً، وَ إِنَّمَا يَنْتَظِرُ بِهِ<sup>٦</sup> أَنْ يَتَقَدَّمَ فَيَنَظُرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَ هَذَا هُوَ صَحِيحٌ،  
مُوسَّعٌ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَسَلُّوهُ<sup>٧</sup>.

قَالَ<sup>٨</sup>: وَ نَحْنُ لَيْسَ لَنَا هَمٌّ إِلَّا النَّظَرُ إِلَى الرَّجُلِ وَ إِلَى فَضْلِهِ وَ سَمِيَّتِهِ<sup>٩</sup>، فَقَالَ<sup>١٠</sup>  
مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ<sup>١١</sup>: «أَمَّا مَا ذَكَرَ<sup>١٢</sup> مِنَ التَّوَسُّعِ وَ مَا أَشْبَهَهَا، فَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرَ<sup>١٣</sup>، غَيْرَ أَنِّي  
أُخْبِرُكُمْ أَنَّهَا التَّفَرُّ<sup>١٤</sup>، أَنِّي قَدْ سَقَيْتُ السَّمَّ فِي سَبْعِ<sup>١٥</sup> تَمَرَاتٍ<sup>١٦</sup>، وَ أَنَا<sup>١٧</sup> عَدَا أَخْضَرُ<sup>١٨</sup>،  
وَ بَعْدَ عَدِ أَمُوتَ».

١. واحتمل المازندراني كونه على صيغة المعلوم وثمانين مفعوله. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٣٤؛  
مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٠.

٢. «الوجوه»: جمع الوجه، وهو سيد القوم، أو شريف البلد. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٥٦ (وجه).

٣. في «بف»: «فدخلنا».

٤. في الأمالي: + «مكروه». والمراد: ما يوجب هلاكه من سقي السم ونحوه.

٥. المراد بأمر المؤمنين هارون الرشيد لعنه الله.

٦. في «ف»: «نتظر به». وفي الأمالي والعيون: «ينتظره». وفي مرآة العقول: «وإنما ينتظر به، على المعلوم، أي  
هارون، أو على المجهول».

٧. في «ج»: «وقرب الإسناد: «سألوه».

٨. في «ب»: «وقرب الإسناد: «فقال».

٩. قال الجوهري: «التست: هيئة أهل الخير. يقال: ما أحسن سمته، أي هذبه». الصحيح، ج ١، ص ٢٥٤  
(سمت).

١٠. في «ض»: «بح، بس»: «وقال».

١١. في «بج»: «وقرب الإسناد: «ذكره».

١٢. قال الجوهري: «التفر - بالتحريك -: عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة، والتفير مثله، وكذلك التفرة والتفرة  
بالإسكان». الصحيح، ج ٢، ص ٨٨٣ (نفر).

١٣. في الأمالي: «تسع».

١٤. في «ف»: «تميرات».

١٥. في «ب»: «و حاشية «بف»: «فأنا».

١٦. «أخضر»، أي يصير لوني إلى الخضرة، وهي لون الأخضر. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٦٤٦ (خضر).

قَالَ: فَتَنْظَرْتُ إِلَى السَّنْدِيِّ بْنِ شَاهَكَ يَضْطَرِبُ<sup>١</sup>، وَ يَزْتَعِدُ مِثْلَ السَّعْفَةِ<sup>٢</sup>.

٣ / ٦٧٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أَحْيَى، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ أَتَى عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام لَيْلَةَ قُبُضٍ فِيهَا بِشْرَابٌ<sup>٣</sup>، فَقَالَ: يَا أَبَتِ<sup>٤</sup>، اشْرَبْ هَذَا، فَقَالَ: يَا بَنِيَّ، إِنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةُ<sup>٥</sup> الَّتِي أُقْبِضُ فِيهَا، وَ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٦</sup>»<sup>٧</sup>.

٦٧٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ

١. «يضطرب»، أي يتحرك، من الاضطراب: الحركة. يقال: تَضَرَّبَ الشيء واضطرب، أي تحرك وماج. قال الراغب: «الاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات، من الضرب في الأرض. والارتعاد: الاضطراب». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٥ (رعد)؛ المفردات للراغب، ص ٥٠٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٤٤ (ضرب).

٢. «السَّعْفَةُ»: عُصْن النخيل. وقيل: إِذَا بَيَّسَتْ سَمِيَتْ سَعْفَةً، وَإِذَا كَانَتْ رَطْبَةً فَهِيَ سَطْبَةٌ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٨٦ (سعف).

٣. الغيبة للطوسي، ص ٣١، ح ٧، عن الكليني، مع اختلاف يسير. وفي قرب الإسناد، ص ٣٣٣، ح ١٢٣٦؛ والأُمالي للصديق، ص ١٤٩، المجلس ٢٩، ح ٢٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٩٦، ح ٢، بسندهم عن محمد بن عيسى بن عبيد الوافي، ج ٣، ص ٥٩٦، ح ١١٦٦.

٤. لعله كان دواء أتى به ليشربه ويتداوى به، فأظهر عليه السلام أنها الليلة التي قَدَّرَ فيها وفاته ولا ينفع الدواء. امرأة العقول، ج ٣، ص ١٢١.

٥. في «ج» وحاشية «ض»، ف، بـ، وشرح المازندراني: «يا أبه». وفي «ض»، ف، بـ، و «س» وحاشية «ج»، بـ، ف: «يا أباه». وفي القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥١ (أبي): «قالوا في النداء: يا أبَت، بكسر التاء وفتحها، ويا أبة بالهاء، ويا أبتاه، ويا أباه». ٦. يجوز فيها النصب أيضاً بأن يكون «التي» خبر «إن».

٧. في امرأة العقول، ج ٣، ص ١٢٢: «إن هذا التاريخ مخالف للمشهور، كما سيأتي في تاريخه عليه السلام، فإن المشهور أن وفاته عليه السلام كان في المحرم و وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إما في صفر على مذهب الشيعة، أو في ربيع الأول بزعيم المخالفين؛ إلا أن يكون المراد الليلة بحسب الأسبوع؛ وإن كان فيه أيضاً مخالفة لما ذكره الأكثر؛ لأنهم ذكروا في وفاته عليه السلام يوم السبت، وفي وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وردت الأخبار الكثيرة أنها كانت يوم الإثنين، لكن خصوص اليوم ضبطه بعيد. ولعله لذلك لم يعين المصنف فيما سيأتي اليوم ولا الشهر.

٨. بصائر الدرجات، ص ٤٨٢، ذيل ح ٧، بسند آخر، مع زيادة واختلاف يسير. الرافعي، ج ٣، ص ٥٩٥، ح ١١٦٤.

الحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ: إِنَّ<sup>١</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ قَدْ عَرَفَ قَاتِلَهُ، وَ اللَّيْلَةَ الَّتِي يُقْتَلُ فِيهَا،  
وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يُقْتَلُ فِيهِ؛ وَ قَوْلُهُ<sup>٢</sup>. لَمَّا سَمِعَ صَيْحَاحَ<sup>٣</sup> الْإِوْزِ<sup>٤</sup> فِي الدَّارِ:- «صَوَانِحُ»<sup>٥</sup>  
تَتْبَعُهَا نَوَاحِجُ<sup>٦</sup>، وَ قَوْلُ أُمِّ كَلْثُومٍ: لَوْ صَلَّيْتُ اللَّيْلَةَ دَاخِلَ الدَّارِ، وَ أَمَرْتُ غَيْرَكَ يَصْلِي  
بِالنَّاسِ؛ فَأَبَى عَلَيْهَا، وَ كَثُرَ دُخُولُهُ وَ خُرُوجُهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِلَا سِلَاحٍ، وَ قَدْ عَرَفَ ﷺ أَنَّ  
ابْنَ مُلْجَمٍ-لَعَنَهُ اللَّهُ<sup>٧</sup>- قَاتِلُهُ بِالسَّيْفِ، كَانَ<sup>٨</sup> هَذَا مِمَّا<sup>٩</sup> لَمْ يَجْزِ<sup>١٠</sup> تَعَرُّضُهُ.  
فَقَالَ: وَ ذَلِكَ كَانَ، وَ لَكِنَّهُ خَيْرٌ<sup>١١</sup>..... ←

١. في «بر، بس، بف» :- «بان».
٢. في مرأة العقول :«وقوله، مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي مروى أو واقع، وكذا قوله :«وقول أم كلثوم». ويحتمل أن يكون من قبيل: كل رجل وصيغته. فيحتمل في «قوله» وقوع النصب والرفع. والواو في قوله :«وقوله» يحتمل العطف والحال».
٣. «الصنح» و«الصنحة» و«الصباح»، بالكسر والضم، و«الصبحان محرّكة: الصوت بأقصى الطاقة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٤٧ (صحيح).
٤. «الإزّة» و«الإزّة: الطيّ»، وقد جمعه بالواو والنون فقالوا: إزّون. الصحاح، ج ٣، ص ٨٦٤ (أوز).
٥. في «ف» :«صرائح» و«صوانح»: جمع صانحة، وهي مؤنث صانع، أو صيحة المناحة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٢١ (صحيح).
٦. «النوائح»: اسم يقع على النساء يجتمعن في مناحة، ويجمع على الأنواح. ونساء نوح وأنواح ونوح وأنواح ونانحات. والمناحة والنوح: النساء يجتمعن للحزن. لسان العرب، ج ٢، ص ٦٢٧ (نوح).
٧. في «ب، يح، بر» و«البحار» :- «ولعنه الله». ٨. في «ب، ض» :- «وكان».
٩. في حاشية «ف» :- «ما».
١٠. في «بج» وحاشية «بر» :- «لم يحسن». وفي حاشية «ج، بر، بف» :- «لم يحل».
١١. في «ف» وحاشية «ج» :- «خبر». وفي «ض، بف» وحاشية «ج، ف» :- «خبر». وفي الوافي وهذه دلائل واضحة على أنه لم يشك في قتله حينئذ، ومع ذلك فأبى إلا الخروج؛ وهذا مما لم يجز تعرضه في الشرع، أو لم يحل، أو لم يحسن، على اختلاف النسخ، فقد قال الله تعالى: «وَلَا تَقْلُقُوا بِأَيِّكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» فأجابه ﷺ بأنه صلوات الله عليه خير في تلك الليلة ... فاختار لقاء الله، فحفظ عنه وجوب حفظ النفس. وربما يوجد في بعض النسخ بإهمال الحاء، فإن صحّت فينبغي حملها على الحيرة في الله تعالى التي هي حيرة أولي الألباب، دون الحيرة في إهمال الحاء.

في ١ تِلْكَ اللَّيْلَةِ؛ لِيَتَمَضَّى مَقَادِيرُ ٢ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. ٣

٣٦٠ / ١

٥ / ٦٧٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- غَضِبَ عَلَى الشَّيْعَةِ،  
فَخَيَّرَنِي ٥ نَفْسِي أَوْ هُمْ، فَوَقَّيْتَهُمْ ٦ -وَاللَّهُ -بِنَفْسِي- ٧».

٦ / ٦٧٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ مُسَافِرٍ:

أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاءَ عليه السلام قَالَ لَهُ: «وَيَا مُسَافِرُ، هَذِهِ ٨ الْقَنَاءُ ٩ فِيهَا جِئْنَا ١٠؟» قَالَ: نَعَمْ  
جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْبَارِحَةَ ١١ وَهُوَ يَقُولُ: يَا عَلِيُّ، مَا عِنْدَنَا ١٢

.. الأمر، التي هي حيرة أهل النظر. وإعجام الخاء أوفق بما يأتي من الأخبار في نظائره، وبما عقد عليه الباب في  
«الكافي». وفي مرآة العقول: «وفي بعض النسخ «حِينَ»... قال الجوهري حينه: جعل له وقتاً...؛ فالمعنى أنه كان  
بلغ الأجل المحتوم المقدّر، وكان لا يمكن الفرار منه. ولعله أظهر الوجوه».

١. في البحار: -«وفي».

٢. في «ف»: «تقادير».

٣. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٤، ح ١١٦٢؛ البحار، ج ٤٢، ص ٢٤٦، ح ٤٧.

٤. في مرآة العقول: «غضب على الشيعة؛ إما لتركهم التقيّة، فانتشر أمر إمامته عليه السلام فتردّد الأمر بين أن يقتل الرشيد  
شيعة وتبنيهم، أو يحبسهم عليه السلام ويقتله، فدعا عليه السلام لشيعة واختار البلاء لنفسه؛ أو لعدم انقيادهم لإمامهم... فخير  
الله تعالى بين أن يخرج الرشيد فتقتل شيعة إذا يخرج، فيتتهي الأمر إلى ما انتهى إليه».

٥. هكذا في معظم النسخ. وفي «بف» والمطبوع: «فخترني» بالحاء المهملة.

٦. في «ف»، و: «وقَّيْتَهُمْ».

٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٨، ح ١١٦٧.

٨. هكذا في «ب»، ج، ف، بح، بس، بف، وشرح المازندراني والوافي، وتقتضيه القواعد أيضاً. وفي المطبوع  
«هَذَا».

٩. قال ابن الأثير: «الْقَنَاءُ: جمع القنّة، وهي الآبار التي تحفر في الأرض متتابعةً يُستخرج ماؤها ويسبح على  
وجه الأرض». النهاية، ج ٤، ص ١١٧ (قنا).

١٠. في البصائر: «فيها حسن». وفي مرآة العقول: «وفي مناسبة السؤال عن الحيتان في هذا المقام وجوه: الأول: ما  
أفيد أن المعنى: علمي بحقّة ما أقول كعلمي بكون الحيتان في هذا الماء».

١١. قال الجوهري: «البارحة: أقرب ليلة مضت. تقول: لقيته البارحة، ولقيته البارحة الأولى، وهو من بَرَحَ، أي  
زال». الصحاح، ج ١، ص ٣٥٥ (برح).

١٢. في حاشية «بر»: «هو».

خَيْرَ لَكَ.<sup>١</sup>

٦٧٨ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي فِي الْيَوْمِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، فَأَوْصَانِي بِأَشْيَاءَ فِي غُسْلِهِ وَفِي كَفْنِهِ وَفِي دُخُولِهِ قَبْرِهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَاهُ<sup>٢</sup>، وَاللَّهِ، مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ اسْتَكْنَيْتَ<sup>٣</sup> أَحْسَنَ<sup>٤</sup> مِنْكَ الْيَوْمَ، مَا رَأَيْتُ عَلَيْكَ أَثَرَ الْمَوْتِ، فَقَالَ: يَا بَنِيَّ، أَمَا سَمِعْتَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يُنَادِي مِنْ وَرَاءِ الْجِدَارِ: يَا مُحَمَّدَ، تَعَالَ، عَجَلْ<sup>٥</sup>».

٦٧٩ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - النَّصْرَ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام حَتَّى كَانَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ<sup>٦</sup>، ثُمَّ خَيَّرَ النَّصْرَ أَوْ لِقَاءَ اللَّهِ، فَاخْتَارَ لِقَاءَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٧</sup>».

١. بصائر الدرجات، ص ٤٨٣، ح ٩، عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٩، ح ١١٦٨.

٢. في حاشية «ف» و«ب» والوافي: «يا أبه».

٣. «اشتكيته»، أي مرضته، الشكوى والشكاة والشكا، كله: المرَضُ، وكذا الاشتكاء. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٩ (شكا).

٤. في البصائر: «وهية».

٥. بصائر الدرجات، ص ٤٨٢، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن أحمد بن عائد، عن أبي سلمة، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٦، ح ١١٦٥.

٦. في «ض» ف، و، بس، بف، والكافي، ح ١٢٦٦: «وما».

٧. في مرآة العقول: «النصر، أي النصرة». والمزاد سببها، أي الملائكة ... «حتى كان بين السماء» ... بياناً لكثرة نعم، أي ملوفاً بين السماء والأرض؛ أو المراد: خيّر بين الأمرين عند ما كانوا بين السماء والأرض ولم ينزلوا بعده.

٨. هكذا في النسخ التي قبلت وفي المطبوع: «وتعالى».

٩. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الحسين بن علي عليه السلام، ح ١٢٦٦. وفي دلائل الإمامة، ص ٧١، بسند آخر، مع زيادة واختلاف. وراجع: اللاهوف، ص ١٠١. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٥، ح ١١٦٣.

## ٤٨- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام يَغْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ<sup>١</sup> وَمَا يَكُونُ<sup>٢</sup>، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ<sup>٣</sup> صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

٦٨٠ / ١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٤</sup>، عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ سَيْفِ الثَّمَارِ، قَالَ:  
كُنَّا مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام جَمَاعَةً مِنَ الشَّيْعَةِ فِي الْجَبْرِ، فَقَالَ: «عَلَيْنَا عَيْنٌ؟»  
فَالْتَفَتْنَا يَمْنَةً وَيسْرَةً، فَلَمْ نَرَ أَحَدًا، فَقُلْنَا: لَيْسَ عَلَيْنَا عَيْنٌ، فَقَالَ: «وَرَبُّ  
الْكَعْبَةِ وَرَبُّ النَّبِيَّةِ<sup>٥</sup> - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - لَوْ كُنْتُ بَيْنَ مُوسَى.....» ←

١. في «ف»: «ما قد كان». ٢. في «ب»: «شيء عليهم». وفي «ض، ف، بر»: «شيء».

٣. في «بر»: «+ أجمعين».

٤. كذا في النسخ والمطبوع، لكن لم يثبت رواية محمد بن الحسين عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر. وما ورد في الكافي، ح ٨٣٤٦، من رواية الكليني، عن محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، فقد أوردته الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٦، ص ١٧٩، ح ٣٧٦ وفيه: «محمد بن الحسن» وهو الصواب، يؤيد ذلك وقوع «محمد بن الحسين» في سند الكافي، في ابتداء السند من دون أن يكون في السند تعليق؛ لأنه أول خبر مذكور في الباب. وليس محمد بن الحسين من مشايخ الكليني، بل يروي عنه الكليني بالتوسط، والواسطة في الأكثر هو محمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٧٩.

والمراد من محمد بن الحسن في ذلك السند هو الكافي الرازي.

والظاهر في ما نحن فيه أيضاً صحة «محمد بن الحسن». كما كان الأمر في الكافي، ح ٤٤٦ و ٥٤٢. فإن الخبر رواه الصَّفَّارُ في بصائر الدرجات، ص ١٢٩، ح ١، عن أحمد بن إسحاق - وفي بعض النسخ «إبراهيم بن إسحاق» - عن عبد الله بن حمَّاد.

ثم إن الصَّفَّارَ روى عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمَّاد في عددٍ من أسناد بصائر الدرجات، فلاحظ. وروى أيضاً عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر كتاب مقتل الحسين عليه السلام. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦، الرقم ٩.

٥. قال الجوهري: «التَّعَيَّنَ: الدَّيْبَانُ والجاسوس». وقال المجلسي: «علينا عين، استفهام، والعين الرقيب والجاسوس». الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٠ (عين)؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٢٩.

٦. في حاشية «ج» والبحار والبصائر، ص ١٢٩: «البيت». و«النبيَّة»: الكعبة، وكانت تدعى نبيَّة إبراهيم عليه السلام؛ لأنه بناها وكرر قسمهم برَبِّ هذه البيَّة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٥٨ (بنا).

وَالْخَضِرُ<sup>١</sup>، لِأَخْبَرْتَهُمَا أَنِّي أَعْلَمُ مِنْهُمَا، وَلَأَنْبَأْتُهُمَا بِمَا لَيْسَ فِي أَيْدِيهِمَا؛ لِأَنَّ مُوسَى  
وَالْخَضِرَ<sup>٢</sup> أُعْطِيَا عِلْمَ مَا كَانَ، وَلَمْ يُعْطِيَا عِلْمَ مَا يَكُونُ<sup>٣</sup> وَمَا هُوَ كَائِنْ حَتَّى تَقُومَ  
السَّاعَةُ، وَقَدْ وَرِثْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِثَاتُهُ<sup>٤</sup>.

٦٨١ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ  
يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ: عَبْدُ الْأَعْلَى وَأَبُو عُبَيْدَةَ<sup>٥</sup>

١. «الخضر» بفتح الخاء وكسر الصاد هو قراءة أهل العربية، نعم يجوز في العربية كسر الخاء وسكون الصاد،  
وهو أفصح عند الجوهري، وتخفيف لكثرة الاستعمال عند الفتيوي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨؛ لسان  
العرب، ج ٤، ص ٢٤٨؛ المصباح المنير، ص ١٧٢ (خضر). الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨ (خضر).  
٢. يشكل على هذه الرواية بأنّ الخضر ﷺ كان عالماً بما يكون أيضاً؛ حيث أخبر بما يفضي إليه أمر الغلام الذي  
قتله.

أجاب المجلسي بأنّ المراد جميع ما يكون، أو المراد به الأمور المتعلقة بما سيكون ومتعلّق ذلك الأمر كان  
الغلام الموجود. وقال المحقّق الشيرازي: الجواب أنّ الرواية ضعيفة؛ لأنّ إبراهيم بن إسحاق الأحمر كان  
ضعيفاً غالباً لا يعبأ به، ومحمّد بن الحسين في الإسناد مصحّف، والظاهر أنّه محمّد بن الحسن الصفّار. راجع:  
مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٩؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٣٩.

٣. بصائر الدرجات، ص ١٢٩، ح ١، عن أحمد بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد؛ وفيه، ص ٢٣٠، ح ٣ و ٤،  
بسنَد آخر، عن عبد الله بن حمّاد إلى قوله: «ولأنّبأتهما بما ليس في أيديهما»؛ دلائل الإمامة، ص ١٣٢، بسنَد،  
عن عبد الله بن حمّاد. الوافي، ج ٣، ص ٦٠، ح ١١٦٩؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٠٠، ح ٢٠.

٤. الخبر رواه الصفّار تارةً في بصائر الدرجات، ص ١٢٧، ح ٢، بسنَد، عن يونس بن يعقوب، عن الحسن بن  
المغيرة - وفي بعض النسخ «الحارث بن المغيرة» وهو الصواب - عن (و خ ل) عبد الأعلى وعبيدة بن بشر  
(بشرح ل) قال: قال أبو عبد الله ﷺ. وأخرى في ص ١٢٨، ح ٥، بسنَد آخر عن يونس، عن الحارث بن  
المغيرة، وعدّة من أصحابنا فيهم عبد الأعلى وعبيدة بن عبد الله بن بشر الخثعمي وعبد الله بن بشر سمعوا  
أبا عبد الله ﷺ يقول. وثالثة في ص ١٢٨، ح ٦، بسنَد ثالث عن يونس بن يعقوب، عن الحارث بن المغيرة  
وعبيدة وعبد الله بن بشر الخثعمي سمعوا أبا عبد الله ﷺ يقول.

ولم يرد «أبو عبيدة» في المواضع المذكورة، كما أنّ «عبد الله بن بشر الخثعمي» غير مذكور في كتب الرجال. بل  
المذكور في أصحاب الصادق ﷺ من رجال الطوسي، ص ٢٤٣، الرقم ٣٣٦٥ هو، عبيد بن عبد الله بن بشر  
الختعمي الكوفي، وقال بعضهم: عبيدة.

فعلية يحتمل أن يكون الصواب في ما نحن فيه وفي موضعين من البصائر: «عبيد - أو عبيدة - بن عبد الله بن بشر  
الختعمي»، فتأمل.



وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشِيرٍ الْخَثْعَمِيُّ:

سَمِعُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنِّي لِأَعْلَمَ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي الْجَنَّةِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي النَّارِ، وَأَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ».

قَالَ: ثُمَّ مَكَثَ هُنَيْئَةً<sup>١</sup>، فَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ كَبُرَ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ<sup>٢</sup>، فَقَالَ: «عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: فِيهِ بَيِّنَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ»<sup>٣</sup>.

٦٨٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ جَمَاعَةٍ بَنِي سَعْدِ الْخَثْعَمِيِّ<sup>٤</sup>، أَنَّهُ قَالَ:

كَانَ الْمُفَضَّلُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ الْمُفَضَّلُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، يَغْرِضُ اللَّهُ طَاعَةَ عَبْدِ عَلَى الْعِبَادِ وَيَحْجُبُ<sup>٥</sup> عَنْهُ خَيْرَ السَّمَاءِ؟

١. قال الفتوحي: «الهنُّ، كناية عن كل اسم جنس، والأنثى هُنَّةٌ، ولأما محذوفة. ففي لغة هي هاء فيضُفَّر على هُتَيْئَةٍ، ومنه يقال: مكث هُتَيْئَةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واو فيضُفَّر في المؤنث على هُتَيْئَةٍ. والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له». وجعلها المجلسي تصغير هو بمعنى الوقت، والتأنيث باعتبار ساعة، راجع: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن)؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٤٩. ٢. في «ف»: «عنه».

٣. في «ج»: «تعالى». وفي «ض»: «-عزَّ وجلَّ». وفي «ف»: «جَلَّ وعزَّ». وفي «بف»: «تبارك وتعالى».

٤. إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النمل (٨٦): «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ».

٥. بصائر الدرجات، ص ١٢٨، ح ٥، عن أحمد بن محمد؛ وفيه، ح ٦، بسنده عن محمد بن سنان؛ وفيه، ص ١٢٧، ح ٢، بسنده، عن يونس بن يعقوب، عن الحسن بن المغيرة، عن عبد الأعلى وعبيدة بن بشير؛ وفيه، ح ٣، بسنده، عن يونس، عن عبد الأعلى بن أعين؛ وفيه، ص ١٩٧، ح ٢، بسنده عن عبد الأعلى، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. وفيه أيضاً، ص ١٢٨، ح ٢؛ والكافي، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة...، ح ١٩٠؛ وكتاب الحجّة، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا...، ح ٦١٣، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٠، ح ١١٧٠.

٦. الخبر رواه النعماني في كتابه الغيبة، ص ٣٢٦، ح ٤ بسنده عن عبد الكريم بن عمرو والخثعمي، عن جماعة الصائغ، مع زيادة. وجماعة الصائغ، هو جماعة بن سعد الجعفي المذكور في الرجال لابن الغضائري، ص ٤٦، الرقم ٢٣ والمذكور في بعض نسخه «الخثعمي» بدل «الجعفي». فالظاهر وقوع التصحيف في أحد اللقيين: الجعفي والخثعمي.

٧. في «ب» والبصائر، ص ١٢٤، ح ١: «ثم يحجب». وفي «ض»: «فيحجب».

قَالَ: «لَا، اللَّهُ أَكْرَمُ وَأَزْهَمُ وَأَزَافُ بِعِبَادِهِ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةَ عَبْدٍ عَلَى الْعِبَادِ، ثُمَّ يَخْجِبُ عَنْهُ خَيْرَ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاءً»<sup>١</sup>.

٦٨٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ ضُرَيْسِ الْكِنَاسِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «وَعِنْدَهُ أَنَسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ يَتَوَلَّوْنَا<sup>٢</sup>، وَيَجْعَلُونَا أَيْمَةً، وَ يَصِفُونَ أَنَّ<sup>٣</sup> طَاعَتَنَا مَفْتَرَضَةٌ عَلَيْهِمْ كَطَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله»، ثُمَّ يَكْثِرُونَ حُجَّتَهُمْ، وَ يَخْصِمُونَ أَنْفُسَهُمْ<sup>٤</sup> بِضَعْفِ قُلُوبِهِمْ، فَيَنْقُصُونَا حَقَّنَا<sup>٥</sup>، وَ يَعْيبُونَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ بُرْهَانَ حَقِّ مَعْرِفَتِنَا وَ التَّسْلِيمِ لِأَمْرِنَا؛ أَمْ تَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ

١. بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ١، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن سماعة بن سعد الخثعمي. الفقيه للنعماني، ص ٣٢٦، ح ٤، بسنده عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن جماعة الصانغ، مع زيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ١٢٥ - ١٢٦، ح ٥ و ٦، بسند آخر من قوله: «الله أكرم وأرحم» مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٦٠١، ح ١١٧١.

٢. في «ف» بح: «يتولونا». وفي البصائر: «يتولونا ويجعلوننا». قال في النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣: «وهناك لغة تحذف نون الرفع - أي نون الأفعال الخمسة - في غير ما سبق وبها جاء الحديث الشريف «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا...» وليس من السائغ اتباع هذه اللغة في عصرنا ولا محاكاتها، وإنما ذكرناها لفهم ما ورد بها في النصوص القديمة». وعليه فلا بأس بحذف النون بدون الإدغام وله نظائر كثيرة فيما مر وما يأتي.

٣. في «ف» والبصائر: «بأن». ٤. في حاشية «بر»: «مفروضة».

٥. في البصائر: «عليهم مفترضة كطاعة الله».

٦. «يَخْصِمُونَ أَنْفُسَهُمْ»، أي يغلبونها في الخصومة، والخصومة مصدر خَصَّنَتْه إذا غلبته في الخصام. ويقال أيضاً: خَاصَمَهُ خِصَاماً ومَخَاصِمَةً فَخَصَمَهُ يَخْصِمُهُ خِصْماً، أي غلبه بالحجة. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٨٠ و ١٨٢ (خصم).

وقال في المرأة: «ثم يكسرون حجّتهم، أي على المخالفين؛ لأنّ حجّتهم على المخالفين أنّ إمامهم يعلم ما لا يعلم إمامهم، ولا بدّ أن يكون الإمام كاملاً في العلم، وإمام المخالفين ناقص جاهل؛ فإذا اعترفوا في إمامهم أيضاً بالجهل كسروا وأبطلوا حجّتهم وخصموا أنفسهم، أي قالوا بشيء إن تمسك به المخالفون غلبوا عليهم، فإنّ لهم أن يقولوا: لا فرق بين إمامنا وإمامكم». امرأة العقول، ج ٣، ص ١٣١.

٧. «فينقصونا حقنا»، إمّا مأخوذ من القصص المتعدي إلى مفعولين، أو «حقنا» بدل من الضمير.

و تَعَالَى - افْتَرَضَ طَاعَةَ أَوْلِيَائِهِ عَلَى عِبَادِهِ، ثُمَّ يُخْفِي عَنْهُمْ أَخْبَارَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ،  
و يَقْطَعُ عَنْهُمْ مَوَادَّ الْعِلْمِ فِيمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِمَّا فِيهِ قِوَامُ دِينِهِمْ؟».

فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ قِيَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ  
وَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ خُرُوجِهِمْ وَ قِيَامِهِمْ بِدِينِ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَ مَا أَصِيبُوا مِنْ  
قَتْلِ الطَّوَاغِيتِ إِنَائَهُمْ وَ الظَّفَرِ بِهِمْ حَتَّى قُتِلُوا وَ غُلِبُوا؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا حُمْرَانُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ،  
وَ قَضَاهُ، وَ أَمَضَاهُ، وَ حَتَمَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ<sup>١</sup>، ثُمَّ أَجْرَاهُ، فَبِتَقْدِيرِ عِلْمِ إِيَّاهُمْ مِنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلِيٌّ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ يَعْلَمُ صَمَتٌ مَنْ صَمَتَ مِنَّا؛ وَ لَوْ  
أَنَّهُمْ يَا حُمْرَانُ حَيْثُ نَزَلَ بِهِمْ مَا نَزَلَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَ إِظْهَارِ الطَّوَاغِيتِ  
عَلَيْهِمْ، سَأَلُوا اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُمْ ذَلِكَ، وَ أَلْحُوا عَلَيْهِ فِي طَلَبِ إِزَالَةِ مُلْكِهِ<sup>٢</sup>  
الطَّوَاغِيتِ وَ ذَهَابِ مُلْكِهِمْ، إِذَا لَأَجَانَهُمْ، وَ دَفَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، ثُمَّ كَانَ انْقِضَاءُ مَدَّةِ  
الطَّوَاغِيتِ وَ ذَهَابِ مُلْكِهِمْ أَسْرَعَ مِنْ سِلْكِ<sup>٣</sup> مَنْظُومٍ انْقَطَعَ فَتَبَدَّدَ<sup>٤</sup>، وَ مَا كَانَ ذَلِكَ

١. «المواد»: جمع المادة، وهي الزيادة المتصلة. والمراد: ما يمكنهم استنباط علوم الحوادث والأحكام  
وغيرهما منه مما ينزل عليهم في ليلة القدر وغيرها. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٢؛ الصحاح، ج ٢،  
ص ٥٣٧ (مدد).

٢. في البصائر: «قبل».

٣. في «ج» وحاشية «بح»: «الاختبار». وفي الكافي ح ٧٤٤ والبصائر: «- على سبيل الاختيار».

٤. في «ب» بس: «أمر».

٥. «ألحوا عليه»، أي لزموه وأصرّوا عليه. يقال: ألح على الشيء إذا لزمته وأصرّ عليه. راجع: النهاية، ج ٤،  
ص ٢٣٦ (لحج).

٦. في «ب» بح: «تلك».

٧. قال الجوهري: «السِّلْكُ: الخيط». وقال ابن منظور: «السِّلْكَةُ: الخيط الذي يُخاط به الثوب، وجمعه سِلَكٌ  
وأَسْلَاكٌ وسُلُوكٌ، كلاهما جمع الجمع». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٣  
(سلك).

٨. «فتبدّد»، أي تفرّق، يقال: تبدّد يبدّد بدّاً: فرقه. والتبديد: التفريق، يقال: شملُ مُبدّد، وتبدّد الشيء، أي تفرّق.  
راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٤ (بدد).

الَّذِي أَصَابَهُمْ<sup>١</sup> - يَا حَمْرَانُ - لِيَذْنِبَ اقْتَرَفُوهُ<sup>٢</sup>، وَ لَا لِعَقُوبَةٍ مَغْصِيَةٍ خَالَفُوا اللَّهَ فِيهَا، وَلَكِنْ لِمَنَازِلَ وَ كَرَامَةٍ مِنَ اللَّهِ أَرَادَ<sup>٣</sup> أَنْ يَبْلُغُوَهَا؛ فَلَا تَذْهَبَنَّ بِكَ الْمَذَاهِبُ فِيهِمْ<sup>٤</sup>.

٦٨٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِمَعْنَى عَنْ حَسْمِائَةَ حَزَفٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَأَقْبَلْتُ أَقُولُ<sup>٥</sup>: يَقُولُونَ كَذَا وَ كَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ: «قُلْ كَذَا وَ كَذَا». قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هَذَا الْخَلَلُ وَ هَذَا<sup>٦</sup> الْخَرَامُ أَعْلَمُ أَنَّكَ صَاحِبُهُ، وَ أَنَّكَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ، وَ هَذَا هُوَ الْكَلَامُ، فَقَالَ لِي: «وَيْلَكَ<sup>٧</sup> يَا هِشَامُ، لَا يَحْتَجُّ اللَّهُ<sup>٨</sup> - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ بِحُجَّةٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ كُلُّ مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ<sup>٩</sup>».

٦٨٥ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

١. في البصائر: «من ذلك».

٢. «اقترفوه»، أي علموه واكتسبوه، يقال: قَرَفَ الذَّنْبَ وَغَيْرَهُ يَقْرِفُهُ قَرْفًا وَاقْتَرَفَهُ، أَيِ اكْتَسَبَهُ، وَالْاِقْتِرَافُ: الْاِكْتِسَابُ، وَاقْتَرَفَ ذَنْبًا، أَيِ أَنَاهُ وَفَعَلَهُ. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).

٣. في الوافي: «والله».

٤. في «ض»: «بهم».

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب أن الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً...، ح ٧٤٤ من قوله: «فقال له حمران: جعلت فداك، أرايت ما كان من» إلى قوله: «ويعلم صمت عن صمت منّا». بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٣، عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٢، ح ١١٧٤.

٦. في «ج»: «فأقول».

٧. في «ض، بح، بس»: «- وهذا».

٨. في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس»: «- ويك»، وفي الوافي: «ويسك»، وقال فيه: «ويس، كلمة تستعمل في موضع رافة واستملاح، وليست هذه الكلمة في بعض النسخ». وفي البصائر والأمالى: «وتشك».

٩. في «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي والمرأة والبصائر والأمالى: «يحتج الله» بدون «لا». وقال في الوافي والمرأة: «يحتج الله» استفهام إنكار.

١٠. بصائر الدرجات، ص ١٢٣، ح ٣، عن إبراهيم بن هاشم وفيه: «... فقال لي: وتشك يا هشام، من شك أن الله يحتج على خلقه بحجة لا يكون عنده كل ما يحتاجون إليه فقد افترى على الله». الأمالى للطوسي، ص ٤٦، المجلس ٢، ح ٢٤، بسند عن هشام بن الحكم. الوافي، ج ٣، ص ٦٠١، ح ١١٧٣.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا وَاللَّهِ، لَا يَكُونُ عَالِمٌ<sup>١</sup> جَاهِلًا أَبَدًا: غَالِمًا بِشَيْءٍ، جَاهِلًا بِشَيْءٍ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُ أَجَلٌ وَأَعَزُّ<sup>٢</sup> وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةً عَبْدٍ يَخْجُبُ<sup>٣</sup> عَنْهُ عِلْمَ سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَخْجُبُ ذَلِكَ عَنْهُ<sup>٤</sup>».

٤٩ - بَابُ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُعْلَمْ نَبِيُّهُ عِلْمًا إِلَّا أَمْرُهُ أَنْ يُعْلَمَهُ

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَأَنَّهُ كَانَ شَرِيكُهُ فِي الْعِلْمِ عليه السلام

٢٦٣/١

١ / ٦٨٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغْيَنَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ جَبْرَائِيلَ عليه السلام أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِرُمَانَتَيْنِ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِحْدَاهُمَا، وَكَسَّرَ الْأُخْرَى بِنِصْفَيْنِ، فَأَكَلَ نِصْفًا، وَأَطْعَمَ عَلِيًّا عليه السلام نِصْفًا، ثُمَّ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: يَا أُخِي، هَلْ تَدْرِي مَا هَاتَانِ الرُّمَانَتَانِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَمَّا الْأُولَى فَالْتَّبَيُّوَةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ؛ وَأَمَّا الْأُخْرَى فَالْعِلْمُ، أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ<sup>٥</sup>.

فَقُلْتُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ، كَيْفَ كَانَ يَكُونُ شَرِيكُهُ فِيهِ؟ قَالَ: «لَمْ يُعْلَمْ<sup>٦</sup> اللَّهُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله»

١ . قال في المرأة: «لا يكون عالم، أي من وصفه الله في كتابه بالعلم، أو عالم افترض الله على الناس طاعته، أو من يستحق أن يسمى عالماً. والأوسط أظهر؛ بقريته آخر الخبر». وحمله المازندراني على الإمام المفترض الطاعة؛ والفيض على العالم على الحقيقة.

٢ . في «ب»: «الله أعز وأجل وأعظم وأكرم». وفي حاشية «بر»: «+ وأعظم». وفي حاشية «بس»: «الله أعظم وأكرم».

٣ . في «بح»: «يخجُب».

٤ . في «ف»: «عنه ذلك».

٥ . بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٢، عن أحمد بن محمد... قال: سمعت أبا عبد الله - الوافي، ج ٣، ص ٦٠١، ح ١١٧٢.

٦ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص ٢٩٣. وفي المطبوع: «- له».

٧ . في «ف»: «+ وقال».

٨ . في «ب» والبصائر، ص ٢٩٢: «لا يعلم».

عِلْماً إِلَّا وَ أَمَرَهُ أَنْ يَعْلَمَهُ عَلِيّاً<sup>١</sup>.

٦٨٧ / ٢ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَذْيَنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>، قَالَ: «نَزَلَ جَبْرِئِيلُ<sup>٣</sup> عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرُمَّانَتَيْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُمَا، فَأَكَلَ وَاحِدَةً، وَكَسَّرَ الْأُخْرَى بِنِصْفَيْنِ، فَأَعْطَى عَلِيّاً<sup>٤</sup> بِنِصْفِهَا، فَأَكَلَهَا، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، أَمَّا الرُّمَّانَةُ الْأُولَى الَّتِي أَكَلْتُهَا فَالْنُّبُوءَةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا شَيْءٌ؛ وَأَمَّا الْأُخْرَى فَهُوَ الْعِلْمُ، فَأَنْتَ<sup>٥</sup> شَرِيكِي فِيهِ».

٦٨٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ أَذْيَنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

«سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٦</sup> يَقُولُ: «نَزَلَ جَبْرِئِيلُ<sup>٧</sup> عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ بِرُمَّانَتَيْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَلَقِيَنِي عَلِيٌّ<sup>٨</sup>، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرُّمَّانَتَانِ اللَّتَانِ فِي يَدِكَ؟ فَقَالَ: أَمَّا هَذِهِ فَالْنُّبُوءَةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ، وَأَمَّا هَذِهِ فَالْعِلْمُ، ثُمَّ فَلَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنِصْفَيْنِ، فَأَعْطَاهُ بِنِصْفِهَا، وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنِصْفِهَا، ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ، وَأَنَا شَرِيكَكَ فِيهِ».

قَالَ: «قَلِمَ يَعْلَمُ<sup>٩</sup> وَاللَّهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَزَافاً مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَّا وَقَدْ عَلَّمَهُ عَلِيّاً<sup>١٠</sup>، ثُمَّ انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَيْنَا».

١ . بصائر الدرجات، ص ٢٩٢، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن ...، عن أبي جعفر<sup>١</sup>؛ وفيه، ص ٢٩٣، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، ... عن عبد الله بن سليمان، عن أبي جعفر<sup>٢</sup>. وفيه أيضاً، ص ٢٩٣، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>٣</sup> مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٤، ح ١١٧٥.

٢ . في حاشية «ج»: «وَأَنْتَ».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٢٩٣، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم؛ وفيه، ص ٢٩٣، ح ٥، بسنده عن ابن أذينة، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٤، ح ١١٧٦؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٦، ح ١٧.

٤ . «فَلَقَاهَا»، أي شَقَّهَا. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٤٤ (فلق).

٥ . في «ب»: «فلم يعلم» بالتشديد.

ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ<sup>١</sup>.

## ٥٠- بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٢٦٤/١

٦٨٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَمِّهِ حَمَزَةَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَلِيِّ السَّائِيّ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ: «مَبْلَغُ عِلْمِنَا عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ:  
مَاضٍ، وَغَائِبٍ<sup>٢</sup>، وَخَادِثٍ؛ فَأَمَّا<sup>٣</sup> الْمَاضِي، فَمُفَسَّرٌ؛ وَأَمَّا الْغَائِبُ، فَمَرْبُورٌ؛ وَأَمَّا  
الْخَادِثُ، فَقَدْ ذُفَّ<sup>٤</sup> فِي الْقُلُوبِ وَتَقَرَّ<sup>٥</sup> فِي الْأَسْمَاعِ وَهُوَ أَفْضَلُ عِلْمِنَا، وَلَا نَبِيَّ بَعْدَ  
نَبِيِّنَا<sup>٦</sup>».

١ . بصائر الدرجات، ص ٢٩٥، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٧٩، عن محمد بن عبد الحميد الوافي، ج ٣، ص ٦٥٥، ح ١١٧٧.

٢ . قال الجوهري: «غَبَرَ الشيءُ يَغْبُرُ أي بقي، والغابِر: الباقي، والغابِر: الماضي، وهو من الأضداد». والمراد هنا: الأول بقرينة مقابلته بالماضي، يعني ما تعلق بالأمور الآتية. وأما المازندراني فقال: «المراد به هنا الثاني». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٤ (غير)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٤٣؛ الوافي، ج ٣، ص ٦٠؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٣٦.

٣ . في حاشية «ف»: «ففسر». وفي دلائل الإمامة: «تفسير».

٤ . «المرزبورة»، أي المكتوب بالإنقان. يقال: زَبَرْتُ الكتابَ أَزْبَرُهُ، إِذَا أَتَقَتَّ كِتَابَهُ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٩٣ (زبر).

٥ . «الْقَذْفُ»: الرمي بقوة. يقال: قَذَفَ فِي قُلُوبِكُمْ، أَي ألقى فِيهِ وَأَوْقَعَ. والمراد هنا: من طريق الإلهام. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٩ (قذف).

٦ . «التَّوَرُّ»: الضرب والإصابة. يقال: تَوَرَّهَ يَتَوَرَّهُ تَوَرُّاً: ضربه. ويقال: رَمَى الرَّامِي الْغَرَضَ فَتَوَرَّهَ، أَي أَصَابَهُ وَلَمْ يُتَّفِقْهُ. والمراد منه تحديث الملك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٧ و ٢٣٠ (تقر).

٨ . قوله عليه السلام: «ولا نبي بعد نبينا» دفع توهم من يتوهم أن كل من قذف في قلبه وتقر في سمعه فهو نبي، وذلك لأن الفرق بين النبي والمحدث إنما هو برؤية الملك وعدم رؤيته، لا السماع منه. راجع: الشرح المازندراني، ج ٦، ص ٤٤؛ الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٣٧.

٩ . بصائر الدرجات، ص ٣١٩، ح ٣، بسنده عن محمد بن إسماعيل؛ وفيه، ص ٣١٨، ح ١، بسنده عن

٦٩٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى<sup>١</sup>، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْمَغِيرَةِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ عِلْمٍ عَالِيكُمْ، قَالَ: «وِرَاثَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَمِنْ عَلِيِّ عليه السلام».

قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ يَفْقَهُ فِي قُلُوبِكُمْ<sup>٢</sup>، وَيُنْكِتُ فِي آذَانِكُمْ<sup>٣</sup>؟ قَالَ:

«مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ...»، عَنْ الصَّادِقِ عليه السلام. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩١٠، ثلاث طرق، مع زيادة في أوله وآخره. دلائل الإمامة، ص ٢٨٦، وفيه: «قال علي بن محمد السمرى: كتبت إليه أسأله عمّا عندك من العلوم، فوقع: «علما على...» الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦، ح ١١٧٨؛ البحار، ج ٤٨، ص ٢٤٢، ح ٥١؛ وج ٧٨، ص ٣٢٩، ح ٧.

١. لم نجد في هذه الطبقة: من يسمّى بعلي بن موسى. والخبر رواه الصّفا في بصائر الدرجات، ص ٣٢٦، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان. وهذا السند محزّف، والصواب فيه: أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب وعلي بن إسماعيل؛ فقد وردت رواية أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب في مواضع من بصائر الدرجات - أنظر على سبيل المثال، ص ٤٠، ح ١١؛ ص ٤٥، ح ٧؛ ص ٦١، ح ٣؛ ص ٧٨، ح ٧؛ ص ١٠٥، ح ٨؛ ص ٢٠٦، ح ١٠؛ ص ٢١٢، ح ٢ - كما وردت رواية أحمد بن موسى، عن علي بن إسماعيل، في بصائر الدرجات، ص ١٥٥، ح ١٢؛ ص ٣٨٤، ح ٤ - وهذا الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ٦٩٤، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي زاهر، عن علي بن إسماعيل - وص ٤٢٥، ح ١٠، وفيه: «حدثنا موسى، عن علي بن إسماعيل». لكن في بعض النسخ المعتبرة: «حدثنا أحمد بن موسى».

هذا، وأحمد بن موسى هو أحمد بن أبي زاهر موسى الأشعري، وكان محمد بن يحيى المطّار أخص أصحابه به. راجع: رجال النجاشي، ص ٨٨، الرقم ٢١٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٦١، ح ٦٧.

ثم إن تصحيف إسماعيل بموسى بعد حذف الألف من إسماعيل، كما كان هذا الأمر مرسومًا في الخطوط القديمة، ليس ببعيد.

٢. في «ألف، و، بر، بس» وحاشية «ض، بح» والبصائر، ح ٣ و ٥: «قلوبهم».

٣. في «ألف، ج، و، بر» وحاشية «ض، بح، بس» والبصائر، ح ٣ و ٥: «آذانهم». ويُنْكِتُ في آذانهم، أي يُفْضِرُ فيها، من النكت، وهو أن تُنْكِتَ الأرض بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثر فيها. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٦٩ (نكت).



«أَوْ ذَاكَ»<sup>٢</sup>.

٦٩١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: رَوَيْنَا<sup>٣</sup> عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ عَلِمْنَا غَابِرًا،  
وَمَرْبُورًا، وَنَكَّتْ فِي الْقُلُوبِ، وَنَقَرْتُ فِي الْأَسْمَاعِ»، فَقَالَ: «أَمَّا الْغَابِرُ، فَمَا تَقَدَّمَ مِنْ  
عِلْمِنَا؛ وَأَمَّا الْمَرْبُورُ، فَمَا يَأْتِينَا؛ وَأَمَّا النَّكْتُ فِي الْقُلُوبِ، فَالْهَامُ؛ وَأَمَّا النَّقْرُ فِي  
الْأَسْمَاعِ، فَأَمْرُ الْمَلِكِ»<sup>٤</sup>.

## ٥١- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ عليها السلام لَوْ سِيرَ عَلَيْهِمْ لَأَخْبَرُوا كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ

٦٩٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ  
فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ، قَالَ:

١. في «ج، ف»: «أَوْ» بأن تكون الهمزة للاستفهام. وفي البصائر، ح ٣ و ٥: «قال: ذاك وذاك». وقوله: «أو ذاك»،  
أي علمنا إما ورائه، أو ذاك الذي ذكرت؛ أو يكون «أو» بمعنى بل، ردًا لإنكاره، أي بل ذاك، أي الوراثة واقع  
البيئة؛ أو يكون الألف للاستفهام، أي أو يكون ذلك، على الإنكار للمصلحة، والأول أظهر. ويحتمل أن يكون  
في الأصل: ذاك أو ذاك، أو ذاك وذاك، فسقط الأول من النسخ. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٧.

٢. بصائر الدرجات، ص ٣٢٦-٣٢٧، ح ٣ و ٥، بسندهما عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة؛ وفيه، ص ٣٢٨،  
ح ٩، بسنده عن الحارث بن المغيرة. وفيه أيضاً، ص ٣٢٦، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: بصائر  
الدرجات، ص ٣٢٧، ح ٨؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، الوافي، ج ٣، ص ٦٠٧، ح ١١٨٠.

٣. في «ف»: «إِنَّا رَوَيْنَا». وفي مرآة العقول: «روينا، على المعلوم من باب ضرب، أو المجهول من هذا الباب، أو  
باب التفعيل. وعلى الأخير أكثر المحدثين». وفي الصحاح: «رويته الشعر تروية، أي حملته على روايته،  
وأرويته أيضاً». الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٤ (روى).

٤. راجع ما تقدم من شرح اللغات ذيل الحديث الأول والثاني من هذا الباب. والغابر هاهنا بمعنى الماضي كما  
في الوافي؛ ومرآة العقول. ٥. في البصائر: «فإنه من» بدل «فأمر».

٦. بصائر الدرجات، ص ٣١٨، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن الفضيل، أو عمن رواه عن محمد بن  
الفضيل، مع زيادة في آخره. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسلاً مع زيادة واختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦،  
ح ١١٧٩.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَوْ كَانَ لِإِسْتِنَاكَمْ أَوْكِيَّةٌ<sup>١</sup>، لَحَدَّثْتُ كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ<sup>٢</sup>».

٦٩٣ / ٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup>، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مُسْكَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا بَصِيرٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِنْ أَيْنَ أَصَابَ أَصْحَابَ عَلِيِّ عليه السلام مَا

أَصَابَهُمْ مَعَ عَلِيمِهِمْ بِمَتَانِيَّتِهِمْ<sup>٤</sup> وَبَلَايَاهُمْ<sup>٥</sup>؟

قَالَ<sup>٦</sup>: «فَأَجَابَنِي - شِبْهَ الْمُغْضَبِ -: «مِمَّنْ<sup>٨</sup> ذَلِكَ<sup>٩</sup> إِلَّا مِنْهُمْ<sup>١٠</sup>»<sup>١١</sup>».

فَقُلْتُ<sup>١٢</sup>: «مَا يَمْنَعُكَ جَعِلْتُ فِذَاكَ؟

قَالَ: «ذَلِكَ<sup>١٣</sup> بَابُ أَغْلَقَ<sup>١٤</sup> إِلَّا أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ - صَلَّوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - فَتَحَ مِنْهُ

١. «الأوكية»: جمع الوكاء، وهو الخيط الذي تُشدّ به الصرّة والكيس وغيرها. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٢ (وكي).

٢. بصائر الدرجات، ص ٤٢٣، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفي المحاسن، ص ٢٥٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٤؛ وبصائر الدرجات، ص ٤٢٢، ح ١، بسندهما عن عبد الواحد بن المختار؛ وفيه أيضاً، ص ٤٢٣، ح ٣، بسند عن أبان بن عثمان، عن ضريس، عن عبد الواحد بن المختار. وفي الغيبة للنعماني، ص ٣٧، ح ٩؛ والأُمالي للطوسي، ص ١٩٧، المجلس ٧، ح ٢٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة واختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦١٢، ح ١١٨٩.

٤. روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان كُتِبَ، وتكرّر هذا الارتباط في كثير من الأسناد. فالمراد بهذا الإسناد: عدّة من أصحابنا المذكور في صدر السند السابق. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٤، الرقم ٥٥٩.

٥. «السنایا»: جمع السنيّة، وهي الموت؛ من السني بمعنى التقدير؛ لأنّها مقدّرة بوقت مخصوص، والمراد آجالهم. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٨ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).

٦. «البلايا»: جمع البليّة، وهي اسم من أبلاء وابتلاء بمعنى امتحنه، وكذلك البلاء والبُلُو. راجع: المصباح المنير، ص ٦٢ (بلو).  
٧. في «ب» والبصائر، ص ٢٦١: «قال».

٨. في «ج» وحاشية «بر»، وفي «ب» والبصائر، ص ٢٦٠ و ص ٢٦١: «مِمَّ».

٩. في «ألف» ب، بس: «+ الأمر». وفي «بر» والبصائر، ص ٢٦١: «ذاك».

١٠. في «ف» ب، «منه». وقوله «مِمَّنْ ذلك إلا منهم» ذلك مبتدأ، ممّن خبره، أي لم يكن ذلك إلا منهم.

١١. في الوافي: «قلت».

١٢. في «ب» والبصائر، ص ٢٦١: «ذاك».

شَيْئاً يَسِيرًا، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ أَوْلَيْكَ كَانَتْ<sup>١</sup> عَلَى أَفْوَاهِهِمْ أَوْكِيَّةً<sup>٢</sup>».

## ٥٢- بَابُ التَّقْوِيضِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى الْأَنْعَمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْرِ الدِّينِ

٦٩٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ النَّخَوِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَذَبَ<sup>٣</sup> نَبِيَّهٖ عَلَى مَحَبَّتِهِ، فَقَالَ: «وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ»<sup>٤</sup>، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>٥</sup>، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»<sup>٦</sup>.

قَالَ<sup>٧</sup>: ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ فَوَّضَ إِلَيَّ وَائْتَمَنَهُ، فَسَلَّمْتُمْ وَجَدَّ<sup>٨</sup> النَّاسُ؛ فَوَّ اللَّهُ لِنَحْبِكُمْ<sup>٩</sup> أَنْ تَقُولُوا إِذَا قُلْنَا، وَأَنْ<sup>١٠</sup> تَضْمَتُوا إِذَا صَمَتْنَا، وَنَحْنُ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِأَخِي خَيْرًا فِي خِلَافِ أَمْرِنَا»<sup>١١</sup>.

١. في «ج، بح، بس»: «كان».

٢. بصائر الدرجات، ص ٢٦٠، ح ١، عن أحمد بن محمد وفيه، ص ٢٦١، ح ٢ و ٤، بسنده عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير، الوافي، ج ٣، ص ٦١٢، ح ١١٩٠.

٣. تقول: أذبته من باب ضرب، أي علمته رياضة النفس ومحاسن الأخلاق، والأدب: اسم يقع على كل رياضة محمودة يتخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل، وأذبته تأديباً مبالغاً وتكثير. راجع: المصباح المنير، ص ٩ (أدب).

٤. القلم (٦٨): ٤.

٥. الحشر (٥٩): ٧.

٦. النساء (٤): ٨٠.

٧. في «بس» والبحار والبصائر، ص ٣٨٥: «قال».

٨. في «ف»: «فجحد».

٩. في «ف»: «لنحببكم». وفي المحاسن: «فحببكم». وفي البصائر، ص ٣٨٤: «لحببكم».

١٠. في البحار والمحاسن والبصائر، ص ٣٨٤، وفضائل الشيعة: «وأن».

١١. بصائر الدرجات، ص ٣٨٤، ح ٤، بسنده عن علي بن إسماعيل، المحاسن، ص ١٦٢، كتاب الصفوة، ٥٥

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ<sup>١</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ<sup>٢</sup>.

٦٩٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>٣</sup>، عَنْ مُوسَى بْنِ أَشْيَمَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَخْبَرَهُ بِهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ دَاخِلٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَ بِهِ<sup>٤</sup> الْأَوَّلَ، فَدَخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ<sup>٥</sup> مَا شَاءَ اللَّهُ حَتَّى كَانَتْ قَلْبِي يُشْرَحُ<sup>٦</sup> بِالسَّكَائِينِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: تَرَكْتُ أَبَا قَتَادَةَ بِالشَّامِ لَا يَخْطِئُ فِي الْوَاوِ وَشِبْهِهِ، وَجِئْتُ إِلَيْ هَذَا يُخْطِئُ هَذَا الْخَطَأَ كُلَّهُ، فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ آخَرُ، فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ

١. ح ١١١، إلى قوله: «ونحن فيما بينكم وبين الله»؛ بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٧ وفيه إلى قوله: «فوض إلى علي وائتمنه»؛ فضائل الشيعة، ص ٣٤، ح ٣٠، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن عاصم بن حميد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٢٠٣، عن أبي إسحاق النحوي. الوافي، ج ٣، ص ٦١٤، ح ١١٩١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٣، ح ٣٣٣٤؛ البحار، ج ١٧، ص ٣، ح ١.

١. في «ب»: «قال».

٢. في «ف»: «ذكره».

٣. بصائر الدرجات، ص ٣٨٤، ح ٥، عن أحمد بن محمد؛ الاختصاص، ص ٣٣٠، عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ٢، ص ٦١٥، ح ١١٩٢.

٤. هكذا في «بف». وفي «ألف، ب، ض، ف، و، يح، بر، بس» والمطبوع: «بَكَار بن بكر». وفي «ج»: «بَكَار بن بكر».

والصواب ما أثبتناه؛ فإن الخبر رواه الصَّفَّار في بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٨ عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن بَكَار بن أبي بكر. والمذكور في رجال الطوسي أيضاً، ص ١٧١، الرقم ١٩٩٨، هو بَكَار بن أبي بكر الحضرمي، ووردت رواية يونس [بن عبد الرحمن] عن بَكَار بن أبي بكر الحضرمي في المحاسن، ص ٣٢٠، ح ٥٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٤٩، ح ٩.

٥. في «ألف، ب، يح، بر، بس، بف» والبحار: - «به». وفي «ف»: «بها».

٦. في «ب، بف»: «شيء».

٧. «يُشْرَحُ»، من الشَّرَح، وهو قطع اللحم عن العضو قطعاً، أو قطع اللحم على العظم قطعاً، أو قطع اللحم طولاً، والتشريح مبالغة وتكثير. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٧؛ المصباح المنير، ص ٣٠٨ (شرح).

٣٦٦/١ مَا أَخْبَرَنِي وَأُخْبِرَ صَاحِبِي<sup>١</sup>، فَسَكَنْتَ نَفْسِي، فَعَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ نَقِيَّةٌ<sup>٢</sup>.

قَالَ: ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ لِي<sup>٣</sup>: «يَا ابْنَ أَشِيمَ، إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- قَوَّضَ إِلَيَّ سَلِيمَانَ بْنَ دَاوُدَ<sup>٤</sup>، فَقَالَ: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَاغْنُ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ جِسَابٍ<sup>٥</sup>، وَ قَوَّضَ إِلَيَّ نَبِيَّهِ<sup>٦</sup>، فَقَالَ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا<sup>٧</sup>، فَمَا قَوَّضَ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ<sup>٨</sup>، فَقَدْ قَوَّضَهُ<sup>٩</sup> إِلَيْنَا<sup>١٠</sup>».

٦٦٦ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ نَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ<sup>١١</sup> أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٢</sup> يَقُولَانِ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- قَوَّضَ إِلَيَّ نَبِيَّهِ<sup>١٣</sup>، أَمَرَ خَلْقَهُ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتَهُمْ. ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا<sup>١٤</sup>».

٦٦٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ قُضَيْلِ بْنِ يَسَّارٍ، قَالَ:

١. هكذا في «و»، بح، بس، و «مرأة القول». ويقتضيه المقام. وظاهر المطبوع وغير النسخ المذكورة مما قبلت: «صاحبي».

٢. في البصائر، ص ٣٨٥، ح ٨: «عنه تعمد» بدل «منه نقية».

٣. في «ف»، بح، والبصائر، ص ٣٨٥، ح ٨: «لي».

٤. ص (٣٨): ٣٩. ٥. في «بح، بس»: «رسوله».

٦. في «ب»: «قوَّض».

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٨، عن إبراهيم بن هاشم. وفيه، ص ٣٨٣، ح ٢؛ وص ٣٨٦، ح ١١؛ والاختصاص، ص ٣٣٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٦١٨، ح ١١٩٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٠، ح ٨٢. ٨. في الوافي: «أنه سمع» بدل «قال سمعت».

٩. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: «صلى الله عليه وآله».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٣٧٩، ح ٧؛ وص ٣٨٠، ح ١٠، عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ح ١١٩٣؛ البحار، ج ١٧، ص ٤، ح ٢.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ لِيَتَغَيَّرَ أَصْحَابُ قَيْنِ الْمَاصِرِ<sup>١</sup> : «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ-  
أَدَّبَ<sup>٢</sup> نَبِيَّهٖ، فَأَحْسَنَ أَدَبَهُ، فَلَمَّا<sup>٣</sup> اكْتَمَلَ لَهُ الْأَدَبُ، قَالَ: «إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ»<sup>٤</sup>، ثُمَّ  
فَوَّضَ إِلَيْهِ أَمْرَ الدِّينِ وَالْأَمَّةِ لِيَسُوسَ عِبَادَهُ<sup>٥</sup>، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ  
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>٦</sup>، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام كَانَ مُسَدِّدًا<sup>٧</sup> مُوقِفًا<sup>٨</sup>، مُؤَيِّدًا بِزُجْرِ الْقُدُسِ،  
لَا يَزِلُّ وَلَا يَخْطِئُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَسُوسُ بِهِ الْخَلْقَ، فَتَأَدَّبَ بِأَدَابِ اللَّهِ.  
ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، فَأَضَافَ  
رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، وَ إِلَى الْمَغْرِبِ رَكْعَةً، فَصَارَتْ عَدِيلُ<sup>٩</sup> الْفَرِيضَةِ، لَا  
يَجُوزُ تَرْكُهَا إِلَّا فِي السَّفَرِ<sup>١٠</sup>، وَأَفْرَدَ الرَّكْعَةَ فِي الْمَغْرِبِ فَتَرَكَهَا قَائِمَةً فِي السَّفَرِ  
وَالْحَضَرِ، فَأَجَازَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ كُلَّهُ، فَصَارَتْ الْفَرِيضَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً.  
ثُمَّ سَنَّ<sup>١١</sup> رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام النَّوَافِلَ أَرْبَعًا وَ ثَلَاثِينَ رَكْعَةً مِثْلِي الْفَرِيضَةِ، فَأَجَازَ اللَّهُ -عَزَّ  
وَجَلَّ- لَهُ ذَلِكَ، وَ الْفَرِيضَةُ وَ النَّافِلَةُ إِحْدَى وَ خَمْسُونَ رَكْعَةً، مِنْهَا رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ<sup>١٢</sup>

- ١ . «قيس الماصر» من المتكلمين، تعلّم الكلام من علي بن الحسين عليه السلام وصحب الصادق عليه السلام، وهو من أصحاب مجلس الشامي. الوافي، ج ٣، ص ٦١٧.
- ٢ . تقدّم معنى التأديب ذيل الحديث ١ من هذا الباب.
- ٣ . في «ف» : «وَأَن».
- ٤ . في «ف» والبحار : «إِنَّكَ».
- ٥ . القلم (٦٨) : ٤.
- ٦ . «ليسوس عباد»، أي يتولّى أمرهم ويقوم عليه بما يضرّح، من السياسة بمعنى تولّى الأمور والقيام على الشيء بما يضرّح. راجع : لسان العرب، ج ٦، ص ١٠٨ (سوس).
- ٧ . «مُسَدِّدًا»، قال الجوهري : التسديد : التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل مُسَدِّدٌ، إذا كان يعمل بالسداد والقصد. راجع : الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سدد).
- ٨ . في البحار «عديلة» وهو الأنسب.
- ٩ . هكذا في «ج، ف» وهو الأنسب. وفي المطبوع وباقي النسخ : «سفر».
- ١٠ . «سَنَّ» أي بين، يقال : سنّ الله تعالى سنّة للناس : بيّنها، وسنّ الله تعالى سنّة، أي بيّن طريقاً قريباً. راجع : لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٢٥ (سَنَّ).
- ١١ . قال الخليل : «العتمة : الثلث الأوّل من الليل بعد غيبوبة الشّفق . أعتم القوم ، إذا صاروا في ذلك الوقت ؛

جَالِساً تَعْدَانِ<sup>١</sup> بِرَكْعَةٍ مَكَانَ الْوُثْرِ.

وَفَرَضَ اللَّهُ فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْمَ<sup>٢</sup> شَعْبَانَ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلِي الْفَرِيضَةِ، فَأَجَّازَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ ذَلِكَ. وَحَرَّمَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الْخَمْرَ بِعَيْنَيْهَا، وَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ، فَأَجَّازَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ<sup>٣</sup>.

وَعَافَ<sup>٤</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشْيَاءَ وَكَرَّهَهَا<sup>٥</sup>، لَمْ يَنْهَ<sup>٦</sup> عَنْهَا نَهْيَ حَرَامٍ، إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا نَهْيَ إِعَافَةٍ<sup>٧</sup> وَكَرَاهَةٍ<sup>٨</sup>، ثُمَّ رَخَّصَ فِيهَا، فَصَارَ الْأَخْذُ بِرُخْصِهِ<sup>٩</sup> وَاجِباً عَلَى الْعِبَادِ كَوُجُوبِ مَا يَأْخُذُونَ بِنَهْيِهِ وَعَزَائِمِهِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا نَهَاَهُمْ عَنْهُ نَهْيَ حَرَامٍ، وَلَا فِيمَا أَمَرَ بِهِ أَمْرَ فَرَضٍ لَازِمٍ، فَكَثِيرُ الْمُسْكِرِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ<sup>١٠</sup> نَهَاَهُمْ عَنْهُ نَهْيَ

١. وَغَتَمُوا تَعْتِيماً: ساروا في ذلك الوقت، وأوردوا أو أصدروا في تلك الساعة. وقال الجوهرى: «العتمة: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٩ (عتم).

٢. هكذا في «ب» واستصوبه السيد بدرالدين في حاشيته، ص ١٨١؛ وهو الأنسب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعدّ» وله وجه مذكور في المرأة. ٣. في «ض»: «شهر».

٤. هكذا في «ألف، ب، ج، و، يح، بر، بس، بف» والبحار. وفي «ض، ف» والمطبوع: «كله».

٥. في «ج»: «أعاف». و«عاف»، أي كره، يقال: عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافاً، أي كرهه فلم يشربه فهو عائف. فكذاك أعافه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٠ (عيف).

٦. هكذا في «ب، ج، و، يح، جل، جو»، أي بالتضعيف، وهو الأنسب وإلا يلزم التكرار.

٧. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، يح، بس، بف» والبحار. وفي «بر» والمطبوع: «ولم ينه».

٨. في البحار: «عافة». وفي مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٢: «لَمَّا كَانَ أَعَافٌ أَيْضاً بِمَعْنَى عَافٍ، أُنِيَ بِالمصدر هكذا، وفي بعض النسخ: عافة، وكأنه تصحيف عيافة، أو جاء مصدر المجزؤ هكذا أيضاً».

٩. في «ب، بر، بف»: «برخصته». وفي البحار: «برخصة».

١٠. يستفاد من فحوى قوله ﷺ: «فكثير المسكر من الأشربة» عدم حرمة القليل منها، واختصاصها بالخمير فقط، وليس كذلك بل القليل منها، فلعل اكتفاءه ﷺ بذكر الكثير لعدم احتمال حرمة القليل عند المخاطب؛ لكونه من المخالفين المستحلين للقليل. أو الدلالة على عدم حرمة القليل بمفهوم اللقب، وهو ليس بحجة اتفاقاً. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥٠؛ الوافي، ج ٣، ص ٦١٧.

حَرَامٌ، لَمْ يَرْخُصْ فِيهِ لِأَحَدٍ، وَلَمْ يَرْخُصْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَحَدٍ تَقْصِيرَ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ضَمَّهُمَا إِلَى مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، بَلْ أَلَزَمَهُمْ ذَلِكَ إِرْزَامًا وَاجِبًا، لَمْ يَرْخُصْ لِأَحَدٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُسَافِرِ، وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْخُصَ<sup>٢</sup> مَا<sup>٣</sup> لَمْ يَرْخُصْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَافَقَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ نَهْيُهُ نَهْيُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ وَجِبَ عَلَى الْعِبَادِ التَّسْلِيمُ لَهُ كَالْتَّسْلِيمِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى.<sup>٤</sup>

٦٩٨ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثُعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولَانِ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - فَوَّضَ إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَمْرَ خَلْقِهِ؛ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتَهُمْ»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا».<sup>٥</sup>

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثُعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، مِثْلَهُ.

٦٩٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

١ . في الوسائل، ج ٤: «ولم».

٢ . هكذا في النسخ التي قبلت والوسائل، ج ٤ والبحار. وفي «ف» والمطبوع: «+ شيئاً».

٣ . في «ض»: «فيما». وفي «ف»: «مما». وفي الوافي: «- ما».

٤ . الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة النوافل، ح ٥٥٥٢. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٤، ح ٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٨، ح ٧٧٢، عن الكليني، وفي كلّهما من قوله: «الفريضة سبع عشرة ركعة» إلى قوله: «بعد العمة جالاً» مع اختلاف في الألفاظ. الوافي، ج ٣، ص ٦١٦، ح ١١٩٥؛ البحار، ج ١٧، ص ٤، ح ٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٥، ح ٤٤٧٤. وفيه من قوله: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ»؛ وج ١٠، ص ٤٨٧، ح ١٣٩١٧، من قوله: «وفرض الله في السنة صوم شهر رمضان»، إلى قوله: «فأجاز الله عز وجل له ذلك»؛ وج ٢٥، ص ٣٢٥، ح ٣٢٠٢٦، من قوله: «وحرم الله الخمر بعينها» إلى قوله: «لم يرخّص فيه لأحد».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٧٨، ح ٢، عن محمد بن عبد الجبار. الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ذيل ح ١١٩٣؛ البحار، ج ١٧، ص ٤، ح ٢.



عَمَّار:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَدَبَ نَبِيَّهُ عليه السلام <sup>٢</sup>، فَلَمَّا انْتَهَى بِهِ <sup>٣</sup> إِلَى مَا أَرَادَ، قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ»، فَقَوَّضَ إِلَيْهِ دِينَهُ، فَقَالَ: «وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» وَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الْفَرَائِضَ، وَلَمْ يَقْسِمْ لِنَجْدٍ شَيْئاً، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام أَطْعَمَهُ السُّدُسَ، فَأَجَازَ اللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - لَهُ ذَلِكَ؛ وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» <sup>٤</sup>.

٧٠٠ / ٧. الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الرِّوَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام دِينَ الْعَيْنِ وَدِينَ النَّفْسِ، وَحَرَّمَ التَّبِيدَ وَكُلَّ مُسْكِرٍ».

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ شَيْءٌ؟»

قَالَ <sup>٥</sup>: «نَعَمْ، لِيُعْلَمَ مَنْ يُطِيعُ <sup>٦</sup> الرَّسُولَ مِمَّنْ <sup>٧</sup> يَغْصِيهِ» <sup>٨</sup>.

٧٠١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي نَوَادِرِ مُحَمَّدِ بْنِ

سَيِّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّانٍ، قَالَ:

١. تقدّم معنى التأديب ذيل ح ١ من هذا الباب. ٢. في «ب، ج، و، ض، ي، ح، ب، ف»: «عليه السلام».

٣. في «مراة العقول»: «الباء للتعدي، أي أوصله إلى ما أُرَادَ من الدرجات العالية والكمالات الإنسانية».

٤. في «ف» والبحار: «وَلَمْ يَكُنْ». ٥. ص (٣٨): ٣٩.

٦. بصائر الدرجات، ص ٣٧٩، ح ٤، بسنده عن محمد بن سنان، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٣، ص ٦١٨، ح ١١٩٧؛ البحار، ج ١٧، ص ٥، ح ٤.

٧. في «ب، ف، ب» وشرح المازندراني والوافي والوسائل: «فقال».

٨. في المطبوع والمرأة والبصائر: «من يطع». ٩. في حاشية «ج، ض، ف، ب» والبصائر: «ومن».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٣٨١، ح ١٤، بسنده عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ٣، ص ٦١٩، ح ١١٩٨؛ الوسائل،

ج ٢٥، ص ٣٥٤، ح ٣٢١٠٩؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٥.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا وَاللَّهِ، مَا قَوَّضَ اللَّهُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَإِلَى الْأَئِمَّةِ عليهم السلام، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ»<sup>١</sup>، وَهِيَ جَارِيَةٌ فِي الْأَوْصِيَاءِ عليهم السلام»<sup>٢</sup>.

٧٠٢ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَعْنَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ<sup>٣</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ:

١. راجع ما تقدّم ذيل الحديث ٥ من هذا الباب.

٢. هكذا في «ألف، ج، ض، ف، يس، بف»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «- الله».

٣. النساء (٤): ١٠٥.

٤. بهائو الدرجات، ص ٣٨٦، ح ١٢. الاختصاص، ص ٣٣١، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان «الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ح ١١٩٤؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٦».

٥. المعروف باسم الحسن بن زياد في الرواة اثنان: الأول: الحسن بن زياد العطار الطائي. وهو متحد مع الحسن بن زياد الضبي الكوفي. الثاني: الحسن بن زياد الصيقل. وهما من أصحاب الصادق عليه السلام. بل عُذ الصيقل من أصحاب الباقر عليه السلام أيضاً. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٧، الرقم ٩٦؛ رجال الطوسي، ص ١٣١، الرقم ١٣٤١؛ وص ١٣٣ الرقم ١٣٨٢؛ وص ١٨٠، الرقمين ٢١٥٥ و ٢١٥٦؛ وص ١٩٥، الرقم ٢٤٤٠ وفيه: الحسين بن زياد، لكن الصواب «الحسن» كما في بعض النسخ المعتمدة.

فعلية في رواية الحسن بن زياد عن محمد بن الحسن الميثمي - وهو محمد بن الحسن بن زياد الميثمي الذي عدّه النجاشي في رجاله، ص ٣٦٣، الرقم ٩٧٥، راوياً عن الرضا عليه السلام - خلل، كما أنّ في رواية محمد بن الحسن هذا عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة، خللاً.

ثم إنّ الخبر رواه الصفار في بهائو الدرجات، تارة في ص ٣٨٣، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام. وأخرى في ص ٣٨٥، ح ٦، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين، عن أحمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام.

والظاهر أنّ في السند الأول من بهائو الدرجات أيضاً خللاً، فإنّ لم نجد في الأستاذ وكتب الرجال ذكراً لأحمد بن الحسن بن زياد، ولا للحسن بن زياد الميثمي، والد محمد بن الحسن الميثمي.

أمّا السند الثاني، فالظاهر خلوه من أي خلل. وأحمد بن الحسن، فيه، هو أحمد بن الحسن الميثمي؛ فقد وردت في بهائو الدرجات، ص ١٣٧، ح ١٠، ص ٢٤٣، ح ٣، وص ٣٤٣، ح ٩. رواية محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين [للؤلؤي] عن أحمد بن الحسن [الميثمي].

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَدَبَ رَسُولَهُ حَتَّى قَوْمَهُ عَلَى مَا أَرَادَ، ثُمَّ قَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ: «مَا أَنْتَ كُمُ الرُّسُولُ فَخَذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهَرُوا» فَمَا قَوَّضَ اللَّهُ إِلَى رَسُولِهِ، فَقَدْ قَوَّضَهُ الْإِنْيَاءُ»<sup>٢</sup>.

١٠ / ٧٠٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ صَنْدَلِ الْخَبَّاطِ<sup>٣</sup>، عَنْ زَيْدِ الشُّحَامِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِخَيْرِ حِسَابٍ» قَالَ: «أَعْطَى سَلِيمَانَ مُلْكًا عَظِيمًا، ثُمَّ جَزَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَكَانَ لَهُ

• وأحمد بن الحسن الميثمي، هو أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار، ومحمد بن الحسن بن زياد، هو محمد بن الحسن بن زياد المطار الذي روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٩، وص ٣٦٩، الرقم ١٠٠٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٤، الرقم ٦٦. هذا، ولا يبعد أن يكون الأصل في السند الأول من البصائر هكذا: أحمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن أبيه، ففُتِر أحمد بن الحسن بالميثمي، ومحمد بن الحسن بابن زياد، ثم أدرج التفسيران في المتن في غير موضعهما.

إذا تَبَيَّنَ ذلك، فنقول: إِنَّ الظاهر سقوط «أحمد بن» قبل «الحسن بن زياد»، وسقوط «عن أبيه» بعد «محمد بن الحسن الميثمي» من سند الكافي. كما أَنَّ الظاهر زيادة «بن زياد» و«الميثمي» في السند أو درجهما في غير موضعهما، كما تقدّم.

واستفدنا هذا من رسالة للأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي -دام توفيقه- المسمى بـ«بيت الأخيار في ترجمة آل ميثم التمار». ولل كلام تمة تُرجع الطالب إليها.

١. في حاشية «ف»: «قوّاه». وقوله: «قَوْمَهُ عَلَى مَا أَرَادَ»، أي بَيَّنَّته عليه، من قام فلان على الشيء إذا ثبت عليه وتمسك. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٢٥ (قوم).

٢. بصائر الدرجات، ص ٢٨٣، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٨٥، ح ٦، بسند عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٣، ص ٦١٩، ح ١١٩٩؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٧.

٣. في حاشية «ف»: «الخباط»، والرجل مجهول لم نعرفه.

٤. في «ف»: «عن».

٥. في «ب»: «وكان».

أَنْ يُعْطِيَ مَا شَاءَ مَنْ شَاءَ<sup>١</sup>، وَ يَمْنَعَ مَنْ شَاءَ<sup>٢</sup>، وَأَعْطَاهُ اللَّهُ<sup>٣</sup> أَفْضَلَ مِمَّا أُعْطِيَ سَلِيمَانُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>٤</sup>.

### ٥٣- بَابٌ فِي<sup>٥</sup> أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَنْ يُشَبَّهُونَ<sup>٦</sup> مِمَّنْ مَضَى وَكَرَاهِيَةِ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِالنَّبَوَّةِ

١ / ٧٠٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى<sup>١</sup>، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>: مَا مَوْضِعُ الْعُلَمَاءِ<sup>٣</sup>؟

قَالَ: «مِثْلُ ذِي الْقَرْنَيْنِ، وَ صَاحِبِ سَلِيمَانَ<sup>٤</sup>، وَ صَاحِبِ مُوسَى<sup>٥</sup>»<sup>٦</sup>.

١ . في «ب، ض، بر»: «من شاء ما شاء». وفي «بف»: «ما شاء من يشاء».

٢ . في «ج»: «ما». ٣ . في «ب، ض، ف، و، بس، بف» والوافي: «الله».

٥ . في «ج، ف»: «وَمَا».

٦ . الوافي، ج ٣، ص ٦١٩، ح ١٢٠٠؛ البحار، ج ١٧، ص ٧، ح ٨.

٧ . في «الف، ف، بس»: «في». ٨ . في «ب، ف، و، بح»: «يشبهون» بالتضعيف.

٩ . مات صفوان بن يحيى سنة عشر ومائتين، كما في رجال النجاشي، ص ١٩٧، الرقم ٥٢٤. وتوفي حمران بن أعين في حياة أبي عبد الله<sup>١</sup>. وقد استشهد<sup>٢</sup> سنة مائة وثمان وأربعين - كما في رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٨٨. ولم يثبت رواية صفوان بن يحيى عن حمران بن أعين. مباشرة والظاهر سقوط الوساطة بينهما. يؤيد ذلك أنّ الخبر ورد في بصائر الدرجات، ص ٣٦٥، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن حمران كما ورد في الاختصاص، ص ٣٠٩ بنفس سند البصائر عن حمران بن أعين إلا أنّ فيه «أبي خالد القمّاط».

١٠ . في الوافي: «أريد بالعلماء: المعصومون صلوات الله عليهم... وبصاحب سليمان: آصف بن برخيا، وبصاحب موسى: يوشع بن نون». وللمزيد راجع مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٦.

١١ . في البصائر: «وصاحب داود» بدل «وصاحب سليمان».

١٢ . بصائر الدرجات، ص ٣٦٥، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن حمران،

٢ / ٧٠٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا الْوُقُوفُ عَلَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ<sup>١</sup>، فَأَمَّا النُّبُوءَةُ فَلَا<sup>٢</sup>.

٢٦٩ / ١ ٣ / ٧٠٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحَرِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَكَبَّرَ- خَتَمَ بِنَبِيِّكُمْ النَّبِيَّينَ؛ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَخَتَمَ بِكِتَابِكُمُ الْكِتَابَ؛ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَانْزَلَ فِيهِ تَبْيَانَ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلَقَكُمْ<sup>٣</sup>، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَنَبَأَ مَا قَبْلَكُمْ، وَفَضَلَ مَا بَيْنَكُمْ، وَخَبَرَ مَا بَعْدَكُمْ، وَأَمَرَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَمَا أَنْتُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ<sup>٤</sup>.

٧٠٧ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ عَلَيْنَا<sup>٥</sup> كَانَ مُحَدَّثًا<sup>٦</sup>، فَقُلْتُ<sup>٦</sup>: فَتَقُولُ<sup>٧</sup>: نَبِيٌّ؟ قَالَ: فَخَرَّكَ

١ . عن أبي عبد الله عليه السلام: الاختصاص، ص ٣٠٩، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد القمطاط، عن حرمان بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٦٢١، ح ١٢٠٣.

١ . في الوافي: «يعني إنما عليكم أن تقفوا علينا في إثبات علم الحلال والحرام، وليس لكم أن تتجاوزوا بنا إلى إثبات النبوة لنا».

٢ . الوافي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٥؛ البحار، ج ٢٦، ص ٨، ح ٤٦.

٣ . في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٧: «وخلقكم، بسكون اللام، إما منصوب بالمطف على تبيان، أو مجرور بالمطف على كل شيء». ٤ . في «ج»: «+ وأمر».

٥ . الكافي، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة...، ح ١٩١، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وفصل ما بينكم، ونحن نعلمه». الوافي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٦.

٦ . في «ب»: «ض، ف، يف، بر»، وحاشية «بس» والوافي: «قلت».

٧ . وفي البصائر، ص ٣٦٦، ح ٢: «فتقول». وفي شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥٥: «قوله: فتقول: نبي، أي هو نبي». ونقول، على صيغة المتكلم مع الغير، ويحتمل الخطاب.

بِإِذْنِهِ<sup>١</sup> هَكَذَا<sup>٢</sup>، ثُمَّ قَالَ: «أَوْ كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ، أَوْ كَصَاحِبِ مُوسَى، أَوْ كَذِي الْقَرْنَيْنِ، أَوْ مَا بَلَّغَكُمْ أَنَّهُ قَالَ: وَ فِيكُمْ مِثْلُهُ؟»<sup>٤</sup>.

٥ / ٧٠٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «مَا مَنْزِلَتُكُمْ؟ وَمَنْ تُشَبِّهُونَ<sup>٦</sup> مِمَّنْ مَضَى؟»

قَالَ: «صَاحِبُ<sup>٧</sup> مُوسَى وَ ذَا<sup>٨</sup> الْقَرْنَيْنِ كَانَا عَالِمَيْنِ، وَلَمْ يَكُونَا نَبِيِّنِ<sup>٩</sup>»<sup>١٠</sup>.

٦ / ٧٠٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الزُّبَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:

١ . في الوافي والبصائر، ص ٣٦٦، ح ٢: «يده».

٢ . في الوافي: «كَأَنَّهُ رَفَعَ يَدَهُ وَأَشَارَ بِرَفْعِ يَدِهِ إِلَى نَفْيِ النُّبُوَّةِ».

٣ . كلمة «أَوْ» بمعنى «بَل» كما قال الجوهرى: «وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى بَلْ فِي تَوْسِعِ الْكَلَامِ». أَوِ الْمَعْنَى: لَا نَقْلُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ، بَلْ قُلْ: مُحَدَّثٌ أَوْ كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ. أَوِ الْمَعْنَى: أَنَّ تَحْدِيثَ الْمَلِكِ قَدْ يَكُونُ لِلنَّبِيِّ وَقَدْ يَكُونُ لِغَيْرِهِ كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ. رَاجِعُ: الْوَافِي، ج ٣، ص ٦٦٦؛ مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ٣، ص ١٥٨؛ الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٢٧٤ (أَوْ).

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام مُحَدَّثُونَ مَفْهُومُونَ، ح ٧١٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ... عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ حَمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ. وَفِي بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ٣٦٦، ح ٢؛ وَص ٣٢١، ح ٣؛ وَالْاِخْتِصَاصُ، ص ٢٨٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ... عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ حَمْرَانَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَفِي الْأَخِيرَتَيْنِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ. الْوَافِي، ج ٣، ص ٦٦٦، ح ١٢١٣.

٥ . فِي «ف» بِف: - «لَهُ».

٦ . فِي «ب» بِب: «تُشَبِّهُونَ». وَفِي «ف»: «تُشَبِّهُونَ بِهِ».

٧ . فِي الْبَصَائِرِ: «كَصَاحِبٍ».

٨ . هَكَذَا فِي «ب» ف، بَع، جَو، وَهُوَ الْأَنْسَبُ فِي جَوَابِ «مَنْ تُشَبِّهُونَ». وَفِي «أَلْف» وَالْبَصَائِرِ، ص ٣٦٦: «ذِي». وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «ذُو».

٩ . فِي «ف»: «بَنِيَيْنَ».

١٠ . بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ٣٦٦، ح ٣، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ. وَفِي تَفْسِيرِ الْعِيَاثِيِّ، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ٤٥، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، وَفِيهِ، ص ٣٤٠، ح ٧٤، عَنْ بَرِيدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام. الْوَافِي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٤.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ قَوْمًا يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ إِلَهَةٌ، يَتْلُونَ عَلَيْنَا بِذَلِكَ قُرْآنًا <sup>١</sup> وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ <sup>٢</sup>؟

فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، سَمِعِي وَبَصْرِي وَبَشْرِي وَلَحْمِي وَدَمِي وَشَعْرِي مِنْ هَؤُلَاءِ <sup>٣</sup> بَرَاءَةٌ، وَبَرِيَّ اللَّهُ مِنْهُمْ <sup>٤</sup>، مَا هَؤُلَاءِ عَلَى دِينِي، وَلَا عَلَى دِينِ آبَائِي؛ وَاللَّهِ، لَا يَجْمَعُنِي اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهُوَ سَاخِطٌ عَلَيْهِمْ».

قَالَ: قُلْتُ: وَعِنْدَنَا قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ رُسُلٌ، يَقْرَأُونَ <sup>٥</sup> عَلَيْنَا بِذَلِكَ قُرْآنًا: «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ» <sup>٦</sup>؟

فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، سَمِعِي وَبَصْرِي وَبَشْرِي وَلَحْمِي وَدَمِي مِنْ هَؤُلَاءِ بَرَاءَةٌ <sup>٧</sup>، وَبَرِيَّ اللَّهُ مِنْهُمْ وَرَسُولُهُ، مَا هَؤُلَاءِ عَلَى دِينِي، وَلَا عَلَى دِينِ آبَائِي؛ وَاللَّهِ <sup>٨</sup>، لَا يَجْمَعُنِي اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهُوَ سَاخِطٌ عَلَيْهِمْ».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا أَنْتُمْ؟

قَالَ: «نَحْنُ خُرَّانٌ عِلْمِ اللَّهِ، نَحْنُ <sup>٩</sup> تَرَاجِمَةٌ <sup>١٠</sup> أَمْرُ اللَّهِ <sup>١١</sup>، نَحْنُ <sup>١٢</sup> قَوْمٌ مَغْضُومُونَ،

١ . هكذا في النسخ التي قبلت والبحار . وفي المطبوع: «بذلك علينا».

٢ . الزخرف (٤٣): ٨٤.

٣ . في البحار: - «من هؤلاء».

٤ . في «ض»، و، بر، بف، والوافي: «بريء». و«البراء» و«البيري» سواء في المعنى، إلا أن البراء لا يشئ ولا يجمع؛ لأنه مصدر في الأصل، مثل سمع سماعاً. وأما البريء فيشئ ويجمع ويؤنث. راجع: الصالح، ج ١، ص ٣٦؛ النهاية، ج ١، ص ١١٢ (برأ).

٥ . في «ب»، ج: «+» ورسوله. وفي حاشية «بر»: «والله بريء منهم ورسوله».

٦ . في «ف»: «ويقروون».

٧ . المؤمنون (٢٣): ٥١.

٨ . في «ف»: - «وبشري».

٩ . في «ج»، و، بر، بس، بف، والوافي: «بريء».

١٠ . في «ألف» بـ: - «الله». وفي «ب»: - «والله».

١١ . في «ج»، ض، ف: «ونحن».

١٢ . «التراجمة» و«التراجم»: جمع التَرْجُمان، أو التَرْجُمان، وهو من يفسر الكلام بلسان آخر. راجع: الصالح، ج ٥، ص ١٩٢٨ (رجم).

١٣ . في «ب» والبصائر: «وحي».

١٤ . في «ج»، ض، ف: «ونحن».

أَمَرَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - بِطَاعَتِنَا ، وَ نَهَى عَنْ مَعْصِيَتِنَا ، نَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ ١ / ٢٧٠  
 دُونَ السَّمَاءِ وَ فَوْقَ الْأَرْضِ ٢ .

٧١٠ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ ، عَنْ ابْنِ مُشْكَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ،  
 قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «الْأَئِمَّةُ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ ،  
 وَ لَا يَجِلُّ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَا يَجِلُّ ٣ لِلنَّبِيِّ ، فَأَمَّا مَا خَلَا ذَلِكَ فَهُمْ فِيهِ ٤ بِمَنْزِلَةِ  
 رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ٥ .» ٦ .

#### ٥٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُونَ

١ / ٧١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحَجَّالِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ  
 مُحَمَّدٍ ٧ ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، قَالَ :

١ . في «ج» : «أمركم» .

٢ . بصائر الدرجات ، ص ١٠٤ ، ح ٦ ، عن أحمد بن محمد ، من قوله : «فما أنتم؟» مع اختلاف يسير ؛ وفي الكافي ،  
 كتاب الحجّة ، باب أنّ الأئمة عليهم السلام ولاية أمر الله وخزنة علمه ، ح ٥١١ ، بسند آخر عن سدير ، عن أبي جعفر عليه السلام  
 مثل ما في البصائر . رجال الكشي ، ص ٣٠٦ ، ح ٥٥١ ، بسنده عن محمد بن خالد البرقي ، عن أبي طالب القمي ،  
 عن حنان بن سدير ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع اختلاف يسير . وفي تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٣٨٣ ،  
 ح ١٢٢ ، عن أبي طالب القمي ، عن سدير ، من قوله : «نحن الحجّة البالغة» . الوافي ، ج ٣ ، ص ٦٢٢ ، ح ١٢٠٧ ؛  
 البحار ، ج ٢٥ ، ص ٢٩٨ ، ذيل ح ٦٢ .

٣ . في «ض» : «فما تحل» .

٤ . في «ألف» ، ج ، ض ، ف ، و ، ب ، بر ، بس ، بف ، والوافي والبحار ، ج ١٦ ، و ج ٢٧ : - «فيه» . وهو ممّا لا يبد منه  
 لربط الخبر بالمبتدأ .

٥ . في «ج» : «النبى» .

٦ . الوافي ، ج ٣ ، ص ٦٢١ ، ح ١٢٠٢ ؛ البحار ، ج ١٦ ، ص ٣٦٠ ، ح ٥٧ ؛ و ج ٢٧ ، ص ٥٠ ، ح ٢ .

٧ . في «ف» والوافي : + «عمن ذكره» .



أَرْسَلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِلَى زُرَّارَةَ: أَنْ يُعَلِّمَ<sup>١</sup> الْحَكَمَ بْنَ عَتِيبَةَ<sup>٢</sup>: «أَنْ أُوصِيَاءَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٣</sup> - مُحَدَّثُونَ<sup>٤</sup>».

٧١٢ / ٢. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَوْفَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَوْمًا، فَقَالَ: «يَا حَكَمُ، هَلْ تَذَرِي الْآيَةَ الَّتِي كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام يَعْرِفُ قَاتِلَهُ بِهَا، وَ يَعْرِفُ بِهَا الْأُمُورَ الْعِظَامَ الَّتِي كَانَ يُحَدِّثُ بِهَا النَّاسَ<sup>٥</sup>».

قَالَ الْحَكَمُ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: قَدْ وَقَعْتُ<sup>٦</sup> عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَعْلَمُ بِذَلِكَ تِلْكَ الْأُمُورَ الْعِظَامَ، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَعْلَمُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: مَا الْآيَةُ<sup>٧</sup> تُخْبِرُنِي بِهَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ؟

قَالَ: «هُوَ وَاللَّهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ (وَلَا مُحَدِّثٍ)﴾<sup>٨</sup> وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام مُحَدَّثًا».

١. في «ب، بر»: «يعلم». وفي البصائر: «أعلم». ٢. في «بس»: «عينة».

٣. في «ب، بر»: «عليهم السلام». وفي «ج، ف»: «صلى الله عليه وآله». وفي «بس، بف»: «عليه وعليهم السلام». وفي البصائر: «علي عليه السلام بدل «محمد عليه وعليهم السلام».

٤. في الوافي: «المحدث: هو الذي يحدثه الملك في باطن قلبه، ويلهمه معرفة الأشياء ويفهمه، وربما يسمع صوت الملك وإن لم ير شخصه».

٥. بصائر الدرجات، ص ٣٢٠، ح ٧، عن أحمد بن محمد ... عن زرارة. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب في شأن «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» ...، ضمن ح ٦٤٦؛ وباب ما جاء في الاثني عشر والنص ...، ح ١٣٩٨؛ ونفس الباب، ح ١٤٠٥؛ والإرشاد، ج ٢، ص ٣٤٦؛ والاختصاص، ص ٣٢٩؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٥٦، ح ٢٤؛ والأمالى للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ١٨. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٣، ح ١٢٠.

٦. في حاشية «ف» والبصائر، ص ٣١٩: «قد وقعت».

٧. هكذا في «ف» وهو الأنسب. وفي المطبوع وسائر النسخ: «ما».

٨. الحج (٢٢): ٥٢. وقوله عليه السلام: «ولا محدث» ليس في القرآن.

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ - يَقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، كَانَ أَخَا عَلِيٍّ لِأُمِّهِ<sup>٢</sup> -: سُبْحَانَ اللَّهِ! مُحَدَّثًا؟ كَأَنَّهُ يَنْكَرُ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ<sup>٣</sup> أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٤</sup>، فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّ ابْنَ أُمِّكَ بَعْدَ قَدْ كَانَ يَعْرِفُ ذَلِكَ».

قَالَ: فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ سَكَتَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: «هِيَ الَّتِي هَلَكَ فِيهَا أَبُو الْخَطَّابِ<sup>٥</sup>، فَلَمْ يَذَرِ مَا<sup>٦</sup> تَأْوِيلَ الْمُحَدَّثِ وَ النَّبِيِّ<sup>٧</sup>».

٣/٧١٣. أَخْبَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ ٢٧١/١  
يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

١. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٦٢: «فقال: كلام زياد بن سقوة، وضمير له للحكم. وهذه الحكاية كانت بعد وفاة علي بن الحسين في مجلس الباقر<sup>٨</sup>. ولا يخفى ما فيه من التكلف، والذي يظهر لي أنه اشتبّه على المصنّف رحمه الله تعالى، أو النسخ فوصلوا إلى آخر الحديث حديثاً آخر فإنه روى الصّفا في البصائر (ص ٣١٩، ح ٣) خبر ابن عتبة إلى قوله «ولا محدّث» وزاد فيه: «فقلت: أكان علي بن أبي طالب محدثاً؟ قال: نعم، وكلّ إمام من أهل البيت فهو محدّث». ثم روى البصائر، ص ٣٢٠، ح ٤ بسند آخر عن حرمان، عن أبي جعفر<sup>٩</sup> قال: «قال رسول الله<sup>١٠</sup>: من أهل بيتي اثنا عشر محدثاً، فقال له عبدالله بن زيد، وكان أخا عليّ لأُمّه: سبحان الله» وساق الخبر إلى آخره.

٢. وأما كون عبدالله أخا علي بن الحسين<sup>١١</sup> لأُمّه فهو ممّا ذكره العامة في كتبهم، والحقّ أنّه لم يكن أخاه حقيقة، بل قيل: إنّ أُمّ عبدالله كانت أرضعته<sup>١٢</sup> فكان أخاً رضاعياً له<sup>١٣</sup>، وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٦٣.  
٣. هكذا في «ب»، «ج»، «س»، «بف» وحاشية «ج، ف» والوافي، وهو المناسب للمقام. وفي المطبوع وسائر النسخ: «عليها».

٤. أبو الخطّاب هو محدّد بن مقلّاص الأسدي الكوفي، كان غالياً ملعوناً، يعتقد بأنّ جعفر بن محمّد إله، وكان يدعو من تبعه إليه: وأمره مشهور. راجع: رجال الكشي، ص ٢٩٠.

٥. في «بف» - «ما». ٦. في «ب»: «النبي والمحدّث».

٧. بصائر الدرجات، ص ٣١٩، ح ٣، عن أحمد بن محمّد إلى قوله: «ولا نبي ولا محدّث». وفيه بعده هكذا: «فقلت: وكان علي بن أبي طالب محدثاً؟ قال: نعم وكلّ إمام من أهل البيت فهو محدّث». وفيه، ص ٣٢٠، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٤</sup> قال: «قال رسول الله<sup>١٥</sup>: من أهل بيتي اثنا عشر محدثاً، فقال له عبدالله بن زيد، وكان أخا لأُمّه» إلى آخر الحديث. وفي الغيبة للنعماني، ص ٦٦، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٦</sup> مثل ما في البصائر، ص ٣٢٠، ح ٤، إلّا أنّ فيه: «عبدالله بن زيد، وكان أخا عليّ بن الحسين من الرضاعة»، وفيه: «وأما والله، إنّ ابن أُمّك كان كذلك، يعني علي بن الحسين<sup>١٧</sup>» وهنا انتهى الرواية. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٤، ح ١٢١٠.

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «الْأَيْمَةُ عَلَمَاءُ صَادِقُونَ، مُفَهَّمُونَ، مُحَدَّثُونَ».<sup>١</sup>

٧١٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

ذَكَرَ الْمُحَدَّثُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «إِنَّهُ يَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَلَا يَرَى الشَّخْصَ». فَقُلْتُ<sup>٢</sup> لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ<sup>٣</sup>، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَلَامَ الْمَلِكِ؟ قَالَ<sup>٤</sup>: «إِنَّهُ يُعْطَى السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ كَلَامَ مَلِكٍ»<sup>٥</sup>.

٧١٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغَيْنٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ عَلَيَّا عليه السلام كَانَ مُحَدَّثًا». فَرَجَعْتُ<sup>٦</sup> إِلَى أَصْحَابِي، فَقُلْتُ: جِئْتُكُمْ بِعَجَبِيَّةٍ، فَقَالُوا: وَمَا هِيَ؟ فَقُلْتُ<sup>٧</sup>: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام مُحَدَّثًا». فَقَالُوا: مَا صَنَعْتَ شَيْئًا، أَلَا سَأَلْتَهُ: مَنْ كَانَ يُحَدِّثُهُ؟

فَرَجَعْتُ<sup>٨</sup> إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: إِنِّي خَدَّئْتُ أَصْحَابِي بِمَا خَدَّئْتَنِي، فَقَالُوا:

١. بصائر الدرجات، ص ٣١٩، ح ١. وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠، ذيل الحديث الطويل ٤٤، بسنده عن

محمد بن إسماعيل. وفي الأمالي للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ١٨، بسند آخر، وفيه: «الأئمة علماء

علماء صادقون مفهّمون محدّثون». الوافي، ج ٣، ص ٦٢٤، ح ١٢٠٩.

٢. في «بر»: «فقال». ٣. في «ج، ف، بر» والوافي والبصائر: «أصلحك الله».

٤. في «ج، ف»: «فقال». ٥. في «ف»: «أن».

٦. في «ب، ف»: «الملك». وهو الأنسب بالجواب.

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٢٣، ح ٩، بسنده عن يونس. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٦، ح ١٢١١.

٨. في «ض» وحاشية «ج»: «فُرحت» من الرواح.

٩. في «ف، بر، بف» والوافي والبصائر، ص ٣٢١، والاختصاص: «قلت».

١٠. في «بج»: «- علي».

١١. في «ألف، بج، بر، بف»: «فُرحت» من الرواح. وفي «ج»: «- فرجعت إليه - إلى - كان يحدّثه».

مَا صَنَعْتَ شَيْئاً، أَلَا سَأَلْتَهُ: مَنْ كَانَ يُحَدِّثُهُ؟ فَقَالَ لِي: «يُحَدِّثُهُ مَلَكٌ». قُلْتُ<sup>٢</sup>: تَقُولُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالَ: فَحَرِّكَ<sup>٣</sup> يَدَهُ هَكَذَا<sup>٤</sup>: «أَوْ كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ، أَوْ كَصَاحِبِ مُوسَى<sup>٥</sup>، أَوْ كَذِي الْقُرْنَيْنِ؛ أَوْ مَا بَلَّغَكُمْ أَنَّهُ قَالَ: وَفِيكُمْ مِثْلُهُ<sup>٦</sup>»<sup>٧</sup>.

## ٥٥- بَابٌ فِيهِ<sup>٨</sup> ذِكْرُ الْأَزْوَاجِ الَّتِي فِي الْأَنْثَةِ ﷺ

٧١٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ التِّمَّانِيِّ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا جَابِرُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَلَقَ الْخَلْقَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً» فَأَصْحَابُ النِّمْنَةِ مَا أَصْحَابُ النِّمْنَةِ ○ وَأَصْحَابُ الْمُنْمَنَةِ ○ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ○ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ»<sup>٩</sup>.

فَالسَّابِقُونَ<sup>١٠</sup> هُمْ رُسُلُ اللَّهِ ﷺ وَخَاصَّةُ اللَّهِ مِنْ خَلْقِهِ، جَعَلَ<sup>١١</sup> فِيهِمْ خَمْسَةَ أَزْوَاجٍ: ٢٧٢/١

١. في شرح المازندراني: «وما، للنفى أو الاستفهام والتوبيخ».

٢. في «بح»: «فقلت». ٣. في «بح»: «فحزول».

٤. في «ف»: «والبصائر، ص ٣٢١: + «نم قال».

٥. كلمة «أو» بمعنى «بل»، كما قال الجوهرى: «وقد يكون بمعنى بل في توسع الكلام»، أو المعنى: لا تقل: إنه نبي، بل قل: محدث أو كصاحب سليمان؛ أو المعنى: أن تحديث الملك قد يكون للنبي وقد يكون لغيره كصاحب سليمان. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٦٢٦؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٥٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٤ (أو).

٦. في البصائر: «وكصاحب موسى» بدل «أو كصاحب سليمان أو كصاحب موسى».

٧. الكافي، كتاب الحجّة، باب في أن الأنثة ﷺ بمن يشبهون ممن مضى ...، ح ٧٠٧، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد ... عن الحارث بن المغيرة، عن أبي جعفر ﷺ، ملخصاً. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٢١، ح ٣: والاختصاص، ص ٢٨٦، عن أحمد بن محمد. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٦٦، ح ٤ و ٦؛ وص ٣٦٧، ح ٧، بسند آخر عن الحارث بن المغيرة النضري، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٥، ح ١٢١٢.

٨. في «ض» و «مرأة العقول»: «في». ٩. الواقعة (٥٦): ٧-١١.

١٠. في «بس»: «والسابقون». ١١. في حاشية «ض» وتفسير فرات: «+ «الله».

أَيَّدَهُم بِرُوحِ الْقُدُسِ، فِيهِ عَزَفُوا الْأَشْيَاءَ<sup>١</sup>؛ وَ أُيَّدَهُم بِرُوحِ الْإِيمَانِ، فِيهِ خَافُوا اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ؛ وَ أُيَّدَهُم بِرُوحِ الْقُوَّةِ<sup>٢</sup>، فِيهِ قَدَرُوا<sup>٣</sup> عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ؛ وَ أُيَّدَهُم بِرُوحِ الشَّهْوَةِ، فِيهِ اسْتَهْوَا طَاعَةَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ كَرِهُوا مَعْصِيَتَهُ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الْمَدْرَجِ<sup>٤</sup> الَّذِي بِهِ يَذْهَبُ النَّاسُ وَ يَجِيئُونَ.

وَ جَعَلَ فِي الْمُؤْمِنِينَ - أَصْحَابِ الْمَيْمَنَةِ - رُوحَ الْإِيمَانِ، فِيهِ خَافُوا اللَّهَ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الْقُوَّةِ، فِيهِ قَدَرُوا<sup>٥</sup> عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الشَّهْوَةِ، فِيهِ اسْتَهْوَا طَاعَةَ اللَّهِ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الْمَدْرَجِ الَّذِي بِهِ يَذْهَبُ النَّاسُ وَ يَجِيئُونَ<sup>٦،٧</sup>.

٧١٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ<sup>٨</sup>، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنْ

١ . في البصائر، ص ٤٤٥: «بعثوا أنبياء» بدل «عرفوا الأشياء».

٢ . في حاشية «ض»: «القدرة».

٣ . في حاشية «ف» والبصائر، ص ٤٤٥ وتفسير فرات: «قُوا».

٤ . في «بس»: «المدرج». و«المدرج»: المملك، من درج دروَجاً ودرَجَاناً: مشى. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٩٣ (مشى).

٥ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص ٤٤٥. وفي المطبوع: «وأصحاب».

٦ . في «ج» والبصائر، ص ٤٤٥: «قُوا». وفي «بس»، «ف»، «بر»: «قوا».

٧ . في مرآة العقول: «وعدم ذكر أصحاب المشتمة لظهور أحوالهم مقاماً؛ لأنه ليس لهم روح القدس ولا روح الإيمان؛ ففيهم الثلاثة الباقية التي في الحيوانات أيضاً».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٤٤٥، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٤٧، ح ٥، بسنده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه، ص ٤٤٩، ح ٦؛ والكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكيان، ح ٢٤٥٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة واختلاف. تفسير فرات، ص ٤٦٥، ح ٦٠٨، عن جابر الجعفي، وفيه: «عن علي بن محمد الزهري معتمداً عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير». والوافي، ج ٣، ص ٦٢٧، ح ١٢١٤.

٩ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بف، جر» والوافي. وفي «الف، بح، بر، بس» والمطبوع: «أحمد بن محمد». والصواب ما أثبتناه؛ فإن موسى بن عمر هذا، هو موسى بن عمر بن يزيد، بقرينة روايته عن محمد بن سنان، والراوي عنه في بعض الأسناد، محمد بن أحمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٥٨،

مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنِ الْمُتَّحِلِّ، عَنْ جَابِرٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عِلْمِ الْعَالَمِ، فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ، إِنَّ فِي الْأَنْبِيَاءِ  
وَالْأَوْصِيَاءِ خُمْسَةَ أَزْوَاجٍ: رُوحَ الْقُدُسِ، وَرُوحَ الْإِيمَانِ، وَرُوحَ الْحَيَاةِ، وَرُوحَ الْقُوَّةِ،  
وَرُوحَ الشَّهَوَةِ، فَبِرُوحِ الْقُدُسِ يَا جَابِرُ، عَزَفُوا<sup>١</sup> مَا تَحْتَ الْعَرْشِ إِلَى مَا تَحْتَ الثَّرَى<sup>٢</sup>.  
ثُمَّ قَالَ: «يَا جَابِرُ، إِنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ أَزْوَاجَ يُصِيبُهَا الْخَدَثَانُ<sup>٣</sup>، إِلَّا رُوحَ الْقُدُسِ؛ فَإِنَّهَا  
لَا تَلْهَوُ<sup>٤</sup> وَلَا تَلْعَبُ<sup>٥</sup>».

١٢٨١١. الرقم

وقد وردت رواية محمد بن أحمد ابن يحيى بن عمران الأشعري [عن موسى بن عمر عن محمد بن سنان  
في عدة من الأسناد. أنظر على سبيل المثال: علل الشرائع، ص ٤٢٩، ح ١، وص ٥٥٨، ح ١، وص ٦٠٤، ح ٧٥؛  
الخصال، ص ٣٨، ح ١٩، وص ٤٢١، ح ١٩، وص ٥٩٣، ح ٣؛ معاني الأخبار، ص ١٥٤، ح ١؛ ثواب الأعمال،  
ص ٣٦، ح ١؛ التوحيد، ص ٣٣٩، ح ١. ولم نجد توسط أحمد بن محمد بين محمد بن يحيى وموسى بن عمر  
إلا في هذا المورد، وما ورد في الكافي، ح ١١٢٤٠. والموجود في بعض النسخ المعتبرة في كلا الموضعين هو  
«محمد بن أحمد» بدل «أحمد بن محمد».

هذا، والمقام من مظان تحريف «محمد بن أحمد» بـ «أحمد بن محمد» - لكثرة روايات محمد بن يحيى عنه -  
دون العكس.

١. في البصائر، ص ٤٤٧: «علمنا».

٢. «الثرى»: التراب التدي - أي المرطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض فبان لم يكن ندياً، فهو  
تراب - أو التراب، وكل طين لا يكون لازماً إذا بُل. والمراد: الأرض. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٩؛  
مجمع البحرين، ج ١، ص ٧٢ (ثرو).

٣. قال الجوهري: «خَدَثَ أمر، أي وقع، والخَدَثُ والخَدَثَى والحَادِثَةُ والخَدَثَانُ، كلها بمعنى». الصحاح، ج ١،  
ص ٢٧٨ (حدث).

٤. قال ابن الأثير: «الْهَوُ: اللَّغَبُ. يقال: لهوت بالشيء ألْهُوْ لَهُوً، وتَلَهَّيْتُ به، إذا لَعِبْتَ به وتشاغلت، وَغَفَلْتُ به  
عن غيره. وألْهَاهُ عن كذا، أي شغله. وَلَهَيْتُ عن الشيء بالكسر وَالْهَى بالفتح لَهْيًا إذا سَلَوْتُ عنه وتركْتُ ذكره،  
وإذا غَفَلْتُ عنه واشتغَلْتُ». النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لها).

٥. بصائر الدرجات، ص ٤٤٧، ح ٤، بسنده عن محمد بن سنان. وفيه، ص ٤٥٣، ح ١٢، بسنده عن موسى بن  
عمر، عن محمد بن بشار، عن عمار بن مروان، عن جابر، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٤٤٧، ح ٣، بسند آخر  
عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٨، ح ١٢١٥.

٧١٨ / ٣. الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عِلْمِ الْإِمَامِ<sup>٢</sup> بِمَا<sup>٣</sup> فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ مَرْخَى<sup>٤</sup> عَلَيْهِ سِتْرُهُ.

فَقَالَ: «يَا مُفَضَّلُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - جَعَلَ فِي النَّبِيِّ عليه السلام خَمْسَةَ أَزْوَاجٍ: رُوحَ الْحَيَاةِ، فِيهِ دَبٌّ وَدَرَجٌ<sup>٥</sup>؛ وَرُوحَ الْقُوَّةِ، فِيهِ نَهْضٌ<sup>٦</sup> وَجَاهِدٌ؛ وَرُوحَ الشَّهْوَةِ، فِيهِ أَكْلٌ وَشَرِبٌ وَأَتَى النِّسَاءِ مِنَ الْخَلَالِ؛ وَرُوحَ الْإِيمَانِ، فِيهِ أَمْنٌ<sup>٧</sup> وَعَدَلٌ؛ وَرُوحَ الْقُدُسِ، فِيهِ حَمَلُ النُّبُوَّةِ؛ فَإِذَا قُبِضَ النَّبِيُّ عليه السلام انْتَقَلَ رُوحُ الْقُدُسِ، فَصَارَ إِلَى الْإِمَامِ، وَرُوحُ الْقُدُسِ لَا يَنَامُ وَلَا يَغْفُلُ<sup>٨</sup> وَلَا يَلْهُو وَلَا يَزْهُو<sup>٩</sup>، وَالأَرْبَعَةُ الْأَزْوَاجُ تَنَامُ وَتَغْفُلُ وَتَزْهُو وَتَلْهُو<sup>١٠</sup>،

١. في «ض، ف، بح»: «مُعَلَّى».

٢. في «ف»: «علم».

٣. في «ج»: «هو».

٤. في «بر»: «مرخي عليه سِتْرُهُ». والصحيح: مرخ. وقوله: «مرخي عليه سِتْرُهُ»، أي مُرْسَل عليه سِتْرُهُ، راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٥٤ (رخا).

٥. في «ألف، ب، ض، و، بح، بس، بف»: «عليه السلام».

٦. الدَّبُّ والذَّبُّ بمعنى المشي الخفيف. وقال الراغب: «يُقَالُ: دَبَّ وَدَرَجَ لَمَنْ كَانَ حَيًّا فَحَمَى». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٤٨ (دب). المفردات للراغب، ص ٣١١ (درج).

٧. «نَهْضٌ»، أي قام. يقال: نَهَضَ يَنْهَضُ نَهْضًا وَنَهْضًا، أي قام. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ١١١١ (نهض).

٨. في البصائر: «أمر».

٩. في شرح المازندراني، ج ٦، ص ٦٤: «إِمَامٌ مَنْ غَفَلَتْ عَنِ الشَّيْءِ تَغْفُلُ غُفْلًا، إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَذَكِّرًا لَهُ. أَوْ مَنْ أَغْفَلَهُ، إِذَا تَرَكْتَهُ عَلَى ذِكْرٍ مِنْكَ وَتَغَافَلْتَ عَنْهُ. وَالْأَوَّلُ يَنْفِي النَّوْمَ وَالْغَفْلَةُ النَّاشِئَةُ مِنْهُ ... وَالثَّانِي يَنْفِي الْغَفْلَةَ مطلقاً». راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٧٨٢ (غفل).

١٠. في البصائر: «ولا يسهو». وفي شرح المازندراني: «والزَّهْوُ، جَاءَ بِمَعْنَى الاسْتِخْفَافِ وَالتَّهَانِ وَالحِرْزِ وَالتَّحْمِينِ وَالكِبَرِ وَالفَخْرِ وَالكُذْبِ وَالبَاطِلِ، وَالكُلُّ هُنَا مُنَاسِبٌ». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٦ (زهو).

١١. في «ب، ج، ض، بح»: «وتغفل وتلهو وتزهو». وفي «ف»: «وتلهو وتزهو وتغفل». وفي «هـ»

وَرُوحُ الْقُدُسِ كَانَ<sup>١</sup> يَرَى بِهِ<sup>٢</sup>.

٢٧٣/١

## ٥٦- بَابُ الرُّوحِ الَّتِي يُسَدِّدُ اللَّهُ بِهَا الْأَيْمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٧١٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ»<sup>٤</sup>.

قَالَ: «خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- أَغْظَمَ مِنْ جَبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ، كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام يُخَبِّرُهُ، وَيُسَدِّدُهُ، وَهُوَ مَعَ الْأَيْمَةِ مِنْ بَعْدِهِ»<sup>٦</sup>.

٧٢٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ أَشْبَاطٍ، عَنْ بَنِي سَالِمٍ، قَالَ:

«البصائر: «وتلها وتغل وتسهر».

١. في حاشية «ض»: «كانه».

٢. في مرآة العقول: «كان يرى به، على بناء المجهول أو المعلوم». وفي البصائر: «وروح القدس ثابت يرى به ما في شرق الأرض وغربها، وبرها وبحرها. قلت: جعلت فداك، يتناول الإمام ما ببغداد بيده؟ قال: نعم وما دون العرش».

٣. بصائر الدرجات، ص ٤٥٤، ح ١٣، عن الحسين بن محمد -الوافي، ج ٣، ص ٦٢٨، ح ١٢١٦؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٤، ح ٢١.

٤. الشورى (٤٢): ٥٢.

٥. «يسدده»: من التشديد، وهو التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سد).

٦. بصائر الدرجات، ص ٤٥٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ح ١، بسنده عن أبي بصير؛ وفيه أيضاً، ص ٤٥٦، ح ٦؛ و ص ٤٥٧، ح ١٠، بسنده عن أبي الصباح، عن أبي عبد الله؛ وفيه، ص ٤٥٦، ح ٨، بسنده عن أبي الصباح، عن أبي بصير. وفيه أيضاً، ص ٤٥٥ - ٤٥٦، ح ٣ و ٤ و ٥ و ٩، بسند آخر، وفي كلها مع اختلاف يسير. -الوافي، ج ٣، ص ٦٣٠، ح ١٢١٧؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٤، ح ٢٢.



سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هَيْبَةٍ<sup>١</sup> - وَ أَنَا حَاضِرٌ - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ : « وَ كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ».

فَقَالَ : « مُنْذُ أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - ذَلِكَ الرُّوحَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ مَا صَعِدَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَ إِنَّهُ لَفِينَا ».<sup>٢</sup>

٧٢١ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ مُشْكَانَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ».<sup>٣</sup>

قَالَ : « خُلِقَ أَغْظَمُ مِنْ جَبْرَيْلَ وَ مِيكَائِيلَ ، كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَ هُوَ مَعَ الْأَيْمَةِ ، وَ هُوَ مِنَ الْمَلَكُوتِ ».<sup>٤</sup>

٧٢٢ / ٤ . عَلِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ<sup>٥</sup> ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :

١ . « هَيْبَة » اسم بلد على شاطئ الفرات . لسان العرب ، ج ٢ ، ص ١٠٧ ( هَيْبَة ) .

٢ . بصائر الدرجات ، ص ٤٥٧ ، ح ١٣ ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن أسباط ، قال : سأله رجل ... : وفيه ، ح ١١ ، بسنده عن علي بن أسباط ، عن أبي عبد الله ﷺ . وفيه أيضاً ، ح ١٢ ، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٣ ، ص ٦٣٠ ، ح ١٢١٨ ؛ البحار ، ج ١٨ ، ص ٢٦٥ ، ح ٢٤ .

٣ . الإسراء ( ١٧ ) : ٨٥ .

٤ . بصائر الدرجات ، ص ٤٦٢ ، ح ٩ ، بسنده عن يونس . وفيه ، ص ٤٦١ ، ح ٥ ؛ و ص ٤٦٢ ، ح ٨ ؛ والكافي ، كتاب الحجة ، باب مواليد الأئمة ﷺ ، ذيل الحديث الطويل ١٠٠٦ ، بسند آخر عن أبي بصير ، مع اختلاف يسير . وفي بصائر الدرجات ، ص ٤٦٢ ، ح ٧ ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير . وفي تفسير القمي ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ ؛ وتفسير العياشي ، ج ٢ ، ص ٣١٧ ، ح ١٦٥ ، عن أسباط بن سالم ، عن أبي عبد الله ﷺ ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٣ ، ص ٦٣١ ، ح ١٢١٩ ؛ البحار ، ج ١٨ ، ص ٢٦٥ ، ح ٢٣ ؛ و ج ٥٩ ، ص ٢٢٢ .

٥ . هكذا في « ب » ، ض ، بس ، والوافي . وفي « ألف » ، ج ، ف ، و ، بح ، بر ، بف ، والمطبوع : « الخزاز » . وهو سهو ، كما تقدّم في الكافي ، ذيل ح ٧٥ .

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ<sup>١</sup>: «يَسْتَلْظُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلُوبُ الرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي» قَالَ: «خَلَقَ أَغْظَمَ مِنْ جَبْرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ، لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِمَّنْ مَضَى غَيْرِ مُحَمَّدٍ عليه السلام، وَهُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ يَسُدُّهُمْ، وَلَيْسَ كُلُّ<sup>٢</sup> مَا طَلِبَ وَجِدَ»<sup>٣</sup>.

٥ / ٧٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ<sup>٤</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَضَائِي، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعِلْمِ: أَمْ هُوَ عِلْمٌ<sup>٥</sup> يَتَعَلَّمُهُ الْعَالِمُ<sup>٦</sup> مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ، أَمْ فِي الْكِتَابِ عِنْدَكُمْ تَقَرُّوْنَهُ فَتَعَلَّمُونَ<sup>٧</sup> مِنْهُ؟

قَالَ: «الْأَمْرُ أَغْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَوْجَبُ<sup>٨</sup>؛ أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكُذِّبَكَ

١. في البحار: - «يقول».

٢. احتمال المجلسي في مرآة العقول: كون الكلمة «كَلَمًا»، بأن يرجع المستر في «طلب» و«وجده» إلى الروح. وجعل كون «ما» موصولة أظهر.

٣. بصائر الدرجات، ص ٤٦١، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم. وفيه، ص ٤٦٠، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ص ٤٦١، ح ٤، بسنده عن أبي أيوب الخزاز، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ٦، بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. وفيه أيضاً، ص ٤٦١، ح ٣، بسند آخر؛ وفيه أيضاً؛ ص ٤٦٢، ح ١٠ و ١١ بسند آخر، وفيهما: «وهو مع الأئمة وليس كما ظننت». وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣١٧، ح ١٦١، عن أبي بصير. والوافي، ج ٣، ص ٦٣١، ح ١٢٢٠؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٥، ح ٢٥.

٤. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٦٠، ح ٥، عن أبي محمد، عن حمزان بن موسى بن جعفر، عن علي بن أسباط. والمذكور في بعض مخطوطاته «عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر» وهو الصواب؛ فقد روى عمران بن موسى كتاب موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، وتكرر هذا الارتباط في بعض الأسناد والطرق. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٧، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٨، و ص ٤٠٦، الرقم ١٠٧٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٨٨؛ و ص ٣٨٦، الرقم ٥٩١؛ الكافي، ح ٦٢٠ و ٦٧١ و ٧٢٣ و ١٣١٣٩.

٥. في «ألف» ب، ج، ض، بر، يس، وحاشية «و»، بح، بف، والبحار: «شيء».

٦. في حاشية «ض» بف، «الرجل».

٧. في حاشية «بر»: «فتعلمون». وفي شرح المازندراني: «فتعلمونه». وفيه عن بعض النسخ: «فتعلمونه».

٨. في البصائر، ص ٤٦٠، ح ٥: «وأجل».

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ؟<sup>١</sup>.

ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُ أَصْحَابُكُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؟ أَيْقِرُونَ أَنَّهُ كَانَ فِي حَالٍ لَا يَذَرِي<sup>١</sup> مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ؟».

فَقُلْتُ: لَا أَذَرِي جُعِلَتْ فِدَاكَ مَا يَقُولُونَ.

فَقَالَ<sup>٢</sup>: «بَلَى<sup>٢</sup>، قَدْ كَانَ فِي حَالٍ لَا يَذَرِي<sup>٤</sup> مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ حَتَّى بَعَثَ<sup>٥</sup> اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الرُّوحَ الْآتِي ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ، فَلَمَّا أَوْحَاهَا<sup>٦</sup> إِلَيْهِ عَلَّمَ بِهَا<sup>٧</sup> الْعِلْمَ وَالْفَهْمَ، وَهِيَ الرُّوحُ الْآتِي يُعْطِيهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مَنْ شَاءَ، فَإِذَا<sup>٨</sup> أَعْطَاهَا عَبْدًا عَلَّمَهُ الْفَهْمَ»<sup>٩</sup>.

٧٢٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ سَعْدِ الشَّكَّافِ، قَالَ:

أَتَى رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَسْأَلُهُ<sup>١٠</sup> عَنِ الرُّوحِ أَلَيْسَ هُوَ جَبْرَيْلُ؟

فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «جَبْرَيْلُ عليه السلام مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحُ غَيْرُ جَبْرَيْلَ، فَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَى الرَّجُلِ.

فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ قُلْتَ عَظِيمًا مِنَ الْقَوْلِ، مَا أَحَدٌ يَزْعُمُ<sup>١١</sup> أَنَّ الرُّوحَ غَيْرُ جَبْرَيْلَ.

١. «لا يذري»، أي لا يعرف، من الدراية، وهي المعرفة المُدْرَكَة بضرب من الحيل. يقال: ذَرَيْتُهُ، وَذَرَيْتُ بِهِ ذَرِيَّةً. والدراية لا تستعمل في الله تعالى. راجع: المفردات للراغب، ص ٣١٣ (درى).

٢. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، يس» والوافي والبحار والبصائر ص ٤٦٠. وفي «بف» والمطبوع: «ولي».

٣. في «بف»: «بلى».

٥. في «و»: «يبعث».

٤. في «ج»: «ما يذري».

٧. في البحار: «به».

٦. في «بر»: «والله».

٨. في «ب»: «- وأوحاها - إلى - فإذا».

٩. بصائر الدرجات، ص ٤٦٠، ح ٥، عن أبي محمد، عن حمران بن موسى بن جعفر، عن علي بن أسباط، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٤٥٨-٤٥٩، ح ١ و ٢، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٣٢، ح ١٢٢١؛

١٠. في حاشية «ف»: «فسأله».

البحار، ج ١٨، ص ٢٦٦، ح ٢٦.

١١. في البحار: «ما يزعم أحد».

فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «إِنَّكَ ضَالٌّ، تَزْوِي عَنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، يَقُولُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِنَبِيِّهِ عليه السلام <sup>٢</sup>: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ» يُنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ <sup>٣</sup> وَالرُّوحُ <sup>٤</sup> غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ <sup>٥</sup>.

## ٥٧- بَابُ وَقْتِ مَا يَعْلَمُ الْإِمَامُ جَمِيعَ عِلْمِ الْإِمَامِ الَّذِي <sup>٦</sup> قَبْلَهُ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً السَّلَامُ

١ / ٧٢٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَتَى يَعْرِفُ الْأَخِيرُ مَا عِنْدَ الْأَوَّلِ؟»  
قَالَ: «فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ تَبْقَى <sup>٧</sup> مِنْ رَوْحِهِ» <sup>٨</sup>.

٢ / ٧٢٦ . مُحَمَّدٌ <sup>٩</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ وَجَمَاعَةٍ مَعَهُ، قَالُوا:

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «يَعْرِفُ الَّذِي بَعْدَ الْإِمَامِ عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ فِي آخِرِ ١ / ٢٧٥

١ . في «ج»: «أُنْمَتَهُ».

٢ . هكذا في «ب»، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف. وفي «ف» والمطبوع: «صلى الله عليه وآله».

٣ . النحل (١٦): ١-٢.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين. وفي الغارات، ج ١، ص ١٠٧، مراسلاً عن أصبغ بن نباتة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٦٣٣، ح ١٢٢٢؛ البحار، ج ٥٩، ص ٢٢٢.

٥ . في «ب»: «علوم».

٦ . هكذا في «ألف»، ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف. وفي «ف» والمطبوع: «+ كان».

٧ . في «ض»: «عليهم السلام جميعاً». وفي «ف»: «جميعاً عليهم السلام».

٨ . في «ب»: «تبقى».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ٢، عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٦٦١، ح ١٢٦١.

١٠ . في «ف»: «+ بن يحيى».

دَقِيقَةً تَبْقَى مِنْ رُوحِهِ»<sup>١</sup>.

٧٢٧ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٢</sup>، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْإِمَامُ مَتَى يَغْرِفُ<sup>٣</sup> إِمَامَتَهُ، وَيَنْتَهِي  
الْأَمْرُ إِلَيْهِ؟

قَالَ: «فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ مِنْ حَيَاةِ الْأَوَّلِ»<sup>٤</sup>.

## ٥٨- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ وَالطَّاعَةِ سَوَاءً

٧٢٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ  
حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

١ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ١، عن محمد بن الحسين . الوافي، ج ٣، ص ٦٦١، ح ١٢٦٢ .  
٢ . كذا في النسخ والمطبوع، لكن الظاهر وقوع التحريف في العنوان، وأن الصواب هو «محمد بن الحسن» .  
والمراد به الصفار؛ فقد روى الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٧٨، ح ٣، عن يعقوب بن يزيد، عن علي بن  
أصباط . وتوسط محمد بن الحسن بين محمد بن يحيى ويعقوب بن يزيد في الكافي، ح ٧٠٢، ٧١٣، ١٢٥٨ .  
هذا، وقد أكثر محمد بن الحسن [الصفار] من الرواية عن يعقوب بن يزيد في الطرق والأستاد . راجع على  
سبيل المثال: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٩٨؛ الفهرست للطوسي، ص ١٨، الرقم ١٣؛ وص ١١٤،  
الرقم ١٥٤؛ وص ١٥٤، الرقم ٢٣٦؛ وص ١٥٦، الرقم ٢٤٠؛ وص ١٩٦، الرقم ٢٩٦ . وراجع: بصائر الدرجات  
أيضاً .

وأنما ما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٢٧٣، ح ٩٢٣ من رواية محمد بن الحسين، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى  
بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، فالظاهر فيه أيضاً وقوع التحريف؛ لما ورد من عين السند في التهذيب، ج ٧،  
ص ٣٣٦، ح ١٣٧٧؛ وج ٩، ص ٨٣، ح ٣٥٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٧٣٤، وفيها: «محمد بن الحسن  
الصفار» بدل «محمد بن الحسين» .  
٣ . في «بف»: «تعرف» .

٤ . في حاشية «ج»: «+ تبقى» .

٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٨، ح ٣، عن يعقوب بن يزيد . الوافي، ج ٣، ص ٦٦٢، ح ١٢٦٣ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>١</sup>: «الَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ<sup>٢</sup> مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ»<sup>٣</sup>، قَالَ: «الَّذِينَ آمَنُوا: النَّبِيُّ عليه السلام وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؛ وَ ذُرِّيَّتُهُ: الْأَيْمَةُ وَ الْأَوْصِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، الْأَحْفَانُ بِهِمْ، وَ لَمْ نَنْقُصْ<sup>٤</sup> ذُرِّيَّتَهُمُ الْحُجَّةَ<sup>٥</sup> الَّتِي جَاءَ بِهَا مُحَمَّدٌ عليه السلام فِي عَلَيٍّ عليه السلام وَ حُجَّتُهُمْ وَاحِدَةٌ، وَ طَاعَتُهُمْ وَاحِدَةٌ»<sup>٦</sup>.

٧٢٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ دَاوُدَ النَّهْدِيِّ<sup>٧</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «نَحْنُ فِي الْعِلْمِ وَ الشَّجَاعَةِ سَوَاءٌ، وَ فِي الْعَطَايَا<sup>٨</sup> عَلَى قَدَرِ مَا نُوْمَرُ»<sup>٩</sup>.

١. هكذا في «ف». وفي «ألف، ب، ج، ض، و، ي، ح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والبحار والبصائر: - «الله تعالى». وفي المطبوع: «[الله تعالى]». هو مما لا بدّ منه؛ لعدم المرجع للضمير في «قال».
٢. في الوافي: «وَمَا أَلَتْنَاهُمْ»: ما نقصانهم، وقوله: «ولم نقص ذُرِّيَّتَهُمُ الْحُجَّةَ» تفسير لقوله تعالى: «وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ» فسرّ العمل بما كانوا يحتجون به على الناس من النصّ عليهم، أو من العلم والفهم والشجاعة وغير ذلك فيهم؛ وذلك لأنّها ثمرة الأعمال والعبادات المختصة بهم.
٣. الطور (٥٢): ٢١.
٤. في «بس، بف»: والبصائر: «لم تنقص».
٥. في البصائر: «الجهة».
٦. بصائر الدرجات، ص ٤٨٠، ح ١، عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٣٢، بسنده عن عليّ بن حسان الوافي، ج ٣، ص ٦٥٩، ح ١٢٥٨، البحار، ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٥٨.
٧. في البصائر: «داود النيري» لكنّ المذكور في بعض نسخه «داود النهدي». والظاهر أنّ داود هذا، هو داود بن محمّد النهدي المذكور في رجال النجاشي، ص ١٦١، الرقم ٤٢٧؛ والقهرست للطوسي، ص ١٨٢، الرقم ٢٧٩.
٨. في «بس، بف»: «العطاء». و«العطايا»: جمع العطيّة، وهو الشيء المعطى. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٠ (عطا).
٩. بصائر الدرجات، ص ٤٨٠، ح ٣، عن عبد الله بن جعفر، عن محمّد بن عيسى، عن داود النيري، عن عليّ بن جعفر الوافي، ج ٣، ص ٦٥٩، ح ١٢٥٩.

٣ / ٧٣٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: نَحْنُ فِي الْأَمْرِ وَالْفَهْمِ وَالْحَلَالِ وَالْخَزَامِ نَجْرِي مَجْرَى وَاحِدًا. فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَعَلِيٌّ عليه السلام، فَلَهُمَا فَضْلُهُمَا»<sup>٢</sup>.

٥٩- بَابُ أَنَّ الْإِمَامَ يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ،  
وَأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ  
إِلَى أَهْلِهَا» فِيهِمْ عليهم السلام نَزَلَتْ

٢٧٦/١

١ / ٧٣١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ ابْنِ أَذْيَنَةَ<sup>٥</sup>، عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ<sup>٦</sup>: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا

١. في البصائر والاختصاص، ص ٢٦٧: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن في الأمر والنهي».  
٢. في «بحر»: «وأما».

٣. بصائر الدرجات، ص ٤٨٠، ح ٢. الاختصاص، ص ٢٦٧، مرسلاً عن الحارث بن المغيرة. راجع: الكافي، كتاب الموارث، باب علة كيف صار للذكر سهمان وللأنثى سهم، ح ١٣٦٢؛ والشهيد، ج ٩، ص ٢٧٤، ح ٩٩٢؛ والاختصاص، ص ٢٢، الوافي، ج ٣، ص ٦٦٠، ح ١٢٦٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٥٩.

٤. في «ف»: «نزل» بدل «نزلت»، وهو ما يقتضيه «قول الله».

٥. في البصائر: «محمد بن أذينة» لكن المذكور في بعض نسخ البصائر «عمر بن أذينة» وهو الظاهر؛ لكثرة دوران ابن أذينة في الأسناد بعنوان عمر بن أذينة. وابن أذينة هذا، هو الذي ترجم له النجاشي في كتابه، ص ٢٨٣، الرقم ٧٥٢، بعنوان «عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة» وذكره البرقي في رجاله، ص ٢١ وكذا الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٣١٣، الرقم ٤٦٥٥ بعنوان محمد بن عمر بن أذينة، وقالوا: «غلب عليه اسم أبيه».

٦. هكذا في «الف»، ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف، وفي «ف»، و: «عز وجل ذكره». وفي المطبوع: «عز وجل».

وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ».

قَالَ<sup>١</sup>: «إِنَّا غَنَى، أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَوَّلُ إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي بَعْدَهُ الْكُتُبُ وَالْعِلْمُ وَالسَّلَاحُ وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» الَّذِي فِي أَيْدِيكُمْ؛ ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>٢</sup> إِنَّا غَنَى خَاصَّةً؛ أَمَرَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>٣</sup> بِطَاعَتِنَا «فَإِنْ خِفْتُمْ تَنَازَعًا فِي أَمْرٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>٤</sup> كَذَا نَزَلَتْ، وَ كَيْفَ يَأْمُرُهُمُ اللَّهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- بِطَاعَةِ وَلَاةِ الْأَمْرِ، وَ يَرْخِصُ فِي مَنَازَعَتِهِمْ؟<sup>٥</sup> إِنَّمَا قِيلَ<sup>٦</sup> ذَلِكَ لِلْمَأْمُورِينَ الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>٧</sup>.

١. في «ب، ف، بف» والوافي: «فقال».

٢. في «بر» «الدين».

٣. في حاشية «بس»: «ولا».

٤. الآية في سورة النساء (٤): ٥٩ هكذا: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ». قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٨١: «وأما قوله: «وإلى أولي الأمر منكم»، يحتمل أن يكون تفسيراً للرّد إلى الله وإلى أولي الأمر، لأمر الله والرسول بطاعتهم، فالرّد إليهم ردّ إليها، فالمراد بقوله: كذا نزلت أي بحسب المعنى». هذا واستدلّ المحقّق الشعراني في تعليقه على الكافي المطبوع مع شرح المازندراني، ج ٦، ص ٧٥-٧٦ على عدم توقّف استدلال الإمام عليه السلام على وجود كلمة «أولي الأمر» ثمّ قال: «فلا دخل له في استدلال الإمام عليه السلام وكان زيادة كلمة «أولي الأمر» من سهو النسخ أو الرواة». ثمّ ذكر توجيهاً على فرض وجودها. إن شئت فراجع. وقال الفيض في الوافي: «ردّه بكلامه في آخر الحديث على المخالفين حيث قالوا: معنى قوله سبحانه: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ»: فإن اختلفتم أنتم وأولو الأمر منكم في شيء من أمور الدين، فارجعوا فيه إلى الكتاب والسنة. وجه الرّد أنّه كيف يجوز الأمر بإطاعة القوم مع الرخصة في منازعتهم؟ فقال عليه السلام: إنّ المخاطبين بالتنازع ليسوا إلاّ المأمورين بالإطاعة خاصة، وإنّ أولي الأمر داخلون في المردود إليهم».

٥. في «ف» «فعل»، وفي حاشية «ف» «قبل».

٦. بصائر الدرجات، ص ١٨٨، ح ٥٥، بسنده عن محمّد بن أذينة، إلى قوله: «الكتب والعلم والسلاح». وفيه،

ص ٤٧٥، ح ٤، بسنده عن عمر بن أذينة، إلى قوله: «الذي في أيديكم». وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٦،

ح ١٥٣، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في أوله. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤٧٥، ح ٣؛ وتفسير القمي، ج ١،



٧٣٢ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» قَالَ: «هُمُ الْأَيْمَةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام، أَنْ يُؤَدِّيَ الْإِمَامُ الْأَمَانَةَ<sup>١</sup> إِلَىٰ مَنْ بَعْدَهُ، وَلَا يَخْصُ<sup>٢</sup> بِهَا غَيْرَهُ، وَلَا يَزُويَهَا عَنْهُ<sup>٣</sup>».

٧٣٣ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ:

٣٧٧ / ١ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاءِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» قَالَ: «هُمُ الْأَيْمَةُ يُؤَدِّي الْإِمَامُ<sup>٤</sup> إِلَىٰ الْإِمَامِ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَا يَخْصُ بِهَا غَيْرَهُ، وَلَا يَزُويَهَا عَنْهُ<sup>٥</sup>».

٧٣٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

١ ص ١٤١؛ والشهيد، ج ٦، ص ٢٢٣، ح ٥٣٣؛ والفتية، ج ٣، ص ٣، ح ٣٢١٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٤، ح ١٠٤٢.

١. في «بح، بس، بف» وحاشية «ف، بر»: «الإمامة».

٢. في «مراة العقول»: «ولا يخص، يحتمل النصب والرفع، وكذا قوله عليه السلام: ولا يزويها».

٣. في «ب» -: «عنه». «ويزويها عنه»، من زويته أزويته زياً، أي جمعته وطوبته ونخبته. أو من زواه عني، أي صرفه عني وقبضه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٢٠ (زوى).

٤. بصائر الدرجات، ص ٤٧٦، ح ٥؛ وص ٤٧٧، ح ١١، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٥، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٥، ح ١٠٤٣.

٥. في «بس، بف» -: «الرضا». ٦. في «ض، بح، بس»: «قوله».

٧. في البصائر، ص ٤٧٦، ح ٥ و ١١ وتفسير العياشي: «الأمانة».

٨. بصائر الدرجات، ص ٤٧٦، ح ٥، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٧٧، ح ١١، بسنده عن محمد بن الفضيل. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٥ عن محمد بن الفضيل. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٧٥، ح ١ و ٢؛

والغيبة للنعماني، ص ٥٤، ح ٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٤٧٦، ح ٧ و ٨، بسند آخر، عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٥، ح ١٠٤٤.

عَمَّارٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ حُثَيْبٍ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ  
إِلَى أَهْلِهَا» قَالَ: «أَمَرَ اللَّهُ الْإِمَامَ الْأَوَّلَ أَنْ يَذْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي بَعْدَهُ كُلَّ شَيْءٍ  
عِنْدَهُ».<sup>٢</sup>

٧٣٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ  
رَازِينَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَمُوتُ الْإِمَامُ حَتَّى يَعْلَمَ<sup>٣</sup> مَنْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ،  
فَيُوصِي إِلَيْهِ».<sup>٤</sup>

٧٣٦ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ  
مُعَلَّى أَبِي عَثْمَانَ<sup>٥</sup>، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ حُثَيْبٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ، فَيُوصِي إِلَيْهِ».<sup>٦</sup>

- 
١. في «بس»: + «الثاني».
  ٢. بصائر الدرجات، ص ٤٧٦، ح ٦، عن أحمد بن محمد. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٧، عن ابن أبي يعفور. وراجع: معاني الأخبار، ص ١٠٧، ح ١. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٥، ح ١٠٤٥.
  ٣. في شرح المازندراني: «قوله: لا يموت الإمام حتى يعلم، على صيغة المجهول من الإعلام، أو على صيغة المعلوم من العلم».
  ٤. في «ب»، «ف»، «بس»، «بف»: - «إليه». وفي البصائر: - «فيوصي إليه».
  ٥. بصائر الدرجات، ص ٤٧٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٧.
  ٦. هكذا في «بح» وحاشية «ض» والوافي. وفي «ألف»: «المعلى بن عمير». وفي «ب»: «معلى بن أبي عثمان». وفي «ج»، «و»، «بر»، «بس»، «جرو»: «ابن أبي عثمان». وفي «ض»، «ف»: «معلى بن عثمان». وفي «بف»: «معلى بن أبي غياث». وفي المطبوع: «[ابن] أبي عثمان».
  - وما أنبتناه هو الظاهر. ومعلى هذا، هو معلى أبو عثمان الأحول الراوي لكتاب معلى بن خنيس، وهو معلى بن عثمان، وقيل: معلى بن زيد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقمين ١١١٤، ١١١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٥٥-٤٥٦.
  ٧. بصائر الدرجات، ص ٤٧٤، ح ٢، بسنده عن صفوان بن يحيى. وفيه، ص ٤٧٤-٤٧٥، ح ٤، ٦٠٥ و ٧٠٧.

٧ / ٧٣٧. أَحْمَدُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ<sup>١</sup>، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مَاتَ<sup>٢</sup> عَالِمٌ حَتَّى يُغْلِمَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى مَنْ يُوصِيهِ»<sup>٣</sup>.

## ٦٠- بَابُ أَنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

### مَنْهُودٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

١ / ٧٣٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ النَّوْشَاءِ، قَالَ:  
حَدَّثَنِي عَمْرُ بْنُ أَبَانَ<sup>٥</sup>، عَنْ أَبِي بصير، قَالَ:  
كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَذَكَرُوا الْأَوْصِيَاءَ، وَذَكَرْتُ إِسْمَاعِيلَ<sup>٦</sup>، فَقَالَ:

« بسند آخر ولم يرد فيها: «فيوصي إليه». الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٨.

١. لم نجد رواية فضالة بن أيوب عن سليمان بن خالد في موضع، بل روى عنه فضالة في الأكثر بواسطة، وفي بعض الأسناد بواسطتين، كما في التهذيب، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٥٣٠؛ وص ١٦٤، ح ٦٤٨؛ وج ٣، ص ١٦، ح ٥٦؛ والاعتصار، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١٠٧٤؛ وص ٤١٧، ح ١٦٠٠.  
هذا، والخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، ح ٣، بسنده عن فضالة بن أيوب، عن عمرو بن أبان، عن سليمان بن خالد. لكن الظاهر صحة «عمر بن أبان» كما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٨٤، ص ٣، وهو عمر بن أبان الكلبي، روى عنه فضالة بن أيوب في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٤٩-٤٥٠.  
٢. في البصائر ح ٢ و ٣: «منا».

٣. بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، ح ٣، عن محمد بن عبد الجبار، عن أبي عبد الله البرقي، عن فضالة بن أيوب، عن عمرو بن أبان، عن سليمان بن خالد. وفيه، ح ١ و ٢، بسند آخر - الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٦.  
٤. في «ب»: «+ وفي».

٥. في البصائر: «عمرو بن أبان». ولم يثبت وجود راي بهذا العنوان في هذه الطبقة. والظاهر أن الصواب في سند البصائر أيضاً هو «عمر بن أبان» والمراد به عمر بن أبان الكلبي المذكور في كتب الرجال، كما تقدم ذيل ح ٧٣٧.

٦. في الوافي: «يعني بإسماعيل ابنه»، ومعنى ذكره له أنه هل يوصي له بالإمامة بعده؟.

«لَا وَاللَّهِ، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا ذَاكَ إِلَيْنَا، وَمَا هُوَ إِلَّا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يُنْزِلُ<sup>١</sup> وَاجِدًا بَعْدَ وَاجِدٍ»<sup>٢</sup>.

٧٣٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ:

٢٧٨/١

«سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَتَرَوْنَ الْمُوصِيَّ مِمَّا يُوصِي إِلَيْهِ مَنْ يُرِيدُ؟<sup>٣</sup> لَا وَاللَّهِ، وَلَكِنْ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عليه السلام لِرَجُلٍ فَرَجُلٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى صَاحِبِهِ»<sup>٤</sup>.

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مِنْهَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مِثْلُهُ.

٧٤٠ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ عَيْثِمِ بْنِ أَشْلَمَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

«عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- مَعْهُودٌ لِرَجَالٍ

١. في «بر»: «يُنْزَلُ».

٢. بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، ح ١٤، عن الحسين بن محمد، وفيه: «عن عمرو بن أبان» بدل «عمر بن أبان». وفيه، ص ٤٧١، ح ٤، بسنده عن عمرو بن أبان. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٧٣٣.

٣. في «بر»: «يريد».

٤. في «بف» والبصائر، ص ٤٧٠ - ٤٧١، ح ١، ٢، ٥ و ٦ وكمال الدين: «عهد من رسول الله» بدل «عهد من الله ورسوله».

٥. في «بح، بس»: «حتى ينتهي إلى أمر صاحبه».

٦. بصائر الدرجات، ص ٤٧٠، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ٤٧١، ح ٥ و ٦؛ وكمال الدين، ص ٢٢٢، ح ١١، بسند آخر عن عمرو بن أشعث. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٧١، ح ٢، بسند آخر، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الغيبة للنعمان، ص ٥١، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٧٣٤.

٧. في «ألف، ب، ض، و، بر، بس»: «عشيم». والمذكور في رجال البرقي، ص ٣٩، هو «عشيم». والظاهر من هذه الطبعة من رجال البرقي وطبعة القتيبي، ص ٩٩، الرقم ١٠٠٢، اتفاق نسخ الكتاب، على «عشيم».

مُسَمَّنِينَ، لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزْوِيَهَا<sup>١</sup> عَنِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ.

إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْ اتَّخِذْ وَصِيًّا مِنْ أَهْلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِي أَنْ لَا أُبْعَثَ نَبِيًّا إِلَّا وَلَهُ وَصِيٌّ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَانَ لِدَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup> أَوْلَادٌ عِدَّةٌ<sup>٣</sup>، وَفِيهِمْ غُلَامٌ كَانَتْ أُمُّهُ عِنْدَ دَاوُدَ، وَكَانَ لَهَا مَحَبَّةٌ، فَدَخَلَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهَا حِينَ أَتَاهُ الْوَحْيَ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْحَى إِلَيَّ بِأَمْرُنِي أَنْ أَتَّخِذَ وَصِيًّا مِنْ أَهْلِي، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: فَلْيَكُنْ ابْنِي، قَالَ: ذَاكَ<sup>٤</sup> أُرِيدُ، وَكَانَ<sup>٥</sup> السَّابِقُ فِي عِلْمِ اللَّهِ الْمَخْتُومِ عِنْدَهُ أَنَّهُ سَلِيمَانُ.

فَأَوْحَى اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - إِلَى دَاوُدَ: أَنْ لَا تَعْجَلَ دُونَ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ أَمْرِي، فَلَمْ يَلْبَثْ دَاوُدُ أَنْ وَرَدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي الْغَنَمِ وَالْكَرْمِ<sup>٦</sup>، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى دَاوُدَ: أَنْ أَجْمَعَ وَلِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَى<sup>٧</sup> بِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ<sup>٨</sup> فَأَصَابَ<sup>٩</sup>، فَهُوَ وَصِيكَ مِنْ بَعْدِكَ<sup>١٠</sup>.

فَجَمَعَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَدَهُ، فَلَمَّا أَنْ قَضَى الْخُضْمَانِ، قَالَ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا صَاحِبَ الْكَرْمِ،

١ . تقدّم معناه ذيل ج ٣٣٢.

٢ . في «ف»: «عِدَّةُ أولاد». و«العِدَّة»: الجماعة، قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ. وهي الشيء المعداد. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٥٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٨٢ (عدد).

٣ . في حاشية «ف»: «وكان له محبة».

٤ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «ذلك».

٥ . في «بر»: «فكان».

٦ . في «ف»: «فكان».

٧ . «الكَرْمُ»: شجرة العنب. واحدها كَرْمَةٌ. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥١٤ (كرم).

٨ . في «ف»: «بف»: «أن».

٩ . قال الجوهري: «القضاء: الحكم، وأصله قَضَائِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَضَيْتُ، إِلَّا أَنَّ الْبَاءَ لَمَّا جَاءَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ هَمَزَتْ. والجمع: الْأَقْضِيَّةُ. والقَضِيَّةُ مثله. والجمع: الْقَضَايَا عَلَى قَعَالَى، وَأَصْلُهُ قَعَاتُلٌ». الصحيح، ج ٦، ص ٢٤٦٣ (قضى).

١٠ . في «ف»: «وأصاب».

١١ . في «ب» وحاشية «ض»: «قال».

مَتَى دَخَلْتُ غَنَمَ هَذَا الرَّجُلِ كَرَمَكَ؟ قَالَ: دَخَلْتُهُ لَيْلًا، قَالَ: قَدْ أَقْضَيْتُ عَلَيْكَ يَا صَاحِبَ الْغَنَمِ، بِأَوْلَادِ غَنَمِكَ وَأَصْوَافِهَا فِي غَايِكَ هَذَا.

ثُمَّ قَالَ لَهُ دَاوُدُ: فَكَيْفَ<sup>٢</sup> لَمْ تَقْضِ بِرِقَابِ الْغَنَمِ، وَقَدْ قَوْمَ ذَلِكَ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ<sup>٣</sup> ثَمَنُ الْكَزْمِ قِيَمَةَ الْغَنَمِ؟

فَقَالَ سُلَيْمَانُ: إِنَّ الْكَزْمَ لَمْ يَجْتَثْ<sup>٤</sup> مِنْ أَصْلِهِ، وَإِنَّمَا أُكِلَ جِمْلُهُ<sup>٥</sup> وَهُوَ عَائِدٌ فِي قَابِلٍ<sup>٦</sup>.

فَأَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى دَاوُدَ: إِنَّ الْقَضَاءَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَا قَضَى سُلَيْمَانُ بِهِ: يَا دَاوُدُ، أَرَدْتُ أَمْرًا وَأَرَدْنَا أَمْرًا غَيْرَهُ.

فَدَخَلَ دَاوُدُ عَلَى أَمْرَاتِيهِ، فَقَالَ: أَرَدْنَا أَمْرًا وَأَرَادَ اللَّهُ أَمْرًا غَيْرَهُ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا ٢٧٩/١ مَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ رَضِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَسَلَمْنَا<sup>٧</sup>؛ وَكَذَلِكَ الْأَوْصِيَاءُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَعَدَّوْا بِهَذَا الْأَمْرِ، فَيَجَاوِزُونَ<sup>٨</sup> صَاحِبَهُ إِلَى غَيْرِهِ<sup>٩</sup>.

١. هكذا في «ألف»، ب، ج، ض، ف، ي، ح، بر، بس، بف، والوسائل والبحار. وفي المطبوع: - «قد».

٢. في الوسائل: «كيف».

٣. في «ج»، بس، «والوافي والبحار»: «فكان».

٤. «لَمْ يَجْتَثْ»: لَمْ يَنْقَطَعْ، مِنَ الْجَثِّ بِمَعْنَى الْقَطْعِ، أَوِ الْقُلْعِ. راجع: المفردات للراغب، ص ١٨٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١٢٦ (جث).

٥. قال الفيروزآبادي: «الختل: ثمر الشجر، وَيَكْثُرُ. والفتح: لما بَطَنَ من ثمره، والكسر: لما ظَهَرَ، أَوِ الْفَتْحُ: لما كان في بطن، أَوِ عَلَى رَأْسِ شَجَرَةٍ، والكسر: لما عَلَى ظَهَرِ أَوِ رَأْسِ، أَوِ ثَمَرِ الشَّجَرِ بِالْكَسْرِ مَا لَمْ يَكْبُرْ وَيُعْظَمُ، فَإِذَا كَبُرَ بِالْفَتْحِ». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٠٦ (حمل).

٦. في «ف»: «القابل».

٧. في «ف»، بف، - «هذه».

٨. في البحار: - «أمرأ».

٩. في الوافي: + «ذلك».

١٠. اللقاء للاستيناف. في «بر»: «فَيَجَاوِزُونَ». وفي مرآة العقول: «فَيَجَاوِزُونَ».

١١. بصائر الدرجات، ص ٤٧٢، ح ١٢، عن الحسين بن محمد، إلى قوله: «ليس للإمام أن يزويها عن الذي يكون من بعده»، فيه: «عثمان بن أسلم» بدل «عشيم بن أسلم». وراجع: الغيبة للنعمان، ص ٥١، ح ١. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٧٧، ح ٣٥٦١٢، وفيه من قوله: «وَأَنْ رُدَّ عَلَيْهِ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي الْغَنَمِ» إِلَى قَوْلِهِ «وَأَنَّ الْقَضَاءَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَا قَضَى بِهِ سُلَيْمَانُ»؛ البحار، ج ١٤، ص ١٣٢، ح ٧.

## قَالَ الْكَلْبِيُّ:

مَعْنَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ<sup>١</sup> أَنَّ الْغَنَمَ لَوْ دَخَلَتْ الْكَزَمَ نَهَاراً، لَمْ يَكُنْ عَلَى صَاحِبِ  
الْغَنَمِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ لِصَاحِبِ الْغَنَمِ<sup>٢</sup> أَنْ يُسْرِحَ<sup>٣</sup> غَنَمَهُ بِالنَّهَارِ تَزْعَى، وَعَلَى صَاحِبِ  
الْكَزَمِ حِفْظُهُ، وَعَلَى صَاحِبِ الْغَنَمِ أَنْ يَرْبِطَ غَنَمَهُ لَيْلاً، وَلِصَاحِبِ الْكَزَمِ أَنْ يَنَامَ  
فِي بَيْتِهِ.

٧٤١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ  
وَ جَمِيلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُضْعَبٍ<sup>٤</sup>، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَتَرَوْنَ أَنَّ الْمُوصِيَّ مِتًّا يُوصِي إِلَى مَنْ  
يُرِيدُ؟ لَا وَاللَّهِ، وَلَكِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِلَى رَجُلٍ<sup>٥</sup> فَزَجَلَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى  
نَفْسِهِ<sup>٦</sup>».

١. قال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: معنى الحديث الأول، لعل الأول بدل من الحديث، أي الأول منه،  
والحاصل: معنى أول الحديث وهو سؤال سليمان عن وقت دخول الغنم والكرم وفائدته».

٢. في «بس»: «لأنَّ صاحب الغنم له».

٣. «يُسْرِحُ»، من التريح بمعنى الإرسال، أو من السرح بمعنى الإسامة والإهمال. وقرأه المجلسي في مرآة  
العقول، معلوماً من باب الإفعال، حيث قال: «ويقال: أَسْرَحْتُ الماشية، أي أنفستها وأهملتها». وراجع:  
الصحيح، ج ١، ص ٣٧٤ (سرح).

٤. روى الصَّفَّارُ الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٧١، ح ٧، بسنده عن عمرو بن الأشعث. وورد مضمون الخبر  
أيضاً في بصائر الدرجات، ص ٤٧٠، ح ١، وص ٤٧١، ح ٥، وص ٤٧٢، ح ١٠، عن عمرو بن الأشعث. فعليه لا  
يبعد أن يكون الصواب في ما نحن فيه أيضاً: عمرو بن الأشعث.

٥. في «ف»: «لرجل» بدل «إلى رجل».

٦. في الوافي: «يعني إلى نفس الموصي».

٧. بصائر الدرجات، ص ٤٧١، ح ٧، عن أحمد بن محمد، وفيه «عمرو بن الأشعث» بدل «عمرو بن مصعب».  
وفيه، ص ٤٧٠-٤٧٢، ح ٢، ١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، و ١٠ بأسانيد مختلفة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨،  
ح ٧٣٥.

## ٦١- بَابُ أَنَّ الْأَيَّامَةَ لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئاً وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا يَعْبُدُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَأَمْرٌ مِنْهُ لَا يَتَجَاوَزُونَهُ<sup>١</sup>

٧٤٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٢</sup> بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ :  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup> ، قَالَ : « إِنَّ الْوَصِيَّةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى مُحَمَّدٍ كِتَاباً<sup>٤</sup> لَمْ  
يَنْزِلْ<sup>٥</sup> عَلَى مُحَمَّدٍ<sup>٦</sup> كِتَابَ مَخْتُومٍ<sup>٧</sup> ، إِلَّا الْوَصِيَّةُ ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ<sup>٨</sup> : يَا مُحَمَّدُ ، هَذِهِ  
وَصِيَّتُكَ فِي أُمَّتِكَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>٩</sup> : أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرِئِيلُ ؟  
قَالَ : نَجِيبٌ<sup>١٠</sup> اللَّهُ مِنْهُمْ وَ ذُرِّيَّتُهُ ، لِيَرْتِكَ<sup>١١</sup> عِلْمُ النَّبِيِّ كَمَا وَرَّثَهُ<sup>١٢</sup> إِبْرَاهِيمَ<sup>١٣</sup> ، وَ مِيرَاثُهُ

١ . في «ب» : «لا يجاوزونه» .

٢ . كذا في النسخ والمطبوع . والظاهر صحة «الحسن» . وعلى هذا ، هو علي بن الحسن بن علي بن فضال الراوي  
لكتب إسماعيل بن مهران ، كما في رجال النجاشي ، ص ٢٦ ، الرقم ٤٩ . وجعفر بن محمد الراوي عنه هو جعفر  
بن محمد بن مالك الفزاري ، بقرينة رواية محمد بن يحيى عنه . راجع : علل الشرائع ، ص ٩٣ ، ح ٢ ؛ وص ٣٠٤ ،  
ح ٣ ؛ وكمال الدين ، ص ٣١٨ ، ح ٥ ؛ وص ٣٤٦ ، ح ٣٤ ؛ وص ٤٠٨ ، ح ٦ ؛ وص ٤٣٥ ، ح ٢ ؛ والأمال للصدوق ،  
ص ٣٥٨ ، المجلس ٦٨ ، ح ٣ ؛ وص ٤١١ ، المجلس ٧٦ ، ح ٨ .

ثم إنه روى جعفر بن محمد بن مالك عن علي بن الحسن بن فضال في كمال الدين ، ص ٣٧٠ ، ح ٢ ؛  
وص ٦٤٨ ، ح ٢ .

٣ . في الوافي : «كتاباً» ، أي مكتوباً بخط إلهي مشاهد من عالم الأمر ، كما أن جبرئيل كان ينزل عليه في صورة  
أدمي مشاهد من هناك .

٤ . في «ف» ، «بس» : «مختوم» .

٥ . النجيب من الرجال هو الفضل الكريم ذو الحسب ، والنفيس في نوعه ؛ كني به عن أمير المؤمنين<sup>٦</sup> .  
وراجع : الوافي ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ ؛ امرأة العقول ، ج ٣ ، ص ٨٩ ؛ النهاية ، ج ٥ ، ص ١٧ (نجب) .

٦ . في «بج» : «ليرتك» بصيغة الأمر . وفي «بر» : «ليرتك» . بفتح اللام . وفي «بر» : «ليرتك» ، بالنصب ، أو  
بصيغة أمر الغائب .

٧ . في حاشية «ف» : «ورثته» . وفي «بر» : «ورثته» ، أي علم النبوة ، إبراهيم بالرفع ، أو إبراهيم بالنصب ،  
فالضمير المرفوع في ورثته عائد إلى علي<sup>٨</sup> ، وعلى الأول ضمير ميراثه للعلم ، وعلى الثاني لإبراهيم<sup>٩</sup> .



لِعَلِّيٍّ ﷺ وَذُرِّيَّتِكَ مِنْ صَلْبِهِ.

قَالَ<sup>١</sup>: «وَكَانَ عَلَيْهَا خَوَاتِيمُ، قَالَ: «فَفَتَحَ عَلَيَّ ﷺ الْخَاتَمَ الْأَوَّلَ، وَ مَضَى لِمَا فِيهَا<sup>٢</sup>؛ ثُمَّ فَتَحَ الْحَسَنُ ﷺ الْخَاتَمَ الثَّانِي، وَ مَضَى لِمَا أَمَرَ بِهِ فِيهَا<sup>٣</sup>؛ فَلَمَّا تَوَفَّى الْحَسَنُ ﷺ وَ مَضَى، فَتَحَ الْحُسَيْنُ ﷺ الْخَاتَمَ الثَّالِثَ، فَوَجَدَ فِيهَا: «أَنْ قَاتِلْ<sup>٤</sup> فَاقْتُلْ وَتَقْتُلْ<sup>٥</sup>، وَ اخْرُجْ بِأَقْوَامٍ لِلشَّهَادَةِ، لَا<sup>٦</sup> شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ، قَالَ: «فَفَعَلَ ﷺ؛ فَلَمَّا مَضَى دَفَعَهَا إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ، فَفَتَحَ الْخَاتَمَ الرَّابِعَ، فَوَجَدَ فِيهَا: «أَنْ اصْمُتْ وَ أَطْرِقْ<sup>٧</sup>؛ لِمَا<sup>٨</sup> حَبَبَ الْعِلْمُ؛ فَلَمَّا تَوَفَّى وَ مَضَى، دَفَعَهَا إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ، فَفَتَحَ الْخَاتَمَ الْخَامِسَ، فَوَجَدَ فِيهَا: «أَنْ فَسِّرْ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَ صَدِّقْ أَبَاكَ<sup>٩</sup>، وَ وَرِّثْ ابْنَكَ، وَ اصْطَنِعِ الْأُمَّةَ<sup>١٠</sup>، وَ قُمْ بِحَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ قُلِ الْحَقَّ فِي

١. في «ج، ض، يس» والبحار: «وقال».

٢. قال الفيض في الوافي، ج ٣، ص ٢٦٢: «ومضى لما فيها، على تضمين معنى الأداء ونحوه، أي مؤدياً أو مستلاً لما أمر به فيها». وقال المجلسي في مرآة العقول: «ومضى لما فيها، اللام للظرفية، كقولهم: مضى لسبيله، أو للتعليل، أو للتعدي، أي أمضى ما فيها. أو يضمن فيه معنى الامثال والأداء، والضمير للوصية».

٣. في «بح»: «مضى لأمره به فيها». ٤. في «ف، بح، بف»: «- «قاتل».

٥. في «ض، بر»: «تَقْتُلْ».

٦. في «ف»: «ولا». وفي مرآة العقول: «جملة لا شهادة استثنائية، أو قوله: للشهادة ولا شهادة كلاهما نعت لأقوام، أي بأقوام خلقوا للشهادة».

٧. «أَطْرِقْ»، أي اسكت، من أطرق الرجل، أي سكت فلم يتكلم. وأطرق أيضاً: أرخى عينه ينظر إلى الأرض، يعني سكت ناظراً إلى الأرض. وعلى الأول فالعطف للتفسير والتأكيد، وعلى الثاني فهو كناية عن الإعراض عن الناس وعدم الالتفات إلى ما عليه الخلق من آرائهم الباطلة. راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٨٢؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٩٠.

٨. في «بح، بر»: «لما». وفي شرح المازندراني، ج ٦، ص ٨٢: «لما، بفتح اللام وشد الميم، أو بكسر اللام وما مصدرية، وهو على التقديرين تعليل للسكوت وعدم إنشاء علم الشرائع ودعوة الخلق إليه لعدم انتفاعهم به ولقتلهم إياه مثل أبيه ﷺ». وراجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٩٠.

٩. في «ض»: «+ بن الحسين». ١٠. في حاشية «ج»: «أبأه».

١١. «اصطنع الأمة»، أي ربهم بالعلم والعمل وخرجهم وأحسن إليهم، يقال: اصطنعته، أي ربته. »

الْخَوْفِ وَالْأَمْنِ، وَ لَا تَخْشَ إِلَّا اللَّهَ؛ فَفَعَلَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الَّذِي يَلِيهِ.

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَأَنْتَ هُوَ؟

قَالَ: فَقَالَ: «مَا بِي إِلَّا أَنْ تَذْهَبَ يَا مُعَاذٌ<sup>١</sup>، فَتَرْوِي<sup>٢</sup> عَلَيَّ.

قَالَ: فَقُلْتُ: أَسْأَلُ اللَّهَ -الَّذِي رَزَقَكَ مِنْ آبَائِكَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ- أَنْ يَرْزُقَكَ مِنْ عَقِيكَ<sup>٣</sup> مِنْهَا قَبْلَ الْمَمَاتِ.

قَالَ: «قَدْ فَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ يَا مُعَاذٌ.

قَالَ: فَقُلْتُ: فَمَنْ هُوَ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟ قَالَ: «هَذَا الرَّاقِدُ<sup>٤</sup>، وَأَشَارَ<sup>٥</sup> بِيَدِهِ إِلَى الْعَبْدِ الصَّالِحِ وَ هُوَ رَاقِدٌ<sup>٦</sup>».

٧٤٣ / ٢. أَخْبَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٧</sup>، عَنْ

«وَحَزَنَتِهِ، وَصُغْتُ الْجَارِيَةَ، أَيْ أَخْبَرْتُ إِلَيْهَا حَتَّى سَمِعْتُ، كُصِفْتُ، أَوْ اصْنَعِ الْفَرَسَ، وَصُغْتُ الْجَارِيَةَ، أَيْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا وَسَمَّيْتُهَا. قَالَ الرَّاقِبُ: «الْاصْطِنَاعُ: الْمَبَالِغَةُ فِي إِصْلَاحِ الشَّيْءِ». رَاجِعُ: الْمَفْرُودَاتُ لِلرَّاقِبِ، ص ٤٩٣؛ الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، ج ٢، ص ٩٩١ (صنع).

١. فِي «ف»: «مَا بِي يَا مُعَاذٌ إِلَّا أَنْ تَذْهَبَ».

٢. فِي الْوَاقِفِ: «أَيَّ مَا بِي بِأَسْ فِي إِظْهَارِي لَكَ بَأْتِي هُوَ إِلَّا مَخَافَةُ أَنْ تَرَوِي ذَلِكَ عَلَيَّ فَأَشْتَهَر بِهِ». وَفِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَابِي بِالتَّاءِ الْمُشْتَاءَةُ الْفَوْقَانِيَّةُ».

٣. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْعَقَبُ، بِكَسْرِ الْقَافِ: مُؤَخَّرُ الْقَدَمِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ. وَعَقِيبُ الرَّجُلِ أَيْضاً: وَلَدُهُ وَوَلَدُ وَلَدِهِ». الصَّحَاحُ، ج ١، ص ١٨٤ (عقب).

٤. فِي «ف»، بِر: «قُلْتُ».

٥. «الرَّاقِدَةُ: النَّائِمَةُ. قَالَ الرَّاقِبُ: «الرَّقَادُ: الْمُسْتَطَابُ مِنَ النَّوْمِ الْقَلِيلِ. يُقَالُ: رَقَدَ رُقُوداً فَهُوَ رَاقِدٌ وَالْجَمْعُ الرُّقُودُ. وَقَالَ الْفَرَّائِيُّ: رَقَدَ رُقُوداً وَرُقَاداً: نَامَ لَيْلاً كَأَنْ أَوْ نَهَاراً. وَبَعْضُهُمْ يَخْصُهُ بِنَوْمِ اللَّيْلِ. وَالْأَوَّلُ هُوَ الْحَقُّ» رَاجِعُ: الْمَفْرُودَاتُ لِلرَّاقِبِ، ص ٣٦٢؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٣٤ (رقد).

٦. فِي الْبَحَارِ: «وَأَشَارَ». ٧. فِي حَاشِيَةِ «بِر»: «نَانِمٌ».

٨. الْكَافِي، كِتَابُ الْحِجَّةِ، بَابُ الْإِشَارَةِ وَالتَّصَدُّقِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ج ٨٠٢، مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ: فَقُلْتُ: أَسْأَلُ اللَّهَ الَّذِي رَزَقَكَ مِنْ آبَائِكَ؛ الْغَنِيَّةَ لِلتَّعَامَانِي، ص ٥٢، ج ٣، وَفِيهِمَا بِسَدِّ آخَرٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَفِي الْإِرْشَادِ، ج ٢، ص ٢١٧، مَرْسُلاً عَنْ ثَيْبٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، وَفِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَسْأَلُ اللَّهَ الَّذِي رَزَقَكَ مِنْ آبَائِكَ». الْوَاقِفِ، ج ٢، ص ٢٦، ج ٧٤٠؛ الْبَحَارُ، ج ٤٧، ص ٢٧، ج ٤٦.

٩. تَقَدَّمَ نَظِيرُ السَّنَدِ فِي ح ٤٤٦ وَ ٥٤٢ وَ ٦٨٠. وَاسْتَظْهَرْنَا فِي الْجَمِيعِ صَحَّةَ «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ». كَمَا وَرَدَ

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكِنَانِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ كِتَابًا قَبْلَ وَقَاتِهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذِهِ وَصِيَّتُكَ إِلَى التَّجَنُّبِ<sup>٢</sup> مِنْ أَهْلِكَ، قَالَ: وَمَا<sup>٣</sup> التَّجَنُّبُ يَا جَبْرِئِيلُ؟ فَقَالَ: عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَوَلَدُهُ ﷺ.

وَكَانَ عَلَى الْكِتَابِ خَوَاتِيمٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَدَفَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، وَأَمْرَهُ أَنْ يَقْلَعَ خَاتَمًا مِنْهُ، وَيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ خَاتَمًا، وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ ﷺ، فَقَالَ خَاتَمًا<sup>٤</sup>، وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ. ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى الْحُسَيْنِ ﷺ، فَقَالَ خَاتَمًا<sup>٥</sup>، فَوَجَدَ فِيهِ: أَنْ اخْرُجْ بِقَوْمٍ إِلَى الشَّهَادَةِ؛ فَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ، وَاشْرِكْ نَفْسَكَ لِلَّهِ<sup>٦</sup> عَزَّ وَجَلَّ؛ فَفَعَلَ. ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ، فَقَالَ خَاتَمًا، فَوَجَدَ فِيهِ: أَنْ أَطْرِقُ<sup>٧</sup> وَأَضْمُتْ، وَالزَّمْ مَنْزِلَكَ، وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ؛ فَفَعَلَ.

على الصواب في ح ٦٢٨ و ٧١٣ و ١٢٥٨.

١. في «ألف، ض، و، بر»: «محمَّد بن أحمد بن عبد الله العمري». وفي «بس»: «أحمد بن محمد بن عبيد الله العمري». والرجل مجهول لم نعرفه.

٢. قال الجوهري: رجل نجيب، أي كريم بين النجابة، والتَّجَنُّبُ مثال الهُمَزَةِ: التجنب. وفي مرآة العقول: «التَّجَنُّبُ - بضم النون وفتح الجيم - مبالغة في التجنب». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٢ (تجنب).

٣. في «بر»: «ومن».

٤. في «ف»: «- وفكَّ خاتمًا».

٥. في الوافي: «ولعل الخواتيم كانت متفرقة في مطاوي الكتاب بحيث كلَّمَا نشرت طائفة من مطاويه انتهى النشر إلى خاتم يمنع من نشر ما بعدها من المطاوي إلا أن يقض الخاتم».

٦. في حاشية «ض» والأمال للصدوق: «اشتر». وفي حاشية «بر»: «وع».

٧. في «ج»: «الله». ٨. تقدَّم معنى «أطرق» ذيل ح ١ من هذا الباب.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ<sup>١</sup> مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ<sup>٢</sup>، فَقَفَا خَاتِماً، فَوَجَدَ فِيهِ<sup>٣</sup>: حَدَّثَ النَّاسَ وَأَفْتَيْهِمْ، وَ<sup>٤</sup> لَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَخَذِ عَلَيْنَا؛ فَفَعَلَ<sup>٥</sup>.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ جَعْفَرٍ<sup>٦</sup>، فَقَفَا خَاتِماً، فَوَجَدَ فِيهِ: حَدَّثَ النَّاسَ، وَأَفْتَيْهِمْ، وَانْشَرَزَ<sup>٧</sup> عُلُومَ أَهْلِ بَيْتِكَ، وَصَدَّقَ آبَاءَكَ الصَّالِحِينَ، وَلَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- وَأَنْتَ<sup>٨</sup> فِي جِزْزٍ وَأَمَانٍ؛ فَفَعَلَ.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ مُوسَى<sup>٩</sup>، وَكَذَلِكَ<sup>١٠</sup> يَدْفَعُهُ مُوسَى إِلَى الَّذِي بَعْدَهُ، ثُمَّ كَذَلِكَ<sup>١١</sup> إِلَى<sup>١٢</sup> قِيَامِ الْمَهْدِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>١٣</sup>.

٧٤٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ ضُرَيْبِ بْنِ الْكَثَّانِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>١٤</sup>، قَالَ: قَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جَعَلْتَ فِدَاكَ: أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ عَلِيٍّ وَالحَسَنِ وَالحُسَيْنِ<sup>١٥</sup> وَخُرُوجِهِمْ وَقِيَامِهِمْ بِدِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا أُصِيبُوا مِنْ

١. في «ج» ف، بس، بف، والوافي وكمال الدين، ص ٦٦٩ والأُمالي للصدوق والطوسي: -«ابنه».

٢. في «ف»: + «أن».

٣. في «ج»: «وأن».

٤. في «ج» ض، بح، بر، بس، بف، والوافي وكمال الدين، ص ٦٦٩ والأُمالي للصدوق والطوسي: -«ففعَلَ».

٥. في شرح المازندراني: «هذا وما يأتي من قوله: ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ مُوسَى، الثقات من التكلم إلى الغيبة؛ إذ المقام يقتضي أن يقول: ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيَّ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِي مُوسَى. واحتمال كونه من كلام الراوي نقلاً بالمعنى بعيد».

٦. في حاشية «بر» وكمال الدين، ص ٦٦٩: «علم».

٧. في «ب» والأُمالي للطوسي: «فأنت».

٨. في «ج»: «فكذلك».

٩. في حاشية «بف» والوافي: + «أبدأ».

١٠. في «ض» ف، + «القائم».

١١. في «ب» ض، «صلوات الله عليه». وفي «ج» بس، بف، + «وآله». وفي «ف» بر، «عليه السلام».

١٢. كمال الدين، ص ٦٦٩، ح ١٥؛ والأُمالي للصدوق، ص ٤٠١، المجلس ٦٣، ح ٢، بسندهما عن محمد بن الحسين (في كمال الدين: الحسن) الكثاني، عن جدّه، عن الصادق<sup>١٦</sup>. وفي علل الشرائع، ص ١٧١، ح ١؛ وكمال الدين، ص ٢٣١، ح ٣٥؛ والأُمالي للطوسي، ص ٤٤١، المجلس ١٥، ح ٤٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٧٤١.

قَتَلَ الطَّوَاعِيتِ إِيَّاهُمْ وَ الظَّرْفِ بِهِمْ حَتَّى قَتَلُوا<sup>٢</sup> وَ غَلَبُوا؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا حُمْرَانُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَ قَضَاهُ، وَ أَمْضَاهُ، وَ حَتَمَهُ<sup>٣</sup>، ثُمَّ أَجْرَاهُ؛ فَيَتَقَدَّمُ عَلَيْكَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام» قَامَ عَلِيُّ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ عليهم السلام، وَ يَعْلَمُ صَمَتٌ مَنْ صَمَتَ مِنَّا<sup>٤</sup>.

٧٤٥ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْخَارِثِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَظْفَرٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ الْمُسْتَقَدِّدِ أَبِي مُوسَى الصَّرِيرِ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَلَيْسَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَاتِبَ الْوَصِيَّةِ، وَ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام الْمُطْلِي<sup>٦</sup> عَلَيْهِ، وَ جَبْرِئِيلُ وَ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ عليهم السلام؟<sup>٧</sup> شَهِدُوا؟»

قَالَ: «فَأَطْرُقُ<sup>٨</sup> طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، قَدْ كَانَ مَا قُلْتُ، وَ لَكِنْ حِينَ نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ عليه السلام الْأَمْرُ نَزَلَتْ الْوَصِيَّةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كِتَابًا مُسْجَلًا<sup>٩</sup>،.....»

١. في البصائر: «به من قبل» بدل «من قتل». ٢. في «ج»: «قتلوا» بالتضعيف.

٣. في الكافي، ح ٦٨٣: «+ وعلى سبيل الاختيار».

٤. في «ف»: «من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليهم عليهم السلام».

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب أَنَّ الْأَنْمَةَ عليها السلام يعلمون علم ما كان...، ح ٦٨٣. وفي بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٣، عن أحمد بن محمد، وفيهما مع زيادة في أوله وآخره. «الوافي»، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٧٤٢.

٦. «المطلي»، من الإملاء، وهو الإلقاء على الكاتب ليكتب. راجع: المصباح المنير، ص ٥٠٨ (ملل).

٧. في «ف»: «+ عليه».

٨. «فأطرق»، أي سكت فلم يتكلّم، وأرخى عينيه ينظر إلى الأرض. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).

٩. «كتاباً مُسْجَلًا»، أي كتاباً محكماً، من قولك: سَجَلَ القاضي لفلان بماله، أي استوثق له به؛ أو كتاباً مكتوباً، من قولك: سَجَلَ القاضي، أي كتب السجّل؛ أو يقرأ كتاباً مُسْجَلًا، أي مُؤَسَّلًا، من قولك: أَسْجَلْتُ الكلام، أي أَرسلته؛ أو كَثَّرَ الخير، من قولك: أَسْجَلَ الرجلُ، أي كثر خيره. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٢٥-٣٢٦ (سجل)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٨٥؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٩٣.

نَزَلَ<sup>١</sup> بِهِ جَبْرِئِيلُ مَعَ أَمْنَاءِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: يَا مُحَمَّدٌ، مَزْ بِإِخْرَاجِ مَنْ عِنْدَكَ إِلَّا وَصِيَّتَكَ؛ لِيَقْبِضَهَا<sup>٢</sup> مِنَّا، وَتُشْهِدَنَا بِدَفْعِكَ إِيَّاهَا إِلَيْهِ، ضَامِنًا لَهَا - يَغْنِي عَلَيْنَا<sup>٣</sup> - فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ مَا خَلَا عَلِيًّا، وَفَاطِمَةَ فِيمَا بَيْنَ السُّنَرِ وَالْبَابِ.

٢٨٢/١

فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، رَبُّكَ يَقْرُوكَ<sup>٢</sup> السَّلَامَ، وَ يَقُولُ: هَذَا كِتَابُ مَا كُنْتُ عَهَدْتُ إِلَيْكَ<sup>٥</sup>، وَ شَرَطْتُ عَلَيْكَ، وَ شَهِدْتُ بِهِ عَلَيْكَ<sup>٦</sup>، وَ أَشْهَدْتُ بِهِ عَلَيْكَ<sup>٧</sup> مَلَائِكَتِي، وَ كَفَى بِي يَا مُحَمَّدُ شَهِيدًا.

قَالَ: فَارْتَدَعْتُ مَفَاصِلَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ<sup>٨</sup>: يَا جَبْرِئِيلُ، رَبِّي هُوَ السَّلَامُ، وَ مِنهُ السَّلَامُ، وَ إِلَيْهِ يَعُودُ السَّلَامُ، صَدَقَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ بَرَّ<sup>٩</sup>، هَبَاتِ الْكِتَابِ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَ أَمَرَهُ بِدَفْعِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>١٠</sup>، فَقَالَ<sup>١١</sup>: لَهٗ أَقْرَأُهُ، فَقَرَأَهُ خَرْفًا خَرْفًا، فَقَالَ<sup>١٢</sup>: يَا عَلِيُّ، هَذَا عَهْدُ رَبِّي<sup>١٣</sup> - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - إِلَيَّ، وَ شَرَطُهُ عَلَيَّ وَ أَمَانَتَهُ، وَ قَدْ بَلَّغْتُ وَ نَصَحْتُ<sup>١٤</sup> وَ أَذَيْتُ.

١. في البحار: «ونزل». ٢. في الوافي: «لتقبضها».

٣. قال ابن الأثير: «يقال: أَقْرَأْتُ فلاناً السلام، وَاقْرَأْ عَلَيْهِ السلام، كأنه حين يبلغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويردّه». وإذا قرأ الرجل القرآن أو الحديث على الشيخ يقول: أَقْرَأَنِي فلان، أي حملني على أن أقرأ عليه. النهاية، ج ٤، ص ٣١ (قرأ). ٤. في «ف»: «هكذا».

٥. «عَهَدْتُ إِلَيْكَ»، أي أوصيتك. يقال: عَهَدْتُ إِلَيْهِ، أي أوصاه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٥ (عهد).

٦. في «ب»، «يح، بر»، «عليك به». ٧. في الوافي: «عليك به».

٨. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج ٢٢. وفي المطبوع: «فقال».

٩. «بَرَّ»، أي أحسن، من البرّ بمعنى الإحسان، أو وفى بالعهد والوعد، من قولهم: «وَأَنْزَلَ الْبَرَّ دُونَ الْإِثْمِ»، أي أنزّل الرفاء بما جعل على نفسه دون القدر والنكت. راجع: النهاية، ج ١، ص ١١٧ (برر).

١٠. في الوافي: «وقال». ١١. في الوافي: «وقال».

١٢. في «بف»: «ربك».

١٣. قال ابن الأثير: «النصيحة: كلمة يعبر بها عن جملة هي إرادة الغير للمنصرح له، وليس يمكن أن يعبر هذا

فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام: وَأَنَا أَشْهَدُ لَكَ -بِأَبِي وَأُمِّي أَنْتَ<sup>١</sup> -بِالْبَلَاغِ<sup>٢</sup> وَالتَّصِيحَةِ وَالتَّصْدِيقِ<sup>٣</sup> عَلَى مَا قُلْتَ، وَتَشْهَدُ لَكَ بِهِ سَمْعِي وَبَصْرِي وَلَحْمِي وَدَمِي، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام: وَأَنَا لَكُمْمَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، أَخَذْتُ وَصِيَّتِي وَعَزَفْتُهَا وَصَمِنْتُ لِلَّهِ وَلِيَّ الْوَفَاءِ بِمَا فِيهَا؟ فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام: نَعَمْ -بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي- عَلَيَّ ضَمَانُهَا، وَعَلَى اللَّهِ عَوْنِي وَتَوْفِيقِي عَلَى أَذَائِهَا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَشْهَدَ عَلَيْكَ بِمُؤَافَاتِي بِهَا، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام: نَعَمْ أَشْهَدُ، فَقَالَ<sup>٥</sup> النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ جَبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ الْآنَ، وَهُمَا حَاضِرَانِ، مَعَهُمَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ لِأَشْهَدَهُمْ عَلَيْكَ، فَقَالَ<sup>٦</sup>: نَعَمْ، لِيَشْهَدُوا، وَأَنَا -بِأَبِي أَنْتَ<sup>٧</sup> وَأُمِّي- أَشْهَدُهُمْ، فَأَشْهَدَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

المعنى بكلمة واحدة تجمع معناه غيرها. وأصل التصح في اللغة: الخلو. يقال: نصحتُه ونصحت له. النهاية، ج ٥، ص ٦٣ (نصح).

١. في «ج، ف، بر» والبحار: «بأبي أنت وأمي». وقوله: بأبي وأمي أنت، معترضة، والجاز متعلق بمحذوف. وهو إما اسم، أي أنت مُقَدِّدُ أَبِي وَأُمِّي. أو فعل متكلم معلوم، أي فديتك بأبي وأمي. أو فعل مخاطب مجهول، أي قُديتُ بأبي وأمي. وحذف هذا المقدّر تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٠ (أبا)، امرأة العقول، ج ٣، ص ١٩٦.

٢. في شرح المازندراني: «قوله: بالبلّغ، هو بالفتح اسم من التبليغ وهو ما بلغه من القرآن والسنة، وجميع ما جاء به. أو بالكسر مصدر بالغ في الأمر إذا اجتهد فيه». وراجع: النهاية، ج ١، ص ١٥٢ (بلغ).

٣. في «ب، يع، بر، بف» وحاشية «ج، ض، ف» والوافي: «الصدق». وفي «ف»: «التصدق». وفي امرأة العقول: «التصديق، منصوب على أنّه مفعول معه، أو مجرور بالعطف على البلّغ».

٤. في شرح المازندراني: «قوله: بمؤافاتي بها، أي بإتيانك إياي كما هي يوم القيامة. يقال: وافاه، أي أتاه، مفاعلة من الوفاء». وراجع: المغرب، ص ٤٩٠ (وفى).

٥. في «بر» والوافي: «قال».

٦. في «بر» والوافي: «قال».

٧. في «ب، ج، ض، ف، يع، بر» والوافي والبحار، ج ٢٢: «أنت».

وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ بِأَمْرِ جَبْرِئِيلَ فِيمَا أَمَرَ<sup>١</sup> اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ قَالَ لَهُ:  
يَا عَلِيُّ، تَفِي بِمَا فِيهَا؛ مِنْ<sup>٢</sup> مُوَالَاةٍ مَنْ وَآلَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالنِّزَاةِ وَالْعِدَاوَةِ لِمَنْ  
غَادَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالنِّزَاةِ مِنْهُمْ<sup>٣</sup> عَلَى الصَّبْرِ مِنْكَ، وَ<sup>٤</sup> عَلَى كَظْمِ الْغَيْظِ، وَ عَلَى  
ذَهَابِ حَقِّكَ وَ غَضَبِ<sup>٥</sup> خُمْسِكَ وَ انْتِهَاكِ حُرْمَتِكَ؟  
فَقَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٦</sup> : وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ<sup>٧</sup> وَ بَرَأَ<sup>٨</sup> النَّسْمَةَ<sup>٩</sup>، لَقَدْ سَمِعْتُ  
جَبْرِئِيلَ<sup>١٠</sup> يَقُولُ لِلنَّبِيِّ<sup>١١</sup> : يَا مُحَمَّدُ، عَرَفَهُ<sup>١٢</sup> أَنَّهُ يَنْتَهَكُ<sup>١٣</sup> الْحُرْمَةَ، وَ هِيَ حُرْمَةُ اللَّهِ  
وَ حُرْمَةُ رَسُولِ اللَّهِ<sup>١٤</sup>، وَ عَلَى أَنْ تُخَضَّبَ لِحْيَتُهُ مِنْ رَأْسِهِ بِدَمٍ عَبِيطٍ<sup>١٥</sup>.

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>١٦</sup> : فَصَعِقْتُ<sup>١٧</sup> حِينَ فَهِمْتُ الْكَلِمَةَ مِنَ الْأَمِينِ جَبْرِئِيلَ حَتَّى  
سَقَطْتُ عَلَى وَجْهِي، وَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَبِلْتُ وَ رَضِيتُ وَ إِنِ انْتَهَكْتَ الْحُرْمَةَ، وَ عَطَلْتُ

١. في «ض، ف، بح، بر» والوافي والبحار، ج ٢٢: «أمر».

٢. في «ب، ف، بح، بف» وحاشية «بر»: «على».

٣. في رواية المقول: «والبراءة منهم، بالجر تأكيداً، أو بالرفع على الابتداء، والواو حالية. قوله: على الصبر، خبر، وعلى الأول حال عن فاعل تفي».

٤. في «الف، ب، ض، ف، و، بح، بف» والوافي والبحار، ج ٢٢: - «و».

٥. في «ف، بف» وحاشية «بح»: «غصبك».

٦. الفلق: شئ الشيء، وإبانة بعضه عن بعض. يقال: فلقتك فانلق. قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْبِ وَالنَّوْءِ». المفردات للراغب، ص ٦٤٥ (فلق).

٧. «برأ»: خلق لا عن مثال. قال ابن الأثير: «وفي أسماء الله تعالى الباري، هو الذي خلق الخلق لا عن مثال، ولهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها غيره من المخلوقات، وقلما تستعمل في غير الحيوان فيقال: برأ الله النسمة». النهاية، ج ١، ص ١١١ (برأ).

٨. «النَّسْمَةُ»: النفس والروح، وكل دابة فيها روح فهي نسمة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم).

٩. في «ف»: «أعلمه». ١٠. في «ض» والوافي: «نتهك».

١١. «العبيط من الدم»: الخالص الطري. الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٢ (عبط).

١٢. في «ج»: «فضقت». وقوله: «فَصَعِقْتُ»، من صَعِقَ الرجلُ صَعْقَةً وَتَضَعَعًا، أي غَشِيَ عليه. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صعق).



السَّنَنُ<sup>١</sup>، وَ مُرَّقُ<sup>٢</sup> الْكِتَابِ، وَ هَدَمَتِ<sup>٣</sup> الْكَعْبَةَ، وَ خَضِبَتْ<sup>٤</sup> لِخَبِيثِي مِنْ رَأْسِي بِدَمٍ غَبِيطٍ صَابِرًا مُخْتَسِبًا<sup>٥</sup> أَبَدًا حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ.

ثُمَّ دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ، وَ أَعْلَمَهُمْ مِثْلَ مَا أَعْلَمَ<sup>٦</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالُوا مِثْلَ قَوْلِهِ، فَخَيَّمَتِ الْوَصِيَّةُ بِخَوَاتِيمٍ مِنْ ذَهَبٍ لَمْ تَمْسَهُ<sup>٧</sup> النَّارُ، وَ دَفَعَتْ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ.

فَقُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ﷺ: يَا أَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، أَلَا<sup>٨</sup> تَذَكَّرُ مَا كَانَ فِي الْوَصِيَّةِ؟  
فَقَالَ: «سَنَنَ اللَّهُ وَ سَنَنَ رَسُولُهُ».

فَقُلْتُ: أَكَانَ فِي الْوَصِيَّةِ تَوَثُّبُهُمْ<sup>٩</sup> وَ خِلَافُهُمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ؟  
فَقَالَ: «نَعَمْ وَ اللَّهُ، شَيْئًا شَيْئًا، وَ خَزَفًا خَزَفًا<sup>١٠</sup>، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ:

١. في الوافي، ج ١، ص ٣٠٢: «السَّنة في الأصل الطريقة، ثُمَّ خُصَّتْ بطريقة الحق التي وضعها الله للناس وجاء بها الرسول ﷺ؛ ليقترَّبوا بها إلى الله عزَّ وجلَّ، ويدخل فيها كلُّ عمل شرعي واعتقاد حقٍّ، وتقابلها البدعة». وراجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٠٩ (سنن).

٢. «مُرَّق»، أي خُرِقَ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٤ (مزق).

٣. في «ب»، ج، ف: «هَدِمَت» بالتخفيف. قال ابن منظور: «الهِدْمُ: نَقِضُ الْبِنَاءِ، هَدَمَهُ يَهْدِمُهُ هَدْمًا وَهَدْمَةً فأنهدم وتهدم وهدموا بيوتهم، شُدِّدَ لِلْكَثَرَةِ». لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٠٣ (هدم).

٤. في «بج»: «خَضِبَنِي».

٥. «مُخْتَسِبًا»، أي طالبًا لوجه الله تعالى وثوابه. قال ابن الأثير: «فلا احتساب من الحسب، كالاتحاد من القَدَرِ. وَإِنَّمَا قِيلَ لِمَنْ يَنْوِي بِعَمَلِهِ وَجْهَ اللَّهِ: احْتِسَبَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْتَسِزْ أَنْ يَعْتَدِ عَمَلَهُ، فَيُجْعَلَ فِي حَالِ مَبَاشَرَةِ الْفِعْلِ كَأَنَّهُ مَعْتَذِرُهُ. وَالْإِحْتِسَابُ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٢ (حسب).

٦. في «بج»: «أَعْلَمَهُ».

٧. في حاشية «ف»: «لَمْ تَمْسَهَا». وفي الوافي: «لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ عَالَمِ الْأَمْرِ وَالْمَلَكُوتِ مَنْزَهَا عَنْ مَوَادِّ الْعَنَاصِرِ وَتَرَائِكِبِهَا».

٨. في مرآة العقول: «أَلَا تَذَكَّرُ، بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، وَلَاءِ النَّافِيَةِ لِلْعَرْضِ مَا كَانَ، «مَا» اسْتِفْهَامِيَّةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ».

٩. في حاشية «ج»: «تَوَثُّبُهُمْ». «والتَّوَثُّبُ: الْإِسْتِيْلَاءُ عَلَى الشَّيْءِ ظُلْمًا. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٣١ (وثب).

١٠. في البحار، ج ٢٢: «شَيْءٌ بِشَيْءٍ، وَحَرْفٌ بِحَرْفٍ».

«إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ»<sup>١</sup> وَاللَّهِ، لَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَاطِمَةَ ﷺ: أَلَيْسَ قَدْ<sup>٢</sup> فَهِمْتُمَا<sup>٣</sup> مَا تَقَدَّمَتْ بِهِ إِلَيْكُمَا وَقَبِلْتُمَاهُ؟ فَقَالَا: بَلَى<sup>٤</sup>، وَصَبَرْنَا عَلَى مَا سَاءَنَا<sup>٥</sup> وَغَاطَنَّا<sup>٦</sup>.

٥ / ٧٤٦. وَفِي نُسَخَةِ الصُّفَوَانِيِّ زِيَادَةٌ<sup>٧</sup>: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْزَازِ، عَنْ حَرِيزٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّ بَقَاءَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَأَقْرَبَ أَجَالَكُمْ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ مَعَ حَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْكُمْ!

فَقَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا صَحِيفَةً، فِيهَا مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ فِي مُدَّتِهِ، فَإِذَا انْقَضَى مَا فِيهَا مِمَّا أَمَرَ بِهِ، عَرَفَ<sup>٨</sup> أَنَّ أَجَلَ قَدْ حَضَرَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَنْعِي<sup>٩</sup> إِلَيْهِ نَفْسَهُ، وَأَخْبَرَهُ بِمَا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَأَنَّ الْحَسَيْنَ ﷺ قَرَأَ صَحِيفَتَهُ الَّتِي أُعْطِيَهَا، وَفُسِّرَ

١. يَس (٣٦): ١٢.

٢. فِي «ض»: «وَقَدْ».

٣. فِي «ج»، «ف»: «فَهِمْتُمَا».

٤. فِي «ب»، «ج»، «ض»، «ف» وَحَاشِيَةِ «بِر» وَشَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «بَقِيْلَهُ».

٥. فِي «ج»: «أَسَاءَنَا».

٦. الْوَاقِعِيُّ، ج ٢، ص ٢٦٤؛ ح ٧٤٣؛ الْبَحَارُ، ج ٢٢، ص ٤٧٩؛ ح ٢٨؛ وَج ٦٦، ص ٥٣٤، ح ٢٧، وَفِيهِ قِطْعَةٌ.

٧. قَوْلُهُ: فِي نُسَخَةِ الصُّفَوَانِيِّ زِيَادَةٌ، هَذَا كَلَامٌ بَعْضُ رِوَاةِ الْكَلِينِيِّ، فَإِنَّ نَسْخَ الْكَافِي كَانَتْ بِرِوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةً كَالصُّفَوَانِيِّ هَذَا، وَالتَّعْمَانِيِّ، وَهَارُونَ بْنِ مُوسَى التَّلْعَكْبَرِيِّ، وَكَانَ بَيْنَ النُّسخِ اخْتِلَافٌ، فَتَصَدَّى بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ كَالصَّدُوقِ وَالْمَغِيدِ وَأَصْرَابِهِمْ، فَجَمَعُوا بَيْنَ النُّسخِ وَأَشَارُوا إِلَى الْاِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ، وَلَمَّا كَانَ فِي نُسَخَةِ الصُّفَوَانِيِّ هَذَا الْخَبَرُ الْآتِي وَلَمْ يَكُنْ فِي سَائِرِ النُّسخِ، أَشَارُوا إِلَى ذَلِكَ بِهَذَا الْكَلَامِ. رَاجِعٌ: مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ٣، ص ١٩٩.

٨. فِي «ج»، «ف» وَالْوَاقِعِيُّ: «عَلِمَ».

٩. فِي «ج»، «ف» وَحَاشِيَةِ «بِر»: فَنَعَى. وَقَوْلُهُ: وَيُنْعَى إِلَيْهِ نَفْسُهُ، أَيِ يُخْبِرُهُ بِمَوْتِهِ وَقُرْبِ أَجَلِهِ، مِنَ النَّعْيِ، وَهُوَ خَبَرُ الْمَوْتِ. وَقَالَ الْمَازَنْدَرَانِيُّ فِي شَرْحِهِ، ج ٦، ص ٩٠: «وَعُدِّي يَنْعَى» بِأَلِيِّ لِلتَّأَكِيدِ فِي التَّعْدِيَةِ، وَنَفْسُهُ بِالْكَوْنِ تَأَكِيدُ لِلْمُصَوَّبِ فِي أَنَاءِهِ، أَوْ يَدُلُّ عَنِ الْمَجْرُورِ فِي إِلَيْهِ. وَأَمَّا فَتْحُ الْفَاءِ بِمَعْنَى الْقُرْبِ أَوْ الرُّوحِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولٌ يَنْعَى، أَيِ يَنْعَى إِلَيْهِ قُرْبُ أَجَلِهِ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ خُرُوجِ رُوحِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ فَعِيدِهِ. وَرَاجِعٌ: النَّهْايَةُ، ج ٥، ص ٨٥ (نَعَا).

لَهُ مَا يَأْتِي بِنَفْعِي، وَبَقِيَ فِيهَا أَشْيَاءُ لَمْ تَقْضَ<sup>١</sup>، فَخَرَجَ لِلْقِتَالِ.  
وَكَانَتْ بِلَئِكَ الْأُمُورِ الَّتِي بَقِيَتْ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ سَأَلَتِ اللَّهَ فِي نُصْرَتِهِ، فَأَذِنَ لَهَا،  
وَمَكَثَتْ<sup>٢</sup> تَسْتَعِدُّ لِلْقِتَالِ، وَتَنَاهَبُ لِذَلِكَ<sup>٣</sup> حَتَّى قُتِلَ، فَنَزَلَتْ وَقَدْ انْقَطَعَتْ مُدَّتُهُ  
وَقُتِلَ ﷺ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، أَذِنْتَ لَنَا فِي الْإِنْجِدَارِ، وَأَذِنْتَ لَنَا فِي نُصْرَتِهِ،  
فَانْخَرَزْنَا<sup>٤</sup> وَقَدْ قَبَضْتَهُ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِمْ: أَنْ الزَّمُوا قَبْرَهُ حَتَّى تَرَوْهُ وَقَدْ خَرَجَ<sup>٥</sup>،  
فَانْصُرُوهُ وَابْكُوا عَلَيْهِ وَعَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنْ نُصْرَتِهِ؛ فَإِنَّكُمْ قَدْ خَصَصْتُمْ<sup>٦</sup> بِنُصْرَتِهِ  
وَبِالْبُكَاءِ<sup>٧</sup> عَلَيْهِ، فَبَكَتِ الْمَلَائِكَةُ تَعَزُّيًّا<sup>٨</sup> وَحُزْنًا<sup>٩</sup> عَلَى مَا فَاتَهُمْ مِنْ نُصْرَتِهِ، فَإِذَا خَرَجَ،  
يَكُونُونَ<sup>١٠</sup> أَنْصَارَهُ<sup>١١</sup>.

## ٦٢ - بَابُ الْأُمُورِ الَّتِي تُوجِبُ حُجَّةَ الْإِمَامِ ﷺ

٧٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ: إِذَا مَاتَ الْإِمَامُ بِمَنْ يُعْرِفُ الَّذِي<sup>١٢</sup> بَعْدَهُ؟  
فَقَالَ: «لِلْإِمَامِ عَلَامَاتٌ: مِنْهَا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِيهِ، وَيَكُونَ فِيهِ الْفَضْلُ

١ . في «ج، ف»: «لم تنقص». ٢ . في «ج، ض، بح، بر» والوافي: «فمكثت».

٣ . «تنأهب لذلك»، أي تستعد له. راجع: المصباح المنير، ص ٢٨ (أهـ).

٤ . في الوافي: «انقضت».

٥ . في الوافي: «حتى تروه وقد خرج، إشارة إلى رجوعه في زمان القيام ﷺ».

٦ . يجوز فيه التضعيف والتخفيف. ٧ . في «ب»: «وبالبكاء».

٨ . «التعزي»: التأسّي والتصبّر عند المصيبة، وأن يقول: «إِنَّمَا إِلَهُ الْإِنْسَانِ زَيْعُونُ»، كما أمر الله تعالى. راجع:

النهاية، ج ٣، ص ٢٣٢ (عزأ). ٩ . في حاشية «بف»: «جزعاً».

١٠ . في «ض»: «+ من».

١١ . كامل الزيارات، ص ٨٧، ح ١٧، بسنده عن عبدالله بن عبد الرحمن الأصبم، عن أبي عبيدة البرز، عن حريز

الوافي، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٧٤٤؛ البحار، ج ٤٥، ص ٢٢٥، ذيل ح ١٨.

١٢ . في «ب»: «+ من».

وَالْوَصِيَّةُ، وَ يَفْقَدَمُ الرُّكْبُ<sup>١</sup>، فَيَقُولُ: إِلَى مَنْ أَوْصَى فَلَانٌ؟ فَيَقَالَ: إِلَى فَلَانٍ؛  
وَالسَّلَاحُ فِينَا بِعَنْزِلَةِ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، تَكُونُ<sup>٢</sup> الْإِمَامَةُ مَعَ السَّلَاحِ حَيْثُمَا  
كَانَ<sup>٣</sup>.

٧٤٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ شَعْرٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ  
حَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَتَوَتَّبُ<sup>٤</sup> عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، الْمُدَّعِي لَهُ، مَا الْحُجَّةُ عَلَيْهِ؟  
قَالَ: «يُسْأَلُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ»<sup>٥</sup>. قَالَ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ: «ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحُجَّةِ<sup>٦</sup>  
لَمْ تَجْتَمِعْ فِي أَحَدٍ إِلَّا كَانَ صَاحِبَ هَذَا الْأَمْرِ: أَنْ يَكُونَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَنْ<sup>٧</sup> كَانَ قَبْلَهُ،  
وَيَكُونَ عِنْدَهُ السَّلَاحُ، وَيَكُونَ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي إِذَا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ سَأَلَتْ  
عَنْهَا الْعَامَّةَ وَالصَّبِيَّانَ: إِلَى مَنْ أَوْصَى فَلَانٌ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَى فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ»<sup>٨</sup>.

١. في حاشية «ض» والخصال: «وَالرُّكْبُ»: أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، والجمع أركب. المصاحح، ج ١، ص ١٣٨ (ركب).

٢. في «بج»: «يكون».

٣. الخصال، ص ١١٦، باب الثلاثة، ح ٩٨، وفيه: عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أن مثل سلاح رسول الله مثل التابوت...، ح ٦٦٦؛ وبعائر الدرجات، ص ١٧٨-١٨٩، ح ٤٣، ١٥؛ وقرب الإسناد، ص ٣٦٤، ح ١٣٠٦؛ وتفسير الميثقي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٣. الوافي، ج ٢، ص ١٣١، ح ٥٩٦؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٣٧، ذيل ح ٧.

٤. «الْمَتَوَتَّبُ»: المتولي ظلماً، من الترتب، وهو الاستيلاء على الشيء ظلماً. راجع: المصاحح، ج ١، ص ٢٣١ (وُتِب).

٥. في الوافي: «وَأَمَّا السُّؤَالُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ حُجَّةً عَلَى الْمُدَّعِيِ الْمَتَكَلِّفِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْجَوَابِ، أَوْ كَانَ السَّائِلُ عَالِماً بِالسَّأَلَةِ، لَا مُطْلَقاً؛ وَلِهَذَا أَضْرَبَ عليه السلام عَنْ ذَلِكَ وَجَعَلَ الْحُجَّةَ أَمْرًا آخَرَ. وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِعَدَمِ حُجَّتِهِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ كَمَا يَأْتِي فِي هَذَا الْبَابِ».

٦. في مرآة العقول: «ثلاثة، مبتدأ، ومن الحجّة خبره، أو نعت، والجملة خبره».

٧. في «ف»: «ممن».

٨. الخصال، ص ١١٧، باب الثلاثة، ح ٩٩، بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن

٧٤٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قِيلَ لَهُ: يَا أَيُّ شَيْءٍ يُعْرِفُ الْإِمَامَ؟  
قَالَ: «بِالْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَبِالْفَضْلِ؛ إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَسْتَطِيعُ أَخَذَ أَنْ يَطْعَنَ عَلَيْهِ فِي  
فَمٍ وَلَا بَطْنٍ وَلَا فَجٍّ؛ فَيَقَالُ: كَذَّابٌ، وَ يَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَ مَا أَشْبَهَ هَذَا».<sup>٢</sup>

٧٥٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ  
مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا عَلَامَةُ الْإِمَامِ الَّذِي بَعَدَ الْإِمَامَ؟  
فَقَالَ: «طَهَارَةُ الْوَلَادَةِ، وَ حُسْنُ الْمَنْشَأِ، وَ لَا يُلْهَوُ.....»

موسى الخشاب، عن يزيد بن إسحاق شعر، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس  
عند مضي الإمام، ح ٩٨٧، بسنده عن عبد الأعلى، مع زيادة في أوله وآخره؛ بصائر الدرجات، ص ١٨٢، ح ٢٨،  
بسند عن عبد الأعلى. وفيه، ص ١٨٠، ح ٢٢، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٣، عن زرارة  
وحمران ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٢،  
ص ١٣١، ح ٥٩٧؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٣٨، ذيل ح ٨.  
١. «يطعن»، أي يعيب. يقال: طعن فيه وعليه بالقول يطعن - بالفتح والضم - إذا عابه. راجع: النهاية، ج ٣،  
ص ١٢٧ (طعن).

٢. راجع: الغيبة للشماعاني، ص ٢٤٢، ح ٤٠. الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٥٩٨؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٣٣.  
٣. هكذا في «ألف، بر، بف» وحاشية ج، ض، ف، وه، والوافي والبحار. وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بس»،  
والمطبوع: «لأبي جعفر».

والصواب ما أثبتناه: فقد عُدَّ معاوية بن وهب من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ولم نجد روايته عن  
أبي جعفر عليه السلام في غير هذا المورد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٢، الرقم ١٠٩٧؛ رجال البرقي، ص ٣؛ رجال  
الطوسي، ص ٣٠٣، الرقم ٤٤٥٩. ٤. في «ج، ض، بح»: «علامات».

٥. «المنشأ»: مصدر ميمي، أو اسم مكان من نشأ إذا خرج وأبتدأ، أو من نشأ الصبي ينشأ نشأ إذا كبر وشب ولم  
يتكامل. والمراد: أنه أنصف بالكمال من حد الصبا إلى زمان الإدراك لقوة عقله وتقّس ذاته؛ قاله المازندراني.  
أو مصدر ميمي من أنشأ إذا خلقه أو رآه، أي يكون مرئى بترية والده في العلم والتقوى؛ قاله المجلسي.  
راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٩٤؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٠٦؛ النهاية، ج ٥، ص ٥١ (نشأ).

وَلَا يَلْعَبُ.<sup>١</sup>

٥ / ٧٥١ . عَنْ أَبِي بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى صَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ.  
فَقَالَ: «الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ: الْكِبَرُ<sup>٢</sup>، وَ الْفَضْلُ، وَ الْوَصِيَّةُ، إِذَا قَدِمَ الرُّكْبُ<sup>٣</sup> الْمَدِينَةَ فَقَالُوا:  
إِلَى مَنْ أَوْصَى قُلَانٌ؟ قِيلَ: إِلَى<sup>٤</sup> قُلَانٍ بِنِ قُلَانٍ<sup>٥</sup>، وَ دَوَّرُوا مَعَ السَّلَاحِ حَتَّى مَّا دَارَ؛  
فَأَمَّا الْمَسَائِلُ فَلَيْسَ فِيهَا حُجَّةٌ.<sup>٦</sup>

٦ / ٧٥٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ  
هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:<sup>٧</sup> «إِنَّ الْأَمْرَ فِي الْكَبِيرِ مَا لَمْ تَكُنْ<sup>٨</sup> بِهِ<sup>٩</sup> عَاهَةً<sup>١٠</sup>». <sup>١١</sup>  
٧ / ٧٥٣ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ<sup>١٢</sup>، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

- 
- ١ . الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٥٩٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٣٤.
  - ٢ . في شرح المازندراني: «أي الدليل عليه الكبر باعتبار السن كما مر، يقال: كبر الرجل من باب ليس يُكبر كثير أياً أسن. أو باعتبار القدر والمنزلة، يقال: كبر من باب شرف فهو كبير، إذا عظم قدره وارتفع منزلته. ولكن المجلسي قال: «والمراد الكبير كونه أكبر سنّاً لا بحسب الفضائل؛ فإنه داخل في الفضل».
  - ٣ . معناه ذيل ح ١ من هذا الباب.
  - ٤ . هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «إلى».
  - ٥ . في «ف» والبحار: «وبن فلان».
  - ٦ . الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٦٠٠؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٣٥.
  - ٧ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «+ [قال]».
  - ٨ . في «بع، بر، و» امرأة العقول: «مالم يكن».
  - ٩ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والكافي ح ٩٢٨. وفي المطبوع: «فيه».
  - ١٠ . العاهة: الآفة؛ إمّا الظاهرة، يقال: عاة الزرع والمال يعوّه عاهةً وعَوْهاً، أي وقعت فيهما عاهة، وإمّا الباطنة، قال ابن الأعرابي: العاقون: أصحاب الريبة والحُث. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٢٠ (عوه - عيه).
  - ١١ . الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحقّ ...، ح ٩٢٨، مع زيادة في أوله وآخره. الفصول المختارة، ص ٣١٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٦٠١.
  - ١٢ . رواية محمد بن علي عن أبي بصير إلا تصحّ لإلّووجود خلل في السند؛ من سقط أو إرسالي، والخبر

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِذَاكَ، بِمَ يُعْرَفُ الْإِمَامُ؟

قَالَ<sup>١</sup>: «بِخَصَالٍ: أَمَّا أَوَّلُهَا<sup>٢</sup>، فَإِنَّهُ بِشَيْءٍ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ أَبِيهِ فِيهِ وَأَشَارَ<sup>٣</sup> إِلَيْهِ لِيَكُونَ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ؛ وَ يُسْأَلُ فَيَجِيبُ<sup>٤</sup>؛ وَإِنْ سَكَتَ عَنْهُ ابْتَدَأَ؛ وَ يُخْبِرُ بِمَا فِي عَدْبِهِ؛ وَ يَكَلِّمُ النَّاسَ بِكُلِّ لِسَانٍ».

ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أُعْطِيكَ عَلَامَةً قَبْلَ أَنْ تَقُومَ، فَلَمَّ الْبَثُّ أَنْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، فَكَلَّمَهُ<sup>٥</sup> الْخُرَاسَانِيُّ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَأَجَابَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام بِالْفَارِسِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ الْخُرَاسَانِيُّ: وَ اللَّهُ - جُعِلَتْ فِذَاكَ - مَا مَنَعَنِي<sup>٦</sup> أَنْ أَكَلِّمَكَ بِالْخُرَاسَانِيَّةِ غَيْرَ أَنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُهَا<sup>٧</sup>، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِذَا كُنْتُ لَا أَحْسِنُ<sup>٨</sup> أَجِيبُكَ<sup>٩</sup>»، فَمَا فَضَّلِي عَلَيْكَ<sup>١٠</sup>؟».

١. رواه الطبري في دلائل الإمامة، ص ٣٣٧، ح ٢٩٤، مع زيادة: بسنده عن محمد بن علي الصيرفي، عن علي بن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن أبي بصير. ورواه الحميري أيضاً في قرب الإسناد، ص ٣٣٩، ح ١٢٤٤، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير. فعليه يحتمل وقوع السقط - في ما نحن فيه - بين محمد بن علي وبين أبي بصير.

١. في «ف» -: «قال».

٢. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٠٧: «أَوَّلُهَا، تذكير الأول للتأويل بالفضل والوصف، وقيل: هو مبني على جواز تذكير المؤنث لغير الحقيقي، نحو ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف (٧): ٥٦] قاله الجوهرى». راجع: (الصحاح، ج ١، ص ١٩٨ (قرب)).

٣. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، يح، بر». وفي «بف» والمطبوع: «بإشارة».

٤. هكذا في النسخ التي قبلت والإرشاد. وفي المطبوع: «لتكون». وفي الوافي: «فيكون».

٥. في «ف»: «ويجيب».

٦. في «ض»: «فكلم».

٧. في «ج» -: «أبو الحسن عليه السلام».

٨. في «ف»: «وشي».

٩. في «بر»: «لا تحسنها»، وقروله: «لا تحسنها»، أي لا تعلمها، يقال: هو يخبر الشيء إحساناً، أي يعلمه. هذا في اللغة ولكن المجلسي في مرآة العقول، قال: «لا تحسنها»، أي لا تعلمها حسناً، يقال: حسن الشيء إذا كان ذا بصيرة فيه». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦٤ (حسن).

١٠. في «بر»: «ولا أحسن».

١١. في مرآة العقول: «أجيبك، بتقدير أن. ويجوز نصبه ورفع».

ثُمَّ قَالَ لِي: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ كَلَامُ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ،  
وَلَا طَيْرٍ<sup>٢</sup>، وَلَا بَهِيمَةٍ، وَلَا شَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ، فَمَنْ لَمْ تَكُنْ<sup>٣</sup> هَذِهِ الْخِصَالُ فِيهِ، فَلَيْسَ  
هُوَ بِإِمَامٍ<sup>٤</sup>.

### ٦٣- بَابُ ثَبَاتِ الْإِمَامَةِ فِي الْأَعْقَابِ، وَانْهَاءِ لَا تَعُودُ فِي أَخٍ وَلَا عَمٍّ وَلَا غَيْرِهِمَا مِنَ الْقَرَابَاتِ<sup>٥</sup>

٧٥٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ  
تَوْبَرِ بْنِ أَبِي فَاخِتَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>، قَالَ: «لَا تَعُودُ الْإِمَامَةُ فِي أَخَوْنِي بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ  
أَبَدًا، إِنَّمَا جَزَتْ<sup>٧</sup> مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ  
بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ»<sup>٨</sup> فَلَا تَكُونُ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ إِلَّا فِي الْأَعْقَابِ ٢٨٦/١  
وَأَعْقَابِ الْأَعْقَابِ»<sup>٩</sup>.

١. في «ف»: «واحد».

٢. في «ف»: «ولا طائر».

٣. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بف، بر. وفي «ألف»، بح، والمطبوع: «لم يكن».

٤. قرب الإسناد، ص ٣٣٩، ح ١٢٤٤، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الإرشاد، ج ٢، ص ٢٢٤، عن  
أحمد بن مهران. معاني الأخبار، ص ١٠١، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر الباقر<sup>١٠</sup>، إلى قوله: «ويكلم الناس  
بكل لسان» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٦٠٢.

٥. في «بف»: «القربات».

٦. فاعل «جرت» كلمة «ما» في «كما قال» - بأن يكون الكاف زائدة ويكون المراد به «ما» الآية -، أو الفاعل هو  
الضمير الراجع إلى الإمامة «وكما قال» حال أو صفة لمصدر محذوف. والثاني هو الظاهر. راجع: مرآة العقول،  
ج ٣، ص ٢٠٨.

٧. الأنفال (٨): ٧٥؛ الأحراب (٣٣): ٦.

٨. كمال الدين، ص ٤١٤، ح ١؛ والغبية للطوسي، ص ٢٢٦، ح ١٩٢، بسندهما عن محمد بن عيسى بن عبيد؛  
علل الشرائع، ص ٢٠٨، ح ٩، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي فاختة، مع اختلاف؛ الغيبة للطوسي،  
ص ١٩٦، ح ١٩٠، بسنده عن محمد بن عيسى، مع اختلاف. راجع: كمال الدين، ص ٤٢٦، ح ٢؛ والقصول  
المختارة، ص ٣٠٥، الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦٠٧.



٧٥٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنْتَ سَمِعَهُ يَقُولُ: «أَبَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَهَا لِأَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام»<sup>١</sup>.

٧٥٦ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «أَنْتَ سَمِعْتَ: أَمْ تَكُونُ<sup>٢</sup> الْإِمَامَةَ فِي عَمٍّ أَوْ خَالٍ؟ فَقَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: «فَفِي أَخٍ؟» قَالَ<sup>٣</sup>: «لَا»، قُلْتُ: «فَفِي مَنْ؟» قَالَ: «فِي وَلَدِي، وَهُوَ يَوْمِئِذٍ لَا وَلَدَ لَهُ»<sup>٤</sup>.

٧٥٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنْتَ قَالَ: «لَا تَجْتَمِعُ<sup>٥</sup> الْإِمَامَةُ فِي أَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَعْقَابِ وَالْأَعْقَابِ<sup>٦</sup>».

٧٥٨ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ

١ . كمال الدين، ص ٤١٥، ح ٣، بسنده عن يونس بن يعقوب؛ الغيبة للطوسي، ص ٢٢٥، ح ١٩٠، بسنده عن محمد بن الوليد. وفيه، ص ٢٨٩، ذيل ح ٢٤٦، بسند آخر عن صاحب الزمان عليه السلام. وراجع: كمال الدين، ص ٤٢٦، ح ٢. الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦٠٨.

٢ . في «بح»: «أَيكون».

٣ . في «وض، بر»: «فقال».

٤ . كفاية الأثر، ص ٢٧٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦٠٩.

٥ . في «ج، بر»: «ولا يجتمع».

٦ . كمال الدين، ص ٤١٤، ح ٢، بسنده عن سليمان بن جعفر الجعفري؛ الغيبة للطوسي، ص ٢٢٦، ح ١٩١، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن سليمان بن جعفر. كمال الدين، ص ٤١٥، ح ٥، بسند آخر. وراجع: كمال الدين، ص ٤١٦، ح ٩. الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦١٠.

عيسى بن عبد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب:

عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: إن كان كون - ولا أراني الله - فبمن أئمتكم؟<sup>٢</sup>  
 فأومأ إلى ابنه موسى عليه السلام. قال: قلت: فإن حدث بموسى حدث فبمن أئمتكم؟ قال:  
 «بولديه». قلت: فإن حدث بولديه حدث، وترك أخاً كبيراً وإبناً صغيراً، فبمن أئمتكم؟  
 قال: «بولديه، ثم واحداً فواحداً».

وفي نسخة الصفواني: «ثم هكذا أبداً».<sup>٣</sup>

[ثم المجلد الأول من هذه الطبعة، وتليها المجلد الثاني إن شاء الله تعالى]

[وفيه تيممة كتاب الحجّة]

١. في الكافي، ح ٨٠٧: «+» بن محمد.

٢. في «ب»، ير، والكافي، ح ٨٠٧ والإرشاد: «+» وقال.

٣. في «ب» والكافي، ح ٨٠٧ والإرشاد: «-» وقال.

٤. في «ف»: «+» وله.

٥. في الكافي، ح ٨٠٧ وكمال الدين، ص ٣٤٩: «ثم قال: هكذا أبداً»، وفي كمال الدين، ص ٤١٥ والإرشاد: «ثم هكذا أبداً» بدل «ثم واحداً فواحداً».

٦. في الوافي: «الحسين بن أبي العلاء»، قال: قلت: «بدل «ثم هكذا أبداً».

٧. الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي الحسن موسى عليه السلام، ح ٨٠٧، مع زيادة في آخره. كمال الدين، ص ٣٤٩، ح ٤٣؛ و ص ٤١٥، ح ٧، سندهما عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، مع زيادة في آخرهما. الإرشاد، ج ٢، ص ٢١٨، عن ابن أبي نجران. الوافي، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٦١١؛ البحار، ج ٢٥، ص ٢٥٣، ح ١١.



## فهرس الموضوعات

رقم  
عدد الأحاديث  
الصفحة الأحاديث الضمنية

٣

خطبة الكتاب

٢١ ٣٦ ٠

(١) كتاب العقل والجهل

٦٩

(٢) كتاب فضل العلم

٧١ ١٠ ٠

١ - باب فرض العلم ووجوب طلبه والحث عليه

٧٦ ١٠ ٠

٢ - باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء

٨٠ ٤ ٠

٣ - باب أصناف الناس

٨٢ ٦ ٠

٤ - باب ثواب العالم والمتعلم

٨٦ ٧ ١

٥ - باب صفة العلماء

٨٩ ١ ٠

٦ - باب حق العالم

٩٠ ٦ ٠

٧ - باب فقد العلماء

٩٤ ٥ ٠

٨ - باب مجالسة العلماء وصحبتهم

٩٦ ٩ ٢

٩ - باب سؤال العالم وتذاكره

١٠٠ ٤ ٠

١٠ - باب بذل العلم

١٠١ ٩ ٠

١١ - باب النهي عن القول بغير علم

١٠٦ ٣ ٠

١٢ - باب من عمل بغير علم

- ١٣- باب استعمال العلم ١٠٨ ٧ ٠
- ١٤- باب المستأكل بعلمه والمباهي به ١١٢ ٦ ٠
- ١٥- باب لزوم الحجّة على العالم وتشديد الأمر عليه ١١٥ ٤ ٠
- ١٦- باب النوادر ١١٧ ١٥ ١
- ١٧- باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب ١٢٦ ١٥ ١
- ١٨- باب التقليد ١٣٢ ٣ ٠
- ١٩- باب البدع والرأي والمقاييس ١٣٤ ٢٢ ٠
- ٢٠- باب الردّ إلى الكتاب والسنة و... ١٤٩ ١٠ ٠
- ٢١- باب اختلاف الحديث ١٥٧ ١٠ ٣
- ٢٢- باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب ١٧١ ١٢ ٠

عدد أحاديث الكتاب: ١٧٨

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٨

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ١٨٦

١٧٩

(٣) كتاب التوحيد

- ١- باب حدوث العالم وإثبات المحدث ١٨١ ٧ ٠
- ٢- باب إطلاق القول بأنّه شيء ٢٠١ ٧ ٠
- ٣- باب أنّه لا يعرف إلاّ به ٢١٢ ٣ ٠
- ٤- باب أدنى المعرفة ٢١٥ ٣ ٠
- ٥- باب المعبود ٢١٧ ٣ ١
- ٦- باب الكون والمكان ٢٢٠ ٨ ١
- ٧- باب النسبة ٢٢٨ ٤ ١
- ٨- باب النهي عن الكلام في الكيفيّة ٢٣١ ١١ ١

- ٩- باب في إبطال الرؤية ٢٣٧ ١٢ ٠
- ١٠- باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى ٢٤٧ ١٢ ٠
- ١١- باب النهي عن الجسم والصورة ٢٥٥ ٨ ١
- ١٢- باب صفات الذات ٢٦١ ٦ ٠
- ١٣- باب آخر وهو من الباب الأول ٢٦٤ ٢ ٠
- ١٤- باب الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل ٢٦٦ ٧ ٠
- ١٥- باب حدوث الأسماء ٢٧٣ ٤ ٠
- ١٦- باب معاني الأسماء واشتقاقها ٢٧٩ ١٢ ١
- ١٧- باب آخر وهو من الباب الأول إلا أن فيه زيادة وهو... ٢٩١ ٢ ٠
- ١٨- باب تأويل الصمد ٣٠٤ ٢ ٠
- ١٩- باب الحركة والانتقال ٣١٠ ١١ ١
- ٢٠- باب العرش و الكرسي ٣١٨ ٧ ٠
- ٢١- باب الروح ٣٢٦ ٤ ٠
- ٢٢- باب جوامع التوحيد ٣٢٩ ٧ ٠
- ٢٣- باب النوادر ٣٤٩ ١١ ٠
- ٢٤- باب البداء ٣٥٦ ١٧ ٠
- ٢٥- باب في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلا بسبعة ٣٦٦ ٢ ١
- ٢٦- باب المشيئة والإرادة ٣٦٧ ٦ ٠
- ٢٧- باب الابتلاء والاختبار ٣٧١ ٢ ٠
- ٢٨- باب السعادة والشقاء ٣٧٢ ٣ ٠
- ٢٩- باب الخير والشر ٣٧٥ ٣ ٠
- ٣٠- باب الجبر والقدر و الأمرين ٣٧٧ ١٤ ٠

- ٣١- باب الاستطاعة ٣٩٠ ٤ ٠
- ٣٢- باب البيان والتعريف ولزوم الحجّة ٣٩٤ ٦ ٢
- ٣٣- باب اختلاف الحجّة على عباده ٣٩٧ ١ ٠
- ٣٤- باب حجج الله على خلقه ٣٩٨ ٤ ٠
- ٣٥- باب الهداية أنّها من الله عزّ وجلّ ٤٠٠ ٤ ٠

عدد أحاديث الكتاب: ٢١٩

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ١٠

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٢٢٩

#### (٤) كتاب الحجّة

٤٠٧

- ١- باب الاضطرار إلى الحجّة ٤٠٩ ٥ ٠
- ٢- باب طبقات الأنبياء والرسل و الأئمة ٤٢٥ ٤ ٠
- ٣- باب الفرق بين الرسول والنبيّ والمحدّث ٤٢٨ ٤ ٠
- ٤- باب أنّ الحجّة لا تقوم لله على خلقه إلّا بإمام ٤٣٢ ٤ ٠
- ٥- باب أنّ الأرض لا تخلو من حجة ٤٣٣ ١٣ ٠
- ٦- باب أنّه لو لم يبق في الأرض إلّا رجلان، لكان أحدهما الحجّة ٤٣٩ ٥ ١
- ٧- باب معرفة الإمام والردّ إليه ٤٤١ ١٤ ٠
- ٨- باب فرض طاعة الأئمة ٤٥٥ ١٧ ٠
- ٩- باب في أنّ الأئمة شهداء الله عزّ وجلّ على خلقه ٤٦٦ ٥ ٠
- ١٠- باب أنّ الأئمة هم الهداة ٤٧١ ٦ ٠
- ١١- باب أنّ الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه ٤٧٣ ٦ ٠
- ١٢- باب أنّ الأئمة خلفاء الله عزّ وجلّ في أرضه وأبوابه التي... ٤٧٦ ٣ ٠
- ١٣- باب أنّ الأئمة نور الله عزّ وجلّ ٤٧٧ ٦ ١

- ١٤- باب أَنَّ الأئمة هم أركان الأرض ٤٨٢ ٣ ١
- ١٥- باب نادر جامع في فضل الإمام و صفاته ٤٨٩ ٢ .
- ١٦- باب أَنَّ الأئمة ولاية الأمر و هم الناس المحسودون ... ٥٠٩ ٥ .
- ١٧- باب أَنَّ الأئمة هم العلامات التي ذكرها الله عز و جل في ... ٥١٢ ٣ .
- ١٨- باب أَنَّ الآيات التي ذكرها الله - عز و جل - في كتابه ... ٥١٣ ٣ .
- ١٩- باب ما فرض الله - عز و جل - و رسوله من الكون مع الأئمة ٥١٥ ٧ .
- ٢٠- باب أَنَّ أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة ٥٢٢ ٩ .
- ٢١- باب أَنَّ من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة ٥٢٧ ٢ .
- ٢٢- باب أَنَّ الراشخين في العلم هم الأئمة ٥٢٨ ٣ .
- ٢٣- باب أَنَّ الأئمة قد أوتوا العلم و أثبت في صدورهم ٥٣٠ ٥ .
- ٢٤- باب في أَنَّ من اصطفاه الله من عباده و أورثهم كتابه هم الأئمة ٥٣٣ ٤ .
- ٢٥- باب أَنَّ الأئمة في كتاب الله إمامان ... ٥٣٥ ٢ .
- ٢٦- باب أَنَّ القرآن يهدي للإمام ٥٣٧ ٢ .
- ٢٧- باب أَنَّ النعمة التي ذكرها الله عز و جل في كتابه الأئمة ٥٣٨ ٤ .
- ٢٨- باب أَنَّ المتوسمين - الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه - ... ٥٤٠ ٥ ١
- ٢٩- باب عرض الأعمال على النبي و الأئمة ٥٤٣ ٦ .
- ٣٠- باب أَنَّ الطريقة التي حث على الاستقامة عليها ولاية علي ٥٤٦ ٢ .
- ٣١- باب أَنَّ الأئمة معدن العلم و شجرة النبوة و مختلف الملائكة ٥٤٧ ٣ .
- ٣٢- باب أَنَّ الأئمة ورثة العلم يرث بعضهم بعضاً العلم ٥٥١ ٧ .
- ٣٣- باب أَنَّ الأئمة و رثوا علم النبي و جميع الأنبياء ... ٥٥٥ ٧ .
- ٣٤- باب أَنَّ الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت ... ٥٦٢ ٢ .
- ٣٥- باب أَنَّهُ لم يجمع القرآن كله إِلَّا الأئمة و أَنَّهُم يعلمون ... ٥٦٦ ٦ .



- ٣٦- باب ما أعطي الأئمة من اسم الله الأعظم ٥٧٠ ٣ .
- ٣٧- باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء ٥٧٣ ٥ .
- ٣٨- باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله و متاعه ٥٧٧ ٩ ١ .
- ٣٩- باب أن مثل سلاح رسول الله مثل التابوت في بني إسرائيل ٥٩٠ ٤ .
- ٤٠- باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة ٥٩٢ ٨ .
- ٤١- باب في شأن «إنا أنزلناه في ليلة القدر» وتفسيرها ٦٠٢ ٩ .
- ٤٢- باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة ٦٢٩ ٣ .
- ٤٣- باب لولا أن الأئمة يزدادون لنفد ما عندهم ٦٣٢ ٤ ١ .
- ٤٤- باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم... ٦٣٤ ٤ ١ .
- ٤٥- باب نادرفيه ذكر الغيب ٦٣٦ ٤ .
- ٤٦- باب أن الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا ٦٤٠ ٣ .
- ٤٧- باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون و... ٦٤١ ٨ .
- ٤٨- باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون و... ٦٤٨ ٦ .
- ٤٩- باب أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه... ٦٥٤ ٣ .
- ٥٠- باب جهات علوم الأئمة ٦٥٦ ٣ .
- ٥١- باب أن الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وعليه ٦٥٨ ٢ .
- ٥٢- باب التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمة في أمر الدين ٦٦٠ ١٠ ٢ .
- ٥٣- باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى و كراهية القول... ٦٦٩ ٧ .
- ٥٤- باب أن الأئمة محدثون مفهومان ٦٧٣ ٥ .
- ٥٥- باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة ٦٧٧ ٣ .
- ٥٦- باب الروح التي يسدّد الله بها الأئمة ٦٨١ ٦ .
- ٥٧- باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي قبله... ٦٨٥ ٣ .

- ٥٨- باب في أَنَّ الأئمة صلوات الله عليهم في العلم والشجاعة و... ٦٨٦ ٣ .
- ٥٩- باب أَنَّ الإمام يعرف الإمام الذي يكون من بعده و... ٦٨٨ ٧ .
- ٦٠- باب أَنَّ الإمامة عهد من الله عزَّ وجلَّ معهود من واحد إلى واحد ٦٩٢ ٤ ١
- ٦١- باب أَنَّ الأئمة \* لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلا بعهد من الله ... ٦٩٧ ٥ .
- ٦٢- باب الأمور التي توجب حجة الإمام \* ٧٠٨ ٧ .
- ٦٣- باب ثبات الإمامة في الأعقاب، و أَنَّها ... ٧١٣ ٥ .